محمد مزالي

نصيبي من الحقيقة

وزير أول في رئاسة بورقيبة يشهد



دار الشروق

نصيبي من الحقيقة

الطبعة العربية بترخيص من دار النشر Jean Picollec
47, rue Auguste.Lançon - 75013 Paris - FRANCE

رقم الإيداع 16214 / 2007
الترقيم الدولى 977 - 09 - 1949 - 7

الطبعة الأولى
2007 م

8 شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : 4023399
فاكس : 4037567 (202)
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

محمد مزالي

نصيبي من الحقيقة

وزير أول فى رئاسة بورقيبة يشهد

دار الشروق

ترجمة المؤلف

- ولد يوم الثّلاثاء 23 ديسمبر 1925 بمدينة المنستير، بحيّ القرّاعيّة.
  - أبوه : شعبان بن محمود مزالي (توفّي في سبتمبر 1944).
  - والدته : عائشة بنت عثمان غديرة (توفّيت في جانفي 1986).
- زاول تعلّمه بالمدرسة القرآنيّة ثمّ بالمكتب العربيّ الفرنسيّ بالمنستير
- واصل تعلّمه الثّانويّ بالمدرسة الصّادقيّة (1940- 1947)، وتعلّمه العالي بكلّية الآداب بباريس (السّربون) (1947-1950)
- تحصّل على الإجازة في الفلسفة ومارس التّدريس بالصّادقيّة والعلويّة والكلّيّة الزّيتونيّة.
- تحصّل عام 1954 على دبلوم الدّراسات العليا في الآداب من السّربون وكان موضوع الأطروحة " *بين تهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي وتهافت التّهافت لابن رشد* "
- تزوّج في صائفة 1950 من الآنسة فتحيّة كريمة الشّيخ عبد الرّحمان المختار وأنجب أربع أبناء وبنتين.

• المسؤوليّات الّتي اضطلع بها منذ الاستقلال سنة 1956 إلى سنة 1986

- رئيس ديوان وزير التّربية القوميّة المرحوم الأمين الشّابّي (1956-1958).
- مدير عام الشّباب والرّياضة والطّفولة (1959-1964).
- مدير عام الإذاعة والتّلفزة الّتي حصل له شرف تأسيسها (1964-1968).
- وزير الدّفاع الوطنيّ (1968-1969).
- وزير التّربية القوميّة والشّباب والرّياضة (ديسمبر1969- جوان 1970).
- نائب بالبرلمان (من جوان 1970- إلى نوفمبر 1971)، ثمّ تعيينه من جديد :
- وزير التّربية القوميّة (1971 – مارس 1973).
- وزير الصّحّة العموميّة (1973- ماي 1976).

- وزير التّربية القوميّة (جوان 1976 – مارس 1980).
- مكلّف بتنسيق عمل الحكومة مارس 1980.
- وزير أوّل (من 23 أفريل 1980 إلى 8 جويلية 1986.
- أقيل من رئاسة الحكومة يوم 8 /7/ 1986، واضطرّ إلى مغادرة البلاد يوم 3 سبتمبر 1986 هروبا بجلده بعد المؤامرة الّتي استهدفته بـ"تهمة" التّعريب والاتّجاه العروبيّ والإسلاميّ.

• النّشاط السّياسيّ

- انخرط في صفوف الحزب الحرّ الدّستوريّ التّونسيّ منذ أوائل الأربعينات.
- من 1947 إلى 1950 ناضل في صفوف الطّلبة الدّستوريّين بفرنسا وانتُخب مرّتين نائبا للرّئيس.
- شارك في الوفد المنستيري الّذي أدّى زيارة إلى محمّد الأمين باي يوم 2 سبتمبر 1952 لدعمه وتشجيعه أمام ضغوط الاستعمار.
- شارك في أشغال المجلس الملّي الّذي التأم، ليلا، بساحة مدرسة الفتاة المسلمة بباب منارة لصاحبها المرحوم محمّد الصّالح النّيفر. وقد بذل الرّئيس الحبيب بورقيبة والزّعيم صالح بن يوسف بهذه المناسبة جهودا جبّارة لإقناع الدّستوريّين بضرورة المشاركة في حكومة المرحوم محمّد شنيق.
- كلّفه الدّيوان السّياسي صحبة نخبة من المناضلين بإلقاء محاضرات تكوينيّة أمام إطارات الجامعات الدّستوريّة. وكانت المحاضرة الّتي ألقاها في أكثر من عشرين جامعة بعنوان "*حقوق المواطن وواجباته*". وكان المرحوم الطّيّب المهيري يشرف بمساعدة المرحوم محمّد الجدّي على تنظيم هذه المحاضرات، وذلك من جانفي إلى آخر ماي 1955. وانتهت قبل عودة الرّئيس الحبيب بورقيبة من منفاه مظفّرا يوم 1 جوان 1955.
- انخرط منذ 1950 في نقابة التّعليم الثّانويّ وظلّ عضوا منتخبا في هيئتها التّنفيذيّة إلى غاية 1956.
- عضو بلجنة التّنسيق الحزبيّ بتونس العاصمة سنة 1958.
- انتخب بمعيّة المرحوم الشّاذلي قلاّلة ممثّلا عن شعبة المنستير في مؤتمر النّصر المنعقد بسوسة في 2 مارس 1959.

- انتخب عضوا باللّجنة المركزيّة للحزب أثناء مؤتمر بنزرت في أكتوبر 1964.
- عضو بالدّيوان السّياسيّ من 1964 إلى 1986.
- أمين عام الحزب الاشتراكي الدّستوري من 1980 إلى 1986.
- نائب عن ولاية المنستير في البرلمان من 1959 إلى 1986 بدون انقطاع، ما عدا دورة واحدة كان فيها نائبا عن ولاية قفصة (في أوّل السّبعينات).

• النّشاط الثّقافيّ والاجتماعيّ

- كاتب عام ثمّ رئيس جمعيّة الشّباب الأدبيّ المنستيري (1946-1947).
- رئيس جمعيّة الطّالب المنستيري (1948- 1949- 1950).
- أسّس في أكتوبر 1955 مجلّة **الفكر** الشّهريّة، وواصل إصدارها بانتظام إلى شهر جويلية 1986 من دون أن تتأخّر ولو مرّة واحدة عن موعد صدورها في مطلع كلّ شهر.
- أحد مؤسّسي اتّحاد الكتّاب العشرة، وقد انتخب أوّل رئيس له سنة 1971 وأعيد انتخابه سنة 1973 ثمّ في 1975 و1977 و1979، واستقال من رئاسته يوم تعيينه وزيرا أوّل.
- سنة 1960 ثمّ سنة 1963 انتُخب مستشارا في مجلس بلديّة تونس العاصمة ورئيسا للجنة الثّقافة والشّباب والرّياضة به.
- سنة 1969 انتُخب رئيسا لبلديّة أريانة (3 أعوام).
- عضو مراسل في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة منذ 1975 ثمّ بمجامع اللّغة العربيّة بدمشق وبغداد (استقبلت يوم 7 جانفي 1980 الدّكتور نوري حمّودة القيسي أمين المجمع اللّغوي العراقي الّذي أعلمني بقبولي عضوا به) وعمّان.
- أثناء حفل رسميّ التأم بالسّربون يوم 16 مارس 1985 وبحضور وزير التّعليم العالي الفرنسيّ ورؤساء الجامعات والعمداء وأعضاء الأكاديميّة الفرنسيّة أسندت له "**الميداليّة الكبرى**"، وهو شرف لم ينله أيّ سياسيّ أو جامعيّ آخر من أيّ قطر عربيّ.
- ألقى عشرات المحاضرات في غالب المدن التّونسيّة، وفي فرنسا وسويسرا وإيطاليا والجزائر والمغرب وقطر والإمارات واليابان ومكسيكو وجامعة برنستن بالولايات المتّحدة الأمريكيّة

وداكار ولومي عاصمة الطّوقــو... وأمام البرلمان الأوروبّي بستراسبورغ (19 أفريل 1986).

- شارك في أوّل وفد لتونس المستقلّة انخرط في المكتب الدّوليّ للتّربية بجنيف في جويلية 1956.
- ترأّس الوفد التّونسيّ المشارك لأوّل مرّة في المؤتمر العام لمنظّمة اليونسكو والمنعقد بدلهي عاصمة الهند (أكتوبر – نوفمبر 1956). وتمّ أثناء هذا المؤتمر قبول عضويّة الجمهوريّة التّونسيّة.
- ترأّس الوفد التّونسيّ في المؤتمر الدّوليّ الّذي نظّمته اليونسكو عام 1959 في هلسنكي عاصمة فنلندا وكان موضوعه : الرّياضة، الثّقافة، الشّغل.
- عضو الوفد التّونسيّ إلى مؤتمر الأدباء العرب الثّالث المنعقد بكلّية الزّراعة بالقاهرة في ديسمبر 1957
- ترأّس الوفد التّونسيّ إلى مؤتمر الأدباء العرب الرّابع المنعقد بالكويت في ديسمبر 1958.
- ترأّس الوفد التّونسيّ إلى مؤتمر الأدباء الأفارقة والأسيويّين المنعقد بالقاهرة في 1962.
- ترأّس مؤتمر الأدباء العرب المنعقد بتونس في مارس 1973.
- انتُخب عام 2001 رئيسا للّجنة العلميّة للمركز التّونسيّ للدّيمقراطيّة والتّنمية ومقرّه الوقتيّ لندن.

• النّشاط الرّياضيّ

- رئيس جامعة كرة القدم عامي 1962 و1963.
- رئيس اللّجنة الأولمبيّة من 1963 إلى 1986، وقد جُدّد انتخابه خمس مرّات.
- عضو اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة منذ 1965 ومدى الحياة، وعضو اللّجنة التّنفيذيّة فيها من 1972 إلى 1976، ونائبا لرئيسها من 1976 إلى 1980.
- رئيس اللّجنة الدّوليّة لألعاب البحر المتوسّط من 1979 إلى 1987.
- نظّم دورة تونس لألعاب المتوسّط عام 1967.
- عضو أجنبيّ بالأكاديميّة الفرنسيّة للرّياضة منذ 1978.
- عضو المكتب التّنفيذي للهيئة الدّوليّة للرّياضة النّظيفة منذ 1978.

• مؤلّفاتــــــــه

- الدّيمقراطيّة، 1955، سلسلة البعث.
- من وحي الفكر، منشورات الفكر، 1969 ، طبعة أولى- طبعة ثانية بمؤسّسات عبد الكريم بن عبد اللّه للنّشر والتّوزيع، 1979.
- مواقف، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، 1973.
- دراسات، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، 1974.
- وجهات نظر، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، 1975.
- في دروب الفكر، الدّار العربيّة للكتاب، 1979.
- الحركة الأولمبيّة اليوم (باللّغة الفرنسيّة)، باريس، 1984.
- أحاديث، نشر مؤسّسات عبد الكريم بن عبد اللّه، تونس، 1985.
- الحركة الأولمبيّة والتّربية، منشورات الفكر (بالعربيّة والفرنسيّة)، 1979.
- ترجمة تاريخ إفريقيا الشّماليّة لشارل أندري جوليان، بالاشتراك مع البشير بن سلامة، الدّار التّونسيّة للنّشر الجزء الأوّل، 1968، الجزء الثّاني، 1974، عدّة طبعات.
- ترجمة المعمّرون الفرنسيّون وحركة الشّباب التّونسيّ لشارل أندري جوليان، بالاشتراك، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، طبعة أولى 1970، طبعة ثانية 1985.
- حديث الفعل، 1985، صدر بالعربيّة والفرنسيّة والإيطاليّة والصّينيّة.
- رسالة مفتوحة إلى بورقيبة، بالفرنسيّة، باريس، 1987. بالعربيّة دار الأهرام، القاهرة، 1988.
- تونس أيّ مستقبل ؟ بالفرنسيّة، دار Publisud، باريس 1991.
- وزير أوّل في رئاسة بورقيبة يشهد، بالفرنسيّة، دار بيكولاك، باريس، 2004.

• كُتب عن محمّد مزالي

- مزالي الأصالة، المنصف الـقـيطوني، بالفرنسيّة، مونريال (كندا)، 1984.
- محمّد مزالي والنّظريّة التّفاعليّة، محمّد الأمين خلفة،تونس، 1984.

- مفهوم الثّقافة ودورها في بناء الحضارة في فكر محمّد مزالي، أو مدخل إلى السّياسة الثّقافيّة بتونس، أحمد خالد

- الرّؤيا الإبداعيّة في أدب محمّد مزالي، تقديم توفيق الحكيم، تأليف : د. محمّد عبد المنعم خفاجي، رشيد الذّوّادي، د. عبد العزيز شرف، القاهرة، بيروت، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللّبناني، 1986.

• بعض دراسات ومقالات عنه

- البعد الإنسانيّ في أدب الأستاذ محمّد مزالي بقلم محمّد الهاشمي السّنوسي، جريدة الصّباح، 5/ 1983/12.

- ندوة فكريّة حول فكر وأدب محمّد مزالي على منبر رابطة الأدب الحديث بمشاركة رشيد الذّوّادي، وعبد العزيز شرف، وكمال إسماعيل،، وحسني سيّد لبيب، وجمعة محمّد جمعة، وحياة أبو النّصر، ورستم الكيلاني... وختم النّدوة رئيس الرّابطة محمّد عبد المنعم خفاجي.

- رجل السياسة والثقافة والفكر التونسي في خدمة الشعب، مجلة النهضة الكويتية، 1983/11/19.

- مزالي ووحدة المغرب العربي، حسن بلحاج نصر، جريدة الرياض السعودية، 1983/11/12.

- مدخل لتقديم فكر محمد مزالي، دكتور عبد القادر بلحاج نصر، الملحق الثقافي لجريدة العمل التونسية، 1982/06/14.

- قراءات في فكر وأدب الكاتب التونسي محمد مزالي، بقلم رشيد الذوادي، الفكر، السنة 29.

وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى

قرآن كريم- سورة الأنعام- الآية 152

عندما تقسو الحياة ليس ثمّة شقاء أشدّ وطأة من تذكّر الأيّام الحلوة.

بيترارك

أيّ الكتب تستحقّ أن تُكتب، غير المذكّرات ؟

أندري مالرو

مقدّمـــة

واللّه ما معاوية بأدهى منّي ولكنّه يغدر ويفجر،
ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى النّاس
عليّ بن أبي طالب
كرّم اللّه وجهه

إنّ الولاية لا تدوم لواحد
إن كنت تنكر ذا فأين الأوّل؟
فاجعل من الذّكر الجميل صنائعا
فإذا عُزلت فإنّها لا تُعزل
الإمام الشّافعي

أحببت الكتابة منذ أبعد مدى في الزّمان أنا ذاكره. فهي هوايتي الثّانية بعد النّضال السّياسي والثّقافيّ، في سبيل الوطن، ومن أجل القيم الإنسانيّة الخالدة.

كتبت تآليف في الدّيمقراطيّة، والحركة الأولمبيّة، وشتّى المسائل الفكريّة، والقضايا الثّقافيّة، علاوة على المئات من المقالات ، والافتتاحيّات الّتي بثثتها، على مدى ستّين عاما، كمن يلقي البذور في حرث أديم الفكر .

وما زلت، بالإضافة إلى ذلك، وبالرّغم من قوّة دواليب الوسائل السّمعيّة البصريّة، أومن بأفضليّة ودوام ما سمّاه المفكّر الكندي ماك لوهان " مجرّةَ قــوتنبار" (La galaxie de Gutenberg). لأنّ الأقوال، كما جاء في القولة اللاّطينيّة المأثورة، تتلاشى وتبقى الكتابات (Verba volant, scripta Manent). ولأنّه، إذا كان ممّا لاشكّ فيه أنّ للكلمات والخطابة وقعا في النّفوس خاصّة إذا صدرت من "عروش القلب"، واتّصفت بالصّدق، إلاّ أنّها تبقى معرّضة لأن تنساها الذّاكرة الجماعيّة، بينما يبقى المكتوب محفوظا في نفائس الكتب ترجع إليه الأجيال، جيلا بعد جيل، ويعتمد عليه المؤرّخون في أبحاثهم، ولو بعد عقود وحتّى بعد قرون، طالما أنّ الكتابة تنــزع الوجود من العدم.

ثم إنّي أعتقد أنّ رجل السّياسة والفكر مطالَب، أمام ضميره ومجتمعه وأمام التّاريخ، بتقديم شهادة على مسيرته السّياسيّة، والقيام بنوع من المحاسبة الختاميّة لما أنجزه في خدمة *الشّأن العام*، تكون أصدق ما في إمكانه القيام به، بموضوعيّة وأمانة.

إنّي أشعر بشيء من التّهيّب من كتابة هذه المذكّرات، لأنّه، بالإضافة إلى صعوبة الحديث عن النّفس، ليس من السّهل أن تحالف الموضوعيّة الشّخصيّة النّاظرة عندما تسرد سيرة الشّخصيّة المنظور إليها، وعندما يكون الواصف هو الموصوف، والحاكم هو المحكوم...

إنّ التّاريخ في حاجة إلى الشّهود العدول، ولم يكن لي في منفاي من المراجع أو المصادر أو المجاميع الصّحفيّة الكافية ما أستوثق به من التّواريخ، أو أحقّقه من الأحداث، أو أرويه من الوقائع. مع أنّي لا أكابر بالاعتماد على الذّاكرة وحدها، فالواجب يدعوني، رغم كلّ ذلك، إلى أن أعتصر هذه الذّاكرة لاستقطار ما اختزنته منذ عشرات السّنين، " *لا سيّما والشّبيبة ولّت، والقريحة كلّت، والقوى ألقت ما فيها وتخلّت* "، كما يقول الشّيخ بن أبي الضّياف في الجزء الأوّل من كتابه " *إتحاف أهل الزّمان، بأخبار تونس وعهد الأمان* "، مؤثرا الصّدق والأمانة في ذكر ما حدث، دون تزيين ولا زخرفة، مكتفيا بهذه الشّهادة أمام محكمة التّاريخ، دون التّباهي بموقف، أو الدّعاية لوجهة نظر، بل برواية الأحداث كما عشتها، ما يسوء منها وما يسرّ، وكما وقعت لا كما صارت إليه فيما بعد، ولا أضع في حسباني إلاّ تجلية الحقّ، وإنارة التّاريخ، والالتزام بمصلحة الوطن العليا، فقد قال اللّه في كتابه الكريم : " *ولا تكتموا الحقّ وأنتم تعلمون* "، والكلمة أمانة في أعناقنا، إذا طالتها يد التّحريف، خدعت الآخرين وأضلّتهم. وإنّي من الّذين يؤمنون بأنّ الحقّ إذا ظلّ منهزما زمانا، فإنّه منتصر لا محالة، وبأنّ التّاريخ إذا كتبه، أو بالأصحّ إذا أعاد كتابته من تُكتب له الغلبة بمنطق وحجج الأقوى، فإنّه لن يوثّق بصفة نهائيّة أبدا، ولا يكون في مستوى ضمائر المؤرّخين الأصيلين، لأنّه ليس في السّياسة يوم حساب، ولأنّ الحقيقة التّاريخيّة كسب متواصل، تسهم في إثرائه أجيال العلماء جيلا بعد جيل.

وفيما يخصّني فإنّي أعرف النّاس بنفسي، ومن عرف نفسه لا يضيره ما قاله بعض النّاس فيه، ولا احتاج إلى الدّفاع عن صدق وطنيّتي، وأصالة كفاحي السّياسيّ والثّقافيّ أمام أصحاب الذّاكرة المثقوبة، ولا التّدليل على استقامتي وبراءتي، إزاء الإشاعات الفجّة

والأكاذيب السّمجة والاتّهامات الباطلة الّتي لا تستحقّ سوى السّخرية، مردّدا مع شاعر تونس والعروبة الخالد أبي القاسم الشّابّي :

" وترنّموا ما شئتمُ بشتائمي

وتجاهروا ما شئتمُ بعدائــــي

إنّ المعاول لا تهدّ مناكبــــي

والنّار لا تأتي على أعضائـــي" .

ومتذكّرا شاعر العرب الفحل أبا الطّيّب المتنبّي إذ قال :

" غير أنّ الفتى يلاقي المنايا كالحات ولا يلاقي الهوانا
وإذا لم يكن من الموت بدّ فمن العجز أن تموت جبانا "

ومستلهما بدوي الجبل في قوله :

" إذا ملكوا الدّنيا على الحرّ عنـــــوة ففي نفسه دنيا هي العزّ والكبر
وإن حجبوا عن عينه الكون ضاحكا أضاء له كون بعيد هو الفكـــر"

وذاكرا ما قاله الطّغرائي عن المناصب :

"وما منصب إلاّ وقدري فوقه ولا حطّ رحلي بين نسر وفرقد "

والواقع، أنّ جلّ التّونسيّين، وحتّى الأجانب، يعرفون أنّي نزيه الكفّ لم أحقّق مالا ولا ثروة لنفسي، أو لأقاربي، وأنّ كلّ ذلك كان داخلا في خطّة صمّمها الأقزام، وتتمثّل في هدر الكرامات، والنّيل من هالة الاحترام والتّقدير الّتي تحيط بالمناضلين الشّرفاء، ورجال الدّولة الأصيلين، فيبرز هؤلاء الأقزام ... عمالقة، أو هكذا يظنّون !... لكنّ التّاريخ ينصف المخلصين مهما حاول الصّغار والمغرضون، ولأنّه إذا ظهر الحقّ لم يبق معه غيره.

ولئن كنت ميّالا إلى تجاوز تلك التّرّهات، والمؤامرات الرّخيصة، وطيّ الصّفحة، وتجاوز المظالم، فإنّ الواجب يدعوني إلى العمل والسّعي – قبل ذلك – لتُقرأ هذه الصّفحة وتعرفها الأجيال اليوم وغدا، وتتبيّن الخطّ الأبيض من الخطّ الأسود !.

ذلك أنّي مدين "بنصيبي من الحقيقة" إلى مواطنيّ، وإلى الأبناء والأحفاد وخصوصا إلى المؤرّخين الّذين ستؤهّلهم أمانتهم العلميّة لمزيد البحث الموضوعيّ، والتّنقيب العلميّ قصد إعطاء صورة ناصعة، وفيّة، لتاريخ تونس منذ الاستقلال.

إيّاهم أريد أن أوصي بهذا الكتاب، ليكون مادّة صالحة لبحوثهم، من بين غيره من الموادّ والمراجع، خاصّة أنّ بعض المتطاولين الّذين نسوا أنّهم "لن يصبحوا شرفاء ما دام كبار الحومة أحياء"حبّروا مقالات شوّشوا فيها الحقائق واستخفّوا بعقول قرّائهم، وألّفوا تآليف عرضوا فيها رواياتهم للوقائع والأحداث الّتي صنعت تونس المعاصرة، من دون موضوعيّة ولا تقيّد بالواقع التّاريخيّ. وإنّي أعلم حقّ العلم أنّ بعضهم لا يهتمّون بالحقيقة، بل باستمرار حقائقهم هم أي تصوّراتهم. فيبقون على جهلهم بالحقيقة ويجهلون أنفسهم. "*وإنّك لا تهدي من أحببت والله يهدي من يشاء*". وعلى كلّ فإذا ما فحص مؤرّخو الغد جملة هذه الشّهادات وقابلوها بالوقائع الثّابتة، فإنّهم مهتدون، ولا شكّ، إلى تمييز الغثّ من السّمين. وفيما يخصّني، ومن دون جنوح إلى الجدل أو الخصام بل خدمة للحقيقة، ليس إلاّ، أراني مضطرّا إلى فضح أصحاب الأكاذيب الصّارخة، والحقائق المزوّرة، تاركا القول الفصل إلى المؤرّخين ولمناهجهم العلميّة في فحص الأرشيف والتّثبّت الدّقيق في كلّ الوثائق لمعرفة الواقع، وتبيان الكتابات المجانبة للحقيقة.

حقّا لم أقل كلّ شيء في هذا الكتاب، لأنّ ما كلّ ما يعلم يقال أوّلا، ولأنّه لم يحن الوقت لإماطة اللّثام عن بعض أسرار الدّولة، أو الكشف عن أحداث قد تحرج عددا من المسؤولين، ومهما يكن فستتمّم الأجيال القادمة ما أكتفي فيه اليوم بالمرموز دون النّطق بالحروف.

ذلك أنّ الجوهريّ من الأمور، إنّما يكمن في مدى الصّدق الّذي يحدوني في جمع شتات وريقات الذّاكرة لاسترجاع خطّ مسيرة مواطن التزم النّضال منذ الشّباب، فساهم في معركة تحرير الوطن من ربقة الاستعمار، وفي تنميته، وتوفير أسباب المناعة له، في كلّ مستويات المسؤوليّة الّتي اضطلع بـــها منذ 1956 إلى 1986، نشدانا لبزوغ شمس ديمقراطيّة منفتحة على متطلّبات الزّمن الحاضر.

إنّي فضّلت طوال حياتي صفة المناضل الملتزم على نعتي بالسّياسيّ، بمعناه المتداول، لأنّي منذ شبابي، أجتنب وأتسامى عن السّياسة بمعناها الرّديء، أي بالتواءاتها ومنحنياتها ودروبها المعوجّة وزيف وأباطيل جلّ "رجالاتها"، وزبائنها، بل لم أزل منذ شبابي أسعى إلى "*صراحة الصّدق وجمال الحقيقة*" كما قال أبو القاسم الشّابّي في إهدائه "*الخيال الشّعريّ عند العرب*" لأبيه الّذي "علّمه أنّ الحقّ خير ما في هذا العالم وأقدس ما في هذا الوجود" !.

والواقع أنّ طريقي لم يكن ممنهجا في البداية. كان حلمي أيّام الشّباب أن أصبح أستاذا في خدمة النّاشئة ! وكنت، ولا أزال، ممتلئا بروح الأمل، مأخوذا بالتّفاؤل. وتنامت مع

الأيّام وتيرة هذا الوعي وتسارعت، كما كنت، ولا أزال، مؤمنا بأنّ الحياة الحقّ وقفة عزّ وكرامة لا يعرفها إلاّ الأحرار، وأنّ الدّنيا لا تساوي شيئا، من دون الاستماتة في خدمة قضيّة سامية نبيلة، ومن دون وفاء متواصل لقيم عليا، يحيا الإنسان الإنسان من أجلها أو يموت دفاعا عنها.

وقد كلّل اللّه كفاح الشّعب التّونسيّ بالتّوفيق فتخلّص من براثن الاستعمار، ونال استقلاله، فكنت من بين المناضلين الّذين اصطفاهم الرّئيس الحبيب بورقيبة رحمه اللّه للاضطلاع بشتّى المسؤوليّات السّياسيّة باعتبارها تواصلا لنفس الكفاح من أجل كرامة تونس وعزّة شعبها، ومن أجل مجد العروبة وإشعاع الحضارة الإسلاميّة، والتّفاني في خدمة الإنسانيّة.

فكان ما كان ممّا سأحاول في هذه السّيرة الذّاتية تذكّره، وذكر ملابساته وظروفه، وإنّ ما أشعر به اليوم وأنا أستعرض وقائع حياتي، هو أنّ اللّه أتاني فضلا كبيرا. فقد ألهمني وشدّ أزري في خدمة الغير، أليس خير النّاس أنفعهم للنّاس ؟ فحمدا للّه وشكرا. "وأمّا الزّبد فيذهب جفاء، وأمّا ما ينفع النّاس فيمكث في الأرض" صدق الله العظيم.

وبعد فإنّ هذا الكتاب مزج سيرتي الذّاتية بمحطّات رحلتي الإنسانيّة، أكّدت من خلالها نظريّاتي، وقناعاتي، والصّراع الّذي لم يهدأ في أعمق أعماقي بين الإيمان والفعل، إنّه يندرج إذن في صلب تواصل عملي النّضاليّ من أجل تونس، من أجل الإنسان، وهو بمثابة المرحلة الختاميّة من حياتي.

وأملي أن يبقى كالمرصد في البحر يبعث الإشارات ليدلّ حلّ رموزه على البواعث الدّاعية للأمل، رغم صخور الحياة النّاتئة، وتقلّبات المنزلة البشريّة.

وعلى اللّه توكّلت.

الباب الأوّل

الجمر والرّماد

الفصل الأوّل

صخرة الهلاك

إذا ابتسم المظلوم فقد الظّالم لذّة النّصر

لقد علّمتني تجارب الحياة أنّ
النّاس يرضيهم النّقص الّذي فيك
لأنّه يكبرهم في رأي أنفسهم ولكنّهم
يسخطون على مزاياك لأنّها تُصغرهم
أو تغطّي على مزاياهم...
عبّاس محمود العقّاد

أُعلن عن إقالتي، يوم الثّلاثاء 8 جويلية 1986، وكانت في بعض جوانبها تكريسا مأساويّا ومضحكا في آن للمثل الرّومانيّ القديم الّذي يؤكّد أنّ صخرة " تاربي " الّتي منها يُقذف بالمحكوم عليهم بالإعدام نحو الهاوية، لم تكن بعيدة من الكابيتول، رمز ممارسة السّلطة.

في ذاك اليوم، بعد رجوعي من العمل، كنت جالسا أمام التّلفاز، كعادتي، لمشاهدة شريط أنباء السّاعة الثّامنة مساء، إذ أنّ زوجتي وأولادي ذهبوا إلى بيت صهري فريد المختار، رحمه اللّه، للمشاركة في إحياء أربعينيّة وفاته في حادث مرور.

بدأ شريط الأنباء بتلاوة بيان ألقته المذيعة، بصوت لا يخلو من رتابة، وبدون أيّ تأثّر، قالت: *" قرّر الرّئيس الحبيب بورقيبة إقالة السّيد محمّد مزالي من مهامّه كوزير أوّل وتسمية السّيد رشيد صفر في منصب وزير أوّل"* **. بدون تذييله بأيّ تعليق!**

وبالطّبع اندهشت لأنّ الحبيب بورقيبة لم ير من اللّياقة دعوتي ليعلمني بقراره قبل الإذن ببثّه في وسائل الإعلام. ولكن كان لي من التّواضع والواقعيّة ما سما بي عن القول بما قـــال الشّاعر :

« أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا   ليوم كريهة وسداد ثغر ».

وبقطع النّظر عن الطّريقة الفظّة المتوخّاة، فلم يكن الأمر، والحقّ يقال، ليعدّ مفاجأة بأتمّ معنى الكلمة. ذلك أنّ عدّة علامات كانت تنذر بهذا التّحوّل إزائي، وتنبئ بهذا التّنكّر لتكون صيغة هذا القرار محلّ استغراب كبير منّي.

إنّ الرّوح الرّياضيّة وإدراكي *لقانون اللّعبة*[1] الّذي اكتسبته طوال ممارستي الطّويلة للرّياضة، دفعاني إلى أن أهتف بدون انتظار ولا تردّد لرشيد صفر لأقدّم إليه تهانيّ وأتمنّى له النّجاح في مهمّته الجديدة، وكذلك للاتّفاق معه على موعد تسليمه مقاليد الأمور، وحدّدنا موعد المراسم ليوم الغد الأربعاء على السّاعة العاشرة صباحا.

وفي صباح الأربعاء، عندما هممت بمغادرة بيتي، فوجئت باختفاء الأعوان المكلّفين بحراسة مسكن الوزير الأوّل في الغسق. وهذا التّنكّر للتّقاليد المعمول بها كان فاتحة لسلسلة من السّخافات الشّائنة الّتي لم يتردّد القوم في تكرارها تجاهي بحكم صغر النّفوس.

وظهر رشيد صفر الّذي كان في العادة يلقاني بحرارة وبشاشة، يوم كان وزيرا للاقتصاد في الحكومة الّتي كنت وزيرها الأوّل، أشبه ما يكون بجلمود من جليد، بل كاد أن يكون عدوانيا، حتّى أنّه سألني عن الكتب ورسائل بريدي الخاصّ الّتي كنت أهمّ لأخذها معي هل هي حقّا لي أم للدّولة!! فاضطُررت إلى إبراز كلمات الإهداء الموشّحة بها بعض الكتب، وبيان مصدر بعض الرّسائل: كاللّجنة الدُّوليّة الأولمبيّة، واتّحاد الكتّاب التّونسيّين، الخ... وأحسب أنّي وفّقت في إقناع هذا العسّاس اليقظ بملكيتي لتلك الوثائق.

ولّما لم يأتني أيّ خبر من بورقيبة، ورغبةً منّي في توديع من كنت من مريديه المقرَّبين، ورفيق دربه وابنه الرّوحيّ الوفيّ طيلة أكثر من أربعين عاما، طلبت مقابلته. فحُدّدت لي ليوم الجمعة 11 جويلية بالمنستير. وفي غضون ذلك، اجتمع أوّل مجلس للوزراء بعدي، يوم الخميس 11 جويلية، واتّخذ قرارا يقضي بإدراج اللّغة الفرنسيّة في السّنة الثّالثة من التّعليم الابتدائيّ عوضا عن الرّابعة. وكان أوّل قرار اتّخذته الحكومة الجديدة على عجل، من دون دراسة بيداغوجيّة مسبقة، ولا استشارة النّقابيّين، ولا تشاور مع المربّين المعنيّين بالأمر.

وفي يوم الجمعة 11 جويلية 1986 قصدت القصر الرّئاسيّ بالمنستير حيث استقبلني الرّئيس بورقيبة استقبالا لطيفا وودّيا للغاية.

---

(1) **فالرّياضيّ الحقّ يسعى دائما إلى الإنتصار، لكن عليه أن يعرف كيف يخسر، ويتقبّل النّتيجة مهما كانت.**

ولّما دخلت القاعة حيث كان جالسا، مسكني من يدي فأخذت بيده كالعادة، فاتّكأ عليها حتّى نهض، وحرص على الوقوف أمامي لتحيّتي بحرارة. ولكن النّشرة الّتي بثّتها التّلفزة، تصويرا للمقابلة، نالها مقصّ الرّقابة في الجزء الّذي ظهر فيه بورقيبة معتمدا عليّ لتحيّتي واقفا. ولا يخفى أنّ هذا "البتر" غرضه إيهام المشاهدين التونسيّين والأجانب بأنّ الرّئيس كان غاضبا منّي.

وليس إلحاحي على هذا الّذي قد يظهر جزئيّة لا أهمّية لها إلاّ لأنّ مثل هذه الممارسات الصّبيانيّة كان لها صدى تجاوز الحدود التّونسيّة. فقد كتب مثلا ميشال دوري، مراسل جريدة *لوموند* آنذاك، وربّما عن حسن نيّة، معتمدا على البثّ التّلفزيّ المبتور، أنّ بورقيبة لم يقف لاستقبال وزيره الأوّل، ممّا قد يوحي بأنّني نُحّيت بسبب دوافع جدّيّة تبرّر " غضب " بورقيبة المفترَض !

أقبلت على بورقيبة بوجهي قائلا:

" سيّدي الرّئيس، هي خمسون سنة تقريبا مرّت وأنا أخدم بلادي بقيادتكم من دون أن أخلّ، ولو لحظة واحدة، بالتزامي. لقد ساهمت في الكفاح من أجل استقلال بلادي، وانخرطت جاهدا في العمل النّقابيّ، وقدّمت أفضل ما عندي من أجل بناء الدّولة التّونسيّة عند اضطلاعي بعدّة مسؤوليّات حكوميّة كان لكم فضل إسنادها إليّ ".

ثمّ ختمت كلامي باستعارة قرآنيّة وقلت :

"كلّي أمل في أن ترجح كفّة حسناتي على كفّة سيّئاتي، فأكون ممّن ثقلت موازينهم[1]*!"* .

كانت تلك طريقة لطيفة لجرّه إلى إعلامي بالدّافع الّذي جعله يتّخذ " قرار " إنهاء مهمّتي، بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه لي رسميّا خليفة له، أمام الشّعب التّونسيّ قاطبة، وأمام جميع ممثّلي المجموعة الدّوليّة المعتمدين بتونس، أثناء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدّستوري المنعقد من 19 إلى 21 جوان من السّنة نفسها.

لقد جمّدني جوابه عن سؤالي في مكاني، وأصابتني الدّهشة وحتّى الارتياب أكثر من إقالتي في حدّ ذاتها، وأكثر من الطّريقة غير اللائقة الّتي اكتنفت هذه الإقالة، إذ قال بورقيبة بلهجة فيها كثير من اللّطف، وشيء من التّأسّف :

" يا سي محمّد عرّبت ياسر (يعني كثيرا) *التّعليم؟ قلت لك لا تعرّب ".*

---

(1) ما رواه أحمد القديدي عن الحوار الّذي جرى بيني وبين الرّئيس في هذه المناسبة بعيد كلّ البعد عن الحقيقة، إذ ورد في كتابه " ذكرياتي من السّلطة إلى المنفى (مركز الرّاية)، 2005 : " وقد جاء شاكرا الثّقة الغالية الّتي وضعها فخامته في شخصه وحمّله مسؤوليّة الوزارة الأولى." والواقع أنّي لم أقل غير ما ورد أعلاه.

ذاك كلّ ما قال. ولم يزد شيئا. هل سمعتُ ؟ وكذّبت سمعي. وهكذا يكون هذا التّغيّر المفاجئ بهذا الوجه، وهذا التّنكّر نفسه لقرار اتّـــخذ، يوم 19 جوان أمام الملأ، بصورة رسميّة ولم يجبرْه أحد على اتّخاذه، وهذه الرّكلة المباغتة للأعراف المؤسّساتيّة المتّفق عليها، كلّ هذا كان سببه إصلاح بيداغوجي يعود، في الواقع، إلى عشر سنوات مضت، وأمضيت في سبيل تطبيقه أربع سنوات بصفتي وزيرا للتّربية، بإشراف الهادي نويرة الوزير الأوّل في تلك الفترة، ويقينا بالموافقة الصّريحة من بورقيبة نفسه.

وإذا كان للرّئيس، في وقت من الأوقات، أن يغيّر رأيه في هذا الإصلاح فلا شيء كان يمنعه من إيقاف العمل به، ولو بعد عشر سنوات، من دون اللّجوء إلى هذا الزّلزال المؤسّساتيّ.

لقد حيّرني، شيئا ما، توضيحه لــ"سبب " عزلي. كنت أنتظر أن تكون أسباب القرار الرّئاسيّ أكثر جدّيّة وربّما أخطر.

إنّه مشهد سريالي، ولكنّه واقعيّ شرَحَ فيه، وجها لوجه، رئيس دولة ، لوزيره الأوّل الّذي كان عيّنه خليفة له قبل شهر من ذلك، أنّه مجبر على عزله... من أجل تقديم تعليم اللّغة الفرنسيّة بفصل (من السّنة الرّابعة ابتدائيّ إلى الثّالثة)، هذا الرّئيس الّذي كان بالأمس محلّ إعجاب الجميع لما عرف به من رشاقة في تحاليله، وحكمة في مبادراته، وشجاعة في مواقفه، وقدرة استشرافه للمستقبل!

قلت له متسلّحا برباطة جأشي، وساعيا إلى قطع حبل الصّمت:

" سيّدي الرّئيس، البارحة قرّرتم إدراج اللّغة الفرنسيّة في السّنة الثّالثة، عوضا عن الرّابعة. كلّ أملي أن تجدوا العدد الكافي من المعلّمين الأكفاء، من ذوي اللّسان الفرنسيّ، لا فقط في المدن الكبرى بل كذلك في القرى والأرياف ".

وسكت بورقيبة. ولم يجب عن هذه الملاحظة. ومدّ إليّ يده وقال لي بلهجة ودّيّة :

" شكرا سي محمّد على كلّ شيء وتحيّاتي إلى فتحيّة" زوجتي.

شكرته بدوري واستأذنت منه للانصراف. وكانت تلك آخر مقابلة لي، على انفراد، مع هذا الرّجل الّذي لعب دورا كبيرا في حياتي.

وغادرت القصر الرّئاسيّ تحدوني مشاعر غريبة. كنت حزينا من أجل نهاية علاقة أجهضت، وكانت من قبل على غاية من المتانة والثّراء. وكنت أيضا متأثّرا شديد التّأثّر من

جرّاء غرق رجل فذّ في بحران الشّيخوخة حتّى أصبح لعبة تتقاذفه دسائس أنذل جلسائه. وتذكّرت بيتا قاله أبو العلاء المعرّي :

« *وكيف يصول في الأيّام ليث إذا وهنت المخالب والنّيوب* »

ولكنّني كنت، في الآن نفسه، مرتاحا لأنّني لم أعد مسؤولا في دفّة مركب في مهبّ الرّياح شأنه شأن "المركب السّكران" الّذي وصفه الشّاعر الفرنسيّ رامبو. وشعرت بأنّني خفيف كالرّيشة بعد انعتاقي من أسر المسؤوليّة الجسيمة، فكأنّني نزعت عن كتفيّ ثقلا فرضت على نفسي حمله دهرا طويلا : كنت أشبه بسيزيف، وقد تخلّص من صخرته[1]! ومضى بي الإحساس إلى الشّعور بأنّني، مهما كان أمر العكسيّات الّتي يتلقّاها الإنسان في الحياة السّياسيّة في ظلّ نظام سلطويّ، قد حاولت، على كلّ حال، أن أوفّي ما عليّ القيام به من مسؤوليّات تجاه وطني بأحسن ممّا كان في استطاعتي. وفي الوقت الحاضر يمكن لي أن أوطّن نفسي على نوع من الانتحاء أكثر ذاتيّة، متمثّلا في صرف وقتي كلّه لمجلّة الفكر الّتي دامت أكثر من ثلاثين سنة، وإلى اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، وإلى الكتابة.

والحقيقة أنّني لم أعدم الفرصة للانشغال بالقضايا الفكريّة، حتّى عندما كنت أرزح تحت مسؤوليّات الوزارة الأولى. لقد كان ذلك حاجة في أعمق أعماق طبيعتي الأولى ومطلبا أساسيّا في حياتي.

لقد قمت بأعمال صادفت شيئا من النّجاح في الخارج، ولكنّها جلبت لي على الصّعيد الدّاخليّ بعض العداوات المكينة ضمن حاشية بورقيبة المقرّبة.

ورغم السّحب الّتي تلبّدت فوق رأسي من جرّاء هذه المبادرات، فإنّني غير نادم على القيام بها لأنّها ساهمت، إن قليلا أو كثيرا، في تلميع صورة تونس عالميّا. من ذلك مثلا أنّه بطلب من عبد القادر سيد أحمد ، مدير منشورات الجنوب (Publisud)، نُشر لي في سلسلة "مسيرات" (وهي السّلسلة الّتي مكّنت زعماء آخرين من العالم الثّالث من الحديث عن سيرهم، مثل لويس أتشيفريا الرّئيس السّابق للمكسيك)كتاب بعنوان: " *حديث الفعل* " رســـم مسيرتي الشّخصيّة والثّقافيّة والسّياسيّة من ولادتي سنة 1925 بالمنستير إلى صدور

---

(1) حُكم على سيزيف، ملك كورنتيا، أن يرفع صخرة عظيمة إلى قمّة جبل، ولكنّها لا تنفكّ تتدحرج إلى أسفل، كلّما قربت من القمّة. واستعمل ألبير كامو، بروعة فائقة، هذه الأسطورة في كتابه *الإنسان المتمرّد*، كناية عن خواء المنزلة البشريّة، بل عبثها.

الكتاب سنة 1984. وعرف هذا الكتاب بعض النّجاح في تونس وفي الخارج[1]، وكان من دواعي دعوتي في 18 مارس 1984 للمشاركة في البرنامج المشهور 7 على 7 الّذي كان يدير

---

(1) لخص الصّحفيّ مصطفى عطيّة صدى "حديث الفعل في الصّحافة الوطنيّة والعالميّة فقال : « جاء كتاب "*حديث الفعل*" للأستاذ محمّد مزالي الّذي أصدرته دار " *بيليسود* " الباريسيّة باللّغة الفرنسيّة، في أوانه. ومع ذلك بدا وكأنّه خطاف في عزّ الشّتاء... أو ثلج في عزّ الصّيف... فاهتمّت به وسائل الإعلام المحليّة والعربيّة والعالميّة. وتناولت مضامينه بالنّقل والتّحليل... معتبرة إيّاه ظاهرة أدبيّة وسياسيّة، بارزة ومثيرة. فهو تأليف لم يُقرأ عنوانه، بل قُرئ أوّلا من اسم واضعه، وإن كان العنوان والمضمون يستحقّان مثل هذه العناية أيضا.

ماهي أسباب هذه الضّجّة الإعلاميّة ؟

كلّ وسائل الإعلام استندت في تغطيتها للحدث إلى جملة من المعطيات نلخّصها على النّحو التّالي :

- المؤلف مفكّر له وزنه في زمن قلّ فيه عمالقة الإبداع.
- وهو سياسيّ محنّك... يعتبر سندا قويّا ومصدرا موثوقا به
- أفكاره تسبح في فلك الإنسانيّة المطلقة.
- مواقفه الوطنيّة والانتمائيّة والحضاريّة واضحة وقويّة وجريئة.
- تاريخه الشّخصيّ مرتبط جدليّا بتاريخ الزّعيم الحبيب بورقيبة، وبالتّالي بتاريخ تونس الحديثة.
- مساهمته الفعّالة في تأكيد المسار الدّيمقراطيّ بتونس.
- ظهور الكاتب في فترة دقيقة من تاريخ تونس والعالم.

كلّ هذه العوامل كانت وراء اهتمام بلاطات صاحبة الجلالة "*بحديث الفعل*". منها من فاز بسبق نشر فصول مطوّلة منه (لوبوان الفرنسيّة : 1984/3/19- ديالوف التونسيّة : 1984/3/19– لا براس التّونسيّة : نشرت الكتاب على حلقات- لوموند 1984/3/20- جون أفريك 3/28/ 1984)...ومنها من استعرض بأسلوب صحفيّ أهمّ ما ورد فيه... ومنها أيضا من تناول الكتاب بالتّقييم والتّحليل.

<u>الاختيار الموفّق</u>- فيما يخصّ أسباب إصدار الكتاب يفسّرها "*بول بالتا*" بجريدة لومند بقوله :" اختارت *كزافيار أوليس* إجراء حديث مع السّيّد محمّد مزالي ... فكان الاختيار موفقا.... لأنّ محمّد مزالي سبق له أن احتلّ مناصب عدّة قبل أن يصبح وزيرا أوّل... ثمّ بالرّغم من أعباء المسؤوليّة فقد بقي رجل ثقافة".

<u>زمن الدّفاع عن الهويّة</u>- ومحمّد مزالي مناضل عاش أدقّ فترات تاريخ تونس المعاصر... كتب عزيز محجوب بمجلة "*جون أفريك*" شهادة مثيرة... " يبقى محمّد مزالي في نظر تلاميذه القدامى بالصّادقيّة... أستاذ الفلسفة... <u>ذلك الذي ساعدنا على اكتشاف هويّتنا القوميّة وانتمائنا إلى الثّقافة العربيّة الإسلاميّة</u>، وإلى هذه الأمّة الّتي يرزح معظمها تحت نير الاستعمار" ويضيف : " كنّا سعداء برؤيته قادما إلى الصّادقيّة كلّ يوم اثنين على متن سيّارته السّيمكا القديمة نتيجة قطعها كلّ يوم أحد المسالك الحجريّة... حاملة الأخبار السيّارة لهذه الشّعبة الحزبيّة الضّائعة وسط الرّيف أو تلك المنظمة النّقابيّة". ويؤكّد د.ل بجريدة " *لي كوتيديان دي باريس* " (1984/3/23) هذه الحقيقة فيقول " يندمج الجهاد من أجل الاستقلال عند مزالي الطّالب، ثمّ المدرّس الشّاب، مع المعركة من أجل الهويّة الثّقافيّة وردّ الاعتبار للثّقافة العربيّة ولغتها المجيدة".

<u>السّياسيّ الحكيم</u> - ويبقى محمّد مزالي مثال السّياسيّ الحكيم الّذي غرف من نبع البورقيبيّة حتّى ارتوى، والمساهم بجدّ وإخلاص في رسم ملامح تونس الحديثة، تونس النّظام والدّيمقراطيّة والخير والاستقرار. كتب عزيز محجوب بمجلة " جون أفريك" (1984/3/28):" *يجب أن نسجّل لمحمّد مزالي مساهمته الفعّالة في صنع القرار التّاريخي الذي لتّخذه بورقيبة يوم 19 نوفمبر 1983 والقاضي بالبعث الشّرعيّ لحزبين من المعارضة (حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين، وحركة الوحدة الشّعبيّة) إضافة إلى الحزب الشّيوعيّ المعترف به من قبل*". وتعدّد آن موراتوري فيليب من جهتها بجريدة لي فيغارو الفرنسيّة (1984/3/17،18) الأنجازات الكبرى التي عرفتها تونس وساهم في ظهورها محمّد مزالي :"*على امتداد مناصبه الحكوميّةالمتعدّدة ترتسم رؤية تونس الجديدة، تحرير المرأة،السّياسة*

حواره جون- لوي بورقْا، والذي به صنعت الصّحفيّة الفرنسيّة أنّا سانكلار شهرها. وصادف أدائي عين الرّضا من عبد الوهّاب عبد اللّه مدير جريدة "لابريس" سابقا فصاغ

الثّقافيّة،ظهور التّلفزة، معركة بنزرت، تحديد الولادات، الهجرة." **أمّا جوزات عليا فقد أكّدت في مقال نشرته مجلّة "** *لي نوفال أبسرفاتور"* **أنّ** *"محمّد مزالي قد فعل كلّ ما في وسعه لتمرير الديمقراطيّة والتّعدّديّة تدريجيّا في تونس"* **وأضافت :"** *وإن كانت تونس اليوم قد غدت أكثر البلدان حرّيّة في العالم الثّالث(اعتبارا لوضعيّة المرأة، والنّقابات والأحزاب السّياسيّة) فالفضل في ذلك يعود لبورقيبة ولمزالي أيضا"*... **وأشارت** جريدة فرانس سوار الفرنسيّة **(1984/4/3) إلى هذا الجانب الهامّ من شخصيّة محمّد مزالي فكتبت تقول :"** *دوما ما تكون خلافة العمالقة محفوفة بالمخاطر. لكنّ محمّد مزالي خليفة الحبيب بورقيبة الوفيّ يمتاز إلى جانب هيبته الذّاتيّة وثلاثين سنة من التّجربة في خدمة الدّولة، بمؤهل حاسم".*

مزالي الإنسان- ومن خلال "حديث الفعل برزت شخصيّة محمّد مزالي الإنسان المتوازن، المحبّ للخير، الصّادق النّزيه والجدّي. وورد بمجلّة كلّ العرب **الصّادرة بباريس (1984/3/28) "** *الكتّاب والمثقّفون كانوا ينتظرونه في لقاء حيّ ومباشر، فوجدوا فيه المحاور الواثق ممّا يقول، لأنّه الواثق بما يفعل أصلا* **". كما أدرجت مجلّة** *ديالوڤ* **التّونسيّة (1984/3/19) عند تقديمها لفصول مطوّلة من** *حديث الفعل* **قولا جاء فيه بالخصوص : "***شاهد عيان وعنصر ذو امتياز في أحداث بلده، وزمانه والعالم، مفكر ورجل سياسة، وكاتب ورجل عمل عميق التجذر في هويّته القوميّة وانتمائه للمجال الثّقافيّ العربيّ الإسلاميّ، ولكنّه متفتّح بفضل مراسي المتوسّط وافريقيا ..."*

خصائص المبدع النّزيه- وعند تقييمها لأسلوب كتاب "*حديث الفعل***" تعرّضت وسائل الإعلام إلى محمّد مزالي المبدع... فكتبت "***فرانس سوار***" (1984/4/3) تقول : "***يقرأ هذا التأليف دفعة واحدة، كرواية معبّرة وصادقة، لا تخلو من تفكير وخفة روح ولهجة* **رقيقة"أمّا بول بلتا فيقول بجريدة لوموند (1984/3/20)** : " هذا الكاتب التّونسيّ الذي نشر ستّة كتب باللّغة العربيّة يقدّم لنا هنا سيرة ذاتية، مكتوبة بلغة فرنسيّة جميلة ، صافية، متينة، منتقاة، متخلية عن الكليشيهات والرّطانة التنوقراطيّة التي عادة ما يلجأ إليها رجال السّياسة ". **وعلقت جريدة لاكسيون (1984/4/20) على الكتاب... بقولها : "** *كتاب ثريّ مثر، وعلى طول صفحاته يأخذنا شعور قويّ بالحقيقة والجمال والجلال*" ... **واكتفى م. حلمي في جريدة "***الإعلان***" بقول عميق تعليقا على "***حديث الفعل***" : "***الرواية كتبت بجبّة سياسيّ فيلسوف كبير* **".**

وفي السّياق نفسه كتب الدّكتور عبد العزيز شرف (شاعر وكاتب مصري من رابطة الأدب الحديث) قال :" *أعتقد أنّ الأستاذ محمّد مزالي هو الوجه الفكريّ المشرّف للحضارة العربيّة المعاصرة ، والذي استطاع بفكره أن يصنع لنا جسورا قويّة في المواجهة الفكريّة بين الشّرق والغرب ، أو بين ما يسمّيه هو حوار الحضارات. وفي تقديري أنّ هذه هي القضيّة الحضاريّة التي تمثل التّحدّي المعاصر للعرب. من أجل هذا أقول وبدون مبالغة : أنّ الأستاذ محمّد مزالي هو مفكر الحضارة العربيّة المعاصرة الذي يعبّر عن خصائصها العريقة في مواجهة تحدّيات اليوم والغد* **".**

وكذلك كتب المناضل الصّحفيّ المختار الحشيشة بنفس الجريدة بعددها الصّادر يوم الثّلاثاء 8 ماي 1984 ما يلي :

" الأستاذ محمّد مزالي هذا الإنسان الوطنيّ الغيور، مثال النّظافة والاستقامة والتّضحية والصّدق والإخلاص الذي كان الجميع في تونس ينتظرونه، لا بدّ من الوقوف جميعا صفوفا متراصّة مستقيمة معه وحوله وإلى جانبه، اذا كنّا حقا نريد لتونس دوام الحرّيّة، وإذا كنّا حقا نبتغي لها ولنا المضيّ في تعزيز مسيرتها البورقيبيّة الأولى، في كنف وحدة قوميّة صمّاء، ليس لنا من دونها أيّ مسلك لتحقيق الرّقيّ والمناعة والازدهار، وتجسيم العدالة الاجتماعيّة المنشودة التي لا بدّ لنا جميعا أن نضحّي بالنّفس والنّفيس من أجل تعبيد الطّريق إليها على غرار من ساقنا بالإيمان إلى ذلك من أجلنا، ومن أجل أبنائنا وأحفادنا، جزاهم اللّه ألف نعمة وخير عن جهادهم الصّادق الشّريف، وحبا اللّه الأحياء منهم بالصّحّة والعافية وطول العمر، حتّى يواصلوا تحمّل أعباء هذه الأمانة الثّقيلة التي تنوء بمثلها الجبال.

وعلى مثل هذا الدّرب من النّضال الخالد نحيا ونموت **".**

العبارة الآتية في إحدى افتتاحيّاته *" لقد نال محمّد مزالي في برنامج 7 على 7 عددَ 10 على 10"* **، وإن تضمّنت الصّيغة مديحا مبالَغا فيه!!**

وأدّى نجاح الكتاب وكذلك مسيرتي الثّقافيّة إلى أن دعتني هيلان أرويلار (Hélène Ahrweiler) رئيسة جامعات باريس إلى السّربون (Sorbonne) وسلّمت إليّ في اجتماع رسميّ واحتفال بهيج، ميداليّة جامعات باريس. وذلك أمام عمداء هذه الجامعات ، ونخبة من أساتذها، وأمام أعضاء الأكاديميّات وثلّة من أساتذة السّربون.

قلت بالخصوص أمام هذه الشّخصيّات الجامعيّة وبحضور وزير التّعليم العالي الفرنسـيّ: "إنّه لا مناص لي من أن أعترف ــ وأنا في هذا الموقف الّذي يتوجّب فيه الشّكر – بأنّني أشعر بالامتنان وآيات العرفان نحو والدي، ونحو كلّ من علّمني، منذ أن كنت صبيّا بالمدرسة الابتدائيّة بالمنستير إلى أن وصلت إلى رحاب "السربون". وكذلك إلى أصدقائي سواء كانوا بتونس، أو بفرنسا، أو بسائر أنحاء العالم. وبعبارة أخرى فإنّي لشاكر ومدين لكلّ الّذين جعلوا منّي ما أنا عليه الآن، وهيّئوني إلى أن أكون عند حسن ظنّكم، وجديرا بلفتتكم الكريمة.

وإنّ ما أحظى به من تقدير وإكبار ليملأ قلبي بهجة، ويدفعني إلى التّعبير عمّا أشعر به من اعتراف بالجميل، إيمانا منّي بأنّ هذا التّكريم يتجاوز شخصي ليشمل كلّ المثقّفين في بلدي.

وإنّه لشرف أثيل، حقّا، بالنّسبة إلى مفكّر تونسيّ أن أكون أوّل مواطن في العالم العربيّ تُسند إليه ميداليّة السربون وهو أسمى استحقاق تمنحه أكاديميّة باريس، ولكنّه شرف من شأنه أن يحرجني أمام من هم أرفع منّي منزلة، وأكثر معرفة، وأقوم قيلا.

وإنّي، إذ أستمدّ من هذا التّشريف النّخوة والاعتزاز لبلادي، لأؤكّد، أنّه لا ينتابني أيّ شعور بالخيلاء مع ذلك. وهل من غرابة في ذلك، وقد اخترت على الدّوام كمعلّم لي ، وصفيّ حميم، في حوار خفيّ متجدّد ذاك العبقريّ الّذي جادت به اليونان على البشريّة، وذلك الفيلسوف الحكيم الّذي ساعدني أساتذتي، في تونس وباريس، على اكتشافه، وذلك المفكّر السّامي الّذي سيبقى على مدى الأحقاب والقرون أميرا لجمهوريّة الفكر العالمي وأعني به سقراط. فبمخالطة مثل هذا الرّقيب الحسيب على الفكر، تعلّمت كيف أرفض

على الدّوام دعة الفكر وركوده، وما فتئت أتدرّب على تقدير الأمور حقّ قدرها من خلال التّساؤل الإيجابيّ والشكّ المنهاجيّ لأنّه بناء في آخر الأمر[1].

وإنّكم لتدركون من دون عناء، في مثل هذه الحال، لماذا أتمسّك بشعار سقراط، المقتبس من معبد أبولو بمدينة "دلف"، والّذي يقول : "اعرف نفسك بنفسك".

ثمّ أليست معرفة النّفس الحقيقيّة هي قبل كلّ شيء الاعتراف بما يكون المرء مدينا به لغيره ؟ وفي هذا اليوم الممتاز كنت أودّ أن أعبّر لأساتذتي المأسوف عليهم عمّا أحمله عنهم في قرارة نفسي من ذكرى عظيمة، وما أحتفظ به إلى اليوم من أثر لا يُقدّر بثمن، تركته في نفسي دروسهم بالسربون. وأذكر من بينهم الأساتذة، ڤـــسطون بشلار، وجان فاهل، وبيار مكسيم شوهل...

ومن حسن الحظّ أنّ بعض شيوخي الأجلاّء ما يزالون على قيد الحياة، وإنّي أعبّر عن تقديري الخاصّ للأستاذ هنري غوهي عضو المجمع الفرنسيّ. كما أبادر بتقديم تحيّة بالغة التّأثّر ، مشفوعة بأحرّ العرفان للأستاذ بيار تيي الّذي فتح في وجهي بالقسم النّهائيّ بالمدرسة الصّادقيّة أبواب الطّلب الفلسفيّ، والأستاذ باترويي دي ڤـــوندياك الّذي تفضّل بالإشراف سنة 1954 على إعدادي لدبلوم الدّراسات العليا. وكلاهما يعلم أنّني، بوفائي لسقراط، إنّما أحافظ على الوفاء للأصول الحقيقيّة للثّقافة العربيّة وللحضارة الإسلاميّة. وبما أنّ بعض الأباطيل لا يمكن القضاء عليها بسهولة فإنّي أودّ أن أغتنم هذه الفرصة للتّذكير بأنّ الفكر العربيّ الإسلاميّ، إنّما تغذّى من الينابيع السّقراطيّة، وذلك من خلال أفلاطون، وخصوصا عن طريق أرسطو. على أنّه ينبغي ألاّ نبخس حقّ إسهامه الذّاتيّ الطّريف الّذي لا يجسّمه فحسب ابن سينا وابن رشد (المشهود لهما عادة بالفضل)، بل الفارابي أيضا، وخاصّة الغزالي، وهما اللّذان كان نصيبهما في أوروبّا الغبن أو النسيان، حتّى في أيّامنا هذه، في حين أنّ معاشرتهما لَمن شأنها أن تدرّب المرء على أن يبقى الفكر لديه يقظا، والعقل وقّادا.

وإنّ هذه الحقيقة بالذّات تلقى شيئا من الإنكار والمكابرة من قبل تاريخ الفكر والفلسفة المعاصرة. ومع ذلك فإنّه ينبغي لنا، إذا أردنا تفادي عدد من المخاطر الثّقافيّة، أن

---

(1) أذكر في هذا الصّدد مقالا نشرته لي مجلّة "النّدوة" في أوت 1953 نبّهت فيه إلى أخطار التّعصّب والتّمذهب الأعمى أو التّشبّث بالأفكار الجاهزة الّتي يعتبرها صاحبها حقيقة مطلقة... وهذا المقال منشور كذلك في كتابي "*مواقف*" ص. 119 (الدّار التّونسيّة للنّشر، 1973 تونس).

نصل في خاتمة المطاف إلى عدم الرّضى بضروب التّفاوت في تاريخ الفكر، وإلى نبذ عدد من مفاهيم التّحيّز والحصر والتّحديد.

وللجامعة الفرنسيّة دور كبير في إعطاء الحوار بين الثّقافات الغربيّة والعربيّة بعدا يتماشى مع طموحاتنا البعيدة المدى، ويتوازى مع موضوع هذا الحوار العميق عمقا قلّ نظيره. وحسبنا، في الواقع، أن نعمل على تواصل سنّة لم تُمح من الذّاكرة، ولم تنقطع أبدا. ذلك أنّه عبر جبال الألب، لم ينفكّ العلم والفكر العربيّان بارزيْ الوجود وحتّى النّمط الجامعيّ العربيّ ما يزال وارف الظّلال في فرنسا.

ويمكن القول إنّ العرب إذا هم استفادوا دائما من الغرب الّذي فهموه فهما رائعا، فإنّهم بقوا أولائك القوم الّذين حملوا تراثا غنيّا، وخلقوا أفكارا جعلت أوربّا، وبالخصوص فرنسا، تُسحَر بهم من غير انقطاع.

وعلى هذا المستوى الرّفيع في فهم الأمور، يكون من فضول القول البحث عمّن هو المدين للآخر، وبأيّ شيء هو له مدين. وإنّه لمن حسن الطّالع أن يكون الأمر كذلك، إذ أنّ ديْنا مقتسما قسمة عادلة بهذه الصّورة هو أكبر ضمان لإقامة تعاون صادق، يمكّننا من بناء المستقبل الّذي نتوق إليه. وإنّ فيلسوف الزّمن الحاضر، حيثما كان، ليساهم بدون شكّ في تدعيم المعرفة، وإرادة المعرفة، برفضه لأصناف القطيعة والتّقسيم، وبتنظيمه الخطاب حسبما يقتضيه الاستمرار، والطّابع الكونيّ للأمور".

ثمّ أنهيت خطابي إلى رئيسة الجامعات الباريسيّة بقولي :

" لا يجوز لي أن أختم كلمتي دون التّعبير لك عن أحرّ مشاعر عرفاني العميق. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي إعجابي بشخصك الكريم، وبالخدمات الجليلة الّتي سخّرت نفسك لها، بصفتك عالمة، وبصفتك مربّية،، وبصفتك متصرّفة في حظوظ جامعات فرنسا.

وكذلك زملائي التّونسيّون الّذين لبّوا دعوتك، فإنّهم يشاطرونني سروري، معتبرين أنّ تونس بأكملها والجامعة التّونسيّة، قد نالتا هذا الشّرف الّذي نالني. لذا فإنّي لا أخفي عنك أنّني أشعر بعبء ما أغدقت عليّ من أفضال أرجو أن أكون أهلا لها.

وإنّي أصارحك بأنّي مدين في الحقيقة لحسن الطّالع بأمور كثيرة. فقد كان من حسن حظّي أنّني ولدت بوطن صهره التّاريخ، وفي عصر هو عصر بورقيبة. نعم إنّه من حسن الحظّ أن يطأ الواحد منّا تربة احتفظت ذاكرتها، بتعاقب القرون، في مواكبها، وما زال يهدهدها وقع خطى القدّيس أغسطينوس والعلاّمة ابن خلدون.

وليس من باب الصّدفة أخيرا أن تكون من أجمل فترات حياتي تلك السّنوات الّتي قضيتها بالذّات في الدّراسة بالسربون. وهي فترة بقيت عندي مطبوعة بجوّ من صدق العاطفة، ومحفوفة بهالة من النّور.

إنّي أجد نفسي اليوم، عن غير قصد منّي، في مقام الشّرف. ولئن كنت أستحقّ مثل هذا الودّ منكم، فإنّ مردّ ذلك، بدون شكّ، هو تعلّقي بما فُطرت عليه بلادي من نزعة إنسانيّة، كان قد عبّر عنها أحسن تعبير "تيرانس"، شاعر قرطاج اللاتيني اللّســان، إذ قال:
« إنّني إنسان، وليس شيء ممّا يتعلّق بالإنسان عنّي بغريب ».

وقد يوجد سبب آخر لهذه الصّداقة أكثر صلة بشخصي. فقد تعلّمت شيئا رائعا من حياتي السّياسيّة، ومن خلال نشاطي الأدبيّ وعملي كأستاذ، وكذلك بفضل مجلّة الفكر الأدبيّة الثّقافيّة الّتي بعثتها إلى الوجود، وأديرها منذ ثلاثين سنة. نعم، تعلّمت أنّ حسن الحظّ شيء لا بدّ أن يكون المرء جديرا به. ولا يكون كذلك حتّى يمارس المرء العدل، ويرعى في نفسه البرّ، سواء كان ذلك نحو أبويه أو أساتذته أو وطنه.

أعتقد أنّني ما برحت متمسّكا بهذا المثل الأعلى، وقد تعلّمت أثناء الطّريق كيف أرعى نوعا آخر من البرّ، له مسحة من الجمال ألا وهو البرّ بالأصدقاء. وإنّه ليسعدني أن أقتسم معكم، أيّها الأصدقاء الأعزّاء، الحاضرون والغائبون على السّواء، مشاعر سروري وابتهاجي".

وتأكّد لديّ في هذه المناسبة أنّني أوّل شخصيّة عربيّة نالها هذا الشّرف. وأقرّ هنا أنّ طالب الفلسفة القديم الّذي كنته بالسربون أثناء سنوات التّكوين تأثّر أيّما تأثّر في تلك اللّحظة.

وتناولت كلّ الصّحف التّونسيّة وقائع هذا الحدث بالتّغطية الشّاملة والمفصّلة، مبرزة أهمّية هذا التّكريم في خلق حوار بنّاء بين الحضارات[1].

---

(1) راجع بالخصوص جريدتي العمل والصّباح، في عدديهما الصّادرين يوم الأحد 17 مارس 1985. وإلى جانب سانحة جريدة الصّباح الغرّاء كتب السّيّد صالح الحاجّة في عدد من هذه الجريدة، صادر يوم 23 مارس مقالا بعنوان : " هذا الرّجل وهذه الميداليّة أقتطف منها ما يلي : " الغرب لا يحترم من يسايره، ومن يمشي في ركابه، ومن يقلّده تقليدا ببّغانيّا... إنّه يحترم من يتقدّم نحوه، وهو واثق من نفسه، معتزّ بذاتيته، مؤمن بأمّته،، مستوعب تاريخه، متمسّك بهويّته وأصالته...

"ومحمّد مزالي واحد من الّذين تقدّموا إلى الغرب بلا وهن أوضعف في شخصيّته العربيّة الإسلاميّة.

وبعد ذلك بزمن قليل عاملتني جامعة لا صابيانزا بروما المعاملة نفسها.

★★★

إنّ هذه النّجاحات العالميّة شحذت غيرة عدد من حاشية بورقيبة، فهاج بهم داء الحسد وهو أقدم الأدواء، وأثارت كوامن خشيتهم من أن أحوز القامة الّتي تخوّل لي أن أكون الخليفة، بلا منازع، لرئيس أصبح تحت كلكلهم، مستغلّين وهن شيخوخته. ولم أفطن آنذاك أنّني كنت بمثابة "الدّلفين" في بحيرة تعجّ بالتّماسيح!

ورغم كلّ شيء، واصلت حرصي على تلميع صورة تونس دُوليّا، وتصحيح ما كان ينال البلاد من انتقاص نتيجة نزوات رئيس أوهَنَه الشّيخوخة، وضعفت يداه عن الاستمساك بصولجان الحكم، فتلاعبت به المناورات.

وكان من الهيّن عليّ نسبيّا، والحال هذه، أن أملأ الفراغ الّذي أحدثته إقالتي فأفكّر بسرعة في القيام بأعمال أخرى تمتّ بسبب إلى عالم الأفكار والإبداع، وتصوّرت إحالتي على المعاش المفروضة عليّ مجالا يسمح لي بصرف همّتي إلى أنشطة ثقافيّة من شأنها أن تشبع هوايتي الثّانية، وأن تتيح لي الفرصة لمواصلة العمل في سبيل خدمة الثّقافة التّونسيّة، وتنميتها داخليّا، وإشعاعها خارجيّا.

ولكن، يا للأسف، أثبتت لي الأيّام أنّ هذا التّوق السّلميّ والشّرعيّ لم يكن إلاّ أضغاث أحلام ومطلبا بعيد المنال. فقد كان ذلك من دون أن أقرأ حسابا للتّهوّر الشّرس الّذي ستلاحقني به بطانة بائسة، وحسّاد سادرون في غيّهم، وأصحاب طموح صغار، هؤلاء الدّائرون في فلك

" لقد ذهب إليه، وهو تونسيّ عربيّ معتزّ، كأشدّ ما يكون الاعتزاز بانتسابه لمحيط عربيّ إسلاميّ... ما تفرنس وما تغرّب، وما ادّعى يوما أنّه من دعاة التّغريب، بالعكس كان دائما أصيلا متأصّلا... يؤمن بأنّ تونس جزء من وطن عربيّ كبير..." والمقال أطول من ذلك بكثير...

ونشرت جريدة الشّرق الأوسط في عددها الصّادر بتاريخ 23 أفريل 1985 تصريحات لجلّ السّفراء العرب المعتمدين بتونس. من ذلك ما قاله المرحوم عبّاس فائق غزّاوي سفير المملكة العربيّة السّعوديّة : " ليس غريبا أن تعطي جامعة الصّربون هذه الميداليّة لدولة محمّد مزالي تقديرا واعترافا بقيمته الفكريّة والإنسانيّة، والّتي برزت ليس فقط في مجال الفكر والفلسفة، وإنّما أيضا في مجال الممارسات الأكثر صعوبة وحساسيّة من خلال دوره البارز كرجل دولة... وقد حاز مزالي الإعجاب والتّقدير مع الاحترام في الشّرق والغرب..."

وممّا جاء في كلمة المأسوف عليه مجرن الحمد سفير دولة الكويت : "... وفي هذه البادرة أيضا دليل آخر على أنّ تونس ثبّتت أقدامها أمام الأجانب، وفرضت احترام الغير لها. والأخ محمّد مزالي مثال واضح لهذا الاحترام والإشعاع الكبير لتونس". وأدلى بتصريحات في نفس المعنى محمّد سعيد المرهون سفير سلطنة عمان ... وغيره.

رئيس بلغ به العجز أقصى حدوده، لم يغفروا لي أبدا يوم 19 جوان 1986، ذاك اليوم الّذي عيّنني فيه بورقيبة رسميّا خليفة له، وجعلتهم، من دون قصد منّي وسابق إضمار، غارقين في عرق الغلبة.

فمنذ سنة 1975 فرض بورقيبة تنقيحا دستوريّا، يجعل من الوزير الأوّل خلفا له بصورة آلية في حالة الشّغور، وذلك حتّى آخر المدّة النّيابية الجارية. كان ذلك بمقتضى الفصل 57 من الدّستور الّذي ينصّ على ما يلي : "عند شغور منصب رئاسة الجمهوريّة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التّام يتولّى فورا الوزير الأوّل مهامّ رئاسة الدّولة لما بقي من المدّة النّيابيّة الجارية لمجلس الأمّة...". ولم يكتف بورقيبة بالتّنصيص على الشّرعيّة الدّستوريّة بل ذهب به الأمر إلى تشخيص السّلطة فذكر بالاسم الوزير الأوّل المتولّي تسيير المرحلة الانتقاليّة من الحكم في حالة الشّغور.

لقد قال ذلك علنا لجيسكار دستان رئيس جمهوريّة فرنسا آنذاك، في خطاب توجّه به إليه، عند استقباله والتّرحيب به سنة 1973، وعنـــى الهادي نويرة في ذلك الوقت. وكرّر الأمر نفسه يوم عيّنني وزيرا أوّل، وبعد ذلك في العديد من المناسبات، وخصوصا في خطابه الّذي افتتح به مؤتمر الحزب الاشتراكيّ الدستوريّ يوم 19 جوان 1986[1]. وقبل ذلك، وخلال مأدبة غداء رسميّة أقامها الرّئيس بورقيـبة على شرف جاك شيراك رئيس الحكومة الفرنسيّة يوم 24 ماي 1986، قال هذا الأخير متوجّها بقوله إلى بورقيبة: " إنّ فرنسا تكنّ تقديرا كبيرا للسّيّد مزالي. وأعتقد أنّكم أحسنتم الاختيار". وردّ عليه بورقيبة قائلا: "اطمئنّوا. فسيكون خليفتي". وقيل كلام الرّجلين على مرأى ومسمع كثير من الحاضرين. وكان شيراك قال الكلام نفسه في أبريل 1986 عندما استقبلني بباريس بحضور سفير تونس بفرنسا[2].

وأكثر من ذلك، فلقد سمّى بورقيبة خليفة الخليفة، إذ أوصاني أكثر من مرّة بأن أعيّن رشيد صفر وزيرا أوّلَ في الوقت المناسب. وقال يوم 22 جويلية 1985 في خطاب توجّه به إلى الكتّاب العامّين للجان التّنسيق مؤكّدا تسليمه رئاسة الدّولة بعد غيابه إلى محمّد مزالي الوزير الأوّل الّذي هو خليفته بمقتضى الدّستور: "أوصيه بأن يتّخذ رشيد صفر وزيرا أوّل". وأذكر أنّ زوجته الثّانية وسيلة قالت له بحضوري: " أنت ساذج. لأنّ محمّد مزالي له مرشّحه من الآن، وهو المازري شقير. أجابها بورقيبة على الفور: "واللّه إن لم ينفّــذ وصيّتي أخرج له من قبـــري محتجّـــا !".

---

(1) كما ذكر بورقيبة الأمر نفسه يوم 22 جويلية 1985 أمام أعضاء اللجنة المركزيّة للحزب الاشتراكي الدّستوري.

(2) انظر مجلة حقائق، عدد 115، بتاريخ 25 أبريل 1986.

وهكذا لم تكن المسألة بالنّسبة إلى بورقيبة تتعلّق برئيس مؤقّت عليه مواجهة التّصويت العامّ كبقيّة المرّشحين، بل بخليفة معيّن مسبّقا ليتولّى أعلى مسؤوليّة في الدّولة.

لقد كان الإجراء الدّستوري المذكور والتّركيز على شخص بعينه، بمثابة "لعنة" نزلت على كلّ من تولّى الوزارة الأولى، من الهادي نويرة، إليّ شخصيّا. لقد جعل بورقيبة من الوزير الأوّل الخليفة الآلي، والمؤقّت في الحقيقة، خصما، بل عدوّا لدودا لكلّ من آنس في نفسه التّطلّع إلى الخلافة. وكثيرا ما يحدث، في هذه الحال، أن تجتمع عصابة، لا يكون بين أفرادها أيّ تجانس أو تعاطف، وإنّما الّذي يوحّد بينهم هو حقد مكين للخليفة " المؤهَّل دستوريّا ". لذا تفاقم، بالنّسبة إليّ، الوضع سوءا عندما تدهورت صحّة بورقيبة. وهو ما أذكى من حولي النّيران فزادت استشراء، وشجّع المناورين الّذين أعمى بصيرتهم قرب الموعد الحاسم. وكما قال الشّاعر:

"قوم إذا الشّرّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا"

أو كما قال البحتري:

"إيّاك أن تطمع في حاسـد في كلّ ما يبديه من ودّ
فإنّه ينقض فـي سرعـة جميع ما يبرم من عقد"

لقد كنت في قصر الحكومة بالقصبة أعمل بظهر مكشوف، لا أقدر على اتّقاء سهام اللّيل المصوّبة نحوي من الحاشية، غير قادر دائما على الاحتراس من مخالب بعض "الزّملاء"فلحقني ما لحق أسلافي في الوزارة الأولى من أذى وعنت، في خضمّ أجواء غذّتها المكائد والمؤامرات. وكان على رأس القائمة امرأتان، لا يجمع بينهما إلاّ حقد دفين متبادَل. لكنّهما اجتمعتا في هذه المرّة على أمر واحد هو العمل على تنحيتي. لم أكن بالطّبع تحت جناح الأولى، الملقّبة بالماجدة، ولا تحت حماية الثّانية المعروفة ببنت الأخت. ولعلّ الحماقة هي السّبب في كثير من الشرّ أكثر من الخبث.

وانضاف إلى هاتين المرأتين آخرون سعوا ما استطاعوا إلى عرقلة مهمّتي، وإثنائي عن المضيّ قدما في أداء رسالتي. منهم سفير تونس في فرنسا، آنذاك، الهادي المبروك. لقد تميّز عن الآخرين بحماسه الكبير، المنقطع النّظير في مساعيه الرّامية إلى إقامة العقبات في طريقي، من ذلك مثلا أنّ شيراك عندما تولّى رئاسة الحكومة الفرنسيّة في مرحلة " التّعايش " الأولى، عبّر عن رغبته في زيارة تونس وساحل

العاج للقاء "حكيمي إفريقيا"، الرّئيسين بورقيبة وهفوات بوانيي. وأعلمني الهادي المبروك بهذه الرّغبة، واقترحت موعدا قبله شيراك.

أعلمت الرّئيس بورقيبة بالأمر فرحّب بذلك. ولكن قبل يومين من موعد الزّيارة، هتف لي الهادي المبروك، وأعلمني أنّ جاك شيراك مضطرّ إلى تأجيل الموعد لأسباب قاهرة متّصلة برزنامته. فاقترحت تاريخا آخر لاقى القبول والاستحسان من الضّيف. وقبل حلول هذا الموعد الجديد بيومين ، هتف لي المبروك وكرّر لي الأعذار نفسها، وبالعبارات ذاتها، أجبته حريصا على أن يقول لشيراك : " لا مجال للقلق، فمتى أردت جئت أهلا ونزلت سهلا. ويكفي إعلامي بموعد الزّيارة قبل مدّة قليلة. وسأرتّب الأمر مع الرّئيس بورقيبة ". هكذا تمّ الاتّفاق وانهمكت في مشاغلي العادية.

ولشدّ ما كانت دهشتي كبيرة عندما اكتشفت حقيقة أمر التّأجيل المتكرّر لزيارة شيراك. ذلك أنّي استقبلت عبد الحميد بن عبد اللّه بطلب منه، وهو دكتور في الحقوق وصديق لعائلة شيراك[1]. كنت عرفته يوم 31 ماي 1985 في فندق كريون بمناسبة حلولي بباريس لتقديم أحد مؤلّفاتي للصّحافة الأجنبيّة، ولبعض الشّخصيّات الفرنسيّة، بدعوة من البشير بن يحمد، مدير مؤسّسة "جون أفريك" الّتي نشرت كتابي " الحركة الأولمبيّة اليوم". قال لي بن عبد اللّه فيما قال:" إنّ شيراك متأسّف، بل هو حزين، أن أجّل صديقه محمّد مزالي مرّتين موعده لزيارة بورقيبة".

ويمكن لأيّ كان أن يتصوّر مدى استغرابي للأمر. وشرحت لابن عبد اللّه جليّة ما وقع. وهتفت لشيراك، مؤكّدا له استعدادي لاستقباله متى شاء، ضامنا له موعدا مع الرّئيس. وشعرت أنّ شيراك كان يشاطرني مدى استغرابي من تصرّفات السّفير وغموض وخطورة الدّور الّذي يقوم به، المخالف للأعراف الدّيبلوماسيّة، والمتنافي مع التّقاليد الإداريّة المعهودة بين بلدينا، والمضرّة خاصّة بمصلحة تونس العليا.

وتمّت زيارة شيراك يوم السّبت 24 ماي 1986 في أحسن الظّروف. حتّى أنّ بورقيبة حرص على استقباله شخصيّا بالمطار خلافا للمراسم العاديّة. ثمّ امتطى الضّيف سيّارتي. وتبادلنا الحديث حول كلّ ما عكّر جوّ الزّيارة الّتي كادت أن تبطل. وفجأة قال لي: " ما

(1) كان قدّمه لي شيراك في فندق "كريون" عند إهدائي إيّاه كتابي "الحركة الأولمبيّة اليوم" قائلا لي" إنّه دكتور في الحقوق ويحقّ لتونس أن تفاخر به! "

هي علاقاتك مع السّيّد المبروك؟". أجبته: " إنّها عادية، بل هي طيّبة إلى أشهر قليلة. غير أنّه منذ بداية السّنة خيّمت عليها بعض الغيوم لأسباب لا أفهمها ". أجابني شيراك:" نعم ! بعد مكالمتنا الهاتفيّة اتّصلت به وقلت له : " *يا هادي. كفى !* (كذا !). *كن مخلصا لوزيرك الأوّل!*". وقد جمعت بينهما صداقة حميمة، تجاوزت المودّة العادية بين كبار المسؤولين بما سمح لشيراك بتهديم "حرف الآجرّ" معه !...

وكان خطئي الفادح أن أعرضت عن إخبار بورقيبة بتصرّفات السّفير غير المقبولة والمضرّة بمصلحة تونس العليا. وليس من شكّ في أنّ ردّ فعله كان يكون حالاً وضع حدّ لمهمّته بالدّيار الفرنسيّة، ولكنت عند ذلك أرحت نفسي من واحد من بين المتآمرين الكبار. إلاّ أنّي أشفقت أن يكون لذلك انعكاس سيّئ على جوّ الوئام والصّفاء بين البلدين. ولكن هل الحذر في إمكانه أن يدفع المقدور؟

وفي أكتوبر 1986، في بداية منفاي الطّويل، زرت ريمون بار الصّديق القديم، والوزير الأوّل الأسبق الفرنسيّ في مكتبه بشارع سان جرمان بباريس. فأعلمني بالمناسبة أنّه، غداة إقالتي، كتب لي رسالة لمواساتي، والتّعبير عن تعاطفه معي، وتجديد عبارات الصّداقة. وسلّم الرّسالة إلى الهادي المبروك ليبلّغها إليّ. وطبعا لا أحتاج لأؤكّد أنّ الأمانة لم تصلني أبدا. وهكذا بقيت غير مطّلع على فحواها. أَلَمْ تسوّد الأمانة وجه الغراب كما جاء في المثل الشّعبيّ التّونسيّ؟ وتكاثرت "بطولات" المبروك بعد عزلي. منها ما ذكره لي جاك شيراك، ذات يوم من شهر أكتوبر 1986 في لوزان. فلقد استقبلني رئيس الحكومة الفرنسيّة مطوّلا في فندق بو ريفاج، بحضرة "مونيك برليو"[1] و"قي دروت"[2] وزير الشّباب والرّياضة الأسبق، وذلك بمناسبة الدّورة الواحدة والتّسعين للّجنة الدّوليّة الأولمبيّة. وعبّر لي عن خيبة أمله لّما طلب بالهاتف مرّتين قصر سقانص بالمنستير قصد التّدخّل لدى بورقيبة لفائدة أبنائي المسجونين والمعذّبين، بدهاليز وزارة الدّاخليّة. ولكنّه وجد على الخطّ في المرّتين الهادي المبروك[3] الّذي اختلق له من الذّرائع والأعذار ما أنزل اللّه بها من سلطان حتّى لا يوصله إلى الرّئيس.

وحسب "ميدل إيست إنسايد"، وهي نشريّة أمريكيّة تعنى بالأخبار السّياسيّة، والعسكريّة السّرّيّة، ويديرها طاقم س.إي.أي بالشّرق الأوسط، فإنّ المبروك مَنَع "البيون

---

(1) كانت بديوان شيراك ببلديّة باريس.

(2) حصل على ميداليّة ذهبيّة في سباق 100 متر حواجز أثناء الألعاب الأولمبيّة بمونت ريال سنة 1976.

(3) عيّن وزيرا للخارجيّة في حكومة رشيد صفر.

كنايت" العضو الأسبق في مجلس الأمن القوميّ، من لقاء بورقيبة. وكانت السّفارة التّونسيّة بواشنطن الّتي كان على رأسها الحبيب بن يحيى قد رتّبت هذا اللّقاء. وكان "ألبيون كنايت" **ينوي** *" تنبيه الرّئيس التّونسيّ إلى الوقع السّلبيّ الّذي أحدثته المحاكمات السّياسيّة الجارية آنذاك على سمعة تونس، وخصوصا القضايا المرفوعة ضدّ الوزير الأوّل الأسبق محمّد مزالي "*.

وأخيرا وليس آخرا، فلقد صرّح المبروك لجريدة لوموند بتاريخ 20 نوفمبر 1986 قائلا: *" إذا كان السّيّد مزالي يجد حسن الوفادة والتّرحاب بما يفوه به من شتائم* **على التّراب الفرنسيّ (كذا)**، *ويقوم به من إساءة فإنّ ذلك ليس من شأنه أن يكون مساعدا على تمتين الصّداقة بين بلدينا "*.

★★★

لا أدري كم بذلت من جهد، وكم أنفقت من وابل النّصح والإقناع، ولا أدري كم سعيت بإصرار منقطع النّظير من أجل تدارك خطإ سياسيّ فادح ارتُكب منذ 1978، لإنقاذ نقّابيّ – مثل الحبيب عاشور – من الإقامة الجبريّة، بعد أن قرّر بورقيبة، مرّة أخرى، تحت تأثير نزوات تسلّطيّة حادّة، رميه في غياهب السّجون. وكذلك كم فعلت من أجل حماية العديد من رجال السّياسة، مثل أحمد المستيري[1]، من نقمة بورقيبة الّذي كان يكنّ له حقدا دفينا، لا لشيء، إلاّ لأنّه، وهو القيادي المرموق في الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، خرج عن صفّه، بل، في اعتباره، خانه، يوم أن تنصّل من حزبه، وقدّم استقالته وأنشأ حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين الّتي أصبحت بمرّ الأيّام المحرّك الفعّال للمعارضة بأجمعها حتّى سنة 1986.

وفي هذا الموضوع، كتب دي لافــريفيار في صحيفة لوموند بتاريخ 7/19/ 1987: *" في حقيقة الأمر، لم يعد الوزير الأوّل، منذ أشهر طويلة يتحكّم في اللّعبة السّياسيّة، وحتّى في الشّؤون*

---

(1) وقعت مظاهرة يوم 18 إفريل 1986 في تونس تضامنا مع ليبيا إثر اعتداء الولايات المتّحدة الأمريكيّة على هذا الشّعب الشّقيق يوم 17 من الشّهر نفسه. ونتيجة لذلك تمّ إيقاف رؤساء أحزاب المعارضة. ثمّ أطلق سراح محمّد حرمل (الحزب الشّيوعيّ)، وراشد الغنّوشي (حركـة النّهضة). أمّا أحمد المستيري فقد بقي في السّجن. دافعت عنه في حضرة بورقيبة. فرفض إطلاق سراحه، وعلّل ذلك قائلا: "يجب منعه من التّرشّح للانتخابات المقبلة... ثمّ إنّ عمّه المنصف المستيري كان مسؤولا كبيرا في الحزب الدّستوري القديم، وقد مات منذ عشرين سنة، ولم ينفكّ من قبل يهاجمني".

وعلمت أنّ الرّجل يعاني من مشاكل صحّيّة. ممّا دفعني إلى الإلحاح إلحاحا كبيرا على بورقيبة. فما كان منه إلاّ أن أجابني " فليمت في السّجن!". وأعدت الكرّة فتراجع قليلا ووافق على تمتيعه بالسّراح الشّرطيّ... وخفت أن يغيّر الرّئيس رأيه، فهتفت من قصر الرّئاسة إلى شقيقه الأستاذ سعيد المستيري، مشيرا إليه أن يخرج لتوّه أخاه من المستشفى العسكريّ.

الّتي هي من مشمولاته. فالمجاهد الأكبر هو الّذي قرّر الحسم في شأن الحبيب عاشور وسجنه، وهو الّذي جدّ في الإساءة إلى أحمد المستيري، وزيره الأسبق، مُنكرا عليه استقالته من الحكومة" .

وإذا كان بورقيبة رأى في مسعى أحمد المستيري خيانة، فإنّي كنت أعتبر مواقفه عملا من صميم حرّيّته وشعوره بالمسؤوليّة. وهو أمر يرفع من شأنه في عينيّ، ويزيده احتراما على الاحترام الّذي كنت أكنّه له. وقد برهنت على ذلك يوم توصّلت، بشقّ الأنفس، إلى الحصول على موافقة بورقيبة على إطلاق سراحه، وهو مريض، بحيث تمكّن من إجراء عمليّة جراحيّة في مصحّة خاصّة، لا في المستشفى العسكريّ. وقد اتّهمني ظلما فيما بعد بعض معارضي الصّالونات بالتّهاون في حقّ هذا الرّجل المحترم. وكم كنت سعيدا يوم أكّد لي عمر المستيري، ابن أخيه، قائلا: *" يا سي محمّد، اطمئنّ، فأنا عارف بالقضيّة في تفاصيلها. وقد كنت بجانب والدي، عندما هتفتَ له، ورجوتــه أن يذهب لتوّه إلى المستشفى العسكريّ لإخراج أخيه منه وعلاجه حيث تريد العائلة"* .

وجاء بجريدة لوموند، في افتتاحيّة لها بتاريخ 9 جويلية 1986، على إثر عزلي، مع صورة كاريكاتوريّة بإمضاء " بلانتو" ظهر فيها قيصر وهو يطعن بخنجر ظهرَ ابنه بروتوس[1]، ما يلي: *" إنّ عزل السّيّد مزالي في هذه الظّروف له معنى رمزيّ.* ***ذلك أنّ رجل الانفتاح والدّيمقراطيّة رسم صورة لنفسه اعتبرها بورقيبة اليوم غير صالحة.*** *إذ أنّ خصوم الوزير الأوّل آخذوه على ما اعتبروه تهاونا. لأنّ الدّيمقراطيّة عند بعض الدّكتاتوريّين تعدّ تهاونا. ذلك أنّ ساعة أصحاب القبضة الحديديّة قد دقّت، ولا شكّ أنّ السّيّد مزالي قد دفع ثمن اضطرابات الخبز الّتي وقعت في جانفي 1984 [؟][2]، ويبدو أنّ هذا الوزير الأوّل ذا السّجيّة الطّيّبة، والمتفتّح، والحريص على أن تكون علاقاته مع الجميع على أحسن حال قد انتهى به الأمر في آخر المطاف إلى استعداء الكثيرين... فآخذته المعارضة في النّقابات والأحزاب السّياسيّة على قرارات فوقيّة* ***نفّذها رغم أنفه****"* .

ومن المفيد أن نذكر هنا تعليق فــولد سميث مراسل وكالة أسّوسايت براس بتونس، قال: *"إنّ تونس، البلد الأكثر تأثّرا بالغرب في العالم العربيّ، توشك أن تدخل مرحلة طويلة وخطيرة من الحيرة، بعد القرار المفاجئ الّذي اتّخذه الحبيب بورقيبة، الرّئيس مدى الحياة، والقاضي بعزل محمّد مزالي الوزير الأوّل وخليفته، وهو في الواحد والسّتّين من العمر. لقد*

---

(1) تاريخيّا "بروتوس" هو الّذي تآمر على أبيه وساهم مع المتآمرين الآخرين في طعنه بخنجر أودى بحياته.

(2) انظر الفصل السّادس من القسم الرّابع: مؤامرة الخبز.

استطاع الوزير الأوّل مزالي، فيما بين 1980 و1986 أن يبعد أخطار الفوضى والتّخريب الّتي كان يدبّرها الجار اللّيبيّ معمّر القذّافي. واستطاع أن يقود تونس في جوّ من الكساد الاقتصاديّ خطير، وتحت تأثير "ثورة" الخبز الدّمويّة، وفي ظلّ التّحدّي الّذي فرضه الإسلاميّون الأصوليّون، ومنذ يوم الثّلاثاء **لم تقل أيّة صحيفة يوميّة وطنيّة كلمة استحسان تصف بها الجهد الّذي بذله مزالي منذ سنة 1980**. والإشارة الوحيدة الّتي تعلّقت بالوزير الأوّل الأسبق كانت في البلاغ الحكوميّ المقتضب الّذي أعلن بدون أبسط شرح عن تعيين السّيّد بورقيبة لرشيد صفر وزير الاقتصاد، عوضا عن محمّد مزالي في منصب الوزير الأوّل، وخليفة بورقيبة، والأمين العام للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ الحاكم.

"ولقد أطنبت وسائل الإعلام التّونسيّة من صحف، وتلفزة، وإذاعة، في كيل المدح لرشيد صفر البالغ من العمر 53 عاما، وفي التّنويه بأمانته، وفعاليّته، غير أنّها أمسكت عن نقد أو شكر سلفه، وكأنّه لم يوجد أبدا.

"ويدلّ هذا التّغيير الحكوميّ الهامّ، إن كان هناك حاجة للبرهان، على أنّ شعبا يعدّ 7 ملايين

نسمة انقاد انقيادا أعمى لإحدى نزوات رئيسه، البالغ من العمر 82 عاما، والمصاب بداء تصلّب الشّرايين، والّذي لا يقدر على الكلام والحركة إلاّ بالمساعدة.

إنّ السّيّدة سعيدة ساسي، وعمرها ستّون سنة، تسكن القصر الرّئاسيّ بضاحية قرطاج بصورة مستمرّة. وعلى الرّغم من كونها تبدو غير مطّلعة على الشّؤون السّياسيّة، فإنّ العديد من الدّبلوماسيّين يعتقدون أنّ لها تأثيرا على بورقيبة في خصوص تكييف الحكومة وسياستها حسب مشيئتها. وفي شهر جانفي الماضي، حدث شجار بينها وبين وسيلة زوجة الرّئيس، وانتهى بخروج وسيلة من القصر، وإعلان بورقيبة عن عزمه على طلاقها ".

وأبرزت جريدة *لوموند* بكلّ وضوح، في أحد تحاليلها، المهمّة المستحيلة، الملقاة على عاتق الوزير الأوّل في نظام رئاسويّ كنظام بورقيبة. وطبعا يمكن للمرء أن يرفض قبول قواعد اللّعبة، ويتحرّر بالتّنحّي عن المنصب. ولعلّي أخطأت عندما اعتقدت أنّه في الإمكان تغيير الأمور من داخل الجهاز، ومواصلة وضع ضرب من الثّقة في بورقيبة أرهق إمكاناته الحقيقيّة، وهو الّذي أضعفه أرذل العمر، وتلاعبت به حاشية جشعة ومنافقة، وقطعته عن واقع المجتمع التّونسيّ وهو الّذي عرف، أيّام عزّه السّابق، كيف يتجذّر فيه ليوجد له الوسائل الكفيلة بدفعه إلى النّضج والتّطوّر.

وفي اعتقادي أنّ تعلّقي بمن كان بمثابة الأب الثّاني منعني من الوعي الضّروريّ بثقل المهمّة الّتي وضعتها على كاهلي ومخاطرها.

وصوّرت الأحداث الّتي جدّت على هامش مؤتمر الحزب الاشتراكي الدّستوري في جوان 1986 تجدّد الشّراسة الّتي استقبل بــها المتكالبون على الحكم تعييني كخليفة للرّئيس.

ففي يوم افتتاح المؤتمر في 19 جوان 1986، وأمام 1500 مشارك، وبحضرة السّلك الدّيبلوماسي المعتمد بتونس، والعديد من ممثّلي الصّحافة الوطنيّة والدّوليّة، أمسك بورقيبة بيدي ورفعها قائلا بصوت غلبه التّأثّر والنّبرة الاحتفاليّة معا: *" إنّ محمّد مزالي هو ابني، وأهل لثقتي اليوم وغدا"* .

كان ذلك إقرارا مشهودا دوّت له القاعة بأكملها بالتّصفيق، وبثّته الإذاعة والتّلفزة مباشرة، وأعادت بثّه أكثر من مرّة وإثر ذلك غادر بورقيبة القاعة مشيّعا بالهتافات الحماسيّة.

وقبل استئناف أشغال المؤتمر، أحاط بي لتهنئتي العديد من الحاضرين، وقال لي المناضلون، والسّفراء، والصّحافيّون: *" لقد فضّت مسألة الخلافة فلا مجال للحيرة بعد اليوم"* .

ثمّ استأنفت أشغال المؤتمر برئاستي في أجواء من الوضوح التّام. وتبيّن بعد ذلك أنّه وضوح ظاهريّ. ذلك أنّه قبل المؤتمر حدث حادث غريب يعطي فكرة عن الأجواء غير الواقعيّة، والبعيدة عن المنطق الّتي كانت تحيط ببورقيبة. كان من المفروض إعداد الخطاب الّذي سيلقيه في افتتاح المؤتمر. لذا ضُبطت الخطوط العامّة لهذا الخطاب في جلسة عُقدت ببيتي ضمّت، بالخصوص، الباجي قائد السّبسي وزير الشّؤون الخارجيّة، والهادي البكّوش مدير الحزب. واتّفقنا على النّقاط الأساسيّة الّتي منها بالخصوص فقرة تتعلّق بالوضع الّذي عليه الفلسطينيّون، وواجب التّضامن مع نضالهم من أجل إقامة دولتهم.

وكان الشّاذلي القليبي هو الّذي حرّر الخطاب على أساس الخطوط المضبوطة آنفا والّتي قرأها على بورقيبة بحضوري فقبلها بدون أيّ تحفّظ. ولكن ليلة المؤتمر هتفت لي سعيدة ساسي ، حانقة وقالت: *" ما هذا الخطاب ! إنّ الرّئيس غاضب. ما هذا الّذي قلته عن فلسطين؟ لقد قال لي خالي " إنّ هذه ليست سياسة بورقيبة "* ثمّ أردفت:*" لماذا أدنت إسرائيل؟"* . أجبت:*" إنّني أدنت الاعتداء الإسرائيلي على حــمّام الشّطّ"* . فردّت : *" صدّقني يا*

سي محمّد. ليس لتونس من صديق إلاّ إسرائيل. وهي الوحيدة الّتي يمكن أن تنفعنا أمّا الفلسطينّيون فلا حاجة لإعطائهم أيّة قيمة" .

أجبتها: *" لكن يا سيّدتي لم نفعل غير ترديد موقف بورقيبة من هذه القضيّة، وموقف الشّعب التّونسيّ! الّذي ساند دائما نضال الشّعب الفلسطينيّ. صحيح أنّ الرّئيس نادى بسياسة المراحل، أو باستراتيجيّة عقلانيّة، ولكنّه لم يحد أبدا عن التّضامن مع الشّعب الفلسطينيّ"* .

أجابتني قائلة: *" لا "* .

قلت: *" اسمعي، الخطاب عند خالك، وقد حرّره الشّاذلي القليبي، ووافق عليه الرّئيس. ويمكن لخالك أن يغيّر فيه ما يشاء"* . **وقطعت المكالمة.**

وحوالي السّاعة العاشرة من مساء ذلك اليوم، دُعي محمّد الصّيّاح، (المدير الأسبق للحزب)، وحسين المغربي (عضو اللّجنة المركزيّة)، وطُلب منهما وضع صياغة جديدة للخطاب. وفي إمكان المؤرّخين مقارنة الصّيغتين الأولى بقلم القليبي على أساس التّخطيط الّذي ضُبط جماعيّا ببيتي، والثّانية تلك الّتي قرأها فعلا بورقيبة في المؤتمر، والّتي زالت منها كلّ إشارة تتعلّق بمساندة جدّيّة تجاه كفاح الشّعب الفلسطينيّ.

والواقع أنّ هذا السّلوك كان طريقة لإثارة بورقيبة ضدّي بدعوى أنّني أردت " الضّغط عليه "، وأنّي بالغت في توجّهاتي العربيّة.

وكان الشّاذلي القليبي ضمّن، بدافع الصّداقة الّتي تجمعني به، سطرين في آخر الخطاب، ينوّهان بالوزير الأوّل. واحتُفظ بهذه الفقرة وقرأها بورقيبة. وكان ذلك إمّا لأنّ المتآمرين لم يجدوا الوقت الكافي لتغيير كلّ شيء، أو لأنّ الأمر لا يعدو أن يكون غرضه طمأنتي حتّى يفتر كلّ حسّ يقظ فيّ، ليواصل القوم عملهم في الخفاء.

ومرّ المؤتمر بإيجابيّاته وسلبيّاته، غير أنّ عملا آخر بُرمج لزعزعتي. ففي تلك السّنة لم تكن نتائج الباكالوريا حسنة، إذ تكاثر عدد الرّاسبين. ولم أحاول التّدخّل في قرارات لجان الامتحانات، وتجنّبت التّأثير على الإجراءات المقرّرة في مستوى وزارة التّربية[1]. وبالطّبع كان غضب بعض الأولياء كبيرا. وفيهم من كانت له علاقات بحاشية بورقيبة. وهو ما استغلّته "السّيّدة بنت الأخت"

---

(1) كان ذلك ديدني دائما. من ذلك مثلا أنّ ابنتي هدى رسبت في امتحان الباكالوريا (شعبة الفلسفة) في دورة جوان 1970 بينما كنت وزيرا للتربية وسبق أن اخترت بنفسي المواضيع الثلاثة المعروضة على المرشّحين من بين العديد من مقترحات الأساتذة. ومن حسن حظ ابنتي أنّها نجحت في دورة أكتوبر وكنت غادرت الوزارة يوم 12 جوان وخلفني على رأسها الأستاذ الشّاذلي العيّاري.

لإثارة خالها ضدّي، وضدّ " سوء تدبير" (كذا) الوزير الأوّل. وهكذا تواصل حبك المؤامرة. وفهم ذلك الملاحظون الأجانب الفهم الصّحيح. من ذلك أنّ فرانسوا هوتر ختم في جريدة لو فيقارو مقاله بتاريخ 20 جوان 1986 الّذي خصّصه للحديث عن أعمال المؤتمر بالتّحليل التّالي:

" بالرّغم من أنّ بورقيبة دعّم السّيّد مزالي في خطّته فإنّ عليه الصّمود الآن في وجه الدّسائس إلى موعد الانتخابات الّتي ستلتئم في نوفمبر القادم" .

وكتب "جاك أمالريك" من جهته في جريدة *لوموند* **بتاريخ 21 جوان 1986 قائلا:** *" في خطابه دعا الوزير الأوّل مواطنيه إلى الضّرب صفحا عن الدّسائس الماكرة، والإعراض عن نشر الإشاعات الّتي لا أساس لها من الصّحّة. فهل هو كلام حبير؟ لا شكّ في ذلك. ولكنّه يربأ بنفسه أن يكون ضحيّة. ذلك أنّ صدق نيّة مزالي ليس فيه شكّ، ولكن ربّما المهمّة الّتي يضطلع بها برباطة جأش أصبحت مستحيلة. لقد هدأ نسق اللّعبة ولكنّها مستمرّة..." .*

وهكذا فهم المحلّلون مدى ما أنوء به من ثقل ضغوط الحاشية، إضافة إلى العداوة المضاعفة العلنيّة الّتي كانت تسلّطها ليبيا، لأنّها تأخذ عليّ استماتتي في الدّفاع عن مصالح بلادي تجاه المحاولات التّوسّعيّة الّتي يقوم بها "قائدها"، وكذلك تؤاخذني على احتجاجاتي عند طردها للعملة التّونسيّين.

وطرأ حادث ثالث جاء ليؤكّد مسعى المتآمرين الحثيث للمضيّ قدما في مكائدهم. لقد أقنعوا بورقيبة بتجاوز صلاحيّاته القانونيّة، وعدم الاقتصار على تعين أعضاء الدّيوان السّياسيّ، كما كان يفعل ذلك منذ الاستقلال، وحثّوه على أن يعيّن أيضا التّسعين عضوا المكوّنين للّجنة المركزيّة. وكان المفروض، حسب النّظام الدّاخليّ للحزب، انتخابهم من المؤتمر نفسه. وكانت النّتيجة طبعا أن اختفى من هذه القائمة أسماء العديد من أصدقائي(1).

وعندما أعلمني بورقيبة بأنّه سيقوم بنفسه بإعداد قائمة أعضاء اللّجنة المركزيّة اضطربت. وفكّرت حتّى في القيام بعمل مشهود والإعلان عن استقالتي أمام كافّة المؤتمرين. ولئن لم أفعل ذلك فلأنّني كنت متوقّعا أنّ بورقيبة قادر على تدارك الأمر، ومراجعة أخطائه كما فعل ذلك أكثر من مرّة في الماضي. غير أنّي أخطأت في تقديري للموقف. وما زلت إلى حدّ اليوم نادما على تفريطي في فرصة ثمينة كنت أتمكّن بها من الخروج من لعبة مغشوشة،

---

(1) أسوق مثالا لذلك فيما يتعلق بـ"غيبوبة" بورقيبة عن هذا المؤتمر: ففي صباح الاختتام، سلمني بورقيبة أسماء أعضاء الدّيوان السّياسيّ الذين اختارهم البارحة مع ابنة أخته وحاشيته. وتدخّلت "ابنة الأخت" عند ذلك لتذكّره بأنّه عيّن أيضا- دائما البارحة- ثلاثة كتّاب عامّين مساعدين! قال بورقيبة: نعم صحيح. ولكن من هم؟ وطفقت سعيدة ساسي تسرد أسماءهم.

مرفوع الرّأس، موفور الكرامة، بقطع النّظر عن الإجراءات الانتقاميّة الّتي كان من المتوقّع أن تنالني، وتنال أفراد عائلتي.

كنت أعلم أنّ شرعيّتي متأتّية من بورقيبة، ومن بورقيبة وحده. وكنت أحدّث نفسي بأنّه إذا أراد إعفائي من مسؤوليّاتي، لسبب من الأسباب، فلا شكّ أنّه سيفاتحني في ذلك، ولربّما يكون من الأفضل أن تجري الأمور على هذا النّسق. فأتفرّغ عند ذلك لعائلتي، ومجلّتي، واللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة كما سبق أن قلت. ذلك أنّه بالنّسبة إليّ، أن أكون وزيرا أو وزيرا أوّلَ، فإنّما هي فرصة تتاح لي لخدمة بلادي. وكنت أقول فيما بيني وبين نفسي إنّه ما دامت تونس، من خلال بورقيبة الّذي يجسّمها آنذاك، في حاجة إليّ، فإنّي لن أتأخّر عن الاستجابة لندائها، غير متردّد مهما كانت التّضحيّات.طالما أنّ خدمة بلادي هي عندي أكثر من واجب، هي ضرب من التّعبّد.

ولكن عندما تنتهي رسالتي، فسأمضي وشأني، لا ألوي على شيء، منشرح الصّدر، مرتاح الضّمير. غير أنّ المشكلة تكمن – كما كان الأمر، ولا شكّ، بالنّسبة إلى من سبقني– في أنّ عزلي هو نتيجة دسائس دنيئة قامت بها حاشية بائسة[1]، لا نتيجة معقولة لمهمّة حان وقت انتهائها، أو بداية وجهة سياسة جديدة من الحتميّ تطبيقها. بينما تمّ عزلي بعد ثلاثة أسابيع من تثبيتي في مسؤوليّتي على مشهد من الجميع، وتبيّن من ذلك مدى ما وصل إليه نظام الحكم آنذاك من خضوع لمناورات الحاشية، ولنزوات شيخ تلاعبت به الأهواء، ولطموحات رهط من الطّفيليّين بلعموه بلعمة. ومهما كان الأمر، ورغم ما كنت أشعر به من حزن أمام انهيار رجل كان بالنّسبة إليّ معلّما فإنّ الإحساس الّذي تملّكني حينذاك هو الارتياح.

وبعد أيّام من لقائي الرّئيس صدر بلاغ من الرّئاسة يعلن ما يلي: *" أعفي السّيّد محمّد مزالي من كلّ نشاط داخل الحزب "* .

كنت أمينا عامّا للحزب؛ ووددت لو بقيت عضوا باللّجنة المركزيّة، أو مجرّد مناضل بسيط في إحدى الخلايا القاعديّة، ولكنّ قرارا من الرّئيس حرمني، تعسّفا، حتّى من ذلك، والحال أنّني بدأت النّضال في صفوفه وسنّي 13 أو 14 عاما.

---

(1) حلّل المازري الحدّاد تحليلا جيّدا آليّة هذا العزل عن طريق المكايد والدّسائس، مثلما كان ضحيّة ذلك أحمد بن صالح، والباهي الأدغم، والهادي نويرة، وأنا أيضا. راجع كتابه بالفرنسيّة : - Non delenda Cartago, ed. du Rocher, 2002

لم يُشفع هذا القرار بأيّ تعليل وتبرير، ولا كان أيضا تنفيذا لتوصية صدرت عن أيّة هيئة حزبيّة راجعة إلى هيكله، بينما كان يقتضي الأمر أن تقرّر ذلك، حسب النّظام الدّاخليّ للحزب، هيئة تأديبيّة تسمّى لجنة النّظام.

وبمناسبة 3 أوت 1986 تلقّيت، أنا وزوجتي، دعوة لحضور احتفالات عيد ميلاد الرّئيس، بقصر سقانص. واعتبرت أنّني دعيت كمناضل بسيط أو كوزير أوّل سابق، كما هو الشّأن في كلّ البلدان المتحضّرة. لبّيت، أنا وزوجتي، الدّعوة. ولّما جاء دوري تقدّمت نحو الرّئيس لتهنئته. لقد كان مدير ديوانه منصور السّخيري لصيقا له بصورة غريبة، وكانت أيضا سعيدة ساسي بالمرصاد لكلّ كلمة قد أتفوّه بها. ولا بدّ أنّني خيّبت آمالهما أو بعثت فيهما الاطمئنان لأنّني لم أقل غير هذه الكلمات: *" سيّدي الرّئيس، أهنّئكم بهذه المناسبة"* .

وقالت زوجتي الكلام نفسه. وأجاب الرّئيس قائلا: " شكرا " واتّجهنا نحو قاعة أخرى.

وكلّما تقدّمنا خطوة تنامى الفراغ حولنا. ذلك أنّ العديد من الوزراء وأعضاء الدّيوان السّياسيّ كانوا يتوارون، متظاهرين بالنّظر إلى ناحية أخرى. وأمام هذا التّهرّب الواضح والتّنكّر لأبسط قواعد الصّداقة وحتّى الزّمالة. قلت لزوجتي: *" هيّا نخرج "* . وانصرفنا. فكانت تلك هي آخر مرّة رأيت فيها بورقيبة. وتذكّرت قول الشّاعر :

"إذا غضبت عليك بنو تميم   رأيت النّاس كلّهم غضابا"

وغرقت في تأمّلاتي شاجبا أباطيل كلّ تشريف، متذكّرا بيتا من شعر الشّاعر الفرنسيّ كرناي في مسرحيّة "السّيد" الّذي يقول : *" إنّ مدينة ألب هي الّتي سمّتك، إذن لم أعد أعرفك* . ورغم ذلك حاولت أن أجيب كما ردّ كورياس عندما قال: *" أمّا أنا فما زلت أعرفك، وهذا هو الّذي يقتلني قتلا "* . كما ذكّرني هذا المشهد بموقف المروزي بخيل الجاحظ من صاحبه عندما حلّ بمرو آملا في الضّيافة كما كان يفعل هو مع المروزي في بغداد مبالغا في تكريمه، وهذا الأخير يكرّر له في كلّ مرّة. آه لو تأتيَ إلى مرو. فلمّا وقف أمامه، وعرّفه بنفسه مرّات بعد أن تخلّى شيئا فشيئا عن لباس السّفر قال له : *" لو خرجت من جلدك لما عرفتك "* .

وتذكّرت أيضا ما رواه لي بورقيبة نفسه قائلا: *" عند رجوعي إلى تونس بعد المنفى يوم غرّة جوان 1955 هرعت تونس كلّها لاستقبالي؛ وبعد ستّة أشهر، كانت الحرب الأهليّة مع*

أنصار بن يوسف ". واقتنعت، أكثر من ذي قبل، بأنّ أكثر النّاس حماسا للحاكم هم أسرعهم في الانقلاب عليه حال زوال سلطانه!

واختلط القبح بالشّناعة عندما علم عموم التّونسيّين، يوم 25 أوت 1986 من فم رشيد صفر الوزير الأوّل الجديد، أنّ رئيس الحزب عيّن البشير الخنتوش في الدّيوان السّياسيّ عوضا عنّي. ذلك أنّ هذا المحامي، البالغ من العمر حينذاك 45 سنة، لم يذع صيته إلاّ من جرّاء ... مآثر زوجته السّيّدة خنتوش. وكان الرّأي العامّ عارفا أنّ هذه السّيّدة انضمّت إلى حاشية بورقيبة بإرادة من سعيدة ساسي حتّى تدفع الرّئيس الطّاعن في السّنّ إلى تطليق زوجته. وهذه المسرحيّة الهزليّة عند عائلة بورڤراف[1] ظلّت يلوكها أصحاب النّكت سرّا[2].

غير أنّ شهقة الضّحكة سرعان ما كُبحت. إذ تناوشتني منذ أوّل شهر أوت 1986 الحزين، وأصابتني في الصّميم الهجومات المتكرّرة على أفراد عائلتي. ذلك أنّه تمّ إيقاف ابني الأكبر مختار يوم 8 أوت، ووقع استنطاقه في مقرّ الفرقة الاقتصاديّة بثكنة بوشوشة، طيلة شهرين، وفي يوم 13 أوت ألقى بورقيبة خطابا، عند استقباله أعضاء مكتب الاتّحاد النّسائيّ التّونسيّ، بمناسبة عيد المرأة، بُثّ في التّلفزة، وفيه فقرة مأسويّة هذا نصّها: *" قيل لي إنّ ابن محمّد مزالي أساء التّصرّف. فقلت ليذهب إلى السّجن "*.

هو حكم صدر عن رئيس الدّولة علنا في قضيّة لا يمكن أن ترجع بالنّظر إلاّ إلى العدالة في بلد القانون! وأكّد شهود عيان، حضروا المشهد، أنّ بورقيبة قال: *"ابن نويرة!"*. فراجعه

---

(1) هي مسرحيّة تاريخيّة لفكتور هوڤو تعرض على الرّكح أسرة نبلاء طاعنين في السّنّ بلغوا المائة من العمر تقريبا. وكان أن وبّخ الوالد ابنه ذا السّبعين سنة داعيا إيّاه بالصّبيّ الوقح المتصابي.

(2) وفي خصوص "ردّ الاعتبار" للبشير الخنتوش قد يكون من المفيد الاطلاع على مقال ميشال دوري المنشور بجريدة لوموند في 28 جويلية 1987، وفيه كتب: *" كان زوال حظوة البشير الخنتوش سريعا بمثل ما كان صعوده. ذلك أنّ الرّئيس قرّر يوم السّبت 25 جويلية، بمناسبة الذّكرى الثّلاثين لإعلان الجمهوريّة، إرجاعه إلى الدّيوان السّياسيّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ الذي طرده منه منذ أقلّ من أربعة أشهر* (لوموند، *16 و29 أفريل*).

وكانت مفاجأة أن قُذف بالسّيّد الخنتوش في قلب أعلى مؤسّسة في الحزب، منذ عام بالضّبط، في المنصب الذي كان يحتلّه محمّد مزالي الوزير الأوّل السّابق. وتميّز بعد ذلك بالخصوص بصفته محامي ادّعاء في القضايا الرّسميّة المنعوتة بقضايا " الفساد" و"سوء التّصرّف". وكان الإعلان عن تنحيته من الدّيوان السّياسيّ في أفريل الفائت، بعد هذا الحماس الذي أبداه، مثيرا للغاية.

ولم يلق "ردّ الاعتبار" للبشير خنتوش، مثل حظّه المشؤوم الوقتي، أيّ مجال للتّفسير. غير أنّ "ردّ الاعتبار" هذا، سيؤجّج العديد من الإشاعات، المتعلّقة بـ "ألاعيب السّراي" التي تعوّدت شخصيّات العاصمة التّندّر بها.

منصور السّخيري وسعيدة ساسي وقالا: *" لا هو ابن مزالي"* . فصوّب الأمر وقال: *" إيه نعم، هو ابن مزالي!"* .

وبعد ذلك وفي تركيب نصّ الكلمة تلفزيّا، مُحي هذا التّلعثم، وعوّض بالتّصفيق الحادّ لإيهام النّاس أنّ بورقيبة قد حكم مسبقا على ابني وأنّ الحاضرين في الاجتماع صفّقوا تأييدا للقرار. وفي الحقيقة، لم يحدث شيء من ذلك، كما أكّدته لزوجتي بعض المدعوّات من المسؤولات في الاتّحاد النّسائيّ !...

إنّ ابني أستاذ في الرّياضيّات، تخرّج من كلّيّة العلوم بتونس. ثمّ واصل دراسته للحصول على الدّكتوراه في ليون بفرنسا. وعندما رجع إلى أرض الوطن، وكنت وزيرا للتّربية، تجنّب دخول سلك التّعليم، حتّى لا يشعر بالحرج تجاه زملائه والتّلاميذ، نظرا لقرابته بي. وخيّر إعطاء دروس خصوصيّة لبضعة أشهر. وذات يوم عرض عليه خاله، فريد المختار، وظيفة بالشّركة التّونسيّة لصناعة الحليب (ستيل). وبقي في هذه الشّركة تسع سنوات، وكان الرّجل الثّاني في المغازة العامّة ، إحدى فروع ستيل. أمّا الرّجل الأوّل فيها فهو حمّادي الكعلي.

ولمّا توفّي صهري في حادث مرور يوم 1 جوان 1986 كُلّف ابني بإدارة الشّركة مؤقّتا، في انتظار تسمية رئيس مدير عامّ جديد. وكان رشيد صفر وزير الاقتصاد هو الّذي سمّاه في ذلك المنصب. وطلبت منه بكلّ إلحاح أن يعجّل بتسمية شخص آخر.

ولم يكن ابني يملك في ذلك الوقت، وحتّى الآن، منزلا؛ سكن دائما شقّة عن طريق الكراء. وفوجئ أعوان الأمن الّذين استنطقوه أنّه لا يملك شيئا. وقالوا له: *" أنت لا تملك شقّة، وليس لك أسهم في أيّة مؤسّسة، ولا حساب في الخارج، ولا حتّى سيّارة، إنّه للعجب العُجاب ؟"* .

اندهش أعوان الأمن للأمر، وطلبوا من زملاء ابني في الشّركة، أن يبحثوا عن أيّ شيء يمكن إدانته به، مقابل خدمات وامتيازات، ولكنْ، رغم هذا، لم يجدوا شيئا. ومع ذلك أدين ابني وحكم عليه، في أكتوبر 1986، بعشر سنوات سجنا، من دون حجّة ثابتة! وبذل رئيس المحكمة، وهو شخص يدعى الحبيب المحجوب، أقصى جهده ليعطي القضيّة ما يشبه الجدّيّة، ويضفي على الحكم ذرّة من المصداقيّة، لكن بدون جدوى.

ولقد أرادوا بهذه المحاكمة الظّالمة أن يبيّنوا أنّي محاط بأقرباء مشكوك في نزاهتهم. وعلمت، فيما بعد، أنّ بورقيبة داخله الشّكّ، فاستخبر عن ابني، ولكنّ ابنة أخته حاولت إقناعه أنّ ابني تأثّر بأخلاق خاله المتوفّى.

وفي مناسبة أخرى قال بورقيبة متعجّبا، وقد ضاع رشده: "*لقد دقّت السّاعة التّاسعة صباحا، ومحمّد مزالي لم يأت كعادته، ماذا جرى له؟*". وأحيانا يحاول القوم تأليبه عليّ، مؤكّدين أنّني أسأت التّصرّف، ولكنّه كان يقول مشمئزّا: "*محمّد لا يفعل ما تقولون، إنّه نزيه ومستقيم*". وهذا نقله لي أكثر من شاهد.

وفي يوم من الأيّام، صاح بذلك القول، أمام تربته بالمنستير، في وجه سعيدة بصوت عال سمعه حتّى السّوّاق وأعوان الأمن.

ولمّا رأى المتآمرون أنّ ألوان الانتقام الّتي سلّطت على ابني لم تأت أكلها، سرعان ما انتقلوا إلى السيناريو الثّاني الميرمج. فألقوا القبض على صهري، الدّكتور رفعت الدّالي، في أوت، بينما كان ابني قابعا في السّجن، وسيبقى هناك سنة ونصفا. وتعرّض رفعت إلى الاستنطاق العنيف في مقرّ وزارة الدّاخليّة. والتّهمة الموجّهة إليه هي أنّني اشتركت معه، ومع أربعة من أساتذة الطّبّ، في إعداد خطّة لتنحية بورقيبة من الحكم، بحجّة أنّه لم يعد قادرا على الاضطلاع بمهامّه. وكأنّ ذلك كان تنبّؤا بما سيتمّ ثمانية عشر شهرا بعد ذلك !

ونال صهري من التّعنيف أشدّه حتّى يعترف بأنّه حاك مؤامرة ضدّ بورقيبة، وهو أمر يدعو إلى الغرابة! ونجح هذا السّيناريو أكثر من سابقه. ذلك أنّ بورقيبة الّذي كان يُظهر شيئا من التّسامح في العديد من المواقف، لا يرحم من ينال، أو يريد النّيل، من سلطته. لذا دعا الوكيل العام للجمهوريّة، سيّئ الذّكر الهاشمي الزّمّال وقال له ما معناه، حسبما أُعلمت به فيما بعد: "*مزالي أراد تنحيتي. يجب إيقافه، والحكم عليه بالإعدام، ثمّ التّنفيذ عليه شنقا قبل 31 ديسمبر 1986*".

وأردف: "*أعلم أنّ عددا من البلدان العربيّة والأوروبّية ستتدخّل، ولكنّني سأثبت على موقفي، ويجب شنق محمّد مزالي كما وقع لعلي بوتو في الباكستان*".

إنّ هذه المعلومة دفعتني إلى التّفكير في الهروب من تونس. وهذا القرار ليست له أيّة صلة بالشّعور بالذّنب. ولكنْ، بما أنّي رأيت بعيني رأسي كيف عامل بورقيبة بشدّة كلّ من حاولوا النّيل من عرشه، فإنّني لم أكن لآمل أن أُحاكم محاكمة عادلة، ولا رحيمة. فلا يحقّ لي، إذن، أن أسمح لنفسي بأن أُقاد إلى المشنقة، مكتفيا بإعلان براءتي. ولو فعلت ذلك لكانت المأساة لشخصي ولعائلتي، ولكان ذلك انتصارا للماكرين والأفّاكين، وهزيمة للاستقامة والتّضحية.

وهكذا قرّرت أن أترك الجلاّد ينتظر وهو يمسك بالحبل الّذي أعدّ لشنقي.

ولم يكن في مقدوري أن أتحمّل المصير نفسه الّذي تحمّله قبلي الوزراء الأوّل، فأُلحق بقائمة المنبوذين، والملعونين الطّويلة. فقرّرت، إذن، أن أغادر بلادي، خلسة، في أقرب فرصة تُتاح لي.

وتذكّرت بيت أبي العلاء :

" من لي أن أقيم في بلد أُذكر فيه بغير ما يجب ! "

وقد عبّر عدد من الأصدقاء والملاحظين عن شكّهم في هذه الرّواية، وربّما لا يزال بعضهم يعتقدون أنّ بورقيبة لم يأمر أبدا بالحكم عليّ بالإعدام. ويرون أنّني كنت ضحيّة مناورة، وتضليل، حتّى أغادر التّراب التّونسيّ. ولكنّني لست على يقين بصحّة هذا الرّأي! أوّلا لأنّ مصدر الخبر الّذي تلقّيته موثوق به، ثمّ لأنّ الزّمّال أكّد عمليّا هذا السيناريو عندما امتنع مرّتين عن تكذيب الأمر.

ففي شهر مارس 1988، استقبلت بباريس رئيس تحرير جريدة تونسيّة مرموقة، وسألني عن أسباب هروبي من البلاد. فأكّدت له أنّي فعلت ذلك لإنقاذ حياتي، والدّفاع عن أبنائي الّذين زُجّ بهم في غياهب السّجون... وبعد ذلك بأسابيع قليلة، زارني بدوره مساعد رئيس تحرير الجريدة نفسها، وأعلمني أنّه، حرصا منه على مواصلة التّحقيق، بعث صحفيّا شابّا، نسيت اسمه، إلى الزّمّال يستجليه الأمر. سأله:

" إنّك قرأت تصريحات مزالي بخصوص أسباب هربه؟ ما رأيك؟

- كنّا أربعة مسؤولين حول الرئيس، لماذا اخترتني أنا بالذّات لأجيبك؟..."

وجاء في عنوان بصحيفة " تونس هبدو" في عددها الصّادر يوم 17 أفريل 1988، وبالصّفحة الأولى ما يلي: هل خطّط بورقيبة لشنق مزالي؟ وشرحت الجريدة، ودائما بالصّفحة الأولى، قائلة: *" إنّ* مزالي *كشف عن واقعة تقول بأنّ بورقيبة استدعى مساء الهاشمي الزّمّال، الوكيل العامّ للجمهوريّة* (وهي خطّة حذفتُها سنة 1980 حال تعييني وزيرا أوّل، ورجع العمل بها في جويلية 1986 بعد عزلي، ثمّ حُذفت من جديد، بعد السّابع من نوفمبر 1987)، *وليبيّن له أنّه عليه إلقاء القبض على مزالي، في آخر أكتوبر، مع نهاية المدّة النّيابيّة، وإحالته على المحكمة هو وصهره و"المتآمرين" الآخرين، والحكم عليه بالإعدام"* . وواصلت الأسبوعيّة قائلة: *" وكان السّبب الّذي قدّمه بورقيبة ليسلّط على "عضده الأيمن" عقوبة الإعدام هو أنّ مزالي كوّن ملفّا طبّيا يُظهر بالحجّة أنّ بورقيبة لم يعد قادرا على حكم البلاد. وأردف مزالي أنّ بورقيبة طلب من الهاشمي الزّمّال ما يلي:" أريد أن يُغلق الملفّ قبل 31 ديسمبر.*

وأعرف أنّه ستقع تدخّلات لفائدته. ولكنّني سأثبت على موقفي. وسيُشنق مزالي كما شُنق علي بوتو بالباكستان" . **وتواصل تونس هبدو قائلة:** *" ورغبة منّا في إطلاع الرّأي العامّ على هذه الاتّهامات الّتي تكتسي خطورة كبيرة هتفت تونس هبدو للزّمّال، وهو لا يزال إلى اليوم ينتمي إلى سلك القضاء، لكنْ كمحام !، واستجوبته حول الموضوع. فالتزم الصّمت. وخيّر الهاشمي الزّمّال الإمساك عن التبسّط في الموضوع. وبما أنّه ملتزم بالحفاظ على سرّ الدّولة، فقد رجانا تفهّم وضعه..."* . **ولو كانت هذه التّصريحات لا أساس لها من الصّحّة، لكان من السّهل على الهاشمي الزّمّال تكذيبها !**

وهناك حجّة أخرى وجدناها في كتاب الدّكتور أحمد القديدي " ذكرياتي من السّلطة إلى المنفى". فقد جاء في الصّفحة 39 قوله : *« كنت مؤجّرا مترلي بالمتره الخامس لأحد أصدقاء الهاشمي الزّمّال الوكيل العامّ للجمهوريّة آنذاك. وقد أسرّ هذا الأخير في إحدى جلساته مع صديقه بأنّ الرّئيس أمره أن يحاكم مزالي وأن يصدر عليه حكما بالإعدام ! ...»*



أريد هنا، رجوعا شيئا ما إلى الماضي، أن أذكّر ببعض القرارات المؤسفة الّتي اتّخذها بورقيبة قبل أشهر من زوال حظوتي عنده. ففي 20 ديسمبر1985 صرّح في اختتام اجتماع اللّجنة المركزيّة:

" أريد أن أقول لكم أنّني سأخصّص بقيّة حياتي لردع الفساد... لقد لاحظتم أنّني أمرت بإلقاء القبض على شخص ارتكب جريمة اختلاس لأموال الدّولة. ولكن هناك أمر أحزنني عند القيام بهذه الإيقافات، هو أنّه تمت تدخّلات من طرف أشخاص لم أكن أعتقد أنّهم سيرضون بترك أناس غير نزهاء ينهبون خزينة الدّولة" .

ذلك أنّه نكاية في زوجة الرّئيس سعت سعيدة ساسي بالرّئيس والمدير العامّ لتونس الجوّيّة السّيّد محمّد بلحاج الّذي جرى اعتقاله يوم 7 جانفي، بدون سبق استشارة، بإلباسه تهمة الفساد الماليّ في إدارة الشّركة، إذ أوغرت "بنت الأخت" صدر الرّئيس ضدّها، وعبّأته على خلفيّة وجود علاقة مشبوهة بينها وبين السّيّد بلحاج. وفي هذا الجوّ المشحون رأى السّيّد وزير العدل رضا بن علي بوصفه رجل قانون إحالة الملفّ إلى لجنة من سامي القضاة تتركّب من السّادة عبد السّلام المحجوب الرّئيس الأوّل لدى محكمة التّعقيب، والبشير عرفة وكيل الدّولة العامّ

بـــها، ورؤساء محكمة الاستئناف بتونس، والهاشمي زمّال وكيل الدّولة العامّ لدى تلك المحكمة. كما ضمّت اللّجنة ثلّة من سامي القضاة الملحقين بوزارة العدل. وجرى نقاش في ضوء الوثائق المتاحة. وبعد الدّراسة المعمّقة للملفّ وتداوله أجمع الحاضرون على أنّ الاتّهامات الموجّهة إلى المشتبه به باطلة، لا أساس لها، وعارية عن الصّحّة، وأوصوا بحفظ التّتبّعات الجارية ضدّ المعنيّ بالأمر، وحرّروا تقريرا في ذلك، أمهروه بالتّوقيع عليه بيدهم. على أنّه في خضمّ هذا التّحرّك المحموم، قام أحد أعضاء اللّجنة القضائيّة، وهو الهاشمي زمّال، أحد موقّعي التّقرير، لما له من علاقة وطيدة بسعيدة ساسي، ولحاجة في نفسه، قام بتسريب محتوى التّقرير إليها، فسارعت بإبلاغ الأمر إلى الرّئيس بزعم أنّ السيّد رضا بن علي وزير العدل قام بهذا العمل التّبريريّ دفاعا عن محمّد بلحاج. فما كان من الرّئيس من ردّ إلاّ أن اتّخذ قراره المتسارع في لحظة انفعاليّة بإقالته من منصبه الوزاريّ يوم 12 فيفري 1986، وتعيين السّيّد محمّد الصّالح العيّاري مكانه، رغم محاولاتي الفاشلة لإثنائه عن قراره، أو على الأقلّ حمله على التّريّث، في انتظار ما سيستجدّ في هذا الباب من أحداث، بما يجعله عندئذ في حلّ لاتّخاذ الإجراء الّذي يتراءى له. ذلك ما جرى حبكه وتخطيطه وتنفيذه في تلك الحقبة المتأزّمة، والمؤلمة من تاريخ تونس، والّتي كانت مثقلة بالنّذر الفاصلة، والمنهية لنظامه.

أمّا عن التّدخّل الّذي أشار إليه بورقيبة، فهو يتعلّق بابنه بورقيبة الابن نفسه[1]. إذ صدر، بعد ذلك بأيّام قليلة، بلاغ من الرّئاسة "في أسلوب جاف كجفاء الصّحراء" حسب عبارة برنار كوهين[2]، يعلن عن إنهاء مهامّ الحبيب الابن كمستشار خاصّ لرئيس الجمهوريّة.

---

(1) كانت علاقات الرّئيس بابنه الحبيب متوتّرة في أغلب الأحيان. ومثال ذلك ما كتبه لي الحبيب الابن في رسالة بتاريخ 25 جويلية 1980 : " عزيزي محمّد، إنّني أرسل إليك هذه، لتعذرني عن عدم حضوري مجلس الوزراء القادم والدّيوان السّياسيّ. وفعلا فإنّ حضوري لا يبرّره شيء. وإن كنت تمالكت نفسي منذ ثلاثة أشهر،، حتّى لا أكون قليل الاحترام _ لا تجاه والدي، ولا رئيسي، ولا مؤسّس حزبنا وبلادنا) عندما أقدّم استقالتي، وهو أمر أبيت أن أقوم به، للأسباب نفسها، رغم أنّ من عبارة المستشار الخاصّ، لم يبق إلاّ كلمة خاصّ، بما أنّني لم أعد على علم بأيّ قرار من القرارات الّتي تتّخذ أو بصدد الإعداد. وإذا أنا، اليوم، انسحبت تحت خيمتي، فلأنّ والدي عاملني معاملة خادم، وذلك بطردي، وأكثر من ذلك بسبّ والدتي..." ثمّ يردف قائلا بعد فقرات :" لاحظت أنّ والدي موغور الصّدر ضدّ كلّ من يحمل اسم نويرة (لقد استخبرني حول تكوين [ابنه] شكيب، وبما أنّني لسوء حظّي، أجبت بأمانة عن كلّ ما أعرفه، فما كان منه إلاّ أن صاح فيّ بألوان من الكلام من قبيل " اغرب عن وجهي " وضروب من المسّباب !...).

(2) انظر الأسبوعيّة لبيراسيون (Libération) بتاريخ 21 جانفي 1986. كان برنار كوهين أوّل من كشف عن المرض الذي كان يعاني منه بورقيبة. راجع كتابه بورقيبة، سلطة الواحد، (Bourguiba, le pouvoir d'un seul) فلاماريون، 1986.

وفي 24 جويلية 1985 دعاني بورقيبة على السّاعة الخامسة إلى قصر سقانص بالمنستير. وما أن دخلت مكتبه حتّى رأيته يستجوب علاّلة العويتي، فحضرت بذلك مشهدا مؤلما.

قال له بورقيبة: " *قيل لي إنّك تستعمل سيّارتين؟*"

أجاب العويتي: " *نعم، سيّدي الرّئيس.*

- *لماذا؟*

- *سيّارة لي وسيّارة أخرى تستعملها زوجتي في قضاء شؤونها*" .

وطفق بورقيبة يصيح في وجه الرّجل بكلّ ما أعطاه اللّه من حبال صوتيّة، ويثقل كاهله بكلّ العيوب، ثمّ أمره بتسليم كلّ الوثائق الرّسميّة الّتي في حوزته إلى محمود بلحسين، وأصدر بلاغا بمقتضاه " يفسخ العقد الّذي انتدب بموجبه علاّلة العويتي بصفته مكلّفا بمهمّة لدى رئيس الجمهوريّة ".

وللتّذكير فإنّ المعنيّ بالأمر بقي منذ الثّلاثينات يباشر مهمّة كاتب خاصّ للرّئيس. لقد كان موضع ثقته، وحافظ أسراره، ومدبّر شؤونه اليوميّة، والممرّض، والمتلقّي لسورات غضبه، ومثال الوفاء له[1].

وتعليقا على هذه التّصرّفات العبثيّة كتبت فرانسواز شيبو في صحيفة "لوموند" ما يلي: *"إنّ جميع الأنظار تحوّلت إلى منصور السّخيري الّذي شكّل مع سعيدة ساسي مجموعة الحرس الجديد المقرّب إلى الرّئيس التّونسيّ، البالغ من العمر خمسة وثمانين عاما..."* وختمت تعليقها قائلـــة :" *بين رئيس دائم الحضور لكنّه خاضع بازدياد إلى تأثيرات دائرته المحيطة به،* ***ووزير أوّل مضطرّ إلى عدم الحركة، لأنّه في أغلب الحالات مكبّل بأواصر قرطاج السّلطويّة،*** *وبرغبة الانتقام الّتي تؤجّج صدور البعض، وتفتح شاهية الآخرين السّياسيّة... أصبح التّونسيّون أكثر إحباطا...*"

وكلمة مكبّل هي أقلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصّدد !

وهكذا نجحت العصابة المكوّنة، بالخصوص، من منصور السّخيري وسعيدة ساسي في إبعاد بورقيبة الابن، وعلاّلة العويتي، ووسيلة. وأصبح بورقيبة شيئا فشيئا في عزلة. ثمّ جاء دوري في 8 جويلية 1986.

---

(1) حدّثني المناضل حسين التّريكي عن "التزام" المرحوم علاّلة العويتي مع الرّئيس قال : «*قال لي العويتي يوما وكنّا لاجئين بالقاهرة : " لو أمرني سي الحبيب بأن أتنصّر لتنصّرت وحملت الصّليب في عنقي"!*»

الفصل الثاني

أزمة اقتصاديّة أم "سكّانة" ؟

واصلت مهمّتي بالرّغم من الدّسائس والضّغوط الّتي كان النّظام اللّيبيّ يمارسها، وبالرّغم من طرد عدد من الوزراء المعروفين بصداقتهم لي، لأتفه الأسباب[1].

غير أنّ الوضع الاقتصاديّ بدأ يعرف بعض الصّعوبات، إذ نتيجة لتراجع إنتاج المحروقات تدهورت المداخيل المتأتّية من البترول، من 300 مليون دولار إلى 200 مليون، سنة 1985. وتزامن ذلك مع تضاعف قيمة الدّولار مرّتين خلال المخطّط السّادس، ممّا ساهم، وحده، في زيادة عجز ميزان المدفوعات بنحو 300 مليون دولار أي ما يعادل 15 بالمائة من مجموع العجز المسجّل خلال الأربع سنوات الأولى من المخطّط. كما أدّى ارتفاع الدّولار إلى إثقال كاهل تسديد أصل الدّين بمقدار 260 مليون دولار، أي بنسبة 25 بالمائة من التّقديرات[2].

وكذلك أثّر اختلال أسعار المبادلات على ميزان المدفوعات، فتفاقم عجزه خلال سنتي 1984-1985، في الوقت الّذي كانت فيه أسعار البترول وأسعار الفسفاط ومشتقّاته تمرّ بمرحلة ركود[3] بينما كنّا في الفترة السّابقة ننتج من البترول أكثر من حاجتنا. أمّا الموادّ الأوّليّة المستوردة لحاجة صناعتنا الكيماويّة، مثل الكبريت، فكانت على عكس ذلك ترتفع بمعدّل 9 بالمائة سنويّا تقريبا.

---

(1) وهكذا أقيل البشير بن سلامة من وزارة الشّؤون الثّقافيّة لأنّ ملامحه تذكّر بورقيبة بصالح بن يوسف كما أقيل فرج الشّاذلي وزير التّربية القوميّة لاشتراكه في اللّقب مع أحد أبناء عمومته الذي عيّن آنذاك في الحكومة. أمّا نور الدّين حشّاد وزير الشّؤون الاجتماعيّة، فقد أقيل لأنّه يتحدّث كثيرا عن نضال والده وقليلا عن نضال بورقيبة.

(2) راجع التّقرير الأدبي الّذي ألقيته في مؤتمر الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ بتاريخ 19 جوان 1986.

(3) تطوّر اسعار طنّ الفسفاط الرّفيع بالدّولار: 1980: 180،33/ 1981: 161،000/ 1982 : 138،38/ 1983: 134،67/ 1984 : 131،25/ 1986: 121،17، ممّا يعني انخفاضا بـ 59،16 دولار للطنّ الواحد، وبنسبة 33 بالمائة من السّعر القياسيّ للطنّ الواحد وهو 308 دولار سنة 1974.

وتسبّب كلّ ذلك في إحداث عجز إضافيّ في ميزان المدفوعات بمبلغ 75 مليون دولار على الأقلّ لسنة 1985 وحدها. واستمرّت هذه الظّاهرة على مـــدى السّداسيّـــة الأولى لسنة 1986 من جرّاء الانخفاض الكبير الّذي عرفه سعر البترول. إذ انحدر سعر البرميل إلى 15 دولارا بعد أن كان في حدود 30 دولارا سنة 1985. ونتج عن هذا الانخفاض الكبير والسّريع في سعر البترول تراجع مواردنا من العملة الأجنبيّة بمقدار 40 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك أدّى موقف السّلط اللّيبيّة المعادي لنا إلى التّأثير على سوق الشّغل، وكذلك إلى انخفاض مواردنا من العملة الأجنبيّة بما قدره 150 مليون دولار بالنّسبة إلى سنة 1985، وتفصيل ذلك كالآتي:

– 50 مليون دولار تحويلات كان من المفروض أن تتمّ بداية من سنة 1985 بمقتضى الاتّفاقيّات الثّنائيّة.

– 58 مليون دولار نتيجة انخفاض صادراتنا التّقليديّة إلى ليبيا (زيت زيتون، منسوجات...)

– 5 ملايين من الدّولارات نتيجة تعطيل الأشغال الكبرى.

– 22 مليون دولار نتيجة عدم استخلاص صادراتنا إلى ليبيا، إضافة إلى الخسارة المترتّبة عن منع السّيّاح اللّيبيّين من زيارة تونس.

– انخفاض النّشاط السّياحيّ نتيجة الاعتداء الإسرائيليّ على حمّام الشّطّ، في 1 أكتوبر 1985[1]، وكذلك الاعتداء الغاشم الأمريكيّ على طرابلس وبنغازي في أبريل من السّنة نفسها. وساهم كلّ من الاعتداءين في خلق أجواء من الخوف وعدم الاستقرار في المنطقة.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الخارجيّة، قرّر الرّئيس فجأة، في بداية شهر جانفي 1986، إزالة الأكواخ، وقُدّرت العمليّة آنذاك بمبلغ 200 مليون دولار، بدون أن تكون مدرجة في الميزانيّة العادية. وفعلا وجدتُ ذات صباح في المكتب الرّئاسيّ كلاّ من محمّد الصّيّاح وزير التّجهيز، وصالح مباركة وزير الماليّة، ومنصور السّخيري مدير الدّيوان الرّئاسيّ. استقبلني الرّئيس والدّموع تترقرق من عينيه قائلا : " علمت البارحة عند استماعي لخطاب الصّيّاح بالإذاعة أنّه لا يزال 120.000 كوخ في بلادنا، هل هذا ممكن بعد ثلاثين سنة من الاستقلال؟! إنّي غير قادر على تحمّل هذا الأمر. أوقفوا

(1) راجع فصل العالم العربيّ والعلاقات مع النّظام اللّيبي (القسم الخامس).

كلّ المشاريع، واعمدوا إلى تحويل كلّ الاعتمادات اللازمة. واقضوا على كلّ الأكواخ في نهاية هذا العام". كان ذلك بعد أسبوع فقط من المصادقة على قانون الماليّة !!

ووعده الوزراء الحاضرون بتنفيذ أوامره في الآجال المحدّدة، ولكنّهم سهوا عن إخطاره بمقدار التّكاليف الحقيقيّة للعمليّة، وهي مائتا مليون دولار! وبقيت وحدي أصارع لإقناع بورقيبة بضرورة توزيع هذا المشروع على ثلاث ميزانيّات متتالية.

وفي يوم من أيّام شهر جانفي 1986 أخبرني الرّئيس بعزمه شراء 54 دبّابة من طراز M 60 من صنع أمريكيّ تكلفتها تقدّر بالعشرات من ملايين الدّولارات، وذلك من دون دراسة معمّقة ولا مناقصة، ولا حتّى مقارنة بين الأسعار.

ولّما شعر الرّئيس بتحفّظاتي أسرّ لي بسبب قراره المفاجئ، ومفاده أنّه سمع في نشرة الأخبار بالإذاعة، صباح ذلك اليوم، أنّ الملك حسين عاهل الأردن، قدّم طلبيّة مماثلة للأمريكان لتجهيز جيشه!

وما فتئت، بعد ذلك بأيّام أكرّر المحاولات لغاية إثنائه عن قراره، والتّخلّي عن هذه الرّغبة المكلفة الّتي يصعب على اقتصادنا تحمّلها. وعلاوة على ذلك، فالفائدة معدومة بالنّسبة إلى جيشنا، على المدى القصير على الأقلّ. إذ لم يكن قد هضم بعد شراءنا لسرب من الطّائرات الأمريكيّة من صنف ف 5. وهذه العمليّة، هي الأخرى، قرّرها الرّئيس وحده، ودون علم الوزير الأوّل ولا استشارة أحد، بل دعا سفير الولايات المتّحدة إلى قصر قرطاج على عجل وقدّم له الطّلبيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يكن لدينا وقتها ما يكفي من الطّيّارين والمهندسين، ولا حتّى الاعتمادات الضّروريّة لصيانة هذه الطّائرات، وجعْلها جاهزة للطّيران في الوقت المناسب. وأكثر من ذلك فقد كلّفنا شراء هذه الطّائرات، مع قطع الغيار والمعدّات المختلفة، وتكوين طواقمها حوالي مائة مليون دولار. وكما هو معلوم لم يتيسّر لطائرات ف 5 التّدخّل لاعتراض الطّائرات الإسرائيليّة المغيرة على مقرّ القيادة الفلسطينيّة بحمّام الشّطّ يوم 1 أكتوبر 1985، وهذه الطّائرات كانت كلّها من صنف ف 15 وف16 . وسبب ذلك أنّ الطّائرات الإسرائيليّة كانت أحدث صنعا وأكثر قتاليّة.

لقد حاولت ما في وسعي أن أجنّب اقتصادنا كلّ ما من شأنه إضعافه. وهو الّذي كم تأثّر سلبا بشراء تلك الخردة والقيام بتسليح أكل عليه الدّهر وشرب. وتذكّرت ذاك العهد الّذي كان يتباهى فيه بورقيبة بتخصيص ثلث الميزانيّة للتّعليم والتّكوين، ورصد 5 بالمائة فقط للدّفاع الوطنيّ!

وذات يوم، خلال السّنة الأخيرة من وجودي على رأس الوزارة الأولى، أعلمني الرّئيس بأنّه أعطى تعليماته الصّارمة للوزارات المعنيّة بدعوة ألفي شابّ للخدمة العسكريّة، كما أمر بانتداب دفعتين متتاليتين من أعوان الشّرطة، قوام كلّ واحدة ألفا عون، وذلك إثر قيام مظاهرة طلاّبيّة...!

وحدث أن تلكّأت عن تنفيذ توصيات الرّئيس، لعلّني أُنسيه الأمر أو أقنعه بعدم جدواه أو قلّة مردوديّته بالنّسبة إلى ميزانيّة الدّولة. من ذلك أنّ الرّئيس دعاني بعد ظهر ذات يوم من سنة 1982. ولّما دخلت مكتبه وجدت وسيلة بورقيبة، وشخصا يُدعى يحيى، لم أره إلاّ في هذه المرّة. قدّم نفسه على أنّه ليبيّ معارض لنظام بلده، ورجل أعمال مقيم بسويسرا. وبادر الرّئيس بتسليمي ملفّا، طالبا منّي دراسة إمكانيّة شراء ثلاث غوّاصات بريطانيّة قديمة. وأضاف مبيّنا أنّ ثمنها معقول. وأومأت وسيلة برأسها موافقة على ذلك. أخذت الملفّ وسلّمته لمصالح وزارة الدّفاع لدراسته، موصيا بأخذ الوقت الكافي قبل إبداء الرّأي، ثمّ نسي الجميع الأمر. فلا الرّئيس فاتحني فيه ثانية، ولا أنا أخبرته بشيء يخصّه.

★★★

وأمام كلّ هذه الصّعوبات المتعلّقة بالميزانيّة، وأمام المشكلات الاقتصاديّة والنّفسانيّة المضافة إلى الاختلال اللاحق بصندوق التّعويض، والّذي أصبح لا يطاق يوما بعد يوم، وأمام الإضرابات، والتّهديدات العنتريّة الصّادرة عن الحبيب عاشور، قرّرت دعوة الحكومة والدّيوان السّياسيّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ لعقد اجتماع مغلق ومطوّل بالدّار المغربيّة بقرطاج. وتمّ ذلك أيّام الأربعاء 14 والاثنين 19 والأربعاء 21 ماي 1986.

أثناء هذه الاجتماعات اقترحت سياسة تقشّفيّة. وكان يحدوني الأمل في إقناع زملائي، وكذلك المنظّمات النّقابيّة للعمّال والأعراف بقبول علاج فيه الكثير من المرارة، ولكنّه حيويّ بالنّسبة إلى الوطن. واقترح بعضهم، وبالخصوص إسماعيل خليل، وزير التّخطيط، ما اصطلح على تسميته بالإصلاح الهيكليّ.

كنت بالحدس حذرا من العديد من هذه "التّوصيات" المفروضة من صندوق النّقد الّدوليّ. كنت أعلم أنّ مثل هذه الوصفات الّتي توصي بها هذه المؤسّسة، لا تعني فقط تحرير الاقتصاد، وتخفيض الأداءات الـقـمرقـيّة، ولكن أيضا خوصصة المؤسّسات والخدمات العموميّة. وكنت أشعر بأنّ مثل تلك الإجراءات تورث الكساد الاقتصاديّ، وتنشر الفقر،

وتزيد في بؤس البؤساء. طبعا كنت أدرك أنّ العالم أصبح قرية كونيّة صغيرة، تنتقل بين "أزقّتها" بكلّ حرّيّة وسهولة الأفكار والأموال والمعلومات... وكذلك للأسف السّيدا والمخدّرات والعنف. كما كنت أدرك أنّ العولمة إبراز تلقائيّ لتقدّم التّكنولوجيا والاتّصالات والمعلومات، وما نشأ عن ذلك من انفتاح البورصات وأسواق رأس المال والسّلع والخدمات وبدء ظهور الانترنات على مستوى البحث والمحطّات الفضائيّة وصعود المنظّمات الدّوليّة – كسلطة – فوق الحكومات الوطنيّة... وكلّها تنشر عدواها الفتّاكة في بلدان العالم الثّالث الّتي لا حول لها ولا قوّة لدرء هذه الآفات، كما كنت كذلك وبالخصوص، طيلة حياتي، أدعو في مجلّة الفكر وفي محاضراتي والاجتماعات الشّعبيّة التّوعويّة الّتي أشرف عليها إلى الانتباه إلى أنّ العولمة تعني تعميم النّموذج الحضاريّ الغربيّ، وأنّ التّقدّم بالنّسبة لأيّ شعب يحترم نفسه، ويغار على استقلاله وكرامته، لا يعني تقليد نموذج يأتي من الخارج، أو يفرضه الأجانب. ولكن دعوت دائما، كتونسيّ وكإنسان، إلى اجتناب ما يفرّق البشر ويباعد بينهم، بل البحث عمّا يوحّدهم. فقد كان الأهمّ عندي، ولا يزال، أن نعتزّ بما يميّزنا كأفراد وكمجموعة بشريّة لها مقوّماتها، ولها عبقريّتها في هذه الدّنيا.

إنّي لست رجل اقتصاد، ولا أدّعي لنفسي خبرة فيه[1]، ولم أكن شغوفا بالمنحنيات البيانيّة، والنّسب المئويّة رغم دراستها عند الضّرورة، واستخلاص النّتائج منها. وكنت أستقبل بمكتبي أعدادا كبيرة من خبراء صندوق النّقد الدّولي، والبنك العالمي، وأتلقّى الكثير من المذكّرات والتّقارير الصّادرة عن الدّول الغنيّة، أو الّتي تُروَّج عن طريق المؤسّسات الماليّة الدّوليّة، وعبر خبرائها، قصد فرض تصوّراتها على الحكومات الّتي لا سند لها شعبيّا، أو هي مفتقرة إليه.

وتتمثّل هذه التّصوّرات في وقف الدّعم العموميّ للموادّ الأساسيّة، وتخفيض قيمة العملة الوطنيّة بالنّسبة إلى الدّول الفقيرة، خدمة لمصالح الشّركات العالميّة العملاقة. ومن شأن ذلك، طبعا، أن يدرّ على الأغنياء الأرباح الوفيرة، ويوزّع الفتات على الوسطاء والطفيليّين. ولكن بالمقابل ينشر الفقر، ويعمّم البؤس، وتلك هي قوانين العولمة الصّارمة.

وكنت معجبا بالمنوال التّنمويّ الماليزي الّذي اختاره الوزير الأوّل مهاتير، واستطاع بفضله تمكين اقتصاد وطنه من قفزة نوعيّة جعلت هذه البلاد الإسلاميّة مثال التّقدّم الاقتصاديّ والاستقلاليّة السّياسيّة وكثيرا ما كان يقول هذا الوزير الأوّل الأسبق المصلح :

---

(1) لم يكن بورقيبة ولا الباهي الأدغم، ولا أحمد بن صالح، ولا حتّى الهادي نويرة الحقوقيّ، ولا الجنرال ديغول، ولا وزيره الأوّل جورج بومبيدو، ولا فرانسوا ميتيران رجال اقتصاد بل كانوا سياسيّين!...

"لقد نجحت لأنّي اخترت عكس التّوجيهات الّتي كان البنك الدّولي يحملني بالوعد والوعيد على تبنّيها !".

واليوم أراني مندهشا للسّهولة الّتي اعتادها الحكومات العديدة عندما تستسلم وتنصاع للإملاءات الأجنبيّة باسم العولمة كأنّ ذلك قضاء وقدر. ولكنّني يغمرني السّرور عندما أرى الشّعوب والمنظّمات غير الحكوميّة، والنّقابات تردّ الفعل تجاه هذه العولمة، كما أبتهج عندما أراها تقاوم وتصارع للإفلات من هذا الطّوق الّذي يريد الأغنياء، والبنوك، وأقوياء العالم، تكبيلها به.

ولم أكن لأنتظر "المناهضين للعولمة"، ولا مظاهرات سيتل، وجنوة، وكناناسكيس[1] أو هونك كونك لأكوّن لي رأيا في الموضوع[2].

وعبّرت عن تحفّظاتي، أثناء تلك الاجتماعات المذكورة آنفا، تجاه هذه الإصلاحات الهيكليّة، خشيةً من سلبيّاتها: مثل الخوصصة الوحشيّة، وطرد العمّال، وما ينجرّ عن ذلك من تفاقم البطالة، وتحرير الموادّ الأساسيّة، ممّا يسبّب في ارتفاع أسعارها وتقلّص طاقة الكادحين الشّرائيّة... باسم المرونة وقوانين السّوق. وكان كثير من الزّملاء على رأيي، مدافعين عنه بكلّ قوّة، في حين كان آخرون لا ينبسون بكلمة. وكان رشيد صفر من غلاة المؤيّدين لي، إذ عبّر عن ذلك بحماس، لا بل بحدّة. غير أنّ ذلك لم يمنعه بعد أسابيع قليلة من تطبيق توصيات صندوق النّقد الدّوليّ بحماس مفرط... والتّهالك في القيام بالإصلاح الهيكليّ! وكذلك عدد من زملائي... فقد تركتهم في هذه الضّفّة، فأصبحوا في تلك، وعهدي بهم يؤمنون بمبادئ فأصبحوا يعلنون عن أخرى... فلا حول ولا قوّة إلاّ باللّه...



(1) قمم سيتل (اجتماع المنظمة العالميّة للتّجارة من 11/29 إلى 1999/12/3) وجنوة (اجتماع ج 8 - المتكوّن من الدّول الثّمانية الأكبر في العالم -، 20 جويلية 2001) وكناناسكيس، وهي مركز في منطقة روشيز بالكندا (اجتماع ج 8، 24 جوان 2002)، وهونك كونك في ديسمبر 2005 كانت فرصة للعارضين للعولمة للتجمّع قصد التّعبير عن معارضتهم بقوّة وبعنف.

(2) إنّ الدّول العظمى اقتصاديّا – ولا أقول حضاريّا – وعلى رأسها الولايات المتّحدة لا تزال تدعو إلى الاقتصاد الحرّ والأسواق المفتوحة، وتتغنّى بالعولمة، ولكنّها في الواقع تريدها فقط لمصلحتها، ولا تتحمّل منافسة عربيّة مثلما كان موقفها مثلا في مارس 2006 إزاء شركة موانئ دبي الّتي فازت بصفقة إدارة ستّة موانئ أمريكيّة، ولكنّ الكنقرس رفض المصادقة عليها، فكشفت زعيمة العولمة والحرّيّة بذلك عنصريّة مقيتة ضدّ العرب والمسلمين...

وعلى كلٍّ وأمام كلّ المصاعب الماليّة والاقتصاديّة الّتي أدّت إلى نقص في موارد الدّفوعات وميزانيّة الدولة، مثلما وقعت الإشارة إلى ذلك سابقا، فضلا عن الإضرابات وتهديدات الحبيب عاشور وممارسات النّظام اللّيبيّ، قرّرتُ إذن دعوة الحكومة والدّيوان السّياسيّ لعقد اجتماعات مغلقة بالدّار المغربيّة بقرطاج. وانعقدت فعلا ثلاث اجتماعات أيّام الأربعاء 14 ماي والاثنين 19 ماي والأربعاء 21 ماي 1986 قصد تدارس الوضع وإيجاد الحلول المناسبة في الصّدد.

وقد كان أمامنا اختياران: أوّلهما سهل ويتمثّل في تخفيض الاستيرادات بنسبة تساوي النّقص الحاصل في ميزان الدّفوعات. ولئن بدا هذا الاختيار يسمح بالحفاظ على التّوازن الخارجيّ إلاّ أنّه يترتّب عليه انعكاسات سلبيّة على الاقتصاد من شأنها أن تعوق التّنمية والتّشغيل وميدان التّصدير. وينعكس ذلك سلبا على ميزانيّة الدولة من جرّاء النّقص في التّنمية.

أمّا الاختيار الثّاني فيتمثّل في اعتبار الصّعوبات الّتي تواجه ميزان الدّفوعات إنّما هي هيكليّة مثلما أشار إليه المخطّط السّادس، وأكّدته الأشغال التحضيريّة للمخطّط السّابع. فكان لزاما علينا إذن أن نضع برنامجا إصلاحيّا هيكليّا يهدف إلى:

- التحكّم في الطّلب الدّاخليّ. من ذلك إرجاء بعض المشاريع الّتي لم يُشرع بعدُ في إنجازها، وإرجاء بعض المشاريع الّتي لها تأثير على ميزان الدّفوعات، ومراجعة بعض أسعار الموادّ المدّعمة، والتّحكّم في سياسة الأجور والحدّ من المبالغ الممنوحة للعائلات المعوزة.
- إعطاء دفع جديد لعمليّة التّصدير، وذلك بتعديل قيمة الدّينار، وضبط سياسة الأسعار، وسياسة التّوريد بصفة تمكّن من إيجاد مناخ لتنمية التّصدير.
- الالتجاء إلى موارد خارجيّة من شأنها أن تزيل العجز الحاصل في ميزانيّة الدّفوعات وميزانيّة الدّولة بالتّوجّه إلى البنك العالميّ لمنحنا قروضا جديدة لتمويل مشاريع تنمويّة بالتّسهيلات المعمول بها في مثل هذه الوضعيّة. وقد جنحنا إلى هذا الاختيار لأنّه كفيل بأن يوفّق بين ضرورة الحفاظ على التّوازن الخارجيّ ومقتضيات مواصلة عمليّة التّنمية.

والتأمت اجتماعات وزاريّة مضيّقة كثيرة قصد مواصلة تدارس الوضع وأفضت إلى اتّخاذ جملة من الإجراءات في نطاق خطّة تعالج الوضع الرّاهن وتسمح مستقبلا بمواصلة عمليّة التّنمية في جميع الميادين.

وتمّ إعداد مذكّرة صادرة عن الإدارة العامّة للتّخطيط بتاريخ 6 جوان 1986 تحت عنوان "برنامج إصلاح سنة 1986"، علما أنّ المدير العامّ للإدارة العامّة للتّخطيط كان آنذاك السّيّد محمّد الغنّوشي الوزير الأوّل حاليّا. وجاء فيه تذكير بالصّعوبات الخارجيّة الّتي انعكست سلبا على ميزان الدّفوعات وميزانيّة الدّولة، وإشارة إلى القرارات الّتي أفضت إليها جملة الاجتماعات الوزاريّة.

وشارك في إعداد هذه المذكّرة إلى جانب وزارة التّخطيط وزارة الماليّة ووزارة الاقتصاد ووزارة التّجارة والبنك المركزيّ وصادق عليها الدّيوان السّياسيّ للحزب ومجلس الوزراء.

ومع ذلك فقد حيكت مؤامرة خطيرة تمثّلت في "مسرحيّة" دراميّة، أبطالها أعضاء في الحكومة دُعوا إلى قصر صقانص يوم الثّلاثاء 8 جويلية بمعزل عن الوزير الأوّل الّذي لم تقع دعوته وهؤلاء هم وزير التّخطيط والماليّة، ووزير الاقتصاد، ومحافظ البنك المركزيّ ومدير الدّيوان الرّئاسيّ الّذي كان يشغل في نفس الحين وزارة الوظيفة العموميّة.

ما الغاية يا ترى من هذه المسرحيّة، ومن نسج خيوطها وقام بإخراجها، وهيّأ لها أن تكون في ظاهرها منطلقا للتّعرّف على حقيقة الوضع المتردّي، الماليّ والاقتصاديّ بالبلاد، وفي باطنها مطيّة لمهاجمة محمّد مزالي وتحميله تبعات كل ما نجم من صعوبات؟ وكأنّه لم تعقد اجتماعات "ماراتونيّة" في الصّدد، ولم تلتئم مجالس وزاريّة مصغّرة لاستقصاء الأمور وسبر أغوارها، والبحث عن أسبابها والتّقدّم بما يكفل الخروج من هذا الوضع.

لقد انتهى إليّ أنّ الرئيس بورقيبة حين توجّه بسؤاله: "من المسؤول عن تردّي الوضع الماليّ والاقتصاديّ بالبلاد؟"، لاذ الجماعة بالصّمت ولم يجرؤوا على تذكيره بما قامت به الدّوائر المختصّة في الحكومة لمجابهة كلّ الصّعاب وإيجاد العلاج المناسب، وكأنّما لم يسبق لهم أن شاركوا بأنفسهم في البحث والتّحليل، ولم تقع المبادرة بعد في تطبيق ما اتّخذ من قرارات. والحال أنّ كلّ الأطراف المعنيّة بهذا الموضوع قد صادقت عليها.

وعلى السّاعة الخامسة من نفس اليوم دعا رئيس الدّولة نائب وكالة الأخبار ليعلمه أنّه قرّر إقالة محمّد مزالي وتعيين رشيد صفر وزيرا أول.

وهكذا حمّلوني بمفردي مسؤوليّة "الأزمة الاقتصاديّة المفتعلة" وتّم الإبقاء على كلّ من وزير الماليّة ووزير التّخطيط ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزيّ في مناصبهم. مع

الملاحظة أنّ الحكومة الّتي ترأّسها رشيد صفر واصلت تطبيق الإجراءات الّتي اتّخذت يوم كنت وزيرا أول!..

وهكذا تبيّن أنّ هذه المؤامرة كان القصد منها إقصائي عن المسؤولية ومحاولة تشويه سمعتي في الدّاخل والخارج. وليس غريبا بعد هذا أن تنطلق حملة إعلاميّة مسعورة ادّعت أنّ الوزير الأوّل المقال قد غادر الحكومة بعد أن ترك "الخزينة في عجز" و"الصناديق خاوية".

إنّي أذكّر بكلّ هذا لأبرز أنّي كنت واعيا تمام الوعي بالوضع الحقيقيّ بالبلاد والنّاجم عن أسباب خارجيّة اتّخذت في شأنها ما ينبغي من الإجراءات لمعالجته، وكنت أحيط علما رئيس الدّولة بصفة منتظمة بكلّ ما يُتّخذ من قرارات، وكان دائما يوافقني ويشجّعني على المثابرة في هذه السّبيل.

★★★

ومازلت أذكر، في هذا الصّدد، مشهدا تلفزيّا بقي عالقا بذهني. ففي يوم 15 أكتوبر 1986، أي بعد ثلاثة أشهر من إقالتي قال بورقيبة، عند عودته من بنزرت بعد إحياء ذكرى جلاء القوّات الفرنسيّة عنها، إنّ إسماعيل خليل أبلغه أنّ الإدارة الأمريكيّة والبنك العالمي قد تنفّسا الصّعداء بعيد رحيل مزالي. فهل كان بورقيبة يريد منحي، غيابيّا، شهادة استقلال ووطنيّة، أو بطولة المقاومة تجاه ضروب من الضّغوط الخارجيّة؟

وقد سُمّي إسماعيل خليل، بعد رحيلي، محافظا للبنك المركزي فأسرع في مهاتفة السّيّد عزّوز الأصرم، وهو وزير سابق استقال سنة 1983 وسمّي على رأس بنك عربيّ بباريس ليقول له: " لا تصدّق ما تنشره الجرائد حول ما يُزعم أنّها أزمة اقتصاديّة... وفي الواقع ليس هناك أيّ خطر... إنّما هي حاجة ظرفيّة للعملة الأجنبيّة... ألتمس منك أن تطلب من عبد اللّه السّعودي (وكان المسؤول الأوّل في هذا البنك) منحنا قرضا بـــ50 مليون دولار نسدّده مع الفائض بعد شهرين". وقد تمّ ذلك فعلا وفي الآجال المحدّدة لأنّ الموارد المبرمجة، منذ جانفي 1986، في مجال العملة الأجنبيّة لم تتأخّر. وكنت واعيا بهذه الحالة، لذلك توجّهت إلى الإخوة في الخليج حتّى يساعدونا في مواجهة هذا المشكل بإيداع مبالغ من العملة الصّعبة بالبنك المركزيّ، بمقابل طبعا، وعبّرت عن ذلك، بالخصوص، في حديث طويل

لإحدى كبرى الجرائد الكويتيّة . إذن لم يكن هناك أزمة اقتصاديّة، وإنّما فقط حاجة ظرفيّة إلى مزيد من رصيدنا من العملة الأجنبيّة.

وإنّي، لئن أعدت إلى الأذهان هذه التّدقيقات، فإنّما لأؤكّد أنّ الحكومة كانت على وعي تامّ بالصّعوبات الاقتصاديّة النّاتـــجة أساسا عن أسباب خارجيّـــة، وأنّها اتّخذت الإجراءات المناسبة في الوقت المطلوب. أمّا الحكومة الّتي تولّى رشيد صفر وزارتها الأولى فقد انطلقت في تطبيق هذه الإجراءات الّتي كنت ضبطتُها في 6 جوان 1986، وإن بانسياق مفرط إلى الإملاءات الخارجيّة. لذا فإنّ "السّكّانة" لم تكن الغاية منها إلاّ النّيل من سمعتي، وتبرير تنحيتي أمام الرّأي العامّ الوطنيّ والعالميّ.

وأضيف إلى كلّ هذا أمرين هامّين:

– الأوّل يتعلّق بالمنتوج الدّاخلي الخام (بالأسعار القارّة لعام 1990). فلقد سجّلت نسبة النّموّ السّنويّ الأرقام التّالية :

1981: + 5،6 بالمائة؛

1982: – 5،0 بالمائة؛

1983: + 7،4 بالمائة؛

1984: +7،5 بالمائة؛

1985: +7،5 بالمائة؛

1986: – 4،1 بالمائة؛

أي لكامل فترة 1980–1986 نسبة نموّ للمنتوج الدّاخليّ الخام معدّلها سنويّا 3،4 بالمائة.

– الثّاني يتعلّق بمؤشّر التّنمية البشريّة. فحسب مقاييس الأمم المتّحدة، وحسب معطيات الوزارة الأولى يمكن تسجيل ما يلي:

1960: 258،0؛ 1980: 563،0؛ 1985: 610،0، وهو ما يعطي نموّا تراكميّا بـــ 047،0 أي 3،8 بالمائة لكامل الفترة و38،1 بالمائة سنويّا.

وجدير بالملاحظة أنّ جزءا هامّا من هذا الفارق يرجع إلى أنّ نسق تطوّر هذا المؤشّر يتباطأ كلّما تطوّرت البلاد. ومع هذا فإنّي أعتقد أنّه كان بإمكان مؤشّر التّنمية البشريّة

بتونس أن يحقّق نتائج أفضل ممّا تمّ في فترة 1980-1985. وعلى أيّة حال فمجرّد محافظة البلاد، رغم الصّعوبات المذكورة سابقا، على مستوى نموّها البشريّ خلال الفترة المذكورة، يعدّ أمرا إيجابيّا في حدّ ذاته.

★★★

وهناك حدث غير معروف حتّى لدى المقرّبين من المسؤوليّة السّياسيّة ، وظلّ مجهولا لدى الرّأي العامّ، عجّل بتنحيتي المبرمَجة بعدُ، لا من قبل الرّئيس، بل من المتهافتين على السّلطة.

في بداية شهر جوان 1986 وعلى إثر لقائي اليوميّ مع الرّئيس بورقيبة، سلّمني منصور السّخيري ورقة مكتوبة تحمل توقيع الرّئيس. كان النّصّ محرّرا بالفرنسيّة. وهو عبارة عن مشروع أمر يضبط صلاحيّات وزارة الوظيفة العموميّة والإصلاح الإداريّ الّتي جمع السّخيري بينها وبين الدّيوان الرّئاسيّ. والغريب أنّ الورقة الّتي كتب عليها النّصّ كانت من الورق العادي، غير معنونة ولا حاملة لختم. وعند قراءة النّصّ تبيّنت أنّه يفرغ الوزارة الأولى من أهمّ صلاحيّاتها، وأنّه يتناقض مع الفصل 60 من دستور الجمهوريّة الّذي ينصّ بكلّ وضوح " على أنّ الوزير الأوّل يوجّه وينسّق عمل الحكومة وهو الّذي يتصرّف في الإدارة وفي القوّة العامّة...". كما يتناقض النّصّ مع محتويات الكثير من القوانين الجاري بها العمل. وينجرّ عن ذلك وضع كثير من الإدارات الهامّة، مثل مراقبة المصاريف العموميّة والتّفقّديّة العامّة للإدارة، تحت سلطة إدارة فــنّــيّة. بل أكثر من ذلك يضع هذا النّصّ رئاسة اللّجنة العليا للمناقصات وكذلك المجلس الأعلى للوظيفة العموميّة تحت سلطة المنتفع بهذا الأمر.

لم أستغرب وجود توقيع رئيس الدّولة في ذيل هذا النّصّ، وعلى ورق عاديّ خال من كلّ شارة رسميّة. وذكّرني ذلك بنصّ معاهدة الوحدة الاندماجيّة بين تونس وليبيا الّذي وقّعه بورقيبة في 12 جانفي 1974، وكان أيضا مكتوبا على ورقة تحمل شارة فندق أوليس بالاص بحومة السّوق في جربة!...

تحمّلت الصّدمة في صمت، احتراما للزّعيم الشّيخ، وتجنيبا له مزيدا من الاضطرابات النّفسيّة. ووعدت بدراسة الملفّ ومراجعته في الموضوع خلال أسبوع. ودعوت منصور السّخيري إلى جلسة عمل بمكتبي، وحاولت أن أقنعه فيها بمخالفة ذاك الإجراء للدّستور، ولكن دون جدوى. وبلغني في الأثناء أنّ سعيدة ساسي ومحمود بلحسين كانا يطاردان بالهاتف، حامد

العابد المستشار القانوني للحكومة، الرّاجع بالنّظر إلى الوزير الأوّل. وكانا يأمرانه باسم رئيس الدّولة، بإعطاء الإذن بنشر نصّ الأمر المذكور،كما هو، بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة.

وفي 7 جويلية 1986، كنت في قصر سقانص، في انتظار مقابلة الرّئيس. وفي الأثناء اتّصل بي حامد العابد بالهاتف، وهو موظّف سام معروف بجدّيته وأمانته، وأعلمني في شيء من الحرج بالتّهديدات الّتي وجّهها إليه كلّ من سعيدة ساسي ومحمود بلحسين، صباح ذلك اليوم، لحمله على نشر النّصّ المذكور *بالرّائد الرّسميّ*.

كان منصور السّخيري بجواري. سألته عن الأمر. فأجابني بأنّ تلك هي إرادة الرّئيس. ووافقه على ذلك محمود بلحسين الّذي كان يرافقه قريبا من المكتب الرّئاسيّ. وشرحت مجدّدا موقفي، ومفاده أنّ النّصّ مخالف للقانون، ويتعارض مع الدّستور، وأنّه من الضّروريّ إدخال تحويرات على بعض النّصوص القانونيّة كي يتسنّى إعطاء هذا الأمر الصّفة التّنفيذيّة. وجاءني ردّ غريب وعجيب من محمود بلحسين، إذ قال: *" ننشر الأمر ثمّ نحوّر القوانين فيما بعد"!*

ولكنّي تمسّكت بموقفي، وأجبته بأنّي أعتزم إقناع رئيس الدّولة به، وعند اللّزوم أستقيل. وبعد لحظة استقبلني الرّئيس. ولكنّه لم يشر مطلقا إلى موضوع الأمر. ثمّ خرج يتمشّى، فصحبته والتحقت بنا سعيدة ساسي الّتي سمعتها المرّات العديدة تكرّر له" *يا خالي إنّك لم تبق رئيس الدّولة. لا، لم تبق! وإلاّ كيف يرفض وزيرك الأوّل مزالي، نشر نصّ أمر وقّعته بنفسك"* .

ورجعت في الحال إلى مكتبي بالعاصمة، ودعوت المستشار القانوني للحكومة للتّباحث معه فيما يمكن عمله، لكي يصبح النّصّ مقبولا، وجديرا بالنّشر في الرّائد الرّسميّ. لكنّي علمت في الأثناء أنّ حاشية الرّئيس دعته إلى قصر سقانص... هي، إذن، أطوار تعطي فكرة عن الممارسات الّتي تقوم بها بطانة السّوء.

وفي الغد أي يوم 8 جويلية، تمّت إقالتي دونما إعلامي بذلك أو دعوتي لمقابلة الرّئيس. وفي يوم الأربعاء 9 جويلية، صباحا، سلّمت "مقاليد" الوزارة الأولى، إن صحّت العبارة، إلى خلفي رشيد صفر. ورأيت من الفائدة لفت نظره إلى وجود هذا الملفّ " الشّائك". فأجابني، بشموخ، إجابة هي إمّا أن تكون من باب اللامبالاة الكاملة أو عدم الوعي التّام بخطورة المسألة، قائلا: *"أنوي الإذن بنشر الأمر. وليس من شأن الوزير الأوّل الاهتمام بمثل هذه التّفاصيل ...*" .

وهكذا نشأ هذا المولود القانونيّ المشوّه الّذي سمح للمتآمرين بتنحيتي، إلى جانب ما قدّمته الحاشية إلى الرّئيس من تشخيص كارثي للوضع الاقتصاديّ في غيابي، يوم 8 جويلية[1].

طبعا إنّني لا أنكر الهزيمة الّتي منيت بها. لكنّ تصوّري للالتزام السّياسيّ أدّى بي إلى نفي أيّ شعور بالمرارة وأيّ روح انتقاميّة.

ذلك أنّ توغّلي في ثنايا السّلطة، محتكّا بضروب من خسّة البشر، وألوان من الجبن، والكلبيّة، والنّفاق، لم يزعزع قناعات الشّباب الّتي دأبت عليها. لأنّ العمل السّياسيّ، في ذهني، ليس له معنى إذا هو لم يكن مسكونا بروح البذل. إذ من واجب المرء أن يكون في خدمة الشّعب، لا طامعا في استخدامه.

لقد تأثّرت بقولة فرحات حشّاد الزّعيم النّقابيّ الكبير، منذ أن قرأتها بجريدة الحرّيّة لسان الحزب الدّستوريّ الجديد[2]، وأنا طالب، عندما قال: " أحبّك يا شعب".

كنت أشعر أنّي مرتبط جوهريّا بهذا الشّعب الّذي منه انحدرت، وليس في إمكاني أن أتصوّر طموحا أكبر من خدمته بأحسن ممّا أستطيعه.

إنّ التّجربة السّياسيّة الّتي كرّستها في سبيله، وما استتبعها من صنوف المشقّة لم تتوصّل إلى أن تستأصل من قلبي هذا المثل الأعلى الكانتي[3]، ولا هذا الحماس الّذي يغمره عند أداء الواجب.

لقد غادرت مسؤوليّاتي بقلب خليّ، مفكّرا فيما سأقوم به من صنوف النّشاط الّذي ينتظرني، في ميادين الفكر والرّياضة، ومتصوّرا الوقت الّذي

---

(1) بلغني بعد حوالي 17 سنة من إقالتي أنّ الرّئيس بورقيبة بعد أن استمع إلى بعض الوزراء ومحافظ البنك المركزي حمّادي السّخيري، وقد تناوبوا على إعطائه صورة سوداء عن الواقع الاقتصاديّ، ختم الاجتماع بقوله : « إنّي أوافق السّيّد محمّد مزالي على سياسته، وإنّ التّخفيض في قيمة الدّينار يكون "القليل" أي الفقير ضحيّة له...» ثمّ دعاهم إلى تناول طعام الغداء. فماذا حدث بعد زوال ذلك اليوم قبل أن يتّخذ بورقيبة قرار العزل ؟ المستقبل كشّاف !...

(2) أسّس الحزب الدّستوريّ الجديد الحبيب بورقيبة في 2 مارس 1934 أثناء انعقاد مؤتمر قصر هلال. وسمّي كذلك معارضة للحزب الدّستوريّ الذي أسّسه، سنة 1920 عبد العزيز الثّعالبيّ، واعتبر "قديما" بالنّظر إلى قاعدته السّياسيّة وطرقه.

(3) عيمانوئيل كانت (1724-1804) فيلسوف ألمانيّ. من مؤلفاته "نقد العقل النّظريّ"و" نقد العقل العمليّ" و"نقد الحكم العقليّ". وهي مؤلفات فلسفيّة خطيرة. ذهب كانت إلى القول بأنّنا لا ندرك ماهية الأشياء ولكنّ ظواهرها الحسّيّة في الزّمان والمكان. قال بالحرّيّة وخلود النّفس وبوجود الله.

سأصرفه في هدوء وراحة بال مع عـائلتي، وأصـدقائي، الّصـدوقين بـالطّبع، الّـذين كما قد يقول فوفنارف (Vauvenargues)، يبقـون عنـدما ينصـرف الآخـرون. وفي هذا الصّدد تأمّلت في قولة أفلاطون : "*حافظ على صديق أهدتـه إليـك الشّـدائد وتَلـهَّ عن كلّ صديق أهدته إليك النّعمة*". **وقد عبّر عـن ذلـك الإمـام علـيّ، كـرّم اللّـه وجهه، خير تعبير بقوله** " *خير الأصحاب من أقبل إذا أدبر الدّهر*".

لكنّ الأحداث المأساويّة ستمحو هذا الحلم محوا، وستضطرّني ، طوال ستّ عشرة سنة، إلى الدّخول في صراع من أجل استرجاع سعادتي، واسترداد طمأنينة أفراد عائلتي، مردّدا دائما بيني وبين نفسي هذه الخاطرة : إذا حاربك الدّهر فتحمّل، وإن وقفت أمامك حواجز فلا تيأس، إنّ بعد العسر يسرا.

وكثيرا ما تذكّرت في منفاي أبيات الرّصافي، وكان يشير طبعا إلى العراق :

"لا خير في وطن يكون السّيف عنـــــد سفيهه والمال عند جهولـه

والرّأي عند سخيفه والعلم عنـــــــد شريده والحكم عند دخيله

وقد استبدّ قليله بكثيـــــره ظلمـا وذلّ كثيـره بقليلـه"

كما تذكّرت قول أبو الحسن الشّاذلي (1187-1258) :

" لوسالمتنا تونس مع أهلها كانت لنا دارا ونعم الدّار

لا يشهدون لفاضل بفضيلة وهم لكلّ ضلالة أنصار "

ولكن سرعان ما يحضرني قول أمير الشّعراء أحمد شوقي :

" بلدي لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي"

وأتسلّى، وأستمدّ القوّة من شعر أبي القاسم الشّابي :

«لست أبكي لعسف ليل طويل أو لربع غدا العفاء مراحـه

إنّما عبرتي لخطـب ثقيـــل قد عرانا ولم نجد من أزاحه

كلّما قام في البلاد خطيـــب موقظا شعبه يريد صلاحـه

ألبسوا روحه قميص اضطهـاد فاتك شائك يردّ جماحـــه

وتوخّوا طرائق العسف والإر   هاق توّا وما توخّوا سماحه

هكذا المخلصون في كلّ صوب   رشقات الرّدى إليهم متاحه

أنا يا تونس الجميلة في لجّ   الهوى قد سبحت أيّ سباحه

شرعتي حبّك العميق وإنّي   قد تذوّقت مرّه وقراحه.»

وهكذا، فإنّ من كُتبت عليه خطى مشاها !...

الفصل الثّالث

حـــدّ المنفـــى

عشتَ من دون أن تلاقيَ الشّدّة ؟ إذن لا أحد سيعرف ما أنت قادر عليه.
وأنت نفسك لن تعرف شيئا من ذلك. إنّ المحنة ضروريّة لمعرفة النّفس.
لأنّ التّجربة هي الّتي تعرّفنا ما تقدر عليه قوانا...وإنّ الإنسان الفاضل
يجب ألاّ يخشى لا العذاب، ولا الضّنك. ويجب ألاّ يشكو من المصير. ومهما حدث
فعليه أن يتّخذ قراره ويغيّر مجرى كلّ
مغامرة إلى صالحه. والّذي يهمّ ليس هو ما نعانيه، بل الكيفيّة الّتي بها عانيناه.

سانكا، *رسائل إلى لوسيليوس*

صار الجوّ حولي لا يطاق. كانت كنّتي تزور كلّ يوم، وفي حضنها رضيعها، زوجَها المختار، الموقوف في سجن قـــمّرت في الأوّل، ثمّ في ثكنة بوشوشة. وقالت لي ذات يوم : " *إنّ المحافظ الّذي يحقّق مع مختار أسرّ لي: لم أجد ما يمكن مؤاخذة زوجك به. إذ الملفّ فارغ. وأرى أن يذهب حموك إلى المنستير ويطلب مقابلة بورقيبة ليقول له أن لا شيء يمكن اتّهام ابنه به*" .

أجبت: *"لن أذهب لمقابلة أيّ كان. لن أطرق باب أيّ إنسان. لم ألتمس شيئا طوال حياتي من أيّ كان. فليكن ما يكون !"* ، **مردّدا في صمت مع الشاعر:**

" *وأكرم نفسي، إنّني إن أهنتها وحقّك لم تُكرم على أحد بعدي*" .

ومن جهة أخرى كانت ابنتي الدّكتورة هدى لا تعلم شيئا عن زوجها، وهو طبيب مثلها، ألقي عليه القبض بتهمة كيديّة، تهمة المشاركة في " *المؤامرة الطّبّية الوهميّة* " **. كانت لا تعلم أين يوجد وتُسوّف كلّما طلبت مقابلته.**

وأعلمتني يوما في غضون شهر أوت قائلة: " اليوم، قال لي شرطيّ: لا تقلقي يا سيّدتي، فنحن لسنا في لبنان، إنّ زوجك حيّ ".

كان الجوّ فظيعا، مرهقا..

وموازاة لذلك، أخذت الصّحافة في توجيه الطّعنات القاسية إليّ، إذ أنّ الأشرار، بعد إخفاقهم في محاولة قتل الجسد سعوا إلى قتل الصّورة، لا في تونس فقط، بل في البلاد العربيّة الّتي يحمل جلّ رجالاتها تقديرا لأعمالي السّياسيّة والثّقافيّة وخاصّة نضالي من أجل التّعريب. فأسرّ البعض إلى صحف مشرقيّة بأخبار *" سرّيّة "* مدسوسة[1]، من باب أنّ بيتي قصر، "تعلوه القباب والمنار الرّفيع" وما إلى ذلك من الهراء... وأثاروا حولي كثيرا من غبار الأقاويل والتّهم، وشعرت بأنّ البعض انطلت عليهم هذه الإشاعات، فكنت أقول لنفسي : هل سحرت بورقيبة وجميع وزرائه ومدرائه وأتباعه في الحزب وأغلبيّة الصّحفيّين والملاحظين طوال ثلاثين سنة، فأَنَمْتُهم نوما مغناطيسيّا فقدوا معه الإدراك والتّمييز، ثمّ أفاقوا بغتة بمجرّد أن عزلني الرّئيس ؟ أم هل يصحّ في البعض منهم ما قاله أحمد شوقي في رواية كليوبترة :

أسمع الشّعب ديون كيف يوحون إليه

يا له من ببغاء عقله في أذنيه

عقله في أذنيه ! تلك هي المصيبة ! ويعبّر العامّة عن هذه الظّاهرة بقولهم : "واكل الفول إلّي يسمع يقول".!... وكنت بالطّبع لا أستقبل أحدا في بيتي، ومعناه أن لا أحد يتواضع لزيارتي. وبين الحين والآخر يقول لي بعضهم: " *حذار يا سي محمّد، إنّ القوم يريدون الحكم عليك بالإعدام، إنّهم يريدون نهايتك. يجب إيجاد حلّ من الحلول* ".

أمّا أنا فأجيب: " *لا ، لا ، إنّ لي ثقة في بلادي. لن أغادرها* ".

وكانت ترد عليّ من الخارج رسائل تعاطف وودّ. فلقد قادت لباقة سفير سويسرا إلى المجيء بنفسه إلى بيتي حاملا رسالة شخصيّة من المستشار الفيدرالي[2] باسكال دي لاموراز يقول فيها:

---

(1) من ذلك ما كتبه خلدون الشّمعة في مجلته من ترّهات حول القصر الّذي يريدون إيهام النّاس بأنّي أقيم فيه. ولقيته ذات مرّة في باريس بالصّدفة، فسألته عن سبب نشره لهذه الأخبار الزّائفة، فردّ بأنّ موظفا بوزارة الإعلام التّونسيّة هو الّذي هتف له بهذه المعلومات!... وقلت له : "صدق من قال اتّق شرّ من أحسنت إليه". فطأطأ رأسه، لأنّه سبق لي أن استقبلته بمكتبي يوميْ الاثنين 8 أكتوبر 1984 والثّلاثاء 29 جانفي 1985، وكان في المرّة الأولى متباكيا لأنّ السّلط السّوريّة حرمته من جواز سفر، فبادرت بإمداده بجواز تونسيّ أثناء المقابلة الثّانية !

(2) أي رئيس الجمهوريّة.

" صديقي العزيز،

" بعيدا عن المستشاريّات، والمراسم، والرّسميّات الدّيبلوماسيّة، فإنّ الإنسان في أعمق أعماقه... هذا الإنسان الّذي هو أنا، أصابه ما أصابه من جرّاء الحظّ العاثر الّذي انتابك. إنّه أُصيب لأنّه عارف بما في قلبك وعقلك من محاسن، ولأنّه يحبّ تونس. لقد جُرح رجل عظيم خدم بلاده. والبلاد كلّها جريحة. " إنّ قوّتك ذاتها، وقناعتك، وشدّة مراسك، كلّها ستساعدك على تجاوز هذه العقبة. أتمنّى أن تساهم هذه الرّسالة في تحقيق ذلك." أنا مسرور برؤيتك من جديد، يا صديقي العزيز، لأعبّر لك مجدّدا عن ودّي العميق " .

وسلّم لي جيانفرنكو فارينلّي سفير إيطاليا في 11 جويلية 1986 رسالتين. إحداهما صادرة عن صديقي جيوليو أندرأوتّي، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجيّة، مرّات عديدة، ورئيس لجنة تنظيم الألعاب الأولمبيّة برومة سنة 1960 يقول فيها: *" في الوقت الّذي تغادر فيه مهامّك العليا، ومع ذكريات لقاءاتنا، أحببت أن أبلغك أحرّ تمنّياتي، حتّى وإن كانت من وجهة رياضيّة فقط..."* . **وفي الرّسالة الثّانية قال لي بتّينو كراكسي صديقي وزميلي، وكان آنذاك رئيسا لمجلس وزراء إيطاليا:** *" في الوقت الّذي تغادر فيه قيادة الحكومة التّونسيّة، رغبت في إبلاغك أجمل الذّكريات، وأطيب الخواطر. لقد عملنا معا، أثناء هذه السّنوات لإعطاء دفعة جديدة لعلاقات التّعاون بين بلدينا، وللقيام بهذه القفزة النّوعيّة الّتي يتطلّبها التّكامل الاقتصادي، والتّقارب الجغرافيّ، والتّناغم الثّقافيّ، ومتانة الرّوابط بين شعبينا.*

" ولم تلبث ثمار عملنا أن أينعت: إذ يمكن لنا اليوم أن ننظر إلى العمل الّذي أنجزناه بعين الرّضا والفخر.

" ومع التّعبير عن أحرّ تمنّياتي بخصوص نشاطاتكم في المستقبل، وعلى أمل أن أراكم قريبا، تقبّلوا أحرّ تحيّاتي " .

وفي 10 جويلية كتب إليّ ميشال جوبار الوزير الأسبق للشّؤون الخارجيّة الفرنسيّة قائلا : *" عزيزي السّيّد الوزير الأوّل، في السّاعة الّتي ربّما أنت غارق فيها مع تأمّلاتك، هادئ النّفس أو مكروبا، حول ألوان العقوق في السّياسة، فإنّي أردت أن أعبّر لك ضمن هذه الكلمة، عن ودّي الشّخصيّ، وتقديري الّذي أوليه للخدمات الّتي واصلت القيام بها أثناء سنوات طويلة، لصالح بلادك.*

رجائي أن تبلّغ السّيّدة مزالي أجلّ الذّكرى، وأن تكون على يقين من مشاعري الودّية " .

أمّا جون دانيال مدير مجلّة لو نوفال أبسرفتور فقد كتب لي في 5 أوت 1986 الرّسالة التّالية:

" سيّدي الوزير الأوّل،

علمت، أثناء عطلتي الإجراء الّذي بموجبه أُبعدت عن مهامّك، فحزنت لذلك.

ليس لي أن أتوجّه بالنّقد لما يراه المجاهد الأكبر من تصوّر للمصالح العليا لبلاده، وليس لي أيّ داع للشّكّ في الفضائل الّتي قد يتمتّع بها خلفك. ولكنّ الفرص الّتي أتحتها لي لأعرفك عن قرب سمحت لي بأن أكتشف فيك رجل الدّولة ذا الثّقافة العالية والهمّة النّبيلة.

أريد أن أقول لك كم كنت سعيدا بمعرفتك، ويقيني ثابت أنّ بلدك سيحتاج إلى كفاءتك من جديد طالما أنت رجل دولة بحقّ..." .

ووجّه إليّ جلبار بيرول، بتاريخ 10 جويلية 1986، رسالة من سفارته الجديدة باليابان، وكان سفيرا لفرنسا بتونس أثناء وجودي على رأس الوزارة الأولى، قال فيها: *"من طوكيو البعيدة علمت بخروجك من المسؤوليّة.أكتفي بالقول بأنّك وتونس في البال، مؤكّدا لك ما أحمله من احترام وتقدير نحوك. وإنّ زوجتي تنضمّ إليّ لتقدّم إليك وإلى حرمك مشاعري الطّافحة بالصّداقة الوفيّة" .*

وبعث إليّ موريس هرزوق، بطل الأنابورنا، وأوّل إنسان بلغ 8000 متر صعودا إلى قمّة جبال الهيماليا، ووزير الجنرال ديڤــول، وعضو اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة الرّسالة التّالية:

" عزيزي محمّد،

أنا صديقك. ووفيّا سأبقى. إنّ هذه الأوقات مؤلمة. في الظّروف نفسها آزرت ميشال دوبري[1]، والرّئيس بومبدو ومورروا[2]... أنت ترى أنّني غير منحاز، لا إلى اليمين ولا إلى اليسار، في علاقاتي الإنسانيّة الّتي تتجاوز الاعتبارات الرّسميّة، ولو كانت سياسيّة.

"وإذا أنت شعرت بأنّك وحدك، فاعلم أنّ أصدقاءك معك على الدّوام، حاضرون، يتمنّون أن يكونوا قريبين منك في هذه الظّروف. إنّ مآثرك إيجابيّة إلى حدّ أنّ كلّ محاولة

---

(1) وزير أوّل في عهد الجنرال ديغول.

(2) وزير أوّل في عهد ميتران.

لإنكار قيمتها لا تفضي إلاّ إلى تنامي شهرتك الوطنيّة، وتزايد الاحترام العظيم الّذي تتمتّع به عالميّا.

"سأكون سعيدا، وأنت تعرف ذلك، أن أراك يوما بعيدا عن صخب السّياسة، وأقول لك ما يجول بخاطري حول هذه الأحداث الّتي حزّت في أعمق أعماق نفسك.قبلاتي".

أمّا المازري الحدّاد، وهو جامعيّ تونسيّ شابّ كان، ما يزال طالبا بالسّوربون، لم أره أبدا ولا عرفته سابقا، فلم يتردّد في نشر مقال بمجلّة أرابيز (نوفمبر 1987) نزل على قلبي بردا وسلاما في منفاي المفروض. ولأنّ كاتب الرّسالة أظهر شجاعة، تعذّرت عند الكثير من "الكبار"! فإنّي أوردها للتّاريخ قال:

" في سنة 1980، عندما انهار الهادي نويرة، لم يراهن أحد بمليم واحد على أنّ هذا الوزير، الطّيب النّفس، وزير التّربية القوميّة سيدعوه بورقيبة لتشكيل حكومة. وفي شهر أبريل من السّنة نفسها سمّي محمّد مزالي وزيرا أوّل. كان عليه أن يجابه وضعا صعبا جدّا. ذلك أنّ الجراح الّتي تسبّبت فيها المغامرة الاشتراكيّة وفشل الليبراليّة الوحشيّة لم تلتئم بعدُ. كما أنّ ذكرى جانفي 1978[1] وأحداث قفصة[2] ما تزال حاضرة في أذهان التّونسيّين.

" ولم يكن مزالي في نظر الرّأي العامّ التونسيّ إلاّ " كاتبا "، " ومفكّرا " متأثّرا بالفلسفة. وليس له الكفاءات المطلوبة للاضطلاع بمثل هذه المسؤوليّة كما يحلو لأصحاب الألسن المؤذية قوله. وبالنّسبة إلى الجماعة السّياسيّة البلديّة، فإنّ هذا الرّجل لن يصمد إلاّ بضعة أسابيع وهو الّذي بقي طيلة أربعين سنة في خدمة البورقيبيّة، ورضي بقبول أمرّ المأموريّات.

" إنّ هذا الّذي سمّي خليفة بورقيبة ليكون دليلا على أنه ليس إلاّ ذاك المؤتمن على إرث، غيّر في ظرف سنة كلّ ما أصبح في نهاية الأمر المكوّن الأساسيّ " للبورقيبيّة ". ذلك أنّ المشهد السّياسيّ الّذي اعتُبر إلى حدّ ذلك الوقت ثابتا، قرارا في قرار، لحق به تحوّل بارز. فلقد فتح مزالي السّجون (من 1980 إلى 1981 قدّم لبورقيبة 1.200 أمر في العفو التّشريعيّ الخاصّ للإمضاء) وأزال عمليّات التّنصّت الهاتفيّة وأصناف بوليس الفكر. ودعا إلى تعدّد الأحزاب السّياسيّة، وإلى اللّيبراليّة الاقتصاديّة المعتدلة والتّفتّح الدّيبلوماسيّ وإلى تعريب معقول ومدروس للتّعليم.

---

(1) إضراب عامّ قام به الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل لأوّل مرّة في تاريخ تونس، وذهب ضحيّة أحداثه الكثيرون.

(2) في جانفي 1980 حاولت عصابةمسلحة بإيعاز وتوجيه من النّظام اللّيبيّ إحداث اضطرابات في البلاد، والانقضاض على الحكم انطلاقا من مدينة قفصة .

" وهذا الرّجل الّذي يقال عنه تجنّيا إنّه من أنصار ماكيافال، والّذي لم يكن له من سلاح إلاّ تعيين بورقيبة له لضمان تواصل الحكم ظهر في بضعة أسابيع ذاك الدّيمقراطيّ، المحبّ للشّعب، وصديق الغرب والأخ المخلص للمشرق العربيّ.

" وأحبّ من أحبّ وكره من كره، كانت تونس بين 1981 و1986 البلد العربيّ الوحيد وأندر بلدان العالم الثّالث الّذي عرف ديمقراطيّة نسبيّة. إذ كانت انتخابات 1981 حرّة، فأمكن لمعارضين من مثل محمّد حرمل أو أحمد المستيري أن يأخذوا الكلمة بحرّيّة على أمواج الأثير والتّلفزة التّونسيّة؛ ولم يكن الأمر كذلك في انتخابات 2 نوفمبر 1986 الّتي جرت بعد مغادرته الحكم.

" وأحبّ من أحبّ وكره من كره، فإنّ تونس بعد غياب طويل استرجعت، بين 1981 و1986 هويّتها وديناميّتها في صلب العالم العربيّ الإسلاميّ.

" وإن اعترف القوم أو لم يعترفوا، فإنّ هذا الرّجل لم يكن وراءه، في كلّ ما قام به من أجل تونس، أوليغرشيّة قويّة، ولا جيش عديم الذّمّة، ولا بوليس دمويّ، ولا مستشارون أمريكان. كان رجلا وحيدا أوحد، ليس في ذهنه إلاّ برنامج إنسانيّ منطقيّ وواقعيّ يتمثّل في التّنقيص من البطالة، والتّقليص من الفوارق الاجتماعيّة، وتحرير البلاد من الهيمنة الأجنبيّة بأنواعها، وبناء اقتصاد سليـــم.

ودعت رسالته إلى التّوزيع العادل لتكاليف المواطنة، وإلى مساواة المواطنين أمام القانون، بشرط ألاّ تكون في القوانين محاباة للفرد أو لا محاباة له، سواء كان مجموعة أو طبقة، كما دعت إلى نزاهة المحاكم، وإلى توزيع عادل للمنافع الّتي في إمكان الدّولة توفيرها لمواطنيها، وكذلك إلى تنقّل حرّ للأفكار... وفي الجملة كان يريد مساواة بدون مساواتيّة وحرّيّة بدون تسامحيّة.

" فهل فهم الشّعب التّونسيّ هذه الرّسالة ؟

" إنّ هذا الشّعب مشدود بالخصوص لمعبوده بورقيبة. هو مثل كلّ شعب من العالم الثّالث معرّض لكلّ الألاعيب السّياسيّة بحيث أنّ متطلّبات هذه الرّسالة لم يتمسّك بها المتهنون للمؤامرات إلاّ تمسّك فاقدي البصيرة الّذين سرعان ما رأوا أنفسهم مهدّدين في طموحاتهم الغادرة. ومن المعروف أنّ أعداء الحرّيّة يتّهمون دائما من يدافعون عنها بقلب نظام الحكم، وأنّ الكثيرين من النّاس الصّادقين وأصحاب النّوايا الحسنة لهم من سلامة الطّويّة ما يجعلهم يصدّقونهم. إنّ الجمهور لم يفهم رسالة مزالي وسقط في فخّ الانتهازيّين الّذين لا يشعرون بعبء المسؤوليّة واغتصبوا الحكم في آخر الأمر. ومعروف أيضا أنّ الانتهازيّين يقفزون نحو موقع

ليحتلّوه أو ليدمّروه.. إنّ الانتهازيّين الّذين يحومون حول بورقيبة الآن هم مقرّون العزم على غزو تونس أو تدميرها ؛ فالدّولة بالنّسبة إليهم ليست إلاّ مكنة موعودة لحماية نوم الأغنياء من أرق الفقراء...

فلئن عُزل محمّد مزالي، أو فسدت سمعته، أو اغتيل، فنحن نعرف، بعد الآن، أنّه سيبقى، إلى الأبد، بالنّسبة إلى ذوي النّوايا الصّادقة، الرّجل النّزيه، والوطنيّ بدون منازع، والفيلسوف المصلح.

وحتّى إذا لم تتمكّن محكمة التّاريخ من أن تفتح الجلسة إلاّ زمنا طويلا بعد مساهمة الرّجال الّذين أثّروا في مجراه، فإنّه لم يفت الأوان اليوم لنحيّي في مزالي التّوافق الموفّق بين فلسفة ناصعة وسياسة جليّة. ذلك أنّه إذا لم يكن في الإمكان تبيّن نتائج سياسة من السّياسات إلاّ بعد لأي فإنّه في إمكاننا من الآن أن نسجّل خصب التّوجّهات والمناهج السّياسيّة الّتي طبّقها الوزير الأوّل.

لقد قال لنا : **« ولدى محكمة التّاريخ، لن أكون ماثلا للاستماع إلى الحكم. ولكن أليس من السّعادة الحقّ والهناء العميق بالنّسبة إليّ اليوم، وطوال ما يهبني اللّه من العمر، أن أعلم أنّ أبنائي ليس لهم أن يخجلوا ممّا صنع والدهم ؟ ليس في كلّ ما ابتدرته البتّة ماألحق الضّرر بالآخرين، أو كان استخفافا واستهتارا بالبشر...» (محمّد مزالي،** *حديث الفعل،* **الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، تونس، 1985، ص. 427، 428 صفحة).**

والأمر أبعد ما يكون عن الدّيماغوجيا إذ تآليف محمّد مزالي تقيم الدّليل على أنّه في السّياسة، كما هو الشّأن في كلّ الميادين، لا وجود لفعل حقيقيّ وصحيح من دون اعتماد على فكر أصيل. ففلسفة محمّد مزالي، الهادية له، كانت مرجعا وهادية لالتزامه في صلب التّاريخ إذ غاية التّاريخ هي امتحان ودليل في آن لاختيار المرء سبيل الحكمة.

« لكم أودّ أن يتخلّص الشّباب من السأم والضّيق والتبرّم، وأن يصبح من جديد هو شباب العالم وأفقنا الباسم. لقد آن الأوان فعلا، أن يضع حدّا للوهم المهين، المحيط بالرّفاه المادّيّ، وأن يتعلّم فضائل إرضاء الرّوح والقلب الطّافح بالغبطة » (محمّد مزالي، حديث الفعل، المرجع المذكور، ص. 428)[1].

---

(1) وأختم هذه الفقرة بقولي : " وإذ يكتشف الشّباب في آخر الأمر أنَ نوعيّة الحياة أهمّ من الحياة نفسها فإنّه سيتمكّن – وذلك ما أرجوه له - من أن يضمن حياة ممتازة ". (المؤلف، المرجع نفسه).

" للأسف! فهل الشّباب مستعدّ، حقّا، لسماع هذه الحكمة وتقبّلها ؟ ألم يغرق، بالعكس، في أسوإ صور الامتثاليّة بتصديق كلّ ما يقال من هذر مؤذ تشنّه الصّحافة التّونسيّة وبعض وسائل الإعلام الرّجعيّة.

" بينما المهمّة راجعة إلى هذا الشّباب لئلاّ يحرم تونس من ثمار سياسة إيجابيّة وقع إلغاؤها ظلما. إنّ الواجب يدعو التّونسيّين إلى وعي جماعيّ قبل فوات الأوان. لقد حان الوقت ليفيق الشّباب من سباته ليحرّر رئيسه " المخطوف " من الثّلاثيّ الشّيطانيّ (منصور السّخيري وسعيدة ساسي والهادي المبروك). إنّ الواجب يحثّنا جميعا على مساندة الرّجل الّذي يحبّ الدّيمقراطيّة مثلنا ؛ وهو مثلنا وطنيّ من دون كره للأجانب ؛ هو مثلنا مسلم ولكن من دون تعصّب. إنّ الأمر يرجع إلى الشّباب ليضع حدّا لوصوليّة الرّديئين، وإليه يعود الأمر للاختيار بين دكتاتوريّة حاشية مكوّنة من جهلة عديمي الأخلاق ، وحكم رجل ذنبه الوحيد هو أنّه أبي، من دون أن يدّعي البطولة، أن يعوي مع الذّئاب.

كُتبت بباريس في 10 ديسمبر 1986 "

إنّ المازري الحدّاد كان من التّونسيّين القلائل الّذين أمسكوا بأقلامهم ليدافعوا عنّي أمام العموم بينما لم يكن ليعرفني شخصيّا من قبل. وأكثر من ذلك فلقد غادر تونس في جانفي 1984، بعد أن استقال من مجلّة الإذاعة والتّلفزة التّونسيّة الّتي بها خطا خطواته الأولى في الصّحافة، فلم يكن إذن لا دستوريّا، ولا عضوا صغيرا في جهاز الحزب حُرم من امتيازاته مؤخّرا، ولا يحسب حساباته لبلوغ مآربه.

إنّ مقاله صيحة غضب وألم قد احتوى على روح وطنيّة حادّة ووعي كبير في فكّ لغز الأخطار الحقيقيّة الّتي تهدّد البلاد. إنّني أذكر أوّل لقاء مع هذا الشّاب الملتحي ذي النّظّارات المدوّرة، وقد أتى لرفع معنويّاتي والإسرار إليّ بحديث قال فيه : *" كنتم ضحيّة مؤامرة مكيافاليّة، وعزلكم ينبئ حتما بزوال بورقيبة. إنّ مصير تونس يتموقع بين قوّتين كلتاهما شرّ : بين الأصوليّين والوصوليّين (منصور سخيري وسعيدة ساسي...). هناك رجل واحد ما يزال قادرا على تقويم الوضع. هذا الرّجل عرفته أنت، وتبيّنت مقدار كفاءاته ؛ وأعنته : ألا وهو بن علي...* **وكان هذا في ديسمبر 1986.**

وفي 17 جويلية 1986، وجّه لي كمي بيـــفـــي رسالة طويلة أقتطف منها بضع شذرات، هو جامعيّ فرنسيّ درّس طويلا بليسي كارنو بتونس، وكان صديقا لبورقيبة ولتونس، قال :

" السّيد الوزير الأوّل،

" لن يوجد أبدا من حمل بمروءة وشرف أعباء وزارة أولى مثلما حملتها. أنت في نظري جدير بالاحتفاظ بها. والتّاريخ سيعترف لك بذلك...

أنت لست برجل دولة؟ أنت رجل الدّولة، هذا الّذي يتناول المشاكل في تناقضاتها، والّذي يرتّبها بالرّغم من تعقّدها، والّذي يموضعها في منظورها المكانيّ وفي منظورها الزّمنيّ. إنّ عملك، وخطبك، وتآليفك المرموقة، كلّ هذا يقرن في انسجام تامّ بين الواقعيّ والسّرمديّ. إنّني تتبّعت مسيرتك منذ 1980 بإعجاب متنام. إذ أنت تمثّل، في الآن نفسه، الأصالة والتّفتّح التّطوّريّ الضّروريّ ضمن خصوصيّة القيم الخالدة. وما دمت في عالم الشّهادة، ومهما كانت الزّوابع وارتداداتها، فإنّه كان يبدو لي أنّ مستقبل تونس مضمون. إنّني أشعر، وأعرف أنّك كنت تحكم حسب مقتضيات الخير العامّ الباقي على وجه الدّهر،لو أتاحت لك الظّروف أن تتصرّف بحرّيّة.

" إنّ إبعادك عن المسؤوليّة يدقّ في أذنيّ مثل النّاقوس. إنّني خائف الآن علىَ تونس. وأخشى على بقائها ومناعتها. أملي، وإن قلّ إيماني في ذلك، أن تسفّه الأحداث ظنّي.

" لعلّك أُصبت بعيب قاتل : ألا وهو أنّك لم تكن سياسيا بالمعنى المتعارف. أنت مفرط في الاستقامة إلى حدّ لست معه قادرا على إحباط المكائد ؛ وأنت متشبّع إنسانيّة إلى حدّ أصبحت معه عاجزا عن فقدان الرّحمة والشّفقة إن لزم الأمر. لقد ربحت معارك عديدة. وخسرت معركة البلاط، **ذلك لأنّك، وإن كنت من المريدين، فإنّك لست من الحاشية**. إنّك تُغيظ منافسيك لأنّك تتموقع في مرتبة أعلى. وكنت على درجة كبيرة من الصّدق لتصارعهم بالأسلحة نفسها ضدّ النّفاق ؛ وأنت مفرط في التّرفّع لتقدير خطورة طموحاتهم القذرة. إنّهم لا ينفكّون يبدون ضراوة كبيرة في إبعادك من شمسهم، ويظهرون منهكين أشدّ الإنهاك وهم يسمعونك تستنجد **بالعادل**...

" [...] إنّ التّهاني الّتي يتقبّلها رشيد صفر، والّتي مهما كان مصدرها هي سمجة وتؤذيني، تظهر لي عابرة وسابقة لوقتها. فإذا كان مستقيما، كما يصرخ القوم بذلك لحاجة في نفس يعقوب، فإنّه يصلح الآن ليكون حجّة وضمانة لمناورات ملتوية ستبتلعه بأسرع ممّا افترستك. " أمّا بالنّسبة إليك فالوقوع ضحيّة لهذه المناورات يزيدك عظمة على عظمتكم، إن كان في الإمكان ذلك"

وفي 17 أكتوبر 1986، تلقّيت رسالة من جون ماري فودوز " رئيس الاتّحاد الدّوليّ للصحفيّين والصّحافة باللّغة الفرنسيّة– فرع سويسرا " قال فيها:

" السّيّد الوزير الأوّل،

" لّما عقد الاتّحاد الدّوليّ للصّحفيّين باللّغة الفرنسيّة مؤتمره ببلادك، خصصته باستقبال لم ينس واحد منّا حرارته ؛ ونحن نتذكّر أيضا ما توجهّت به إلينا من عبارات بلاغتها لم تستثن لا الظّرف والنّكتة، ولا نوعا من الصّراحة حبّذها كلّ من استمع إليك." وبعد ذلك بزمن قليل، قبلت، بطلب منّي، وأنت مشارك حينذاك في أشغال اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، عقد ندوة صحفيّة على شرف الصّحفيّين الرّوماندّيين ؛ وذهل زملائي، بدورهم، من إشعاع شخصيّتك!

" واليوم يقودك مصيرك إلى الالتجاء إلى سويسرا. وليس من حقّي أن أقيّم الوضع الدّاخليّ بتونس. ولكنّي حريص على أن أعبّر إليك عن بالغ احترامي، من خلال هذه الكلمة؛ وعلى أن أتمنّى خيرا بالنّسبة إلى مصيرك ومصير أقربائك؛ وعلى أن أقول لك، أخيرا، إذا أتاحت لي بعض الفرص لتقديم خدمة متواضعة نحوك، فإنّي أكون ممنونا [...] وتقبّل [...] ".

ولم يزرني أحد تقريبا من أصدقائي في الحزب ليشدّ من أزري. واتّخذ "الطّيّبون" منهم شعارا لهم "الجلوس على الرّبوة أسلم"[1]. والشّخصيّة الوحيدة الّتي تجرّأت لزيارتي هي الأستاذ نجيب الشّابي، مصحوبا بالسّيّدة سهام بن سدرين والسّيّد رشيد خشانة، وكلّهم من المعارضة ! لقد عبّروا لي عن تضامنهم؛ وقال لي الشّابي، إنّ القوم يريدون أن يلحقوا بك ضررا كبيرا، وأضاف : *" نحن سندافع عنكم. اعتمدوا علينا "*.

لن أنسى موقفهم الشّريف. وفي كتابه "مقابسات نهاية القرن العشرين: حوارات مع القادة وصانعي القرار العربيّ والدّوليّ" (دار السّاقي، بيروت ولندن)، خصّني الصّحفي السّعودي اللامع عثمان العمير بالفصل الأوّل الّذي عنوانه "القطيعة المهلكة بين الفكر والسّياسة" قائلا بالخصوص : *"ربّما كنت أحد الصّحفيّين القلائل الّذين التقوا بالسّيّد محمّد مزالي رئيس الوزراء في تونس قبل إطاحته من قبل الرّئيس بورقيبة وتمّ تعرّضه للاضطهاد وبالتّالي التّشرّد في أوروبّا.* ***محمّد مزالي كان في غنى عن العمل السّياسيّ بمعناه الحرفيّ. ذلك أنّه كان مثقّفا أكثر من اللازم، ومفكّرا أكثر من اللازم،...*** *وليس أشدّ على المثقّف من أن يمارس السّياسة فيخسر فيها أمام من يراهم*

---

(1) قال أبو هريرة عند اشتداد الصّراع بين الامام علي ومعاوية بن أبي سفيان : " إنّ الصّلاة وراء علي أخشع، والأكل مع معاوية أدسم. والجلوس على الرّبوة أسلم !..."

أقلّ منه... معرفة وإدراكا... لقد شقّ مزالي طريقه بنجاح وزيرا للتّربية... والرّياضة والشّباب... وحين انقطعت به السّبل وخسر الوزارة والبقاء في الوطن لم يجد أمامه إلاّ الرّياضة لتحميه، فهو بصفته عضوا في اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة صار شخصيّة دوليّة لا يمكن المساس بـــها بسهولة..."

وأرسل أحمد محمّد نعمان، رئيس الحكومة اليمنيّة سابقا، والسّياسيّ والمناضل من الرّعيل الأوّل، وواحد من أولائك الكبار في الأدب والشّعر إلى الرّئيس الحبيب بورقيبة، وكان قد تعرّف عليه في منفاه بالقاهرة، رسالة مفتوحة نشرتها له مجلّة الصّيّاد البيروتيّة بتاريخ 22 جويلية 1987 جاء فيها بالخصوص :

" ... فرجل مثل الوزير الأوّل محمّد مزالي الّذي أثنى عليه فخامتكم، وأكرمه بالثّناء قبل تنحيته بأيّام قلائل، تساءل النّاس كثيرا ماذا حصل منه، وماذا حصل عليه بعد هذا الثّناء الّذي سمعه العالم...

" أخوكم لا يعرف هذا الرّجل، ولكن أعرفكم أنتم وأعرف أنّ من ربّى تحت جناحكم، صغيرا كان أوكبيرا من رجال دولتكم، أخذوا تربية لا تصوغها الأهواء، ولا تضيع في متاهات النّفس؛ فالرّجل مثل محمّد مزالي ما أكثر الّذين أثنوا عليه، وعلى خدماته للشّعب التّونسيّ في ظلّ توجيهاتكم وأبوّتكم ..."

ومن رسالة بصفحتين مرقونتين من الأمير طلال بن عبد العزيز – جازاه اللّه كلّ خير –مؤرّخة في 1989/1/8 إلى رئيس الدّولة أقتطف هذه الفقرة :

"...إنّي لا أكاد أصدّق أنّ حكما قد صدر ببيع دار الأستاذ محمّد مزالي وأثاثها في المزاد العلنيّ، وأنّ زوجته وأطفاله سوف يُتركون بلا مأوى، وأنّهم سوف يعانون بالإضافة إلى ما يلاقيه من تشرّد وغربة خارج تونس، ما تقاسيه أسرته من تشريد داخل تونس... إنّي لا أصدّق أنّ هذا يحدث في تونس، القطر العربيّ الّذي ضرب أحسن الأمثلة في الاعتدال...

" إنّ الأستاذ محمّد مزالي، بالإضافة إلى العلاقة الحميمة الّتي تربطنا به، رجل نرى أنّه أدّى دورا واضحا في تاريخ تونس، وقدّم في فترة تقلّده المسؤوليّة خدمات لأمّته العربيّة، لا يمكن نكرانها وتجاهلها. وقد كنّا نجد فيه ابنا مخلصا، بارّا لتونس وللأمّة العربيّة، بذل قصارى جهده لخيرهما جميعا، وما زال الكثيرون في الوطن العربيّ وخارجه يكنّون للأستاذ

محمّد مزالي الكثير من التّقدير، إنّه أيضا أصبح جزءا من تاريخ أمّتنا يحسن بنا كشعب متحضّر وفيّ، ألاّ نناله بالتّجريح والتّشويه...".

★★★

وغيّرت رأيي وقرّرت الرّحيل، لأنّني شعرت أنّني مهدّد، لا بالسّجن، ولكن بالموت كما ذكرت ذلك آنفا[1]! لقد أقنع القوم الرّئيس بأنّني هيّأت مؤامرة مع صهري الدّكتور رفعت الدّالي وأربعة أطبّاء. لقد خيّرت الحياة على الموت حتّى يكون في مقدوري الدّفاع عن شرفي وعن عائلتي. وأعتقد أن قراري بوجوب الفرار قد أدهش أولائك الّذين لم تكن لهم كلّ المعلومات في خصوص المصير المهيّإ لي ألا وهو حكم الإعدام. لقد هيّأت فراري من دون أن أسرّ بذلك إلى أحد. وقلت في نفسي يجب ألاّ أطلع عائلتي عن قراري بما في ذلك زوجتي. لقد ظننت أنّني بذلك أحميهم. ولكن ما حدث بعد ذلك، أقام لي الدّليل، ويا للأسف، أنّ احتياطاتي ذهبت سدى.

وزارني أيضا معارض ومناضل وزوجان من الأصدقاء. وكلّ واحد منهم عرض عليّ خطّة للهرب. وفي كلّ مرّة أقول لا. ذلك أنّني لا أريد أن أسرّ إلى أحد بعزمي. وعُرضت عليّ خطّة للهرب عبر البحر إلى إيطاليا، وخطّة عبر قفصة وأخرى انطلاقا من القصرين، الخ... وفي الآخر راهنت على ما أعرفه في إخواني الجزائريّين من معاني الشّرف والرّجولة، واخترت طريقا أعرفها معرفة تقريبيّة. وقرّرت أن أرحل يوم 3 سبتمبر، لأنّه كان مبرمجا أن يُحتفل في هذا التّاريخ بذكرى إلقاء القبض على بورقيبة في 3 سبتمبر 1934 بالمنستير؛ وتمّ كالعادة إعداد اجتماع كبير لذلك. بحيث كان كلّ كبار المسؤولين في الدّولة بمن فيهم وزير الدّاخليّة، خارج العاصمة. وعلاوة على ذلك كان يوم 3 سبتمبر يوم عطلة. فقلت في نفسي هذا اليوم هو أحسن الأيّام لتنفيذ مشروعي، شعاري قوله تعالى : "وإذا عزمتم فتوكّلوا على اللّه "...

وقبل يوم من هربي ذهبت كالعادة، على السّاعة السّابعة صباحا إلى ممارسة الرّياضة في ثكنة باردو كما دأبت على ذلك منذ عشرين عاما تقريبا. التقيت السّيّد رشيد عزّوز وهو مقدّم متقاعد، ومهندس طيّار عرفته لمّا كنت وزيرا للدّفاع، وفتح مكتبا للدّراسات عندما

---

(1) مردّدا قول الشّاعر، وقد ذكره عبد الرّجمان بدوي في كتابه "*سيرة حياتي*":

" وإن نبت بك أوطان نشأت بها ٪ فارحل ! فكلّ بلاد اللّه أوطان".

ومتذكّرا ما قاله الشّاعر الأرجنتينيّ خرخي لويس بورخيس : "لا يهمّ أين أمضي اللّيل فإنّي سأحلم دائما بأنّني في وطني!".

غادر الجيش بعد تقاعده – وكان، إذّاك، رئيسا للمنظّمة العالميّة للطّاقة الشّمسيّة – وكان مواظبا على ممارسة الرّياضة معنا. وبعد الانتهاء من التّمارين الرّياضيّة، قلت له : *"عندي معك حديث ، لا تغادر الثّكنة"*.

وقمنا، أنا وأصـــدقائي هناك، بتمارينا الرّياضيّة كالعـــادة.. وتحمّمنا ثمّ تناولنا قهوتنا، وكان بعضهم ينتظرونني. قلت لهم : *"لا تنتظروني، إنّي ما زلت أرشح عرقا. اذهبوا من دوني "*.

وغادر جميعهم المكان إلاّ رشيد عزّوز. قلت له : *" هذه العشيّة، حوالي الخامسة، زرني في بيتي بسيّارتك. وتظاهر بأنّك تتفقّد البيت بصحبتي حتّى يُظَنّ أنّني سأدخل بعض الإصلاحات على المنزل "*.

كان لا بدّ من اتّخاذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات، خصوصا وأنّني كنت مراقبا مراقبة شديدة من طرف أعوان عديدين مثل حارس المنزل الّذي كنت، مع ذلك، أدفع له جرايته! إنّها في الواقع الإقامة الجبريّة، من دون أن يقع إشعاري بذلك رسميّا.

أريد أن أضيف أنّ سامارانش رئيس اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، دعاني في هذا الشّهر بالذّات إلى لوزان لقضاء أيّام عطلة في ضيافته. ثمّ أعاد دعوته عن طريق التّيلكس لأرافقه في سفره إلى أثينا لحضور جنازة زميلنا نسيوتيس، رئيس الأكاديميّة الأولمبيّة باليونان، وقد تأثّرت كثيرا لموته المأساويّ في حادث مرور.

وفي يوم الثّلاثاء 19 أوت 1986، حجزت بقعة في الطّائرة الّتي ستقلع حوالي السّاعة 14. وقمت بالإجراءات العادية من بوليس وديوانة. وحيّاني الجميع كالعادة واتّجهت نحو الحافلة لركوب طائرة سويسرا- الجوّيّة إذ ناداني محافظ المطار، مَحمّد بوستّة قائلا : *" سيّدي الوزير الأوّل، أعتذر إليكم، إنّي تلقّيت تعليمات بمنعكم من السّفر.*

- ولماذا ؟

- لا أدري، ليس لي إلاّ تطبيق التّعليمات. "

ولّما رآني أطرح عليه عدّة أسئلة قال لي : *" لنذهب إلى قاعة الشّرف ونواصل المحادثة "*.

وكان برفقتي زوجتي وابني الدّكتور رفيق. وفي قاعة الشّرف قلت له: *"اعطني وزير الدّاخليّة بالهاتف "*.

وذهب إلى مكتب بجانب القاعة وبعد دقيقتين رجع قائلا: *" لم أجده في مكتبه.*

- *اطلب لي مدير ديوان رئيس الجمهوريّة بالمنستير.* " **وبعد خمس دقائق رجع قائلا :** " *لم أجده* " .

عند ذلك فهمت كلّ شيء. وطلبت منه إرجاع جواز سفري. أجابني: "*غدا*.

لا، هو جواز سفر عاديّ. أريده الآن. "

أمّا كيف تحصّلت على هذا الجواز العاديّ، بالإضافة إلى الجواز الدّبلوماسيّ، فتلك قصّة أخرى ! ففي 1985، قال كاتب الدّولة للدّاخليّة لبورقيبة : "*بما أنّ جوازات السّفر المزيّفة كثرت، أعددنا جواز سفر مأمونا مائة بالمائة، لا يمكن تزويره، ولا محاكاته. إذا نُزعت منه صفحة تداعت كلّ الصّفحات*" .

وأردف : " *ها أننا أسلّمكم، سيّدي الرّئيس، جواز السّفر عدد 1، وعدد 2 لزوجتكم*" .

ثمّ التفت إليّ قائلا : "*سيّدي الوزير الأوّل، هذا جواز سفركم ويحمل رقم 3*" . **وهكذا أمكن لي بهذه الصّورة الحصول على جواز سفر عاديّ استعملته منذ إقصائي من المسؤوليّات الرّسميّة.**

ولّما ألححت عليه أرجعه لي. ورحت إلى حال سبيلي. وفهمت أنّني ممنوع من الخروج من تراب الوطن.

ثمّ إنّ دوريّات البوليس حول المنزل، وإرجاعي من المطار، والحملة الصّحفيّة، واضطهاد أبنائي، كلّ هذا كان صعبا تحمّله. وعلاوة على ذلك، خمّنت أنّني لو لم أبد أيّة مقاومة، فإنّهم سيقضون عليّ بطريقة أو أخرى...، وأنّ عائلتي بالخصوص ستجد نفسها بدون من يدافع عنها، لأنّه لأوّل مرّة تعمد السّلطة إلى اضطهاد الأفراد الأبرياء لعائلة من تريد الإطاحة برئيسها.

إذن لا بدّ من الرّحيل. وقلت لعزّوز، بعد أن وضعت حقيبتي في صندوق السّيّارة : " *إيت غدا بين السّاعة 12 والنّصف والسّاعة الواحدة* " .

أجابني : *لعلّه من الأنسب أن آتي ليلا .*

- *لا ، في اللّيل يكون الحرس الوطنيّ أكثر يقظة.* "

وفي صباح الثّالث من سبتمبر جاء إلى البيت ابني رفيق مع زوجته ورضيعه. وشجّعتهم على الذّهاب مع زوجتي إلى بلدة راس الجبل للاستحمام، لكنّ ابني المزكوم شيئا ما آثر البقاء معي. أشفقت أن أراهم يُتّهمون بالتّواطؤ. وأخيرا آثرت إخباره بالأمر دون غيره من

أفراد العائلة... ومن يدري فلعلّه يَحدث بعد ذلك ما يَحدث، أو كما جاء في الآية الكريمة:" لا تدري لعلّ اللّهَ يُحدث بعد ذلك أمرا !

لّما شرعت في أمر سفري إلى سويسرا، استجابةً إلى دعوة جوان أنطونيو سامارانش، أبدلت من البنك المركزيّ ما يعادل 200 دينار (أي حوالي 200 فرنك فرنسيّ)، وكانت تلك هي القاعدة بالنّسبة إلى الجميع. كان عندي إذن، بالفرنك السّويسري ما يعادل 200 دينار مع مطبوعات البنك المركزيّ الثّلاث الخضراء والحمراء والبيضاء. أبيت أن آخذ معي هذا المبلغ الزّهيد، وتركته. ولم أحمل معي أيّ شيء، ولا سنتيما واحدا. فهل كان ذلك من باب عدم الوعي ؟ كان بين يديّ كيس الرّياضة مع مستلزمات النّظافة ومذياع صغير. ولم أحمل معي ولو قميصا للتّبديل. ومع ذلك اخترع المختصّون في تسميم الأجواء موضوع الحقائب المملوءة بأموال الخزينة العامّة الّتي ادّعوا أنّي حملتها معي في فراري المملوء فخاخا.

وحوالي نصف النهار والنّصف أخذت كيسي. ولم أخرج من الباب الرّئيسيّ للمنزل، وتسلّلت وراء أشجار البرتقال حتّى وجدت نفسي خارج البيت من الجهة المقابلة، حيث كان عزّوز في انتظاري. ولكن عند خروجي جاءت ابنتي سارّة صدفة، وقالت : " إلى أين أنت ذاهب يا أبي ؟

– أنا راحل ومغادر البلاد ! "

وفهمتْ كلّ شيء وقالت لي :

"انتظر، انتظر، أنا مارست شيئا من المسرح، سأحضر إليك شوارب". ورجعت وألصقت لي شوارب مستعارة.

خرجت وعلى رأسي منديل حتّى لا يمكن للحارس التّعرّف إليّ. وأركبني عزّوز سيّارة مهترّة لئلاّ تلفت أنظار الفضوليّين. وذهبنا إلى بيته بسكّرة. ووضعت على رأسي شاشية، ولبست " بلوزة " كالّتي يستعملها صغار التّجّار. وحوالي السّاعة الواحدة والنّصف، خرجنا وانتهجنا طرقا ثانويّة. وكان رشيد عزّوز يقود، هذه المرّة، سيّارة من نوع فورد اسكورت كانت على ملك ابن أخيه نبيل. وقد دعا سائق تاكسي، وهو رجل تقيّ، يدعى الهادفي لمرافقتنا ليصلح السّيّارة إن وقع بها عطب كما قال. مسك عزّوز المقود وركبت إلى جانبه. وكان أخذ معه لُمجات تونسيّة بالتّنّ والهريسة الخ... لم نصادف في طريقنا أحدا إلى وصولنا مدينة باجة. إذ النّاس يركنون، في هذا الحرّ الشّديد، إلى القيلولة. وهكذا صلحت خطّتي.

ولّما وصلنا عين دراهم، حوالي الثّالثة بعد الظّهر، وجدنا أمامنا إحدى سيّارات البوليس، واضطررنا إلى اقتفاء أثرها إلى أن انعطفت إلى اليسار لتلتحق بمركز الشّرطة المحلّي. وواصلنا السّير في طريق اليمين، واجتنبنا المسلك الّذي يؤدّي إلى قرية ببّوش حيث مركز الشّرطة والدّيوانة الحدوديّة، قصد سلوك الطّريق المؤدّي إلى حمّام بورقيبة. عند ذلك قال لي الهادفي : *" سي محمّد "عندك الزّهر" (أنت محظوظ). في العادة يوجد أعوان الشّرطة في طريق ببّوش، لأنّها طريق حدوديّة "* .

وقبل كيلومتر من حمّام بورقيـبة، رأينا عونا من الحرس الوطني. حافظت على برودة دمي. وخفّفنا من السّرعة. كان العون يتحادث مع مواطن في سنّ الشّباب، وأشار علينا بالمرور . فقال لي سائق التّاكسي وكذلك عزّوز : *" راضين عليك والديك، لأنّه نادرا ما لا يقع إيقاف المارّ من نقطة المراقبة هذه، والتّحرّي معه "* .

وتركنا على يسارنا نزل حمّام بورقيبة وسلكنا طريقا غابيّة غير معبّدة. وكنت عارفا معرفة سطحيّة بالمكان. وفي وقت من الأوقات تعذّر على السّيّارة سلوك المسلك، فاضطررنا إلى تركها على حافّة الطّريق، وانحدرنا من بين أشجار البلّوط إلى كوخ متواضع. قال عزّوز: *" إنّ ابن صاحب الكوخ يعرف مسلكا يسمح باجتياز الحدود من دون عوائق "* . كان يُدعى عبد الرّحمان غويبي.

أمّا الحدود فلم تكن إلاّ نهرا. وبعد ذلك بسنوات علمت من أحمد بن صالح أنّه سلك المسلك نفسه وعبر النّهر نفسه عام 1973. ولكنْ، بالنّسبة إليه، كان بعض أصدقائه الجزائريّين ينتظرونه، بينما بالنّسبة إليّ كانت المغامرة، والمجهول، إذ لم يكن أحد من الجزائريّين على علم بقدومي، والشّابّ لم يكن موجودا. وكانت هناك أخته. قال لها غويبي: *" اذهبي وابحثي عن أخيك بحمّام بورقيبة "* .

وانتظرنا بعضا من الوقت. وطفق الرّجل الّذي لم يعرفني يقشّر البطاطا ليقليها. فأكلناها مع شيء من الخبز والزّيتون. ثمّ هيّأ شايا. فسألته للتّأكّد من أنّه لا يعرفني ولم يتعرّف عليّ : " هل زاركم أحد الوزراء ؟ "

أجابني : *" نعم، وزير واحد : السّيّدة فتحيّة مزالي "* .

لا بدّ أنّها زارت هذا المكان في نطاق برنامج النّهوض بالمرأة الرّيفيّة والحدائق العائليّة.

وطلبت منه أن يدلّني على مكان يمكن لي فيه أن أتمتّع بتعسيلة أي بضجعة الظّهيرة الّتي كنت دائما مواظبا عليها. فأشار عليّ بحصير ملقى على الأرض. تمدّدت وغفوت

قليلا. وحوالي السّاعة السّادسة جاء الشّابّ. قال له عزّوز : " *هذا السّيد يبغي الذّهاب إلى الجزائر، ولكنّه لا يحمل أوراقا* " .

أجاب : " *ليس هناك مشكل* " .

واقترحت أن ننطلق السّاعة. لكنّ غويبي طلب منّي انتظار غروب الشّمس. وأضاف: " *وإلاّ نعرّض أنفسنا للخطر* " .

وبدأ الظّلام يخيّم فأخذنا السّيّارة وانحدرنا في المسلك حتّى اضطررنا من جديد إلى التّوقّف. وفي ذلك الوقت قمت بحركة ينقصها الحذر إذ نزعت نظّاراتي. وتعرّف الرّجل إليّ. وقال :" *أنت سي محمّد مزالي.*

– *نعم.*

– *لا. الأمر خطير جدّا. لا أقدر على تسهيل اجتيازك الحدود لأنّني أعرّض نفسي للسّجن."*

في ذلك الوقت قال له عزّوز : " اسمع لا أحد سيعرف ذلك ".

وأعطاه كلّ ما في محفظة نقوده أي 200 أو 300 دينار. وعلاوة على ذلك وعده بأن يأخذه معه ليلا بالسّيّارة ويمكّنه من عمل بتونس. وتظاهر الرّجل بقبول المال والوعد. عند ذلك تركنا السّيّارة. وكان من الضّروريّ سلوك منحدر، واجتياز نهر يمثّل الحدّ الفاصل بين تونس والجزائر، ثمّ بعد ذلك تسلّق السّفح الآخر من الجبل. ولمّا شرعنا في سلوك المنحدر قال لي الشّاب : " *اسمع يا سي محمّد، اختبئ وراء هذه الشّجرة، شجرة البلّوط، وأنت سي عزّوز وراء تلك الشّجرة، وأنا سأشرع في تفقّد ما حولنا حتّى أتبيّن عدم وجود أعوان من الحرس الوطنيّ* ".

وفهمت أنّه سيخـــــوننا، خوفا أو طمعا، قلت لعزّوز : " *يجب احتجازه لأنّه سيبلغ عنّا السّلطة.*

– *وأنت ؟*

– *أنا سأذهب وحدي.*

– *ولكنّك لا تعرف المكان.*

– *لا يهمّ، سأخاطر بنفسي، إنّ الله معي...* " كنت متيقّنا أنّ الحياة كانت أمامي، وإذا رجعت على أعقابي كان الموت.

عند ذلك انقضّ عزّوز على الشّاب وشلّ حركته. وكنت أحسّ ورائي بضوضاء الصّراع الواقع بينهما. وكنت في ليلة لا قمر فيها، ثمّ تفاقمت الظّلمة. ولكن كلّما رفعت رأسي أبصرت في الأفق أضواء باهتة، كانت لي بمثابة البوصلة. وواصلت زحفي إلى الأمام لا ألوي على شيء في الظّلمة الدّكناء ، من دون أن أظفر بأيّ مسلك بيّن، وليس لي من هاد إلاّ هذه الأضواء الوامضة الّتي لا ألحظها إلاّ عند رفع رأسي. وسقطت في وهدة عمقها متر أصبت من جرّائها في جبيني وتدفّق الدّم غزيرا. وإلى اليوم أحتفظ بالمنديل الّذي به أوقفت سيلان هذا الدّم.

وفعلا وصلت إلى ضفّة النّهر من دون أن أتبيّن شيئا، وواصلت السّير آليّا مردّدا عبارات طارق بن زياد المشهورة الّتي توجّه بها إلى جنوده قبل الوصول إلى مشارف الأندلس وبعد أن أحرق كلّ سفنه قائلا : *" البحر وراءكم والعدوّ أمامكم، وليس لكم والله إلاّ الصّدق والصّبر "* .

وعندما التفتّ، رأيت على الجانب التّونسيّ أضواء وسيّارات تمرّ. وكنت أقول في نفسي لا بدّ أنّهم على علم الآن بفراري وأنّهم يتعقّبونني. وكان عمق النّهر أربعين سنتيمترا، لم أجد أيّة صعوبة لاجتيازه.

ثمّ بدأت في تسلّق الجبل. دام ذلك ساعة أو ساعة ونصفا ؛ ومن حسن حظّي أنّني كنت في لياقة بدنيّة جيّدة رغم الرّهَق. ولم ألبث أن وجدت نفسي في غابة : وبما أنّني لم أكن أرى شيئا، اصطدمت أكثر من مرّة بجذوع الأشجار وبالأغصان، فأُصبت بخدوش. ونشبت سراويلي في جذع شجرة وبما أنّني أتقدّم بقوّة تمزّق النّسيج وأحدث خرقا طوله عشرون سنتيمترا في مستوى الرّكبة. ولكنّني واصلت الصّعود وأنا أتصبّب عرقا. وكنت أحمل كيسا صغيرا طوله خمسون سنتيمترا، حافظت عليه إلى هذه السّاعة، ولم يكن ثقيلا !

وبعد أن تسلّقت الجبل زمنا ظهر لي طويلا، وصلت إلى قرية حدوديّة، هي تلك الّتي كنت تبيّنت أضواءها الباهتة، وصلحت لتكون لي بمثابة المنار. اتّجهت نحو عائلة أفرادها جلوس أمام منزلهم. فوقف الرّجل وأقبل عليّ، وبعد أن تفحّص ملامح وجهي قال لي، وقد شعرت بالارتياح : *" سي مزالي ؟*

- كيف ؟ عرفتني ؟

- وهل يوجد جزائريّ واحد لا يعرفك. "

كان ذلك، طبعا، بفضل التّلفزة الّتي تُلتقط بسهولة في شرقيّ الجزائر. وكنت نزعت البلوزة ورميتها في الغابة، لأنّها عرقلت سيري قُدُما. ونزعت أيضا الشّوارب وقلت طالبا :

- " هل في إمكانك مصاحبتي إلى مركز الشّرطة ؟

- لكن لا وجود هنا لمركز شرطة. "

وطلبت منه أن يدلّني على جهة رسميّة أخرى أعرّفها بنفسي.

" توجد ثكنة لحرّاس الحدود، هي على بعد حوالي خمسمائة متر. "

ورافقني حتّى وصلنا إلى معسكر محاط بأسلاك شائكة. وكان في المدخل حارس شابّ لابس بدلة لونها أزرق داكن، وبيده كلاشنيكوف. فلمّا رآني استعدّ وحيّاني تحيّة عسكريّة، ثمّ جرى لينادي من هو أرقى منه رتبة، فما أن رآني الضّابط حتّى حيّاني أيضا.

وتمّ استقبالي بالثّكنة. ووضعوني في إحدى غرف النّوم تحتوي على سرير مزدوج. فتمدّدت وبدأت أسترجع أنفاسي. وجاء جنديّ ومعه "مركوروكروم" وأخذ في تطهير جروح بالجبين، واليدين والرّجلين الّتي أصابتها الخدوش من جرّاء الأغصان وأشواك الغابات. وقدم لي جنديّ آخر إناء ملئ عنبا أسود. وطفقت أقضمه لأنّني عطشت وجفّ منّي الرّيق. دام ذلك ما يقارب ثلاثة أرباع السّاعة. فوجدت نفسي في حال غريبة، كلّي خدوش، رثّ الثّياب.

وفجأة دخل عليّ رجل بدين وقصير، كلّه حيويّة، يشارف الأربعين حولا ، لابسا كسوة صحراويّة، في لون التّبن وقال لي :

- " مساء الخير يا سيّدي الوزير الأوّل.

- أنعم اللّه مساءك، ولكنّني لم أعد وزيرا أوّل.

- بالنّسبة إليّ، ما زلت وزيرا أوّل وسأعتبرك كذلك إلى آخر حياتي.

- شكرا جزيلا.

- أطلب من فضلك أن ترافقني إلى ثكنة القالة الكائنة على بعد أربعة كيلومترات من هنا.

- بكلّ سرور. "

ووجدت نفسي من جديد بصالون مؤثّث أحسن تأثيث، والقهوة والشّاي موجودان، الخ... والجوّ حميميّ. عند ذلك قال لي " دليلي " :

" سأصحبك إلى قسنطينة، لنقضي بقيّة اللّيل هناك وفي الغد تسافر إلى الجزائر العاصمة.

- اسمع، يا سي محمّد **- كان اسمه سي محمّد، لم أنس اسمه، قد يكون من المخابرات العسكريّة -** *أطلب منك طلبين، إذا أمكن : الأوّل أن تعطيني " دجين " أو سراويل ولو كانت مستعملة، لأنّ سراويلي، كما ترى، ممزّقة على مستوى الرّكبة. وثانيا تمكّنني من تذكرة بالطّائرة توصلني إلي أيّ مطار أوروبّي، فإنّي كما ترى لا أملك دينارا واحدا. وفي انتظار ذلك أقضي اللّيل على مقعد في مطار عنّابة، وأركب، في الغد صباحا، أوّل طائرة نحو أوروبّا، وبهذه الصّورة لا أحدث لكم أيّ إزعاج. فلا أحد رآني ولا من عرفني.*

- لا ، أنت عزيز علينا، لست من" أيّها النّاس" . فالمسؤولون يرغبون في رؤيتك ويودّون استقبالك بما أنت جدير به. "

لم أمانع وتبنّيت ما اقترحه عليّ، فالضّيف في حكم المضيّف! وتوجّهنا إذن إلى قسنطينة بالسّيّارة. ووصلنا إليها حوالي السّاعة الثّانية صباحا.

في إحدى ثكنات هذه المدينة، استقبلني شخص في لباس مدنيّ وسألني هل أتذكّره. وأمام ردّ فعلي المستفهم قال : *" أنا لاقيتك بتونس، قبل ثلاثة أعوام، أثناء استقبالك لوفد متكوّن من ولاّة جزائريّين " .*

ووضعوني بغرفة صغيرة أمكن لي فيها أن أصلح من حالي وأنام نومة مضطربة. وعلى السّاعة السّادسة صباحا زارني مضيّفي وأعلمني أنّنا سنسافر توّا إلى الجزائر. ووجدت في نفسي القدرة على أن أنكّت قائلا : *" قبل ذلك، أريد أن أؤكّد لكم أنّني لن أستنكف من تناول أخفّ فطور.*

- المعذرة، لنذهب إذن إلى قاعة الطّعام.

- لا أمانع، لكن انظر إلى حذائي كيف هو ملطّخ بالوحل...

- ليس هناك مشكل. "

وإذا به ينادي جنديّا لتنظيف حذائي وتحوّلنا إلى القاعة. ولم يكن هناك أحد. فوجدت القهوة لذيذة.

وقدّمت مطلبا فيه شيء من الإحراج :

- *ولم لا نسافر بالطّائرة ؟*

- *لا ، كلّ النّاس سيتعرّفون إليك. الأحسن أن يبقى الأمر سرّيا.*

وقاد السّيّارة، وأنا بجانبه. واجتزنا بلاد القبائل. وكنت أستمتع بالمناظر الخلاّبة وأردّد ملاحم جيش التّحرير البطوليّة طيلة السّنوات الثّماني الّتي كافح أثناءها الشّعب الجزائريّ الشّجاع من أجل الاستقلال. وعبرنا تزّي وزّو، في منطقة القبائل، فتأثّرت أيّما تأثّر عندما استعرضت شهامة أهاليها واستشهاد أبطالها. وحوالي السّاعة الواحدة والنّصف وجدت نفسي بقصر يبعد ما يقارب الخمسة عشر كيلومترا عن الجزائر العاصمة. استقبلني هناك الجنرال قائد المخابرات العسكريّة. وسكنت بشقّة فاخرة أمكن لي بها أن أستحمّ بسرعة.

وبادرني الجنرال بقوله :" *هذا الهاتف، طمئن السّيّدة مزالي*" .

وركّبت رقم الهاتف، فأجابتني :

- *أين أنت ؟*

- *أنا بباليرمو* (صقلّيّة).

- *متى ترجع ؟*

- *في أقرب وقت.* "

لقد نسيت أنّ قنصلنا لم يكن إلاّ محمّد هاشم، وهو صديق عزيز من أصدقاء الطّفولة وزميل في المعهد الصّادقيّ. وكان لا يعرف شيئا عن فراري. ورغم هذا دعته السّلط التّونسيّة وحقّقت معه، ثمّ أحيل على التّقاعد !. لذا أسأله المعذرة للضرّر الّذي قد يكون لحق به بسببي عن غير قصد. وفي الغد، هتفت إلى زوجتي الّتي سألتني من جديد :

- *أين أنت ؟*

- *لا أعرف، أنا في مزرعة، ليس في إمكاني معرفة موقعها.*

- *متى ترجع ؟*

- *حالما أقدر على ذلك.* "

ولم أكن أدري في ذلك الوقت أنّ الأمر سيقتضي 16 سنة من المنفى.

وفي حديثي لمضيّفي الجديد، اعتذرت له لأنّي وضعت السّلطات الجزائريّة أمام الأمر المقضيّ، وطلبت منه هل في إمكان أحد أن يحقنني بدواء مضادّ للكزاز. وبعد ذلك تناولنا غداء لذيذا ثمّ قال لي الجنرال :

"سيّدي الوزير الأوّل، إنّ المشاكل الّتي تلاقيها في بلدك تبعث في نفوسنا الأسف والحيرة على مصير وطنك. ولكنّها لا تغيّر في شيء الاحترام الّذي نكنّه لك هنا في الجزائر، لأنّنا مقتنعون، وأنا شخصيّا في موقع من السّلطة يخوّل لي معرفة كلّ المعطيات، بوطنيّتك وبنزاهتك، ونظافة يديك، ومقدّرون أجلّ تقدير ما قمت به من عمل في سبيل التّعاون بين البلدين".

أقمت أربعة أيّام في هذا القصر بالجزائر العاصمة. وفي اليوم الثّاني زارني، في المساء ولمدّة ثلاث ساعات، السّيّد الشّريف مساعديّة رحمه اللّه. وكان الرّجل الأوّل في جبهة التّحرير . وتناقشنا في كلّ شيء. هو رجل جدّيّ أمضى دراسته بجامع الزّيتونة وكثيرا ما لاقيته بتونس. وذكّرني بأنّه ناضل في صفوف الحزب الدّستوري لّما كان طالبا. واستقبلته سنة 1984 بصفة رسميّة حيث قال لي في لهجة، بين المداعبة والجدّ، : *"ولكن يا سي محمّد، كيف اعترفت قانونيّا بالأحزاب الأخرى؟ فهل يوجد حزب جدير بهذا الاسم خارج الحزب الدّستوري، حزب بورقيبة ؟ أمّا أنا فهو حزبي، منذ شبابي، إنّه حزب الدّستور. ثمّ ما هي هذه التّعدّديّة؟ لا يمكن أن توجد أحزاب أخرى خارج حزب بورقيبة !*

أجبته :

- "يا سي مساعديّة، لا بدّ من التّطوّر، هو النّاموس الّذي يفرضه التّاريخ. ربّما كان للحزب الواحد مبرّر في أوّل الاستقلال لضمان النّجاعة الضّروريّة لبناء الدّولة[1]. أمّا اليوم فيجب بناء دولة القانون، ومن الواجب أن يُضمن فيها اختلاف الآراء وضرورة الحوار ... "

ولا أظنّ أنّني أقنعته، ولكنّ هذا الحوار لم يفسد في الودّ قضيّة.

وأذكر أنّه قال لي : *" سي محمّد، إنّك باجتيازك للحدود بهذا المكان بالذّات، عرّضت نفسك لأخطار جُلّى : فالأرض ما تزال تزخر بالألغام الّتي وُضعت زمن حرب الجزائر، ثمّ إنّ هناك ذئابا وخنازير بكثرة.*

---

(1) يقول ابن خلدون في هذا الصّدد: " إنّ الحاجة إلى السّيف في أوّل الدّولة، ما دام أهلها في تمهيد أمرهم، أشدّ من الحاجة إلى القلم ؛ وكذلك في آخر الدّولة حيث تضعف عصبيّتها، ويقلّ أهلها، بما ينالهم من الهرم..." (المقدّمة).

أجبته : "*لم أكن واعيا بالأمر، ولكنّني سأعيد الكرّة لو وجب ذلك! ولي في ذلك أسباب لها وجاهتها : فالذّئاب الّتي كنت أخشاها لم تكن من فصيلة الحيوان بل من فصيلة الإنسان. لم يكونوا أمامي بل ورائي. لم يكونوا في هذه الغابة الجزائريّة– التونسيّة بل في قصر قرطاج.*"

وبعد ذلك، ظهرت التعدّديّة في الجزائر سنة 1988، وعرفت تطوّرا أكثر بكثير ممّا عرفته في تونس. وهذا من مفاجآت التّاريخ !

وبعد ذلك بيومين تلقيّت حقيبة فيها كسوتان، وزوجان من الأحذية، وستة قمصان!

وفي اليوم الرّابع، استقبلني الشّاذلي بن جديد رئيس الجمهوريّة طيلة ساعة ونصف بصورة ودّيّة للغاية. وأثناء هذه المقابلة تحدّثت معه عن مشاكلي. وعبّر لي عدّة مرّات عن مخاوفه إزاء مستقبل تونس، وقال لي إنّ التّعاون التّونسيّ الجزائريّ لا يظهر مؤمّنا بعد عزلي المفاجئ. ثمّ أمسك بيدي، وعبرنا بهوا وصالونات، ودخلنا مكتب مدير ديوانه، الجنرال العربي بلخير : قال له : "*الأخ محمّد يريد أن يذهب إلى سويسرا، قم نحوه بما هو ضروريّ.*"

وعانقني وقال :

"*إذا جدّ مشكل، فاهتف لي. ولنا سفير بسويسرا. سيكون تحت تصرّفك*". فشكرا جزيلا للرّئيس الشّاذلي لموقفه الأخويّ تجاهي، ومروءته، وطيبة نفسه.

وتسلّمت تذكرة سفر إلى جنيف من الدّرجة الأولى على الخطوط الجوّيّة الجزائريّة مع 40.000 فرنك فرنسيّ. وفي الغد 7 سبتمبر، أوصلتني سيّارة إلى مدرج الطّائرة. فلقيت بها عددا من المسؤولين الجزائريّين منهم المناضلة زهرة الظّريف وهي من بطلات المقاومة الجزائريّة، وكان الجميع آسفين لما حلّ بي، وحيارى إزاء مصير زوجتي الّتي يعرفونها جيّدا، ومصير أبنائي.

وفي جنيف امتطيت القطار المتّجه نحو لوزان ووجدت نفسي من جديد مع أصدقائي أعضاء اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة، وكانوا بالنّسبة إليّ بمثابة العائلة الثّانية. وبمجرّد أوّل اتّصال هاتفيّ علمت أنّ ثلاثة من أبنائي التحقوا بأخيهم المختار وصهرهم رفعت الدّالي الموجودَيْن في السّجن قبل مغادرتي البلاد، وأنّ ابن رشيد عزّوز وابن أخيه وأخاه المحامي أُلقي عليهم القبض، وأنّ ابنتي هدى وزوجتي، وأحفادي وُضعوا تحت الإقامة الجبريّة، وأنّهم يلاقون صعوبات حتّى للذّهاب إلى السّوق لشراء قوتهم. ذلك أنّ أعوان الشّرطة كانوا وراء الأبواب 24 ساعة على 24.

انتابتني فترة قصيرة من القلق، سرعان ما وضعتُ حدّا لها متذكّرا ما يجب عليّ القيام به أمام خطورة التحدّيات : ألا وهو الدّفاع عن عائلتي المضطهدة، وإنقاذ سمعتي من الوحل الّذي تفنّن القوم في محاولة تلطيخها به. وأقول في نفسي، تجنّبا للانهيار، يجب أن أنام بصورة عادية، ولا بدّ أن أقوم بنشاط بدني كبير، أي إجمالا أن أتعب تعبا بدنيا يكون نفسيّا مريحا ! وهكذا كنت أقطع كلّ يوم عشرة كيلومترات من المشي الحثيث والهرولة على ضفاف بحيرة "ليمان"، وأرجع إلى النّزل وأنا أتصبّب عرقــا، منهــوك القوى، ولكن أحصل، على الأقلّ، على ساعاتي السّتّ من النّوم. وهكذا نرى أن القيم الأولمبيّة هي قاعدة من قواعد الحياة !

ثمّ إنّي تذكّرت هذه الجملة لفكتور هوڤو : *" إنّ الّذين يحيْون هم أولائك الّذين يناضلون، لأنّ أكبر عبء هو أن يُوجد المرء ليحيا "*.

أقمت ما يقارب تسعة أشهر في لوزان. وأثناء هذه الفترة غيّرت النّزل لأسباب أمنيّة، وبعد إقامة قصيرة بمنترو، اخترت نزلا صغيرا بأوشي حيث نزلت بنزل لاريزيدانس، وهو فندق بسيط كائن على ضفاف البحيرة، تسيّره امرأة محترمة، على درجة كبيرة من الطّيبة، وكانت هي الوحيدة الّتي تعرف هويّتي الحقيقيّة، إذ كان اسمي المستعار هو السّيّد لوفور أي القويّ. وقد اخترت لوفور مقابل الضّعيف، لأقول لنفسي إنّ من واجبي أن أكون قويّا نفسانيّا.

وكانت السّيّدة شنايدار صاحبة النّزل الّذي أقمت به تعرف أنّي مطلوب. ولكنّها تفنّنت في التّستّر عليّ. وهنا أقدّم إليها وإلى زوجها، بتأثّر، جزيل شكري.

وعوض أن أستكين آثرت الحركيّة والنّضال فأجريت عدّة أحاديث صحفيّة، منها على سبيل المثال حديث طويل مع إيف موروزي (القناة الفرنسيّة 1)، وآخر مع القناة الفرنسيّة 2، وحوار مع جان بيير ألكباش (أوروبّا 1) وأحاديث مع صحفيّين آخرين فرنسيّين وعرب، أمّا في تونس، فقد اشتدّ الغضب ببعض رجال السّلطة في بلادي لأنّهم كانوا يظنّون أنّني سأنهار وسأصير خرقة هُونا وضعفا.وعلاوة على أنّني أبقيت على ملكاتي العقليّة والبدنيّة فقد أصبحت أهاجم، وأردّ الصّاع صاعين، وأشهّر بكلّ ما كانت تُعامل به عائلتي من دناءة وخسّة. عند ذلك قاموا بتقديم قضايا إلى المحاكم هي عبارة عن مساخر سأتطرّق إليها فيما بعد.

وبفضل اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة أمكن لي العيش بسويسرا. فقد أخذت على عاتقها دفع مصاريف الإقامة والقوت.

ولكن سرعان ما حاولت السّلطات التّونسيّة، عن طريق صلاح الدّين بالي، وزير الدّفاع والمنصَّب رئيسا للّجنة الأولمبيّة التّونسيّة، الضّغط على خوان أنطونيو سامارانش رئيس اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة طالبة منه تعويضي، في صلب اللّجنة، بعضو تونسيّ آخر.

وصمد الرئيس سامارانش، وقرّر، استنادا إلى منطوق ومفهوم الميثاق الأولمبي، عدم قبول دعاوي وابل من الرّسائل والبرقيّات التّي أمطروه بها قصد ثنيه عن موقفه.

وموُرست ضغوط أخرى على الحكومة السّويسريّة، عن طريق عبد المجيد شاكر سفير تونس آنذاك. لقد أصبح مكلوبا بالمعنى الصّحيح للكلمة وكان قبل ذلك، يرابط، طويلا، أمام مكتبي بالوزارة الأولى ليظفر بمقابلتي ويحصل على بعض الامتيازات أو ليتموقع في السّباق من أجل التّرقية[1].

---

(1) في العدد الصّادر بتاريخ غرّة أكتوبر 1986 من الجريدة اليوميّة السّويسريّة "لو ماتان" (الصّباح)، لم يتردّد في التّصريح إلى بلاز لمبان بالحرف الواحد : " لم تقبلوا ماركوس [دكتاتور من الفيليبين]، *ولا بابي دوك* [خليفة والده، الطّاغية الهايتيّ]، *ولا شاه إيران، فلماذا تحمون مزالي؟* ". وأردف : " *أصبحت الرّشوة في تونس موضة* (غنغرينة) حقيقيّة. *تنامت في جميع المستويات...*". هكذا كان يتحدّث سفير بلادي ! وأنهى شاكر "اكتشافاته" بتأكيده: " *أنّه إذا منح السّويسريّون قرضا بمقدار العديد من ملايين الفرنكات إلى تونس، فليس ذلك ليضعه بعض القادة في جيوبهم !* ". ولا بدّ أن يكون قادة بلادي قدّروا هذا الكلام حقّ قدره...

ووصل الاستغراب بجان ماري بيدو، وهو طبيب سويسري من لوزان، من مبالغات شاكر إلى حدّ أنّه، نشر، عفويّا، جوابا في الجريدة نفسها بتاريخ 4 أكتوبر 1986 بعنوان : " *لنحتجّ على مزالي ونديْنه* ".

" سيّدي رئيس التحرير،

إنّ تصريحات سفير تونس ببارن ظهرت لي مليئة بالمبالغات، وظالمة، ولا تستند إلى حجّة. وبدون استباق القرارات الّتي ستتوصّل إليها السّلطات السّياسيّة أو القضائيّة ضدّ السّيّد مزالي، فإنّه من واجبنا أن نؤكّد أنّه من الغريب مقارنة السّيّد مزالي بمركوس أو بابي دوك، أو شاه إيران. ومجرّد القيام بهذه المقارنة يدلّ على تحيّز غير مقبول. فلئن أراد سفير تونس أن يبرّئ نفسه إزاء السّلطات، أو سعى إلى المزايدة، أو بالغ في الاندفاع حتّى يتقرّب من الذين يحكمون تونس اليوم، فهذا يمكن أن يكون مقبولا عند اللّزوم. ولكن أن يتكالب سفير تونس على محمّد مزالي بهذه العبارات، فهذا يعدّ أيضا من قبيل الرّأي القبلي الذي اتّخذته السّلطات التّونسيّة إزاء السّيّد مزالي، ومن قبيل إرادة الإطاحة به سياسيّا. نحن نعرف الرّجل، المسيّر الرّياضيّ والمسؤول السّياسيّ منذ ما يقارب الخمس عشرة سنة ونتعجّب كيف يمكن أن يكون السيّد مزالي محلّ تعريض فيما يتعلّق بنزاهته وأمانته الفكريّة.

" إنّ السّيّد مزالي هو وزير منذ ثلاثين سنة، ووزير أوّل منذ ستّ سنوات. فكيف تسنّى له أن يخفي ألاعيبه، وكيف تفطن الرّئيس بورقيبة ومن حوله وبأيّة معجزة من المعجزات إلى أنّ السّيّد مزالي لم يكن ذاك الّذي ظنّوه طيلة ثلاثين سنة. وفيما يتعلّق بنزاهته فإنّ التّونسيّين وأصدقاء السّيّد مزالي في أوروبّا يعرفون أنّه هو الّذي لم يتوان في مكافحة الرّشوة، وإذا كانت السّلطات التّونسيّة لها حجج في ذلك فلتدل بها، ولتقل العدالة كلمتها. إنّ السّفير قام بدور الوكيل العام، وهذا ليس دوره، وهذا غير قمين بإعطاء تصريحاته أيّة مصداقيّة.

" وفيما يتعلّق بردّ فعل سلطات تونس بعد تصريحات السّيّد مزالي لوكالة فرانس-براس، يجب إكمال تصريحات السّفير الّذي يعمد إلى الاستدلال بمنطق الحذف وإهمال ما يروق له. واليوم نحن على علم بأنّ أبناء السّيّد مزالي

وانتفعتُ بمساعدة محاميَيْن، وهما روشاز، وهو عميد سابق للمحامين، وفرانسوا كارار اللّذين انتدبتْهما اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة لمساندتي.

واجتمعنا عند العميد بصحبة صديق عزيز، وهو باسكال دي لاموراز المتوفّى اليوم للأسف، وكان شيخ مدينة لوزان، وتقلّد فيما بعد وظيفة رئيس الجمهوريّة الفيدراليّة بعد أن اضطلع بمسؤوليّات سياسيّة سامية في بلاده. صرّح لي قائلا : " *لا أفهم لماذا هذا التّكالب، غير المبرّر، الّذي تمارسه الحكومة التّونسيّة عليك. أعرف أنّك وطنيّ ووفيّ تجاه الرّئيس بورقيبة. وبما أنّي كنت وزيرا للماليّة بسويسرا، فإنّي في وضع يُخوّل لي أن أعرف أنّك كنت دائما نزيها نزاهة كاملة. حقّا لا أفهم هذه اللّعنة الّتي يظهر أنّها تلاحقك بلا حجّة ولا مبرّر* ". وبما أنّه كان يعلم الطّلبات الرّسميّة الّتي كانت تقدّمها الحكومة التّونسيّة، فإنّه دعاني إلى قصر الفيدراليّة ببارن، عندما كان رئيسا للكونفيدراليّة السّويسريّة، ثمّ رافقته لتناول الغداء بفندق ريفيّ على بعد كيلومترات قليلة من العاصمة الفيدراليّة. وأسرّ لي بهذه المناسبة أنّه أمر بدعوة سفير تونس ليقترح عليه سحب مطلب تسليمي للسّلطات التّونسيّة، أو طردي من التّراب

وصهره هم في السّجن. وابنه الأكبر الّذي أشار إليه السّفير هو في السّجن التّحفظي منذ ستّة أسابيع. ونحن نعلم أنّه لا يوجد في تونس قانون يحدّد مدّة السّجن التّحفظي، وعلى كلّ فحتّى المجرمون الكبار، والمتآمرون على الأنظمة السّياسيّة لم يبقوا في السّجن التّحفظي طيلة ستّة أسابيع. فمعناه أنّ الشّرطة الاقتصاديّة سعت، طيلة ستّة أسابيع، إلى البحث عن وجه الاتّهام وذلك بدون أيّة نتيجة. والّذي نسيه السّفير هو أنّ اثنين آخرين من أبناء السّيّد مزالي، الدّكتور رفيق وهو جراحيّ في مستشفى شارل نيكول وحاتم البيطري، ألقي عليهما القبض واتّهما بالمشاركة في تسهيل هروب والدهما. وفي الواقع لم يكن حاتم على علم بذلك، ولم يكن يبيت والده يوم رحيل السّيّد مزالي، لقد كان يعمل بشركته وكلّ زملائه يمكن أن يشهدوا بأنّهم رأوه في مكتبه في الصّباح والعشيّة. أمّا الدّكتور رفيق فقد شهد رحيل والده، ولكن ليس هناك قانون يفرض على ابن الوشاية بوالده. لم يتحدّث السّفير عن هذا، ولم يقل شيئا عن وجود سارّة، ابنة السّيّد مزالي، ضيفة لدى الشّرطة بدون أيّ موجب، وأنّ السّيّدة مزالي، وإن كانت عضوة بمجلس النّوّاب، فقد خضعت للرّقابة طيلة أسبوع. وعلمنا أنّ منزل السّيّد مزالي وقع تفتيشه، ونهب، وأنّ كلّ أرشيفه، وكلّ متعلّقاته الشّخصيّة صودرت. وكان من الصّعب، بل من المستحيل، على عائلته طيلة أيّام أن تتزوّد بموادّ التّغذية.

" فلماذا لا يرى سفير تونس ببارن من واجبه أن يتحدّث عن هذا ؟ نحن على يقين أنّ كلّ هذا يسيء إلى سمعة تونس. ولكنّ سفير تونس يخبط خبط عشواء عمدا. فمحمّد مزالي عنده هو رجل الحوار مع الأصوليّين. وهذا يقتضي أدلّة. ومحمّد مزالي هو الّذي ضاعف سعر الخبز. ولكن السّيّد مزالي لم يكن إلاّ الوزير الأوّل لرئيس الدّولة والحكومة. ولماذا يتّهم مزالي اليوم بكلّ الخطايا. والسّيّد مزالي، خلافا لما يعتقده كلّ التّونسيّين، وكذلك كلّ الدّيمقراطيّين في أوروبّا الغربيّة، هو الرّجل الّذي يكون عطّل النّسق الدّيمقراطيّ ، بينما اتّهمه الجناح المتصلّب في حزبه بأنّه شجّع النّسق الدّيمقراطيّ على مراحل متطوّرة. ومنذ أن أصبح السّيّد مزالي وزيرا أوّل وقع الاعتراف بثلاثة أحزاب، وظهرت للوجود عشرات الصّحف، ويكون من الظّلم إذن اتّهام السّيّد مزالي بأنّه على يديه تأخّر النّسق الدّيمقراطيّ ".

السّويسريّ، وأضاف : وإلاّ سنضطرّ إلى الجواب عنها رسميّا بالرّفض وفي هذا إهانة للنّظام التّونسيّ. وكان الأمر كذلك، إذ سرعان ما سحب السّفير هذا الطّلب المضحك. أدعو لهذا الرّئيس السّويسريّ بالرّحمة!

ورافقني العميد روشاز إلى بارن لأحصل على الأوراق الّتي تخوّل لي الإقامة بسويسرا. وتحصّلت عليها ولكنّي اضطررت إلى الالتزام بعدم القيام بتصريحات سياسيّة في التّراب السّويسري؛ وهو أمر طبيعيّ. ولهذا السّبب كنت ألتقي بالصّحفيّين الّذين يرغبون في استجوابي بديفون، وهي واقعة على الضّفّة الفرنسيّة من بحيرة ليمان، وذلك بقاعات فندق يسمّى قصر ديفون.

ولمّا تأكّدت لديّ صحّة المعاملات السّيّئة المسلّطة على أبنائي وصهري، قرّرت الذّهاب إلى باريس لتوسيع دائرة الاستشارة بالنّسبة إلى الدّفاع عن عائلتي وسمعتي.

وفي هذه المدينة استقبلني موريس هرزوق، وهو عضو في اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة، عرفته منذ سنة 1960، وكان آنذاك مندوبا ساميا للشّباب والرّياضة في حكومة الجنرال ديغول. وأسكنني نزلا في الدّائرة 8 يسمّى "قصر فرونتوناك". وهكذا، لم أخرج من القصور!

اتّصلت بثلاثة من المحامين، العميد كلود لسّان، وابنه جان بيار لسّان[1] والأستاذ برنازال، عضو رابطة حقوق الإنسان. وطلبت منهم أن يذهبوا إلى تونس للدّفاع عن أبنائي وصهري. وقبلوا وسافروا إلى العاصمة التّونسيّة. ولكنّهم خضعوا إلى رقابة شديدة فور وصولهم. وقُطع عنهم الهاتف فعجزوا عن الاتّصال بأيّ كان. وأصبحت مهمّتهم مستحيلة.

وفي هذا الجوّ أصدر رئيس الرّابطة التّونسيّة لحقوق الإنسان، الطّبيب سعدون الزّمرلي شهادة تقرّ بأنّ صهري الّذي مورس عليه التّعذيب في صحّة جيّدة بدنيّا ونفسيّا ! وعلّقت جريدة *لابريس* الّتي استندت إلى الأستاذ الزّمرلي باعتباره حجّة لتؤكّد قائلة : *"وهذا إذن ... دليل قاطع وزيادة يُقدّم للمعارضة مثبتا أنّ التّحقيقات القضائيّة تُجرى تحت سمائنا في كنف احترام الذّات الإنسانيّة بدون حقد ولا ممارسة للتّعذيب !"*. وأترك للتاريخ الحكم على هذا الطبيب الذي كان... رئيسا للرابطة التونسية لحقوق الإنسان!...

---

(1) أصبح جان- بيار لسّان وزوجته ماري صديقين في الأيّام الحالكة. فلقد شدّا أزري معنويّا، وكانا طيّبين، خدومين، وموضع استشارة ثمينة. فاليهما شكري الجزيل.

وفي هذا الصّدد، أشير إلى أنّ الدّكتور رفعت الدّالي لم " يُمسّ"، ولا أُسيئتْ معاملته منذ 3 سبتمبر، يومَ فراري. وكان القوم مارسوا عليه أنواعا من الضّغوط ليعترف غصبا في خصوص مؤامرة طبّيّة خياليّة لتنحية رئيس الجمهوريّة. ولّما أصبح مرماهم الأصليّ بعيد المنال، لم يجدوا، لإبقاء صهري في السّجن، غير اتّهامه بسوء تصرّف موهوم في شركة للدّراسات لم يمض على تكوينها إلاّ ثلاثة أشهر[1].

وفي الحقيقة، يتوجّب عليّ أن أقول إنّ هذه العلاقات غير الطّيّبة مع بعض قياديّي رابطة حقوق الإنسان التّونسيّة، عرفت، في فترات أخرى، تحسّنا يستحقّ الذّكر. فلقد تأثّرتُ كثيرا بموقف نبيل لرئيس آخر للرّابطة، ألا وهو الدّكتور المنصف المرزوقي، الّذي دافع عن عائلتي ضدّ ما كانت تلقاه من ألوان الاضطهاد، من دون خلط بين ما هو سياسيّ وما هو إنسانيّ. ولم يتردّد في نشر مقال بجريدة *الصّباح* اليوميّة بتاريخ 9 مارس 1989 ذكّر فيه بجهودي قصد دفع بورقيبة لقبول التّعدّديّة. كما نشر غداة ردّ الاعتبار إليّ، في 5 أوت 2002، مقالا أكّـد فيه : *" أراد مزالي أن يعطي للنّظام البورقيبي فرصتــه الأخيرة لإنقاذه..."*

وأريد هنا أن أحيّي بدون أيّ تحفّظ الفضائل الإنسانيّة الّتي يتحلّى بها هذا المناضل من أجل الحرّيّة وحقوق الإنسان.

وبواسطة صديق فلسطينيّ، أمكن لي كراء شقّة بباريس، على ملك طبيب أسنان حيث واصلت جهودي لإخراج ابني وصهري من السّجن، ثمّ لردّ الاعتبار إليّ. والتحق بي في باريس بعض أفراد عائلتي. والبعض الآخر زاروني غير ما مرّة عندما أمكن لهم الحصول على جوازات سفرهم الّتي سحبت منهم أثناء ثلاث فترات، مدّة كلّ واحدة منها تتراوح بين 12 و20 شهرا.

وتواصل منفاي بباريس ستّ عشرة سنة. إذ أقسمت ألاّ أضع قدّميّ بتونس ما لم يُنقض الحكم الكيدي الظّالم الصّادر ضدّي يوم 20 أبريل 1987، فإمّا أن أعود إلى وطني مرفوع الرّأس أو أن أموت في المنفى!

---

(1) تجدر الإشارة إلى الرّسالة الّتي بعث بها الدّكتور أ. وينان، الأمين العام للجمعيّة الطّبّيّة العالميّة، إلى رئيس الجمهوريّة، والوزير الأوّل، ووزير الدّاخليّة بتاريخ 12 سبتمبر 1986، وذلك لأحيّيه أجمل التّحيّة وفيها قال بالخصوص: *" علمنا بمزيد الأسف بإلقاء القبض بالمنستير في 24 أوت الماضي على زميلنا وصديقنا الدّكتور رفعت الدّالي ! نحن نجهل سبب اتّخاذ هذا الإجراء الذي نال طبيبا قدّرنا فيه دائما قيمته المهنيّة الرّفيعة... فباسم مليوني طبيب ينتمون إلى الجمعيّة الطّبيّة العالميّة سمحنا لأنفسنا بالكتابة إليكم..."*.

ورحم اللّه شاعر المعرّة (363-448 هـ./ 973- 1057 م) كأنّه عناني عندما أنشد :

« إذا ما عراكم حادث فتحدّثــوا فإنّ حديث القوم ينسي المصائبــا

وما زالت الأيّام وهي غوافـــــلُ تسدّد سهمــا للمنيّـة صائبــــا»

وهكذا لئن عاتبت – طالما أنّ ظاهــــر العتاب خير من باطن الحقد – فلن أحقد، ونفيت نفسي حتّى لا تنـــوح على نافذتي حمائم[1]...! وردّدت مع أبي العلاء :

« إذا شئت أن يرضى سجاياك ربُّها فلا تُمس من فعل المقادير مُغْضَبا...»

(1) إشارة إلى بيت لأبي فراس الحمداني : "*أجارتنا إنّا غريبان هنا وكلّ غريب للغريب قريب*"

الفصل الرّابع

عَيْن الــمَدوزة

وإنّما الأمم الأخلاق ما بقيت
فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا
أحمد شوقي

تقول الأسطورة اليونانيّة أنّ المدوزة هي أقسى قلبا من بين الــفُــرْقــون الثّلاث. فيكفي أن تلقي مجرّد نظرة حتّى تمسخ حجرًا الغافلين الّذين نسوا أن يتجنّبوا النّظرَ إليها.

وفي عالمنا الحديث وجدت المدوزة تجسيما جديدا لها لتواصل نشر آفاقا. إذ عرفت حياة جديدة في الصّيغة الزّاحفة للإشاعة والنّميمة والزّور والبهتان، مثل الثّعابين الّتي تتوّج رأسها.

لقد أُجبرت، بعد منفاي الاضطراريّ، على ملاقاة نظْرتها الــمُحجِّرة.

بعد يومين من خروجي من تونس، داهم منزلي عدد كبير من أعوان الشّرطة تفتيشه دونما تفويض من القضاء، وحجزوا جوازات سفر زوجتي وأبنائي، وكثيرا من الوثائق والأمتعة الشّخصيّة الّتي لا صلة لها بقضيّة خروجي الاضطراريّ... ومنها عقد زواجي! ضاربين عرض الحائط بالحصانة البرلمانيّة الّتي تتمتّع بــها زوجتي بصفتها عضوا بمجلس النّوّاب.

وهكذا التحق ابني حاتم، وابني رفيق بأخيهما الأكبر وصهرهما في السّجن، وقد تمّ إيقافهما لمدّة عشرين يوما في وزارة الدّاخليّة، حيث عرفا عذاب "الأرجوحة"[1]، وما

(1) وتسمّى أيضا "الدّجاج أو الخروف المصليّ". وتتمثّل في ربط يدي ورجلي الضّحيّة، وتمرير قضيب حديديّ أسفل الرّكبتين، ووضع الضّحيّة على طاولة بحيث تكون في مستوى الجلاّد الذي يتولى ضربها على ظهر القدم أو على أصابع الرّجلين، فيما يتولى مساعد الجلاّد تحريك الضّحيّة فيما يشبه الأرجوحة.

يصحبها عادة من سبّ وشتم وبذاءات مخلّة بالكرامة. ثمّ حوكما، وصدر على كلّ منهما حكم بالسّجن لمدّة شهرين مع تأجيل التّنفيذ، بتهمة المشاركة – بلا حجّة طبعا– في اجتياز والدهما الحدود بدون رخصة. أمّا ابنتي سارّة فقد اعتُقلت لمدّة أسبوع في ثكنة الـقرجاني.

ولقد بعثت برسالة في منتصف شهر سبتمبر إلى رئيس مجلس النّوّاب، عن طريق محاميّ الأستاذ بيار لوسان، برّرت فيها خروجي الاضطراريّ من تونس، وذكّرته فيها بأنّني مُنعت من مغادرة البلاد، في مطار تونس– قرطاج، يوم 19 أوت 1986، على الرّغم من امتلاكي لجواز سفر صالح ولدعوتين رسميّتين، الأولى من خوان أنطونيو سمرانش رئيس اللّجنة الدُّوليّة الأولمبيّة، والثّانية من جاك شيراك، بصفته رئيسا لبلديّة باريس، ورئيسا للجنة ترشيح باريس لاستضافة الألعاب الأولمبيّة لسنة 1992[1]، مضيفا أنّني لم أكن مطلوبا للعدالة.

وبقيت هذه الرّسالة بلا جواب، تماما كالرّسالة الّتي بعثتها في آخر شهر أوت، إلى خلفي في الوزارة الأولى، رشيد صفر، محتجّا على منعي من السّفر من مطار تونس – قرطاج. وفي الأثناء اجتمعت لجنة الحصانة النّيابيّة برئاسة المرحوم عزّوز الرّباعي، وأوصت برفع الحصانة عنّي، وحرّر التّقرير رضا كاهية يوم 17 سبتمبر. ثمّ اجتمع مجلس النّوّاب برئاسة محمود المسعدي، يوم 23 سبتمبر، وصوّت بالإجماع في سرعة غريبة على رفع الحصانة البرلمانيّة عنّي، بإلحاح وضغط من محمود المسعدي رئيس الجلسة حتّى لا ينطلق النّوّاب في مناقشة حرّة جوهريّة. فلم يدم النّظر في الموضوع أكثر من نصف ساعة. وباستثناء الحبيب بولعراس وأنور شطورو وخليفة عبيد الّذين أثاروا مسائل شكليّة ولكنّها تُعتبر جرأة في ذلك الجوّ الرّهيب، لم يجد نائب واحد الشّجاعة ليطلب توضيحا أو تجرّأ فعبّر عن تحفّظه، أو أمسك عن التّصويت، بقطع النّظر عن تدخّل وزير العدل المجانب للحقيقة[2]. ومع ذلك فقد كان كثير من النّوّاب الحاضرين من المعارضين القدامى أو من

---

(1) سلّمني الرّسالة جان بريسّو سفير فرنسا، في تونس، يوم23 فيفري 1986، وقد عبّر لي جاك شيراك في هذه الرّسالة "عن رغبته الكبيرة في استقبالي شخصيّا في باريس، ووعد بالحضور يوم 17 أكتوبر إلى لوزان ليقدّم بنفسه ترشيح باريس لاحتضان الألعاب الأولمبيّة".

(2) هذا الوزير هو محمّد صالح العيّاري ويعترف له الجميع بثقافته القانونيّة. وكانت علاقتي به وديّة وكنت أكنّ له احتراما وتقديرا، وقد أظهر براعة كبيرة في سفسطة النّوّاب الثّلاثة الّذين استفسروه. ولمجرّد الإعلام والاعتبار أورد ما كتبه لي شخصيّا بعد إسنادي الميداليّة الكبرى من طرف جامعات باريس، قال وكان يومها الرّئيس الأوّل بمحكمة الاستئناف بتونس :" من مشاعر تفيض بودّ عميق مكين،ومن قلب يلامس شغافه حبّ لا يغيض فيضه ولا ينضب له معين، أعبّر لكم عمّا أحسّه من نخوة تهزّ الأعطاف لتألّق نجمكم السّاطع بجامعة السّربون وما نلتمسه فيها من الاعتبار والإشادة تقديرا لما انطوى في كيانكم من روائع الفضائل الأخلاقيّة ومزايا المثل الانسانيّة الّتي جسّمت قيما مثلى يندر اجتماعها الّذي بوّأكم مكانة حقّة في ضمائر كلّ الشّرفاء، فتهانيّ لسيادتكم مع مشاعر وفائي وصادق ولائي ..."
نعم كان مأمورا!... ولكن...

النّقابيّين، وهم مدينون بوجودهم في المجلس لحرصي على الانفتاح، ممّا دفعني إلى إقناع زملائي في الدّيوان السّياسيّ لترسيمهم ضمن قائمة الجبهة الوطنيّة المنتمية إلى الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، ولن أذكر أسماءهم إشفاقا عليهم. وأملي الوحيد هو ألاّ يكونوا قد نسوا ذلك، وأن يشعروا بالنّدم على لحظة الضّعف الّتي اعترتهم[1].

وبرفع الحصانة عنّي، نُفخ في أبواق الهجوم عليّ من جهتين : فتمّت تعبئة الجهاز القضائيّ المدجّن، واستُنفرت أجهزة الإعلام المسخّرة. ودخلت هذه المنافسة الشّيطانيّة أرهاطٌ متكالبة أترك للمواطنين التعرّف إلى أيّها يبلغ أدنى دركات الذّلّة والخزي.

وكدفعة أولى حكمت عليّ هيئة قضائيّة بالسّجن عاما بتهمة اجتياز الحدود بدون رخصة، بموجب أمر عليّ منسوخ، وبموجب القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 المتعلّق بجوازات السّفر ووثائق السّفر. وفي مهزلة قضائيّة ثانية، حكم عليّ بالسّجن عامين بتهمة ثلب رئيس الدّولة. غير أنّ الأدهى والأمر أتى بعد إعداد ملفّ "مفبرك" قوامه اتّهامات بلغت حدّا مؤسفا من التّفاهة والضّحالة.

إنّ القانون واضح في قضيّة الحال إذ لو وجبت محاكمتي فلا يمكن ذلك إلاّ من طرف المحكمة العليا الّتي حاكمت أحمد بن صالح سنة 1970. وكان الأمر كذلك بالنّسبة إلى إدريس قـــيـــقـــة الّذي قاضته المحكمة العليا سنة 1984، على الرّغم من أنّ التّهم الموجّهة إليه كانت تخصّ مناقصة مريبة.

وهكذا كنت أوّل عضو في الحكومة، بل الوزير الأوّل، الّذي يحال على هيئة جنائيّة عادية، لا على المحكمة العليا.

إنّ القانون عدد 10 لسنة 1970 والمؤرّخ في أوّل أبريل 1970 والخاصّ بتنظيم المحكمة العليا ينصّ، في خصوص مرجع النّظر، على الفصول التّالية :

«**الفصل 1**– *تختصّ المحكمة العليا بالنّظر في جرائم الخيانة العظمى المرتكبة من طرف أحد أعضاء الحكومة.*

الفصل 2– *تتكوّن جريمة الخيانة العظمى من طرف أعضاء الحكومة*

1. بالاعتداء على أمن الدّولة.

---

(1) اعتذر عن حضور هذه الجلسة المهزلة النّوّاب : فتحيّة مزالي، البشير بن سلامة، أحمد القديدي، الطّاهر بلخوجة (كان فارًا في باريس)،الحبيب ماجول، عزيزة الوحشي، عبد المجيد المرزوقي، المولدي العيّاري، سالم عبد المجيد، مصطفى عيّاد.

2. بتجاوز حدود السّلطة عمدا وبصورة مطّردة أو بالقيام بأعمال خارقة للدّستور أو ضارّة بالمصالح العليا للوطن.

3. بالإقدام عمدا على مغالطة رئيس الدّولة بحيث ينجرّ عن ذلك النّيل من المصالح العليا للوطن.

4. ارتكاب أيّ عمل عند مباشرة وظائفه يوصف بجناية أو جنحة زمن اقترافه ويكون ماسّا بسمعة الدّولة.

ورد في الحكم الصّادر ضدّي بتاريخ 20 أفريل 1987 ما يلي بالضّبط :

*«... وحيث أنّ ما قام به المتّهم من أعمال ألحقت ضررا مادّيا ومعنويّا بالوزارة الأولى وبالدّولة التّونسيّة... **بالمسّ من هيبة الدّولة** من طرف واحد من أكبر رجالاتها ...»*

الهيبة أو السّمعة ... كلّها تشير إلى معنى واحد وإذن فالقانون واضح ولا يمكن بأيّ صورة من الصّور إحالتي على هيئة قضائيّة غير المحكمة العليا. ولا مفرّ من ذلك، مهما كانت التّعلاّت والتّخريجات القانونيّة، بحيث أنّ الحكم الصّادر، في شأني، عن محكمة عاديّة لا يمكن أن يعدّ إلاّ خرقا صريحا للدّستور وللقانون شكلا. وكان في الإمكان أن ينجرّ عنه تلقائيّا نقض الحكم الموصوم أصلا بطابع اللادستوريّة المفضوح.

أمّا فيما يتعلّق بموضوع الدّعوى، من حيث الأصل، فإنّ التّهم الموجّهة إليّ مضحكة، لولا النّتائج المأساويّة الّتي خلّفتها والّتي أثّرت في حياتي ذاتها، وحياة أفراد عائلتي. إنّني غير محتاج لتبرئة نفسي، لكنْ من الضّروريّ، وللحقيقة والتّاريخ أن أذكّر بهذه التّهم الملفّقة والواهية، لأفنّدها واحدة واحدة.

التّهمة الأولى

وُجّهت إليّ تهمة تقاضي منحة السّكن وتُقدّر بمائتي دينار شهريّا، "بدون وجه شرعيّ"، بينما كانت تصرف هذه المنحة المتواضعة ضمن الجراية الشّهريّة وفي إذن بالدّفع صادر عن مصالح وزارة الماليّة، وهي تخضع لمراقب المصاريف العموميّة، وتدفع مباشرة من الخزينة العامّة، ككلّ الأذون بالدّفع، إلى حسابي البريدي الخاصّ. ولم يجل بخاطري يوما أن أراجع حسابات مرتّبي نقطة نقطة. وحتّى لو تمّ ذلك فعلا، فما أحسب أنّ ذلك الأمر كان يشدّ انتباهي، طالما أنّ كلّ أعضاء الحكومة كانوا يتمتّعون بهذه المنحة (بالنّسبة إلى من يسكنون

منزلا على ملكهم) أمّا بالنّسبة إلى الوزير الّذي يتمتّع بسكن وضعته الدّولة تحت تصرّفه فإنّه لا يتقاضى هذه المنحة الزّهيدة.

وقد وصل الأمر بدائرة الاتّهام إلى أن ضربت أخماســــها في أسداســــها وجمعت، يا للسّخافة، كلّ المنح الّتي من المفروض أن أكون قبضتها طيلة ستّ سنوات وثلاثة أشهر تحمّلت فيها مسؤولية الوزارة الأولى. فكانت 200 د × 12 شهرا × 6 سنوات وثلاثة أشهر. ذلك هو المبلغ الّذي غرفته من خزائن الدّولة وهو جدير بأن يكون موضوع مشهد مسرحيّ هزليّ.!

التّهمة الثّانية

وهي جمعي لعدد هائل من السّيّارات لاستعمالي الخاصّ. وحدّدت دائرة الاتّهام عددها بإحدى عشرة سيّارة. وهو أمر لا يخطر على البال. فكيف أمكن لي استعمالها كلّها والحال أنّني كنت أستعمل سيّارة واحدة زيادة عن السّيّارة الرّسميّة وهي سيّارة قديمة من نوع BMW أستعملها في الغالب عندما يدعوني الرّئيس في أوقات تكون فيه السّيّارة الرّسميّة في مستودع الوزارة الأولى أو في التّنقّلات العائليّة أيّام العطل، تماما كما كان يستعملها سلفي الهادي نويرة.

وكان يوجد ببيتي سيّارة مصفّحة من نوع ألفا روميو وضعها المرحومان ياسر عرفات وأبو إياد على ذمّتي "لحمايتي من كلّ خطر" كما كان يقول أبو إياد، الرّجل الثّاني في المنظّمة، مستغربا أن أتنقّل في سيّارة عادية بدون تصفيح.

ولقد رفضت هذه السّيّارة في الأوّل، إلاّ أنّ مصالح وزارة الدّاخليّة ألحّت عليّ بالقبول، نزولا عند رغبة ياسر عرفات وأبو إيّاد وحتّى لا "يأخذا في خاطرهما".

وهكذا اضطررت إلى قبول "الهديّة". ولكنّني أؤكّد أنّني لم أستعمل هذه السّيّارة أبدا، وأنّها بقيت قابعة بمستودع المنزل بدون استعمال حتّى استلمتها وزارة الدّاخليّة يوم الأربعاء 9 جويلية 1986 بالضّبط. وكما حدث بالنّسبة إلى التّهمة الأولى لجأت دائرة الاتّهام بطمّ طميمها إلى الحاسبات، جمعا وضربا، إيمانا منها بتلافي الفجوة الرّقميّة في هذا العالم الثّالث، باستعمال آلات الحساب البالغة الدّقّة، فكان أن توصّلت بجهد جهيد إلى هذه العمليّة : 11 سيّارة × كلفة السّيّارة × كلفة الاستهلاك × كلفة 11 سائق × 12 شهرا × 6 سنوات و3 أشهر = ملايين المليّمات، يضاف إلى ذلك مقدار المبلغ الرّاجع إلى منحة السّكن.

التّهمة الثّالثة

وهي الخاصّة بجيش عرمرم من معيني المنازل. وهنا تفتّقت قريحة دائرة الاتّهام بدون أيّ ميل إلى الدّعابة ولا تشاؤم من العدد، فتكرّمت برقم 13، وهي أبعد من أن تكون من بخلاء الجاحظ، ولا متطيّرة مثل الشّاعر ابن الرّومي. والحال أنّ كلّ الّذين صادف أن دخلوا بيتي في يوم من الأيّام، لو دُعوا إلى الإدلاء بشهادهم أمام المحكمة، لأيقنوا أنّ دائرة الاتّهام أصابها مسّ من الجنون. إذ أنّه لم يصل عدد المعينين والمعينات، في بيتي، أكثر من ثلاثة، طبقا لأمر أمضاه الرّئيس بورقيبة الّذي ضبط عدد معيني المنازل بالنّسبة للوزير الواحد، فمنع أن يستخدم أكثر من ثلاثة. وكان في الإمكان أن يكون لي ضعف العدد باعتبار أنّ زوجتي هي عضو في الحكومة ويحقّ لها ذلك ... مثلي تماما. ولكنّنا اكتفينا بثلاثة فقط. ثمّ إنّي أؤكّد أنّ العمّال الّذين اشتغلوا ببستاني (3 هكتارات من شجر البرتقال) كنت أدفع لهم أجورهم من مالي الخاصّ، من سنة 1965 إلى 1986، وكذلك فواتير الماء المستعمل لريّ هذا البستان سُدّدت كلّها إلى ديوان مجردة على حسابي الخاصّ وفي الإمكان التّثبّت من هذا كلّه اليوم.

التّهمة الرّابعة

أمّا التّهمة الرّابعة فهي أدعى إلى الرّثاء لحال من استنبطها إذ اتّهمت باستهلاك مفرط للمياه المعدنيّة، وعصير البرتقال، والشّاي، والقهوة، واللّوز، والفستق، والفول السّوداني (كاكاويّة)، وسائر المكسّرات. والكلّ يعرف أنّي كنت أستقبل، في أغلب الأحيان، كبار ضيوف تونس ورؤساء الدّول، والحكومات، والمثقّفين، والكتّاب، والعلماء من تونس والعالم... في بيتي لا في النُزل، والفنادق. وفي هذه الحال تتولّى إدارة مختصّة في الوزارة الأولى القيام بواجب الضّيافة، استنادا إلى الفصل 40 من قانون الميزانيّة تحت عنوان " نفقات الضّيافات والمصاريف المتنوّعة". وقد كان سار على هذا المنوال من تقدّمني في الوزارة الأولى، ولا شكّ أنّه تواصل العمل بذلك بعدي... وكما في كلّ بلاد العالم.

ولا حاجة للتّأكيد أنّ مصاريف الضّيافة والاستقبال لم تكن تتّجه إلى إشباع نهم عائلتي، إذ القناعة من شيم أسرة آل مزالي. ولقد رفضت دائما الهدايا العينيّة الرّائجة لدى بعضهم.

وهكذا أبطلت العمل، بعد أسبوع من تسميتي وزيرا أوّل، بما تعوّده الدّيوان القوميّ للصّيد البحريّ من إرسال صندوق سمك طازج في كلّ يوم سبت إلى كلّ من رئيس الدّولة والوزير الأوّل. وأبطلت العمل بعادة أخرى بمناسبة موسم التّنّ تقضي بتسليم علب من

التنّ الجديد لهذين المسؤولين الأوّلين في الدّولة، وبالطّبع كان يقع تناسي دفع الفاتورة. وكنت أسدّد دائما الفواتير بصكوك من حسابي البريديّ، ممّا يمكن التثبّت منه حتّى اليوم! لهذا السّبب لم يُعثر على أيّة وثيقة خاصّة بالأسماك، ولولا ذلك لأضيفت إلى فواتير المكسّرات حتّى يكون الطّعْم متبّلا.

وفي محاولة بائسة لإقناع القضاة والرّأي العامّ بضخامة المبالغ الّتي "استحوذت" عليها، ذكرت بعض الجرائد التّافهة بعد المحاكمة، بطلبيّتين، تخصّ الأولى نصف كيلوغرام من الفستق، والثّانية بنصف كلغ من الكاكوبّة، وكانت كلاهما موقّعتين من موظّف في المصلحة المختصّة في الوزارة الأولى. نعم، يحقّ للإدّعاء أن يكون جريئا بهذه الصّورة، عنتريَّ الهجْمة، دنكخوتيّ الجولة. ولكنْ أمْر التّفاهة عجيب قلّ أن يندى لها جبين صاحبها! وقديما قيل إذا لم تستح افعل ما شئت.

التّهمة الخامسة

تقول دائرة الاتّهام إنّي طلبت شراء كتب للوزارة الأولى " لا تدخل ضمن اختصاص هذه الوزارة"، وهي في أغلبها موسوعات، وكتب فلسفة، وعلوم إنسانيّة، أملي أن تكون إلى الآن موجودة على الرّفوف الّتي وُضعت بـــها. وهل أنّ أبواب الوزارة الأولى ستغلق، إذن، في وجه أفلاطون وأرسطو وابن رشد وسبينوزا وابن سينا لو عادوا وأرادوا تخطّي عتبة الوزارة الأولى. وأفهم لـــمَ عمد أحد وزراء التّربيّة، "المشهور" بدفاعه عن الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وأحد زعماء اليسار، إلى إعطاء الإذن الصّارم بحذف كلّ النّصوص من نثر وشعر الّتي كتبها بعض المسؤولين السّياسيّين، واختارتها لجان مختصّة، من الكتب المدرسيّة، وفي الصّدارة بورقيبة وأنا بالطّبع، وهو بذلك أراد أن يقول على رؤوس الملأ أنّه لا يليق بمسؤول سياسيّ أن يكون كاتبا ومبدعا. ولست أدري كيف نجا محمود المسعدي من هذا التّطهير، وهذه التّصفية. ربّما هو الاستثناء الّذي يؤكّد القاعدة. ولعلّني أفهم معنى جواب وزير أوّل لصحفيّ أجنبيّ أجرى له استجوابا في مطلع تحمّله للمسؤوليّة، عندما سأله قائلا : ما هو الكتاب الّذي أنت بصدد قراءته الآن؟ وهو سؤال اعتاد توجيهه الصّحفيّون لمسؤوليهم السّياسيّين، لأنّهم لا يتصوّرون مسؤولا سياسيّا أو إداريا لا يقرأ. أمّا في بلادنا فحدّث عن البحر ولا حرج. فأجابه : أنا أقرأ خطب بورقيبة. فألحّ عليه. ولكن لم يظفر بجواب. والمغزى هو أنّه لا يحقّ لمسؤول سياسيّ أو إداري أن يشغل نفسه بشيء آخر غير

مهنته. وإلاّ فهو الانحراف بعينه الّذي يستحقّ المحاكمة. نعم المحاكمة ومن دون مبالغة. هل لهذا السّبب، إذن، قلّت المطالعة عند مسؤولينا، وبالتّالي عند عامّة التّونسيّين؟

وكعادة القوم في امتهانهم لكلّ ما له صلة بالفكر والأدب اتّهموني، في خصوص مجلّة الفكر الّتي أسّستها قبل الاستقلال، والّتي بقيت تصدر طيلة إحدى وثلاثين سنة، بدفع تكاليف طبعها من الأموال العموميّة. وهو كذب صراح، من السّهل تفنيده بالرّجوع إلى الحساب الجاري البريدي للمجلّة. ويمكن التّثبّت من ذلك بفحص حسابات الشّركة التّونسيّة لفنون الرّسم الّتي تُطبع بـها المجلّة، والّتي أصبح مقرّها بالشّرقـيّة، بعد أن كان بنهج المنجي سليم، أو بمساءلة مديرها الفنّيّ السّيّد علي المقايسي. ثمّ اتّهامي "بطبع كتب تتحدّث عن أفكاري" من الأموال العموميّة، وهذا فيه مغالطة مأتاها أنّ وزارة الثّقافة بما سنّته من قوانين، منذ تأسيسها سنة 1961، ثمّ بإحداث صندوق التنمية الثّقافيّة الّذي حذفه رشيد صفر في الأيّام الأولى من تولّيه الوزارة الأولى، دأبت على شراء الكتب والمجلاّت التّونسـيّة، حتّى تزوّد بـها المكتبات العموميّة للمطالعة، وترسلها إلى سفاراتنا بالخارج، ومعاهد الدّراسات العربيّة الأجنبيّة للتّعريف بالثّقافة التّونسيّة. وكما يعلم الخاصّ والعامّ فإنّ تشجيع الدّولة للإبداع الأدبيّ والتّأليف هو من شيمة الدّول المتحضّرة وله أكثر من مبرّر، وهو مطلوب ومستحسن. وعلى كلّ حال، وبخصوص الكتب المقتناة من وزارة الثّقافة أو أيّ وزارة أخرى، فإنّ مبالغها تُدفع لدور النّشر المعنيّة وليس للكاتب طبعا. فهل أنا مطالب إذن بأن أخرج عن القاعدة الّتي تنطبق على الكتّاب كلّهم ؟ ثمّ تناسى الاتّهام أنّه تمّ العمل بهذه القاعدة بخصوص كلّ الكتب الّتي صدرت وهي "تتحدّث عن بورقيبة". والمحاكمة تمّت باسم بورقيبة ما في ذلك شكّ. أليس هذا كلّه جديرا بأن يكون من جنس أدب كفكا. لو قرأ هؤلاء القوم رواية "القضيّة" لهذا الكاتب وقدروا على الوعي بما فيها، لغلبهم الحياء، وإذا كانوا من أولائك الّذين يحاسبون أنفسهم، ويراجعونها من حين لآخر، لضحكوا فيما بينهم وبينها.

التّهمة السّادسة

اتّهمت بأنّني تجاوزت، بمبلغ 3.700 دولار أمريكي، الاعتماد المقرّر لي في زيارتي الرّسميّة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة بدعوة من الرّئيس ريـغـن (28-29 أبريل 1982)، وإقامتي ببلار هاوس بواشنطن.

ومن الغريب أنّ متهميّ لم يجدوا إلاّ هذا التّجاوز من بين مئات المهامّ الّتي قمت بـها كوزير أوّل. وعلى كلّ حال، لئن حدث ذلك التّجاوز البسيط، فلأنّ الأعراف اقتضت أن

يتولّى مدير الشّؤون الإداريّة والماليّة توزيع بعض الهبات على أعوان البلد المضيّف المكلّفين بمرافقة البعثة من السّوّاقين، والحرّاس، والخدم من دون علمي. إنّي لو كنت ضعيفا في هذا الميدان لما طمعت في 3700 دولار، بل لكسبت المليارات مقابل العمولات والهبات، كما يفعل بعضهم. ولكنّني كنت متساميا عن الأطماع المادّيّة، ولم أزل مرفوع الرّأس في كلّ بلد أحلّ به، لأنّ المسؤولين فيه يعرفون من هم السّرّاق ومن هم الشّرفاء.

تلك هي الاتّهامات السّتّة ذات "الخطورة البالغة" الّتي جمعها على عجل من اتّهمني كذبا لطبخ محاكمة على الطّريقة السّتالينيّة قصد تلطيخ سمعتي، وشفاء غليل رئيس تعوّد على تحميل غيره مسؤوليّة أخطائه. وقد فعل ذلك أكثر من مرّة وبالخصوص مع أحمد بن صالح الّذي حمّله كلّ المآسي، في حين أنّ السّياسة الّتي طبّقها هذا الأخير حظيت بموافقة رئيس الدّولة وحكومته. كما فعل معي، قبل الإجهاز عليّ في آخر المرحلة، عندما قرّر بمفرده، ومن دون موافقة الحكومة مضاعفة سعر الخبز. ولمّا التزم الوزير الأوّل بتطبيق قراره وحدث ما حدث بفعل انتهازيّ مكيافيلي، تراجع وظهر بمظهر المنقذ لوضع مأسويّ، ممّا جعل الرّأي العامّ التّونسيّ يعتقد أنّ القرار اتّخذه الوزير الأوّل.

وفيما يخصّني كنت متّهما، إجمالا، بازدواج الشّخصيّة، إذ استعمال 11 سيّارة كان يقتضي عمليّة استنساخ من درجة عالية، وكذلك بالنّهم لأنّه ماذا يمكن أن يقال فيمن يستهلك نصف رطل من الكاكويّة والفستق، وبالتّحيّل للانتفاع بالمال الموعود للهبات، وفي آخر الأمر اتّهمت بتشجيع الثّقافة والفكر عن طريق كتب ألّفها غيري أو ألّفتها أنا بنفسي، وهي أخطاء "والحقّ يقال" لا تغتفر البتّة!

ولقد أطلعت كثيرا من الأصدقاء ورجال القانون[1] على ملفّ الادّعاء، فاستغرب جميعهم أن يقع مثل هذا في تونس، بلد بورقيبة. وانتقد الرّئيس بن علي بشدّة هذا القضاء عندما صرّح في جريدة لوموند يوم السّبت 10 سبتمبر 1988 قائلا : "*لقد وقع الإضرار بالقضاء إلى حدّ أنّ المواطنين فقدوا ثقتهم... في عدالتهم*".

وفي 20 أبريل 1987 وقع اختزال "*قضيّتي*" في أربعين دقيقة، في غيابي طبعا. وأظنّ أنّ وكيل الجمهوريّة والقضاة أرادوا التّخلّص، في أسرع وقت، من سُخرة، أجبروا على تحمّلها، وهم كارهون، وهي بشيوعها ومعرفة النّاس بها كفيلة بأن تجعلهم هُزأة بين الخلق. ولعلّ القضاة استاؤوا في قرارة أنفسهم لما اتّسم به التّحقيق من افتقار للجدّيّة ، ولكنّهم

(1) أمثال الأساتذة "دوفرجي" و" مونيك بليتيي" و"كلود، وجان بيار لوسان"

عند التّصريح بالحكم، وقد تجرّعوا بعدُ خجلهم واستساغوه، لم يتردّدوا في الكيل أوفى كيل وبقسوة بالغة. فلقد حُكم عليّ بخمس عشرة سنة أشغالا شاقّة وضروب من الغرامات تجاوزت 700 ألف دينار تونسيّ.

إنّه ليحدوني الأسف ، وقد اضطررت إلى سرد أطوار هذه المهزلة القضائيّة المشينة لأصحابها، ولكنّه من المهمّ ألاّ يغترّ المؤرّخون وكلّ الّذين يهتمّون بالتّاريخ المعاصر لتونس المستقلّة، بهذا التّحريف المفضوح للحقيقة، فتكون لهم رواية أكثر صحّة لأحداث متعلّقة بفترة مأساويّة وفظّة في آن واحد[1].

وكان خلوّ حيثيّات الحكم من كلّ مصداقيّة وعدم أهليّة هذه المحكمة العادية، والمبالغة الّتي اتّسم بـــها كلّ ذلك، جرّ الكائدين من وراء ستار، والمتكالبين عليّ، سعيا إلى الإساءة إليّ، إلى استعمال وسائل أخرى متماشية مع مستواهم.

وهكذا لجؤوا إلى الإشاعة وسمومها، وكالوا لي ضربات عجز السّلك القضائيّ المدجّن عن تسديدها لي نظرا إلى عدم مصداقيّته. فبثّوا الإشاعات بأنّ لي حسابات بنكيّة ضخمة في الخارج. وكانت خطّتهم غاية في البراعة لأنّ الجميع في تونس يعرف أنّ العديد من الأشخاص في السّلطة يلجؤون إلى الحيل المحظورة لجمع ما يستطيعون من الأموال في الخارج، وأسماء من يُعرفون "بالأربعين سارقا" هي على كلّ الألسن.

فكان إدماجي مع هؤلاء المتحيّلين لا يخلو من براعة لبثّ الالتباس. فبما أنّني أنتسب إلى الطّبقة المسيّرة يتبادر إلى الّذهن إلى أنّني لا أكون مغايرا لأفرادها. ولكن لسوء حظّ هؤلاء الصّائدين في الماء العكر كنت أشترك مع بورقيبة وزملاء آخرين في التّمسّك بسلوك يتّسم بالاستقامة والتّعفّف عن مغريات الثّروة والكسب. من ذلك مثلا، أنّه لم يكن لي ولزوجتي أيّ حساب بنكيّ في الخارج إلى أن غادرت البلاد مضطرّا.

---

(1) تركّبت المحكمة من الحبيب المحجوب رئيسا وعضويّة المستشارين رفيقة بن عيسى، وعبد الحميد بن الشّيخ، والطّاهر اليفرني، وحسن الذّيب، بحضور المنجي الأخضر مساعد الوكيل العامّ. إنّي أذكر أسماءهم للتّاريخ الذي لا يرحم ! أمّا فريق الدّفاع فقد تركّب من الأساتذة : الطّاهر بوسمّة، والطّيّب العير ومحمّد بن عيّاد. بينما مثّل المكلّف العامّ بنزاعات الدّولة القائم بالحقّ المدني الأستاذ عبد الرّحمان عبد النّبيّ وكاتب الجلسة علي النّفاتي.
وممّا يتعيّن ملاحظته أنّ المحكمة المذكورة اكتفت بتسجيل حضور فريق الدّفاع ومنعتهم من نقاش الدّعوى المدنيّة، خلافا للإجراءات والعادة، في حين أنّ المحامي القائم بالحقّ المدني قدّم طلبات كتابيّة ورافع على ضوئها. كما ينبغي التّذكير أنّ الهاشمي الزمّال الوكيل العامّ للجمهوريّة كان وراء المحاكمة المذكورة بتأثير من سعيدة ساسي. علما أنّ خطّة الوكيل العامّ للجمهوريّة تمّ حذفها بسعي شخصيّ منّي وإلحاح لدى رئيس الجمهوريّة تخليصا لسلطة القضاة من تأثير الجهاز التّنفيذيّ.

فعند رجوعي إلى تونس في نهاية دراستي بفرنسا، وتعييني أستاذا، فتحت حسابا بريديّا في أكتوبر 1950 بمركز البريد بباردو. وظلّ ساري المفعول حتّى شهر جويلية 1986، تاريخ خروجي من تونس، بحيث يمكن التثبّت من كلّ العمليّات الماليّة ضمن هذا الحساب لا غير.

وفي هذا الصّدد، أورد طُرفة لها مغزاها في ظنّي. ففي سنة 1984 زارني في بيتي البشير بن يحمد، هو وزوجته دانيال، وكنت وزيرا أوّل، وألحّ عليّ أن أنشر كتابا بدار النشر "جون أفريك" الّتي يديرها. فسلّمته بعض المحاضرات والمداخلات الّتي ألقيتها في إطار نشاطي الأولمبي – وكنت رئيسا للّجنة المكلّفة بالأكاديميّة الأولمبيّة التّابعة للّجنة الدُّوليّة الأولمبيّة – وضممت إليها عددا من المقالات. ونُشرت هذه المجموعة سنة 1984 وعنوانها "*الحركة الأولمبيّة اليوم*"، وكتب مقدّمة لها فـاستون ماير رئيس تحرير جريدة "*ليكيب*" الرّياضيّة الصّادرة بباريس. وعند صدور الكتاب نظّم البشير بن يحمد وحرمه حفل تكريم وإهداء في فندق "كريون" يوم 31 ماي 1984، حضرته شخصيّات عربيّة وفرنسيّة عديدة ومن بينها جاك شيراك، شيخ مدينة باريس في ذلك الوقت. وكان مصحوبا بالتّونسيّ عبد الحميد بن عبد الله صديق أسرة شيراك وقدّمه لي منوّها به قائلا : " هذا شابّ من بلدك، دكتور في الحقوق، ويمكنك أن تفخر به"، كما سبق أن قلت.

وفي سنة 1985، مررت بباريس وأقمت ليلة بسفارتنا، وفي الغد على الثّامنة صباحا استقبلت دانيال بن يحمد، بطلب منها، وجرى بيننا الحديث التّالي:

- *سيّدي الوزير الأوّل، لقد نفد الكتاب وضبطنا الحساب وسنحوّل لك حقوقك.*

- *لم يخطر ببالي هذا الأمر. ما هو المبلغ؟*

- *سبعة وعشرون ألف فرنك وبضعة سنتيمات. اعطنا رقم حسابك هنا لنحوّل المبلغ.*

- *ليس لي حساب في فرنسا.*

- *وفي سويسرا ؟*

- *ليس لي فيها حساب أيضا ولا في غيرها من البلدان.*

- *هل من حساب لأحد أبنائك أو زوجتك ؟*

- *لا أحد منهم يملك حسابا في الخارج.*

- *إذن سنترك المبلغ على ذمّتك، وفي كلّ مرّة تسافر أنت أو أحد أفراد عائلتك، نسلّمكم ما تحتاجونه من جملة المبلغ.*

- لا أحتاج لذلك فكلّما خرجت في مهمّة، أطلب المبلغ اللازم من البنك المركزي، وأحصل على الرّخصة ككلّ المواطنين، وكذلك أفراد عائلتي.

- إذن، ما العمل ؟

- هذا حسابي البريدي في تونس، أرجوك تحويل المبلغ إليه.

ويمكن للحريص من الباحثين أن يتثبّت من أنّه وقع تحويل 27.000 فرنك إلى حسابي البريدي بعنوان حقوق تأليف وذلك في شهر ماي أو جوان من سنة 1986.

ومن بين التّهم الباطلة الّتي سرّبتها دوائر مشبوهة تلك الّتي أشاعت بأنّي، استغلالا لموقعي في الحكم، قمت بإصلاحات بمنزلي وأثّثته على حساب الدّولة. ويقينا أنّ الفواتير موجودة، وهي تدلّ على عكس ما أشيع. ولكن، قبل ذلك، أقول إنّ وسيلة بورقيبة هي الّتي اندهشت لما كان عليه الأثاث من تواضع، عندما زارتني لتهنئتي بتعييني على رأس الوزارة الأولى، ونصحتني أنا وزوجتي بتدارك هذا الأمر والاتّصال "*بالمصالح المعنيّة*". وعملت بالجزء الأوّل من النّصيحة واتّصلت بالقصر العربي[1] . وذات يوم، جاءني المسؤول التّجاري ويلقّب بالحبيب وهو أصيل مدينة صفاقس، وقال لي :

- سيّدي الوزير الأوّل، هذه فواتير الأثاث، أرجوك إمضاءها لإرسالها إلى الوزارة الأولى.

- ولماذا ؟

- الأشغال تمّت ببيتك بوصفك وزيرا أوّل.

- لا أبدا، هي ملكي وعليّ تسديد ثمنها.

- إذن، سأرجع بعد أسبوع.

- ولماذا ؟

- لأجري تخفيضا بـــ 5 بالمائة. لأنّه كلّما أنجزنا عملا لإدارة عموميّة، نضطرّ إلى التّرفيع في الثّمن، لأنّ الوزارات لا تدفع لنا الفواتير إلاّ بعد عام أوعامين، وهذا التّرفيع في الثّمن ضروريّ لتغطية ما يترتّب عن ذلك من مصاريف ماليّة.

وهكذا سلّمني فاتورة كما يتصرّف مع أيّ حريف، ودفعت المبلغ نقدا، وأملي أن يكون الرّجل لا يزال بقيد الحياة ليشهد يوما بصحّة ما أقول. وقد تركت هذه الفاتورة وغيرها من الوثائق على مكتبي قبل مغادرتي البلاد "على ما يحدث".

---

(1) القصر العربي هو مصنع للأثاث بتونس.

هناك تهمة أخرى لا أساس لها من الصّحّة تتّصل بمبلغ ماليّ (11.000 أو 12.000 دينار) كان موجودا في علبة كرتون، وحجزه رجال البوليس يوم هجومهم على عائلتي والقيام بتفتيش بيتي. ومأتى بعضه من بيع منتوجات البستان الّذي أملكه منذ سنة 1965، وحساباته مضبوطة بدقّة من قبل المرحوم الحاج المختار بوجبل المكلّف بتثميره، والبعض الآخر منح لم أصرفها تسلّمتها مثل سائر الوزراء، بطلب من وزيرين، وهما عزّوز الأصرم ومنصور معلّى لتدارك تواضع مرتّبات أعضاء الحكومة، في تلك الفترة أي سنة 1981[1].

ولّما طلبت زوجتي من الشّرطيّ عدّ الأوراق الماليّة وتسليمها محضرا في ذلك، أجابها باستغراب في تعليق مدهشّ :"ولكنّ عددا من هذه الأوراق لم يعد قابلا للرّواج إذ يرجع تاريخها إلى سنة 1967 و1968 ! ". وأشير في هذا المجال أنّ لزوجتي حسابها البريديّ الخاصّ.

واندفعت، ضدّي الصّحافة المأجورة، المؤتمرة بأوامر الأشرار، هائجة مائجة، إذ تنافس أدعياء العمل الصّحفيّ في الإلقاء بي في الرّغام، واتّهامي بكلّ الجرائم والخيانات، بينما كانوا في وقت آخر يتسابقون في كيل المديح إليّ! والّذي بعث الاشمئزاز في نفسي، ليس ما كان يتقيّؤه المعربدون والمرتزقة وإنّما تنكّر بعض "الإطارات" الّذين كم تملّقوني، أحيانا بإفراط، طوال السّنوات الّتي كنت فيها وزيرا أوّل، والّذين قلبوا لي ظهر المجنّ، وراحوا اليوم يتفنّنون في ابتداع أغـــرب العاهات لتلطيخ سمعتي و...الحفاظ على مناصبهم أو ضمان ترقيتهم.

وفي هذه اللّحظات يصبح المرء في دوّامة أمام أعراض ضعف المنزلة البشريّة وأضغاث خفايا النّفس وقد تملّكها الجحود والتّنكّر.

ولقد ساهمت، للأسف، في حملة تشويه سمعتي والافتراء عليّ، مجلّة أصبحت تعلن عن نفسها أخيرا أنّها " *ذكيّة* "، وهي الّتي يديرها مواطن تونسيّ، زميل قديم لي في الدّراسة، بعد أن لاحقني بعض مسؤوليها من أجل الحصول على مخطوط لصالح دار النّشر التّابعة لهم، وقد نشروه فعلا، كما أسلفت ذكره، تحت عنوان " *الحركة الأولمبيّة اليوم* ". وهذا نموذج من المناورة الخسيسة وسوء النّيّة، الّذي استُعمل لمحاولة النّيل من سمعتي.

(1) تقرّر منح كلّ وزير مبلغ 6.000 دينار سنويّا وللوزير الأوّل 7.000 دينار، باعتبار أنّ منحة الوزير كانت وقتها 800 د.أي ما يعادل 500 دولار اليوم. وقد قرّر ذلك مجلس الوزراء من دون مراجعة رئيس الدّولة الّذي كان رافضا لأيّ زيادة سواء للوزراء أو النّوّاب أو لكبار الوظفين. فقد سألني يوما عندما فاتحته حول تواضع منحة الوزراء : كم يتقاضون؟ فلمّا أعلمته بالمبلغ قال : " ياسر آش يعملو بها ؟! نقّص لهم !..."

فلقد جاءني إلى جنيف مبعوث من هذه الدّوريّة الأسبوعيّة " *جون أفريك* " يدعى فرانسوا سودان لاستجوابي في خصوص الملابسات الّتي حفّت بخروجي من تونس. وجرى اللّقاء في نزل قصر ديفون. وفي المقـــال الّذي كتبه هذا الصّحفيّ حذف كلمة فندق وختم مقاله بأنّه قابلني في قصر[1]!

ولم تتردّد هذه الدّوريّة في نشر خبر زائف، والادّعاء بأنّني كنت في إرلندا، في ضيافة "صديقي" "الملياردار" لورد كيلاّلين، الرّئيس السّابق للّجنة الدّوليّة الأولمبيّة. وطبعا لم أضع قدمي في تراب هذه البلاد، ولكنّ *جون أفريك* عمدت مرّة أخرى إلى الاستنجاد " بخيال المخبرين"! وكانت هذه الكذبة قابلة "للتّصديق" إلى حدّ أنّ سفير تونس زار في يوم من الأيّام لورد كيلاّنين لاستفساره عن أحوالي. وبُهت الرّجل.

ودائما في نفس الجريدة كتبت سهير بلحسن، مؤكّدة أنّ الشّرطة حجزت في بيتي عملات أجنبيّة... وأسلحة، ربّما على حسن نيّة، قيل لها فقالت... ! وهي اليوم نائبة رئيس رابطة حقوق الإنسان، وسبحان مغيّر الأحوال.

وفي خصوص هذه المحاكمة، كتبت الصحيفة الأمريكيّة *ذي ميدل إيست إنسايد* : " *إنّ التّصفية الّتي وقعت في صفوف الدّيوان السّياسيّ، وهو الهيئة القياديّة للحزب الدّستوري، والحكم الصّادر ضدّ محمّد مزالي الوزير الأوّل الأسبق يدلاّن على تعكّر الأجواء السّياسيّة عامّة. ويبدو الحكم ضدّ محمّد مزالي للجميع بمثابة انتقام سياساتي رخيص دبّره الحرس المقرّب من الرّئيس، وخصوصا منصور السّخيري، ويظهر أنّ محمّد مزالي، حاليا، أكثر شعبيّة في البلاد ممّا لم يكن عليه أبدا من قبل.* "

وعلّق الأستاذ هشام جعيّط، من جهته، وهو المثقّف والجامعيّ الذّائع الصّيت، على هذه القضيّة قائلا في مجلّة حقائق (عدد 175 من 18 إلى 22 ديسمبر 1988): " *... كفى ما يُردّد على أسماعنا من أنّ العدالة أصبحت ذات سيادة ومستقلّة. ليس هذا انطباعي البتّة. وأخطر من ذلك : فهي تجري التّحقيق في القضايا مواربةً، وانطلاقا من صغار الأمور... لقد حوكم مزالي من أجل سفاسف، ولأسباب لا تليق بدولة متحضّرة !* "

---

(1) ذكر جان بيار لوسان، بروحه المرحة، "دناءات" مجلة جون أفريك، وخصوصا فرانسوا سودان نحوي. راجع كتابه رحلة إلى أقاصي اليوتوبيا، الفصل السّابع وعنوانه " سي محمّد مزالي" ص.ص. 61-79، منشورات أ.ك.ر، 2004. (باللغة الفرنسيّة).

وعلّق المرحوم المحامي الطّاهر الأخضر، العميد ووزير العدل سابقا، في رسالة بعث بـــها إلى ابنه الشّاذلي: *"كانت محاكمة مزالي فضيحة في مقدّماتها، ومجرياتها، وخواتمها. هي تشريف للمحكوم عليه ادّعاءً، وهي عار في جبين كلّ من شاركوا في اغتيال العدالة"*.

والخلاصة فإنّ هذه العدالة جديرة بالشّفقة. فلم يعد لميزانها إلاّ كفّة واحدة، ولم يبق من سيفها إلاّ المقبض بالنّسبة للّذين يجدون أنفسهم من جانبها، من الجانب الأفضل.

لقد صمدت وحرصت بالرّغم من هذه الضّروب من التّدليس، وهـــذه الاتّهامـــات الباطلة، والخزعبلات الخسيسة أن أبقـــى قويّ الإرادة، موفور الصّبر، واسع الأمل، عظيم الجلد، ناشط الهمّة... وكان مثال بيرسي الّذي قطع رأس الميدوزة مدعاة لبعث الحماس في نفسي. ولئن لم يتسنّ لي القضاء على الحيوان، يبقى على الأقلّ الصّمود أمامها إلى آخـــر رمق، والبقاء واقفا أطول مدّة ممكنة...

★★★

وهكذا بعد 16 سنة في المنفى جاءني الخبر السّعيد وهو تقدّم المدّعي العام لدى محكمة التّعقيب بطعن بالنّقض تحت عدد 00082 في صالح القانون. لقد طُلب من العدالة أن تنقض ما قامت بالبتّ فيه قبل ذلك بستّ عشرة سنة. وقرّرت محكمة التّعقيب، بطلب من وكيل الدّولة العامّ لديها – لا بطلب منّي – في جلستها المنعقدة بتاريخ 5 أوت 2002 نقض حكم المحكمة الجنائيّة بتونس المؤرّخ في 20 أبريل 1987 وإلغاء الحكم الغيابيّ. ويُعتبر هذا الوضع القانوني أفضل وأكثر ملاءمة من استرجاع الحقوق، لأنّ التّعقيب من دون إحالة يخلق وضعيّة قانونيّة جديدة، إذ لا يقرّ فقط بأنّ الحكم لم يكن أبدا نهائيّا وأنّه قد أُلغيَ، بل يقرّ وبصفة رجعيّة بأنّ الحكم المذكور لم يوجَد أبدا قانونيّا.

غير أنّه لا شيء يمكن أن يمحو الظّلم الّذي لاحقني طيلة ستّ عشرة سنة، لا المنفى الاضطراريّ، ولا حرماني من وطني، ولا الانبتات، ولا البعد عن الأهل. لقد كان عزائي الوحيد قرار التّعقيب بدون إحالة، وهو الّذي ينجرّ عنه الاعتراف القانونيّ النّهائيّ بأنّ شرفي كان وظلّ محفوظا على الدّوام. والمهمّ هو أنّه تمّ إنصافي في النّهاية.

وما أن استلمت يوم 6 أوت نسخة من قرار المحكمة الّتي أرسلها إليّ المحامي الصّديق الأستاذ الطّاهر بوسمّة حتّى تضاعفت أشواقي إلى الوطن الغالي فقرّرت الرّجوع في اليوم

نفسه إلى تونس لمدّة قصيرة من أجل الذّهاب إلى المنستير وقراءة الفاتحة على قبر والديّ ولأستنشق هواء بلدي الحبيب، مردّدا مع أحمد شوقي عند عودته من منفاه في الأندلس :

" ويا وطني لقيتك بعد يأس كأنّي قد لقيت بك الشّبابا ".

وجاء في شهادة مضمون الحكم الجزائيّ ما يلي :

" يشهد رئيس كتابة الدّوائر الجزائيّة بمحكمة التّعقيب بأنّ القضيّة الجنائيّة عدد 11676 الصّادر الحكم فيها من طرف محكمة الاستئناف بتونس بتاريخ 1987/04/20 والمعقّبة في 22/ 07/ 2002 تحت عدد 00082 من طرف وكيل الدّولة العامّ بمحكمة التّعقيب لصالح القانون قد تمّ النّظر فيها بجلسة يوم 05 أوت 2002 بصدور قرار يقضي بقبول مطلب التّعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه بدون إحالة.

حرّر في 06 أوت 2002

رئيس كتابة الدّوائر الجزائيّة

الإمضاء :غير واضح

طابع : محكمة التّعقيب

وفي يوم 20 أوت من السّنة نفسها بعثت بالرّسالة التّالية إلى جميع مكوّنات العائلة الأولمبيّة الّتي طالما ساندتني وواستني :

" الرّئيس الشّرفي مدى الحياة ج.أ.سمرانش

رئيس اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة جاك روج

زملائي وأصدقائي أعضاء اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة

الأعضاء الشّرفيّين

الفدراليّات الرّياضيّة الدّوليّة

اللّجان الوطنيّة الأولمبيّة

لوزان، في 20 أوت 2002

أصدقائي الأعزّاء،

يشرّفني ويسعدني غاية الإسعاد إعلامكم بأنّ محكمة التّعقيب بتونس، قد نقضت من دون إحالة يوم5 أوت 2002 الحكم الّذي أصدرته المحكمة الجنائيّة في حقّي بتاريخ 20 أبريل 1987، وذلك قبل التّغيير الّذي نال رأس الدّولة في 7 نوفمبر 1987.

وهكذا، وبعد ستّ عشرة سنة من المنفى القاسي رُدّ إليّ الاعتبار، وهو ما فتئت أطمح إليه كحقّ شرعيّ لتأكيد براءتي المنتهكة. لقد عدت إلى وطني يوم 6 أوت 2002 حرّا، مرفوع الرّأس، موفور الكرامة. وبردّ الاعتبار لشخصي تكون العدالة قد ردّت الاعتبار لنفسها في واقع الأمر، كما هو الشّأن في دولة القانون.

زملائي الأعزّاء،

أعرف أنّكم لم تشكّوا أبدا في براءتي، ولا أنتم رفضتم مساندتي في يوم من الأيّام. لذا باسمي الخاصّ وباسم عائلتي الّتي عرف الكثير من أفرادها الحرمان والفراق، وعانوا محنة السّجن والتّعذيب، أشكركم من صميم الفؤاد على حسن تفهّمكم، وثقتكم ، وتضامنكم الفعّال.

وإنّي لأشكر بالخصوص رئيسنا الشّرفيّ مدى الحياة ج.أ. سمرانش، وكذلك رئيسنا جاك روج على كامل عنايتهما تجاهي، فلقد حميا، طيلة ستّ عشرة سنة زميلا كان ضحيّة مكيدة سياسويّة، ومحاكمة جائرة، مفتعلة، ظالمة، وبذلك احترما روح ومنطوق قوانين اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة وحافظا على استقلاليّتها.

إنّني منذ أن تمّ انتخابي سنة 1965 مدى الحياة لم أتوان في بذل أفضل ما في طاقتي،سواء بصفتي عضوا، أو منتخبا في اللّجنة التّنفيذيّة (1972-1976)، أومساعدا للرّئيس (1976-1980)، أو رئيسا لعديد اللّجان أو عضوا فيها (الأكاديميّة الأولمبيّة، الثّلاثيّة، الإذاعة والتّلفزة، الثّقافة...).

ووفاء لعقيدتي الأولمبيّة، وتشبّثا، منذ شبابي، بقيم بيار دي كوبرتان، وتمسّكا بقسمي الّذي لم أخلف به أبدا، وبالتزامي الّذي لم أتنكّر إليه، سأواصل، ما وهبني اللّه اللّياقة البدنيّة، ومتّعني بالعافية وسلامة العقل، خدمة للمثل الأعلى الأولمبي ، والدّفاع عن حركتنا الأولمبيّة والسّعي إلى ذيوعها، والذّود عن هذه القيم الّتي ما يزال الشّباب أحوج ما يكون إليها في بداية هذه الألفيّة الثّالثة.

مع الشّكر مجدّدا

محمّد مزالي

★★★

ولعلّ اللّه سبحانه وتعالى استجاب إلى دعائي إذ كلّما اشتدّت الأزمة، وتوالت الأهوال عليّ وعلى أفراد عائلتي توجّهت إليه متضرّعا : اللّهمّ انصرني على من ظلمني حتّى تُريَني فيه ثأري !...

إنّ اللّه يمهل ولا يهمل...

الباب الثاني

سنّ الرّشـــد

على ضفاف بحيرة ليمان

على الضّفاف تتسرّب تحت قدميّ الأمواج بلطف، ميّتةَ الأنفاس، ماحيةً آثار الخطوات، مطهّرة الحصباء من كلّ دنس.

وتتوارى الشّمس وراء الجبال المرصّعة بلآلئ من ضباب. ويتزل الغسق على بحيرة ليمان.

هنالك، في الضّفّة المقابلة، تبدأ الأنوار الوانية في بعث ومضاتها. فتذكّرت جُــمَل سانت- إكزبيري، وهي تتخيّل، وراء كلّ ضوء استشفّه من كوّة طائرته، حيوات معزولة أو متجمّعة وهي تتحرّك.

وتتساقط أوراق النّهار ويمدّ اللّيل إفريزا من الأتواق والحنين.

وأجلس على مقعد تحت قبّة صفصاف خضراء معتمة. وأغمض جفوني وأترك الذّكريات تتقاطر عليّ.

وتتّجه خواطري أوّل ما تتّجه، مثل أجنحة الطّيور المهاجرة، إلى عائلتي. وفي هذه الخواطر أرى من جديد أفراد أسرتي، فردًا فردًا.

وأحاول تذكّر أوقات السّعادة الّتي عشتها مع كلّ واحد منهم محاولا تجاوز القلق الّذي يأخذ بكياني عندما تجول بخاطري المحن الّتي يعيشونها، في غيابي.

وفي لحظة من اللّحظات، ينتابني الشّكّ، وأتيه في بحران أسفي على وجودي بعيدا عنهم، غير قادر على شدّ أزرهم.

ثمّ يهدأ بالي عندما يعود الوعي، فأراني أقدر على الدّفاع عنهم بنجاعة أقوى، وأنا في منجى من السّجّانين، قادرا على تنبيه الرّأي العامّ العالميّ إلى ما يتحمّلونه من ضروب المعاملة السّيّئة الّتي لا تطاق، وذلك بحشد طاقات أنصار العدالة في العالم حشدا لا هوادة فيه على ما حاق بهم من مصير.

نعم، سأكون أكثر إفادة لعائلتي، وأنا منفيّ وحرّ، ممّا لو كنت محبوسا في أحد سجون تونس، منتظرا حكما جائرا ونهاية مأساويّة.

كنت أستعرض، من خلال حياتي السّياسيّة الطّويلة، وضعيّات مفعمة حماسا أو قسوة. فتتزاحم الصّور وتتداخل، إذ الحياة مشكال تتعايش فيه العظمة والخسّة، الجمال والقبح،

الجلال والحقارة، والتّعاطف والأنانيّة. فأتساءل ألم يكن من واجبي الاستقالة من منصبي حتّى لا أدعم أعمالا لا أرضاها ؟

من غير شكّ كان الواجب يقتضي ذلك. ولكن ربّما يمكن التماس ظروف التّخفيف بالنّسبة إلى هذه الضّروب من الغفلة.

لم تكن، بادئ ذي بدء، علاقاتي مع بورقيبة محايدة، من شاكلة تلك الّتي تربط سياسيّا بآخر، أو رئيس حزب بمساعده، أو رئيس دولة بوزير، وحتّى وزير أوّل.

ذلك أنّي، من يوم أن لقيته، وأنا طفل، لأوّل مرّة، بدار أحد الأقارب[1] بالمنستير بمناسبة ختان ابنه الحبيب الابن، أصبحت طبيعة العلاقة الّتي تربطني به عائليّة وشبه بَنويّة. وقد يستشفّ منها محلّل نفسانيّ سعيا منّي لاواعيا "لأب ثان". ومهما كان الأمر فإنّ علاقاتي مع بورقيبة تجاوزت، منذ الأيّام الأولى، علاقات مناضل برئيس حزبه، وأضحت، بصورة من الصّور، علاقات بنوّة. وهو ما جعل، دائما، الأمور بيني وبينه أكثر سهولة وأشدّ صعوبة في آن واحد. واليوم وأنا وحيد في عزلتي، وقد حلّت القطيعة مع بورقيبة،، خلت أنّ هذه القطيعة حصلت مع ذاتي، وتساءلت كيف أغادر بورقيبة تماما بعد أن غادرني، وقد لا أقول غدرني !...

إنّ هذه العلاقات كانت إذن أكثر سهولة لأنّه فهم أنّه في إمكانه، في أيّ ظرف من الظّروف، الاعتماد عليّ، وبالتّالي فهو منساق، في غالب الأحيان، إلى تقبّل آرائي ونصائحي، على الأقلّ قبل أن تنال من مداركه الشّيخوخة ويقع تحت سيطرة الأنذال. وهي أشدّ صعوبة لأنّه ليس من السّهل قطع الحبل السّرّي بحيث أنّني لم أقدر في مناسبات معيّنة الإنصات إلى فكري الّذي كان يدفعني إلى عدم تبنّي إجراءات كان يزمع بورقيبة تطبيقها أو الانتصار إليها، والحال أنّني غير موافق عليها. وفي هذه اللّحظات كانت الغلبة، للأسف، للعاطفة لا لوضوح الرّؤية!

ومن جهة أخرى، كانت روح النّضال عند أبناء جيلي، منذ أيّام الاستعمار، تقع في إطار خاصّ : هو التّحرّر الوطنيّ. وقد كان ذلك يتطلّب منّا التزاما كاملا، وانضباطا مطلقا يجعل كلّ محاولة انفصال عن "تعليمات" الزّعيم أو الدّيوان السّياسيّ تُعدّ، بصورة لاواعية، بمثابة التّخلّي والتّنكّر، وحتّى الخيانة.

---

(1) منزل صالح مزالي الذي كان قـايدا (واليا) بالمنستير قبل انتصاب الحماية الفرنسيّة في 12 ماي 1881.

وأخيرا كنت أعتقد دائما أنّه، بسبب شخصيّة بورقيبة الفذّة، في قدرتي تغيير الأمور من داخل السّلطة أكثر من تغييرها من الخارج.

تلك هي ظروف التّخفيف الثّلاثة الّتي يمكن تبيّنها من اختيار فرضه الإيمان والشّعور بالواجب لا الانسياق إلى الطّموح والكلبيّة.

وفي الواقع، أرى أنّ الفارق في السّياسة يقع بين فريقين، فريق يؤمن بأنّه لا يمكن فصل السّياسة عن الأخلاق، انتسابا إلى مدرسة أفلاطون أو منتسكيو أو زولا أو منداس فرانس، أو الوزير الأكبر الجنرال خير الدّين...، وفريق همّه إخضاع السّياسة إلى غاية واحدة هي الاستيلاء على الحكم والحفاظ عليه على سنّة مكيافال، وهتلر، وستالين، وغيرهم كثير. وواضح أنّني كنت منتسبا إلى الفريق الأوّل، بالرّغم من أنّ التّاريخ يعرّفنا أنّ المتبنّين لهذا التّصوّر النّبيل للسّياسة كانوا ضحايا لمرتزقة لا يتورّعون من توخّي طرق أبعد ما تكون عن الأخلاق.

كيف يتسنّى تقدير الالتزام السّياسيّ ؟ ومن هذا الّذي كان أكثر إضافة لتاريخ البشر وأوفر نفعا للإنسانيّة ؟ هل الّذي تمتّع، لخويصة نفسه، بسلطة لا يشاركه فيها أحد، أم الّذي سعى إلى التّقدّم بالعدالة الاجتماعيّة، والتّفكير الجماعيّ، والابتكار العلميّ والفكريّ، بفضل سلطة مارسها مع إخوانه من أجل خير الجميع ؟

وشدا بالقرب منّي عصفور.

فنهضت وتهيّأت للرّجوع إلى الفندق المتواري عن أنظار النّاس الّذي نزلت فيه.

غير أنّ الذّكريات لم تنفكّ تلاحقني. إذ كان ارتطام المياه بضفاف بحيرة ليمان شبيها برجع صدى همسات البحر على شواطئ المنستير حيث صدرت عنّي أوّل صرخة...

الفصل الأوّل

كيف تعلّمت أن أكون ؟

وُلدت في ظلّ أسوار المنستير الّتي كساها الزّمان مسحة من شحوب السّنين، يوم 23 ديسمبر 1925 بين أحضان عائلة متواضعة ولكنّها معتزّة بتجذّرها في مدينة تراكبت فيها روافد حضارات مختلفة، من دون أن تنال من توق سكّانها إلى الكرامة في كنف الحرّيّة.

وبين غابات الزّياتين والبساتين كان ارتداد أمواج البحر يحكي أسطورة القرون الخوالي بدون هوادة.

وكانت مدينتي، مسقط رأسي، تُسمّى "روسبينة" زمنَ إفريقيّة الرّومانيّة. وهي الّتي آوت يوليوس قيصر، وفيها هيّأ خُطط معركة "تابسوس" الّتي مكّنته، سنة 46 قبل الميلاد، من الانتصار على بومبي ليصبح ذاك القائد الّذي كان. وترك الحضور الرّوماني آثارا في عدّة ميادين، بما في ذلك ميدان الألسنيّة. فمثلا نجد أنّ نوعا من السّمك الأكثر تداولا في الطّبخ التّونسيّ هو البوري ويُدعى بهذا الاسم بالعامّية التّونسيّة في العديد من الأماكن، إلاّ بالمنستير وبعض جهات السّاحل، مثل المهديّة، وسلّقطة، وطبلبة، فيسمّى "مِجّل" وجذره اللاطينيّ "موجيل" (mugil) واضح. وكذلك الخروف يُدعى "بركوس" (من اللاطينيّة pecus) ويُسمّى ثُفْل الزّيتون المعصور "بلُبَّة" (من اللاطينيّة Pulpa)، وهو أقلّ عصرا من كُسْب المعاصر أي " المرجين" بالعامّية التّونسيّة[1].

وهناك فترة أخرى كان لها أثر باق في كلّ بقعة من المدينة، بما في ذلك طوبوغرافيا الأمكنة: وهي الفترة الإسلاميّة الّتي مكّنت المدينة من معلم مليء بالرّموز ألا وهو الرّباط الشّامخ الجليل، وهو أقدم الرّباطات على سواحل إفريقيّة

---

(1) راجع : ، *Au fil de ma vie* **Mohamed Salah Mzali, éditions Hassan Mzali, Tunis,1972**

شيّده، سنة 179 هجري (795 بعد الميلاد)، هرثمة بن أعين، والي الخليفة هارون الرّشيد، قصد الدّفاع عن السّواحل التّونسيّة، بفضل حامية متكوّنة من المرابطين والمرابطات[1]، ضدّ الهجمات الأجنبيّة وخصوصا النُّرمان.

وكذلك ضريح سيدي المازري، وأصله من صقلّيّة (Vallo Mazzara del)[2] (1061-1141)، ومنتزه القرّاعيّة[3]، والمدينة العتيقة الّتي لها نكهة خاصّة، والمقبرة البحريّة، كلّ هذا يذكّر بتغلغل الإسلام في هذه المدينة السّاحليّة الّتي عرفت، في كلّ الأزمنة، كيف تكون متسامحة، محتضنة لكلّ الأديان والثّقافات : من ذلك أنّ نهجا يحمل اسم يهوديّ من سكّان المدينة، هو جبرائيل مدينة، وهو أب لــقــويدو مدينة[4]، الشّاعر اللّطيف والحسّاس الّذي خصّص لمسقط رأسي مجموعة شعريّة بعنوان "*المنستير، أرض تونسيّة*".

كانت طفولتي تهدهدها موسيقى الأمواج وجلبة خطى الحيوانات الموقّعة، وهي راجعة من الغابة، عند غياب الشّمس، لتأوي إلى حظائرها.

وكنت ألتذّ عندما أشاهد " اللّــقّام " وهو يعالج النّخلة ليستخرج منها "اللاقــمي"، هذا الشّراب الّذي يحسن تناوله في الصّباح الباكر قبل اختماره، إذ ما أن يأتي الظّهر حتّى يستحيل إلى كحول، وكم كنت أشاهد السّكارى وهم يترنّحون في الشّوارع صحبة "حلبيّة" اللاقــمي. ولقد روى محمّد صالح مزالي رحمه اللّه في كتابه " *مجرى حياتي*"[5] (*Au fil de ma vie*) **أنّه كان يسمع، أثناء معالجة النّخلة يوميّا، حديث اللّــقّام. قال :** " *عرّفني أنّ النّخلة (وهي مؤنّثة خلافا للّغة الفرنسيّة) هي عمّتنا، كما جاء ذلك في حديث نبويّ شريف. لأنّ اللّه، عندما خلق آدم من طين، تبيّن أنّه بقيت بقيّة منه، فصنع منها النّخلة، لذا فهي بصورة من الصّور أخته. وهذا يفسّر كيف أنّ كلّ الأشجار، عندما تُشذّب، تنبت من جديد، إلاّ النّخلة، فهي تموت بذلك، مثلها كمثل الإنسان*".

---

(1) نعم يوجد إلى اليوم برباط المنستير جناح للرّجال وجناح للنّساء.

(2) ولد عام 1061 وتوفّي سنة 1141 بالمهديّة حيث كان يمارس وظيفة الإفتاء، ودفن بالمنستير على سنّة كبار القوم في دولة الفاطميّين والصّنهاجيّين باعتبار أنّ هذه المدينة "باب من أبواب الجنّة" حسب حديث نبويّ كان رائجا. وقد وصف الإدريسي (1099- 1180) "مزارة" المرسى الكائن في شرق صقلّيّة وصفا دقيقا. ويذكر أنّ والديه غادرا مسقط رأسهما فرارا من غزو النّرمان. راجع في هذا الصّدد المحاضرة الّتي ألقيتها في خاتمة مهرجان الإمام المازري والمنشورة في مجلّة مرآة السّاحل، السّنة 7، العدد 28، جانفي- فيفري- مارس 1973.

(3) هي تحريف لكلمة قارة آية التّركيّة، أي الوليّ الأسود الّذي ينحو المنحى نفسه في عبارة "اللاّ كحليّة " وهي إشارة إلى مغارة فسيحة يحرّم فيها على الصّيّادين إلقاء شباكهم، وكنت، وأنا طفل، أذهب إليها مع لداتي وأرمي فتات الخبز لتجلب أسماكا كثيرة لا نسمح لأنفسنا بصيدها.

(4) كان صديقي دعوته سنة 1949 لإلقاء محاضرة على منبر جمعيّة "الطّالب المنستيري" الّتي كنت رئيسا لها.

(5) المرجع المذكور آنفا.

وكان نسيم البحر ينعش بنفحاته الباردة قيلولاتنا المفروضة علينا، وراء الشّبابيك الحاجبة لأشعّة الشّمس. وكنّا نتلهّى بمحاولة اكتناه الظّلال المرسومة على الجدران والسّقوف، بينما كنّا نتناوم طاعةً لأوامر والدينا، في انتظار السّماح لنا بمواصلة لعبنا وعدونا السّريع. وفي المساء، تمكّننا السّهرات التّقليديّة من سماع حكايات عجائز حارتنا، وقد تفتّحت عيوننا عجبا وانبهارا. وأتذكّر إلى الآن مهارة عجوزين في هذا الباب وهما أمّي رقيّة وأمّي محبوبة. وكانت الأعياد مثل عيد الفطر، وسهرات رمضان، ونيران عاشوراء[1]، وعصيدة المولد، ومرطّبات عيد الفطر... تمثّل أوقاتا تكثر فيها اللّقاءات والمبادلات. كلّ ذلك غذّى فيّ شعور الاعتزاز بأنّي لست مجرّد فرع مبتور من شجرة منبتّة، بل منحدر من تربة مباركة ضاربة في أعماق التّاريخ.

إنّي أنحدر من سلالة بربريّة، من قبيلة مستقرّة بالسّوس، في جهة أقـــادير، معقل آيت مزال[2]. وهذا الأصل المغربيّ ليس الوحيد في تونس. فأسرة المصمودي منحدرة من قبيلة مغربيّة، هي مصمودة، وأسرة ابن سلامة من قبيلة زناتة المغربيّة. وفي المقابل نجد عائلة الصّقلّي أصلها من صقلّيّة، وعائلة المزابي من المزاب في الجزائر. وقدمت الأميرة فاطمة الفهريّة من القيروان وأسّست، بفاس، جامعة القرويّين المشهورة عام 859 م. هذا كلّه يجرّني إلى القول بوحدة المغرب حيث لم توجد لا حدود ولا بطاقات إقامة، ويحملني على الجزم بأنّ الخلافات الظّرفيّة السّياسيّة لن تحول دون تحقيق هذه الوحدة يوما ما.

وعرفت أسرة مزالي المستقرّة بالمنستير نوعا من اللّعنة نزلت على عدد من أفرادها، وأثّرت على مصيرهم تأثيرا سيّئا لا يستحقّونه. لقد ورد في الأخبار أنّه، ابتداء من سنة 1191 هجري (1770) عصفت، في عهد البايات، بالعديد منهم عواصف الحكم المطلق. فلقد شاهد محمّد، وطلحة، والحاج محمّد، والعجمي، والحاج حمّودة، وعمر، وبدر، كيف تُصادر ممتلكاتهم من زياتين وأراض زراعيّة ودور ومستودعات... وكيف تباع غصبا عنهم

---

(1) هو يوم العاشر من محرّم. أقرّه النّبيء محمّد عليه السّلام في السنوات الأولى من الإسلام. وصادف أن قتل الحسين بن علي الخليفة الرّابع وسبط الرّسول في ذلك اليوم من سنة 61 هـ. 681 ميلادي. وأصبحت في المغرب العربي يوم الموتى وذكرى لمقتل الحسين. وتحتفل خصوصا الشّيعة بهذه الذّكرى.

(2) توقّف مسافر من أيت مزال، أي واحد من أسرة مزالي، بالمنستير وهو راجع من الحجّ حوالي منتصف القرن السّابع الهجري ورأى، ونعم الرّأي، الاستقرار بها والتّجذّر فيها.
وبمناسبة أوّل قمّة عربيّة انعقدت بفاس، عام 1982 وكنت ترأست فيها الوفد التّونسيّ، حرصت على زيارة ضريح سيدي علي مزالي الموجود على هضبة تطلّ على الباب المفضي إلى جامعة القرويّين. رأيت فيه ما يقارب عشرين امرأة وفي حضن كلّ منهنّ رضيع. وعلمت هناك أنّ هذا الوليّ الصّالح كان يشفي من السّعال الدّيكي ... وهذا ما كنّ يعتقدنه على كلّ حال. وقد رافقني في هذه الزّيارة السّيّدان الباجي قائد السّبسي وزير الخارجيّة ومحمّد هاشم المستشار الدّبلوماسي بالوزارة الأولى ... وغيرهما.

بأسعار محدَّدة إلى أناس اختارهم الباي بنفسه. وعلى إثر غضبة الباي أوقف الحاج محمّد بن الشّيخ المفتي محمّد مزالي بسجن المماليك بباردو حيث مات سنة 1832 وتمّ تحبيس أملاكه. وفي سنة 1864 اضطهد الجنرال زرّوق صالح مزالي واغتصب منه 600 زيتونة، و9 مخازن، و5 منازل... من دون أيّ سبب معلن[1].

ولعلّه من المفيد أن أذكر في هذا الصّدد ما جاء في المقال المذكور للدّكتور إبراهيم السّعداوي، أستاذ بكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس بعنوان "مثال عائلة مزالي" :

« هذه العائلة تنتمي منذ القرن الثّامن عشر إلى النّخبة العلميّة والدّينيّة والاجتماعيّة، ويقول عنها الشّيخ ابن أبي الضّياف :" هذا البيت من أعيان البيوتات بالمنستير". كما يذكر الشّيخ محمّد مخلوف، وكان قاضيا بهذه المدينة في أوائل القرن العشرين :" إنّ المنستير فيها كثير من ذوي البيوتات النّبيهة، كبيت ابن أبي زيد، وبيت مخلوف، وبيت مزالي، وبيت نويرة" (شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة). وقد اضطلع بعض أفراد هذه العائلة منذ قرنين ونصف القرن بعدّة خطط دينيّة كالإفتاء وإمامة المساجد والتّدريس. ويقول الشّيخ بن ضياف في ترجمته للشّيخ محمّد مزالي المتوفّى 1819/1234 أنّه " نشأ في ظلّ مجده الأثير وجدّ في طلب العلم فاستفاد، وتصدّر للتّدريس فعُدَّ من الأفراد، وتقدّم لخطّة الفتوى والإمامة والخطبة ببلده.»

وفيما يتعلّق بنكبة هذه العائلة (1191-1777) في عهد علي باي (1759-1782)، فقد صودرت جميع أملاكها، وبيعت عقاراها وزياتينها بالمزادالعلني، ولم يُذكر شيء " *في إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*" **ولا بالكتاب الباشي عن هذه العمليّة الابتزازيّة في عهد الحكم المطلق ! وسبب ذلك ولا شكّ الخوف من استبداد البايات في زمن تواترت فيه عمليّات "التّتريك" في تونس والعالم الإسلاميّ. والمصادرة حسب المعجم العربيّ الأساسيّ "** *عقاب موضوعه استصفاء مال المحكوم عليه واستيلاء الدّولة عليه*"**، أي هي انتزاع قهريّ من قبل الحاكم للأملاك المنتزعة من أصحابها الشّرعيّين انتقاما منهم. هي إذن من طبيعة الحكم المطلق، وإحدى إفرازات الاستبداد السّياسيّ، إنّها مظهر من جبروت السّلطة في تعاملها مع الأهالي وفئة الأعيان...**

---

(1) راجع كتاب الطّاهر عمير، *المنستير من خلال تاريخها، بين الأصالة والتفتح*، **نشر المنستير، 1989، ص.ص. 24 و25. وراجع أيضا :**

"Richesse foncière et confiscation dans la Régence de Tunis en 1777 (1191 de l'hégire) in Revue d'histoire maghrébine (29 è année, n° 107-108, juin 2002, Faculté de Lettres, Sfax.

وجاء في هذا الكتاب : " *كانت أسرة مزالي ضحيّة المصادرة. فاغتصبت ممتلكاتهم وبيعت بالمزاد العلني*"

في هذا المعنى يقول ابن أبي الضّياف : « *إنّ وزراء (والأعيان) الحكم المطلق هم في الحقيقة "بين ناب اللّيث وظفره يراهم (الملك) دواجن بيته المعلوفين لطغمته. ويرى بأيديهم مالا من ماله، وكلّهم من صنائعه ومواليه، فحالهم معه كالوتد، يُشجّ، فلا يرثي له أحد* ». السّبب؟ ربّما تأزّم الوضع الاجتماعيّ وتفجّره.وكان الباي في أشدّ الحاجة إلى الأموال لمواجهة عجز الخزينة والنّفقات النّاجمة عن مجاعة 1191.

ففي السّنة نفسها هرب الحاج علي بن عيّاد إلى مصر بأمواله وأفراد عائلته، كما هرب محمّد السّيالة إلى الجزائر، وفرض الباي خطيّة قدرها 10 آلاف ريال على الشّيخ المناري وإخوته.

ومنذ ذلك الوقت، وربّما قبله، يتجنّب النّاس من أصابه غضب السّلطة ويتنصّلون عنه، بل لم يتردّد الكثير من أهالي المنستير للمشاركة في المزايدة، والفوز باقتناء بعض العقارات، أو عدد من الزّياتين بثمن بخس في كثير من الأحيان.

وقريبا منّا في الزّمن، في 22 فيفري 1959، حوكم محمّد صالح مزالي، الدّكتور في الحقوق، والوزير الأكبر قبل الاستقلال، لأسباب واهية، بعشر سنوات سجنا، وتجريده من حقوقه كمواطن، ومصادرة كلّ أملاكه. وبالرّغم من العفو التّشريعيّ الخاصّ، بعد ذلك بأشهر قليلة، نظرا إلى عدم وجود التّهم المثبتة لإدانته، فإنّه لم يسترجع ممتلكاته.

وعرف مزالي آخر أيضا حظّا عاثرا. هو المرحوم العابد مزالي. كان أستاذا في الآداب، مبرّزا خرّيج السّربون ذا فكر وقّاد، وأديبا مرهف الإحساس، ومثال الاستقامة ونظافة اليد، عمل مديرا مساعدا بإدارة التّعليم قبل الاستقلال ثمّ كاتبا عامّا بوزارة التّربية القوميّة ابتداء من 1956، سنة الاستقلال. وحرص على تعميم النّظام التّعليميّ المطبّق بالمدرسة الصّادقيّة في الكثير من مناطق البلاد، وسجّل نجاحات بارزة في القيام بمهمّته. وفي سنة 1959 سمّاه الرّئيس بورقيبة سفيرا لتونس بإسبانيا. وقبل أن يلتحق بمهامّه بمدريد، حرص، بوازع عائليّ مشرّف، على زيارة ابن خاله محمّد صالح مزالي، الوزير الأكبر المسجون، لتوديعه وشدّ أزره وبعث الأمل في نفسه. فكان جزاء هذا السّلوك العائليّ الّذي ليس من ورائه نيّة سياسيّة، العقاب الشّديد الظّالم من قبل الحكومة الّتي سرعان ما ألغت التّسمية. فخيّر المنفى في سويسرا لهول ما أصابه من إحباط، وبقي بنوشاتال إلى تنحية بورقيبة من الحكم. وللفقيد العابد مزالي مؤلّفات شتّى، ألّف معظمها في ديار الغربة أذكر منها : "*وكانوا أربعة على مفترق الطريق*" و"*مرقص الأشباح*"

وكان أن تواصلت قائمة صنوف الاضطهاد بمحنتي أنا وسجن أولادي، المختار وحاتم ورفيق وسارّة. ومن دون أن أنسى مواطنين آخرين لا ذنب لهم إلاّ أنّهم يحملون اسم مزالي (مثل بوبكر مزالي[1] وعمر مزالي[2]) أو هم أبناء أو أزواج لأحد أفراد عائلة مزالـــي، مثل علـــي بسباس[3]،(إطار متقاعد بالبنك المركزي) وكلّهم أدينوا بتهم باطلة أو فقدوا مواطن شغلهم غداة عزلي[4].

إنّ أبي أوشك أن يتزوّج ناجية، أخت بورقيبة، وهي الّتي أنجبت سعيدة ساسي الّتي ما انفكّت بعد ذلك بسنوات تشنؤني باندفاع كبير. ولكنْ فُسخت الخطبة بطلب من والد الخطيـبة : لقد رأى علي بورقيبة أنّ والدي لم يقدّم إلى خطيبته ما يكفي من الهدايا الموسميّة، بحكم العادة الّتي كانت تقتضي أن يقدّم الخطيب كلّ عيد هديّة إلى الخطيبة. وهكذا نجوت من إمكانيّة افتراضيّة رهيبة : أن أكون أخا لسعيدة ساسي!

غير أنّ ناجية بورقيبة لم تحمل أيّ حقد تجاه والدي، بل كانت تحاول إثارة غيرة والدتي بعد سنوات من ذلك، زاعمة أنّه بما أنّ عقد الزّواج فُسخ بدون رضاها، فهي تعتبر نفسها، دائما، أوّل زوجة لوالدي، في وقت كان فيه تعدّد الزّوجات مسموحا به! وكانت تزورنا، في أواخر الأربعينات وقبل عودة أخيها الحبيب من مصر في سبتمبر 1949، وتقيم بيننا بضعة أيّام، وتمازح والدتي قائلة: "*إنّي ضرّتك أمام اللّه*". ويكون الجواب :"*اللّهمّ زدني علما*" وكنت أرتاح إلى دعابتها وحكاياها.

وفي الواقع، كانت العلاقات بين عائلتنا وعائلة بورقيبة طيّبة، بالرّغم عن هذه الواقعة الّتي سرعان ما نُسيت : ذلك أنّ قرابة كبيرة جمعتنا. وفعلا فإنّ خدّوجة، جدّة بورقيبة للأمّ كانت عمّة والدي. وكانت تزوّجت من المرحوم أحمد خفشّة وطُلّقت. وأقامت عند أخيها

---

(1) هو متزوّج وأب لأربعة أولاد، عرف البطالة طيلة سنوات طويلة بعد سحب رخصة المقهى المتواضع والموروث عن أبيه. وذلك بدون أيّ سبب !

(2) هو إطار ممتاز في النّقابة وصاحب عائلة ألقي عليه القبض وعذّب طيلة ثلاثة أسابيع في وزارة الدّاخليّة. ولمّا أطلق سراحه في حالة يُرثى لها فقد عمله كعامل في مصنع نسيج.

(3) إنّ وضعه كان "خطيرا" لأنّ أمّه مزاليّة وتزوّج مزاليّة، وهي ابنة خاله المربّي المرحوم الصّادق مزالي.

(4) وقد نال الأذى أقارب زوجتي، ومنهم أخوها حافظ مختار، وهو قبطان للرّحلات البحريّة الطّويلة، ورئيس مدير عامّ لشركة "*قابس للنّقل الكيمياويّة*"، "دُفع" دفعا إلى التّمتّع بالتّقاعد، ما أن تمّ عزلي.، أو زوج شقيقتها علالة الغضبان، مهندس فلاحي،، مدير تعاضديّة البذور والنّباتات الممتازة كان مصيره المصير نفسه. ومن بين ضحايا المتّهمين "بجريمة الانتماء العائليّ" المرحوم محسن غديرة، المهندس تكوينا، ورئيس مدير عام لشركة أشغال خاصّة، الّذي لم يباشر السّياسة طوال حياته. ذلك أنّه، غداة رحيلي المفروض، سُجن وعُذّب عذابا شديدا بمكاتب وزارة الدّاخليّة. وبعد ذلك أصبح ملاحقا إلى حدّ أنّه أصيب بجلطة دماغيّة. وذنبه الوحيد هو أنّه كان ابنا لخالي علالة غديرة. رحمه اللّه رحمة واسعة.

محمود جدّي للأب إلى أن توفّاها اللّه. وبالمناسبة أذكر أنّ إحدى عمّات أبي عيشوشة مزالي تزوّجت محمّد العروي وأنجبت عبد العزيز العروي الإذاعيّ والأديب المشهور.

وتزوّج والدي شعبان أمّي عيشوشة (تصغير لعائشة) غديرة حوالي 1913- 1914. وكانت أمّها من عائلة لاز، من أصل تركيّ. وكان عدد من أفراد هذه الأسرة وزراء في دولة المراديّين[1]. وتقع تربتهم، اليوم، إلى جانب ضريح سيدي علي بن زياد قريبا من مستشفى عزيزة عثمانة. ويوجد بالمنستير نهج باسم مصطفى لاز، وهو وزير في الدّولة المراديّة توفّي في 3 جويلية 1665. وأنجب والدي ووالدتي أختي سيّدة المتوفّاة سنة 2003 وأنا. ومارس والدي عدّة مهن، يحدوه شعور حادّ بالواجب وتدفعه قيم أخلاقيّة لقّنني إيّاها، بقيت راسخة في نفسي لم تبرحها أبدا. وكان دائما لكلماته صدى في خلدي وفؤادي، حرصت دائما على السّير بين ثناياها، والاستزادة من خباياها. اشتغل والدي عطّارا بالمنستير، وبمنزل حرب على بعد 12 كيلومترا من المنستير، ثمّ برادس[2] (قرب تونس العاصمة) سنة 1937، وبعد ذلك بسبيطلة (سفيطلةفي عهد الرّومان) سنة 1939[3]، قبل أن يرجع إلى تونس ليبقى معي أثناء دراستي بالمدرسة الصّادقيّة.

انخرط والدي في الحزب الحرّ الدّستوري منذ تأسيسه. وأذكر أنّه أراني بطاقة انخراطه لعام 1925 . وسرعان ما انضمّ، سنة 1934، إلى الحزب الدّستوري الجديد، حزب بورقيبة. وكنت، قبل الحرب العالميّة الثّانية، رافقته مرّات عديدة لحضور اجتماعات شعبة المنستير، الكائنة في ذلك الوقت بطابق علويّ قريب من باب بريقشة، على ملك المرحوم محمود بسباس. وكنت إلى جانبه عندما شارك، يوم 10 أبريل 1938، في مظاهرة للاحتجاج على

---

(1) هي أسرة تونسيّة حكمت البلاد في أوائل القرن السّابع عشر إلى سنة 1702. أسّس دولتها مراد باشا باي.

(2) كنت رافقت والدي في شهر جويلية بتونس لحضور استقبال الشّيخ الثّعالبي مع مئات التّونسيّين بميناء العاصمة، عند رجوعه من منفاه الطويل. وكذلك حضرت الاجتماع الذي نظّمه الحزب الدّستوري القديم والجديد بشارع فمبطة (محمّد الخامس اليوم)، وفيه خطب بورقيبة والثّعالبي.

(3) كنت بسبيطلة قرب والدي أمام دكّاننا، إذا بالقايد يقطع الطّريق. وكان أنيقا بلباسه الأبيض وطربوشه الأحمر الدّاكن وعصاه بيده. قال لي والدي : " *هو الطّيّب السّقا، وهو محام ودكتور في الحقوق من مواليد المنستير،وله قرابة مع عائلة مزالي لأنّ أخته ناجية هي زوجة محمّد صالح مزالي. لقد اختار الإدارة. لا أريد الذهاب إلى ملاقاته لأنّه قد يظنّ أنّ لي حاجة أريد قضاءها منه. وهذا* (وقالها جازما) *لن يقع أبدا مهما حدث* ". وانغرست في نفسي هذه الأنفة الأبويّة إلى الأبد، ولست في حاجة إلى التّذكير بالفارق الكبير والبون الشّاسع بين الكبرياء الّتي هي فرع من الشّعور بالكرامة وبين الاستكبار الّذي هو داء التّعالي....

إيقاف زعماء الحزب وخاصّة حوادث 9 أبريل 1938 الدّامية[1]. ووضعه قـايد المنستير حينذاك في قائمة تضمّ 68 "مشوّش" دستوري، وُجّهت إلى المراقب المدنيّ الفرنسيّ بسوسة باعتبارهم خطرين على النّظام الاستعماري الفرنسي"[2].

ورغم صغر سنّي نسبيًا فقد كنت أميل إلى زيارة نادي الشّعبة الجديد، الواقع فوق دكّان الشّهيد الحاج سعيد المرشاوي، وأضمّ صوتي إلى الشّباب الدّستوريّ، أو شبيبة الكشّافة، وأردّد معهم الأناشيد الوطنيّة. ولا أزال أذكر النّشيد التّالي المنسوب إلى المرحومين محمّد المرزوقي وأحمد الزّمني وأنقله على علاّته اللّغويّة :

"محمود الماطري والحبيب   مذلّلين الأمر الصّعيب

ربّي ينصرهم عن قريب   لينـالـوا الاستقلال

كلّنا للنّصر فـــداء   شبابنا لا يخشى القتال

أن نموت شهـــداء   أو نعيش في استقـلال"

وكثيرا ما كنت أردّد هذه الكلمات الّتي ارتجلتها مواطنة من قصر هلال إثر نفي الزّعيم في برج الخضراء بأقصى الجنوب يوم 3 سبتمبر 1934 :

" يا حبيب يا بورقيبة   إن شاء اللّه في المنفى ما تطوّل غيبة

وكنت أنشد مع رفاقي في الحيّ أو في نادي الشّعبة :

حيّوا افريقيا، حيّوا افريقيا، حيّوا افريقيا يا عباد

شمالها يبغي الاتّحـاد   شبابها يأبى الاضطهاد

أين روما وقواها واستعمارها العنيـــد

أين إسبانيا ودهـاها وصليبها الحقـــود

قد مزّقنا أغلالهـــا واستقلّت منها البـلاد

حيّوا افريقيا، حيّوا افريقيا، حيّوا افريقيا يا عبـاد"

---

(1) هي مظاهرة للتّضامن مع الزّعيم الوطنيّ علي البلهوان الذي ألقت عليه القبض سلط الحماية، ومع الزّعيمين يوسف الرّويسي وسليمان بن سليمان الموقوفين يوم 5 من الشّهر ذاته، وكانا في طريقيهما إلى واد مليز للإشراف على اجتماع شعبيّ.. وتمّ قمع هذه المظاهرة في الدّماء (استشهد فيها ثلاثون وجرح مائة تقريبا).

(2) نشرت نسخة من هذه الرّسالة بكتاب الطاهر عـفـير، المذكور آنفا صفحة 232.

وكذلك :

"هيّا للميدان يا جيل الشّباب   نسعى في إسعاد هذا الوطن

نسعى للعلياء في نهج الصّواب   في ظلام اللّيل أو في العلن..."

وهكذا تنامى في نفسي الوعي بالالتزام السّياسيّ بفضل والدي رحمه اللّه، وبفضل المناخ الوطنيّ في المنستير. فأصبحت في زمن الفتوّة ويفاعة الشّباب مصهورا في خضمّ الملحمة الوطنيّة وحركيّة الكفاح.

إنّ مجرّد مشاهدة ما يحدث حولي من فقر الأهالي[1]، وثراء المعمّرين، وتحوّل الرّباط[2] إلى ثكنة– سجن، وقلع الجيش الفرنسيّ سنة 1936 للزّياتين، لبناء ثكنة ثانية[3]، وقمع الأهالي "غير المنضبطين أو المعارضين"... كلّ هذا كان ينمّي أحاسيسي الثّوريّة ويقوّي من مشاعري الوطنيّة النّاشئة...

وفي 7 أوت 1933 حضرت من قريب الاضطرابات الّتي سيكون لها أثر كبير في الكفاح من أجل الاستقلال، وفي مصير بورقيبة شخصيّا.

ذلك أنّه طبقا للتّعليمات الّتي أصدرها بورقيبة، حاول مناضلون منع دفن ابن أحد المنستيريّين في مقبرة المسلمين لأنّه متجنّس بجنسيّة فرنسيّة. ومقاومةً من بورقيبة لمحاولات سلطات الحماية دمج التّونسيّين[4] في الكيان الفرنسيّ بمنحهم بسهولة الجنسيّة الفرنسيّة بمقتضى قانون التّجنيس الّذي اتّخذه الوزير بنكور سنة 1923. وسعيا منه إلى كسر تواكلهم

---

(1) كانت توجد في كلّ مكان حضائر خيريّة، وتكايا. وكانت المجاعة ضاربة أطنابها ومرض التّيفوس يحصد النّاس حصدا، والمرابون يجمعون الأموال جمعا. وعنونت *تونس سوار* صفحتها الأولى هكذا : "*البلاد التّونسيّة تحتضر*" (فيفري 1934). وصرّح بيروتون المقيم العامّ بتونس نفسه أمام المجلس الكبير في 4 أفريل 1934: "*لقد قلت لكم في صباح اليوم إنّ البلاد التّونسيّة تُحتضر. إنّني لا أدري هل أنّ كلامي قد فُهم على وجهه الصّحيح... هناك مليونان من النّاس لايجدون ما يسدّون به الرّمق من ثلاثة ملايين ونصف* ..."

(2) هو مركز محصّن كان يسكنه المرابطون الّذين يدافعون عن السّواحل.

(3) قادنا مديرنا بالمدرسة، مسيو بيتاش إلى غابة زيتون في ريعانها ليرينا قدرة المدرّعات على قلع هذه الأشجار، ممّا دفع بعض المنستيريّين إلى نظم مرثية هذا مقطعها الأوّل :

" *يا بيّ (بابا) المكي* (صاحب الزّياتين)

سانيتك تسخف وتبكي

زيتون متكي

ومدافع تدرس درسان

ع السّنغال ع السّينغال

وخليقته ترعب رعبان".

(4) كان التّونسيّون المتجنّسون بجنسيّة فرنسيّة يتمتّعون "بالثّلث الاستعماري" على غرار زملائهم الفرنسيّين : فكان يضاف إلى مرتّباتهم 33 بالمائة.

وتسليمهم بالأمر المقضيّ استند شيئا ما إلى الفقه الإسلامي، بالرّغم من الإشاعة الرّائجة حول فتوى بعض كبار المشايخ، أمثال شيخ الإسلام والباش مفتي في ذلك العهد، المؤيّدة للسّلطة الفرنسيّة، معلنا أنّه لا يمكن لأيّ متجنّس، لأنّه ليس منّا، أن يطالب بحقّه في دفنه بمقبرة إسلاميّة، وما على المتجنّسين إلاّ المطالبة بتخصيص مكان لهم في المقابر. وأفادني الأستاذ الحبيب شيبوب في هذا الصّدد أنّ ما عُرف بفتوى التّجنيس الّتي شغلت النّاس في الثّلاثينات لم تكن في الواقع كما كان يُتردّد على الألسن، بل إنّ الأمر كما يلي : بعث الوزير الأكبر الهادي الأخوة مكتوبا إلى الهيئة الشّرعيّة بالدّيوان يتضمّن السّؤال التّالي : هل تُقبل توبة المرتدّ ؟ فاجتمعت الهيئة الشّرعيّة للنّظر في هذا السّؤال. وكان رأي الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور. أنّ توبته تُقبل، وكان رأي الشّيخ محمّد العزيز جعيط قبولها بشروط، وأحجم عن إبداء أيّ رأي بقيّة الأعضاء. هذا كلّ ما في الأمر فليس هناك فتوى كما يُشاع...

وأصرّ القـايد حسن السّقّا في تلك الفترة والمراقب المدني الفرنسي بسوسة، المدعوّ ڤـرينيك، على أن يُدفن ابن المتجنّس في المقبرة الإسلاميّة. فكان أن وقع صدام بين المتظاهرين والقوّة العامّة كنت شاهدا له صدفة. ونتج عن ذلك عدد من الجرحى وقتيل واحد هو شعبان البحوري رحمه اللّه رحمة واسعة، فيكون بذلك أوّل شهيد سقط بالمنستير من أجل استقلال البلاد[1].

وكان لهذه الأحداث وقع كبير بالمنستير نتج عنه تكوين وفد من أعيانها لتقديم شكوى إلى الباي. وعيّنوا لقيادة الوفد محاميا شابّا هوالحبيب بورقيبة العضو في الحزب الدّستوري. وفعلا استقبل الوفد أحد المقرّبين من أحمد باي بالمرسى اسمه سليم الجزيري.

فاستاء من ذلك قادة الحزب الدّستوري وقرّروا توجيه توبيخ إلى بورقيبة بحجّة أنّهم لم يمنحوه تفويضا لقيادة هذا الوفد. ولم يقبل بورقيبة هذا القرار واستقال من اللّجنة

---

(1) **يذكر المناضل المرحوم أحمد توفيق المدني في مذكّراته بعنوان "*حياة كفاح*" ص. 281 (الشّركةالوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر)** «*أنّه اتّصل، صحبة المرحوم عثمان الكعّاك، ببعض المشايخ، وخاصّة بالشّيخ محمّد بن يوسف شيخ الإسلام فيما بعد الّذي صارحه بأنّ التّجنيس ردّة لا ريب في ذلك، ولكن لا أستطيع إطلاقا إعلان ذلك، لا قولا ولا كتابة... ولا أستطيع أن "أتمرمد" وأهان في آخر عمري. ويضيف أنا أعلم أنّي وزملائي في المجلس الشّرعيّ نرتكب بسلوكنا إثما عظيما، ولكنّ اللّه يقول : "لا تلقوا بأيديكم إلى التّهلكة"... بينما الشّيخ محمّد بلخوجة قال كلمة الحقّ - خلافا لزملائه - وجاهر بردّة المتجنّس، وكذلك الكثير من "صغار" العلماء*»، **من أمثال الشّيخ إدريس بن محفوظ الشّريف (بنزرت) الّذي اشتهر بفتوى تكفير المتجنّس في 31 ديسمبر 1932 استنادا إلى قوله تعالى في سورة المائدة :"ومن لم يحكم بما أنزل اللّه فأولئك هم الكافرون".**

التّنفيذيّة[1]. وتضامن معه آخرون من الزّعماءالشّبّان، فاستقالوا (ومنهم الدّكتور محمود الماطري والطّاهر صفر...).

وتقرّرت دعوة مؤتمر للحزب بقصر هلال في 2 مارس 1934، قصد توضيح الأمور. غير أنّ قدامى الحزب لم يحضروا الاجتماع. وغرضهم تجنّب ما كان من الواجب توضيحه. فتجاوز ذلك المؤتمرون السّتّون وانتخبوا قيادة جديدة برئاسه الدّكتور محمود الماطري، سمّيت الدّيوان السّياسيّ خلافا للقدامى الّذين ظلّت قيادتهم تسمّى "اللّجنة التّنفيذيّة". وهكذا أمكن لبورقيبة، بصفته كاتبا عامّا، أن يمارس نفوذا هامّا، ويجدّد وينشّط ما سيصبح فيما بعد الحزب الدّستوريّ الجديد.

★★★

إنّ خطواتي الأولى في التّعليم، بعد الكتّاب حيث حفظت ما تيسّر من القرآن الكريم، كانت بالمدرسة القرآنيّة[2] الّتي كان يديرها مربّ أديب هو المرحوم محمّد الهادي العامري. وأذكر من بين معلّميها السّادة محمّد الزّيلي ومحمّد الخيري ومحمّد عامر البحوري والعروسي بنّور وهو أصيل بلدة الجم. وواصلت تكويني بالمدرسة العربيّة الفرنسيّة بالمنستير بإدارة السّيّد بيتاش، وكان بيداغوجيّا مرموقا، وكان معلّم العربيّة المرحوم محمّد شكو ظريفا، جاحظيّا في سخريته. وأنا أدين لهم بالكثير وأغتنم الفرصة لأحيّي ذكراهم بتأثّر كبير.

ولّما نجحت في امتحان الشّهادة الابتدائيّة غمرت السّعادة والديّ. لأنّ هذه الشّهادة البسيطة كانت من شأنها أن تجعل حامليها يفلتون من الخدمة العسكريّة. ذلك أنّ والديّ عرفا الكثير من الشّبّان الّذين هلكوا من جرّاء تجنيدهم في فيالق الجيش الفرنسيّ وخوضهم حرب 1914-1918[3] ؛ فكانا قلقين أن يقع لي مثل ذلك يوما ما.

وعندما وُفّقت إلى إجراء مناظرة الدّخول إلى المدرسة الصّادقيّة الشّهيرة لم يتحمّسا كثيرا. كان الأمر بعيدا عن تصوّرهما، ويمثّل بالنّسبة إليهما في حالة نجاحي وجوب " نفيي" بتونس العاصمة. وهي في نظر والديّ محنة، خاصّة أنّ أختي السّيّدة الّتي كانت "موعودة"

---

(1) وتمّ توبيخ زميل آخر لبورقيبة هو البحري قيقة من أجل "إفشاء سرّ" طلب منه ومن معه المقيم العامّ بيروطون كتمانه.

(2) فتحت هذه المدرسة أبوابها عام 1913 بفضل تضحيات الأهالي. وانتقلت عام 1938 إلى محلّ جديد أوسع في شارع باب الكرم، وقد نشر الشّيخ محمّد الهادي العامري مذكّراته عن هذه المدرسة في فصلين (العدد 6- السّنة 17 من مجلّة الفكر عم 1972 والعدد 7- السّنة 17- أفريل 1972.

(3) يقدّر عدد التّونسيّين الّذين "ماتوا أو جرحوا في سبيل فرنسا" بـ 60.000 تقريبا.

للزّواج، سيؤول الأمر بـــها إلى مغادرة البيت وترك أمّها وحدها، نظرا لكثرة سفرات والدي بحثا عن موارد الرّزق.

كان من الواجب إجراء موادّ المناظرة في ليسي سوسة. فكان عليّ أن أمتطي الحافلة الرّابطة بين المدينتين. وللأسف لم يكن بيدي معلوم التّذكرة. فقرّرت أنا وصديق لي في الدّراسة يدعى البشير السّوسي أن نطوي المسافة على متن درّاجة وسياقتها بالتّناوب[1]. وأجرينا موادّ الامتحان، ونحن في تلك الحال من التّعب، وبمثابة غداء أكلنا قطعتين من الخبز مطليّتين بالهريسة ورجعنا إلى المنستير منهكيْن، ولكن فرحين بنجاحنا في ربح هذا التّحدّي الّذي قد لا تتصوّره اليوم الأجيال الصّاعدة !

نجحت في هذه المناظرة وتهيّأت للالتحاق بالعاصمة حيث أقمت ببيت خالي علاّلة غديرة، الموظّف بإدارة المال، والكائنة بضاحية العمران 12 نهج بلعبّاس. وفي أكتوبر 1940 دخلت المدرســـة الصّادقيّة في الفصــــل السّادس ج. وكان طول المسافة الّتي تفصل بين بيت خالي والمدرسة أربعة كيلومترات. فكنت أقطعها جيئة وذهابا أربع مرّات في اليوم مشيا على الأقدام، إذ لم يكن في إمكاني امتطـــاء الترامفاي. ولعلّ ذلك حبّب إليّ المشي على الدّوام.

وكنت أحيانا أسمح لنفسي بالتّوقّف، في طريق العودة، لأعرّج على الدّريبة الّتي كانت تجمع، في مكان واحد، عدّة محاكم تونسيّة. فأستمع إلى نتف من مرافعات المحامين، وأنصت إلى التّحقيق الّذي يجريه رئيس المحكمة على المتّهم. وكانت تبهرني طقوس العدالة.

وفي حيّ الحلفاوين كنت أجيز لنفسي التّوقّف أحيانا لأستمع إلى الأغاني الصّادرة من الإذاعات بصوت عال أو من الفونوغرافات أو لأنصت إلى الحكايات الّتي كان يسردها الفداويّة، هؤلاء الّذين واصلوا تقاليد الأدب الشّفهيّ الغنيّة.

وقبيل السّنة الثّانية من الدّراسة أعلم خالي والدي بأنّه من المتعذّر عليه إيوائي. فحالت أنفته دون التّعقيب على هذا القرار. وباع دكّانه بالمنستير، وسعى إلى العمل كطبّاخ *بالجمعيّة الخيريّة*، والتحق بي في العاصمة. وتدبّر أمره لترسيمي كمقيم بهذه الجمعيّة بصفتي معوزا، وهو الواقع، وبهذه الصّورة أمكن لي مواصلة دراستي[2].

---

(1) وهكذا كان طول المسافة الّتي اجتزناها عشرين كيلومترا مرّتين.

(2) كان الحاج أحمد بورقيبة، الأخ الأكبر للرّئيس، والعضو المؤثّر في الهيئة المديرة لهذه الجمعيّة المحسنة هو الّذي أعان والدي في مساعيه. ولعلّه من المفيد أن أذكر أنّه كان، من ضمن الهيئة المديرة للجمعيّة الخيريّة الكائنة بنهج الورغي قرب باب سويقة في أوّ ل الثّلاثينات، ثلاثة أعضاء من أبناء المنستير، وهم محمّد صالح مزالي وأحمد بورقيبة والحبيب بورقيبة. وكان يرأسها القاضي البشير معاوية، وأذكر أنّي زرته صحبة وفد من مكفولي الخيريّة في بيته بضاحية باردو لتهنئته بأحد الأعياد.

وكان "لمنوحي" *الخيريّة* الحقّ في اللّباس والأكل والإقامة مجانا. فتمّت دراستي بصورة مرضيّة، وأقبلت على المطالعة بنهم كبير : فقرأت لألكسندر دوما، وجول فارن، وفيكتور هوڤـــو، وشاتوبريان، وبيار لوتي... وكان منير السّافي، وهو زميل لي بالفصل وأخو الجراحي الشّهير زهير السّافي، يعيرني بصورة منتظمة كتبه. كما أقبلت على مطالعة الكتب باللّغة العربيّة. فكنت ألتهم روايات جورج زيدان التّاريخيّة، وقصص كامل الكيلاني، وإبداعات جبران خليل جبران، وحديث عيسى بن هشام، وحتّى قصص المنفلوطي المفرطة في الحساسيّة.

وكنت أقسّم أوقات الفراغ بين ملاعب الرّياضة، إذ كنت من المناصرين لجعيّة التّرجّي الرّياضي بوصفها شعبيّة وتونسيّة صرفة، لم ينتسب إلى صفوفها أيّ لاعب أجنبيّ، وبين قاعات الحفلات الموسيقيّة الّتي لا أدخلها ولكن أستمع منها بشغف كبير، بفضل مكبّرات الصّوت، إلى المطربين والمطربات كفتحيّة خيري، وحسيبة رشدي، والهادي الجويني، وعلي الرّياحي، وشافية رشدي. وكنت أترنّم بقصائد فتحيّة خيري، وخاصّة بـــ :

"أ تُرى تذكرينني يا فتـــاتي   أم محا البعد صورتي وسماتي"

أترى تذكرينني إنّ قلـــبي   قانع من هواك بالذّكريات"

وهي من نظم محمّد العريبي وتلحين سيّد شطّا، والأغنية الأخرى :

"ما ثناها، ما الّذي أوجب يا ناس جفاها   وفتاها لم يساكن قلبه حبّ سواها"

وهي للشّاعر عبد الرزّاق كرباكة، وتلحين سيّد شطّا[1]. أمّا الفنّان الهادي الجويني فقد عرفته أستاذا للموسيقى بالمدرسة الصّادقيّة. وقد لحّن لنا وعلّمنا النّشيدين الشّهيرين اللّذين اشتهرت بهما "الصّادقيّة"، وهما من تأليف المرحوم الفاضل بن عاشور. الأوّل مطلعه :

« نسير نحو المعـــــالي   بهمّـــة وعزيمـــة

ونحو سامي الخصال   بالسّيرة المستقيمة»

---

(1) وكانت المرحومة فتحيّة خيري كذلك (1918-1986) ممثّلة ممتازة انتسبت إلى جمعيّة الكوكب التّمثيليّ الّتي كان يديرها المرحوم محمّد الحبيب. أذكر أنّي شاهدتها في المسرح البلدي تمثّل دور كيليوبترة ودور "ولاّدة وابن زيدون" تأليف عبد الرزّاق كرباكة وتلحين صالح المهدي... وقد اشتهرت أيضا رحمها الله بالأغنية الّتي نظم كلماتها عبد الرزّاق كرباكه ولحّنها قدّور الصّرارفي والّتي طالما ردّدها التّونسيّون في مطلع الأربعينات :

"بابورينو سرى ع النّسمة   شرّف موج الحـــيّ

هازز فوقو عـــزّ الأمّـــة   سيدي المنصف بـــيّ"

والنّشيد الثّاني مطلعه:

« على الهضاب، على الهضاب   وســط روض بديــع

تبدو القباب والمنار الرّفيع

هذي مغاني العلم والاهتــدا   من ذكرها في كلّ فجّ صدى

فيها شباب النّبل نشء النّدى   لرايــة العرفان مدّ اليــدا »

وهو وصف لمبنى المدرسة الصّادقيّة كما تبدو للنّاظرين إلى اليوم.

★★★

وفي 8 نوفمبر 1942، حطّت قوّات من الجيوش الألمانيّة، منقولة عن طريق الجوّ، بمطار العوينة (اليوم مطار تونس – قرطاج). ولم تجد أيّة مقاومة، وانتشرت في بعض الأحياء الاستراتيجيّة من العاصمة وضواحيها. وعلى إثر ذلك ذهبت أنا وعدد من زملائي بالفصل إلى باردو "للاستمتاع" بهذا المشهد. وسرعان ما أُغلقت أبواب المدرسة الصّادقيّة واضطُررتُ إلى العودة إلى المنستير.

أمّا مدينة سوسة الّتي سقط عليها وابل من القنابل فقد هرب منها جزء من سكّانها والتجؤوا خاصّة إلى المنستير. واستُعملت، لإيواء ثانويّتها مدرسة البنات المسلمات الكائنة قرب حمّام سيدي بوبكر وقد هدّمت غداة الاستقلال مع الأسف، فسجّلت نفسي بالفصل الثّالث أ، كما فعل ذلك بعض الصّادقيّين مثلي، كالإخوة محمّد عامر غديرة وحسن عبّاس والحبيب طنبورة والمرحوم أحمد الشّريف. وكانت سنة دراسيّة لا تنسى.

فقد وجدت نفسي لأوّل مرّة في فصل مختلط اختلاطا مضاعفا، لأنّه احتوى على الفتيان والفتيات، واليهود والنّصارى، وكنت المسلم الوحيد. لذا اتّجهت إرادتي إلى تعويض الصّدمة النّاتجة عن هذا الجديد المربك بمضاعفة إقبالي على الدّراسة والمزيد من الاجتهاد. وبفضل عناية أساتذتي وخاصّة الآنسة ڤــايي، أستاذة الفرنسيّة، الّتي أصبحت، بعد أشهر قليلة، السّيّدة عبد السّلام فرشيو، وأحمد الغربي أستاذ اللّغة العربيّة[1]، وبفضل المزاحمة الّتي نشأت بيني وبين زميل في الدّراسة، يهودي، تعوّد الاستئثار بكلّ الامتيازات في

(1) كنت الوحيد في قسم العربيّة فزوّدني السّيّد الغربي بدروس في اللاّطينيّة.

ليسي سوسة[1]، أمكن لي الحصول على معدّل عامّ سنويّ يفوق 20/15، ممّا مكّنني من الظّفر بمنحة مقيم أو "بيّات"، كما كان يقال، بالمدرسة الصّادقيّة. فوجدت نفسي في أكتوبر 1943 بالفصل الرّابع، بعد أن انتهت المعارك بالتّراب التّونسيّ، إذ فرّ جند الألمان والطّليان أو أُسروا.

وفي جوان 1944 نجحت في امتحان البروفي العربيّ، ممّا بعث السّرور في نفس والدي، ولكنْ لأمد قصير، إذ توفّاه اللّه في سبتمبر من السّنة ذاتها مطمئنّ النفس، على كلّ حال، فيما يتعلّق بمصيري، رحمه اللّه رحمة واسعة وجازاه على ما وهب وربّي.... ذلك أنّه أصبح في إمكاني، بهذه الشّهادة، أن أظفـــــر بخطّة مدرّب في التّعليم الابتدائيّ، أو موظّف بسيط في الإدارة !

وكانت سنة 1947 على صعيد تكويني الفكريّ مرحلة مهمّة. وبالرّغم من ميولي المتّجهة نحو دراسة الطّبّ اخترت، بفضل أستاذي السّيّد تيبي وعوامل أخرى، مواصلة الدّراسات الفلسفيّة بالسربون بعد الباكالوريا.

غير أنّ مسيرتي الدّراسيّة المرضيّة عرفت بعض الاضطراب. ذلك أنّني عوقبت، في السّنة الرّابعة ، من قبل قيّم أصبح فيما بعد صديقي هو المرحوم محمّد بيرم، لأنّني نطقت باسم أستاذ التّاريخ **Pichon**، الّذي تأخّر عن الوصول إلى المدرسة حسب الصّياغة العربيّة فقلت: بيشون، فضحك زملائي، واعتُبر ذلك منّي تشويشا. وهكذا بدأت مشاكلي مع التّعريب مبكّـــرا!

ومرّة أخرى تسلّقت، مع بعض زملائي في قسم الفلسفة، سور المدرسة قاصدا الملعب البلدي الّذي يعرف اليوم بملعب الشّاذلي زويتن. وقد ألقى الزّعماء صالح بن يوسف، وعلي البلهوان، والشّيخ الفاضل بن عاشور خطبا حماسيّة ألهبت مشاعر الجماهير الغفيرة، وذلك لحضور ذكرى تأسيس الجامعة العربيّة، وكان ذلك يوم 22 مارس 1947. وهو ما ترتّب عنه طردي من المدرسة لمدّة ثلاثة أيّام.

وبمناسبة هذه التّظاهرة الوطنيّة التّاريخيّة استمعنا – لأوّل مرّة – لخطاب أحمد توفيق المدني الّذي قدم خصّيصا من الجزائر للمشاركة في هذا المهرجان، كما أنشد فيه كلّ من الشّاعرين الطّاهر القصّار ومحمّد بوشربية قصيدا، ومطلع الأوّل :

(1) نشأت بيننا صداقة فكنت أزوره ببيته وهو نفسه يزورني. كان أقوى منّي شينا ما في الرّياضيّات وكنت أنا أحصل على أعداد أحسن منه في الإنشاء الفرنسيّ.

"ملكتْ عزّةُ العروبـــــة نفســـي   فافسحوا لي فقد طغى فيض حسّي"

ومطلع قصيد الثّاني :

" عيد العروبة هذا عامك الثّاني   يفترّ عن أمل بالشّعر أغراني"

وقد انقطع التّيّار الكهربائيّ خلال مشاركة الذّوات المتحدّث عنهم، وأمكن إرجاعه بعد جهد أثناء كلمة الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور الّذي لم تفته مناسبة إرجاعه فقال بديهيّا :« *نحن في هذه اللّحظة ينطبق علينا قوله سبحانه في كتابه العزيز : "حتّى إذا استيأس الرّسل وظنّوا أنّهم قد كُذّبوا جاءهم نصرنا"* »، **فقوطع بتصفيق حادّ.**

وكان الّذي يملأ فراغ وقتي بعد الدّراسة إجمالا، عدا الرّياضة، الأنشطة الثّقافيّة في صلب جمعيّة قدماء تلامذة المدرسة الصّادقيّة، وكان يرأسها المرحوم محمّد علي العنّابي، وهو رجل ممتاز، متخرّج من البوليتكنيك بفرنسا، أو الأنشطة الفكريّةالمنستيريّة ضمن جمعيّة *الشّباب الأدبيّ*، **الّتي أصبحت، بعد انقسامها جمعيّة** *الطّالب المنستيري*، **وكنت رئيسا لها، أو الأنشطة المسرحيّة الّتي تقع بمدينة تونس ضمن الاتّحاد المسرحيّ التّونسيّ[1].**

وفي هذا الصّدد أرى من الواجب الإدلاء بما لا أزال أذكره في شأن "الشّقاق المبارك[2]" الّذي نشأت عنه جمعيّة " الطّالب المنستيري"، وقد أثارت – في أواخر الأربعينات– معارك أدبيّة ساخنة، وخلقت توتّرات في صفوف التّلاميذ والطّلبة بمدينة المنستير، وكُتبت وقيلت في شأنها أقوال جانب بعضها الحقيقة.

لقد تأسّست جمعيّة قدماء المكتب العربيّ الفرنسيّ بالمنستير يوم الأحد 19 جوان 1932، وانضوت تحت لوائها منذ 26 جويلية 1935 جمعيّة الشّباب الأدبيّ كفرع ينشط تحت مسؤوليّتها، ولكنّه يتمتّع بهامش كبير من الحرّيّة والنّشاط. وانتُخب المرحوم محمّد صالح شعبان أوّل رئيس لها، وكذلك المرحوم محسن بن حميدة أوّل كاتب عامّ، وهما مدرسيّان، رغم أنّ أغلبيّة المشتركين كانوا زيتونيّين، وكذلك الهيئة الّتي انتُخبت يوم 26 جانفي 1943

---

(1) انضممت إليه سنة 1944. وكان برأسه صالح الأحمر. وكان يدير التّمارين في مقرّ الجمعيّة بنهج سيدي إبراهيم الرّياحي، في قلب المدينة، وجهان مرموقان الطّاهر بلحاج والبشير المتهنّي. وأذكر أنّي والتّلميذ الزّيتوني الحبيب نويرة كنّا نتردّد ابتداء من شهر أفريل 1946 على شقّة الممثّلة اليهوديّة حبيبةالصّغيرة في شارع لندرة لتلقينها وتحفيظها دور مرغريت دي بورغوني في رواية برج نال (La Tour de Nesle).

(2) العبارة منسوبة إلى المرحوم وناس بن عامر إثر الخلاف بين قدماء حزب الدّستور والجدد في أوائل 1934، ويعني بـها الخلاف النّافع عكس الانقسام العقيم.

فقد فاز فيها بالرّئاسة والكتابة العامّة وأمانة المال كلّ منَ محمود القـطاري وحسن عبّاس وحمّادي بسباس وجميعهم مدرسيّون.

وأثناء الجلسة العامّة الّتي التأمت في جويلية 1946 انتُخبت كاتبا عامّا بينما تولّى الرّئاسة محمّد ناجي معتوف، وهو زيتونيّ. أمّا في الجلسة العامّة لسنة 1947 فقد فزت بأغلبيّة الأصوات، وأسند لي جميع الأعضاء المنتخبين رئاسة الهيئة، ونُشرت التّركيبة الجديدة بجريدتي الزُّهرة والنّهضة، وبرمجنا نشاط كامل أيّام العطلة المدرسيّة من محاضرات ورحلات ومسرحيّات وجداول دروس التّدارك المجانيّة لفائدة الرّاسبين في امتحاناتهم...

وفوجئت بعد حوالي أسبوع من النّشاط الإيجابيّ برسالة ممضاة من عدد من الزّيتونيّين يطالبونني بالتّنازل للزّيتونيّ الحبيب نويرة عن الرّئاسة، وأقنع بنيابته. وتمثّلت حجّتهم في أنّهم يمثّلون الأغلبيّة، وهو صحيح، ولكنّه غير قانونيّ باعتبار قرارات الجلسة العامّة.

طبعا رفضت، وقلت لهم هيّئوا أنفسكم للجلسة العامّة في العام المقبل. فاستقال ثلاثة زيتونيّين ثمّ ضغطوا على الزّيتونيّ الرابع الهادي نعمان، فأسرّ لي في تأثّر شديد بأنّ الضّغوط أصبحت لا تُطاق، واعتذر لي عن اضطراره إلى الاستقالة، فعوّضت المستقيلين الأربعة بأربعة آخرين ممّن شاركوا في الانتخاب ولم يحصلوا على عدد الأصوات الكافية وواصلنا العمل كأنّ شيئا لم يكن! ونشرت جريدة النّهضة في عددها المؤرّخ في 21 أوت 1947 تركيبة الهيئة الجديدة كما يلي : الرّئيس : محمّد مزالي، كاهيته : صلاح الدّين المرشاوي، الكاتب العامّ : الهاشمي السّعدي، كاهيته : صلاح الدّين الجمّالي، أمين مال : المحسن عبّاس، كاهيته : صالح الجدّي، حافظ المكتبة : عامر القطاري.

فجُنّ جنون الجماعة الّتي كانت تمسك بخيوط اللّعبة من وراء ستار، وحاولوا التّأثير على بعض أفراد هيئة قدماء المكتب العربيّ الفرنسيّ فبادروا يوم 28 أوت 1947 بتنظيم اجتماع عامّ بنادي "السّركل Cercle "، وهو النّادي الدّوليّ للتّعارف الّذي أُسّس عام 1895 (مقرّه بنهج سادي كارنوا سابقا عدد 78)، حضره الصّادق مزالي وعبد اللّه الزّنّاد والطّاهر بو زقـرّو والشّيخ محمّد غديرة ومحمّد ناجي معتوف ومحمود شرشور وعدد كبير من الزّيتونيّين وكنّا، نحن المدرسيّين، قلّة فعلا.

وواجهت بمفردي ألوانا من الهجومات، وضروبا من السّفسطة لتغيير الهيئة الشّرعيّة. وللأسف وضع القوم الخلاف على أساس التّنافس بين الزّيتونيّين والمدرسيّين، فأجّجوا نار العصبيّة والفتنة.

ولّما لاحظت أنّ العمل أصبح صعبا أمام هذا الهجوم المنظّم على الشّرعيّة والقانون، قرّرت بالاتّفاق مع زملائي في الهيئة، درءا ربّما لتطوّرات وخيمة، تسليم مفتاح المقرّ ودفتر محاضر الجلسات والطّوابع إلى هيئة القدماء. فتوجّهت صحبة محسن عبّاس، أمين مال الجمعيّة، إلى بيت رئيس هذه الهيئة محمّد الحدّاد، وكان إلى جانبه الصّادق مزالي، وسلّمته كلّ الوثائق صحبة رسالة خطّيّة لا أزال أحتفظ بمسودّها.

وكنّا اهتدينا قبل ذلك إلى تكوين هيئة وقتيّة للمطالبة بالتّأشيرة القانونيّة حتّى نتخلّص من "إشراف القدماء"، وعُيّن الأخ محسن البوّاب كاتبا عامّا لها[1].

ثمّ سافرت إلى باريس لمواصلة تعلّمي العالي، وغابت عنّي أخبار الجمعيّة. ولّما عدت إلى مسقط رأسي في جويلية 1948 أعلمني الأخ محسن البوّاب أنّه تحصّل على "الرّخصة" – هكذا كنّا نسمّيها – وأنّ أحد معارفه، حسن صيود أعانه عليها. وهو أصيل رجّيش، وموظّف بالقسم الأوّل بالوزارة الكبرى، وهو عبارة عن وزارة الدّاخليّة حينذاك.

فبادرت بالدّعوة إلى جلسة عامّة استثنائيّة عقدت في دكّان متواضع موجود بحيّ الرّبَط أمام حمّام الحذري، واقترحت تغيير اسم الجمعيّة لتصبح "جمعيّة الطّالب المنستيري"، وقوبل اقتراحي بالإجماع وانتُخبت رئيسا للهيئة الجديدة... ونشرت جريدة النّهضة البلاغ التّالي بتاريخ 5 أوت 1949 :

« عقدت جمعيّة الشّباب الأدبيّ المنستيري جلستها العامّة يوم الأحد في 17 جويلية بناديها الجديد ووقعت (هكذا) هذه الجلسة تحت رئاسة الأخ محمّد مزالي. وبعد تلاوة التّقريرين الأدبي والمالي من طرف الأخوين الهاشمي السّعدي والمحسن عبّاس والمصادقة عليهما بالإجماع وقع تحوير الفصل الأوّل من القانون الأساسي، فغُيّر اسم الجمعيّة، وعُوّض بالاسم الجديد " جمعيّة الطّالب المنستيري" وذلك لرفع الالتباس. وبعد ذلك شُرع في عمليّة الانتخاب، وأسفرت النّتيجة على ما يلي: الرّئيس : محمّد مزالي، كاهيته:

---

(1) لعلّه من المفيد الرّجوع لمرجعين حول هذه المعركة الشّبابيّة ونتائجها، وإكمال ما لم تسعفني به الذّاكرة : وهما كتاب محمّد المحسن البوّاب : مبتدأ في انتظار الخبر... تونس 1977، وكتاب محمّد الطّاهر عفـير : المنستير عبر مواقع التّجذير والتّحرير، المطابع السّريعة المندمجة، المنستير، 1989.

علي حرز الله، الكاتب العام : الهاشمي السّعدي، كاهيته : صلاح الدّين الجمّالي، أمين مال : المحسن عبّاس، كاهيته : محمّد الصّالح التّومي،حافظ المكتبة : محمود بسباس ».
وأمضى البلاغ الهاشمي السّعدي.

وشنّ الجماعة حملة شعواء عليّ وعلى محسن البوّاب، وأجّجوا النّعرة الزّيتونيّة لحشد أغلبيّة التّلاميذ ضدّنا، ويعلم اللّه كم كنت معتزّا بجامع الزّيتونة وبرسالته الدّينيّة والحضاريّة في هذه الرّبوع، وكم كنت أحترم زملائي الزّيتونيّين، وأرغب في التّعاون معهم في شتّى الأنشطة الثّقافيّة والسّياسيّة، ولكنّها ثورة الشّباب، وقد جنينا منها على كلّ حال روح التّنافس الشّريف والتّسابق من أجل خدمة البلاد والعباد.

ومن مظاهر تلك المعركة ظهور جرائد سرّيّة للسّخرية وحتّى الهجاء، وأذكر من بينها "الدّقّــازة" الّتي أسّسها الشّابّ الزّيتونيّ علي بلحاج يوسف تحت اسم مستعار : وهو ابن جلا وطلاّع الثّنايا...

وأعود إلى النّشاط الإيجابيّ فأقول، في مجال المحاضرات، إنّي أعطيت المثال لزملائي إذ ألقيت في صائفة 1949 محاضرتين نشرتُ نصّيهما في كتابي دراسات. وكانت الأولى بعنوان: تعليم الفتاة التّونسيّة المسلمة، ناديت فيها بضرورة تجاوز مشكل الحجاب، مؤكّدا أنّ الأهمّ هو أن تفتح المدارس في وجه البنات المحجّبات أو السّافرات على السّواء، وذلك يوم 10 سبتمبر 1949. أمّا المحاضرة الثّانية فكان عنوانها : " حقيقة يجب معرفتها"، يوم الجمعة 31 سبتمبر 1949. ذلك أنّي كنت مولعا بالتّاريخ أحضر دروسا يلقيها في السّربون كبار الأساتذة في هذا الاختصاص. ودخلت يوما مدرّج ديكارت فإذا بالمؤرّخ رينوفان (Renouvin) يلقي درسا حول العلاقات الدّيبلوماسيّة بين فرنسا ودول أوربّا الكبرى من 1871 إلى 1881، وصادف أن كان الدّرس يومها حول المجهود السّياسيّ والدّيبلوماسيّ الّذي قامت به فرنسا لتأمين نجاحها في احتلال البلاد التّونسيّة وفرض الحماية على الصّادق باي في 12 ماي 1881. وقد استفدت كثيرا لأنّ أستاذ التّاريخ في المدرسة الصّادقيّة أكّد لنا أنّ فرنسا اضطرّت إلى التّوغّل في الإيالة التّونسيّة لحماية التّراب الجزائريّ من هجمات قبائل خمير المتواجدة على الحدود.

وبفضل الوثائق التّاريخيّة والرّسائل الدّيبلوماسيّة الرّسميّة أمكن لي أمام الشّباب المنستيريّ دحض الدّعاية الاستعماريّة وكشف مخطّطاتها للاستيلاء على وطننا.

وفيما سبق نماذج من نشاطي السّياسيّ والثّقافيّ والتزامي في خدمة الوطن، وأنا في العشرين من عمري، في سنّ كان فيه أترابي "يتمتّعون" "بنعم" الحياة الأخرى. لكنّي كنت سعيدا ومقتنعا بأنّ لحياتي معنى ورسالة بينما "المتفرّجون" كانوا – في نظري – يتثاءبون حياتهم...

وفي سنة 1950 عُيّنت أستاذا بالمدرسة الصّادقيّة فسلّمت المشعل للمرحوم الهاشمي السّعدي الّذي تولّى الرّئاسة بعدي، ثمّ خلفه الهادي بسباس، ثمّ المنصف سلامة، ثمّ محمّد صالح مزالي، ثمّ محسن الجدّي، وبعده علي بسباس، واخيرا علي حرز اللّه، وفي رئاسته تمّ تسليم الجمعيّة وأثاثها إلى اللّجنة الثّقافيّة بالمنستير، فأدّت جمعيّة الطّالب المنستيري رسالتها كأحسن ما يكون الأداء خدمة للشّباب المنستيري وللثّقافة التّونسيّة.

ومكّنتني هذه الأنشطة من تنظيم أو حضور محاضرات ممتازة لأعلام من بينهم علي البلهوان، والفاضل بن عاشور، وعثمان الكعّاك، ومصطفى خريّف. كما دعوت، بصفتي رئيسا لجمعيّة الطّالب المنستيري، أحمد بن صالح، وكان آنذاك أستاذا شابّا بليسي سوسة، لإلقاء محاضرة عنوانها : " *معنى الوثبة* "، وذلك في صحن الوليّ سيدي عبد السّلام، الكائن بحومة الطّرابلسيّة بالمنستير. ودعوت أيضا الشّيخ سالم بن حميدة، أصيل أكّودة، المشهور بفيلسوف السّاحل، لإلقاء محاضرة نسيت عنوانها. والّذي أتذكّره في شأنه هو أنّه كان تقدّميّا مع أنّه تقليديّ التّكوين، وكان جريئا في أفكاره لا يخشى، فيما يراه، لومة لائم ! وسمحت لي هذه الأنشطة أيضا بالمشاركة في مسرحيّات مختلفة قمت فيها بأدوار عديدة : مثل دور بروتوس في مسرحيّة *يوليوس قيصر* لشكسبير، ودور ڤـوتيي في مسرحيّة *برج نال* لألكسندر دوما، ودور وزير شيخ في مسرحيّة *لويس الحادي عشر*. وكان يدرّبنا الممثّل الكبير الشّاذلي جعفورة، والمربّي محمّد البترري. وكان رجل المسرح الشّهير أحمد بوليمان (1908-1976) – وكما كنّا نسمّيه أبو أحمد– يزوّدنا كلّ مرّة بالملابس المناسبة للعصر ويشرف على الماكياج. وتَدرّبْنا كذلك في بيت المربّي الأديب الشّاعر الصّديق محسن البوّاب على رواية من تأليف المرحوم خليفة السّطنبولي (1919-1948)، وبإشرافه، عنوانها المعزّ لدين اللّه الفاطمي، ومثّلناها في قاعة ابن رشيق بالعاصمة، واختطفت يد المنون هذا الممثّل والمؤلّف المسرحيّ الموهوب في عزّ الشّباب. وقد ألّف فيما ألّف *سقوط غرناطة*، *وأنا الجاني*، *والانتقام الرّهيب*...

ولّما صعدت لأوّل مرّة على ركح قاعة الأفراح القديمة بالمنستير[1] شعرت برجليّ ترتعشان، وعلى كلّ خرجت من الامتحان بشيء من المشقّة. واطمأنّ قلبي بعد ذلك بسنوات في خصوص مسألة تهيّب الجمهور عندما قرأت النّادرة التّالية : في يوم من الأيّام سأل ممثّل مبتدئ لويس جوفي المسرحي الفرنسيّ الشّهير :

"يا سيّدي، أمر غريب، لم ينتبني الشّعور بتهيّب الجمهور ؟

فجابهه جوفي من دون شفقة قائلا :

" ستشعر بذلك يوم تأتيك الموهبة !"

وفي جوان 1947، وقد تحصّلت على شهادة الباكالوريا بملاحظة قريب من الحسن، قرّرت، بالرّغم من كلّ الصّعوبات، أن أغامر وأرحل إلى فرنسا لمواصلة الدّراسة في التّعليم العالي.

وكما دأب عليه السّيّد عطيّة مدير المدرسة الصّادقيّة مع زملائي استدعاني وطرح عليّ السّؤال نفسه : *" ماذا تزمع فعله الآن ؟*

- أنوي مواصلة دراساتي العليا في فرنسا.

- وماذا ستفعل في فرنسا ؟ أنت فقير، وخطّة قيّم أو معلّم أنسب لك.

ولّما تبيّن إصراري أردف قائلا : *" وأيّ الدّراسات ستختار في فرنسا ؟ "*

أجبته : *"الدّراسات الفلسفيّة.*

- لو فرضنا أنّك ستنجح، فإنّ إدارة العلوم والمعارف في تونس لن تنتدبك أبدا. إذا كان لا بدّ من التّعليم العالي فاختر الإجازة في اللّغة العربيّة" .

إنّ جلّ طلبة جيلي الّذين اختاروا الدّراسات الأدبيّة آثروا، فعلا، شهادة اللّغة والآداب العربيّة. ولكن لم تكن هذه بغيتي، فأصررت على اختياري الأوّل.

وللذّهاب إلى فرنسا، كان لا بدّ من أن يكون في حوزتي شيء من المال، فقرّرت أن أبيع الزّيتونات الثمانيّة والأربعين الّتي خلّفها والدي. واقترح عليّ خالي شراءها.

---

(1) قاعة الأفراح بالمنستير شيّدت سنة 1907. وكانت تتّسع لـ 400 مقعد. وأذكر أنّي شاهدت فيها صحبة والدي رواية "فتح بيت المقدس" من تأليف فرج أنطون، وأنا في العاشرة من عمري، ولا أدري هل مثّلتها جمعيّة النّهضة التّمثيليّة بالمنستير أو جمعيّة الاتّحاد الفنّي للتّمثيل والموسيقى الّتي تأسّست عام 1936 بالمنستير كذلك.
وقد مثّلنا رواية "البرج الهائل" أيضا بالمسرح البلدي بتونس، وكذلك بالقيروان يوم السّبت 28 جويلية 1946، وتكفّل بالإعداد المادّي وبيع التّذاكر المربّيان المحسن البوّاب والمرحوم علي بوسلامة. وكانت أمسية أدبيّة فنّيّة رائعة ألقى أثناءها شعراء القيروان والمنستير قصائدهم كما ألقى أثناءها الأديب المرحوم محمّد الحليوي كلمة ترحيبيّة رقيقة.

ومن جويلية إلى سبتمبر لم ينفكّ يماطلني. وفي كلّ مرّة يجد المبرّر الّذي يمنعه من دفع المبلغ. وبما أنّ افتتاح السّنة الجامعيّة على الأبواب بدأ الغضب يتملّكني في أواخر سبتمبر حيث غلى الدّم في عروقي، وقرّرت زيارته في مكان عمله بإدارة المال بالقصبة. وأظنّ أنّه فهم أنّني مقرّ العزم على أخذ مالي. وحثّه زملاؤه في المكتب على تلبية رغبتي. وانتهى به الأمر إلى تسديد ما عليه. ولكنّ المبلغ لم يكن كافيا، فاضطررت، متحسّرا، إلى بيع البرنس الّذي تركه والدي في سوق اللّفّة بمدينة تونس. وإلى هذا وصل الحال. ولا أزال مستعدّا لشراء هذا البرنس مهما كان ثمنه اليوم.

وبينما كنت أعدّ العدّة للسّفر، كنت في الوقت نفسه قلقا لأنّني سأترك والدتي وليس لديها إلاّ القليل من الموارد، ثمّ إنّها ستبقى وحدها بما أنّ أختي قد تزوّجت بعدُ. فهل كان يحقّ لي التّضحية بدراستي لرعاية والدتي، بالرّغم من أنّني كنت متيقّـــنا أنّ أمنيتها هي أن تراني أواصل رحلتي العلميّة ؟

وعزمت على مواجهة هذه المعضلة واختيار الطّريق الصّعب، إذ وحده كان الكفيل بالمواءمة بين واجباتي نحو والدتي وطموحاتي الشّخصيّة.

وعدلت نهائيّا، بادئ ذي بدء، عن تحقيق حلمي المتمثّل في القيام بالدّراسات الطّـــبّـــيّة الطّويلة والمكلفة لأصبح جرّاحا. واخترت العلوم الفلسفيّة الموافقة لميولاتي الدّفينة، خاصّة وأنّ مدّة الدّراسة فيها قصيرة[1]، ويمكّنني ذلك من تكوين فكريّ متين، ومواجهة ما في الحياة من تعقّد وثراء. واهتديت في آخر الأمر إلى حلّ يوفّق بين طموحي العلميّ، وبين واجبي نحو أمّي. فقرّرت أن أوجّه لها كلّ شهر حوالة بريديّة قدرها ثلاثة آلاف فرنك، عن طريق صهري المرحوم محمّد جعفورة، علما وأنّ القرض الشّرفيّ لم يتجاوز التّسعة آلاف شهريّا في العام الأوّل.

واشتريت ما تيسّر من كمّيّات الزّيت والقهوة على أمل بيعهما في باريس بسعر مضاعف مرّتين أو ثلاث بالنّظر إلى سعرهما في تونس. ووضعت متاعي في قفّة كبيرة قديمة كان يستعملها والدي في رحلاته.

---

(1) كانت تحتوي إجازة الفلسفة على خمس شهادات. نجحت في شهادة علم النّفس (مع خيارعلم النّفس المرضي) في السّنة الأولى. وفي السّنة الثّانية نجحت في شهادتين : الأخلاق وعلم الاجتماع والمنطق. وأخيرا في السّنة الثّالثة نجحت في شهادة التّاريخ العامّ للفلسفة مع امتحان في اللّطينيّة، ولغة حيّة وشهادة في الدّراسات الأدبيّة العامّة.

ذكرت بعض الصّعوبات المادّيّة الّتي تغلّبت عليها بفضل الرّوح الّتي كانت تحدوني أيّام الشّباب، بنضارة أحلامه الطّراب، وتوثّب قواه الفكريّة...واستيحاء من الحديث النّبويّ الشّريف: "*لو تعلّقت همّة بني آدم بما وراء العرش لناله*"... والأمل أن تجد الأجيال الصّاعدة في كلّ ذلك مدعاة للمثابرة ومواجهة الصّعاب في شقّ طريقها الطّويل بنجاح.

ووجدت نفسي في عشيّة من عشايا أكتوبر 1947 على سطح سفينة الشّانزي في الدّرجة الرّابعة، متّجها نحو مرسيليا،مسافرا زاده الطّموح العلميّ والأمل !...

الفصل الثّاني

طالب بباريس

ها أنا على متن الشّانزي، مسافر في الدّرجة الرّابعة، وليس لي من وسائل الرّاحة إلاّ كرسيّا طويلا للتّمدّد على جسر الباخرة !

تمّت السّفرة من دون أن يحدث شيء ذو بال، ما عدا ترنّحات الباخرة ورؤية العدد الكبير من الرّكّاب في معاناة صعبة مع آثار تلاطم الأمواج على الباخرة. بينما سفرتي الثّانية على متن الباخرة "مدينة وهران" كانت أشدّ مشقّة على أغلب المسافرين، ولم أتأثّر شخصيّا بأهوال البحر لأنّ لي "قدما بحريّة" كما يقال في اللّغة الفرنسيّة. وكان حولي عدد كبير من الطّلبة، ودارت بيننا محادثات ونقاشات كثيرة طواها النّسيان. إلاّ أنّي بينما كنت بصدد مطالعة كتاب "جيل الثّورة" للأستاذ الوطنيّ حامد الزّغل (سيراس للنّشر 2001) تذكّرت حوارا مع المؤلّف تفضّل بروايته في مذكّراته. قال في الصّفحة 345 :

« وكنت قبالة طالب لا أعرفه. فتبادلنا الحديث، متجاهلين ما يجري في أوساط العائلات المسكينة المجاورة، إذ ليس لدينا حيلة لتجنيبها دوار البحر. وعلمت من هذا الشّابّ أنّه كان تلميذا في المدرسة الصّادقيّة، وهو يكبرني بثلاث أو أربع سنوات، وينتمي وقتها إلى كلّية الآداب بباريس حيث يدرس الفلسفة، ولا تفصله إلاّ سنة واحدة عن نيل الإجازة والرّجوع نهائيّا إلى أرض الوطن. وعرّفني باسمه، هو ***محمّد مزالي****. وأعلمته من جهتي أنّي أقصد فرنسا لأوّل مرّة بعد أن نلت شهادة "الرّياضيّات العامّة" في معهد الدّراسات العليا بتونس. فشرع يحدّثني عن عمل "جمعيّة الطّلبة المسلمين في شمال إفريقيا"، ونشاط شعبة باريس الدّستوريّة، وهو منخرط في كلتيهما. وأراد أن يعرف هل أحمل بطاقة الحزب، فأجبت بكلّ صدق "لا !"*

(وأضفت متصنّعا الجهل بالشّؤون الوطنيّة حتّى أطّلع على آراء هذا الطّالب...) ولا فائدة من الانخراط.

« وأخذ محمّد مزالي يعدّد لي أعمال الحزب، ويؤكّد ضرورة التفاف الشّعب حوله، وخاصّة الشّباب المثقّف، فقلت إنّ قادة الحزب الدّستوري برجوازيين، يمثّلون طبقة الأغنياء، ولن يهتمّوا بعد الاستقلال إلاّ بمصالح هذه الطّبقة..".

« لا، أبدا ! إنّ الحزب الحرّ الدّستوريّ الجديد هو تجمّع يمثّل كافّة التونسيّين، مهما كانت الطّبقة الّتي ينتمون إليها، والدّليل هو وجود عضو تقدّميّ داخل الدّيوان السّياسيّ هو سليمان بن سليمان، وهو لا يخفي آراءه على أحد.

« وانتهى الحوار بيني وبين الزّميل الجديد، وكان اللّيل قد تجاوز نصفه، وحولنا عدد من الطّلبة نيام، بينما كان منصور (معلّى) ينصت إلينا باهتمام ».

وذكّرتني هذه الشّهادة بسنوات الشّباب والطّلب والمعاناة والحماس والأحلام الملوّنة الّتي ذكرها أبونواس قائلا : "قدّم لإخوانك أحلاما ملوّنة !...".

وما أن وصلت مرسيليا حتّى اتّجهت نحو محطّة القطار، سان شارل. لأنّ وضعي المالي كان لا يسمح لي بالقيام بجولة سياحيّة في مدينة الكاتب بانيول المشهور، وفرناندال الممثّل الذّائع الصّيت، ولا تذوّق أكلة البوياباز.

وبعد ليلة قضيتها في القطار نزلت بمحطّة ليون بباريس تحدوني مشاعر يشوبها شيء من الحنين إلى الشّواطئ الّتي فارقتها ورغبة ملحّة في الانطلاق إلى خوض حياة جديدة.

كان عليّ مواجهة ما هو مستعجل : أي إيجاد سقف يظلّني في لياليّ الأولى بهذه المدينة. ولهذا الغرض اتّصل صديق لي، من أبناء المنستير هو الحبيب طنبورة[1]، كان رافقني في سفرتي، بطالب في الطّبّ، منحدر من المنستير هو أيضا اسمه مختار سلاميّة، مقيم بفندق سوربون **بنهج فيكتور- كوزان. فوافق مشكورا على إيوائنا في غرفته أربع أوخمس ليال في انتظار الظّفر بحلّ دائم. وكان من حسن الحظّ أن التقيت بنهج سوفلو في الحيّ اللاطينيّ بالسّيّدة بوبوفيتش، وهي مرشـــدة اجتماعيّة نذرت نفسها لخدمة المشاريع الاجتماعيّة لصالح الطّلبة.**

---

(1) هو اليوم صيدليّ بتونس العاصمة.

اقترحتْ عليّ غرفة في *فندق سافوا* بنهج بروفانس بالدّائرة التّاسعة، وراء مغازات لافايات. وكان كراء الغرفة ميسورا يتلاءم مع إمكانيّاتي المادّيّة. وفي السّنتين المواليتين تحصّلت على غرفة كراؤها أكثر اعتدالا، في دار للطّلبة، كائنة بشارع بلانكي عدد 9، بالدّائرة الثّالثة عشرة. وكانت تعرف "بدار التّسامح" قبل أن تغلق غداة الحرب العالميّة الثّانية بمقتضى قانون بادرت به النّائبة البرلمانيّة مارت ريشارد، فأقمت فيها سنتين في غرفة بسيطة كائنة في الطّابق الأوّل مقابلة لغرفة الأستاذ محمّد الطالبي الّذي كنت معجبا بجدّه، وحسن سلوكه، ومثابرته في طلب العلم، وكان يقيم معنا الأصدقاء محسن عبّاس والشّاذلي الصّدفي وعزّالدّين بن عبد الله...

يقول الدّكتور محمّد الطالبي في كتابه "*عيال الله* " : « كان معي في تلك الدّار عدد من الطّلبة التّونسيّين منهم ... محمّد مزالي وهو غنيّ عن التّعريف، وقد عرفته طالبا وكان إنسانا طيّبا، متحمّسا جدّا للقضايا السّياسيّة. كان يدرس الفلسفة... وتعرّف آنذاك على فتحيّة المختار وبها تزوّج. وكانت هي أيضا فتاة طيّبة جدّا، وقورة، محتشمة، منطوية على نفسها. وفي تلك الفترة نضجت ظروف الزّواج بينهما. وما أعرفه عن مزالي أنّه كان طالبا ممتازا، ومتحمّسا منذ تلك الفترة للعربيّة، ويفكّر في إنشاء مجلّة اقتبس لها اسم مجلّة فرنسيّة كان معجبا بـــها أيّما إعجاب، هي مجلّة Esprit. وعندما رجع إلى تونس استوحى منها عنوان مجلّة "الفكر"، وأعطاها من نفسه وجهده الكثير لخدمة الأدب التّونسيّ طوال أكثر من ربع قرن، وهذا شيء هامّ في تونس، فأن تصمد مجلّة وتواصل الصّدور بمثل ذلك النّفس الطّويل لهو أمر نادر. وقد تكوّن في رحابها عدّة أدباء تونسيّين. أنا شخصيّا كتبت فيها بعض المقالات. عموما هذا ما أستطيع أن أقوله عن محمّد مزالي أحد رفاق الدّراسة في باريس » (دار سراس للنّشر، ص. 22).

وكانت الجدران بباريس سوداء، ولم يقع تنظيفها إلاّ في السّتّينات بمبادرة من وزير الثّقافة مالرو. وكان الخبز يخضع في ذلك الوقت إلى التّقسيط، ولم يبطل العمل بالمقتطعات إلاّ في أوّل فيفري 1949.

وبعد أن توصّلت إلى حلّ مشكل الإقامة، رسّمت نفسي بالسّربون، وشرعت، بشغف كبير، في متابعة دروس أساتذة مشهورين كان لي شرف الاستماع إليهم طيلة ثلاث سنوات ومنهم باترويني دي ڤـــوندياك (توفّي في 20 أفريل 2006 وعمره مائة سنة !)، وهانري ڤـــوهيي، وروني بواريي، وجون فال، وبيار مكسيم شول، وڤـــاستون باشلار، وروني لوسان...

وبفضل دروسهم أمكن لي لقاء سقراط ... باريس. وأعني بهذا أنّي، بسماعي لهم والتّأمّل في أحاديثهم، تعلّمت الحذر من كلّ ما هو يقين مطلق "لا يختلف فيه اثنان" وحقائق تظهر وكأنّها بديهيّة ولكنّها فيها نظر، والتّوقّي من كلّ ما يكبّل الفكر عامّة. إنّه درس سقراط الّذي مكّنني من الصّمود أمام الأصوات المغرية الّتي كانت آنذاك موضة لدى زملاء الدّراسة في السّربون، وعموم الطّلبة بباريس. وفي الوقت الّذي كان أغلب الشّباب يتباهون بأنّهم ماركسيّون أو وجوديّون سمحت لي مقتضيات الفكر السّقراطيّ بألاّ أكون لا من هؤلاء ولا من أولئك. وفي الفترة الّتي كان منظّرو الحزب الشّيوعي، مثل جون كنبا، وروجي ڤـــارودي، نعم ر. ڤـــارودي الّذي كان من أبرز أعضاء الدّيوان السّياسيّ الشّيوعيّ قبل أن يعتنق المسيحيّة ثمّ الإسلام !...، ينعتون كلّ مؤلّف غير ماركسيّ بأنّه "برجوازي صغير" والإنسيّة بأنّها "*كلام أخنى عليه الدّهر*" كنت أجد سعادتي الكبرى عندما أشاهد مسرحيّات يقوم فيها لويس جوفي بدور *الدّكتور كنوك*، وجون- لويس بارّو بدور *هملت*، وبيار براسّور بدور البطولة في مسرحيّة *الأيدي القذرة*، أو أشاهد المسرحيّات الكلاسيكيّة الّتي أمكن لي الإعجاب بـــها بفضل مواظبتي على الجلوس بأعلى رواق في مسرح "الكوميديا الفرنسيّة" حيث كان يتألّق خاصّة موريس إسكاند، ولويس سيني، وبيار دوكس...

ولقد تفاعلت سينمائيّا، إن صحّ التّعبير، أيّما تفاعل مع سينمائيين عظيمين إنسيين هما شارلي شابلين وجون رونوار، وذلك في سينما *شامبوليون*، وهي القاعة الّتي كانت تذاكر الدّخول إليها "مدروسة"، وفي متناول الطّلبة. وإلى هذه القاعة المتواضعة، القريبة من السّربون، دعوت لأوّل مرّة خطيبتي فتحيّة.

وبعبارة أخرى، رأيت أنّ نقد أندري جيد[1] عند عودته من الاتّحاد السّوفياتي، كان له وجه من الصّحّة. بل كان من الواجب أن يذهب المرء إلى أبعد مدى في النّقد وألاّ يقتصر على النّظر في الخلاف بين لينين وستالين وبين ماركس فقط ؟ فعلاوة على الاكتفاء بالتّحاليل الثّاقبة والتّعاليق الضّافية كان الواجب يقتضي التّعمّق في مذهب ماركس حتّى يمكن الظّفر بالخلل الكامن في نظام فكريّ سجن نفسه في منطقه، ووقع في شرك حبائله بدعوته إلى علاج داء التّفاوت الطّبقيّ بداء أدهى وأمرّ وهو دكتاتوريّة البروليتاريا.

---

(1) قال : "*أشكّ أن يكون الفكر، في أيّ مكان آخر، أقلّ حريّة، وأكثر انحناء، وأشدّ خشية، وخضوعا*".

وتفتّحت عيناي على حقيقة النّظام الشّيوعيّ"[1] عند قراءة كتاب أرتور كستلار بعنوان *الصّفر واللانهاية*، وكتاب كرافشنكوف : *اخترت الحرّية*.

والأدهى من ذلك أنّي تملّكتني الدّهشة عندما لمست ما وصل إليه بعض المثقّفين من تيه مثل الرّوائيّ هـ. ج. ولس الّذي لم يتورّع، بعد مقابلته لستالين، من كتابة ما يلي : " لم ألاق رجلا أكثر صدقا، وأشدّ عدلا وأمانة !" أو مثل أراڤـون الّذي كم أعجب به العديد من شبابنا، والّذي كم تغنّى بستالين، وبمخابراته (الـڤـبيو (GUEPEOU) والكـ.ج.ب (K.G.B) فيما بعد)، وكم أشاد بإرهابه – نعم إرهاب ستالين صاحب البطش في الثّورة ! – في قصيد حذفه عند نشره أعماله الكاملة. قال :

" أنادي الإرهاب بملء رئتيّ

أغنّي الـڤـبيو وهو بصدد التّكوين

في فرنسا، في الوقت الحاضر

أغنّي الـڤـبيو الضّروريّ في فرنسا !".

يا للعمى ! يا للعار ! ويا للجريمة في حقّ الفكر والإنسان !

هو أراڤـون الّذي وبّخ ليون بلوم و" *دبة الحزب الاجتماعي الدّيمقراطيّ*" وهو إيتيان فاجون، نجم جريدة "لومانتي"، الّذي لم يتردّد في أن يكتب يوم 27 فيفري 1951 ما يلي : "*إنّ القياديّين الاشتراكيّين اليمينيّين يقومون بدور أساسيّ في دفع فرنسا نحو الفاشيّة*".

ولّما قرأت لينين رأيت، من ذلك الوقت، أنّه الأب الحقيقيّ للإرهاب الأحمر قبل ستالين. كان هو السّبّاق في فتح أوّل معتقل، وهو الّذي أذن باغتيال الأسرة المالكة، وبتقتيل القوزاق، وهو المسؤول عن مأساة القرويّين سنة 1921، وهو الّذي خرّب جهاز الإنتاج الّذي تسبّب في موت خمسة ملايين من البشر، وهو الّذي أمر بتقتيل 8.000 قَسّ، ونفى المثقّفين "*هؤلاء خدّام البرجوازيّة الّذين يظنّون أنفسهم دماغ الأمّة*" كما كتب ذلك إلى

---

(1) هانري لوفافرو هو شيوعيّ متحمّس في الفترة الّتي كنت فيها بباريس، اعترف بعد ذلك بقليل قائلا : " إنّ هيقل وستالين كرّهاني إلى أبد الآبدين في الأنظمة (الشّيوعيّة) (زمن الأخطاء، ستوك، 1975).
من المفيد التّنبيه إلى أنّ ماركس عندما تخلّى عن أوهامه في آخر حياته زار الجزائر ومنها كتب إلى إنـڤلز، في 28 أفريل 1882 : " لقد أزلت لحيتي، لحية الفيلسوف، وشعر رأسي الوقور " !...
وأضيف فأقول إنّ ماركس كان مؤمنا بعلويّة النّموذج الغربيّ وكان يرى أنّ التّجربة الاستعماريّة ضروريّة " لإخراج بقيّة العالم من الظّلمات ! ".

فــركي في 15 سبتمبر 1922... وكان لينين، مع ستالين وتروتسكي[1]، هو الّذي قرّر أنّه *"يجب إنهاء القول بخرافة قداسة الحياة البشريّة[2]"*. هذه هي الوحشيّة الحقيقيّة، هي أمُّ جميع أنواع التّقتيل، وضروب الإبادة الجماعيّة !

إنّ الذّي لا أحتمله عند هؤلاء "الثّوريّين" هو الحقد الّذي ترشح به إلى اليوم كتابات بعض أيتامهم وتنضح به أحاديثهم !

ومع هذا فإنّي لم أزل أحترم الشّعب الرّوسيّ الشّجاع والمقدام، وأعجب بتاريخه ومعاركه من أجل الحرّيّة. وكذلك لا أزال أحترم كفاح العمّال الفرنسيّين ، سواء كانوا شيوعيّين أو اشتراكيّين أو ترتسكيّين، وأقدّر تضحياتهم حقّ قدرها في سبيل تحرير بلادهم من نير النّازيّة، حتّى ولو أنّه بدأ بعد زحف الهتلريّين على الاتّحاد السّوفياتي، لا منذ بداية احتلال وطنهم بالذّات...

وجال بخاطري سارتر الّذي نعت الماركسيّة بأنّها " *لا محيد عنها في زمننا*"، والّذي أخطأ كبير الخطإ في بعض تحاليله السّياسيّة، متذرّعا بأنّه " لا يريد تخييب ظنّ بيانكور" (أي عمّال مصانع رينو المنتصبة بهذه الضّاحية)، ودافع عن نظام شططه واضح للعيان، ومع هذا أراد أحيانا تبرئة ذمته.

كنت استمعت إليه مرّة واحدة، سنة 1948، أثناء اجتماع نظّمه بالحيّ اللاتيني دافيد روسّي، وهو مقاوم قديم، عرف المنفى والاعتقال، وأسّس التّجمّع الدّيمقراطيّ الجمهوريّ محاولا التّخفيف من وطأة الحزب الشّيوعيّ على اليسار الفرنسيّ.

لم يأسرني سارتر[3] الّذي كنت أجده خطيبا رديئا. ورغم عدم موافقتي لنظريّاته فإنّي أفضّل قراءته على الاستماع إليه[4].

---

(1) قال يوما :"*لو كانت الشّمس برجوازيّة لأوقفنا الشّمس !*".

(2) صرّح الجنرال دمتري فلكوفوروف رئيس اللّجنة البرلمانيّة المكلفة بالأرشيف السّوفياتي سنة 1991 قائلا :"*لقد ظهر لينين نصف الإله والمقدّس طيلة سبعين سنة كما هو : لا قائد الأسطورة الكريم، ولكنّه الطّاغية الكلبيّ،المقدم على كلّ شيء في سبيل فكّ السّلطة والاحتفاظ بها*".

(3) وفي إمكاني التّلميح إلى هيام سارتر المفرط بالنّظام الكوبي، والإشارة إلى تأليفه بعنوان *إعصار على السّكر*، وهو تحقيق فيه تمجيد لفيدال كاسترو، تناقلته الصّحف بالرّغم من أنه قمّة الحماقات. وكان يقول، جازما، للطلبة في باريس الّذين يسألونه عن معنى حياتهم :"*كونوا كوبيّين!*".

(4) ولم أكن أيضا ميّالا إلى " أخلاق " "الرّفيقين" سارتر وسيمون دي بوفوار، وألخصها في الأقانيم الثلاثة : وفاء الأفكار، وحرّيّة الأجساد، وشفافيّة العلاقات !

وبعد ذلك بسنوات طويلة عزّزني فيما ذهبت إليه من تحاليل كنت قمت بـــها عشرين سنة قبل " المراجعة الكبرى " ما قرأته من كتابات سولجينتسين والمعارضين في العالم الشّيوعيّ، و"الفلاسفة الجدد" وعدد من " التوّابين " الماركسيّين.

وكنت، وأنا تلميذ بالمدرسة الصّادقيّة، على اختلاف كبير مع التّحاليل الّتي كان يقوم بـــها الحزب الشّيوعيّ التّونسيّ وزعيمه موريس نيزار في صحيفته مستقبل البلاد التّونسيّة. إذ اعتبر زعماء هذا الحزب أنّ الكفاح الوطنيّ الّذي كان يقوده الحزب الحرّ الدّستوري الجديد، لم يكن إلاّ شوفينيّة ظلاميّة ! وكذلك خليفته على رأس الحزب علي جراد الّذي أذكر أنّه شنّ حملة على المنصف باي رحمه اللّه، واتّهمه بالفاشية في خطاب له يوم 7 نوفمبر 1943، وكانت "لا فينير دي لا تونيزي" تدعو إلى "وحدة عضويّة" بين الشّعبين التّونسيّ والفرنسيّ في غضون سنة 1944 !...

وأذكر أنّي شاركت، سنة 1952 بتونس العاصمة، في لقاء أشرف عليه كلود روا بين أساتذة موالين للماركسيّة وأساتذة دساترة، كنت من بينهم، وذلك في مقرّ المركزيّة النّقابيّة التّونسيّة الموالية للحزب الشّيوعيّ (USTT) بنهج الدّبّاغين.

وانتهت المناقشة الّتي دامت ساعات بخيبة واضحة للعيان. وختم بول سوباڤ، أستاذ علم الاجتماع، طوال سنوات بكلّيّة الآداب بتونس، جازما : " *بما أنّ ستالين قال هذا، فالأمر إذن كذلك !* " كان ذلك من قبيل : " *قال المصنّف*". وانتهى بنا الأمر إلى ما كانت عليه المدرسيّة القروسطيّة الّتي تقف عند :"*هكذا قال أرسطو*". ومات ستالين بعد بضعة أسابيع من هذا اللّقاء وستكون وجهة نظر الوطنيّين هي المنتصرة في آخر الأمر.

ولعلّه من المفيد أن يعلم الشّباب أنه لم تكد تمرّ ثلاث سنوات على موت "أب الشّعوب" ستالين – كما كان ينعته الشّيوعيّون في العالم بما فيه بلادنا ! – حتى ألقى نيكيتا كروتشاف (65 سنة) بوصفه كاتب الحزب الشّيوعيّ الرّوسي في أعقاب مؤتمر هذا الحزب في اللّيلة الفاصلة بين 25 و26 فيفري 1956 خطابا دام أربع ساعات كشف فيه جرائم ستالين فكان وقعه على الشّيوعيّين كالصّاعقة. ولم يصدّقه موريس توراز الكاتب العامّ للحزب الشّيوعي الفرنسيّ، وكذلك طبعا الشّيوعيّون في المستعمرات الفرنسيّة بما فيها تونس، وظلّوا ينعتونه عند الاقتضاء بالتّقرير "المزعوم" حتّى ظفر به الموساد الإسرائيليّ بواسطة موظّف يهوديّ يعمل في إدارة الحزب الشّيوعيّ البولوني. وهكذا نشرته جريدة

"النّيويورك تايمز" الأمريكيّة في جوان 1956، ثمّ نُشر بجريدة "لي موند" الفرنسيّة فبهت الّذي كفر... من أيتام ستالين. وقد أطرده رفقاؤه من الحكم في أكتوبر 1964، وتوفّي عام 1971 واستبدّ بالحكم بعده "الرّفيق" بريجناف.

أفليست "عشرة سقراط" دواء ناجعا ضدّ الدّغمائيّة ؟! أليست تعصم العقل من التّكلّس وترديد القوالب الفكريّة الجاهزة فتشحذ "العقل العاقل" وتمكّن من تجاوز "العقل المعقول"؟ كما كتبت ذلك في مقال منشور بمجلّة "النّدوة" في أوت عام 1953 بعنوان "الشّكّ واليقين".

وأعترف، من جهة أخرى، أنّ في الوجوديّة، هذه الموضة الثّقافيّة الثّانية الّتي كانت تقرع بلاط سان جرمان دي بري، معطى أشمئزّ منه : ألا وهو أنّ الوجود عبث في عبث، ونتيجة لذلك فإنّ أفعالنا مجّانيّة، كما كان الشّأن بالنّسبة إلى مقتل عربيّ من طرف البطل المضادّ في كتاب *الغريب* لألبار كامو[1] الّذي كنت أُفضّله على سارتر، لأنّي اعتبرت كتابه *أعراس في تيبازة* رائعا، وكذلك مسرحيّاته المقتبسة عن دستويفسكي. غير أنّ وضعي كمثقّف مناضل في سبيل تحرير بلاده كان يبعدني تماما عن الوجوديّة، هذه *الكآبة* الجديدة الّتي رام مريدو الفيلسوف كيركـــقـــارد نشرها على ضفاف نهر السّين.

ولم يبعدني انغماسي المنعش في الحياة الثّقافيّة الباريسيّة أثناء هذه الفترة عن الميل إلى الرّياضة. فكان المثل اللاتينيني الّذي يقول بالعقل السّليم في الجسم السّليم عالقا بذهني ولو تحت سماء باريس الرّماديّة اللّون[2].

ولم تكن هذه الأنشطة الثّقافيّة والرّياضيّة لتمنعني من أن أكون مناضلا نشيطا ومواظبا على حضور اجتماعات رابطة طلبة إفريقيا الشّماليّة المسلمين (AEMNA) بالمحلّ رقم 115 بشارع سان ميشال، حيث كان يلتقي زملاء من الجزائر والمغرب وتونس لتنسيق المواقف فيما يتعلّق بالكفاح التّحريريّ الّذي تخوضه بلداننا. لقد عملنا بدون توان في هذا الحقل، ونمّينا فكرة وحدة المغرب العربيّ وحاولنا تجسيمها في الواقع.

---

(1) كنت أخيّر كامو على سارتر لأنّه فضح الدّغمائيّة وأدان الكليانيّة السّوفياتيّة. غير أنّني أسفت لموقفه تجاه الثّورة الجزائريّة. وفعلا فقد صرّح، عند تسلّمه جائزة نوبل سنة 1957 :"*أحبّ والدتي وأحبّ العدالة. ولكنّني أحبّ والدتي أكثر من العدالة*". أمّا جول روا، المولود بالجزائر هوأيضا، والعقيد بجيش الجوّ فقد قال :"*أنا أحبّ أمّي مثلما أحبّ العدالة*"؛ وخيّر الاستقالة محتجّا على بعض ما كان يقوم به الجيش، أثناء حرب الجزائر.

(2) انظر الفصل بعنوان : *في خدمة الشّباب والرّياضة*، " سحر الأولمب"، الباب الرّابع.

وفي صلب هذه الرّابطة أمكن لي معرفة عدد من الزّملاء المغاربة مثل محمّد بوستّة[1] وعبد الرّحيم بو عبيد[2] وعبد اللّطيف بن جلّون ومولاي أحمد العلوي، أو الجزائريّين مثل محمّد يزيد[3] ومصطفى الأشرف[4] الّذين قاموا فيما بعد بدور مهمّ في الكفاح من أجل استقلال بلدانهم. وأغلبهم أصبحوا وزراء وحتّى وزراء أوّل.

وكنّا نستمع أحيانا إلى محاضرات تلقيها شخصيّات مغاربيّة كانت تمرّ بباريس، مثل مصالي الحاج[5]، وفرحات عبّاس[6]، وبورقيبة، وفرحات حشّاد[7] الخ... وفي سنة 1948 مثّلنا بقاعة موبار- موتوياليتي مسرحيّة يوغرطة، نصّ التّونسيّ مصطفى العريف، وقمت فيها بدور قائد بربريّ، وشارك فيها الدّكتور البشير حمزة رحمه اللّه والطّيّب السّحباني وجزائريّون بأدوار تتفاوت أهمّيتها. وأخرج المسرحيّة وأشرف على التّمارين الفقيد عبد العزيز العـــقـــربي.

وناضلت أيضا في صلب الجامعة الدّستوريّة لطلبة تونس بفرنسا، وكان المشرف على مؤتمراتها السّنويّة جلّولي فارس. وانتُخبت مرّتين نائبا للرّئيس بينما كان محمّد المصمودي هو الرّئيس والطّيّب المهيري الكاتب العامّ، والدّكتور عبد المجيد رزق اللّه أمين مال. وكانت الاجتماعات تدوم طويلا لا تخلو من حيويّة وحماس. وكانت أحلامنا متّجهة إلى استقلال

---

(1) خلف علال الفاسي على رأس حزب الاستقلال سنة 1974. وأصبح وزيرا للخارجيّة في حكومة الحسن الثّاني.

(2) كان وطنيّا مغربيّا من الرّعيل الثّاني، أسّس الاتّحاد الوطنيّ للقوى الشّعبيّة، وهو حزب معارض للحسن الثّاني.

(3) بعد أن زاول محمّد يزيد (1923 - 2003) دراسته بمعهد اللّغات الشّرقيّة وكلية الحقوق بباريس أصبح ممثّلا لجبهة التّحرير بمنظمة الأمم المتّحدة وعضوا ببرلمان جبهة التّحير، ثمّ وزيرا للإعلام في الحكومة الوقتيّة للجمهوريّة الجزائريّة.

(4) بعد دراسته بباريس، درّس مصطفى الأشرف بلوي لو غران، وهو اللّيسي المشهور. كان على متن طائرة مغربيّة مع أربعة مسؤولين من جبهة التّحرير الجزائريّة عندما اختطفهم الجيش الفرنسيّ في أكتوبر 1956، فارتكب بذلك أوّل قرصنة جوّيّة في القرن العشرين. كان هو الّذي حرّر الميثاق الجزائريّ، وصار وزيرا للتّربية سنة 1977، ثمّ سفيرا باليونسكو.

(5) مصالي الحاج (1898-1974) إحدى الشّخصيّات الأولى للحركة الوطنيّة الجزائريّة أسّس النّجم الشّمال الإفريقيّ (1927)، ثمّ حزب الشّعب الجزائريّ، وبعد ذلك الحركة من أجل انتصار الحرّيّات الدّيمقراطيّة سنة 1946. ولمّا أطرد من جبهة التّحرير الجزائريّة سنة 1954 بعث الحركة الوطنيّة الجزائريّة : وكان ذلك بداية صراع الإخوة الدّمويّ.

(6) ولد هذا الصّيدليّ بسطيف سنة 1899، وكان أحد مؤسّسي رابطة الطّلبة المسلمين الشّمال إفريقيّين قبل أن يؤسّس الاتّحاد الدّيمقراطيّ للبيان الجزائريّ سنة 1946، والتحق بجبهة التّحرير سنة 1956. كان رئيس الحكومة الجزائريّة المؤقّتة من 1958 إلى 1961، وكان أوّل رئيس للمجلس التّأسيسيّ الجزائريّ سنة 1962. ولمّا عارض راديكاليّة بن بلّة اضطرّ إلى الاستقالة سنة 1963. وطرد من جبهة التّحرير الجزائريّة ثمّ سجن إلى سنة 1965.

(7) هو مؤسّس وأمين عام الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل. اغتالته اليد الحمراء (منظمة إرهابيّةفرنسيّة) في 5 ديسمبر 1952.

بلادنا وبناء دولة عادلة محترمة وعصريّة. وكنّا في مفتتح كلّ عام نؤدّي القسم بالإخلاص للوطن والحزب الدّستوريّ.

وكنت أروّج بانتظام جريدتيْ الحزب : الحرّيّة باللّغة العربيّة، والمسؤول عنها علي البلهوان، والرّسالة باللّغة الفرنسيّة ورئيس تحريرها الهادي نويرة.

وكان مركز قيادة جلّولي فارس بمقهى لا مسكوت قُبالة حديقة اللّوكسمبور. وفيه كان يجمعنا حوله. وفي بعض الأحيان يلتحق بنا أصدقاء فرنسيّون تحرّريّون منسجمون مع مطالبنا الوطنيّة... وكان عدد الطّلبة العرب الّذين يزوروننا في نادي طلبة شمال إفريقيا قليلا. وأذكر من بينهم طالبين سوريين هما إميل شويري (مسيحيّ) و... الأطرش (درزي من عائلة الأطرش الشّهيرة بمقاومتها الاستعمار الفرنسيّ، وإليها ينتسب المطرب فريد الأطرش وفقيدة الغناء العربيّ أخته إسمهان). وكانا من أنصار ميشال عفلق وهو سوريّ مسيحيّ، أسّس ، بعيد الحرب العالميّة الثّانية، حزب البعث إثر انتهائه من تعليمه العالي بفرنسا، وبالتّعاون مع عدد من أصدقائه الطّلبة ومنهم صلاح البيطار...

وكان إميل شويري متحمّسا لأفكار عفلق، لا يترك مناسبة دون أن يحدّثنا عنه ويبشّر بحزبه الفتيّ، ويسرد على مسامعنا عن ظهر قلب فقرات من خطبه، وخاصّة خطبته الشّهيرة الّتي ألقاها بعيد الحرب العالميّة الثّانية بمناسبة المولد النّبويّ الشّريف وختمها بقوله "كان محمّد كلّ العرب، فليكن كلّ العرب محمّدا..."

وفي أوائل 1950 هزّت أزمة طارئة كيان الطّلبة الدّستوريّين. ذلك أنّ الدّيوان السّياسيّ قرّر، في اجتماعه المنعقد يوم 18 مارس طرد المناضل الكبير سليمان بن سليمان من صفوف الحزب نظرا إلى نشاطه ضمن لجنة الدّفاع عن السّلم الدّائرة في فلك الشّيوعيّة. فأمضى عدد من الطّلبة الدّستوريّين بيانا يطالبون فيه بالتّراجع عن هذا القرار. ورغم ما كنت أكنّه من احترام لشخص سليمان بن سليمان لم أكن من بين الممضين على لائحة الاحتجاج، منضمّا إلى صفّ الأغلبيّة الّتي تزعّمها المناضل الطّيّب المهيري مبيّنا أنّ المسألة يجب إحالتها على مؤتمر الحزب القادم. فكنت من ذلك الوقت "منضبطا".

وفي باريس تعرّفت، في صلب جامعة الطّلبة الدّستوريّين في فرنسا، إلى الفتاة الّتي أجرت، في جوان 1946 بتونس، موادّ امتحان الباكالوريا في الوقت نفسه الّذي اجتزت فيه اختبارات هذه الشّهادة. وكانت الصّدف الألفبائيّة هي الّتي جمعتنا الاثنين في قاعة واحدة في الليسي كارنو، إذ كان اسم هذه الفتاة يبدأ بالميم مثلي (فتحية المختار).

كانت في ذلك الوقت محجّبة تماما ممّا جعل هيئتها تلك الوقورة تحمل زملاءها على الشّعور بالاعتزاز والفضول معا (من هي ومن تكون ؟)، زيادة على حصولها على أعداد أحسن منهم. وفيما يخصّني لست متيقّنا من أنّ ميلي العاطفيّ نحوها، وإن كان غائما شيئا ما، بدأ في تلك الفترة. ومهما كان الأمر فإنّ سلسلة من الصّدف (وهلاّ يكون ذلك من قبيل القدر؟) جعلت مسيرة كلّ منّا تتلاقى. ورغم أنّها كانت موهوبة في مادّة الرياضيّات، فإنّها اضطرّت إلى مواصلة دراستها في الشّعبة الأدبيّة في ثانويّة البنات بنهج روسيا لأنّ والديها لم يسمحا لها بالتّرسيم في قسم الرّياضيّات المختلط باللّيسي كارنو. ونجحنا معا في الباكالوريا، وعلمت، فيما بعد، أنّنا أمضينا السّفرة على متن السّفينة نفسها ولكن متفرّقيْن، وأنّ الآنسة المختار، مرفوقة بوالدها الشّيخ عبد الرّحمان المختار وبأخيها جمال وخالها حسّان بلخوجة، وصلت باريس للانخراط في الدّراسات الفلسفيّة في اليوم نفسه الّذي حللت فيه بهذه المدينة واخترت فيه الدّراسات نفسها، فهل هي مجرّد صّدف ؟!

وأثناء اجتماع أشرف عليه جلّولي فارس بالنّادي الكائن بشارع سان ميشال عدد 115، أكّد أنّ تونس في حاجة فقط إلى نساء قادرات على القيام بشؤون المنزل. ووافق العديد من الطّلبة مرسلين ضحكات لا تخلو من سخرية. وطلبت فتحيّة الكلمة لتقول إنّه من الواجب قبل كلّ شيء تعليم النّساء والسّماح لهنّ بطرق أبواب الشّغل لا الاقتصار على أن يكنّ شغّالات عند الأوروبيّين. فأجابها فارس قائلا : "*لست أنت المقصودة* ".

ومع الأيّام والمشاركة في عديد الاجتماعات السّياسيّة، في إطار الشّعبة الدّستوريّة، وملاحظة سلوكها في مدرّجات السّربون أعجبتُ أيّما إعجاب بتصوّرها، وتعفّفها، وتوقّرها...

وفي أحد أيّام أفريل 1950 قدّمتها رسميّا إلى بورقيبة كخطيبتي، وذلك في نزل لوتيسيا حيث كان مقيما للقيام باتّصالات سياسيّة[1]..

(1) في هذا النّزل عرض بورقيبة على فرنسا نقاطه السّبع في خصوص الإصلاحات الّتي من شأنها أن توجد حلاً مرحليّا للوضع المتأزّم بين تونس وفرنسا. قال بالخصوص :" نحن نعترف بأنّ فرنسا فعلت الكثير في تونس، ولكنّها فعلت ذلك على الصّعيد المادّيّ، في بلاد اعتبرتها "قطعة حبل جابها واد"، واستحوذت عليها على حساب أصحابها الحقيقيّين وهم مصمّمون على عدم التّخلّي عن وطنهم.

« وكلّ ما فعلته فرنسا يمكن أن يقع التّنكر له لأنّه لاشيء يمكن أن يعوّض فقدان الحرّيّة عند أصحاب المروءة والكبرياء. فهل يمكن أن نقول للفرنسيّين كيف أنّ العبوديّة لا تطاق، والحال أنّهم أعلنوا عند احتلالهم من الألمان أنّهم "يخيّرون أن يكونوا جثّة رجل حرّ على أن يكونوا عبيدا أحياء !" لذا نحن نناشد الشّعب الفرنسيّ ليقوم بما من شأنه أن يرجع إلينا وطننا!...».

فى العائلات

مساء الخميس الماضي احتفل بعقد قران
الفاضل الماجد الاستاذ محمد مزالي استاذ الفلسفة
على الدرة المصونة الفاضلة الماجدة الآنسة فتحية
المختار استاذة الفلسفة وكريمة الشيخ عبد
الرحمان المختار وذلك بحضور كبار رجال
الامة ووجوه القوم وفي طليعتهم فضيلة مولانا
شيخ الاسلام الحنفي والزعيم الكبير الاستاذ
الحبيب بورقيبة ومعالي محمد الصالح مزالي وزير
التجارة ونخبة من كبار الموظفين والتجار والاعيان

ونحن نهني بهذه المصاهرة المباركة العائلتين
المتصاهرتين . ونرجو للزوجين حياة الرفاهية
والسعادة .

إعلان زواجي في جريدة النهضة

وما كان من بورقيبة إلاّ أن شجّعنا قائلا : " *وماذا تنتظران لكتابة عقد قرانكما*". فسافرت في الحين إلى تونس وخطبتها من والدها فقبل. واتّفقنا على الزّواج في تلك الصّائفة خلافا لما كانت عليه التّقاليد حينذاك حيث كان الخطيب ينتظر خطيبته عاما وأكثر ريثما تعدّ "جهازها"، وحتّى يتمكّن هو من مورد رزق مضمون. وحرّر عدلان عقد الزّواج ببيتها بباردو يوم 10 أوت 1950. ونشرت جريدة النّهضة في عددها الصّادر في 20/8/ 1950 خبر هذا الحفل، جاء فيه : "مساء الخميس الماضي احتفل بعقد قران الفاضل الماجد الأستاذ محمّد مزالي أستاذ الفلسفة على الدّرّة المصونة الماجدة الآنسة فتحيّة المختار أستاذة الفلسفة وكريمة الشّيخ عبد الرّحمان المختار، وذلك بحضور كبار رجال الأمّة ووجوه القوم، وفي طليعتهم فضيلة مولانا شيخ الإسلام الحنفي والزّعيم الكبير الحبيب بورقيبة، ومعالي محمّد صالح مزالي وزير التّجارة، ونخبة من كبار الموظّفين والتّجّار والأعيان. ونحن نهنّئ بهذه المصاهرة المباركة العائلتين المتصاهرتين ونرجو للزّوجين حياة الرّفاهيّة والسّعادة".

وذات يوم زارني أحد التّونسيّين الّذين لم يغنموا من دراستهم بالدّيار الفرنسيّة إلاّ "البزنطة" والشّكّ والعمل بالقاعدة الّتي تقول "من الحزم سوء الظّنّ !"... وسألني في دهشة أظنّها غير مصطنعة : إذن علاقاتك مع بورقيبة كانت ودّيّة منذ أحلك أيّام الاستعمار.

أجبت : هو كما ترى ! إنّي رافقت هذا الزّعيم منذ شبابي يوم كان مريدوه مهدّدين بالسّجن والاضطهاد، لا عندما أصبح يوزّع أرائك الحكم !...وتزوّجنا يوم 2 سبتمبر 1950. ولّما لم يكن لي مال ولا موارد إلاّ بعض الفرنكات الّتي تدرّها عليّ الدّروس الخاصّة الّتي كنت أتعاطاها في بيتي أو في بيوت تلامذة المرحلة الأولى من التّعليم الثّانويّ قصدت المرحوم مَحمّد شاوش، وكانت تجمعنا قرابة بعيدة، وسبق أن عرفته في باريس، وكثيرا ما كنت أذهب إلى مقهاه في الدّائرة الحادية عشرة وحدي أو صحبة محمود الكتاري أو الحبيب طنبورة ومحسن عبّاس فيهدينا كوبا كبيرا مُلئ لبنا وقهوة نقوى بـــها على تحمّل برد باريس القارس. ولم يتردّد في مدّي بثلاثين ألف فرنك قرضا التزمت بتسديده حالما أتّصل بأوّل راتب كأستاذ بحساب خمسة آلاف كلّ شهر، وقد تمّ ذلك حسب التزامي الشّفهي – وكنّا أيّام زمان نلتـــزم بالكلمـــة !– وتمكّنت بفضل هذا القرض من شراء كسوتين وحذاء لائق وتسديد بعض تكاليف مراسم الزّواج، ومنها الألف فرنك (أي دينار بعملة اليوم معلوم المهر !)...وإثر مأدبة غداء جمعت أقاربنا قصدنا المطار على متن سيّارة متواضعة ذات أربعة خيول، أبي المناضل المرحوم عبد المجيد المكّاوي القاطن بباردو قرب بيت آل المختار إلاّ أن يضعها على ذمّتنا ويقودها بنفسه. والأخ عبد المجيد كان دستوريّا في تواضع وصمت. ولّما دخل الشّعب التونسيّ في مرحلة التّمرّد الإيجابيّ منذ أن ألقي القبض على المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة يوم 18 جانفي 1952 التزم الكفاح السّرّي وسُجن وعذّب عذابا أليما، عامله اللّه بالإحسان وتقبّله بالغفران. وامتطينا الطّائرة، حوالي الخامسة مساء، وعند منتصف اللّيل وصلنا إلى غرفتي الكائنة في دار الطّلبة بشارع بلانكي حيث قضينا "شهر العسل"، وعدت إلى تونس يوم الثّلاثين من سبتمبر لأباشر التّدريس بالمدرسة الصّادقيّة ابتداء من غرّة أكتوبر.

وقد أقمنا حوالي ثلاث سنوات في بيت عائلة المختار إذ كان مرتّبي الشّهريّ لا يتجاوز تسعة وأربعين ألف فرنك، وكذلك مرتّب زوجتي. وبعد عام اشترينا سيّارة من نوع بيجو 202 "نصف لباس"، "عكّزنا" بها إلى 1954 حيث اشترينا سيّارة جديدة نوع "أروند سمكا". وكان ثمنها 677 ألف فرنك !.. وفي العام نفسه أقمنا في فيلا على ملك السّيّد العفيف الإمام على وجه الكراء كائنة بحيّ مونفلوري قرب البيت الّذي شيّده النّقابيّون وأهدوه إلى حرم الزّعيم فرحات حشّاد. وأصبحت زوجتي تلتحق بمكان عملها بدار المعلّمات راجلة، وأنا كذلك بالنّسبة إلى المدرسة العلويّة.

وعملا بقاعدة "اعرف بلادك" اغتنمنا عطلة الشّتاء وقمنا برحلة قادتنا إلى القيروان ثمّ القصرين ثمّ سبيطلة وتلابت وفريانة، ثمّ قفصة وتوزر ونفطة ودقــاش، ثمّ قابس ومدنين وجرجيس وجزيرة جربة الغنّاء. وأذكر أنّا أقمنا ليلة في الفندق الوحيد الكائن بحومة السّوق... أمّا الآن ! وفي طريق العودة زرنا السّخيرة وصفاقس والمهديّة والشّريط السّاحليّ إلى المنستير والعودة إلى تونس.

وهكذا كنّا نبني عشّنا شيئا فشيئا من دون مركّبات لقناعتنا أنّ السّعادة لا تتوفّر بالأموال، ولا تتمثّل في المظاهر بل قوامها التّوافق والاحترام المتبادل. وفي هذا الصّدد أرى من واجبي التّنويه بعائلة زوجتي وخاصّة والدها الشّيخ الحاج عبد الرّحمان المختار لما أبداه من تفتّح وتفهّم وتلطّف. وأشهد أنّه منذ أن تصاهرنا أي منذ 1950 إلى عام 1986 حيث غادرت الوطن لم تقع بيننا كلمة "أعوذ باللّه" كما يقول الشّعب التّونسيّ الأصيل، برّد اللّه ثراه وطيّب ذكراه. وأنجبنا أربعة أبناء وبنتين، نجحنا في تربيتهم بقدر الإمكان، رغم ما كلّفنا ذلك من أتعاب في غمرة مسؤوليّاتنا المهنيّة والسّياسيّة والوزاريّة.

ولمّا كانت فتحيّة مناضلة متحمّسة فقد كانت ضمن الوفد التّونسيّ المشارك في المؤتمر العالمي للسّلم الّذي جمع، في قاعة بلييال بباريس من 20 إلى 24 أفريل 1949 مناضلين جاؤوا من كلّ أطراف الدّنيا. وكان الوفد التّونسيّ يضمّ دساترة أذكر منهم الطّيّب المهيري، وعزّوز الرّباعي، ومحمّد المصمودي، والنّوري البودالي، والطّيّب السّحباني، وشيوعيّين ومنهم حسن السّعداوي، ومحمّد جراد، وروبرت بجاوي. وبالرّغم من أنّي لم أكن ضمن الوفد الرّسميّ، فقد حضرت كملاحظ، وأمكن لي أن أشاهد ما كان بين فتحية المختار والسّيّدة خيرة مصطفاي من حزب الشّعب الجزائريّ بزعامة مصالي الحاج من وفاق فيما يتعلّق باللّوائح والمداخلات.

ووجّه لها صالح بن يوسف أمين عام الحزب الدّستوريّ الجديد بالمناسبة برقيّة شكر مؤكّدا لها أنّها شرّفت الفتاة التّونسيّة المسلمة.

وإثر استقلال البلاد عيّنت مديرة لترشيح المعلّمات (من 1957 إلى 1974) بعد أن درّست الفلسفة والبيداغوجيا من 1950 إلى 1957. ثمّ انتُخبت عضوا بمجلس النّواب من 1974 إلى 1986. وأسّست، غداة الاستقلال، مع عدد من المناضلات الاتّحاد القومي للمرأة التّونسيّة، وترأّسته من 1973 إلى 1986. ثمّ عيّنها رئيس الجمهوريّة في أوّل الأمر، سنة 1979، عضوا بالدّيوان السّياسيّ، وبعد ذلك وزيرة الأسرة والنّهوض بالمرأة في غرّة نوفمبر 1983.

ولمّا قلب لي الدّهر ظهر المجنّ، فكثر الأعداء وقلّ النّصراء، وتباعد عنّي ذوو الأطماع، وانهالت عليّ دناءات الخسيسين حتّى اضطرّوني إلى المنفى، قاسمتني الأيّام، وعرفتُ شدّة بأسها، وعظيم جلدها، ورباطة جأشها ومدى ما تحلّت به من وفاء، وأدركتُ متانة وعمق الرّوابط الّتي تشدّني إليها. فلم تنل من صلابة إرادتها أيّة محنة أصابتها هي وأبناؤها، ولا فتّ من عزيمتها أو ظهرت منها أيّة علامة من علامات الضّعف. فلقد بقيت إلى جانبي حتّى آخر لحظة من محنتي وكأنّها تمثّلت بقولة سانت أكسوبري : *"أن يحبّ الواحد الآخر ليس معناه أن ينظر أحدهما إلى الآخر، لكن أن ينظرا معا في الاتّجاه نفســـه"* **. وصدق ابن حزم عندما قال في الحبّ :**

« الحبّ تجانس نفسيّ يجعل المحبّ يأنس بحبيبه، ويسكن إليه، ويذكر قوله تعالى : " هو الّذي خلقكم من نفس واحدة، وجعل منها زوجها ليسكن إليها" » **ويضيف :** *« صحّ بذلك أنّ الحبّ استحسان روحانيّ وامتزاج نفسانيّ... ومن الدّليل على ذلك أنّك لا تجد اثنين يتحابّان إلاّ وبينهما مشاكلة واتّفاق في الصّفات الطّبيعيّة، لا بدّ من هذا وإن قلّ... وكلّما كثرت الأشياء كثرت المجانسة وتأكّدت المودّة »*. **ويردف ابن حزم قائلا :** *« إنّ الحبّ لا يكون إلاّ لواحد، أمّا الاشتهاء فيكون لغير واحد...»* **والله أعلم !**

الفصل الثالث

التزام متعدّد الأبعاد

يُطلب من الّذين يحكمون النّاس شيءٌ آخر غير الذّكاء... يُطلب منهم رهافة إحساس تجعلهم إنسانيّين والوعي بمثل أعلى كبير يجعلهم أسمى مقاما.
تاليران

لمّا تحصّلت على الإجازة[1] وتزوّجت، رجعت إذن إلى تونس وعُيّنت بالمدرسة الصّادقيّة لتدريس، لا الفلسفة، بل اللّغة والآداب العربيّة. ولم أنفكّ أراسل المسؤولين بإدارة العلوم والمعارف كلّ سنة مبيّنا أنّ اختصاصي هو الفلسفة، لكن من دون جدوى، إذ كان تدريسها أيّامئذ حكرا على الفرنسيّين دون غيرهم، واكتفت الإدارة بتكليفي بإلقاء دروس في الفلسفة العربيّة الإسلاميّة سواء بالمدرسة الصّادقيّة أو جمعيّة الخلدونيّة أو الجامعة الزّيتونيّة. وكنت شغوفا بلفت نظر تلاميذي إلى كنوز الفكر الفلسفيّ في الحضارة الإسلاميّة، وهي الحلقة المفقودة في البرامج الرّسميّة إذ كانوا ينتقلون مباشرة من الفلسفة اليونانيّة إلى فلسفة القرون الوسطى اللاطينيّة من دون الالتفات إلى الفكر العربيّ الإسلاميّ الّذي كان، في الواقع، الحلقة الرّابطة بين هاتين الفترتين فيما يتعلّق بتاريخ الفلسفة، بل إنّ الفضل يرجع إلى المسلمين الّذين ترجموا كنوز الفلسفة اليونانيّة إلى العربيّة خاصّة في عهد المأمون، بل أضافوا إليها وتجاوزوها ابتكارا وطرافة.

---

(1) واصلت مسيرتي الجامعيّة مع ممارستي لمهنتي كأستاذ. إذ انكببت على إعداد ديبلوم الدّراسات العليا في مادّة الفلسفة وأنا بتونس وذلك بإدارة باترونيي دي ڤونديلك. وكان عنوان رسالتي " دراسة مقارنة بين تهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي وتهافت التّهافت لابن رشد ". ناقشتها أمام لجنة الامتحان سنة 1954.

كنت شغوفا بالتّعليم لأنّي كنت أرى أنّ البيداغوجيا تشبه عمليّة التّوليد، لا ولادة جسم حيّ، بل استشفاف وعي من شيء غائم يفتح شيئا فشيئا جفون الرّوح.

نعم هي عمليّة توليد بكلّ ما في الكلمة من نبل تقتضي من المعلّم ضربا من الزّهد وتفانيا مطلقا لنجاح رسالته حتّى يكون التّعليم تربية شاملة.

ذلك أنّني إذ أحترم حياد المعرفة، لا أخشى السّعي إلى تقوية ثقة تلامذتي في وطنهم وحبّهم إيّاه، بينما عدد من رجال التّعليم الفرنسيّين كانوا يجهدون أنفسهم لإبعاد التّلامذة عن التزامهم بالنّضال التّحريريّ، مستعملين التّحليل المعسول الّذي يكتسي حلّة العلم وما هو في الحقيقة إلاّ ضرب من التّبشير ومتعلّلين بأنّ العصر عصرالعالميّة لا الإنصات إلى "أوهام" الوطنيّة الّتي تجاوزها الزّمان، معتبرين إيّاها ضربا من الشّوفينيّة.

كنت حريصا على معارضة هذه النّظريّة، بطريقة موضوعيّة وبالاعتماد على الحجج والأدلّة، محييا، بواسطة التّلامذة، الأسلوب اليونانيّ النّبيل ألا وهو "الجدل".

وطبعا كانت أصداء هذا السّعي الوطنيّ تقضّ مضجع مدير المدرسة الصّادقيّة الّذي لم يتردّد يوما في خرق الأعراف المدرسيّة، وفرض نفسه عليّ بالاستماع إلى درس من دروسي حتّى "يتحقّق" من طريقة شرحي لنصوص الفارابي. وخاب أمله في العثور على ما قد يعتبر خروجا عن البرنامج ... " الرّسميّ "... وكانت لي صدامات مع هذا الخادم المتحمّس لمصالح رؤسائه في السّلّم الإداريّ، من ذلك أنّه، إثر إضراب قام به تلامذة مدرسة خزندار في أفريل 1952، قرّر يعضده في ذلك النّاظر طرد عدد كبير من التّلامذة أي 290 من 330 !

كانت السّاعة الخامسة مساء، وكانت العاصمة تخضع لنظام منع الجولان. فجمعت كلّ هؤلاء التّلامذة المطرودين، وأعطيت عددا منهم ما يمكّنهم من شراء تذاكر لامتطاء الحافلة أو القطار للعودة إلى مدنهم قبل السّاعة الثّامنة. وآويت البقيّة في منزل أصهاري بباردو أو في منازل الجيران الّذين اتّصلت بهم شخصيّا مثل عائلات بن عيسى والشّامخ والنّيفر.

وحدثت صدامات أخرى في "مجالس الأساتذة"، إذ عارضت المدير مرّات عديدة حرصا على مصلحة التّلامذة ووقايتهم من الطّرد. وفي أكتوبر 1952، أمكن لمدير المدرسة الصّادقيّة الحصول على نقلتي إلى المدرسة العلويّة واعتبرها نقلة عقاب. وكنت أتوقّع أن يتأزّم وضعي. ولكنّ الأمر كان عكس ذلك. إذ كان لبرامري مدير هذا المعهد الفرنسيّ، بالرّغم من صرامته، مبادئ يلتزم بها منها احترام زملائه. وأثناء مقابلتي الأولى له قال لي:

" أنا أعرف أنّك دستوريّ. ولكنّي أعتمد عليك حتّى لا يقع تداخل بين التزامك السّياسيّ وأدائك لرسالتك التّعليميّة" .

كنت ممتنّا له أن خاطبني بهذه الطّريقة الصّريحة، وأجهدت نفسي لئلاّ أجانب أخلاقيّة المهنة، مع أنّي واصلت، خارج أسوار المعهد، نشاطا نقابيّا وسياسيّا.

وفي الحقيقة، حاولت إقناع عدد من الزّملاء بالاشتراك في النّقابة أو إعانة عائلات المساجين الدّستوريّين أو النّقابيّين، وكان المناضل مصطفى الفيلالي يمدّني بمقتطعات لهذا الغرض. ولكنّي لم أجد تجاوبا، على الصّعيد السّياسيّ، إلاّ من طرف محمّد السّويّح، أستاذ العربيّة الّذي كان أحد الزّملاء القلائل الّذي لم يخف التزامه نحو الحزب الدّستوريّ الجديد.

كان نشاطي السّياسيّ كثيفا. إذ حاولت حضور أغلب اجتماعات شعبتي المنستير والسّيّدة المنّوبيّة حيث كان محلّ سكناي، والمشاركة العمليّة في كلّ الأنشطة.

وفي 16 أوت 1950، عيّن الباي حكومة المرحوم مَحَمّد شنيق. ودار في صلب الحزب الدّستوريّ الجديد نقاش حول المشاركة في حكومته. ولهذا الغرض اجتمع المجلس الملّي ليلا في ساحة مدرسة الفتاة المسلمة الكائنة بنهج السّرّاجين قرب باب المنارة الّتي كان يديرها المرحوم الشّيخ محمّد الصّالح النّيفر. وكنت من بين المشاركين. ولم يأل بورقيبة جهدا في إقناع المناضلين بأنّ الفرصة مناسبة للمشاركة في هذه الحكومة لإقامة الدّليل على حسن نوايا الحركة الوطنيّة بينما كان عدد آخر من المناضلين متردّدا، إن لم يكن معارضا. ورأيت صالح بن يوسف بجبّته البيضاء وقد وضع طربوشه على الطّاولة، ولم ينفك يحرّك مروحته ليتحمّل الجوّ الخانق لتلك اللّيلة اللّيلاء من ليالي أوت من دون أن ينبس ببنت شفة ! وفي آخر الأمر تمّ الاتّفاق على مشاركته بوصفه الأمين العامّ للحزب كوزير للعدل.

أمّا أنا فقد كنت أرى أنّه من الواجب القيام بهذه التّجربة، لا الاقتصار على معارضة لا تثمر شيئا. وللأسف فشلت التّجربة، ونفت فرنسا جلّ وزراء تلك الحكومة في قبلّي بأقصى الجنوب. كما ألقي القبض على الحبيب بورقيبة والمنجي سليم والهادي شاكر ونُفوا في طبرقة، ثمّ في الجنوب التّونسيّ، ثمّ نُفي بورقيبة في جزيرة جالطة طيلة عامين. واقتضى الأمر بضع سنوات أخرى مليئة بالمقاومة والآلام والدّموع والدّماء، حتّى قدم منداس فرانس إلى تونس، وألقى خطابه الشّهير أمام الباي يوم 31 جويلية 1954 وعرض عليه الاستقلال الدّاخليّ.



صورة لوفد المنستير الذي زار باي تونس في 1952/9/2
ويُرى المؤلف في الصف الأعلى بين المناضلين سالم بشير والحاج أحمد شوشان

وكنت أشارك أيضا في اجتماعات إدارة الحزب بباب سويقة ونهج قرمطّو. وأساهم في تحرير جريدة *الحرّية* ثمّ *لواء الحرّية*، جريدة الحزب، بإشراف علي البلهوان وبتنسيق أسبوعيّ معه.

وعن تلك الفترة يقول المرحوم أحمد الزّمني، وهو مناضل من الرّعيل الأوّل، كان مديرا لجريدة الحزب "*الرّسالة*" (Mission) وأمين مال الجامعة الدّستوريّة بتونس والأحواز والكاتب القارّ للاتّحاد العامّ للصّناعة والتّجارة... في شهادته بمؤسّسة التّميمي يوم 4 سبتمبر 2002 :

*« هناك من كان على الرّبوة... وهناك الشّعب الكريم، القلالة (أي المستضعفون) : الفحّام، الخضّار، الجزّار، البراوطي، وخاصّة أبناء الجنوب النّازحين إلى تونس العاصمة، الحوامّيّة، المطاوة، القوابسيّة... هذا الشّعب الكريم قدّم له الدّروس أمثال **علي البلهوان ومحمّد مزالي**، محمّد مزالي الّذي أعطى المثال. وكانت لنا دروس توجيهيّة كلّ يوم جمعة؛ ومن بين من يقدّمها محمّد مزالي الّذي كنت أسلّمه أعدادا من*

*جريدة "**ميسيون**" من المطبعة، فيتسلّمها رفقة أربعة أو خمسة شبّان دستوريّين، ويتّجه بـها إلى باب البحر لترويجها...»* **(المجلّة التّاريخيّةالمغاربيّة، العدد 110، السّنة الثّلاثون، جانفي 2003).**

وعلى الصّعيد النّقابيّ، كنت اتّصل بمحمود المسعدي أستاذي القديم بالمدرسة الصّادقيّة، وكان رئيسا للجامعة القوميّة للتّعليم التّابعة للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل ليزوّدني بأحدث الأخبار النّقابيّة ومفاوضاته مع مدير إدارة التّعليم الفرنسيّ.

وفي شقّة المسعدي الكائنة قريبا من "الباساج" تشرّفت بمعرفة القائد النّقابيّ الشّهيد فرحات حشّاد الّذي بهرني بإشعاعه الشّخصيّ وخصاله الإنسانيّة وبما يحظى به من هيبة وصيت بصفته مناضلا وزعيما في الكفاح الوطنيّ والنّقابيّ.

واتّصلت من الصّديق الطّيّب المهيري مدير الحزب برسالة مؤرّخة في 20 جانفي 1955 جاء فيها :

« السّلام عليكم ورحمة الله

أمّا بعد، فإنّ الدّيوان السّياسيّ قرّر تنظيم دورات دروس توجيهيّة ترمي إلى تكوين الشّعب وتلقينه المبادئ الدّيمقراطيّة الأوّليّة حتّى يصبح في القريب العاجل على بصيرة من الأنظمة الدّوليّة المعاصرة فيتسنّى له المشاركة في تقرير مصير البلاد بصفة جدّيّة.

وقد رأى الدّيوان السّياسيّ فيك الكفاءة والإخلاص للاضطلاع بنصيب من تلك المهمّة الّتي لا تخفى فائدتها الكبيرة بالنّسبة للشّعب التّونسيّ، فعيّنك عضوا بالإرساليّة الّتي أعدّها للقيام بهذا العمل.

لذا فالمرغوب منك الحضور يوم السّبت 29 جانفي الحالي على السّاعة الثّانية والنّصف بعد الزّوال بمقرّ جامعة تونس الكائنة بنهج الـقـرمطّو المحاذي لنهج سيدي محرز بالحاضرة والسّلام.

الإمضاء : مدير الحزب

الطّيّب المهيري »

طبعا قبلت الاضطلاع بهذه المهمّة بكلّ حماس فكنت أجوب البلاد التّونسيّة على متن سيارتي الصّغيرة "سيمكا- أروند" كلّ أيّام الأحد من فبراير إلى ماي 1955 متردّدا على أكثر من عشرين جامعة دستوريّة، منتشرة من الشّمال إلى الجنوب، وذلك لإلقاء محاضرة عنوانها "حقوق المواطن وواجباته " أمام مناضلين ومواطنين مع اختلاف سنّهم ومهنهم.

وكنت ألقي أحيانا المحاضرة مرّتين في اليوم الواحد عندما تكون المسافة بين المدينتين قصيرة مثل قصر هلال والمكنين، أو باجة ونفزة، أو السّواسي وشربان.

وكنت أشاطر رفقائي في النّضال الحماس نفسه والأمل ذاته. وأتذكّر من بينهم محمّد الجدّي، والطّيّب السّحباني، والحبيب زغندة، ومحمّد غراب، وعبد الحميد الفقيه، والبشير بوعلي، وتوفيق بن إبراهيم، وحمّادي السّنوسي.

وقد مكّنتني هذه الجولات الأسبوعيّة، إلى جانب معرفة عديد الجهات والمدن والقرى من التّعرّف على نخبة من المناضلين الأشدّاء وعمد الحركة الوطنيّة على اختلاف مشاربهم وتكوينهم. وكثيرا ما كانت تختم محاضراتي بنقاشات حيّة وديمقراطيّة منعشة. وأذكر من بين هؤلاء الإخوة رؤساء الجامعات محمّد الـقـنّوني (قصر هلال) والشّيخ زخامة (المكنين) وأحمد بن يونس دبّيش (مكثر- أولاد عيّار) وعبد القادر زرّوق (سليانة، أولاد عون) والشّيخ محمود كريشان والشّيخ أحمد دريرة (صفاقس) ومحمّد الحبيب (ماطر) وبوبكر بكير والحبيب طليبة (بنزرت) والمولدي الخمّاسي (الكاف) ومحمّد بللامين (تالة) وعبد الحميد القاضي (جربة) ومحمّد القادري (جلاص) والطّاهر العلاّني (القيروان) والشّاذلي قلاّلة وسالم بشير (المنستير، وكنت أعرفهما من قبل طبعا) وعبد العزيز طرشون (السّواسي) وعمر شاشية (سليمان)، ومحمود الكافي وعلي الزّلاوي (باجة) والحاج البشير بن فضل (منزل تميم) وغيرهم ممّن لا أستحضره الآن.

وأذكر أنّي امتطيت طائرة صغيرة من نوع DC3 صحبة المناضل الصّادق المختار عطيّة والطّيّب السّحباني، وكان موضوع محاضرته (الدّولة)، وألقى كلّ منّا محاضرته في بهو زاوية وليّ صالح لا أذكر الآن اسمه...

ومن 1950 إلى 1956 ناضلت في صفوف هيئة نقابة التّعليم الثّانويّ وكان كاتبها العامّ الأمين الشّابّي. وكانت مفاوضاتنا مع لوسيان باي مدير إدارة المعارف والفنون المستظرفة بالبلاد التّونسيّة لا تتعلّق فقط بتحسين الأجور، والتّمتّع بالمنح، وتطوير الوضع المهني بل وقبل كلّ شيء مضاعفة أقسام التّعليم، والزّيادة في ساعات تدريس اللّغة العربيّة، وإدراج دراسة تاريخ تونس وجغرافيتها ضمن البرامج[1].

---

(1) كنا نسخر من الزّملاء الوصوليّين الذين يقتصرون في مطالبهم على "الأرابيل" و"الأناديس" أي على المنح والرّتب.

وبوصفي مسؤولا في هيئة نقابة التّعليم الثّانويّ كلّفني الأمين العامّ للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل بإعداد دراسة حول تاريخ النّقابات بفرنسا وإلقائها في مدرسة الإطارات النّقابيّة وذلك عام 1955 عندما كان أحمد بن صالح كاتبا عامّا لهذه المنظّمة العتيدة، وقبل أن يقدم الحبيب عاشور على تقسيم صفوفها تنفيذا لتعليمات الدّيوان السّياسيّ للتّخلّص من الأمين العامّ الشّرعيّ "المتّهم" باليساريّة[1] !...

وكنت أزور من حين إلى آخر اتّحاد الطّلبة الفنيّ في مقرّهم بنادي الاتّحاد العامّ للفلاحين التّونسيّين بنهج النّار قرب باب سويقة، وأجتمع بهم وأحاضرهم. ولمّا قرّروا تنظيم مؤتمرهم الثّاني في نطاق السّريّة كنت إلى جانبهم. يقول في هذا الصّدد الأستاذ حامد الزّغل في كتابه "*جيل الثّورة*" (ص. 536) :

« وتمّ الاتّفاق بين كافّة أعضاء المكتب التّنفيذيّ على تنظيم المؤتمر الثّاني بتونس، وساعدهم الطّيّب المهيري أحد قادة الحزب في تحضير أشغاله. فتكوّنت لجنتان : إحداهما مكلّفة بالإعداد المادّي، وضمّت إلى جانب الأستاذ عبد الحقّ الأسود الأستاذ عبد الحميد السّلاميتي، والمهندس عبد الحميد الفقيه، والثّانية مهتمّة باقتراح مشاريع لوائح. وكان من بين أعضائها محمّد التّريكي ويساعده الأستاذان البشير بو علي ومحمّد مزالي. وانتظم المؤتمر سرّا في اليوم الرّابع عشر من شهر جويلية سنة 1954 في مقرّ الاتّحاد بنهج النّار ».



ورغم انصرافي بكلّيتي إلى إعداد مجلّة "الفكر"، كتابة وترجمة وإخراجا وتوزيعا وتمويلا، كنت مهموما بالشّقاق الحاصل داخل الحزب بسبب موقف صالح بن يوسف الرّافض للاستقلال الدّاخلي، معتبرا اتّفاقيات 3 جوان 1955 التّونسيّة – الفرنسيّة خطوة إلى الوراء، بينما كان يرى الزّعيم بورقيبة أنّها خطوة إلى الأمام تفتح شارعا عريضا أمام الاستقلال التّامّ. لذلك حرصت على المشاركة في مؤتمر صفاقس (الثّلاثاء 15– 19 نوفمبر 1955)، ووعدتني شعبة "السّيّدة" بمنحي نيابة لحضور مؤتمر هذه الشّعبة. فاتّصلت بالبشير البهلول كاتبها العام، فأكّد لي – كذبا – أنّه وجّه لي دعوة عن طريق البريد، فأدركت مرّة أخرى ضراوة التّنافس وقساوة الخزعبلات في بعض المستويات السّياسيّة بين مناضلين يجمعهم الهدف وتفرّقهم النّفوس الأمّارة بالسّوء.

---

(1) نشر نصّها الكامل في كتابي "دراسات"، ص.ص. 179-207، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، سنة 1974.

وقصدت مدير الحزب الطّيّب المهيري فوجدته صحبة عبد الله فرحات بالنّادي الكائن بباب سويقة – مصحّة الفقيد سالم الشّاذلي سابقا – وأعلمته بالأمر. فابتسم وقال لي جماعة تونس خائفون من أنصار بورقيبة. وكلّفني بمهمّة في كتابة هذا المؤتمر. وهكذا حضرت أشغاله، وتعاونت مع الفقيد الطّيّب خماخم وجمع من المناضلين على التّحرير والتّرجمة، فعشت أربعة أيّام لا تنسى.

وترأّس المؤتمر الّذي التأم في خيمة ملاصقة للحيّ الزّيتونيّ الموجود في طريق العين، الدّكتور أحمد علولو رئيس الجامعة الدّستوريّة بصفاقس، وألقى الرّئيس الحبيب بورقيبة خطابا دام خمس ساعات كاملة فأمتع وأفاد وربح الرّهان. ودعا المؤتمر صالح بن يوسف للحضور ولكنّه اعتذر بوضع شروط رفضها المؤتمر. وكان عدد النّوّاب والملاحظين حوالي ألفين. وتناول الكلمة عدد من المدعوّين، أذكر منهم أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف المصريّ الّذي بدا مؤيّدا لبورقيبة، ولكنّه لم يلبث أن خطب في الملعب البلدي بتونس العاصمة مؤيّدا بن يوسف، كما استمعت إلى كلمة حبيب جاماتي مندوب دار الهلال الّذي قال فيما قال : لقد استمعنا إلى رأي الحبيب بورقيبة، لكن ما هو رأي بن يوسف، وطلب من المؤتمرين أن يقولوا كلمتهم، فتواصل الهتاف بحياة بورقيبة حوالي ربع ساعة!...

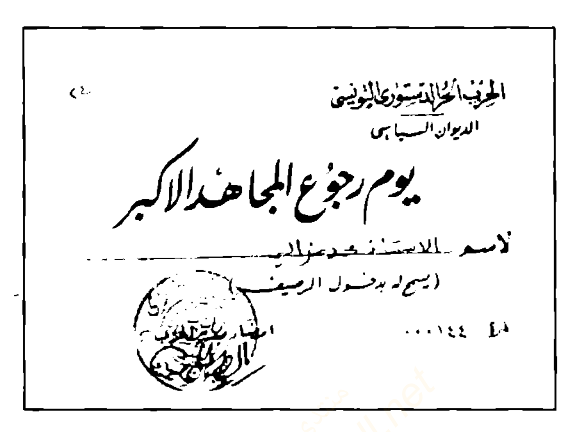
ولقد بدت لي في تلك المناسبة قدرة بورقيبة على إقناع الجماهير، وشجاعته في مواجهة الرّأي المعاكس ولو عبّرت عنه أغلبيّة. فبينما كان يستريح في بيت الهادي شاكر تقدّم عدد من النّوّاب المتعاطفين مع بن يوسف وجلّهم ينتسبون إلى جامعة تونس العاصمة بلائحة تطالب بسراح كلّ المساجين وتعليق أشغال المؤتمر ريثما يتحقّق هذا المطلب، وصادق المؤتمر على هذه اللاّئحة التعجيزيّة. وما أن علم بورقيبة بذلك حتّى سارع بالعودة إلى قاعة المؤتمر وأخذ الكلمة وأقنع أغلبيّة المؤتمرين بعكس ما صادقوا عليه منذ نصف ساعة...

وهكذا بنى بورقيبة زعامته... إذ الزّعيم لا يقول لأتباعه ... سيروا فأنا معكم... ووراءكم بل هذه سبيلي فاتبعوني... أضمن لكم النّتيجة !..

وعلاوة على هذه الأنشطة السّياسيّة والنّقابيّة، كان لي حضور ثابت في ميدان الصّحافة والكتابة. وزيادة على مشاركاتي المنتظمة بجريدة الحرّيّة، لسان الحزب الدّستوريّ الجديد لم أستكف من نشر مقالات، بصفة دوريّة، في جرائد أخرى مثل الصّباح اليوميّة أو مجلّة النّدوة الشّهريّة.

وأوّل كتاب نشرته كان في سنة 1955. وموضوعه يدور حول غرض سيظلّ، في مستقبل الأيّام، نصب عينيّ في عملي السّياسيّ ألا وهو *الدّيمقراطيّة* ! فلقد كان بمثابة إعلان مبادئ وفأل خير. إذ احتفلتُ بالكتاب ثلاثة أشهر بعد أن وجدت نفسي مع آلاف المناضلين لاستقبال محرّر البلاد الحبيب بورقيبة بميناء حلق الوادي عند رجوعه المظفّر من المنفى. كنت ضمن لجنة الاستقبال وكان تقبيلي له لحظة فيّاضة بالمشاعر بعد "غياب" طال ثلاث سنوات!

وما أن وصل الزّعيم إلى بيته بعد استقبال شعبيّ حماسيّ لم تعرفه البلاد من قبل دخلت عليه صحبة المناضل المرحوم الشّاذلي غديرة، فاستقبلنا في غرفة نومه، وتجاذبنا معه الحديث لحوالي عشر دقائق، وكانت بالغرفة سيّدة بدينة جالسة على كرسيّ همّت بالخروج عند دخولنا ولكنّه قال لها " ابقيْ معنا يا للاّ " وعلمت بعد ذلك أنّها وسيلة بن عمّار الّتي أصبحت بعد سبع سنوات الماجدة وسيلة بورقيبة !


الحزب الحر الدستوري التونسي
الديوان السياسي
يوم رجوع المجاهد الاكبر
الاسم الاستاذ محمد مزالي
(يسمح له بدخول الرصيف)
عدد ٠٠١٤٤

نسخة من رخصة للدخول إلى الرصيف واستقبال بورقيبة
ممضاة من مدير الحزب الطيب المهيري

ولم تطفئ ظمئي، في مجال اقتران التّفكير بالعمل، مشاركاتي المختلفة في الصّحافة فأزمعت تأسيس مجلّة أفتح صفحاتها لكلّ الأقلام التّونسيّة باعتماد معيار واحد هو الجودة والصّدق.

كنت أرى أنّ الواجب يقتضي من كلّ مثقّف، المشاركة، حسب الطّاقة والإمكانيّات، في المجهود العامّ الّذي يتطلّبه استقلال البلاد من كلّ مواطن.

فكانت مغامرة *مجلّة الفكر* الّتي ستدوم واحدا وثلاثين سنة. وبتأسيسي لهذه المجلّة أردت، أوّلا وبالذّات، تسلّم المشعل من مجلاّت ازدهرت في وقت من الأوقات ثمّ اختفت بسرعة مثل *العالم الأدبي* لزين العابدين السّنوسي، و*المباحث* الّتي أسّسها محمّد البشروش وسهر على حظوظها في مرحلة لاحقة محمود المسعدي وعبد الوهّاب بكير ومحمّد السّويسي، و*الثّريّا* لنور الدّين بن محمود و*النّدوة* لصاحبها محمّد النّيفر.

لقد رفضت أن تتحقّق تكهّنات الاستعماريّين الّذين كانوا يعتبرون البلاد التّونسيّة[1] مـــجرّد " مطمورة حبوب "، خالية من أيّة آفاق ثقافيّة أو إسهامات حضاريّة، وأنفت أن تكون هذه البلاد الّتي عرفت ميلاد القدّيس أغوسطين[2] وابن خلدون[3]، والقدّيس قبريانوس[4]، والإمام سحنون[5]، وتيرانس[6]، وأبا القاسم الشّابي، مقتصرة على مجرّد إعلانات سياحيّة، أو أنّ قيمتها تنحصر في أنّها لم تزل منذ أقدم العصور "معبرا" أو "ملتقى" أو "مفترق طرق" لتيّارات فكريّة ترد عليها من المشرق والمغرب... لذلك تراها حسب بعض المستشرقين وطلاّبهم تفينقت ثمّ ترومنت ثمّ تفندلت ثمّ تبزنطت... وتعرّبت وتترّكت ثمّ تفرنست... من دون أن يكون لها روح ومقوّمات ذاتيّة وخصائص حضاريّة وقابليّة عظيمة لهضم التّيّارات الأجنبيّة وطبعها بطابعها الخاصّ، ومن دون أن تكون لها وحدة الذّات التّاريخيّة الّتي تختصّ بـــها جلّ الشّعوب.

كنت متيقّنا أنّ الاستعمار سينتهي يوم يمّحي وجوده من أدمغة من استرقّهم. وعقدت أملي على أن تساهم مجلّتي في تحرير " الأدمغة "، واستئصال السّموم الاستعماريّة الّتي عشّشت بها...

وللتّاريخ أذكر أنّ أوّل اجتماع عقدته لدرس ملابسات النّشر وتحديد رسالة المجلّة انعقد بمكتب صاحب الشّركة التّونسيّة لفنون الرّسم المرحوم مَحمّد بن جمعة بمحلّها الكائن بنهج سيدي البنّا وبحضور الزّعيم علاّلة البلهوان والطّيّب السّحباني ومحمّد آلطالبي فقط.

وحرصت طوال الواحد والثّلاثين عاما من حياتها على صدورها بصورة منتظمة، أوّلَ كلّ شهر، من دون أيّ تأخير.

---

(1) ظلّت مجلة الفكر مجلة ملتزمة، ولم تزل، طيلة مسيرتها، تدافع عن القضايا العادلة مثل استقلال الجزائر، وكفاح الشّعب الفلسطينيّ من أجل كرامته... وأذكر لبيان ذلك على سبيل الذّكر لا الحصر، أنّ المجلة نشرت، أثناء الثّماني سنوات التي دامت فيها حرب الجزائر 70 بحثا، و27 قصّة، و60 قصيدة، و6 مسرحيّات، وشهادات عديدة... بأقلام 36 تونسيّا، و25 جزائريّا، و11 شاعر عربيّ و5 كتّاب فرنسيّين، . أمّا أنا فقد كتبت 13 افتتاحيّة في الموضوع.

(2) القدّيس أغوسطين (354-430) هو أب من آباءالكنيسة اللاطينيّة، وكان من علماء اللاهوت، وأصبح أسقفا لعنّابة الموجودة الآن في الجزائر، ابتداء من 396. كتب عدّة كتب منها *الاعترافات* و*مدينة الإله*.

(3) ابن خلدون (1332-1406) مؤرّخ وعالم اجتماع ومؤلف كتاب العبر تتصدّره المقدّمة المشهورة بيّن فيها فلسفته للتّاريخ.

(4) هو أب من آباء الكنيسة، كان أسقف قرطاج، وهي المدينة التي ساهم في ازدهارها. مات شهيدا سنة 248، عذّبه الامبراطور الرّوماني فلريان.

(5) قاض مالكي بالقيروان.

(6) تيرانس (190-159 قبل الميلاد) مؤلف لاطيني، كتب ستّ مسرحيّات أعجب بـها خاصّة موليار.

وبالطّبع كوّنت حولي أسرة تحرير أوكلت إلى صديقي الأستاذ البشير بن سلامة أمر تنشيطها منذ الأشهر الأولى. وكان لنا خطّ توجيهي مضبوط يقود عملنا وبفضله أمكن لنا جمع ثلّة من الكتّاب حولنا يشاطروننا الإيمان نفسه بمستقبل بلادنا ومستقبل الثّقافة فيها، أمّا أعضاء أسرة التّحرير فقد كانوا في المرحلة الأولى إلى جـــانب المدير ورئيس التّحرير محسن بن حميدة والبشير الزّريبي والعروسي المطوي والطّاهر قـيـقـة والهادي حمّو رحمهم الله والبشير العريبي وخميّس المكني...

وعزمنا على فتح صفحات المجلّة لكلّ أصحاب القرائح الّذين لهم رغبة في المشاركة في الكتابة مهما كانت اتّجاهاتهم الجماليّة، أو الأدبيّة، أو الأيديولوجيّة على شرط أن يعبّروا عن قناعاتهم بصدق متوخّين الجودة. وهكذا نشرنا، من دون تردّد، نصوصا لا تخضع دائما لاختياراتنا واتّجاهاتنا. وأبلغ مثال معروف دلّ على تفتّحنا هو قرارنا، سنة 1969، نشر قصّة *الإنسان الصّفر* الجريئة لعزّ الدّين المدني الّتي ضمنها انتقادات لاذعة لأولي الأمر... ومن القرّاء من أرادوا فهمها على أنّ المقصود منها الطّعن في الدّين ممّا حدا ببعض الأيمّة إلى الدّعوة إلى حرق عدد المجلّة الّذي يحتوي على النّصّ "الزّنديق". ووصل الأمر بمفتي الجمهوريّة إلى تقديم احتجاج إلى كاتب الدّولة للرّئاسة. والحمد للّه أنّني كنت يومها وزيرا للدّفاع، فتجاوزت المجلّة هذه العاصفة سالمة !...

ولم يفتر عزمي على نشر نصوص بعيدة عن اختياراتي الشّخصيّة والدّفاع عنها شريطة أن تكون ذات جودة وأن تعبّر عن مواقف صادقة[1].

وهذا أقلّ ما يمكن أن يُطلب من كاتب دشّن عمله التّأليفيّ بكتاب حول الدّيمقراطيّة، وأمضى جانبا كبيرا من عمله السّياسيّ الإصلاحي لغرس هذه الممارسة في تربة الحياة اليوميّة، معرّضا نفسه لأن يخسر، وهو ما وقع فيما بعد، كلّ مكتسباته بما في ذلك مجلّة الفكر الّتي لم تستمرّ بعد هجرتي واضطهادي.



وفي 17 أفريل 1956 عيّن الأمين الشّابّي، شقيق الشّاعر الفحل أبي القاسم الشّابّي، وزيرا للتّربية القوميّة في أوّل حكومة لتونس المستقلّة الّتي لم تزل آنذاك تحت نظام البايات.

(1) وكنت شجّعت ابتداء من سنة 1959 البشير خريّف، ولم يكن معروفا البتة، وعملت على نشر مؤلفاته. ويعتبر اليوم واحدا من أكبر الرّوائيّين التّونسيّين.

كان مبرّزا في اللّغة والآداب العربيّة، وصاحب نكتة. وكان دافئ الكلام، متواضع النّفس، هادئا، فلم أره أبدا غاضبا. ولكنّه كان يخفي، وراء ابتسامة لا تخلو من طيبة قلب، طبعا شديد المراس. ففي يوم من أيّام سنة 1957، رجع إلى مكتبه متوتّر الأعصاب بعد لقاء مثير مع الرّئيس بورقيبة الّذي دعاه إلى تسمية المعلّم حسن المصمودي شقيق الوزير محمّد المصمودي، مديرا للمدرسة الابتدائيّة بقليبية. فأجابه الأمين الشّابّي أنّ خطّة مدير مدرسة ابتدائيّة تخضع إلى مناظرة تأخذ بعين الاعتبار عدّة مقاييس منها عدد التّفقّد، والعدد الإداريّ، والأقدميّة، والوضع العائليّ... وأنّ تعيين أيّ مدير تقرّره لجنة مشتركة. غير أنّ بورقيبة أصرّ على مطلبه. وتمسّك الشّابي بموقفه، ولمّا رأى أنّ الرّئيس حريص على هذه التّسمية قال له : *" يا سيادة الرّئيس، يمكن لك أن تعيّنه معتمدا، أو واليا أو حتّى وزيرا... أمّا مدير مدرسة فلا... إذ لا يجب الخلط بين السّياسة والبيداغوجيا"* .

واستشاط بورقيبة غضبا، وضرب بجُمع يده مكتبه حتّى جُرحت بالبلّور المكسور الّذي يغطّيه، وبقي الوزير على موقفه. وبعد ذلك بأيّام سمّي شقيق الوزير معتمدا بقليبية نفسها، ثمّ ألحق بوزارة الخارجيّة وعمل سنوات طويلة بسفارتنا بالمملكة العربيّة السّعوديّة...

وبفضل العمل النّقابيّ المشترك نشأت بيننا صداقة متينة. ولم أستغرب أن دعاني إلى أن أكون رئيسا لديوانه. وفي الواقع كان من الصّعب عليّ أن أتصوّر مغادرة مهنتي كمربّ، وأن أتخلّى عن مغامرة مجلّة *الفكر*. ومعناه أنّني تردّدت كثيرا قبل قبول هذا العرض. وأصرّ الشّابي على ذلك راضيا بأن أجمع بين مسؤوليّتي كرئيس لديوانه وبين إدارة المجلّة، وإعطاء بعض الدّروس في الفلسفة الإسلاميّة بالجامعة الزّيتونيّة، تلبية لرغبة رئيسها الشّيخ الطّاهر بن عاشور. وقد حاولت الاعتذار ولكنّه جابهني بأنّه يتعذّر تعويضي، فاقترحت عليه الأستاذ محجوب بن ميلاد فردّ عليّ : لا ! إنّه كافر !!

وبالمناسبة أريد أن أذكر بعض النّوادر الّتي عرفتها المجلّة طيلة مسيرتها الطّويلة. فكان عليها، شأنها شأن كلّ المجلاّت ذات المستوى المرموق، حلّ عدّة مشاكل تتعلّق بالمسائل الماليّة. وكانت قيمة الاشتراك السّنويّ لا تتجاوز الدّينار وهو مبلغ زهيد. وكنت أعدّ بخطّ يدي الفواتير.

فما أن عُيّنت رئيسا لديوان وزير التّربية القوميّة حتّى طلب محجوب بن ميلاد، مدير ترشيح المعلّمين، اشتراك الأنصار وقيمته ثلاثة دنانير. وفي أكتوبر 1958، وقد غادرت

الوزارة ورجعت إلى التّدريس بالمدرسة العلويّة، أرجع بن ميلاد الفاتورة ورأى أن يكتب عليها بخطّ يده باللّغة الفرنسيّة ما يلي، معتبرا ذلك من باب الدّعابة، ومتوخّيا شيئا من الجناس من الصّعب تأديته باللّغة العربيّة : " *من الطّبيعيّ أن تساهم مدرسة التّرشيح باشتراك عاديّ !*[1]". وكان عليّ أن أعيد كتابة الفاتورة من دون أن أؤاخذه على ذلك ! إذ ما الفائدة من مساءلته أو عتابه ؟ إنّ مثل هذه الجزئيّات تعرّفك بمعدن الرّجال !...أمّا وزير التّربية القوميّة فقد ساهم بخمسة اشتراكات.

وفي سنة 1957 أسّس الحزب الدّستوري الجديد مجلّة سمّاها *الشّباب*. واستقبل الأمين الشّابّي مديرها محمود المعموري الّذي سيقضي سنوات طويلة متميّزة في السّلك الدّيبلوماسيّ، وقرّر الوزير، تشجيعا للمجلّة، مائة اشتراك. وكنت حاضرا أثناء المقابلة. ولمّا صرنا على انفراد لا حظت لوزيري أنّ مجلّة الفكر تستحقّ، على الأقلّ، أن تُعامل كهذه المجلّة الجديدة. وعبّر عن موافقته وأذن بإتمام العمليّة.. لكنّ ملفّ " الاشتراك بمجلّة الفكر " مرّ أمام عبد الرّزّاق الرّصّاع مراقب المصاريف بالوزارة الأولى لوضع تأشيرته عليه، فلم يوافق ولم يرفض زيادة في التّحرّي. بل عرض الملفّ كلّه على كاتب الدّولة للرّئاسة لأخذ "القرار!". وقرأت فيما بعد بنفسي قرار الباهي الأدغم كالآتي : "*ضع التّأشيرة من فضلك*"!

وواجهتْ *الفكر* عداء لا مبرّر له من طرف البعض. ومنهم جون دوفينيو، وهو من المتعاونين الفرنسيّين من "الطّراز العالي"، ولم أره ولا خاطبته أبدا طوال حياتي. درّس طويلا علم الاجتماع بكلّية الآداب بتونس، وكان ينتمي إلى "*العُصبة*" سيدي بوسعيديّة. فرأى أن يهاجم *الفكر* في مقال خصّص للحديث عن تونس بجريدة *لو موند* الفرنسيّة بتاريخ 31 ماي 1966.

ونعت جون ديفينيو الفكر بأنّها مجلّة "عابرة"، وهو الّذي لا يعرف اللّغة العربيّة، ولا يمكن له قراءتها. وتأسّف من أنّها لم تنجح في استقطاب كلّ أصحاب المواهب!

وهو حكم أقلّ ما يُقال فيه أنّه مخطئ مرّتين :لأنّ *الفكر* كانت وبقيت، رغم انقطاعها القسريّ بسبب منفاي، أقلّ المجلاّت "عبورا" بالنّسبة إلى كلّ المجلاّت التّونسيّة قبل وبعد الاستقلال (31 عاما) ! وعلاوة على ذلك، فإنّ طريقتها التّوفيقيّة الليبراليّة معترف بـــها لدى الجميع وحتّى لدى أعدائها الأيديولوجيّين الّذين هم يقرؤون اللّغة العربيّة !

---

(1) **Il est normal que l'Ecole Normale souscrive un abonnement normal.**

فقرّرت استعمال حقّ الرّدّ ووجّهت، بتاريخ 8 جوان 1966، وبصفتي مديرا للمجلّة التّوضيح التّالي إلى هوبرت بوف- موري مدير جريدة *لوموند* : « *في المقال الّذي نشره السّيد ج. دوفينيو بالعدد الخاصّ من* **لوموند** *المتعلّق بالبلاد التّونسيّة، بعنوان " الحياة الفكريّة والفنّيّة" ، أكّد الكاتب عند حديثه عن المنشورات الثّقافيّة أنّ " مجلاّت مثل* **الفكر**، *وإن كانت متميّزة ولكن غير منتظمة أو عابرة، لم تنجح في استقطاب المواهب..."*

« ومع أنّي أترك للكاتب تحمّل مسؤوليته في حكمه القيمي المتعلّق بالمساهمين في المجلّة، فإنّي أريد، حرصا منّي على توخّي الدّقّة في مجال الإعلام، أن أبيّن أنّ هذه المجلّة الثّقافيّة، منذ أن تأسّست في أكتوبر 1955، تصدر بانتظام من دون أيّ تأخير. وفي أكتوبر الفائت احتفلت بعيد ميلادها العاشر بحضور جمع من الأدباء التّونسيّين والأجانب. وتكوّن أسرتها فريقا منسجما، ويظهر أنّ لهم هذا "النفس" الّذي كم أعوز الكتّاب التّونسيّين قبل الاستقلال ».

وتلقّيت رسالة من بوف- موري يعبّر لي فيها عن أسفه من أنّه يتعذّر عليه نشر "حقّ الردّ" لسبب لا أعرفه !

وأريد، في ختام هذا الحديث عن *الفكر*[1]، أن أشهد، للتّاريخ، أنّ بورقيبة لم يتدخّل أبدا للتّأثير على الخطّ الّذي تنتهجه المجلّة. وطوال الواحد والثّلاثين سنة من حياتها، لم يتوجّه لي بورقيبة إلاّ بملاحظتين حول *الفكر* الّتي كان يقرؤها بانتظام.

ففي يوم من الأيّام، أسرّ لي مبيّنا أنّه يرى أنّ *الفكر* تقوم بدور في مجال إشعاع تونس مماثل لما تقوم به سفارة من سفاراتنا في البلاد العربيّة، إن لم يكن أكبر. وفي يوم آخر من سنة 1966 أثنى ثناء كبيرا على محتوى عدد خاصّ أصدرته المجلّة حول *"الإسلام في عصرنا"* ، وفيه أمكن لي دفع مثقّفين تونسيّين من اتّجاهات مختلفة إلى الكتابة في هذا الموضوع أمثال البشير بن سلامة، والمنجي الشّملي وهشام جعيّط والحبيب بلخوجة والعروسي المطوي والحبيب الشّاوش وعبد الوهّاب بوحديبة ومحي الدّين عزّوز ومحمّد فنطر ومحسن بن حميدة وعمر سعيدان.

وطوال السّنتين اللّتين قضيتهما إلى جانب الأمين الشّابّي، قمنا بعمل جبّار في الحقل التّربويّ الّذي عرف ظهور مئات المدارس الرّيفيّة الجديدة بفضل حماس المواطنين. وكنت أستقبل كلّ أسبوع وفودا آتية من ولايات مختلفة تطالب بتعيين معلّمين في الأقسام الجاهزة ضمن المدارس الجديدة الّتي بُنيت بفضل المبادرات الشّعبيّة، وأذكر أنّني استقبلت، في يوم من الأيّام، وفدا من قابس على رأسه القـــايد الهادي المبروك.

---

(1) راجع ما كتبته عن مجلة *الفكر* في فصل الثقافة.

وبالرّغم من بعض الصّعوبات الّتي لقيناها في صلب الوزارة، وسأفصّل القول فيها في الفصل المخصّص للتّربية، فإنّه أمكن لنا مواصلة سياسة معتدلة ومتدرّجة في مجال التّعريب الّذي كانت بدايته، من باب المفارقة، على أيدي لوسيان باي نفسه. ولم نتردّد في تونسة إطارات الوزارة. فلقد عوّضنا رؤساء المصالح البيداغوجيّة والإداريّة بتونسيّين تتوفّر فيهم الشّروط المطلوبة. وهكذا عُيّن محمّد بكير رئيسا لمصلحة التّعليم الابتدائيّ ومحمود المسعدي على رأس مصلحة التّعليم الثّانويّ وعلي الزّواوي رئيسا لمصلحة التّعليم الفنّيّ. وعوّض عبد القادر ببّو السيّد لوزي على رأس مصلحة الميزانيّة والحسابات، ومحمّد بوغنيم الّذي سيواصل مسيرته المهنيّة بالبنك المركزي عوّض السّيّد ساك على رأس مصلحة الموظّفين، وعوّض أحمد السّبعي السّيّد كاري على رأس مصلحة البنايات. كما عيّنّا الدّكتور صالح المهدي رئيسا لمصلحة الفنون الجميلة، والأديب البحّاثة حسن حسني عبد الوهّاب على رأس المعهد القومي للآثار، وعثمان الكعّاك محافظا لدار الكتب الوطنيّة. كما أحدثنا في جويلية 1956 مصلحة التّرجمة والنّشر وأوكلنا أمرها للدّكتور الطّاهر الخميري. وكان عدد التّونسيّين الّذين يتولّون خططا إداريّة متوسّطة أو عالية قليلا جدّا، فحتّى الموظّفتين المكلّفتين بالهاتف كانتا السّيدتين بوس وكروانة الفرنسيّتين.

أمّا الحجّاب فكانوا "أهليّين". وكان رئيسهم يُدعى بلخوجة. كان يلبس في خيلاء سراويل فضفاضة زرقاء وشاشية حمراء. وفي يوم من الأيّام دقّ لوسيان باي الجرس، فدخل كبير الحجّاب واتّجه نحو مديره قائلا : "*هل جننت يا سيّدي؟*" إذ اختلطت عليه كلمتان بالفرنسيّة قريبتان في النّطق إحداها معناها : "هل دققت الجرس"، والأخرى "هل جُننت". أمّا باي فقد أعرض عن تصويب الخطأ! وقد روى لنا ذلك بنفسه أثناء مفاوضات نقابيّة... لتلطيف الجوّ !..

وأسّسنا دار المعلّمين العليا وأوكلنا إدارتها إلى الأستاذ أحمد عبد السّلام، وكذلك المعهد الأعلى للحقوق بإدارة القاضي المتميّز محمّد المالقي، وثلاث مدارس للتّرشيح بصفاقس وسوسة والمنستير، مستعملين ثكنات تركها الجيش الفرنسيّ. وحرصا على أن تكون مدرسة التّرشيح بالمنستير جاهزة قبل الدّخول إلى المدارس في أكتوبر 1957 كان من اللازم تجاوز الإجراءات العادية للمناقصة ربحا للوقت. ولهذا الغرض قام المعتمد بإمضاء اتّفاق بالتّراضي مع مقاول صغير محلّي اسمه الصّادق الدّبّابي الّذي أصبح فيما بعد مقاولا كبيرا فرض نفسه، نظرا لكفاءته. وتعذّر لذلك دفع معلوم الصّفقة. فهاتفني بورقيبة بنفسه من المنستير في الموضوع. فقلت له إنّ التّراتيب المعمول بها لم يقع اتّباعها.

فأجابني: *"لا يهمّ، فسأطلب حالاً من السّيد حمّادي السّنوسي، المستشار القانوني للحكومة، أن يكيّف النّصوص !"* **وأردف** : *" وفي انتظار ذلك، الرّجاء تسوية الأمر قانونيّا ! ".*

وأذكر أنّي سعيت إلى إقناع المرحوم الأمين الشّابّي بضرورة الاعتراف بشهادات خرّيجي الكلّيّات والمعاهد العليا العربيّة (مصر، سوريا، العراق، لبنان...) رغم المعارضة الشّديدة الّتي أبداها رئيس مصلحة التّعليم الثّانويّ محمود المسعدي الّذي كان يشكّك في قيمتها العلميّة. وكنت ألاحظ له أنّ المعاهد الفرنسيّة والأوروبيّة العليا تعترف بـــها... ووفّقت في ذلك رغم أنفه.

واقترح محمود المسعدي في جوان 1957 على الأمين الشّابّي جلب أساتذة من باريس ليرأسوا لجان امتحانات نقلة طلبة دار المعلّمين العليا من السّنة الأولى إلى السّنة الثّانية. وفيما يتعلّق بشعبة العربيّة عرض اسم المستشرق الفرنسي ريجيس بلاشير. فنصحت وزيري أن يدعو طه حسين (1889-1975) الأستاذ الجامعيّ المصري والكاتب الكبير. وكنت طالعت أكثر كتبه منذ دراستي بالصّادقيّة، وأعجبت بعمق ثقافته وروعة أسلوبه وشجاعته الأدبيّة وجرأته في الحقّ وكفاحه التّنويريّ، بالرّغم من أنّه أصيب بالرّمد في السّادسة من عمره وكُفّ بصره. ولبّى عميد كلّية الآداب الأسبق بالقاهرة دعوتنا ووصل تونس يوم 29 جوان 1957. وكان لي شرف تنظيم إقامته ومرافقته في نشاطه الرّسميّ. وأعلن النّتائج يوم 18 جويلية فكانت متميّزة. ومن بين الطّلبة النّاجحين في امتحان النّقلة البشير بن سلامة ومحمّد الصّيّاح وعمر بلخيريّة والعربي عبد الرّزّاق وعبد الرزّاق الحليوي...

وقبل طه حسين اقتراحي المتمثّل في إلقاء محاضرة على منبر جمعيّة قدماء الصّادقيّة في قاعة *البلماريوم* الّتي ضاقت بما رحبت، وحضر رئيس الحكومة، آنذاك، الحبيب بورقيبة وكافّة الوزراء وسفراء البلدان العربيّة المعتمدون بتونس. وكان عنوان المحاضرة *رحلة فنّية* وتشرّفت بتقديمه للجمهور في كلمة مرتجلة ومختصرة[1].

وحضر طه حسين ختم السّنة الدّراسيّة بجامع الزّيتونة بحضور الحبيب بورقيبة وأعضاء الحكومة وعميد الجامعة الزّيتونيّة الشّيخ الطّاهر بن عاشور.. كما حضر أيضا، تواضعا منه، بنادي جمعيّة قدماء الصّادقيّة، حفل توزيع الجوائز للتّلاميذ النّجباء التّابعين للمدارس الثّانويّة بالعاصمة، وكنت آنذاك رئيسا للجمعيّة. فكان عيدا من أعياد الفكر وسعادةً غمرت عددا كبيرا من الشّباب التّلمذي باقترابهم من عملاق الأدب العربيّ المعاصر، وقد وسّمه الحبيب بورقيبة بوسام الاستقلال يوم 7 جويلية 1957 ولّما ينتخب رئيسا للجمهوريّة..

---

(1) نشرت مجلة الفكر نصّ محاضرة طه حسين كاملة، في العدد التّاسع ، جوان 1958، السّنة الثّالثة، ص.ص. 37-40.



يُرى المؤلف على يسار طه حسين وكاتبه فريد على يمينه



طه حسين يلقي كلمة في رحاب جامع الزيتونة وعلى يساره الحبيب بورقيبة والأمين الشابي
فعزوز الرباعي فمجود الخياري فجلولي فارس

وأريد، بمناسبة الحديث عن هذه الزّيارة، أن أذكر أمرا بقي غير معروف. ذلك أنّ بورقيبة الّذي كان يكنّ تقديرا كبيرا لطه حسين عهد إليّ بمبلغ قدره خمسمائة فرنك[1] لتسليمه للضّيف الكريم كمنحة رمزيّة مقابل المهمّة الّتي قام بـــها بتونس. ويوم مغادرته البلاد، زرته في جناح إقامته بنزل *الماجستيك*، وحاولت بكلّ لياقة أن أسلّمه المبلغ فقال : *"أبدا ! بلّغ تشكّراتي للرّئيس بورقيبة وقل له أنّ مساهمتي في إنشاء الجامعة التّونسيّة هو واجب وشرف لي."* وكان كاتبه الخاصّ فريد هو الوحيد الحاضر أثناء المقابلة. وكان هذا المفكّر والأديب الكبير عنوانا للأمانة الفكريّة والأخلاقيّة. ولم أندم أن كنت سببا في دعوته.

وبعد استقلال البلاد بقليل سنة 1956 كُلّفَتْ وزارة التّربية بتكوين اللّجان الّتي ستتولّى اختيار النّشيد الوطنيّ وتلحينه. وترأّس الأمين الشّابّي بنفسه هذه اللّجان وشرّفني بأن كنت عضوا فيها إلى جانب الشّيخ الطّاهر بن عاشور.، وعبد الوهّاب باكير، وحسن حسني عبد الوهّاب، وعثمان الكعّاك، والمنّوبي السّنوسي ومصطفى بوشوشة. واحتفظت اللّجنة بثلاثة مرشّحين من كلّ مناظرة وعرضناها على بورقيبة الّذي كان بالمنستير في بيته بحيّ الطّرابلسيّة، ليتولّى الاختيار النّهائيّ. وبعد أن قرأ القصائد واستمع إلى التّساجيل، اختار قصيد جلال الدّين النّقّاش (*ألا خلّدي...*) بعد أن أدخل عليه بعض التّغييرات، كما اختار تلحين صالح المهدي.

وفي 6 جويلية 1956 كنت ضمن وفد تونسيّ تولّى مهمّة قبول تونس عضوا في المكتب العالميّ للتّربية، الكائن بجنيف وكان يديره العالم النّفساني الشّهير بياجي. ويتركّب الوفد الّذي يرأسه الوزير الأمين الشّابّي من أحمد نورالدّين، ومحمّد باكير، وعبد السّلام الكناني، وعلي الزّواوي وكاتب هذه السّطور. وهي أوّل سفرة أقوم بـــها إلى سويسرا أمكن لي أثناءها أن أُعجب بضفاف بحيرة ليمان الجميلة، وبروح المواطنة الّتي يتحلّى بـــها سكّان موطن روسّو. وفي كلّ مساء كنّا نتمشّى على هذه الضّفاف، وكان أحمد نور الدّين يتحفنا بهوايته المحبّبة وهي الغناء، وهو أمر لم أكن أعرفه فيه، فكان يشنّف أسماعنا بأغنية كارم محمود : *"على شطّ بحر الهوى حطّت مراسينا"* ، وهي مناسبة تماما للجوّ الّذي كنّا فيه.

وكذلك رافقت الوزير لحضور المؤتمر العام الّذي نظّمته اليونسكو بنيو دلهي في شهري أكتوبر ونوفمبر 1956 بنزل أشوكا. ووجدنا أنفسنا غير قادرين على السّفر من رومة

---

(1) ليتيسّر للقارئ "تقدير" هذا المبلغ أفيده بأنّ مرتّبي الشّهريّ الجمليّ كمدير ديوان وزير التّربية لم يتجاوز مائة وعشرين ألف فرنك !

بسبب الحرب العدوانيّة الّتي شُنّت على مصر، إذ هجمت جيوش إسرائيل يوم 29 أكتوبر 1956، ثمّ تبعتها المملكة المتّحدة وفرنسا يومَيْ 5 و6 نوفمبر 1956، واحتلّت هذه الدّول قناة السّويس انطلاقا من قبرص. وإثر تحذير صارم من إيزنهاور رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ثمّ من الماريشال بولـــڤـــانين رئيس مجلس وزراء الاتّحاد السّوفياتي، لم يسع المغيرين إلاّ الانسحاب من الأرض المصريّة بين 4 و22 ديسمبر. واضطررنا إلى البقاء خمسة أيّام في روما في انتظار أوّل طائرة تقلع منها، وفي الأثناء أُسعدنا بما شملنا به سفيرنا هناك المنذر بن عمّار من لطف وكرم. وأمكن لنا، بفضل حارس النّزل، وقد لان جانبه ببقشيش سمين، أن نجد مكانا بطائرة أقلّتنا من روما إلى استنبول ثمّ طهران وبومباي ومنها ركبنا طائرة صغيرة بطيئة حطّت بنا أخيرا، بعد أربع وقفات، بنيو دلهي، عاصمة الهند.

وعاد الأمين الشّابّي إلى تونس بعد أربعة أيّام، وأوكل إليّ رئاسة الوفد. وكان عليّ أن أبقى شهرا حتّى اختتام أشغال المؤتمر، وقد تمّ قبول تونس والمغرب في هذه المنظّمة العالميّة المعتبرة.

وفي نزل *أشوكا* أمكن لي الاقتراب من نهرو الوزير الأوّل، وقد بهرني بأناقته وهيبته، ومن شوانلاي الوزير الأوّل الصّينيّ الّذي كانت عيناه تلمعان ذكاء حادّا، ومن غيرهما من الشّخصيّات المشاركة في مؤتمر اليونسكو. وعرفت أيضا الشّاعر السّـــوري الملهم عمر أبو ريشة وكان سفيرا لبلاده في نيو دلهي بعد البرازيل وفينّا. وبالمناسبة دعانا إلى العشاء في بيته وأنشدنا قصائد عديدة، وهو الّذي نظم بيت شعر هجا فيه مردم بك رئيس الحكومة السّوريّة فسقطت بسبب ذلك، عام 1948، إذ قال :

« إنّ أرحـــام السّبايـــا لم تلد   للعلا غير الجبان المـــجرم »

ومن هذه القصيدة أذكر هذه الأبيات الشّهيرة :

« أمّتي هل لك بين الأمـــــم   منبر للسّيف أو للقلـــــــم

أمّتي كم صنم مجّدتـــــــــه   لم يكن يحمل طهر الصّنـــم

لا يلام الذّئب في عدوانـــــه   إن يك الرّاعي عدوّ الغنـــــم

فاحبسي الشّكوى فلولاك لما   كان في الحكم عبيد الدّرهم»

وقد توفّي رحمه الله عام 1990.

وفي جانفي 1958 زرت لأوّل مرّة المغرب الشّقيق ضمن وفد ترأسه المرحوم العابد مزالي ويضمّ الطّاهر قـيـقـة وحسين الغويّل للمشاركة في اجتماع اللّجان الوطنيّة العربيّة لليونسكو في مدينة فاس، والّذي افتتحه المغفور له محمّد الخامس وترأسه فعليّا وزير التّربية محمّد الفاسي. وقد نظّم لنا مولاي أحمد العلوي رحلة مكّنتنا من زيارة مكناس والرّباط والدّار البيضاء ومرّاكش فأعجبت بكرم الإخوة المغاربة وبروعة البلاد وتنوّع مناظرها الطّبيعيّة وجمالها.

وفي 7 ديسمبر 1957، كنت ضمن الوفد التّونسيّ الّذي شارك في المؤتمر الثّالث للأدباء العرب المنعقد بكلّيّة الزّراعة بالقاهرة والّذي افتتحه كمال الدّين حسين وزير التّربية والتّعليم وأحد الضّبّاط الأحرار الّذين أطاحوا بالملك فاروق، وكان محمود المسعدي يرأس الوفد المتكوّن من حسن حسني عبد الوهّاب ومحمّد الحليوي. وانضمّ إلينا محمّد العروسي المطوي الّذي كان مستشارا ثقافيّا في سفارتنا بالقاهرة. وكان موضوع المؤتمر : "*الأديب والقوميّة العربيّة*". وأظهر أغلب المؤتمرين قدرة كبيرة على الخطابة، ولكنّ محتوى كلماتهم كان في الغالب خاويا؛ إذ اقتصرت على الحديث عن الالتزام نحو القضيّة العربيّة الكبرى، والنّضال ضدّ الصّهيونيّة، والامبرياليّة، وخاصّة التّغرغر بشعار الوحدة العربيّة. و"تجرّأ" محمود المسعدي في كلمته المتّزنة فتحدّث عن حرّيّة التّعبير عند الكاتب، وحرّيّة الفكر... فتكالب عليه بعض المشاركين من أمثال رئيف خوري (لبنان) الّذي اتّهمه بالانهزاميّة والجبن، وتجرّأ سعيد العريان فقال له:"*إذا أنت لا تؤمن بالقوميّة العربيّة، ما الّذي جاء بك إلى القاهرة، قبلة العروبة ؟*". ولم أصدّق أذنيّ !

فأخذت الكلمة وقلت إنّ الالتزام ليس هو حبس الذّات في قفص وليس الإلزام، وأنّ الكاتب ليس مجرّد بيدق في رقعة لعب، مضيفا أنّ التّونسيّ ليس في حاجة إلى أيّ درس يتلقّاه في مجال العروبة والعروبيّة، وأنّ التّونسيّين كافحوا طيلة "الظّلمة الاستعماريّة" للحفاظ على لغتهم. فعندما اقترح، سنة 1944 الدّكتور عبد العزيز فهمي، عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، تعويض الحروف العربيّة بالحروف اللاطينيّة تصدّى له العابد مزالي في مجلّة *المباحث* لدحض هذا الموقف، وبيان خطورته.

وفي خضمّ هذه الهستيريّة الجماعيّة أدخلت كلمتي شيئا من الهدوء على الجمع المتحمّس وأعتقد أنّ العديد من المشاركين في المؤتمر سكن ما بهم من غضب، فأمكن

تبادل الآراء في جوّ أقلّ عدوانيّة وتشنّج. ولّما خرجنا من القاعة لفترة استراحة حرص طه حسين على تحيّتي وهمس في أذني بالفرنسيّة قائلا: " *والحال أنه لم يُدفع لهم ليقولوا هذا !* "(1).

ودعاني الرّوائيّ الكبير ورائد القصّة القصيرة العربيّة محمود تيمور (توفّي في 26 أوت 1973) لتناول كأس شاي ببيته. ولّما أصبحنا بدون رقيب اشتكى من تسلّط طغمة من الجند على الآداب والفنون بمصر وأردف قائلا :" *إنّ المبدعين الحقيقيّين سكتوا أو اضطهدوا* ". وسلّمني عددا من القصص قصد نشرها بمجلّة الفكر. وهو ما قمت به بكلّ سرور.

وزوّرني حسن حسني عبد الوهّاب الّذي يخاطبونه في القاهرة بـــ"الباشا" متحف القاهرة، وكان نعم الدّليل. فأعجبت بما وجدت فيه من موميات الفراعنة والكنوز الأركيولوجيّة المصريّة. وهو الّذي أخذني معه إلى خان الخليلي الشّبيه بأسواق مدينة تونس عندنا ولكنه أعظم حركة، وأكبر ضوضاء، وأكمل روعة.

لقد أحببت كثيرا مصر، ولا أزال أحبّها، وأسعد كلّ مرّة بزيارتها، وأعتزّ بتاريخها الّذي يعود إلى آلاف السّنين، وشعبها الرّقيق الحاشية، الميّال إلى الدّعابة والنّكتة، كما لا أزال أُعجب بكتّابها، وشعرائها وموسيقيّيها. ثمّ عدت إلى القاهرة سنة 1962 لأشارك في مؤتمرالكتّاب الأفارقة والأسيويّين المنتمين إلى البلدان غير المنحازة. واستقبلنا عبد النّاصر طويلا بهذه المناسبة.

وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر 1958 عيّنني رئيس الدّولة على رأس الوفد التّونسيّ المشارك في مؤتمر الأدباء العرب الرّابع. وتركّب من الشّيخ الفاضل بن عاشور والشّاعر محمّد الشّعبوني والقاضي محمود الباجي رحمهم الله جميعا. وأقمنا بالصّليبخات بينما التأمت جلسات العمل بمدرسة الشّويخ الثّانويّة. والمعلوم أنّ الكويت لم يكن مستقلاّ في ذلك الظّرف، وكانت تجهيزاته الأساسيّة متواضعة ناهيك أنّنا أقمنا في فيلا صغيرة تتكوّن من غرفتين يفصلهما فضاء صغير. وهكذا تقاسمت مع الشّيخ الفاضل غرفة متواضعة حوالي أسبوع وقدّرت أخلاقه وأريحيّته وثقافته الواسعة. وألقيت محاضرة عنوانها " *البطولة كما يصوّرها الأدب العربيّ في الأندلس وشمال إفريقيا* " تبعها نقاش حيّ. وكان يرأس الوفد العراقيّ الشّاعر الفحل محمّد مهدي الجواهري، فأمتعنا بقصائده، ولكنّه صدمنا بهيجاناته المفاجئة. وعند تقديمه لإلقاء قصيده كان زلزال من التّصفيق والهتاف يعصف بالقاعة... ولم يكن هذا الشّاعر فريدا في حماسته بل إنّ الكثيرين كانوا يتسلّحون بالتّشنّج، ويخوضون

---

(1) نشرت مجلة الفكر كلمة المسعدي في العدد الرّابع، جانفي 1958، السّنة الثّالثة، ص.ص. 16-31. وفي أصداء الفكر (العدد الخامس، فيفري 1958، السّنة الثّالثة) إشارة إلى هذا المؤتمر وما جرى فيه من نقاش إثر كلمة المسعدي ودفاعي عنه.

المعارك الكلاميّة الضّارية، وكنت أعتقد أنّ واجب الأدباء إعطاء المثال في التّسامح والحوار الهادئ والنّقاش المثمر. وتعرّفت على أحمد العدواني أديبا كويتيّا لامعا وشاعرا رقيقا. كما تعرّفت على الأديب العالم المصري أحمد زكيّ ولّما يمض عام على تأسيس المجلّة الكويتيّة الرّاقية "العربي"، وقد تولّى رئاسة تحريرها.

وانتظم هذا المؤتمر تحت إشراف وزارة التّربية والتّعليم الّتي كان على رأسها الشّيخ عبد اللّه الجابر الصّباح صديق تونس ، أمّا وكيل الوزارة و"دينامو" هذا المؤتمر فكان الصّديق عبد العزيز حسين الّذي أعجبت بشخصيّته وبوداعته وتواضعه وعلوّ أخلاقه. فقد كان قليل الكلام رقيق الحاشية، ساهمت مداخلاته في"تلطيف" الجوّ وعودة الأوداج المتوتّرة إلى أعصابها إثر عنتريات المتسابقين في المناداة بتسخير الأديب "للقضيّة". ولّما فاز الكويت بالاستقلال أصبح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزارة ومستشار أمير الكويت، وأدّى خدمات جلّى لوطنه وللعالم العربيّ الإسلاميّ، ولا أنسى فضله في إقناع الحبيب بورقيبة بردّ الاعتبار للمناضل المرحوم يوسف الرّويسي، وتمكينه من العودة إلى أرض الوطن مكرّما بعدما قاسى ما قاسى من المنافي والتّشرّد في خدمة الوطـــــن. ومنذ ذلك التّاريخ (1958) لا أزال أحبّ الكويت وأحبّ أهلها الطّيّبين الأفاضل. وقد صدق الشّاعر عندما أنشد :

" يا كويـــــت العرب يا تــــاج الخليج
عطّري الدّنــــــــيا بأنفاس الأريــج "

★★★

هذه هي إذن أهمّ النّقاط فترة تحمّلي للمسؤوليّات الحكوميّة والسّياسيّة غداة الاستقلال، وتعدّ فاتحة لمرحلة جديدة في حياتي.ولئن اضطررت لفترة قليلة إلى الرّجوع إلى وظيفتي كأستاذ بالمعهد العلويّ، فإنّ نوعا من الدّيناميّة قد تملّكتني، ولم تسمح لي بالتّخلّي عن القيام بالمسؤوليّات العامّة في مختلف الوزارات الّتي اضطلعت بـــها أثناء مسيرتي المشحونة عملا وبذلا وعطاء والّتي سأسعى إلى التّذكير بـــها.



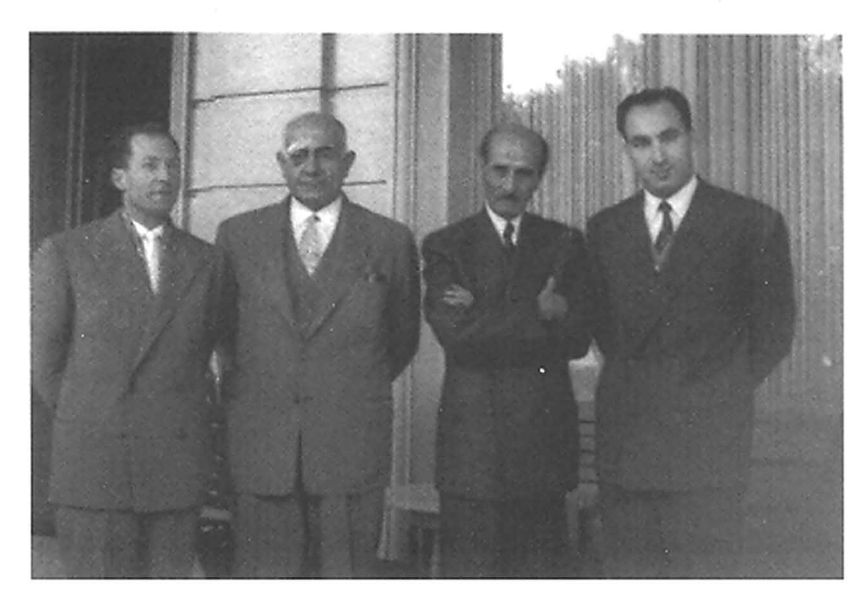
يُرى المؤلف في الصف الأول وعلى يمينه الفقيدان العابد مزالي وحسين الغويل



يُرى المؤلف في الصف الثاني بين حسن حسني عبد الوهاب ومحمدالحليوي ..
ويرُى في الصف الأول بنت الشاطئ وصلاح الدين المنجد وناصر الدين الأسد



المؤلف وعلى يمينه حسن حسني عبد الوهاب والشاعر أحمد رامي ثم محمود المسعدي
وعلى يساره عبد الله كانون من تطوان ومحمد الحليوي



في الكويت : المؤلف صحبة ميخائيل نعيمة وأحمد زكي أول رئيس تحرير لمجلة العربي الكويتية ومحمود المسعدي

الباب الثالث

في آخر المطاف...
الحصيلة

بالطّريقة نفسها الّتي حاولت فيها التّوفيق بين عملي كرئيس لديوان وزير التّربية القوميّة وعملي كمدير لمجلّتي "الفكر" كان أملي معقودا على أن أكون قادرا على التّوفيق بين اتّجاهاتي المختلفة : مثل التزامي السّياسيّ والاجتماعيّ، وانجذابي نحو الكتابة والتّعبير الأدبيّ، وموهبتي المنصرفة إلى البيداغوجيا وهواية الرّياضة.

غير أنّ الظّرف التّاريخيّ الّذي كانت تعيشه تونس المستقلّة،جعل صعبا وبعيد التّحقيق هذا العمل التّوفيقيّ بين الفكر والفعل، بين نشدان اكتمال الذّات والنّضال في سبيل خدمة الصّالح العامّ، بين العزلة الفرديّة الفلسفيّة والمشاركة الجماعيّة المنضبطة.

ذلك أنّ أُطُر جيلي كان عليهم الإسهام في بناء دولة ناشئة، والنّهوض ببلاد تصبو إلى الانبعاث والتّقدّم. ولم يكن من السّهل التّفصّي من هذا "الإلزام المتأجّج" القاضي بارتمائنا، من دون احتساب أوخلفيّات، في أتون العمل الاجتماعيّ، ولو أدّى الأمر، بالنّسبة إلى عدد منهم ، إلى التّضحية ببعض الطّموحات الشّخصيّة.

ومع قبولي، بصفتي مناضلا منضبطا ووطنيّا ملتزما، مناصبَ في العديد من ميادين المسؤوليّة المتّصلة بالحياة الوطنيّة فإنّ الحظّ ساعدني في الجملة على تولّي أمر وزارات تتماشى مع اهتماماتي المختلفة.

وما عدا وزارة الثّقافة الّتي لم أتحمّل مسؤوليتها مباشرة، فإنّ مسؤوليّاتي الوزاريّة الأخرى[1] تماشت مع هذا الانتحاء أو الآخر، أو هي كشفت لي عن اهتمامات، وإن كانت غير بيّنة من الوهلة الأولى، إلاّ أنّها تبدّت وثيقة الصّلة، مثلما كان الحال مع مسؤوليّة وزير الصّحّة العموميّة أو وزير الدّفاع الوطنيّ.

وفي تأليف لي سبق نشره[2]، بيّنت بالتّفصيل مسيرتي كمسؤول على رأس هذه الوزارات. ولكنّي سأختار، في إطار هذه المذكّرات، وجهة نظر أخرى لاستعراض مراحل هذه الرّحلة.

ووراء ما سأقيمه من وصف متعلّق بطريقتي في معالجة حدث ما، سأعمد إلى محاولة رسم صورة وافية لما أعتبره إضافة تأتّت من مباشرتي لهذه المسؤوليّة أو تلك.

(1) وزير للدّفاع الوطنيّ (1968-1969) ؛ وزير التّربية القوميّة ثلاث مرّات سنة 1970، و1972، و1976 ؛ وزير الصّحّة العموميّة من 1973 إلى 1976.

(2) حديث الفعل ...

ولهذا السّبب يمكن أن يكون عنوان هذا الجزء الّذي رسم مسيرتي السّياسيّة في هذا الكتاب، قبل تولّي الوزارة الأولى، كالآتي : " وفي آخر المطاف... الحصيلة".

وهذا العنوان يتضمّن في حدّ ذاته سردا لنتائج عملي. وسأحاول إقامة ثبت لها بأكثر ما يمكن من الموضوعيّة، وأقرب ما يكون إلى الأمانة، مع أنّي أعترف بصعوبة سعيي إلى القيام بهذا التّقييم الذّاتيّ، ومع أنّي أجد نفسي واعيا تمام الوعي بما يعتري الذّكريات من نقص وثغرات كما جاء في مقدّمة الكتاب.

وحتّى لو أنّ جزءا، وإن كان صغيرا، من أعمالنا المتواضعة[1]، بقي ماثلا في غمرة تغيّرات الزّمن الذّاهب جُفاء كزبد الأيّام، فإنّ الكثيرين من أولائك الّذين عاشوا معي بعض المغامرات والمبادرات في مختلف هذه الميادين سيستحضرون ما حفّ بهذه الإنجازات في طور نشأتها من حماس صادق، وانقطاع إلى الصّالح العامّ، وإيمانا بتونس حاضرا ومستقبلا.

« وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق اللّه العظيم.

---

(1) يكرّر القرآن الكريم كلمة " *عمل* " ومشتقاتها 359 مرّة.

الفصل الأوّل

في خدمة الشّباب والرّياضة.
إغراءات أولمبيا

انظر إلى بعيد، وتكلّم بصدق، واعمل بحزم !
بيار دي كوبرتان
مؤسّس الحركة الأولمبيّة

يجب تعليم الجسم كيف يحيّي العقل
قــوتة

هو الصّباح. وكما هو شأني غالبا، فإنّي أمشي جوّابا للمدينة بخطوة ثابتة.

إنّي أعلم جيّدًا، بحصافة الرّياضي، أنّ نهر الزّمان واصل سيره منذ ذاك اليوم، يوم الاثنين 19 ديسمبر 1977، الّذي استجبت فيه لتحدّى أحد زملائي في الحكومة، وعدوت مسافة 56 دورة، طول الواحدة منها 400 م... أي 22 كلم و400 متر دون توقّف، في ساعتين ونصف. ورافقني في ذلك العدّاء والبطل الأولمبي محمّد الـــقـــمّودي، الّذي تلطّف فعدا معي بضعة كيلومترات، ثمّ اضطرّ إلى التّوقف من جرّاء التهاب مزمن في الوتر، ممّا جعل رفاقي يمزحون من دون أيّ سوء نيّة قائلين : مزالي غلب الـــقـــمّودي !!...

وهذا لا يمنع من أن يكون هذا الحرص على المشي صباحا الّذي يكاد يكون يوميّا، تعبيرا عن ميلي الثابت إلى الجهد البدنيّ، أي إلى الرّياضة، وهو ميل ظلّ يلازمني منذ الطفولة. وعلى طول الشّوارع التي كنت أمرّ منها، وأنا شديد الانتباه إلى المارّة الذين ألاقيهم، كنت منصرفا عن الإحساس الحينيّ، كنت أحلم. وتتوالى الصّور، وتتدافع، بعضها

مفرح والبعض الآخر يفضي بي إليّ إيحاءات جديدة. إذ الرّياضة ليست، كما يتصوّر البعض، مجرّد تسلية، أو من باب حفظ الصّحّة البسيط، إنّما هي قاعدة من قواعد الحياة : وبالنّسبة لي تمثّل الرّياضة إحدى أسمى قمم وجودي.

التّربية. المواجهة. الأخلاق. هي سجلاّت ثلاثة، مفاهيم ثلاثة تنبع منها الممارسة الرّياضية السّليمة، وحولها تتمفصل، بصورة طبيعيّة، أفكارنا وتحاليلنا. الحياة هي بناء معقّد، مربك، يتشكّل في صورة قطع لا حصر لها، نجمعها، ونخلطها، ونرتّبها ونبعثرها حتّى اليوم الأخير، محاولين، بلا جدوى إلى حدّ ما، أن نجعل منها وحدة ونخضعها لمنطق، كلاهما هو ضرب من الوهم . وهكذا فإنّي على تمام الوعي بأن الفصل بين هذه الميادين الثّلاثة هو من نسج الفكر، بما أنّ مسيرتي، في واقع الفكر والفعل، تشكّلت في الآن نفسه في كلّ واحد منهما.

كان المطر يهطل. فأرجعني سيل الذّاكرة إلى ربيع 1941، وبالضّبط يوم الأحد 4 ماي. فكيف أمكن لحدث مثلي في الخامسة عشرة من عمره أن يتخيّل نفسه يوما ما مسؤولا عن شؤون شباب بلاده، بينما كان ضمن بعثة المعهد الصّادقي في انتظار مرور جان بورطرا (Jean Borotra)، بطل كرة التّنس الفرنسي، تحت المطر الغزير، في شارع قـمبطّا (محمّد الخامس اليوم)؟

كان جان بوروطرا قد قبل الدّخول في حكومة فيشي في جويلية 1940 وواصل العمل ضمنها حتّى يوم 18 أفريل 1942، وقرّر أن يقوم بجولة في إفريقيا الشمالية "من الدّار البيضاء إلى بنزرت"،رفقة مائة وخمسين من أكبر أبطال فرنسا في ألعاب القوى ورياضات أخرى... وكان ذلك أثناء إقامة مباريات في ألعاب القوى والألعاب الجماعيّة نظّمت لهذا الغرض، وتألّق فيها بعض الرّياضيين التّونسيّن، أمثال الهادي صاحب الطابع الّذي قطع مسافة 100م في 11 ثانية، والمكّي الّذي قطع 400م في 50 ثانية... وكلّها أرقام قياسية محترمة وقتها[1]. أمّا البطل الفرنسيّ فالمي (Valmy) فقد حطّم رقمه القياسيّ في مسافة 100 متر بتسجيله عشر ثوان وخمسة أعشار الثّانية

وبعد ذلك بأمد طويل أي سنة 1978 تعرّفت إلى بوروطرا، عندما تمّ اختياري "عضوا أجنبيّا" في أكاديميّة فرنسا للرّياضة، وكان هو أحد رؤسائها المساعدين، وعندما عيّنت

---

(1) البطلان كانا يمارسان العدو تحت راية *الجمعيّة الشّرقيّة لتونس* بقيادة أوليفياري، المعروف بقدرته الفائقة على قيادة الرّجال. ويمتاز الهادي صاحب الطابع بأنّه كان كذلك لا عبا دُوليّا في كرة القدم، وظهيرا أيسر في النّادي الإفريقيّ.

أيضا، في السّنة نفسها، بالمكتب التّنفيذي للمجلس الدّولي للّعب الشّريف الّذي رأسه منذ تأسيسه، وكرّس عمله فيه لممارسة أنشطته المطبوعة بطابع الحيويّة المتفتّحة على الآخر.

ساعتها، كان ج. بوروطرا، الذي جئنا لاستقباله والتصفيق له هو " الكومسار العامّ للتربية العمومية والرّياضة" وما أنّ مرّ موكبه حتّى وجدت نفسي مضطرّا إلى التّخلّي عن حذائي الرّياضيّ الّذي ابتلعه الوحل، وإلى الرّجوع إلى دار خالي في العمران حافي القدمين.

★★★

في أواخر شهر ديسمبر 1958، كانت المفاجأة، وأنا في الطائرة بين روما وتونس. كنت راجعًا من الكويت عبر روما مع سائر أعضاء الوفد التّونسي الّذي شارك في المؤتمر الرّابع للكتّاب العرب، والذي تشرّفت برئاسته. لم أكن وقتها إلاّ أستاذًا ومؤسّسا لمجلّة الفكر. وفجأة جاءني الشّيخ الفاضل بن عاشور ليهنّئني بالخبر الذي قرأه بجريدة الصباح التي كانت توزّعها تونس الجوّية على الرّكاب، ومفاده أن الرّئيس بورقيبة قد أجرى تحويرا في الحكومة[1] وكلّفني بالإدارة العامّة للطفولة والشباب والرّياضة. كانت مفاجأتي كبيرة إذ لم أكن أنتظر مثل تلك التّرقية. كنت يومها قد بلغت، منذ أيّام قليلة، الثّالثة والثلاثين من عمري.

بعد الاستغراب، جاء وقت التّساؤل. ذلك أنّني كنت متعلّقا بمهنة التّعليم. وفي المقابل لم يكن لي من تجربة في الأوساط الوزاريّة إلاّ رئاستي لديوان المرحوم الأمين الشابي، أوّل وزير للتّربية القوميّة في حكومة الاستقلال. ولم يطل تساؤلي كثيرا، إذ، عند نزولي في المطار يوم السّبت 30 ديسمبر 1958، تسلّمت من الكاتب الخاصّ المرحوم علاّلة العويتي دعوة لمقابلة الرّئيس. واستقبلني بورقيبة بمنزله بحيّ الطّرابلسيّة في جمع من المناضلين. ولاحظ لي قائلا : "ساءلت نفسي، وإذا صادف أن رفض سي محمّد هذه التّسمية الّتي أعلنتها الصّحافة، ماذا يكون العمل ؟". فأجبته شاكرا ومعبّرا له عن عرفاني. وفي 2 جانفي 1959، كنت في منصبي من دون أن يدور بخلدي أنّني سأبقى فيه حوالي ستّ سنوات.

---

(1) عيّن في اليوم نفسه أي 30 ديسمبر الهادي خفشة وزيرا للعدل وأحمد نور الدّين وزيرا للأشغال العموميّة.

سألني الرّئيس فيما إذا كنت أرغب في إلحاق الإدارة التي عُيّنت على رأسها، برئاسة الجمهوريّة أو إبقائها على وضعها الحاليّ، أي تحت إشراف وزارة التّربية القوميّة. فاخترت أن أكون "تابعا" للرّئاسة، طلبا للجدوى وسعيا وراء التّمتّع بحرّية أكبر في العمل. إذ كنت في الحقيقة بمثابة كاتب دولة، أحضر المجالس الوزاريّة، وأصبحت كذلك عضوا في مجلس الأمّة منذ أكتوبر 1959. ولم أفكّر أبدا فيما أتقاضاه من مرتّب الّذي ظلّ على حاله بصفتي مديرا عامّا لإدارة مركزيّة. وهل كان جيلي يفكّر في المادّيات ؟

وهل من هدف آخر أصبو إليه غير تربية الشّباب التّونسي وإعطائه معنى لحياته. هؤلاء المراهقون كانوا يمثّلون حوالي نصف السّكان. أمّا من هم دون 25 سنة، فكانوا يمثّلون ثلثي السّكان ؟

وقد أدركت الضّرورة الماسّة لإلحاق الرّياضة المدرسيّة والجامعيّة بإدارة الرّياضة المسمّاة "بالمدنيّة"، حتّى أتمكّن من التّأثير في العمق في عناصر فاعلة لا يمكن أن يبقى بعضها مفصولا عن بعضها الآخر. غير أنّ وزير التّربية، محمود المسعدي، آنذاك، رفض بإصرار هذا التّحويل، ممّا دعاني إلى تحكيم الرّئيس الّذي تبنّى وجهة نظري. لكنّ المسعدي تلكّأ عن تنفيذ ما أمره به الرّئيس، قبل أن يذعن ويسلّم بعض سلطاته في هذا الميدان[1].

ومهما كان الأمر فإنّ وحدة كتابة الدّولة قد تمّت. ومن ذلك الوقت كان في وسعي أن أقوم بكلّ الإصلاحات المطلوبة، وأغيّر أوقات التّربية البدنيّة والرّياضيّة، وأبادر، أوّلا وبالذّات، بتكوين الإطارات اللازمة لتنفيذ الأعمال المبرمجة. وهكذا أصبحت ساعات التربية البدنيّة في الابتدائي خمس ساعات بدلا من واحدة في الأسبوع، وثلاث ساعات في الثّانوي مع إضافة ساعتين لتدريب أعضاء الجمعيّة الرّياضيّة المدرسيّة، وتخصيص نصف يوم للمباريات الرّياضية (بعد زوال الجمعة وهو يوم عطلة). وكان لزاما علينا تكوين الأساتذة والمدرّبين الأكفاء القادرين على إنجاز المشروع. وأسّست لهذا الغرض مدرسة لتكوين الإطارات الرّياضيّة ببئر الباي، تخرّجت منها دفعة أولى تعدّ مائة معلّم، متبوعة بدفعات أخرى تعدّ أربعمائة معلّم على مدى أربع سنوات[2]. كما أسّست فيما بعد مدرسة لتكوين

---

(1) هاتفني المرحوم الطيّب المهيري سائلا :" *ماذا قلت للرّئيس؟* ". فأجبته : "*لا شيء سوى أنّ المسعدي رفض تنفيذ التّعليمات*". فأسرّ إليّ الطيّب : إنّه صاح في وجه المسعدي وشتمه مضيفا : "*إذا أنت عجزت عن تسليم مصلحة الرّياضة المدرسيّة إلى إدارة الشّباب والرّياضة اضطررت إلى إقالتك* !" وفي أوّل مقابلة للرّئيس قال لي مازحا:" كيف يمكن للمسعدي فهم الرّياضة، فقد مسكت بذراعه منذ أيّام فلم أجد إلاّ الجلد على العظام !..."

(2) وكان على هؤلاء المعلّمين تخصيص أربع ساعات في الأسبوع للنّوادي المدنيّة الكائنة بالمدينة الّتي يباشرون فيها وظيفتهم. وذلك للتّدريب، والتّأطير، والتّحكيم. وهكذا انطلقت وتنامت الرّياضات الجماعيّة مثل كرة اليد، والكرة الطّائرة،، وكرة السّلّة، وألعاب القوى. وأرجو أن تتذكّر الأجيال الصّاعدة نقطة الانطلاق لهذه الرّياضات الّتي أصبحت اليوم متألّقة مثل كرة اليد.

معلّمي التربية البدنيّة في صفاقس. وكيف أنسى تأسيس مركز لتكوين معلّمات التّربية البدنيّة بالعمران والصّعوبات الاجتماعية الجمّة الّتي لاقيتها، ممّا لا يخطر على بال الأجيال الجديدة.

كنّا في سنة 1959 وتحرير المرأة ما يزال في بداياته، وكان الأولياء يقبلون عن مضض وبكثير من التحفّظ وتيرة الإجراءات الإصلاحيّة البورقيبيّة. فاضطررت إلى تكليف العديد من رجال التّربية وأذكر منهم ليلى صفر، خرّيجة مدرسة ترشيح المعلّمات ومنشّطة بمركز بئر الباي، بالتّنقّل من معهد إلى آخر لأجل إقناع الفتيات وحفزهنّ على قبول التّكوين الرّياضي. ولإعطاء المثل، أقنعت صهري بالسّماح لابنته بمغادرة معهد الفتيات بنهج الباشا وإجراء مناظرة الدّخول للمعهد القومي للرّياضة (قسم الفتيات). ونجحت في هذه المناظرة وقضت كامل حياتها المهنيّة في التّعليم الرّياضي.

ثمّ أسّست المعهد القومي للرّياضة بقصر السّعيد لغاية تكوين أساتذة المعاهد الثانويّة والكلّيات. وعثرت على ثكنة عسكريّة قديمة للجيش الفرنسي تشتمل على بعض البنايات المتداعية، مسيّجة بالأسلاك الشائكة، وكانت مرتعًا لكلّ أصناف الحيوانات والحشرات. فبذلت جهدًا كبيرًا لدى المرحوم الباهي الأدغم الّذي كان وقتها كاتب الدّولة للرّئاسة والدّفاع الوطنيّ كي يوافق على تسليمنا هذا الموقع. فكان لنا ذلك. وأذنت بإعداد دراسة في أسرع وقت، تلتها عمليّة بناء مسبح مغطّى طوله 25 م، ومضمار لألعاب القوى، وكذلك بنايات لمبيت الطلاّب، والعديد من الملاعب لكلّ الرّياضات الجماعيّة.

كنت أتفقّد الأشغال كلّ أسبوع، وأتـــناقش مع المعماريّين والمقاولين وموظّفي وزارة الأشغال العامّة. وكان على هذا المعهد الأعلى، لا فقط تكوين الأساتذة، ولكنْ أيضا تكوين أطر المستقبل في الرّياضة المدنية، والممرّنين في مختلف الرّياضات، والحكّام... والشّبان القادمين من البلاد العربيّة وبالخصوص من إفريقيا الملاصقة للصّحراء. وأذكر من بين هؤلاء شابّا ليبيّا اسمه البشير الطرابلسي، جاءني ذات يوم من سنة 1960، ساعيا لدخول المعهد دون أيّ مطلب كتابيّ أو مراسلة دبلوماسيّة، فأرسلته للفحص الطبّي، ثمّ أذنت بتسجيله وإعطائه منحة للدّراسة. ونجح في شهادة الأستاذيّة في الرّياضة، وأصبح فيما بعد إطارًا مهمّا في الرّياضة اللّيبيّة. وزكّيت سنة 1979 ترشيحه للّجنة الدّولية الأولمبيّة، وهو رجل مستقيم وعلى كفاءة عالية، وأصبح، ولا يزال، من أصدقائي الخلّص.

واعتنيت أيضا عناية موصولة بالقضايا المتعلّقة بالطّفولة وعلى الأخصّ الطفولة الأكثر حرمانًا، واقتفيت في ذلك آثار المناضل عزّوز الرّباعي، أوّل كاتب دولة للشباب والرّياضة

في حكومة الاستقلال، وذلك بتطوير "قرى أطفال بورقيبة" وهي مؤسّسات أنشأها بورقيبة، وهو آنذاك وزير أكبر، لرعاية اليتامى والمشرّدين من الأطفال، إثر شتاء 1955 القاسي الّذي أودى بحياة طفلين مشرّدين. وقد وقع تسخير كلّ ما يمكن لإيواء هؤلاء الأطفال من ثكنات مهجورة وبناءات خفيفة أعدّت لبناء السّدود، إلى مناجم متروكة. وأعطت هذه المبادرة ثمارها، حتّى أنّ الكثيرين من إطارات البلاد أو الأبطال الرّياضيين (مثل الزمّال، الذي تخرّج من قرية أطفال بورقيبة بحفّوز) كانت انطلاقتهم في الحياة من هذه القرى.

أمّا فيما يتعلّق بالأنشطة الاجتماعية- الثّقافيّة فقد كنت مقتنعا بضرورة الإكثار منها، حتّى يتسنّى للشّباب، خارج الوسط العائلي والمدرسة والشّغل، الظّفر فيها بالجوّ الملائم لتنمية ملكاقم النّفسيّة والجسمانيّة وللاندماج الاجتماعيّ في أفضل الظروف. ووفّرت لذلك دور الشّباب والمضايف والمصايف ونوادي السّينما، وكذلك تجهيز بئر الباي وبرج السّدريّة (على بعد عشرين كلم من العاصمة...) وأذكر في هذا المقام المرحوم الهادي السّافي، مدير المركزين المذكورين، والمرحومين الحبيب صفر والبشير بو عصيدة والبشير الغزالي، والسّيّدة ليلى صفر تنويها بالدّور الكبير الّذي قاموا به... وفيما يتعلّق بدور الشّباب أُعدّ مثال هندسيّ نموذجيّ، قُدّرت تكاليف كلّ واحدة منها بـــ 60.000 دينار، تتحمّلها مناصفة الوزارة وكلّ بلديّة تتطوّع لذلك.

وبُنيت أوّل دار للشّباب في مدينة رادس بالضاحيّة الجنوبيّة للعاصمة (على بعد 12 كلم)، لأنّ رئيس بلديّتها كان متحمّسا جدّا للمشروع (هو المناضل والنّقابي المرحوم عبد الله فرحات الّذي سهر على كلّ شيء) . وحرص الرّئيس شخصيّا على تدشين هذا الإنجاز الأوّل من نوعه، وذلك يوم 30 مارس 1963 وبعد ذلك نسجت على منوال رادس، مدن بنزرت وصفاقس وسوسة والقيروان والقصرين وغيرها.

ولم يكن إنجاز كلّ هذا ليتمّ دون صعوبات إذ كان عليّ أن أتغلّب على بعض التّحفّظات. وأذكر من هذا القبيل ليلةً انعقد فيها المجلس الملّي للحزب الحرّ الدّستوري الجديد (سنة 1962)، ببورصة الشّغل، احتججتُ أثناءها إلى مساندة وزير الدّاخلية (المرحوم الطّيّب المهيري) لإقناع المناضلين بأن انتقاداقم واعتراضاقم لا تقرأ حسابا لمطامح الأجيال الشابّة. وما زلت أذكر الهجوم القويّ الّذي شنّه عليّ عبد المجيد بن عمر وبالخصوص راضية الحدّاد رئيسة الاتّحاد النّسائيّ آنذاك، الّتي "آخذتني على تبذير أموال الدّولة وصرف الآلاف من الدّينارات" لبناء دور الشّباب مضيفة : " *في زماني كنّا نكتفي، للقيام بأنشطتنا خارج المدارس، بالمستودعات وغرف المهملات !...*".

وعلى أيّة حال وبالرّغم من كلّ الصّعوبات والمناقشات الحادّة أحيانًا، أمكن لي بكثير من العزم والمثابرة أن أسجّل تقدّما بارزا في هذا المجال شجّعني على المضيّ قدما في مشاريعي.

إنّ الرّياضة تربية قبل كلّ شيء. وهي قادرة على منح كلّ ذي حقّ حقّه بحسب جهده ودون اعتبار لأيّ تصنيف اجتماعي. وتمثّل الرّياضة بحقّ " المصعد الاجتماعي" الفعّال والقادر على تمكين المجتمع من الانتفاع بطاقات كلّ مواطنيه والتزامهم.

لقد كان العمل المطلوب كبيرًا، فاندفعت لإنجازه بإيمان وحماس.

وسبق لي أن عبّرت عن رأيي وشرحت رؤيتي فيما يتعلّق بالمعنى العميق للرّياضة. قلت بالخصوص في كتابي *حديث الفعل* :

" يمثّل النشاط الرّياضي تربية للجسم والرّوح [...] وهذه التّربية هي العنصر الأساسي في التّكوين الكامل للإنسان. فالجسم يعبّر عن الحوار مع الذّات وتربيته تمثّل عربون احترام شخصيّ [...]. ويسمح الجسم بالالتقاء مع الغير وفي هذه الحالة، هو تعبير عن حضور الفرد في العالم ويمثّل بالتّالي أداة ممتازة للتّواصل وشرطًا أساسيًا لفنّ التّعايش مع الغير، وهو الأسلوب الهادئ لمدّ يد الصّداقة مع الآخرين. فالرّياضة هي في الأخير إنسانية متحرّكة "

وتستند قناعتي تلك إلى تجربتي الشّخصية. فعندما كنت طفلاً في المنستير ثمّ تلميذًا بالمعهد الصّادقي، كانت ألعابي مع أترابي ألعابًا فكريّة (شطرنج، الورق...) وبدنيّة : كنّا نركض في كلّ مكان، وكان البحر ماثلا أمامنا على الدّوام نشقّ عبابه أكثر من مرّة في اليوم الواحد. وكنّا نقضي وقتا طويلا في لعب كرة القدم. لم يكن والداي ينظران بعين الرّضا للرّياضة، بل كانا يريان فيها مضيعة للوقت وذهابا بالوقار[1]. ولعلّ ذلك هو الذي حرمني من الانخراط في النّوادي الرّياضيّة. كنت أكتفي مع لداتي بالحيّ أو زملائي بالمدرسة الصّادقيّة بكرة نصنعها من جراب قديم نحشوه خرقًا أونستعمل بكلّ بساطة علبة طماطم فارغة. وكنّا أحيانًا ننظّم مباريات فيمن يقدر على أن يقذف بقدمه قذفات في الهواء متتالية، بلا انقطاع، لقطعة من النّقود (خمسة صوردي) أُحكمت في ثقبها ورقة في شكل أجنحة فراشة. ووجدت خصوصا في المنستير، قبل الحرب العالميّة الثّانية جمعية "رسبينا" الرّياضيّة،

(1) أذكر في هذا المقام أمير الشّعراء أحمد شوقي ونظرته السلبية للرياضة مثل جل معاصريه فقد جاء في هجائه لحاكم مصر الإنجليزي:

" أم من صيانتك القضاء بمصرَ　　أن تأتي بقاضي دنشوايَ وكيلا

" أم من نداك على المدارس أنها　　تذرُ العلوم وتأخذ الفوتولا ؟! "

التي تأسّست سنة 1923 وأصبحت تدعى في 13 جانفي 1942 *الإتّحاد الرّياضي المنستيري*، برئاسة السيّد "بتاش" مدير المدرسة الفرنسيّة العربية بالمنستير. وكانت هذه الجمعيّة تنظّم مباريات لكرة القدم في ملعب الغدير، قرب الميناء القديم. كنت من أنصار هذه الجمعيّة التي سكنت قلبي، كما سكنته بعد ذلك *جمعيّة التّرجي الرّياضي التّونسي*، لكون كلّ لاعبيها كانوا تونسيّين. والحقيقة، كان *التّرجي الرّياضي* بالفعل فريق شعب العاصمة بل فريق الشعب التونسي بأكمله. ومازلت أحفظ عن ظهر قلب تشكيلة الفريق فيما بين سنة 1941 و1946، وهو الّذي كان قادرًا على منافسة الفرق الفرنسيّة في تونس، أمثال "*الجمعيّة الرّياضية الفرنسيّة أ.س.ف*"، *والملعب الغالي*، *وجان دارك*، أو الفرق اليهوديّة مثل *الإتّحاد الرّياضي التّونسي US*. وكنت أتأثّر مثل كلّ التونسيين عندما يترل إلى الميدان أمثال العروسي، والمولدي، ودراوة، والمبروك، وقاسم، والمنصف زهير، والعربي السّوداني ثمّ المنصف القليبي وغيرهم.

وأذكر حادثًا، بقي منقوشًا لحدّ الآن في ذاكرتي، ووقع بمناسبة مقابلة لكأس إفريقيا الشّماليّة بين *التّرجّي الرّياضي التونسي* ونادي وهران (*Club des Joyeusetés d'Oran*) المشكّل من عناصر أوروبيّة. كنت أتابع المقابلة مع صديقي محمّد هاشم، ولا أذكر إن كان ذلك في شهر أفريل أو ماي من سنة 1941. وفجأة، صفّر الحَكم إلياس ضربة جزاء ضدّنا، الأمر الذي أفقد قاسم، اللاعب الممتاز، على الرّغم من قصر قامته، كلّ السّيطرة على أعصابه إلى الحدّ الّذي دفع الحكم إلى طرده من الميدان. ونُفّذت ضربة الجزاء الّتي كانت قويّة أسكنت الكرة الشبّاك. وهكذا أُقصي الترجّي من الكأس بواحد لصفر. والعبرة التي استخلصتها من هذه الحادثة هي أنّه لو تحكّم اللاّعب في أعصابه، واحترم قرار الحكم، لاستمرّ في اللّعب وربّما ساهم في انتصار فريقه. وشعرت وقتها بداهةً أنّه لا يستقيم معنى للرّياضة، إلاّ إذا احترم المتنافسون، في أمانة تامّة، قواعدها المكتوبة وحتّى غير المكتوبة، بقطع النّظر عن الرّهان في مواجهة اللّحظة، وعن حمّى هؤلاء وأولئك. ومهما كان الأمر فقد كنت حريصا على قصّ صور اللاعبين المفضّلين لديّ من الصفحات الرّياضية لصحف تلك الفترة مثل "تونس سوار" و" لوبتي ماتان" وترتيبها في كرّاس.

ولّما حان الوقت لأن أتولّي مصيري بنفسي عبرت البحر المتوسّط وصرت طالبا باريسيّا. كنت مواظبا على تلقّي دروس الأساتذة، وحاضرا في مختلف مجالات المعرفة والنّضال، وإذا حدث أن هجرت المدرّجات والمكتبات فلأتذوّق متع المسرح والسّينما. وكنت أُخصّص الظّهر من كلّ الآحاد لحديقة الأمراء "بارك دي برانس" ، وهناك أجد ما

يُذكّرني بالأجواء الحماسيّة السّائدة في المسابقات التونسيّة. وعلى العكس من ألبار كامو الّذي كان من أنصار نادي راسنغ باريس تيمّنا بناديه الجزائري، كنت شخصيّا من أنصار "الملعب الفرنسي" الذي كان يجمع العديد من المواهب، يتقدّمهم النّجم المتألّق العربي بن مبارك، سليل المغرب والملقّب بالجوهرة السّوداء. كان العربي، المغربي مولدا، يلعب في يسار نصف الميدان، وكثيرا ما كنت أشرب معه الشّاي بالنّعناع في قصر بارليتز الكائن خلف مسرح أوبرا فــارنيي. ولكم لاحظت عند قراءة جريدة *"فرانس- فوتبول"* الّتي كان يُشرف عليها جبرائيل هانو أنّ اللاعب الكبير العربي بن مبارك كان يُكنّى بالفرنسي عندما يُسجّل هدفا، ولكنّه يصير مغربيّا عندما يخونه الحظّ ولا يتألّق على عادته. وكنت أكتب إلى صديقي محمد هاشم رسائل أضمّنها انفعالاتي كمتفرّج واقف في المواقع الخلفيّة بتذكرة رخيصة، معرّض للأمطار والثّلوج، وأحكي له فيها المواقف المتقلّبة للصحافة الفرنسيّة وعنصريّتها إزاء بطلي المغربي بن مبارك الّذي عاش ومات فقيرا وحيدا في شقّة متواضعة بالدّار البيضاء، رحمه الله رحمة واسعة.

وبعيدا عن الملاعب التونسيّة، اخترت أبطالي ضمن اللاعبين الفرنسيّين من أمثال حارس المرمى لنادي روبي- تركوان "جوليان داروى". وهو الّذي كنت أفضله على "روني فينيال" الّذي يُلقبه الإنجليز بالطّيّار الفرنسي. كان من أبطالي أيضا المُدافع سالفا الّذي قدم من الجزائر وزميله "بروف" وقلب الهجوم جان براط في فريق ليل ، والجناح الأيسر أرنست فاست،وهو الذي يُعتبر خليفة اللاعب المتألّق فراد آستون، ولكن بأسلوبه الخاصّ. وكان الأخير نجم نادي سانت وان، وكذلك روجي مارش، المكنّى بخترير الأردين، وهيسرير المهاجم الأيمن لنادي استرابورغ. ثمّ جاء بعد هؤلاء، أبطال نادي رانس وخرّيجو مدرسة ألبار باتّو، مثال اللّطف والرّوح الرياضية، ومعه ريمون كوبا وروجي بينطوني وروبرت جنكي وجوست فنتين – وهو أصيل المغرب – وكلّهم كانوا محلّ إعجابي[1].

---

(1) سبق لي أن شاهدت لاف ياشين، حارس المرمى الرّوسيّ، المعروف بالعنكبوت الأسود (1.84 م) في استعراضاته البديعة. لقد كان معروفا بمواقفه ومشيته المترنّحة وبقدرته على الامتداد الأفقي. كما شاهدت الإنجليزي غردون بانكس، المعروف ببنك انجلترا، وقد اشتهر بأجمل توقيف في تاريخ كرة القدم، وذلك إثر ضربة رأس للاّعب بيلي في كأس العالم لسنة 1970 في واد الجرّة بالمكسيك... وكيف أنسى السّير اصطنلاي ماثيوس الّذي حصل على لقب "الكرة الذّهبيّة" وعمره 41 سنة. كان ذلك سنة 1956، وقد لعب مقابلته الأخيرة في القسم الأوّل الإنجليزي بعد خمسة أيّام من الذّكرى الخمسين لميلاده !!

وبالنّسبة إلى الرّياضات الأخرى، كان قلبي يخفق لانتصارات الملاكم مرسال سردان – وهو أيضا من المغرب – وأذكر أني كنت في باريس في نهاية أكتوبر 1949، عندما شاع خبر مأساة جزر الأصور وسقوط طائرة الكنستلاّسيون الّتي كانت تقلّ مرسال سردان إلى الولايات المتّحدة لمقابلة ثأريّة مع لامطّا. لقد اصطدمت الطائرة ليلا بجبل ولم ينج أحد من ركّابها. وكان من بين الضّحايا عازفة الكمنجة الشّهيرة جينات نفو. عشت هذه المأساة وكأنّها مأساة شخصيّة.

ثمّ كيف لا يخفق القلب أيضا احتراما وتقديرا لشجاعة المشاركين في سباق دورة فرنسا للدرّاجات ؟ كنت معجبا بـ" جينو برتالي" و"لويزون بوبيت" المتّقد حيويّة، وكذلك وخصوصا بـ" فوستو كوبي" العظيم عندي، والّذي أحزنني كثيرا موته وهو في مقتبل العمر يوم 2 جانفي 1960، وأحسب أنّ كثيرا من الرّياضيّين حزنوا لموته... إنّ مشاعر التّقدير والإعجاب الّتي أكنّها لكلّ حركة رياضيّة جميلة، ولكلّ ما تُوحي به اللّحظات الرياضيّة الكبرى من عواطف، ولكلّ القيم الإنسانيّة التي يرمز لها الأبطال، ما تزال جيّاشة في كياني بالتّلقائيّة نفسها والحماس ذاته.

لقد ظلّت الرّياضة والتّمارين البدنيّة من أهمّ مكوّنات حياتي. ولم تمنعني مسؤوليّاتي السّياسيّة كوزير أو حتّى كوزير أوّل من أن أستهلّ يومي باستئصال الأدران من عضلاتي. كان لي ميل خاص للعبة التّنس، خاصّة في الفترة التي كان محلّ إقامتي مسكن زوجتي الوظيفيّ، وكانت مديرة دار المعلّمات. في تلك الفترة القريبة منّا، وكم هي بعيدة أيضًا، كنّا ننظّم مقابلات كلّها مرح ومنافسة شديدة أيضا. أمّا أيّام الثّلاثاء والخميس والسّبت، فكنت أجرّ مجموعة من حوالي عشرة أصدقاء وزملاء إلى سباق لا يقلّ عن عشر دورات حول الملعب، وهو سباق كثيرًا ما يكون أقوى من التّمارين الخفيفة التي تعوّدناها. وعلى السّاعة التّاسعة، أكون في مكتبي أو مكتب رئيس الدّولة، خفيف الجسم والرّوح، من جرّاء ساعة أو ساعة ونصف من التّمارين المنعشة.

أعترف بكلّ بساطة أنّني كنت أشعر براحة أكبر وأنا في زيّ الرّياضة، منّي في الاستقبالات والصّالونات! وإذا عمدت إلى وصف هذه التّجارب والتّعبير عن هذه المشاعر الشّخصيّة، فلأؤكّد فرحتي العظيمة بإسنادي مسؤوليّة هذا القطاع. فقد كنت مقتنعًا تمام الاقتناع بحكمة جون جاك روسّو القائلة : "*كلّما زاد ضعف الجسم فإنّه يأمر، وكلّما زاد قوّة أطاع* ". وكنت مقتنعًا أيضا، كما عبّرت عن ذلك في كتابي "*حديث الفعل*": "*أنّ الرّياضة هي للفرد تربية وتعلّم وتكوين. وهي بالنّسبة لأمّة ما، مدرسة لتلقين الاستقامة، ومجال للتّدرّب على ممارسة الفضيلة، وميدان للتّمرّن على الدّيمقراطية*".

ولكي أفوز بالرّهانات الّتي حتّمتها عديد المشاريع المبرمجة، كان لزامًا عليّ الحصول على الإعتمادات اللاّزمة وضمان مساندة رئيس الجمهوريّة الّذي لم يبخل بها عليّ. وكنت واعيًا بتحفّظات كثير من المسؤولين وأحكامهم المسبقة الّتي تعتبر الرّياضة نشاطًا هامشيّا، بل ضربا من لعب الأطفال في الأزقّة، لذا بادرت بتوجيه تقرير لرئيس الدّولة في سبتمبر 1960، دعوته فيه إلى الإشراف على حفل افتتاح السنة الرّياضيّة 1960-1961. وطلبت منه *" أن يشجب الاحتقار الذي يكنّه البعض للرّياضة باعتبارها لهوا خطيرا يصرف الشّباب عن العمل أو يبعدهم عن الدّراسة... إنّ جهل هؤلاء المسؤولين جعلهم يعتبرون الرّياضة مرادفا للأهواء والتعصّب والعنف..."* وللتّذكير فإنّ عامّة النّاس كانوا يسمّون الرّياضة " *خفّة !* "

وقرأ الرّئيس التّقرير وعلّق عليه في حواشيه وأرجعه إليّ، فاحتفظت به كتذكار.

وكردّ فعل على ما لاقيته من صعوبات للإسراع بإنجاز مشروع المركّب القومي الرّياضي، كتبت للرّئيس تقريرًا بعشر صفحات بتاريخ 24 نوفمبر 1961، أكّدت فيه" *على الحاجة الماسّة إلى رجّة قويّة لتحريك السّواكن في تونس، وأنّك الوحيد القادر على هذا*[1]". والواقع أنّ الأرضيّة كانت جاهزة. فقد كان الرّئيس بورقيبة مثلا ومنذ سنة 1928، عضوًا في الهيئة المديرة *للترجّي الرّياضي التونسي*. وكان فيما مضى، يعترف بفوائد التّربيّة البدنيّة الّتي كان أستاذه السّويدي في المعهد الصّادقي يزجيها له، عندما اضطرّ لمواجهة ظروف الاعتقال الصّعبة لمدّة عشر سنوات في زنزانات الاستعمار.

وكان خطابه ببورصة الشغل في 30 سبتمبر 1960، عن الرّياضة وما لها من قيمة أخلاقيّة ودور في بناء الأمّة، مأثرة من المآثر. ولم يتردّد بعد سنتين في إلقاء خطاب آخر في نفس الموضوع سجّل فيه التطوّر السّريع الّذي تمّ في العقليّات والواقع. ومنذ ذلك الوقت تغيّرت نظرة المسؤولين السياسيّين والإداريّين ، وأصبحوا أكثر فأكثر انتباها للأمر.

ولقد مكّنني حماسي الفيّاض الذي تفاعل معه، ولا شكّ، الكثيرون من حولي بمساندة من الرّئيس، من تحقيق كثير من الغايات المحدّدة. فرغبت، بادئ ذي بدء، في ضبط كشف لحاجات البلاد من التجهيزات الرّياضيّة بأكثر ما يمكن من الدقّة. وفي هذا الباب استفدت

---

(1) وتأكيدا لجدوى هذه الأشغال، بيّنت في الصّفحة 6 من هذا التقرير، أنه" فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، يمكن تشغيل 1/15 من عاطلي إقليم تونس في تهيئة الأراضي وإعداد البنية التّحتيّة، وبناء الحيطان، ويكون ذلك له نفس الجدوى التي تمثّلها عمليّة التّشجير في المنطقة. بل أقول إنّ هذه العمليّة هي أكبر جدوى للعمّال أنفسهم لأنها تسمح بإكسابهم خبرات واختصاصات في مجالات عديدة كتعبيد الطرقات وصناعة القوالب، وخدمة الحديد والميكانيك والكهرباء وتجهيزات الصّوت... وهكذا يمكن للمركّب القومي الرّياضي أن يصبح ورشة تدريب وتعليم مهني..."

كثيرًا من كفاءة وعمل السيّد أسكاند، رئيس بلديّة ماكون بفرنسا والخبير لدى منظمّة اليونسكو الّذي وضعته هذه المنظّمة على ذمّة مصالح الإدارة لثلاثة أشهر لهذا الغرض، وكذلك من المنصف بن سالم، المندوب المكلّف بالتّجهيز الرّياضي، وهو رجل أمين، وطنيّ وكفء. وبعد قيام الفريق بدراسة سكّانية في كلّ البلديّات وحتّى في المناطق الرّيفيّة، حدّد حاجات البلاد في هذا الصّدد، على مدى عشر سنوات، من ملاعب ومسابح وقاعات رياضة ودور شباب ومضايف ومصايف، ومعسكرات للكشّافة، وكذلك عدد الإطارات اللازمة لكلّ اختصاص.

وبمناسبة إعداد المخطط الثّلاثيّ (1962-1965)، عرضت على المسؤولين في وزارة التّخطيط والمالية وفي مقدّمتهم المرحوم محسن الإمام، بعد دراسة وافية ودقيقة، المخطّط الثّلاثي المندرج ضمن الآفاق العشريّة للمخطط الوطنيّ. وخلال اجتماع توفيقيّ انعقد بمكتبة تلك الوزارة، تمّت مناقشة مشروعي مناقشة صارمة. فقد أثبت لي حساب بسيط أنّ الاعتماد المدرج في مشروع ميزانية المخطط يُمثّل 0.9 % من مبلغ التّمويلات المخصّصة للثّلاث سنوات الآتية ! وبعد أخذ وردّ توجّهت بالسّؤال إلى صديقي وزميلي أحمد بن صالح، أمام جمع من حوالي أربعين وزيرًا ومديرًا ومهندسًا...قائلا :

" سي أحمد، إذا ما أبقيت مشروع مخطّطك على هذه النّسبة التّافهة المقدّرة بـــ 0.9%، فإنّ الشّباب لن يغفر لك ذلك أبداً.

فردّ عليّ قائلا :

– بما انّك ترى الأمور بهذه الصّورة وتخاطبني بهذه الحدّة، فلا فائدة في النّقاش ولا بدّ من تحكيم الرّئيس.

قلت مازحا :

– على الضّالّين آمين[1] !

ودافع الرّئيس عن مشروعي وحصلت على 4 % من الإعتمادات المرصودة في المخطّط الثّلاثيّ، ممّا مكّنني من إنجاز الحيّ الرّياضي بالمنزه، المتكوّن خاصّة من ملعب يتّسع لخمسين ألف مقعد، وقاعة للرّياضة متعـــدّدة الاختصاصات تتّسع لستّة آلاف مقعـــــد

---

(1) ومثال آخر من "النّقاش" الودّي الذي لا يخلو من دعابة هذا الحوار :

بن صالح :" لن أبدأ مخططي بهذا المركّب!!"

- "سي أحمد لا تجعل من هذا الموضوع مركّبا شخصيّا".

(7 آلاف بالنّسبة إلى الملاكمة)[1]، ومجموعة من المسابح منها واحد مغطّى. وقد أقيمت كلّ هذه التّجهيزات على أرض تمسح 40 هكتارا، خصّصت لها بلديّة تونس مبلغ خمسمائة ألف دينار لتهيئتها وتشجيرها...

أمّا لماذا كلّفت البلغار بدراسة المشروع وإنجازه؟ أعتقد أنّ الأمر يستحقّ التوضيح.

كنت انتخبت في 1960-1963 وأعيد انتخابي في 1963-1966، كمستشار بلديّ لمدينة تونس، نائب الرّئيس. كنّا ستّين مستشارا وكان المرحوم أحمد الزّاوش رئيس المجلس البلدي، ثم خلفه حسيب بن عمّار. ووقع انتخابي أيضًا رئيسا للجنة الثّقافة والشّباب والرّياضة. وأسعدني الحظّ أن عرفت وتعاونت مع المرحوم عصمان البحري، المهندس العام لأشغال المدينة، وهو مثال لنكران الذّات والذّكاء والمثابرة في العمل بدون كلل. ووجدت حول الرّجل مجموعة من المهندسين والمعماريّين البلغار بقيادة السيّد تودوروف الّذي تحمّس للموضوع، وأكّد لي أنّ حكومته مستعدّة لتقديم عرض مُغر للدّراسة والبناء.

وبالتّعاون مع المنصف بن سالم والفنّيين البلغار، اخترت بنفسي الأرض والبرنامج والهندسة المعماريّة، وتفاوضت بكلّ حزم فيما يتعلّق بالكلفة وطرق الدّفع. وكانت الكلفة الإجمالية تقدّر بثلاثة ملايين ونصف من الدّينارات، منها أربعمائة ألف دينار فقط تُسدّد بالعملة الأجنبيّة[2]. أمّا الباقي، فقد دُفع على عشر سنوات مقايضة بالفسفاط والقوارص ! ودامت الأشغال ثلاث سنوات وعمل فيها ليلاً ونهارًا حوالي ألف فنّي وعامل.

ولكن في فترة كانت فيها الحاجات كثيرة وملحّة أثار المشروع "الطّموح" ردود فعل غاضبة. إذ وجدتُ صعوبات كثيرة حتّى في صلب الحكومة، ولا حاجة إلى ذكر كلّ العراقيل الجمّة، الحقيقيّة والمصطنعة التي اعترضتني طوال هذه السنوات الثّلاث. وأذكر فقط آخر الاجتماعات الوزاريّة الخاصة بالموضوع والّتي ترأسها بورقيبة بنفسه، وقد اتّضح ما كان من تحفّظ العديد من زملائي أو معارضتهم الصّريحة للمشروع. وفي ختام هذا

---

(1) قلت لبعض أصدقائي من الشّغوفين بالموسيقى والطرب على سبيل الدعابة : "لولا هذه القاعة الكبرى المغطاة، لما أمكن للمطربة الكبيرة أمّ كلثوم أن تغنّي في تونس سنة 1968، إذ لا توجد قاعة غيرها بنفس الحجم، في إمكانها أن تجعل مردود الحفلتين مربحا". وللتّذكير فقد غنّت مطربة الشّرق يوم الجمعة 31 ماي من تلك السّنة في حفلها الأوّل أغنيتين : الأطلال وأنت عمري بحضور الرّئيس بورقيبة وكافّة أعضاء الحكومة والسّفراء العرب، وأقامت حفلا ثانيا لم يتيسّر لي حضوره.

(2) استعمل البلغار هذا المبلغ بالعملة الأجنبيّة، لشراء تجهيزات فنية للمسابح من ألمانيا الفدراليّة.

الاجتماع الأخير، وعندما فهم الزّملاء أنّ الرّئيس يساندني أخرج أحدهم الحجّة الأخيرة وقال:

- *" سيّدي الرّئيس، إنّ الأمريكان غاضبون !*

- *ولماذا؟*

- *لأنّ السّيّد مزالي أسند للبلغار الشّيوعيّين الصّفقة !*

- *ليشربوا البحر! إنّي مستقلّ ! وهذا المشروع طيّب وجدواه واضحة وتكاليفه معقولة جدّا، وسوف ينجزه البلغار!..."*

و هكذا كان الأمر. وفي يوم 8 سبتمبر 1967، تمّ افتتاح ألعاب البحر المتوسّط في الحيّ الرّياضي، بمشاركة عشرين بلدا. وفي أجواء من الفرحة الغامرة، اضطلعت فيها بمهمّة وشرف تنظيمها.

وقد خلفني فؤاد المبزّع على رأس الإدارة العامّة للشباب والرّياضة، وحرص على مواصلة مهمّتي. وقد كتب بعد سنوات من ذلك ما يلي[1] : "... هو رجل ينجز ما يلتزم به مهما كانت العراقيل. وأفضل مثال على ذلك هو هذا الحيّ الأولمبي الذي حصلنا عليه بفضل مثابرة محمّد مزالي. إنّي أقول ذلك لأنّني كنت قريبا منه في ذلك الوقت وخلفته لمواصلة المهمّة نفسها. ولو لم يكن هناك محمّد مزالي لما كان لنا هذا الإنجاز"[2].

وموازاة لذلك، كنت أنفّذ برامج تتعلّق بالانتداب والتّكوين والرّسكلة في كلّ الميادين وعلى مستوى كامل تراب الجمهوريّة. وعلاوة على الأوساط المدرسيّة، شملت هذه البرامج الجيش والحرس الوطنيّ، وهي أوساط ظهرت فيما بعد أفضل تربة للكشف عن الأبطال. وفي هذا الصّدد لابدّ من ذكر العقيد حسين حمّودة، إذ تمكّنت من نقله من وزارة الدّفاع وإلحاقه بإدارة الشّباب والرّياضة، وعيّنته كومسارا عامّا للرّياضات، مكلّفا بجهتي الوسط

---

(1) ألاحظ في هذا الصّدد أنّي أنجزت في هذه الفترة مئات التّجهيزات الرّياضية والشبابيّة، من ذلك هذه المدينة الرّياضيّة وقرى الأطفال... في حين أنّني لم أكن أملك منزلاً وكنت أقطن بالشقّة الوظيفيّة التي على نمّة زوجتي. وهو أمر لم يفهمه الكثيرون من أصدقائي، وكاد المهندس العامّ عصمان البحري أن يجرّني جرّا إلى زيارة أرض مقسّمة بحيّ نوتردام... وفي 3 أكتوبر 1962، وصلتني رسالة من وزارة الأشغال العامّة والسّكن، ممضاة من قبل المهندس العامّ للجسور والطّرقات، رئيس قسم البناء والتّهيئة العمرانيّة والسّكن، يعرض فيها عليّ قطعة أو قطعتين في التّقسيم المسمّى المهدي ـ نوتردام ـ حيث توجد الآن وزارة الخارجيّة ومصحّة التّوفيق ودار التلفزة الجديدة. ولم أردّ على العرض... إلى اليوم! وكان سعر المتر الواحد من هذه الأرض500 مليم.

(2) Mzali l'authenticité de Moncef Guitouni, éditions de la SROH, Montréal, 1984, p.130

والجنوب ومركز عمله بصفاقس. وهناك قدّم عملاً جبّارًا. فكان شغفه بالرّياضة، وتكوينه العسكريّ، وما تميّز به من انضباط وروح قياديّة، كلّ ذلك أثّر تأثيرإيجابيّا. وسرعان ما أفرز هذا الكشف عن الأبطال موهبة نادرة هي محمّد الـقـمّودي. ثم رجع حمّودة إلى وزارة الدّفاع وبقي بها من 1964 إلى 1969 وأحيل على التّقاعد برتبة عقيد وأصبح أحد معاوني هورست دسلير مدير أدِيداس. وكان من أفضل مساعديه ومن الشّخصيات التي لعبت دورًا بارزًا في نهضة الرّياضة الإفريقية.

وإنْ أنس فلا أنسى أنّي عندما أصبحت وزيرا للدّفاع سنة 1968 قرّرت بعث مدرسة لتكوين المربّين الرّياضيّين العسكريّين بثكنة باردو. وتفضّل بيار مسمار، وزير الدّفاع الفرنسي فوضع على ذمّتنا العقيد جرارد دوبوا، الذّي قاد لسنوات طويلة "فوج جوانفيل" الشّهير. وكان هذا العقيد صاحب طريقة ثوريّة في تفعيل القوى الكامنة في الرّياضيين ذوي المستوى العالي أساسها، خصوصا، برنامج محكم للتّمرّن على تنمية العضلات. ووضع الوزير "مسمار" (Messmer) أيضًا على ذمّتنا الطبيب والعقيد جان لجي، الحائز على شهادة الطّب الرّياضي الّذي درّب تلامذة المدرسة العسكريّة للمربّين الرّياضيّين، وعرّفهم بأسرار العلاج والدّلك الرّياضي، وفي آن واحد وضع خبرته وكفاءته في الطبّ العام على ذمّة الجميع.

وبقي الرّجلان على علاقة متينة بتونس وعبّرا على الدّوام عن روح ملؤها الودّ الصّادق والإخاء الرّياضيّ. ولا يسعني إلاّ أن أضيف أنّ المدرسة العسكريّة للمدرّبين قد كوّنت أفواجا عديدة من المدرّبين الرّياضيين، وتمكّن الكثيرون من هؤلاء من تحقيق نجاحات وترقيات باهرة أثناء مسيرهم المهنيّة بما في ذلك ميدان الرّياضة المدنيّة.

وهل من حاجة لأنّ أؤكّد أنّ كلّ أعمالي كانت مستوحاة من اقتناعي الكامل بفلسفة معيّنة تتعلّق بالرّياضة. ذلك أنّه علاوة على مجرّد تطبيق قوانين الرّياضة، واحترام المنافس، هناك احترام المرء لذاته. وهذا اللّهو الشّريف، أو العبث البريء كما يقول أبو القاسم الشّابّي ــ الّذي تعبّر عنه أحسن تعبير كلمة "فاريــلاي" الإنــقــليزيّة والّتي دخلت في كلّ اللّغات، وفرضت نفسها، لأناقتها وجمالها ــ يجب أن يبقى غير منفصل عن الرّياضة. لذا، وبكلّ حماس، أعلنت للعموم في 30 سبتمبر 1960 عن "ميثاق الرّياضيّ"، ودعوت فيه الرّياضيين إلى الالتزام به نصًّا وروحًا. ولا شكّ أن الأمور قد تغيّرت الآن وأن طرقًا جديدة

قد فرضت نفسها، ولكّن الجوّ العامّ الّذي صاحب ميلاد رياضة وطنيّة تونسيّة حقيقيّة، جدير بالتّذكير به، وكفيل بأن يكون مصدر إيحاء لصيغ أخرى فيها تصوّر مشرّف للرّياضة.

ولّما انبهرت بجماليّة احتفالات اسبرتكياد الّتي دُعيت إليها في براغ سنة 1960[1] بعثت يوما للاحتفال بالشّباب سمّيته "عيد الشّباب"، ويأتي بعد يوم من غرّة جوان أي عيد النّصر، وبقي يُحتفل به سنوات عديدة تحت الإشراف الفعليّ للرّئيس بورقيبة.

وبالتّعاون مع الكشّافة التّونسيّة، نظّمت في أوت 1960 تجمّعا ضمّ 3000 كشّاف من جميع البلدان العربيّة. وافتتحه الرّئيس الحبيب بورقيبة بحضور كاتب الدّولة للرّئاسة والسّفراء العرب في تونس. كما نظّمت في سنة 1962 تجمّعًا دوليّا لمضائف الشباب في بئر الباي ضمّ حوالي 4000 شابّ من جميع أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى دعتني، في فيفري 1971، اللّجنة الأولمبيّة المصريّة لزيارة القاهرة، فاغتنمت الفرصة للحديث مع عبد الخالق حسّونة، الأمين العامّ للجامعة العربيّة، حول أسباب فشل الألعاب العربيّة، وللتّشاور معه في خصوص الإجراءات الواجب اتّخاذها لإعطاء دفع جديد لهذه الألعاب وضمان نجاحها الشّعبي والرّياضي كما تمّ ذلك بالنّسبة إلى الألعاب المتوسّطيّة. وبهذه المناسبة وبالاتفاق مع زملائي العرب في اللّجنة الدوّليّة الأولمبيّة (مصر والمغرب ولبنان)، تقرّر الدّعوة إلى انعقاد جلسة عامّة خلال ثلاثة أشهر وذلك لانتخاب لجنة تنفيذيّة من عشرة أعضاء. لكنّ هذه المبادرة ماتت في المهد لأنّ أغلب وزراء الرّياضة العرب كانوا ــ ولا يزالون ربّما ــ حريصين على الإبقاء على صلاحياتهم إضافة لكونهم ضحايا تحويرات وزاريّة، متتالية، لا علاقة لها بالرّياضة والشّباب. ولا تزال الألعاب العربيّة تمثّل مشكلاً من حيث التّنظيم لحدّ السّاعة !

وإلى جانب هذه النّجاحات، عرفت أيضًا لحظات عسيرة، واضطررت لاتّخاذ قرارات صعبة من أجل المضيّ في تحقيق الغايات المنشودة بهدوء وعدل ودون ضعف.

وثمّة من كان يعتبر أنّ الحصول على أماكن مجانيّة في المنصّة الشّرفيّة بالملاعب هو حقّ مكتسب. وحتّى أعطي المثال دفعت من جيبي بطاقات اشتراكات سنويّة لي ولأفراد عائلتي. وقد قرّرت بصفتي نائبا لرئيس المجلس البلدي ورئيس اللّجنة الثّقافيّة والشّباب والرّياضة،

---

(1) ترجع اسبرتكياد إلى تقليد يعود إلى حركة "السّوكول" التّشيكيّة في القرن التّاسع عشر، وقد مكّنت رياضيي الجمبازمن تكريس ديمومة بوهيميا المهدّدة بهيمنة الإمبراطورية النمساوية ـ المجريّة. وبعد ذلك بزمن طويل تبنّت الشّيوعيّة المنتصرة هذه التّظاهرات الرّياضيّة.

مقاومة هذه العادات السّيّئة، ووضع حدّ لنظام الإستثناءات والامتيازات. وكنت أسائل نفسي لماذا يضطرّ المواطن العادي إلى دفع تذكرته في حين يأتي وزير، أومستشار بلدي، أو أحد أقارب لاعب، فيأخذ مكانًا متميّزًا ومجانيًّا معتبرا ذلك أمرا طبيعيًا؟ وكان ما اتّخذته من إجراءات في هذا المجال سببا في جلب غضب البعض عليّ، وحتّى خلق العداوات.

وفي خصوص الرّوح الرّياضيّة على أرض الملاعب وما حولها كان من الواجب توخّي اليقظة. لذا اعتنيت عناية كبيرة بمسألة انتداب الحكّام وتحسين أدائهم معتقدا أنّ هؤلاء الرّجال ذوي الزّيّ الأسود، كما يحلو للبعض تسميتهم، يجب احترامهم من الجميع. غير أنّ ذلك لم يمنع، بكلّ أسف، وقوع أعمال شغب، كتلك الّتي وقعت في أعقاب مقابلة النّصف النّهائي لكأس تونس لكرة القدم والّتي جمعت في ملعب سوسة في سنة 1961، كلاّ من *النّجم الرّياضي السّاحلي والتّرجّي الرّياضي التّونسي*. وكنت حضرت شخصيًا هذه المقابلة مع اثنين من أبنائي ومع والي الجهة وبعض المسؤولين الآخرين. وبعدها تعرّضت الحافلات التي نقلت أنصار التّرجّي والسّياح، إلى رشق بالحجارة وتهشيم لزجاجها. فطبّقت ما ورد من إجراءات في القانون المعمول به في مثل هذه الحالة، وقرّرت منع استعمال ملعب سوسة إلى نهاية الموسم. لكنّ الإجراء لم يعجب الرّئيس كثيرًا، وطلب منّي حلّ فريق النّجم السّاحلي... وحاولت مع محمود شحاتة، رئيس مصلحة الرّياضة وواحد من قدماء لاعبي النّجم الّذي درس الحقوق بباريس في الفترة نفسها الّتي كنت فيها طالبا بفرنسا، أن نضع خطّة لإقناع الرّئيس بمنع فريق الأكابر فقط من اللّعب، في محاولة للتّخفيف من وطأة العقاب ! وتوجّهنا الاثنين إلى المنستير حيث استقبلنا الرّئيس الّذي لم ينخدع بالحيلة وقال: *"سي محمّد، أنت لم تدرس الحقوق. إنّ حلّ جمعيّة يعني قتلها، أي أنّها شخصيّة معنويّة زالت !..."* فعارضته قائلا : *" وما ذنب الشّبّاب، والأصاغر والأواسط والآمال؟ "*.

ردّ عليّ بورقيبة قائلا :*"سي محمّد، أنت صغير ولم تعرف الطّرق الصّوفيّة من عيساويّة وغيرها، وكيف يُقدم أتباعها، تهدهدهم أنغام موسيقى صاخبة، على ابتلاع المسامير والعقارب وثقب الخدود بالإبر الطّويلة. ويبقون هكذا على تخميرتهم إلى أن يأتي شيخ الطّريقة فيصفّر في آذانهم بضعة أدعية وتعاويذ. فيفيقون فجأة وقد رجع لهم وعيهم. إنّ هذا الإجراء الذي اتّخذته، على قساوته، هو التّصفيرة التي ستوقظ الأنصار من تخميرتهم وحبّهم الأعمى لناديهم"* .

والحقيقة أنّي كثيرًا ما شاهدت في طفولتي بمعيّة أبي مثل هذه المشاهد المدهشة في السّاحة المقابلة لسيدي المازري ولم أنسها قطّ !

وعندما كتب محمود شحاتة النصّ الجديد الّذي أراده بورقيبة دمعت عيناه. وكان وقع ذلك كبيرا على الرّأي العامّ وأحدث رجّة في البلاد. وإثر ذلك التحق لاعبو *النّجم بالملعب السّوسي* وحصلوا على الكثير من ألقاب البطولة. وبعد عامين أو ثلاثة ونتيجة لإلحاحي، ولا شكّ أيضًا بسبب تدخّلات أطراف أخرى، قبل بورقيبة أن يرفع قرار الحلّ وعاد النّجم الساحلي إلى الحياة واسترجع الكثير من مجده، وهو يواصل إلى اليوم خدمة الرّياضة التّونسيّة.

وكان ما حدث من اضطراري إلى الامتثال إلى قرار الرّئيس سببا في تكوين عداوات كثيرة بين صفوف أنصار النّجم الّذين لم يعرفوا أبدا الجهد الّذي بذلته لإنقاذ فريقهم.

وفي إحدى اللّيالي الأخيرة من ديسمبر 1962، غادرت مجلس الأمّة إثر جلسة منهكة خُصّصت للتّداول في الميزانيّة. وحوالي منتصف اللّيل وعوض أن أعود إلى منزلي ككلّ النّاس، عرّجت على المعهد القومي للرّياضة في قصر السّعيد لغاية التّفقّد، وكانت المفاجأة. فقد كان التلامذة- الأساتذة متجمّعين في إحدى غرف النّوم، يدخّنون ويتحدّثون ويغنّون... ومن الغد، استدعيت المدير الهادي صاحب الطّابع، بطل تونس في 100 متر والظّهير الأيسر الدّولي بفريق *النّادي الإفريقي*. وكان مدرّبًا للتّربية الرّياضيّة في المعهد الصّادقي، عندما كنت تلميذا فيه. وكنت أنتظر من المدير أن يعرض عليّ إجراءات تأديبيّة، وإذا به يبذل جهده لإيجاد الأعذار لتصرّف طلبته المشين : صحيح أنّه كان من بينهم العديد من النّجوم الرّياضيّة أمثال الشتّالي وحباشه وبن عمر من *النّجم السّاحلي* وعنتر من *الملعب القابسي* وغيرهم... فأجبته بأنّ كلّ هؤلاء هم، بالنّسبة إليّ، زملاء في المستقبل، وفي قاعة الأساتذة لا يوجد فرق بين أستاذ في الرّياضيات أو الانــقــليزيّة وبين أستاذ في مادّة الرّياضة. ولّما رأيت صاحب الطّابع غيرمقتنع قلت له:

"إنّي أحترمك فأنت صديقي ولكنّنا نختلف حول الأساليب التّربويّة واجبة الاتّباع في المعهد. إنّي أعفيك من مهامّك وأرجعك إلى إطارك الأصليّ أي متفقّد التربية البدنيّة والرّياضيّة" .

وبعد أيّام، رأيت أنّه كان عليّ إعلام الرّئيس بذلك لأنّ الهادي صاحب الطّابع لم يكن إلاّ زوج إحدى بنات أخيه المرحوم مَحمّد بورقيبة المحامي. وعندما أعلمته بذلك في مكتبه بقصر السّعادة بالمرسى، قال لي : "إنّك لم تتعوّد إعلامي بتسميات أو نقلات موظّفيك. فلماذا تخاطبني في شأن هذا الموظّف بالذّات ! أنت تعلم أنّي أثق فيك ثقة تامّة !".

وعلى إثر مقابلة في كرة القدم بين فريقنا القوميّ والفريق الغاني في أكرا، أعلمني المرافقان للفريق وهما المرحومان الباجي المستيري والعجمي سليم، بتصرّف بعض اللاعبين

المشين بعد المقابلة، وهم الشتّالي وتوفيق بن عثمان وهنيّة والصّغير وكلّهم من النّجوم الوطنيّة الشهيرة، لكنّي كنت رافضا أن يتحوّلوا إلى مصارعين يشوّهون سمعة بلادهم. واستدعيتهم جميعًا. فاعترف الصّغير بما فعل، فاكتفيت بلومه. أمّا الباقون فقد أنكروا. فقرّرت إيقافهم عن اللّعب، وقد تمسّكوا بموقفهم معوّلين على أنصارهم وضغوط الشّارع لإثنائي عن قراري. وفعلا تدخّل أنصارهم، ولكنّي لم أتزحزح عن موقفي طالما أنّ البعد الأخلاقيّ والتّربويّ كان في نظري الأهمّ في النّشاط الرّياضيّ. وكنت أقول للجميع إنّ الشّعب التّونسيّ يضحّي برصد الملايين لفائدة الرّياضة لأنّه يعتبرها أداة تكوين وتربية للشّباب.

وبمناسبة عيد الجلاء عن بنزرت يوم 15 ديسمبر 1963 الّذي حضره إلى جانب الرّئيس بورقيبة كلّ من الرّئيسين جمال عبد النّاصر وأحمد بن بلّة ووليّ عهد ليبيا الأمير الرّضا، وقعت مقابلة بين الفريق الوطنيّ وفريق جبهة التّحرير العتيد، وذلك بملعب الشّاذلي زويتن. وكنّا صباح ذلك اليوم في بنزرت، وكان الهادي نويرة والعديد من الزملاء يتكهّنون بهزيمة فريقنا بخمسة أهداف مقابل صفر، محاولين بذلك إقناعي برفع الحظر على اللاّعبين المعاقبين، وكان ردّي أنّه حتّى لو انهزمنا بنتيجة سبعة مقابل صفر فلن أتنازل أمام ضغط الشّارع... ولكنّ النّتيجة كانت التعادل دون تسجيل أهداف. وصرّح الرّئيس الجزائري أحمد بن بلّة للقسم الفرنسي للإذاعة التونسيّة "إنّ نتيجة التّعادل صفر مقابل صفر، هي لصالح الجزائر". وبعد أكثر من سنة، وجّه لي اللاعبون الموقوفون رسالة اعترفوا فيها بما اقترفوه وقدّموا اعتذارهم عن ذلك. فعفوت عنهم في اليوم نفسه ولست أدري إذا كانت هذه الوثيقة موجودة الآن في أرشيف الجامعة التّونسيّة لكرة القدم أم لا.

لقد رفضت على الدّوام تدخّلات بعض الوزراء أو الولاة أو أصدقاء الرّئيس الشّخصيّين، مثل الدّكتور الصّادق بوصفّارة)، رئيس بلديّة حمّام الأنف ورئيس النّادي المحلّي أو حسن بن عبد العزيز قائد فريق من المقاومين أيّام الكفاح. إذ كانوا يسعون باستمرار إبطال العقوبات التي تتّخذها الجامعات ضدّ اللاعبين وحتّى المسيّرين الّذين لا يحترمون الميثاق الرّياضي. وانتهى الأمر بالجميع إلى الاقتناع بأنّه لا حماية أو امتياز بغير حقّ يمكن أن يتمتّع به الّذين يظنّون أنّهم في منأى عن العقاب، وفوق القوانين.

وبطلب ملحّ من الرّئيس، قبلت أن أتحمّل ابتداء من سنة 1962 رئاسة جامعة كرة القدم بالإضافة إلى مسؤوليّاتي الأخرى. وسعيًا وراء مزيد من التّمثيليّة، كوّنت مكتبًا يجمع

شخصيّات رياضيّة معروفة وممثّلة لجهاتهم، من أمثال د. حامد القروي في سوسة، والباجي المستيري في المرسى والدّكتور رشيد التّراس في بنزرت، وعبد السّلام القلاّل في صفاقس، وصالح بن جنّات في المنستير والقيروان (وكان أحد مؤسّسي نادي الشبيبة الرّياضيّة بها سنة 1942) والعجمي سليم (باردو) وحميدة الهنتاتي (*التّرجّي الرّياضي التّونسي*) وعبد الحميد بن الأمين (*النّادي الإفريقي*) ومحمود شحاتة، رئيس مصلحة الرّياضة....

وكنت أجمع المكتب الفيدرالي كلّ يوم ثلاثاء، ونجد معاً الحلول المناسبة لكلّ المشاكل الّتي تعترضنا وحتى أعوصها عن الحلّ.

والجدير بالملاحظة أنّ بورقيبة حلّ المكتب الفيدرالي على إثر خلاف مع رئيسه السّابق الشاذلي زويتن، وكنت شاهدًا على ذلك في مقرّ سكنى الرّئيس الكائن حينذاك بنهج غرّة جوان. ذلك أنّ زويتن كان يدافع عن استقلاليّة الجامعات. فردّ عليه بورقيبة بعنف ضاربا بقبضته طاولة أمامه إلى حدّ تكسيرها في نصفين! وكان ذلك بالنّسبة إليّ مشهدا صعب الاحتمال. ولكنّي فهمت فيما بعد لماذا استشاط بورقيبة غضبا وانفعل هذا "الانفعال". ففي كتاب "*الحبيب بورقيبة: آرائي، أعمالي (1938-1943)*"[1] نُشرت الرّسائل التي بعثها زويتن إلى الطّالب بورقيبة في باريس والّتي وظّفها العقيد ڤاران دي كايلا حاكم التّحقيق العسكري لإدانة بورقيبة وهو ما لم ينسه له[2].

وفيما يخصّني كنت أكنّ تقديرا خاصّا لشخصيّة زويتن وأمانته ومهابته التّلقائيّة. ولقد بكته الأسرة الرّياضيّة التّونسيّة يوم توفّي في حادث مرور في غرّة أوت 1963 قريبًا من بئر بورقـــيبة (على بعد 60 كلم من العاصمة)، وقد أبّنته في مقبرة سيدي عبد العزيز بالمرسى.

إنّ المنافسة الرّياضية تشحذ القيم الفرديّة، وتحرّك ضروب الحماس في نفوس الجماهير بشكل فيه مبالغة أحيانًا[3]. ويجب أن يتفهّم المرء الوضع إذ أنّه ليس من اليسير أحيانًا التّحكّم في تفجّر هذه الطّاقة.

---

(1) Plot (751 صفحة)

(2) في ملفّ التّحقيق، جاء في الوثيقة 114، نقلا عمّا كتبه زويتن لبورقيبة، ما يلي" هذا ليس من شأني، لا مجال عندي للحشائش الفاسدة..." وفي الوثيقة 109: "إنك مفرط الادّعاء وحسّاس في إفراط" وفي الوثيقة 110: "سأحبّك أكثر، يوم تتوصّل إلى إطفاء جذوة الغرور والغطرسة في نفسك..."!!! ... (ص 222).

(3) كتلك الحرب التي اندلعت بين السلفادور والهندوراس على إثر مقابلة لتصفيات كأس العالم المقرّرة بالمكسيك سنة 1970 ! واستمرّت خمسة أيّام وتسبّبت في مقتل 6000 شخص وجرح الآلاف ؛ حتّى وصل الأمر إلى إلقاء قنابل من طرف طائرة سلفادوريّة.

★★★

ومن المفارقات العجيبة أنّ نشاطي الرّياضي على المستوى الدّولي لم يحدث على مدارج الملاعب ولكن في مدرّج من مدرّجات بلد من أكبر البلدان الرّياضيّة هو فنلندا. فقد حدث أن نظّمت الحكومة الفنلنديّة ندوة بين 10 و15 أوت 1959، تحت عنوان "رياضة، عمل، ثقافة" بإشراف منظّمة اليونسكو وبرئاسة مديرها العامّ روني ماهو. وامتازت النّدوة بمساهمة متميّزة من رجل المسرح جان لويس بارّو حول موضوع "الرّياضة والفنّ الدّرامي".

وكنت ضمن مجموعة عمل نظرت في "وضعيّة الرّياضات في إفريقيا وآسيا" وكانت لي مداخلة في هذه الورشة مع بابا لوطا ألووُو من نيجيريا، وجوزوف ڤاس كياراس من الكنـــڤـــو البلجيكي وأ.هــ. كردار من الباكستان وحسين بنائي من إيران. وقدّم التّقرير النّهائي لأعمالنا الفنلندي هانّو كركاينن الّذي ضمّنه حرفيّا بعض آرائي.

وفعلا تفطّن روني ماهو إلى الأهمّية الكبرى الّتي تكتسيها الظّاهرة الرّياضيّة في العصر الحديث، إذ قال: *"الإنسان ماثل هنا في أزلّيته وحركته. هو هنا في الهيئات الأشدّ تشكيليّة الّتي يقوم عليها جسده ومأساة روحه. وهو هنا مشدود إلى قوانين الطّبيعة وعكسها، وعرضة للجواز والحادث والحظّ. وهو مع كلّ هذا يُنتج في نفسه و[للّذي] يتأمّله أصدق أدلّة كرامته. فهناك الحركة... الّتي هي تحكّم في الفضاء، وهناك الإيقاع... الّذي هو تحكّم في الزّمان، وهناك الطّبع الّذي هو تحكّم في النّفس"*.

واكتشفت "الصّونا" في فنلندا بفضل مضيّفنا السّيّد رسكو، وهو رئيس الجامعة الفنلنديّة للملاكمة. وكنت عرفته عندما زار تونس عام 1959 على رأس فريق من الملاكمين. ولكنّ محمود شحاتة وأحمد بن شعبان رفضا ما دعاهما إليه من دخول إلى غرفة الصّونا، وقد بلغت درجة الحرارة فيها أكثر من 90 درجة، ثمّ الغطس في مياه البحيرة المثلّجة. وكنت الوحيد الّذي رفع التّحدّي في شيء من المجازفة. وخرجت من الامتحان حيّا، بل نشيطا !

وكان عليّ مصاحبة الرّئيس بورقيبة في زيارته الرّسميّة إلى فنلندا سنة 1963. وما أن قدّمني إلى الرّئيس ككّونان في الحفل الرّسمي الأوّل حتّى بادر هذا الأخير بإخفاء سيكارته وراء ظهره، قائلاً: *"لا يمكن لي تحيّة وزير الرّياضة وسيكارتي بيدي !"*. وكان الرّئيس الفنلندي رياضيًّا كبيرًا، وبطلا في القفز العالي ببلاده[1].

---

(1) وذلك عام 1924، وظلّ رئيسا لجامعة ألعاب القوى الفنلنديّة طيلة 18 سنة. ثمّ ترأس الجمهوريّة من 1956 إلى 1981، وتوفي عام 1986. وأثناء زيارة فنلندا في صائفة 2005 بمناسبة البطولة الدّوليّة لألعاب القوى زرت بيته

وتخلّل البرنامج الرّسمي لهذه الزّيارة، إقامة الصّلاة في جامع هلسنكي الّذي كان يتمثّل في شقّة بسيطة في الطّابق الرّابع من عمارة لا تتميّز في شيء عن سائر عمارات المدينة. وكان إمام المسجد رجلا مسنًّا، تحدّث عن مملكة تونس ودعا الله أن يطيل عمر...الأمين باي.

وكانت تجربتي الرّياضيّة الكبرى بعد هلسنكي هي الألعاب الأولمبيّة في روما. ومنذ سنة 1959 أصدرت أمرا يقضي ببعث يوم أولمبيّ في تونس، وهو يوم الأحد الثّالث من كلّ شهر ماي، وبذلك سبقت اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة. ثمّ اقترحت على مجلس بلديّة تونس تغيير اسم نهج استرازبورغ، مقرّ اللّجنة الأولمبية التونسيّة، بنهج بيار دي كوبرتان تكريما لهذا الرّجل المفعم إنسانيّةً، والمبتكر لمقوّمات الحركة الأولمبيّة. ولكنْ أن يعيش المرء الألعاب، ويعيش انتصار أبيبي بيكيلا الّذي لا يُنسى، هذا الاثيوبيّ الحافي القدمين، وهو يصل تحت قوس قسطنطين في تلك المدينة الّتي منها ألقى موسلّيني بجيوشه للهجوم على أثيوبيا، فهذا يعدّ أكبر مظاهر التّأثّر في حياتي. ولم أخطئ، فقد تبيّن لي وقتها أنّ كلّ ما تصوّرت أن أجده في الرّياضة من عوامل التّوازن بغية البحث عن الامتياز، هو ماثل أمامي. كان الجمال قائم الذّات من دون كناية ولا تلميح، بل بالأفعال المجسّمة المشيدة بعلاقات الأخوّة في المنافسات الرّياضية. ولم تكن الرّياضة التّونسيّة غائبة. إذ كم كان تأثّري عظيما مرّة أخرى أثناء جولة الملاكمة، في الرّبع النّهائي لوزن "الولتر" عندما دفع الصّادق عمران ملاكمًا مثل نبنو بينفنيتو ـــ الذي سيصبح فيما بعد بطل العالم للوزن المتوسّط ـــ إلى تحصيناته الأخيرة على الرّغم من دعم الجمهور، وإنقاذ الحكم له من هذه العثرة. وصادف أن التقيت هذا الملاكم بعد هذه المقابلة بسبع وثلاثين سنة في مدينة كاتانيا بصقلّية بمناسبة الألعاب الدّوليّة الجامعيّة لسنة 1997. وكان حذوي في مأدبة العشاء الرّسميّة، وحدّثني طويلا عن الصّادق عمران بكثير من الإعجاب !

واكتشفت، في روما أيضًا، مدى ما كان عليه من مستوى رفيع مسيّرون أمثال ج. أنستي، رئيس اللّجنة الأولمبيّة الإيطالية (CONI)، وعضو اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، والّذي أسّس الجمعيّة العامّة للّجان الأولمبيّة القوميّة في العالم (ACNO)، مع كلّ من راوول مُلّي (بلجيكا) وريموند ڤـــفنار (سويسرا).

وقد تحوّل إلى متحف، وتأثّرت لتواضع هذا المكان، وبساطة أثاثه، وخاصّة غرفة نومه التي هي أشبه ما تكون بغرفة طالب في أحد الأحياء الجامعيّة.

وقبل أن أرجع بالكلام عن أولمبيا يجدر بي التّوقف لحظة على ضفاف البحر المتوسّط التي سمّاها الرّومان "مار نسترم" (بحرُنا)، كما يجدر الحديث عن ألعاب المتوسّط، وإن هي، بلا شكّ، أقلّ شأنًا من الأولى، ولكنّها لها أهمّيتها في تجربتي الشّخصية وفي طريقتي في تنظيم الألعاب على المستوى الكبير.

إنّ شرف تنظيم العاب المتوسط لأوّل مرّة يرجع إلى مصر وبالذّات إلى الإسكندريّة سنة 1951 بإشراف محمّد طاهر باشا، رئيس اللّجنة الأولمبية المصريّة وعضو اللّجنة الدّولية، وذلك قصد تشجيع وتنمية الرّياضة والرّوح الأولمبية، وتقوية علاقات الصّداقة والسّلام بين الشّباب والرّياضيّين في بلدان حوض البحر المتوسّط.

وكانت لي أولى الإتّصالات مع هذه الألعاب في أكتوبر 1959 في بيروت، وبقيت وفيًّا لمواعيدها في نابلي، وتونس، وإزمير، وعاصمة الجزائر، والرّباط، وأثينا، وأقـد لنـقـدوك روسيون في فرنسا، وباري، والمريّة الأندلسيّة، حافظا عن كلّها أجمل الذّكريات. وكان من المفارقات أن تغيّبت عنها في موعدها في تونس سنة 2001. نعم تونس الّتي نظّمت فيها الألعاب قبل ذلك بأربع وثلاثين سنة، وأدخلت الألعاب النّسائية في مبارياتها، بعد أن توصّلت، في نابولي سنة 1963، إلى توفير الأسباب لفوز تونس بتنظيمها سنة 1967.

وفي خصوص ألعاب تونس لسنة 1967، لا يمكن لي أن أنسى اقتراح صديقي خوان أنطونيو سمرانش الّذي قال لي: *"إنّ الأمير خوان كرلوس هو الّذي سيرث عرش إسبانيا بعد موت فرانكو، وهو رياضيّ بأتّم معنى الكلمة، لذا أقترح عليك دعوته كضيف شرف"* . وفعلا كان ذلك. واستقبله الرّئيس بورقيبة استقبال الملوك وأهداه أكبر وسام للجمهوريّة. وفي كلّ مرّة ألاقيه يذكّرني بأنّ زيارته لتونس كانت أوّل زيارة عومل فيها كرئيس دولة.

وعرفت ألعاب المتوسّط في تونس لحظات منعشة مثل انتصار القمّودي في سباق 10.000 متر، بالرّغم من أنّ مدير السّباق أضاف له دورة كاملة، غفلة منه وسوء تقدير!...

والواقع أنّ هذه الألعاب نجحت نجاحا منقطع النّظير، ونوّه بذلك التّونسيّون وكلّ الوفود الأجنبيّة وصحف بلدان المتوسّط، ومن بين العدد الكبير من رسائل التّهاني الّتي اتّصلت بـها أودّ نقل رسالة العلاّمة المرحوم حسن حسني عبد الوهّاب، وقد أمضاها يوم 17 سبتمبر 1967 كتب :

« ربّ أنعمت فزد !

سيّدي الابن الرّوحيّ العزيز

أحيّيكم، ومن صميم الفؤاد أهنّيكم على النّجاح الباهر والفوز الظّاهر الفاخر الذي نالته تونس على يديكم بتجهيزكم مهرجان ألعاب البحر المتوسّط – ولا أدري لما يضاف في كلّ مرّة إلى عنوانه "الأبيض"؟ – وتفانيكم المعروف لإعلاء شأن وطننا المحبوب في كلّ المناسبات، فلا زلتم تحيوا أسباب الإشادة لنفع البلاد بالإفادة والزّيادة.

هذا وقد بلغني الاستعداد لصدور "فكرنا" الأغرّ في ميقاته المعلوم، فوددت أن أشارك أعضاء أسرتنا في هذا العمل بما حضرني من الفصول، فأرسلت إليكم بآخر ما حرّرت.

وتفضّلوا، أيّها الابن الكريم، بقبول ما يكنّه لكم فؤاد مقام الوالد من خالص المحبّة وصادق التّقدير.»

وفي ألعاب إزمير انتصر فريق تونس لكرة القدم في الدّور نصف النّهائي على الفريق القوميّ الفرنسي، بإدارة الممرّن القوميّ عامر حيزم. وكان من دواعي فخري أن كنت تحصّلت، من حكومة ألمانيا على منحة لهذا المدرّب، مثال الجدّية وسموّ الأخلاق، مكنّته من إكمال دراسته لمدّة خمس سنوات للحصول على الأستاذيّة (في كولونيا). وتمّ نفس الأمر بالنّسبة إلى عبد المجيد الشّتالي، خرّيج معهد قصر السّعيد، ولاعب النّجم السّاحليّ الممتاز، وهو الّذي سيتألّق فيما بعد كممرّن للفريق القومي لكرة القدم في كأس العالم بالأرجنتين سنة 1978.

ولّما خلفت، في رئاسة اللّجنة الدّوليّة لألعاب المتوسّط، صديقي اللّبنانيّ الشّيخ قبريال جميّل الذي كان ممتازا بأناقته ولطفه وقلبه الكبير ووفائه في مجال الصّداقة، كان انتخابي بالإجماع في مدينة سبليت (كرواسيا) يوم 1979/9/14. وهي مهمّة اضطلعت بها إلى سنة 1987 حتّى خلفني فيها صديقي الفرنسيّ كلود كولاّر. ولا أنسى حفل الافتتاح الرّائع لهذه الألعاب، وكنت إلى جانب الماريشال تيتو رئيس يوغسلافيا، ومحرّرها من ربقة الاحتلال النّازي، وزعيم حركة عدم الانحياز. وكانت آخر مرّة ألاقيه فيها إذ توفّي بعد حوالي ستّة أشهر.

وبوصفي رئيسا دوليّاوجدت نفسي، سنة 1983 مسؤولا مباشرًا عن حسن تنظيم ألعاب الرّباط. ولّما لمست بعض البطء في إعدادها، وحرصا منّي على أن يحقّق المغرب نجاحا يليق بشعبه وتاريخه، وتشجيعا من صديقي وزميلي المرحوم الحاج محمد بن جلّون، وكان عضوا في اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة ومثالَ الاستقامة والأمانة، قرّرت أن أفاتح الملك

الحسن الثاني مباشرة في الموضوع. وتمّ ذلك يوم 6 سبتمبر 1982 بمناسبة انعقاد القمّة العربيّة في فاس التي مثّلت فيها تونس. واستقبلني الملك في قصره في عاصمة المغرب القديمة بحضور وزيره للدّاخلية إدريس البصري. وكان الملك ذا شخصيّة جذّابة ويتمتّع بذكاء كبير.

وبعد أن تبادلنا وجهات النّظر حول جدول أعمال القمّة، قرّرت أن استعمل كلّ الوسائل لوضع الأمور في نصابها فقلت له : *"جلالة الملك، إنّي أتوجّه إليك بصفتي رئيس اللّجنة الدّولية لألعاب البحر المتوسّط، وإنّي أعتبر المغرب وطني الثّاني، ولا أخفي عليك خشيتي من أن تكون التّحضيرات قد تأخّرت وألاّ يكون المغرب على أتمّ استعداد في الموعد المعيّن..."* .

لم يؤاخذني الملك على مواجهته بالحقيقة بل سألني رأيي فيما يمكن عمله لتدارك الوضع. وراودتني فكرة فقلت له :

"جلالة الملك، اسمحوا لي بأن أقترح عليكم تسمية وليّ العهد سيدي محمّد على رأس لجنة التّنظيم" .

فالتفت الملك إلى إدريس البصري وسأله: *"هل تؤثّر هذه المسؤوليّة على إعداده لامتحاناته في الحقوق ؟"* .

وأجابه البصري بالنّفي. فقال لي الملك مبتسمًا *"وخّة" سي مزالي، نعم !"* .

ثمّ تواصل حديثي الودّي مع الملك فأسرّ لي بأنّه يعتبر السّيّدة وسيلة بورقيبة بمثابة أمّه، وأنّه يشعر بالحرج عندما يشاهدها تسبح شبه عارية صحبة زوجها، وأنّ ذلك لا يليق بحرم رئيس دولة إسلاميّة... ثمّ أضاف فطلب منّي أن أبلغها ملاحظته لعلّها تعمل بـــها. طبعا لم أتدخّل فيما لا يعنيني !... خاصّة أنّ حرب الأعصاب بيني وبينها كانت على أشدّها.

وقبل عودتي إلى تونس، ترأّست مع وليّ العهد الّذي سيصبح الملك محمّد السادس بعد ذلك، لجنة التّنظيم في مدينة الدّار البيضاء.

ولا حاجة أن أؤكّد أنّه تمّ فتح الإعتمادات اللازمة بسرعة، وأُنجزت التّجهيزات الأساسيّة في الوقت المعيّن، وأصبح المسؤولون المغاربة يتنافسون لبذل أقصى الجهد لإنجاح هذه الألعاب.

وفي افتتاح الدّورة بالدّار البيضاء أجلسني الملك الحسن الثّاني على يساره، في حين كان وليّ العهد على يمينه. أمّا زميلي المعطي بوعبيد، الوزير الأوّل المغربي وبقيّة أعضاء حكومته، فكانوا في الصّف الثّاني. ولكم تأثّرت عندما حرص الملك على توجيه شكره لي وتقليدي أرفع درجة في الوسام الثّقافي أمام ثمانين ألف متفرّج، قبل أن يعلن عن افتتاح الألعاب.

هناك محطّة رياضيّة أخرى كان لها عظيم الأثر في حياتي، وهي المتمثّلة في ألعاب الصّداقة الثّانية الّتي التأمت بداكار في أفريل 1963. فبعد "ألعاب المجموعة الفرنكوفونيّة "

بتناريف في أفريل 1960، ثمّ ألعاب أبيدجان الأولى في ديسمبر 1961 وجدنا أنفسنا في الطريق الصّحيح الّذي أدّانا في جويلية 1965 إلى الألعاب الإفريقية (كما كان يجب أن تسمّى) في دورتها الأولى ببرازفيل في جويلية 1965. وقد كان بيار دي كوبرتان يطمح إلى تحقيقها منذ سنة 1923 ومنعته من ذلك حساسيّة السّلطات الإستعماريّة، وإلاّ لكانت تمّت في الجزائر سنة 1925 وفي الإسكندريّة سنة 1929.

وإلتقيت في داكار مجدّدا "موريس هرزوڤ" الذي تفضّل بدعوتي إلى باريس في أكتوبر 1960، وتعرّفت هناك على مونيك برليو رئيسة قسم الصّحافة والإعلام في وزارته. وهي بطلة وصاحبة رقم قياسي في فرنسا (40 لقبًا)، والفائزة في النّصف النّهائي للألعاب الأولمبيّة بلندن سنة 1948. وعرفت فيها المرأة الشّديدة المراس والمبدعة، ممّا أهّلها لتكون مديرة اللّجنة الدّولية حيث بقيت حتّى سنة 1985. واللّجنة تدين لها ببعث إدارتها وتحديثها. ولقد ربطتني بها وبزوجها الكاتب سارج ڤـــروسار، علاقة صداقة متينة منذ سنة 1970. ولم يخب ظنّي في هذه الصّداقة طوال سنوات المنفى في فرنسا. وأغتنم هذه الفرصة لأعبّر لهذه السّيدة الكبيرة عن أخلص مشاعر التّقدير والاحترام[1].

---

(1) كتبت هذه السيّدة مقالا في "*المجلة الأولمبيّة*" عن كتابي "الحركة الأولمبيّة اليوم"، جاء فيه:

« إنّ كتاب "الحركة الأولمبيّة اليوم" هو كتاب مثير، وهو كتاب نضال، مشبوب العاطفة، أخّاذ.

وعند قراءته تفهم كيف استطاع محمّد مزالي، ابن التّاجر المتواضع، أن يرتقي إلى أعلى مراتب المسؤوليّة. وصفحات هذا الكتاب تشدّنا شدًا من أوّلها إلى آخرها، فهي كثّة وعميقة، تنضح حيويّة بما بثّ فيها الكاتب من أفكار ورؤى عصريّة تهمّ الحركة الأولمبيّة في وضوح تامّ. نحن بمحضر شخصيّة فذّة، استثنائيّة فرضت توجّهاتها الكبرى.

هناك أوّلا الفيلسوف الذي تميّز بفكر فذّ جلب له إعجاب أساتذته في الصّربون. إذ جاء تعريفه للحركة الأولمبيّة خير دليل على ذلك، حيث يقول: "إنّها السّلم والقداسة" وأنّها الأخلاق على محكّ الفعل" وإنّها "تناغم إنساني". لذا، كانت معارضة الكاتب لمفهوم هوانيّ، مفصول عن الرّياضة، مستنبط وكأنّه بعيد عن المعمعة".

"هناك ثانيًا، المكافح الذي حافظ على فورة الشّباب. إذ كان الرّجل نائب رئيس جامعة الطلبة الدّستوريّين بفرنسا، يناضل علنًا في باريس من أجل استقلال بلاده، واسمعوه الآن كيف يهاجم "الحياد الرّياضي اللّطيف" حين يقول: "كيف يمكن تحسيس وبعث الحماس في المليارات من الشبّان ليدركوا عظمة الحركة الأولمبيّة، ويقتنعوا بالانخراط فيها وتبنّيها فلسفة وأخلاقا، في عالم تنتشر فيه المظالم، وتنعدم فيه المساواة، ويكثر فيه التّمييز العرقي، وهم الذين يرون في البعد عن السّياسة، ضربًا من المواقف السّلبية وتعلّة للحفاظ على الإمتيازات.

وأنصتوا أيضًا إلى أحكام أخرى يزخر بها الكتاب وتعدّ ترجمانا لشخصيّة هذا الرّجل الذي طبّق في حياته قيمة التّجاوز. يقول مزالي "إنّ الرّجال الرّجال هم الّذين يعتبرون الحياة كفاحاً" وكلمة رجال هي عنده في معناها الواسع الذي يشمل كلّ الإنسانيّة طبعًا! ولنذكر بالمناسبة أنّ الحركة الأولمبيّة أصدرت نصوصًا قويّة، وهامّة لصالح تحرير المرأة. مع الإشارة إلى أنّ زوجة الكاتب، السيّدة فتحيّة مزالي هي أستاذة ذكيّة جدّا، وهي أوّل امرأة وزيرة في تونس وحتىّ في المغرب العربي (وهو الأمر الذي لم يمنع الزّوجين من إنجاب ستّة أطفال)...

وتعرّفت أيضًا إلى أوليفيي فيليب رئيس ديوان موريس هرزوف الّذي دخل فيما بعد سلك "الولاة" وكان مجلّيا فيه. ودعاني في بيته لمقابلة والده أندري فيليب وزير الجنرال ديغول، وقد كان يريد معرفة رأيي في الطّرق الموصّلة لنيل الجزائر استقلالها. وتحادثنا طويلا خلال السّهرة، ولم أتردّد في التّعبير عن رأيي بالصّراحة والوضوح اللّذين تمليهما الصّداقة.

وفي داكار، لاقيت من جديد شخصا كنت عرفته سابقا هو لوسيان باي الّذي أصبح سفيرأ لفرنسا بالسّنغال. وكان وقتها مدير العلوم والمعارف والفنون المستظرفة في تونس. وكان بيننا صراع، إذ كنت نقابيّا، أدافع بمعيّة الأمين الشابي، عن الزّملاء التّونسيّين وأطالب بحقوق المعلّمين التونسيّين... سواء كانوا مديري المدارس الابتدائيّة أو مديري المعاهد الثّانويّة، وأنادي خاصّة بتعريب البرامج والإدارة...ولكم تغيّرت الأحوال !

وتعرّفت في داكار أيضًا إلى جان دوبومان، وهو عضو له إشعاع في اللّجنة الدّولية. وكان يفكّر من ذلك الوقت في إنشاء "التّضامن الأولمبيّ". وأصبحنا فيما بعد صديقين

واختير السيّد مزالي من قبل اللجنة الدّوليّة الأولمبيّة منذ عقدين، وصار عضو اللّجنة التّنفيذيّة بين 1973 و1976، ثمّ نائب الرّئيس من 1976 إلى 1980. وقد أثبت على الدّوام أنّه يقدّر أمور الرّياضة حقّ قدرها، وكذلك الميادين الأخرى.

"و إذا ما تمّ انتخابه وإعادة انتخابه في هذه المسؤوليات الكبرى فلأنّه ما فتئ يقدّم إضافات ثمينة في مجال تطوّر الحركة الأولمبيّة، وكلّ ذلك كان يقع في أجواء من الوحدة والحوار. لأنّ النّقاشات داخل اللجنة الدولية الأولمبيّة تتمّ في منتهى الصّراحة وتتخذ المواقف في حماس... ويبقى في النّهاية التّضامن سيّد الموقف.

"ومحمّد مزالي رجل مبدع، يكره الهدم والعنف، وهو رجل الفعل والحوار، ولهذا السّبب وبعد تحمّله مسؤوليات وطنيّة ووزاريّة متفاوتة الأهمّية، ها هو الآن منذ 23 أفريل 1980 يصبح الوزير الأوّل والخليفة المعيّن للرّئيس مدى الحياة الحبيب بورقيبة.

"ومن خلال قراءة كتاب "الحركة الأولمبيّة اليوم" تبرز إحدى أهمّ ملامح هذه الشخصيّة القويّة في تعقّدها. وأعني بذلك شخصية الأديب الّذي كرع من معين ثقافتين مختلفتين، الثقافة العربيّة - الإسلاميّة والثقافة الفرنسيّة. لقد هضمهما في أعمق أعماقهما. ولا شكّ أنّه لهذا السّبب، أراد، حسب تعبيره، "أن تكون له رؤية شاملة للعالم". وطبيعيّ أن يسعى هذا العاشق للبحر المتوسّط، إلى نشر معجزة "إيلويا" (جهة من اليونان تقع فيها أولمبيا) المتجدّدة على وجه الدّهر، والضّاربة بظلالها على كلّ شباب العالم.

"وفي الشهر المنصرم، كنت في المنستير(...) التي بعثت الآن للحياة، بمبانيها المتطوّرة، بفضل ابنيها الشّهيرين الحبيب بورقيبة الزّعيم الأسطوريّ وخليفته محمّد مزالي.

"وتوجّهت إلى شاطئ صقانس، فرأيت محمّد مزالي في سباق على رأس مجموعة من العدّائين، يطوي المسارب الرّمليّة. وما أن لاحظني حتى أشار إليّ بانتظاره لنسبح معًا، ثم جاءني بعد أن عدا حوالي 6 كيلومتر، فاندفعنا معا في هذا البحر الأزرق الّذي يعرف مزالي كلّ الحضارات التي نشأت فيه، وكلّ ما ضرب فيه من مواعيد [...] "ومن يبصر جسد مزالي الرّياضي وكتفيه العريضتين يتصوّر في الآن نفسه الانضباط الّذي فرضه رجل الدّولة على نفسه على مدى السّنين.

" ولمّا قدّمت له تهانيّ على تلك الإرادة وتلك العزيمة، ردّ عليّ بابتسامة عريضة تنضح شبابا وقال لي: "إنّ الرّياضة هي فرحتي العارمة".

حميمين. وقد كنت أؤاخذه بكلّ لطف على استعماله أحيانًا اللّغة الإنــڤــليزية في دورات اللّجنة الدّولية ! ودعاني ذات مرّة إلى قضاء عطلة آخر الأسبوع في ضيعة له بديابلشايم في مقاطعة الألزاس، يومي 24 و25 نوفمبر 1990، وكانت لنا نزهة صيد ممتعة. وكان من بين الضّيوف السّفير الأمريكي دابليو كورلاي، وصانع الطّائرات سارج داسّو، ووزير التّعليم الأسبق روني منوري، والأمير جبرائيل دي بروي، والكونت دي ريباس... وكانت طلقة بندقيته لا تخطئ مرماها ولا غرابة فقد كان شارك في مباريات الرّماية في الألعاب الأولمبيّة لسنة 1924. وكانت الحصيلة في مساء اليوم عجيبة : أكثر من 400 تُدرُج وحجلة. وكانت كاتبته سيلفي بلاسنيــڤ مثال الوفاء والطّيبة والنّجاعة. مشبعة بالرّوح الأولمبيّة. وتوفّي الكونت جان دي بومان في جوان 2002 عن سنّ تناهز المائة عام، وترك العديد من المؤلّفات والكثير من الأصدقاء.

كما عرفت أيضا الأمين دياك، وهو بطل فرنسا سابقا في القفز الطويل، الذي سيصبح صديقي ورئيسا للجامعة الدّوليّة لاتّحادات ألعاب القوى (IAAF). وهو مسيّر يُشرّف إفريقيا بحقّ.

وكم كنت فخورًا بمعرفة ليوبلد سدار سنغور، الإنسان العملاق الذي أنجز عملا عظيمًا على المستويين السيّاسي والشّعري. فقد كان رئيس جمهورية السّنغال من سنة 1960 إلى حين انسحابه الطّوعي من الحكم في 31 ديسمبر 1980[1]، وبحكم منصبه كان على علم بكلّ ملابسات دورة الألعاب الإفريقيّة بداكار. فقد تقابل الفريق التّونسي لكرة القدم مع الفريق السّنغالي وظلاّ متعادلين حتّى نهاية المقابلة، وبعد الوقت الإضافي، انتصر الفريق السّنغالي بفارق الرّكنيّات. وعند تسليم الميداليّة الذهبيّة، اقترح الرّئيس سنغور على السيّد كمارا، رئيس الجامعة السّنغاليّة لكرة القدم، والصّيدليّ مهنةً، أن يسلّم الميداليّة للفريق التّونسي "لكونه قدّم لعبا أفضل". فردّ عليه كمارا قائلا : *"إنّ القوانين تمنع ذلك، سيّدي الرّئيس !"* وأُعجبت بشجاعة كمارا وتواضع سنغور لقبوله بحكم القانون الرّياضيّ. وحدث أثناء المقابلة أنْ رمى بعض المتفرّجين عناصر فريقنا بالحجارة. فكان وجه حارس مرمانا، الزّرڤــة، ملطّخًا بالدّماء. وجاء به زملاؤه أمام الرّئيس سنغور، فاستنكر بشدّة سلوك بعض مواطنيه المتهوّر، ثمّ التحقت بلاعبينا لتهدئتهم ولتذكيرهم بأنّه لا حقّ في إنصاف اللاّعبين إلاّ للحكم.

---

(1) لمّا استقبلني الرّئيس بورقيبة في غرّة جانفي، وعرضت على إمضائه قانون الميزانيّة لعام 1981، قال لي في شيء من الاستغراب والامتعاض: " ماذا دهاه ليتنازل عن الحكم لوزيره الأوّل ؟!..." قال بالضّبط : .« Quelle mouche l'a piqué »

وفي النّهاية يمكن اعتبار فريقنا "الفائز معنويّا" حقّا في هذه الدّورة، وهو ما أكّدته صحيفة " لوسولاي دي دكار (شمس داكار)" في الغد عندما حيّت تونس منوّهة بمستواها الرّاقي في اللّعب والأداء الرّياضيّ والرّوح الرّياضيّة.

وهكذا أصبحت بلادنا تحظى، شيئا فشيئا، ضمن المجموعة الرّياضيّة الدّولية، بالتّكريم والتّبجيل.

★★★

وفي سنة 1959 نظّمت صحيفة الرّياضة الّتي أسّسها وأدارها محمود اللافي، دورة تونس لسباق الدّرّاجات. وكان من بين الدّول المدعوّة، الجمهورية الدّيمقراطية الألمانيّة الخاضعة حينذاك للإمبراطورية السّوفياتيّة. وكان الفريق الألماني بقيادة ڤــنتر هايتر الذي سيُعيّن فيما بعد عضوا في اللّجنة الدّولية الأولمبيّة، وهو الآن عضو شرفيّ. وكنت استقبلته بحفاوة فوضع على ذمّتي خمس منح لتكوين وتأهيل الإطارات الرّياضيّة في الاختصاصات الّتي ترك لي اختيارها بنفسي. وتولّت لجنة خاصّة تعيين المرشّحين الخمسة من بين الأسماء المقترحة من الأندية الرّياضيّة بناء على طلب قدّمته الإدارة. وكان من المفروض أن يتحوّل هؤلاء إلى ألمانيا، ويقيموا بها ستّة أشهر على نفقتها، لكنّي فوجئت برفض باتّ لا رجعة فيه من كاتب الدّولة للرّئاسة. فهاتفته في الأمر فقال لي : *"أيّ شيء هذا، فهل نرسل الآن شبابنا لتلوّث أدمغتهم بالأيديولوجيا الماركسيّة ؟*

أجبته : *"إنّ الشيوعيّين والتّرتسكيين عندنا، تكوّنوا في الحيّ اللاطيني في باريس أو في بعض المدن الفرنسيّة الأخرى، وأنّ الطّلبة القليلين الّذين درسوا في البلدان الشرقيّة رجعوا منها "محصّنين"*

وضاع جهدي سبهللا ! وتحاشيت تحكيم رئيس الدّولة تجنّبا لكسر خاطر الباهي الأدغم. والتجأت إلى مساعدة صديقي الطيّب المهيري وزير الدّاخلية، وهو أيضًا رياضيّ ممارسة وروحا، فطمأنني. وبعد نصف ساعة أخبرني بأنّه بإمكاني المضيّ قُدُما في برنامجي.

وكنت قريبا من الإخوة الجزائريّين. فعندما انسحب أبطالهم في كرة القدم فجأة من بطولة فرنسا وقرّروا تشكيل الفريق المتنقّل لجبهة التّحرير، فتحتْ لهم تونس صدرها مرحّبة بهم. وإثر استقلال الجزائر سنة 1962، دعوت الوزير الجزائري للشّباب والرّياضة لدراسة نظام تكوين الرّياضيّين وكامل تنظيمنا الرّياضي. ودعاني بدوره لزيارة الجزائر، فتأثّرت عظيم التّأثّر وأنا أطأ لأوّل مرّة "أرضا" أصبحت منذ ذلك الوقت "جزائريّة" بأتمّ معنى الكلمة بعد حرب تحريريّة استمرّت ثماني سنوات.

كان الوزير يُدعى الصّادق باطل. واسمه من أسماء الأضداد في تنافر مع لقبه. فاقترحت عليه بكلّ لطف أن يحذف الألف من باطل فيصير "الصّادق بطل" فاستحسن اقتراحي. وضحكنا عن طيب خاطر من جرّاء هذا التّغيير.

واستقبلني الرّئيس بن بلّة في "فيلاّ جولي" وحدّثني طويلا عن الاشتراكية موردا بعض تحفّظاته تجاه مواقف بورقيبة! لقد كانت أحلام الثّوريّة تدغدغ خياله ولكنْ الواقع عنيد.

وبصفتي رئيس الجامعة التونسيّة لكرة القدم، دعوت السّير استنلاي روس، رئيس الجامعة الدّوليّة لكرة القدم (FIFA) وجاء مرّتين إلى تونس حيث نظّم تدريبين للممرّنين والحكّام. وكان طيّب المعشر، عرفت منه كيف أُعجب بالدّعابة البريطانيّة. وبدوره، استقبلني في لندن في الذّكرى المئويّة للجامعة الإنـقـليزية لكرة القدم، واصطحبني إلى ملعب "ويمبلي" لمشاهدة مقابلة بين أنـقـلترا و"بقيّة العالم". وهناك رأيت اللاّعب الممتاز "بيلي" لأوّل مرّة. وكانت انـقـلترا هي المنتصرة ! ومن لطفه دعاني بهذه المناسبة إلى قصر بوكنـقـام، بصورة شخصيّة، حيث خصّتني الملكة باستقبال ودّي وقدّمت لي الشّاي.

ولم تكن هذه المرّة الأولى الّتي أزور فيها لندن. فقد استدعتني الحكومة البريطانيّة عام 1960 إلى القيام بزيارة رسميّة، ومن أهمّ ما لا أزال أذكره من فقراها جولة في البيت الّذي كان يقيم فيه مؤسّس الحركة الكشفيّة بادن باول (1857-1941)، وهو جنرال، ولكنّه لاحظ حيويّة الأطفال وطاقاهم العجيبة فنادى بضرورة أن يأخذهم الكبار مأخذ الجدّ، وأن يسندوا إليهم المسؤوليّات في سنّ مبكّرة. وقد عمّت الكشّافة أكثر أنحاء العالم، ولا يزال لها فضل كبير في تكوين الشّباب بدنيًا وأخلاقيًا واجتماعيًا. وممّا لفت نظري تسجيل لهذا المصلح بصوته باللّغة الانـقـليزيّة، مع تسجيل آخر باللّغة الفرنسيّة، وممّاجاء فيه : " *إنّي أتمنّى لكم صحّة جيّدة، وسعادة كبرى، وعمرا مديدا، وسيتحقّق ذلك إذا ما وقفتم حياتكم من أجل غاية في الحياة تتجاوز شخصكم ومصالحكم، وإذا ما مارستم الرّياضة بصورة منتظمة* ". وهكذا وجدت في هذه النّصيحة ما دعّم عقيدتي رثبّت في خدمة الغير أقدامي.

وفي سنة 1974، خلف البرازيلي جـواو هفلانـج السّـير اسـتنلاي علـى رأس الجامعة الدّوليّة لكرة القدم. وكنّا صـديقين وزمـيلين مـن قبـل ضـمن اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، وكنت معجبا بطبعه المستقيم ومعرفتـه العميقـة بـأنواع الرّياضات وبالرّجال. ولمّا طلبت منه تنظيم كـأس العـالم للأواسـط سـنة 1977 في الجمهوريّة التّونسيّة، أولاني ثقة كبيرة وكان النّجـاح بـاهرًا، وتمّ حفـل الافتتـاح

بصفاقس في أجواء من الفرحة الشعبيّة العارمة. أمّا المباراة النّهائيّة فقد تقابل فيها فريقا الاتّحاد السّوفياتي والمكسيك، وتغلّب الرّوس باحتساب ضربات الجزاء بعد تعادلهما (2 مقابل 2).

وكان هافلنج أوّل من جاءني مع الحاج محمّد الزّرقيني لمواساتي في منفاي في سويسرا بمونترو على وجه التّحديد، حيث تناولنا معًا طعام الغداء. وتعدّ هذه اللّفتات الكريمة أبلغ من الخطب الرّنّانة.

لقد أصبحت الألعاب الأولمبيّة أكبر ظاهرة رياضيّة في العالم في عصرنا. وإذا كان الأمر كذلك فلأنّ بيار دي كوبرتان كان له من نفاذ البصيرة ما جعله يرسيها على مبادئ كفيلة بأن يُكتب لها الدّوام، وهي مبادئ مربّ، ثاقب النّظرة، واسع الأفق، أثّرت فيّ، بالطّبع، بصفتي بيداغوجيّا. فالحركة الأولمبيّة لا يمكن أن تختصر في موعد ينتظم كلّ أربع سنوات ويعتمد على مجرّد مباريات. وإنّما يجب أن يكون شيئا حاضرا في حياتنا اليوميّة. وهي أكثر من ممارسة مهما كانت سلامتها، وإنّما هي موقف فكريّ، وفلسفة وأخلاق، من الواجب أن تنير حياتنا يوما بيوم، وتهدي سلوكنا إلى الطّريق القويم. إنّ هذه الأفكار اكتست وتكتسي اليوم أهمّية كبرى في حاضرنا، وهي الّتي حاولتُ تحليلها في كتابي *الحركة الأولمبيّة اليوم* (منشورات جون أفريك 1984).

ولمّا أسعدني الحظّ ووقع اختياري عضوا مدى الحياة في اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة خلال دورة مدريد في أكتوبر 1965. وذلك بفضل أصدقائي ومنهم بالخصوص الشّيخ جبرائيل جميّل، كنت واحدا من الثّمانية أعضاء الّذين انتخبوا في اللّجنة التنفيذيّة بمدينة "فرنا"[1] في بلغاريا، على ضفاف البحر الأسود سنة 1973. ثمّ بعد ذلك انتخبتُ نائبا للرّئيس في مونريال سنة 1976. واضطلعت بهذه الوظيفة حتّى سنة 1980، وهي السّنة الّتي زرت فيها موسكو لحضور دورة اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة بالرّغم من قرار الحكومة

---

(1) إن أنس فلن أنسى حصص المشي الطويلة التي كنت أقوم بها في غابة "فارنا" مع صديقيّ الجزائريين المرحوم الحاج محمّد الزّرقيني ومصطفى العرفاوي، وهو رياضيّ بأتمّ معنى الكامة، تعاونت معه في السّتينات في إطار الفدراليّة المغاربيّة للسّباحة، وهو الآن عضو في اللّجنة الدّولية الأولمبيّة ورئيس الجامعة الدّولية للسّباحة. وهو رجل جدير بالاحترام، يُشرّف بلاده وكامل بلاد المغرب الكبير. وأذكر بالمناسبة صديقا آخر بُغية التّرحّم على روحه، وهو الرّياضي المتميّز حمّادي البحري، الرّئيس السّابق للجامعة التّونسيّة للسّباحة الذي تعاون مع مصطفى العرفاوي من أجل تنمية وتطوير السّباحة في المغرب الكبير، وقد ساهم بدور ملحوظ في نجاح ألعاب البحر المتوسّط سنة 1967، بصفته مديرا للتّشريفات.

التونسيّة مقاطعة ألعاب موسكو، مثل كثير من البلدان الأخرى "بتوصية" من رئيس الولايات المتّحدة جيمي كارتر، واحتجاجا على اكتساح روسيا لأفغانستان[1].

وطبعا رجعت إلى تونس حال انتهاء أشغال الدّورة، دون أن أنتظر افتتاح الألعاب. ذلك أنّ مسؤوليّاتي كوزير أوّل تفرض عليّ احترام قراررئيس الدّولة.

وعلى ذكر مدريد وفوزي بعضويّة اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة سنة 1965 لا أزال مصدوما صدمة إيجابيّة ومبهورا وحزينا في آن واحد بما شاهدته في غرناطة من روعة قصر الحمراء والمسجد الكبير في قرطبة ومعالم إشبيلية وطليطلة الّتي تحكي المجد الضّائع ... متسائلا كيف تبخّر هذا الملك وضاعت الأندلس على المسلمين، فعرف تاريخنا منذئذ النّكبات تلو النّكبات إذا استثنينا فترات قصيرة كانت شموسا عابرة في ليل دامس والحال أنّنا بلغنا شأوا كبيرا في الحضارة بينما كان القوم في أوربّا غارقين في ظلمات القرون الوسطى وتذكّرت أبا البقاء الرّندي حين أنشد :

" لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصان فلا يغرّ بطيب العيش إنسان

هي الأمور كما شاهدتها دول من سرّه زمن ساءته أزمـــان"

إنّها أنانيّة بعض الحكّام وغرورهم وطمعهم واسترخاؤهم وتضاؤل عصبيّتهم بالمعنى الخلدونيّ للكلمة هي الّتي أضاعت ملكهم فأصبحت دولة الأندلس الواحدة أربع عشرة دولة. فمثلا ارتكب المعتمد بن عبّاد خطأ جسيما عندما تحالف مع ألفونسو السّادس أمير قشتالة ضدّ خصومه المسلمين في طليطلة فسقطت في أيدي ألفونسو، وكانت بداية النّهاية، لأنّ المعتمد طمع في بقيّة الإمارات وفي مقدّمتها إشبيلية، ولكن هيهات. وكان – مع ذلك – شاعرا مرموقا وممّا قال وهوفي سجن أغمات وقد ندم ولات ساعة مندم :

"قد كان دهرك إذ تأمره ممتثلا فردّه الدّهر منهيّا ومأمورا"

وكذلك فعل الحسن الحفصي عندما استنجد بشارل الخامس امبراطور إسبانيا للإطاحة بابنه. ونتج عن ذلك ضعف الدّولة الحفصيّة حتّى دخل محمّد بن الحسن الحفصي تونس مستنجدا بالإسبان مثل أبيه وبقي الإسبان خمسين سنة بتونس وبذلك

---

(1) لقد مانع بورقيبة أوّل الأمر في سفري إلى روسيا، ألححت عليه في المشاركة بلهجة أدرك معها أنّي عازم على ذلك، مهما كلفني الأمر، فوافق.

دالت الدّولة الحفصيّة الّتي حكمت البلاد 366 سنة (1207-1573). وتلك عاقبة الاستقواء بالأجنبيّ.

★★★

وقد كانت محطّة موسكو ذات أهمّيّة بالغة بالنّسبة للحركة الأولمبيّة، إذ تولّى أثناءها خوان أنطونيو سامرانش رئاسة اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة، خلفا للّورد كلاّنين، فكان سابع رئيس للّجنة منذ تأسيسها عام 1894.

ومنذ سنة 1976 حثّني العديد من زملائي من أوروبّا ومن أمريكا الجنوبيّة وحتّى من النّاطقين بالانـــقـــليزيّة، لتقديم ترشّحي. وتحدّثت بعض الصّحف عن إمكانيّة ذلك. ولو تمّ تشريفي بذلك المنصب لوجدت نفسي غير عارف كيف يمكن لي التّوفيق بين التزامي السّياسيّ الّذي لم يكن لينقطع يوما وبين وظيفة تتطلّب التّفرّغ شبه الكامل. وأذكر، والوضع على تلك الحال، أنّي تناولت، على انفراد، طعام الغداء مع أنطونيو سامرانش في الدّورة الثّمانين المنعقدة بأثينا سنة 1978، فطلب منّي أن أتركه يترشّح وحده للرّئاسة لكونه أكبر منّي سنّا، متعهّدًا بالاستقالة لفائدتي بعد أربع أو خمس سنوات. فأجبته *"ومن قال لك أنّي قرّرت التّرشّح؟..."*.

وعلى أيّة حال وحتّى لو كانت لي فرصة للتّشرّف بالرّئاسة، فقد حُلّت الإشكاليّة نهائيًا في 23 أفريل 1980، إذ سُـــمّيت فعلا، في ذاك التّاريخ، وزيرا أوّل، ولم توضع المسألة، أبدا، على بساط البحث من جديد طبعا[1].

عند ذلك جنّدت نفسي لأضمن لصديقي سامرانش فوزًا ساحقًا. ففي يوم 16 جويلية 1980، كان هناك خمسة مرشّحين في السّباق. ولكنّ السيّد كروس (زيلندا الجديدة) انسحب قبل الاقتراع. وكان هناك 77 مصوّتا. والأغلبيّة المطلقة هي 59 صوتا. وحصل سامرانش من الجولة الأولى الأغلبيّة المطلقة، على حساب الثّلاثة الباقين وهم : دوم (ألمانيا الفدرالية)، هودلر (سويسرا) ووُرّال (كندا).

---

(1) **كتب عبد العزيز الدّهماني في** *جون أفريك* **(عدد 1017 بتاريخ 2 جويلية 1980)**: *"كان محمّد مزالي المرشّح الأوفر حظّا ـ وهو أوّل نوّاب رئيس اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة ـ ولكنّه تخلّى عن السّباق بعد أن اختار بدون تردّد، التّفرّغ لإدارة سياسة بلاده كوزير أوّل وأمين عامّ للحزب..."*

وبعد التّصريح بنتيجة الجولة الأولى، أعلن لورد كلاّنين البدء في إجراء الجولة الثّانية. وكنت على يمينه باعتباري أوّل نائب له، فقلت له:" *سيّدي الرّئيس، لا حاجة لنا لتصويت آخر، فقد حاز سامرانش على أكثر من الـــ 39 صوتا المطلوبة"* . وثارت عاصفة من التّصفيق تحيّي الرّئيس الجديد.

وفي دورة اللّجنة الدّولية الأولمبيّة في " لايك بلاسيد" الّتي التأمت بين 11 و13 فيفري 1980، واجهَنا قرار الرّئيس الأمريكي جيمي كارتر بدعوة البلدان "الحرّة" إلى مقاطعة ألعاب موسكو، ردًا على غزو الإتّحاد السوفياتيّ لأفغانستان، كما سبق أن ذكرت. وقد كنت شخصيّا ضدّ هذه المقاطعة لاعتقادي بأنّها ترهن اللاّعبين وتحرمهم من ثمرات سنوات عديدة من الجهد والتّضحية. وقبل الدّخول إلى قاعة الاجتماعات حوالي السّاعة الثّالثة بعد الزّوال، التقيت الدّوق الأكبر جان دي لوكسمبورغ الّذي بدا لي محتارًا. وأسرّ لي قائلا : " *إنّي مترعج من الوضع، وإنّي ضدّ المقاطعة، ولكنّي لست إلاّ... رئيس دولة ؛ فأنا أتولّى الملك والحكومة هي الّتي تحكم ولا أعرف إلى حدّ السّاعة موقفها وأخشى أن أكون معها على طرفي نقيض"* . كنت أعرف الدّوق الأكبر جيّدًا وكنت معجبا دائما بتواضعه ووفائه للقيم الأولمبيّة.وشاءت الصدفة أن نستقلّ نفس الطائرة من باريس إلى سيول سنة 1988. وكنت إلى جانبه طوال ستّ عشرة ساعة تطلّبتها الرّحلة مع وقفة بأنكُوراج في القطب الشّماليّ. وكانت فرصة اكتشفت فيها الرّجل وثراء شخصيّته. وفي"لايك بلاسيد" تجرّأت واقترحت عليه الالتحاق بغرفته والاستمتاع بقيلولة حتّى العشيّة. وشكرني فيما بعد وقال لي : *"لقد أخرجتني من وضعيّة صعبة"* [1].

وفي يوم الاثنين 2 جوان 1997، دُعيت وزوجتي لزيارة مدينة " أسترسند"، في شمال السّويد، المرشّحة لاستقبال ألعاب الشّتاء. وفي مساء اليوم نفسه دُعينا في استوكهلم إلى مأدبة عشاء، تحت شعار "التّقاليد والكيفيّة" برئاسة الملك كارل قـــوستاف السّادس عشر. وكان مكاننا على مائدة الملكة سيلفيا، وحضر أيضًا الطّبّاخ الكبير"بوكوز" الّذي لم يكن في هذه المرّة وراء أفرانه.

---

(1) بمناسبة زيارتي الرسميّة للكسمبورغ، وسَمني الدّوق الأكبر ودوق ناصو بوسام "الصليب الأكبر للنّظام الدّوقي لتاج السّنديان" وذلك سنة 1982. وقبل ذلك بيومين وخلال زيارتي الرسميّة لبلجيكا قلّدني ملك البلجيكيّين وسام "الصّليب الأكبر لمرتبة ليوبلد الثّاني".

وتذكّرت حادثة تخصّ الملكة. ففي سنة 1976، وخلال ألعاب الشّتاء التّي تولّت مدينة إنسبروك النّمساويّة تنظيمها على وجه السّرعة، تعويضًا لتخلّي مدينة دنفار الأمريكيّة، حضرنا مأدبة عشاء أقامها جان دي بومان على شرف الزّملاء الفرنكفونيّين. وفي نهاية المأدبة طلب منّي دي بومان أن أرافق إحدى مضيّفاتنا إلى مقرّ سكناها. وخاطبتْ السّائق بالألمانيّة ونزلت في العنوان المعيّن. وكم كانت دهشتي في الغد عندما علمت أنّها خطيبة وليّ عهد السّويد. وإنّي أراها الآن في دورها الجديد كملكة وهي متألّقة متميّزة. وقد حظينا أنا وزوجتي من لدنها بعناية خاصّة. وذكّرتني بلقائنا في النّمسا ودعتنا من الغد إلى القصر الملكي، وأهدتنا القهوة في تواضع كبير.

ولئن ذكرت كلّ هذه الأحداث فلأشير إلى أنّي كنت قريبًا جدًّا من مركز القرار في اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة. فلقد أتيحت لي الفرصة لأعرف جيّدا "أفري برنداج" عن كثب. إنّه متشدّد ربّما في أفكاره خصوصا فيما يتعلّق بالهواية في الرّياضة، ولكنّه يتمتّع بسلطة فطريّة، سلطة رجل الأعمال المتمرّس بالمناقشات على الطّريقة الأمريكيّة، وصاحب لياقة بدنيّة كبيرة كسبها من ممارسة الرّياضة، إلى جانب قدرة هائلة على اتّخاذ القرار، بروح مرحة، لا تخلو من الحزم.

وأذكر أنّ "برانداج" بعد أن استمع إلى نقاش دار بين نائبين له في الرّئاسة، الفرنسي أرماند مسّارد، وهو متحصّل على ميداليّة ذهبيّة في المبارزة بالسّيف، والبريطاني "لورد أكستر"، صاحب ميداليّة ذهبيّة أولمبيّة في سباق 400 م حواجز، وبعد أن تبيّن اختلاف وجهات نظريهما قاطعهما قائلاً : *"بما أنّ الحجج الّتي بيّنها كلّ منكما على هذه الدّرجة من القيمة والتّناقض كيف يمكن لي تحديد موقفي ؟"* .

وفي الواقع فإنّ موقفه قد اتّخذه من قبل.

وكان للاتّحاد السّوفياتي في دورة أمستردام سنة 1970، عضوان هما "رومانوف" و"أندريانوف". وقرّر المكتب السّياسي للحزب الشّيوعي السّوفياتي سحب عضويّة "رومانوف" واقترح تعويضه بـ"فتالي اسميرنوف"، وهو أصغر منه سنّا وأكثر حيويّة. فودّع "أفري برنداج" بهذه المناسبة رومانوف ملاحظا أنّ من أهمّ محاسنه هو... عدم إضاعة وقت زملائه. وفعلاً فإنّه لم يأخذ الكلمة أبدًا، خلافًا لزميله أندريانوف !

وأذكر عن اللّورد كلاّنين الذي تمّ انتخابه بمناسبة ألعاب ميونيخ سنة 1972، طيب معشره. ولمّا كان في السّابق صحفيّا وديمقراطيّا حقيقيّا، فقد فتح الباب للّجان الأولمبيّة

الوطنيّة والجامعات الدّوليّة. وأدرك تزايد أهمّيتها، وضرورة الاستماع إلى وجهات نظرها. وساعدني الحظّ فصاحبته، بصفتي عضوا في الهيئة التّنفيذيّة، لتفقّد تحضيرات ألعاب منتريال وهي التّي أُوكل أمرها إلى المعماريّ الفرنسي روجي تايببار، عضو الأكادميّة، والاختصاصي في الإسمنت المسلّح المضغوط سلفا. وتعرّفت بهذه المناسبة إلى رئيس بلديّة منتريال "جان درابو" وهو رجل مثاليّ ومفعم بالحماس. وكان وقتها يتعرّض للكثير من المشاكل في حضائر الشغل من إضرابات ومعارضات محترفي السّياسة، ولكن لا شيء من كلّ ذلك كان يفتّ في عزيمته. وفي دورة أمستردام وخلال مشينا مسافات طويلة على الأقدام، كان يحاول إقناعي بأنّ من حقّ تونس أن تترشّح لتنظيم الألعاب الأولمبيّة! والحقيقة أنّ اللّورد كيلالين كان يثق بي في خصوص كلّ الملفّات الإفريقيّة والعربيّة وسمح لي بأن أعمل في حرّيّة تامّة في هذا الباب.

ولعلّ ما كان لي من نفوذ هو الذي مكّنني من مساعدة الحاج محمّد الزّرقــيني (الجزائر)[1] على دخول اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة سنة 1974، وكذلك البشير الطّرابلسي (ليبيا) والأمير فهد أحمد الصبّاح (الكويت) الذي قتله جند صدّام حسين أمام قصر الحكومة يوم 2 أوت 1990 بدم بارد. كما ساعدت أيضًا الأمير فيصل بن فهد بن عبد العزيز (السّعوديّة) وبعض الزّملاء الأفارقة الآخرين.

وبخصوص روح المرح والدّم البارد الذي كان يتمتّع بهما اللّورد كيلالين، أذكر هذه النّادرة. ففي يوم الخميس 26 جانفي 1978، طلبت من الوزير الأوّل الهادي نويرة السّماح لي بمغادرة اجتماع مجلس الوزراء على السّاعة العاشرة والنّصف، وهو اليوم الّذي شنّ فيه الحبيب عاشور الإضراب العامّ، حيث أنّي دعوت اللّجنة التّنفيذيّة للجنة الدّوليّة الأولمبيّة للاجتماع في تونس بنزل أفريكا. وحوالي الحادية عشرة والنّصف وبينما كنّا

---

(1) تعرّفت إلى الحاج محمّد الزّرقيني سنة 1971 في مهرجان افتتاح ألعاب إزمير. كان البرد قارسًا وكنت أرتعش من القرّ لأنّني لم ألبس ملابس شتويّة وليس لي معطف. وفوجئت بشخص كان في الصّف الثّاني من المنصّة الرّسمية وهو يضع على كتفي برنسًا من وبر الإبل. فشكرته وبعد الاحتفال أرجعت له البرنس فأبى أن يأخذه منّي، بل ألحّ عليّ للاحتفاظ به. ومنذ ذلك الحين نشأت بيننا صداقة متينة، لم تزدها الأيّام إلاّ رسوخا. وتمتّنت العلاقات بين زوجتينا وأبنائنا كذلك. ولقيته لآخر مرّة بمناسبة ألعاب سدناي سنة 2000 ولمست على ملامحه مظاهر التّعب والشّحوب، فقد بلغ به الإعياء حدًا اضطرّمعه إلى متابعة الألعاب عبر التّلفاز في غرفته بالنّزل، وهو الذي عُرف بأنّه الرّياضي المتحمّس والمشّاء الذي لا يكلّ. كان مقاتلاً شرسًا في جيش التّحرير وضابطا في هيئة الأركان مع بومدين في غار الدّماء، على الحدود التّونسيّة الجزائريّة. وتولّى بعد الاستقلال مسؤوليّات عديدة فكان واليا وسفيرا ووزيرا. وقدّم خدمات جليلة للرّياضة الجزائريّة بصفته رئيسا للجنة الأولمبيّة الجزائريّة، وعضوا في اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة.. رحمه الله رحمة واسعة.

غارقين في ملفّاتنا، سمعنا طلقات رصاص في الشّوارع. ولم يؤثّر ذلك على الاجتماع واكتفى اللّورد كلاّنين بالقول بكلّ هدوء : *"لقد كنت مراسل حرب في آسيا وأعرف ميادين القتال فلنواصل أشغالنا !"*.

ومن الغد، نظّمت جولة مكّنت ضيوفي ومن بينهم خوان أنطونيو سامرانش ومنيك برليو، من زيارة القيروان والجمّ والمنستير وسوسة والحمّامات. وكان الوضع هادئًا، ولم أكتشف الأضرار إلاّ بعد ساعات طويلة. وهكذا كنت بفضل الرّياضة... وبمحض الصّدف بعيدا عن "المعمعة" !

أمّا عن علاقاتي مع الرّئيس خوان أنطونيو سامرانش فقد امتازت بصداقة عميقة كانت سدّا منيعا أمام كلّ المحن، وتطوّرت بدءا من ألعاب البحر المتوسّط بنابلي سنة 1963، وقد استطاع الرّئيس أن يضفي على اللّجنة الأولمبيّة الدّوليّة ألَقًا وإشعاعًا دُوليّين لم تعرفهما المنظّمة من قبل. ولّما كان فعّالاً في جمع الموارد الماليّة ورحّالة لا يساوره الكلل أمكن له خلال فترة رئاسته الّتي استمرّت 21 سنة ـــ وهو رقم قياسي بعد التّسع والعشرين سنة الّتي قضّاها بيار دي كوبرتان (1896-1925) على رأس اللّجنة ـــ أن يزور كلّ اللّجان الوطنيّة. ومعلوم أنّ عدد هذه اللّجان قد تضاعف أربع مرّات، فتجاوز المئتين، أي أكثر من عدد أعضاء الأمم المتّحدة.

وقد استطاع، بفضل ديبلوماسيّة نشيطة أن يجد حلولاً لكثير من المشاكل المعقّدة، وأن يراجع الكثير من النّصوص الّتي تجاوزتها الأحداث، وأن يحذف عبارة "الهواية الرّياضيّة" من الفصل 26 الشهير من الميثاق الأولمبي، ويقطع بذلك نهائيّا مع نفاق ظلّ قائما زمنا طويلا. كما أنّه عمل كثيرًا من أجل اختيار عدد من النّساء في اللّجنة الدّوليّة لأوّل مرّة، وذلك منذ سنة 1981. وأيضًا من أجل تنمية الرّياضة النّسائيّة عبر العالم.

ويكفيني فيما يخصّ صداقتي معه، أن أذكر دعمه الكامل لي عندما تكالب عليّ الأشرار. وقد استمرّ هذا الدّعم لي بالرّغم من الضّغوط الكبيرة التي تعرّض لها. وقال لي في "ناڤـــانو"، أثناء الألعاب الشّتويّة باليابان في شهر فيفري 1998 : *"قويت عليّ الضّغوط يا محمّد، ولكن ما دمت رئيسًا !..."*.

وفعلا فإنّ اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة هي عائلتي الثّانية. فقليلاً ما تغيّبت عن دورة أو احتفال بالألعاب منذ سنة 1960، وإن حدث ذلك فلأسباب قاهرة، وكان دائمًا من دواعي سعادتي أن ألتقي بزملائي، فأنغمس بكلّيتي في جوّ الرّياضة النّقيّ.

كنت أودّ أن أذكرهم جميعًا وأرسم بالوصف صورة كلّ واحد منهم، ولكنّ ضيق المجال في هذا الكتاب يمنعني من ذلك، وهو ما يؤسفني جدًّا. فنحن مختلفون آفاقا وتكوينا وأصولا جغرافيّة وآراء. ولكنْ كلّ واحد منّا يؤمن بالرّياضة وبمثل أعلى أولمبيّ سواء كان مربّيا أو رياضيّا أو عسكريّا أو رجل مال أوأعمال، أو ربّما سيّاسيّا أو حتّى رئيس دولة. ذلك أنّ نظام التّزكية في اختيار الأعضاء ضَمن استقلاليتنا وجعل منّا سفراء اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة في أوطاننا ومناطقنا الجغرافيّة وليس العكس. وكلّ واحد منّا يسعى جهده لإقامة الدّليل على تمسّكه بروح التّسامح واحترام الأعضاء الآخرين. على أنّ ذلك لا يمنعنا أثناء التّصويت من الصّدع بما تمليه علينا ضمائرنا بنزاهة كاملة.

ولا ندّعي إعطاء صورة من الكمال المثالي ولكنّنا نسعى على أيّة حال إلى أن نكون في الموعد مع المثل الأعلى الّذي يعمر قلوبنا، ويكيّف سلوكنا. ولكنْ للأسف بعض النّاس غير قادرين دائمًا على مقاومة ما بهم من ضعف.

وأذكر هنا مثالا مؤسفًا يتعلّق برفيق من رفقاء الدّراسة في المدرسة الصّادقيّة منذ السّنة السّادسة والخامسة في عامي 1940 و1941. وهذا الرّفيق اتّبع خطواتي في الحياة الرّياضيّة، وأصبح الكاتب العام للّجنة الأولمبيّة التّونسيّة على طول المدّة التي ترأّست فيها هذه المؤسّسة من سنة 1962 إلى 1986. وكنت، من دون تردّد، أهيّئ الظّروف لأراه يخلفني في رئاسة اللّجنة. واتّبع خطواتي في الحياة السّياسيّة إذ عيّنته ليشغل منصب رئيس ديوان وزير الدّفاع في عام 1968 ثمّ اقترحته وزيرًا للدّفاع عندما أصبحت وزيرًا أوّل.

ولكنْ ما إن اضطرتني الظّروف إلى اتّخاذ قراري المؤلم القاضي بالهروب من التّهديدات المنصبّة عليّ واختيار المنفى، حتى كتب رسالة إلى اللّجنة الدّولية بعد ثلاثة أيام من ذلك، يتّهمني فيها بالانحراف لاجتيازي حدود البلاد بصورة غير قانونيّة، مطالبا، في النّهاية، بطردي من اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة ! وكان قبل ذلك بثلاثة أسابيع يكيل لي وابلا من المديح والثّناء، قبل يوم من الاحتفال باليوم الأولمبيّ كما كان الشّأن في كلّ عام. ثمّ قام بمحاولات عديدة ، كتابيّا وشفاهيّا، مرشّحا نفسه لتعويضي.

وهل في إمكاني أن أتخيّل مشاهد هزليّة من مثل ذلك المشهد الّذي وضعني معه وجها لوجه، أثناء ألعاب أطلنطا، عام 1996 في مصعد بفندق *"ماريوت"* طيلة أكثر من ثلاثين

طابقا، من دون أن يفتح فمه ؟ ومرّة أخرى ألقت بنا الصّدف أثناء رحلة جوّية من ميامي إلى كنكون لحضور الجمعيّة العامّة للّجان الأولمبيّة، فجلس الواحد منّا حذو الآخر بمحض الصّدفة. وظلّ خلال ساعتين من الطّيران، ينظر من نافذة الطائرة كي لا تتلاقى نظراتنا. ومن لطف الله أن لم يُصب بالصَّعَر وإن كان يستحقّه. وهذا من أسوإ الأمثلة لانحراف مثل من المثل العليا، بينما تتنافى الحركة الأولمبيّة مع هذا الضّرب من السّلوك !

كلّما فكّرت في العبرة الّتي أستخلصها من الحركة الأولمبيّة ترجع بي الذّاكرة إلى أعمق أعماق أولمبيا ذاتها. وهي من تلك الأماكن في العالم التي أحبّ الرّجوع إليها والمشي فيها، في هدوء آثار "الألتيس"، بالقرب من أوّل ملعب في تاريخ البشر يرجع إلى سحيق الدّهور، مفكّرا في مسيرة الإنسانيّة وملامح الإنسان.

توجد طرق كثيرة لخدمة الحركة الأولمبيّة. وقد يكون ذلك بأبسط طريقة، منها أنّه كلّما أتيحت لي الفرصة لم أتردّد في المشاركة كمحاضر في إحدى ندوات الأكاديمية الدّوليّة الأولمبيّة. وخلالها كنت أربط علاقات صداقة مع الكثيرين من أمثال المحامي بترالياس، المتشبّع بالرّوح الأولمبيّة[1]، أوالفيلسوف الأستاذ نسّيوتيس، أو "جان دُوري" مؤسّس المتحف الوطني للرّياضة في فرنسا، وهو من المحاضرين الموهوبين في الأكاديميّة. وأذكر أنّي كثيرًا ما اختلطت بالطّلبة في طوابير المطعم وبين يديّ طبق الأكل وفيه الطماطم وجبنة "الفتّة"، ناسيا كوني وزيرًا أوّل وما تقتضيه الخطّة من مراسم. وكنت أشارك الطلبة في النّقاشات الجماعيّة والورشات، مسترجعا في اتّصالي بهم، حماس أيّام شبابي.

ومن 1972 حتّى 1986 ترأّست، مسرورا، اللّجنة الدّوليّة المكلّفة بالأكاديميّة إلى حين خلفني فيها نيكوس فيلارطوس. وفي نوفمبر 1982، ترأّست في مدينة لوزان اجتماعًا لرؤساء الأكاديميّات الوطنيّة. وفي أفريل 2003 أعدت الكرّة وحاضرت حول "مشاركة الحركة الأولمبيّة في تنمية الأفراد والأمم ثقافيّا". قلت فيها : *"إنّ الظاهرة الأولمبيّة لا تقتصر على الرّياضة، حتّى وإن اعتمد كلّ منهما على الآخر. فالأمر لا يتعلّق بالمباراة أو التّربية البدنيّة أو المجهودالجسديّ... لا بل كلّ هذا موضوع في خدمة مثل أعلى... ولا شكّ أنّ البعد البدنيّ هو القاعدة، ولكنْ يضاف إليه قيم أخلاقيّة وجماليّة. وانطلاقًا من ذلك تعمل الحركة الأولمبيّة على*

---

(1) كانت ابنته "فاني" وزيرة للرّياضة، دعتني سنة 2003 إلى زيارة أثينا للمشاركة في الاحتفال بذكرى والدها بحضور سميتيس الوزير الأوّل، وكرامنليس رئيس حزب الدّيمقراطيّة الجديدة. وهذا أصبح وزيرا أوّل بعد أن فاز الانتخابات التّشريعيّة لسنة 2004. وكنت الأجنبيّ الوحيد الذي وقعت دعوته.

رفع الرّياضة إلى مستوى ما للثقافة من كرامة، هذه الثّقافة الّتي تكون تنميتها الشّرط الأوّل لخلود الحضارة" .

وينبعث من جديد كلّ أربع سنوات في دورتيّ الشّتاء والصّيف، ما سمّاه دي كوبرتان "العيد الرّباعيّ للرّبيع الإنسانيّ"، وابتداء من 1994 أصبحت تفصل كلّ دورة عن الأخرى سنتان، حسبما تقرّر ذلك بدفع من خوان أنطونيو سامارنش، الّذي أسّس المتحف الأولمبيّ الجميل بلوزان.

وإذا أنا فتحت حقيبة الذّكريات فما أكثر اللّحظات الممتازة الّتي تجول بخاطري. وأعيد القول :إنّها لقليلة تلك الدّورات الّتي تغيّبت عنها. لذا يصعب عليّ ترتيبها والمفاضلة بينها، أو ذكر أفضل الانطباعات التي راودتني، وأكتفي بذكر ألعاب سنة 1964، والشّعور العميق الذي عبّر عنه "أفري بُرنداج" تحت تأثير الحكمة المليئة بالأمل والإيمان الّتي انطبعت بطوكيو منادية *" بأنّ العالم واحد !"* .

وفي سيول سنة 1988، شاهد العالم أجمل صورة وأبدعها لثقافة تليدة تتجلّى في أبهى حلّة للعالم بأجمعه وتكشف له عن روح شعب معتزّ بماضيه وعن حضارة أصيلة. وفي ألبرتفيل سنة 1992 استطاع مصمّم الحركات الرّاقصة فيليب دكفلي أن يقلب المفاهيم المحنّطة والرّتيبة الّتي تعوّدها الاحتفالات التّقليديّة، وفتح بذلك ثغرة استطاع غيره أن يندسّ من خلالها فأبدع مثله بل تجاوزه. وفي ليلهامر استطاع النرويج، ذلك البلد الصّغير (أربعة ملايين نسمة) أن يقدّم لنا ألعابًا في نفس مستوى ألعاب هلسنكي سنة 1952، أو حتّى ألعاب سدناي لسنة 2000. وكم كان البون شاسعًا بين كلّ هذه الدّورات ودورة أطلنطا (1996) وما طرأ فيها من اختلالات، وما طغى عليها من روح تجاريّة[1]. وعندي أمل كبير في أن تكون ألعاب بكين سنة 2008 وفانكوفر عام 2010، ومدن أخرى بعدها، مطابقة للرّؤية الكونيّة التّي حدّدها كوبرتان.

وها أنا ذا أرى نفسي وقعت، على مضض، فيما حاولت تجنّبه، أي تعداد المدن المنظّمة للدّورات! ومن الواجب عليّ أن أخوض في الأهمّ من هذه الألعاب أي الأبطال والبطلات الّذين أخذوا بألباب المشاهدين بإبداعهم الفنّي وبروحهم الرّياضيّة. وكيف لا أذكر من بين هذه الصّور المعبّرة عن نبل الرّوح الرّياضيّة، معانقة "لُدلتز لونــــف" (7م 89) المؤثّرة لمنافسه "جسّ أوفنس" (8م 06) الّذي انتصر عليه في مسابقة القفز الطّويل في برلين سنة 1936، علاوة على إحرازه قبل ذلك على ميداليتين ذهبيّتين في الــ 100م و200م . وبتصرّفه ذلك،

(1) نجحت كذلك دورة أثينا (2004) الأولمبيّة، ودور تورينو (2005) أيّما نجاح.

يكون "لونــف" قد ضرب عرض الحائط بالدّعاية النّازيّة وتحريضها على الكراهيّة والحقد، وهو مشهد لم يحتمله هتلر.

لقد كنت سعيدًا باستقبالي "إميل زاتوباك" البطل الأسطوريّ التّشيكي في معهد الرّياضة بالقصر السّعيد في بداية السّتّينات. ذاك الذي انتصر في سباق 5.000 م و10.000 م وفي الماراطون، بهلسنكي سنة 1952. كان مصحوبًا بزوجته، دونا زاتُبكوفا، وهي بطلة أولمبيّة في رمي القرص. ولم ينس أحد ما بان على وجهه أثناء عدوه من ألم، ولا كيف كان جسده يتغلّب على قدراته. وخلال المدّة القصيرة التي قضاها زاتوباك بيننا، أثبت أنّه لم يكن فقط من أفضل المدرّبين الرّياضيّين بل هو أيضا إنسان رائع، غريب الأطوار، مفعم القلب بالعطاء وروح البذل.

وبدأ نجم محمّد الــقـــمّودي يلمع في الأفق في مطلع السّتّينات. وكم كنت سعيدًا أن توفّقت إلى مساعدته في سيره نحو التألّق ! كنت مع العقيد حسين حمّودة، أوّل من آمن بنبوغه، ووجدت بمساعدة وزارة الدّفاع الاعتمادات الضّروريّة لإرساله إلى طوكيو، سنة 1963، لمدّة أسبوع للمشاركة في الدّورة الممهّدة لألعاب 1964.

وفي السّنة الموالية، استطاع الــقـــمّودي بأسلوبه القريب من أسلوب آلان ميمون أن يفوز بالميداليّة الفضيّة، ولم يسبقه الأمريكي بيل ميلس إلاّ بأربعة أعشار الثّانية، في سباق 10.000 م. وكان آلان ميمون على الدّوام في منافسة مع زاتوباك حتى انتصاره عليه في مراطون ملبورن سنة 1956،

وقد مكّنت هذه الميدالية الفضيّة من أن تجعل الــقـــمّودي يتحسّس قدراته ويضاعف ثقته في نفسه، دافعة إيّاه إلى استبدالها بميداليّة ذهبيّة في سباق 5000 م بمكسيكو، سابقا في ذلك منافسه الكيني كيب كاينو بفارق 10/2 من ثانية. وكانت روعة وأيّ روعة في سجلّ انتصاراته، وقد أردفها بميداليّة برنزية في 10.000م، ثمّ في ألعاب مونيخ بميداليّة فضّيّة في سباق 5000 م، بالرّغم من جرح تسبّب له فيه الفنلندي فيران منافسه المنتصر. كلّ هذا من دون أن يتخلّى عن دماثة أخلاق جعلت من هذا الّذي أصبح بطلاً في أعين التّونسيين جميعًا رياضيّا من بين الّذين يضرب بهم المثل، وذلك من دون أن يتخلّى عن تواضعه المعهود. وعلى ذكر طوكيو، لا أنسى التّنويه بملاكمنا الشّجاع الحبيب قلحيّة الذي فاز بالميدالية البرنزيّة.

كانت سنّ الــقـــمّودي في ميونيخ 34 سنة، أي حوالي ثلاث مرّات سنّ نادية كومانتشى، هذه الرّومانية الصّغيرة، العفريتة، المتمرّدة، ولكنّها القادرة على التّركيز إلى حدّ الجنون، وفعلا كانت لا تُضاهى. وشاءت الصّدف أن شرّفتني مراسم اللّجنة الدّوليّة

الأولمبيّة بتسليمها إحدى الميداليّات الذّهبيّة الثّلاثة الّتي أحرزت عليها في قفز الحواجز والعارضة والمناظرة العامّة، وذلك في ألعاب منتريال بالكندا سنة 1976.

وكما عبّر عن ذلك، منذ انعقاد الألعاب الأولمبيّة الثّامنة في صيف 1924 بباريس، الكاتب أندري أوبي، وكذلك الكاتب جون بريفوست في نصوص رائعة عندما رأيا أنّ هؤلاء الأبطال البارزين قادرون، بالحركة والتّجلية المزيلتين لجدران السّجون وللجموع من التّكرات، على فتح الطريق أمام الّذين يبقون مجهولين، ولكنّي أشعر نحوهم بصورة أخرى من الإعجاب الشّديد أيضا، هؤلاء الّذين يربحون معركتهم عندما يظنّون أنّهم خسروا كلّ شيء. وفضلا عن ذلك، وكما عبّر أرسطو عندما قال : " *في الألعاب الأولمبيّة ليس الرّجال الأكثر قوّة أو الأكثر جمالاً، هم الذين يتوّجون*"، فإنّ المهمّ هو أن يكون المرء قد وقف على خطّ الانطلاق وشارك في المباراة. وعندما نتفاعل مع هذه اللّجّة الّتي غايتها الأحسن فالأحسن في تواضع ونكران ذات، وفي المقابل ضرب من التنسّك المقبول عن طواعيّة، فنحن عند ذلك نكون في صلب الحركة الأولمبيّة، وفي خضمّ أدبيّات هي على محكّ الفعل، وفي صميم الأخلاق. وهكذا نعي، كما صغت ذلك في كتابي *حديث الفعل*، أنّ الرّياضة هي أحد المسالك المؤدّية إلى " *وحدة التّضامن الإنسانيّ، وإلى اكتشاف هذه الأعداد الهائلة من شعوب العالم، وإلى وحدة الشّعور في التّأثّر الجماليّ، وإلى التّآخي المعيش.*

ومن البديهي ألاّ يكون التّقدّم في الرّياضة وفي غيرها من الميادين خطّا متواصلاً، من دون صدمات أو هزّات. فلقد عرفت الحركة الأولمبيّة الكثير من الاضطرابات؛ وهي معرّضة في المستقبل لاضطرابات أخرى. ونذكر جميعًا الاعتداء على القرية الأولمبيّة في ميونيخ والمقاطعات المتوالية من منتريال إلى موسكو، والّتي وضّحتُ فيها جميعًا موقفي[1]. وعلى كلّ فإنّ المركب استطاع أن يجتاز مختلف العقبات، ولقد ساهمت في ذلك بقدر ما استطعت. فالصّين الشّعبيّة رجعت إلى الحضيرة الأولمبيّة دون أن تُطرد تيوان منها. ويكفي المرء أن يقرأ محضر جلسة منتفديو (في الأوروقــواي، من 5 إلى 7 أفريل 1979) ليلمس

---

(1) في العدد 960 من مجلة جون أفريك (30 ماي 1979) لم أتردّد مرّة أخرى في توجيه نقد حول قرار الحكومات الإفريقيّة، ومنها حكومة بلادي، قلت : " *بعد ثلاث سنوات من ألعاب مونريال أعتبر أنّ المقاطعة كانت بمثابة خطإ. إنّها كبح جماح رياضيّينا، وقطع لأرجلهم. فلقد رأيت رياضيّين ومسيّرين أفارقة يبكون عندما حرمهم "موظّفون" من ألعابهم. هناك طرق أخرى أكثر جدّيّة مقاومةالتّمييز العنصريّ !*"

المجهودات التي بذلتُها بصفتي نائبا لرئيس اللّجنة الدّوليّة، من أجل أن يلتحق مليار صيني بالحركة الأولمبيّة[1].

ولقد اتّبعت حكومة جنوب إفريقيا سياسة التّمييز العنصري المقيت وتعلّقت طويلاً بهذه الرؤية المتخلّفة للعلاقات بين الأجناس، وهو ما كلّفها المقاطعة الدّولية، ودفعت ثمنه بأن أُقصيت من العائلة الأولمبيّة. وما أن تخلّصت من سرطان العنصريّة حتّى عادت إلى السّفينة الأولمبيّة.

وأمكن للكوريتين الشّمالية والجنوبيّة أن تشاركا جنبًا إلى جنب في استعراض الفرق في سدناي تحت العلم الأولمبي ذي الحلقات الخمس الذي صوّره بيار دي كوبرتان في سنة 1913، وذلك بالرّغم من عدائهما الدّفين والمتبادل.

وأمكن أيضًا التّحكم وتلجيم الفساد الذي كثيرًا ما نخر المؤسّسات واستهوى النّفوس الضّعيفة.

وفي موسكو وبتاريخ 21 جويلية 2001، سلّم انطونيو سامرانش قيادة سفينة اللّجنة الأولمبيّة إلى البلجيكي الدّكتور جاك روڤ، بعد واحد وعشرين سنة من تسلّمه لها في موسكو بالذّات. وإنّي لأنتظر الكثير من الرّئيس الثّامن لمواجهة صعوبات العصور الحديثة. ويظهر أنّ له من وسائل النّجاح الكثير، من جدّ، ومعرفة جيّدة بالملفّات، وبراعة، ودراية بالرّياضة، وكره للغشّ المتمثّل في المنشّطات. وله إلى جانب ذلك رؤية واضحة وعزيمة قويّة لتعديل وجهة هذه الآلية الضخمة ــ التي زاد في تضخّمها التطوّر العظيم للإعلام ووسائله المختلفة ــ وكذلك لتقريبها أكثر فأكثر من روحها وغاية وجودها، ألا وهو جمهور الرّياضيين. ولقد ظهر لي مؤشّر على ذلك، في اختيار الرّئيس في "سالت ليك سيتي" أن يقيم مع الرّياضيين في القرية الأولمبيّة.

و قد مكّنتني الحركة الأولمبيّة من التّعرّف إلى رجل يخرج عن المألوف. فلقد استقبل الرّئيس الحبيب بورقيبة والوزير الأوّل الباهي الأدغم نلسن منديلا، قبل أشهر من اعتقاله

---

(1) جاء بالمحضر المذكور أعلاه في صفحة 41 : *" إنّ اللجنة الأولمبيّة توصي :*
- بالاعتراف باللجنة الأولمبيّة الصّينيّة ومكانها بيكين
- الإبقاء على الاعتراف باللجنة الأولمبيّة الصّينيّة ومكانها تايوان."
وأميل إلى الاعتقاد أنّني ساهمت في ذلك مساهمة كبيرة.

سنة 1962، وقدّمت له تونس المساعدة لأنّ كفاحه وكفاح حزبه[1] هو كفاح تونس والحزب الدّستوري الجديد.

وفي يوم الاثنين 30 جوان 1997، كنت وزوجتي في مدينة الكاب بجنوبيّ أفريقيا ورغبت في زيارة سجن روبن أسلاند الشّهير الذي قضّى فيه منديلا ثماني عشرة سنة من السّبع والعشرين التي حكم عليه بها. لا أدري من أين وجد منديلا القوّة الكافية البدنيّة والمعنويّة لتحمّل كلّ ما تحمّل؟ هل السّرّ في كونه كان ملاكما في السّابق؟ كيف يستطيع إنسان أن يتحمّل الجحيم بالإضافة إلى سوء التّغذية والأشغال الشّاقّة ؟ ثمّ كيف استطاع بعد إطلاق سبيله من السّجن أن يتجاوز الحقد والضّغينة والكراهيّة نحو من قهره واضطهده؟

وعلى الرّغم من المشاغل الكبرى والكثيرة التي كانت تؤرّقه، استطاع منديلا أن يساعد اللّجنة الدّوليّة وكذلك اللّجنة التي كلّف بها سامرانش القاضي كيبا امباي لإعداد رجوع إفريقيا الجنوبيّة إلى الألعاب بفريق متنوّع الألوان والأعراق، أي فريق أمّة استكملت وحدتها.

وفي سنة 1992، كنت في برشلونة، وهي المدينة المحبّبة لسامرانش، قريبًا من منديلا، ورأيت البسمة على محيّاه عندما رفرف علم بلاده عاليا، مجسّما حلمه القديم. بل أكثر من ذلك، ففي مقابلة 10.000 م إناث، وقف المتفرّجون في الملعب إجلالاً، وهذا دليل على تقدّم النّساء المطّرد في ميدان الرّياضة، فما أن اجتازت الفتاتان خطّ الوصول حتّى ارتمت المتنافستان بعد مباراة رائعة، الواحدة في أحضان الأخرى، هذه تقبّل تلك وكأنّهما أختان. وعشنا لحظات شاركنا فيها المليارات من مشاهدي التّلفزة عندما راحت كلّ من الحبشيّة دراري تولو، ذات البشرة الدّاكنة وألينا ميار الجنوب الإفريقيّة ذات البشرة البيضاء، تقومان في الملعب بدورة شرفيّة !

إنّي أومن بالحركة الأولمبيّة كرمز للأخلاق الرّياضيّة وتجسيم لها،إذ هي منظومة أخلاقيّة فيها الشّطط والتّعقّل، والإفراط والاعتدال.

★★★

(1) المؤتمر الإفريقيّ الوطنيّ هو أهمّ حزب للسّود في جنوبيّ إفريقيا كافح "نفوذ البيض" والتّمييز العنصريّ.

وكانت سنوات 1959-1964، منعشة بحقّ كما قلت ذلك آنفا. إذ سُمّيتُ بدون رغبة منّي في أوّل الأمر، مديرًا عامّا للإذاعة، مكلّفا ببعث التّلفزة التّونسيّة. وعند تركي مسؤوليّاتي في الشّباب والرّياضة، حرصت على توديع كلّ مساعديّ الذين أعانوني في مهمّتي ودفع بلادي في المسالك الجديدة، دون تعصّب متغطرس ولا وطنيّة عدوانيّة[1].

ومنذ ذلك الوقت، لم أفارق الرّياضة ولا هي فارقتني، إذ أنّها أبعد من أن تكون وهما غنائيّا بل هي حاجة حيويّة : بدنيّة، وعقليّة ونفسيّة... هي في النّهاية فلسفة وجود.

وكما قيل *"ليس لجسم الرّياضي إلاّ فصل واحد، هو فصل الزّهور"*. **ولا يعني هذا أنّ القدرات الجسمانيّة تتناقص بمرور الزّمن، ولكن لكلّ عمرطاقاته. وتبقى الرّياضة العين المتفجّرة بالحياة، ونمطا أمثل لاستنفاد طاقات النّفس، وطريقة للتّواصل مع الآخر.**

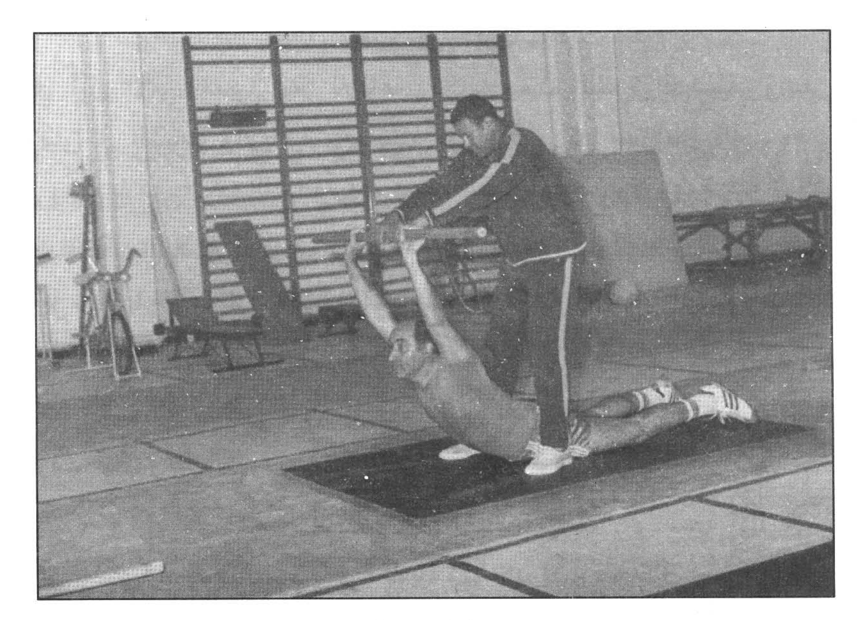
يقول جورج كليمنسو في الرّياضة *"إنها الحياة متضاعفة"*. **وبالنّسبة إليّ، هي في كلّ الأحوال أحسن زاد يُتّخذ للقيام بسفرة طويلة وفي الآن قصيرة جدّا في فسحة الوجود.**

★★★

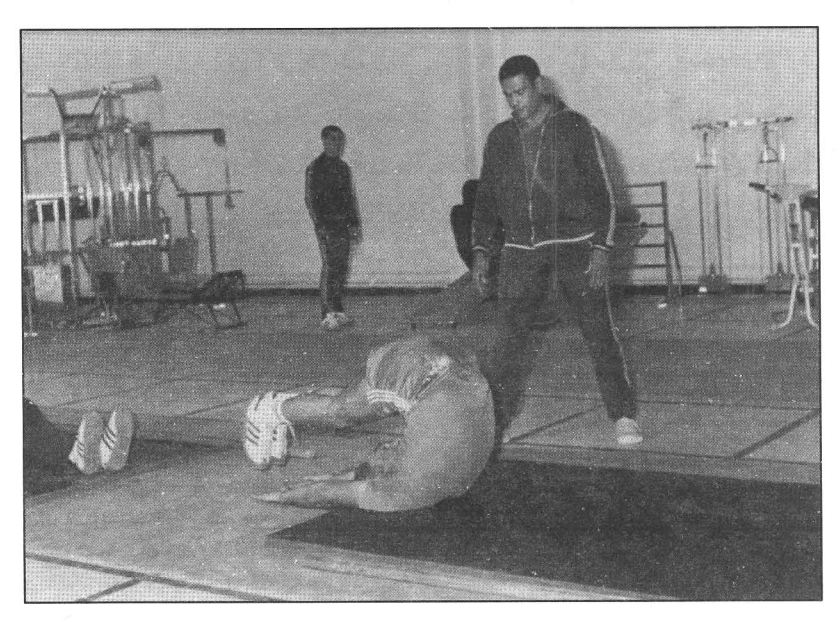


---

(1) **كنت صرّحت في عدد جون** *أفريك* **المذكور آنفا... سنة 1979 ما يلي :** " يجب أن تكون السّياسة في خدمة الرّياضة، لا العكس. أنا أكره مزيّفي الرّياضة. وأكره الرّياضة – المهرجان حيث تصبح النّجوميّة هي القاعدة، وتسمح الاستعراضات المحفليّة والتّسويق الرّياضيّ لجموع من المتشنّجين بالصّراخ والصّياح أمام أشباه الرّياضيّين ذوي البسمات الآليّة. وأكره الرّياضة- السّياسويّة التّي بواسطتها يتمّ استعمال شبّان من طرف " حكوماتيّين" استووا في عدم الكفاءة وفي النّوايا الخبيثة للدّعاية لأيديولوجيا. وأكره أيضا الرّياضة المتاجرة التي بها يصبح الرّياضيّ، وقد انطفأ حماس قلبه، وجفّ نبعه، لافتة إعلانيّة، وحيوانا يتراهن عليه. وكذلك لا أريد الرّياضة اللاهثة وراء النّتائج التّي تتدنّى بالإنسان لتجعله مجموعة عضلات من أجل الإنتاجيّة، ولا اللاهثة وراء "البطوليّة" و" الميدالاتيّة" حيث تقع المبالغة في تمرين الشّبّان وإعطائهم المنشّطات للتّلهّي بهم...". **كان هذا، منذ ربع قرن، ما صدعت به من عقيدة حول الرّياضة. وأتمسّك به اليوم !**



محمد مزالي في قاعة الرياضة



محمد مزالي في قاعة الرياضة وإلى جانبه الوكيل عثمان النابلي بطل العالم في البطولة العسكرية للملاكمة



لاعبو الترجي يحيون الرئيس بورقيبة قبل مباراة الكأس في مطلع الستينات



محمد مزالي يمثل رئيس اللجنة الأولمبية الدولية في احتفال اللجنة الوطنية الكويتية عام 1978



بورقيبة يهنئ قائد فريق النجم الساحلي بفوزه بالكأس في مطلع الستينات

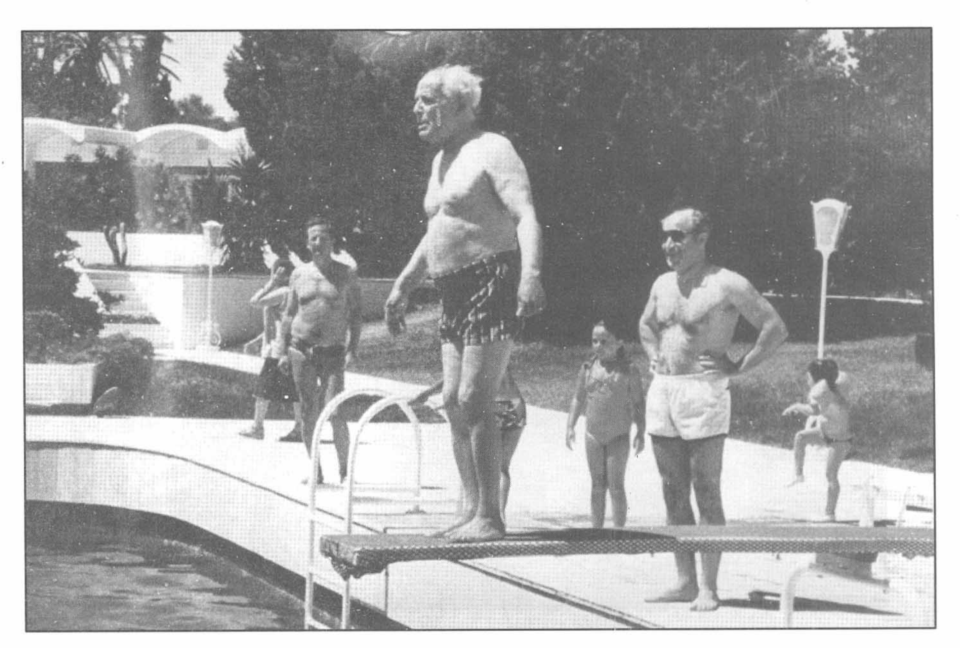


إلى جانب بورقيبة أثناء خطابه حول الرياضة في سبتمبر 1960



محمد مزالي يسند وساما رياضيا
للرئيس بورقيبة





مع الرئيس بورقيبة أمام مسبح قصره بالمنستير (1980)

ملحق

لم يفكّر لا الرّئيس الحبيب بورقيبة ولا أيّ وزير أوّل بمن فيهم... أنا في إسنادي وسام الاستحقاق الرّياضيّ. فكم رياضيّ، ومسيّر، وحكم، وبطل اقترحتهم لنيل هذا الشّرف...

أقول هذا للعبرة والاعتبار...

الفصل الثّاني

على رأس الإذاعة والتّلفزة

بعث التّلفزة

كلّ ما يمكن القيام به غدا، في الإمكان إنجازه اليوم

مونتانيو

أعتقد أنّ من أفضل ما أنجزته خلال تحمّلي لمسؤولياتي السّياسية هو إنشاء التّلفزة التّونسيّة من عدم. فقد كان هذا الإنجاز مساهمة كبيرة وواضحة في دعم عمليّة الحداثة في البلاد لما لهذه الوسيلة الإعلاميّة من أهميّة في عصرنا، ولكنّها كانت أيضًا، بالنّسبة إليَ، أحد التّحدّيات الكبرى والخطيرة التي ارتضيت خوضها..

لقد صدر أمر تعييني في منصب المدير العام للإذاعة والتّلفزة التّونسيّة ضمن قائمة أعضاء الحكومة الّتي تشكّلت يوم 12 نوفمبر 1964، وذلك غداة مؤتمر بنزرت الذي تبنّى فيه الحزب الحرّ الدّستوري الجديد الاشتراكية الدّستوريّة منهجًا سياسيًا، وأصبح يُدعى الحزب الاشتراكي الدّستوري.

ولا بدّ أن أذكّر بأنّ الرّئيس بورقيبة قد دعاني لمقابلته، سنةً قبل ذلك التاريخ. كان يقيم وقتها بقصر "السّعادة" بالمرسى، ويعمل في مكتب متواضع يعرفه كلّ القريبين منه. وما أن استقبلني حتّى بادرني قائلا :: *"في العادة أسمّي مساعديّ في المناصب التي تلائم كفاءتهم دون أن أستفتيهم في رأيهم. ولكنّي، في هذه المرّة، سأدخل بخصوصك استثناء على القاعدة. إنّي مشغول البال ببطء التّحضيرات الخاصّة ببعث التّلفزة. صحيح أنّ السّيد الحبيب*

بولعراس **(سلفي على رأس الإذاعة والتّلفزة)** *شكّل لجانًا. ولكنّي لا أرى أيّ عمل ملموس. ولكوني أعرف ما كان لك من إرادة وثبات وطول نفس لإنجاز الحيّ الرّياضي بالمتره، على الرّغم من اعتراض أغلب الوزراء المعنّيين بالأمر، فإنّي أعوّل عليك للعمل على بعث التلفزة الوطنيّة. لهذا اعتزم تسميتك مديرًا عامًا للإذاعة والتّلفزة، مكلّفًا بمهمّة خاصّة هي بعث التّلفزة التّونسيّة" .*

كان رحمه اللّه، يعلم علم اليقين أنّ ديدني في ميدان العمل الثّقافيّ والاجتماعيّ كان دائما مستوحى من قول الشّاعر :

" إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة   فإنّ فساد الرّأي أن تتردّدا " .

فوجئت بهذا العرض، ولم أتحمّس له، لأنّي كنت راغبا في البقاء على رأس الشباب والرّياضة لأكمل كلّ الأعمال التي شرعت فيها. وكأنّي بالرّئيس قد قرأ في ملامحي التّحفّظات التي لم أعبّر عنها، فأسرع قائلاً : *"لا تجبني الآن، أمهلك أربعا وعشرين ساعة، وفي الغد بلّغ جوابك السّيد الباهي الأدغم، كاتب الدّولة للرّئاسة" .*

ومن الغد ودون أيّ تردّد، عبّرت لكاتب الدّولة للرّئاسة عن رفضي للعرض الرّئاسي. ولم يفاتحني الرّئيس بورقيبة في الموضوع بعد ذلك.

لم أحضر افتتاح مؤتمر الحزب في بنزرت إذ كنت أعاني بقايا زكام. ولكنّي، وأنا أتابع مجرياته، عن طريق الإذاعة، انشرحت لسماعي الرّئيس بورقيبة ينوّه بإنجازاتي ويثني عليّ. ولمّا كان الغد، حضرت المؤتمر وتلوت التّقرير الذي حرّرته باسم الدّيوان السّياسي في خصوص الشّباب. وفي الجلسة الختاميّة[1] اتّفقت مع الهادي البكوش، والي بنزرت آنذاك ــ والذي سيتولّى فيما بعد الوزارة الأولى إثر تنحية بورقيبة ــ لدعوة الرّئيس إلى وضع حجر الأساس لدار الشّباب والثقافة في بنزرت. وعند مغادرة قصر المؤتمرات التمست من الرّئيس قبول تدشين نشاطه غداة اختتام المؤتمر، بعمل رمزي يشير إلى اهتمامه بالشباب، مستقبل الأمّة. وقبل الرّئيس ذلك، ووضع حجر الأساس في غمرة حماس المناضلين.

وبعد يومين أو ثلاثة، دعاني الرّئيس لمقابلته في قصر قرطاج الذي اكتمل بناؤه، وبادرني قائلا : *"سي محمّد، في هذه المرّة لن أطلب رأيك، إنّي عيّنتك مديرًا عامًّا للإذاعة والتّلفزة، وإنّي أعتبر هذه المهمّة في مستوى أهمّية وزارة الدّفاع الوطني، فالتّلفزة هي الوسيلة*

---

(1) انتخبت في هذا المؤتمر عضوا باللّجنة المركزيّة، وكان ترتيبي مشرّفا. ولم أعيّن من قبل الرّئيس مثل الكثيرين من الزّملاء.

الفضلى للدّخول إلى البيوت، والتّأثير على السّلوك، وشدّ العزائم من أجل تعبئة الجميع لتنمية البلاد[1]. إنّي مقتنع بأنّك الشخص المناسب لرفع هذا التّحدّي بالرّغم من تواضع الإمكانيات التي ستوضع تحت تصرّفك" .

لم تطرف لي عين. ولكنّه شعر بتحفّظي. وكأنّه أراد إقناعي بمقدار الأهمّيّة التي يوليها للمهمّة التي أناطها بعهدتي، فمدّ إليّ ورقة فيها أسماء كثيرة وأخرى مشطّبة وقال لي: *"هذه مسودّة قائمة أعضاء الدّيوان السّياسي الجديد الذي أنا بصدد تشكيله، وأنت من بينهم في حين غاب عنهم السّيد القليبي الوزير المشرف ترتيبيّا على الإذاعة والتّلفزة. وهكذا ترى القيمة الإستراتيجيّة الّتي أوليها للإذاعة والتّلفزة !" .*

ولم يكن لي ما أردّ به على هذه الحجّة وأنا المناضل الدستوري المنضبط.

و لمزيد التّأكيد على الأهمّية البالغة التي كان يوليها للإذاعة والتّلفزة، أدرج الرّئيس اسمي ضمن قائمة أعضاء الحكومة الجديدة التي تشكّلت غداة مؤتمر بنزرت كما أسلفت، كي أعتبر وزيرًا أو كاتب دولة على الأقلّ. وجاءت تسميّتي في الدّيوان السّياسي لتعطيني الوسائل السياسيّة اللاّزمة لعملي في نطاق مهمّتي الجديدة.

لقد كانت هذه الرّسالة الجديدة، غير المنتظرة، تجربة ثريّة، لا بل مثيرة، إذ مكّنتني من الغوص في عالم جديد يختلف تمامًا عن الميادين التي سبق لي أن تعاملت معها. وبفضل تكويني العامّ، وطبعي المناضل والمقدام – وليس من باب الصّدف أنّي من برج الجدي... ولم أكن رياضيّا مجانا – سرعان ما أخذت أمر هذا "البيت" الجديد بكلا ساعديّ، مصمّما على جعله متناغما مع تونس المتحفّزة.

كانت الأمور في الإذاعة مرضيّة. لقد أحسن الشاذلي القليبي اختيار مساعديه. وهو نفسه رجل ذو ثقافة واسعة، لم يُعدم خيالا ولا تحرّرا، لينجح في الاعتماد على أعضاء أكفاء. فكانت، إذن، البرامج الإذاعيّة مفيدة بالنّسبة إلى كلّ المصالح الّتي كان يديرها مسؤولون قادرون، ومؤمنون بالعمل الجماعي.

لكن جوبهت بأمر له أهمّيته وهو الوضع الهشّ للمتعاقدين في الإذاعة من تقنيّين وصحفيّين وأعضاء الفرق المسرحيّة والموسيقيّة، ومنتجي البرامج الإذاعيّة القارّين، والمذيعين. إذ كانوا يخضعون إلى نظام التّعاقد الصّادر سنة 1958 وهو يعدّ تطوّرا محمودا لما

---

(1) أذكر أنّي تفاوضت طويلا مع السّيّد البشير ناجي مدير ديوان وزير المالية والتّخطيط لتحديد سعر التّلفاز للعموم بحوالي مائة دينار، بينما كان ثمنه قبل ذلك حوالي 400 دينار، وذلك بفضل إعفاءات قمرقيّة وبعض إجراءات الدّعم.

كان عليه الأمر قبل استقلال البلاد، ولكنّه لا يضمن لهم حقوقهم الاجتماعيّة ولا يخرجهم من الوضع المؤقّت الّذي يخضعون له كمتعاقدين عرضة لمشيئة الإدارة وأعراض المرض والعجز. فكان أن استصدرت قانونا جديدا سنة 1966 يضمن لهم حقوهم الاجتماعيّة، وحقّهم في التّمتّع بالتّقاعد كسائر أصناف موظّفي الدّولة مع التّغطية الاجتماعيّة. وتعمّم هذا القانون بالنّسبة إلى المتعاقدين في التّلفزة فيما بعد. وهكذا سعدت تلك الفئة الّتي كانت تسمّي نفسها : ذوي عقدة العقد ! وحلّ الاطمئنان في نفوس هؤلاء الأعوان، ورجعت لهم الثّقة في مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

غير أنّ ذلك لم يكن كافيًا. فاضطررت إلى تجديد وتقوية تجهيزات الإذاعة، تقنيًا، حتّى يصل صوت تونس، واضحًا، جليًّا، وباستمرار إلى الجنوب التونسي وإلى المشرق العربيّ. فقد كانت إذاعات هذه البلدان تغرقنا، ليلا ونهارا، ببرامج لا تتماشى، دائما، مع سياستنا القائمة على معاني التّجديد والحداثة والتّقدّم. بل أكثر من ذلك، كان الكثير من هذه البرامج يشتمل على الانتقادات اللاّذعة والشتائم ضدّ بورقيبة لكونه تجرّأ على منع تعدّد الزوجات وتكييف الطّلاق حسب القيم الإنسانيّة الحافظة لكرامة المرأة، أو لدعوته التّونسيين إلى الإفطار في رمضان إذا كان الصّيام مضرًّا بمقتضيات العمل والإنتاج[1]. وقد كان شُرْب الرّئيس لكأس من عصير البرتقال وقت الصّيام سببا في حملات هوجاء كان يشنّها العديد من الإذاعات العربيّة. وكان لزامًا علينا أن نردّ على ذلك بالشّرح وحفز العقول على الوعي الصّحيح بقضايا العصر... وهو أمر صعب...إلى يومنا هذا !

وبعثت للوجود إذاعة صفاقس بعد أن تمّ تركيز جهاز إرسال قويّ في محطّة سيدي منصور الّتي دشّنتها بنفسي، وبعد أن عيّنت على رأسها المناضل المرحوم عبد العزيز عشيش، كما ألحقت بها بعض الموسيقيين والمطربين مثل أحمد حمزة وعلي شلغم لغاية تكوين فرقة موسيقيّة كبيرة، حول الشيخ بوديّة ومحمّد علولو وفقيد الفنّ التّونسيّ محمّد الجموسي وغيرهم، قادرةً على منافسة فرقة *إذاعة تونس*.

كنت على تمام الوعي بالدّور الذي يمكن أن تقوم به الإذاعة والتّلفزة في النّهوض بالثّقافة التّونسيّة. فأقبلت مع مساعديّ، وعلى رأسهم الأستاذ البشير بن سلامة، على إعطاء دفع جديد للإبداع التّونسي الخالص في ميادين الآداب والتّاريخ والموسيقي والمسرح

(1) أذكر للتّاريخ أنّ الرّئيس بورقيبة ربّما أراد أن يمتحننا في تلك الظروف، فدعا أعضاء الحكومة والدّيوان السّياسيّ إلى تناول الغذاء على مائدته. فأفطر الجميع ما عدا المنجي سليم ومحمّد المصمودي... ومحمّد مزالي.

والفنون الشّعبيّة وغيرها. فتصبح، بذلك، مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة أداة لجمع شمل المثقّفين وتمكين الكثيرين منهم من القيام بدور فعّال للمساهمة في إخراج المجتمع التّونسيّ ممّا ران عليه من جمود ثقافة القرون الخوالي.

وقد تعهّدت مع فريقي بإعطاء نفس جديد للأغنية التّونسيّة بالزّيادة في الإنتاج واستمالة التّونسيّين إليها. خاصّة وأنّ الأغنيّة الشّرقية حلّت محلّ الأغنية التّونسيّة وهمّشتها. لذلك عملنا على خلق شيء من التوازن السليم دونما دماغوجيّة أو رغبة في الانطواء، وسعينا إلى تمكين الشّباب من تجريب حظّه، وإبراز مواهبه. وقد أعطيت تعليمات إلى المكي بن حمّادي المسؤول عن البرمجة، بتخصيص 80 % من الوقت المخصّص للأغنيّة للإنتاج الغنائيّ التونسي. وعملا بالمبدإ القائل بأنّ الكثرة تفرز الجودة كثّفت من عمليات التّسجيل في استديوهات الإذاعة فأصبحت تُسجّل أغنية أو أغنيتين في اليوم. وفي الوقت نفسه، ضاعفت مرّتين أو ثلاثة المكافأة المالية المخصّصة لمؤلّفي الكلمات والملحّنين والمطربين، وانتدبت مواهب جديدة[1]. كما عملت على تشجيع الأدب التّونسي من خلال البرامج الملائمة لذلك، وزدت دعما للمسرح الإذاعيّ بفرقتيه المخصّصتين الأولى للفصحى وعلى رأسها توفيق العبدلي، والثّانية للعاميّة التّونسيّة بإدارة حمّودة معالي.

وفتحت أبواب المؤسّسة لجيل مبدع من الشّباب جرّب حظّه في المسرح والأدب والموسيقى والفنّ في نوادي الشّبيبة المدرسيّة والجمعيّات الشّبابيّة بالمعاهد الثّانويّة. فأعطيت نفسا جديدا مكّن الشّباب من أن يحتكّ بفنّانين وأدباء كبار. فسمحت، مثلا، لمخرجين شبّان بالتدرّب على اقتباس أكبر الأعمال الدّرامية العالمية وبثّها على أمواج الأثير، وذلك في نطاق برنامج "*مسرحيّة الشهر*". وقد مكّن هذا البرنامج ممثّلين شبّانا مثل هشام رستم من الظّهور للجمهور. وفي هذا البرنامج أيضًا، قدّمنا رواية "السدّ" لصاحبها محمود المسعدي بإخراج محمّد عزيزة. وحثّ البشير بن سلامة الإذاعيّ محمّد حفظي على الاقتباس من روايات تونسيّة بدلا من الرّوايات المعروفة المشرقيّة. فكان أن دعاه إلى كتابة حوار إذاعيّ باللّغة العاميّة لرواية "برق اللّيل" الفائزة بجائزة علي البلهوان، وأوكل إخراجها إلى الفنّان القدير حمّودة معالي. فوجد هذا المسلسل الإذاعي

---

(1) مثلا انتدبت – كموظف بالإذاعة ضمن الفرقة الموسيقيّة – الملحّن الموهوب محمّد رضا عام 1967 عن طريق عبد المجيد بنجدّو وعبد العزيز قاسم حالما استمعت إلى تلحينه لقصيد "كان في قلبي فجر" للشّاعر أبي القاسم الشّابّي.

رواجا كبيرا لدى المستمعين للإذاعة الوطنيّة. وأعيد مرّات ومرّات. وساهم في شهرة البشير خريّف.

وكذلك أدخلت ما كان يسمّى بالبرامج الخاصّة في المناسبات الوطنيّة والتّاريخيّة. من ذلك أنّه بمناسبة قيام الرّئيس بورقيبة بزيارة إلى بعض البلدان الشّقيقة أو الصّديقة بثّت الإذاعة برنامجا يتعلّق بتاريخ وجغرافيّة البلد الّذي يترل فيه وكذلك نبذا عن شخصيّاته.

وعلى هامش معايدة استقبلت أثناءها ثلّة من رؤساء المصالح والمنتجين اقترحت على الشّاعر أحمد خير الدّين أن ينتج برنامجا يجمع بين الفكاهة والتّسلية والأدب، فوافق بعد تردّد، وأنتج برنامجا بالاشتراك مع الحبيب شيبوب بعنوان " عيش معانا "، وظلّ ينتجه إلى أن وافته المنيّة يوم 25 جويلية 1967، رحمه اللّه.

وللتّاريخ أقول إنّه لأوّل مرّة بثّت الإذاعة الوطنيّة عند الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة حديثا تعرّض إلى الرّوابط التّاريخيّة بين تونس وفلسطين ومساندها لقضيّتها، وما كان للشّيخ عبد العزيز الثّعالبي من دور في المؤتمر المنعقد في القدس سنة 1931.

وممّا أذكره في الصّدد كذلك أنّه عندما انتقل الزّعيم المصري مصطفى النّحّاس باشا إلى جوار ربّه قدّمت الإذاعة برنامجا خاصّا تضمّن مسيرته النّضاليّة، ونفس الأمر عند وفاة المرحوم هاشم الأتاسي رئيس الجمهوريّة السّوريّة الأسبق.

ووقعت دعوة العديد من رجال الثقافة من كلّ الاتجاهات للمشاركة في مختلف البرامج التي تبثّها الشّبكة الوطنيّة والدّوليّة. وأشير هنا بالخصوص إلى مساهمة الشّبكة الدّوليّة الّتي قامت بالتّعريف بالثّقافة التّونسيّة أحسن تعريف. وأذكر من بين هذه الشّخصيّات الثّقافيّة، حسن عبّاس، وهو صحفيّ متميّز، ومثّقف لامع، وصاحب أنفة. كان ضمن أسرة تحرير جريدة *"الصّباح"* منذ تأسيسها سنة 1951. وأذكر أنّي طلبت منه عام 1956 أن يكتب مقالا نقديًا للعدد الأوّل من *مجلّة الفكر* التي أسّستها في فاتح أكتوبر 1955. فلبّى الرّغبة ولم يتلطّف في النّقد، ولكنّ ذلك لم يمنعني من نشر مقاله كاملاً في العدد الموالي وعبّرت له عن تقديري.

كان الرّئيس بورقيبة يتابع برامج الإذاعة بانتظام فيما بين السّادسة إلى الثامنة والنّصف صباحًا وكذلك بعد الظهر. كانت له برامجه المحبّبة إليه وكثيرًا ما كان يهتف لي كلّما لاحظ خطأً لغويًا، أو اختلالا في موازين الشّعر، أو تحريفا لحدث تاريخيّ، وأيضًا ليعبّر عن

استحسانه لبرنامج ما، أو تحبيذه لمحاضر أو شاعر. من ذلك أنّه طلب منّي، ذات يوم، إن كنت أعرف صالح القـرمادي أم لا، وهو أستاذ ألسنيّة في كليّة الآداب بتونس، إلى جانب كونه ناقدا أدبيّا وشاعرا يكتب بالعربيّة والفرنسيّة بإتقان. وقد كان استمع إلى أحد برامجه واستحسنه وأثنى عليه، ورغب في مقابلته. فرتّبت اللّقاء. وبعد أيّام التقيت بالرّئيس فقال لي :*"لقد قابلت « هاك الرّاجل» طيلة ثلاث ساعات. إنّه لا يُرجى منه خير. فهو شيوعي مغلوق"!* وقد بدا لي متزعجًا لأنّه لم يستطع إقناعه واستمالته، ولكنّه لم يتّخذ ضدّه أي إجراء تعسّفي. وقد تعاون القـرمادي باستمرار مع الإذاعة وفي الأنشطة الثّقافيّة بصورة عامّة، ودرّس بالجامعة إلى وفاته المبكّرة، في منتصف الثمانينات، إثر سقوطه في هوّة كائنة بمنطقة الهوّاريّة بالوطن القبلي.

وفي مرّة أخرى، هتف لي الرّئيس بورقيبة حوالي السّاعة الرّابعة والنصف مساء. وطلب منّي إن كنت بصدد الاستماع إلى الإذاعة. ولم أكن لأسمعها في ذلك الوقت، وأنا منشغل في مكتبي بالتّخطيط للآتي من مشاكل التّلفزة. فطلب منّي أن أفتح الرّاديو وأسمع البرنامج. كان الأستاذ محجوب بن ميلاد بصدد تلاوة حديثه الأسبوعي، وكان الرّئيس معي على الخطّ. وبعد دقيقة سألني *إن كنت فهمت شيئًا من الحديث، ثمّ طلب منّي أن أدعو المحاضر وأنصحه بأن لا تأخذه النّشوة بخطابه، وهو حرّ في أفكاره إن كانت له أفكار، وأمّا أن يكدّس الجُمل الرّنّانة والخاوية ليسخر بها من المستمعين فلا حاجة لنا بذلك".*

وفي يوم 29 جوان 1965، أيقظني الرّئيس حوالي السّاعة الخامسة صباحًا، وعبّر لي عن استغرابه ألاّ أكون بمكتبي!... وأخبرني بوفاة المناضل الكبير الطيّب المهيري، وطلب منّي تحرير النّعي، وإبلاغه بالهاتف إلى الإذاعة ووكالة تونس للأنباء. وقمت بالمهمّة وكلّي حسرة لأنّ الفقيد كان صديقي منذ أيّام الطّلب بفرنسا، وهو وطنيّ صادق، خدم البلاد بتفان وإخلاص ونجاعة. رحمه الله رحمة واسعة!

وعلاوة على هذا العمل المضني، وأنا على رأس الإذاعة، كان لا بدّ من بعث التلفزة، لأنّها لم تكن موجودة إلاّ على الورق، بل أكثر من ذلك، لم تتوفّر لها لا ميزانية ولا تجهيزات، وكلّ ما هنالك مجموعة صغيرة، لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، من أصحاب الشهادات، تخرّجوا من مدارس السّينما الفرنسيّة والبلجيكيّة والإيطاليّة، وبقوا هكذا على استعداد لا محالة، ولكن لا حول ولا قوّة لهم أمام انعدام الإمكانيّات وأمام ما يتهدّدهم من إحباط.

كان عليّ أن أزجّ بنفسي في هذه المغامرة. فناضلت من أجل إنشاء الهيكل التّقنيّ اللاّزم لتحقيق المشروع. وساعدني على ذلك مهندسان ممتازان، متفانيان، هما حمّادي الرّبعي والمنجي الشافعي. وبادرت بنشر مناقصة لتقوية محطّة البثّ التي بناها الإيطاليون في قمّة جبل بوقرنين سنة 1960 بقصد تمكين التّونسيّين من مشاهدة ألعاب روما الأولمبيّة على الشّاشة الصّغيرة. وقد وقع الاحتفاظ بالمحطّة بعد هذا الحدث لغرض دعم بثّ برامج التّلفزة الإيطالية. ثمّ أمكن لي تركيز محطّة جديدة أكثر قوّة في زغوان، كما هيّأنا الملفّات الفنّية اللاّزمة لاقتناء التّجهيزات الأخرى الخاصة بالاستوديوهات من آلات تصوير إلى غير ذلك.

ثمّ اهتممت بقضيّة التّأطير، فكلّفت المازري شقير بالملفّ في انتظار تسمية مدير للتّلفزة. ولهذا الغرض سافر إلى إيطاليا وإسبانيا ليطّلع على البرامج، ويختار ما يتلاءم منها مع ثقافتنا وأهدافنا، ولم يرجع من سفره صفر اليدين. بل التقى بمنتجيْن تمّ انتدابهما في الحال، وهما رشيد فرشيو الّذي كُلّف بالمنوّعات، وعبد الرزّاق الهمّامي بالبرامج الدّراميّة.

كما سافر المازري شقير بعد ذلك إلى فرنسا للتّفاوض في شأن إبرام قرض (جزء منه هبة، والجزء الآخر اقتراض)، وذلك لاقتناء التّجهيزات اللاّزمة لاستوديوهات الإرسال. وبادر بتقديم طلبيّة في التّجهيزات المستعجلة للبدء في بثّ البرامج، حتى قبل توقيع الاتّفاق.

ثمّ كلّفت حسن عكروت[1] بإدارة برامج التّلفزة، بعد أن كان مديرًا للعلاقات الخارجيّة وعيّنت، باقتراح منه، محمّد المغربي مساعدًا له. وتبعت ذلك مرحلة إعداد المخرجين والفنّيين الذين تكوّنوا في الخارج، ليتحوّلوا بدورهم إلى مؤطّرين يدرّبون الشّبّان على معرفة قواعد المهنة، ولكي يكوّنوا أكثر ما يمكن من الفرق المتلاحمة. وهكذا أمكن لمخرجين، من أمثال عثمان بن سالم، والهادي بسباس، وعبد الرزّاق الحمّامي، ورشيد فرشيو، وسالم الصّيّادي، وأحمد حرز الله، ويوسف اليحياوي، تكوين العدد العديد من المساعدين. واستطاع عبد العزيز فريخة المسؤول عن تقنية التّصوير وتوفيق بودربالة أن يكوّنا المصوّرين وفنّيي الإضاءة، في حين كوّنت فاطمة اسكندراني فنّيي التّركيب. لقد ساهم الجميع في هذه الملحمة بحماس وإيمان، وكلّما تذكّرت ذلك غمرتني السّعادة، لاقتناعي بقدرة التّونسيّ والتّونسيّة على الإبداع والتّفوّق دون الاعتماد على الأجنبيّ، بشرط أن توضع فيه ثقة رؤسائه وزملائه.

---

(1) أدّى عام 1966 السّيّد حسن الحس مدير الإذاعة اللبنانيّة زيارة رسميّة إلى بلادنا، وقبل أن أتجوّل معه في دار الإذاعة، كان عليّ أن أقدّم له كبار الموظّفين والمهندسين. ولمّا جاء دور حسن العكروت قلت له : يا سي حسن قدّم نفسك بنفسك. ودهش الضّيف، ولكنّه ما أن سمع الاسم حتّى ضحك مقهقها. ففي الشّرق الأوسط يستحي الأبناء من التّفوّه بهذه الكلمة أمام آبائهم...

ومن باب الشّفافية الكاملة وروح العدل، قرّرت أن تكون الانتدابات في كلّ القطاعات عن طريق المناظرة، من مهندس الصّوت والإضاءة إلى المسؤول عن الماكياج. وكانت امتحانات المترشّحين فرصة لتبادل ساخن بين الممتحنين، ولكنّ ذلك لم يكن ليخلو من الدّعابة والرّوح المرحة. وأذكر ذات مرّة أنّ التّيجاني زليلة، أحد أعضاء لجنة انتداب المذيعات، اشتكى من المظهر "الرّيفي والبدوي" لإحدى المترشّحات التي بدت له داكنة السّمرة، فأجبته، بصفتي رئيس اللّجنة: *"إنّ هناك أنواعا كثيرة من الجمال النّسوي في تونس، وأنّنا لا نطلب من المذيعات الدّخول في مسابقة ملكة الجمال، ولكن المطلوب منهنّ هو أن تحسنّ النّطق وتسعين إلى إقناع المشاهد بما يقلن"*. وهو ما وافقني عليه عبد العزيز العروي ومحمّد بن إسماعيل وبعض أعضاء اللّجنة الآخرين. وهكذا قُبلت المذيعة المرشّحة محلّ الطّعن، بأغلبية ديمقراطيّة، هي وثلاث من زميلاتها وأكملن حياتهنّ المهنيّة في التّلفزة.

لكنّ موضوع الميزانيّة هو الّذي أقضّ مضجعي.

ففي أواخر شهر أوت 1965، كان لي موعد مع عبد الرّزاق الرّصاع، كاتب الدّولة للماليّة لدى وزير الماليّة والتّخطيط أحمد بن صالح. استقبلني وسمع طلباتي المرقّمة في هدوء كامل. وأطنبت في تفصيل ما أحتاجه من تجهيزات وشراء البرامج ودفع رواتب الموظّفين إلى غير ذلك... لكنّ بياني الضافي لم يلهمه إلاّ هذا الجواب: "سيكون على ذمّتك مبلغ قيمته خمسة مائة مليون ملّيم، ولك أن تتدبّر أمرك ".

ولا حاجة لوصف الحالة النّفسيّة الّتي انتابتني عند رجوعي إلى مكتبي بالإذاعة، وتساءلت في قرارة نفسي عن الورطة التي أقحمت فيها نفسي. وحاولت مع فريق صغير يتركّب خصوصًا من المازري شقير والمنصف المهيري رئيس مصلحة الموظّفين، التّصرّف الأمثل في هذه الموارد الضّعيفة جدًّا، وتوزيعها بين مختلف أبواب الميزانيّة. كنت على يقين بأنّ المهندس المنجي الشافعي وخصوصًا حسن العكروت، مدير البرامج التّلفزيّة، سوف يعجزان عن الخروج من هذا المأزق. كنت في حالة نفسيّة سيّئة. فكانت أوّل وآخر وعكة عرفتها في حياتي السّياسيّة والإداريّة، وهو دليل على الصّعوبات التي كانت تنتظرني في ذلك الوقت. وعرضت نفسي على أطبّاء كثيرين وأجمعوا كلّهم على أنّي لم أكن أعاني من خلل عضوي، ولكنّهم نبّهوني، كلّهم، في نفس الوقت إلى ضرورة تجنّب الإرهاق. ومن الواضح أنّي كنت ضحيّة ضغط عصبيّ كبير. وعلم الرّئيس بورقيبة بحالتي الصّحية فنصحني بالتّوجّه إلى فرنسا لعرض نفسي على الدّكتور "ماتفات" في باريس. وتمّ ذلك وكان تشخيصه مثل تشخيص

زميليه شرّاد وابن إسماعيل. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما استطعت أن أجري أكثر من 22 كلم في ساعتين ونصف، بعد ثلاث عشرة سنة من ذلك الحادث.

وحال رجوعي من باريس رغب الرّئيس بورقيبة في مقابلتي للاطمئنان على صحّتي. وفي نهاية اللّقاء، هتف إلى محمّد الجدّي وكان وكيل كاتب الدّولة للفلاحة، وطلب منه أن يجد لي منزلاً في منطقة هادئة، هواؤها طيّب، ويشتمل على حديقة، مضيفًا "*حتى يستطيع أن يخفّف عن نفسه الضّغوط، ويبدّل الهواء بعد الشّغل*".

وبعد أيام عرض عليّ الرّئيس شراء دار غير مكتملة تشتمل على بستان في ضاحية سكّرة. وقد حرص على مرافقتي لزيارتها مع زوجته قبل إبرام العقد. وبعد أشهر من الأشغال، غادرنا المسكن المتواضع الموضوع على ذمّة زوجتي بحكم وظيفتها كمديرة لدار المعلّمات في منفلوري.

وذات يوم جاء الرّئيس لزيارتنا ثانية، وقطف بعض حبّات التّوت وتذوّقها. وسألني قائلا: "*كم من هكتار حول المنزل*". قلت له: "*ثلاثة هكتارات ونصف، سيّدي الرّئيس*".

فتعجّب من الأمر متسائلا :"*ولماذا أكّدوا لي أنّ المساحة هي خمسة وثلاثون هك*" ؟

إنّه الحسد، وسيلحقني منه الكثير فيما بعد.



الرئيس بورقيبة يزور منزلي بسكره ويظهر على يميني معتمد الجهة المرحوم عبد المجيد المستيري..
وعلى يسار الرئيس ابني رفيق

لم يبق من الوعكة التي أصابتني إلاّ الذّكرى. وإمعانًا في التّحدّي والسّباق مع الزّمن، قرّرت فتح القناة التّلفزيّة بشكل تجريبيّ في 7 جانفي 1966. ولا أبالغ إن قلت إنّ الفريق العامل معي قد تملّكه الهلع إزاء هذا القرار، وأجمع الكلّ على أنّ أقلّ ما يقال فيه هو خلوّه من الحذر. وجاءني حسن العكروت يعلمني بانّ اسكندر تارتا، وهو مخرج شهير في التّلفزة الفرنسيّة، يرغب في مقابلتي. وتقدّم المنجي الشافعي بنفس الطلب فرفضت، وكذلك بعض الأصدقاء نصحوني بالتّريّث. فرفضت أيضا، يقينا منّي بأنّهم يريدون إقناعي بتأجيل الافتتاح. وزارني بعد ذلك السيّد "نوفال" وهو مستشار ثقافي في سفارة فرنسا بتونس ورجل ذو كياسة ولباقة، وتقدّم بعرض مفاده مدّنا بمجموعة من الفنّيين الفرنسيين الشّبان المجنّدين في الخدمة العسكريّة لمساعدتنا لمدّة سنة، قابلة للتّجديد وبأجر زهيد. ولكنّني شكرته ورفضت العرض.

وتجدّد العرض عن طريق سلطة الإشراف، الممثّلة في شخص عبد المجيد شاكر وزير الأخبار، فرفضت ثانية. وقرّرت أن أخوض الرّهان بالاعتماد فقط على الفرق التونسيّة التّي كوّنتها، بالرّغم من الرّهبة الكبيرة الّتي انتابتني .

وقبل يوم من الافتتاح الرّسمي، جمعت أولائك العشرات من الشّبان والشّابات الّذين تكوّنوا في الميدان بفضل رجال ونساء متحمّسين وطنيّين، من أمثال الهادي بسباس وعبد الرّزاق الحمّامي وعثمان بن سالم وفاطمة اسكندراني وعبد العزيز فريخة وغيرهم. وحضر الاجتماع أيضًا شخصيات ووجوه ثقافيّة تونسيّة كانوا معنا في المغامرة منذ البداية. كنّا جميعًا في بهو الإذاعة، يظلّنا الرّسم الجداري الرّائع للفنّان زبير التركي، وارتجلت كلمة بدأتها موردا قولة رومانيّة مشهورة *Alea jacta est* وما قد يقابلها باللّغة العربيّة :" "*لقد قُضي الأمر الّذي أنتم فيه تستفتون* "وتوجّهت فيها إلى ما في نفوس هؤلاء الفتيان والفتيات من عزّة وما في قلوبهم من حبّ للوطن، رغبة منّي في حثّهم على إعطاء كلّ ما عندهم من طاقات. وأذكر أنني اختتمت الكلمة بهذه العبارات "*احزموا أمركم، وثقوا في أنفسكم، واعلموا أنّ المرء لا يتعلّم السّباحة إلاّ إذا رمى بنفسه في الماء... وإذا فشلنا، لا قدّر اللّه، فسأتحمّل وحدي المسؤوليّة، وإذا نجحنا فسيعود الفضل في ذلك لكم جميعًا...!*".

وقوبلت كلمتي بعاصفة من التّصفيق ممّا طمأنني، وأكّد لي انّه بالإمكان، على الأقلّ، التّعويل على ما في النّفوس من حماس في هذه المغامرة. ولمّا كان الغد، يوم 7 جانفي 1966، كانت الأجواء متوتّرة، مكهربة، بصورة غريبة، في الإستوديو الذي أعدّ لبثّ الصّور

الأولى. وحتّى لا أزيد في تأزيم الأجواء، رجعت إلى منزلي لأشاهد منه ميلاد التّلفزة التّونسيّة... وقد بدأت بحادث مضحك، حيث ظهرت على الشّاشة صورة المذيعة التّلفزيّة ن. الزّيدي مقلوبة، رأسا على عقب. وعادت الصّورة، طبعا، إلى نصابها بعد ثوان. واعتذرت المذيعة التّلفزيّة وهو ما جعلها تُكنّى بالسيّدة اعتذار، وأصبحت من أكثر وجوه التّلفزة شعبيّة فيما بعد. كانت هذه الأحداث البسيطة كثيرة وكثيرًا ما كانت تعطي نكهة خاصّة لعملنا وتزيدنا حماسا[1]!

وطيلة سنة ونصف، كانت البرامج تُبثّ مباشرة لأنّه لم تتوفّر لنا مسجّلة تلفزيونيّة لقصور ميزانيتنا عن شراء تلك الآلة (magnétoscope).

وأذكر انّه جاءني عبد الرّزّاق الحمّامي، ذات يوم، وقد انتابه قلق كبير، إذ أن أحد أهمّ ممثّليه، حـــمّودة معالي الشّهير، أصابته فجوة في ذاكرته، ولم يعد يتذكّر ولو كلمة من نصّه. فنزلت إلى الأستوديو ومسكت المسرحيّ الكبير من يده، ودفعته إلى الرّكح بلطف، وأغلقت الباب من ورائه. وبعد لحظات قصيرة من الحيرة، عادت الأمور إلى طبيعتها.

ولا أذكر عدد المرّات التي اضطررنا فيها، أنا ورشيد فرشيو، إلى تعويض مطرب أو مطربة في آخر لحظة لإنقاذ برنامج منوّعات أو نحو ذلك. لكنْ لا شيء من هذا كان يفتّ من عزائمنا. كنّا نشعر بالتّعب وأحيانًا بالإرهاق، ولكن في نفس الوقت كنّا مرتاحين تمام الارتياح لعملنا، بل مبتهجين أحيانا أشدّ الابتهاج.

في البداية كنّا نبثّ البرنامج التّونسي لمدّة ساعتين والبرنامج الفرنسي لمدّة ساعة. كان البثّ الفرنسي يقوم على البرامج التي يقدّمـــــها لنا السيّد سيرا ممثل ديوان الإذاعة والتّلفزة الفرنسيّة.

وفي 31 ماي 1966، دشّن الرّئيس بورقيبة التّلفزة بصفة رسميّة بعد ستّة أشهر من البثّ التجريبيّ. وكان هذا النّجاح انتصارا للإيمان والحماس والرّوح الجماعيّة، قدّمته هديّة إلى كلّ الذين قبلوا كسب الرّهان في كلّ المواقع التي كانوا فيها.

وتواصلت المغامرة. وتجسّم المشروع على أرض الواقع كما أردته ووجّهته إلى إحلال الثقافة التونسيّة مكانة مرموقة في هذه الأداة الإعلاميّة الجديدة. وفي اعتقادي أنّه لا يمكن أن يكون الدّفاع عن الثّقافات الوطنيّة نابعًا من عصبيّة أو ما شابه ذلك، بل لا بدّ أن ينطلق

---

(1) بمناسبة مرور أربعين سنة على تأسيس التّلفزة، نشرت جريدة "*لابريس*" الصّادرة بتونس يوم 7 جانفي 2006 مقالا نوّهت فيه بهذا الإنجاز العظيم واصفة إيّاه بأنّه كان تحدّيًا كبيرا و...ضربة معلم ناجحة دون أن تفصح عن...هويّة هذا المعلم !...

من فهم سليم لمصلحة الثّقافة التونسيّة والعربيّة في مجملها. كنت أرى، وما زلت، أنّ الثقافة العربيّة يجب أن تكون خلاصة تأليفيّة بين مساهمات كلّ خصوصيّة من الخصوصيّات، ونوعيّة من النّوعيّات، وهي لا يمكن أن تكون نتيجة هيمنة ثقافة قطر بعينه على سائر ثقافات الأقطار الأخرى.

ولهذا كان أحد برامجنا الطلائعيّة في المرحلة الأولى من بعث التلفزة، برنامج "ثقافة حيّة" الذي أشرف على بعثه المثّقف اللاّمع والأديب الشّاعر، التونسيّ محمّد عزيزة، بالتّعاون مع فريق من المساعـــــدين أشرفوا على فقرات متخصّصة وكأنّ الأمر يتعلّق بمجلّة تقليديّة.

كان الفريق يشتمل على خليفة شاطر (السّينما)، وعزّ الدّين المدني (الآداب)، ونجيب بلخوجة (الفنون التّشكيليّة)، وفرج شوشان (المسرح)، وخالد التّلالي (الموسيقى) وبعض المعاونين الظّرفيّين الذين لا يقلّون عن هؤلاء شهرة.

وقد أمكن لهذا البرنامج أن ينشّط الفضاء الثّقافي التونسي لمدّة سنتين، وظلّ المرجع، ولو ضمنيّا، لكلّ البرامج الثّقافيّة التي عوّضته، بعد سفر باعثه للخارج وتولّيه مسؤوليّات هامّة في منظّمة الوحدة الإفريقيّة ثمّ في منظّمة اليونسكو.

كان هذا البرنامج التّلفزي أشبه ما يكون بمجلّة ثقافيّة يجتمع في صلبها اختصاصيّون من كلّ ميادين الإبداع والابتكار حول رئيس تحرير ومنشّط يضطلع بدور قائد الفريق، همّهم تحليل ودراسة ما جدّ في ميادينهم، وقد سبق *"ثقافة حيّة"* البرنامج الشهير الذي كان ينشّطه برنار بيفو في التّلفزة الفرنسيّة واسمه "*طبخة ثقافيّة*" (*Bouillon de culture*).

وتألّق البرنامج ببعض الأعداد الممتازة كالتي خصّصت للاحتفال بألفيّة تأسيس القاهرة المعزّيّة. واشتملت على عروض وأحاديث مع كبار الأدباء والفنّانين من أمثال أمّ كلثوم. وقد أعطت هذه العروض الخاصّة بألفيّة القاهرة بعدا دُوليّا لبرنامج "ثقافة حيّة"، وجلبت له اهتمام المشاهدين التونسيّين والمصريّين، وذلك لما قام به المعزّ لدين الله الفاطميّ من دور عندما انطلق من المهديّة في تونس وأسّس مدينة القاهرة على أنقاض قرية الفسطاط القديمة. وبانتهاء البرنامج، واصل كثير من أعضاء الفريق رحلة تلفزيّة محترمة.

ومن بين المسلسلات التي عرفت نجاحًا كبيرًا، يمكن ذكر مسلسل "الحاج كلوف"، وهو مسلسل يومي كان يُبثّ طيلة شهر رمضان، وتولّى فيه الأدوار الرّئيسيّة كلّ من زهرة فائزة وحمّودة معالي ومحمّد بن علي، وجميعهم تُوفّوا الآن رحمهم اللّه.

وفي كلّ يوم أربعاء، كانت تُبثّ مباشرة تمثيلية درامية، وتُقتبس مسرحيّات كلاسيكيّة *كالبخيل* أو *البرجوازي النّبيل* لتُمثّلها، إمّا بالعربيّة الفصحى أو العامّيّة التّونسيّة، فرقة الإذاعة أو فرقة بلديّة تونس وحتّى فرق الهواة.

وأمكننا بواسطة *البلاي باك*، التّصويت الإيمائي أن نقدّم على شاشة التّلفزة مطربين ومطربات تمتّعوا بشهرة كبيرة فيما مضى، من أمثال شافية رشدي وحسيبة رشدي وفتحيّة خيري والهادي القلال وغيرهم... وكلّهم من نجوم سنوات الأربعين. وهو ما أدخل البهجة في نفوس العارفين وجماهير المشاهدين. وأذكر ذات مرّة، سنة 1967، أنّ أحمد بن صالح قد عبّر لي عن إعجابه بحسيبة رشدي، مستغربًا كيف " *أنّ كبر السّنّ لم يؤثّر في صوتها* ". فشرحت له سرّ هذا الشّباب "الأبدي!"

كان عبد العزيز العروي يضمن الاستمراريّة في أبهى مظاهرها. إنّه الرّاوية البارع، والمتحدّث اللّسن. وكان في منتهى الاستقامة، متمتّعا بضمير مهنيّ مثاليّ. وأذكر أنّي أنقذته يوما من غضبة، لا مبرّر لها، من الرّئيس بورقيبة الذي كان، مع هذا، يتابع أحاديثه بانتظام. كان ذلك في سنة 1966 وفي مكتب الرّئيس تحديدًا، بينما كان يؤنّب عبد المجيد رزق الله لأنّه كشف في اجتماع للدّيوان السّياسي عن سلبيات التصرّف في بعض التّعاضديات. وفي هذه اللحظة بالذّات تدخّل وزير الفلاحة، عبد المجيد شاكر ليشتكي للرّئيس من عبد العزيز العروي، لكونه ذكر في بعض "أحاديثه"سوء التّصرّف في تعاضديّة السّمك بالسّوق المركزيّة. فالتفت إليّ الرّئيس وطلب منّي إيقاف هذا الصّحفي الكبير عن العمل. فعارضته متمسّكا بضرورة إجراء تحقيق في الموضوع والاستماع قبل ذلك بنفسي إلى الحديث المسجّل، موضوع التّهمة. وكان الحبيب بورقيبة الابن الوحيد الّذي وافقني على موقفي، فما كان من الرّئيس إلاّ أن قبل اقتراحي، ولم أجد، بعد أقلّ من يومين، أيّة صعوبة لإقناعه بأنّ ملاحظات العروي كان لها أساس من الصّحّة.

و ذات يوم استقبلت المنتج الهادي بسباس، وجاء يشتكيني تواضع منحته (500 دينار تقريبًا) مقارنة بمنحة زملائه الفرنسيّين. فلاحظت له أن الميزانيّة لا تسمح بأيّة زيادة في تلك السّنة. غير انّه ألحّ، فأجبته : *إنّي أنا شخصيًا كمدير عامّ، لا أتقاضى أكثر من 250 د*"! فاستغرب وأضاف : "*دافع عن نفسك سي محمّد، أليست لكم نقابة؟*".

وعلى ذكر الشّؤون الماليّة والمادّية، أذكر بشيء من الأسف كم كنت مستغربا من سلوك بعض الجامعيّين والمثقّفين الّذين اشتهروا بحرصهم على "الكاشيات" أي المكافآت

الماليّة على مساهماتهم في البرامج التّلفزيّة والإلحاح للزّيادة في قيمتها والتّباهي لإقناع الإدارة بعدد ومستوى شهائدهم بين التّبريز والدّكتوراه. ولا فائدة في ذكر أسمائهم لأنّ المهمّ هو الإشارة إلى الظّاهرة.

نعم كنت مستغربا أشدّ الاستغراب لأنّ مفهومي للالتزام كان ولا يزال يعني عندي التّضحية بالمادّيات والإخلاص للمثل والتماس الجزاء المعنويّ دون سواه، وقد دأبت أنا والأستاذ البشير بن سلامة على تخصيص عشرات السّاعات الأسبوعيّة في خدمة مجلّة الفكر تحريرا وتصحيحا وإدارة. وكذلك كانت المجانيّة هي القاعدة السّائدة في التّعامل مع كلّ المشاركين في هذه المجلّة.

وأذكر بهذه المناسبة أنّ المرحوم عبد العزيز عشيش سألني في ماي 1958 إثر وفاة الزّعيم علي البلهوان كتابة دراسة أو أكثر. فلبّيت الطّلب ، واعتبرت ذلك شرفا لي. فكان حديثان : الأوّل بعنوان "علي البلهوان السّياسيّ"، والثّاني عنوانه "علي البلهوان المفكّر"، واستغربت أيضا لّما طلب منّي عبد العزيز عشيش الاتّصال بالإدارة الماليّة للإذاعة لأتقاضى مكافأتي على هذه المساهمة، وأبيت أن أقبض ولو ملّيما واحدا، وأشرت بصبّ المبلغ في صندوق تعاونيّة موظّفي الإذاعة.

وإنّ هذه "السّذاجة" هي الّتي جعلتني يوما أصدم بالشّيخ الحبيب بلخوجة بوصفه حينذاك رئيسا مديرا عامّا للدّار التّونسيّة للنّشر وهو يمدّ لي صكّا بمبلغ 700 دينار فيما أذكر قائلا لي : هذا حقّك مقابل ترجمة "تاريخ إفريقيا الشّماليّة"، فحضرتني قولة الإمام أبي حامد الغزالي :" *طلبنا العلم لغير للّه فأبى إلاّ أن يكون للّه*" . وقلت في نفسي : أمّا أنا فقد طلبت العلم للّه فأبى أن يكون إلاّ لغير اللّه !...

وإنّي اليوم، وأنا في المرحلة الأخيرة من العمر، لا أزال أعتزّ بهذه الّتي يسمّيها بعض "الواقعيّين" سذاجة وسباحة في الخيال...

وأعود الأن إلى ملحمة الإذاعة والتّلفزة.

إنّ مهمّتي كانت أكثر دقّة في قطاع الإعلام. ذلك أنّني سُمّيت على رأس الإذاعة والتّلفزة في وقت كانت فيه علاقات تونس مع بعض بلدان المشرق العربي وخاصّة مصر في عهد عبد النّاصر، على غاية من التّأزّم. فمنذ سفر الرّئيس إلى المشرق في فيفري ـــ مارس 1965 وإلقائه خطابه الشّهير في أريحا، حيث دعا الفلسطينيين إلى قبول لائحة الأمم المتّحدة المؤرّخة في نوفمبر 1947 والدّاعية إلى قيام دولتين على أرض فلسطين – قامت ضدّه موجة إعلاميّة عاتية.

لقد ساهمت في ذلك الإذاعة، وخاصّة *إذاعة صوت العرب*، *وإذاعة القاهرة* بالقسط الأكبر، بإشراف المذيع أحمد سعيد الّذي كان صوته يجلجل كرجع الصّدى للحن صوت العرب المميّز : أمجاد يا عرب أمجاد! وكذلك أحمد الشّقيري وتهديده ووعيده وكلامه الّذي كان يحجب عنه الواقع ونواميسه..، وبصفتي مديرا للإذاعة، كنت مطالبا بتنظيم الحملة المضادّة، والقيام بالرّد الشافي على الافتراءات التي كانت تكيلها إذاعة صوت العرب للرّئيس بورقيبة ومواقفه الجادّة من الخلاف العربي ــ الإسرائيلي.

كان عليّ أن أبقى يقظا، مستعدًّا لكلّ ما عساه أن يطرأ على طول المدّة التي استمرّ فيها هذا الجدل السّاخن على أمواج الأثير. وقد كانت فترة عصيبة. وُفّقت، بمساعدة فريق من الصحفيّين الأكفاء وعلى رأسهم محمّد المحرزي والهادي الغالي، في أداء واجبي كاملاً فيها، واستطعت معهم أن أردّ على الشتائم بالحجج المعقولة وعلى السباب بالبراهين الدّامغة.

وبودّي أن أشير، هنا، إلى بعض الأسباب الأصليّة لهذه الخصومة لكون آثارها، ربّما، ما تزال قائمة الذّات إلى اليوم، معبّرة، بمرارة وبصورة غريبة، عن واقع الحال. فقد قرّر الرّئيس بورقيبة القيام بجولة عبر بلاد المشرق، فزار مصر بداية من 16 فيفري 1965 والسّعوديّة يوم 22 فيفري من السّنة نفسها، وواصل رحلته إلى عمّان بالأردن بداية من 27 فيفري. وكان من المقرّر أن تستمرّ رحلته إلى لبنان وسوريا والعراق وتركيا وإيران. وقد صحبته خلال زياراته للبلدان الثلاثة الأولى أي مصر والعربية السّعودية والأردن، وأمكنني حضور المحادثات السيّاسيّة التي وقعت في قصر القبّة بالقاهرة، مع بقيّة أعضاء الوفد التّونسي، ومنهم أحمد بن صالح والشّاذلي القليبي والحبيب الابن والطّيّب السّحباني...

وكان عبد النّاصر محاطًا بالمشير عبد الحكيم عامر غالب الوقت، وحسين الشافعي، وأنور السّادات وبعض الشّخصيّات الأخرى. كانت المحادثات متشنّجة أحيانًا، ولكنّ عبد النّاصر حافظ على هدوء غريب، وظلّت الابتسامة على محيّاه غالب الوقت. وشرح بورقيبة بكثير من الحماس أحيانًا، كيف أنّ العرب ظلّوا يخسرون المعارك في حين كانت إسرائيل تربحها، موسّعة لرقعة تراها في كلّ مرّة، وانتهت إلى إقناع الرّأي العامّ الغربي بأنّها ليست إلاّ ذاك البلد الصّغير بأربعة ملايين من السّكّان وسط أوقيانوس مكوّن من مائة مليون مواطن عربيّ. وأضاف بورقيبة: « *لقد ارتكب العرب خطأً فادحًا برفضهم التّقسيم الذي عرضته الأمم المتّحدة سنة 1947، في حين كان لابن غريون من الذّكاء السّياسيّ*

ما جعله يقبله... وهو ما يفسّر أنّ العديد من الصّحف الغربيّة كتبت آنذاك بعناوين بارزة في صفحاتها الأولى: "ارتياح في تل أبيب"!».

ولاحظ بورقيبة أيضًا أنّ: *"هذا التّقسيم المضمون من المؤسّسة الدّولية، من شأنه أن يُعطي للدّولة الفلسطينيّة الجديدة، المقترح إنشاؤها، أكثر من 50 بالمائة من أراضي فلسطين التّاريخيّة. بحيث أنّ حيفا وعكّا وأجزاء من النّقب... كانت ستكون جزءا من فلسطين العربيّة!... وأعتقد أنّ واجب الفلسطينيّين والعرب الّذين لم يفتئوا يصرخون ضدّ الصّهاينة يقتضي الاعتراف بالشرعيّة الدّولية أي بالحدود المضبوطة في نوفمبر 1947. وبالطّبع فإنّ إسرائيل لن تقبل ذلك أبدا. وعند ها سيعرف الرّأي العامّ الدّولي أنّ إسرائيل*[1] *هي الرّافضة! ولماذا كُتب على العرب أن يقولوا دائمًا لا، ويقفوا موقفا سلبيّا؟ فلنقبل وليتولّ الفلسطينيّون المقاومة بأنفسهم من أجل استقلالهم كما فعلت شعوب إفريقيا الشّماليّة. وكان من واجب الجيوش العربيّة ألاّ تتدخّل أبدًا لأنّ العالم يعتبر ذلك اعتداء مرفوضًا".* **فأجاب عبد النّاصر بصورة غير منتظرة :** *"هذا عظيم، إنّه مخطّط رائع!".*

ولاحظ بورقيبة بمكر *" إنّك أدليت أخيرًا لصحيفة أوروبّية بتصريح أكّدت فيه وجوب أخذ قرار الأمم المتّحدة الخاصّ بالشرق الأوسط مأخذ الاعتبار ".*

أجاب عبد النّاصر: *" نعم، طبعًا! وهل بإمكاننا أن نقوم بغير ذلك؟ "*

قال بورقيبة: *"لاحظت أنّ تصريحاتك لم تنقلها الصّحافة المصريّة!"*

ردّ عبد النّاصر: *" الرّأي العامّ عندنا لم يتهيّأ بعدُ لقبول ذلك! والمصريّون سيظنّون أنّني جننت (يجنّنوني)" .*

وأضاف بورقيبة: *" هل ترى مانعًا في أن أطرح بنفسي هذا المخطّط؟"*

أجاب عبد النّاصر: *"عظيم! ".*

ردّ بورقيبة: *"سأكون في الأردن بعد أيّام، وسأطرح هذه الأفكار، ولن يكون ذلك في استديو إذاعة أو على صحيفة ولكن أمام الفلسطينيين أنفسهم". وعلّق ضاحكا : "آمل ألاّ تهاجمني وسائل إعلامك القويّة!"* **وابتسم عبد النّاصر ولم يجب!**

---

(1) طالب بورقيبة بالاعتراف بحدود نوفمبر 1947 فرفض العرب ذلك. واليوم يطالب العرب بحدود 1967 وترفض إسرائيل!...

ثمّ أثار بورقيبة حرب اليمن التي كانت على أشدّها آنذاك. فقد كان عدد الجنود 2.000 في الأوّل، ونما حتّى بلغ 70.000 !! وكلّهم متورّطون في النّجاد العليا وجبال هذا البلد الشّهم. وصرّح أمام مضيّفيه المذهولين : "كأخ تونسي، أسمح لنفسي بأن أنصحكم بالانسحاب من اليمن. لا أحد في التّاريخ استطاع احتلال هذا البلد، لا الإنـــقـــليز ولا الفرنسيين...".

أجاب عبد النّاصر: *"سيّدي الرّئيس، أترك الكلمة للمشير عامر المباشر لهذا الملفّ"*.

قال عبد الحكيم عامر: *"لقد فات الأوان لمعرفة ما إذا كانت هذه الحرب شرعيّة أم لا. نحن الآن في أتونها، وقد خسرنا مئات الجنود وصرفنا أموالاً طائلة ولا يمكن لنا التّراجع!..."*

ردّ بورقيبة : *"لا يجوز للمسؤول التّفكير بهذه الطريقة! وليس لأنّكم خسرتم رجالاً كثيرين، يجب عليكم مواصلة الخسارة! من صميم مسؤوليّة الرّجل السّياسي أن يعرف كيف يتراجع عندما يجد نفسه في مأزق. عليكم بوضع حدّ للأضرار اللاحقة بشعبكم!"*.

أجاب عبد النّاصر: *"سيكون الأمر صعبًا. ولن يفهم الشّعب ذلك"*.

أردف بورقيبة: *"ستكون إذن حرب المائة سنة بالنّسبة إليكم! وحتّى لو خسرتم مائة ألف جندي، فلن تربحوا هذه الحرب"*.

وتقبّل الجميع هذا الكلام في صمت ثقيل. فقد كانت صراحة بورقيبة بمثابة القطيعة مع ما تعوّدته الدّبلوماسية المشرقيّة من خطاب معسول في تلك الفترة، وربّما إلى اليوم[1].

ومضى بورقيبة إلى أبعد من ذلك. فلقد دعينا في الغد لحضور خطاب يلقيه عبد النّاصر في جموع غفيرة احتشدت داخل سرادق فسيح لإحياء ذكرى الوحدة الفاشلة بين مصر وسوريا، والدّفاع عن قضيّته الأولى المتمثّلة في الوحدة العربيّة. ولكنّ خطاب عبد النّاصر استفزّ بورقيبة لما اتّسم به من تنكّر للواقع ومن بعد عن كلّ عقلانيّة. وخلافا للأعراف المعمول بها في مثل هذه المناسبات طلب بورقيبة الكلمة، وهو ضيف الشّرف المدعوّ لمجرّد الاستماع وقال: *"هل أنا في حلم أم ماذا ؟ تتحدّثون عمّاذا ؟ تتحدّثون عن*

(1) هل فعلت كلمات بورقيبة الصّريحة، والخالية من اللّفّ والدّوران، فعلها ؟ وعلى كلّ، فلقد أذعن عبد النّاصر في آخر الأمر، وذهب، في 23 أوت 1965، إلى جدّة لملاقاة الملك فيصل، طالبا منه الصّلح، بعد أن هاجمته بحدّة وسائل إعلامه. وأمضى اتّفاق جدّة الشّهير، وأجلى جيوشه من اليمن. وأبى المرحوم الملك فيصل إلاّ أن يحفظ ماء الوجه لضيفه من باب المروءة وعلوّ الهمّة.

وحدة، قد أجهضت، لا وجود لها. وعوضا عن استخلاص العبرة وتغيير مقاربتكم للوحدة العربيّة، تستمرّون في الاحتفال بميت "[1].

وإثر هذه الكلمة، خيّم صمت رهيب على الحضور فخلت أنّنا في سرادق ... العزاء، فلا أحد صفّق ولا عبد النّاصر نطق بكلمة، فكانت مفاجأة، وصدمة، ولغة خرجت عمّا ألفه القوم. وقد تعوّدت الجماهير الاستماع إلى الخطب الّتي لا تخلو من التّكلّس والتّخشّب، جاهلة أنّ لغة البطولات الّتي ما ربحت ولو معركة واحدة منذ 1948 لا تصنع حضارة، ولا تحقّق نصرا، وأنّ الاكتفاء بشتم العدوّ وحرق أعلامه في حملات من الهتاف والتّصفيق والعجيج الزّاعق يتركنا مدعاة للإشفاق لدى أصدقائنا، والسّخرية اللاذعة عند أعدائنا.

وحدث مع نهاية إقامة بورقيبة في مصر، أن رفضت ألمانيا الفدرالية قرضًا لمصر، فأراد عبد النّاصر "معاقبتها" ورأى من المناسب قطع العلاقات الدّيبلوماسيّة معها والتّقرّب من ألمانيا الشرقيّة، وطلب من سائر البلدان العربيّة أن تحذو حذوه. ففعلت جميعها إلاّ بورقيبة، وفيما أذكر حكومة السّودان، ممّا زاد في غيظ عبد النّاصر، وفسّر الحملة الإعلاميّة التي عقبت الزّيارة.

كانت الإقامة بجدّة ودّية. إذ بالغ الملك فيصل في إكرام الرّئيس التّونسيّ والتّعبير له عن مشاعر التّقدير، لما كان بينهما من صداقة قديمة، ترجع إلى سنة 1946-1947 عندما كان الأمير فيصل يمثّل بلاده في الأمم المتّحدة بوصفه وزيرا للخارجيّة.

واغتنمنا فرصة هذه الزيارة لأداء مناسك العمرة صحبة زوجاتنا ودخلنا الكعبة الشّريفة مع الملك فيصل، وكانت بحقّ لحظات مؤثّرة.

ثم سافرنا إلى الأردن على متن طائرة صغيرة، وكانت الرّحلة مضطربة، إذ تمّت في ثلاث ساعات تقاذفتنا أثناءها المطبّات الهوائيّة على طول المسافة أو تكاد. ووصلنا مهزوزين ولكن قد سكن روْعنا بعدُ. وخصّنا الملك حسين في عمّان باستقبال رسمي وشعبيّ عظيم.

---

(1) تمّت الوحدة المصريّة السّوريّة غرّة فيفري 1958، وانتهت في 28 سبتمبر 1961.
وللتّذكير أشير إلى أنّ الرّئيس بورقيبة قد عيّن الحبيب الشّطي سفيرًا لدى الجامعة العربيّة، وكلّفه باغتنام فرصة انعقاد الدّورة الخاصة بقبول تونس فيها، ليشجب علنيًّا وأمام الصّحافة العربيّة والدّوليّة، سياسة عبد النّاصر التّوسّعيّة. وبهذا يكون قد كسّر شوكته وهو في أوج قوّته وإرهابه لأغلب القادة العرب بدعايته وحتّى مؤامراته. وقد أحدث خطاب الشّطيّ الانذهال في مصر بينما تلقّته أغلب الدّول العربية بارتياح وإعجاب، وكان ذلك يوم 11 أكتوبر 1958.

وفي يوم 3 مارس 1965، تمّ اللّقاء التّاريخي بين بورقيبة والشّعب الفلسطيني في أريحا. وتوافد آلاف النّاس، رجـــالاً ونساء للترحيب بالرّئيس والاستماع إلى خطابه الّذي لم يخيّب آمالهم !

وكان للرّئيس بورقيبة من الشّجاعة ما جعله يقول علنا ما قاله لعبد النّاصر في جلسة مغلقة في القاهرة. وبذلك يكون قد ضرب عرض الحائط بما تعوّدته الإذاعات العربيّة وبعض القادة العرب من ديماغوجيّة ومغالطة وتحريض وشتائم، وانتهج بهذه الصّورة منهجا هو أقرب إلى البيداغوجيا منه إلى الخطابة الظّرفيّة. فحلّل الأوضاع وفسّرها بموضوعيّة وصراحة غريبتين في هذه الدّيار. وقال ما معناه: «... *إنّ الحماس ومظاهر الوطنيّة لا تكفي لضمان الانتصار. هما شرطان لازمان لكنّهما لا يكفيان. لا بدّ من قيادة رشيدة، ورأس مفكّر قادر على تنظيم الكفاح، والنّظر إلى بعيد، واستشراف المستقبل. والحال أنّ الكفاح المنظّم عقلانيًّا يتطلّب معرفة دقيقة لعقليّة الخصم وتقديرًا موضوعيًّا لموازين القوى كي يقع تجنّب المغامرة والمخاطر التي تزيد الأوضاع خطورة.*

« *أمّا سياسة "الكلّ أو لاشيء"، فقد أوقعتنا في الهزيمة، وتركتنا في الوضع المزري الذي نتخبّط فيه اليوم...*» [1].

ووقع تقبّل هذه "الرّجة التي أبطلت السّحر " بالتّصديق والتّصفيق الحادّ. ولكنْ بدون أن يُقرأ حساب لردّ فعل عبد النّاصر وقادة دمشق وبغداد. فخلال الزّيارة الرّسمية إلى بيروت التي تلت زيارة عمّان، لم يكن من السّهل ضمان حماية الرّئيس بورقيبة، كانت الجماهير العربيّة تغلي على نار إذاعات القاهــــرة ودمشق وبغداد، فتظاهرت بعنف وحقد كبير.

وعقد الرّئيس بورقيبة ندوة صحيفة في بيروت، حضرها حوالي مائة صحفيّ، أغلبهم لبنانيّون، وبينهم أيضًا العديد من مراسلي الصّحف العربيّة. كانت أسئلتهم هجّمات كادت تتعدّى حدود اللّياقة، وهما صبيانيّة... غير أنّ بورقيبة أجاب عنها جميعا بشجاعة وحزم، وأحيانًا بأسلوب لا يخلو من دعابة. واعتذرت السّلطات السّوريّة والعراقيّة متعلّلة بأنّها غير قادرة، والحال هذه، على استقبال بورقيبة بحجّة أنّها عاجزة عن حفظ أمنه.

---

(1) في ذلك التّاريخ كنّا في مارس 1965، قبل حرب الأيّام السّتّة، أي قبل احتلال الضّفّة الغربيّة، والقدس الشّرقيّة، وغزّة، والجولان وسينا !...

وبصفتي مديرًا عامًا للإذاعة، اضطررت إلى مواجهة الحملة العنيفة التي شنّتها الصحافة والإذاعات العربية للرّدّ على هذا الخطاب. وقد تميّزت إذاعة "صوت العرب" بتهجّمات سيّئ الذّكر أحمد سعيد الصّارخة، وهو يعتبر هناك، من "ألمع نجومها"، ولكنّه كان في الواقع ميّالا إلى الحدّة والحقد.

وبالنّسبة إلى الصّحافة أذكر مقالا حبّره محمّد التّابعي صباح 26 أفريل 1965 في جريدة الأخبار ونقلته الإذاعة جاء فيه بالخصوص : " إنّنا نثق في شعب تونس ونثق في وعيه، وسرعان ما تنزاح الغمامة عن عينيه ويرى الطّريق واضحة بأقرب ممّا يتوقّع بورقيبة نفسه..." وعوض النّقد تحوّل الأمر إلى تحريض الشّعب التّونسيّ على قلب نظام الحكم !! نعم تلك كانت حالة البلاد العربيّة في أيّام عبد النّاصر قبل أن يأخذ عنه معمّر القذافي المشعل!!! وفي انتظار اليوم الموعود نظّمت "المصالح المختصّة المصريّة" مظاهرة صاخبة يوم 28 أفريل 1965 وأضرمت النّار في السّفارة التّونسيّة، وقد دُعي سفيرنا المرحوم محمّد بدرة إلى العودة لتونس وروى لي سعيد كمال، المناضل الفلسطينيّ المعروف، أثناء لقاء جمعني به في القاهرة في مارس 2001، أنّه شارك في هذه الأعمال العدوانيّة متأثّرا مثل مئات الشّباب بالدّعاية المصريّة، وأنّه عنّف القائم بالأعمال الدّبلوماسي الأديب الشّاذلي زوكار آنذاك، واعترف بخطئه السّياسيّ وعبّر لي عن عميق ندمه...

وقد قرّرت أنا وفريق من الصّحفيّين الإذاعيّين، اختيار أسلوب مختلف للرّد على هذه الحملة المسعورة، وفضّلنا اللّجوء إلى الحجّة والاستدلال الهادئ للدّفاع عن مواقف سليمة، أثبتت الأحداث فيما بعد صحّتها ووجاهتها[1].

ويا ليت القادة العرب استمعوا يومها إلى بورقيبة ! فكم كان في الإمكان تجنّب قدر كبير من المآسي والهزائم والآلام والأوهام.

كلّ ذلك لم يمنع بورقيبة من رثاء عبد النّاصر بنفسه في الإذاعة التّونسيّة يوم وفاته في 29 سبتمبر 1970 معبّرا عن أسفه لتعذّر المشاركة بنفسه في الجنازة.

لكن التّاريخ لا يعيد نفسه دائمًا، بكلّ أسف[2].

---

(1) ومن هذه البرامج "من مدح ونمّ فقد كذب مرّتين" نذيع فيه فقرات من خطب عبد النّاصر أو بعض أعضاده يمدحون فيه بورقيبة ثمّ فقرات أخرى ينمّونه فيها...

(2) في القمّة العربيّة المنعقدة بالقاهرة في سبتمبر 1970 الّتي اقترحتها تونس في أعقاب أحداث "أيلول الأسود"، وفيها قمعت القوّات الأردنية بعنف كبير الفلسطينيين الذين تصرّفوا في الأردن وكأنّهم في بلد محتلّ، اعترف عبد النّاصر بأخطائه وندم على الضّرر الذي ألحقه باليمن والملك فيصل وبورقيبة... والوحدة العربيّة. وبعد ثلاثة أيّام من ذلك توفي بسكتة قلبيّة، رحمه الله.

★★★

لقد عشت مغامرة جميلة ومنعشة مدّة أربع سنوات تقريبًا على رأس الإذاعة والتلفزة التّونسيّة.

وفي شهر جانفي 1968، استقال أحمد المستيري من مهامّه على رأس وزارة الدّفاع الوطني. وتولّى الباهي الأدغم مهمّة الوزارة بالنّيابة مدّة قليلة، على إثرها، عيّنني رئيس الدّولة على رأسها يوم 18 مارس 1968، معتبرًا أنّ مهمّتي الصّعبة في الإذاعة والتّلفزة قد انتهت[1] وأنّه قد مُهّد السبيل للتّلفزة، وليس لخلفي إلاّ المضي في نفس الخطّ...

وبقلب تملّكه الأسف، فارقت الفريق الّذي ساعدني على كسب الرّهان، ولكنّ عزائي أنّ عددا من أفراده أصبحوا أصدقاء إلى اليوم.



محمد مزالي يصافح الرئيس عبد الناصر وبجانبه الرئيس بورقيبة

(1) وفي الواقع لم تنته مهمّتي كليّة للأسف! بما أنّ من خلفني على رأس هذه المؤسّسة تراجع عن تشييد دار التّلفزة، بينما تمّ شراء الأرض اللازمة بحرص منّي، كما وقع اختيار المثال الهندسي على إثر منافسة دُوليّة بإعانة من اتّحاد الإذاعات الأوروبيّة. والآن وبعد أربعين سنة، يبدو أنّ المسؤولين على أهبة تحقيق هذا المشروع الكبير.

الفصل الثالث

على رأس وزارة سيادة :

الدّفاع الوطني

إنّ الوطنيّة هي مصدر كلّ تضحية لسبب واحد
هو أنّها لا تنتظر أيّ اعتراف بالجميل
إذا قامت بواجبها
لاجوس كاسوت،
ذكريات وكتابات منفى. **مدخل**

عُيّنت وزيرًا للدّفاع الوطني يوم 18 مارس 1968. وتركت مؤسّسة الإذاعة والتّلفزة وفي قلبي حنين إليها. ولكنّني تولّيت مهمّتي الجديدة بفخر كبير، لا لكونها مهمّة على رأس وزارة سيادة فحسب، بل لأنّ رسالتها تتمثّل في الحرص على حماية المواطنين والحفاظ على المصالح العليا للوطن.

لا أشاطر بعض الّذين يناصرون العسكرة، ولا البعض الآخر الّذين يعادونها عداء مبدئيّا وبدائيّا. ولا أرى أنّه من الضّروريّ أن يكون القلم في جوهره ضدّ السّيف. وكنت أستحضر أمثلة شهيرة لعظماء استطاعوا قديمًا وحديثًا، الجمع بين حدّ السّيف وفنّ القلم. وأذكر من هؤلاء يوليوس قيصر الذي ترجمتُ له من اللاتينيّة، وأنا في السّنة الثالثة ثانوي، في المدرسة الصّادقيّة *"تعليقات حول حرب بلاد الغال"* **. وأذكر أيضًا الجنرال ديغول وكتابه البديع "***بحدّ السّيف***". ولقد تعلّمت الكثير من قراءة مصنّف "كارل فون كلوزويتز" الرّائع "***في الحرب***"، بحيث لم أشعر ككاتب ومربّ بأنّي غريب في مهمّتي الجديدة.**

ذلك أنّ الجيش، في رأيي، مدرسة المواطنة والوطنيّة، فيها يتعلّم المرء احترام الملكيّة العامّة حيث تتداخل شرائح المجتمع، وضمنها تتدعّم وتُمتحن مشاعر الانتماء وتُلقّن واجبات الدّفاع عن الأرض والمصير المشترك. وينصّ الفصل 15 من الدّستور على أنّه :

"على كلّ مواطن واجب حماية البلاد، والمحافظة على استقلالها وسيادتها، وعلى سلامة التّراب الوطنيّ" **وأنّ** "*الدّفاع عن حوزة الوطن وسلامته واجب مقدّس على كلّ مواطن*".

وأوّل مهمّة رسمتها لنفسي على رأس هذه الوزارة، هي تقوية روح الانتماء إلى الجمهورية الّتي من شأنها بعث النّشاط والحميّة في كلّ عناصر جيشنا الوطني الفتيّ. لذلك بادرت، ابتداء من الشّهر الأوّل الّذي تسلّمت فيه مسؤوليّاتي، بإلقاء محاضرة على منبر الأكاديمية العسكريّة عنوانها "الدّولة والمواطن"[1]، أكّدت فيها كيف أنّه من الحيويّ بالنّسبة إلى الأمّة ألاّ يكون جيشها في خدمة ألاعيب السّياسية، بل يكون الجيش خاضعًا على الدّوام للسّلطة المدنيّة حتّى تبقى الدّيمقراطيّة في المقام الأرفع، كما قال شَيْشَرون منذ أكثر من ألفي سنة : "*ليخضع السّلاح إلى السّياسة بالمعنى النّبيل*"!

وفي محاضرة أخرى ألقيتها في مهرجان جوغرتا بالكاف في سبتمبر 1969، حلّلت ما حقّقه حنّبعل، لا فقط في ميدان الفنون العسكريّة، إذ انتصاراته في "كان" وفي بحيرة "ترازيمان" هي أمثلة تُدرّس في الأكاديميّات العسكريّة الدّوليّة إلى اليوم، ولكن أيضًا في الفلسفة التي تستند إليها، والتي يمكن تلخيصها في المقولات الثلاث الآتية:

– الحرص على الحرّية أكثر من الحرص على الحياة

– التوقّي من اليأس وتجاوز الشّك

– الوطن هو الأرض تُضاف إليه السّيادة.

والواقع أنّ حنّبعل يحتلّ، في سلّم العبقريّة العسكريّة، مع خالد بن الوليد[2]، ويوسف بن تاشفين[3] وطارق بن زياد[4]، مرتبة خاصّة لأنّ هؤلاء القادة العسكريّين عرفوا دائما كيف يقرنون بين الفعل وبين التّفكير العميق في معنى الالتزام والوفاء للوطن.

كم من مرّة لاحظت كيف أنّ تسميّة الوزارة بوزارة الدّفاع، تتضمّن فلسفة محدّدة تحديدا مضبوطا يتعارض مع تسميات أخرى لم تبق متبنّاة إلاّ من قبل بلدان قليلة ارتضت العسكرة، مثل "وزارة الحرب" أو "وزارة الجيوش".

---

(1) **نشر نصّ هذه المحاضرة بالعربيّة في كتابي "دراسات"، الشّركة التّونسيّة للتوزيع، تونس، ص.ص. 208- 259. ونشرت ترجمة فرنسية لهذه المحاضرة بقلم رجاء العلمي في المجلّة الأسبوعيّة ديالوق. عدد 31، جانفي 1983 (ص 35 إلى 50).**

(2) **فتح العراق والشّام في القرن السّابع ميلادي.**

(3) **أصله من المغرب الأقصى، فتح الأندلس وتوفي سنة 1115 ميلادي.**

(4) **هو الذي فتح الأندلس بجيش من المسلمين، مجتازا المضيق الذي تسمّى باسمه. توفي سنة 711 ميلادي.**

فقد ظهرت تحوّلات عميقة في العقليّات مع انتهاء الصّراعات الدّموية العالميّة. فلا أحد أصبح يتجرّأ ويتحدّث في اندفاع عن الحرب. وقلّ من أقدم واقترح اللّجوء إلى هذا "الحلّ البديل الأخير". فلقد وقف المجتمع المدنيّ، في كلّ مكان، ضدّ ما تحدثه كلّ حرب من خراب ودمار ولو كان ذلك "جانبيّا" كما يقال! لذلك لا يمكن تصوّر مفهوم الحرب إلاّ في صورة ردّ فعل دفاعيّ ضدّ عدوان خارجي"[1].

ويقينا أنّه لا يمكن، في البلدان الّتي هي في طريق النّموّ كبلدنا، أن نتصوّر المناعة الحقيقيّة إلاّ في التّصدّي لآثار التّخلّف على كلّ الجبهات. فكان من واجب جيشنا أن يكثّف التّدريب العسكريّ الفنّيّ لغاية المساهمة النّشيطة في الرّقي الاجتماعيّ، وذلك بالقيام بأعمال محدّدة الأهداف في ميادين الهندسة المدنيّة، والمساعدة الطّبّية والإنسانيّة، ومقاومة الآفات والكوارث الطبيعيّة.

وكما أشرت إلى ذلك آنفًا فإنّ حصولي على الشّهادة الابتدائية أعفاني من الخدمة العسكرية أيّام الحماية، لذلك فرحت كثيرا آنذاك، إذ كنت أعتبر، مثل الكثيرين من التّونسيّين، أنّ الجيش الفرنسي كان جيش احتلال يساهم في قمع أبناء وطني. ولكنّ هذا الذّعر الظّرفيّ لم يحملني على رفض كلّ ما هو عسكريّ.

وأتذكر أني شعرت بنخوة عارمة يوم شاهدت أوّل استعراض عسكريّ لجيشنا الفتيّ في 15 جوان 1956. وكان الجيش وقتها حديث النشأة، متكوّنا من عناصر من حرس الباي وجنود آتين من الجيش الفرنسي، أطّرهم ضبّاط عرفوا في صلبه ميادين القتال في الهند الصّينية وقبلها في خوضهم لمعارك تحرير فرنسا أو مونتي كسّينو بإيطاليا.

وسرعان ما تمّت ترقية أعلى الضّبّاط درجة، وهم ثلاثة، إلى رتبة فريق (جنرال)، فكوّنوا نواة القيادة العليا للجيش وهم : الجنرال الكافي، وكان رئيس أركان جيوش البرّ والبحر والجوّ، والجنرال الحبيب طبيب أوّل قائد أركان الجيش ثمّ المفقّد العامّ للجيوش، والجنرال حبيب السّوسي رئيس أركان جيش البرّ. وقد أمكن لجيشنا أن يفرض احترام التّونسيين له، وأن يضمن انطلاقة محترمة مع الجنرال بن يوسف، والجنرال عبد الحميد الفهري قائد سلاح الجوّ، وأمير بحري البشير الجديدي.

---

(1) كتبت هذا قبل أن يخرج علينا بوش الابن بنظريّاته في الحرب الاستباقيّة ضدّ الإرهاب والدّفاع ولو بالقوّة عن مصالح بلاده في القارّات الخمس !...

وانتدبت وزارة الدّفاع التي سيّرها بكلّ تفان المرحوم الباهي الأدغم خلال السّنوات العشر الأولى من وجودها، منذ سنة 1956، أكثر من مائة شاب حاصلين على شهادة الباكلوريا، ووجّهتهم إلى المدارس العسكريّة العليا في فرنسا بالخصوص، ولكن أيضًا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإيطاليا وبلجيكا والسّويد. كما وقع اختيار ثمانين شابّا في مستوى السّنة الخامسة والسّادسة ثانوي، أرسلوا إلى المدارس الأجنبيّة نفسها لتمكينهم من تكوين محدّد وقصير.

ومن بين الحاصلين على شهادة الباكالوريا، سعدت بأن وجدت عددا كبيرا من تلاميذي القدامى اختاروا الخدمة العسكرية ووُجّهوا إلى سان- سير أو مدرسة الجوّ في مدينة صالون أو المدرسة البحريّة. وأذكر من بينهم الجنرالات : سعيد الكاتب، وعبد الحميد الشيخ، وقزارة والحبيب عمّار، والحبيب فضيلة، والبشير بن عيسى، والخريجي، والعقيد الــقــماطي... وهل يجوز لي الاعتقاد بأنّي ساهمت مع آخرين في تلقينهم معنى احترام الذّات، وأهمّية الشعور بالانتماء إلى الوطن، وكذلك روعة وعظمة التّفاني في خدمة مثل أعلى؟ كنت إذن سعيدا كلّما وجدتهم وقد صاروا ضبّاطا إمّا رؤساء أركان، أو على رأس فيالقنا، أو قوّاد للحاميات الّتي كنت أتفقدّها بانتظام.

وسرعان ما توطّدت العلاقة بيني وبينهم بسرعة إلى حدّ أنّها تجاوزت المعهود في الأعراف والمعاملات، ولم يتردّد بعضهم في مناداتي بسيدي وليس بسيّدي الوزير، كما دأبوا على ذلك منذ خمس عشرة سنة خلت يوم كانوا تلاميذي في السّنة الثالثة أو في قسم الفلسفة بالصّادقيّة أو بالعلويّة.

وفي ممارستي لمهامي الوزارية، كثيرًا ما كنت أشير إلى معركة بنزرت التي وقعت فيما بين 19 و22 جويلية 1961، والّتي أبلى فيها البلاء الحسن العديد من ضبّاطنا وجنودنا وسقط بعضهم في ميدان الشّرف شهداء الوطن.

ولقد أمكن لهذه المعركة أن تبرز دور جيشنا وقدراته الحربيّة في معارك لم يخترها، ولكنّه عرف كيف يخوضها. كما أظهرت أنّ تضحيات شهدائنا في معارك 1934[1] و1938[2]

---

(1) حدثت اضطرابات في المكنين يوم 3 سبتمبر 1934 مات فيها مناضلون، وذلك عقب إيقاف بورقيبة.

(2) معارك 9 أفريل حيث سقط عشرات الشّهداء والمجروحين.

و1958[1] في الجنوب التّونسي، وبالأخصّ في رمادة، مواجهةً لجند الكولونيل مولّو كانت قدوة لجيشنا الفتيّ وأنّ أبطالنا من أمثال المقاوم الكبير مصباح الجربوع، كانوا خير خلف لخير سلف.

واستطاع جنودنا أن يصمدوا وينازعوا العدوّ أرض بنزرت شبرا بشبر، على الرّغم من التّفاوت الكبير في موازين القوى، إذ كانوا يواجهون، مع أبطال من الحرس الوطنيّ، آلة حربيّة جهنّميّة استنفرت كلّ الوسائل العصريّة من طائرات ودبّابات وفرقــاطات... واستطاعوا منع العدوّ من احتلال بنزرت بأكملها، وظلّ العلم الوطني يخفق على مدينة بنزرت القديمة.

كانت خسائرنا كبيرة وبالخصوص في صفوف الجماهير الغفيرة من الشّباب المتطوّع، عديم التّجربة والخبرة القتاليّة، والمتدفّق على بنزرت بجموعه الآتية من المدن والأرياف تعبيرا منهم عن رفض شعب بأكمله الاستسلام[2].

وفيما يخصّني كنت أيّام معركة بنزرت في زيارة رسميّة للصّين، ضمن وفد برئاسة محمّد المصمودي وزير الخارجيّة وعضويّة أحمد المستيري، سفير تونس في موسكو، وحسّان بلخوجة الرّئيس المدير العامّ للبنك القومي الفلاحي والمنجي الكعلي مسؤول الشّباب في الحزب الاشتراكي الدّستوري وصلاح الدّين بن حميدة مدير جريدة العمل.

واستقبلنا ليوشاوشي، رئيس الجمهوريّة مطوّلاً وهو الذي ستعصف بــه، فيما بعد، رياح الثورة الثّقافيّة، كما استقبلنا شو آن لاي الوزير الأوّل[3] ورجل الدّولــة بحقّ، إلى جانب مسؤولين آخرين في الحزب الشّيوعي الصّيني، وأذكر أنّه وقع إيواؤنا في سفارة فرنسا الفسيحة الأرجاء والتي كانت بأيدي السّلطات الصّينيّة ككثير من السّفارات الغربيّة منذ سنة 1949، وبعد شنغاي تحوّلنا إلى كانتون تأهّباً لزيارة الجمهورية الديمقراطية الشعبيّة

---

(1) في يوم8 فيفري 1958 قذفت الطائرات الفرنسية قرية ساقية سيدي يوسف بالقنابل ردّا على مساعدة التّونسيّين للجزائريّين، فأصدر الرّئيس أوامره بمنع تحركات القوّات الفرنسيّة الأمر الذي تسبّب في اصطدامات ذهب ضحيّتها الكثير من التّونسيّين.

(2) يمكن لمن يريد البحث في هذا الموضوع الرّجوع إلى كتاب عمر الخليفي باللغة الفرنسيّة : "بنزرت: حرب بورقيبة" نشر ماديا.كم، 2001. وصدر أخيرًا، سنة 2003 كتاب آخر في الموضوع نفسه للعقيد بوجلابية، وهو ممّن أبلوا البلاء الحسن في هذه المعركة، وتميّز بشجاعته في هذه الملحمة

(3) قال شو آن لاي للهادي نويرة الوزير الأوّل الذي زاره، وهو على فراش المرض بمستشفى في بكين سنة 1975: "أنصحكم ألاّ تتحالفوا أبدًا مع الاتّحاد السّوفياتي لأنّه أتعس الدّول الاستعمارية" توفي شو آن لاي في سبتمبر 1979.

الفيتنامية، وإذا بنا نُدعى إلى الرّجوع بسرعة إلى تونس بسبب اندلاع حرب بنزرت. وما أن عدت من الصّين، وقد تمّ بعدُ إيقاف القتال بقرار من مجلس الأمن، حتّى استقبلني الرّئيس الحبيب بورقيبة بقصر السّعادة بالمرسى مشرق الوجه، هادئا، وقال لـــي معلّقا على المعركة : "*إنه ثمن دفعناه لاسترجاع سيادتنا كاملة، غير منقوصة، لأنّه لا يُكتب البقاء لشعب ملتحم الصّفوف من دون تقديم تضحيات، ولو كانت جسيمة* ".

وبعد يومين، حلّ داڤ هـــمّرشولد، الأمين العام لمنظّمة الأمم المتّحدة، بتونس أي يوم الاثنين 24 جويلية 1961، بدعوة من الرّئيس بورقيبة، لمعاينة "الخسائر" ببنزرت نفسها. وعلى الرّغم من الحصانة الدّيبلوماسيّة الّتي يتمتّع بها لم يتردّد المظلّيون الفرنسيّون في تفتيش سيّارة الأمين العام، وطالبوا بفتح صندوق السّيّارة. ثمّ إنّ الأميرال أمّان قائد القاعدة رفض استقباله.

وإثر تقديم تونس شكوى لمجلس الأمن الّذي لم يتّخذ أيّ قرار نظرا إلى عدم توفّر النّصاب، دُعيَت الجمعيّة العامّة للانعقاد يوم 21 أوت 1961، ولمع نجم المرحوم المنجي سليم، ممثّلنا في الهيئة الأمميّة، بما تميّز به من ذكاء وسداد رأي وحزم، في دفاعه عن القضيّة التونسيّة. وهذه الخصال هي الّتي بوّأته ليكون رئيسا للجمعيّة العموميّة[1] في 20 سبتمبر 1961. وهكذا نظرت الجمعيّة العامّة في القضيّة على مدى خمسة أيام، حافلة بالمناقشات والمفاوضات، وانتهت بإصدار القرار الذي تبنّته المجموعة الإفريقيّة الآسيويّة بستّة وستّين صوتا وإمساك 33 دولة عن التّصويت. وإثر ذلك شاهدتُ، في جولاتي بالعاصمة، كتابات على الجدران مفـــادها أن تونس بورقيبة انتصرت على فرنسا ديغول بـــ 66 صوتا مقابل صفر!

ومن بين الشّهداء الّذين سقطوا في ميدان الشّرف في حرب بنزرت ضابطان شابّان، متميّزان، هما الملازم عبد العزيز تاج، وكان تلميذي في المعهد العلوي، ومحمّد البجاوي الّذي كان مقاتلاً بطلا، ومنشّطًا رياضيًا لامعًا. وكان إلى جانب ذلك العمود الفقري لجامعة الرّماية. وأمكن لي معرفته والوقوف على خصاله، يوم دشّنت موقعًا للرّماية في الورديّة في ضاحية تونس، خلال سنة 1960. وكنت آنذاك مديرا عامّا للشّباب والرّياضة.

وعرفت وزارة الدّفاع الوطني مشاكلَ ماديّة ونفسانيّة كثيرة في السّنوات الأولى من الاستقلال، في مجال تعميم الخدمة العسكرية عـــلى جميع الشّبان الذين هم في سنّ أداء

---

(1) كان لانتخاب المنجي سليم الأثر البالغ في تاريخ الدبلوماسية التّونسية والعربية والإفريقية.

الواجب. كنّا نشتكي نقصًا في الإطارات وفي المحلاّت. يضاف إلى ذلك، حرص الدّولة على السّماح للحاصلين على الباكلوريا بالالتحاق بالكلّيات التّونسيّة والأجنبيّة لمواصلة دراساتهم الجامعيّة والرّجوع إلى البلاد أطبّاء ومهندسين وأساتذة... ولكنْ كانت الإعفاءات أو التّأجيلات تتراكم حسب مقاييس لم تكن دائما جليّة.

وبداية من 1966، وضع وزير الدّفاع أحمد المستيري طريقة توفّق بين "ضريبة الدّم" الّتي على كلّ شاب تونسي أداؤها، والحاجة إلى مواصلة دراساته من دون انقطاع. وهكذا وقع تنظيم دورات تكوين عسكري في الثّكنات برعاية ضبّاط وضبّاط صفّ، تشمل كلّ التلاميذ القادرين، من حيث بنيتهم، على القيام بالخدمة العسكريّة من السّنة السّادسة والسّابعة، وذلك طيلة نهاية الأسبوع. وكان التّكوين يشتمل على الرّياضة البدنيّة والتّربية الوطنيّة وفنون التّحكّم في السّلاح والانضباط العسكري. وينتهي التّكوين بتدريب لمدّة ثلاثة أسابيع في شهري جويلية وأوت.

واستحسنت هذه الصّيغة وأبقيت عليها. وسعدت يوم رأيت ابنيّ المختار والحبيب ينتفعان بها. وأذكر أنّ المختار رجع إلى المنزل بعد أن قضى ثلاثة أسابيع في التّدريب بعين دراهم. كان متعبًا منهوك القوى، مجروح القدمين، يتوجّع ألما. وقال لي " *إنّهم أيقظونا في الثّالثة صباحًا، وقطعنا أكثر من 20 كلم بالبردعة"* . لم يشتك من ذلك مطلقًا بل اعتبره ضمن التربية الوطنيّة. واستحسنت موقفه قائلا له : " *إنّك بهذا تستطيع كسب خصال الرّجولة ومواجهة مصاعب الحياة"* . ولم يكن في حسباني أنّي أصبت القول ، لأنّه، بعد ذلك بثماني عشرة سنة كان عليه أن يواجه، بشجاعة وصبر، محنة السّجن الكيديّ وبلاء الظّلم والتّعذيب.

وحدث أن استقبلت ذات يوم طبيبًا شهيرًا مختصًا في الجهاز الهضميّ، ومتزوّجًا من فرنسيّة، هي أيضًا طبيبة، وكلاهما صديقان للرّئيس بورقيبة وزوجته، وأعلمني متزعجًا أنّ ابنه قد تلقّى دعوة من المصالح العسكريّة، مضيفًا *"هل جُعلت الخدمة العسكرية لأمثالنا ؟"*

وما إن أخبرته بأنّ ولديّ قد أدّياها، وكانا سعيدين بذلك، مثلما كنت فخورًا بهما، حتّى تراجع الرّجل وانصرف مستأذنا. ولم أنس ما استخلصته من عبرة من مروري بوزارة الدّفاع عندما توجّهت، من على منبر البرلمان سنة 1985، إلى النّواب وإلى الشّعب التونسيّ في ديسمبر من هذه السّنة قائلا :

" أتذكّر عندما كنت وزيرًا للدّفاع الوطني سنة 1968، أنّ الكثيرين ممّن كان لهم بعض النّفوذ في أيّ مستوى من المستويات، لم ينفكّوا يتدخّلون لإعفاء أولادهم أو أولاد أقاربهم من الخدمة العسكريّة، اعتقادًا منهم، خطأً، أنّ هذه الخدمة جُعلت لغير المتعلّمين تحديدًا ؛ بينما لا تكمن قيمة الجيوش، في آيّامنا هذه، في كثرة العدد بقدر ما هي رهينة بالمستوى الفنّي وبالخبرة العلميّة اللّتين يمتاز بهما عناصرها من الرّجال والنّساء. إنّ الجيوش في البلاد المتقدّمة تحتضن، أكثر فأكثر، أعدادا كبيرة من المهندسين، ومن المختصّين في الألكترونيك، والباحثين..."

★★★

إنّ قناة الجزيرة القطريّة الشهيرة خصّصت لي في نطاق برنامجها *"شاهد على العصر"* **ثماني حصص، تمّ بثّها في مارس وأفريل 2000. وفي إحداها ذكّرت بحدث وقع سنة 1969، عندما كنت على رأس وزارة الدّفاع، ولا أزال أعتزّ به.**

فقد استقبلت يومها وفدًا من منظّمة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو إياد، وكان وقتها الرّجل الثّاني في المنظّمة. واشتمل الوفد أيضًا على سعيد كمال، وهو الآن مدير في جامعة الدّول العربيّة[1]، ومحمّد يوسف النّجار الذي اغتاله في بيروت، مع كمال عدوان، وكمال ناصر في السّنوات السّبعين، كمندوس إسرائيلي بقيادة يهود باراك الذي أصبح فيما بعد الوزير الأوّل الإسرائيلي.

واشتكى لي الوفد من الوصاية الشّديدة التي تفرضها بعض الأنظمة العربيّة على المنظّمة، وطلب منّي في الأخير مدّهم بالأسلحة لتمكينهم من الدّفاع الشّرعي عن شعبهم. فأحضرت في الحال الجنرال السّوسي وأمرته بالاستجابة إلى طلبهم دون الرّجوع في ذلك إلى الرّئيس أو حتّى كاتب الدّولة للرّئاسة. والحقيقة أنّ هذه المعونة تمثّلت في عدد من الأسلحة الخفيفة، متكوّنة من بعض الرّشّاشات والمدافع الخفيفة، أردتها رمزا لحرص تونس الثابت على مساعدة الشّعب الفلسطيني في كفاحه، في الوقت الذي تسعى فيه بعض الأنظمة العربيّة إلى السّيطرة عليه وهي في الآن نفسه تعمد إلى خنق شعوبها والتّلويح بالوحدة العربيّة. وكانت مصر وقتها تحتلّ غزّة، والأردنّ يسيطر على الضفّة الغربية والقدس. ولم أنفكّ أسائل نفسي إلى اليوم، لـمَ لم يقع الإعلان عن الدّولة الفلسطينيّة، بتمكين الفلسطينيّين. منذ 1967 أو 1968 من الضّفّة الغربيّة، والقدس الشّرقيّة، وغزّة. ولو

---

(1) علمت في مطلع عام 2005 أنّه بلغ سنّ التّقاعد.

تمّ ذلك لكان الأمر اليوم مختلفًا تمامًا. لكن الّذي حدث هو عكس ذلك تمامًا وبقي القوم يردّدون الشّعارات، وكلّ نظام عربيّ يحرص على أن يكون له"فلسطينيّوه"، تقع تعبئتهم إمّا باسم الوحدة العربيّة البعثيّة[1]، وإمّا باسم القوميّة العربيّة النّاصريّة. ومن المفارقات الغريبة أنّ هذه الأنظمة العربيّة كانت تحتلّ أراضيَ فلسطينيّة... من أجل مقاومة الاستعمار الإسرائيلي!

أما المعونة التي قدّمتها تونس للشعب الفلسطيني المكافح في سبيل تحقيق استقلاله وكرامته، فقد كانت نتيجة طبيعيّة للخطاب الذي ألقاه الرّئيس بورقيبة في أريحا، ودافع فيه عن الشرعيّة الدُّولية ونصح فيه العرب بقبول قرار الأمم المتّحدة الدّاعي إلى تكوين دولتين على أرض فلسطين، مع الكفاح على الأرض المحتلّة بكلّ الوسائل.

ولقد بدا منشّط البرنامج، أحمد منصور، متشكّكًا فيما ذكرته. فهتف إلى سعيد كمال الّذي كان عضوًا في الوفد الفلسطيني المذكور، فأكّد له الخبر مقرّا بأنّني استجبت لطلبهم دون الرّجوع إلى رؤسائي. فسأله: "وكيف عرفت ذلك؟". أجاب : *"الأمر بسيط، إنّه دعا الجنرال بمحضرنا وأعطاه أوامره دون الاتصال بأحد!"*

أسّر لي بذلك سعيد كمال في لقاء جمعني به في القاهرة في مارس 2002. وأضاف بالمناسبة : *" لم نفهم إستراتيجية بورقيبة إلاّ فيما بعد ولم يكن ليستحقّ تلك التّهجّمات العنيفة التي عقبت خطابه في أريحا. وكنت شخصيًا شابا متحمّسًا تحرّكني الدّعاية النّاصريّة، فشاركت في المظاهرات التي استهدفت سفير تونس محمّد بدرة والشّاذلي زوكار، وساهمت في إحراق السّفارة التونسيّة. وا أسفاه، وا أسفاه!"*

أمّا فيما يتعلّق بما قمت به عفويّا فقد اعتبرت الأمر، وفي ذاك الظّرف بالذّات، واجبا يفرض نفسه لمساعدة شعب في خطر، معتقدا أيضًا أنّ رئيس الدّولة وكذلك كاتب الدّولة للرّئاسة لم يكن في وسعهما إلاّ الموافقة على قراري.

وفي أكتوبر 1969، وعقب وضع الرّئيس بورقيبة حدّا لسياسة التّعاضد في شهر سبتمبر، نشر الحزب الاشتراكي الدّستوري قائمات مرشّحيه للانتخابات التشريعيّة. كنت المرشّح الثّاني بقائمة دائرة المنستير التي تشمل مدن قصر هلال، والمكنين، وجمّال والوردانين، وزرمدين، وقصيبة المديوني وعُيّن أحمد بن صالح رئيسا للقائمة باعتباره أمينًا عامًّا مساعدًا للحزب.

---

(1) حزب البعث، حزب يدعو إلى الوحدة العربيّة والاشتراكيّة.

وقبل يوم من بداية الحملة الانتخابية، هتف لي الرّئيس حوالي التاسعة ليلا قائلا :

" *قل لابن صالح بألاّ يذهب إلى السّاحل حيث سُيستقبل استقبالا سّيئا، واعتبر نفسك رئيسا للقائمة !*" .

وفعلاً فعلت ذلك واتّصلت بأحمد بن صالح فأجابتني زوجته بأنّه يشتكي من حمّى شديدة وترى أنّه من الأحسن عدم إيقاظه. ورجوتها إبلاغه رسالة الرّئيس.

وتمّت الحملة الانتخابية في ظروف عاديّة. وحلّلت في الخطب الّتي ألقيتها في كافّة المدن والقرى، وخاصّة في المكنين مسقط رأس أحمد بن صالح الأسباب الدّاعية إلى فشل هذه التّجربة الاشتراكية دون التّهجّم على بن صالح والانضمام إلى من يحرّض النّاس عليه. وبعد أيّام، وبينما كنت مع الرّئيس، قالت له زوجته وسيلة : "*إنّ وزير دفاعك خائف من بن صالح !*" فأجبتها بحزم :"*ليست الشّجاعة في السّب والشّتم ومهاجمة النّاس*" أمّا الرّئيس فلم ينبس ببنت شفة.



ومن بين الزّيارات التي قمت بها كوزير للدّفاع، أذكر :

زيارة رسميّة إلى تركيا[1] خلال سنة 1968 على رأس وفد كبير من الضبّاط السّامين. واستُقبلنا بحفاوة بالغة من قبل رئيس الدّولة ومن زميلي وزير الدّفاع. وتمّ توقيع بروتوكول للتّعاون الفنّي يضبط تكوين وتأهيل ضبّاط واختصاصيّين عسكريّين من الأسلحة الثلاثة.

ولقد انبهرتُ بفخامة الحفل الّذي أقيم لوضع باقة زهور على ضريح أتاتورك، محرّر تركيا وصانع الدّولة التركيّة الحديثة، العلمانيّة والعصريّة، التي شُيّدت على أنقاض الإمبراطوريّة العثمانيّة. وظلّت تركيا إلى حدّ اليوم تقيم طقوس الأب المؤسّس : فلا يزال تمثاله ينتصب شامخًا في كلّ السّاحات العموميّة، وصوره تزيّن قاعات الانتظار ومكاتب الإدارات. وكان أتاتورك يرى – خطأ – أنّ كلّ مصائب تركيا سببها الإسلام. لذلك ألغى كلّ رموزه. ومن يشاهد الشعب التّركي حاليّا يتساءل فيما بينه وبين نفسه : هل نجح أتاتورك في عمليّة زرع العلمانيّة ؟ ولكنّ الجواب يبقى في منتهى الصّعوبة.

(1) هي الزّيارة الثانية التي قمت بها لهذا البلد. ففي جويلية 1960 دُعيت إليه بمناسبة الاحتفال بعيد الشّباب.

أمّا بورقيبة فلم يكن على اتّفاق مع أساليب أتاتورك، بالرّغم من كلّ ما يقال، وكتب إلى ابنه من جزيرة جالطة (1953-1954) قائلا : *"يمكن الوصول إلى نتائج أفضل بأساليب أقلّ حدّة تقرأ حسابًا لنفسيّة الشّعب ومعتقداته"*.

واشتمل برنامجي على تأدية زيارة ودّيّة لعصمت إينونو (1884-1973) في مبنى حزبه، الحزب الجمهوري، المتواضع بإستنبول. وشعرت بفخر كبير أن وجدت نفسي أمام قائد عسكري مهيب ورجل دولة عظيم. وكان من مساعدي مصطفى كمال المقرّبين الّذي انتصر على اليونانيين في إينونو بالذّات سنة 1921. وعُـيّن وزيرًا أوّلَ وبقي في هذا المنصب من 1923 إلى 1937، وأصبح يُكنّى بهذا الاسم. وبصفته تلك تفاوض مع الحلفاء، واستمات في حفظ حقوق تركيا، وتُوّجت هذه المفاوضات بمعاهدة لوزان التي وُقّعت سنة 1923، ومحت المهانة الّتي ألحقتها معاهدة سيفر (1920) بالأتراك[1]، والّتي على أساسها قُسّمت الإمبراطوريّة العثمانيّة. وهكذا وقع إقرار حدود تركيا الحاليّة بعد جلاء الإيطاليّين عن أنطالية، وتخلّي الفرنسيين عن سليسيا. ولّما تُوفّي أتاترك انتُخب إينونو رئيسًا للجمهورية سنة 1938. وظلّ رئيسًا إلى سنة 1950 كما ترأّس الحزب الجمهوريّ الشّعبي من سنة 1938 إلى 1972.

وعندما التقيت إينونو وجدته في سنّ الرّابعة والثّمانين، على درجة عالية من سداد النّظر والحيويّة الفكريّة، عدا مشاكل في السّمع.

وكلّما مررت في لوزان بفندق "بوريفاج" أتوقّف أمامه أحيانًا لقراءة اللّوحة التّذكاريّة المُثبتة على أحد جـدرانه، والمخلّدة لهذه المعاهدة التّاريخيّة التّي وقع التّفاوض في شأنها في هذا النّزل.

وكذلك قمت بزيارة رسميّة إلى فرنسا في بداية سنة 1969 بدعوة من ميشال دوبري وزير الدّفاع. وكانت الزّيارة ودّية ومثمرة. بالرّغم من أنّ علاقتنا مع فرنسا كانت متأثّرة بتداعيات حرب بنزرت وبالخصوص بتأميم أراضي المعمّرين الفرنسيين والإيطاليّين والسويسريّين... الّذي تمّ بقرار من الرّئيس بورقيبة، وأصبح رسميّا طبقا لقانون 12 ماي 1964 الموافق لذكرى إبرام معاهدة الحماية بباردو (12 ماي 1881). وقد تمّ توقيع قانون

---

(1) هذه المعاهدة المشؤومة الّتي قال عنها الشّاعر الكبير التّونسيّ الشّاذلي خزندار :

يا سفر سيفر وإن خطوك بالذّهب — (ألسّيف أصدق إنباء من الكتب)

حـلم لذيذ تقضّى فـي معاهدة — أمست ممزّقة الأطراف بالقضب

التّأميم على نفس الطاولة الرّخاميّة الدّائريّة التي اضطرّ الصّادق باي إلى توقيع معاهدة باردو عليها، المكرّسة للحماية الفرنسيّة، وفي ذلك رمز يدعو للاعتبار.

كان الجنرال ديغول لا يزال، في تلك الآونة رئيسًا للجمهورية الفرنسيّة، ولم يُبرمج البروتوكول لقاء لي معه، ومن جانبي لم أسع إلى ذلك. وقد سبق لي أن صافحت الجنرال ديغول قبيل افتتاح الألعاب الأولمبيّة بقرونوبل في شهر فيفري 1968 مع سائر زملائي في اللّجنة الدّولية الأولمبيّة، وكذلك وزيره الأوّل جورج بومبيدو وكان بجانبه.

وبالرّغم من كلّ شيء سمحت زيارتي لفرنسا بإعادة الدّفء إلى العلاقات التونسيّة الفرنسيّة، وباستئناف تعاوننا العسكريّ في ظروف أفضل.

وأذكر كذلك زيارتي، صحبة وفد من كبار الضّبّاط التّونسيّين، لحاملة الطائرات الأمريكيّة "اندبندانس" يومي 27 و28 أوت 1968، وبها شاهدت منبهرًا عمليّات إقلاع وهبوط للطّائرات. وكان الجوّ وديّا إذ بذل مضيّفونا كلّ جهدهم لجعل إقامتنا طيّبة ومفيدة على متن هذه القطعة البحريّة الشّامخة التّابعة للأسطول السّادس.

وأورد ختاما إحدى النّوادر عن الانضباط العسكري كما حكاها لي جنرال كان في السّابق تلميذا من تلامذتي.

فخلال إحدى زيارات وزير الدّفاع الباهي الأدغم التّفقّديّة عثر على صورة بريجيت باردو تحت حشيّة فراش أحد الجنود. فطفق الوكيل يلقّن الجنديّ المسكين الّذي ضاقت به الدّنيا درسا في الاستقامة والانضباط. ولكنّ الباهي الأدغم قال للوكيل : "*لا عليك إنّه شابّ ومن الواجب تفهّمه*". عند ذلك قال الوكيل آمرا الجندي :"*ضع الصّورة في إطار لائق، وعلّقها فوق سريرك*". وبقي الجندي واقفا لا حراك به، ومن دون أن يجنح إلى الضّحك حتّى انصرف رؤساؤه ! ... وعلى العموم كان الانضباط هو السّائد، والجوّ منعشا!



استقبال الملك فيصل للرئيس بورقيبة .. ويظهر في الصورة المؤلف وإلى جانبه أحمد بن صالح والباجي قائد السبسي



السيد محمد مزالي عند تنصيبه على رأس وزارة الدفاع الوطني في 5 أفريل 1968 من طرف المرحوم الباهي الأدغم



مع بورقيبة يوم تعييني وزيرا للدفاع الوطني

الفصل الرّابع

وزارة التّربية القوميّة جيئة وإيابا

إذا كسّرت قيودك، تحرّرت ؛ وإذا قطعت جذورك، متّ.
قول مأثور

اضطلعت بمسؤولية وزارة التّربية القوميّة على كرّات ثلاث[1] ولمدد قصيرة : خمسة أشهر، ثمّ سبعة عشر شهرا، وأخيرًا لفترة أقلّ من أربع سنوات.

وفي الواقع، لم تكن مشاكل هذه الوزارة غريبة عنّي، لا فقط لممارستي مهنة الأستاذيّة، ولكن أيضا لأنّني عيّنت غداة الاستقلال، رئيسا لديوان الأمين الشّابّي وزير التّربية القوميّة.

وقد تشكّلت سنة 1957 لجنة أوكل إليها أمر إصلاح التّعليم وواجب تعميمه، وتونسته من جديد، وتحديثه. وكانت رؤيتان تتواجهان في صلب هذه اللّجنة : إحداهما يدافع عنها الوزير الأمين الشّابّي والعابد مزالي الكاتب العامّ للوزارة، ومحمّد بكير رئيس مصلحة التّعليم الابتدائي، وكنت على رأيهم، وترى المحافظة على الإصلاح الذي بدأه لوسيان باي، مدير التّعليم العموميّ في عهد الحماية ومواصلته، والّذي كان أقرّه تحت ضغط الحزب الحرّ الدّستوري الجديد والاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل، وذلك بتعريب التّعليم من السّنة الأولى إلى السّنة الرّابعة، بما في ذلك مادّة الحساب!، والثّانية يدافع عنها محمود المسعدي، رئيس مصلحة التّعليم الثّانوي وعدد من الوزراء الّذين كانوا يرون، بدعوى الحداثة والخروج من التّخلّف، التّراجع عن المكاسب الّتي تمّ الحصول عليها من سلطات الحماية واختيار ثنائيّة لغـــويّة غير متساوية، تكون فيها اللّغة العربيّة مادّة لتدريس

---

(1) من 29 ديسمبر 1969 إلى 12 جوان 1972.
- من أوائل نوفمبر 1971 إلى 18 مارس 1973.
- من غرّة جوان 1976 إلى أوائل مارس 1980.

علوم الدّين والنّحو والصّرف وكذلك تفسير النّصوص...المشرقيّة. أمّا باقي الموادّ من حساب وعلوم طبيعيّة وتاريخ وجغرافيا، فتُدرَّس باللّغة الفرنسيّة.

وعند تحكيم رئيس الجمهوريّة كانت الغلبة للرّؤية الثّانية. ونتيجة لذلك وقع تعيين المسعدي وزيرًا للتربية القوميّة في 8 ماي 1958، وهو اليوم الّذي توفّي فيه الزّعيم الكبير علي البهلوان، عن سنّ تناهز الخمسين، وهو المثقف الملتزم، والنّاشط السّياسي الكبير، والخطيب المفوّه، وقائد الجماهير الّذي لا يشقّ له غبار.

وإزاء ما حدث، اتّخذت القرار الّذي فرض نفسه، وهو الرّجوع إلى محفظتي لأستأنف التّدريس في المعهـــــد العلوي وفي الجامعة الزّيتونيّة، وذلك ابتداء من منتصف شهر ماي.

لم أكن موافقا للاختيار الذي تمّ لاعتقادي بأنّ نجاح أيّ مشروع في المجال البيداغوجيّ يتوقّف أوّلا على استشارة المعلّمين والأساتذة، ويجب ثانيا أن يكون وفيّا لمقوّمات الشّعب التّونسيّ الحضاريّة أي بالخصوص العروبة والإسلام . وكنت في ذلك منسجما مع الأستاذ الأمين الشّابّي منذ أيّام النّضال النّقابيّ والوطنيّ... وبالطّبع كنت أرى أنّ النّجاح في تركيز أيّ نظام مدرسيّ متناسق ومجد، لا بدّ من السّير به بخطوات ثابتة، ولكنّها متّزنة، متدرّجة في نسق قوّتها، ومراعية لإمكانيّاتها البشريّة، وخاصّة فيما يتعلّق بالمعلّمين الواجب تكوينهم أحسن تكوين بمدارس التّرشيح.

وعوضًا عن هذه السّياسة التّعليميّة المتوازنة الأصيلة، اندفع المسعدي، بلا هوادة، في عمليّة "تمدرس" محمومة، لا تخلو من مغالاة. فكان مخطّطه العشري للتّعليم الّذي وضعه – في الحقيقة– خبير فرنسي هو السيّد دابياس[1]، وجماعة أخرى من المتفقّدين الفرنسيين، يقضي بتسجيل عدد من التّلاميذ الجدد يتراوح بين 50.000 و60.000 في الابتدائي سنويّا ممّا يتطلّب فتح ألف قسم كلّ سنة.

وهو ما اضطرّه كذلك إلى فرض محلّ واحد لكلّ فصلين مخصّصين للتّلاميذ[2]، والتّخفيض من ساعات التّعليم الأسبوعيّة للسّنتين الأولى والثّانية (خمس عشرة ساعة عوضا عن ثلاثين ساعة)، والاكتفاء بخمس وعشرين ساعة عوضا عن ثلاثين ساعة في السّنوات

(1) جون ديبياس، مشروع إصلاح التّعليم في البلاد التّونسيّة، 1958، 4 كرّاسات.

(2) فصل أ من السّاعة الثّامنة إلى العاشرة وفصل ب من العاشرة إلى منتصف النّهار. والفصل أ له درس أيضا من السّاعة 13 إلى السّاعة 15 والفصل ب من السّاعة 15 إلى 17 !

الثّالثة والرّابعة والخامسة والسّادسة، ممّا يعني حذف أكثر من سنة من مرحلة التّعليم الابتدائي (خمس سنوات عوضا عن ستّة !).

لكنّ الأخطر هو ما اضطرّت إليه الإدارة من ضرورة انتداب آلاف الشّبان من مستوى السّنة الثالثة والرّابعة ثانوي، ومن "تدبير" تدريب سريع لهم بثلاثة أسابيع، ودفعهم بعد ذلك إلى الحلبة[1].

وبعد خمس سنوات من بداية تطبيق هذا الإصلاح الخطير، تدفّق سيل جارف من التّلاميذ على التّعليم الثّانوي، وأغلبهم من ناقصي التّكوين، وخاصّة المنحدرين من أوساط ريفيّة حيث ينعدم، أحيانا، الدّعم التربويّ العائليّ.

وفي عدد من *الرّائد الرّسمي* للجمهوريّة التّونسيّة صادر في بداية السّتينات ــ لا أذكر التّاريخ بالضّبط ولكن من السّهل على الباحثين الحصول عليه ــ نشر قرار وزيري ممضى من المسعدي، يرخّص بمقتضاه للجان الامتحانات قبول التّلاميذ المرشّحين لمناظرة السّادسة من التعليم الثّانوي بمعدّل 8 على 20 فما فوق!... والأمر كذلك بالنّسبة إلى الباكالوريا. وذلك من دون أن ننسى عمليّات إنجاح من لا تتوفّر فيهم المقاييس، ومن يشملهم التّدارك!...

وعلى عجل تمّ بعث مدرسة لترشيح الأساتذة المساعدين. وكان الانتداب يقع ابتداء من السّنة الخامسة ثانوي، ولا تشترط شهادة الباكلوريا. وبعد ثلاث سنوات من التّكوين السّريع يتخرّج المساعدون، وكثيرًا ما يصبحون أساتذة بالكامل بعد سنوات قليلة، وبضغوط كبيرة من النّقابات، وتمّت ترقية الآلاف من هؤلاء، خصوصا عندما تولّى إدريس قـــيـــقـــة وزارة التّربية من 1973 إلى 1976، وذلك بالاعتماد على معايير إداريّة غير علميّة ولا بيداغوجيّة.

وهكذا سجّل سلك المدرّبين أنفسهم تراجعًا كبيرًا في المستوى كما حدث بالنّسبة إلى سلك المعلّمين، بفعل كثرة الانتداب الاعتباطي والتّكوين السريع وأحيانًا المهلهل. وكنت أعرف المشكل في جزئيّاته بفعل ما كان لي من علاقات مستمرّة بعدد كبير من المربّين وفيهم بعض مديري دور التّرشيح. والغريب أنّ المسعدي مضى، في بداية السّتّينات، حتّى إلى إنشاء شعبة المدرّبين الّتي لا تتعدّى مدّة تكوينهم السّنتين ! وكم كنّا بعيدين عن الباكلوريا وسنة التّربّص البيداغوجي اللّتين كانتا ضرورتين لممارسة مهنة التّعليم الابتدائيّ !...

---

(1) كانت تنشر، طوال السّتّينات، إعلانات بصفة دوريّة في الجرائد تدعو إلى انتداب شبّان بهذا المستوى من التّعليم. ويمكن للباحثين الرّجوع إليها !

ثمّ بعد ذلك، يقف تلاميذ الثّانوي الّذين أنهكتهم العوائق، أمام أبواب الجامعة. ومن جرّاء هذا، وقع تسجيل نسبة هائلة من الفشل. وملخّص كلّ ذلك أنّ "دمقرطة" التّعليم هذه لم تكن في رأيي إلاّ عملا ديماغوجيّا تواصلت فيه الهرولة وراء الكمّ على حساب الكيف. وعلاوة على تدنّي المستوى المدرسيّ والجامعي، الّذي أمكن لكلّ ذي عينين ملاحظته، فإنّ هذا "الإصلاح" تسبّب في وجود أعداد هائلة من الرّاسبين في دراستهم[1]. وأفضت تجربة "الثّنائيّة اللّغويّة" إلى ضعف في التّمكّن من اللّغتين العربيّة والفرنسيّة، لفائدة لغة خليط تنال من هذه وتلك !

وعن حسن نيّة أو سوئها ، عامدا أو غافلا، ما يزال من يؤكّد أنّ مستوى اللّغة الفرنسيّة قد تدنّى لأنّ مزالي "عرّب" التّعليم ! فما أسرع ما ذهب إليه القوم ! والحقيقة أن المستوى العامّ للتّعليم هو الّذي تدنّى، وليس فقط مستوى اللّغة الفرنسيّة. فقد بقي المسعدي عشر سنوات كاملة على رأس وزارة التّربية، واستطاع أن ينجز إصلاحه من البداية إلى النّهاية. فتدنّى، في الواقع، المستوى العامّ للتّعليم نتيجة تدنّي مستوى المعلّمين والأساتذة. وإذا أمكن للمربّين المتميّزين في معاهد تونس وسوسة وصفاقس وبعض المدن الكبرى الأخرى، الحفاظ على مستوى معيّن بالرّغم من حذف سنة من مجموع ساعات مرحلة التّعليم الابتدائي، وسنة أخرى من التّعليم الثّانوي (ستّ سنوات عوضا عن سبع سنوات) فإنّ الأمر لم يكن كذلك في أكثر المناطق الأخرى.

ولزيادة توضيح هذه الهزيمة أمام الكيف في نظامنا التّربويّ وتحديد المسؤوليّات، أقول بدقّة إنّ التّلميذ الّذي وصل، عام 1972، إلى السّنة الأخيرة من التّعليم الثّانوي يكون قد دخل السّنة الأولى من التّعليم الابتدائي عام 1960. وفي حالة من ثلاث يكون "معلّمه" قد كُوّن في ظرف ثلاثة أسابيع بمستوى تعليميّ لا يفوق الرّابعة ثانوي في الجملة ! فهل محمّد مزالي هو المسؤول عن مستوى هذا التّلميذ عام الباكالوريا ؟!

وقد قضى هذا الإصلاح أيضًا على تجربة المعهد الصّادقي المتميّزة، إذ أنّ هذا المعهد الّذي أسّسه الوزير الأكبر خير الدّين سنة 1875، كان يرمي إلى الامتياز وإزالة الفوارق مهما كانت، بما أنّ اختيار التّلاميذ كان يتمّ عن طريق مناظرة قوميّة موازية لمناظرة الدّخول

---

(1) يلاحظ الباحث الجامعي الدّكتور الهادي التّيمومي في كتابه : "تونس (1956-1987)" : « تفيد الدّراسات أنّ مردود النّظام التّعليميّ في أواخر السّبعينات وبداية الثّمانينات لا يزال ضعيفا، إذ أنّ 85 طفلا من بين مائة سنّهم بين 6 سنوات و14 سنة يدخلون المدرسة، و4،31 بالمائة فقط من بينهم يحصلون على الباكالوريا و1،21 بالمائة يحصلون على ديبلوم جامعي (دار محمّد علي للنّشر ، تونس، 2006).

إلى سائر المعاهد الثّانويّة الأخرى يشارك فيها تلاميذ كلّ مدارس البلاد التّونسيّة، فتُنتدب بذلك في كلّ سنة نخبة مختارة حسب المواهب والكفاءات فقط، وآتية من كلّ شرائح السّكّان الاجتماعية، ومن كلّ الجهات.

وعندما شاركت في تلك المناظرة سنة 1940 ودخلت المعهد الصّادقي لاقيت فيه زملاء من كلّ المستويات الاجتماعية، أتوا من توزر، والقيروان، ونابل، وبنزرت، وصفاقس، وجربة، وراس الجبل وغيرها. فكنّا نخبة، لا باعتبار مولدنا، أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي لعائلاتنا ولكن، فقط، بفضل نتائجنا المدرسيّة.

ولم يتسنّ لي إلاّ سنة 1976 عند مروري للمرّة الثّالثة بوزارة التّربية القوميّة ، إرجاع الاعتبار لهذا المفهوم الخصب المتمثّل في معهد تلتقي وتتمازج وتتنافس فيه النّخبة المدرسيّة، فكان إنشاء معهد بورقيبة في قلب معهد كارنو، وقد استرجعناه من السّلط الفرنسيّة، يُنتدب تلاميذه عن طريق مناظرة وطنيّة مفتوحة لكلّ المؤسّسات التّعليميّة التّونسيّة باعتبار قيمة المعدّلات الّتي يحصل عليها التّلاميذ في مناظرة الدّخول إلى التّعليم الثّانويّ. وكان ذلك بمثابة بعث جديد للمعهد الصّادقي الّذي قضت عليه "إصلاحات" المسعدي. وانجرّ عن حذف مناظرة الدّخول لمدارس التّرشيح إنشاء شعبة في أكثر الثّانويّات، تسمّى "شعبة التّرشيح" حيث تلتقي حثالة تلاميذ الصّفّ الثّالث من التّعليم الثّانويّ. و"يوجّه" الّذين لم يُحتفظ بهم لمواصلة الحلقة الثّانية في قسم الرّياضيّات (أحسن المعدّلات) أو قسم العلوم أو قسم الآداب إلى شعبة "التّرشيح" (في أغلب الأحيان هم التّلامذة الّذين ليس لهم المعدّل أو من لم يتطوّعوا لاختيار شعبة "التّرشيح"). وهذه الشعبة بالذّات هي التي تكون المعلّمين ! أي في نهاية الأمر هي "سلّة المهملات" الّتي منها يتخرّج المكوّنون للأجيال القادمة. وبالطّبع ما أن عُيّنت، سنة 1972، وزيرا للتّربية القوميّة حتّى بادرت بوضع حدّ لهذه الشّعبة والرّجوع إلى أساليب سليمة وتقليديّة في مجال تكوين المكوّنين. وهكذا أعدت الاعتبار لمدارس التّرشيح، وأرجعت من جديد مبدأ التّطوّع[1].

وقد يبدو ما ذكّرت به في غاية القسوة، ولكنّه يترجم، للأسف، عن الواقع الأليم. وقد سبق لي، فضلا عن ذلك، أن شرحت كلّ ذلك بمزيد التّفاصيل في خطاب[2] ألقيته أمام لجان

---

(1) ألغى للأسف! إدريس قيقة وزير التّربية (1973 – 1976) مدرسة ترشيح المعلمات بمناسبة مناقشة قانون الماليّة. وحاولت فتحيّة مزالي عضو مجلس الأمّة والمديرة السّابقة لهذه المدرسة، الاعتراض على هذا القرار ولكن من دون جدوى، خاصّة وأنّ الوزير الأوّل الهادي نويرة أيّد وزيره علنا (راجع مداولات مجلس الأمّة).

(2) هذا الخطاب تحدّثت عنه العديد من الجرائد منها "*ديالوق*" عدد 406 بتاريخ 14 جوان 1982.

المخطّط، المكلّفة بالتّربية والتّكوين والتّشغيل، في الدّار المغربيّة (دار على النّمط المغربيّ) بقرطاج يوم 3 أفريل 1981، وذلك في تمهيد لمداولات حول رسالة النّظام التّربويّ وإصلاحه، وغائيّته. ولا أذكر، حسب علمي، أنّ أحدًا كذّبني، بينما لازم المسعدي الذي كان رئيسا لمجلس النّوابّ حينذاك، صمتا حذرا.

وبداية من سنة 1964-1965، لا يفوّت كلّ المسؤولين وأولياء التّلاميذ الفرصة للإشارة في خطبهم وأحاديثهم إلى الأعداد المتزايدة من "فضلات" نظامنا التّربويّ ، ذلك أنّه كان يطرد بين 80.000 و100.000 تلميذ سنويًا من الابتدائي والثّانوي ! وبدأت الشّروخ تظهر في بناء المسعدي إلى الحدّ الذي دعا الرّئيس بورقيبة إلى تكوين لجنة وطنيّة لتقييم "عشريّة المسعدي"، وانتقد "إصلاحه" في خطاب أمام العموم. وكان بن صالح نائب رئيس هذه اللّجنة. ومن السّهل على الباحثين المهتمّين بأشغال هذه اللّجنة تبيّن قساوة الانتقادات وخطورة التّشخيص الّذي صدع به أغلب المشاركين فيما يتعلّق بمستقبل أبنائنا نتيجة فشل برامج المسعدي. وأخيرا وقع تعويضه على رأس وزارة التّربية بأحمد بن صالح لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه! ومن حسن حظّه أنّ حلّت الأزمة النّاتجة عن سياسة التّعاضد فغطّت كارثة "عشريّة المسعدي".

وبودّي أن يفهمني القارئ على الوجه الصّحيح. فليس في نيّتي محاكمة رجل أو وزير، وإنّما اكتفيت بذكر بعض الأسباب الموضوعيّة الموضّحة لضعف مستوى التّعليم والتّراجع الذي عرفه في كلّ الموادّ وليس في الفرنسيّة فقط. غير أنّه أمكن لبضعة آلاف من بين مئات الآلاف من التّلاميذ والطّلبة النّجاح بامتياز في مناظرات الدّخول للمدارس العليا الفرنسيّة وغيرها، وخصوصا في الشّعب العلميّة والتّقنيّة. لكن كم من ثمار فجّة وضحايا وفاشلين في الحياة على مدى هذه العشريّة !

وبالرّغم من كلّ ذلك، كنت أحترم دائما المسعدي، الأستاذ والمثقّف وانتقدت فقط الوزير. وتساءلت بيني وبين نفسي أحيانا ألا تكون السّياسة قد "أفسدته" وصرفته عن الإبداع الأدبيّ[1].

---

(1) في كتاب "الصّادقية والصّادقيّون" بقلم الأستاذ أحمد عبد السّلام الصّادر سنة 1975، كتبت عن محمود المسعدي، وكان أستاذي في السّنة الخامسة من التّعليم الثّانويّ، سنة 1945، ما يلي :"كنّا معه في القمم، كنّا نحلق في مملكة الأفكار المجرّدة. وقليل من التّلاميذ من كان قادرا على الرّقيّ إلى عليائه وحتّى فهم ما يقول. كان يتوخّى الطّريقة السّقراطيّة أيّ التّهكّم، ويعطي أعدادًا سلبيّة، وكانت له عبارات مؤذية مثل: "يا بنيّ، إنّ منتصف النّهار حلّ بدماغك. وفهمنا معنى ذلك بعد مدّة طويلة، أي أنّ الأمور عنده مبسّطة للغاية، وكثيرًا ما كان يدعو تلميذا لرسم حلقة وتحتها سطر ثمّ يرجعه إلى مكانه مصحوبًا بهذا التّعليق: أمّا الحلقة فهي مخّك وأمّا السّطر فهو البلادة الّتي تؤثّر تأثير الجاذبيّة..." ! وأضيف شيئا لم أنسه، لكونه استثنائيًا وهو أنّي تحصّلت على عدد 11 على عشرين في امتحان الإنشاء وكنت الأوّل بالاشتراك مع إبراهيم خواجة !"

نعم كنت ولا أزال أقدّر الأستاذ المسعدي الأديب بالرّغم أنّي لم أشاطر بعض آرائه الفلسفيّة والأدبيّة خاصّة منها تلك الّتي تتعلّق بالنّظرة إلى الحياة ودور الإنسان في هذا الكون وهل هو فاعل فيه أم مفعول به، خاضع بائس. فقد جاء في خاتمة مقال منشور بالعدد الأوّل من المباحث (السّلسلة الجديدة) بتاريخ 10 أفريل 1944، بعنوان "مشكلة المعرفة في حكمة القدماء وفلسفة المحدثين" : « *فهل رأيت قطّ شيئا أدعى من شأن الإنسان في حياته والكون إلى الحيرة والقنوط واليأس* » ؟

وذلك ما قد يفسّر قولته الّتي بــها اشتهر *"الأدب مأساة أو لا يكون"* !

أمّا أنا فقد كتبت بكلّ تواضع في مقدّمة كتابي *"أحاديث"* :« فمقولة الإنسان المأساة قد استبدلناها بالإنسان الملحمي أي الإنسان الّذي ينحت كيانه، ويؤسّس سعادته، وهو يخوض ملحمة من أنبل وأشرف ما وُجد على وجه الأرض، ألا وهي ملحمة الإنسان يصارع ويقاوم ليبقى واقفا من دون تخاذل ولا تباك بل هو "بروميتيوس: الصّامد إلى الأبد، أو ذلك المؤمن الّذي لا تلين له قناة لأنّه يعمل لدنياه كأنّه يعيش أبدا، ويعمل لآخرته كأنّه يموت غدا ».

ورغم صروف الدّهر والمحن فإنّي لا أزال على موقفي ولم تتغيّر عقيدتي البتّة.



وأثناء الخمسة أشهر والنّصف الّتي قضّيتها على رأس الوزارة، لم يسعفني الوقت لتطبيق بعض الأفكار في نطاق إصلاح شامل، واتّخاذ الإجراءات الملائمة حتّى أرفع من مستوى التّعليم.

وكلّ ما استطعت أن أفعله هو بعض التّغييرات في صلب الوزارة، وبعض اللّمسات العاجلة في الأساليب التّربويّة، والشّروع في التّفكير المعمّق لإيجاد الوسائل الكفيلة بالخروج من مآزق النّظام التّربويّ الّذي ورثته. وحتّى خلفي في الوزارة، الشاذلي العيّاري، فلم يستطع أن يقوم بعمل كبير، لأنّه غادر الوزارة بعد سنة ونصف (من 12 جوان 1970 إلى 29 أكتوبر 1971).

وكان أن ساهمتْ ثلاث "قضايا مفتعلة" في اختصار مدّة مكوثي على رأس الوزارة. الأولى كان لها صلة بأحمد بن صالح، "ذي الوزارات الخمس" الّذي أقاله بورقيبة، ولم يمض عليه كبير وقت حتّى حبسه، وحكم عليه، بطريقة ظالمة، بالسّجن سنوات عديدة.

وقليلون هم الّذين تجرّؤوا عليه، ووجّهوا له أبسط الملاحظات في أيّام مجده. وكنت من بين هؤلاء القلائل الذين كانت لهم الشّجاعة ليعبّروا عن معارضتهم، علنا وبوضوح، في خصوص سياسته السّاعية إلى تعميم التّعاضد، والإسراع في إحداث التّعاضديّات بإلحاح من بورقيبة أحيانا. وقد قمت بذلك رسميّا، بالخصوص، يوم 8 سبتمبر 1969 بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الجمهوريّة بصورة استثنائيّة، إذ تمّ جمع كلّ أعضاء الحكومة والدّيوان السّياسي برئاسة الباهي الأدغم[1]. غير أنّ الاختلاف لم يكن ليمنع المودّة والاحترام المتبادل، خاصّة أنّ احمد بن صالح كان يتمتّع، في سياسته تلك، بموافقة الرّئيس وحتى بتشجيعاته الّتي كثيرًا ما عبّر له عنها في اجتماعات مجلس الوزراء علنا، وفي مناسبات أخرى[2].

وفي اعتقادي أنّ الطّاقم السّياسيّ المباشر للسّلطة يتحمّل مسؤوليّة سياسة بن صالح الّتي كان باركها الرّئيس. ولهذا السّبب، عندما أخبرني الباهي الأدغم، كاتب الدّولة للرّئاسة (أي الوزير الأوّل) في شهر فيفري 1970 بالظّروف المادّيّة الصّعبة الّتي كان يمرّ بها أحمد بن صالح بعد إقالته من الحكومة، وطلب منّي إعداد أمر لتسميته أستاذا، لم أتردّد لحظة. وكان بن صالح أستاذا بليسي سوسة قبل أن يُعيّن ممثّلا للمنظّمة الشّغيلة بالكنفيدراليّة الدّوليّة للنّقابات الحرّة[3] ببروكسل[4].لم يتأخّر الباهي الأدغم في التّوقيع على الأمر مع منح صاحبه إجازة مدفوعة الأجر حتىّ 30 سبتمبر 1970. وتولّت المصالح الماليّة بعد ذلك إعداد الإذن بالدّفع، غير أنّي كنت أجهل الطّريقة الّتي بها أوصل إليه الحوالة أو في أيّ حساب بريديّ أو بنكيّ أصبّ له المبلغ. فالتجأت إلى وسيط لأعرف هذه المعطيات. وهكذا دعوت الأستاذ محمود بالنّاصر – رحمه اللّه ــ وهو إخْصَائيّ في أمراض القلب ورئيس قسم في مستشفى شارل نيكول ــ ليزورني في مكتبي بالوزارة. وشاءت الصّدفة أن جاءتني يومها بعض النّسخ من كتابي *من وحي الفكر* لإهدائها إلى عدد من الأصدقاء والزّملاء. فشرحت قضية الحوالة الماليّة للأستاذ بالنّاصر والمطلوب منه، وقبل أن ينصرف

(1) هي المرّة الأولى التي سجّلت فيها مداخلات الوزراء.

(2) صرّح بورقيبة في 12 مارس 1962 قائلا :" *عندما قرّرنا الحدّ شيئا ما من الملك الخاصّ لام البعض على أحمد بن صالح.. إنّي أعتبر هذه التّهمة لا أساس لها من الصّحّة، إذ أنّي أتحمّل شخصيّا مسؤوليّة وضع التّخطيط. وأنا نفسي أراقب تطبيقه. ولا شيء في هذا الميدان يقع من دون موافقتي*".

(3) بعثت هذه الكنفيدراليّة، والحرب الباردة على أشدّها، لمناهضة الفيدراليّة العالميّة النّقابيّة المؤتمرة بأوامر الشّيوعيّين.

(4) وبقي أحمد بن صالح طوال ثلاث سنوات تقريبامساعدا لرئيس قسم إفريقيا وآسيا والشّرق الأوسط، وذلك باقتراح من فرحات حشّاد.

أعطيته نسخة من كتابي مصدّرة بإهداء لطيف ليتولّي تسليمها لأحمد بن صالح. وكان ذلك منّي عربون احترام وصداقة ولأنّ أحمد بن صالح ساهم أيضا بكتاباته في مجلّة الفكر باسمين مستعارين وهما أبو الحسن تارة وإبراهيم تارة أخرى.

وقام الطّبيب بالمهمة ولكنّي لم اتّصل بردّ من بن صالح، إذ داهمت الشّرطة منزله وألقت عليه القبض بعد يومين فقط من الحادثة. وحُجزت أوراقه وكذلك نسخة الكتاب المهداة. وكان ذلك كافيا لتجعل بطانة الرّئيس من الحبّة قبّة وتضخّم القضيّة وتجعلني من أتباع بن صالح الغلاة، والحال أنّي كنت من القلائل الذين عبّروا عن تحفّظاقم بخصوص جوانب من السّياسية المتّبعة، مع الحفاظ على صداقتي مع الرّجل وبصفته مناضلا جديرا بكلّ تقدير واحترام. وبقي كذلك إلى اليوم في نظري.

وأساءت لي هذه "القضيّة" في نظر بعض الخنوعين. ولكنّني لم أندم على ما قمت به، بل إنّني فخور بذلك.

وثمّة "قضية" أخرى أفسدت صورتي عند بعض الأوساط "المؤثّرة".

فقد وصلتني في جانفي 1970 شكوى من مواطن من قفصة تذمّر من متعاون فرنسي يدرّس في معهد المدينة متّهما إيّاه بالتّحرّش بأخته التّلميذة بالسّنة الخامسة. فكلّفت النّاصر الشّليوي مدير التّعليم الثّانوي بإجراء تحقيق على عين المكان. فأكّد في تقريره التّهمة، واعترف المدرّس، وهو جنديّ في سنّ العشرين، يربطه عقد مع الوزارة باعتباره " متعاونا فنّيا"، بملاطفته لتلميذته وانتظارها عند خروجها من الحمّام لمصاحبته إلى منزله. فاتّخذت قرارًا بإيقاف المربّي المزيّف عن مواصلة العمل مع الإبقاء على عقده حتّى 30 جوان، ممّا أثار حفيظة زملائه، فهدّد ثمانون منهم كتابيًا بالإضراب عن العمل إذا لم يتمّ إرجاع زميلهم إلى سالف عمله.

ولم أتراجع في قراري ولم يتمّ الإضراب، نظرا إلى الحزم الّذي أبديته أنا ووالي قفصة في ذلك الوقت القائد الكشفي محمّد التّريكي. ولكنّي تلقّيت احتجاج الملحق الثّقافي بالسّفارة الفرنسيّة، المدعوّ "بري" الّذي كان له تصوّر خاصّ للتّعاون. ومنذ ذلك الحادث أصبحت ذاك الحريص على التّعريب المطلق العشوائيّ !...والكاره للّغة الفرنسيّة والفرنسيّين ! هكذا ببساطة، وكأنّي لست خرّيج السربون ولا أدين بتكويني ومساري المهني لأساتذتي الفرنسيّين في المعهد الصّادقي وفي كلّيّة الآداب بباريس !

وتبعا لذلك أرسلت منشورا إلى كافّة مديري المدارس الثّانويّة طالبتهم فيه باقتراح فسخ العقد بالنّسبة للمتعاونين الفنّيين الّذين لا يرتاحون إليهم لأسباب أخلاقيّة أو بيداغوجيّة، علما أنّ عددا كبيرا منهم كانوا شبّانا، وربّما شاركوا في انتفاضة ماي 1968 في فرنسا.

وكان عدد الّذين وضعتهم على ذمّة سفارة فرنسا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من بين أكثر من ألفي متعاون فرنسيّ. ثمّ عُزلت يوم 12 جوان من منصبي. ولّما عدت إليه ثانية طلب مقابلتي أحد رجال التّربية كان يشغل خطّة قيّم عامّ في ثانويّة بمدينة باجة. وأعلمني أنّه ما كدت أغادر الوزارة حتّى دعاه المدير المساعد للتّعليم الثّانويّ (مرشد بن علي) ولامه على اقتراحه التّخلّص من أستاذ كان يدرّس بمعهد عين دراهم قائلا له : "كيف تتجرّأ على المساس بأحد الفرنسيّين". ولّما لاحظ له أنّه طبّق تعليمات وزير التّربية ردّ عليه : " لقد ضحّينا بمحمّد مزالي لدعم التّعاون الثّقافيّ التّونسيّ الفرنسيّ "، وعزله وكلّفه بخطّة قيّم عامّ بباجة بعد أن كان مديرا لثانويّة عين دراهم. فتأثّرت لكلامه وعيّنته مديرا بمعهد الفحص الثّانويّ.

إنّ هذه الممارسات لا تكاد تصدّق في دولة مستقلّة ولكنّه الواقع بعينه.

★★★

أمّا القضيّة الثالثة فقد كانت القطرة الّتي أفاضت الكأس وأفضت إلى زوال "حظوتي" في بعض الأوساط الفاعلة.

وفعلا قرّرت، بالاتّفاق مع الباهي الأدغم، تعريب السّنة الأولى من التّعليم الابتدائيّ. وكان الرّئيس مقيمًا بباريس للتّداوي من جرّاء انهيار عصبيّ. فتلقّيت مكالمة هاتفيّة من الهادي نويرة محافظ البنك المركزي وثانية من علي الزّواوي المدير بهذا البنك، يعلمانني بأنّ الرّئيس غاضب من هذا القرار.

ولّما كنت عائدا، في ماي 1970، من أمستردام حيث ساهمت في أشغال الدّورة السّبعين للّجنة الدّوليّة الأولمبيّة توقّفت في باريس، وأحببت اغتنام الفرصة لعيادة الرّئيس بورقيبة الّذي كان يسكن سفارتنا آنذاك. فكان ردّ المصمودي، وهو السّفير في ذلك الوقت، أنّ رئيس الدّولة مريض. ففهمت الأمر وقفلت راجعًا إلى تونس في اليوم نفسه.

وفي 12 جوان 1970 هتف لي الباهي الأدغم ودعاني لزيارته لإعلامي بنهاية مهمّتي على رأس وزارة التّربية القوميّة[1]، وذلك في نطاق تحوير وزاري هدف منه الرّئيس ضمّ "اللّيبراليين" الّذين عارضوا أحمد بن صالح إلى الحكومة[2].

وأبدى الباهي الأدغم لطفا كبيرا تجاهي، وأثنى على همّتي في أداء مهمّتي كوزير، مضيفًا أنّ تلك هي إرادة الرّئيس. فشكرته بدوري وقلت:

"سيّدي الوزير الأول إنّي أفهم ذلك وأتحمّل تبعاته. لكن هناك مشكل. إذ أنّ إدارة الحزب نشرت منذ ثلاثة أسابيع، بلاغًا ينصّ على تعييني لرئاسة مؤتمر لجنة التّنسيق الحزبي في قابس يوم الأحد 14 جوان، فهل أذهب إلى قابس مع ذلك بينما لم اعد لا وزيرًا ولا عضوا بالدّيوان السّياسي؟".

فأبدى بعض الحرج، وسألني : *"هل أنت قادرٌ نفسيًا على القيام بهذه المهمّة؟"*

فأجبته:

" لقد كنت على الدّوام مناضلاً قريًبا من القاعدة، وما زلت أومن بمزايا الاتّصال المباشر مع النّاس. ولو كلّفتني بإلقاء محاضرة غدًا في خليّة حزبيّة في أصغر قرية بالبلاد، لذهبت بلا تردّد".

فأذن لي بالذّهاب وترأّست مؤتمر لجنة التّنسيق في قابس، وتمّ الأمر في ظروف عاديّة جدًّا.

وبعد هذا اللّقاء بسنوات طويلة أتــاني ما أكّد لي صدق مشاعر الرّجل نحوي، وذلك عندما قرأت سنة 1990 الرّسالة الخطيّة التي بعث بها في 6 جانفي 1970 إلى الرّئيس بورقيبة المقيم وقتها بباريس، قال :

" لقد كانت انطلاقة السّيد محمّد مزالي طيّبة بوزارة التّربية القوميّة، وهو مسيطر على المشاكل سيطرة تامّة. ويبدو لي أنّه متميّز بما له من نظرة مستقبليّة، وقدرة على أخذ القرار، بالإضافة إلى ما يتمتّع به من سهولة الاتّصال بسلك التّعليم. والبارحة استقبلت ممثّلين عن المربّين بحضوره، وشرحت لهم الخطوط الكبرى لسياستنا..."[3].

★★★

---

(1) قيل لي إنّ الملحق الثّقافيّ الفرنسيّ شرب الشّمبانيا مع عدد من التّونسيّين وفي مقدّمتهم المدير المساعد لإدارة التّعليم الثّانويّ، احتفالا بتخلّصهم من وزير تونسيّ "غير منسجم" !

(2) وتمّ "الاستغناء" أيضا عن زملاء آخرين في اليوم نفسه وهم الهادي خفشة والشّاذلي القليبي ومحمّد الصّيّاح.

(3) هذه الرّسالة منشورة في كتاب فؤاد لخوة، بعنوان حكومة الباهي الأدغم : 7 نوفمبر 1969 – 2 نوفمبر 1970، أليف، تونس، 1999، ص. 154.

وفي تلك السّنة أي 1970 فقدت البلاد التّونسيّة علما بارزا في التّدريس وعلوم الدّين وفنون الأدب، هو المغفور له الشّيخ الفاضل بن عاشور وذلك يوم الاثنين 20 أفريل.

وما أن علمت، قبل ذلك، بمرضه العضال حتّى بادرت بعيادته في بيت آل ابن عاشور بالمرسى، وأبى رغم وضعه الصّحيّ إلاّ استقبالي وهو على الفراش. فلاحظت صفرة في وجهه، وخفوتا في صوته. وكان كعهدي به لطيفا، بشوشا، مبتسما. ولم يلبث بعد ثلاثة أيّام أن التحق بالرّفيق الأعلى. وقد تشرّفت بتأبينه في مقبرة الزلاّج، وارتجلت كلمة مناسبة للمقام. وكان والده الشّيخ الطّاهر بن عاشوريتقدّم المشيّعين رغم سنّه، وصلّى وهو في المقدّمة، وقد اكتظّت بهم المقبرة، ثمّ سجّاه بنفسه. واقترحت عليه أن يصطحبني في سيّارتي إلى بيته فقبل، وامتطى معي سيّارتي صحبة حفيديه، عياض ورافع. وأذكر أنّه صرّح لي ونحن في طريق العودة : "إنّي لم أفقد ابنا بارّا فقط بل فقدت جليسا ومحاورا وعالما.

وقد أقيم للشّيخ الفاضل حفل الأربعين بالمسرح البلديّ أشرف عليه المرحوم الصّادق المقدّم، وحضره العلاّمة الشّيخ الطّاهر بن عاشور. وألقيت في الحفل كلمات وقصائد، أذكر منها قصيد الشّاعر المصري الكبير المرحوم عزيز أباظة وجاء في مطلعه:

"رَدَع الرّدى وهو القويّ الرّادع للرّاحلين مآثر وصنائع..."

حتّى يقول :

"يا فاضل الفضلاء يا ابن عشيرة زان الحجى فيها القنوت الخاشع

خلّفت مجمعك الحزين وأنت في أعلامه العَلَم الأشمّ الفارع" ...

كما ألقى شاعر المغرب العربيّ مفدي زكرياء قصيدا هو الآخر يقول في مطلعه :

"ما لي وللشّعر والأكباد تنفطر وللرّثاء ولا يرثي لنا القدر"

ومنه قوله :

"عُهدتَ مؤتمرَ الإسلام تحضره أفي السّماوات للإسلام مؤتمر" ؟

★★★

في الفترة الممتدّة بين 12 جوان 1970 ونوفمبر 1971، تفرّغت لمجلّة *الفكر* وشاركت في أشغال مجلس الأمّة بصفتي نائبًا. وعرفت هذه الفترة بعض الأحداث.

من ذلك أنّ مجلّة "أسبرى" الّتي أسّسها إيمانوال مونيي[1] ، أصدرت عددًا خاصّا موضوعه *"التّعاون والمتعاونون"*، تضمّن عديد المقالات المهتمّة بالتعاون الثّقافي مع تونس والمغرب وعدد من البلدان الإفريقيّة. وطرحت هذه المجلّة في افتتاحيّة العدد مشكل مصداقيّة هذا التّعاون ولم تتردّد في التّأكيد على أنّ الأمر يتعلّق باستعمار جديد، يُمارَس بغير علم هؤلاء المتعاونين، وقد يسعى من وراء التّعليم نفسه إلى توظيف شباب إفريقيا الشّماليّة وإفريقيا عامّة ليجعل منهم في المستقبل زبائن للاقتصاد الغربي و"مستهلكين" للثّقافة الفرنسيّة... وكذلك نشرت مجلّة "باري ماتش"، سنة 1970 تصريحًا لكريستيان فوشي، وزير التربيّة الوطنيّة الأسبق في عهد الجنرال ديغول، يقول فيه: *"لقد خسرت فرنسا امبراطوريّة استعمارية، ووجب علينا اليوم تعويضها بامبراطوريّة ثقافيّة !"*. وفي 26 ديسمبر1970 استشهد نائب تونسيّ في جلسة عامّة بمجلس الأمّة بهذا التّصريح ونبّه المسؤولين إلى خطر احتلال جديد ثقافيّ هذه المرّة. ومن ناحيته، لاحظ مقرّر ميزانيّة وزارة التّربية لسنة 1971 أنّ عدد المتعاونين الفرنسيّين في الثّانوي تزايد باستمرار، فكان عددهم 1278 سنة 1965 ليصبح 2850 سنة 1970. أمّا التّعليم العالي فقد تطوّر فيه العدد من 56 سنة 1962 إلى 249 سنة 1970[2].

وبالطّبع لا بدّ أنّني أثرت عداء بعض الدّبلوماسيّين وتحفّظات... عدد من التونسيّين عندما أعددت، سنة 1972 خطّة لتعويض المتعاونين الأجانب. وبالنّسبة إلى الذين لم يفهموا شيئا ولم يتعلّموا شيئًا، كانت سياسة التّونسة والتّعريب تثير المخاوف، بينما كان الأمر يتعلّق بكلّ بساطة بتونسة الإطارات. وعند ذلك ذكّرت بأنّ الذّوق السّليم يعتبر التّعاون النّاجح هو ذاك الّذي ينتهي في أقرب الأوقات ! أمّا "المتهوّرون" فرأيهم رأي آخر.

وفي عدد مجلّة "أسبري" الآنف الذّكر مقالات لمتعاونين أكّدوا فيها أنّهم كانوا ينشرون تعليمًا "برجوازيا"، يفرز مجتمعا استهلاكيّا لا يمكن له أن "يكوّن" غير "تونسيّين صغار"

---

(1) كنت على علاقة ممتازة بمديرها، جان ماري دوميناك، الذي دعوته بصفتي مديرا لمجلة الفكر في السّتينات، ونظمت له لقاء ببعض المثقفين التونسيّين وخاصّة مع المساهمين بالكتابة في مجلتي.

(2) يحسن الإشارة إلى أنه لم يكن في سنة 1962 إلاّ 8 مدرّسين تونسيّين في التّعليم العالي، وأصبح عددهم 24 سنة 1970. كما انه لا بدّ من الملاحظة أنّ ثمانية مليون دينار كانت مخصّصة لرواتب المتعاونين الفرنسيّين في سنة 1970.

متشبّهين بالفرنسيّين ولا يعدو أن يكون مثلهم الأعلى إلاّ النّمط الفرنسيّ. وأضافوا أنّ التّعليم باللّغة العربيّة سبيل إلى الظلاّمية، وأنّهم كرجال تعليم يساريّين لا يطمحون من وراء وجودهم في تونس إلاّ إنقاذ التّونسيّين « من أهوال القرون الوسطى الإسلاميّة !! ».

ولم يتردّد متعاون آخر في التّهكم من بعض أولياء تلاميذ معهد قابس الّذين يمنعون بناهم من المشاركة في نشاط نادي السّينما المحلّي عندما يكون المنشّط تونسيّا، ولكنّهم يضعون ثقتهم الكاملة في المسؤول عندما يكون متعاونا فرنسيّا، مضيفًا بدون حياء "... *واغتنمنا الفرصة بالطّبع*".

وكان ردّي حازما على بعض هذه التّصريحات في افتتاحية *الفكر* بتاريخ غرّة فيفري 1971، تحت عنوان "*الالتباس الكبير أو ما أبعد ما بين الكأس والشّفاه*". وختمته هكذا :

« ونقول بكلّ هدوء للّذين يرومون الاستعاضة عن الامبراطوريّة الاستعماريّة المفقودة بامبراطوريّة ثقافيّة، وإلى "الرّفاق" الّذين يطمعون في تجريب نظريّاقم الماركسيّة أو الماركوزيّة أو الفوضويّة بأوطاننا فيمارسون نوعا من الإرهاب العقائديّ تجاوزته الأحداث، إنّه يجب أن نرفع الالتباس الكبير الّذي علق بمعنى التّعاون الثّقافيّ لأنّ طبيعة الأشياء وإرادة هذا الشّعب، ماضيا وحاضرا، جعلتا من هذه البلاد أمّة عربيّة إسلاميّة ذات شخصيّة مميّزة منيعة أبد الدّهر».

وعلى إثر ذلك طلب الوزير الأول الهادي نويرة مقابلتي لمزيد التّوضيح . وعندما علم بمحتوى مجلة "*أسبري*" زال غضبه وانتهت المقابلة بسلام.

وفي جانفي 1971، استقبلت بمقرّ مجلّة *الفكر* وفدا من الإتّحاد العام لطلبة تونس التمس منّي الإشراف على " أسبوع التّعريب" بقاعة ابن رشيق الكائنة في شارع باريس بالعاصمة. فقبلت ذلك بالطّبع وارتجلت محاضرة بعنوان " *في التّعريب والتّونسة* ". وكان ذلك يوم 23 فيفري 1971، غصّت فيه القاعة بالحاضرين، وبعد المحاضرة انتظم نقاش طويل وثريّ ردّدتْ أصداءه الصّحافة من الغد، وخاصّة صحيفة *الصّباح*.

ودعاني الهادي نويرة مرة أخرى وقال لي" *سي محمد أنت ما زلت عضوا باللّجنة المركزيّة للحزب، فكيف تفعل هذا*" ؟.

فأجبته:" *سيّدي الأمين العام، إنّ محاضرتي سجّلتها الإذاعة. رجائي أن تسمعها. وإذا وجدت فيها رأيا أو اقتراحا يناقض ما كنت أنت تكتبه وتعيد كتابته في جريدة "الرّسالة"، أو ما كان علي البلهوان يردّده في صحيفة "الحرّية" أو ما كان يؤكّده الزعيم الحبيب بورقيبة في*

خطبه وفي مقالاته الصّحفية [...] أي أنّ لغتنا الوطنيّة هي العربيّة وأنّ ديننا هو الإسلام وأنّه من أوكد واجباتنا تعليم اللّغات الأجنبية أيضا [...]، فاتّخذوا ضدّي ما ترونه صالحا من إجراءات تأديبيّة. وإذا أردت منّي الآن أن أستقيل فعلت..."

فتحدّث الوزير الأوّل عن أشياء أخرى ثمّ انصرفت.

★★★

في أكتوبر 1971 شاركت في مؤتمر الحزب بصفتي عضوا باللّجنة المركزيّة. كان الصّراع على أشدّه بين " اللّيبراليّين" بقيادة أحمد المستيري و" المحافظين" بقيادة الهادي نويرة وعبد الله فرحات ومحمّد الصياح ومحمّد المصمودي والحبيب عاشور، أمّا أنا فقد بقيت على الحياد حفاظا على حرّية التّحرّك فكرا وفعلا.

وفي اليوم الثّالث من المؤتمر الّذي وافق عيد الجلاء (يوم 15 أكتوبر) اغتنم "اللّيبراليّون" فرصة وجود بورقيبة في بنزرت احتفالا بهذه الذّكرى للقيام بمواجهة عنيفة تولاّها حسيب بن عمّار مطالبا بأن يُنتخب الدّيوان السّياسيّ حالاّ، رغم غياب رئيس الحزب، من بين أعضاء اللّجنة المركزيّة لا أن يكون معيّنا من الرّئيس كما نصّ عليه النّظام الدّاخليّ للحزب. وطلب منّي الهادي نويرة الرّدّ على حسيب بن عمّار. ولكنّي رفضت كي لا يُفسَّر موقفي على أنّه طمع في الرّجوع إلى الحكومة ! واضطُرّ أن يردّ عليه بنفسه بحزم. وبعد أيّام قليلة تمّ نقاش الموضوع بقصر قرطاج، وكانت معارضة بورقيبة "لللّيبراليّين" شديدة، ومضى إلى أن اقترح تقديم استقالته مضيفا : " *سأقضي آخر أيّامي في منزل آبائي بالمنستير*". غير أنّ الأغلبيّة ساندته فقرّر، عند ذلك، طرد هذه الجماعة. وهو ما أفسد الأجواء في الحزب لمدّة طويلة ووضع حدًّا، للأسف ! للآمال الّتي تراءت لإحلال الدّيمقراطيّة فيما سمّي، بشيء من التّسرّع، بربيع تونس. وبعد أيّام من ذلك وقع تثبيت الهادي نويرة في الوزارة الأولى فدعاني لأكون ضمن فريقه في الحكومة.

وعبّرت له عن موافقتي المبدئية وأشعرته بأنّي أرغب في الرّجوع إلى وزارة الشّباب والرّياضة لا إلى وزارة التّربية الّتي "أُزحت عنها" بلا سبب مقبول. لكنّه ألحّ عليّ لقبول وزارة التّربية، فانصعت للأمر استجابة للواجب، واعدًا نفسي بإتمام ما بقي منقوصًا. وهكذا رجعت إلى مكتبي في هذه الوزارة بشارع باب بنات، ولم تطل هذه المهمّة أيضا إذ دامت من نوفمبر 1971 إلى مارس 1973.

وكنت مستعدًا للقيام بالمستحيل من أجل تطبيق الإصلاح الّذي لم أتوصّل إلى تطبيقه في المرّة الأولى لقصر المدّة. لكنّي وجدت عقبات كأداء وبالخصوص في الجامعة حيث كانت توجد معارضة كبيرة، لا لشخصي ولكن ضدّ الحكومة وحتّ النّظام.

وفي شهر فيفري 1972 سافرت إلى اليابان للمشاركة في الدّورة 72 للجنة الدّولية الأولمبيّة في صابورو، وتمتّعت هناك لمدّة أربعة أيّام بحضور هذا الحفل الّذي تعيشه الرّياضة الأولمبيّة الشّتوية كلّ أربع سنوات. وعند رجوعي إلى تونس واجهت الوضع النّاجم عن قرار الهادي نويرة بإغلاق الجامعة حتّى نهاية السّنة الجامعيّة. فأحسست وقتها أنّ الوزير الأوّل كان ضحيّة لمكيدة، لأنّه إذا كان هناك ما يدعو لإغلاق الجامعة– وهو ما يحتاج إلى دليل– فيجب غلقها لأجل غير مسمّى، وهذا من شأنه أن يسمح باتّخاذ القرار بفتحها في الوقت الّذي تراه الحكومة.

وفعلا، بان للعيان أن مؤامرة أحكم حلقاتها أولئك الّذين طمحوا إلى الحلول محلّ نويرة، هذا الرّجل المعروف بجدّه واستقامته. وسيأتي دوري لأكون ضحيّة هذه اللّعبة العبثيّة.

★★★

ومرّت الأيّام بحلوها ومرّها، تتخلّلها الأحداث والوقائع، فيها المأسوي وفيها المضحك.

كنّا في صفاقس في الفاتح من ماي، عيد العمّال عام 1975. وكنت بجانب الحبيب عاشور هذا "الزّعيم النّقابي التّاريخي" الذي لم يتردّد في دفع عمّال الرّصيف لضرب الطّلبة في مدينتهم الجامعيّة في شهر فيفري 1972. كان يشاهد استعراض العمّال ويعلّق:

– *"يا سي محمّد، هؤلاء هم عمّال مناجم قفصة".*

قالها بالفرنسيّة **des mineurs**. فأردت مداعبته متلاعبا بكلمتين بالفرنسيّة لأنّ هذه الكلمة معناها أيضا بالفرنسيّة لم يبلغ الرّشد. فقلت: *"نعم هم majeurs أي رشّد".*

فأجاب: *"لا، لا أؤكّد لك أنّهم mineurs".*

وواصلت الدّعابة في إصرار وقلت:

"إنّ هؤلاء العمّال هم mineurs ولكنّهم majeurs".

فكأنّي لم أقل شيئا وأصرّ : "*لا،لا، هم mineurs و mineurs بالتّأكيد.*"

فكان أبعد من أن يفهم الدّعابة وهو يتكلّم بالفرنسيّة ويدّعيها. وحاولت، بعسر، إخفاء حاجة ملحّة إلى الضّحك بكحّة مصطنعة، آسفا شديد الأسف من المستوى الثّقافيّ الّذي كان عليه مخاطبي.

وأثناء أحد مجالس الوزراء المنعقد في أفريل 1972، وما تزال حينئذ الأزمة على أشدّها في الجامعة خاطب المرحوم الضّاوي حنّابليّة وزير الفلاحة الوزير الأوّل الهادي نويرة بقوله : "*إنّ الضّغط أصبح لا يطاق وحدّة الانتقادات بلغت الذّروة وكلّ ذلك من جرّاء غلق الجامعة... إنّي لم أعد قادرا على تحمّل هذه الوضعيّة ...*"

فأجاب الوزير الأوّل :" *زميلي العزيز عندما يمارس المرء السّياسة عليه أن يتقمّص جلد الفيلة*". قالها بالفرنسيّة pachyderme . فالتفت أحد كتّاب الدّولة إلى الشّاذلي القليبي قائلا: "*من هو هذا الباشيدرم ؟*" فأجاب القليبي : "*إنّه كاتب عاش في القرون الوسطى !*". وكانت الجلسة ثقيلة، شعرت أثناءها بالحرج الشّديد عندما رأيت محمّد المصمودي وزير الخارجيّة يتضاحك والوزراء المجاورين له، ويقلّم أظافره من دون أن يعير أيّ اهتمام لكلام الوزير الأوّل... وكنت تمنّيت نظرا لتقديري الشّخصيّ للهادي نويرة أن يأمره بمغادرة قاعة مجلس الوزراء أو أن يرفع الجلسة.

وبالرّغم من الأجواء السّياسيّة المثقلة بالغيوم وصعوبة مراس الإدارة، فإنّي لفخور بنجاحي في إنجاز ثلاث خطط توجيهيّة لإصلاح النّظام التّربويّ التّونسيّ، وذلك بمساعدة لجان نسّق بين أشغالها بكفاءة الأستاذ عبد العزيز بن حسن مدير البرامج بالوزارة آنذاك رحمه اللّه.

واهتمّت الخطّة الأولى بإصلاح هياكل التّعليم الابتدائي وتنظيمه. واشتمل التّقرير النّهائي على ستّ عشرة صفحة وعشرة ملاحق.

أمّا الخطّة الثّانية فقد اهتمّت بإصلاح هياكل التّعليم الثّانوي وتنظميه، واشتمل التّقرير النّهائي على ثماني وأربعين صفحة وأربعة ملاحق.

واهتمّت الخطّة الثّالثة بإصلاح هياكل الجامعة وتنظيمها وبمناهج التّعليم العالي، وجاء التّقرير النّهائي في ثماني وأربعين صفحة وستة عشر ملحقا.

وإنّي آمل أن يكون أرشيف الوزارة قد احتفظ بهذه التّقارير، فيكون من اليسير على الباحثين الاطّلاع عليها وفي إدكانهم أن يشهدوا للتّاريخ بأهمّيّة العمل الذي قام به أعضاء هذه اللّجان وبمدى تأثير هذا الجهد فيما تمّ من إصلاحات لاحقة.

ومن جهة أخرى واصلت جهودي لتعريب الدّروس في السّنوات الأولى من التّعليم الابتدائيّ لتمكين الأطفال التّونسيين من تمتين معرفتهم بلغتهم الأمّ، قبل التّصدّي في المرحلة الثّانية إلى تمكينهم من امتلاك اللّغة الفرنسيّة بداية من السّنة الرّابعة، وهي اللّغة التي اعتبرتها على الدّوام ضرورة ملحّة لتمكين الطّفل التّونسي من ولوج باب الحداثة والتّحكم في التّكنولوجيا والتّقنيات وجعله يفهم بسهولة تطوّرات العالم، وإفساح المجال أمامه للمساهمة في الحضارة العصرية.

و مرّة أخرى رجعت إلى وزارة التّربية القومية من جوان 1976 إلى مارس 1980. وقد استطعت في هذه المرّة أن أضع بعض أفكاري حيّز التّطبيق في راحة بال. وأمكن لي أن أجدّد النّظام المعدّ لتبليغ المعرفة وأجعله أكثر انفتاحًا على قيم الحداثة وأجدر بالمشاركة فيها والاندماج في مسيرة العالم مع المحافظة على الاحترام الدّائم للتّنوّع الثّقافي وكان ذلك في ظروف تستحقّ بعض التّوسّع في شرحها.

ففي 31 ماي 1976، كنت في جنيف مترئّسا، بصفتي وزيرا للصّحة العموميّة، الوفد التّونسي المشارك في أعمال المنظّمة العالميّة للصّحة. وفي مساء ذلك اليوم اتّصل بي رفيق سعيّد رحمه اللّه، رئيس ديواني وأعلمني بصدور بلاغ من رئاسة الجمهوريّة يعلن تسميتي وزيرًا للتّربية القوميّة.

ودار الدّم في عروقي بقوّة وطلبت من مخاطبي إعلام الكاتب العام للحكومة برفضي لهذه التّسمية، واعتباري مستقيلاً من الحكومة ومن الدّيوان السّياسي للحزب.

فقد وقع "التّقصير" مرّتين من مهمّتي على رأس وزارة التّربية القوميّة، وكنت شاعرا بأنّ سياستي التّعليميّة تثير كثيرًا من التّحفّظات لدى أنصار ترك ما كان على ما كان. ولم أكن مستعدًا لمواجهة مهزلة فشل ثالث، أوالتّنكّر لقناعاتي وتطبيق سياسة لا أوافق عليها. ولم ينفكّ جرس الهاتف يدقّ خلال اللّيل، وأنا بغرفتي في الفندق الّذي نزلت فيه على ضفاف بحيرة ليمان[1]. وتتالت المكالمات من الهادي نويرة، الوزير الأوّل، ثمّ الشاذلي القليبي مدير الدّيوان الرّئاسي والهادي المبروك، سفير تونس بباريس، محاولين إقناعي بقبول

(1) كنت نازلا بفندق *المتوسّط* الواقع قبالة محطة الأرتال.

التّسمية. ولكنّي واجهت الجميع بالرّفض القطعي. وحوالي منتصف اللّيل، أدلت وسيلة نفسها بدلوها وقالت لي : "*حذار! إنّه يُخشى على الرّئيس من أن يتعرّض إلى أزمة قلبيّة جديدة، إذا هو علم أنّك رفضت*" وحمّلتني مسؤوليّة ما قد يحدث... فوعدها بتقديم موعد رجوعي إلى تونس ومقابلة الرّئيس حال نزولي من الطائرة لشرح الأمر له. وكانت ليلة ليلاء !...

ولمّا كان الغد، الموافق لغرّة جوان على السّاعة الرّابعة بعد الظّهر، ولغرض محادثة بورقيبة على انفراد، توجّهت رأسا من المطار إلى قصر قرطاج قبل أن يقام الاحتفال بعيد النّصر، وهي ذكرى رجوع بورقيبة مظفّرا من المنفى. ولمّا قابلته وعبّرت له عن رفضي تحمّل المسؤوليّة على رأس هذه الوزارة للمرّة الثّالثة أكّد لي "البقاء" خمس سنوات في المنصب. ولمّا ألحّ عليّ رضيت أن أمسك بمقاليد الوزارة إلى غاية أكتوبر فأرتّب العودة إلى المدارس، وأحفظ له ماء الوجه ثمّ أنسحب ولكنّه واصل الإلحاح...

وهكذا بقيت المسألة معلّقة. ولكنّي اعتبرت نفسي مستقيلا. لم ألتحق بمكتبي، ورجوت من زميلي الهادي الزّغل، كاتب الدّولة لدى وزير التّربية القوميّة ـــ وهو أستاذ رياضيات ومدير سابق بمعهد صفاقس ـــ أن "يتصرّف" في الوزارة و"ينساني". وفي قرارة نفسي كان يحدوني الأمل في أن ينتهي الأمر بالرّئيس إلى تحريري من الوزارة ومن... السّياسة، عندما يعلم "بإضرابي". ولكن بعد عشرة أيّام أعلمني الطّاهر بلخوجة برغبة الوزير الأوّل في مقابلتي، وألحّ عليّ للاستجابة. فزرت الهادي نويرة وظلّ صامتا مثلي، وفهمت أنّه اعتقد أنّي أنا الّذي طلبت مقابلته وأحسست بأنّ الوضع لا يمكن أن يستمرّ طويلا على تلك الحال، وانّه لا بدّ من البحث عن طريقة للخروج من المأزق. فاقترحت على الوزير الأوّل بصفته أمينا عامّا للحزب أن يجمع الدّيوان السّياسي لأشرح له الخطوط العامّة لخطّتي الإصلاحيّة ثمّ التّصويت عليها. ولمّا لم أكن لا تكنقراطيّا ولا متشبّثا بالكرسيّ أقنعته بأنّي لست قادرا على "التّصرّف" في هذه الوزارة الدّقيقة دون الرّجوع إلى قناعاتي وضميري. فتلطّف نويرة معي وقبل ما عرضته عليه.

وخصّص الدّيوان السّياسي ثلاث جلسات عوضًا عن جلسة واحدة، وحَظيَتْ خطّتي بإجماع أعضاء الدّيوان السّياسي الخمسة عشر، ما عدا احتراز "خفيف" من محمّد الصّيّاح فيما يخصّ تعريب التّعليم.

وهكذا وفي كنف هذه التّوضيحات، والتزام القادة بدعمي فيما كنت أعتزم إدخاله من إصلاحات على النّظام التّربويّ، واجهت على مدى أربع سنوات، من 1976 إلى 1980، العديد من المشاكل التي وجدتها عند رجوعي إلى وزارة التّربية برباطة جأش، ومضاء عزيمة.

وأريد أن أنتصف لنفسي من تهمة باطلة لم يتردّد بعضهم، مثل محمّد الشّرفي، من إشاعتها هنا وهناك. فلست أنا الّذي عرّب برنامج الفلسفة، ولا أنا الّذي حذف من الكتب المدرسيّة هذا النّصّ أو ذاك لأنّه بإمضاء مؤلّفين "خطيرين". فتعريب دروس الفلسفة قام به إدريس قـــيـــقـــة كما يشهد بذلك عدد من أعداد *الرّائد الرّسمي* لسنة 1975، أي قبل سنة من رجوعي إلى وزارة التّربية القوميّة[1]. واقترح ذلك ليحدّ من تأثير الفلاسفة "الحمر" على النّاشئة. فأثناء اجتماع للدّيوان السّياسي انعقد في شهر جوان 1974 أي في خضمّ الامتحانات، لم يتردّد إدريس قـــيـــقـــة في أن يقرأ أمامنا بعض أناشي مادّة الفلسفة الّتي غلب عليها النّفس الثّوريّ الشّيوعيّ، وذلك ليحملنا على الموافقة على مشروعه المتعلّق بتعريب الفلسفة، قصد حماية النّاشئة، من تلاميذ وطلبة، من الفكر الماركسي وعقارب الثّوريّة والفوضويّة[2].

والواقع أنّ تحليل إدريس قـــيـــقـــة كان صائبا، وإن كانت الطّريقة غير مقبولة، لأنّ أناشي التّلامذة والطّلبة يجب ألاّ تبارح معاهد التّعليم، وألاّ ينظر فيها غير الأساتذة. فقد حضرت يوم الجمعة 13 ماي 1977، في نطاق زياراتيَ التّفقّديّة، درسا في الفلسفة ألقته طيلة ساعة كاملة أستاذة تسمّى ... الزّغلامي، فكانت تبشيرا بالمقولات الماركسيّة والنّظريّات اليسرويّة... ولم أتمالك أن ألقيت بدوري درسا مضادّا ! في نفس الموضوع، ولكن على أساس التّساؤل السّقراطي، والمنهج الموضوعيّ، وبسط الحجّة والحجّة المضادّة، إيقاظا لعقول النّاشئة ورياضة لها حتّى تميّز بنفسها المعقول من اللامعقول، والخير من الشّرّ، والجمال من القبح، والحقّ من الباطل... وأدركت أنّ التّلامذة كانوا مرتاحين لكلامي بل مستزيدين منه...

ومن باب الصّدف أن حضر بعض الأساتذة المتربّصين، ومنهم الشّيخ راشد الغنّوشي الّذي لم أتعرّف عليه حينذاك، ولمّا قابلته لأوّل مرّة في مكتبي كوزير أوّل عام 1985 قال لي:

---

(1) ويرجع أيضا إلى إدريس قـــيـــقـــة إقرار "التّوجيه الجامعيّ" ابتداء من 1975. وأتأسّف أنّني لم أتمكّن من تنقيح أو تحسين هذه "البدعة".

(2) وللتّاريخ أقول إنّي أيّدت مبدأ تعريب الفلسفة في إحدى افتتاحيّات الفكر.

إنّه تأثّر بما لمس في الدّرس الّذي ألقيته من وفاء للثّوابت الوطنيّة، **مضيفا** : *إنّ كلّ زملائه كانوا "حمرا" وكان وحيدا غريبا بينهم...*

إنّ الآراء الـــمُسْبقة والأفكار الجاهزة من الصّعب تغييرها فهي باقية بقاء الدّهر. ومن الأدلّة على ذلك أنّ مناضلا ماركسيّا، تربّى مبدئيّا على الجدليّة والرّوح النّقدية ألا وهو جلبار نقّاش، أكّد بناء على مجرّد السّماع، في مقال بعنوان: "رحلة في الصّحراء التّونسيّة[1]" قائـــلا : « *...لأنّه في يوم من الأيّام ، فطنّا إلى أنّ هناك تنافرا بين طبيعة النّظام والثّقافة. كان ذلك سنة 1976 عندما اعتبر محمّد مزالي، وزير التّربية آنذاك، أنّ الثّقافة الفرنسيّة تحمل في صلبها المعارضة، وتبعا لذلك غيّر البرامج المدرسيّة. وعرّب بالخصوص مادّة الفلسفة أي أنّه حذف تعليم الفلسفة الفرنسيّة لكونها فلسفة تساؤل ...*». **أملي أن يكون الرّجل على حسن نيّة وأتمنّـــى أن تُتاح له الفرصة لقراءة هذا التّوضيح وأنْ...يطرح على نفسه... بعض الأسئلة !**

أمّا بخصوص ما يراه الشّرفي من "اختفاء" فولتير من البرامج، فأخشى أن يكون الرّجل ضحيّة سراب، فاختلطت عليه الأمور، لأنّ تدريس آثار فولتير كان دائمًا، وإخاله لا يزال، ضمن برنامج الأدب الفرنسيّ في السّنة السّادسة ثانوي، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى منتسكيو وديدرو والموسوعيّين. فلقد درّسناهم دائمًا في هذا الإطار. ولا أحسب أنّ جامعيًا بحجم عبد الوهّاب بوحديبة الّذي ترأّس وقتها لجنة برامج الفلسفة، كان مستعدّا ليقبل المساهمة في عمل يرمي "لإزاحة العقلانيّة" من محتوى هذه البرامج أو ليرضى التّضحية بديكارت وسبينوزا، أو فرويد أو حتّى ماركس. كما أنّي لا أحسب أنّ العديد من الأساتذة الفرنسيّين[2] الأعضاء في اللّجنة كانوا مستعدّين لقبول هذا الانعراج نحو الظّلامية ! والحقيقة أنّ كلّ ما وقع هو إضافة دراسة الفلاسفة المسلمين، من أمثال أبي حامد الغزالي وابن سينا وابن رشد، إلى برامج الفلسفة.

وأضيف انّ أساتذة الفلسفة التونسيّين في التّعليم الثّانوي وفي الجامعة قد احتفظوا بخطّطهم وقاموا فقط بمجهود إضافيّ للتّعبير باللّغة العربيّة. وقد اضطرّ إدريس قـــيـــقـــة إلى إنهاء عقود بعض الفرنسيّين المدرّسين للفلسفة أو تحويلهم لتدريس اللّغة الفرنسيّة.

---

(1) مقال صدر بمجلة Les Inrockuptibles سنة 2003.

(2) أذكر أنّي قرأت تقارير لهؤلاء الأساتذة الفرنسيين، يشتكون فيها من ضعف تلاميذهم في اللغة الفرنسية. وأنكر مرّة أخرى أنّ تلاميذ الفلسفة في سنة 1975 " ذوي المستوى الهزيل في الفرنسيّة" كانوا تلاميذ السّنة الأولى ثانوي في سنة 1967 أو 1968، أي أنهم نتاج عشرية المسعدي.

كما أضيف أنّ الشّرفي الأستاذ الّذي أكنّ لشخصه كلّ الاحترام وأقدّر فيه قناعاته، قد وقع تحت تأثير الشّرفي الوزير إذ صرّح لـجون أفريك[1]، قائلاً: *"وفي الماضي، اتّخذتْ، كردّ فعل ضدّ تصاعد اليسار، إجراءات ذات طابع ديماغوجيّ (!) أو سياساتي، ولمواجهة ذلك رأى القوم من الأحسن تسريب جرعات من العروبة والإسلام. وكان ذلك خطأً بالإضافة إلى أخطاء أخرى تتبيّن بعدُ آثارها"*. ولئن كنت أنا المعنيّ الأوّل في كلّ هذا فأملي هو أن يتبيّن السّيّد الشّرفي أنّي لم أقم بما قمت به، في فترة الهادي نويرة، إلاّ طبقا لقناعاتي، لا لحسابات سياسيّة، وأنّ ذلك كلّفني الكثير، أقلّها إعفائي مرّتين من التّربية القوميّة.

★★★

وبما أنّنا بصدد الكشف عن بعض الحقائق، فلا بدّ من تفنيد عدد من الأباطيل منها تلك "التّهمة" الّتي ما فتئ الّذين يستهينون بالحقيقة التّاريخيّة، يوجّهونها لي موشّحة بإيحاءات لا أساس لها من الصّحّة. من ذلك أنّي دافعت عن التّعليم الزّيتونيّ الّذي يعتبرونه، عن خطإ، الرّحم الّذي نمت فيه الأصوليّة[2]. إنّي أعتبر هذه التّهمة شرفا لي، وصفحة إيجابيّة في سجلّ نضالاتي. وأقول مرّة أخرى إنّ القضاء على هذه المؤسّسة التّاريخيّة من طرف الرّئيس بورقيبة ومحمود المسعدي كان خطأً سياسيّا وخسارة تربويّة وحضاريّة.

بادئ ذي بدء لا بدّ من إلمامة تاريخية فيما يتعلّق بجامع الزّيتونة الّذي يعيب عليّ بعضهم أنّي عبّرت عن أسفي لزواله كجامعة، ويعتبرونني المسؤول عن ظهور الإسلاميّين بل منبع التّعصّب الدّينيّ. إنّ المؤرّخين متّفقون على أنّه شيد في 114 هـ. (732 م) في ولاية عبد اللّه بن الحبحاب في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، وطوال ثلاثة عشر قرنا خلت قام بدور حاسم في الحفاظ على الهويّة الثّقافيّة التّونسيّة، مثل شقيقته الكبرى، جامعة القرويّين، التي أسّستها أميرة قيروانيّة في فاس، وجامع الأزهر الّذي بناه المعزّ لدين اللّه الفاطميّ عندما فتح مصر وأسّس القاهرة (المعزّيّة).

(1) عدد 1530 بتاريخ 30 أفريل 1990.

(2) صدر أمر عليّ في غرّة نوفمبر 1643 يقضي بتأسيس الجامع الأعظم. وفي 4 نوفمبر 1884 نشر أمر ينصّ على أن تجري امتحانات طلبة الجامع الأعظم بدار الباي.

وقد تكوّن في رحاب الزّيتونة[1]، فقهاء ومفكّرون وأدباء وكتّاب تونسيّون نوابغ، من بينهم الشيخ علي بن زياد (يوجد ضريحه بالقصبة) الّذي أدخل كتاب الموطّأ للإمام مالك[2] إلى تونس، وهو الّذي حثّ الإمام سحنون والقاضي أسد بن الفرات، فاتح صقليّة، على السّفر إلى المدينة المنوّرة للتفقّه في المذهب المالكيّ... ومن ثمرات التّعليم الزّيتوني النّاجحة ابن خلدون مؤسّس علم الاجتماع، وسالم بوحاجب، والطّاهر بن عاشور. وابنه الفاضل، والطّاهر الحدّاد والشاعر أبو القاسم الشابّي وغيرهم كثير...

وقد دلّت الإحصائيّات على أنّ الطّلبة الأصوليّين تكاثر عددهم بالخصوص في الكلّيات العلميّة وعلى مقاعد الجامعات الأوروبية، وليس في صلب الزّيتونة ولا حتىّ في كلّيات الآداب بالجامعة التونسيّة.

ولئن كان التّعليم في الزّيتونة تعليمًا تقليديًا، لم يزل طلاّبه أنفسهم يطالبون بتطويره وتعصيره، فلقد تميّز بطابع غلب عليه الاعتدال والوسطيّة، واختصّت أغلبيّة المتخرّجين منه بتطبيق إسلام قريب من الشّعب ومفهوم منه. وعلاوة على ذلك فإنّ تدريس الآداب كان يحثّ على التّفكير النّقدي والتّساؤلات الاستفهاميّة، ويفضي بذلك إلى الآراء المضادّة لكلّ تمذهب أعمى.

ويبدو أنّ مثل ذلك الأمر لا يوجد في التّعليم العلميّ الذي يقوم على التّأكيدات القطعيّة أو على الأقلّ على التّبسيط البعيد عن النّظريّ. وهكذا، يمكن تفسير هذه المفارقة الغريبة، ولكن المدعومة بأدلّة الإثبات وبالإحصائيّات الموضوعيّة والمحايدة وهي أنّ الأغلبيّة السّاحقة من الطّلبة الأصوليّين يأتون من الكلّيات العلميّة والتّقنيّة.

وعلى أيّة حال فإن مسألة الأصوليّة لم تكن مطروحة عندما كنت على رأس وزارة التّربية القوميّة، ولا يمكن، بأيّة صورة من الصّور، اعتبار التّعليم الزّيتوني التّربة الّتي منها نبتت شجرة الأصوليّة. بل بالعكس أظلّ واثقًا كلّ الوثوق، من أنّ تعليم أيّ دين من

---

(1) في الوقت الذي كان هذا المخطوط تحت الطبع، قرأت في كتاب « Le syndrome autoritaire » (نشر مطابع العلوم السّياسيّة، أفريل 2004) لصاحبيها ميشال كامو وفنسوس جيسر وهما باحثان معترف لهما بالخبرة في شؤون المغرب، ما يلي: "إنّ الرّأي القائل بهيمنة إسلاميّة من صنع النّظام لكسر تأثير اليسار الجامعي أسطورة مؤامرة مزالي ضدّ اليسار الدّاعي للعلمانية ـ لا تبدو لنا فقط هزيلة وإنّما هي عديمةالوجود..." ويضيفان: "وهي وجهة نظر لم تدعمها معطيات تاريخيّة ثابتة (وثائق، شهادات، ومؤيّدات). وقد ظلّ هذا النّوع من التّحليل السّاذج، يتردّد على الأسماع، بخصوص تونس، حتى بداية التّسعينات...".

(2) ولد مالك بن أنس بالمدينة وتوفي بها (715-795).

الأديان بصورة هادئة متسامحة وغير موجّهة، يمكن أن يكون سدًا أمام كلّ الّذين يحاولون استعمال الدّين لأغراض سياسويّة، هدفها الوصول إلى الحكم عن طريق العنف.

وإنّي معتزّ بأنّي درّست الفلسفة في الجامعة الزّيتونيّة من 1951 إلى 1957 تحت إشراف رئيسها الشّيخ العلاّمة الطّاهر بن عاشور. وكذلك في الجمعيّة الخلدونيّة في نفس المدّة، ولم ألاحظ على طلبتي في المؤسّستين أيّ ميل إلى التّعصّب أو الظّلاميّة. فقد كانوا مثال الاعتدال والشّغف بالعلم والمعرفة...

وقد حاول البعض إلحاق أبوّة الشّرطة الجامعيّة بي، وهو كذب صُراح وأمر مخالف للواقع. فالّذي أنشأ الحرس الجامعي سنة 1975 هو إدريس قــيــقــة، بينما أنشأ الطّاهر بلخوجة فرق التّدخّل من أجل الأمن العامّ (بوب). بل بالعكس فأنا الّذي وضعت حدًّا للحرس الجامعيّ حال تولّيَ مسؤولية الوزارة الأولى، كما أمرت في الوقت ذاته بإطلاق سراح الطّلبة القابعين في السّجن منذ تولّي السّلطة الثّنائي قــيــقــة/بلخوجة، بل إنّي صمدت في وجه الضّغوط الدّاعية إلى نقل أو معاقبة أساتذة ونظّار غير طيّعين و"لا منسجمين"..

ومن بين الّذين حميتهم، لأنّ ضميري يفرض عليّ ذلك، أكتفي بذكر حالة واحدة. فقد طلب منّي الهادي نويرة ذات يوم أن "أزيح" السّيّدة سعاد بولحية من مركزها كمديرة لمعهد العمران الثّانويّ بدعوى أنّ زوجها أحد قياديي حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين كان يقوم بحملة ضدّ الحكومة. وحاولت إقناع الوزير الأوّل بأنّ البحث أثبت أنّ هذه السّيّدة هي أستاذة من الطّراز العالي ومديرة لا مأخذ عليها، وأنّ كلّ إجراء يُتّخذ ضدّها سيكون من باب الظّلم، ولا مبرّر له. غير أنّه ظلّ على موقفه، مطالبا بإبعادها عن المنصب. وما كان منّي إلاّ أن قلت له: «*سيّدي الوزير الأوّل، إنّي أفتخر بانتسابي إلى سلك التّعليم والتّربية، وأعتبر الأساتذة زملائي، وأحرص على ثقتهم بي، وإذا كان لا بدّ ممّا ليس منه بدّ فعيّن وزيرًا آخر لهذه "المهمّة"*». ولم يجبني وأنهى المقابلة، غير أنّه لم يعد إلى طرح الموضوع من جديد. واستمرّت السّيّدة بولحية في إدارتها لمعهد العمران حتى تمّت ترقيتها بعد ذلك لإدارة معهد بورقيبة النّموذجيّ. وفي يوم من الأيّام قابلتها في المنستير، فأشعرتني أنّها كانت على علم بالقضيّة، على الرّغم من أنّي لم أخطر بها أحدًا غير الهادي الزّغل، كاتب الدّولة للتّربية الّذي استعنت به لمزيد التّحرّي في شأنها، وأنّها تعرف موقفي وتشكرني عليه. واكتفيت بقولي *"عمّاذا تتحدّثين؟"* .

وعلى أيّة حال وبعد أن تمكّنت من الحصول على تأييد الدّيوان السّياسي لمشروعي التّربوي، استطعت البدء، هادئ البال أكثر من المرّتين السابقتين، في تطبيق أفكاري لإصلاح النّظام التّربويّ وجعله قادرا على الانفتاح على قيم الحداثة مع الإعراض عن التّنكّر لأصالته والتّمسّك بجذوره الثّقافيّة.

وأريد أن أوضّح بعض الجوانب الخاصّة بالنّقاش حول مسألة التّعريب وأنتصف لنفسي ممّا حاق بها من أباطيل، ولفّها من مغالطات، هذا إذا لم يكن ذلك صدر عن سوء نيّة. وأذكر أنّ الوزير الأوّل الهادي نويرة أعلمني ذات يوم من سنة 1978، ودون سابق إنذار، أنّ الرّئيس بورقيبة قرّر تقسيم وزارة التّربية إلى وزارتين: وزارة التّعليم العالي الّتي أوكل مسؤوليتها إلى عبد العزيز بن ضياء، وترك لي البقيّة. وبالمناسبة علّق احد أبنائي قائلا : "*يا أبتي، إذا أنت واصلت الحديث عن التّعريب فلن يبقى لك بعد أشهر إلاّ وزارة رياض الأطفال*". وفعلاً، ما انفكّت قضيّة التّعريب المفتعلة "تشوّش" عليّ في عملي المضني إلى أن بلغت ذروتها المعروفة !

لذا أريد أن أذكّر بعدد من المبادئ الّتي أومن بها قبل توضيح الأمور في خصوص هذه المسألة. قال الفيلسوف هيدقـــار : «*إنّ اللّغة هي موطن الكائن الحيّ*». ولغة أيّ شعب من الشّعوب هي مرتبطة، دائما، أشدّ الارتباط بثقافته، بطريقة عيشه، ببنية ضميره، وكذلك بتكوين لاوعيه الجماعيّ. وهو ما أعلنه مرسوم "فلاّر ــ كتّوري" مثلا الّذي أصدره فرانسوا الأوّل سنة 1539 لفرض استعمال اللّغة الفرنسيّة في كلّ الوثائق الرّسمية التّابعة لمملكة فرنسا. وبعد ذلك بقرون، جاء قانون طوبون ليؤكّد على ضرورة التّصدّي لاكتساح المفردات الأجنبيّة للّغة الفرنسيّة في وثائق الجمهورية الفرنسيّة الرّسميّة والعالم[1]. وفرضت إسرائيل على كلّ المهاجرين إليها تدريبًا في اللّغة العبرية. واستصدرت قانونا يمنع التّدريس في أيّة لغة من اللّغات الأجنبيّة، ولكنّه لا يمنع تدريسها كلغات.

وكان مطلب إعادة الاعتبار للّغة العربية أحد المطالب الأساسيّة للحزب الدّستوري الجديد والنّقابات أثناء فترة الكفاح من أجل الاستقلال. ولقد اضطرّ لوسيان باي المسؤول عن التّعليم في زمن الحماية، أن يعرّب جزءًا من التّعليم الابتدائي، وذلك تحت ضغط النّضالات السّياسية والنّقابيّة كما سبق أن ذكرت. وقد قرأت وتأمّلت طويلا في مقولة

(1) أسرّ ديغول إلى مالرو أنّ الجزائر ستبقى فرنسيّة كما بقيت فرنسا مرومنة (راجع كتاب مالرو بعنوان : شجر البلوط المقطوع، قاليمار، 1972).

الدّوق دي روفيـــڤـــو، أثناء حملة احتلال الجزائر سنة 1832 إذ قال: *"إنّي أرى في انتشار اللّغة الفرنسية أفضل طريقة للمضيّ قُدما في بسط سيطرتنا على هذا البلد ... والمعجزة الحقيقيّة هي أن نعوّض تدريجيًا اللّغة العربيّة بالفرنسيّة".*

وما أن حصلت تونس على استقلالها وتمّ إعلان الجمهورية، حتّى نصّ المشرّع في الفصل الأوّل من الدّستور، من دون تردّد، أنّ "الجمهوريّة التّونسيّة دولة مستقلّة، ذات سيادة لغتها العربيّة ودينها الإسلام...".

هذا بالنّسبة إلى المبادئ العامّة.

وفيما يخصّني، حاول البعض الإيهام بانّي متعلّق باللّغة العربيّة حتّى النّخاع لأنّي "أستاذ عربيّة"! نعم، إني متعلق بلغتي القومية، لغة الضاد، لغة القرآن، ولكني لست متخصصا في هذه اللغة .. لأنّي قمت بدراستي في السربون واختصاصي الفلسفة. وعند رجوعي إلى تونس، حرّم عليّ تدريس الفلسفة بالرّغم من حصولي على الأستاذيّة في مادّة الفلسفة ودبلوم الدّراسات العليا في هذه المادّة (ناقشته تحت إشراف الأستاذ ڤـــندياّك). وكلّفني لويسان باي، مدير إدارة العلوم والمعارف بتدريس اللّغة العربيّة والفلسفة الإسلاميّة في المعهد الصّادقي ثمّ فيما بعد في العلويّة. وعرفت زوجتي المضايقات نفسها، وهي أيضًا متحصّلة على الأستاذيّة في الفلسفة، ولكنّها اضطرّت لإكمال توقيتها القانوني كأستاذة بدار ترشيح المعلّمات، إلى أن تقضي ساعات بالمكتبة الوطنيّة كعمل إداريّ وإلى تدريس الرّياضيّات.

ولكي اضطلع بمهمّتي كأستاذ، اضطررت، انطلاقا من البضاعة الّتي حصلت عليها طوال دراستي الثّانويّة بالمدرسة الصّادقيّة، إلى الرّجوع إلى دراسة اللّغة العربيّة ومراجعة النّحو، والصّرف، والعروض حتّى أكون في مستوى رسالتي ولا أخيّب آمال تلاميذي.

وأريد أن أقول بكلّ وضوح إنّي لم أشعر مطلقًا، لا على مستوى المبادئ العامّة ولا أيضًا على مستوى القناعات والاستعدادات الشّخصيّة بأنّ في إعادة الاعتبار للّغة الأمّ ما يعتبر عداء أو حطّا من اللّغة الفرنسيّة الشّائعة كثيرًا في بلادنا والّتي أراها اليوم نافذة على الحداثة وعلى العالم.

واستند الإصلاح إلى اعتبارات موضوعيّة وعمليّة لاقت وفاقًا شبه تامّ، فتقرّر بمقتضاه تأخير تعليم الفرنسيّة كلغة أجنبيّة بسنة كي يُمنح الطفل القدرة على التّحكم

في أبجديات اللّغة الأمّ وتجذيره أكثر في بيئته الطبيعيّة والاجتماعيّة، وعرّبت بقيّة المواد بما فيها الحساب ودراسة الأشياء.

وفيما يخصّ التّعليم الثّانوي، اكتفى الإصلاح بتعريب مادّتي التّاريخ والجغرافيا، كمرحلة أولى، وتواصل تعليم الرّياضيات والفيزياء والكيمياء باللّغة الفرنسيّة وقتيّا ريثما يتوفّر الأساتذة القادرون على التّبليغ باللّغة العربيّة.

وتمّت عمليّة التّعريب بطريقة هادئة ومتفتّحة دون أيّة نزعة عدوانيّة تجاه اللّغات الحيّة وخاصّة اللّغة الفرنسيّة التي كانت لغة دراستي طوال مدّة تكويني في السربون، وهي أيضًا لغة العديد من كتب المطالعة عندي.

وبهذه المناسبة أصرّح بأنّي كنت ولا أزال أعتقد أنّه يجب أن يتعلّم الطّفل اللّغة الأمّ دون مزاحمة من لغات أخرى حتّى تثبت في وجدانه ولا تّمحي من نفسه وعقله، لأنّ اللّغة لا تشمل اللّسان فحسب، بل الثّقافة أيضا ومنهج التّفكير ونمط الحياة.

ولا أزال كذلك أقاوم استعمال العاميّة في المدارس حتّى لا تذوب لغتنا في لهجات لا قوام لها ولا عبقريّة ولا تراث مكتوبا[1].

وأعلن بكلّ صراحة أنّ من أسباب الحملة المستعرة الّتي استهدفت لها إعلاني المتكرّر في كتاباتي وخطبـــي الرّسميّة والشّعبيّة أني كشفت أنّ اللّغة الفرنسيّة لم تزل منذ الاستقلال في توسّع مطّرد كما فعلت ذلك في المحاضرة الّتي ألقيتها يوم 23 فيفري 1971 على منبر اتّحاد الطّلبة في نطاق أسبوع التّعريب – كما سبق أن قلت – وقد نشرت في كتابي "مواقف" عام 1973 وممّا جاء فيها : « *بينما كان حظّ العربيّة يساوي أو يكاد حظّ الفرنسيّة ولأسباب تجاوزت أفهامنا، أصبح التّاريخ يدرّس بالفرنسيّة منذ سنة 1968، وكذلك علم الأشياء، وبينما كانت الأخلاق وعلم النّفس وعلم الاجتماع وبعض أبواب علم التّربية وعلم نفس الطّفل تدرّس بالعربيّة لكافّة التّرشيحيّين سواء كانوا من ذوي االلّسان الواحد أو من ذوي اللّسانين منذ عهد الحماية أصبحت هذه الـــموادّ الأساسيّة تدرّس بالفرنسيّة، بل أصبح التّربّص التّطبيقيّ الّذي كان مزدوجا (درسا باللّغة العربيّة ودرسا باللّغة الفرنسيّة) يجرى بالفرنسيّة فقط منذ 1965 إلى حدّ أنّ المعلّمين والمعلّمات من*

---

(1) انتظم في غضون فيفري 2006 اليوم العالميّ للغة الأمّ في مقرّ منظمة المتحدة للتّربية والثّقافة والعلوم بباريس أعلن أثناءها المدير العامّ لهذه المنظمة "*أنّ نصف لغات العالم البالغ عددها ستّة آلاف مهدّد بالزّوال وذكر بأنّ اللّغة مرتبطة أوثق الارتباط بهويّة الفرد وأنّه حين تزول لغة تزول معها نظرة إلى العالم*".

ذوي اللّسانين أصبحوا اليوم يجدون صعوبة في التّعليم بالعربيّة، وينادي بعضهم بإعفائهم منها !!»

وموازاة لهذا الإصلاح التّربوي حرصت لتونسة البرامج حتّى تتلاءم مع البيئة التونسيّة. ومن لا يذكر تلك الجملة الّتي شاعت في المستعمرات الفرنسيّة القديمة والقائلة بأنّ *"أجدادنا هم الغاليّون !"*.

أمّا الملفّ الثّالث الّذي عالجه الإصلاح، فقد اهتمّ بتونسة الإطارات الّتي كانت تتمّ تدريجيّا بالتّنسيق مع المصالح الفرنسيّة المختصّة وحسب الوتيرة الّتي كانت تتخرّج على نسقها أفواج النّاجحين من مدارس ترشيح المعلّمين الستّ، ومن دار المعلّمين العليا ومن الجامعة.

و أذكر للتّاريخ أنّي :

1.قبلت تولّي الوزارة رغم أنفي في نوفمبر 1971 وفي جوان 1976.

2. أقدمت على الإصلاحات التّربويّة بالاتّفاق مع الوزير الأوّل الهادي نويرة ومساندة كلّ أعضاء الدّيوان السّياسي للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ. وأعددت هذه الإصلاحات بعد مناقشات طويلة مع رجال التّربية، ومع مسؤولين عن المجتمع المدني على المستويين الجهوي والوطنيّ على السّواء.

ودرءا للتأثيرات الّتي عاناها التّلامذة من جرّاء المثاقفة المتمثّلة في تنافرها مع مرجعيّاتهم الذّاتية فيما يتعلّق بمحتوى الكتب المدرسيّة عملت على إقحام نصوص لكتّاب تونسيّين. وبدا لي من الطّبيعي أن تجد النّصوص التّونسيّة مكانها في الكتب المدرسيّة من القدّيس أغسطين إلى ابن خلدون، إلى الكتّاب المعاصرين، جنبا إلى جنب مع نصوص أجنبيّة وأخرى لكتّاب مصريّين ولبنانيّين، وعراقيّين مرموقين. وكنت حسّاسا تجاه هذه المسألة، خاصّة وقد كنت وقتها رئيس اتّحاد الكتّاب التّونسيين تحدوني رغبة جامحة في أن يطّلع شبابنا على تراثهم الثّقافي والأدبي ماضيًا وحاضرًا ويعتزّوا به.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، نظّمت ندوات وترأّست اجتماعات وبذلت مجهودات لا تحصى لإقناع زملائي في سلك التّعليم بقبول هذه الاختيارات والقيام بهذه المراجعة. وفي أوّل هذه الاجتماعات في معهد العمران، أبدى الزّملاء بعض الشّكوك حول قيمة النّصوص المختارة لهذا الغرض. وأذكر قبل ذلك أنّي طرحت القضيّة في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة بورقيبة، وكم استغربت، وإن صحّ القول صُدمت، عندما ردّ محمود المسعدي وهو

كاتب، معلنا بكثير من الاحتقار، أنّنا لا نملك كتّابًا جديرين بهذا الاسم وأنّه، نتيجة لذلك، لا يستحقّ هذا المشروع النّظر فيه !

لكنّ بورقيبة لم يكن على هذا الرّأي وردّ قائلا :" *إذا كان الأمر كما تقول، فما عليك إلّا أن تكتب نصوصًا، وسي الشّاذلي القليبي يكتب نصوصًا وكذلك سي محمّد مزالي. وهكذا يكون عندنا ثلاثة كتّاب على هذه الطّاولة والبقيّة تأتي !*". ولم يجد المسعدي جوابا، وواصلت طرح آرائي لوضع مشروعي حيّز العمل.

أمّا العنصر الثّالث من الإصلاح فيتمثّل في ضرورة انفتاح التّعليم على الحداثة وحتّى على المنافسة التي يفرضها العالم المعاصر.

وأذكر في هذا الصّدد أنّي حرصت – رغم معارضة أقلّيّة من الوزراء عامي 1981 و1982 وخاصّة وزير المال والتّخطيط منصور معلّى – على إرسال عدد من حاملي الباكالوريا إلى الجامعات العلميّة والتّكنولوجيّة في الولايات المتّحدة وكندا، وأسندت لهم منحا كي يتخصّصوا في فروع رائدة ومستقبليّة في الفضاء والتقنية والطّبّ والتّصرّف وغيرها. وعيّنت الأستاذ محمود التّريكي مسؤولا عنهم. ثمّ إنّي أسّست معهدا ثانويّا بأريانة تدرس فيه الأنـــقـــليزيّة كلغة أولى عوض الفرنسيّة الّتي أصبحت لغة ثانية. وقيل لي إنّ الوزير محمّد الشّرفي حذف هذه المؤسّسة مع الأسف.

وهكذا حرصت على ضمان المكانة اللاّئقة باللّغة الفرنسيّة فخصّصت لها عشر ساعات أسبوعيّا في المرحلة الابتدائيّة، كلغة حيّة فقط لا لغة تدريس. وظلّت اللّغة الفرنسيّة مؤقّتا – ريثما يتكوّن الأساتذة وتنجز الأدوات البيداغوجيّة – لغة تعليم الموادّ العلميّة والتّقنيّة في المرحلة الثّانوية إلى رحيلي عن الوزارة. واليوم، وعلى الرّغم من أنّ الرّياضيات والفيزياء والكيمياء تُدرّس بالعربيّة حتى السّنة الرّابعة إعداديّ، فلا أحد من الملاحظين "الموثوق بهم" اكتشف بطلا جديدا للتّعريب.

إنّي لا أزال أومن بأنّ اللّغة أداة توحيد المجتمع، وأنّه لا يمكن تحقيق التّنمية ولا التّقدّم بلغة أجنبيّة أو بشتات لغويّ، وبأنّ لغتنا القوميّة الّتي تحمل تراثنا وتاريخنا وثقافتنا هي اللّغة العربيّة الفصحى، وأنّ قوّة لغتنا مرتبطة بقوّة دولتنا كما قال ابن حزم (383- 456) منذ أكثر من عشرة قرون :

« إنّ اللّغة يسقط أكثرها، ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليها، فإنّما يقيّد ***لغة الأمّة قوّة دولتها.*** *وأمّا من تلفَتْ دولتهم، وغلب عليهم عدوّهم واشتغلوا بالخوف والحاجة والذلّ وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موت الخواطر، وربّما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم، وهذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل والضّرورة... »*

تلك – باختصار – هي الأفكار العامّة الّتي كانت أساس الإصلاح الّذي قمت به، والّذي يجب تقييمه حسب النّتائج التي انتهى إليها لا الجنوح إلى محاكمة النّوايا. وأعتقد أنّ هذه النتّائج لا تحتاج إلى تعاليق : ومثال ذلك أنّ 16 تونسيّا من بين 20 طالبا أجنبيّا تمّ قبولهم بمدرسة بولتلكنيك في فرنسا سنة 1985. وفي الفترة نفسها دخلت أوّل بنت تونسيّة هذه المدرسة الشّهيرة، كما دخل عشرات الطلبة المدارس العليا الفرنسيّة مثل مدرسة دار المعلّمين العليا والمدرسة المركزية، ومدرسة الجسور والطّرقات ومدرسة المناجم ومدرسة الكهرباء وغيرها من المعاهد العليا ! وكلّ هؤلاء التّلامذة هم من نتاج الإصلاح الذي أنجزته بداية من سنة 1976.

والحقيقة أنّ الخصومة الّتي اختلقها البعض حول قضية التّعريب، موسومة في الواقع بسوء النّية والميل المتعمَّد إلى تغذية الشّك والالتباس. ولأنّي كنت صارمًا مع عدد من المتعاونين الفرنسيّين فقد رأى البعض في ذلك الموقف ما يشبه العداء لفرنسا ! ولأنّي حاولت مقاومة أخطار تذبذب شخصيّة أطفالنا بتلقينهم تعليما خاليا من المرجعيّة الوطنيّة والحضاريّة، فقد رأى البعض في مشروع تأصيل الشّخصيّة القاعديّة نوعًا من الانكماش يبعث على الرّيبة، وضربا من التّقوقع على الذّات، وشكلا من أشكال التّشنّج الماضويّ، وهذا كلّه أبعد من أن يكون من اختياراتي الأساسيّة بُعْدَ الظُّلمات عن الأنوار، والسّماء عن الأرض !

و يمكن لكلّ قارئ موضوعيّ، حسن النّيّة أن يتبيّن من كتاباتي الكثيرة حول الموضوع أنّي لم أقلّل أبدًا من أهميّة امتلاك اللّغات الأجنبيّة وبالخصوص الفرنسيّة بل على عكس ذلك تمامًا إذ لم أزل أعتبرها دائمًا الكوّة الّتي منها ننفتح على العالم الحديث. كما أنّي ناضلت دوما من أجل إصلاح حداثيّ للّغة العربيّة وللقيم الّتي تكرّسها.

وقد أكّدت من جديد هذه الاختيارات على رؤوس الملأ في النّدوة الدّوليّة حول السّياسات الثقافيّة التي نظّمتها اليونسكو من 26 جويلية إلى 6 أوت 1982 في مكسيكو متماهيا تماما مع بيانها الختامي، عندما قلت : *"إنّ احترام الهويّة الثّقافية والمحافظة عليها*

والنّهوض بها، يكتسي أهمّية قصوى لأنّه يستجيب لمطالب البلدان النّامية المشتركة. إنّ الهيمنة الثقافيّة هي أحد اكبر الأخطار المهدّدة لهويّة الأمم الثّقافيّة، لأنّها تؤدّي لاستلاب الفرد. ثمّ إنّ اللّغات تمّثل العنصر الأهمّ في هويّة الشّعوب الثقافيّة، إذ في لغاتها ذاتها يمكن لها أن تساهم في نموّها الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ" .

واعتقد شخصيًا، أنّ الثّنائيّة اللّغويّة - وحتّى الثّلاثيّة- هي مصدر انفتاح على الآخرين وإثراء متبادل، وعنصر توازن بين التّجذر في الثّقافة الذاتيّة الأصيلة والانفتاح على ثقافات الآخرين، ولكن تبقى الأولويّة للّغة الأمّ أي اللّغة العربيّة...

وبوصفي وزيرا للتّربية أذكر أنّي ترأّست الوفد التّونسيّ أكثر من مرّة للمشاركة في الجلسات العامّة لليونسكو بباريس وحضور مؤتمر وزراء التّربية في الخرطوم في تاريخ لم تسعفني به الذّاكرة اليوم. كما شاركت على رأس الوفد التّونسيّ في أشغال المؤتمر الرّابع لوزراء التّربية والتّخطيط العرب المنعقد بأبو ظبي من 7 إلى 18 نوفمبر 1977، وألقيت خطابا بعنوان " لنتخلّص من ظروف التّبعيّة" نشرته مجلّة الفكر العدد 7 (أفريل) السّنة 29.

كما افتتحت المؤتمر الثّاني لوزراء التّعليم العالي العرب بالحمّامات في 20 أكتوبر 1983، وحضر معي الشّيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس حكومة البحرين وكان في زيارة رسميّة إلى تونس، كما حضر معي الدّكتور محي الدّين صابر المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، رحمه اللّه.

وفي نطاق التّعاون الأخويّ مع الدّول الشّقيقة استقبلت في غرّة أوت 1977 الإمام الشّيخ محمّد مهدي شمس الدّين رئيس المجلس الشّيعي الأعلى في لبنان رحمه اللّه بمكتبي في وزارة التّربية وقد التمس إسناد منح إضافيّة لخمسة طلبة لبنانيّين فكان له ذلك.

وكيف أنسى أنّ الرّئيس أنور السّادات رحمه اللّه أسند إليّ وسام الجمهوريّة من الطّبقة الأولى في 8 مايو 1972 "تقديرا لحميد صفاتكم وجليل خدماتكم"... واعتبرت قرار الرّئيس المصريّ شرفا لي.

الفصل الخامس

عمل دائب
في خـــدمة الثّقـــافة

أن أشرب من باطن يدي ولا في كأس مستعارة!

الفيلسوف آلان

لم أنفكّ أربط في عملي النّضاليّ بين الثّقافة والسّياسة مهما كان مستوى ممارستي لهذا النّضال.

ذلك أنّ الكفاح من أجل الاستقلال لم يكن دافعه فقط الاعتبارات السّياسيّة، أو الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة. فالشّعب التونسيّ عرف، في سعيه لاسترجاع هويّته، والمحافظة على القيم الموروثة من تاريخه الضّارب في القدم، وبلورة طموحاته في نحت مستقبله بنفسه، كيف يجد في أعمق أعماقه، رغم شراسة النّظام الاستعماري، الطّاقات الضّروريّة للإفلات من عمليّة محو شخصيّته جماعيّا وفرديّا، وتحقيق تحرّره.

كنت أنسجم مع ليوبلد سنغور في قوله : *" لّما كنّا طلبة في الثّلاثينات، أعطيت الأولويّة لحلّ مشاكل الثّقافة والهويّة، بخلاف الطّلبة الشّيوعيّين الّذين كانوا يقولون لنا إنّ الشّيوعيّة، أي السّياسة، هي الّتي تحلّ المعضلات الثّقافيّة. أمّا نحن فكنّا نقول إن البعدّ الثّقافيّ هو الّذي يحلّ المشكل السّياسيّ. إذ يجب أن يكون المرء مستقلاّ ثقافيّا ليصبح مستقلاّ سياسيّا" .*

وكذلك كان يقول جون موني، مؤسّس مجموعة الفحم والفولاذ الأوروبّيّة: *"كان عليّ أن أبدأ بالثّقافة، لا بالاقتصاد".*

منذ سنيّ المراهقة، اندفعت بكلّيتي في الحركيّة الثّقافيّة وشاركت خصوصا في الفرق المسرحيّة وانخرطت في الجمعيّات الأدبيّة. وقرأت وتأمّلت كثيرا في المسائل المتعلّقة بشؤون الفكر. وبعد رجوعي إلى تونس، وانتسابي إلى سلك التّعليم، ومساهمتي في تحرير وإعداد مجلّة النّدوة، خاصّة بعد مرض مديرها المرحوم حمّادي النّيفر، ثمّ محاولاتي للتّمديد في عمرها بالرّغم من صعوباتها الماليّة، وبعد أن طالعت في مجلّة معهد الآداب العربيّة للآباء البيض (IBLA) جردا للمجلاّت التّونسيّة من أوّل القرن العشرين إلى منتصفه، ولاحظت أنّها كلّها لم تعمّر طويلا... اعتزمت تأسيس مجلّة الفكر سنة 1955، لإقامة الدّليل على خصوبة الأدب التّونسيّ وطرافته. فكان ذلك تحدّيا للمصابين بعقدة النّقص ولفاقدي طول النّفس...وفتحت صفحاتها للمثقّفين والمبدعين التّونسيّين، من دون أيّ اعتبار آخر غير جودة ما يقدّمونه من مساهمات ونجحت في أغلب الأحيان في إخضاع ميولاتي الشّخصيّة إلى ما تفرضه الموضوعيّة.

وكنت مدركا، طبعا، للصّعوبات الماليّة، ومصدوما بفقدان الكثير من الكتبيّين وبائعي الصّحف للحماس في توزيع هذه المجلّة التّونسيّة الجديدة، بينما كانوا سبّاقين في اختيار أحسن الأماكن لعرض المجلاّت الفرنسيّة والعربيّة المشرقيّة. فاهتديت إلى فضل الاشتراكات على البيع بالتّفصيل. فقمت بحملات في السّنوات الأولى لجمع أكثر ما يمكن من الاشتراكات، وخاطبت أصدقائي وزملائي لمعاضدتي في هذا المسعى. وأسعدني أن وجدت في المربّي الفاضل عبد الرحمان بن للّونة رحمه اللّه، متفقّد التّعليم الابتدائيّ بتونس العاصمة خير عون، إذ لم يتردّد في توجيه منشور، في هذا الصّدد، إلى المعلّمين العاملين في دائرته، وأذكر أنّه تمكّن من جمع حوالي 700 اشتراك. وكذلك تحوّلت صحبة المربّي الوطنيّ المرحوم أحمد صوّة في السّاحل، وبلغ تطوافنا المثمر ولا ية صفاقس، حيث مدّ لي يد المساعدة المناضل الدّستوري محمّد بكور، فجمع عديد الاشتراكات على مدى سنوات كثيرة. وكذلك التزم البشير بن سلامة بمعاضدتي في هذا السّعي. من ذلك أنّنا شددنا الرّحال في يوم من أواخر ديسمبر 1955 على متن سيّارتي "السّمكا" الصّغيرة، وزرنا سوسة حيث التقينا الأستاذ محمّد العجيمي[1] رحمه اللّه الّذي التزم بمساعدتنا، ثمّ حللنا بالقيروان حيث زرنا المرحوم محمّد بن سلامة زوج أخت البشير بن سلامة الموظّف بقباضة الماليّة الّذي التزم بجمع الاشتراكات، واجتمعنا في مجلس من مجالس القيروان بالأديب المرحوم محمّد الحليوي

(1) كان زميلي وصديقي في المدرسة الصّادقيّة. وأذكر أنّنا تقاسمنا في السّنة السّادسة نفس الطاولة، وكان دائما ضمن التّلاميذ الثّلاثة الأوّل في العربيّة والفرنسيّة والتّرجمة. ثمّ تزاملنا في باريس، ونجح بامتياز في دراسته العليا للّغة والآداب العربيّة حتّى فاز في مناظرة التّبريز.

الّذي لم يبخل بمدّ المجلّة بكتاباته طيلة حياته، وكان كلّ عام يجمع عددا من الاشتراكات، وبالشّاعر المناضل الشّاذلي عطاء اللّه، والشّاعر محمّد مزهود. ثمّ وصلنا المهديّة حيث استقبلنا المرحوم أحمد سلمونة الكاتب بالمحكمة الشّرعيّة واجتمعنا بالقاضي محمّد عبد الجواد ووزّعنا هناك عددا من الاشتراكات، ثمّ قفلنا راجعين مرورا بالمنستير.

وكنت أوزّع بنفسي الأعداد على بعض الكتبيّين وأزورهم لمعرفة نتائج البيع كالمكتبة الإفريقيّة لصاحبها الجيلاني بلحاج يحي ومكتبة النّجاح لصاحبها الهادي عبد الغنيّ. ولم أجد أيّ عون من الجهات الرّسميّة سوى 5 اشتراكات لوزارة التّربية القوميّة واشتراك من المرحوم الرّئيس الحبيب بورقيبة وبقيت أتحدّى كلّ العراقيل والعقبات البشريّة والمادّيّة مقابلا كلّ أصناف التّحدّي بتحدّ أشدّ مضاء.

وضمن هذه المجلّة انعقدت عدّة مناقشات وحوارات حول الثّقافة التّونسيّة نُشرت على صفحاتها بانتظام. وبالطّبع فإنّ الخطوط العامّة التّوجيهيّة تتمحور حول اختيارات كنت أدافع عنها أنا والبشير بن سلامة رئيس التّحرير في تناغم كبير، من دون الامتناع عن الإصغاء إلى وجهات نظر أخرى، ولا الضّرب صفحا عن المناقشات الضّروريّة الّتي تدور حول مسائل متعلّقة بأحداث السّاعة.

ودارت أولى هذه المناقشات حول العلاقة بين التّراث والحداثة في الثّقافة التّونسيّة العصريّة. فمن المساهمين في هذه المناقشات من كانوا يدعون إلى الاقتصار على العودة إلى المنابع، معتبرين أنّ الهدف الأساسيّ هو إحياء التّراث الثّقافيّ، غير هيّابين من الوقوع في تمشّ ماضويّ، منكر للحداثة. وكان هؤلاء أنصار الموقف الرّجعيّ يحضّون على الازورار عن كلّ تجديد، ويحثّون على ترديد وصفات تقليديّة بلا انقطاع.

وفي المقابل كان آخرون "ثوريّين راديكاليّين" مذهبهم هو الضّرب صفحا عن الماضي، والتّنكّر لكلّ المكاسب التّاريخيّة، وبحجّة أنّهم " حداثيّون" جنحوا إلى تقليد المظاهر الّتي كانت تتزيّى بها ملامح الثّقافة في بلدان الغرب.

وبين هذه المواقف ازدواجيّة الرّفض: رفض التّاريخ، ورفض الشّخصيّة ذاتها، ظهر لي أنّ الحقيقة تتموقع في الوسط مثلما هو الأمر عادة.

وكنت أعتقد ،ومازلت، أنّه، بين المطالبة بخصوصيّة مغلقة وحداثة منبتّة، يكمن الموقف المتوازن الصّحيح في تبنّ نقديّ لإرث الماضي، وتفتّح متجذّر وأصيل إزاء مقتضيات الحاضر.

ومن الواضح أنّ الملامح الأكثر خصوصيّة المتعلّقة بالشّخصيّة القاعديّة توجد في تراث الأمّة الثّقافيّ. ذاك أنّ ثقل التّاريخ، وتأثير البيئة، وتراكم التّجارب الفرديّة والجماعيّة الخاصّة بكلّ مجموعة إنسانيّة، هي العوامل الّتي تحدّد الملامح النّوعيّة لكلّ أمّة.

غير أنّه ليس كلّ ما في التّراث إيجابيّا حتما. فمن الممكن أن تجرّ ظروف خاصّة مجتمعات ما إلى إفراز قيم سلبيّة من الأجدر التّخلّص منها، أو تطويرها على الأقلّ.

إنّ الثّمن الّذي يُدفع من أجل التّقدّم، في مثل هذه الحالات، يقتضي إجراء بعض التّعديلات ، بل ربّما أحيانا القيام ببعض التّضحيات. أليست الشّجرة في حاجة إلى التّشذيب لتواصل نموّها، ويشتدّ عودها؟ وهكذا فإنّ إحياء التّراث شرعيّ، ولكنْ من الواجب ممارسته بروح نقديّة تُحسن التّمييز بين الغثّ والسّمين، بين الجوهريّ والعرضيّ، عن بصيرة وتدبّر.

والحرص على التمسّك بمقتضيات الحاضر يجب ألاّ يؤدّي إلى ضياع الرّوح والخصوصيّة. ذلك أنّ محاكاة النّماذج الأجنبيّة لا يمكن أن تفضي إلى الابتكار الطّريف، الخلاّق. وبعبارة أخرى فإنّ الرّكون إلى تقليد هذا النّموذج الأجنبيّ أو ذاك بدعوى المعاصرة، والتّنكّر لمقوّمات الذّات بحجّة التّخلّص من الماضي، لا يؤدّيان ثقافيّا إلاّ إلى طريق مسدود، خصوصا وأنّ بعض "الأوساط" تعترف بأنّ قصدها هو رجّ الضّمائر وزعزعتها. ناهيك أنّ العديد من المسؤولين عن وسائل الإعلام الغربيّة لم يعودوا ليخفوا هذه المقاصد[1].

وعلى عكس ذلك ظهر لي دائما أنّ الموقف المناسب هو الّذي يعرف كيف يوفّق بين الخصوصيّة والتّاريخ، بين تأكيد الذّات والمساهمة النّشيطة في حداثة متعدّدة الوجوه، بين ما هو خاصّ وما هو عموميّ.

وبمناسبة انعقاد ندوة حول المقوّمات الحقيقيّة للحوار بين الشّرق والغرب الّذي كان لي شرف رئاسته سنة 1977 بكلّيّة الآداب بتونس، بحضور موريس دروان عضو الأكاديميّة الفرنسيّة، وسفير فرنسا، وعدد كبير من الجامعيّين التّونسيّين والفرنسيّين، عبّرت عن آرائي

---

(1) وهكذا مثلا صرّح مدير مصالح الأخبار بصوت أمريكا لجريدة واشنطن بوست بتاريخ 21 نوفمبر 1981: *" نحن نرى أنّه ليس من النّاجع محاولة التّصريح علانيّة بما يجب على البلدان الأجنبيّة عمله. لكن ما نحاول الحصول عليه، هو أن تصل هذه البلدان إلى النّتائج نفسها الّتي نريدها، وكأنّ الأمر يتعلّق بأفكارهم هم (!!)، وبهذه الصّورة يكونون أدعى لتحقيقها"* .

كالآتي: *" ... لا يخفى على أحد اليوم أنّ عهد " إرجاع كلّ شيء إلى الغرب" قد ولّى وانقضى، وأنّ كلّ شعب من واجبه أن يقدّ ثقافته على قدّه، وإلاّ أصبح نسخة طبق الأصل الدّخيل، وبضاعة ثانويّة، ولكن مع التّفتّح على الآخرين حتّى لا يختنق بمفعول التّقوقع على النّفس. ومن واجب كلّ شعب مواصلة البحث عن شخصيّته والبقاء وفيّا لتربته. وإذا قدّر للشّعوب ألاّ تتبنّى تاريخها، ولا تطالب بذاتيتها، فإنّها تتيح الفرصة لانتشار الثقافات "الأخطبوطيّة" أو الامبرياليّة الّتي تدفعها دائما قوّتها الاقتصاديّة أو العسكريّة إلى التّبشير "برسالة أيديولوجيّة" أو " أنسيّة" على مستوى كوكبنا ".*

★★★

ولعلّه من الفائدة، مساهمةً في تاريخ الثّقافة بهذه الدّيار، أن نورد بعض ما قاله عدد من الأدباء والكتّاب عن مجلّة الفكر، وكيف تصوّرها كلّ منهم، مع العلم أنّ ما كُتب عن مجلّة الفكر من المقالات والدّراسات يعدّ بالمئات.

من ذلك المقال الّذي كتبه، في مجلّة مرآة الوسط الشّاعر محمّد الشّعبوني، رحمه اللّه، متحدّثا عن الحوار الّذي تمّ في مكتب رئيس تحرير مجلّة العربي الكويتيّة الدّكتور أحمد زكيّ، أثناء انعقاد المؤتمر الرّابع للأدباء العرب في ديسمبر 1958. وكان ترأّس الوفد التّونسيّ محمّد مزالي مدير مجلّة الفكر ورافقه خاصّة محمّد الفاضل بن عاشور ومحمّد الشّعبوني ومحمود الباجي تغمّدهم اللّه برحمته. قال شاعر صفاقس الكبير : " كان لوفدنا لقاءان مع الدّكتور أحمد زكيّ صاحب مجلّة العربيّ. فالأوّل كان بمنزله حيث قضينا سهرة ممتعة لن ننساها. والثّاني كان بإدارة مجلّة العربيّ وحضرها إلى جانبنا عدد من أعضاء الوفود... وجرى حوار بين أعضاء الوفد التّونسيّ حول مقارنة بين مجلّتي "الفكر" والعربيّ" في أسلوب الإخراج. وما زلت أتذكّر رأي الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور الّذي أصرّ على أنّ الفكر تعتبر مجلّة لم تدخلها يد الزّخرف، وكثرة التّلوين، ووفرة المصاريف، فكانت بحقّ بكرا محتوى وإخراجا. بينما "العربيّ" أو (الحديث عن الأسلوب) يستدعي نفقات كبرى من أجل الإخراج والألوان والصّور، وأنّ عددا واحدا من العربيّ يمكن أن يوفّر لنا طبع عشرة أعداد من "الفكر". فالشّيخ الفاضل رحمه اللّه كان يهتمّ بالجوهر والأصالة مثل اهتمامه بالمظهر طبعا، لكنّه يؤثر الصّفاء والطّبيعة على أيّ اعتبار آخر".

كذلك ما جاء في مقال طويل كتبه الأديب المصري والنّاقد رجاء النّقّاش، وكان حينذاك رئيس تحرير " الرّاية" القطريّة. وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور 25 سنة على صدور

مجلّة الفكر. قال : «... ومجلّة الفكر هي إحدى المجلاّت القليلة الّتي استطاعت أن تواصل دورها ورسالتها خلال ربع قرن متّصل من الزّمان، دون أن تضعف أوتضطرب أو تتخلّى عن مبادئها الأصليّة الرّاقية.

وقد تابعت هذه المجلّة في معظم أعدادها فأحسست أنّ الّذين يقفون وراءها إنّما يحملون في عقولهم وقلوبهم أنبل المبادي وأرقى الأفكار. ويكفي أن نلقي نظرة على كلّ عدد من أعداد المجلّة حتّى نحسّ بما فيها من صدق وأصالة وإحساس عميق برسالتها الكبيرة. فمجلّة الفكر من ناحية الشّكل بالغة التّواضع. فقد تخلّصت من كلّ الزّخارف والورق المصقول والألوان والأشكال الصّارخة الّتي أصبحت تتميّز بهـا المجلاّت العربيّة الثّقافيّة الآن. بحيث أصبحت قراءة بعض هذه المجلاّت الثّقافيّة العربيّة اليوم أشبه بدخول ناد ليليّ، مليء بالأضواء والزّخارف والإنارة المفتعلة الّتي لا معنى لها ولا قيمة إلاّ عند أصحاب العقول الصّغيرة والنّفوس الضّحلة التّافهة. لقد تخلّصت الفكر من هذا كلّه لأنّها – أصلا – مجاهدة وليست من « العاطلين بالوراثة... »

ويقول، كذلك أيضا، أحمد خالد في مقدّمة كتابه *"مفهوم الثّقافة ودورها في البناء الحضاريّ في فكر محمّد مزالي"* **(نشر جامعة فـوتنبار، السّويد، 1986) :**

«في أكتوبر 1985 تدرك مجلّة "الفكر"، أمّ المجلاّت في ربوع تونس منذ الاستقلال وصاحبة القدرة الفائقة على الامتداد والتّواصل والشّموليّة الثّقافيّة المميّزة، سنتها الثّلاثين، وتكون قد أثرت المكتبة العربيّة بثلاثين مجلّدا تُعتبر مراجع دراسيّة، ويضمّ كلّ واحد منها عشرة أعداد سنويّة، واكبت بـها المجلّة الحياة الأدبيّة، واستقطبت التّيارات الفكريّة في تونس والعالم العربيّ بمغربه ومشرقه، وفتحت مجالات الخلق والإبداع أمام المبدعين، بتباين مضامين كتاباتهم، واختلاف أشكالها وتوجّهاتها... أليست هي منبع المدارس والتّيارات الإبداعيّة الجديدة... ثمّ أليست هي النّافذة المفتوحة على ثقافات العالم، إيمانا بإنسانيّة الفكر وتقارب الحضارات وتكاملها بخصوصيّتها وتنوّعها ؟

إنّها مسيرة طويلة ثابتة منتظمة من التّعامل مع الإنتاج الأدبيّ والفكريّ قد ضمن استرسالها بكبير رعاية وطول نفس، وحقّق إشعاعها قوميّا وعالميّا صاحب الفكر الأستاذ محمّد مزالي الّذي لم يحد قيد أنملة عن جملة من المبادئ والقيم عبّر عنها بصفاء بيان، ووضوح فكرة في كتاباته منذ بدأ مسيرته الفكريّة في الخمسينات، سواء في إدارته المجلّة، أو في ممارسته لشتّى المسؤوليّات الحكوميّة، حتّى أوان اضطلاعه بمهامّ وزير أوّل بدءا من أفريل 1980... إنّها ملحمة إبداعيّة تعانقت فيها الرّؤى، وامتزجت المواقف، وانصهرت الآراء...لقد استطاع هذا

الرّجل بفضل ما يتمتّع به من سعة معرفة، وعميق تجربة، وحسن نباهة، ولطف وداعة،، وجميل تسامح، وراسخ إيمان، بمقوّمات الذّاتية التونسيّة المتجذّرة في الأصالة، المتفتّحة على العصر، أن يجمع حوله ثلّة من رجال الفكر وحملة القلم، كهولا وشبابا، أمدّوا المجلّة على مدى الأيّام بإنتاجهم السّخيّ...» **والمقال ما زال طويلا !...**

وبمناسبة افتتاح موسم نشاط المركز الثّقافيّ بالحمّامات (25 جانفي 1980) جاء في كلمة الأستاذ رشاد الحمزاوي مدير المركز آنذاك متّجها إلى الأستاذ محمّد مزالي :

« يا سيّدي، يا من علّمني السّحر، وأعني به سحر البيان، إنّي أتذكّرك أستاذا جديدا بالمدرسة الصّادقيّة وأنت في بحث دائم عن فكرة تشغل فكرك. وأتذكّرك تتحدّث عن ثقافتنا وعن عزّها وعزّتها، وتجري وراء أمل يوفّق بين إيماننا وإسلامنا وبين حقّ الإنسان في القدرة والتّحرّر. وكنت تحدّثنا عن مونيي ومجلّة "أسبري" (الرّوح)، ثمّ فاجأتنا يوما بفكرة "الفكر"، فابتهجنا بـــها ، ففتحت للتّونسيّين بابا كانوا لا يطمعون به. أتذكّر البشير خريّف وهو يتردّد في تقديم إنتاجه إليك. فكان يمشي ويعود، ولا يفعل كما يقول الجاحظ. ثمّ سلّم لك قصّة "حبّك درباني". فقبلتها، فاندهش الرّجل. مزالي يقبل القصّة وقصّة الحبّ وفيها المرأة، وتتطعّم بالعامّية، لغة شعبنا، في آلامه وآماله، وتشجّعتُ وأرسلتُ لك "طرنّنو" فقبلتها، وقبلت أغاني شعب، وشعب الرّياضة المحبّبة إليك. وأتاك المدني بـــ"إنسانه الصّفر"... فحملته بالأحضان، وكان بعضهم يدعوك إلى شنقه بالبطحاء العموميّة. وأتاك كثير، كثير.

وهاجمك الشّبان والكهول وقالوا : "الفكر" لم تبق فكرا، لكنّك تركت الباب مفتوحا للأفكار حتّى لا يسود فكر مستبدّ. فهل لك من قولة في هذا التّاريخ وهذا الجلال ؟».

وعن البشير خريّف قال البشير بن سلامة رئيس تحرير مجلّة الفكر في افتتاحيّة من افتتاحيّات مجلّة الفكر (عدد 9، مارس 1984، السّنة 29) : *« كانت وفاة البشير خريّف بالنّسبة إلى أصدقائه ومحبّي أدبه مباغتة أليمة، إذ كنّا جميعا نترقّب منه نفحات أخرى من قصصه الّتي عمّرت الأدب التّونسيّ، وأكسبت فنّ القصّة رونقا بهيّا، ونكهة جديدة قريبة من واقع النّاس، ولكنّها طافحة بروعة الإبداع وبساطة الفنّ الأصيل.*

« ولم يكن إبداع البشير خريّف ثمرة من ثمرات الأدب التّقليديّ المتعارف، الّذي كانت تحتضنه الجرائد والمجلاّت، وتؤوي صاحبه النّوادي والمنتديات، بل كان إفرازة طبيعيّة لمجتمع تفاعل مع عدّة عوامل سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّةوثقافيّة. وكان ظهوره في الوقت المناسب بعد الاستقلال، عندما أخذ الشّعب التّونسيّ بناصية أمره، وأمكن له أن يحقّق كمال شخصيّته، ويزيل كلّ العوائق النّفسانيّة والموضوعيّة المضروبة حوله...

« وأذكر أنّه في أواخر أكتوبر 1958، بينما كانت أسرة مجلّة الفكر، تنظر كشأنها عشيّة كلّ سبت، فيما يرد عليها من إنتاج أدبيّ، إذ دخل رجل حيّي، يلبس الجبّة التونسيّة، ويقدّم نفسه باسم البشير خريّف، منتسبا إلى الشّاعر التّونسيّ المعروف مصطفى خريّف. فيرحّب به الأستاذ محمد مزالي، ويدعوه إلى الجلوس، ثمّ يستفسره، فيشير فقيد القصّة التّونسيّة إلى ملفّ، ويقول : إنّه يحتوي على قصّة كتبها منذ زمان، ولم يتيسّر له نشرها. ويحثّه الأستاذ محمّد مزالي على البدء في قراءتها، ولكنّ بعض الحاضرين من أسرة "الفكر" شرعوا في مضايقته ممّا دفع مدير المجلّة إلى استلامها ، ووعده بقراءتها، وإعلامه بالنّتيجة بعد أسبوع.

« وكان يوم السّبت اللاحق مجالا لنقاش طويل قرّر إثره الأستاذ محمّد مزالي نشر القصّة وسلّمني المخطوط. وكنت في شوق إلى قراءته. وما أن عدت إلى المنزل حتّى التهمت القصّة في ليلتها التهاما، واعتبرت ذلك منعرجا في تاريخ الأدب التّونسيّ.

« وفي عدد ديسمبر من سنة 1958 ظهر الجزء الأوّل من قصّة "حبّك درباني" أو إفلاس، وقدّم لها مدير المجلّة بهذه الكلمات المعبّرة : " لا شكّ أنّ هذه القصّة تثير مشاكل، وتعالج عقدا في أدبنا التّونسيّ، وتخطّط نفسيّات عارية من الزّخرف والتّكلّف، إلاّ أنّها لا تروم التّقويم، من حيث هي، ولا تسعى إلى التّنويه بحميد الأخلاق أو تالد المجد. هي ثورة على التّحفّظ والتّزمّت والمألوف... فيها انتهاج سبل جديدة وجرأة وحياة نأمل أن تمهّد لأدب تونسيّ صميم. ونحن في أسرة "الفكر" رأينا أن نعرضها بما لها وما عليها تباعا، من دون أن نجهل ما قد يثيره أسلوبها من نقد، وما قد يبعثه حوارها العامّيّ من قلق وضيق، وما قد تبقيه واقعــيّتها العارية من أثر سيّئ في بعض النّفوس. ولكنّنا سعينا إلى خدمة الأدب، والأدب من الحياة النّابضة أو لا يكون" .

« ولا يظنّن القارئ أنّ صاحب القصّة لا قى الشّهرة، بل إنّ عددا قليلا من الكتّاب فقط نقدها أذكر منهم المرحوم الدّكتور محمّد فريد غازي، والأديب اللامع الصّادق مازيغ، والقصّاصة ناجية ثامر. ولكن البشير عرف الاستمرار في الكتابة بحثّ من الأستاذ محمّد مزالي أيضا الّذي كان رئيسا للّجنة الثّقافية ببلديّة تونس الّتي أحدثت جائزة علي البلهوان للقصّة. فكان البشير خريّف من أولائك الّذين أخذوا مأخذ الجدّ هذا التّشجيع، معتقدا أنّ الفرصة مؤاتية، وأنّ أدبه أصبح له من يرعاه، ويقدّره حقّ قدره، وكانت قصّة "برق اللّيل" .

« وإذا كان لفقيدنا حظّ اتّساع رقعة من يعرفه من القرّاء، فإنّه لم ينل الشّهرة الواسعة بنيله جائزة "علي البلهوان" لعام 1960، أو بطبع قصّته هذه "برق اللّيل" عن طريق الشّركة التّونسيّة للنّشر والتّوزيع، وهي أوّل دار وطنيّة للنّشر، بل إنّه انتظر إلى سنة 1965 أو 1966

ليعرف الشّهرة الكبيرة. وأذكر أنّه عندما كنت رئيس ديوان الأستاذ محمّد مزالي المدير العامّ للإذاعة والتّلفزة آنذاك قدّم إليّ المذيع محمّد حفظي مسلسلا إذاعيّا مقتبسا من قصّة لجرجي زيدان. فقلت له : " لماذا جرجي زيدان ؟" ودخلت مكتب الأستاذ محمّد مزالي وقلت له : "إنّ عدد القصص التّونسيّة كثر والمنتجون الإذاعيّون التّونسيّون ما زالوا لا يقبلون على الإنتاج فيها. فأشار عليّ بعرض قصّة "برق اللّيل" على المذيع محمّد حفظي الّذي لم يقابل العرض إلاّ بالضّحك في أوّل الأمر، ثمّ أعرته نسختي، وكان إقباله عليها بكلّ حماس، وكتب حوارا شيّقا نال إعجاب المرحوم حمّودة معالي مدير الفرقة المسرحيّة بالإذاعة التّونسيّة، بعد أن استنكف منها في الأوّل.

« وعرف البشير خريّف عند ذلك الشّهرة الواسعة. وعاشت جماهير تونس أطوار هذه القصّة، وعرف أديبنا شبه تفرّغ، مكّنه من الإنتاج والاستمرار في الإبداع، وهو أمر لم يتوفّر لأيّ أديب تونسيّ قبله. ولولا هذه الظّروف واستقلال البلاد لما كان للبشير خريّف ذاك المجال للخلق والإبداع...»

وفي هذا السّياق ترشّح رشاد الحمزاوي أحد أعضاء أسرة "*الفكر*" لنيل جائزة علي البلهوان للقصّة فكانت روايته " *بو دودة مات*" على النّسق نفسه الّذي توخّاه البشير خريّف. ومضت المجلّة تدفع الأدباء والكتّاب التّونسيّين لشقّ طرق وأساليب جديدة في مجال الإبداع الأدبيّ فكانت حركة "*الطّليعة* " الّتي كانت "مجلّة الفكر" المحرّك الفاعل في استقطابها وجعلها تثبت، ولو لفترة قصيرة، أمام معارضة شديدة من أوساط ثقافيّة عديدة. وقد أماط البشير بن سلامة رئيس تحرير مجلّة "الفكر" اللّثام عن الملابسات الّتي حفّت بهذه الحركة في محاضرة ألقاها على منبر نادي جمعيّة قدماء الصّادقيّة ونشرت "بالمجلّة الصّادقيّة"[1]، أقتطف منها بعض الفقرات. قال :

« إنّ الحركة الأدبيّة الّتي عرفت فيما بعد باسم الطّليعة الأدبيّة لم تعمّر طويلا. ويمكن تحديد مدّة نشاطها من 1968 إلى 1972. ولئن كانت هذه الحركة الأدبيّة مثار جدل كبير وطويل آثاره ما تزال باقية إلى الآن في السّاحة الأدبيّة، فهي في حاجة إلى توضيح ملابسات ظهورها، وتحليل أطوار نشاطها، وتقييم مختلف إنتاجها، وإماطة اللّثام عن أسباب انطفاء جذوتها.

---

(1) البشير بن سلامة الطليعة الأدبيّة، المجلة الصادقيّة، سلسلة جديدة، العدد 36، نوفمبر 2004، ص،ص. 29-40.

« لقد جرت الأقلام منذ ذلك التّاريخ، فيما يتعلّق بهذه الحركة الأدبيّة، على نحو فيه الكثير من العاطفة أحيانا والقليل من الموضوعيّة أحيانا أخرى. وكلا الأمرين يجرّان إلى المبالغة إمّا بالتّنويه أو التّحقير، بالتنكّب عن الحقيقة أو الابتعاد عن الدّقة العلميّة، رغم أنّ الّذين تناولوا الحديث عن هذه الحركة الأدبيّة أساتذة جامعيّون وصحفيّون لامعون. لماذا ؟ لأنّهم كانوا في أغلب الأحيان أطرافا فاعلة في هذه الحركة وجّهوا البحث والتّحليل وسرد الأحداث وجهة يعتقدون – وهو أقلّ ما يقال فيها – أنّها هي الحقيقة. وكما قال الكاتب المسرحيّ الفرنسيّ " جون أنويله " : " ليس هناك من حقيقة إلاّ ما لم نقله ". لذا فإنّ حديثي سيرتكز على ما لم يُقل، مع أنّي لن أمانع، طلبا للدّقة التّاريخيّة والموضوعيّة، في تأكيد ما أعتبره حقيقة فيما قيل.

«... ظهر المجدّدون في الشّعر في تلك الأيّام مثل نور الدّين صمّود وعبد العزيز قاسم وجعفر ماجد وغيرهم. ولكنّ جماعة أخرى بدأت تقتحم مجالات متغايرة جريئة مثل عزّ الدّين المدني بأدبه التّجريبيّ، ومحمّد المصمولي بقصائده المضادّة، ومحمود التّونسيّ وسمير العيّادي بنصوصهما المجدّدة، وصاحب هذه السّطور بلوحاته القصصيّة تطبيقا لنظريّته القائلة باللّغة التّجاوز.

« وبينما كان هؤلاء يشقّون طريقهم بامتياز ظهر جيل جديد من الطّلبة يحاول نشر إنتاجه في مجلّة الفكر منذ سنة 1967. وكان أبرزهم الطّاهر الهمّامي. ولكنّ الكثيرين منهم لم يظفروا بالنّشر إلاّ في بريد القرّاء. وهذا الرّكن كان يتداول على إثرائه العديد من أعضاء أسرة المجلّة بعد الغربلة الأولى من مدير المجلّة. فكان الشّعر من نصيب محسن بن حميدة ونور الدّين صمّود وعبد المجيد بنجدّو وعبد العزيز قاسم وجعفر ماجد في غالب الأحيان. كانت تقرأ بعض القصائد عشيّة يوم السّبت في اجتماع الأسرة الأسبوعيّ، والبقيّة توزّع على هؤلاء. وينتج عن هذا الكمّ الكبير من الإنتاج الأدبيّ إمّا النّشر في صلب المجلّة، أو في بريد القرّاء، فيقبل القصيد إمّا كاملا أو يقتصر على مقطع منه أو سطر أو سطرين لمجرّد التّشجيع أو النّصيحة، وكذلك الأمر بالنّسبة إلى النّصوص النّثريّة.

« وأصبح ينشر للطّاهر الهمّامي في بريد القرّاء قصائد كاملة وهي إمّا من عمود الشّعر أو الشّعر الحرّ ولم يدخل بعد في التّجربة الجديدة. ولكنّه كان يعتبر ذلك غبنا له وتجنّيا عليه وظهر ذلك في رسائله المصاحبة لإنتاجه. حتّى فاض الكأس عنده وكتب نقدا لمحتوى المجلّة هزأ فيه من انتقال الشّعراء من ركن بريد القرّاء إلى صلب المجلّة والعكس بالعكس. وتتالت مقالات الهمّامي اللاذعة ومعه جمع من الطّلبة وفهمت من ذلك أنّهم كانوا يوزّعون الأدوار. وكنت أنشر هذه المقالات في ركن ندوة القرّاء. وكان إنتاج هؤلاء يأتي عن طريق البريد، ولكن ابتداء

من سنة 1968 أصبحت الجماعة تأتي إلى النّادي لأنّني كنت أنشر في نصف صفحة من المجلّة إعلانا أعلم فيه القرّاء بأنّه يمكن الاتّصال برئيس التّحرير كلّ يوم في الأوقات الإداريّة وعشيّة الجمعة. وهكذا أصبح النّادي يعجّ بالطّلبة، وكادت تكون الجلسات يوميّة وكنت أبسط على القادمين فرادى وجماعات نظريّتي في التّجديد الأدبيّ واللّغويّ سواء الّتي نشرتها أو الّتي كتبتها وأزمع نشرها.

« ووجدتْ هذه الجماعة في كتاباتي ونقاشاتي معهم ما يقرّبهم منّي. وفي الواقع أصبحت أدافع عنهم لدى أسرة المجلّة. وخصوصا عندما أصبح لهم باع في نقد هؤلاء الّذين حرموهم طويلا من النّشر. وكان التّحوّل بالنّسبة إليهم عندما كشف نور الدّين صمود عن نفسه وظهر لهم أنّه هو صاحبهم. وانبروا ينقدونه واتّهموه بكتابة قصيدة عنوانها " مأساة الشّيخ مصطفى " مماثلة لقصيدة صلاح عبد الصّبور بعنوان " عمّي مصطفى ". وبدأت المعركة حادّة بين صمّود وهؤلاء. حتّى كتب الطّاهر الهمّامي، وقد فُتحت له ولغيره من الطّلبة صفحات المجلّة، مقالا بعنوان " المرأة والنّضال وثلاث قصائد في العدد الأخير من الفكر " مؤيّدا جيلا جديدا من الشّعراء، ومنتقدا من انتصبوا لسدّ الطّريق أمام الشّباب قائلا : " هل يضير جعفر ماجد أو نورالدّين صمّود انشغالهما بتعبّد الجمال في ركن من الأركان عندما كانت الدّولة تتسلّم المنشآت الجوّيّة والبحريّة في بترزت إثر الجلاء أو قبله. والنّقّاد الماهرون كثيرا ما يحاولون تفسيرا لشذوذ "الطّريف" ويجعلونه عنصرا من عناصر شخصيّة صاحبه وكثيرا ما يشذّ العظماء".

« أصبحت المجلّة تعجّ بالأدب الجديد المستساغ ولكنّه محيّر ومثير. وواصلتُ بسط نظريّاتي حول الكتابة وكتبت مثلا دراسة حول "الأسلوب أو اللّغة التّجاوز أو كيف نكتب... ؟" وفتح مدير المجلّة حملة على صاحب قولة " الأدب مأساة أو لا يكون "، ودعا إلى أن يكون الأدب ملحمة. واعتبر العديد من مريدي محمود المسعدي أنّ ذلك تجاوز للحدّ لأنّنا أطحنا بصنم كانوا يعبدونه وما يزالون، مع أنّنا كنّا نعترف بريادة هذا الأديب العبقريّ ولكنّنا نعتبره يمثّل فقط تيّارا أدبيّا كلاسيكيّا من بين تيّارات عديدة. كنّا نرفض الوحدانيّة في الأدب في عالم متغيّر متعدّد الاتّجاهات. وهكذا اشتعل سعير الحرب ورجع الطّاهر قـيـقـة إلى المجلّة إثر تنحية المسعدي من وزارة التّربية ونشر بها قصّتي " النّسر المقعد " و" الفكرون " معرّضا بخصومه في الأدب والمجتمع ساخرا منهم. ونشرنا لعزّ الدّين المدنـي " الإنسان الصّفر" والقصائد المضادّة للمصمولي، والعديد من قصائد الهمّامي، وهي تارة من الشّعر الحرّ أو عمود الشّعر (سائحة في المطر – الأقزام) وكذلك أحمد القديدي ومحمود التّونسيّ وفضيلة الشّابّي والقائمة طويلة.

« وفي الواقع كان هذا الإنتاج لا غبار عليه إلّا من حيث الاتّجاه الثّوريّ والنّقد اللاذع. وخرج كلّ هذا عن رقابة الأسرة. وهو أمر طبيعيّ إذ لو عرض على العديد من أعضائها لاعترضوا عليه. ولكنّ ردّ فعلهم كان معقولا إذ أنّهم كانوا بعد قراءة العدد يعترضون على شيء واحد، لا من حيث محتوى القصائد وسلامة اللّغة، بل لأنّني كنت أضع تسمية شعر على قصائد النّثر. وكانت قصيدة النّثر في ذلك الوقت لم يعترف بها كشعر في تونس، وحتّى في المشرق العربيّ بل إنّ المصطلح لم يرج بعدُ. قالوا : " كيف تنعت هذا بالشّعر وهو ليس من الشّعر الحرّ ولا العمودي. سيظنّ المشارقة أنّنا نجهل بحور الشّعر". قلت لهم إذن فهو شعر لا عمودي ولا حرّ. وفي العدد الموالي صغت هذه التّسمية:" في غير العمودي والحرّ ".

والتقفت الجماعة الشّعار الّذي عُرفت به. وأصدرت أوّل بيان لها بعنوان كلمة للتّاريخ أمضاه : الطّاهر الهمّامي- إبراهيم بن مراد- محمّد الحبيب الزّنّاد- المنصف الوهايبي- محمّد باردي- حسين الواد- محمّد السّويسي- نور الدّين بن بلقاسم، وكلّهم طلبة نادوا فيه بالثّورة على القديم في لغة حماسيّة، غنائيّة، ملتزمة بقضايا المجتمع ومصيره، ويجزمون قائلين " وإذا نظرت في الشّعر القياديّ الجديد ألفيته أيضا صورة أخرى، وكلمة أخرى، وإيقاعا آخر . وكلّ شيء في دنيا الفكر حولنا يتطوّر ويتقدّم بصفة عجيبة" ويختمون "إنّ في تاريخنا وحضارتنا ما يحتاج إلى إعادة النّظر. فلا بأس أن يراجع المفكّر الكفء في هذا العصر ، وفي كلّ عصر، جهاز لغته ودينه وتاريخه ومصيره. هذا ما نعتقده ونؤمن به ". وكما ترون فإنّ مشروع هؤلاء يهمّ المجتمع التّونسيّ بأسره. وهنا يلتقون مع ما كانت مجلّة الفكر تنادي به منذ تأسيسها.

« وتزامنا مع دعوتي إلى اللّغة التّجاوز وكتاباتي فيها ومع تحاليل عزّ الدّين المدني فيما يتعلّق بالأدب التّجريبيّ ومقالات محمّد المصمولي حول القصائد المضادّة وكتابات محمود التّونسيّ وسمير العيّادي وأحمد الحاذق العرف وأحمد القديدي وغيرهم وكلّ يتغنّى بليلاه، كانت البيانات تتتالى ولكنّها كانت ممضاة فقط من الطّاهر الهمّامي. وكانت الجماعة في حاجة إلى الدّعم من جهة وإلى منظّر من جهة أخرى. أمّا الدّعم فكنت أخاطب مديري الجرائد مثل العمل ولابريس وبلادي، وحتّى الإذاعة الوطنيّة. وكان إنتاجهم في ذلك الوقت مستساغا، مقبولا. وأصبحت تتنافس الجرائد في أخذ الأحاديث منهم في سباق مع مجلّة الفكر. أمّا التّنظير فقد وجدوا، إلى جانب العديد من الأقلام، في الطّالب محمّد صالح بن عمر القلم السّلس للحديث عنهم.

« ظهر محمّد صالح بن عمر في العدد الأوّل من أكتوبر 1969 مهاجما للطّاهر قـيـقـة ناقدا قصّته "النّسر المقعد". ثمّ في عدد آخر من الـمجلّة : موسيقى شعريّة جديدة باشتراك مع الهادي بوحوش. وبعد ذلك : بين موسيقى الجاز وغير العمودي والحرّ، ونقد قصائد على السّرير الأبيض، لماذا الأدب الطّلائعيّ التونسيّ ؟ (وهو الّذي أضفى كلمة الطّلائعي على أدب الجماعة). أصبح الطّاهر الهمّامي نجما فتحت له وسائل الإعلام وكان الّذي يقوله في مستوى جيّد من التّفكير والاستنباط قد يقبله البعض وقد لا يقبله. حتّى دُعيَ إلى إلقاء محاضرة في ملتقى هواة الأدب الّذي كان يوضع تحت إشراف الرّئيس بورقيبة، وكثيرا ما كان يحضر بنفسه أبرز نشاطه (سبتمبر 1971) وفي هذه المحاضرة تبنّى الهمّامي ما قلته في كلمتي الّتي ساهمت بها في ندوة نادي أبي القاسم الشّابي حول الأدب العربيّ وسلامة اللّغة. وفي الأثناء تأسّس اتّحاد الكتّاب التونسيّين (سنة 1970) وأصبح مقرّه نادي قدماء الصّادقيّة. وكانت الجمعيّة،كما ذكرت، في حكم المنحلّة. فتكفّل الاتّحاد بمصاريف النّادي. وأصبح يعجّ بالأدباء والكتّاب وأصبحت جماعة الطّليعة قاب قوسين أو أدنى من الانصهار في نشاط هذا الهيكل الجديد لولا عوامل عدّة سأبيّن بعضها.

« في خضمّ هذه الحركيّة الجديدة الّتي مكّنت جموعا من الشّباب من النّشاط في النّادي دخلت مجلّة الفكر معركة التّعريب الّتي برزت في تلك الفترة كأحدّ ما تكون. وكانت أن طرحتُ بحدّة مسألة مستوى التّعليم عند مناقشة ميزانيّة الدّولة في مجلس الأمّة أواخر ديسمبر 1970، وطرحت مسألة التّعريب على بساط النّقاش. وكنت عضوا بمجلس الآمّة ابتداء من نوفمبر 1969... ودخل الطّلبة المعركة وتحمّس لذلك عدد من جماعة الطّليعة ودفعوا مسؤولين من اتّحاد الطّلبة إلى التّردّد على النّادي. فاقترحوا عليّ المساهمة في إعداد أسبوع للتّعريب والإشراف عليه. بدأه الأستاذ محمّد مزالي بمحاضرة عنوانها "في التّعريب والتّونسة". كان يوما مشهودا غصّت من أجله قاعة ابن رشيق بالحاضرين، حتّى فاضت على شارع باريس. وكان من المفروض أن تدوم النّدوة أسبوعا ولكنّ وزارة الدّاخليّة أصدرت بلاغا تمنع استمراره، واكتفينا بيوم واحد، اعتبره الطّلبة غبنا لهم.

« كان أبرز ردود الفعل الرّسميّة قبل منع استمرار أسبوع التّعريب هو تقديم مفتي الجمهوريّة احتجاجا رسميّا إلى الباهي الأدغم كاتب الدّولة للرّئاسة فيما يتعلّق بنشر نصّ "الإنسان الصّفر" لعزّ الدّين المدني في مجلّة الفكر وتنديد بعض أئمّة الجوامع بذلك. وإثر أسبوع التّعريب دعاني الوزير الأوّل الهادي نويرة إلى مكتبه ولامني على ما قمت به، بتحفّظ يخفي الغضب، وكان غير منبسط معي كما دأب على ذلك من قبل. وكانت الجامعة في تلك الفترة في غليان شديد...

«وفي صيف 1972 انتخبت كاتبا عامّ للجنة التّسيق الحزبي بسوسة فاضطررت إلى التّغيب عن النّادي والكفّ عن الالتقاء بجماعة الطّليعة إلاّ نادرا. ولكنّ عوامل أخرى مهّدت لذلك وبدأت شيئا فشيئا تفسد المسيرة، وانتهت في آخر الأمر بأخذ قرار باتّ يتمثّل في الكفّ عن نشر إنتاج بعض أفراد جماعة الطّليعة. لـــماذا ؟ هي عوامل متداخلة ومتقاطعة تتعلّق بموقف المجلّة الجديد من جهة ووضع هؤلاء الطّلبة من جهة أخرى. لا شكّ في أنّ ضغوطا كبيرة سلّطت على مدير المجلّة من أعضاء فاعلين في أسرتها معتبرين أنّ نشر إنتاج هؤلاء يمسّ من قيمة المجلّة.، وكذلك من أصحاب النّفوذ الثّقافيّ والسّياسيّ الغيورين، إن حقّا أو باطلا، على هذا المشروع الوطنيّ.

ولم يكن يخاف على أحد أنّ المائدة المستديرة الّتي التأمت بنادي أبي لقاسم الشّابي في 13 فيفري 1970 لها صلة بما طغى على السّاحة الأدبيّة من روح التّجديد في تلك الفترة. وكان في الإنتاج الأدبيّ المنشور الغثّ والسّمين والحقّ يقال. كان عنوان النّدوة " الإنتاج الأدبيّ وسلامة اللّغة ". أشرف على النّدوة الأستاذ الشّاذلي القليبي وزير الثّقافة وشارك فيها الأساتذة عبد الوهّاب باكير وتوفيق بكّار والبشير بن سلامة والطّاهر قـــيـــقـــة رئيس النّادي، عبّر فيها كلّ واحد منهم عن وجهة نظره في الموضوع. ودار بعد ذلك نقاش حادّ في قاعة غصّت بالحاضرين وبدأ اللّغط من بعض المتدخّلين والمحتجّين حتّى اضطرّ رئيس النّادي، أو الوزير، لا أذكر بالضّبط مَنْ، إلى إيقاف الحوار واعدا باستئنافه في فرصة قادمة. وبالطّبع لم تأت الفرصة إلى الآن. وعلّق البشير خريّف على النّدوة، فيما بعد، بقلمه السّاخر على هامش قصّة نشَرها بعد ذلك بمجلّة الفكر وعنوانها محفظة السّمار. وأردفها بأكثر من خمسين تعليق علّلها قائلا : " اطّلعت على ما دار بالمائدة المستديرة حول موضوع الإنتاج الأدبي وسلامة اللّغة بعد الفراغ من هذه القصّة فتلافيت ما أمكن بالهامش والعذر عند كرام القوم مقبول". ويعلّق مثلا على فقرة من قصّته قائلا: " وهذا الطّير كأنّه حرف موسيقى على الأسلاك الهاتفيّة يملأ الجوّ أنغاما ويقول : ها أنذا لم يقض عليّ الشّتاء فهلمّ للحياة يا أهل الحياة ، الطّيور تتكلّم الفصحى " .

وفيما يتعلّق بوضع هؤلاء الطّلبة فإنّ الّذي لم يكن في الحسبان هو الضّغوط الّتي سلّطت عليهم من كلّ حدب وصوب، بدءا بأساتذتهم. وأذكر أنّ أحدهم زارني في النّادي وهو غاضب، مهدّدا بأنّه سيحجم عن النّشر بالمجلّة إذا تمادينا في نشر إنتاج طلبته. فأجبته : ألم تكن تكتب بها وأنت طالب إلى جانب أساتذتك ؟ وبالطّبع فما حيلة هؤلاء ومستقبلهم مرتبط برضا أساتذتهم. وقد صارحني بعضهم بذلك في أسف شديد واضطرّ إلى الانقطاع عن الكتابة بالمجلّة بصورة نهائيّة. ولكنّ الأمر لم يكن بهذه البساطة إذ أنّ جملة من الضّغوط الّتي تترّبى، إن

حقّا أو باطلا، بزيّ المعارضة تقول للعديد منهم : " إنّ هذه المجلّة رسميّة. والسّاهرون عليها يريدون احتواءكم وجرّكم إلى صفوفهم سياسيّا. إنّكم لا تعرفون ما يبيّت لكم هؤلاء. هم على الأقلّ يستغلّونكم." بينما المشروع ثقافيّ بحت، واضح للعيان وأهدافه مصرّح بها في كلّ افتتاحيّة، وفي كلّ مناسبة، ومساهمة أسرته وكلّ المقبلين على النّشر في المجلّة يعرفون أدبيّاتها المقامة أوّلا وبالذّات على الحرّيّة ونبذ أيّة عصبيّة، والإحجام عن التّمسّك بأيّة أيديولوجيّة، أو حتّى مدرسة أدبيّة أو فنّيّة بحيث أنّ كلّ التّيارات، مهما كانت، تتعايش في صلبها. لذا خرجت مجلّة الفكر عن تصوّرات الكثيرين الّذين يحاولون البحث عن الغايات من وراء الدّأب على إصدارها. والغريب أنّ جهات عديدة في صلب النّظام البورقيبي لا تتّفق مع توجّهاتها وكثيرا ما تشنّ عليها حربا ماكرة. بينما كانت هي نفسها غاية في حدّ ذاتها...

« يمكن لي القول إنّ حركة هذه الجماعة ماتت لهذه الأسباب. ولكن لا يذهبنّ الظّنّ بأنّ حركة الطّليعة ماتت. بل بالعكس فإنّ ما سمّي بشعر " في غير العمودي والحرّ " لم يفشل فقد ثبت وأثمر وفتح الباب لانتشار قصيدة النّثر الّتي عرفت شعراء كبارا معترفا بهم في السّاحة الأدبيّة العربيّة والعالم. ثمّ إنّ جلّ الأدباء الطّليعيّين الّذين لم يدفع بهم شيطانهم إلى تجاوز الخطّ الأحمر بقي إنتاجهم شعرا ونثرا متواصلا مثل فضيلة الشّابي وعزّ الدّين المدني وغيرهما كثير، إلّا الّذين أغرقوا سفينتهم عن طواعيّة وتنكّروا ربّما نقمة على المجتمع وعلى من أجبروهم على الانسلاخ من أنفسهم. وإنّما قصدي هو موت حركة الطّليعة كمشروع مدرسة أدبيّة تضمّ أفرادا متضامنين، كانوا يناضلون من أجل أفكار مضبوطة في البيانات الّتي نشرت في تلك السّنوات الأربع.

« وهكذا كانوا ضحيّة لعديد العوامل الّتي دفعت بهم إلى المزالق. فقد اختلفوا اختلافا كبيرا وتنافسوا على الزّعامة، ولم ينصتوا إلى النّصح، ولم يتمسّكوا بالمجلّة الّتي فتحت لهم بصدق صفحاتها حتّى أضرّوا بها وبرئيس تحريرها خاصّة. وعوضا عن الاستماع إلى هاجس الحكمة والتّدبّر، انساقوا إلى أصوات أخرى لها غايات بعيدة عن الفنّ والأدب والفكر...

« أمّا كيف ماتت الحركة من النّاحية الظّرفية الفعليّة وفي مجال إنتاج جماعتها بالخصوص فالأمر تمثّل في الثّغرة الّتي ظفر بها المتربّصون بها. ذلك أنّها في فنّها غالت في الحرّيّة، وجانبت الضّبط والقيد والقاعدة. وأهمّ عامل أودى بها، في إيمانها بالارتباط بالواقع التّونسيّ، هو إخلالها بالتّعامل الذّكيّ مع العامّيّة. فبقدر ما كان البشير خريّف مثلا يتوخّى الاقتصاد في إقحام العامّيّة في كتاباته ويختار منها ما هو قريب من الفصحى اندفع البعض منهم إلى تبنّي منهج صالح

القرمادي في مجموعته "اللّحمة الحيّة" وهي صورة ساخرة في التّعامل مع اللّغة العربيّة اختصّ بها وحده، ويصعب لمن لم تكن له براعته أن ينحو على نحوه. وهكذا غالوا في الحرّيّة عند ممارسة فنّهم، فمات شعر الكثير منهم، بينما كانت البوادر في الأوّل مقبولة. وهذا ما دعاني إلى رفض هذا النّوع من الإنتاج رغم أنّي بقيت حريصا على نشر من بقي في الحدود الّتي يقتضيها الفنّ، فلم أرفض شعر فضيلة الشّابّي مثلا ولا أحمد القديدي ولا محمّد المصمولي وغيرهم كثير.

« وأمام هذه العراقيل المتنوّعة وإرضاء لرغبة بعض الجهات المؤثّرة في الابتعاد عن المجلّة قرّروا، أي جماعة الطّليعة الأدبيّة، في ردّة فعل غاضبة، الامتناع عن النّشر في المجلّة. وظنّوا أنّ ذلك سيدفعنا إلى التّنازل عن خطّنا. ولكن، لأسباب يصعب الإلمام بها كلّها، انسدّت في وجوههم الأبواب الّتي كانت من قبل مفتوحة فقرّروا توجيه عريضة إلى مدير المجلّة وهو في الآن نفسه رئيس اتّحاد الكتّاب التّونسيّين بتاريخ الاثنين 24 أفريل 1972 ندّدوا فيها بانحياز الأجهزة الثّقافيّة إلى اتّجاهات دون أخرى وهذا، حسبهم، مخالف لمبادئ الدّيمقراطيّة، وشكوا من انغلاق أبواب النّشر في وجوههم، ممّا أدّى كما قالوا إلى انسحاب البقيّة تضامنا، مسجّلين انحدار مستوى المجلّة بعد أن عرفت فترة ازدهار معهم.، وأعلنوا عن ردّ فعلهم المتمثّل في إعداد ملفّ لمجلّة الآداب البيروتيّة لأنّها استثنتهم في عددها الخاصّ بالأدب التّونسيّ، مهدّدين باضطرارهم إلى النّشر خارج البلاد. وفي ختام العريضة طالبوا بلقاء مع مدير المجلّة للتّداول في نقاط أربع ضبطوها كما يلي : توضيح موقفهم من اتّحاد الكتّاب التّونسيّين- توضيح موقف مجلّة الفكر الأخير من الأدب الجديد – توضيح موقفهم من قضيّة المقابل المادّي لما ينشر- توضيح موقفهم من تدخّل الرّقابة في إنتاج البعض منهم. وأمضى العريضة 18 طالبا أديبا، الكثير منهم يتمتّعون اليوم بشهرة كبيرة في السّاحة الأدبيّة...»

« وفي عشيّة يوم الجمعة 28 أفريل 1972 اجتمع مدير المجلّة بعدد كبير منهم في هذا النّادي. وجرى نقاش طويل لم يسفر عن نتيجة ترضي الجماعة لأنّ المجلّة لا يمكن لها أن تحيد عن الخطّ الّذي على أساسه احتضنتهم. وأظهروا في مناقشاتهم كثيرا من التّصلّب، مردّدين أقوالا رائجة في الوسط الجامعي من حبك جهات معروفة، معتبرين أنفسهم في موقف قوّة يمثّلون مجموعة ضغط، وما على المجلّة وحتّى منظّمة اتّحاد الكتّاب التّونسيّين إلّا أن تستجيب إلى رغباتهم، ومنها التّخلّي عمّا يدعونه بالأدب القديم والتّخلّص من أقطابه. وبعدها مضى كلّ إلى غايته »

ومن جهتي أجبت أحد الصّحفيّين في جريدة "لابريس" الصّادرة يوم 10 أكتوبر 1974 بما يلي :

« وفي آخر الأمر فإنّهم هم الّذين ذهبوا إلى حال سبيلهم ولم نكن الّذين رفضنا مشاركتهم. فلقد قالوا لي يوما أثناء جلسة عقدناها ببادرة منهم : أنّهم يرغبون في مواصلة المشاركة في المجلّة ولكن بشرطين : الأوّل هو أنهم عمّال للفكر، ولهذا يجب دفع مقابل ماديّ لهم. فأجبتهم : أنّه لا أحد في المجلّة من المحرّرين يتمتّع بمقابل ماديّ...

« أمّا شرطهم الثّاني : فإنّ المجلّة من واجبها أن لا تفتح صفحاتها إلى الكتّاب "الرّجعيّين"! وهكذا فإنّهم لا يطالبون فقط لأنفسهم بالحرّية المطلقة ولكنّهم يمنعونها على غيرهم. ها هي إذن طائفة المحبّين للحرّيّة المطلقة لأنفسهم والخانقين لها بالنّسبة إلى غيرهم.

« وهكذا فإنّ هذا الطّلب لا يتماشى مع فلسفة المجلّة، ويتضارب مع تقاليدها الإنسانيّة! ولقد زادوا فقالوا : إنّكم تحوّرون من حين إلى آخر مخطوطاتنا، ونحن لا نرضى بأن يدخل أيّ كان تحويرا على ما نكتبه ! بينما نرى في جميع مجلاّت العالم أنّ أسرة التّحرير الشّاعرة بمسؤوليتها تسمح لنفسها بالإصلاح والتّحسين، وبالتّشطيب إذا لزم. وإذا لم يرض بذلك المؤلّف فما عليه إلاّ أن يسحب مخطوطه...»



وبمناسبة افتتاح النّشاط السّنويّ بالمركز الثّقافيّ بالحمّامات سنة 1980 أخذت الكلمة، بصفتي مؤسّسا ومديرا لمجلّة ثقافيّة تونسيّة *"الفكر"*، وتحدّثت بإسهاب عن أطوار ومراحل تأسيس هذه المجلّة مبيّنا الأهداف الّتي رسمتها أسرة التّحرير للتّعريف بالإنتاج التّونسيّ الأصيل متوخّية في ذلك التّحرير والتّحرّر الفكريّ وقلت : *" إنّ صديقي وزميلي الأستاذ فؤاد المبزّع (وزير الإعلام والشّؤون الثّقافيّة آنذاك) قد استعمل المضارع عند حديثه عن "الفكر". وإنّي لأعتزّ بذلك، إذ لم يكن من طبيعة المناخ الثّقافيّ أن تبقى "الفكر" واقفة، صامدة، في خدمة العربيّة في هذه الدّيار. والسّؤال المطروح هو كيف ساهمت "الفكر" في حركة التّحرير والتّحرّر؟"*

وذكرت العمل المجهود الّذي قمنا به وثابرنا عليه رغم الصّعاب المختلفة على مستويات ثلاثة : المستوى النّفساني، والمستوى الأخلاقيّ، والمستوى الحضاريّ. وعلى أهمّية ما قلته بالنّسبة إلى المستويين الأوّلين فإنّي أورد ما قلته في خصوص المستوى الحضاريّ :

« لقد عملنا على التّحرّر من الوجهة الثّقافيّة، فلم تتأثّر "الفكر" بما في الماضي من سلبيّات، وفتحنا الباب في وجه كلّ بوادر التّجديد والخلق والإبداع. لقد نشرنا إبداعا ما كان

يمكن أن ينشر، نشرنا للبشير خريّف ولعزّ الدّين المدني ولرشاد الحمزاوي الّذي كان لي دور فعّال في لفت النّظر إلى طرافة روايته "بو دودة مات" وتعرّضت شخصيّا إلى مشاكل لا داعي إلى ذكرها الآن، لأنّنا نشرنا مثلا "الإنسان الصّفر" لعزّ الدّين المدني. ورغم ذلك يتّهم البعض المجلّة بأنّها حكوميّة "منسجمة". والواقع أنّنا عملنا على تحرير الفكر التونسيّ بتمكينه من التّعبير عن همومه ومشاكله وطموحاته بكامل الحرّيّة. وكذلك بتصدّينا لكلّ محاولات الاستيعاب الثّقافيّ والاحتواء الحضاريّ أيّا كان مصدرها. وقفنا ضدّ الامبرياليّة الرّأسماليّة، وضدّ مفهومها للقيم. كما وقفنا ضدّ الأيديولوجيّات الّتي كانت تعمل تحت شعار التّقدّميّة على استئصال الشّباب التّونسيّ من جذوره. لقد كانت "الفكر" ولم تزل اصبع الاتّهام الّذي يشير إلى كلّ أنواع الاستعمار الجديد. إيمانا منّا بأنّ لكلّ شعب حساسيّة ينفرد بـها، وسلّم قيم خاصّة به. وإنّ الشّرط الأساسيّ لقيام حوار نزيه مثمر بين الحضارات، بين الشّمال والجنوب هو احترام ذاتية كلّ شعب من الشّعوب.

إنّ هذا الكلام يبدو اليوم سهلا بعد أن انهارت كلّ الأيديولوجيّات وأفلست المذاهب الشّرقيّة والغربيّة. أمّا نحن فقد قاومنا كلّ التّيارات الهدّامة، ووقفنا في وجه كلّ استعمار مقنّع في الخمسينات وفي السّتّينات أيّام كانت تلك الأيديولوجيّات في أوج قوّتها وسلطانها... وأريد أن أقدّم هذه الشّهادة. إنّ الحكومة لم تتدخّل إطلاقا بصفة مباشرة أو غير مباشرة فيما ينشر بمجلّة الفكر رغم جرأة الكثير من النّصوص الّتي نشرناها. وما زلت أذكر أنّ الرّئيس الحبيب بورقيبة بعد اطّلاعه على العدد الخاصّ الّذي أصدرناه عام 1966 عن الإسلام[1] قد لاحظ لي بخصوص مقال الأستاذ هشام جعيّط : إنّ الطّاهر الحدّاد لم يقل عشر هذا الكلام، ومع ذلك كفّروه واضطهدوه ومات كمدا... ولقد رأيته أكثر من مرّة جالسا في مقهى القصبة ملتفّا في برنسه واحدا وحيدا كالمنبوذ !»[2].

وفي لقاء أجرته جريدة العمل مع الرّوائيّ والأديب الطّيّب صالح بتاريخ 1982/2/4 عن سؤال يتعلّق بالرّبط بين الفكر والعمل قال : *« دعني أقول بأنّكم في تونس حقيقة محظوظون بأن يكون رئيس حكومتكم من أكبر المفكّرين العرب ورجل عميق الثّقافة. ويشرّفني أن تجمعني به صداقة فكريّة وشخصيّة ألا وهو الأستاذ محمّد مزالي.*

---

(1) **كان عنوان العدد (جوان 1966) :** *"الإسلام في عصرنا"*، **وساهم فيه عدد من المثقّفين متعدّدي الاتّجاهات وأذكر منهم البشير بن سلامة والحبيب بلخوجة وعبد الوهّاب بوحديبة والمنجي الشّملي وهشام جعيّط ومحمّد العروسي المطوي ومحمّد فنطر ومحسن بن حميدة وعمر سعيدان والحبيب الشّاوش ومحي الدّين عزّوز وغيرهم ...**

(2) **كذلك ذكر المناضل المرحوم يوسف الرّويسي في مذكّراته أنّه : " كان يقعد في حانوته في سوق اللّفة وفي قهوة القصبة... في ذلك الوقت كان الّذي يقعد مع الطّاهر الحدّاد يعتبره الحزب الدّستوري (القديم) خائنا وكافرا، وأنا أمشي إليه وأقعد معه تحدّيا..." (منشورات مؤسّسة التّميمي، أفريل 1985).**

وكثير من النّاس يظنّون أنّ رجل الفكر لا يصلح للسّياسة، وأنّ رجل القلم مختلف عن رجل السّيف. لكنّنا نعلم أنّ المتنبّي قال في مدح سيف الدّولة :

شاعر المجد صنوه شاعر اللّـــــــــفظ كلانا ربّ المعاني الدّقاق

وفي تاريخ العرب شخصيّات كثيرة جمعت بين الفكر والعمل أي إدارة الدّولة. ففي تاريخ الدّولة العبّاسيّة مثلا نجد شخصيّات مثل القاضي الفاضل، وابن الزّيات. وفي العهد القريب كان لنا في السّودان وزير للخارجيّة من كبار الشّعراء وهو المرحوم محمّد أحمد محجوب، وفي الأردن كان المرحوم عبد المنعم الرّفاعي الوزير الأوّل شاعرا.

وفي مزاج العرب أنّ رجل الدّولة يجب أن يكون له أشواق أخرى، أي أن يكون كاتبا أو شاعرا أو فيلسوفا. ثمّ لا ننسى المأمون بن هارون الرّشيد الّذي اجتمعت فيه كلّ خصائص الدّولة، من فكر وأدب. وعبد الملك بن مروان في الدّولة الأمويّة. ثمّ إذا ذهبنا إلى صدر الإسلام نجد أنّ كلّ رجالات الإسلام هم لا يفرّقون بين الأدب والفعل. والآن نحن سعداء جدّا بأن نرى رجلا مفكّرا وأديبا كبيرا مثل الأستاذ محمّد مزالي قد تولّى شؤون الحكم. وأعتقد أنّ أعماله لا بدّ أن تتّسم بطابع يختلف عن عمل الآخرين. ولا بدّ أن يكون فيما يفعل مساهمة إنسانيّة شاملة. وواضح جدّا فيما يجري الآن بأنّكم مقبلون على مرحلة من التّحرّر الفكريّ وحرّيّة الرّأي والدّيمقراطيّة».

★★★

هناك نقاش آخر يتعلّق بتدعيم الثّقافة التّونسيّة. فبعضهم لاموا علينا انفصالنا بهذه الصّورة عن مفهوم الثّقافة العربيّة الشّاملة، المحتوية على كلّ الصّيغ الثّقافيّة للتّعبير العربيّ.ومن دون التّنكّر للمرجعيّة العربيّة الإسلاميّة الّتي نشارك فيها البلدان المنضوية تحت هذه المجموعة، فإنّنا لا نرى لماذا نضيّع الخصائص الّتي تحتوي عليها كلّ منطقة من مناطق هذه المجموعة.

فكيف يمكن تجريد الثّقافة التّونسيّة من الرّوافد اللاطينيّة الّتي كانت سمحت بتفتيق قرائح أمثال القدّيس أغسطينوس، وتيرانس، وترتوليان[1]، وأبوليوس[2]، في *إفريقيّة*

(1) ولد بقرطاج حوالي 155 ميلادي، وكان أوّل كاتب نصرانيّ قاوم الوثنيّة في إفريقيا الشّماليّة.

(2) كاتب لاطيني (125-180 تقريبا) ولد بنوميديا، قسنطينة الحالية، ومؤلف *الحمار الذّهبيّ أو التّحوّلات*.

الرّومانيّة؟ ولماذا نمحو التّقاليد الخاصّة المتولّدة عن تراكم ثقافات في أرض معروفة بانفتاحها واستقبالها للوافد، وفيها تراكبت رواسب مختلف الرّوافد: من فينيقيّين، وبيزنطيّين، ونوميديّين، وعرب، وأتراك، وإيطاليّين، وإسبان، ومالطيّين، وفرنسيّين، الخ...

وبالطّبع فإنّ الصّبغة العربيّة الإسلاميّة هي الغالبة منذ أربعة عشر قرنا، ولكن هل هذا يدعو إلى التّقليص من التّأثيرات الأخرى ولو كانت متواضعة؟ وهل هذا من الأسباب الّتي تدعونا إلى الإقلاع عن الانشغال بالدّفـــاع عن الثّقافة التّونسيّة لحمايتها من تفوّق الأغنية والسّينما الشّرقيّة، مثلا، عندما نقوم بإعداد سياساتنا الثّقافيّة؟

وهناك نقاش ثالث تخالف فيه من جهة أصحاب الرّؤية الثّقافيّة في مجال التّنميّة ومن جهة أخرى التقنوقراط المتخرّجون حديثا من المعاهد العليا الفرنسيّة أو المتأثّرون تأثّرا أنقلوسكسونيّا قويّا، وهاتان الفئتان تفهمان التّنمية فهما تقنويّا به يمكن، في رأيهم، ردم الفجوة بيننا وبين البلدان النّامية.

وثمّة من اختاروا التّصنيع إلى أبعد الحدود، مثل بعض جيراننا، وسخروا من الّذين يدعون إلى اعتبار العوامل الثّقافيّة نوعا من الخميرة داخلة في العمل المزمع القيام به، وذلك في سبيل تنمية نابعة من الذّات، ومنطلقة من الكيان.

كنت بالطّبع في انسجام مع من اقتنعوا بالبعد الثّقافيّ للتّنمية في تكوّنه وغائيّته معا.

ذلك أنّ تفعيل بعض المقوّمات الثّقافيّة النّابعة من شخصيّة شعب من الشّعوب يمكن أن تكون وسيلة ناجعة لحشد القوى في سبيل التّنمية. وعلى عكس ذلك يمكن أن تكون مقاومة بعض العناصر السّلبيّة ضروريّة لتخطّي العراقيل ذات الطّبيعة النّفسانيّة.

ولكن قد لا يكون للتّنمية، في آخر حلقة من حلقاتها، من غاية وحيدة إلاّ امتلاك الوسائل المادّيّة ، والماليّة، والتّقنيّة. لأنّه عند ذلك من واجب المرء أن يفتح إمكانيّات أخرى للاكتمال الذّاتيّ والجماعيّ، ولاكتساب " فضْل من الرّوح" إن صحّ القول. وفي النّدوة نفسها الّتي أشرت إليها أعلاه، قلت في هذا الصّدد: *" بعضهم لا يفتأ يتحدّث عن الحداثة، والتّقدّم، والتّقنيّات. ولكنّهم لا يدركون إلاّ الجانب العلميّ؛ وحجّتهم هي النّجاعة والنّموّ المادّيّ. ونسوا أنّ كلّ سلوك، وكلّ معرفة، وكلّ سعي ينطوي على سلّم قيم، ورؤية للعالم، ومرجعيّات أيديولوجيّة، وأنّه لا يكفي أن يكون للمرء تكوين علميّ أو أن يتكلّم عدّة لغات، ليضطلع بخصوصيّته ويتقمّصها، ويساهم في إصلاح العالم، والنّهوض بالإنسان. لأنّ العلم بالاقتصاد، والولع بالتّقنية لا يفسّران كلّ شيء، ولا يتيحان وحدهما للإنسان أن يتصالح مع نفسه".*

هذه هي إذن بعض الحوارات الّتي رنّت أصداؤها في صفحات مجلتنا "الفكر" والّتي ردّدها في عدد من مؤلّفاتي، وقادتني في عملي في ميدان الثّقافة. وهذا يعني أنّني أوليت دائما أهمّيّة كبرى للتّفكير والفعل الثّقافيّين.

وبعد هذا إذا كان من أهداف مجلّة الفكر أن تجمع حولها ثلّة من الأدباء من مختلف المشارب الأدبيّة والفكريّة في إطار التّسامح والتّقدير المتبادل، وأن تفتح مع ذلك لأجيال الشّباب المتعاقبة فرص الكتابة على صفحاتها، فتبرز بذلك صورة أمينة وحيّة للأدب والفكر في تونس، فقد حقّقت هدفا ساميا من أهدافها.

وإذا كان من أهداف المجلّة أيضا أن تمكّن الأدب التّونسيّ من تكسير الطّوق الّذي ضُرب حوله وتنشره بين النّاس في الوطن العربيّ، ويكون مرجعا للباحثين والدّارسين في العالم فقد حقّقت المجلّة هدفا آخر من أهدافها.

وإذا كان من أهداف مجلّة الفكر أن تستقطب الأذهان، وتلفت الأنظار إلى مشاكل تونس المستقلّة: مشاكل إثبات الذّات العربيّة الإسلاميّة، مشاكل التّطوّر والنّموّ، مشاكل الحوار مع الثّقافات الأخرى، من خلال الاهتمام بميادين عديدة تخصّ التّربية والثّقافة والعلوم من حيث هي أساس اكتمال المناعة والقوّة، فإنّ المجلّة قد حقّقت هدفا من أهدافها أيضا.

ولعلّه من المفيد في هذا الصّدد أن نطلع الأجيال الصّاعدة على إحدى فقرات افتتاحيّة العدد الأوّل لهذه المجلّة، وقد حرّرها في أواخر سبتمبر 1955 أي سبعة أشهر قبل استقلال الوطن

« إنّ المجتمع التّونسيّ يجتاز اليوم مرحلة دقيقة في حياته، هو أشدّ الحاجة فيها إلى أن يعرف نفسه، ويعي مترلته، ويوضّح أهدافه، ويضبط سبلها.

فسنّة الحياة تقتضيه أن يخرج من السّلبيّة إلى الإيجابيّة، وأن يصهر ما في نفسه من إمكانيّات، وأن يتميّز ككائن حيّ سويّ، وأن ينفرد كشخصيّة مستقلّة.

ولعلّ حياتنا الفكريّة هي أدعى إلى أن ينظر فيها ويعتني بها.

ذلك أنّ المتأمّل في روحانيّات مجتمعنا، وفي شؤونه المذهبيّة والعقائديّة، يلاحظ فراغا مريعا. فنحن توّاقون إلى مثل عليا نريدها هادية لنا مرشدة إيّانا عندما تلتبس بنا المواقف، وتغمض السّبل. ونحن شاعرون بقوّة التّيّارات الفكريّة الأجنبيّة الّتي

تحاول جرفنا إلى ما لا ارتياح معه ولا وثوق بـه. فـنحن أحـوج مـا نكـون إذن إلى مذهب أصيل، منتزع من واقعنا، ومستلهم مـن ماضـينا وحاضـرنا، يلقـي أضـواء ساطعة على مختلف جوانب حياتنا، ويكسب أعمالنا معنى ساميا.

واعتقادنا أنّ الإخلاص للفكر في أشمل قيمه، وأسمى معانيه، خـير ضـمان لبلـوغ الهدف. بالفكر نوفّق إلى وضع المشـاكل الوضـع الصّـحيح، وإلى علاجهـا العـلاج النّاجع. وبالفكر نتمكّن من السّير على هدى، نحو مـذهب تونسـيّ صـميم، أصـيل، يزيل حيرتنا ويسمو بنا.

فإذا أمكن لهذه المجلّة أن تكون ملتقى المـثقّفين في هـذه الـبلاد، حتّـى يعـالجوا مشاكلهم على ضوء الفكر، فإنّها تكون قـد قامـت بنصـيب متواضـع مـن عمـل إنشائيّ أكيد ».

وسرعان ما مرّت عشر سنوات، ولكنّها تكاد تكون معجـزة في تـاريخ المجـلاّت التّونسيّة. ولعلّه لهذا السّبب رأت اللّجنة الثّقافيّـة القوميّـة برئاسـة المرحـوم الأمـين الشّابّي الاحتفال بعشر سنوات من حياة مجلّة الفكر. فكان ذلـك يـوم الاثـنين غـرّة نوفمبر 1965 بدار الثّقافة (ابن خلدون اليوم). وأخذ الكلمـة ، بحضـور عـدد كـبير من الوزراء والمثقّفين والأدباء، الأمين الشّـابّي منوّهـا باسـتمرار المجلّـة في الصّـدور بانتظام، رغم المصاعب، ومتحدّثا عن خطّتها وما قامـت بـه في سـبيل إبـراز الأدب التّونسيّ وتشجيع المواهب وختم كلمته قائلا : *« وإنّ المجهودات الموفّقـة المبذولـة قـد مكّنت مجلّة الفكر من أن تكسب التّقدير والإعجـاب في تـونس وفي الخـارج. والفضـل في ذلك كلّ الفضل يرجع إلى تفاني أسرة المجلّة، وعلى رأسـها المـدير المؤسّـس الأسـتاذ محمّد مزالي. فإليهم جميعا شكرنا وتقديرنا وتمنّياتنا الصّـادقة بالسّـير قـدما "بـالفكر" في هذه الرّبوع نحو الرّقيّ والتّقدّم والازدهار»*.

وبعد أن تولّى مدير المجلّة شكر الحاضـرين والتّبسّـط فيمـا قدّمتـه "الفكـر" في هذه السّنوات العشر أخذ الكلمة الأستاذ الشّاذلي القلـيبي وزيـر الشّـؤون الثّقافيّـة وقال فيما قال : *«... إنّ هذه المجلّة أرادت لنفسـها أن تكـون ملتقـى لكافّـة الأقـلام التّونسيّة دون تحيّز ولا تعصّب فتسنّى لها بذلك أن تقـدّم في أعـدادها المتواليـة، باقـات من الإنتاج الأدبيّ التونسيّ على اخـتلاف مشـاربه، وتنـوّع مآخـذه، وتسـنّى لهـا أن تكون هذه المرآة الصّافية للانتاج التّونسيّ في شتّى المجالات»*.



الشاذلي القليبي يلقي كلمته في الاحتفال بمرور عشر سنوات على تأسيس الفكر
ويُرى المؤلف على يمينه والمرحوم الأمين الشابي على يساره

وللتّاريخ، وإمداد باحثي الغد بالمعلومات الصّحيحة، لا للتّباهي الّذي لم يبق لي موجب له، وقد بلغت الثّمانين من العمر، أذكر أنّ كلّ الصّحف التونسيّة عبّرت عن إكبارها للمجهود المبذول طوال عقد من الزّمن. ومن ذلك ما كتبه الصّحفيّ اللامع والأديب الكبير المرحوم الهادي العبيدي، وكان يمضي سوانحه باسم مستعار، هو يقظان، في الصّباح الغرّاء بتاريخ 2 نوفمبر 1965:

« وعشيّة أمس انتعشت بحضور حفل التّكريم البهيج الّذي نظّمته اللّجنة الثّقافيّة القوميّة بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور مجلّة الفكر الفيحاء.

« انتعشت لهذه الظّاهرة الكريمة الطّيبة الّتي أحاطت الفكر والأدب في تونسنا الجديدة بالعناية والرّعاية والتبجيل بعد سقوط العديد من المجاهدين في سبيل الفكر قبل هذا العهد السّعيد، بسبب انعدام التّشجيع وفقدان المؤازرة، فضلا عن التّكريم والاعتراف بالمجهود.

« كنت– وأنا أتابع فقرات الحفل – أستعرض قائمة الّذين غامروا قبل اليوم، فأصدروا مجلاّت ثقافيّة في تونس، وتعرّضوا للمشاق المادّية والأدبيّة، فأصابهم الإعياء فتوقّفوا عن السّير. أذكر ذلك وأحمد اللّه أن جاء اليوم الّذي أصبحت فيه المجلة الثقافيّة تقطع السّنوات وهي مزدهرة، متطوّرة، من حسن إلى أحسن، مضطلعة برسالتها في جوّ من التّقدير والاعتبار.

« في هذا دليل على أنّنا قد قطعنا في مسيرة التّقدّم والنّضج خطوات شاسعة، نسأل اللّه أن يهبها الثّبات والتّوفيق، وأن يهّيئ للفكر في هذه البلاد أسباب المزيد من الإشعاع والازدهار والانتشار.

« يومان مرّا بي فأسبغا على نفسي الرّضى بيومي والطّمأنينة، وشعرت كأنّ الاعتبار قد رُدّ إلى أهل الفكر جميعا، الأموات منهم والأحياء، وفتح أمام الأجيال آفاق الانطلاق في الإنتاج الجيّد والخلق، مساندين بتشجيع الدّولة، وتقدير الشّعب المغربيّ في الوطن الكبير.» (الهادي العبيدي).

وورد في جريدة العمل بتاريخ 3 نوفمبر 1965 ما يلي :

« عشر سنوات تمرّ معها أحداث ومعالم و"الفكر" شامخة في وجودها، مكينة في واقعها، وحيّة خصبة في نبضها ورسالتها. بُعثت وسارت في وقت ظُنّ فيه أنّها ستُدرج في عداد المجلاّت الضّحلة الّتي ماتت و لم تقو على الحياة. فكانت "الفكر" في وثبة وإصرار على الاستمرار والتّجدّد. وكانت الحياة الثّقافيّة في أبعادها وأصالتها وانفتاحها. ثمّ ها هي تكون رغم الظّنون في قيادة الطّليعة الفكريّة والثّقافيّة. عشر سنوات لم تهن فيها يوما أو تحتجب، فاستحقّت المجد الّذي منبعه الفكر، والخلود الّذي مأتاه الالتزام.»

وتحدّثت "لابريس" الصّادرة في 6 نوفمبر 1965 بمناسبة حفل "الفكر" عن سلسلة المجلاّت الّتي صدرت في تونس منذ ما يقارب القرن ولم تعمّر طويلا، قالت :

« اهتممنا بتاريخ المجلاّت التّونسيّة الّتي صدرت قديما، ورأينا مدى العمل الّذي قام به السّيّد محمّد مزالي، مدير مجلّة الفكر، إذ أنّ هذه المجلّة هي الوحيدة الّتي أمكن لها أن تحيا طويلا مع المستوى العالي ». وجاء في آخر المقال ما يلي : " إنّ مجلّة الفكر أعظم المجلاّت التّونسيّة شأنا" .

وورد في جريدة "لاكسيون"، الصّادرة بالفرنسيّة في 4 نوفمبر 1965 تحت عنوان الذّكرى العاشرة لمجلّة الفكر والنّضال الفكريّ، مقال قارن فيه صاحبه (فاتح والي) في الأوّل بين مجلّتي الفكر والآداب، ثمّ قال :

« وبالفعل فإنّ المجلّة عند صدورها سنة 1955حملت معها نفسا جديدا يتمثّل في الشّعور بمسؤوليّة المفكّر نحو قومه ووطنه. وقد رفعت المجلّة هذه الفكرة في المستوى الفلسفيّ العالي.

وهو ما لم نعهده في المجلاّت القديمة. إذ أنّ أصحاب هذه المجلاّت – وإن قاموا بأعمال جليلة في هذا الباب – فإنّهم كانوا يمارسون الفنّ للفنّ إن صحّ هذا التّعبير... بينما تجاوز الالتزام مع مجلّة الفكر حدود الإيمان بالتّراث الثّقافيّ القوميّ، وأصبح يتناول بالفعل جميع الميادين.

« ولقد مدّت "الفكر" يدها في مجال الأدب البحث للقرائح الجديدة وساعدتهم على الظّهور. قال محمّد مزالي مدير المجلّة يوما لشابّ لم يشعر بالثّقة في نفسه : " ما عليك إلاّ أن تزور نادي الفكر، فسآخذ بيدك وسترى أنّه في وقت غير طويل ستكون لك الدّربة الكافية والثّقة بالنّفس. ولقد قمت بهذا العمل مع فلان... أليس هو اليوم كاتبا معروفا ؟" . لهذا فإنّ "الفكر" هي المجلّة الوحيدة الّتي تربط بين أدبائنا، وهي الأداة الّتي ستنهض بأدبنا ".»

وبعد أن تحدّث صاحب المقال عن دور "المجلّة" في التّعريف بمشاكل الإنسان التّونسيّ وتحليله وفي ربط المثقّف بأرضه، قال :

« وستكون هذه المجلّة بالنّسبة إلى الأجيال القادمة شاهدا صادقا على فترة من الفترات الحاسمة خاضتها الأمّة التّونسيّة».

وختم فاتح والي تحليله قائلا :

« إنّ أهمّ ما قامت به مجلّة الفكر هو النّهوض بالأدب التّونسيّ، واعتبار الالتزام دعامة له في مفهومه العمليّ ».

وكتب الحبيب الجنحاني في صفحة أدب وثقافة بتاريخ 5 نوفمبر 1965 تحت عنوان "فكر ونضال" ما يلي :

« احتفلت أسرة الثّقافة في تونس بحدثين هامّين في الأيّام الأخيرة، أهمّهما دون شكّ مهرجان مجلّة الفكر. وقد كان دليلا على التّقدير العميق الّذي تتمتّع به في الأوساط الأدبيّة، وعلى وعي المسؤولين برسالتها الثّقافيّة السّامية، وإعجابهم بنضالها من أجل المساهمة في إبراز معالم الشّخصيّة الفكريّة لتونس الجديدة.

« كان المهرجان فرصة لإلقاء نظرة على الماضي القريب، وللتعرّف على الخطوات الّتي خطتها بلادنا في بحر العشر سنوات الماضية، كانت مجلّة الفكر أصدق مرآة لها دون مبالغة.

« وليس هدفنا هنا طبعا الحديث عن تاريخ مجلّة الفكر، وعن تطوّرها، فقد سبق أن نشرنا حديثا لمؤسّسها ومديرها الأستاذ محمّد مزالي، وإنّما نريد أن نستخلص بعض النّتائج بمناسبة إقامة هذا المهرجان.

« أوّلا : إنّ صدور المجلّة هذه السّنوات الطّويلة دون انقطاع أو تأخّر دليل على أنّ المشاريع الثّقافيّة تستطيع أن تعمّر طويلا في بلادنا، وتلعب دورا هامّا إذا كان المشرفون عليها من المؤمنين بأنّ رسالة الفكر في بلادنا هي رسالة نضال هادف، مستمرّ، وأن يكون سرّ نجاحها حماس المسؤولين عليها...

« ثانيا : لكي يستطيع أيّ مشروع فكريّ أداء رسالته في تجديد وحماس متواصلين لا بدّ من انتشار روح التّعاون، والنّزاهة الفكريّة بين أعضاء الأسرة المشرفة عليه، وأن يكونوا مؤمنين بأداء رسالة التزام بيّنة المعالم، واضحة الأهداف. إنّنا لا نشكّ في أنّ مجلّة الفكر ستواصل رسالتها بنفس الحماس والدّقة اللّذين عوّدت بهما قرّاءها، وإنّها ستتطوّر من حسن إلى أحسن. كما ينبغي أن يشعر كلّ مثقّف في بلادنا أنّ في تشجيع هذه المجلّة الثّقافيّة الوحيدة في بلادنا، وتشجيع المشاريع الثّقافيّة الأخرى خدمة للنّهضة الفكريّة العامّةالّتي نعمل من أجلها جميعا ».

وقالت جريدة "لوبتي ماتان (le Petit Matin) في 6 نوفمبر 1965 تحت عنوان : الفكر والثّقافة الاشتراكيّة :

« إذا نحن زرنا المعرض الّذي نظّمته "الفكر" بمناسبة عيد ميلادها العاشر أدركنا الدّور الّذي قامت به طيلة العشر سنوات الماضية... ولقد كافحت المجلّة خاصّة في سبيل إحياء ثقافة قوميّة ولكنّها متفتّحة على العالم المتحضّر ».

ثمّ بعد أن وضّحت الجريدة مدى إيمان مجلّة الفكر بالاشتراكيّة الدّستوريّة وبما تفتحه من آفاق لجميع المواطنين قالت :

« إنّ كلّ افتتاحيّة من افتتاحيّات الفكر نداء ودعوة وصرخة. دعوة إلى الأجيال الصّاعدة حتّى تتثقّف ثقافة أصيلة صحيحة معرضة عن كلّ تشاؤم أو تخاذل أو كسل .»

وجاء بجريدة العمل بتاريخ 3 نوفمبر 1965 في باب تأمّلات بقلم ابن الرّباط (الشّاذلي زوكار)، بعد أن ذكر مشاركته في مجلّة الفكر ما يلي :

« والحماس الفكريّ هو الّذي دفع بصديقنا الأخ محمّد مزالي لتبنّي هذا المشروع والسّهر عليه، ومدّه بكلّ أسباب الحياة وطول النّفس، وإن كان أغلب النّاس في بلادنا يعتبرون كلّ من يبعث مشروعا من هذا النّوع، رجلا مغامرا مصيره ،حتما، سيكون الفشل والخسارة، والضّياع... وذلك لأنّ هؤلاء النّاس يستعملون قاعدة القياس في أحكامهم، ولأنّهم تعوّدوا بهذه الطّفرات، أو ما نسمّيه بالنّفحات وعاشوا تجارب كثيرة متشابهة، وتصفّحوا مجلاّت عديدة، وجرائد متنوّعة، ولكنّها سرعان ما اختفت، وتوارت وأصبحت بعد ذلك مجرّد مرجع لفترة من التّاريخ.

« وآخر مجلّة كانت تصدر قبل "الفكر" هي مجلّة "النّدوة" الّتي كنت من بين المشاركين في تحريرها. وهي التّجربة الّتي مهّدت لظهور "الفكر"، وقد أشار إليها كاتب الدّولة للشّؤون الثّقافيّة بالتّلميح في حفل تكريم "الفكر".

«... ويعدّ فشلها من بين الأسباب الّتي حمّست صديقنا العزيز محمّد مزالي ليدخل في أعماق التّجربة بالأسلوب الّذي يراه لها صالحا، والطّريقة الّتي يجتهد في اختيارها، لرعاية "الفكر"، وتمديد عمرها حتّى تواكب نهضتنا وكفاح ثورتنا، فتجتاز بثقافتنا مرحلة النّضج الذّهنيّ الخلاّق وتجديد أدبنا المتجمّد، وبعث الحياة المتطوّرة في مختلف فنوننا سواء من ناحية المضمون أو الشّكل.

« وعندما برز أوّل عدد من "الفكر" كنت بعيدا عن وطني، متلمّسا كلّ حرف يكتب عنه بدوافع من شدّة الشّوق العارم الّذي لا يختلف عن شوق الابن البارّ لأمّه الحنون... وبينما كنت أضرب بقدمي أرض الغربة، إذ برسالة تصلني من الأخ محمّد مزالي، مؤرّخة في 28 نوفمبر 1955. وتأمّلت سطورها، فإذا بـــها كتلة من عزيمة صادقة، وجهاد جبّار، يوحي بتحدّي الفشل والتّغلّب على عوامل التّثبيط والفتور.

« وأضع أمامك، أيّها القارئ الكريم، بعض فقرات من رسالة صاحب الفكر لتدرك مدى الصّعاب الّتي كانت تقف أمام المشروع، والظّروف المعقّدة الّتي ظهرت فيها المجلّة، والصّراع المتواصل في سبيل انتصارها وإثبات ضرورة وجودها... والجوّ المكفهرّ الّذي برزت فيه. يقول لي الأخ مزالي في رسالته :

« " نعم لقد برزت مجلّة الفكر بعد مجهودات جبّارة، وسعي عنيد لا يقلّ عن عناد هذه العوامل المثبّطة، المحطّمة لكلّ محاولة صادقة...

" هي تجربة أردت أن أقوم بـــها لأعرف بـــها هل تونس الثّقافيّة أهل لأن يضحّي المرء في سبيلها براحته، وراحة عائلته، وهل هي تستحقّ أن يحرق الإنسان فكره، ويذيب جسمه من أجل إعلائها وإشعاعها...

" هذه التّجربة قرّرت أن تتواصل سنة كاملة، حتّى أستخلص النّتائج عن بيّنة من الأمر، وفي تثبّت. واللّه أسأل أن يمدّني بعون منه، وأن يهدي رجال الفكر حتّى يأخذوا بيد هذا المشروع ويوفّروا له أسباب النّجاح والدّيمومة...

" والّذي يبدو، هو أنّ المجلّة صادفت رضى الجميع، وأثارت اهتمام الجميع. فإنّ الرّسائل تتكدّس يوما فيوما، حاملة الملاحظات النّزيهة، والانتقادات الإنشائيّة، والقصائد

والقصص والبحوث... وكلّ ما أتمنّاه هو أن يستمرّ ذلك حتّى نجازى بخير الجزاء على جهودنا المتواضعة...

« أظنّك تأمّلت معي في هذه الفقرات، وما تنطوي عليه من الإحساس بخطورة التّجربة، والإحساس بأنّها مغامرة، كان من الممكن أن يطوّقها الفشل، لولا قوّة العزيمة، وروح التّحدّي والعناد... ولقد كان صديقنا ينوي أن تستمرّ التّجربة سنة كاملة. وإذا بنا اليوم نطفئ شموعها العشر منذ ميلادها... وبذلك أثبتت "تونس الثّقافيّة" بأنّها أهل للتّضحية بالرّاحة وإحراق الفكر وإذابة الجسم من أجل إعلائها وإشعاعها...

« وأثبتت هذه التّجربة العميقة نجاحها وفاعليّتها في دنيا الثّقافة والأدب. فكلّنا أمنيات "للفكر" بالدّوام والتّطوّر والازدهار، ولصاحبها بالتّوفيق والثّبات... وهدفنا جميعا رفع مستوى فكر الإنسان التّونسيّ.»

وبمناسبة إقامة الذّكرى العاشرة لتأسيس مجلّة الفكر اتّصلنا من نادي القصّة التّونسيّة بالبرقيّة التّالية :

« إنّ نادي القصّة التّونسيّة وأعضاءه المجتمعين الآن بالنّادي الثّقافيّ أبي القاسم الشّابي بالورديّة يهنّئون "الفكر" في عيدها العاشر، ويباركون فيها شرف ما قامت به في سبيل تطوّر القصّة التّونسيّة، والمساهمة الجادّة في خلقها طول هذه الفترة، ويكبرون المجهودات الّتي بذلتموها وما زلتم تبذلونها في بعث نهضتنا الثّقافيّة الاشتراكيّة.

عن الهيئة الرّئيس محمّد العروسي المطوي

وللتّاريخ كذلك نورد بعض مقتطفات من السّجلّ الذّهبي الّذي فتحته المجلّة بمناسبة عيدها العشري :

« تشرّفت يوم التّاريخ بتمثيل فخامة رئيس الجمهوريّة في حفل تكريم أسرة مجلّة الفكر بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها. وكان لي بوصفي أحد أعضاء الأسرة مزيد السّرور والابتهاج بالمشاركة في هذا الحفل والتّعبير عمّا أكنّه من تقدير للجهود الموفّقة الّتي يبذلها كافّة الإخوان المسؤولين عن المجلّة، وخاصّة أخي وصديقي محمّد مزالي.

فتحيّاتي الخالصة إليهم جميعا.»

الشّاذلي القليبي

« انتشلني هذا الحفل من مختلف المشاغل، كما لا تزال مطالعة "الفكر" تنتشلني من حين إلى حين. فحمدا للعاملين على ازدهار هذه النّاحية الجوهريّة من تقدّمنا وتغذيته بما يجب من روح، وهنيئا لكلّ القادرين على الجمع بين "الصّوامع والمداخن"، نداء وعناء مستمرّا كالحياة.

وإلى كافّة الإخوان المسؤولين وفي مقدّمتهم الأخ محمّد مزالي تقديري وتمنياتي بالدّوام والاتّصال في هذا الجهد الواعي الحيّ.»

أحمد بن صالح

وفّق اللّه "الفكر" في مجهودها المبارك في سبيل ثقافة اشتراكيّة تدعم وتغذّي سيرنا الجماعيّ نحو غدنا الأفضل.»

حسيب بن عمّار

«مع معرفتي للمحبّة الّتي بيني وبين محمّد مزالي المدير المؤسّس "للفكر" فإنّي أشعر شعورا قويّا، مجرّدا، بالدّور الّذي لعبته مجلّة الفكر. وكلّ ما أمنّي به النّفس هو أن أرى "الفكر" تزداد ازدهارا ورقيّا في أمد قريب.»

الأمين الشّابّي

« شعرت وأنا أشهد حفل تكريم "الفكر" في عيدها العاشر بالاعتزاز حيث أصبح للأدب والفكر، في بلادي، شأن واهتمام وتقدير. وأحسست بأنّي والآخرين ممّن جاهدوا في سبيل الأدب نكرّم اليوم ضمن أسرة "الفكر". وإذن فإن لم يكن لمجلّة الفكر وباعثها أخي الأستاذ محمّد مزالي من يد على الفكر ورجاله إلاّ أن يصبح للفكر هذا الوزن في تونس، لكفاه فخرا. فإليه تهانيّ.»

الهادي العبيدي

وبمناسبة مرور خمس وعشرين سنة من تأسيس مجلّة الفكر انتظم مهرجان الفكر يومي 10 و11 أكتوبر 1980 بقصر المؤتمرات بتونس، وتألّفت لجنة المهرجان من السّادة محمّد فرج الشّاذلي وزير التّربية القومية، والبشير بن سلامة رئيس تحرير "الفكر"، والأستاذ محسن بن حميدة رحمه اللّه، والأستاذ الحبيب شيـوب. ومن أبرز من شارك في هذا المهرجان الدّكتور محي الدّين صابر مدير المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم والدّكتور ناصر الدّين الأسد من الأردن، ود. شكري فيصل من سوريّة، ود. جعفر ماجد من تونس، ود. عبد اللّه شريّط من الجزائر، ود. حسام الخطيب من فلسطين، وحسن رشيد خريس من الأردن، والدّكتور الهادي

حمّودة الغزّي، والأستاذ أحمد القديدي.والشّعراء الصّادق شرف، ومحمّد الشّعبوني ومحمّد الهاشمي زين العابدين ومحمّد العيّاشي. وبهذه المناسبة أصدرت "الفكر" نشرة أعدّها الحبيب شيبوب وضبط فيها برنامج مهرجان تكريم المجلّة احتوى من بين ما احتوى على شهادات العديد من المثقّفين والكتّاب والشّعراء متحدّثين عن صاحب "الفكر" أذكر من بينهم الشّاذلي القليبي والأمين الشّابّي والهادي العبيدي والبشير بن سلامة والشّاذلي زوكار والحبيب الجنحاني وعيسى النّاعوري ونعمان عاشور ورجاء النّقّاش وصالح الحاجّة وصالح جودت عن **مجلّة الهلال الّذي قال** : *" كان الأستاذ محمّد مزالي وزير التّربية القوميّة ورئيس المؤتمر[1] هو الدّينامو الّذي يدفع المؤتمر إلى الأمام، ويقيل عثراته، ويفضّ مشاكله، ويقف أخيرا وقفة عربيّة في وجه المتآمرين على المؤتمر."*

وفي هذه النّشرة قال عبد العزيز قاسم :

« إنّه عادة ما يلاحظ تناقض بين المواقف وصاحبها. ولكنّ مزالي فرض تضامنا مدهشا مع إنتاجه. وهذا نادر في عالم الأدب والفنّ. أقرأ له فكأنّني أستمع إليه في مجالس "الفكر"... أسلوب واضح لتفكير واضح. إنّ مزالي لم يتمذهب، ولم يتحيّز، وبذلك سمح للزّهرات بالتّفتّح. اختار منهج الحرّيّة ومكّن الكتّاب من نشر إنتاجهم مهما كان جريئا، متحمّلا في ذلك مسؤوليّته كاملة. وفي "مواقف" حديث عن الحرّيّة والمسؤوليّة. وهذه الكلمة الأخيرة يردّدها المؤلّف كثيرا ويستعيض بـــها عن كلمة الالتزام، الالتزام عنده قد يكون إلزاما، والمسؤوليّة حرّيّة".

« كانت "الفكر" مجالا لتكوين مواهب جديدة، مختلفة، متنافرة المناهج. محمّد مزالي كان يعتقد أنّ ذلك إثراء للأدب التّونسيّ. كنّا نؤمن بالحتميّة التّاريخيّة، أي أنّ الأحداث هي الّتي تخلق الإنسان. ولكن جاء مزالي مؤمنا بأنّ الإنسان هو الّذي يصنع الأحداث. كنّا نقدّر فيه هذا الإيمان، وكان يسحرنا ببراهينه معطيا للإنسان شرفا هو به جدير. كان يعمل على زرع الثّقة بالنّفس، ويبحث عن قيمة أساسيّة للفرد التّونسيّ، أي التّونسة. ووضع مرادفا لها: الأصالة.»

وأقيم حفل خطابيّ بقصر المؤتمرات ارتجل خلاله الأستاذ الحبيب شيبوب الكلمة التّالية المنشورة في العدد 2 لشهر نوفمبر 1980 (السّنة 26) :

---

(1) إشارة إلى مؤتمر الأدباءالعرب المنعقد بتونس في مارس 1973.

« كان في الحسبان أن لا يفسح لي مجال الكلام، في هذه العشيّة الزّاهرة، إذ تقرّر أن يكون دوري عشيّة الغد، لأتحدّث عن "الوزير الأديب"، معالي الأستاذ محمّد مزالي مؤسّس وصاحب مجلّة الفكر الذّائعة الصّيت، الّتي نحتفل بيوبيلها الفضّي هذه الأيّام.

« ولكن مفاجأة الأخ الأستاذ محمّد فرج الشّاذلي، وزير التّربية القوميّة، ورئيس لجنة مهرجان الاحتفال، بإحالة الكلمة إليّ. كانت مفاجأة سارّة من جهة، ومحرجة من جهة أخرى... سارّة لأنّي سأتحدّث عن بعض ذكرياتي مع صاحب "الفكر" ومحرجة لأنّي لست من فرسان الكلام.

« ومهما يكن الأمر، فإنّه لا مفرّ من النّزول عند رغبة الأخ الشّاذلي، وإذن لا بدّ ممّا ليس منه بدّ !

« وأودّ قبل كلّ شيء، أن أعرب بسرور واغتباط أنّني أشعر بفرحة عارمة عن نجاح مهرجان تكريم "الفكر" من جميع الوجوه، هذا المهرجان الّذي تنادينا إلى إقامته بدافع التّقدير والإكبار لأديبنا الكبير الأستاذ محمّد مزالي، والإشادة بالدّور الّذي لعبته ولا تزال مجلّة "الفكر" سدّد اللّه خطاها، ووقاها العثرات.

« ولست بسبيل تعداد مآثر "الفكر"، فذاك مجال غير هذا المجال. ولكنّي سأرجع لذاكرتي إن لم تخنّي، وأقتبس في زواياها عمّا تحتفظ به من معلومات عن الأستاذ محمّد مزالي، رجل الفكر، وكيف عرفته ؟

« وحتّى لا أطيل أذكر انّ اسم محمّد مزالي رنّ في أذني، لأوّل مرّة، سنة 1951، وقرأت له أوّل ما قرأت، مقالا في جريدة "الصّباح" التّونسيّة بعددها الرّابع تحت عنوان "في الثّقافة". ومن خلال مطالعاتي لذلك المقال أحسست بانجذاب نحو كاتبه، وشعرت كأنّي تربطني به رابطة قديمة. وهذا يقع لي كثيرا مع أسماء حبيبة إلى قلبي، أثيرة لديّ.

« ولطالما ساءلت نفسي عن ذلك، فلم أجد لديها الجواب المطَمئن. ولكن يقول أهل الذّكر أنّ مواليد البرج "المشترك" تربطهم آصرة مودّة، برغم تباعد الزّمان والمكان. وفعلا فإنّي والأستاذ محمّد مزالي من برج واحد، هو "برجِ الجدي"، ومن مواليد شهر واحد هو شهر ديسمبر. وعلى وجه التّحديد كان ميلاده يوم الثلاثاء 23 ديسمبر 1925، وأنا من مواليد 29 ديسمبر من سنة لا أذكرها، حتّى لا يتحدّد عمري، وحتّى لا أحسب في عداد الكهول.

« إذن قرأت لمحمّد مزالي، وظللت أتابع ما يكتب إلى أن صدرت "الفكر"، وكنت أعمل في سلك التّعليم، خارج العاصمة. فكانت "الفكر" من جملة المجلاّت أتابع ما ينشر فيها بشغف

واهتمام. ومرّ عام أو أكثر، وأنا وثيق الصّلة بما يكتبه أديبنا الكبير، لا غير. ولم أره بعد، ولم يسعفني الحظّ بمعرفة شيء عن شخصيّته، وعن سلوكه، وعن علاقاته البشريّة إلى غير ذلك من المعلومات الّتي يتلهّف عليها أمثالي ممن ابتلوا بالأدب، وفطروا على تقصّي جزئيّات حياة كلّ أديب، وكلّ صحفيّ، وكلّ من له صلة بعالم الإلهام والابتكار.

« وتشاء الأقدار أن أنتقل بالعمل إلى باجة، فأتعرّف فيها على الأخ الأستاذ محمّد فرج الشّاذلي، إذ كان يدعو إلى الاشتراك إلى مجلّة "الفكر" ويحمل مقتطعاتها في جيبه. وبالرّغم من أنّني أحبّ شراء المجلاّت والجرائد مباشرة، ولا أميل إلى الاشتراك فيها، رغم ما في الاشتراك من فوائد أحيانا، فإنّي نزلت عند رغبة أخي الأستاذ الشّاذلي، واشتركت في "الفكر" لعدّة أعوام.

« ومن خلال أحاديثي المتكرّرة مع الأستاذ محمّد فرج الشّاذلي تردّد اسم الأستاذ محمّد مزالي مرارا وتكرارا. وكنت أصغي باهتمام لما يقصّه الأخ الشّاذلي من أخبار وحياة ونشأة الأستاذ محمّد مزالي، فأكبرت الرّجل وازددت إعجابا له ومحبّة : وعشق الفتى بالسّمع مرتبة أخرى. وإذ وصلت في كلمتي إلى هذا الحدّ، فلا بدّ من الوقوف هنيهة عند الظّروف الّتي أتاحت لي رؤية وسماع الأستاذ محمّد مزالي، أول مرّة، وإنّي أذكرها كأنّها وقعت أمس.

« فقد كنت عضوا في هيئة جمعيّة "الهلال الرّياضي التّونسي، بعد أن كنت لاعب قدم فيها سنوات. وصادف أن سمّي الأستاذ محمّد مزالي مدير الشّباب والرّياضة، أوائل سنة 1959 إثر عودته من مؤتمر الأدباء المنعقد بالكويت حيث ترأّس الوفد التّونسيّ، وكان لكلمته الصّدى المطلوب والتّأثير المرغوب. وللحقيقة والتّاريخ أقول : إنّ الأستاذ محمّد مزالي سمّي على رأس إدارة الشّباب والرّياضة، وهي خاوية الأوفاض، وبادية الأنقاض، فنفخ فيها من روحه، وأعطاها من فكره وجهده الكثير.

« ولم يقتصر عمله في تلك الإدارة على مجرّد تسيير الأمور الإداريّة فحسب، بل كانت له مواقف في تونسة الرّياضة وتعريب مصطلحاتها، وتشجيع النّوادي والجمعيّات على اكتساح معاقل بقايا الرّياضة المتفرنسة، والّتي كان يتشبّث بأذيالها كبار بعض الجمعيّات الّتي تحسب أنّها على شيء من السّمعة الشّعبيّة وذيوعة الصّيت.

« ولنرجع إلى ما كنّا بصدده من حديث عن الظّروف الّتي أتاحت لي سماع الأستاذ محمّد مزالي عن كثب، عقب تنصيبه مديرا للشّباب والرّياضة. فقد أعان جمعيّة "الهلال الرّياضي التّونسيّ" إعانة لا تنسى، في الحصول على مقرّ "الاتّحاد الرّياضي الفرنسيّ، وكان يوم الظّفر بهذا المقرّ يوما مشهودا، حيث تمّ تدشينه بحضور الأستاذ مزالي.

« وألقى يومئذ كلمة بليغة في التّعريف بالرّياضة وأهدافها الّتي تداعب أفكاره، ورسم الخطّة المثلى الّتي يجب على كلّ الجمعيّات أن لا تحيد عنها أبدا، ووعد في خاتمة كلمته بأنّه، إن قدّر له يوما مغادرة الشّباب والرّياضة، فإنّه لن ينتسب إلاّ إلى جمعيّة الهلال.

« وما هي إلاّ أيّام قلائل حتّى توطّدت العلاقة بين مدير الشّباب والرّياضة المتحمّس وبين مسؤول هيئة الهلال. وبعث "الميثاق الرّياضي" للوجود، ونُقش على رخامة في مدخل النّادي لا تزال قائمة إلى اليوم تشهد بما قدّمه محمّد مزالي للرّياضة من خدمات يحمد أثرها يوم وصلت تونس إلى الأرجنتين للتباري حول كأس العالم. ولكي لا يتطوّح بي الحديث طويلا في متاهات الرّياضة الّتي أصابت عدواها كلّ النّاس أذكر – للتّاريخ أيضا– أنّ الجمعيّة التّونسيّة الأولى الّتي تسلّمت جائزة الميثاق الرّياضي ببورصة الشّغل في يوم مشهود كانت جمعيّة " الهلال " المتحدّث عنها، وكان مقدارها خمسين دينارا تسلّمناها بيد الشّكران والامتنان.

« وليس من المبالغة في شيء إذا قلت أنّ ما سمعته من الأستاذ محمّد مزالي في موكبي تدشين النّادي وتسلّم الجائزة فهمه غيري كما شاء. وفهمته أنا بمعنيين اثنين : معنى الحروف والكلمات الّتي تربط جملة بأختها، وموضوعا بآخر، ومعنى يستشفّه السّامع المنتبه من هوامش الكلام. وهو يدلّ على أنّ قائله من ذوي الأفكار الصّحيحة الصّريحة والرّؤية الصّادقة للأشياء، رؤية تنمّ عن صدق تجربة، وعمق إحساس، وإيمان لا حدّ له بالشّباب المتطلّع للغد الأفضل.

« ويجرّني هذا الحديث إلى حديث آخر، عن لقاء آخر، يوم سمّي الأستاذ مزالي مديرا عامّا للإذاعة التّونسيّة. وجاء مساء 12 نوفمبر 1964 لزيارة مقرّ عمله الجديد والتّعرّف على المنتجين والعاملين في دار الإذاعة. وصادف أن كنت في المكتب الثّاني من طابق الدّار الأوّل المشرف على شارع الحرّيّة. وهو مكتب يجمع بين الأستاذين الكبيرين الشّاعرين المرحومين : حسين الجزيري وأحمد خير الدّين.

« وبمجرّد أن علمنا بقدوم المدير الجديد وشروعه في زيارة المكاتب كتبت على البديهة في ورقة أمامي هذا البيت الشّعريّ :

على الرّحب، أهلا بالمدير ومرحبا   وعاش مزالي للقلوب محبّبا

وأحلت الورقة لخيرالدّين، فتأمّلها وأضاف :

أتانا إلى دار الإذاعة بعدما   أشعّ على دنيا الرّياضة كوكبا

« ومن بيت إلى بيت أمكن تسوية قصيد في التّرحيب والإشادة بمدير الإذاعة الجديد. ولربّما تساعد الظّروف على نشر هذا القصيد وغيره في مناسبة قادمة.

« وفي دار الإذاعة عرفنا محمّد مزالي في خصال أخرى اكتشفناها فيه. وهي التّفاني في العمل، والسّعي للتّعريف بوجه تونس الثّقافي، وتحسين وضعيّة العاملين في المؤسّسة، وإرساء قواعد التّلفزة التونسيّة، رغم قـلّة الإمكانيّات والإطارات.

« والحقّ أنّ تلك الفترة تعتبر من أرقى فترات الإذاعة إنتاجا وتشجيعا وإدارة. ولا تزال ذكراها المحمودة تتعطّر بحمد جميع الألسنة. وفيها كلّفت من طرفه بإذاعة سلسلة من الأحاديث القيّمة بعنوان "مشاهير أدبائنا"، قصد المبادلة مع إذاعتي الجزائر والمغرب الشّقيقتين. كما أنتجت بإشارة منه ومشاركة أحمد خير الدّين سلسلة من المنوّعات الأسبوعيّة بعنوان "عش معنا "، واصطفاني بعد وفاة الأخير للحلول محلّه في برنامج "زيارة ونيارة" الشّهير.

« وهذا الحديث عن فترة الإذاعة يجرّني بدوره إلى حديث ثالث، عن لقاء ثالث،وهذا اللّقاء بالطّبع في وزارة التّربية القوميّة الّتي تولّى أمرها ثلاث مرّات، كانت ثريّة بالتّجارب، والتّحابب، واكتشاف جوانب في الرّجل لم أعرفها من قبل. وأشهد صادقا أنّ الأستاذ محمّد مزالي برغم تعدّد مسؤوليّاته وجسامتها لم تبطره النّعمة، ولم يبدّله المنصب، ولم يشغله بريق الشّهرة، أو يغيّر من شمائله قيد أنملة، بل ظلّ هو هو، كما كان، بدون زيادة أو نقصان، على عكس الكثيرين ممّن عرفناهم، قبل أن يوكل إليهم تسيير بعض الأمور. فقد داخلهم الغرور، وأمسوا في طرفة عين متنكّرين لأصدقاء الأمس. والحمد للّه الّذي لا يحمد على مكروه سواه أن عصم المولى سبحانه صاحب "الفكر" من ذلك كلّه. وقد كفرنا في وقت من الأوقات بكلّ القيم والاعتبارات لـمّا أصبحنا نشاهد ونسمع من نفاق واستعلاء وتمرّغ بالأعتاب ووقوف بالأبواب. ولكن صاحب "الفكر" انفرد إلى جانب ما ذكرنا بخصلتين نادرتين يجب التّنصيص عليهما والإشادة بهما لُيتّخذا قدوة حسنة ومثالا يحتذى. والخصلتان هما " الوفاء النّادر الّذي لا يحدّ ولا يعدّ، وحسن الاستماع. وهذه الخصلة الثّانية مفقودة، للأسف، في أغلب المسؤولين. وأعني بحسن الاستماع الاهتمام بمن يحادثه ويحاوره، وبمن يعرض عليه مشكلة ما، مع أنّ المشار إليهم آنفا تحسّ عندما تحادثهم بأنّك في واد، وهم في واد آخر، وأنّهم بعيدون كلّ البعد عمّا تحسّ به وتشعر.

« وفي هذا السّياق لا بدّ من التّنويه بيد لا تنسى للأستاذ محمّد مزالي، أذكرها وأكشف النّقاب عنها، لأوّل مرّة، وهي كيفيّة حصول رجال التّعليم الملحقين بالإدارة المركزيّة والتّفقّديات، والمنظّمات القوميّة على منحة التّكاليف البيداغوجيّة الّتي اتّصل بـــها زملاؤهم المباشرون للتّعليم في المدارس والمعاهد بداية من غرّة جانفي 1957.

« ولهذا الحصول قصّة لابدّ من إيرادها حتّى يعلم من لم يكن يعلم أيّ فضل لهذا الرّجل على هذا الصّنف من رجال التّعليم، إذ خذلنا يومها رؤساؤنا المباشرون وبعض أطراف أخرى، يعفّ اللّسان عن ذكرها، وسدّت في وجوهنا كلّ الأبواب، وضاقت علينا الأرض بما رحبت، وكدنا نيأس أو ننتحر.

« وفي عشيّة من عشايا أفريل 1977 ذهبت على غير سابق ميعاد إلى مكتب الوزير، الوزير الأديب، الوزير الإنسان، محمّد مزالي، فاقتبلني بثغر باسم، وترحاب بالغ، رغم ما عليه من إرهاق وإعياء، فقصصت عليه قصّة "الحرمان" بتفاصيلها، وذكرت دقائقها، وأسماء الّذين خذلونا في مطلبنا العادل، قصد الحصول على المنحة أسوة برفاقنا المباشرين. وطال الحديث وتشعّب، ولم أخرج من مكتبه إلاّ بوعد حازم للتّدخّل لمن له النّظر، حتّى تُسوّى وضعيّتنا كما نحبّ ونشتهي. وفي أقلّ من شهر فضّ المشكل على الوجه المرضيّ.

ومن الغريب أنّ الّذين خذلونا بالأمس راحوا يهمسون لمن لا يعرف حقيقتهم بأنّ الفضل الأكبر لإنهاء الموضوع كان بواسطتهم. ألا لعنة اللّه على الكاذبين.

« وللأستاذ مزالي يد عليّ أشيد بـها، وأعطّر أجواء المجالس بفضلها، وهي وإن دلّت على شيء فهي تدلّ على كياسته، ومعالجته للأمور بالحسنى، وتقويمه لاعوجاج أيّ كان، لا بالعصا، والقوّة الّتي لا رحمة فيها، ولكن بالإشارة العابرة، واللّمحة الذّكيّة، والتّنبيه المستتر.

« وللتّدليل على ما أقول أشير إلى أنّني من طبعي لا أجيء إلى مكتب عملي مبكّرا – وأرجو أن لا يسمع ولا يقرأ هذه الجملة الأستاذ وزير التّربية الحالي – وعلم بطريقة ما الأستاذ محمّد مزالي، خلال إشرافه على حظوظ تلك الوزارة، أنّني لا أحضر إلى مكتبي في الوقت المعيّن، وإن كنت أؤدّي واجبي كما ينبغي، فأهداني ساعة منبّهة جميلة الشّكل، فتقبّلت الهديّة شاكرا، ورفعت إليه آية الشّكر المتمثّلة في الأبيات التّالية :

أنا ما حييت فلست أنسى ساعـــة ... دقائقها تشدو بنبل "مزالـــي"

قـــــد أهـــديت منه إليّ تكرّمـــا ... حتّى أبكّر منجزا أشغـــــالي

والكلّ يشهد أنّ شغلي منجــــز ... في حينه دوما بلا إمهـــــال

لكن أرى أنّ الهديّـــــة لفتـــــة ... من أريحـــيّ سيّد مقـــــوال

هو من علمْتَ مكانة ومواقفـــــا ... تُروى من الأجيال للأجيـــال

وتبتّلا "للفكـــــر" في محرابـــــه ... والصّدق في الأفعال والأقوال

وأنا لســـان ناطق بمكـــــــارم غرّ له، لا تنمحـــي من بالـــي

سلمت يداه، وعاش مأمون الخطى واللّه يحرســـه من الأهـــــوال

وليس هذا فقط، بل مع الأستاذ مزالي ذكريات كثيرة يضيق الوقت عن تعدادها، وذكر بعض القصائد والمقاطيع الّتي رفعت إلى سيادته شيئا منها، ولم يتح لي أن أطلعه على ما تختزنه ذاكرتي، وتحويه مخبآتي، وخاصّة قصيدي في تهنئتي إيّاه بمنصب الوزير الأوّل، وكان في الحسبان أن يلقى في حفل تنظّمه على شرفه شعبة وزارة التّربية، ولكن لم ينظّم هذا الحفل. وبما أنّي آليت على نفسي أن لا أنشده إلاّ في ذلك الحفل الّذي لم ينظّم فإنّي أسمعكم منه ما يلي :

فز بالمنى والأمـــل الباســــــم سلمتَ "للفكر" أبا حاتــــم

وصانك الرّحمان من حاســـد ديدنه الكيد، ومن ظالم...

الـــخ...

« ولعلّي ، أيّها السّادة، أطلت بدون إفادة. وأنا رجل لا أحسن الكلام. ولكنّ المقادير أتاحت لي أن أكتشف في صاحب "الفكر" شمائل وخصالا لم يظفر باكتشافها إلاّ الأقلّون، وهو ما يجعلني أزعم لنفسي أنّي مستطيع الحديث عنه حديث العارف الواثق.

« وعلى كلّ، فحسبي أنّي أجملت وما فصّلت، وأوجزت وما أطلت، ولكنّي أعتذر للجميع إذا نسيت أو ضيّعت فيما ذُكر - من أمثلة سقتها على عجل للتّدليل على المكانة الّتي يحتلّها صاحب "الفكر" في نفوس أحبّائه ومقدّري نبوغه — كفاية. فسلام عليه وعليكم، والدّعاء "للفكر" بطول العمر ودوام الازدهار ».

وبهذه المناسبة كذلك تفضّل المرحوم الدّكتور محي الدّين صابر المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم الأسبق رحمه اللّه بإلقاء الكلمة التّالية :

« قبل ربع قرن من الزّمان وفي مثل هذا اليوم، ظهر أوّل عدد من مجلة الفكر... الثّقافيّة، أصدرها في مدينة تونس الأستاذ محمّد مزالي.

ذلك حدث منواليّ، وقع، ويقع مثله في كلّ زمان ومكان. غير أنّ هذا الحدث المنواليّ، أصبح ظاهرة. كيف انقلب ذلك الحدث التّونسيّ المنواليّ ظاهرة عربيّة فريدة؟

هذا هو المعنى الّذي نلتقي حوله اليوم أيّها الإخوة، تكريما له واحتفاء به، واستجلاء لمقوّماته، وانتفاعا من معطياته ؛ فهو وثيقة أصيلة من وثائق النّضال البصير، وتجسيد شامخ للإنجاز القدير... أن تستمرّ مؤسّسة صحفيّة، يقوم عليها فرد، وفي وجه تحدّيات ذات طبائع

مختلفات، تصدر منتظمة خمسة وعشرين عاما ؛ تضع في كلّ عدد لبنة في بناء اجتماعيّ وفكريّ متكامل، تستهدف غايتها في رشد، وفي أمانة وفي مسؤوليّة، وفي شجاعة، لم تسقط إعياء؛ ولم تركع ضعفا؛ ولم تتلوّن طمعا، ولم تهادن خوفا، وأن تقوم مؤسّسة صحفيّة في عصر صناعة الصّحافة على الجهد الذّاتيّ والتّمويل الذّاتيّ، أن يكون ذلك كلّه هو "ظاهرة" اجتماعيّة بكلّ المقاييس، وهي "الظّاهرة" الّتي نحيّيها اليوم، نموذجا للقدرة والمسؤوليّة.

وراء هذه الظّاهرة الإنسان، صانع الحياة الاجتماعيّة، ومبدع مظاهرها بما أوتي من فضل.

ونعم وراءها الإنسان الرّأي والرّؤية، والإنسان العقيدة والقيمة ؛ والإنسان الإرادة والوعي، والإنسان القدرة والمسؤوليّة، والإنسان النّخوة والعطاء...

الإنسان الّذي حوّل الحدث المنواليّ إلى ظاهرة. هو شابّ مثقّف، مناضل، لم يملك الأمور العادية الّتي يتباهى بـــها النّاس ويتفاضلون. كان دائما يملك القيم غير العادية ؛ لم يتغيّر، فلم يكبر ولم يصغر، ولكنّه ظلّ ينمو، وينمّي معه كلّ شيء حوله ينمو في ذاته وفي نوعيّته وفي جوهره.

السّيّد محمّد مزالي الوزير الأوّل والأمين العامّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ ؛ هو الأستاذ محمّد مزالي المعلّم والمثقّف والمناضل والمسؤول ؛ التقيّ القلب والضّمير، العفّ اليد واللّسان، الممدود الودّ، والموصول الوفاء ؛ إنّه ربيب مدرسة النّضال البورقيبيّة، نشأ على قيمها، واستقام على طريقها، فالتقت فيه الأصالة المستنيرة بالتّفتّح البصير على المعاصرة...

إنّ مجلّة الفكر التّونسيّة هي شيخة المجلاّت العربيّة الثّقافيّة اليوم، وجودا وانتظاما ومشاركة وتأثيرا... ذلك أنّ هذه المجلّة عاصرت كلّ الأحداث المفاتيح في الجمهوريّة التّونسيّة، وفي الوطن العربيّ الكبير، في مشرقه وفي مغربه، وفي العالم كلّه في صورته الجديدة المعقّدة ؛ وشاركت بالرّأي النّاضج ؛ وأسهمت بالتّوجيه الرّشيد في كلّ ما شاهدته السّاحة العربيّة، في فترة من أدقّ فترات نضالها التّحرّري والوجوديّ والاجتماعيّ ؛ وشهدت على السّاحة العالميّة نشوء ظاهرات سياسيّة تمثّلت في ظهور الملامح الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة للعالم الثّالث، وفي اشتداد الصّراع الأيديولوجي بين الشّرق والغرب، وفي بروز كتلة عدم الانحياز، وفي الحروب التّكتيكيّة المحدودة، وفي تحرّر معظم أجزاء الوطن العربيّ من خلال النّضال المشترك، والثورات العربيّة الظّافرة، وفي التّجارب الوحدويّة، وفي الانتصارات والهزائم العربيّة ضدّ الاستعمار والصّهيونيّة، وفي تحرّر القارّة الإفريقيّة الّتي تقاسمنا الوجود والتّاريخ والمصير.

وشهدت مجلّة الفكر الدّور العربيّ على السّاحة العالميّة، بما يملك من قدرات، وما يمكن أن تقوم به الأمّة العربيّة في معركة التّنمية العربيّة... تنمية الإنسان العربيّ، وتنمية المجتمع العربيّ. وفي كلّ ذلك كان "للفكر" رأي، وكان "للفكر" موقف يعكسان بأمانة تصوّر المثقّف العربيّ الملتزم حيال هذه القضايا... فمجلّة "الفكر" شهادة أصيلة لعصرنا، وهي شهادة مشاركة والتزام، وليست شهادة ملاحظة وحياد...

وفي مجلّة "الفكر" التقى المفكّرون العرب، كتّابا وشعراء، ودرج في رحابه جيل من الشّباب الّذين يتصدّرون الحياة الأدبيّة. وظلّت "الفكر" منفتحة على الوطن العربيّ الكبير، من أقصاه إلى أقصاه، تسجّل كلّ حدث قوميّ، وتقوّم كلّ جهد فكريّ، فكانت مرآة لتطوّر الفكر العربيّ...

وهي إلى جانب معاصرتها للأحداث الكبرى على مساحة ربع قرن من الزّمان الجديد، زمان التّغيّر السّريع، زمان تكنولوجيا المواصلات والاتّصالات ؛ وإلى جانب كونها مجتمعا قوميّا للفكر العربيّ، وإلى جانب كونها مدرسة تخرّج عليها جيل من الأدباء، فإنّها امتازت بشيء هو في واقع الأمر القيمة الّتي نعتزّ بنا جميعا، والّذي يجعلها تستحقّ اسمها الّذي تحمله "الفكر". وذلك أنّها عفّت عن أيّ انحراف مادّيّ يجعل منها مؤسّسة ماليّة. فعاشت على الأمانة والتّجرّد. وكان السّيّد محمّد مزالي ولا يزال ينفق عليها، وتقاسمه جهده وكدّه، فهي بعض أسرته وبعض أهله ...

إنّ الاتّجاه الماليّ كان مقتل المجلاّت الثّقافيّة ؛ ولكنّ "الفكر" نجت بفضل مثل منشئها، وبفضل قيمه.

أيّها الإخوة ليكن مأذونا لي في هذه المناسبة "الظّاهرة" أن أحيّي باسم المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم الّتي كان وما يزال للسّيّد محمّد مزالي دور كبير في دعم أهدافها، وتعزيز رسالتها، وباسمي أحيّي السّيّد محمّد مزالي الوزير الأوّل، والأمين العامّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، معبّرا عن التّقدير العميق، لما يدلّ عليه هذا العمل الفكريّ الرّصين، باعتبار أنّه يمثّل قيمة من القيم الإيجابيّة الّتي نحرص أن يقوم عليها المجتمع الفكريّ ، ويمثّل قدوة صالحة لشبابنا فيما يمارسون من جهد قوميّ، ويقومون عليه من عمل عامّ ينبغي أن تتوافر له المسؤوليّة والالتزام والمثابرة والعطاء.

إنّ الفكر العربيّ سجّل للسّيّد محمّد مزالي صفحة باقية في تاريخ أمّته بما ضرب من مثل في التّضحية، وفي الإصرار، **في أن يقوم وحده بما عجزت عنه الحكومات**. وفي الواقع أنّ القدرة

على إصدار صحيفة ثقافيّة محدودة الجمهور دون انقطاع على مدى ربع قرن من الزّمان هي معجزة لا يمكن أن تتمّ إلاّ من خلال تضحيات جسيمة، ليست مادّية وحسب ولكنّها أيضا اجتماعيّة ؛ وإنّه ليس قادرا على تحمّلها ولا يقوم لها إلاّ أصحاب الرّسالات وقليل ما هم ؛ وإنّك أيّها الصّديق العظيم بما عرفتك شابّا وكهلا أحد هؤلاء... وتهنئاتنا في هذا المقام مجدّدة...».

واحتفلت اللّجنة الثّقافيّة القوميّة بإشراف رئيسها الدّكتور محمّد الطّالبي، ولجنة تتركّب بالخصوص من الحبيب شيبوب ومحسن بن حميدة وأبو القاسم كرّو وعمارة السّخيري، بالذّكرى الثّلاثين لصدور مجلّة الفكر. فأقامت مجلسا فكريّا تحاورتُ أثناءه صحبة رئيس تحريرها البشير بن سلامة مع عدد كبير من الأساتذه والمفكّرين الأجلاّء على مدى أربعة أيّام من 7 إلى 10 أكتوبر 1985. وانتظم هذا المجلس بمركز الفنّ الحيّ بالبلفيدير تحت عنوان الأصالة والمعاصرة، وتفرّع إلى أربعة مواضيع كالآتي :

– الموضوع الأوّل : دور الثّقافة في البناء الحضاريّ، بمساهمة المستشرق الكبير جاك بيرك، المشهور بترجمته للقرآن الكريم إلى الفرنسيّة.

– الموضوع الثّاني : الأدب ومسؤوليّة الكاتب بمشاركة الأستاذ الدّكتور محمّد عامر غديرة...

– الموضوع الثّالث : الشّباب وتواصل الأجيال بإدارة الأستاذين عبد اللّه شريّط من الجزائر وعبد العزيز قاسم.

الموضوع الرّابع: الفكر بين الأصالة والمعاصرة بمقدّمة ونقاش الدّكتور أبو يعرب المرزوقي.

وفي يوم 7 أكتوبر 1985 انعقدت جلسات الاحتفال في قصر المؤتمرات بشارع محمّد الخامس برئاستي الشّخصيّة ومشاركة البشير بن سلامة، ومحمّد ألطالبي، ومحي الدّين صابر الأمين العامّ للألكسو، وناصر الدّين الأسد من الأردن وغيرهم...

أمّا يوم 8 أكتوبر فقد ألقى الأستاذ عبد العزيز قاسم محاضرة بعنوان الشّعر التّونسيّ من خلال مجلّة الفكر، كما ألقى الأستاذ أبو يعرب المرزوقي يوم 9 أكتوبر محاضرة موضوعها : "الاتّجاهات الفكريّة في مجلّة الفكر". وأثناء الجلسة الختاميّة يوم 10 أكتوبر ألقى الأستاذ الحبيب الشّاوش محاضرة عنوانها : "النّقد في مجلّة الفكر". وختم المهرجان الأستاذ البشير بن سلامة وزير الشّؤون الثّقافيّة. ومن بين المشاركين الآخرين أذكر الدّكتور غالي شكري، لميعة عبّاس عمارة، عبد الرحمان مجيد الرّبيعي،سعيد فرحات، محمّد خليفة

التّونسي، قمر الكيلاني، حسني سيّد لبيب، مختار الوكيل، صالح جواد الطّعمة، سلمى خضراء الجيّوسي، وديع فلسطين، رابح لطفي جمعة، عبد المنعم خفاجة، محمّد عزيزة... وفي نفس العدد الممتاز الّذي أصدرته "الفكر" بهذه المناسبة استجوبني الأستاذ الصّديق الحبيب شيبوب عن شعوري في غمرة الاحتفالات بالعيد الثّلاثين، وممّا جاء في جوابي : " *هو هذا الشّعور الّذي يمتلك نفس الوالد تجاه ولده، يشهد مولده، ثمّ يتتبّع خطاه سنة بعد سنة، وهو يراه يكبر ويشتدّ عوده... هو إذن شعور بالعطف والحدب، وشعور بالنّخوة والاعتزاز، إنّه شعور أيضا براحة الضّمير، قياما بالواجب وخدمة للمبادي، وهو إلى ذلك شعور بالتّواضع أمام جسامة العبء، وما تنتظره الأجيال القادمة من متواصل الخدمات والجهود في سبيل النّهوض بالثّقافة والأدب بهذه الدّيار...*"

والحديث طويل ويمكن للباحث أن يطّلع عليه وعلى ما جاء في الـ 216 من الصّفحات الّتي احتواها هذا العدد الممتاز.

ومن بين المساهمات في هذا العدد "ذكريات من ملحمة الفكر" بقلم أحمد القديدي جاء فيها بالخصوص : " *لقد ولجت باب 13 نهج دار الجلد منذ واحد وعشرين سنة ربيع عام 1964... وقد كنت طالعت ما قاله الأستاذ محمّد مزالي في كتابه « الدّيمقراطيّة »، ثمّ تابعت موادّ مجلّة الفكر إلى جانب شغفي بإرادة الحياة لأبي القاسم الشّابّي، ومعاشرتي لشعراء القيروان الوطنّيين الخلّص، فإذا بي أكتشف أنّ مزالي أقدر أساتذتنا على التّجاوب العميق مع طموحات الشّباب، وتوقه، وجموحه، وجرأته وتطلّعه للتّغيير...*" **ثمّ يضيف :** « *لقد كتب الأستاذ محمّد مزالي بشجاعة المفكّر المقدام قائلا في أواخر السّتّينات :* " **لا بدّ من يوم يوفّق فيه رعاة التّراث، وحماة الضّاد الغيورون على الأوطان إلى استئصال شعرة الاستعمار الثّقافيّ، والتّمهيد إلى التّفتّح الحقّ والحوار المجدي بين الثّقافات ". إنّ مثل هذه التّعريفات لعقيدة الفكر هي الّتي هزّتنا، وأثارت فينا ما سمّاه الأستاذ محمّد مزالي في غرّة أكتوبر 1970 «الحماس للثّأر ممّن دفنوا أمجادنا التّاريخيّة »**. " *فانبرينا نكتب في الفكر، وعلى أعمدة "العمل" و"الصّباح" مقالات لدحض مخطّطات التّشويه والاستلاب والمناداة بالتّعريب والتّونسة والتّأصيل... وكان لي شخصيّا شرف المشاركة في فصول من ملحمة الفكر... هي في الحقيقة معارك ضارية... وأوّل فصول الملحمة الإقدام على إقامة أسبوع التّعريب... وأذكر أنّها تميّزت بذلك الاجتماع المشهود في دهليز دار الثّقافة ابن رشيق والّذي نظّمه الأستاذ البشير بن سلامة. فإذا ما أسميناه منبرا حرّا حول التّعريب يتحوّل إلى تظاهرة حضاريّة فكريّة توافد عليها أهل الثّقافة والأدب والتّربية والإعلام، من كلّ حدب وصوب. وجاءت مجموعات من طلبة الجامعة*

بين مؤيّدة ومعارضة. ولا أذكر شخصيّا أنّي رأيت مثل ذلك الجمع من الحاضرين في آية مناسبة ثقافيّة في العشرين سنة الماضية. فاكتظّ الدّهليز وضاقت الدّار بأسرها. ونصبنا مضخّمات الصّوت في شارع باريس، حتّى توقّفت حركة المرور، وسمعنا الأستاذ محمّد مزالي يجمع بين الحماسة المشروعة والشّجاعة السّمحاء واستعمال قوّة الحجّة والإقناع بأحداث التّاريخ قريبه وبعيده. ودار النّقاش بعد ذلك حامي الوطيس. وسمعنا من تسلّح بالسّباب والشّتائم، من يمين متحجّر، إلى يسار متخلّف ضدّ دعوة (الفكر) إلى تأصيل التّربيّة، ومقاومة الاستعمار الثّقافيّ وإحلال العربيّة منزلتها. وأذكر أنّ النّدوة الّتي كانت تلك جلستها الأولى والأخيرة[1]، أحدثت الرّجّة المنتظرة من فصول أخرى من ملحمة الفكر، وحتّى السّياسيّ التّونسيّ، ممّا عجّل بعد ذلك بردود فعل من يحنّون إلى الاستعمار الثّقافيّ ممّن سمّيناهم بالمصابين بعقدة احتقار الذّات...

" **ثمّ يقول صاحب المقال :** *"كتب لي أن أعيش عشرين سنة (من ثلاثين) بفضل ما حباني به الأستاذ محمّد مزالي من معاني العناية والرّعاية بتواضع جمّ لن أنساه، كان له الأثر في توجيهي لمناهج الأصالة والاعتزاز بالذّات، وكذلك بفضل رحابة صدر الأستاذ البشير بن سلامة الّذي كان أوّل من شجّعني ونشر لي في (الفكر) منذ اثنتين وعشرين سنة، ولم أجد فيه إلّا الأخ الأكبر والمعلّم المتعاطف... فإليهما وإلى كلّ من ساهم في ملحمة الفكر عرفاني من الأعماق..."* **والمقال طويل وفيه حديث عن فصول أخرى من ملحمة الفكر يمكن للقارئ أن يجدها في العدد المذكور آنفا من "الفكر" الخاصّ بعيد ميلادها الثّلاثين (ص. 158)**

وفي باب "أصداء" مجلّة الفكر، كتب الصّحفيّ مصطفى عطيّة قائلا في هذا الصّدد :

« كان الاحتفال بمرور ثلاثين سنة على انبعاث مجلّة الفكر، والّذي طغى على فعاليّات السّاحة الثّقافيّة في النّصف الأوّل من شهر أكتوبر 1985، في مستوى خلود الملحمة وعمق التّجربة، وثراء المسيرة. وبدا جليّا وواضحا أنّ التّضحيّات الجسيمة الّتي نسجت خيوط تلك الملحمة المثيرة عبر مساحة زمنيّة تقدّر بثلث قرن، قد أعطت ثمارها، ونبتت في موقع كلّ قطرة عرق سالت، زهرة يفوح من غضّ برعمها الطّيب. كانت "الفكر" في الثّلاثين يافعة، شامخة تنصهر بين أحضانها الفتوّة المتجدّدة دوما، والرّصانة الطّاغية أبدا. جاء الأصدقاء والأحبّة والعشّاق وكلّ من مرّ على باب "الفكر"، أو طرقه، وأحاطوا بالشّجرة في عيدها الثّلاثين يعترفون لها بالجميل، ويسردون مقاطع من ملحمة مثيرة خالدة ».

---

(1) كان مقرّرا لهذه النّدوة أن تدوم أسبوعا، ولكنّ السّلط المعنيّة منعت مواصلة أعمالها " حفظا للأمن العامّ".

★★★

في أواخر أكتوبر 1950 بدأت أدرّس في المعهد الصّادقيّ منذ أقلّ من شهر، بصفتي أستاذا لم يرسّم بعدُ. وإذا بالجامعة القوميّة للموظّفين التّونسيّين التّابعة للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل الّتي لم أنخرط فيها بعدُ، وكان كاتبها العامّ المرحوم محمّد بن عبد القادر المنتسب وقتئذ إلى الحزب الدّستوريّ القديم، قرّرت إضرابا يوم 27 أكتوبر 1950. فعزمت، طبعا، على المشاركة في الإضراب بالرّغم من محمّد عطيّة مدير المدرسة، الّذي حاول إثنائي عن عزمي ولكن بدون جدوى[1].وذهبت إلى مقرّ الجامعة الدّستوريّة بنهج الـــقـــرمطّو، الواقع غير بعيد عن ضريح سيدي محرز. وكان هنالك عدد من التّلامذة صحبة مناضلين أذكر منهم عزّوز الرّباعي، والطّاهر عميرة، وسليمان آغا، وعبد الحميد الفقيه، والنّاصر بن جعفر، والحبيب زغندة، والبشير بوعلي...

واقترح المرحوم علي الزّليطني رئيس الجامعة تكوين ثلاث فرق من التّلاميذ يقود كلّ واحدة منها أستاذ لبيع أسبوعيّة الحزب، *الرّسالة*، الّتي كانت تصدر كلّ يوم جمعة، أي يوم الإضراب نفسه.

عيّنت لأقود إحدى تلك الفرق من باب سويقة إلى نهج رومة، مجتازين نهج لندرة وشارع روستان[2]. كان العدد يتضاءل كلّما تقدّمنا في سيرنا. وعند الوصول لم نبق إلاّ خمسة منهم تلميذ أظهر الكثير من الثّبات والـــمثابرة هو البشير بن سلامة.

وبدأت صداقتنا منذ ذلك اليوم، وتنامت حتّى سقطت بيني وبينه حجب الكلفة، وتكوّنت لي به صلة تشبه القرابة العائليّة. ودامت ستّا وخمسين سنة ولا تزال والحمد للّه، رغم صروف الحياة. ولّما بعثت *الفكر* لم يتردّد في الالتحاق بي بصفته رئيس تحرير المجلّة. وصار في الأثناء بدوره أستاذا. ورافقني عندما عيّنت مديرا عامّا للإذاعة والتّلفزة التّونسيّة، وواصل مساعدتي في الأخذ بيد المبدعين التّونسيّين.

لقد ترجمنا معا من الفرنسيّة إلى العربيّة *تاريخ إفريقيا الشّماليّة* بجزأيه لشارل أندري جوليان، الصّادر عن دار بايو سنة 1952 (الطّبعة الأولى)، وكذلك تأليفه بعنوان *المعمّرون الفرنسيّون وحركة الشّباب التّونسيّ*. وكنت اقترحت على سي البشير، في أوائل السّتّينات، القيام بهذا العمل كهواة. إذ لم يطلب أحد منّا شيئا. كنت متيقّنا أنّ تدريس تاريخنا سيكون

---

(1) كان لا ينفكّ يقول لي في قاعة الأساتذة "*أنت لم تقبض بعد مرتّبك الأوّل*".

(2) شارع الحبيب ثامر اليوم.

يوما ما باللّغة العربيّة. وكانت التّآليف المتقصّية لتاريخنا المنشورة بلغتنا القوميّة قليلة. وفي نظري،كان عمل شارل أندري جوليان أكثر اكتمالا وأبعد موضوعيّة. أمّا *تاريخ إفريقيا الشّماليّة القديم*[1] لستيفان قــزال فهو لا يخلو من القدح المنهجيّ في بلداننا، على غرار المؤرّخين الرّومان، ولم يتردّد في تشويه صورة قرطاج وذاكرتها. ولنذكر أيضا كتاب إيميل فيلكس ڤــوتيي (1864-1940) *ماضي إفريقيا الشّماليّة، عصور المغرب المظلمة*[2] والعنوان نفسه مثير، قليل الموضوعيّة إلى حدّ أنّه أعيد نشر الكتاب بعنوان أقلّ تحيّزا سنة 1952 ثمّ سنة 1964 وهو: *ماضي إفريقيا الشّماليّة*. لقد أمضينا في ترجمة الجزء الأوّل (450 ص.) من الكتاب ثماني سنوات وخمس سنوات في الجزء الثّاني (نفس عدد الصّفحات) نظرا لانشغال كلّ منّا بمهامّه العديدة، إذ كنّا نسرق الوقت سرقة على حساب أيّام العطل والرّاحة والحياة العائليّة. واليوم نحن فخوران بقيامنا بإنجاز عمل مرجعي يخدم بدرجة عالية تلامذة وطلاّب المغرب العربيّ، وكذلك الباحثين من ذوي اللّسان العربيّ عامّة.

وإثر ذلك ربطتني بشارل أندري جوليان صداقة طويلة، وهو الّذي كنت ألقاه غداة استقلال تونس في بيت بورقيبة. كان يشكرني على ترجمة كتابيه في رسائله، أثناء لقاءاتنا بتونس أو باريس. وعلى سبيل المثال أنقل هذا الإهداء الّذي كتبه على نسخة من كتابه *المغرب الأقصى أمام الامبرياليّات. 1415-1956*[3]: *"إلى محمّد مزالي، إلى الأديب الّذي يحذق بالمهارة نفسها اللّغتين الفرنسيّة والعربيّة، إلى المفكّر الّذي ما انفكّ يبحث عن هويّته على خطى الغزالي، من دون أن يضيّع حقّه في الحلم،إلى بطل الآداب التّونسيّة، إلى مؤسّس المجلّة الثّقافيّة* **الفكر**، *هذا الكتاب كتاب الصّدق وحسن النّية... واعترافا لصاحب ترجمة* **تاريخ إفريقيا الشّماليّة والمعمّرون الفرنسيّون وحركة الشّباب التّونسيّ بامتياز..."**

وقمنا أنا والبشير بن سلامة بترجمات أخرى بمجلّة *الفكر* من دون إمضاء، وخصوصا رسائل ومسرحيّة كان بعثها المفكّر والمناضل مصطفى الأشرف من سجن لاسنتي بباريس حيث كان مسجونا مع بن بلّة والزّعماء الجزائريّين التّاريخيّين الآخرين (آيت أحمد، محمّد بوضياف، خيضر). ولا أزال أحتفظ بالرّسائل الخطّيّة الّتي أرسلها إليّ المناضل مصطفى الأشرف من غياهب سجنه بفرنسا والّتي يقول في إحداها :

---

(1) دار هاشيت 1913.

(2) بايو 1927.

(3) منشورات جون أفريك، 1978.

ومن جانبه نشر البشير بن سلامة عدّة قصص، ودراسات وروايات. وكان دائما على العهد وفيّا لاختياراتنا المشتركة، فهـــو مثقّف أصيل، ومناضل صادق منذ الخمسينات، يحـــذق الملاحظة ولا يتكلّم إلاّ عن بصيرة. هو صديقي من النّوع الّذي لا يُرزق المرء إلاّ بواحد أو اثنين من نوعه طيلة الحياة[1] ! وصدق الجاحظ عندما قال : *« لا تكوننّ لشيء ممّا في يدك أشدّ ضنّا، ولا عليه أشدّ جدبا منك بالأخ الّذي قد بلوته في السّرّاء والضّرّاء... فإنّما هو شقيق روحك وتوأم عقلك، ولست منتفعا بعيش مع الوحدة ولا بدّ من المؤانسة...».* **وكذلك عرّف أبو حيّان التّوحيدي الصّداقة بأنّها** *« امتزاج النّفوس، وتوافق العقول، وتشابه في الطّبائع والأخلاق...«.*

كلّ هذا يفسّر لـــمَ لَـــمْ أتردّد في اقتراح اسمه لبورقيبة عندما أقال هذا الأخير فؤاد المبزّع من وظيفة وزير الثّقافة.

كان ذلك في 2 جانفي 1981، بعد أن دعا فؤاد المبزّع بورقيبة لمشاهدة مسرحيّة منصور الهوش الّتي وجدها رديئة. وكانت المسرحيّة تحكي سيرة مقاوم حمل السّلاح وشنّ معارك ضدّ الاستعمار أثناء الحرب العالميّة الأولى. وبما أنّ الرّئيس بورقيبة لم يعد يتحمّل أيّة مقارنة بكفاحه اعتبر أنّ ذكر مآثر هذا المناضل البسيط إهانة موجّهة إلى شخصه بالذّات.

وكان هذا السّبب التّافه كافيا لجعله يدخل في غضبة شديدة. فاستدعى في الغد الوزير، ووبّخه توبيخا مرعبا، اعتبرته بلا مبرّر، حتّى أنّه هدّده بباكيتته (عكّازه). فاضطررت إلى التّوسّط بينهما !

وأقال بورقيبة في الحين فؤاد المبزّع وطلب منّي أن أقترح عليه اسما لتعويضه. فاقترحت ابن سلامة. وقبل الاقتراح من دون تردّد. وهكذا وجدت نفسي مع مساعد من أنفس المساعدين شغل وزارة لم أتصرّف في شؤونها من قبل، ولكنّ ميادين صلاحيّاتها قريبة منّي قربا كبيرا. وأمكن لنا بهذه الصّورة تطبيق أفكارنا المشتركة، وتجسيم بعض طموحاتنا في هذا الميدان.



(1) **كنت قدّمت لكتابه " اللّغة العربيّة ومشاكل الكتابة" (الطبعة الأولى عام 1971، الدّار التّونسيّة للنّشر) قائلا :"** *اتّصف البشير بن سلامة بالتّواضع والنّزاهة والنّفور من التّظاهر... وقد امتاز بعزّة نفس ورهافة حسّ وذكاء قلب. وإنّ أبرز مقوّمات شخصيّته أصالته وإيمانه بوطنه...* **" ولم تزدني الأيّام إلاّ اقتناعا بما كتبته منذ خمسة وثلاثين عاما !...**

ولأوّل مرّة خصّص للثّقافة باب كامل في المخطّط السّادس في اتّجاه الوصول بعد سنوات قليلة إلى 1 بالمائة من ميزانيّة الدّولة. وخرجت المقترحات من العموميّات إلى التّفاصيل الدّقيقة المرقّمة القابلة للتّطبيق على مراحل معقولة بميزانيّة مضاعفة ثلاث مرّات بالنّسبة إلى المخطّط الخامس.

واعتبرنا أنّ الثّقافة لا بدّ أن تدخل الدّورة الاقتصاديّة كشأن كلّ الميادين الحيويّة في تنمية البلاد. ويصبح عند ذلك الحديث عن اقتصاد الثّقافة، والتّخطيط، وتحديد الكمّيّة، والتّقدير، والاستثمار العامّ والخاصّ مفاهيم لا تمثّل مفارقة مع الثّقافة. بل هي في صلب العمل التنمويّ الثّقافيّ. لأنّه بدون حلّ المشاكل الاقتصاديّة المتعلّقة بالثّقافة لا يمكن النّهوض بهذا القطاع من حيث الإبداع خاصّة، ومشاكل توزيعه، وتبوّئ المبدعين منزلة لائقة بهم وطنيّا، وقوميّا وعالميّا وبالطّبع ينتج عن كلّ ذلك استنباط البرامج والإجراءات الّتي تؤمّن إشعاع الثّقافة التونسيّة. وبهذه الصّورة أصبح الشّأن الثّقافي لا يهمّ فقط الوزارة المختصّة بذلك بل كلّ الوزارات ومؤسّسات الدّولة والمؤسّسات الخاصّة الّتي فُتح لها باب الاستثمار في الثّقافة عن طريق الصّناعات الثّقافيّة وتشجيع الخلق والإبداع، ولم تسعفنا مكائد الأشرار لبعث وكالة النّهوض بالاستثمارات الثّقافيّة، رغم البدء في النّظر في مشروع القانون. وكان من شأن هذا القانون أن يفتح الباب للمستثمرين في الثّقافة على غرار ما فعلته الدّولة عندما بعثت وكالة النّهوض بالصّناعات أو وكالة النّهوض بالقطاع الفلاحيّ أو القوانين الّتي سُنّت لتشجيع السّياحة لدى الخواصّ.

ومن المشاريع الّتي تحقّقت وكان لها الأثر الطّيّب على الميدان الثّقافيّ إحداث صندوق تشجيع الإنتاج السينمائي سنة 1982، تأتّت موارده من أداء صغير على تذاكر الدّخول إلى قاعات السّينما. وكان دخله في تلك السّنة 1.700.000 دينار صُرف لمنتجي الأفلام علاوة على ما في الميزانيّة العادية من اعتمادات. ثمّ أحدث أيضا صندوق التّنمية الثّقافيّة بقانون 30 ديسمبر 1983. وموارده 3 مليارات من المليمات في السّنة من أداء بسيط على المشروبات الكحوليّة. وخصّص لشراء الإنتاج الإبداعيّ من كتب وعروض مسرحيّة متكاملة، وعروض موسيقيّة جاهزة، وفنون تشكيليّة من رسم ونحت وغيرهما، وأفلام جاهزة لعرضها بدور الثّقافة والشّعب[1].

---

(1) وفي جويلية 1986، سارع رشيد صفر، ولم يمض أسبوعان على تقلده الوزارة الأولى بعدي، فحذف في ملحق لقانون الماليّة صندوق التّنمية الثّقافيّة وصندوق تشجيع الإنتاج السّينمائيّ. فكان إلغاؤهما، ويا للأسف! ضربة قاسية للإنتاج والإبداع الثّقافيّين. أذكّر بهذا للتّاريخ الذي لا يرحم !

وكان حرصنا في مجال الاستثمار الثّقافيّ والتّشجيع الماليّ متمثّلا في بعث الهياكل الضّروريّة للنّشاط الثّقافيّ والتكوين. كما حرصنا على إضافة نوع آخر من المؤسّسات علاوة على ما هو معروف من المؤسّسات العموميّة ذات الطّابع الماليّ، أو الصّناعيّ، أو التّجاريّ، وهي المؤسّسة الثّقافيّة الّتي نسيها القانون التونسيّ بعد حلّ الأحباس، غداة الاستقلال، سواء كانت عموميّة أو خاصّة. وحال الزّمن أيضا دون بروز قانون المؤسّسة الثّقافيّة، وإن كانت بيت الحكمة أطلق عليها في التّعريف بها في القانون المؤسّس لها في الفصل الأوّل: مؤسّسة ثقافيّة وبذلك عُدّت سابقة قضائيّة كان على المشرّع أن يردفها بقانون يشرح صلاحيّاتها، وكيفيّة تسييرها، ومواردها الماليّة.

وعلى أساس هذه الدّيناميّة بعث المسرح الوطنيّ والفرقة الوطنيّة للموسيقى، وأيّام قرطاج المسرحيّة، والمعهد الأعلى للمسرح، والمعهد العالي للموسيقى والمعهد العالي للتنشيط الثّقافيّ، وهذه المعاهد خُصّصت لتكوين الطّلبة الحائزين على الباكلوريا لمدّة أربع سنوات. وكذلك ميدان النّشر الّذي تعزّز إلى جانب دور النّشر الحكوميّة، بناشرين خواصّ نظرا إلى العدد الكبير من المنشورات الّتي يقتنيها صندوق التنمية الثّقافيّة لتعمير المكتبات العموميّة، والتّعريف بالكتاب التّونسيّ في العالم. ونتج عن هذا أن تعدّدت المطابع وصارت تعمل ليلا ونهارا للاستجابة إلى هذه الحركيّة في النّشر (6 مطابع سنة 1956 و102 مطبعة سنة 1986). وعزّز ذلك بعث معرض الكتاب التّونسيّ بتنظيمه تنظيما محكما ليكون كلّ سنة عرسا للكتاب العربيّ والأجنبيّ. كما أحدثت 12 جائزة تمنح كلّ سنة للمبدعين في جميع ميادين الثّقافة من نشر ومسرح وسينما وفنون تشكيليّة، وموسيقى وحرف تقليديّة وغيرها.

وتأسّست بمقتضى القانون عدد 90، الصّادربالرّائد الرّسميّ بتاريخ 20 ديسمبر 1982 بيت الحكمة وسمّيناها المؤسّسة الوطنيّة للتّرجمة والتّحقيق والدّراسات إحياء لبيت الحكمة ببغداد وبيت الحكمة بالقيروان. وهي في الآن نفسه مجمع ومعهد متميّز على غرار الكولاج دي فرنسا (Collège de France). وقد أشرفت يوم 6 ديسمبر 1983 على دورتها الأولى. واستقبل الرّئيس الحبيب بورقيبة يوم 7 من الشّهر نفسه كلّ أعضائها، وألقيت خطابا بالمناسبة نُشر في عدد جانفي 1984، السّنة 29 من مجلّة الفكر. والمؤسّسة لا تعدّ لأيّ امتحان ولا تمنح أيّ شهادة. ولكنّها تتكوّن من مجلس علميّ يضمّ علماء من تونس والوطن العربيّ والعالم. وقد كان من بين أعضاء المجلس (ستّون)، إلى جانب العلماء التّونسيّين، رؤساء مجامع عربيّة وإسلاميّة منهم محمّد عبد السّلام الحائز على جائزة نوبل للفيزياء، وماك برايد الحائز على جائزة نوبل للسّلام (نصير الفلسطينيّين)، وعلماء أجانب متفتّحون على العالم العربيّ والإسلاميّ أمثال جاك بيرك

وشارل أندري جوليان وغيرهما من رؤساء معاهد عربيّة في بلدانهم كروسيا والصّين. وبيت الحكمة فضاء بعث ليكون مجالا لحوار الثّقافات والبحث، والابتكار على مستوى عال بين علماء وباحثين من بلدان واتّجاهات مختلفة. وكان أوّل رئيس لبيت الحكمة، باقتراح من وزير الثّقافة، هو الأستاذ أحمد عبد السّلام. والآن يدير المؤسّسة الدّكتور عبد الوهّاب بوحديبة.

وعلى الصّعيد العربيّ كان انتقال المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (الألكسو) إلى تونس فرصة لتمتين العلاقات الثّقافيّة بين البلدان العربيّة، ولقيام تونس بدورها القوميّ في جميع المجالات وخاصّة ميدان التّنمية الثّقافيّة. وبعثت الألكسو للغرض، إلى جانب التّعاون العاديّ، صندوق تنمية الثّقافة العربيّة الّذي اتّجه أوّلا إلى رفع الأمّيّة في الوطن العربيّ وإلى التّعريف بالثّقافة في العالم. وليس من قبيل الصّدف أن أعدّت في تلك الفترة الخطّة الشّاملة للثّقافة العربيّة برعاية الألكسو وتمويل من الكويت ورئاسة المرحوم الصّديق الدّكتور عبد العزيز حسين.

وكنت عبّرت سنة 1985 في استجواب أجري لي بمناسبة الذّكرى الثّلاثين لتأسيس مجلّة الفكر عن مشاغلي فيما يتعلّق بالتّعاون العربيّ ثقافيّا. قلت : « *صحيح أنّ الحواجز ما تزال قائمة بين أبناء الضّاد وتتمثّل في التّفاوت الحاصل بين تطوّر هذا البلد أو ذاك، ودرجة نهضة هذا القطر أو ذلك، وهو أمر يرجع إلى أسباب تاريخيّة متّصلة بعصور الانحطاط، وعهود الاستعمار.*

ثمّ إنّ اختلاف الأنظمة السّياسيّة العربيّة، قد عمّق هذه الحواجز، فبقيت صعبة التّذليل، ويجب ألاّ نغفل عن التّأثيرات الأجنبيّة، سواء السّياسيّة منها أو الأيديولوجيّة الّتي حقّقت بعض أغراضها في بثّ الفرقة وتعميق العزلة بين الأشقّاء. وليس من سبيل للخروج من هذا المأزق، إلاّ بعمل سياسيّ مشهود، يتمثّل في عقد قمّة بين الرّؤساء والملوك العرب، للاتّفاق حول خطّة ثقافيّة ترتكز أوّلا على توحيد المناهج التّربويّة، وتوازيها سياسة ثقافيّة موحّدة تتجاوز المشاكل السّياسيّة. طالما أنّه لا يمكن إصلاح المجتمعات العربيّة إلاّ بخطّة ثقافيّة شاملة.

وقلت أيضا في تلك السّنة: ويبدو هذا كأنّه ضرب من الخيال. ولكن لا بدّ أن نقدم عليه، لأنّه لو تأخّرنا في تحقيق هذه الأمنية، فإنّنا ستزيد العراقيل والحواجز صلابة، وسنجعل من تقوقع الأقطار العربيّة على نفسها حقيقة لا ريب فيها، وهو أمر لا يخدم لا الثّقافة ولا الفكر، بل يكون سببا في إحلال عقليّة النّحل والبدع محلّ التّحرّر الفكريّ، وفي تفشّي التّعصّب والدّغمائيّة، محلّ التّسامح وسعة الرّؤيا. وكلّ هذا يولّد العنف والدّمار، ويؤول إلى انحسار النّهضة، وتقهقرها، وإلى تعميق الهوّة الفاصلة بينها وبين الأمم المتقدّمة.

وليس من خيار لنا إلاّ أن نصدع بالواقع، ونرجع إلى القيم الخالدة كما فعل الكثيرون من الفلاسفة والعلماء بالنّسبة إلى أصولهم الحضاريّة، ونتّعظ بالماضي البعيد والقريب، ونسلّم بأنّ الثّقافة الحقّ لا تينع، وتزدهر، وتبدع وتبتكر إلاّ في مناخ من الحرّيّة والانعتاق ».

★★★

نعم كنت – ولا أزال – أومن بكلّ ذلك، وأدعو له، ولكنّي ألاحظ، والحقّ يقال، أنّ جلّ الأقطار العربيّة أصبحت اليوم كيانا واهن العرى، محدود الطّموح، مهتزّ الأعصاب، تداعت فيها الثّقافة، وتراجع الأدب، وأصبح الأحرار يغرّدون خارج سربهم أو خارج أوطانهم، ولم يبق لي ولأمثالي إلاّ أن يردّدوا مع الشّاعر :

« أمّتي كم غصّة دامية خنقت نجوى علاك في فمي !...»

فهل يصدق الأمل، رغم هذا المشهد الثّقافي المؤلم، فتحمل الأجيال الصّاعدة المشعل ؟ وأعود إلى سرد بعض إنجازاتنا فأقول قمنا – عالميّا – بمجهود كبير لزيادة إشعاع تونس. فوصلت مثلا *أيام قرطاج السّينمائيّة العاشرة* **إلى أوجها سنة 1985 إذ أنّ ما بثّ، أثناء تلك الدّورة، من أفلام، ناهز عددها المائة، دلّ على مدى التّواصل بين الثّقافة التّونسيّة والثّقافات في العالم.**

ودافعنا، في المحافل الدّوليّة، عن ضرورة حماية الخصوصيّات الثّقافيّة من غول التّسطيح الثّقافيّ وذلك عندما تنبّأنا بالتّأثيرات السّلبيّة الّتي بدأت تظهر من جرّاء عولمة تريد توسيع الشّقّة بين الثّقافات بالتّبادل غير المتكافئ.

وكان سعينا متّجها إلى التّنديد بكلّ هيمنة تقرّ بتفوّق نموذج يعتبر نفسه أسمى من "الحشود البدائيّة" على حدّ قول ألبير سرّو، وزير المستعمرات الفرنسي سنة 1923، أو أرقى من "الظّلمات" غير الغربيّة حسب عبارة كارل ماركس. نعم، نحن نؤمن بتساوي كلّ الثّقافات في الكرامة وفي أحقّيّتها المتماثلة. نحن ناضلنا، ولا نزال، في سبيل كونيّة متكوّنة من كلّ الخصوصيّات الّتي نعمل على دفعها إلى مصبّ واحد تختلط فيه المياه الوافدة من كلّ صوب، لا إلى صحراء تتبخّر منها الأمواج، نحن نسعى إلى خصب التّبادل في نطاق الاحترام المشترك والإنصات إلى المختلف.

هذه قناعاتي فيما يتعلّق بالثّقافة ولا أزال متمسّكا بها وهي الّتي قادتني إلى التّناغم مع اليونسكو، هذه المنظّمة الّتي كان يديرها، آنذاك، بكفاءة المختار امبو في سعيه للحوار بين الثّقافات ومقاومة الهيمنة الثّقافيّة، وقد لاقى من جرّاء ذلك العنت والتّنديد من القوى المهيمنة. وكانت سفارتنا في اليونسكو في تلك السّنوات الّتي كان على رأسها الأستاذ عزّ الدّين قـــلّوز نشيطة جدّا في هذا الباب.

★★★

في سنة 1970، وكنت آنذاك مجرّدا عن كلّ مسؤوليّة حكوميّة أو حزبيّة، اقترح الأستاذ الشّاذلي القليبيّ وزير الثّقافة على ثلّة من الكتّاب تكوين اتّحاد للكتّاب التّونسيّين. فضمّت أوّل هيئة تأسيسيّة لهذه المنظّمة السّادة الشّاذلي القليبي، محمّد مزالي، البشير بن سلامة، الحبيب بلخوجة، حسن الزّمرلي، محمّد المرزوقي، أبو القاسم كرّو، الطّاهر قـــيـــقـــة ، محمّد العروسي المطوي، ، مصطفى الفارسي. وانتظمت عدّة جلسات لتحرير القانون الأساسيّ والنّظام الدّاخليّ. وتسلّمنا الرّخصة القانونيّة في 17 مارس 1971. وحسب القانون الأساسيّ كان يجب عقد جلسة عامّة للمصادقة على بنود هذا الاتّحاد وانتخاب الهيئة المسيّرة. وعلى أساس ذلك تمّ انتخابي خمس مرّات متوالية رئيسا لاتّحاد الكتّاب التّونسيّين، بالتّصويت السّرّي إلاّ مرّة واحدة، في أواخر 1979.

ذلك أنّه قبل يوم من اجتماع الجلسة العامة في دار الثّقافة (أحمد خيرالدّين) بباب العسل، كنت هدفا لهجوم مزدوج في مجلس الأمّة، بمناسبة مداولاته حول ميزانيّة وزارة التّربية، قام به، بالخصوص، عضوان في اللّجنة المركزيّة للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، هما المرحومان محمود شرشور وحسن قاسم، وكلاهما من خرّيجي جامع الزّيتونة، ولا يحسنان إلاّ اللّغة العربيّة. فالأوّل، وكان مناضلا مرموقا، عاب عليّ إصلاحي للتّعليم المغاير لاتّجاهات رئيس الدّولة فيما يتعلّق بالتّعريب خاصّة، حسب رأيه. وكنت جالسا إلى جانب الهادي نويرة الوزير الأوّل الأسبق في المكان المخصّص لأعضاء الحكومة في البرلمان. قلت له" *إذا كان ما يقوله هذا النّائب حقيقة فعليّ مغادرة الحكومة !*" . فأجابني: " *اتركه يهرف !*[1] " .

(1) من بين الخمسين عضوا الذين شاركوا في النّقاش في ذلك اليوم، أي نصف أعضاء البرلمان، زوجتي الّتي وجّهت لي خمسة أسئلة ذات طابع بيداغوجي. عند ذلك همس الوزير الأوّل الهادي نويرة في أذني قائلا: " ألم يكن في الإمكان أن توجّه لك هذه الأسئلة في البيت ؟ ..."

وكنت في ذلك اليوم دعوت زميلي زهير مشارقة وزير التربية السّوري الّذي لاحظ لي قائلا: "*لا أفهم كيف أنّ عضوا في اللّجنة المركزيّة لحزب في الحكم يوجّه نقدا إلى عضو في الدّيوان السّياسي تابع لحزبه في مثل هذه الحدّة!*"، وأجبته: "*تلك من نعم الحزب الواحد!...*".

وبعد هذه الهجومات، اقترح كاتبان في المعارضة، وهما محمّد مواعدة والميداني بن صالح بالإضافة إلى بعض الأعضاء الآخرين، أن يكون انتخابي بالإجماع بدون تصويت سرّي، وذلك تضامنا معي في نضالي من أجل الأصالة التّونسيّة والتّعريب. وكان ذلك. وهكذا ساند علانيّة معارضون وزيرا هاجمه نوّاب من حزبه في البرلمان. وكان ذلك من روائع المشهد السّياسيّ في تونس البورقيبيّة. ولّما كان الغد سلّمني الأديب الحبيب شيبوب هذه الأبيات المستوحاة من سلوك النّائبين الغريب :

« سر في سبيل الهدى والخير والنّور — لا تزعجنّك أصوات الصّراصيـــر

فأنت رأسك بالعلياء ملتحـــــم — وأنت أرسخ أقداما من الطّـــور

نذرت عمرك للأجيال تخرجـــها — من الضّلالات، من وهم وديجـور

فلا يضيرك ما تهذي به سَفَـــها — عصابة الإفك والبهتان والــزّور

ولا يهزّك من يدعونه حـــسـنا — مستصرخا بصدى محمود شرشور...

من كان مثلك بالرّحمان منتصرا — فلا يبالي بمخمور ومأجـــور»

وكان اتّحاد الكتّاب التّونسيّين مجالا للّقاءات ومنبرا تعبّر فيه كلّ الآراء عن وجهات نظرها، وفيه تُحترم كلّ اختيارات أعضاء الاتّحاد. وكان المعيار الوحيد للانتساب إليه هو جودة الكتب المنشورة. وإذا لم تصادف قرارات الهيئة المديرة الإجماع فإنّنا نركن إلى التّصويت السّرّي. وكان الأمر كذلك فيما يتعلّق، مثلا، بتعيين الوفود الّتي تمثّل الاتّحاد في الملتقيات العلميّة، أو في مؤتمرات اتّحادات الكتّاب في البلدان الأجنبيّة الشّقيقة والصّديقة.

وكان علينا أن نعمل على إحلال النّصوص التّونسيّة مكانا مشرّفا في المناهج والكتب المدرسيّة. إذ حتّى سنة 1972 كانت الكتب المدرسيّة لا تولي أيّة عناية بالكتّاب التّونسيّين باستثناء الشّابي. فتداركنا هذا "السّهو"[1].

(1) أشرفت بنفسي للغرض على اجتماعين ضمّا عددا كبيرا من المفتّشين البيداغوجيّين وأساتذة التّعليم العالي والثّانوي والمبدعين، الأوّل بمعهد العمران الثّانويّ، والثّاني بنزل أفريكا... وكان "الحوار" مع بعض الزّملاء ساخنا، وسعيت بكلّ ما أوتيت من إيمان بالأدب التّونسيّ وتحمّس لإشعاعه إلى إقناعهم وتطوير تفكيرهم في هذا الصّدد.

وكان علينا أيضا الدّفاع عن الكتّاب التّونسيّين ضدّ الرّقابة، تجاه دور النّشر وغيرها... وعلى سبيل المثال ففي يوم السّبت 14 جويلية 1973 استقبلت عزّ الدّين المدنيّ[1]، وطلب منّي التّوسّط "لرفع الرّقابة" عن إحدى مسرحيّاته: *ثورة الزّنج*. خاطبت الوزير الأوّل الهادي نويرة في شأنها. فطلب توضيحا من الطّاهر بلخوجة، وزير الدّاخليّة في تلـــك الفترة الّذي أجاب : *" إنّ عبارة **"تحيـــا الحرّيّة"** ترد أحيانا كثيرة في النّصّ "*. فانتفضت في مكاني وأجبته قائلا: *" يا سيادة الوزير الأوّل ألم ينفكّ مناضلو الحزب الجديد منذ عقود ينادون تحيا الحرّيّة!. وإذا أنا اليوم ذهبت إلى باب سويقة وصحت بأعلى صوتي تحيا الحرّيّة فهل ستعيب عليّ ذلك أم ماذا ؟ "*. فاستحضر المرحوم الهادي نويرة تاريخ نضاله وأمر الوزير برفع الرّقابة عن تلك المسرحيّة !

وفي مجال الذّود عن حقوق التّأليف ورعاية مصالح الكتّاب علمت من وزير الشّؤون الثّقافيّة أنّ كتاب التّحرير والتّنوير للعلاّمة الشّيخ الطّاهر بن عاشور. توقّف نشره في جزئه السّابع عشر لخلاف، دام سنوات، نشب في خصوص حقوق التّأليف بين ورثة صاحب تفسير القرآن الكريم والرّئيس المدير العامّ للدّار التّونسيّة للنّشر آنذاك. فتدخّلت بحزم لفضّ المشكل وتمّ نشر كتاب التّفسير في أجزائه الثّلاثين في طبعة أنيقة مسفّرة مع دفع كامل الحقوق للورثة. وتلت ذلك طبعات عديدة بـــها شاعت هذه الموسوعة القرآنيّة في العالم العربيّ الإسلاميّ بأجمعه. وتولّت دار سحنون للنّشر في السّنوات الأخيرة بعد تصفية الدّار التّونسيّة للنّشر، للأسف، شراء الحقوق من الورثة وتابعت نشر التّفسير.

وفي اليوم الّذي عُيّنت فيه وزيرا أوّل، وجّهت إلى الهيئة المديرة لاتّحاد الكتّاب التّونسيّين رسالة استقالة من رئاسته. ولكنّني بقيت عضوا بهذا الاتّحاد الّذي كان مثالا للتّسامح والاحترام المتبادل. لقد خدمت في صلبه الثّقافة التّونسيّة وناصرت الكتّاب بوصفهم زملاء من دون أيّ احتراز أو انحياز، ودافعت عن حقوقهم المعنويّة والمادّيّة. واليوم أشعر بالفخر أن كنت من بين العشرة المؤسّسين، وأن بقيت رئيسا له طيلة عشر سنوات بدون انقطاع، وعملت على تعزيز مكانته، وتيسير وسائل عمله.

من ذلك تدشيني في 8 أكتوبر 1983 لمقرّ جديد خاصّ باتّحاد الكتّاب التّونسيّين، بعد الرّحلة والرّحيل، والتّقلة والانتقال من مقرّ إلى مقرّ من " لا فايات " إلى "دار الجلد" إلى "باب العسل" نستجدي هذه المنظّمة أو تلك الجمعيّة أن تتفضّل بإيوائنا. وأخيرا وفّرت

---

(1) استقبلته كوزير أيضا يوم الأربعاء 5 ديسمبر من السّنة نفسها.

للاتّحاد مقرّا خاصّا به بنهج باريس[1] يمكّنه من القيام بمختلف أنشطته في حرّيّة تامّة واستقلاليّة مضمونة. وارتجلت كلمة طويلة قلت فيها من بين ما قلت :

" ...وبهذه المناسبة أردت أن أهنّئ الكتّاب التّونسيّين بهذا المكسب وعلى رأسهم أخي وزميلي الأستاذ محمّد العروسي المطوي وهو أحد مؤسّسي اتّحاد الكتّاب، وفي مقدّمة المناضلين في صفوفه. ولا أشكّ في أنّ اتّحاد الكتّاب سيتوسّع من الآن فصاعدا في النّشاط، ويكون أقدر على الاستجابة إلى حاجات أعضائه، وتيسير العمل لهم ".

ومن أهمّ ما أنجزه اتّحاد الكتّاب التّونسيّين تنظيمه برئاستي لمؤتمر الأدباء العرب التّاسع بتونس يوم 18 مارس 1973. وافتتحه رئيس الجمهوريّة الحبيب بورقيبة بالمسرح البلدي، ووجّهت شخصيّا تحيّة إلى المؤتمرين بوصفي رئيسا للاتّحاد الكتّاب التونسيّين. ولم تمرّ على إلقاء كلمتي 5 دقائق حتّى سمعت بورقيبة يهمس في أذن الشّاذلي القليبي : لم يترك لي ما أقوله"! فاختصرت وأحلت له الكلمة.

وكانت هذه فرصة كبيرة لربط العلاقات بين الكتّاب التّونسيّين والكتّاب العرب (100 أديب وكاتب تقريبا) وفيهم الكثيرون الّذين لم يزوروا تونس من قبل. وكان انعقاد المؤتمر الثّاني للاتّحاد العامّ لكتّاب والصّحفيّين الفلسطينيّين في 4 مارس 1977 فرصة أخرى ليربط اتّحاد الكتّاب التّونسيّين الصّلة بإخوانه الكتّاب الفلسطينيين. فإلى جانب الخطاب الّذي ألقيته في مفتتح أشغال المؤتمر وقلت فيه من بين ماقلت : « إنّ على الكتّاب الفلسطينيّين قبل غيرهم أن يثبتوا الذّات القوميّة الفلسطينيّة، وأن يسجّلوا خصائص الشّعب الفلسطيني، من أجل إبطال الدّعايات الصّهيونيّة الّتي تجنّد في العالم أضخم أجهزة الإعلام قصد محو بطاقة الهويّة الفلسطينيّة، كما أنّ دور الأدباء هو فضح الطّبيعة العنصريّة الرّجعيّة للكيان الصّهيوني...»، قامت هيئة الأمانة العامّة الجديدة لاتّحاد الكتّاب والصّحافيّين الفلسطينيّين يتقدّمها الأخ ناجي علّوش بزيارة إلى مقرّ نادي اتّحاد الكتّاب التّونسيّين بعد انتهاء المؤتمر من أشغاله فعقدت جلسة مشتركة مع الهيئة المديرة...

(1) كان هذا المقرّ بناية لوزارة الشّباب والرّياضة منذ أن أدارها المرحوم عزّوز الرّباعي عام 1956 وعملت بين جدرانها ستّة أعوام كمدير عامّ للشّباب والرّياضة والطفولة.. والطّريف أنّها كانت قبل الاستقلال مقرّا "للمجلس الكبير" بقسميه التّونسيّ والفرنسيّ. والقسم التّونسيّ كان في انتخابه وسير عمله خاضعا لما تمليه عليه إدارة الحماية من واجب الولاء إليها، بحيث أنّه كان امّعة في الميدان التّشريعيّ لا يقرأ حساب لمقترحاته واعتراضاته.

ورغم ثقل مسؤوليّاتي الحكوميّة كنت أشارك في أغلب التّظاهرات الفكريّة والثّقافيّة في داخل الجمهوريّة وفي خارجها، وأذكر في هذا الصّدد أنّني حضرت في روما بين السّادس عشر والواحد والعشرين من نوفمبر 1961 مؤتمرا لدراسة قضايا الأدب العربيّ المعاصر تحت إشراف معهد الشّرق الإيطاليّ "تومبو بريزنتي" والمنظّمة العالميّة لحرّيّة الثّقافة، وشاركتْ، فيه إلى جانب ثلّة من المستشرقين، نخبة من رجال الفكر والأدباء العرب ، أذكر منهم الدّكتور إبراهيم مدكور الّذي حاضر حول "*الأديب العربيّ تجاه مشكلة اللّغة والحرف*"، والدّكتورة بنت الشّاطئ[1]، ويوسف الخال، وعيسى النّاعوري، وجبرا إبراهيم جبرا، وبدر شاكر السّيّاب الّذي حاضر حول الالتزام واللاالتزام في الأدب العربيّ الحديث وغيرهم. وقد خصّصت عدد ديسمبر 1961 من "الفكر" لنشر أهمّ الأبحاث الّتي تليت في هذا المؤتمر.

كما حضرت الدّورة الثّالثة لمؤتمر الكتّاب الأفارقة والأسيويّين على رأس وفد من خمسة أدباء تونسيّين. وذلك في ربيع 1962. وقد قارب عدد المشاركين الثّلاثمائة أديب وكاتب. واستقبلنا جميعا جمال عبد النّاصر وصافحنا واحدا واحدا، وألقى فينا خطابا كان محوره القوميّة العربيّة ومواجهة التّحدّيات !... ولاحظت باستغراب أنّ الشّاعر البحرينيّ إبراهيم العريض قبّل جبين عبد النّاصر عدّة مرّات... ومن الحبّ ما ألهم ...

وأخيرا لا آخرا أذكر أنّ الدّكتور محي الدّين صابر المدير العامّ للألكسو (المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم زارني مصحوبا بأحمد المرعشلي رئيس هيئة الموسوعة الفلسطينيّة، ومقرّها دمشق، ورغبا منّي مراسلة الملك فهد، وكان حينذاك وليّا للعهد لرجائه دعما ماليّا لإتمام مشروع هذه الموسوعة فاستجبت لرغبتهما بكلّ حماس. فما كان من العاهل السّعودي ، وقد كان كريما، إلاّ أن قرّر مبلغ خمسة ملايين دولار للغرض، وأعلمني كتابيّا بذلك، ولم أعثر اليوم على هذه الوثيقة. والملفت للنّظر أنّ صديقي أحمد بهاء الدّين كتب مقالا على صفحات الشّرق الأوسط بتاريخ 28 نوفمبر 1981 بعنوان "مبروك للموسوعة الفلسطينيّة" أشاد فيه بالدّور الّذي لعبه الدّكتور القصيبي وزير الصّناعة حينذاك بالمملكة السّعوديّة، لأنّه دافع في مجلس الوزراء عن اقتراحي الكتابيّ، ولم يعلم أحد

---

(1) منذ ذلك التّاريخ نشأت بيني وبين هذه العالمة الأديبة الكبيرة علاقات ثقافيّة أخويّة. وكنت معجبا بواسع علمها في التّراث العربيّ الإسلاميّ، وجمال أسلوبها في البحث، وجرأتها في التّحليل. وقد استقبلتها في عدّة مناسبات في تونس، كما قابلتها مرّتين في المغرب الشّقيق حيث كانت تدرّس في المعاهد العليا، وأذكر أنّها صاحبتني يوم 3 مارس 1973 في زيارة إلى ولاية القيروان حيث أشرفت في حاجب العيون على إحياء ذكرى المرحوم علي الزّواوي صحبة الأخ الأستاذ مصطفى الفيلالي والمرحوم محمّد الفيتوري. ثمّ وضعت حجر الأساس للمعهد الثّانوي لتلك البلدة، ثمّ إنّي أقمت على شرفها مأدبة غداء بـقـمّرت يوم الثّلاثاء 6 مارس، وكنت أكرم كذلك من خلال هذه الأديبة الممتازة الأدب والثّقافة في مصر الشّقيقة.

أحمد بهاء الدّين بمسعاي. وعلى كلّ فقد قام كلّ منّا بواجبه خدمة للقضيّة الفلسطينيّة والثّقافة العربيّة.

وإنّي معتزّ بأن أسند إليّ الدّكتور محي الدّين صابر الميداليّة الذّهبيّة للألكسو أثناء حفل افتتاح الدّورة الثّامنة للمؤتمر العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، حضره الشّاذلي القليبي الأمين العامّ لجامعة الدّول العربيّة، والسّيّد أحمد مختار مبو المدير العامّ لليونسكو وثلّة من وزراء التّربية والثّقافة العرب والسّيّد عبد الهادي بو طالب المدير العامّ للأسسكو، وسموّ الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود الّذي أُسندت إليه هو كذلك هذه الميداليّة الذّهبيّة... وممّا جاء في كلمة الدّكتور محي الدّين صابر :

« ... لأنه رجل المسؤوليّة السّامية الواعية في بلاده، ولأنه رجل الإضافات الفكريّة في الوطن العربيّ، ولأنه أستاذ ومربّ تخرّجت على يديه قدرات نادرة في بلاده، ولأنه المؤسّس لمجلّة الفكر والمشرف على إصدارها، ولأنّ "الفكر" كالشّمس ميقاتا وإشراقا تصل أبناء العروبة في كلّ مكان، ولأنه نجح في إصدار هذه المجلّة الّتي تعجز عن ضمان استمرارها بنفس الانتظام والمستوى حكومات، ولأنّ هذه المجلّة أصبحت رسالة في الوطن العربيّ، ولأنه يرجع بانتمائه إلى أسرة التّربية والثّقافة، ولأنه أحد أبناء المنظّمة والآخذ بيدها عندما انتقلت إلى تونس، ولأنه أحد المشاركين في اتّخاذ أخطر قراراتها في دورتها الأولى الّتي انعقدت في الخرطوم، ولأنه دائما خير عون للمنظّمة، فلقد قرّرت أن تسند له الميداليّة الذّهبيّة التّقديريّة للثّقافة والتّربية والعلوم لسنة 1985 ».

وانتهز محمود المسعدي رئيس مجلس النّوّاب فرصة وجودي في رحاب المجلس أثناء مناقشة ميزانيّة الوزارة الأولى ليهنّئني على إحرازي هذه الميداليّة قائلا متوجّها إلى النّوّاب :

« ولتسمحوا لي باغتنام فرصة نظرنا في مشروع ميزانيّة الوزارة الأولى للتّقدّم باسمي الشّخصيّ وباسمكم جميعا بأحرّ التّهاني وأطيب التّمنّيات إلى حضرة المفكّر والأديب الكبير الأستاذ محمّد مزالي الّذي شرّفنا هذا المساء بحضوره أشغال جلستنا العامّة، وذلك بمناسبة إحرازه الميداليّة الذّهبيّة التّقديريّة للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، وفي ذلك شرف جديد يناله وينال من خلال شخصيّته الّتي هي إلى ذلك أهل وخير أهل تونس البورقيبيّة، محرّرة الفكر والعقل الّتي يمثّلها بقوله وفعله أحسن تمثيل ».

وبهذه المناسبة أذكر أنّي تشرّفت بافتتاح مؤتمر الجمعيّة العالميّة للحفاظ على التّراث الفلسطينيّ يوم 18 ديسمبر 1982 بقصر المؤتمرات بالعاصمة بحضور المرحوم ياسر عرفات. وألقيت خطابا يجده الباحث في الصّحف التّونسيّة.

وأخيرا أذكر للتّاريخ، وسعيا إلى حفز همم الأجيال الصّاعدة أنّ اسمي، أنا التّونسيّ، ورد في "*قاموس الفلاسفة*" الصّادر عن المنشورات الجامعيّة الفرنسيّة، الجزء الثّاني[1]... كما يلي « *إنّ ما قدّمه محمّد مزالي كان فصل الخطاب، لأنّه، وهو المفكّر ورجل الدّولة والمسؤول الرّياضيّ، قد عمل على تثبيت وتمتين ذاتية المجتمع التّونسيّ التّاريخيّة والثّقافيّة والسّياسيّة. فمن خلال مجلّة الفكر الّتي أسّسها... عرف محمّد مزالي كيف يحرّك الحياة الفلسفيّة في تونس، ويوجد لأفكاره أذنا صاغية في العالم العربيّ. وهكذا أمكن لحكمة مزالي أن تشعّ بفضل مجلّة الفكر في منطقة مصدومة، مريضة، ما أن تقاوت على نفسها بعد تصادمها مع الاستعمار، حتّى وجدت نفسها مواجهة لمشاكل خطيرة، ناجمة عن وجود إسرائيل، ومتأتّية من الرّجّات البترولّية المتوالية* ».

ثمّ إنّي سررت عندما أبلغني سموّ الأمير حسن بن طلال أنّه زكّى عضويّتي في "منتدى الفكر العربيّ" حال تأسيسه في 2 فيفري 1981. وهو جمعيّة أهليّة، فكريّة، ثقافيّة، علميّة،، تنمويّة، تضمّ في عضويتها نخبة من المفكّرين العرب وعددا من المنظّمات والمؤسّسات العربيّة، المعنيّة بشؤون التّنمية الشّاملة في العالم العربيّ.

كما سررت باضطلاعي بمسؤوليّة نائب رئيس في المؤسّسة المعنيّة بالمشاريع الإنسانيّة، غير الحكوميّة، وكان الأمير حسن بن طلال، والمرحوم صدر الدّين آغا خان رئيسين لها. ومن جملة أعضائها ليوبولد سنــــقـــور رئيس الجمهوريّة السّنيغاليّة، والسّيّدة سيمون وايل رئيسة البرلمان الأوروبّي حينذاك.وقد نظّمت لهم دورة دراسيّة بالحمّامات، أيّام 4 و5 و6 ماي 1984، كانت جدّ ناجحة. وحضرت آخر دورة لها في ديسمبر 1986 بعاصمة الأردن الشّقيق عمّان. وقد بدأت أتــأقلم مع المنفى. وأذكر أنّ الملك حسين رحمه اللّه استقبلني على انفراد في تلك المناسبة، وكان متفهّما، مشجّعا، لطيفا.

وممّا أعتزّ به أيضا انتمائي إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة والحفاوة الأخويّة الّتي خصّني بـــها الدّكتور إبراهيم مدكور رحمه اللّه، رئيس هذا المجمع. ولعلّه يفيد أن أنقل فيما يلي ما كتبه الأستاذ سالم جراد في جريدة العمل بتاريخ 26 ماي 1984 قال : « *ممّا لا يختلف فيه اثنان أنّ السّيّد محمّد مزالي رجل فكر وأدب ولغة إلى جانب حذقه السّياسة وتسيير دواليبها، ولا غرابة في ذلك إذ هو التّونسيّ الأصيل، والوطنيّ الغيور على تونسنا العزيزة، والعربيّ المسلم المعتزّ بحضارتنا العربيّة الإسلاميّة. لذلك فلا نعجب أن نسمع منه الكثير والكثير على أمواج الأثير من خلال الإذاعات العربيّة، وهي تشيد بمناقبه. وبالفعل ذاك ما شدّني أخيرا إلى إذاعة*

---

(1) **Dictionnaire des philosophes, Presses universitaires de France, 1984.**

القاهرة متتبّعا برنامج النّادي الثّقافيّ الّذي يعدّه ويقدّمه السّيّد فاروق شوشة السّاعة الحادية عشرة والنّصف ليلا من كلّ يوم سبت. وقد استضاف المنتج المفكّر ***إبراهيم بيّومي مدكور*** *رئيس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وتمحور الحديث حول الاحتفال بخمسينيّة هذا المجمع.*

« وعند استفساره عن الضّيوف الّذين سيتشرّف بهم هذا الحفل أشار ضيف البرنامج مباشرة إلى الأستاذ محمّد مزالي. فركّز على خصاله ومناقبه الأدبيّة والسّياسيّة، ومدى مواظبة سيادته على مراسلة هذه المؤسّسة الّتي قدّمت وما زالت تقدّم كلّ جديد إلى اللّغة العربيّة خاصّة في هذا القرن، وما يكتسبه من تطوّر تقنيّ مطّرد.

« وصرّح السّيّد مدكور أنّ المجمع يعتزّ كلّ الاعتزاز بانتماء الأستاذ محمّد مزالي إليه. ولذلك فإنّه سيجعل لسيادته كرّاسا خاصّا لترجمة حياته وذكر أبرز الأعمال الّتي يقدّمها لخدمة وطنه وأمّته والإنسانيّة جمعاء.

« وكلّ ما نستخلصه من هذه الإشادة هو أنّ للسّيّد محمّد مزالي مكانة ممتازة في قلب كلّ عربيّ، إذ هم يثقون بكلّ إنتاجه الفكريّ والأدبيّ ومقترحاته البنّاءة لدعم حضارتنا العربيّة الإسلاميّة، وكذلك غيرته على وطنه تونس والعمل على الرّفع من شأنها داخليّا وخارجيّا ...»
والمقال مازال طويلا...

وأضيف كذلك الرّسالة الّتي بعثها لي الدّكتور إبراهيم مدكور بتاريخ 11 أفريل 1986 حيث يقول :

« وقد استمتعت حقّا بصحبتكم زمنا في كتابكم "حديث الفعل". وهو فعلا حديث طريف يستمتع به قارؤه وسامعه، وهو أيضا حديث واقعيّ أملته الحياة والتّجربة معا، فجاء صادقا كلّ الصّدق، وملهما بأسلم الوسائل وأدقّ السّبل، وكم يذكّرني باعترافات "رسّو" ومذكّرات "تشرشل"، ولغة الحوار مسلك أفلاطونيّ قديم يقرّب الأفكار ويربط النّظر بالسّلوك.

« وإنّك بمؤلّفك هذا وإخراجه اليوم، وأنت في خضمّ المشاكل السّياسيّة والاجتماعيّة في قمّة المسؤوليّة الوزاريّة تضرب المثل لكبار القوّاد والسّاسة بأنّ في وسعهم أن يوجّهوا ويرشدوا، وأن يصلحوا ويقوّموا، لا عن طريق الأوامر السّلطانيّة والقرارات الوزاريّة فحسب، بل يستطيعون أن ينفذوا إلى القلوب بلغتهم السّهلة وأسلوبهم الرّقيق وروحهم الفيّاضة...»

رئيس مجمع اللّغة العربيّة

وأضيف بالمناسبة أنّي منتسب إلى المجامع اللّغويّة بالعراق وسوريا والأردن. ولكن تبعات المسؤوليّة، ثمّ ظروف المنفى القاسية حالت دون المشاركة في هذه المؤسّسات العلميّة للأسف الشّديد.

هذا ما تذكّرته حول نشاطي الثّقافيّ، مضافا ما ورد عند الحديث عن فترة التّلمذة والطّلب، والأعوام الّتي سبقت استقلال البلاد.

ولعلّ ما أختم به هذا الباب ما قاله الحكيم التّونسيّ ابن الجزّار :

« إنّ أكثر النّاس فضلا وأظهرهم للخير فعلا من صرَف رأيه وهمّه ولطيف عنايته وفكره إلى الاجتهاد في مصلحة كلّ من كان ... »





المؤلف في جامع عقبة بن نافع بالقيروان بمناسبة إحياء المولد النبوي الشريف



المؤلف مع المؤرخ الكبير شارل أندري جوليان

ملحق عدد 2: مثلما لاحظته في آخر مذكّراتي في الرّياضة ألاحظ في خاتمة هذا الباب المتعلّق بخدماتي في سبيل الثّقافة أن لا أحد فكّر في إسنادي الوسام الثّقافي لا رئيس الدّولة رحمة الله عليه، ولا أيّ من وزراء الثّقافة حينذاك !...

طبعا لم أطلب ذلك من أيّ كان !



المؤلف صحبة الفقيد يوسف السباعي



المؤلف صحبة الصحفي الكبير مصطفى أمين في مكتبه بأخبار اليوم عام (1988)

الفصل السّادس

في خدمة الصّحّة العموميّة.. رهان مجتمعيّ

في شهر مارس 1973 أخطرني الوزير الأوّل الهادي نويرة بأنّ الرّئيس قرّر تسميتي على رأس وزارة الصّحّة العموميّة ونقل إدريس قيقة من وزارة الصّحّة العموميّة إلى وزارة التّربية القوميّة.

وأعترف أنّني لم أكن، من أوّل وهلة، راضيا بذلك تمام الرّضى، لأنّه لم يتيسّر لي تنفيذ خطّة من الإصلاح طموحة، ولم أتبيّن الأسباب الّتي برّرت دفعي إلى الاضطلاع بمسؤوليّة وزارة بعيدة، مبدئيّا، عن مشاغلي وتكويني. وسألت الهادي نويرة أن يبلّغ رئيس الدّولة بأنّي كمسؤول في أيّة وزارة أو في الدّيوان السّياسيّ للحزب سأواصل جهادي من أجل تأصيل الشّباب والدّعوة إلى التّعريب، والذّود عن مقوّمات الحضارة التّونسيّة العربيّة الإسلاميّة، فتظاهر بأنّه لم يسمعني واكتفى بالقول: "*ربّي يعينك !*".

ولّما باشرت مسؤوليّتي بالوزارة الجديدة، أبقيت المنجي الفوراتي رئيس ديوان إدريس قيقة في مكانه. وهو صيدليّ جدير بالاحترام، كان زميلي في قسم الفلسفة بالصّادقيّة. فبادر بإعلامي بأنّ خبيرا موفدا من المنظّمة العالميّة للصّحّة وضع مخطّطا عامّا للنّهوض بقطاع ميدان الصّحّة العموميّة، هو على ذمّتي إن رغبت في الاطّلاع عليه. غير أنّي رفضت العرض لرغبتي في معرفة الوضع بنفسي، أو إذا صحّ القول "جسّ نبض" الصّحّة مباشرة، من دون وسائط ولا خبراء أجانب.

قضّيت شهرين أو ثلاثة في هذا النّوع من "التّعرّف"، متجوّلا بين مستشفيات البلاد ومستوصفاتها، حتّى الواقعة منها في أماكن نائية، أستمع وأحاور عددا كبيرا من العاملين في ميدان الصّحّة العموميّة : من كبار الأطبّاء إلى الممرّضين، مرورا بالمتصرّفين إلى الولاّة،

والمسؤولين عن الحزب والمنظّمات القوميّة. وهكذا أصبحت لي رؤية شاملة، واضحة للمسائل المتعلّقة بالصّحّة في البلاد. وسجّلت المكاسب الّتي أمكن إنجازها منذ الاستقلال وما يتعيّن القيام به في مجال التّقدّم بهذا القطاع. فعلى صعيد الصّحّة الوقائيّة، تحقّقت نجاحات تستحقّ الذّكر، لاسيّما سياسة استئصال الأمراض المتوطّنة وخصوصا الـــحَثَر (تراكوم). وأصبح في إمكان التّونسيّين أن يجدوا، بسعر رمزيّ، الأوريسكلين في كلّ النّقاط الصّحّية، وحتّى في دكاكين بيع التّبغ. فأمكن بهذه الصّورة إنقاذ الآلاف من التّونسيّين من العمى، وخصوصا في جهات الجريد حيث كان الحثر يعيث فسادا.

وسجّلتْ حملات أخرى نتائج مشهودة مثل حملات التّلقيح ضدّ التهاب سنجابيّة النُّخاع (شلل الأطفال)، والسّلّ، والخُناق، والسّعال الدّيكي (الشّاهوق). وواصل، بصورة عامّة، كلّ الوزراء الّذين تعاقبوا على وزارة الصّحّة حماية الأمّ والطّفل منذ الاستقلال. كما وقفت على تضحيات وإخلاص نخبة من الأطبّاء التّونسيّين، أذكر منهم المرحوم الدّكتور البشير حمزة، والدّكتور توفيق دغفوس. ولكن، لئن كانت حصيلة الطّبّ الوقائيّ مرضيّة، فإنّ الأمر لم يكن على نفس الوتيرة بالنّسبة إلى الطّبّ العلاجيّ.

فلقد انتهيت، من خلال زيارات التّفقّد الّتي قمت بـــها إلى الإقرار بأنّ هناك نقصا عامّا ومقلقا. وشمل هذا النّقص الجانب المتعلّق بالأعوان والبنى التّحتيّة على السّواء. فلم يكن عندنا في تلك الفترة إلاّ 895 طبيب أغلبهم أجانب، وعدد كبير منهم من رومانيا وبلغاريا. بحيث أنّ النّسبة كانت طبيبا لـــ 5.900 ساكن، وطبيبا تونسيّا لـــ 11.800 ساكن ! وهذا النّقص يشمل الفنّيين وأعوان الصّحّة. ولم يكن لنا إلاّ كلّية واحدة للطبّ أُسّست سنة 1964، وعكفت على تكوين أطبّاء أكفاء، ولكنّ عددهم غير كاف. وظهر لي أنّ أوّل ما يجب المسارعة بشأنه هو مسألة تكوين الإطارات.

لذا قرّرتُ بعث كلّيتين للطّبّ ، واحدة في سوسة والثّانية في صفاقس. ومن المفارقات أنّ بعض الأطبّاء بسوسة كانوا ضدّ هذه المبادرة. إذ خشُوا أن يكون التّكوين غير كاف، وأن تصبح هذه الكلّيّات مجرّد مدارس للصّحّة. وهذه ردّة فعل يمكن نعتها بالمزمنة. فلقد ظهرت في فرنسا، منذ زمن بعيد، عندما بعث القوم كلّيّات للطّبّ خارج باريس، وظنّ من ظنّ أنّها ستنشر تعليما منقوصا، قياسا بكلّيّة باريس. وكذلك في تونس فإنّ إنشاء كلّية للطّبّ تعرّض في وقته لردود الفعل نفسها بالقياس إلى الكلّيّات الفرنسيّة.

غير أنّ مخاوف الوسط الطّبّي لم تفتّ من عزمي، خصوصا وقد كان من حسن حظّي أن استفدت من مساندة أستاذين في الطّبّ ممتازين: هما سعاد اليعقوبي بسوسة وعبد الحفيظ السّلاّمي بصفاقس اللّذيْن بذلا جهدا غير عاديّ، وتمتّعا بمعنويّات لا تفلّ فيها الصّعوبات، فأقبلا بجدّ على البناء، والتّجهيز، والعناية بالبيداغوجيا حتّى يبعثا للوجود كلّيتين جديدتين ويضمنا انطلاقهما على أحسن وجه.

وبادرت فرنسا والكندا بإرسال الأساتذة لدفع عجلة سير الكلّيتين. فكانوا يأتون لقضاء فترات متجمّعة، وفي كلّ مرّة حرصت على ملاقاتهم لشكرهم وتحسيسهم لحاجتنا إلى مساعدتهم قصد رفع التّحدّي. واقترحت أن تتّجه كلّية سوسة إلى الطّبّ الاجتماعيّ. وهو ما وجد صداه في نفوس الكنديّين. فتمّ تعاون مثمر مع كلّية مونريال. ولكنّني اضطررت، مرّات عديدة، إلى رفع معنويّات الطّلبة الّذين جعلهم البعض يظنّون أنّهم لن يظفروا إلاّ بمنزلة دنيا في المجال الطّبّي. بينما النّتائج المرموقة لعدد منهم في مناظرات الأطبّاء المساعدين تؤكّد تفوّقهم، ولا تحتاج لأيّ تعليق.

وفي غمرة هذه المبادرات حوّلتُ، بتوصية من بورقيبة، مدرسة قديمة لترشيح المعلّمين إلى كلّية للصّيدلة بالمنستير. وكان ذلك مجال جدل ودّيّ بيني وبين مصطفى الزّعنوني وزير التّخطيط آنذاك. ولئن كان وزيرا ذا كفاءة، ميّالا إلى الملحة، وزميلا طيّبا، فإنّه لم يكن، مثل الهادي نويرة، مقتنعا "بجدوى" هذه الكلّيّة. غير أنّ نتائج هذه المؤسّسة الجامعيّة، وما أخرجته من صيادلة وبيولوجيّين ممتازين رجّحت رأيي. وفي هذا الصّدد أسندت عشرات المنح إلى طلبة جزائريّين ومغاربة تابعوا دراستهم في هذه الكلّيّة بنجاح.

وبعد تعييني على رأس هذه الوزارة واجهت مشكلة كبيرة تتعلّق بعمادة الصّيادلة الّتي كانت ترأّستها عزيزة الوحشي رحمها اللّه، وهي امرأة حازمة، نشيطة، ويساعدها كنائب لها الرّاضي الجازي، وهو زميل دراسة. والواقع أنّ القوانين المنظّمة للمهن الصّيدليّة كانت معطّلة منذ سنوات بسبب أربع نقاط خلافيّة نسيت تفاصيلها.

واستقبلت هيئة الصّيادلة يوم الاثنين 18 أفريل 1973 واستمعت إليهم طويلا. وبعد أسبوع من التّفكير استجبت لرغبتهم فيما يتعلّق بنقطتين، واقترحت عليهم تأجيل النّظر في النّقطتين الأخريين حتّى يتسنّى لي المصادقة على القانون في ظرف شهر قبل العطلة البرلمانيّة. ففكّروا بضع دقائق ثمّ قبلوا العرض، وصادق مجلس النّوّاب بسعي منّي على مشروع القانون وإدراجه بالرّائد الرّسمي في 3 أوت 1973.

وكانت كلّية الطبّ بتونس العاصمة تخضع لنظام انتقائيّ شديد. صحيح أنّ الأطبّاء المتخرّجين منها كانوا ممتازين، لكنّ نسبة النّجاح لا تتجاوز 30 بالمائة كلّ سـنة، بحيث لا ينجو من العمليّة الانتقائيّة إلاّ النّزر القليل من الطّلبة، ولا يمكن أن يجتاز حاجز السّنوات الأولى الثّلاث إلاّ طالب على عشرة. ونتج عن هذه السّياسة النّخبويّة تبديد لكثير من الطّاقات. فقرّرت تحليل أسباب هذا الخلل. وإذا كان الطّلبة من المتفوّقين في الباكالوريا، والأساتذة يتمتّعون بسمعة طيّبة، والعميد عمر الشّاذلي ذا الكفاءة والجدّ والصّرامة، فلم يبق من سبب إلاّ البرنامج. وبالفعل كان كثيفا يشتمل على 250 ساعة من دروس علم التّشريح في السّنة الأولى ! وكان سيّئ التّوازن : إذ بالإمكان إرجاء أجزاء من برنامج السّنوات الأولى إلى سنوات الاختصاص. ولهذا الغرض كوّنت لجنة تضمّ في أغلبها أساتذة، ولكن أيضا طلبة، وأعضاء من الإدارة الاستشفائيّة وأوكلت إليها أمر إعداد اقتراحات القصد منها تطوير البرنامج.

وكان الجزء الكبير من الطّلبة الّذين يتبجّحون بأنّهم معارضون، ضدّ مشروع الإصلاح مبدئيّا رغم أنّه في صالحهم. فاقترح عليّ عميد الكلّيّة الفقيد زهير السّافي الأستاذ الممتاز، والطّبيب الدّاخلي القديم بمستشفيات باريس، والجرّاح المشهور، أن أجمع كافّة طلبة الكلّيّة بالمدرّج الكبير لشرح أسباب الإصلاح ومحتواه، ونبّهني إلى أنّه قد يكون اللّقاء شبيها بما ورد في الكتاب المقدّس من قصّة دانيال إذ كان في الحفرة بين الأُسُود.

وفعلا دخلت مدرّجا مكتظّا بالطّلبة، يقارب عددهم الألف. استقبلوني وكأنّ على رؤوسهم الطّير. ورحّب بي مندوب الطّلبة، وهو مناضل من أقصى اليسار، وقدّمني بأدب ولكن ببرودة تامّة، مكتفيا بالحدّ الأدنى من اللّياقة !

أخذت الكلمة وبقيت أتحدّث طيلة ساعتين، شارحا، مقيما الأدلّة والحجج، موضّحا. وفي آخر خطابي ضجّت القاعة بالتّصفيق. وهكذا ربحت الصّفقة. فكان الحوار مجزيا.

وطُبّق الإصلاح وتغيّرت نسبة الطّلبة النّاجحين من 30 بالمائة إلى 70 بالمائة، من دون أن يلحق ضرر بمستوى التّعليم.

وكانت الأرقام أبلغ من تحبير مقالة، بحيث يكفي التّذكير بأنّ عدد الأطبّاء التّونسيّين الّذي كان 405 سنة 1973 تضاعف أربع مرّات في ظرف أربع سنوات وأصبح 977 سنة 1977.

وفي الواقع كانت لي مشاحنات مع بعض " شيوخ الأطبّاء " المتشبّثين بامتيازاهم على نحو ما ورثناه من فرنسا. من ذلك أنّه لّما انتدبت الدّكتور بن عبيد المتخرّج حديثا، آنذاك، من كلّية الطّبّ بباريس وعيّنته بمستشفى قصر السّعيد رفض رئيس المصلحة الأستاذ القصّاب، وهو جرّاح كبير، مختصّ في العظام، قبول الطّبيب الشّابّ (لأنّه ربّما ينال من نفوذه كعرف كبير) وهدّد كتابيّا بالاستقالة إذا أنا تمسكّت بالتّسمية. وبما أنّي لا أسمح بهذا النّوع من المساومة قبلت استقالته، وأعلمت المعنيّ بالأمركتابيّا بذلك. فاندهش القوم لأنّها المرّة الأولى الّتي تذكّر الإدارة "عرفا كبيرا" بأنّه في مقدورها أن تكون في غنى عن خدماته. وجاءتني وفود عديدة من الأطبّاء، وخصوصا من وداديّة المقيمين القدامى في مستشفيات فرنسا. فكان جوابي دائما هو الآتي :"*بأيّ حقّ يمكن الاحتفاظ بموظّف قرّر تقديم استقالته ؟*". وزاد المشكل تعقيدا لأنّ الأستاذ القصّاب من أقرباء وسيلة بورقيبة. وتدخّل الوزير الأوّل وطلب منّي إرجاع الأستاذ المستقيل إلى السّلك، فأبيت وعرضت استقالتي على الهادي نويرة. وفعل الشّيء نفسه الشّاذلي القليبي مدير الدّيوان الرّئاسي. فلم تلن لي قناة. واستفسرني بورقيبة نفسه في الأمر. ففسّرت له أطوار المسألة. فقال لي : " أفهم الآن، ولا أعود مرّة أخرى للتّدخّل". وأعاد الشّاذلي القليبي الكرّة نظرا لضغوط وسيلة بورقيبة، فاشترطت أن يعتذر الدّكتور القصّاب، ويقبل الطّبيب الجديد. فراسلني متأسّفا، فكان جوابي: "لا يكفي الأسف، أريد منك أن تعتذر"، ففعل ورجعت المياه إلى مجاريها. واليوم، يحمل المستشفى اسمه. وعندما رأى البعض أنّني كنت مستعدّا للاستقالة على أن أرضخ للمساومة، وأنّي تمسّكت بموقفي مع رئيس الدّولة نفسه، ظنّوا أنّ الدّكتور بن عبيد من أقربائي، أوصديق حميم. ولكنّهم ذُهلوا لّما علموا أنّي استقبلته مدّة ربع ساعة فقط قبل انتدابه، وأنّني لم أره من قبل، وأنّي إلى يومنا هذا لا أعرف إلى أيّ جهة ينتمي. وقيل لي إنّ المعنيّ بالأمر نفسه كان أوّل المندهشين لـــمّا علم أنّي كنت مصمّما على الاستقالة، لا من أجله، بل من أجل المبدإ.

وأتممت عملي في خصوص موظّفي الصّحّة بتكوين الممرّضين والمساعدين وبقيّة أصناف أعوان الصّحّة. فسوّيت وضعيّة الكثيرين منهم، وحسّنت أجورهم ورواتبهم، وحرصت على ترقيتهم بانتظام.

وفي إطار سياسة " العلاج للجميع" الّتي آليت على نفسي القيام بـــها، على رأس وزارة الصّحّة، كان المحور الثّاني يتمثّل في دعم البنى التّحتيّة الاستشفائيّة الكفيلة باستكمال المجهود الواجب بذله في مجال تكوين الإطارات والنّهوض بالسّلك الطّبّي وما يرتبط به.

وكانت المصالح الاستشفائيّة في مدينة تونس تغصّ بأفواج المرضى الآتين من عدّة جهات من البلاد. فقرّرت إذن بعث أربعة مستشفيات جهويّة بجندوبة ومدنين وقابس والمهديّة، والعديد من المستشفيات المحلّيّة.

وكان من الضّروريّ إقناع وزارة التّخطيط بمشروعيّة هذا المشروع. وتوصّلت إلى ذلك بعد جهد جهيد، خاصّة وأنّ طلباتي المتعلّقة بالاعتمادات لم تقف عند هذا الحدّ، إذ أنّني كنت أريد فتح مراكز كبيرة خاصّة بالأمّ والطّفل بالعاصمة وصفاقس وسوسة وبنزرت[1]، بالإضافة إلى سبعين مركزا جديدا للفحص في المناطق الرّيفيّة، وخمسة وثلاثين مركزا لرعاية الأمّ والطّفل، ومصحّتين نموذجيّتين ومستشفيين جامعيّيْن في صفاقس وسوسة وقد دشّنتهما بنفسي.

واستكملت هذا العمل المتعلّق بالبنى التّحتيّة الطّبّيّة بتكوين خمس وثلاثين فرقة طبّيّة متحرّكة مهمّتها التّدخّل في الرّيف والتّنقّل الدّائم لتغطية المناطق النّائية نسبيّا.

ولكنّ هذا المجهود الهائل كان معرّضا في كلّ وقت للذّهاب سدى من جرّاء انفجار ديمغرافي كان يهدّدنا ومن الواجب التّغلّب عليه.

وكان الرّئيس بورقيبة، شاعرا، حتّى قبل الاستقلال، شعورا حادّا بهذه المشكلة. وفهم أنّه من الأجدر الاهتمام به باستعمال كلّ الوسائل المتاحة كالتّراتيب القانونيّة وتغيير العقليّات.

ففي 13 أوت 1956، أي ثلاثة أشهر بعد إعلان الاستقلال كانت أولى الإجراءات الثّوريّة الّتي اتّخذها بورقيبة، وهو وزير أكبر لأوّل حكومة بعد الاستقلال، هي إبطال تعدّد الزّوجات. وأقدم، قاطعا الطّريق على المحافظين، على هذا الإصلاح الجذري بفضل ما كان يتمتّع به من ثقة التّونسيّين لمدّة طويلة، بصفته بطل التّحرير وأبا للأمّة. وكذلك منعت مجلّة الأحوال الشّخصيّة الطّلاق بمجرّد كلمة يتلفّظ بها الزّوج ولو في حالة غضب، أو في حالة غير جائزة، بل بمقتضى حكم عدليّ يحفظ لكلا الطّرفين حقوقه المادّيّة والمعنويّة.

ووصف رشيد بوجدرة، الكاتب الجزائريّ، في كتاب له جميل ، الأضرار النّفسيّة والاجتماعيّة الّتي يلحقها تعدّد الزّوجات بالعائلات في بلده : وينطبق هذا المثال، بالطّبع،

---

(1) صادقت وزارة التّخطيط على هذه المؤسّسات بالنّسبة إلى تونس وصفاقس وسوسة نظرا إلى المساهمة الدّوليّة في تمويلها. ورفضتْ مشروع بنزرت. ولكنّي تمكّنت من إيجاد تمويل وطنيّ مائة بالمائة، رغم تعنّت تكنوقراط التّخطيط والماليّة... وربّما سمّى زميلي مصطفى الزّعنوني هذا الإلحاح بأنّه ارتجال أو شعبويّة، أمّا أنا فلا أزال أراه عملا مخلصا من أجل الشّعب في كلّ جهات الجمهوريّة.

على مجموع العالم العربيّ. ويحدث الطّلاق بمجرّد أن يتلفّظ الزّوج، مخاطبا زوجته، بكلمة : "*أنت طالق*". وهذا من قبيل "مشيئة" الملوك المستمدّين نفوذهم من الإله، وهو يعدّ مثالا مشينا من الذّكوريّة ومن الاضطهاد غير المقبول، من دون الحديث عن النّتائج الكارثيّة الّتي يمكن أن تنال من الوسط العائليّ، ومن الأطفال، وحتّى اللّحمة الاجتماعيّة. وأبطل بورقيبة هذه العادة القروسطيّة وعوّضها بالطّلاق الصّادر عن محكمة مدنيّة.

ولم يقتصر بورقيبة على إصدار القوانين وإمضاء الأوامر. ولكنّه كان يعمل على تهيئة الرّأي العامّ حتّى يَقبل الإصلاحات ويهضم التّجديد، ولم ينفكّ يجوب البلاد شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، شارحا ومحلّلا أمام جمهور كلّه أسماع، سلاحه قدرته على الخطابة الّتي يشهد له بـــها القاصي والدّاني وحتّى أعداؤه، وأداته فيضٌ من البيداغوجيا وقوّة الحجّة. ولهذا السّبب يظهر لي تشبيه طريقة بورقيبة بسلطويّة مصطفى كمال أتاترك العسكريّة غير دقيق. ويقينا أنّه كانت لكليهما رغبة أكيدة في إصلاح مجتمعيهما، ولكنّ الطّريقتين كانتا مختلفتين: فهذا ديدنه محض التّسلّط وسهولته، والآخر سبيله لطف الإقناع وصعوبته.

وعلى مدى الأيّام تباينت نتائج هذا وذاك. فبدت الإصلاحات الكماليّة مهدّدة بتصاعد الأصوليّة في تركيا، أمّا إصلاحات بورقيبة فقد ظلّت بعده قائمة الذّات، وأصبحت من المكاسب الّتي رضي بـــها المجتمع المدنيّ التّونسيّ.

وكان بورقيبة محلّ انتقاد من طرف البلدان العربيّة الأخرى في خصوص إصلاحاته الّتي لم يجرؤ المسؤولون في تلك الرّبوع على تمتيع شعوبهم بـــها إمّا أنانيّةً أو محافظةً.

غير أنّ بورقيبة لم يبال بذلك : لأنّه كان مسكونا برسالته هاته الّتي قضت على الجبريّة، وأتت على الاستسلام، وبعثت للوجود، بضرب من يقظة الفكر، إنسانا جديدا متحرّرا لا من الهيمنة الخارجيّة فقط بل كذلك من قيوده الذّاتية، ومن ركام الأفكار المتقبَّلة بلا وعي، والخرافات المتوارثَة من دون تفكّر.

وفي 31 جانفي 1974 نُشر بالرّائد الرّسميّ أمر بإحداث ديوان للتّنظيم العائليّ كفيل بأن يكون أداة قادرة على مقاومة الانفجار السّكّانيّ.

كنّا، غداة الاستقلال، خاضعين للقانون الفرنسيّ الصّادر سنة 1921، وهو لم يبطل العمل به، ويقضي بتحريم كلّ ضرب من ضروب منع الحمل. بل كان، بالعكس، يشجّع على النّموّ الديمغرافيّ لأسباب واضحة في فرنسا، بعد الحرب العالميّة الأولى.

ولّما كانت زوجتي واعية بهذا المشكل فإنّها دُعيت إلى إلقاء محاضرة بالنّادي النّسائيّ[1] عزيزة عثمانة[2] قصد تحسيس النّساء، والرّجال أيضا، بخطورة الوضع الدّيمغرافيّ. وأمام التّردّد الّذي أبدته عدّة أطراف قرّرت عرض المشكل على الرّئيس بورقيبة. فاقتنع بسرعة بالموضوع، ولم يكتف فقط بالتّعبير عن موافقته وتشجيعه لها، بل أصدر تعليماته إلى وزير الصّحّة العموميّة لإعداد قانون يُبطل العمل بقانون 1921 الموروث عن الاستعمار الفرنسيّ، ويخوّل توريد الموادّ المانعة للحمل، ويسمح بالقيام بالدّعاية ضدّ الإنجاب الفوضويّ. فكان قانون 9 جانفي 1961.

وبصفتي وزيرا للصّحّة العموميّة كرّست جهدي لهذه المعركة التّحسيسيّة، وقمت بحملة أساسها بثّ الوعي في المدن وخصوصا في الأرياف. وساهمت في إزالة ما ران على العقول من الأحكام الاجتماعيّة المسبّقة، وفي الإقلاع عن اعتبار الولادات من باب القضاء والقدر وذلك بجعل الإمكانيّات المتاحة لمراقبة النّسل في متناول النّاس جميعا من حيث فهمها واستيعابها بتوخّي عبارات مبسّطة، واضحة، وشعبيّة. وذكّرتهم، فيما يتعلّق بالقناعات الدّينيّة بأنّ الدّين يسر لا عسر، وأنّ غايته هي إسعادهم، رجالا ونساء، في الدّار الدّنيا والآخرة على السّواء. كما ذكّرتهم أنّ المرأة هي مخلوقة من مخاليق اللّه من واجبها الحفاظ على صحّتها، وتربية أبنائها تربية صالحة، والسّعي إلى نشر الوئام في الحياة الزّوجيّة. وكثيرا ما استشهدت بالأحاديث النّبويّة، ومنها ذاك الّذي نصح به النّبيّ صحابيّا. *قال له: يا رسول اللّه، إنّ لي أمةً أطوف عليها وأخشى أن تحمل لحاجتي إليها. فأجابه : اعزل.* والعزل فعلا ممارسة من الممارسات الطّبيعيّة في تجنّب الإنجاب. ورجعت أيضا إلى الغزالي الّذي نصح، في كتابه إحياء علوم الدّين، النّساء بالمباعدة بين الولادات، إذا كان ذلك من شأنه أن يُبقي على نضارة بشرتهنّ، ويحفظ جمالهنّ.

وكنت على اتّصال بزملاء من مصر (الدّكتور محفوظ) ومن الجزائر (الدّكتور عُمار بوجلاّب) ومن العراق (د.عزّت مصطفى) ومن المغرب (الدّكتور أحمد رمزي). والعديد منهم كان ضدّ التّنظيم العائلي لأسباب "دينيّة". فهم يعتقدون أنّه ليس في الإمكان التّنصّل ممّا قدّره اللّه، وأنّه ليس من الواجب الانشغال بمصير طفل يولد "*بما أنّ كلّ شيء مكتوب على جبينه وقسمه على اللّه*". وكان البعض الآخر مقتنعا بضرورة التّنظيم العائليّ غير أنّهم أعجز من الوقوف ضدّ معتقدات الأهالي. فكانوا سياسيّا عاجزين، مشلولين. وكانت لي في

---

(1) كانت ترأس هذا النّادي المرحومة حبيبة الزّاوش.

(2) عزيزة عثمانة هي حفيدة عثمان داي كانت امرأة خيّرة ورثت عن جدّها ثروة كبيرة حبّست جزءا منها على المارستان الذي أصبح فيما بعد يسمّى مستشفى عزيزة عثمانة.

هذا الصّدد مساجلات ساخنة مع الدّكتور عزّة مصطفى في بغداد، وبحضور زوجتي والدّكتور المحجوب وزير التّربية. وكان يحاول إقناعي، وهو البعثيّ المتصلّب، بأنّ مساحات العالم العربيّ كافية لإيواء وإطعام مليار عربيّ. وكنت أقول له إنّ النّبيّ (صلعم) لا يمكن أن يباهي يوم القيامة بالملايين من الجياع العراة الجهلة والعاطلين.

وجاء قانون 1966 فحدّد سنّ الزّواج بسبع عشرة سنة للفتيات وعشرين سنة للفتيان. وللتّذكير فإنّ البنات كانت تُزوّجن في سنّ الرّابعة عشرة أو الخامسة عشرة !

ومن جهة أخرى لاحظت، رغم الموانع والمسكوت عنه، أنّ العديد من الفتيات المنتميات إلى العائلات الموسرة كنّ يُقدمن على الإجهاض في سويسرا أو انـڤـلترا. وتواصلت هذه الممارسة سرّا على المكان في ظروف في الأغلب لا تطاق بالنّسبة إلى الطّبقات الفقيرة. ناهيك أنّ إحصائيّات إدارة الأمن أفادت أنّه وقع في سنة 1972 خمسة وخمسون (55) انتحارا من جرّاء الحمل غير الشّرعيّ. فكان من الواجب إنهاء هذا الوضع المؤسف بتحرير الإجهاض، مع تنظيمه ترتيبيّا. فقدّمت بمساندة من بورقيبة إلى مجلس الأمّة قانونا يتعلّق بالإجهاض صودق عليه في 26 سبتمبر 1973، ويتمثّل في تنقيح الفصل 214 من المجلّة الجنائيّة، ونُشر بالرّائد الرّسميّ في 10 نوفمبر 1973، مع الملاحظة أنّ هذا القانون جاء سنة قبل القانون الّذي أصدرته سيمون فايل في فرنسا، وبالمناسبة أحيّيها تحيّة هي أهل لها لما أظهرته من شجاعة وإنسانيّة[1].

وأذكر أنّي أكّدت في هذا الخطاب على أنّ الدّين يسر لا عسر، وعلى أنّه يعتبر درء المفسدة مقدّما على جلب المنفعة، وأنّ الإمام الشّافعيّ، وهو من هو، يعتبر أنّ الجنين لا يصبح جنينا إلاّ عندما يتخلّق بكيفيّة آدميّة عندما تنفخ فيه الرّوح، وبعد أن يمرّ بمراحل : من نطفة إلى مضغة إلى علقة ثمّ جنين. ويقول الإمام الشّافعيّ أنّ ذلك يكون بعد 120 يوما أي أربعة أشهر.

وجوهر القانون الّذي سعيت إلى إصداره يخوّل لكلّ امرأة عزباء أو متزوّجة، بترخيص من أبيها أوزوجها أو بدونه، أن تُجرَى عليها عمليّة الإجهاض مجانا في مستشفى من المستشفيات وذلك طوال ثلاثة أشهر من بدء الحمل. وإذا انقضى هذا الأجل فإنّه من الضّروريّ أن يبيح ذلك رأي صادر عن طبيبين لأنّ السّبب لا يكون عند ذلك اجتماعيّا بل صحّيّا.

---

(1) لقد استقبلتني أثناء منفاي في بيتها وتدخّلت لفائدة زوجتي وأبنائي الّذين كانوا محرومين من جواز السّفر.

ولم يقع التّراجع أبدا في هذا القانون، ويجري العمل به إلى يومنا هذا، ممّا يجعلني أعتزّ بذلك اعتزازا مشروعا. ناهيك أنّه كان عليّ بذل الجهود الكبيرة لحمل النّواب على الموافقة متوخّيا الحزم والعزم. ومن الغريب أنّ التّشدّد لم يأت دائما من الجهة الّتي كنّا ننتظرها. فالبعض من النّواب من بين الأكثر "ليبراليّة" سياسيّا، أو الّذين يدّعون ذلك، لم يكونوا آخر من عارض القانون. والبعض الآخر أمسك عن التّصويت[1] (مداولات مجلس الأمّة الصّادر يوم الاثنين 11 فيفري 1974). ولا أريد ذكر الأسماء، ولكنّ المؤرّخين في إمكانهم الرّجوع إلى مداولات مجلس الأمّة الصّادرة بالرّائد الرّسمي(بتاريخ الاثنين 11 فيفري 1974) .

ومهما كان الأمر فإنّ قانون الإجهاض صودق عليه بأغلبيّة مريحة، وأعتقد أنّها كانت علامة بارزة[2] في التّاريخ الاجتماعيّ لتونس المعاصرة.

وبعد ذلك قمنا بحملة تحسيسيّة لدى النّساء حتّى يخترن بحرّيّة أن تُجرى عليهنّ، بعد الولادة الرّابعة، عمليّة ربط القنوات، إذا هنّ أردن ذلك. وخلال زياراتي العديدة للمستشفيات أو المراكز الصّحّيّة كنت أستمع إلى بعض النّساء وهنّ يروين لي، دون حياء كاذب، كيف أنّهنّ يلتجئن، وقد ضاقت بهنّ السّبل، إلى الطّبّ "الرّعوانيّ" الّذي يعرّضهنّ إلى مخاطر في بعض الأحيان قاتلة ، وذلك عندما تنهكهنّ الولادات المتكرّرة، ويجدن، أكثر فأكثر، صعوبة في تربية كوكبة من الأطفال. وكانت الدّعابة غير المقصودة تخفّف، في بعض الأحيان، من الجوّ الثّقيل الّذي يحفّ بهذه الاعترافات. من ذلك مثلا أنّ طبيبة روت لي كيف أنّ امرأة من هذا الصّنف نصحتها عجوز لوضع نهاية لهذه الولادات المتكرّرة، بتغلية حذاء زوجها طيلة ستّ ساعات – ولماذا ستّ ساعات لا خمس، اللّه أعلم – ثمّ شُرب ماء الطّبخة !

وزرت في مستشفى الكاف امرأة، أمّا لثمانية أطفال، اختارت القيام بربط القنوات. فسألتها عن حالها، أجابت :"حـــال من انعتق" قالت بالحرف الواحد: "عَتَقْتوني يأ أخَيّ !".

وأثمرت الحملة التّحسيسيّة، حتّى أنّه حدث أن أُجريت من ثلاثمائة إلى أربعمائة عمليّة ربط للقنوات في بعض الولايات، في ظرف شهر واحد، من دون أيّ ضغط ولا تحريض، ولكنْ بتلقائية كاملة من أمّهات لهنّ أربع أطفال فما فوق.

---

[1] كان النّائب اليهودي الوحيد في المجلس احتفظ بصوته وهو ماكس بيشي شمّامة.

[2] مضى أحدهم إلى أن أقترح أن يسمّى القانون باسمي على غرار "قانون فايل" ! لكنّ صاحب الاقتراح كان أوروبّيّا !

ودفعت جولاتي في الأرياف، حاثّا على التّنظيم العائلي، بورقيبة إلى مداعبتي، وهو في زيارة للقيروان، قائلا : " *يا سي محمّد كيف يتسنّى لك تحريض النّساء على تحديد الولادات وأنت أب لثمانية أطفال ؟*". فصحّحت هذه المعلومة قائلا : "*يا سيّدي الرّئيس، ليس لي إلاّ ستّة*"فأردف :" *ستّة أو ثمانية، لا يهمّ فالمشكل يبقى قائما*".

فمضيت قُدُما في الدّعابة وقلت : " *في الحقيقة، عندي 5+ 1 !*"

فاستغرب وانتظر تفسيري للأمر. فقلت : " *هناك مجموعة من الأبناء ولدوا بين 1950 و1957. هؤلاء ولدوا في الوقت الّذي لم يكن بعدُ وعي بالمشاكل الدّيمغرافيّة، بل كنّا في حاجة لاشعوريّة لإنجاب أعداد كبيرة من الشّباب للكفاح من أجل الاستقلال. ومن 1957 إلى اليوم لم يولد لي إلا واحد. وسيكون الأخير في تقديري. وهكذا أحسب نفسي قد بقيت في الحدود المرسومة.*" فضحك معبّرا عن طرافة الجواب.

وسرعان ما أتـــت سياسة التّنظيم العائليّ أكلها، حتّى أصبحنا اليوم في تونس نغلق بعض الفصول المخصّصة للتّعليم الابتدائيّ، بينما تتفاقم، من يوم إلى آخر في البلدان المجاورة، أزمة تمدرس الأطفال من جرّاء الانفجـــــار الدّيمغرافيّ. أمّا عن التّشغيل فحدّث ولا حرج !

إنّ سياسة التّنظيم العائليّ كانت مجالا لكثير من التّحفّظ، حتّى في بلدان الكتلة الشّرقيّة قديما، بالرّغم من أنّها معروفة "بثوريّتها" وإلحاد قادتها. وقد تبيّنت ذلك، مستغربا، في مؤتمر عالميّ موضوعه السّكّان انعقد في بوخارست، في أوت 1974، وفيه تلقّى عدد من مندوبي البلدان الشّيوعيّة بتحفّظ وحتّى بالمعارضة الشّديدة، العرض الّذي قمت به في خصوص السّياسة التّونسيّة في مجال التّنظيم الدّيمغرافيّ، وفهمت عند ذلك لماذا عارضني في تونس بعض "التّقدّميّين" والطّلبة !....

وفي مقابل ذلك تلقّيت، بعد سنوات من مغادرتي لوزارة الصّحّة، شهادة تقدير أثلجت صدري. ففي سنة 1985، وكنت آنذاك وزيرا أوّل، أعلمتني السّيّدة اليعقوبي وزيرة الصّحّة إثر رجوعها من صنعاء حيث انعقد مؤتمر وزراء الصّحّة العرب، أنّ هذا المؤتمر قرّر إحداث جائزة مكافأة لوزير صحّة سابق حقّقَ أفضل عمل تمّ في الميدان الصّحّي، ورأوا إسناد هذه الجائزة الأولى إليّ. وكان مقرّرا أن تُمنح في أفريل 1986 بالمغرب بمناسبة انعقاد الدّورة الموالية لمؤتمر وزراء الصّحّة العرب.

وعندما قرب موعد منح الجائزة طلبت من بورقيبة السّماح لي بالذّهاب إلى الدّار البيضاء لتسلّم جائزتي. فقطّب قليلا ثمّ قال :" الأولى أن تُمنح هذه الجائزة إليّ !". فأفهمته

أنّ الجائزة موعودة فقط إلى وزراء الصّحّة القدامى. فلم ير مانعا. فذهبت إذن إلى المغرب على رأس وفد من وزارة الصّحّة وعدد من أعضادي. فلمّا دخلنا الفضاء الجوّي المغربيّ أعلمني الطّيّار أنّ الملك يرغب في أن تحطّ الطّائرة بمرّاكش حيث كان مقيما، لا بالدّار البيضاء. وبالطّبع لبّينا الرّغبة.

وما أن وصلنا حتّى استقبلني الحسن الثّاني معلما إيّاي بأنّه يرغب تسليمي الجائزة بنفسه باسم جميع وزراء الصّحّة العرب، وإذا وافقت على ذلك يتمّ الحفل في قصره بمرّاكش مساء اليوم نفسه بحضور مجموع وزراء الصّحّة العرب. وفي الحفل ارتجل خطابا رائعا في لغة عربيّة أنيقة، وأعتقد أنّه أراد أن يؤكّد مثاليّة التّجربة التّونسيّة في ميدان الصّحّة والتّنظيم العائليّ عندما قام بتكريم واحد ممّن بذلوا جهدا مميّزا في هذا المجال.

إنّ هذه الذّكرى تأخذ بمجامع القلب لأنّها تُعدّ اعترافا من مجموع المسؤولين عن الصّحّة في البلاد العربيّة، وتُعتبر تقديرا لصواب السّياسة التّونسيّة في هذا الميدان، وبالتّالي شهادة تقرّ بمساهمتي الإيجابيّة في هذا المجال.

وهناك ذكرى أخرى من بين ذكريات عديدة بقيت عالقة بذهني، ففي يوم من الأيّام استقبلت في مكتبي بالوزارة مناضلا دستوريّا من الرّعيل الأوّل، ونقّابيّا معروفا، هو الأخضر الجّليدي، أصيل أقصى الجنوب. قال لي : « يا سي محمّد الكثيرون منّا في الجنوب يقدّرونك ويتمنّون لك الخير والنّجاح. لماذا هذه النّدوات الكثيرة والخطب في صالح التّنظيم العائليّ ! اترك لبورقيبة تولّي هذا الأمر بنفسه من دون أن " تتورّط " في نظر المحافظين والمتديّنين العديدين في جهتي ». فأجبته مبتسما : « لو لم أكن أنا نفسي مقتنعا بذلك لما تجشّمت الكثير من المتاعب والمخاطر ».

وغادر مكتبي وفي نظرته الكثير من الإشفاق، وربّما فكّر في أنّني لم أكن في الحقيقــة ... "سياسيّا " !

★★★

وبينما كنت في الدّار البيضاء ممثّلا لبلادي في الاجتماع السّنويّ لوزراء الصّحّة في المغرب العربيّ الكبير بلغني نبأ وفاة الزّعيم المغربيّ علال الفاسي يوم الاثنين 13 ماي 1974. فكلّفني الرّئيس الحبيب بورقيبة بتمثيله وتمثيل الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ في موكب الجنازة (15 ماي) وتقديم التّعازي لأسرة الفقيد ثمّ لقادة حزب الاستقلال (16 ماي). وقد أدركتْ المنيّة الفقيد بينما كان يتحادث مع رئيس الدّولة الرّومانيّ ببوخارست عاصمة رومانيا.

وقد عرفت الفقيد وقابلته خاصّة بفاس في جانفي 1958 وكنت مدعوّا لحضور اجتماع إطارات حزب الاستقلال، فأعجبت بواسع ثقافته وفصاحة خطابه، إلى جانب ما كنت أعرف من نضاله الطّويل في سبيل حرّيّة المغرب. وهو من مواليد 1915 درس في مسقط رأسه فاس في جامعة القرويّين حتّى نال شهادة العالميّة سنة 1932، واعتُقل أوّل مرّة وهو طالب عام 1930 عندما تظاهر مع عديد المغاربة احتجاجا على الظّهير البربريّ الّذي استصدرته سلط الحماية في 16 ماي 1930 لتقسيم البلاد إلى عرب وبربر، وتمييع عروبتها وإضعاف عقيدتها الإسلاميّة تمهيدا لإدماجها وفرنستها.

وفي نوفمبر 1937 اعتُقل علاّل الفاسي ونُفي في الغابون في أدغال إفريقيا الاستوائيّة وبقي رهين الاعتقال تسعة أعوام حتّى صيف 1946، وأذكر أنّ الحزب الحرّ الدّستوريّ قرّر إضرابا دام ثلاثة أيّام احتجاجا على نفيه، وتضامنا معه. ومعلوم كذلك أنّ الفقيد هاجر إلى المشرق، وكافح في إطار مكتب المغرب العربيّ، ثمّ استقرّ بطنجة، ومنها كان يدير حزب الاستقلال. ولمّا أقدمت السّلط الاستعماريّة الفرنسيّة على خلع المغفور له الملك محمّد الخامس ونفيه إلى جزيرة مدغشقر أصدر "نداء القاهرة" معلنا شنّ الكفاح المسلّح حتّى عودة الملك وتحقيق الاستقلال.

وللفقيد تآليف كثيرة منها : النّقد الذّاتي، دفاع عن الشّريعة، عقيدة وجهاد، كي لا ننسى، معركة اليوم والغد، حديث المغرب في المشرق.

وقد اعترت علاّل الفاسي عام 1972 أزمة قلبيّة ونصحه الأطبّاء بالحدّ من نشاطه الفكريّ والسّياسيّ، ولكنّه لم ينتصح، وقال لي الصّديق العزيز والأديب الكبير، والمناضل الغيور عبد الكريم غلاّب يوم قدّمت له ولإخوانه التّعازي في بيت الفقيد إنّ علاّل الفاسي كان يجيبه كلّما أشار عليه بالرّفق بصحّته : لن أموت قبل أن أموت !...

رحم اللّه الزّعيم والمفكّر علاّل الفاسي بقدر ما وهب للمغرب الأقصى، وبذل من أجل نصرة العروبة والإسلام.

★★★

وأذكر أخيرا، لا آخرا، التّعاون المتين الّذي أنجزته مع الهلال الأحمر الفلسطينيّ ورئيسه المرحوم فتحي عرفات. فإلى جانب الدّعم متعدّد الصّيغ الّذي وجده الإخوة لديّ، والّذي كنت أعتبره واجبا أخويّا، إنسانيّا، فقد كنّا ننسّق مواقفنا في مؤتمرات وزراء الصّحّة، وأذكر أنّ الأخ عرفات تعذّر عليه، عام 1974 أو 1975 ترؤّس الوفد الفلسطينيّ المشارك في مؤتمر عمان، فكلّف أفراد الوفد باعتباري رئيسا لهم، واستشاريّ في كلّ القضايا المطروحة

على البحث. وللدّلالة على ما كان يكنّه نحوي من صداقة وثقة، فقد اغتنم فرصة وجودي بالقاهرة في زيارة رسميّة، بدعوة من الدّكتور محفوظ زميلي المصريّ، لدعوتي إلى مأدبة غداء في بيت أخته وبحضور أفراد عائلته، فكنّا بحقّ عائلة واحدة.

★★★

فوجئت وأنا وزير للصّحّة بمكالمة من سفارة مصر ترجوني فيه استقبال الصّحفيّ الكبير محمّد حسنين هيكل، فرحّبت به وقابلته بمكتبي يوم الثّلاثاء 3 ديسمبر 1974. وكان في ذلك العهد فقد الحظوة الّتي كان يتمتّع بـــها أيّام حكم الفقيد عبد النّاصر، وأُبعد عن رئاسة تحرير الأهرام. وكانت محادثة شيّقة زاد بـــها إعجابي بالرّجل، الصّحفيّ اللامع والمحلّل العميق والمثقّف بحقّ.

★★★

وبعد ثلاثين سنة من مغادرتي هذه الوزارة بقيت أحمل أجمل الذّكريات من مهمّة باشرتها في الأوّل بشيء من التّحفّظ، ثمّ اضطلعت بـــها بحماس لا يضاهى.

الباب الرّابع

الوزارة الأولى :
الخيط الّذي انقطع

الفصل الأوّل

تعيين مفاجئ

في السّياسة كلّ شيء صعب جدّا دائما ،

هذه هي العبرة الّتي استخلصتها في حياتي.

ليون بلوم(*)

(عندما عاد من منفاه)

في غرّة مارس 1980، بينما كنت أعدو مع أصدقائي، منهمكا في عدّ الدّورات – وكان علينا أن نجري على الأقلّ عشرا منها، وهو ما يعادل 4.000 متر – إذ بالوكيل عثمان النّابلي يخبر محمّد الصّيّاح، وزير التجهيز آنذاك، بأنّ الرّئيس يدعوه لمقابلته. وبعد الانتهاء من تمارينا وبينما كنت أغتسل، إذ بالوكيل نفسه يأتيني ويعلمني أنّني أنا أيضا مدعوّ للحضور بقصر قرطاج.

وحوالي السّاعة التّاسعة وجدت بمكتبة الرّئاسة وسيلة بورقيبة ومحمّد الصّيّاح. قالت لي الرّئيسة، بدون لفّ ولا دوران :

« قرّر الرّئيس هذا الصّباح تكليف محمّد الصّيّاح بمهامّ تنسيق العمل الحكوميّ. فعارضته، واستنجدت بالبشير زرق العيون[1] لمساعدتي على ثنيه عن اتّخاذ هذا القرار. لأنّ الصّيّاح له مشاكل مع الطّلبة، والجامعيّين، وهو في نزاع مع المنظّمة النّقابيّة، بينما أنت تحترمك كلّ هذه الأوساط، من دون أن نتحدّث عن المثقّفين ورجال التّعليم الّذين يرتاحون إليك ».

(*) وزير أوّل فرنسيّ قبيل الحرب العالميّة الثّانية.

(1) البشير زرق العيون مناضل من الرّعيل الأوّل. عرف السّجون الفرنسيّة منذ 1937 ونظم المقاومة المسلحة من 1952 إلى 1954. وصرّح بورقيبة في يوم من الأيّام قائلا : " لا يوجد تونسيّ لا يدين بقدر كبير من حرّيته وانتمائه إلى بلد مستقلّ للبشير *زرق العيون* ..."

لم أقل ولو كلمة واحدة، وقد فوجئت بتسارع الأحداث الّتي لم أكن أنتظر وقوعها البتّة. لكنّ محمّد الصّيّاح قدّم اقتراحا قائلا :

« للاّ وسيلة، نحن لا نعلم هل أنّ سي الهادي[1] سيتماثل للشّفاء، وهو ما أتمّناه له، أم لا. لكن في انتظار ذلك أرى أن تتكوّن ترويكا تكون مهمّتها تصريف الشّؤون العادية ».

سألته وسيلة عن معنى هذه الكلمة الغريبة. أجابها بأنّ الأمر يتعلّق بهيئة متكوّنة من ثلاثة أشخاص : الأخوان مزالي والحبيب الابن وأنا.

وحسمت الأمر قائلة : « *يجب أن تكون المسؤوليّة عند شخص واحد* ».

عندها أدخلنا عبد المجيد القروي، مدير المراسم، مكتب رئيس الدّولة. قال بورقيبة لمحمّد الصّيّاح مباشرة وبدون مقدّمات :

« رأيت تحميلك مسؤوليّة منسّق للعمل الحكوميّ، ثمّ ... فكّرت وقلت في نفسي : سيتقبّل المواطنون سي محمّد أحسن منك. هو الّذي أعيّنه. اذهب وواصل عملك في وزارتك. »

ولّما بقينا وحدنا صرّح لي :

« ليس لي إلاّ توصية واحدة أنصحك بـــها. بمجرّد أن ألفظ أنفاسي، اجلس في مكاني هذا وعيّن بدون تأخير وزيرا أوّل. إنّ الدّولة لا تتحمّل الفراغ في قمّتها: فالأمر يتعلّق بمناعة بلادنا ».

وهمّ بالنّهوض من مكانه من دون أن أنبس ببنت شفة. ولّما حيّيته للانصراف، سألني أن أقترح اسم من سيخلفني على رأس وزارة التّربية. فاقترحت عليه فرج الشّاذلي، وكان آنذاك مديرا للتّعليم الابتدائيّ، ولكنّه اضطلع قبل ذلك بوظيفة معلّم، ثمّ نجح في شهادة الأستاذيّة وعيّن أستاذا ثمّ مديرا للتّعليم الابتدائيّ، ومديرا في معهد ثانويّ، ومديرا لديواني. وهو إلى ذلك أديب، ومثقّف، وكاتب في بعض ساعات الفراغ وزميل لطيف، ومحلّ تقدير كبير لدى رجال التّعليم. ولّما التحقت بمكتبي بوزارة التّربية، كنت مندهشا لما دهاني. لقد جنّدني بورقيبة كما يُجنّد العسكريّ، من دون أن يأخذ رأيي، ويترك لي الوقت لردّ الفعل إزاء هذا التّعيين. هو يعرف أنّ سلوكي كان دائما سلوك مناضل وأنّني قمت دون تردّد بالمهمّات الّتي أوكلت إليّ.

---

(1) كان الهادي نويرة ضحيّة جلطة دماغيّة ؛ وكانت التّوقعات الطبيّة متحفظة.

وهكذا عيّنت في غرّة مارس " منسّقا" بمجرّد بلاغ في وسائل الإعلام. فلا أمر في الرّائد الرّسمي، ولا تفويض إمضاء !..

كنت على بيّنة من وضع البلاد الدّقيق، بل العسير؛ كانت الجامعة في أزمة، ولا شيء فيها يسير سيرا عاديّا. وكانت الاضرابات تتوالى بنسق متسارع، والجلسات العامّة تتعدّد في رحاب الجامعة والكثير من المشاركين فيها لا يتردّدون في التّنديد بالنّظام. وكان العمداء والأساتذة والطّلبة، على تعدّد اتّجاهاتهم، يطالبون بأصوات عالية بأمرين اثنين : إطلاق سراح الطّلبة الّذين سُجنوا منذ 1974 و1975[1] بمبادرة من إدريس قـــيـــقـــة بدعوى استتباب الأمن داخل الكلّيات والمدارس العليا. وكان المئات من النّقابيّين، ومنهم مناضلون أصيلون، يملؤون سجون البلاد.

ولم ينس النّاس بعدُ أحداثَ قفصة المأساويّة (27 جانفي 1980)، إذ ظنّ كمشة من المرتزقة الّذين درّبهم وسلّحهم النّظام اللّيبيّ أنّهم قادرون على زعزعة نظام راسخ الأركان، شعبيّ المترع، وذلك بالقيام بعمليّة سطو على الحكم في ثياب عمل ثوريّ !... وكان هذا الهجوم الواقع في اللّيلة الفاصلة بين 26 و27 جانفي بمثابة الزّلزال الّذي فاجأ كلّ المسؤولين[2].

وهكذا ظهر النّظام هشّا متداعيا !

وكانت الاضطرابات الاجتماعيّة تنال من هيبة الدّولة، والإضرابات المتتالية تقع خاصّة في قطاعات الفسفاط والصّناعات الكيمياويّة والنّقل. وغداة هذا الهجوم الخسيس، وكان يوم اثنين، شلّ إضرابٌ في وسائل النّقل الحركة في العاصمةَ. وإنّها لصدفة غريبة !

لذلك كلّه أصبحت صورة تونس باهتة دبلوماسيّا لدى المنظّمات العالميّة مثل المنظّمة العالميّة للشّغل، والكنفيدراليّة العالميّة للنّقابات الحرّة... وامتنع عمّال الأرصفة في العديد من الموانئ الأوروبّيّة من تفريغ السّلع التّونسيّة.

وتصلّب الحزب الدّستوري الاشتراكي، وتكلّس ؛ فابتعد عنه الشّباب والجامعيّون والمناضلون المعتدلون. وساهم تشدّد عدد من المسؤولين في تكاثر المعارضين وتنامي مناوأة النّظام.

---

(1) هي الفترة التي كان فيها الطاهر بلخوجة وزيرا للدّاخليّة، وإدريس قـــيـــقـــة وزيرا للتربية القوميّة.

(2) ومن الصّدف أنّي قضّيت ساعات من تلك الليلة في ضيافة اللّجنة الثّقافية المحليّة بالمكنين بمناسبة مهرجان سعيد أبي بكر، وألقيت محاضرة موضوعها : الوطنيّة من خلال شعر سعيد أبي بكر، بقاعة المعتمديّة.

وأذكر أنّني كنت سببا في امتعاض بعض الشّخصيّات النّافذة أثناء انعقاد اللّجنة المركزيّة يوميْ 2 و3 فيفري سنة 1979 لّما دعوت زملائي إلى مزيد من التّسامح والانفتاح. وفي الحقيقة تجرّأت في كلمة ارتجلتها مشبّها بعض هؤلاء المسؤولين في جهاز الحزب بكلاب الحراسة الّتي تهرّ وتكشّر عن أنيابها كلّما اقترب قادم جديد من منزل العائلة[1].وردّ عليّ المرحوم محمود شرشور : « *هكذا تنعتنا يا سي محمّد! نحن كلاب "نــفــرّ..."* » (أي نزمجر) بينما أنا لم أقصد أحدا بالذّات.

وخلاصة القول فإنّ النّظام فقد من مصداقيته، ودبّ في الجماهير الوهن، وانفضّت من حوله القوى الحيّة !

وما أن أوكلت لي هذه المسؤوليّة الثّقيلة في تلك الظّروف الحرجة حتّى نشرت مجلّة *جون أفريك* تصريحا للباهي الأدغم الّذي كنت دائما أحترمه لنضاله وتضحياته، جاء فيه :

« إنّ تونس تمرّ بفترة دقيقة. فهل أنّ مزالي سيكون كبش الفداء، أم أنّه سينجح في هذا الاختبار كوزير أوّل ؟ ذلك أنّ تشنّج الجزائر، وعدوان ليبيا، وقضيّة المجموعة الّتي هاجمت قفصة وما سينجرّ عن ذلك من أحكام بالإعدام، وتذمّر الطّبقات الاجتماعيّة... سيجعل كلّ ذلك الامتحان عسيرا ! ».

وعلّق جون–لوي بوشي، في العدد نفسه من جون أفريك في خصوص تعييني وزيرا أوّل قائلا : " *هل سيكون خليفة لبورقيبة أم لا ؟* " لا أحد يمكن له أن يجزم بذلك اليوم. مع أنّ المنسّق مؤهّل لذلك، فهو غير متقدّم في السّنّ (55 سنة) ... « ويمكن أن يخرج منتصرا في انتخابات على النّمط الأمريكي لا بفضل الأجهزة الحزبيّة ». وأضاف : « *فهذا المجاز في الفلسفة، المتخرّج من السربون، والدّستوري من الرّعيل الأوّل، والّذي تولّى الوزارة ستّ مرّات، هو شديد المراس في المعركة أكثر منه مناور، وهو طموح، عنيد، شديد الإقبال على العمل... وهو حازم، ومتحمّس ولكنّه منهجيّ في سلوكه، مــمّا جعل أحد زملائه يقول : "إنّ السّيّد مزالي يبدأ دائما عريفا وينتهي حيثما وُجد قائدا أو الأوّل في القسم..."* ».

وأكّد جون– لوي بوشي وفائي للصّداقة، وذكّر بأنّني عُزلت من وزارة التّربيّة لأنّي أهديت كتابا من تأليفي إلى أحمد بن صالح الّذي كان مهدّدا آنذاك بالقبض عليه. وكذلك

---

(1) أصيب الهادي نويرة، أثناء هذا الاجتماع، بأزمة صحّيّة، وكان ينضح عرقا وكاد يدخل في غيبوبة، وأسعفه الطبيب عبد العزيز الغشّام.

ذكّر بأنّي الوحيد الّذي لم يستقبل مكتب الاتّحاد العامّ للشّغل "الشّرعيّ" بقيادة التّيجاني عبيد. وفي نظره أنا متمسّك بالاتّجاه العربيّ الإسلاميّ، ولكنّني مع هذا حداثيّ.

وكتبت الأسبوعيّة نفسها، بعد ستّة أشهر من تعييني قائلة : « *في تونس الّتي تتقدّم باطّراد، جلس، يوم 23 أفريل، على كرسيّ الوزير الأوّل رجل جديد، اسمه محمّد مزالي، وسنّه 55 سنة. كان، قبل ذلك، وزيرا للدّفاع، وللصّحة، وللتّربية ثلاث مرّات. وبدأ مسيرته في التّعليم واحتفظ من تلك الفترة...بالأسلوب المنهجيّ والدّقيق الّذي يتحلّى به الأستاذ ذو الأفكار المنطقيّة والواضحة... وكسب بعد ستّة أشهر من تعيينه سمعة طيّبة. ويردّد النّاس في كامل البلاد تقريبا " أنّ بورقيبة أحسن الاختيار". ومزالي هو إلى ذلك رجل نظيف، مستقيم، صادق، حازم، وهو أيضا ليبراليّ...* ».

وكتب الأستاذ رجاء النّقّاش الصّحفيّ والنّاقد المصريّ المشهور في جريدة الرّاية القطريّة الفيحاء مقالين يومي 13 و20 ماي 1980 تحت عنوان : محمّد مزالي، قال في الأوّل بعد أن ذكّر بما نادى به أفلاطون في "الجمهوريّة" من ضرورة أن يكون الوزراء والحكّام "فلاسفة" قال : « *أكتب هذه الكلمات وفي ذهني خبر أسعدني كثيرا هو تولّي الكاتب الأديب المفكّر محمّد مزالي منصب رئيس الوزراء. وقبل ذلك بأسابيع قليلة قام بزيارة إلى الدّوحة والتقيت به هنا مع عدد من الإخوة والأصدقاء – من بينهم الطّيّب صالح[1] وعيسى الكواري – وتبادلنا معه أحاديث عديدة في سائر شؤون الفكر والثّقافة والأدب والفنّ... وكان في كلّ هذه الأحاديث نموذجا للمثقّف العربيّ العصريّ الّذي يعرف تراثه معرفة واسعة وأصيلة، ويعرف في نفس الوقت ثقافة العالم المعاصرة معرفة واسعة وأصيلة...* »



ما الّذي سأفعله في هذا الخضمّ ؟ أنا الّذي لم أتورّط في أيّ من الأخطاء الّتي أدّت بالبلاد إلى حافّة الهوّة، ولا انتميت إليّ أيّة مجموعة ضغط ولم أشارك في ممارسات أو مناورات أيّة شلّة.

---

(1) أوّل مقابلة مع الطّيّب صالح كانت بالدّوحة مساء السّبت 12 جانفي 1980 حيث كنت مدعوّا من زميلي سموّ الشّيخ محمّد بن حمد آل ثاني وزير التّربية، وألقيت بالمناسبة محاضرة حول التّربية بالجامعة القطريّة الفتيّة. وجمعتني، أثناء إقامتي بدولة قطر أمسيّة أدبيّة بالطّيّب صالح وطارق عزيز ورجاء النّقّاش وعيسى الكواري وغيرهم. وأذكر أنّي استقبلته بتونس يوم الجمعة 30 مارس 1973، وأعتبره مع نجيب محفوظ من ألمع الرّوائيّين العرب بل في العالم. كما أذكر بالمناسبة أنّي غادرت قطر يوم الاثنين 14 جانفي إلى المنامة بدعوة من وزير التّربية الشّيخ عبد العزيز الخليفة، وألقيت كذلك محاضرة بالكلّيّة الجامعة للعلوم والآداب والتّربية..

ومع أنّي كنت واعيا بالصّعوبات الّتي تنتظرني، وعارفا بالوضع الصّحيّ المتداعي الّذي كان عليه بورقيبة، فإنّني قبلت في آخر الأمر، استجابة لداعي الوطن، من دون احتساب ولا خلفيّات !

ومنذ نعومة أظفاري كان طموحي مكرّسا لخدمة الوطن سواء لّما كنت طالبا دستوريّا أو مؤسّسا رئيسا لجمعيّات ثقافيّة، أو أستاذا، أو مديرا، أو وزيرا، أو مؤسّسا ومديرا لمجلّة *الفكر* الثّقافيّة، أو أحد العشرة المؤسّسين لاتّحاد الكتّاب التّونسيّين ورئيسه طوال عشر سنوات، أو رئيس اللّجنة الأولمبيّة التّونسيّة مدّة أربع وعشرين سنة... كنت حريصا دائما على أن أكون في مستوى مختلف المسؤوليّات الّتي تحمّلتها، أو الّتي اخترت القيام بها عن طيب خاطر ومجانا لأنّي لو تقاضيت عنها أيّ مبلغ ماليّ أكون فقدت احترامي لنفسي... ولم يخامر ذهني أبدا أيّة حسابات سياسويّة، معتبرا دائما السّلطة وسيلة ناجعة لتحقيق مثل أعلى، في كنف الوفاء لأخلاقيّات الفعل الّذي توحي به الوطنيّة السّمحاء والمشاعر الإنسانيّة.

ولم أكن مخدوعا ! وبما أنّي لم أكن خبيرا في فنّ التصنّع، والكذب، والخطاب المزدوج، والمكائد، ورغم علمي – كما قال أنيس منصور أنّه في السّياسة لكي تتسلّق لا بدّ من سلالم ملتوية...– فقد كنت أعرف أنّه في الإمكان أن أسقط في أيّ وقت من الأوقات في الفخاخ الّتي لن يتوانى في وضعها في طريقي أصحاب الشرّ، والحسّاد، وصغار النّفوس، والمصابون بهوس السّلطة من أجل السّلطة. وبالنّسبة إلى هؤلاء فالكرسيّ هو حلمهم، والغاية هي الّتي تبرّر الوسيلة عندهم، لأنّ ذلك معناه "في أخلاقهم" كسب المال والسّعي إلى الجاه والتّمتّع بالملذّات... إنّهم بصفة عامّة كلّ " الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدّنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا " وما دروا كما قال تعالى أنّهم " *من الأخسرين أعمالا* ..." بينما السّلطة بالنّسبة إليّ هي فرصة للبذل والعطاء، ووسائل ناجعة في خدمة الغير على أحسن وجه.

كنت إذن جالسا على كرسيّ قابل في أيّ وقت للانقلاب بي. لأنّني لم أنس أبدا ما عاناه قبلي الباهي الأدغم وأحمد بن صالح والهادي نويرة من دسائس وفخاخ كانوا ضحايا لها...

وكيف أنسى ما لقيه من محن الوزير الأكبر الطّاهر بن عمّار الّذي لم أعرفه عن قرب ولكنّي لا أنسى أنّه هو الّذي أمضى وثيقة استقلال البلاد. وهذا لم ينجه، هو وزوجته زكيّة بن عيّاد، من أن يمثل، عامين بعد ذلك أي في 28 سبتمبر 1958، أمام المحكمة العليا في خصوص قضيّة "حلي التاج" الغامضة الّتي لم يكن له فيها، على ما أعلم، لا ناقة ولا جمل.

ولكن الأمر كان يقتضي الحطّ من قيمة وجه من الوجوه الوطنيّة، بتجريم زوج وزوجة لا تحوم حولهما أيّة شبهة.

ولم يغب عن ذهني، بالخصوص، أنّ منصب الوزير الأوّل، في دستور تلك الفترة هو منصب نزلت عليه اللّعنة. إذ ينصّ الفصل 57 على أنّه :

« عند شغور منصب رئاسة الجمهوريّة بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التّامّ يتولّى فورا الوزير الأوّل مهامّ رئاسة الدّولة لما بقي من المدّة النّيابيّة الجارية لمجلس الأمّة ».

وهكذا كان "الخليفة دستوريّا" هدفا طبيعيّا لكلّ المتكالبين على الحكم. وهو ما جعلني عرضة لتلقّي كلّ الضّربات وخاصّة الغادرة منها.

وتذكّرت في مساء ذلك اليوم، وأنا في بيتي، بعض قراءاتي متعاطفا مع ما لقيه من مصير مأسويّ أولئك الوزراء الأوّل أو كبار المسؤولين في الدّولة العثمانيّة، أو رؤساء أحزاب في الحكم، وكذلك بعض المفكّرين... فهذا سقراط، وقد سجن، يُجبر على شرب سمّ الشّوكران ؛ وشيشرون يذبحه زبانية مارك أنطوان الّذي شنّجه حقد كانت تبثّه فيه ابنته فولفيا ؛ وهارون الرّشيد يعزل جعفر البرمكي ويقتله عام 803 ميلادي وبذلك تبدأ نكبة البرامكة وأتباعهم وذهاب ريحهم، وسليمان القانوني (1495–1566) يأمر، بتحريض من "ماجدته"ركسلان، بخنق وزيره الأكبر إبراهيم باشا، صديق طفولته والشّخصيّة الثّانية في الامبراطوريّة. ويأمر أيضا عبيده الخُرس بخنق ابنه مصطفى ثمّ رموا جثّته أمامه على بساط، وجسمه ما يزال ينبض حياة، لا لشيء إلاّ لأنّ ركسلان أرادت أن تضمن لابنها سليم الخلافة، وتمّ لها ذلك؛ ويوسف صاحب الطّابع الّذي يأمر أحمد باي الأوّل ومحظيّه مصطفى خزندار بإلقاء القبض عليه في أروقة قصر باردو يوم 11 سبتمبر 1837، وخنقه من دون محاكمة، ورمي جثّته للرّعاع ليمثّلوا بـــها. وإمر ناجي الوزير الأوّل المجري الّذي يُحكم عليه سنة 1956 ويُعدم.، ومندريس الوزير الأوّل التركيّ الّذي أعدمته الطّغمة العسكريّة الحاكمة مع اثنين من وزرائه سنة 1960. ومامادو ضياء الوزير الأوّل السّينغالي الّذي يُحكم عليه بالإعدام ويعفو عنه سنغور. وعلي بوتو الوزير الأوّل الباكستاني الّذي يُحكم عليه بالإعدام ويُنفّذ فيه الحكم بعد محاكمة صوريّة وعذابات روتها ابنته بناضير بوتو في كتاب مثير. كلّ هذه الصّور وغيرها كثير مرّت بخاطري وبالرّغم عن ذلك قبلت...

كنت أحترم كثيرا بورقيبة مـــمّا حدا بي ألاّ أفكّر في مسيرتي المهنيّة وراحتي الشّخصيّة. قلت في نفسي إنّه إذا ما وُضع حدّ في يوم ما لمهمّتي فإنّني سأستعيد حرّيتي،

مطمئنّ البال، راضي النّفس، لأنّني أكون قد قمت بالواجب. ولم يجل في خاطري أبدا ما سألقاه أنا وعائلتي وأصدقائي من اضطهاد ولا ما ستبتليني[1] به العظيمة العظمى من الظّلم.

ولكنْ هل كان بورقيبة سنة 1986 وحتّى سنة 1980 ذاك الّذي عرفته منذ أربعين سنـــة ؟

لعلّ البعض يرون أنّي ذاك الّذي لا يقلع البتّة عن مثاليّته، لأنّني إلى يومنا هذا، ما زلت أعتقد، مثل منداس فرانس الّذي هو نفسه لم يعرف كيف يحافظ على الحكم، أنّ *«الدّيمقراطيّة هي شيء آخر أكثر من ممارسة الانتخابات وحكم الأغلبيّة. هي ضرب من السّلوك، والفضيلة، والتّورّع، والغيرة على الوطن، واحترام الخصم. هي قانون أخلاقيّ. لأنّه لا يمكن أن تبرّر الغاية الوسيلة في السّياسة »*.

أنا معتزّ بأنّي لم أكن "محترف سياسة"، ولكنّي رجل سياسة، همّه العمل الدّائب من أجل نصرة الوطن وإعلاء شأنه ومحاولة إعطاء واقع النّاس والأشياء حقّ قدرها، راغبا دائما في استجلاء تعقيدات هذا الواقع وتجاوزها. لقد كنت بالضّرورة، وبحكم أقدميّتي في ممارسة الشّؤون العامّة، رجلا متمرّسا بالمسائل المتعلّقة بشؤون الدّولة، لا مجرّد متصرّف فيها. كنت مناضلا، ملتزما، آلى على نفسه ألاّ يكون شوفينيّا أو حتّى متحزّبا، لأنّ "حزبي" الحقيقيّ كان في الواقع – ولا يزال – حزب الحقيقة وحزب الوطن.

وبحكم النّظام الرّئاسيّ الّذي حدّده الدّستور، وبحكم طبيعة الرّئيس وأناه المتورّم الطّاغي عليه كنت بالخصوص واعيا بأنّي لست رئيس حكومة بالمعنى العصريّ المتعارف في أوروبّا مثلا، بل الأوّل من بين زملاء متساوين[2] ! صحيح أنّ المراسم جعلت منيّ ثاني شخصيّة في الدّولة. ولكنّ بورقيبة كان رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة. وغالبا ما كان يتعامل مباشرة، ومن دون علمي مع وزرائه، وخاصّة وزراء الخارجيّة والدّاخليّة والإعلام، مراقبا بالخصوص الإذاعة والتّلفزة. ويمكن الجزم بأنّه لم توجد حكومة مزالي ولا حكومة نويرة ولا حكومة الباهي الأدغم. لم توجد في الواقع إلاّ حكومة بورقيبة من 1956 إلى 1987[3]!

---

(1) ومعلوم أنّ الابتلاء هو الطريق إلى اختبار النّاس وتمحيص النفوس وفرز الصّفوف... واكتشاف المعادن!...

(2) تؤدّي هذا المعنى العبارة اللاطينيّة: **Primus inter pares**.

(3) من ذلك مثلا أنني ما كدت أكلف بتسيير أعمال الحكومة حتّى علمت عن طريق الإذاعة أنّ بورقيبة عزل محمّد الفيتوري وزير الخارجيّة، وزارني المرحوم الفيتوري بعد ظهر نفس اليوم وأعلمني أنّه دعي لمقابلة الرّئيس وما راعه إلاّ أن يسمعه يوجّه له اللوم الشّديد لأنّه لم يستقبل بنفسه في المطار... وفدا من الشّيوخ الأمريكان !

لقد جنّدت نفسي لأكون عند حسن ظنّ رئيس الجمهوريّة وحتّى أستجيب لداعي الواجب بالرّغم من كلّ الأخطار. ولأنّ الشّيخوخة أخذت منه مأخذا، فقد أصبحت أكثر إخلاصا ووفاء. فكان عليّ أن أبذل جهودا مضنية وأن أظلّ على يقظة تامّة أنا وزملائي والوطنيّين الخلّص لـــ :

- المحافظة على استقلال البلاد، والحرص على مناعة الوطن، وجعل الدّولة في منأى عن المخاطر وآفات التّبعيّة.
- أنْسَنة التّنمية وجعل الغاية منها الحفاظ على كرامة الإنسان التّونسيّ، والسّعي إلى التّضامن الاجتماعي، وإيجاد التّوازن بين الفئات بحيث يكون النّموّ نسقا يجمع بين الكمّ والكيف.
- الدّفع بالبلاد في طريق الدّيمقراطيّة الأصيلة، إذ بدونها لا يمكن أن تتحقّق التّنمية الحقّ، المستديمة.

والمهمّ هو أن أبقى كما عهدت نفسي، وفيّا لقناعاتي، محافظا على أسلوبي في العمل ونمط الحياة، وفي حوار دائم مع النّاس، مأخوذا بالفعل والإنجاز. نعم كنت حريصا على أن أبقى، حدث ما حدث، قريبا من الشّعب الّذي أنتمي إليه، وتعلّمت كيف أحترمه وأحبّه منذ نعومة أظفاري.

وأوّل قرار اتّخذته هو تعيين مدير للدّيوان ورئيس له. ودعوت للمنصب الأوّل المازري شقير الّذي كان آنذاك مديرا عامّا لديوان التّنظيم العائليّ والعمران البشريّ منذ ستّ سنوات. وكنت مسرورا سنة 1959 عندما تطوّع ليدير إحدى قرى الأطفال. إذ كان المسعدي يرفض دائما طلباتي في إلحاق معلّمين أو مديري مدارس ليقوموا بمهمّات في إدارة الشّباب والرّياضة. وكنت دائما أستنجد ببورقيبة الّذي لا يتردّد في إعطاء الأوامر الصّارمة في الغرض لوزيره المسؤول عن التّربية(1). كنت أعلم أنّ المازري شقير طُرد من السّنة السّادسة بليسي سوسة بسبب مشاركته في"مظاهرات وطنيّة"، وأنّ الشّرطة أطلقت كلابها

---

(1) وفي هذا الصّدد، يكون من المهمّ الحديث عن بادرة قمت بها سنة 1960 لفائدة محمّد الصّيّاح، ولعلها كانت سببا في تحديد مسيرته السّياسيّة. وبصفتي مديرا عامّا للشّباب والرّياضة، كنت بصورة طبيعيّة مشرفا على منظّمات الحركات الشّبابيّة، ومن بينها اتّحاد الطلبة التونسيّين. وكان الصّيّاح الذي سمّي أستاذا في اللغة والآداب العربيّة انتُخب كاتبا عامّا لهذه الحركة الطّلابيّة، وللقيام بهذه المهمّة التمس من وزير التّربيّة منحه نصف إلحاق. وإثر رفض المسعدي الاستجابة لطلبه التمس منّي أن أتدخّل لدى الوزير. وبما أنّني أعرف أنّ المسعدي متعنّت لا يفهم إلاّ منطق الأمر والطّاعة أخذت الصّيّاح معي في سيّارتي والتحقنا ببورقيبة في بني مطير. وما أن علم الرّئيس بالأمر حتّى هتف للمسعدي وأمره بحزم بإلحاق الصّيّاح باتّحاد الطلبة إلحاقا تامّا. وهي المرّة الأولى التي رأى فيها بورقيبة هذا الأستاذ الشّابّ. وفيما بعدالتقى به مرّات عديدة وعاين ما يتحلّى به... من خصال.

لمطاردته، وسجنته مع ثلّة من التّلاميذ، وأنّه أتمّ دراسته بالمدرسة الصّادقيّة. واضطرّ، لإعالة أسرته، إلى قبول خطّة معلّم ثمّ مدير بقرية نائية بالوسط الغربيّ من البلاد. ثمّ تابع دراسات في علم النّفس والبيداغوجيا بتونس وفي مركز الطّفولة الدّولي بباريس. وكان بورقيبة يتحوّل غالبا، طلبا للرّاحة، إلى قرية أطفال بني مطير. و يقيم بفيلاّ كبيرة كان يسكنها قبل الاستقلال مهندس رئيس، مشرف على أشغال بناء السدّ الّذي يحمل اسم تلك القرية. وكان بورقيبة يجد نفسه بين "أبنائه" وفي بعض الأحيان يتغدّى أو يتعشّى معهم. فاكتشف إذن هذا المدير النّشيط والبيداغوجي النّاجح. وكلّما زرت بورقيبة هناك كان يطريه كثيرا أمامي. وبعد أربع سنوات عيّنته مندوبا للطّفولة.. وكان سليم بن شعبان رئيس ديواني آنذاك، وهو مناضل مهذّب، وديبلوماسي لطيف طلب الالتحاق بالشّركة التّونسيّة للتّوزيع والنّشر لأنّ عزّوز الرّباعي الرّئيس المدير العامّ لهذه الشّركة اقترح عليه ضعف أو ثلاثة أضعاف مرتّبه، فعوّضته بالمازري شقير. وبعد ذلك كان مساعدا لي في الإدارة العامّة للإذاعة والتّلفزة طَوال أربع سنوات. وساهم في حلّ مشاكل تقنية وإداريّة. وذات يوم كنت في الخارج إذ ناداه الرّئيس ليقول له :

« قل لسي محمّد أن يقدم على بعث التّلفزة كما أقدم على بناء الحيّ الرّياضيّ. يجب عليه ألاّ يقرأ حسابا للصّعوبات الماليّة واعتراضات التكنوقراط ؛ أنا هنا، وعليه ألاّ يتردّد في الاستنجاد بي لأقول كلمة الحسم. »

ولم تنفكّ وسيلة بورقيبة، طوال سنوات، تلحّ عليّ لإبعاده من ديواني بالوزارة الأولى، مقترحة تعيينه وزيرا للشّباب والرّياضة أو للصّحة. ومضت حتّى إلى أن اقترحت ذلك أمام زوجها الّذي لاذ بالصّمت لأنّي كنت رافضا بكلّ وضوح وحزم هذا الاقتراح. ولكنّ هذه المناورة كانت تزعجني وتشوّش عليّ قيامي برسالتي الثّقيلة.

وعيّنت مصطفى المنيف كرئيس ديوان. وهو رجل قانون شابّ، صفاقسي، قدّمه إليّ الهادي الزّغل، الصّفاقسي أيضا، الّذي كان آنذاك كاتب دولة لدى وزير التّربية. وسريعا ما استشففت في هذا المناضل الدّستوريّ الشّاب، القادم أخيرا من باريس حيث نجح في التّحصيل على شهاداته العليا في الحقوق، ذاك الرّجل الجدّي، النّزيه، الميّال إلى إنكار الذّات والإخلاص في خدمة الصّالح العامّ. وبقي مصطفى المنيف إلى يوم مغادرتي للوزارة الأولى مستجيبا لما كنت أنتظره منه، ولم يخيّب ظنّي فيه أبدا.

وكان حظّي متفاوتا مع رؤساء الدّواوين الّذين عملوا معي في الوزارات المختلفة الّتي اضطلعت بالمسؤوليّة فيها أثناء مسيرتي الحكوميّة. ولا بدّ من أن أقول أنّني، خلافا لما دأب عليه بعض زملائي كنت أُبقي عادة رؤساء الدّواوين الّذين "أرثهم" عن أسلافي في مناصبهم.

وهكذا استبقيت سليم بن شعبان وهو من مواليد العاصمة في نفس خطّته الّتي أسندها إليه المرحوم عزّوز الرّباعي أوّل وزير للشّباب والرّياضة غداة الاستقلال، ولـمّا عُيّنت سنة 1968 وزيرا للدّفاع، أبقيت صلاح الدّين بالي في خطّة رئيس الدّيوان، وكان سمّاه في هذه الخطّة سلفي أحمد المستيري.

وبعد ذلك في سنة 1973 احتفظت في منصب رئيس الدّيوان بالمنجي الفوراتي، وهي الوظيفة الّتي كان يضطلع بها مع سلفي إدريس قيقة الّذي لم يكن بيني وبينه، في الواقع، كبير تجانس.

وهكذا كنت لا أولي العصبيّة الجهويّة الّتي كم تغنّى بها البعض أيّ اعتبار عند اتّخاذ قراراتي. لذلك فإنّ رؤساء الدّواوين الّذين تركتهم في خطّتهم، أو الّذين عيّنتهم انحدروا من جهات عدّة من الجمهوريّة. فصلاح الدّين بالي، وسليم بن شعبان، والمنجي الفوراتي هم من العاصمة، بينما رفيق سعيّد منحدر من الوطن القبلي. أمّا المنجي بوسنينة فلا أدري إلى اليوم المكان الّذي ولد فيه !

وأغلب من عملوا معي كانوا عند حسن الظنّ، وفي اعتقادي أنّ العلاقة الّتي كانت تربطني بهم كانت علاقة كلّها ثقة واحترام متبادلان، إلاّ اثنين أخلاّ بأخلاقيّة المهنة في أبسط معانيها، وخيّبا ظنّي فيهما.

فصلاح الدّين بالي، رئيس ديواني القديم في وزارة الدّفاع، لم ينفكّ، منذ بدأ منفاي، يحاول، بدون جدوى، طردي من اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة ليأخذ مكاني. ويقينا "كان مأمورا"، ولكن لا شيء كان يفرض عليه الاستبسال في ذلك[1].

أمّا بوسنينة الّذي كان رئيس ديوان بن صالح أثناء تقلّده وزارة التّربية القوميّة سنة 1968 فقد كان شغله الشّاغل مصيره الّذي أصبح غير واضح بعد الحملة الشّعواء الّتي كان رئيسه هدفا لها.

---

(1) راجع الباب الثّالث ، الفصل الأوّل : في خدمة الشّباب والرّياضة- مفاتن أولمبيا.

ومع ذلك أبقيته في منصبه، بالرّغم من نصائح بعض "العاقلين"، ولم تكن لي به سابق معرفة، إلى أن غادرت وزارة التّربية القوميّة. ولّما عُيّنت، بعد ذلك، وزيرا أوّل، زارني وأهداني نسخة من أطروحته في الجغرافيا، وبها إهداء جميل بعبارات كلّها تقريظ، غاية في التّقريظ(1). ولكن لّما قلب لي الدّهر ظهر المجنّ، وحال الزّمان إلى أمر لا يأتي عليه النّعت، فاضطررت إلى المنفى، وتكالبت عليّ بعض وسائل الإعلام لمع المنجي بوسنينة بما قام به من هجماته الخسيسة ضدّي وضدّ بن صالح رئيسه القديم. فملأ الصّفحات الأولى من الجرائد المنقادة إلى الأوامر بالهجاء اللاذع. وبذلك أخرجه أسلوبه، المملوء حشوا في المديح شأنه في الذمّ، عن صوابه حتّى قال : " *إنّ جيلا كاملا ذهب ضحيّة تتلمذه على مزالي...* ". وعوض أن يضحك القوم مّما كتب، إذا به ينال من الإطراء الكثير حتّى وجد نفسه... وزيرا للثّقافة من أجل الخدمات الّتي قدّمها، على ما أظنّ !

وعيّنت أيضا رضا بن سلامة، ملحقا بالدّيوان، مكلّفا بالعلاقات مع وسائل الإعلام. فكان نشيطا، جدّيا ووفيّا. وهو إلى ذلك مناضل، مخلص، وذو شخصيّة قويّة.

وبعد حوالي أسبوعين، لّما لاحظت أنّ صحّة الهادي نويرة لم تتحسّن انتقلت إلى مكتبه بدار الباي الّذي منه حكم بورقيبة تونس طوال سنوات. وكنت أحضر في هذا المكتب أشغال مجالس الوزراء بصفتي مجرّد مدير للشّباب والرّياضة أو مدير للإذاعة والتّلفزة لا بصفتي وزيرا. ثمّ إنّني أصبحت منذ 1959 نائبا للأمّة، فكان وضعي سياسيّا لا إداريّا.



كنت أعرف دار الباي مقرّ الوزارة الأولى ووزارة الخارجيّة والكائنة في قلب القصبة.

إنّ حمّودة باشا الحسيني الّذي دام حكمه طويلا من 1782 إلى 1814 هو الّذي بنى دار الباي. وبها مكتب الوزراء الأوّل قبل انتصاب الحماية. وهو فسيح الأرجاء بقبّته الرّائعة، المزخرفة "بالنّقشة حديدة"(2)، بتأثير أندلسيّ. والمكتب هو جزء من الجناح الّذي

(1) لقد كتب "بيده الكريمة" بالضّبط ما يلي :
"إلى حضرة الأخ الأكبر الأستاذ محمّد مزالي أهدي هذا العمل الجامعي كعربون محبّة صادقة وتقدير عميق مع اعترافي بالجميل لكلّ المساعدة والتّشجيع اللّذين لقيتهما منه طيلة العشر سنوات الأخيرة".
المنجي بوسنينة
تونس في 30 جانفي 1982

(2) يظهر أنّ القبّة الّتي تغطي القاعة المربّعة لم تحظ بهذا الزّخرف إلاّ أخيرا عندما تولّى محمّد صالح مزالي الوزارة الكبرى سنة 1954، ممّا حدا بالبعض إلى لومه على التّكلفة الباهضة التي ترتّبت عن هذه الأشغال.

زاده أحمد باي الأوّل في سراي حمّودة باشا. وفي القرن التّاسع عشر بنى الصّادق باي في الواجهة، صالونات وقاعة كبيرة للاستقبال. وفيها انتصب رسميّا الكمسيون الماليّ المكلّف بفحص الحسابات الماليّة التّونسيّة وتطهيرها بمقتضى أمر عليّ مؤرّخ في ديسمبر 1869. وفي دار الباي أيضا سكن، في القرن التّاسع عشر، الأمير نابليون والأميرة كلوتلد سنة 1861، وكذلك أقام بدار الباي أمير الـــغــال، وأمير وأميرة بروسيا سنة 1862، وأيضا أمير صافوا وليوبولد ملك بلجيكا. وكلّ من زار هذه الصّالونات من الأجانب يعجب بـــها لما احتوت عليه من أشكال هندسيّة فخمة، ورخام، وزخارف خشبيّة، وخزف نابولي، وثُريّات من البندقيّة.

وقبل أن أعمد إلى تكوين فريق جديد وإعداد برنامج حكومي، اضطررت إلى أن أواجه صعوبات لم تكن في الحسبان. إذ ما أن عيّنت منسّقا، وبعد يومين، حتّى زارني إدريس قـــيـــقـــة في مكتبي بوزارة التّربية القومية، وأعلمني أنّ الرّئيس عزل زين العابدين بن علي من منصبه وعيّن أحمد بنّور مديرا للأمن الوطنيّ، وعامر غديرة آمرا للحرس الوطنيّ، وعبد الحميد السّخيري مديرا للشّرطة. ولّما كانت هذه القرارات قد اتّخذت من دون علمي، قرّرت الإقلاع عن مواصلة هذه المهمّة بالرّغم من أنّني أكنّ إلى من سُـــمّوا في هذه المناصب كلّ تقدير. وعبّرت عن ذلك أمام إدريس قـــيـــقـــة حال إعلامي بهذه القرارات. وبعد ساعة حاولت وسيلة، وقد أخبرها بقراري وزير الدّاخليّة، ثنيي عمّا قرّرته، ورجتني ألاّ أقوم بأيّ إجراء، والتزمتْ بأن تسهر في المستقبل على عدم تكرار مثل هذه التّجاوزات.

فرأيت أن الواجب يقتضي منّي أن أستجيب لهذا الطّلب حتّى لا يقع النّيل من هيبة الدّولة، وأن أكرّس جهدي لإعداد برنامجي الحكومي.

غير أنّي لم أستسغ الطّريقة الّتي بـــها عُزل زين العابدين بن علي. وأذكر أنّه لّما كنت وزيرا للدّفاع سنتي 1968-1969 كان المقدّم بن علي مسؤولا عن الأمن العسكري وترك في نفسي انطباعا طيّبا. وكنت تأثّرت عندما زارني في بيتي بسكّرة، أواخر ديسمبر 1977، هو والمازري شقير. وقبل هذه الزّيارة بأيّام قليلة عُزل الطّاهر بلخوجة من وزارة الدّاخليّة، باقتراح من الهادي نويرة، وعُيّن عبد اللّه فرحات وزيرا للدّاخليّة مؤقّتا. وعبّر لي ابن علي أثناء الزّيارة عمّا يكنّه لي من تقدير، ذاكرا أنّي تركت بوزارة الدّفاع أثناء مروري بهـــا أثرا طيّبا، وأكّد لي قائلا : *"إنّي مستعدّ، بصفتي مستشارا لدى الوزير الأوّل أن أوحي باسمك كوزير للدّاخليّة. أنت أولى بـــها من أيّ كان في رأيي"*. فشكرته وأكّدت له أنّني متمسّك بمواصلة مهمّتي في التّربية القوميّة.

هي صدفة غريبة ! إذ غداة ذلك، وكان اليوم هو الأربعاء موعد الاجتماع الدّوريّ للديوان السّياسيّ بدار الحزب، دعاني الهادي نويرة، ونحن بصدد مغادرة مكان الاجتماع، إلى مرافقته في سيّارته، وكان هو الّذي يقودها. حدّثني طويلا عن مرض الرّئيس، وعن المشاكل الصّعبة الّتي يتعرّض لها، وعن الدّيماغوجيا وعقوق الحبيب عاشور ومهاتراته وتآمره مع الطّاهر بلخوجة ووسيلة لإقصائه. ولّما وصلنا أمام بيته فاجأني قائلا:

« هل في وسعك مساعدتي باضطلاعك بوزارة الدّاخليّة ؟ ».

فذُهلت، وأجبته في الحين :

« سي الهادي هل تراني شرطيّا، وأين هو المرّبي ومدير مجلّة الفكر ؟ ».

لم يلحّ في الأمر، ولعلّه أدرك أنّي لست في "حزب" المتكالبين على قمّة الحكم، ودعاني إلى تناول طعام العشاء. وعند ذلك التحق بنا عبد اللّه فرحات، ومحمّد الصّيّاح، ومحمّد الفيتوري، والدّكتور حنّابليّة، وتحدّثنا طويلا عن الوضع العام وعن وزارة الدّاخليّة بالخصوص. وفي آخر الأمر عيّن الدّكتور حنّابليّة على رأس هذه الوزارة.

وكنت أعلم أنّ وسيلة بورقيبة لم تستسغ هذا التّحوير، ولم تهضم عزل محظيّها ومحلّ ثقتها الطّاهر بلخوجة، وكذلك كانت تناوئ زين العابدين بن علي مدير الأمن العامّ... فما كادت أحداث قفصة تنتهي وينسحب الهادي نويرة من السّاحة وأكلَّف أنا بتسيير شؤون الحكومة حتّى سمعتها تقول لزوجها :

« كيف تضع ثقتك في بن علي ؟ فمتآمرو قفصة الأربعون [وهم عصابة العدوان اللّيبيّ يوم 27 جانفي 1980] أقاموا ما يقارب الشّهر في ثلاث دور مختلفة بقفصة ؛ وكلّ يوم تأتيهم المؤونة...، وهو لم ير شيئا ولم يشعر بشيء...».

ورأيت بورقيبة يساوره الغضب. وفي الغد أمر بعزله. وعند ذلك اقترحت تعيينه سفيرا. وكان صديقي وزميل الدّراسة المناضل عبد الجليل المهيري قد أنهى مهمّته في فرسوفيا ؛ فقبل بورقيبة تسمية بن علي في هذا المنصب.

★★★

ومرّة أخرى شوّش عليّ أمري شعور بالضّيق والانزعاج عندما دعاني بورقيبة ثلاث أو أربع مرّات لمرافقته في زياراته للهادي نويرة للسّؤال عن صحّته ! وكان نويرة وحده تقريبا في منزله الواقع قريبا من حمّامات أنطونان، بقرطاج. كان يستقبلنا في كلّ مرّة واحد من إخوته في

مدخل الفيلاّ ويتركنا على انفراد في غرفة نوم الوزير الأوّل الأسبق الّذي كان ممدّدا، كأنّه لا حراك به، غير قادر على النّطق إلاّ ببعض المقاطع من الكلمات.

وسرعان ما يترك بورقيبة لطفه، ويبدأ في إلقاء أسئلة محرجة، وتافهة، وليست مناسبة للمقام. من قبيل : هل صحيح أنّك عندما كنت في السّلطة تقتات عن طريق دار الضّيافة (الدّار المغربيّة)، وهل صحيح هذا الأمر أو ذاك ؟ كان يردّد ما كانت تقول له الحاشية قبل يوم، والهادي نويرة ساكت. وكنت أراه وهو يتألّم، من المرض لا محالة، ولكن أيضا من المعاملة الّتي كان يلقاها والّتي كانت ترهقه بطريقة ظالمة، لا يستحقّها.

ولم يدر بخلدي أنّه سيأتي يوم أعامل فيه معاملة سيّئة، وأكون ضحيّة شراسة الحاشية. وكنته بالضّبط ولكن بنسبة أكبر بكثير، والمؤمن غرّ كريم !، غير أنّني أؤكّد أنّ بورقيبة لم يؤاخذني، مباشرة، بشيء في يوم من الأيّام، ولم يرفع صوته ضدّي أبدا!



في حديث مع المرحوم الهادي نويرة



بورقيبة يستقبلني في مدخل مكتبه



جلسة عمل مع الرئيس بورقيبة

الفصل الثّاني

الإجراءات الأولى

إنّ أوّل مجلس وزاريّ مضيّق ترأّسته بدار الباي يوم الاثنين 17 مارس خُصّص لدراسة ملفّات فلاحيّة. واستغربت أن استمعت إلى عدد من الزّملاء يقترحون إعداد حملة لقلع أشجار الزّيتون. وتبارى في الإدلاء بالحجج الحافزة على إقناعي بهذا الاقتراح مصطفى الزّعنوني وزير التّخطيط، وهو من جماعة التّقنوقراط الّذين كانوا يحيطون بالهادي نويرة، وكذلك محمّد غنيمة محافظ البنك المركزيّ. ودفعني إلى التّعبير عن رفضي التّامّ لهذا الاقتراح المنطق السّليم وما عرفــته عن الفلاّحين وعالم الرّيف من تعلّق حميم بهذه الشّجرة المباركة الّتي ورد ذكرها في القرآن الكريم. فلقد بقيت تونس بلادا فلاحيّة، وخاصّة أرضا منتجة للزّيت من العهد الرّوماني أي منذ أكثر من ألفي سنة، ويجب، في نظري، أن تبقى كذلك. وبعد ذلك بثلاث سنوات وأثناء نقاشي مع بتّينو كراكسي الوزير الأوّل الإيطالي حول مشاكل تصدير زيت الزّيتون والخمور... نحو المنطقة الأوروبّيّة نصحني هذا المسؤول الكبير بالمضيّ قدما في زرع وإعادة زرع أكثر ما يمكن من أشجار الزّيتون، بالرّغم عن الصّعوبات الظّرفيّة الّتي كنّا نجدها عند تسويق زيوتنا نحو أوروبّا. وهذا مأتاه أنّ مدارس العلوم الاقتصاديّة والتّصرّف العليا والمدارس الوطنيّة للإدارة لا تلقّن المتدرّبين على السّياسة الاقتصاديّة كلّ شيء[1].

وللتّاريخ أقول : إنّ أوّل قرار اتّخذته عند اجتماع مجلس الوزراء هو التّوجّه إلى الكاتب العام للحكومة، المنصف بلحاج عمر، بالقول الرّجاء تحرير محاضر الجلسات من اليوم فصاعدا باللّغة العربيّة، والتزمت شخصيّا بمخاطبة زملائي بلغة البلاد ولو بالعامّيّة، وحذا حذوي أغلب الوزراء ما عدا التّقنوقراط منهم عند تلاوة بياناتهم الماليّة أو

(1) ولكنّ هؤلاء التكنقراطيّين – مثل الزّعنوني ومن لفّ لفّه – يعوّضون عن "أمّيتهم" في السّياسة وجهلهم لأشواق الشّعوب بالقول إنّ بورقيبة أو الباهي الأدغم أو محمّد مزالي يجهلون الاقتصاد !...

الاقتصاديّة... وأنا إذ أذكّر بما سبق فلأنّ جميع مداولات المجالس الوزاريّة الّتي كان يترأسها المرحوم الهادي نويرة كانت باللّغة الفرنسيّة، خلافا للمرحومين الحبيب بورقيبة والباهي الأدغم اللّذين كانا يستعملان اللّغة العربيّة في أغلب الأحيان.

وتمكّنت من دون عناء من إجراء تحوير وزاريّ تقلّد بموجبه الوزارة زملاء أكفاء، عرفوا بتوجّهاتهم الدّيمقراطيّة، وميلهم إلى الحوار. فعُيّن منصور معلّى وزيرا للماليّة والتّخطيط، وعزّوز الأصرم وزيرا للاقتصاد الوطني، والباجي قائد السّبسي وزيرا معتمدا لدى الوزير الأوّل، وبعد ذلك بأشهر قليلة وزيرا للخارجيّة، والصّادق بن جمعة وزيرا للنّقل وهما من المجموعة الليبراليّة الّتي أقصاها بورقيبة من الحزب بعد مؤتمر 1971.

وهتفت بنفسي للبشير بن يحمد، مدير مجلّة *جون أفريك* وعرضت عليه الانضمام إلى الفريق الحكوميّ. وقبل بشرط أن يكون وزير دولة مكلّفا بكلّ الوزارات الاقتصاديّة! وهو شرط تعجيزيّ وينمّ عن غرور كبير.

وسعيت أيضا إلى تعيين محمّد شاكر وزيرا للعدل، وهو ابن المناضل الكبير الهادي شاكر الّذي اغتالته *اليد الحمراء* في 13 سبتمبر 1953 بنابل حيث كان في الإقامة الجبريّة، وهذه المنظّمة الإرهابيّة هي نفسها الّتي اغتالت فرحات حشّاد يوم 5 ديسمبر 1952. وكان محمّد شاكر رئيسا لديوان أحمد المستيري، وهو من أنصار التّفتّح والحوار شأنه شأن محمّد النّاصر الّذي عيّن وزيرا للشّؤون الاجتماعيّة.

واعتمادا على هذا الفريق الّذي كان مسكونا بإرادة تهدئة الخواطر والرّغبة في الوفاق قرّرت قبل كلّ شيء، ما وسعني ذلك، إزالة رواسب القمع الّذي عقب أحداث 26 جانفي 1978[1] ، واتّخاذ بعض المبادرات الّتي من شأنها أن تحدث انفراجا في الأجواء الثّقيلة المخيّمة على الجامعة، وتضمّد الجراح في أوساط الطّلبة.

وبادئ ذي بدء سمحت، إن لم أكن شجّعت، عودة العشرات من المعارضين المنفيّين إلى أرض الوطن، على اختلاف اتّجاهاتهم، ملتزما بإيقاف كلّ التّتبّعات، وإنهاء أنواع من

(1) في هذا اليوم الّذي سمّي "الخميس الأسود"، أعلن الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل إضرابا عامّا انتهى باضطرابات تمّ قمعها بعنف من طرف الأمن والجيش. وألقي القبض على المسؤولين الكبار في المنظّمة النّقابيّة، وحكم على الحبيب عاشور بعشر سنوات أشغالا شاقّة، وكذلك على عدد كبير من قادة الاتّحاد مثل الطّيّب البكّوش وعبد العزيز بوراوي...

المضايقات البوليسيّة الّتي كانت من شأنها أن تثير مخاوفهم، وقد تولّى معالجة هذا الملفّ الشّائك بنجاعة السّيّد أحمد بنّور مدير الأمن الوطنيّ.

وهكذا رجع إلى تونس خميّس الشمّاري، وهو من المناضلين اليساريّين، وأحمد نجيب الشّابي والمنصف الشّابي من القوميّين العرب، وعلي شلفوح البعثي، ومناضلون من الاتّجاه الإسلامي مثل محمّد البدوي، المشهور بنقده اللاذع لبورقيبة، وهو زعيم قديم من زعماء صوت الطّالب الزّيتوني[1] الّذي ما انفكّ يتنقّل بجواز سفر عراقيّ بين المملكة العربيّة السّعوديّة وبغداد والجزائر، وكذلك عبد السّلام الأصيلع الّذي مارس مهنة مذيع في الإذاعة اللّيبيّة، ولم يدّخر جهدا للهجوم على رئيس الدّولة[2]، وغيرهم كثير.

وقد اتّصلت برسائل شكر من بعض هؤلاء التّونسيّين الّذين ذاقوا ألم الغربة وفراق الأهل، وأرى من المفيد نشر رسالة أحدهم كنموذج وهو المرحوم الشّيخ محمّد البدوي :

« باسم اللّه الرّحمان الرّحيم

الجزائر في 16 رمضان المعظّم الموافق 18 جويلية 1401 هـــ. 1981 م

إلى المواطن الفاضل والزّميل المحترم، والأخ الكريم صاحب المعالي الأستاذ محمّد مزالي رئيس وزراء الحكومة التّونسيّة أحيّيكم بتحيّة العروبة والإسلام : السّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

وبعد فقد عرفنا فيكم رجل الفكر والبيان، قبل أن تكونوا رجل الحكم والسّلطان، كما عرفنا فيكم نحن معشر الزّيتونيّين خاصّة والأحرار التّونسيّين عامّة رجل العدل والإنصاف، عندما سامنا غيركم سوء الحيف، وأذاقنا مرارة الإجحاف، وعرفنا فيكم جميعا الإقرار بالحقّ لأهله، والاعتراف بالفضل لذويه، عندما أغرقنا آخرون – تجنّيا علينا وافتياتا على الحقّ والواقع والتّاريخ – في حمأة آسنة من التّنكّر والنّكران والنّكير لكلّ ما بذلناه وقدّمناه وقمنا به من أجل ديننا وبلدنا ولغتنا وقيمنا الحضاريّة العريقة. ولكن كان نصيبنا في بلادنا غداة الاستقلال ما تعرفونه من تعريض فاحش بتاريخنا الوطنيّ، وازدراء بالغ بمستوياتنا الفكريّة، وسخريّة قاتلة بمكانتنا العلميّة، وترصّد ماكر بكرامتنا الذّاتية، وهدم مريع لمؤسّساتنا الثّقافيّة، وتلويث فاجع لبيئتنا الأخلاقيّة، والخ...

---

(1) هي منظمة الطلبة الزّيتونيّين قبل الاستقلال.

(2) تدخّل لفائدته أحمد القديدي عضو مجلس النّوّاب. والأصيلع هو اليوم مكلّف بالملحق الثّقافي لجريدة الحريّة، لسان حزب التجمّع الدّستوريّ الحاكم.

ونحن سعداء اليوم إذ نرى فيكم شخصيّا محاولات جادّة في سبيل العودة إلى الأصل، وسلوكا قويما نحو فكّ الحصار على الحرّيات العامّة، وكسر قيود الاحتكار على العمل الوطنيّ، والتخلّص الحكيم من مظاهر "الدّروشة الحزبيّة" الّتي ضلّت وأضلّت... فبارك الله فيكم من مواطن صالح، وأخ كريم، وبارك لكم في جهودكم الموفّقة الّتي تبذلونها من أجل وضع الأمور مواضعها، وإسناد المهامّ إلى أهلها، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وإنّما يعرف الفضل ذووه...[1]

ونحن إذ نخاطبكم بهذا الأسلوب البريء إنّما ننطلق من رابطة الفكر والقلم، ونعتمد جوامع الرّأي والقيم، لنكتب إليكم هذه الأسطر تعبيرا منّا عن مشاعر التّقدير والامتنان لما نالنا في عهدكم من بوارق العدل والإنصاف، ولما يؤمّله فيكم شعبنا من رفع الحيف والإجحاف، ولما يتطلّع إليه مجتمعنا من عهد يسوده الأمن والأمان ونعمة الرّحمة والعدل والإحسان.

هذا بقدر اغتباطنا بالحصول على الاعتراف لنا بحقّ المواطنة من درجة ب بعد نضال في هذا السّبيل تجاوز مداه ربع قرن من الزّمان... بمقدار ما نحن مشفقون على أنفسنا فيما يقتضيه منّا وصولنا إلى درجة المواطنة من فئة أ ...! وقد بلغنا من الكبر عتيّا ولم يبق من العمر إلّا أقلّه...! وقد غدا حالنا مصداقا لقول الشّاعر البدويّ :

وحمّلت زفرات الضّحى فأطقتها   وما لي بزفرات العشيّ يدان

وإذا كان هذا على المستوى الفرديّ العاديّ فماذا يكون الحال على المستوى الشّعبيّ العامّ...! فكم يلزمه من الوقت والجهد والصّبر حتّى يبلغ درجة الرّشد ويمارس بحقّ سيادته على نفسه دون وليّ مجبر، ووصيّ مدبر ؟!

ألا إنّنا عليكم وعلى قومنا مشفقون وإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

مواطنكم وشاكر فضلكم محمّد البدويّ العامريّ القاطن بالجزائر

«نهج العربي بن مهيدي الجزائر العاصمة ».

---

(1) لقد أدرك المرحوم الشّيخ البدوي مقاصدي وعرف أنّني لا أستطيع الجهر بـها، أو البدء في تطبيقها ما دام بورقيبة على قيد الحياة، الأمر الذي لم يفهمه أوتجاهله بعض المعارضين الآخرين، فشوّشوا عليّ، ودعّموا من حيث يشعرون أو لا يشعرون أعداء التّفتّح الدّيمقراطيّ وأعداء الأصالة، ولعلهم اليوم نادمون.

وألغيت بأمر سلك الحرس الجامعيّ، وكان أحدثه إدريس قـيـقـة عام 1975 وأفرجت عن مئات المعارضين السّياسيّين، وخصوصا النّقابيّين المحكوم عليهم سنة 1978، وكذلك الطّلبة(1) المحكوم عليهم بالسّجن سنة 1975. وبعد ذلك بأشهر قليلة من تعييني وزيرا أوّل، أمكن لي إقناع بورقيبة بإصدار أمر يقضي بالعفو التّشريعيّ الخاصّ لفائدة ما يناهز 1.200 شخص. وكان محمّد شاكر وزير العدل هو الّذي أعدّ هذا النّصّ القانونيّ. وتردّد بورقيبة، أوّل الأمر، متعلّلا بأنّ العدد كبير، فحاولت إقناعه حتّى أمضاه. وسمح هذا الإجراء للعمّال والموظّفين منهم، لا فقط بالتّمتّع بحرّيتهم، بل بالرّجوع إلى سالف عملهم، وتسلّم ما تخلّد بذمّة الإدارة من مرتّباتهم وأجورهم أثناء "غيابهم المفروض عليهم".

وفي هذا السّياق جالت بخاطري نادرة لها مدلولها. فأثناء لقاء مع وداديّة أساتذة الفلسفة الّتي كان يرأسها آنذاك الأستاذ محي الدّين عزّوز، طال الحديث، لأنّني كنت مرتاحا إلى زملاء "فلاسفة"، وإذا بسيّدة، اسمها زينب الشّارني، تطلب الكلمة وتقول بصوت متهدّج وقد اغرورقت عيناها بالدّمع :

« سيّدي الوزير الأوّل، أنا امرأة من اليسار ؛ لذا فنحن لسنا من نفس الاتّجاه(2)، ولكن لا يسعني إلاّ أن أشكرك، وأنوّه بإنسانيّتك. فلقد وجدت حرّيتي مثل زوجي بعد خمس سنوات أمضيناها في السّجن. وبعد أيّام قليلة من إطلاق سراحي، سلّمت إلى رئيس ديوانك مطلبا للرّجوع إلى عملي كأستاذة فلسفة بليسي مونفلوري، وللسّماح إلى زوجي بالعودة إلى مهنته كمتفقّد فلسفة. وبعد أسبوع من ذلك، لّما قابلت من جديد السّيّد المنيف أعلمني أنّك كتبت بخطّ يدك على المطلبين بالموافقة. وهكذا استرجعنا أنا وزوجي حرّيتنا وكرامتنا ومورد عيشنا».

لقد تأثّرت كثيرا لأنّ الّتي كانت أمامي ليست رسالة أو مجرّد تقرير، من باب ما تعوّدت مباشرته يوميّا بالمئات، بل كان أمامي كائن من لحم ودم، مواطنة متمسّكة بكرامتها، حريصة عليها، ذاقت العذاب، ولكن يظهر أنّها آثرت المصالحة من جديد مع الحياة، واسترجعت نخوة الانتساب إلى وطنها.

ولم يكن في وسعي إلاّ أن أجيب أنّ ذلك لم يتعدّ القيام بالواجب!

---

(1) حرص بورقيبة على ملاقاة عدد منهم في قصر صقانس للتّعرّف إليهم وتلقينهم بلطف درسا قبل إطلاق سراحهم.

(2) لم أعترض عليها، وما سعيت إلى أن أبيّن لها أنّي لست من اليمين!... ولا من اليسار بالطبع... بل من حزب تونس !

وما أنّ حلّ شهر أفريل، غداة تعييني وزيرا أوّل، حتّى سعيت إلى ربط الحوار مع المسيّرين الممثّلين للاتّحاد العام التونسيّ للشغل والطّبقات الكادحة.

وفي غرّة ماي، المصادف لعيد الشّغل أشرفت بقاعة البالماريوم على اجتماع حاشد ارتجلت أثناءه خطابا دعوت فيه إلى التّفتّح وإصلاح ذات البين. ونوّهت بالطّبقة الشّغيلة، هذه القوة الكادحة المنتجة ؛ وأعلنت أنّ عهد القمع والاحتقار ولّى وانتهى، وجرت على لساني كلمتا "عنتزة" و"فنتزة"، إشارة إلى ما يجب اجتنابه مستقبلا في تعامل المسؤولين مع عامّة الشّعب. وصادف هذا الكلام هوى في النّفوس حتّى أنّ محمّد الشّرفي، أستاذ القانون والمعارض المشهور علّق في مجلّة *جون أفريك* **على الإجراءات الأولى الّتي اتّخذتها تعليقا فيه تأييد واضح. كتب :** *« وقعت أحداث هامّة في تونس. فلقد عوّض بورقيبة الفريق الّذي كان في الحكم تعويضا بأتّم معنى الكلمة. وعمد إلى اتّخاذ الإجراءات مرحلة فمرحلة وفاء لطريقته المعتادة متّخذا كلّ يوم قرارا يتعلّق بموضوع من المواضيع أو بشخص من الأشخاص... وموازاة لذلك تقرّرت زيادات في الأجور صاحبتها إجراءات اجتماعيّة لا يستهان بـها صرّح بـها، في غرّة ماي، الوزير الأوّل في خطاب لافت للانتباه، متميّز في أسلوبه. وأخيرا فإنّ جلّ المساجين النّقابيّين، والعديد من المناضلين من القواعد وأعضاء في المكتب التّنفيذي الشّرعي للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل أطلق سراحهم. ومضى القوم حتّى إلى تسليم جواز سفر لأحمد بن عثمان الّذي ضرب الرّقم القياسيّ في مقاومته الشّاقّة والطّويلة "لحصص التّعذيب" الّتي كان يسلّطها عليه البوليس ».*

وتحت عنوان "ربيع تونس" نشرت سهير بلحسن في العدد 1010 من مجلّة *جون أفريك*، **مقالا قالت فيه بالخصوص :**

« بمناسبة الاجتماع الّذي انتظم غرّة ماي بقاعة البالماريوم فهم التّونسيّون في الحقيقة أنّ هناك تغييرا تمّ وحصل : تغييرا في الأسلوب بادئ ذي بدء. فلقد وجدوا في الوزير الأوّل الجديد، لا الخطيب فحسب ، ولكن أيضا البيداغوجي الّذي توخّى أسلوبا اتّسم بالسّهولة والحرارة، ربّما غلبت فيه طريقة الإبلاغ على ما جاء في المضمون، وإن كان هذا المضمون ليس بالهيّن. ثمّ إنّ الزّيادة في منحة الأجر الوحيد المقدّرة بـ 10 بالمائة، كانت المطلب الأساسيّ أثناء الإضرابات الّتي سبقت "الخميس الأسود" (26 جانفي 1978). وبدون أيّة مطالبة أوعناء تُمنح امتيازات اجتماعيّة للعمّال الفلاحيّين ...». **ثمّ تقول بعد ذلك :**

« ربّما يكون مزالي سواريز[1] تونس. ولكن سواريز ذاك الّذي قد يكون دشّن الانفتاح قبل الخلافة ...».

غير أنّه كان من الأكيد الإيعاز بتنظيم مؤتمر للشغّالين تنظيما حرّا يتمكّن فيه النّقابيّون من انتخاب مكتب تنفيذيّ لا مجال للطّعن في شرعيّته. ولهذا الغرض تكوّنت، بعد مفاوضات طويلة وصعبة، لجنة وطنيّة ضمّت تسعة مسيّرين شرعيّين كنت أخرجتهم من السّجن قبل أسابيع قليلة، وثلاثة مسيّرين من المكتب "المنتخَب" بعد أحداث 26 جانفي 1978. وانسحب التّيجاني عبيد، وهو مناضل منضبط، ليترأّس اللّجنة نور الدّين حشّاد، ابن الزّعيم الكبير فرحات. وتتالت طوال أشهر المؤتمرات المحلّيّة والجهويّة على نسق متواصل حتّى تمّ تتويجها بمؤتمر وطنيّ انعقد بقفصة يومي 29 و30 أفريل 1981.

وصرفتُ جهودا جمّة لإخلاء سبيل النّقابيّين المسجونين، ومثلَها لتنظيم المؤتمرات المحلّية والجهويّة حتّى يتسنّى انتخاب نوّاب المؤتمر الوطنيّ انتخابا ديمقراطيّا ومنه يقع اختيار المكتب التّنفيذي للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل. ولكنّ هذه الجهود كادت أن تذهب سدى.

ففي 20 نوفمبر 1980، وأثناء مقابلة أعضاء المكتب التّنفيذي لاتّحاد الصّناعة والتّجارة (منظّمة الأعراف) مع الرّئيس بورقيبة اتّهم عضو منه، وهو محمّد بن عبد اللّه أحد أقطاب صفاقس وعضو مجلس النّوّاب، نقابات جهته بمناوأتها للنّظام، وخصوصا عبد الرزّاق غربال. فأمر بورقيبة في الحال وزير الدّاخليّة بإيداع هؤلاء النّقابيّين سجن برج الرّومي (بنزرت). فبذلت جهدا كبيرا لإفهام الرّئيس أنّه وقع تحريف في سرد الأحداث. وفي آخر الأمر كان الّذي طُرد من مكتب الاتّحاد هو بن عبد اللّه.

كانت التّكهّنات تبوّئ عبد العزيز بوراوي لمنصب الكاتب العامّ، غير أنّ صناديق الاقتراع أرادت غير ذلك : فكان الأستاذ الطّيّب البكّوش هو الّذي انتُخب. وزرت في غرّة ماي قفصة وأشرفت على عيد الشّغل. وعبّرت في خطاب جماهيريّ عن ارتياحي لرجوع الأمور إلى نصابها في المركزيّة النّقابيّة، وقدّمت تهانيّ إلى الكاتب العامّ الجديد الّذي لم يكن دستوريّا. ولكنّني أعلم أنّه وطنيّ، ونقابيّ تقدّميّ وجامعيّ لامع. ولم أنس الاجتماع الّذي عقدته ليلا مع طلبة دار المعلّمين العليا سنة 1970، وكان الطّيّب البكّوش الأستاذ المساعد الشّابّ آنذاك حاضرا بينهم إلى جانب أساتذة آخرين. لقد بهرني ببرودة دمه،

---

(1) ماريو سواريز هو الزّعيم الاشتراكيّ البرتغالي الذي تزعّم فترة الانتقال من حكم سلازار المتغطرس إلى الدّيمقراطيّة.

وذكائه، وقوّة الجدل عنده. إنّه لم يجنح إلي أيّة مهادنة وبدا لي شديد المراس. إنّما الّذي طمأنني هو شرعيّة انتخابه بالرّغم من أنّ ذلك كان يعني انقطاع الرّابط الّذي يجمع بين الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ والاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل منذ تأسيسه.

وغداة هذا المؤتمر وجدت بورقيبة متحيّرا. فلقد ظنّ أنّ الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل تحوّل إلى منظّمة حمراء يرأسها شيوعيّ. فطمأنته كما فعل المنجي الكعلي مدير الحزب الّذي صرف جهودا لا تحصى ولا تعدّ أثناء تلك الفترة الانتقاليّة هو ونور الدّين حشّاد وثلّة من الدّستوريّين والنّقابيّين...

وتنبّأ عدد من الملاحظين ومراسلي الصّحف بأنّ الرّئيس لن يستقبل أبدا المكتب الجديد. فكذّب هذه التكهّنات واستقبل الأعضاء الجدد للمركزيّة النّقابيّة في الاتّحاد العام التّونسيّ للشّغل لتهنئتهم. وظنّ الحبيب قـــيزة الكاتب العامّ للاتّحاد الجهويّ بقابس أنّ هذا الانفتاح مناسبة لأن يطلب من بورقيبة رفع "الاستثناء" الّذي ما يزال مسلّطا على عاشور القابع في بيته تحت الإقامة الجبريّة، محروما من حقوقه المدنيّة خلافا لغيره من الزّملاء. ولكنّه فوجئ بغضبة الزّعيم الشّيخ الّذي كاد أن يضربه. وهذا دليل آخر على أنّ مسألة عاشور ترجع أساسا إلى بورقيبة وحده، ولا أزال أعتقد أنّ الخصومة بين الرّجلين بدأت منذ 1965 كما سيأتي تفصيل ذلك.

إنّ سياسة التّهدئة واحترام استقلاليّة القرار النّقابيّ عبّرتُ عنها بوضوح يومين بعد تعييني وزيرا أوّل أثناء محادثة تمّت، يوم الجمعة 25 أفريل 1980، بيني وبين فرانسيس بلانشار المدير العامّ للمكتب العالميّ للشّغل بحضور محمّد النّاصر وزير الشّؤون الاجتماعيّة، والمازري شقير مدير ديواني، ومحمود المعموري سفير تونس بجنيف الّذي أعدّ محضرا للجلسة.

لقد أكّدت مرّة أخرى لفرانسيس بلانشار التزامي بإخلاء سبيل مجموع المسيّرين النّقابيّين، والسّهر على أن ينعقد مؤتمر المركزيّة النّقابيّة على أحسن وجه، وفي ظروف ملائمة لانتخابات حرّة وديمقراطيّة مع حثّ السّلط السّياسيّة على احترام ما ستسفر عنه صناديق الاقتراع من نتائج احتراما دقيقا. وعلاوة على ذلك أكّدت له، جوابا عن سؤاله، أنّني لا أرى مانعا أن يزور الحبيب عاشور في بيته، وقد وفّيت، والحمد للّه، بجميع هذه الوعود.

وسعيا وراء إحلال جوّ من الثّقة والصّراحة بين الحكومة والمعارضة استقبلت في 20 سبتمبر 1980 أحمد المستيري الأمين العامّ لحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين الّذي صرّح عقب المحادثة قائلا :

« في بلد يروم أن يكون ديمقراطيّا من الطّبيعيّ أن يستقبل رئيس الحكومة عضوا من المعارضة. إنّ المعارضة الّتي نتصوّرها هي المعارضة المسؤولة، المعارضة الّتي ترى نفسها معنيّة بمشاكل البلاد ومصيرها. ففي هذا الإطار التقيت السّيد مزالي. وتمّت المحادثة في جوّ ساده الهدوء والودّ. لقد تبادلنا الرّأي في خصوص الوضع الحالي داخليّا وخارجيّا. وأثرنا بعض القضايا المتعلّقة بتمثيليّة الطّلبة والعمّال. وعبّرت عن وجهة نظري في خصوص هذا الموضوع أي ضرورة بعث منظّمة نقابيّة مستقلّة، ممثّلة للعمّال تمثيلا حقيقيّا عن طريق مؤتمر استثنائيّ ينظّمه النّقابيّون بأنفسهم تنظيما ديمقراطيّا طبقا للقانون. وأكّدت للسّيد محمّد مزالي انطباعنا الطّيّب نحوه ونحو زملائه. وإلى الوقت الحاضر فإنّ تصريحاتهم وقراراتهم تبرّر هذا الموقف. لقد شعرت أثناء المحادثة أنّ النّيّة صادقة لمواصلة نهج التّفتّح، ونعتقد أنّه لا بدّ من تجسيم وتثبيت هذا النّسق بأعمال مناسبة حتّى يتحدّد دور المعارضة وتُضبط مكانتها في الحياة العامّة، وتوضع الأسس الصّلبة لحياة ديمقراطيّة سليمة.

« كما أنّي أكّدت للوزير الأوّل تعلّقنا بمؤسّسات النّظام الجمهوريّ وضرورة تطويرها تمشّيا مع تطوّر الشّعب، وكذلك حرصنا على المحافظة على استقلال البلاد وجعلها منيعة حصينة. ولن تكون البلاد منيعة إلّا إذا نجحنا في عملنا التّنمويّ وضمنّا مشاركة الشّعب الحقيقيّة ».

إنّي حرصت على نقل هذا التّصريح حرفيّا كما ورد في الصّحف التّونسيّة. لأنّ كلاّ منّا حسب الدّور المناط بعهدته، آلى على نفسه الشّروع في تعاون صادق، من دون خلفيّات لتنظيم انتخابات ديمقراطيّة شفّافة، غير أنّ بلاط قرطاج أجهض هذا المشروع.

ولئن تبيّن أنّ انتخاب مكتب تنفيذيّ طلاّبيّ كان صعب المنال فإنّ الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل أمكن له إيجاد جهاز تنفيذيّ تمثيلي قام بدوره على أحسن وجه إلى سنة 1984.



وأريد – قبل ختام هذا الباب – نشر وثيقتين قد لا تخلوان من الفائدة لمزيد تفهّم تلك الحقبة الواعدة والمشحونة التّفاؤل.

1. رسالة تهنئة من بين مئات الرّسائل المماثلة بعث بــها إليّ الأستاذ عبد اللّه شريّط من الجزائر، وقد عاش طويلا في تونس، ودرّس في معاهدها حتّى سنة 1962 حيث استقلّ وطنه بعد حرب ضروس ضدّ الاستعمار الفرنسيّ دامت ثماني سنوات :

« الجزائر في 1980/5/8

أخي العزيز الأستاذ محمّد مزالي المحترم

منذ أن عيّنتَ على رأس الحكومة التونسيّة وأنا أمنّي النّفس بأن أبعث إليك برسالة تهنئة. واليوم وجدتني بالسّفارة التّونسيّة بالجزائر. ووجدت من الأخ الكريم الأستاذ عمر الفزّاني السّفير كلّ التّسهيلات لأقوم بهذا الواجب. فشكرا له على هذه الفرصة.

« في لقائنا الأخير في ملتقى ابن خلدون قدّمت لك تهانيّ ملحّا على أنّ منصبك كمنسّق للحكومة يستمدّ شرفه من مكانتك الفكريّة وليس العكس.

« واليوم يزداد عندي هذا الشّعور. فأنت قبل كلّ شيء من رجال الفكر الّذي نعتزّ به في مغربنا العربي. وأنا على يقين أنّك ستبقى كذلك. وإنّما منصبك كرئيس لحكومة هو الّذي سيحظى بشرف جديد لم يألفه هذا المنصب في مغربنا العربيّ من قبل. لأنّك ستمارسه بروح المسؤوليّة الفكريّة.

« إنّي أعتذر إليك مرّة أخرى على أن لم أستطع زيارتك كما اتّفقنا في الملتقى. وأرجو أن أتمكّن من ذلك في فرصة قادمة إن شاء اللّه.

« تحيّاتي الأخويّة الخالصة. ودمت ذخرا لتونس وللمغرب العربيّ ولعروبته وإسلامه. وتقبّل تهانيّ الحارّة.

المخلص : عبد اللّه شريّط.

الجزائر »

2. مقتطف من كتاب للدّكتور خالد شوكات عنوانه : "المسلم الدّيمقراطيّ– بحث في الوسطيّة زمن التّطرّف" (منشورات المنتدى التّونسيّ في هولندا، 2005) :

« من رجال بورقيبة أحبّ والدي جدّا شخصيّتين رئيسيّتين هما الوزير أحمد بن صالح.. والوزير الأوّل محمّد مزالي الّذي أشرف على تجربة تحوّل سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ وثقافيّ أوّل الثّمانينات وأواخر فترة الزّعيم بورقيبة، وشهدت تونس في عهده ***أوّل تجربة تعدّديّة، مثلما عرفت ازدهارا غير مسبوق في مجال الحرّيّات وفي مقدّمتها حرّيّة الإعلام والرّأي والتّعبير.***

« وما يجمع بين بن صالح ومزالي ويميّزهما انحيازهما الكبير للطّبقات الشّعبيّة من جهة ونزعتهما الوطنيّة الصّادقة، وإيمانهما العميق بهويّة البلاد العربيّة، ونظافة أيديهما من السّرقات والتّلاعب بالأموال العموميّة، وأخيرا سقوطهما جرّاء تآمر داخليّ وخارجيّ عليهما، وتعرّض سمعتهما للتّشويه على أيدي المتآمرين من جهة أخرى.

« لقد غرس فيّ والدي حبّ هذين الرّجلين، بن صالح ومزالي، وعدم تصديق ما تردّده أبواق الدّعاية الرّسميّة عنهما، والإيمان يقينا بنزعتهما الوطنيّة الصّادقة، والتّصدّي لمروّجي الإشاعات ضدّهما، ومحاولة إفهام النّاس حقيقة مشروعهما، رغم صعوبة ذلك عمليّا، بالنّظر إلى قوّة الآلة الإعلاميّة الحكوميّة الّتي حرصت أيّما حرص على تكريس الصّورة السّلبيّة السّائدة عنهما، ومقولة "الله ينصر من أصبح" المعشّشة للأسف الشّديد في عقول غالبيّة التونسيّين، على غرار غالبيّة العرب والمسلمين...».

ويضيف : *« وفي حالة محمّد مزالي* **[فإنّه]** *آمن بتونس عربيّة مسلمة ديمقراطيّة تعدّديّة تحتضن كافّة أبنائها وتتيح الفرصة أمام كافّة الاتّجاهات السّياسيّة والفكريّة للتّعبير عن نفسها وتُلجم بالحرّيات وحقوق الإنسان كلّ روح عنيفة ومتطرّفة ...»*

ثمّ يقول : *« محمّد مزالي كان عروبيّا، لكن على طريقته الوسطيّة المعتدلة... كان أيضا بورقيبيّا إلى حدّ كبير في ليبراليّته وحرصه على التزام سبيل المرونة في التّعاطي مع القضايا الدّاخليّة والخارجيّة على السّواء غير أنّه كان أكثر إخلاصا من بورقيبة في مسألة الانتماء العربيّ لتونس، وحرص من منظوره الخاصّ على تقريب تونس من محيطها العربيّ الإسلاميّ، مركّزا على الجانب الاقتصاديّ لدعم بقيّة الجوانب، فشجّع المستثمر العربيّ على القدوم إلى تونس، وعمل على تنشيط العلاقات التّنمويّة بين دول الجنوب والتّخلّص من هيمنة الدّولار على المبادلات التّجاريّة، حرصه على دعم التّعليم باللّغة العربيّة في المدارس التونسيّة والارتقاء بلغة الضّاد لتستعيد مكانتها لغة لإنتاج المعارف وتطوير التّقنيات والعلوم ومخاطبة المجتمع الدّوليّ...»*
(ص.ص. 7 و8).

إنّي أعتبر رأي الدّكتور خالد شوكات من الأهمّية بمكان لأنّه يستقرئ أحداث الثّمانينات، ويحلّل معطياتها بكثير من التّجرّد والموضوعيّة مع العلم أنّه من أبناء الثّلاثين ودكتور في الحقوق، ومن الجيل الجديد الوطنيّ الواعي بمسؤوليّة جيله في إعادة بناء الوطن على أساس الأصالة العربيّة الإسلاميّة ورعاية حرمة الإنسان التّونسيّ واحترام آدميّته.

الفصل الثالث

الدّيمقراطيّة :
المحور الأوّل من عملي

كان المكتب الجديد للمركزيّة النّقابيّة مقتنعا بأنّني صادق النّيّة، راغب في التّعاون على أساس الاحترام المتبادل[1]. وتأكيدا لحرصي على صون حرمة الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل والقطيعة مع عهد الهيمنة الّتي مارسها البعض قبلي نشرت في 6 جوان 1985 مقالا بجريدة "*لا براس*" أكّدت فيه استقلاليّة هذه المنظّمة العتيدة.

وسهّل هذا المناخ السّياسيّ الجديد إحداث جبهة وطنيّة لخوض الانتخابات التّشريعيّة في نوفمبر 1981، مكوّنة من ممثّلين عن الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل (27 مرشّحين باسمه)، وعن اتّحاد الصّناعة والتّجارة، والاتّحاد النّسائيّ التّونسيّ، واتّحاد الفلاّحين، وكذلك من شخصيّات مستقلّة أوقريبة من المعارضة مثل الحبيب بولعراس ورؤوف بوكر المحامي بسوسة، وأحمد شطورو والشّيخ الشّاذلي النّيفر والمناضل محمّد صالح بالحاج.

وكنت استقبلت ببيتي الحبيب بولعراس وحدّثته طويلا عن استراتيجيّتي في سبيل إحلال الدّيمقراطيّة في الحياة السّياسيّة بالرّغم من تحفّظات الزّعيم الشّيخ ومقاومة أقطاب من الحزب الاشتراكي الدّستوريّ، وبالطّبع انتُخب عضوا بمجلس النّواب بعد ذلك هو وزملاؤه المذكورون. وبالمناسبة كتب هذا المناضل بمجلّة *جون أفريك*[2] :

---

(1) وهذا بالرّغم ممّا يقوم به البعض من أعمال سيّئة أولائك الّذين بقوا متربّصين شرّا في دهاليز السّلطة. ففي 2 فيفري 1986 مثلا ما إن وطئت قدماي داكار، إحدى مراحل جولتي الإفريقيّة (24 جانفي – 4 فيفري)، حتّى علمت عن طريق الهاتف أنّ نقابيين، وهما الصّادق علّوش وخليفة عبيد، منعا من السّفر إلى بروكسال لغرض المشاركة في اجتماع تعقده المنظّمة العالميّة للنّقابات الحرّة.. فأعطيت فورا تعليماتي للسماح لهما بالسّفر. ورغم جهودي وتعليماتي بقي الطّيّب البكّوش ممنوعا من الحصول على جواز سفر. وأثناء هذه الفترة كانت الأوساط النّقابيّة وأحزاب المعارضة تحمّلني مسؤوليّة ذلك. وكانت بعض الأوساط ذات "المكانة" تنشر الإشاعات بكثير من "الحرفيّة".

(2) عدد 1089 بتاريخ 1981.

« أثناء الأسبوعين اللّذين جرت فيهما الحملة الانتخابيّة، عاش التونسيّون حلما. هم لم يصدّقوا ما وقع في أوّل الأمر. ولّما كان النّاخبون يراودهم الشّكّ فإنّهم لم يسارعوا لحضور الاجتماعات العامّة. ثّم ظهرت لمشاهدي الشّاشة الصّغيرة وجوه المعارضين. لقد رأى سكّان المناطق النّائية باستغراب محمّد حرمل الشّيوعيّ، وأحمد المستيري الاشتراكي الدّيمقراطيّ، ومحمّد بلحاج عمر من حزب الوحدة الشّعبيّة يقولون كلاما كان يعدّ إلى فترة قليلة مضت "هدّاما". هم سمعوا أيضا من الإذاعة من ينقد، ويشرح، ويحلّل عمل الحكومة من دون مهادنة. " وبالرّغم من أنّ هذا الكلام لا يكفي لأن نعتبر أنّ شيئا قد تغيّر في تونس" كما قال لي أحد الأطبّاء، فإنّي " حسبت نفسي في حلم!" ».

وصرّح أيضا الحبيب بو الأعراس للصّحفيّ فرانسوا بولي قائلا : *" لم يُطلب منّي استرجاع بطاقة اشتراكي في الحزب الاشتراكي الدّستوري. إنّ الجناح اللّيبرالي أصبح اليوم في الحكم، لذا أريد الظّهور بمظهر المؤيّد " .*

ذلك أنّ الثّــقة، والإخلاص، والاحترام المتبادل، أفرزت كلّها نتيجة لم تكن في الحسبان :

فالطّيّب البكّوش الّذي خرج من السّجن في جوان 1980، بعد عامين وشهرين من الحبس، لم يتردّد في أن يصحبني في حملتي الانتخابيّة بدائرة المنستير، وبالضّبط في جمّال، مسقط رأسه، وجلس إلى جانبي، في المنصّة الرّسميّة وأخذ الكلمة... إنّي لم أنفكّ أعتقد أنّ الشّعب التّونسي أسرة كبيرة متضامنة، شريطة الامتناع عن نزعة الاحتقار وحبّ الهيمنة، وعلى أساس أن يسود العدل.

وهكذا ولأوّل مرّة منذ الاستقلال أصبحت الاستقلاليّة النّقابيّة واقعا ملموسا. غير أنّ وضع عاشور بقي فعلا موضوعا شائكا. فلقد حاول جمع من النّقابيّين (120 مقابل 544) جعْل هذه المسألة شرطا مسبقا لمواصلة أشغال مؤتمر قفصة، لكنّ الأغلبيّة ذلّلت هذه العقبة بالاحتكام إلى التّصويت فتغلّبت المصالحة رغم إقصاء عاشور، بصورة وقتيّة على الأقلّ.

وفي 30 نوفمبر 1981 استقبل بورقيبة المكتب التّنفيذيّ للاتّحاد العام التّونسيّ للشغل وطلب من كلّ واحد من الحاضرين رأيه في رفع الاستثناء عن الحبيب عاشور وعودته إلى المسؤوليّة. واقترح أن يتمّ تعيينه رئيسا شرفيّا. ودافع البكّوش وعبد العزيز بوراوي خاصّة عن ضرورة رفع الاستثناء عن عاشور وترك المجلس الوطنيّ يأخذ قراره في الموضوع بكلّ استقلاليّة. وأمام هذا الإجماع النّقابيّ ظهر بورقيبة متردّدا. واتّجه نحوي طالبا رأيي.

فضممت صوتي إلى أصوات المسؤولين النّقابيّين الرّاغبين في رجوع الحبيب عاشور إلى المسؤوليّة، من دون قيد أو شرط. فوافق الرّئيس على مضض وقال : " حسنا، افعلوا ما شئتم !".

وفي اليوم نفسه غيّر المجلس الوطنيّ القانون الأساسي ليخوّل لعاشور انتخابه رئيسا للاتّحاد.

★★★

وإثر ذلك تمكّنت من "اقتلاع" قرارين هامّين من بورقيبة :

الأوّل يشتمل على استصدار قانون يقضي بحذف خطّة وكيل عام للجمهوريّة، وكان اضطلع بـــها منذ الاستقلال محمّد فرحات الّذي أحيل، نتيجة لذلك، على التّقاعد. وقد ترأّست في الغرض يوم 20 سبتمبر 1980 مجلسا وزاريّا وافق بالإجماع على الاقتراح الّذي قدّمته. وصرّح محمّد شاكر وزير العدل في أعقاب هذا الاجتماع قائلا : *" تقرّر إرجاع صلاحيّات وكيل الجمهوريّة إلى المدّعين العامّين لدى المحاكم الجهويّة، وهؤلاء يرجعون بالنّظر مباشرة إلى وزير العدل الّذي يضطلع، بصفته رئيس النّيابة، بهذه الصّلاحيات من دون واسطة"* .

والثّاني يقضي بحذف الفصل 109 من المجلّة الانتخابيّة، الّذي كان وقع حذفه سنة 1971، ولكنّه أُقرّ من جديد سنة 1973، وذلك بعد نقاش برلمانيّ حادّ. وهذا الفصل ينصّ على أنّ كلّ عضو في مجلس النّوّاب يُفصل عن حزبه أومنظّمته ، تُسحب منه النّيابة. وهذا بالطّبع يُعتبر سيفا مسلّطا على كلّ نائب يجنح إلى شيء من الاستقلاليّة!

وكانت هذه المبادرات محلّ ترحاب من أغلبيّة مناضلي الحزب الاشتراكي الدّستوري ومن المعارضين والنّقابيّين على السّواء، ورأوا فيها إرادة حقيقيّة لإشاعة الدّيمقراطيّة في الحياة السّياسيّة.

وحرصت، ما وسعني ذلك، على إرساء قواعد أخلاقيّة في حياة حزبي، الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ. فعمدت، تطبيقا لنظامه الدّاخليّ، إلى حلّ أربع لجان تنسيق في العاصمة وقفصة وقابس وبنزرت، تبيّن أنّ انتخاب أعضائها خضع إلى عمليّة تزوير. وقرّرت باتّفاق مع الدّيوان السّياسيّ أنّه لا يحقّ في المستقبل للكتّاب العامّين للجان التّنسيق أن يترشّحوا مرّة ثانية. وهكذا أبعد من المسؤوليّة أولائك "المناضلون" الموسومون بحبّ

التّسلّط والميل إلى "استعمال السّواعد المفتولة". فتمّ سحب النّيابة من عضوين في مجلس النّوّاب، أحدهما كان ضالعا في تجارة غير مشروعة، فأحيل على المحكمة، والثّاني تدخّل بصورة غير مشروعة في شؤون العدالة. فألقي القبض على الكاتب العام للجنة التّنسيق ببنزرت لأنّه أتلف وثائق رسميّة على ملك لجنة التّنسيق. وحُكم على مناضل آخر من الحزب، لم يحظ بالانتخاب مرّة ثانية، بـ 14 شهرا سجنا، لأنّه أمر بعض الأشقياء بضرب من خلفه على رأس إحدى بلديّات تونس الجنوبيّة. ولقد أمكن لي بفضل الإشراف المتواصل على اجتماعات الشّعب وغيرها من الاتّصالات مع القاعدة الحزبيّة أن أفهم أنّ تطهير العقليّات ممّا ران عليها من ميل إلى المصلحة الشّخصيّة واستغلال النّفوذ أمر ليس بالهيّن! ولكنْ كان لا بدّ من المثابرة في هذا العمل التّطهيريّ ومواصلته بدون هوادة.

★★★

وسعيا وراء إعداد المخطّط السّادس على قواعد جديدة، وخصوصا دفع الحزب إلى توخّي طريق التّجديد، وتشجيع المناضلين النّزهاء وزرع نسغ جديد في صلب هياكله أقنعت أغلبيّة من زملائي في الدّيوان السّياسيّ بعقد مؤتمر استثنائيّ يومي 10 و11 أفريل 1981 بالعاصمة.

ولقد بقي الشّاذلي القليبي بعد انتخابه أمينا عامّا لجامعة الدّول العربيّة قريبا من الرّئيس الّذي كان يكنّ له الاحترام ويثق به. وكان يحرّر له جلّ خطبه ولا ينفكّ يسدي له النّصيحة. وأطلعني لإبداء الرّأي على مشروع الخطاب الّذي كان من المقرّر أن يلقيه بورقيبة في افتتاح المؤتمر وذلك قبل عرضه عليه. فرأيت بدوري قراءته على عدد من الزّملاء الّذين أعتبرهم مقتنعين بضرورة تغيير الأوضاع.

وصادف أن انعقد هذا الاجتماع، في بيت المناضل الصّادق بن جمعــة، وحضره المنجي الكعلي والباجي قائد السّبسي ومنصور معلّى والبشير زرف العيون والمازري شقير وصلاح الدّين بالي والطّاهر بلخوجة وإدريس قــيــقــة. فلم يحرّك مشروع الخطاب في أغلبيّتهم ساكنا بل خيّب أملهم ... وفعلا ما هي الفائدة من تنظيم مؤتمر استثنائيّ إذا بقي الحزب يجترّ كليشهاته المألوفة ويتغنّى بشعاراته المعتادة ؟

ولّما كنت متّفقا معهم طلبت من الصّادق بن جمعة، وزير النّقل وهو من تلاميذي القدماء بالمدرسة الصّادقيّة، ورقا وكتبت أمامهم النّصّ التّالي :

« إنّ مستوى النّضج الّذي بلغه الشّعب التّونسيّ، وطموحات الشّباب، وضرورة إشراك التّونسيّين والتّونسيّات على اختلاف أفكارهم، داخل الحزب وخارجه، في اتّخاذ القرار، يدعونا للإعلان أنّنا لا نرى مانعا من ظهور تنظيمات وطنيّة، سياسيّة واجتماعيّة جديدة... بشرط أن تتعهّد بالمحافظة على المصلحة العليا للبلاد، وأن تلتزم بالقانون والدّستور، وأن تتمسّك بمكاسب الأمّة، وأن تنبذ العنف، وألاّ تكون تابعة إيديولوجيّا أو ماليّا لأيّة جهـــة أجنبيّة ».

ووافق الزّملاء الحاضرون على هذا النّصّ. فهتفت للشّاذلي القليبي بحضورهم وأمليت عليه الفقرة. فأبدى بعض التّحفّظ شاكّا في موافقة الرّئيس. فطمأنته وقلت له: غدا سأكون معك لمحاولة إقناعه عند الاقتضاء. وفعلا لمّا وصل القليبي إلى تلاوة الفقرة المشار إليها أبدى الرّئيس تحفّظه وطلب إيضاحات. فتوصّلت إلى طمأنته شارحا له أنّ الكلمة الأخيرة له وهو الّذي يقرّر التّرخيص لحزب أو لمجموعة ما أو يرفضه.

والغريب أنّ بورقيبة لمّا وصل في تلاوة خطابه، عند افتتاح المؤتمر يوم 10 أفريل 1981، إلى الفقرة الّتي تعلن عن إمكانيّة التّعدّديّة وقف المؤتمرون كالرّجل الواحد يصفّقون تصفيقا حادّا طوال عدّة دقائق ! وسمعت الرّئيس يعلّق على ذلك قائلا : *" لا أتذكّر قطّ أنّ ضرّة ترحّب بضرّتها على هذا الشّكل !..."*.

وهنا لا بدّ، احتراما للتّاريخ، من الإشارة إلى التّحريف الوارد في رواية الطّاهر بلخوجة لهذا الحدث في كتابه "*ثلاثة عقود من حكم بورقيبة*[1] ".

« نحن [!] *حرّرنا النّصّ الّذي رأينا تضمينه في صلب الخطاب الّذي كان بصدد إعداده الشّاذلي القليبي مدير ديوانه الأسبق، ولكنّ مزالي* [كذا] *الّذي أكّد تحفّظاته الأولى خشية النّيل من وضعه كخليفة آليّا عاد* [من أين؟] *ليقول لنا لا يمكن الضّغط على بورقيبة بهذه الصّورة وأنّ القليبي طلب منّا مراجعة الرّئيس مسبقا. ومن دون أن يفتّ ذلك في عضدنـــا*[2] *اقترحنا تكوين لجنة. واضطرّ مزالي إلى قبول عرض النّـــصّ على بورقيبـــة الّذي أمضاه*[3] *»*، والحال أنْ ليس هناك مجال للإمضاء !

---

(1) النّاشر : Arcantères – Publisud 1998

(2) من هو هذا "النحن" فهل هو استعمل هذا الضّمير للتّعظيم أو هو يعبّر عن رأي عدد من الزّملاء ؟ ومن هم ؟ ولقد علّق نجيب البوزيري، وهو المعروف باستقامته ووعيه بمعنى الدّولة، على هذا "النّحن" البلخوجي قائلا : « من هم هؤلاء "النّحن"؟ إنّ بلخوجة عندما يريد عرض أكاذيبه الّتي من الصّعب التّدقيق في شأنها يستعمل الجمع، أي نحن الذي وراءه يتستّر ليدسّ أكاذيبه وافتراءاته. ولكنّه عندما يريد إظهار مزايا لا يملكها فهو يستعمل الضّمير المفرد أي "الأنا"، الذات » . (راجع المجلّة المغاربيّة التّاريخيّة- عدد 104، سبتمبر 2001).

(3) *العقود الثّلاثة* ... المصدر المذكور آنفا.

وهكذا تواصلت الرّواية بهذه الصّورة !

فلماذا حرّف بلخوجة الحقيقة ؟ لماذا عرّض نفسه للسّخرية بهذه التّقوّلات ؟ من حقّ القرّاء، بعد أكثر من عشرين سنة من وقوع هذه الأحداث أن ينتظروا من شهادته مساهمة في إنارة التّاريخ صادقة، غير مجانبة للحقيقة. ولهذا الغرض كان أحرى بلاعب الرّقـبي القديم وألزم له أن يتحلّى بحدّ أدنى من الأخلاق ليجد مكانه في "معمعة التّاريخ" الّذي لا يرحم. ثمّ إنّه أثناء ظهوره في *"شاهد على العصر"* بقناة الجزيرة، سنة 2002، آثر مواصلة تزييف الحقيقة، والحال أنّ الشّهود الّذين ما يزالون على قيد الحياة، والّذين حضروا الاجتماع الّذي حرّرتُ أثناءه هذه الفقرة بنفسي على استعداد لإرجاع الحقيقة إلى نصابها. وفي الواقع لم يزل همّ الطّاهر بلخوجة منصبًا إلى الظّهور أمام القرّاء بمظهر المتوجّين بغار الدّيمقراطيّة، ولكنّه ربّما غابت عنه قولة جحا[1] : *"النّاس تعرف!"* ، وأزيد... ويجعلون من ذلك مجالا لسخريّة لا ينفد معينها.

وغاب عن هذا المتسايس أنّه ليس يصيب الكذّاب من الالتذاذ والاستمتاع بكذبه – ولو كذب العمر كلّه – ما يقارب – فضلا عمّا يوازي وما يدفع إليه ولو مرّة واحدة في عمره كلّه – من همّ الخجل والاستحياء عند افتضاحه واحتقار النّاس له.

ونظرا إلى أنّي أكبر منه سنّا أنصحه بالاقتناع بأنّ الصّدق عزّ، وأنّ الكذب ذلّ، وإن كان فيه ما يُحبّ!

ثمّ إنّه في هجماته الرّاجعة على وجهه الّتي كالها لي مجانا ادّعى أنّ بورقيبة عيّنني وزيرا أوّل بينما لم أضطلع بمسؤوليّة وزارة سيادة. لقد تعجّل أمره، وأنقض ظهره، وأعطى الحجّة للقرّاء ليقولوا له أنت في حاجة إلى مراجعة معلوماتك، إذ إذا كانت وزارة الدّفاع الّتي تقلّدتُ مسؤوليتها ليست وزارة سيادة فأيّ وزارة إذن يمكن لها أن تنعت بهذه الصّفة ؟

ويدّعي أيضا هذا المازح الّذي لا يُضحك اليوم أحدا أنّ انتسابي إلى المنستير رجّح الكفّة في اختيار الرّئيس لي، بينما هو يعرف، ويقول ذلك من دون أن يشعر بتناقضه أنّ رئيس الدّولة اختار في أوّل الأمر محمّد الصّيّاح ولكنّه تراجع بإلحاح من وسيلة البلْديّة لحما ودما!... ومن البشير زرڨ العيون أصيل جزيرة جربة. !

لكن لنعُدْ إلى الأمور الجدّيّة !

---

(1) رجل أسطوريّ يضرب به المثل في شبه السّذاجة والمكر، وتنسب إليه النّوادر والفكاهات ولكنّها لا تخلو من الحقيقة الّتي يضمرها العامّة في قرارة أنفسهم ولا يتجرّؤون على الصّدع بـها.

لمّا اقتنع بورقيبة بسعي منّي بضرورة الإبقاء على الفقرة المذكورة اقترحت عليه أن يحتفظ بمشروع نصّ الخطاب ويعيد قراءته حتّى يتمكّن من زيادة التّفكير فيه. فأجابني بأنّه "*فكّر مليّا*" وأذن بطبع الخطاب ! وفي إمكان الشّاذلي القليبي الّذي حضر المقابلة أن يشهد بذلك.

ولّما انصرف القليبي بقيت وحدي مع الرّئيس، لأنّه كان عليّ بحكم المراسم أن أرافقه إلى ضريح الشّهداء بالسّيجومي. وكان اليوم هو 9 أفريل ذكرى الشّهداء. وبقيتْ نصف ساعة من "الوقت الضّائع" قبل التّحوّل إلى نصب الشّهداء لقراءة الفاتحة على أرواحهم الزّكيّة، فأردت استغلاله فيما "ينفع". قلت للرّئيس إن وقع هذا الخطاب سيكون أكبر داخل البلاد وخارجها لو أنّك تعلن ضمنه عن العفو التّشريعيّ العامّ. فردّ بسرعة من دون أن يترك لي الفرصة لأدلي بحججي :

- أبدا !

قلت :

- لماذا؟

- أنا لا أغفر أبدا لأدنياء ثلاثة خانوني ! أوّلهم أحمد بن صالح الّذي قاده طموحه إلى محاولة أخذ مكاني. »

« ثمّ الحبيب عاشور » الّذي نعته بالفظّ، الغليظ، الأمّيّ الطّموح منذ أن أكّد محمّد المصمودي في كتابه بعنوان *العرب في العاصفة* أنّه الوحيد الّذي في إمكانه توحيد التّونسيّين حوله[1].

« وأخيرا محمّد المصمودي الّذي دفعني، وأنا في نصف غيبوبة، إلى إمضاء بيان الوحدة الاندماجيّة التّونسيّة – اللّيبيّة بجربة، والّذي لا ينفكّ، بأوروبّا، يثرى عن طريق "السّمسرة"...»

وتعجّب عندما أكّدت له أنّ المصمودي لم يخضع لأيّة قضيّة عدليّة رغم وجوده في المنفى.

وفي هذا الصّدد أودّ التّذكير بأمور أربعة في خصوص هذا الرّفيق القديم للزّعيم بورقيبة الّذي عرفته أثناء حياتي الطّلابيّة بباريس عندما كان رئيسا لجامعة الطّلبة الدّستوريّين بفرنسا[2] ، وهو المناضل النّشيط حينذاك، المدافع بنجاعة عن القضيّة التّونسيّة لدى العديد

---

(1) نشر جون- كلود سمروان، 1977، ص. 22- انظر الفصل بعنوان : *سوء تفاهم مع النّقابات*.
(2) كنت حينذاك نائب الرّئيس.

من رجال السّياسة والمثقّفين والصّحفيّين المشهورين والّذي لم أكن متّفقا معه سياسيّا في بعض القضايا، ولكنّ ذلك لم ينل من أخوّتنا الدّستوريّة ...

أوّلا: لّما عزل المصمودي سنة 1974، بعد اتّهامه بأنّه هو مهندس الوحدة المجهضة التّونسيّة اللّيبيّة، واستقرّ بباريس وبها نشر كتابه : *العرب في العاصفة*، كان في سبتمبر 1977 إلى جانب القذافي عندما استقبل هذا الأخير الحبيب عاشور. وهذا الأمر أثار غضب بورقيبة وخصوصا الهادي نويرة. وفي 12 ديسمبر 1977 نزل من الطّائرة بمطار تونس وكان في استقباله أمام مدرجها... أبو إياد، الرّجل الثّاني في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

وابتداء من غرّة جوان 1978، وُضع تحت الإقامة الجبريّة في "سانيته" بضاحية منّوبة. وسمح له بالذّهاب إلى المسجد كلّ يوم جمعة. ورغم إرساله برقيّة تأييد لبورقيبة إثر اعتداء النّظام اللّيبيّ على قفصة، فإنّ بورقيبة بقي لا تلين له قناة إزاءه.

وما أن عُيّنت وزيرا أوّل حتّى بدّلت، كمرحلة أولى، إقامته الجبريّة بـــ"حرّيّة المراقبة". ثمّ طالبت بمنحه الحرّيّة الكاملة ولكنّ "لا" بورقيبة كانت قطعيّة. وفي هذا التّاريخ، أي 24 ماي، أعلن إضراب الجوع. ولم يحرّك بورقيبة ساكنا... واعتبرت الأوساط السّياسيّة هذا الإضراب في غير محلّه، ومعاكسا للتّيار بحيث لا يستغلّه إلاّ المعارضون لاتّجاه التّحرّر الّذي أقوده. ولا أظنّ أن المصمودي كان من المخرّبين لسياسة التّفتّح، ولكنْ لماذا وضع "هذه العصا" في عجلة فريق يعمل لفائدته وفائدة كلّ المساجين والمنفيّين ؟ إنّه أمر لا يخلو من الغموض !

ثانيا : رجع المصمودي إلى تونس أوائل أكتوبر 1983 ليحضر جنازة صديقه الكبير محمّد بلّللونة، وزير العدل الأسبق، والمحامي ذي القناعات الصّلبة. ولّما سمعت أنّ بورقيبة أذن كاتبه الخاصّ علاّلة العويتي بالاتّصال بوزارة الدّاخليّة لمنعه من مغادرة أرض الوطن أسرعت وبلّغته الخبر عن طريق صديق موثوق منه لينصحه بامتطاء أوّل طائرة وجهتها أوروبّا. ورأيي أنّه من حقّه المطلق كمواطن أن يتنقّل بحرّيّة أنّى شاء، وفكّرت في سمعة تونس عالميّا، خصوصا أنّه " فُرضت عليه الإقامة ببيته" قبل ذلك، طيلة عامين من دون أيّ سبب عدليّ أو إداريّ.

ثالثا : في يوم من أيّام نوفمبر 1984 زرت بورقيبة في مستشفى الرّابطة حيث كان يعالج إثر أزمة قلبيّة حادّة تعتريه للمرّة الثّانية. وجدته يشتعل غضبا ضدّ المصمودي لأنّ " أحد أصحاب الخير" أعلمه أنّ القذافي عيّنه سفيرا لليبيا بمنظّمة الأمم المتّحدة. وجدته مصمّما

على سحب الجنسيّة التّونسيّة منه والعمل على اختصار المراحل لهذا الغرض. وتوصّلت إلى التّخفيف من سرعة تطبيق هذا الإجراء بالالتجاء إلى ضروررة التّنبيه عليه قانونيّا من طرف وزارة العدل، وذلك في 3 ديسمبر 1984، وجبره على الاختيار بين الجنسيتين وهو على بيّنة من أمره. ودخل القوم في هيعة لتنقيح الفصل 32 من مجلّة الجنسيّة حتّى يمكن تقليص مدّة تفكير المعنيّ بالأمر من شهرين إلى شهر. وسارع المصمودي بحكمة إلى التّخلّي عن هذا المنصب وكاتب وزارة العدل في هذا الخصوص عن طريق رسالة بتاريخ 14 ديسمبر 1984 سلّمها بنفسه إلى سفيرنا بباريس. وهكذا نجحت في حمايته من غضب الرّئيس وإبقائه على جنسيّته.

رابعا : انتهت صلاحيّة جواز سفر المصمودي في أوائل 1986. فطلب تجديده بمكتوب أرسله إلى سفيرنا بباريس الهادي المبروك الّذي اقتصر في مقابلة مع الرّئيس على إعلامه بهذا السّعي ورأى أن يكون الجواب بالنّفي. عند ذلك بذلت جهدا لإقناع رئيس الدّولة بالاستجابة لطلبه مذكّرا بأنّ الأمر يتعلّق بمواطن تونسيّ من حقّه أن يحصل على هذه الوثيقة مضيفا : لا تضطرّوه إلى الحصول عليها من طرف دول أخرى؟ فانضمّ بورقيبة إلى صفّي مقتنعا بهذه الحجّة وتمّ الأمر في اليوم نفسه. ولّما التقيت المصمودي بباريس بعد أشهر من مغادرتي البلاد ظهر وكأنّه يعاتبني على تخاذلي بل على معارضتي لسعيه في الحصول على جواز سفره. ورغم محاولتي إرجاع الحقيقة إلى نصابها فإنّه ظهر لي وكأنّه لم يقتنع بما قلت والدّليل على ذلك تصريحه لمجلّة *المغرب*[1]. وفهمت أن المبروك سرّب الخبر بإضفاء مسحة شخصيّة عليه ليظهر بمظهر صاحب الأريحيّة وهو خلو من ذلك. وهو ما فعله بالضّبط معي في خصوص زيارة شيراك لتونس الّتي أجّلها مرّتين عام 1986 كما سبق أن بيّنت.

وفي خصوص مسألة جوازات السّفر فإنّي حاولت، أثناء مهامّي الوزاريّة، أن أسعى جاهدا إلى تمتيع المواطنين بحقّهم في امتلاك جواز سفر ولم أقبل أبدا حرمانهم من هذا الحقّ.

وأذكر في هذا الغرض بعض الحالات الّتي احتفظت بـــها ذاكرتي.

منها حالة النّوري بوزيد السّجين السّياسيّ قديما والمخرج السّينمائيّ والتّلفزيونيّ القدير. لقد وجدته يوما في مطعم سان فرانسسكو الكائن بساحة برشلونة بباريس، صحبة سارج عدّة وعدد من المغاربة والفرنسيّين. ذكّرني أمام أصدقائه بأنّه زارني عندما كنت مديرا عامّا للإذاعة والتّلفزة التّونسيّة، وبأنّي تدخّلت لدى وزارة الدّاخليّة لفائدته حتّى

---

(1) العدد 117 بتاريخ 8 سبتمبر 1988.

يحصل على جواز سفره. وعلاوة على ذلك تحصّل بفضلي على منحة لدراسة السّينما في أوروبّا. لقد نسيت الأمر، ولكن ذلك نزل على قلبي بردا وسلاما في منفاي.

والأمر نفسه بالنّسبة إلى أحمد القديدي المناضل البورقيبي والمثقّف والمساهم بكتاباته وأشعاره في مجلّة الفكر. وكان ذلك سنة 1973، عندما كنت وزيرا للصّحّة العموميّة. وهذا دليل على أنّ ضحايا بعض مصالح شرطة الحدود المغالية في عملها لم يكونوا فقط من المعارضة.

وكذلك الآنسة الهرماسي وهي معلّمة بجهة القصرين. فقد أعيتها الحيلة وأرسلتْ إليّ مطلبا بصفتي وزيرا أوّل للحصول على جواز سفر للذّهاب إلى دمشق للقاء أخيها محمّد صالح الهرماسي المعارض البعثي المرموق في تلك الفترة وعضو القيادة القوميّة في هذا الحزب. وفي هامش الرّسالة كتبت بخطّ يدي : الرّجاء الاستجابة إلى هذا الطّلب إذ لا يجب مؤاخذة المعنيّة بالأمر على اختيارات أخيها السّياسيّة. وسرعان ما استُدْعيت إلى وزارة الدّاخليّة لبحثها عن الظّروف الّتي عرفتني فيها ... فأكّدتْ لهم أنّها لم تربي قطّ إلاّ على شاشة التّلفزة. وفي آخر الأمر أمكن لها أن تسافر وتلتقي بأخيها في سوريا.

هذا كلّه باح لي به أخوها محمّد صالح الهرماسي عام 1988 حيث التقيته صدفة في مقهى بالدّائرة السّابعة بباريس. وكان قدّمه لي صديق مشترك : لقد أظهر ودّا كبيرا نحوي وشكرني على ما قمت به لفائدة أخته وقال :

« إنّي أقول لك هذا على الصّعيد الشّخصيّ وبصفتك إنسانا. لكن بصفتك وزيرا أوّل أقول لك صراحة إنّ قيادة البعث ارتاحت لعزلك. كنّا في اجتماع عندما وصلنا الخبر. فأكّد آنذاك حافظ الأسد رئيس الجمهوريّة السّوريّة قائلا : "نحن نحترم الحبيب بورقيبة قائدا ولكنّنا لا نتّفق وإيّاه في بعض اختياراته وخاصّة ولاءه للغرب، وأعتبر اليوم الّذي عزل فيه مزالي بمثابة موت بورقيبة اليوم وغدا، لأنّ مزالي هو القادر وحده على ضمان ديمومة البورقيبيّة ! **وأعاد جملة حافظ الأسد** *: " مات بورقيبة، وانتهت البورقيبيّة يوم أن عُزل مزالي" ».*

والأمر نفسه بالنّسبة إلى ولديْ إبراهيم طوبال : فلقد تلقّيت مذكّرة، في يوم من أيّام 1985 أو أوائل 1986، من مصالح وزارة الدّاخليّة لاتّخاذ قرار في خصوص مطلب قدّمه ابن وبنت إبراهيم طوبال للحصول على جواز سفر وقد بلغا سنّ الرّشد، ومعلوم أنّ طوبال كان يوسفيّا مرموقا ومشهورا بهجوماته ضدّ بورقيبة ! كتبت هامش المذكّرة :

« الرّجاء إعطاؤهما جوازي سفرهما لأنّ الأمر يتعلّق بمواطنين، ليس لهما سوابق عدليّة. ولا مجال لأخذ موقف والدهما السّياسيّ في الاعتبار ».

واعتبرت المسألة قد حُسمتْ إذا ببورقيبة يلتفت، بعد أيّام قليلة، إلى كاتب الدّولة للدّاخليّة قائلا له بصورة باتّة : *« لا تعط جوازات سفر لابنيْ طوبال...ذلك الزّفت »*. فمن أخبر الرّئيس بهذا الملفّ الثّانويّ بالنّسبة إلى رئيس دولة ؟ لا أعلم سرّ ذلك إلى اليوم.

وفي هذا الباب أرى من المفيد – تبيانا لجهودي في الدّفاع عن حقّ المواطنين والمواطنات في جواز السّفر وحرّيّة التّنقّل – نشر الرّسالة الّتي بعث بها إليّ شاكرا – ولا شكر على واجب – السيّد احميدة النّيفر بعد أن تدخّلت لفائدته لدى وزارة الدّاخليّة :

« الحمد للّه

تونس في 5 جويلية 1985

معالي الأستاذ محمّد مزالي الوزير الأوّل ووزير الدّاخليّة

دام حفظه

سيّدي الكريم،

بعد التّحيّة والسّلام. فلقد رأيت من واجبي أن أخطّ لكم هذه الكلمات تعبيرا عن خالص شكري للاهتمام الّذي خصصتموني به وذلك بتمكيني من جواز سفر تعذّر الحصول عليه بالطّرق العادية.

وإنّي أرى في عنايتكم هذه أكثر من إجراء إداريّ صحّحتم به تصرّفا غير سليم. ذلك أنّ جواز السّفر – خاصّة لعامل من عمّال الثّقافة والفكر – يتجاوز مجرّد وثيقة إداريّة للسّفر، إنّه رمز للقدرة على الحركة الحرّة وعلى تغيير المكان دون حاجز.

سيّدي إنّ الحصول على جواز سفر قد يبدو شيئا بسيطا بالنّظر للمشاكل والاهتمامات الثّقيلة الّتي تواجهونها يوميّا. لكنّ عنايتكم به إشارة منكم إلى أنّ رهان التّقدّم في تونس لا يمكن أن يكون في نظركم إلاّ بالارتباط بحرّيّة المثقّف وتمكينه من تغيير "مكانه" حتّى يتمكّن من تغيير "زمانه".

لأجل هذه الثّقة الّتي تولونها للمثقّف وحرّيته في بلادنا كعامل حسم في معركة التّحرّر والتّنمية. أحيّيكم وأجدّد شكري وأرجو لكم مزيدا من التّوفيق.

ودمتم في رعاية اللّه وحفظه والسّلام.

احميدة النّيفر

ولا بدّ أنّني تسلّمت مطالب أخرى في هذا الشّأن، ولكنّي لم أعد أذكر منها شيئا. وهل في إمكاني وقتها أن أتصوّر أنّ أبنائي وأحفادي سيحرمون بعد ذلك بأشهر من جوازات سفرهم، وأنّني أنا نفسي سأضطرّ إلى زيارة بلدان عديدة بجواز سفر ديبلوماسي تفضّلت دولة عربيّة بمنحي إيّاه ؟

ولكن لنعُدْ إلى يوم 9 أفريل 1981 : في هذا اليوم اقتلعت بجهد جهيد موافقة رئيس الدّولة على الإعلان عن العفو التّشريعيّ العامّ إذ بعد أن اقتنع بأنّ المصمودي غير ملاحق قضائيّا عاد إلى بن صالح. فقلت له إنّه مريض وأنّه لا ينوي العودة إلى تونس. فسكت. ثمّ تذكّر الحبيب عاشور. فقلت له : هل من أجل مواطن واحد تتراجع في الإعلان عن العفو التّشريعيّ العامّ وتحرم مئات التّونسيّين من الحرّيّة ولقمة العيش. فبدا لي فجأة متحمّسا وتبنّى اقتراحي ونهض من كرسيّه وكأنّه استرجع فتوّة العشرين !... ولمّا خرج من مكتبه وجد في القاعة الكبرى زوجته وأختها نائلة وكاتبه الخاصّ علاّلة العويتي ومدير التّشريفات عبد المجيد القروي وبدا وكأنّه تعاطى بعض المنشّطات ! إذ راح يكرّر رافعا يديه : "دائما دستوري جديد Néo !"[1].

رافقته إذن إلى مكان الاحتفال بالسّيجومي أمام نصب الشّهداء، وأنا مسرور بأنّه سيفتتح المؤتمر الاستثنائيّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوري بعد أربع وعشرين ساعة وسيعلن عن التّعدّديّة السّياسيّة وكذلك العفو التّشريعيّ العامّ.

وعندما صافح أعضاء الدّيوان السّياسيّ والوزراء أمام النّصب التّذكاريّ المقام تخليدا لتضحيات شهداء الحركة الوطنيّة الأبرار أعلم عددا منهم بقراره التّاريخيّ. لكنّ الباجي قائد السّبسي الّذي يعرفه جيّدا همس في أذني قائلا : سيكون ذلك معجزة إذن !

ولّما عدنا إلى قصر قرطاج دعاني إلى تناول الغداء على مائدته فاعتذرت. وبعد ذلك بساعتين كانت الصّدمة إذ هاتفني معلنا أنّه غيّر رأيه وأنّه لا مجال للحديث عن عفو تشريعيّ عامّ، وعبّر عن ذلك باللّغة العامّيّة : "لا حلّت لا ربطت!". وعبثا حاولت إقناعه، ولكنّني اصطدمت بإصراره المطلق. فمن ذا الّذي أمكن له التّأثير عليه وتغيير رأيه أثناء الغداء ؟ ومن ذا الّذي بدأ في تخريب هذه السّياسة الدّاعية إلى نشر الدّيمقراطيّة وتحقيق المصالحة الوطنيّة الّتي أردت بكلّ طاقتي مع الكثير من زملائي أن أكون رائدها والّتي حفزتني على قبول هذه المهمّة الثّقيلة ؟

---

(1) معناه " دائما منتسب إلى الحزب الحرّ الدّستوري الجديد المنفصل عن اللجنة التّنفيذيّة للحزب الحرّ الدّستوري الّذي ينعت من ذلك الوقت بالحزب القديم أي منذ مؤتمر قصر هلال عام 1934.

هو أمر مؤسف ! لأنّ الّذي كان في إمكانه أن ينتفع بالقانون المقترح إنّما هم المئات من المواطنين والمواطنات، إذ علاوة على استرجاعهم لحرّيّتهم فإنّهم كانوا سيسترجعون موارد رزقهم أيضا. وهذا بقطع النّظر عن الوقع الإيجابيّ الّذي كان يمكن أن يحدثه هذا القرار التّاريخيّ الجريء على الرّأي العامّ الوطنيّ والدّولي.

وبالرّغم عن هذا بقيت أعلّل نفسي بالآمال أرقبها !...

★★★

إنّ تشبّعي بالثّقافة اليونانيّة أثناء دراستي جعلني أشارك ونستن تشرشل قناعته بأنّ تنظيم المجتمع والسّياسة ديمقراطيّا هو أقلّ سوءا من أيّ نظام ممكن من بين جميع الأنظمة السّياسيّة الّتي جرّبت أو افتُرضت.

وبالرّغم من الأزمات الّتي عرفتها أثينا فإنّ العمل بالديمقراطيّة أظهر تفوّقه الّذي لا جدال فيه بالنّظر إلى أشكال الحكم الاستبداديّة الموجودة لدى شعوب عديدة في تلك الفترة والمعتَبَرة عند اليونانيّين شعوبا متوحّشة، وبغضّ النّظر عن نقائص النّظام الّذي وضعه في هذا الصّدد صولون ونقّحه كليستان وبيريكلاس وديمستان والّذي استثنى المرأة والغرباء عن المدينة والعمّال والعبيد بينما الشّورى في الإسلام لا تقصي أحدا...

وكان شعار بيريكلاس الّذي ذكره المؤرّخ الرّوماني توسيديد ومفاده : *"إنّ شؤوننا نديرها بأنفسنا"* يذكّرني بآيتين قرآنيتين : الأولى *"فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"* والثّانية : *"وأمرهم شورى بينهم"*، والشّورى عنوان سورة كاملة في القرآن الكريم.

ولا أزال مقتنعا أنّ العرب الّذين نقلوا فكر الإغريق وثقافتهم وعلومهم كان في إمكانهم إثراء التّراث اليونانيّ في حياتهم العامّة في مجال الدّيمقراطيّة وبالصّيغة نفسها.

والواقع أنّ مجهود الفلاسفة والمفكّرين السّياسيّين أمثال الفارابي والكندي وابن سينا كان يتمحور حول المسائل الأخلاقيّة والشّؤون الّتي هي من هذا القبيل والّتي تمهّد إلى "المدينة الفاضلة" الكفيلة بجعل سكّانها يرتقون إلى مرحلة الكمال الأفلاطوني.

وعلى كلّ فإنّ المرجعيّة اليونانيّة ماثلة للعيان وفي الإمكان الرّجوع إليها، وكذلك تراث الفكر العربيّ الإسلاميّ قصد إعداد نظام سياسيّ في صلب العالم العربيّ يكون في الآن نفسه متأصّلا ومنفتحا على ينابيع الحداثة في مجال حكم النّاس ديمقراطيّا.

وليس شيء كان في إمكانه أن يمنع العرب من الأخذ بنصيبهم في النّقاش المتمحور حول مفاهيم الدّيمقراطيّة وتطبيقاتها منذ أن برز هذا المعنى من جديد في القرن الثّامن عشر إثر حرب استقلال أمريكا وبعد الثّورة الفرنسيّة.

وليس في الإمكان أن نبقى نحن العرب والمسلمين غرباء عن نظريّات العقد الاجتماعيّ وما تبعها من نقاش حول تصوّرات مبنيّة على معنى العقد كما حدّده جون جاك روسّو وطوماس هبز وجون لوك.

إنّ الأسس القانونيّة للدّيمقراطيّة الحديثة يمكن الظّفر بها في الفصول الرّاشقة الّتي تضمّنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن. وخصوصا في الفصل الثّالث الّذي يقول :

« إنّ القانون هو المعبّر عن الإرادة الجماعيّة. وكلّ المواطنين من حقّهم أن يتنافسوا في الإسهام فيه إمّا شخصيّا أو عن طريق ممثّليهم ».

وهنا يتعلّق الأمر بقاعدة أساسيّة للدّيمقراطيّة الّتي تقطع كلّ صلة بأيّة سلطة ملكيّة مطلقة أو أوليغارشيّة أو تيوقراطيّة لا تنبع من الشّعب في مجموعه ولا تعبّر انطلاقا منه عن إرادة تخلّصت من كلّ نوع من أنواع الحتميّة.

وبالطّبع تأرجح معنى الشّعب، على مدى أحقاب التّاريخ وحسب ما أملته الظّروف والنّظريّات، بين *الدّيموس* الإغريقي (طائفة الرّجال الأحرار السّياسيّة) والطّبقات الاجتماعيّة حسب التّحديد الماركسي، بين تصويت دافعي الضّرائب (حسب حجم الثّروة) وتصويت أصحاب الكفاءات (حسب درجة التّعلّم)، وبين السّيادة الوطنيّة والسّيادة الشّعبيّة.

وتمّ استكمال هذا المرجع الأخير بمعنى يدلّ على مساواة الجميع أمام القانون، وهو الّذي وقع سنّه بكلّ حرّيّة، والّذي من المفروض أن يلتزم به كلّ فرد.

وفي هذا نوع من حدّ الدّولة من تلقاء نفسها لصلاحياتها بمقتضى القانون ونوع من ترتيب حقوق الفرد عن طريق واجباته الّتي ترسي التّوازن الّذي عليه ينبني المقوّم الثّاني للدّيمقراطيّة الحديثة ألا وهو دولة القانون. وهناك مقوّم آخر يكمن في التّفريق بين السّلطات. ونحن نتذكّر الخلاف الّذي نجم بين روسّو ومونتسكيو في خصوص هذا الموضوع.

فالأوّل يرى أنّ سلطة الشّعب لا يمكن تجزئتها. والثّاني يذهب إلى أنّه لا بدّ من الاحتياط من جنوح كلّ من يملك سلطة إلى المغالاة فيها واستغلالها، لذا يجدر التّوصّل إلى التّفريق بين السّلطة التّشريعيّة والسّلطة التّنفيذيّة والسّلطة القضائيّة بحيث تحدّ أيّة سلطة من السّلطات الثّلاث من هيمنة السّلطتين الأخريين.

إنّ التّدرّب على التّمرّس بالدّيمقراطيّة أمر لا يخلو من صعوبة ويحتاج إلى طول النّفس، كما أنّ النّضال من أجل التّربية رافق على الدّوام نسق التّدرّب على الدّيمقراطيّة. لذا اعتبرت أنّ ما قام به بورقيبة من نضال في سبيل محو الأمّيّة وسعيه الحثيث لفتح المدارس في وجه الأطفال والشّباب، بما في ذلك البنات، شرط مسبق لوجود وعي ديمقراطي لدى الشّعب التّونسيّ.

ولّما كانت الدّيمقراطيّة تفترض على الدّوام من قبل المواطن الرّكون إلى ضروب من الاختيارات وأنواع من التّحكيم فإنّه من الواجب التّنبيه إلى أنّه من الضّروريّ أن يكون للمواطن إعلام صحيح وحرّ حتّى يمكن له الاطّلاع بصورة موضوعيّة على الرّهانات الّتي تفرضها اختياراته. وليس لنا إلاّ أن نعترف في هذا الباب بأنّ تونس المستقلّة لم تعرف كيف تنهض بهذا الواجب كما كان ينبغي لها أن تنهض به. ولئن برّر الحزب الواحد وجوده غداة الاستقلال بحرصه على تجميع كلّ القوى من أجل بناء دولة فتيّة متينة الأركان فإنّه لم يعرف كيف يوفّق بين الوحدة والاختلاف، ولم ينفكّ يعمل على إشاعة الحقيقة الأحاديّة ووجهة النّظر المتواطئة مع "مراكز الضّغط".

ولّما كانت وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزة وصحف ومجلاّت ملكا في أغلبها للدّولة – الحزب فإنّها لم تعرف كيف تنتهج نهج الموضوعيّة وتحترم حقّ الاختلاف وهما ضروريّان لتكوين رأي عامّ متنوّر واع ومسؤول. فالفضاء العموميّ المخصّص للتّداول في الشّؤون العامّة، كما حدّده الفيلسوف الألماني جرجن هابرماس، أعوز المواطن التّونسيّ ليكون واعيا بمعنى ومرامي اختياراته السّياسيّة الّتي كان من المفروض – في المطلق – أن يقوم بها كلّما أقدم على التّصويت.

وزاد اليوم القصور عن إعلام المواطن موضوعيّا تفاقم الهيمنة العالميّة الّتي سمح بها تنامي تقنيات الإعلام في صالح من احتكرها من القوى العظمى وذلك عن طريق القنوات الفضائيّة الّتي أزالت الحدود وضاعفت سوق الحرفاء، كما بيّنته الدّراسات الّتي قام بها من بين من قام، دومينيك ولطن وتياري سوساي.

وعندما يحاول القوم فرض "الانضباط" على النّقابات العمّاليّة وعلى الطّلبة وتقليص نشاط الأحزاب بالحدّ من حرّيّة الرّأي وحقّ التّجمّع، أو عندما يمنعون المجتمع المدنيّ من الاضطلاع بمسؤولياته وتنظيم هياكله وصفوفه وضبط أنشطته كما يراها هو لا كما تفرضه السّلطة... يتعذّر عندئذ الحديث عن الدّيمقراطيّة الحقّ، ونحن في تونس آثرنا – والحقّ يقال – المركزيّة المنعوتة بالدّيمقراطيّة.

إنّ الدّيمقراطيّة، في الواقع، كسب عظيم، ولكنّه معرّض دائما للانتكاس، لا يزال الإنسان منذ القديم الأقدم من الأزمنة يسعى لتحقيقه ليحيا إنسانيّته ويفوز بتضامن البشر بعضهم مع بعض. ولن يكتب له التّوفيق في مسعاه إلاّ بالتزام المواطنين بهذه القيم وباليقظة للتّصدّي لكلّ أسباب الفشل الّتي تتهدّده مثل هيمنة الاقتصاد الليبرالي المعولم الّذي يعمّق الفجوة بين الأمم ويعمّم بؤس الشّعوب المقهورة ويمكّن وسائل الإعلام العنكبوتيّة من "تمليس" الرّأي العامّ، ويستدرج النّخب الثّقافيّة إلى الخيانة على حدّ تعبير جوليان باندا، ويعرّض الجماهير المحرومة من الإعلام الموضوعيّ إلى شتّى ألوان التّلاعب بعقولها، ممّا يورث اللامبالاة المدنيّة ويجهض الخطوات المتواضعة الّتي قد تكون بعض الشّعوب خطتها في طريق الدّيمقراطيّة، وإنما يؤدي الكبت إلى طريقة كليلة ودمنة : قال الحمار .. وأجابت البطة!...

وفي الوقت الّذي يحاول فيه المجتمع الدّوليّ فرض مبادئ الدّيمقراطيّة كمعيار للحكم الرّشيد، من الضّروريّ أن تعمل كلّ أمّة على استنباط فضاءات جديدة فيها يتدرّب المواطنون على الاضطلاع برسالتهم وفرض تطلّعاتهم المشروعة وحمل نوّابهم في البرلمانات والمجالس البلديّة على تبنّيها والذّود عنها، وأخيرا على الاهتداء إلى تصوّر للمصلحة العامّة متناغم مع المستقبل الّذي يحلمون به لأبنائهم، من دون أن ينبهروا بشعارات برّاقة طلعت بــــها علينا بعض الدّول المهيمنة الّتي تتمتّع بجغرافيا فسيحة ولكن ليس لها تاريخ ضارب في القدم مثل تاريخ المسلمين الّذي يمتدّ على مدى أربعة عشر قرنا، أو تاريخ تونس الّذي يرجع إلى ألف سنة قبل المسيح، وقد أسّست قرطاج عام 814 قبل الميلاد أي ستّين سنة قبل ظهور اليونانيّين في الغرب وقبل تأسيس روما...، أو تاريخ مصر المجيد الّذي يتجاوز خمسة آلاف سنة... هذه الدّول الّتي تتظاهر بنشر الدّيمقراطيّة... شريطة أن ترضى هي عن المؤهّلين لممارستها، ممّا يذكّرني بقولة الشّيخ محمّد عبده (1845-1905) : *« لقد آمنّا نحن المصريّين بالحرّيّة الإنــــقــــليزيّة والتّعاطف الإنــــقــــليزيّ ، لكنّنا لم نعد نصدّق ذلك لأنّ الحقائق أقوى من الكلمات. إنّنا نرى حرّيتكم ليست إلاّ لكم، وأنّ تعاطفكم معنا ليس سوى*

تعاطف الذّئب نحو الحمل الّذي ينوي أكله !...» **فما عسى أن يقول الشّيخ عبده لو عاصرنا واستقرأ خطاب الإدارة الأمريكيّة اليوم ؟...**

ونقطة أخرى أريد أن أنبّه إليها في هذا الصّدد وهي أنّ كثرة الآراء وتصادمها أمر إيجابيّ في كلّ مجتمع ديمقراطيّ يؤمن بالحوار الرّاقي وبقوّة الحجّة لا بحجّة القوّة... والقرآن الكريم يؤكّد صحّة أنّ الأصل في النّاس الاختلاف وليس الاتّفاق ... *« ولو شاء ربّك لجعل النّاس أمّة واحدة ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربّك، ولذلك خلقهم ».* **(119، هود) صدق الله العظيم.**

بل إنّي لم أزل طوال حياتي الثّقافيّة والسّياسيّة أخشى التّصويت بالإجماع والوفاق برفع الأيدي أو التّصفيق الحادّ أو الصّمت المطبق الّذي يؤدّي إلى "الصّمتوقراطيّة" وهي الخطر المحدق بالأنظمة السّائرة بشعوبها نحو الحرّيّة والكرامة...

تلك عقيدتي في مجال الدّيمقراطيّة.



فباسمها ومن وحيها حاولت بإصرار تغيير مجرى الممارسة السّياسيّة في بلادي والسّموّ بـــها إلى مزيد من الحرّيّة وحكم الشّعب نفسه بنفسه. وليس من قبيل الصّدفة أن نشرت في أكتوبر 1955، أي ستّة أشهر قبل الاستقلال، كتابا بعنوان الدّيمقراطيّة وأحسب أنّني التّونسيّ الوحيد الّذي ألّف مثل هذا الكتاب، على الأقلّ إلى سنة 1986.

كانت السّبيل شاقّة أمامي لأنّه كانت لرئيس الدّولة رؤية أخرى للحياة السّياسيّة. فقد كان سلطويّا أبويّا ومؤمنا بموافقة الشّعب "بطمّ طميمه" على قراراته، ولكنّه كان على حسن نيّة معتقدا أنّ الحزم، وحتّى الإفراط في الحزم، ضروريّ لتماسك الشّعب وصونه من "الشّيطان البربريّ" ومن الحزازات الجهويّة وآفة العروشيّة... ولا جدال في كفاءته وإخلاصه كمجاهد وكمصلح ورجل دولة إلاّ أنّه كان في أعمق أعماق نفسيّته لا يتصوّر أن تكون أفكاره وقراراته محلّ نقاش من أيّ كان. أمّا حاشيته فقد كانت ساهرة دائما على إبقاء ما كان على ما كان حتّى يتواصل تمتّعها بالامتيازات والمكاسب في منأى عن أيّة رقابة شعبيّة أو إعلاميّة، بينما كنت أسعى لأجعل خنافس الفساد والمحسوبيّة تفرّ إلى جحورها!..

وبالرّغم من هذه الصّعوبات الّتي تبدو مبدئيّا صعبة التّذليل فإنّ شيئا لم يفتّ في ساعدي ولا أثناني عن سعيي في إثراء الحياة السّياسيّة بالشّحنة بعد الشّحنة من نفحات الدّيمقراطيّة كلّما سنحت الفرصة ولان جانب الرّئيس للاستماع والانتصاح.

والّذي دعّم عقيدتي وألهمني طول النّفس في نضالي من أجل مجتمع ديمقراطيّ متسامح متفتّح ما كنت ولا أزال أعتزّ به وأفتخر من أصالة البلاد التّونسيّة وثراء تاريخها وعراقة ثقافة أبنائها منذ القدم والرّوح الحضاريّة الّتي مصدرها الإنسان وغايتها الإنسان والّتي يتغلّب بها الفاضل ولو بين نكسة ونكسة أخرى، ويغلب المفضول، وروح التّفاهم والتّسامح وهما من أصدق خصائص البحر المتوسّط الّذي تمدهد أمواجه شواطئ بلادنا، والنّفور من التّطرّف وتوسّط مركز الاستواء والاعتدال. أقول هذا ولا أعبأ بمن التبست عليهم ذاتيتهم التّونسيّة بأخلاط دخيلة أفسدتها عليهم أو المصابين بعقدة التّصاغر إزاء "الأغيار".

إنّ الشّعب التّونسيّ سجلّ على لوحة شرف التّاريخ أسماء شامخة بوّأته مكانة حضاريّة مرموقة تؤهّله إلى ممارسة الدّيمقراطيّة قبل الكثير من دول العالم الثّالث وحتّى العالم المنعوت بالمتقدّم ما دام المواطن التّونسيّ حرّا وليس ذرّة رمل في كثيب !...

فتونس أعلنت عن إبطال الرّقّ سنة 1846[1]، وأصدرت عهد الأمان وأقرّت نتيجة لذلك حقوق الإنسان في 9 سبتمبر 1861 ونصّ فصله الأوّل على ما يلي :

« تأكيد الأمان، لسائر رعيّتنا وسكّان إيالتنا على اختلاف الأديان، والألسنة والألوان، في أبدانهم المكرّمة، وأموالهم المحرّمة، وأعراضهم المحترمة، إلاّ بحقّ يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا، ولنا النّظر في الإمضاء أو التّخفيف بما أمكن أو الإذن بإعادة النّظر.»

بينما يؤكّد الفصل الثّالث :

---

(1) كان أحمد باي الأوّل (1837-1855) هو الّذي أبطل الرّقّ وأصلح التّعليم في الجامع الأعظم وأسّس مدرسة باردو الحربيّة على النّمط الحديث، وهو أوّل ملك إسلاميّ زار فرنسا. وكان أبا لعدّة إجراءات جريئة كمنع كلّ تجارة بالذّات البشريّة ؛ واعتبار كلّ من وُلد بالبايويّة ينزّل "منزلة الحرّ". ولا حظ محمّد صالح مزالي أنّ هذه الأوامر "صدرت متعاقبة بين 1841 و1846 بينما إبطال الرّقّ في المستعمرات الفرنسيّة حدث في الجمهوريّة الثّانية (1848) وأنّ الولايات المتّحدة لم تقرّه إلاّ سنة 1865 بعد حرب الانفصال وأنّ العبوديّة لم تنته في روسيا إلاّ في الفترة نفسها". راجع : *بايات تونس وملك الفرنسيّين*، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، 1976، ص. 95-06.
ولمزيد الدّقّة أقول إنّ "شلشير (Schœlcher) هو الّذي أبطل الرّقّ في فرنسا ومستعمراتها عام1848 ، وأنّ الثّورة الفرنسيّة وبالتّدقيق القسّ قريڤوار (l'abbé Grégoire) كان أبطله عام 1894 ولكنّ نابليون أعاد العمل به عام 1802.

« التّسوية بين المسلم وغيره من سكّان الإيالة في استحقاق الإنصاف، لأنّ استحقاقه لذلك بوصف الإنسانيّة لا بغيره من الأوصاف. والعدل في الأرض هو الميزان المستوي، يؤخذ به للمحقّ من المبطل والضّعيف من القويّ ».

وتمّ إحداث مجلس بلديّة تونس العاصمة بأمر عليّ مؤرّخ في 30 أوت 1858 (20 محرّم 1275) وفي سنة 1861 أُعلن عن الدّستور وهو أوّل دستور يعرف بالعالم الإسلاميّ. وبعد أربعة أشهر من الاستقلال سنة 1956 صدرت *مجلّة الأحوال الشّخصيّة* (13 أوت 1956) متضمّنة إجراء ثوريّا يتعلّق بمنع تعدّد الزّوجات وتعويض الطّلاق بحكم يصدر عن المحاكم. وهذه المجلّة رأت النّور بفضل عبقريّة بورقيبة وشجاعته وكارزميته غداة الاستقلال، ولكنّها أيضا كانت ثمرة حركة فكريّة ظهرت قبل انتصاب الحماية الفرنسيّة سنة 1881، ونتيجة لنهضة ثقافيّة وسياسيّة من أبرز شخصيّاتها أحمد ابن أبي الضّياف (1802-1874) وكتابه *إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*[1]، ومحمّد السّنوسي (1840-1889) مؤسّس *الرّائد التّونسي* سنة 1860، ومحمّد بيرم الخامس (1840-1863) صاحب كتاب *صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار*، والجنرال خير الدّين (1822-1889) وكتابه *أقوم المسالك في معرفة أخبار الممالك*، ومحمود قابادو (1812-1871)، ومحمّد الباجي المسعودي (1820-1880)، والشّيخ سالم بوحاجب (1828-1924)، والأخوان باش حامبة، علي (1876-1918)، ومحمّد (1880-1920)، والشّيخ الطّاهر بن عاشور. (1879-1973)، ومَحمَّد الأصرم (1858-1925[2])، والبشير صفر (1856-1917)، والطّاهر الحدّاد (1899-1935)، وهو من بين الأوائل الّذين نادوا بتحرير المرأة والعمّال، وعلي بوشوشة (1859-1917)، مؤسّس الحاضرة أوّل جريدة عربيّة اللّسان.

وبين 1888 و1904 رأت النّور 13 جريدة ونشرت مئات المقالات ذات النّفس التّجديديّ والإصلاحيّ، أذكر من بينها جريدة الحاضرة في أوت 1888، وسبيل الرّشاد للشّيخ الثّعالبي 1895. أمّا المجلاّت فأوّلها مجلّة السّعادة العظمى (1904-1905).

ومن بين المحاضرات الشّهيرة الّتي ألقيت في أوائل القرن العشرين أذكر على سبيل المثال :

---

(1) لم ينشر هذا الكتاب في عهد البايات وصدر في ستّة أجزاء في أوائل السّتّينات.

(2) وهو الّذي صاح بأعلى صوته من على منبر "المؤتمر الاستعماريّ" المنعقد بمرسيليا قائلا : *" إنّي أقتصر على الإلحاح بأنّ الأمر مستعجل إنسانيًا وبالنّسبة إلى مصلحة العنصر الاستعماريّ ليحتلّ التّونسيّ مكانه تحت الشّمس حيث وُلد وحيث عاش آباؤه قبله ! "*

- *أصول التّقدّم في الحضارة الإسلاميّة* الّتي ألقاها الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور. في ماي 1906 على منبر جمعيّة قدماء تلامذة المدرسة الصّادقيّة.
- *مشكلة اللّغة العربيّة* (1909) للشّيخ الخضر حسين على منبر جمعيّة الخلدونيّة، وهو الّذي ترأّس جامع الأزهر فيما بعد.

إنّ هؤلاء الرّوّاد وغيرهم كثير حملوا مشعل النّهضة الفكريّة والثّقافيّة التّونسيّة. وحلّلوا بكلّ دقّة وشجاعة أسباب انحطاط البلدان العربيّة الإسلاميّة وخطّوا طريق التّجديد والتّقدّم والنّهضة. وأكّدوا في الوقت نفسه أنّ بلادنا معتزّة بلغتها العربيّة، داعية إلى دين التّوحيد ألا وهو الإسلام الّذي عرف قرونا من المجد، وأنّها جزء لا يتجزّأ من المغرب العربيّ. وكانوا يرجعون إلى التّاريخ ليثبتوا أنّ ديننا وحضارتنا يعادلان في المجد والقدرة على استيعاب الطّاقات أيّ دين وأيّة حضارة عرفتهما شعوب قديمة وحديثة. وكانوا يردّون مسبقا على مهاترات الاستعماريّين من أمثال أرنسنت رينان أو أندري سرفيي الّذي لم يتردّد في أن قال في كتابه *الإسلام وعلم النّفس الإسلاميّ*[1] أنّ المسلم بقي *"ذاك المتعصّب الّذي لا أمل في شفائه، والمقعد الّذي لا يملك إلّا أن يزحف"*، أو أغست بومال الّذي ظنّ أنّ *"الإسلام هو الظّلاميّة المحمّديّة. وأنّ الأندجان (الأهالي)، والعرب أكثر من البربر (!) هم أطفال، أطفال كبار أتوا من سلالة هجينة، وهم إلى ذلك متوحّشون صغار، أذهانهم مغلقة دون كلّ تقدّم وحضارة : فكان أن جعلوا سهول التّلّ عقيمة بما جبلوا عليه من إهمال وفساد..."*. وكذلك فولرهوفن الّذي صرّح قائلا : *"الأندجان قصير النّظر لا يعرف لا التّفكير ولا التّكهّن ولا الإنتاج"*. وخصوصا لارشي جيرو ومارشال اللّذان أكّدا أنّه *"من الواجب أَوْرَبة هؤلاء المتوحّشين عن طريق العقيدة واللّغة مع الحرص على تركهم يعيشون على حدة... وخاصّة الإعراض عن السّعي إلى إدماجهم. وإذا لم نتسلّح بالحذر فإنّه من الممكن أن يدفعونا إلى التّوحّش"*. هذا من دون أن نتحدّث عن ج. سان- بول الّذي "نصح" في ذكرياته عن تونس والجزائر[2] بأنّه *"إذا هزم شعب فلا بدّ من محقه أو تمسيحه أو إدماجه. وإلّا فإنّ الشّعب المهزوم، بالرّغم من ظهوره بمظهر الخانع المستكين، شعب متمرّد لا تلبث وطنيّته أن تظهر للعيان بصورة دوريّة"*.

---

(1) النّاشر : أغستين شلامال، 1923.
(2) دانجان، تونس، 1909.

وشبيها بهؤلاء الصّليبيّين الجدد عبّر الأب شارل دي فوكو (1858-1916) بصراحة أكبر عن رأيه في سبيل فرنسة شعوب المغرب العربيّ : *« إذا لم يتنصّر المسلمون في ممتلكاتنا الاستعماريّة بالتّدريج واللّيونة فإنّي أرى أنّه ستنشأ حركة قوميّة تماثل تلك الّتي ظهرت في تركيا. وإذا لم نحسن فرنسة تلك الشّعوب (تونس، الجزائر، المغرب) فإنّها ستخرجنا حتما من بلادها. فالوسيلة الوحيدة الّتي* ***نفرنسهم*** *بـــها هي أن يصبحوا* ***مسيحيّين*** *! ...».*

ذلك أنّ الصّورة الّتي رسمها المستشرقون للإسلام والعرب لا تختلف عن تلك الّتي رسمها اللاهوتيّون والصّليبيّون. وحين دخل الجنرال البريطاني "ألنبي" – فاتحا – إلى القدس يوم 9 ديسمبر 1917 قال قولته الشّهيرة : *" الآن انتهت الحرب الصّليبيّة "*. وحين دخل الجنرال قـــورو دمشق في 21 نوفمبر 1920 توجّه مباشرة إلى قبر صلاح الدّين الأيّوبي ووقف أمامه قائلا : *" ها قد عدنا يا صلاح الدّين !"*.

لكلّ ذلك كان كفاح الشّعب التّونسيّ من أجل الاستقلال كفاحا لدرء الفرنسة والتّمسيح والتّجنيس. وكان كفاحه من أجل اللّغة العربيّة كفاحا لصيانة مقوّماتنا من المسخ اللّغويّ والتّميّع في الغير.

إنّ هؤلاء "الاختصاصيّين" نسوا أنّ هؤلاء "المتوحشّين" أتاحوا للأندلس وإسبانيا أن تزدهرا طوال ثمانية قرون، وأنّ "البرابرة" التّونسيّين سمحوا لصقليّة بأن تعرف التّنمية والازدهار مدّة ثلاثة قرون. وإنّي أرى أنّ قراءة التّاريخ بهذه الصّورة هي الّتي مكّنتني أنا والأغلبيّة من شباب جيلي من التّأصّل وتعميق اعتزازنا بحضارتنا العربيّة الإسلاميّة.

وللتّدليل على غزارة الآراء والمستوى المرموق الّذي كان لنخبة الصّادقيّين (البشير صفر ومحمّد الأصرم وعلي باش حانبة...) والزّيتونيّين الّذين ذكرت آنفا عددا من أقطابهم لما امتازوا به من اعتدال وعمق وحداثة في تفسيرهم للقرآن وتأويله أقتصر على الاستشهاد بردّ الأئمّة والعلماء التّونسيّين الّذي اتّسم بالحزم والذّكاء، واستند خصوصا إلى العقل والنّقد أي ما يسمّى اليوم بالمنهجيّة. ذلك أنّ محمّد بن عبد الوهّاب وجّه، سنة 1814 إلى الأئمّة والفقهاء التّونسيّين رسالة دعاهم فيها بشدّة إلى الدّخول في صفّه مهدّدا بفرض آرائه بحدّ السّيف إذا اقتضى الأمر. ونعرف أنّ وسائل الإعلام الغربيّة أعادت الحديث عن محمّد بن عبد الوهّاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو الّذي استهلّ منذ أوائل القرن التّاسع

عشر "ثورته" الدّينيّة في نجد لتنتشر في كامل المملكة السّعوديّة، وأسّس بفضل آل سعود الأشاوس الحركة الوهّابيّة.

ولهذا الغرض أطْلع حمّودة باشا باي تونس علماء الجامع الأعظم على هذه الوثيقة لإبداء الرّأي. وكلّهم رفضوها بعد أن نقدها نقدا شديدا إسماعيل التميمي وعمر بن المفتي وخصوصا الشّيخ قاسم المحجوب الّذي نُشر ردّه المفحم في الجزء الثّالث من كتاب *إتحاف أهل الزّمان* للشّيخ أحمد بن أبي الضّياف[1] . وهي رسالة طويلة مهّد لها بن أبي الضّياف ملخّصا فحواها ومفنّدا الدّعوة الوهّابيّة، بما يلي :

« ولا يخفى أنّ هذا الرّجل [محمّد بن عبد الوهّاب] بنى شبهته على أنّ التّوسّل إلى اللّه ببركة الأنبياء فمن دونهم عبادة، والعبادة لا تكون إلاّ للّه، ومن فعل ذلك فقد أشرك باللّه. وما درى أنّ العبادة الشّرعيّة هي التّكاليف الّتي اعتمدت عليها الشّريعة، سواء كانت معقولة المعنى أو تعبُّديّة، وأنّ ما خرج عن التّكاليف الشّرعيّة ليس من العبادة في شيء. ولم يفرّق بين البدعة الموصلة إلى الكفر المقتضي للقتال، واستباحة الدّماء والأموال وبين غيرها، وإنّما قصد ملكا يريد الحصول عليه بعصبيّة دينيّة ».

وهكذا رفض علماء جامع الزّيتونة الوهّابيّة منذ قرنين وهذا يدعوني إلى أن أسجّل بأسف مرّة أخرى الخسارة الّتي لحقت بلادنا وديار الإسلام عندما أغلقت أبواب هذه المؤسّسة الجليلة غداة الاستقلال بحجّة رجعيّة رجالها وعقم التّعليم بين جدرانها.

وكان لتونس على الصّعيد السّياسيّ هياكل دَوْليّة وعلاقات مع القوى العظمى[2]. وفيما يلي بعض الأمثلة الدّالّة على ذلك : ففي أوت 1825 كان سفير حسين الثّاني بفرنسا

---

(1) **أحمد بن أبي الضّياف**، *إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان*، **الدّار العربيّة للكتاب،نشرة جديدة، 1999، ج. 3 ، ص.ص. 64-75.**

(2) *« من أغالبة القيروان بالنظر إلى الخلفاء العبّاسيّين ببغداد في القرن التّاسع ميلادي إلى الحفصيّين (من القرن الثّالث عشر إلى القرن السّادس عشر ميلادي) تجاه الموحّدين، فإنّ ولاة إيالة إفريقيّة (تونس الحالية) نجحوا في التّخلص من التّبعيّة الضّيّقة الّتي كان يريد تسليطها عليهم ملوك الامبراطوريّة المرتبطين بها، محاولين الانتصاب كمؤسّسين لدول وراثيّة. وكان الأمر كذلك بالنّسبة إلى البايات من 1705 إلى 1881 تجاه الخلفاء العثمانيّين بالرّغم من وجود روابط نظريّة تربطهم بالسّلطان. فكانوا يتصرّفون في الشّؤون الدّاخليّة التّونسيّة باستقلاليّة تامّة، ولهم علاقات مباشرة مع الدّول الأوروبّيّة. وكانت تبرم مع نظرائهم في الدّول الأوروبّيّة معاهدات سلم وتجارة. غير أنّ تثبيتهم في الحكم كان يتم "بطلب الفرمان والتّشريف السّلطانيّ." »*، **راجع :** *بلاط بايات تونس* **تأليف محمّد العزيز بن عاشور، فضاء الدّيوان، تونس 2003 (بالفرنسيّة).**

في مهمّة لتهنئة شارل العاشر بتولّي الملك. وكان هو الديبلوماسي المسلم الوحيد الموجود في حفل التّتويج الملكي بكاتدرائيّة رانس.

وكتب أنطوان بيرانجي قنصل فرنسا المفوّض لدى تونس في أوت 1610 إلى حكّام مرسيليا معلما إيّاهم أنّه أرسل إليهم 1400 حمولة من "قمح تونس الجيّد" ... لنجدة المدينة!

وفي سبتمبر 1764 أرست بميناء حلق الوادي عَمارة من البندقيّة في زيارة وديّة بقيادة الكونت بورويك. وتمّت تحيّة علمها بإحدى وعشرين طلقة مدفعيّة. وإثر ذلك زار الضبّاط البندقيّون قصر باردو للتّفاوض مع حكومة علي باشا باي الثّاني في شأن إبرام معاهدة سلم وملاحة بحريّة باسم جمهوريّة البندقيّة.

وفي 24 فيفري 1743 تمّ إمضاء معاهدة تونسيّة فرنسيّة. وفي 22 ماي 1777 أوفد علي باشا باي تونس الثّاني إلى لويس السّادس عشر سليمان آغا كسفير فوق العادة. ولاحظ التّقرير الرّسميّ الفرنسيّ في شأن هذه السّفارة ما يلي : " في يوم 22 زار القناصل سليمان وقدّموا إليه الهدايا المألوفة من مشروبات روحيّة (!) ومشروبات مسكّرة ومربّيات (!) واقترحوا على الضّيف التّونسيّ الجلوس في شرفتهم بالمسرح فقبلها وحضر العرض المسرحي ".

وفي 1824 تفاوض الدّكتور س. د. هيب القائم بأعمال الولايات المتّحدة الأمريكيّة في شأن معاهدة سلم وصداقة بقصر باردو مع حكومة محمود باشا باي تونس. وفي 11 ماي 1865 بعث قنصل الولايات المتّحدة المفوّض بتونس رسالة إلى مصطفى خزندار وزير خارجيّة الباي لإعلامه باغتيال الرّئيس أبراهام لنكلن.

إذن كان لتونس دولة، وحضارة، ونخبة تهيّئها لاختصار الطّريق من أجل إحلال حياة عصريّة وديمقراطيّة في البلاد. ورغم الاستعمار عرفت الحياة الجمعيّاتيّة حركيّة كبيرة، فكان عشرات الآلاف من المواطنين يشاركون في نشاط العديد من الجمعيّات الثّقافيّة أو ذات الصّبغة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

وكنت أعتقد، ولا أزال، أنّ مقولة عدم أهليّة الشّعب التّونسيّ للدّيمقراطيّة، وعدم بلوغه النّضج السّياسيّ الكافي، قول شرّير في ذاته وليس خطأ فحسب، لأنّ دعاة هذه النّظريّة يستعلون على شعب تونس كما كان المستعمرون أيّام الحماية ينكرون في التّونسيّين أهليتهم للاستقلال، ويصوّر لهم غرورهم أنّهم يملكون وحدهم هذا النّضج، ولأنّهم يبخسون الشّعب حقّه في السّيادة على شؤونه العامّة وممارسته حقوقه.

★★★

ولّا كنت معتزّا بهذا التّراث معزّزا بقناعاتي الفكريّة والفلسفيّة حاولت إقناع بورقيبة ليقدم على دخول المغامرة التّعدّديّة، ولو على مراحل، فيتبنّى عمليّة بعث النّسق الدّيمقراطيّ في الحياة السّياسيّة التّونسيّة.

وقرّرت مع زملائي الليبراليّين تنظيم انتخابات حرّة وديمقراطيّة لتعويض مجلس النّوّاب الّذي انتُخب إثر أحداث جانفي 1978. وذلك بعد إقناع أغلبيّة النّوّاب، وكانوا كلّهم دستوريّين، بالاستقالة. وتمّ ذلك من دون صعوبات كبيرة.

وتقرّر أن تجري الانتخابات في غرّة نوفمبر 1981 وأن تجري الحملة الانتخابيّة من 18 إلى 29 أكتوبر.

وبعد فترة سادها الشّكّ والانتظار، وهو أمر طبيعيّ بعد ربع قرن من الاستقلال تميّز بالسّلطويّة بدأ الرّأي العام يحدوه شيء من الأمل. وسرت في أوساط الشّباب والمثقّفين والجامعيّين "رعشة" إيجابيّة، وانثلجت الصّدور، وعمّ الحبور عموم المواطنين، وتفاءل الشّعب خيرا. ولّما قُدّمت ضمانات كافية إلى المعارضين من حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين والحزب الشّيوعيّ وحركة الوحدة الشّعبيّة 2[1] قبلوا المشاركة في هذه الانتخابات. وسمحت محادثات طويلة ومفيدة برسم ملامح الحملة الانتخابيّة : مثل المعلّقات الجداريّة، والمناشير، والتّعامل مع الصّحافة والإذاعة والتّلفزة حسب توزيع اتّسم بالإنصاف[2]. ذلك أنّ المشاهدين لم يصدّقوا أعينهم عندما رأوا على الشّاشة الصّغيرة[3] أحمد المستيري أو محمّد حرمل الزّعيم الشّيوعيّ أو محمّد بلحاج عمر يعبّرون عن آرائهم وانتقاداتهم بكلّ حرّيّة. وهذا يدعوني إلى أن ألاحظ أنّ هذه الظّاهرة لم تقع طوال خمس وعشرين سنة أي منذ

---

(1) انشقاق عن حركة الوحدة الشّعبيّة لبن صالح تزعّمه محمّد بلحاج عمر.

(2) وعدت زعماء الحركات المعارضة بدفع بعض مصاريف هذه الحملة ولكن عارضني رئيس الدّولة، وشعرت بإحراج كبير وخاصّة إزاء السيّد أحمد المستيري.

(3) وتمّ التّرخيص في جويلية 1980 لحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين بزعامة أحمد المستيري بإصدار دوريتين أسبوعيّتين المستقبل (بالعربيّة) والدّيمقراطيّة (بالفرنسيّة). وفي 10 أوت عنونت الأسبوعيّة المستقلّة الصّادرة باللّغة الفرنسيّة "لوفار" عددا من أعدادها بـ" *مزالي يندفع*"، وكتبت *الصّباح* اليوميّة المستقلّة الصّادرة باللّغة العربيّة في صفحتها الأولى : "*لم نقدر على مواكبة سرعة النّسق الليبرالي الّذي اتّبعه محمّد مزالي*". ومن المفارقة أنّني وجدت صعوبات في هذه الفترة مع جرائد الحزب الّذي أنا أمينه العامّ.

الاستقلال. فكان المعارضون يعقدون الاجتماعات في كامل البلاد وفي بعض الأحيان يقوم بالتّشويش عليهم مَن لا يزالون يساورهم الحنين إلى أيّام زمان الحزب الواحد السّعيدة !

وشهد الملاحظون والصحفيّون القادمون من أوروبّا والعالم العربيّ بما كان يتمتّع به كلّ المعارضين من حرّيّة. ودعوت أنا نفسي ما يقارب الخمسين صحفيّا من الشّرق والغرب فلم يتوانوا في مرافقة مرشّحي الجبهة القوميّة(1) والأحزاب الأخرى في كلّ الدّوائر. وكتبت جريدة لوموند في 29 أكتوبر 1981 ما يلي : « *عرفت الحياة السّياسيّة في تونس، هذه الأيّام، أثناء أسبوعين من الحملة الانتخابيّة، حركيّة لم تعهدها من قبل. فظهرت لأوّل مرّة مختلف التّيارات الفكريّة واضحة للعيان. و يقينا أنّ الدّيمقراطيّة قطعت خطوة هامّة ...* ». ولاحظ فرانسوا بولي في مجلّة *جون أفريك* بتاريخ 18 نوفمبر : « *ظهر ظهورا بيّنا ممثّلو المعارضة سواء في الإذاعة أو التّلفزة. وقالوا أشياء كانت تؤدّي بهم إلى السّجن قبل ذلك بسنتين !* ».

وعندما تحدّث ميشال دوري وجون لا فـــرّفيار في جريدة *لوموند* بتاريخ السّبت غرّة نوفمبر1986 وقارنا مقارنة عكسيّة انتخابات 1981 بالانتخابات الّتي "نُظّمت" في 2 نوفمبر 1986 أي بعد رحيلي من تونس قالا : « *اعتُبرت انتخابات 1981 آنذاك وكأنّها "الخطوات الأولى" للدّيمقراطيّة وزمان ازدهارها* ». أمّا رشيد صفر المتناقض مع نفسه والحال أنّه كان وزيرا للاقتصاد وعضو الدّيوان السّياسيّ إلى جانبي فإنّـــه لم يتردّد في التّعليق عليها هكـــذا : « *فليقلع القوم عن الحديث عن انتخابات 1981 : إنّها كانت الالتباس الكبير. لقد نظّمها في نشوة مصطنعة أناس أرادوا أن يظهروا في مظهر الدّيمقراطيّين في الخارج !!...* ». (2)

وفي واقع الأمر لم يتردّد رشيد صفر فهتف لي على السّاعة السّابعة صباحا ولمّا أغادر بيتي غداة ضبط قوائم مرشّحي الجبهة القوميّة بصورة نهائيّة ليشكو إليّ كيف أنّه لم يُعيّن على رأس قائمة دائرة المهديّة وخُيّر عليه الطّاهر بلخوجة قائلا وهو يئنّ : « *إنّك لم تقترح اسمي. بينما عليّ المعوّل يوما ما لا "عليه"* ». ولم يخطر على بال هذا المسكين أنّ "الماجدة" هي الّتي فرضته فرضا !...

ومن المفارقة أنّ قوائم الجبهة القوميّة هي الّتي أثارت العقبات في وجهي أكثر من غيرها، إذ كان التّوفيق بين طلبات الرّئيس ووسيلة وعدد من أعضاء الدّيوان السّياسيّ

---

(1) تجمع الجبهة القوميّة الحزب الاشتراكي الدّستوري والمنظمات القوميّة النّقابيّة والاقتصاديّة.
(2) العدد نفسه من جريدة *لوموند*.

واقتراحات الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل (27 مرشّح من بينهم من كان في السّجن قبل ذلك بأشهر قليلة)، واتّحاد الصّناعة والتّجارة والاتّحاد العامّ للمزارعين والاتّحاد القوميّ النّسائيّ التّونسيّ علاوة على حرصي على وجود بعض الشّخصيّات المستقلّة... كان كلّ ذلك شاقّا.

مثال ذلك أنّ بورقيبة فرض وجود الحبيب بن عمّار زوج أخت وسيلة في دائرة تونس بينما الرّئيسة تمسّكت بحسيب بن عمّار وهو مدير جريدة "مستقلّة" عنوانها *الرّأي الّتي تدّعي أنّها مستقلّة وهي في الواقع معارضة*. أمّا الباجي قائد السّبسي فقد تدخّل بإلحاح لفائدة حسيب بن عمّار. وفي آخر الأمر طلبت من الرّئيس أن يختار بين مرشّح زوجته ومرشّح أخت زوجته فاختار الحبيب بن عمّار. ولمّا كنت ملتزما مع رئيس الدّولة نفّذت قراره. وجابهت وسيلة بورقيبة فقد أرادت إزالة مناضلين أحترمهما وهما مصطفى الفيلالي (القيروان) وهو وطنيّ من الرّعيل الأوّل ونقابيّ مجرّب وكاتب أصيل وجلّولي فارس (قابس) الّذي كان ممثّل الحزب الجديد في باريس لمّا كنت طالبا وأوّل وزير للمعارف في حكومة الاستقلال ورئيسا للمجلس التّأسيسي وعارضتها ولكنّ بورقيبة أزاحهما.

وكانت وسيلة حريصة على وجود السّيّدة عائشة فرحات في قائمة تونس العاصمة بينما كان للاتّحاد النّسائي التّونسيّ مرشّحاته وكنت ملتزما بالمبدأ المتّفق عليه في الدّيوان السّياسيّ وهو احترام ما تختاره المنظّمات القوميّة من أسماء. ولمّا لم أجنح إلى الاستثناء "أخذا بخاطر" هذا أو تلك... فقد حذفت المرشّحتين المذكورتين وبذلك أغضبت الجميع. وفي مكتبة قصر قرطاج وإثر لقاء عسير مع وسيلة قصد الانتهاء من ضبط قوائم المرشّحين قال قـــيـــقـــة لمّا تبيّن أنّي مصرّ على رأيي كلّفني ذلك ما كلّفني : *« الرّئيس ما يزال حيّا وسي محمّد "لا يأخذ بخاطرك" ولا يقرأ حسابا لمقترحاتك ! فما ذا يكون الأمر غدا عند غياب زوجك؟ »*[1].

ومنذ ذلك التّاريخ غيرت وسيلة سلوكها معي. فقد كفّت عن مناداتي "محمّد" تودّدا بل "سي محمّد" واضعة مسافة بيني وبينها ولم تنفكّ تزرع في طريقي الأشواك.

---

(1) قد يستغرب القارئ اليوم أن تضبط قائمات الحزب بمحضر وسيلة، إلاّ أنّ ذلك كان مألوفا منذ الاستقلال، ولم أشذّ عن القاعدة حتّى لا تؤثّر وسيلة على زوجها مباشرة فيزيد زيدا ويحذف عمرو بحسب مشيئتها. تلك كانت الحالة مع الأسف الشّديد.

الفصل الرّابع

تجربة خرّبها الأشرار

لقد جنّدت نفسي بكلّيتي في هذه الحملة الانتخابيّة. وعلاوة على دائرتيّ الانتخابيّة أشرفت على اجتماعات في ولايات قفصة والقيروان وبنزرت. ولاحظ فرانسوا بولي في *جون أفريك* **قائلا** : *« كان محمّد مزالي الوزير الأوّل على رأس قائمة دائرة المنستير ولكنّه ضرب الرّقم القياسيّ في هذا الماراتون. فأثناء يوم الجمعة 30 أكتوبر أشرف على اجتماعات ثلاثة، وأجاب عن أسئلة الصّحفيّين، ودشّن مصنعين للنّسيج، ومجمّعا سياحيّا، ومعملا للياغرط وآخر للألعاب، ومدرسة، ومصنعا للبلاستيك، وآخر للآجرّ، وحاضنة. ورأيناه واقفا على طاولة، وبيده الميكروفون وهو يخاطب الجماهير بينما كان تحت أقدامه وزراء ومستشارون يحاولون إسراع الخطى بمشقّة للالتحاق به في كلّ مكان يحلّ به، غير قادرين على استرجاع أنفاسهم إلّا بعناء...»*.

وفي يوم الانتخابات نفسه احتجّ المعارضون لوجود مخالفات للقانون الانتخابيّ وتحيّز عدد من موظّفي وزارة الدّاخليّة. وقرّروا في منتصف النّهار سحب ملاحظيهم " *حتّى يحمّلوا السّلطة كلّ مسؤوليّة نتائج التّصويت*" ... **أمّا إدريس قـيـقـة وزير الدّاخليّة فقد أجابهم في اليوم نفسه قائلا** : *« إنّ انسحاب المعارضة شبيه بالمناورة القصد منها وضع قلّة الأصوات الّتي يخشون الحصول عليها على حساب الاختلالات المفترض وقوعها ! ...»*.

وأنهى فرانسوا بولي تحقيقه قائلا : *« ألا يمكن أن تكون هذه الانتخابات... قبل كونها انتصارا للجبهة القوميّة من تدبير الاتّجاه المتشدّد في صلب النّظام قبل كلّ شيء، وهو المعروف بمناهضته للتّجربة الدّيمقراطيّة الّتي حاول القيام بـها محمّد مزالي !...»*.

وفي يوم السّبت 31 أكتوبر حوالي السّاعة الثّامنة ليلا وفي نهاية الحملة الانتخابيّة وبينما كنت مع زملائي المترشّحين بمكتب والي المنستير صحبة العديد من الإطارات السّياسيّة بالجهة أتأهّب لترأّس الاجتماع الشّعبيّ الختاميّ لكافّة إطارات الولاية، إذا بإدريس

قـــيـــقـــة يأتي على غير موعد ويطلب منّي إجراء محادثة على حدة. وجلسنا بمكتب صغير مخصّص لموزّع الهاتف.

وتظاهر بالأسف لأنّه عاجز عن احترام القانون في عمليّة التّصويت كما تقرّر بالدّيوان السّياسيّ ولو نتج عن ذلك انتصار للمعارضين. وأكّد لي أنّ الرّئيس استدعاه – صباح هذا السّبت – صحبة مهذّب الرّويسي والي تونس وأمره بإنجاح كلّ قوائم الحزب الاشتراكي الدّستوريّ مردفا : "*أنا أعرف أنّ الشّعب التّونسيّ ورائي*!".

وأكّد المنجي الكعلي في مجلّة رياليتي (عدد 18 إلى 24 جويلية 2002) أنّ إدريس قيـــقـــة هو الّذي بادر بإخطار بورقيبة بإمكانيّة نجاح حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين في بعض الولايات. وتلك نقطة أخرى لا أعلمها يمكن للمؤرّخين استجلاؤها يوما ما أمّا أنا فذكّرت وزير الدّاخليّة بما اتّفقنا عليه ورجوته الاجتهاد الإيجابيّ.

ولّما وصلت في الغد إلى العاصمة، بعد أن أدليت بصوتي وزرت عدّة مكاتب انتخابيّة وشاهدت أنّ العمليّة الانتخابيّة تسير سيرا عاديّا، وُضعت أمام الأمر الواقع. وعلمت فيما بعد أنّ وسيلة زارت مقرّ ولاية تونس صباح 2 نوفمبر على السّاعة السّادسة صحبة قـــيـــقـــة والرّويسي وعمر شاشية مدير السّجون في ذلك الوقت وزوّرت النّتائج بإعطاء أحمد المستيري اعتباطا 2.700 صوت فقط !

وحسب النّتائج الرّسميّة كانت نسبة المساهمة 85 بالمائة من بين المرسّمين. وحصلت الجبهة القوميّة على 94 بالمائة وحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين 2،3 بالمائة وحركة الوحدة الشّعبيّة (2) 8،0 بالمائة والحزب الشّيوعيّ 77،0 بالمائة !

وردّت المعارضة بعنف، إذ عقد أحمد المستيري ندوة صحفيّة قال فيها بالخصوص :

« إنّي أتّهم وزير الدّاخليّة والولاّة والمعتمدين بتزوير نتائج التّصويت. إنّ النّتائج المعلن عنها لا تطابق ما اختاره الشّعب ! لقد وقعت الاستهانة بالقانون ». ولاحظ الجميع أنّه يتّهم وزير الدّاخليّة بالذّات، لا الحكومة ! ولا الوزير الأوّل !

كانت تلك النّتائج بالنّسبة إليّ خيبة أمل كبيرة ! وفي 3 نوفمبر كنت بباريس ممثّلا تونس في قمّة الفرنكوفونيّة. وصرّحت للصّحفيّ كرستيان كستيران أنّني آسف صادق الأسف لأنّ المعارضة لم تتمكّن من الحصول على عدد من المقاعد في البرلمان [1]!

---

(1) جريدة *لو ماتان* بتاريخ 4 نوفمبر 1981.

وحسب المذكّرات الّتي تلقّيتها من وزارة الدّاخليّة لم تنجح في الانتخابات ولو قائمة واحدة معارضة. وحتّى سنة 2002 واصل الباجي قائد السّبسي رئيس قائمة دائرة تونس الجزم بأنّه، مهما كان الأمر، انتصر على أحمد المستيري رئيس قائمة حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين : وهو أمر محتمل الوقوع. وسمحتُ لنفسي بأن صرّحت قائلا : « *على الصّعيد الحسابيّ البحت ليس لأيّ معارض الأصوات الكافية ليتّم انتخابه* ». والواقع أنّ المجلّة الانتخابيّة الّتي وقع اختيارها منذ الاستقلال وهو التّصويت على القائمة بالأغلبيّة في مرّة واحدة ومن دون تشطيب لا يمكن لها إلاّ أن ترجّح كفّة الجبهة القوميّة بما أنّه لا يتسنّى لأيّة قائمة معارضة أن تنجح حتّى ولو حصلت على 49 بالمائة من الأصوات.

غير أنّ هناك من ادّعوا، بعد ذلك بأشهر، أنّ المعارضة نجحت في ولايات مدنين وجندوبة والقصرين. وحاولنا في الدّيوان السّياسيّ ملحّين على فيــقــة أن يكشف لنا عن النّتائج الحقيقيّة ولكنّه كان دائما يتهرّب ويحيلنا على قصر قرطاج. لأنّ الرّئيس وحده، حسبه، له الحقّ في معرفة الأرقام.

يسائل الإنسان نفسه لماذا هذه البلبلة والإفساد ؟ قد نجد جزءا من الجواب في كتاب *بورقيبة، مدّة حكم طويلة جدّا (الجزء الثّاني)* [1] من تأليف صوفي بسّيس وسهير بلحسن اللّتين أكّدتا ما يلي (ص. 86) : كانت وسيلة ضدّ أيّ تقارب مع زعيم حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين. هي تخشى انتصار هذا الحزب في الانتخابات، إذ من شأنه أن يمكّنه من مجموعة برلمانيّة متكاتفة، يمكن أن تكون قاعدة لجبهة يتزعّمها مزالي وأحمد المستيري. وعند ذلك ترجح الكفّة لفائدة مزالي ويمثّل ذلك تهديدا لتأثيرها السّياسيّ. والرّئيسة كعادتها لا تشعر بالقوّة إلاّ عندما تنجح في التّفريق لتسود. فمن الواجب إذن الوقوف ضدّ صعود المستيري وإفشال أي تقارب مع مزالي. وأضافتا : « *دعت وسيلة، أيّاما قبل غرّة نوفمبر، عددا من كبار المسؤولين في النّظام لتحذيرهم من الإفراط في التّسيّب وأفهمتهم أنّ ذلك يغضبُ الرّئيس... ورآها البعض منتصبة... في مكتب من مكاتب ولاية تونس وهي تشرف على فرز الأصوات. ووصل التّزوير إلى حدود غير منتظرة. لقد انتصرت : إذ الحلف المؤمّل الّذي كانت تخشاه مات في المهد.* ».

---

(1) جون أفريك 1989.

إنّ لهذا التّحليل الّذي قدّمته صحفيّتان راسختا الأقدام في المهنة حظوظا كبيرة ليكون قريبا من الواقع خاصّة أنّهما ليستا غريبتين عن "الماجدة" إذ كثيرا ما كانت تبوح لهما بأسرارها.

ثمّ إنّ الأمر يتعلّق بالنّسبة إلى العديد من المتآمرين القريبين من القصر بإضعاف ثقة النّاس فيّ والعمل على تآكل نفوذي شيئا فشيئا.

وعند ذلك في إمكان أمثال قـيـقـة والطّاهر بلخوجة وغيرهما من المقرّبين من "الماجدة" أن يبتهجوا استعدادا للانقضاض على الحكم ! أمّا المعارضون فإنّهم فقدوا الأمل في تطوير النّظام في نطاق الشّرعيّة وعن طريق صناديق الاقتراع، فيا لها من خسارة للبلاد !

أمّا بالنسبة إليّ فإنّه حلم لم يتحقّق وأمل ذهب أدراج الرّياح وقلت في كتابي رسالة إلى بورقيبة[1] :

« كان عليّ أن أذهب إلى أبعد من ذلك وأقدّم استقالتي. لم أفعل متعلّلا بما تفرضه الدّولة من اعتبارات. ولكنّني آسف اليوم لعدم تقديم استقالتي وكان ذلك خطأ سياسيّا ».



إنّ الصحافة الحرّة تنامت بصورة بيّنة المعالم أثناء السّتّ سنوات والثّلاثة أشهر الّتي اضطلعت فيها بخطّة وزير أوّل، إذ عرف النّور أكثر من 42 عنوانا.

يتبجّح الطّاهر بلخوجة الّذي فرضته وسيلة في وزارة الإعلام بأنّ الفضل يرجع إليه في حلول "ربيع الإعلام" هذا[2]، ولكنّ مديري الصّحف يعرفون واقع الأمر بالضّبط. فقد صرّح المنصف المرزوقي بصفته رئيسا لرابطة حقوق الإنسان قائلا : " *إنّ خاطري يذهب إلى إلدورادو (1980-1986) كانت فيه* الرأي والفار والمغرب *(كلّها احتجبت)* وريالتي ...،

---

(1) منشورات الأهرام، القاهرة،1989.

(2) سُلطت عليّ ضغوط كبيرة حتّى لا أعترض على دخول بلخوجة الحكومة. فالبشير زرق العيون ألحّ عليّ حتّى لا أغضب وسيلة. ولفت نظري قيقة مرّا ت عديدة قصد الاعتراض على دخول هذا "الذنب" في الحضيرة ولكنّه غيّر رأيه فجأة : فبعد حفل افتتاح السّنة القضائيّة دعا المازري شقير لمصاحبته في سيّارته إلى مقرّ وزارة الدّاخليّة يوم 17 أكتوبر 1980 وحاول إقناعه برأي مخالف. قال له بالخصوص: " *يجب أن يغرق* [بلخوجة] *في مستنقع الإعلام ويصبح مرمى لبورقيبة يوميّا نظرا لمشاكل الإذاعة والتلفزة !...*".

ولكن أيضا صحف أخرى أصبحت اليوم أشباح ما كانت عليه، تفتح أعمدتها لنقاش نادر الجودة تحدوه حرّية ناقدة متفتّحة... وصحيح أنّ الجرائد كانت ملاحَقة من دون هوادة ولكنّ كلّ صحافتنا كانت تتنشّق رائحة الحرّية الطّيبة ..." [1].

وبالنّسبة إلى صحيفة الرّأي الّتي رأت النّور في ديسمبر 1977، وشعارها أنّها مستقلّة، بفضل ليبراليّة الهادي نويرة فإنّها جنّدت نفسها من اليوم الّذي أبعد مديرها من قائمة مرشّحي الجبهة القوميّة لنقد عمل الحكومة وغالبا تشويهه. ولمّا لم يتجرّأ مديرها على مهاجمة رئيس الدّولة فقد كان يتّخذني كلّ أسبوع مرماه المفضّل لهجوماته خصوصا أنّني كنت لا أردّ عليه ولا أقدّم به قضيّة عدليّة أبدا.

أمّا الطّريق الجديد جريدة الحزب الشّيوعيّ فإنّها كانت تبحث جاهدة عن أقسى العبارات السّاخرة الّتي تحطّ من مصداقيّة السّياسة الّتي أنتهجها. وكذلك المستقبل صحيفة حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين والمغرب الّتي تدّعي أنّها مستقلّة وغيرهما من الصّحف فقد كانت كلّها ميّالة إلى النّقد الاعتباطي الممزوج بمسحة من الدّيماغوجيا. ورضيت بذلك على مضض ولكنّني كنت أرتئي في بعض الأحيان الرّد بصورة غير مباشرة على ما كانوا ينشرون وذلك أثناء جولاتي عبر مناطق الجمهوريّة، معتبرا إيّاهم أحرارا ومعتبرا نفسي حرّا في تبيان تهافتهم وكان ذلك في نظري من آداب الدّيمقراطيّة.

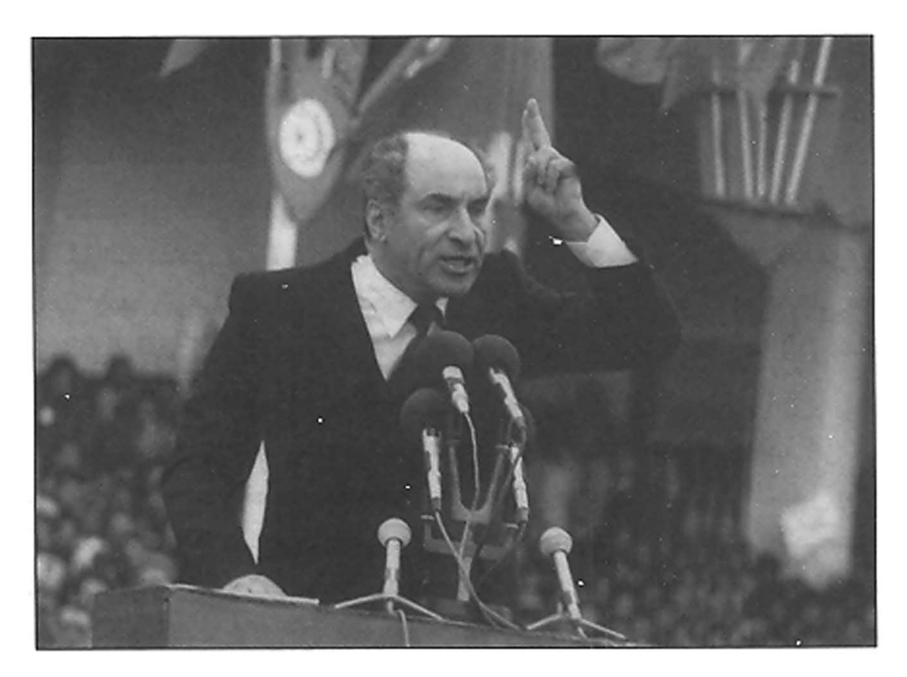
ولكن للأسف تمّ إيقاف بعض الصّحف عن الصّدور لمدّة محدودة، كما وقع تتبّع بعض الجرائد عدليّا. وسيكشف التّاريخ والأرشيف أنّ ذلك لم يكن من صنيعي وإن وقع فهو بالرّغم عنّي وضدّ ما كنت أراه. وعموما فإنّ الأوامر كانت تصدر مباشرة من قصر قرطاج الّذي كان شديد الحساسيّة إزاء انتقادات الصّحافة منذ الاستقلال. وأسوق في هذا الباب بعض الأمثلة :

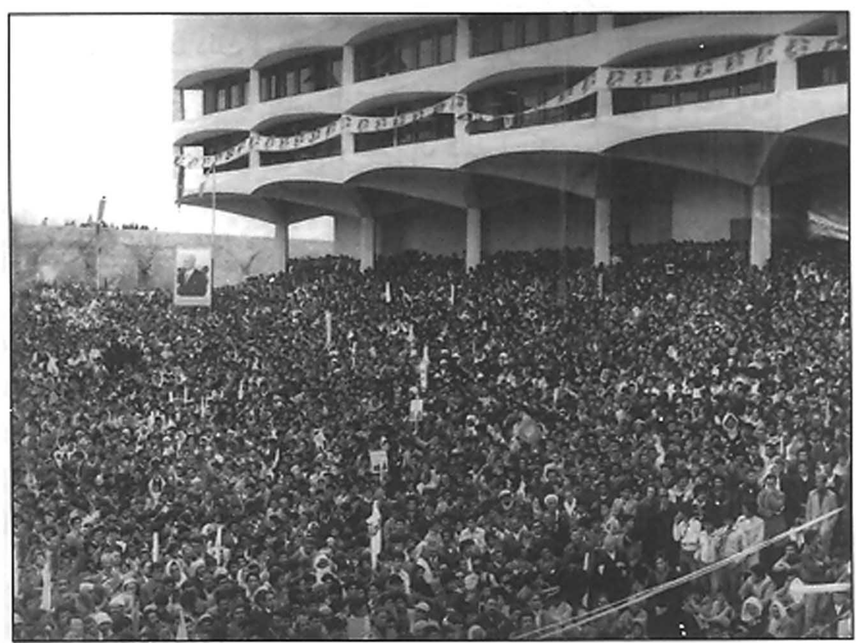
نشرت جريدة *الفار* (المنارة) بمناسبة 20 مارس 1981، ذكرى الاستقلال، مقالا يتحدّث عن نضال الشّعب التّونسيّ وانعتاقه من الاستعمار وذكّرت بتضحيات زعماء ومناضلين آخرين، معتبرة بورقيبة زعيما كغيره من الزّعماء لا أكثر ولا أقلّ، بل زادت في تحدّي رئيس الدّولة فحلّت المقال بصور الباي وصالح بن يوسف وأحمد بن صالح. فهتف لي الرّئيس من نفطة، في الجنوب الغربي التّونسيّ حيث كان يستجمّ، ليشكو لي بمرارة عقوق ووقاحة "هؤلاء النّاس" !" [2].

---

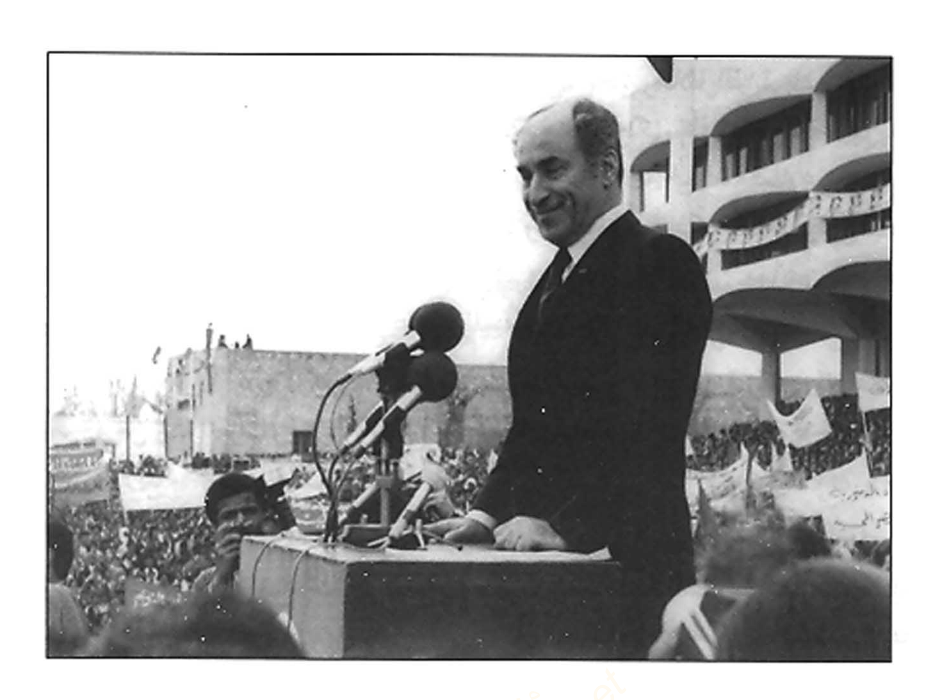
(1) **حقائق، 24 مارس 1993.**

(2) **كنت في هذا اليوم أشرفت في ساحة القصبة على اجتماع شعبيّ احتفاء بعيد الاستقلال : وحضر الاجتماع عدّة آلاف من المواطنين والمواطنات، فهتفت لي وسيلة وقالت : حذار! لقد رأى الرّيس هذه الجماهير وهي تهتف لك، ولم يخف غيرته !...**





خطابي أمام عشرات الآلاف من المواطنين بمناسبة عيد الاستقلال يوم 20 مارس 1981
بساحة القصبة في تونس





في الصف الأول يُرى محمد الصياح وعلالة العويتي وإبراهيم خواجة والصادق المقدم والمنجي الكعلي

وفي يوم من الأيّام علمت عن طريق الصّحافة أنّ أحد وكلاء النّيابة بادر من تلقاء نفسه بإيقاف جريدة *الموقف* لسان التّجمّع التّقدّمي الاشتراكي الّتي يشرف عليها أحمد نجيب الشّابي. وكانت التّهمة الرّسميّة هي المسّ بالدّين والأخلاق الحميدة. فسارعت بمخاطبة محمّد شاكر وزير العدل الّذي ألغى قرار الإيقاف. وبهذه المناسبة أذكّر بأنّ منشّطي التّجمّع الدّيمقراطي الاشتراكي كانوا منذ سنوات 1968، و1972، و1974 ... موزّعين بين النّفي والسّجن فأطلقت سراح المسجونين وسمحت للمنفيّين بالعودة إلى الوطن.

وفي مرّة أخرى كان دور سفارة سوريا الّتي قدّمت إلى المحكمة قضيّة تتعلّق بما جاء بالعدد 45 من مجلّة *المغرب*، فاضطررت إلى مخاطبة الديبلوماسي وتدخّلت لديه بالحسنى حتّى يقع تجنّب الإيقاف وطُوي ملفّ القضيّة.

وفي أوائل أكتوبر 1984 أعلمني عبد الرّزّاق الكافي وزير الإعلام أنّ الرّئيس أصدر إليه تعليمات تقضي بمنع توزيع منشورات جون أفريك مدّة ستّة أشهر. وكان ذنب هذه الأسبوعيّة أنّها انتقدت طارق بن عمّار القريب من وسيلة (ابن أخيها)، "فاقتلعت" هذه العقوبة من بورقيبة. وكنت بالطّبع ضدّ هذا القرار احتراما لحرّيّة الصّحافة وحرصا على سمعة تونس في الخارج. وفي 15 أكتوبر رافقت بورقيبة لحضور مراسم الاحتفال بعيد الجلاء ببنزرت وتناولت معه طعام الغداء في المصيدة الكائنة بالقاعدة البحريّة مقرّ قيادة البحريّة الوطنيّة. وفي الوقت الّذي كنت أودّع فيه الرّئيس منصرفا رأسا إلى المطار للقيام بجولة رسميّة في أقصى آسيا (اليابان والصّين وكوريا الجنوبيّة) عبر باريس، رجوت الرّئيس أن يلغي قراره القاضي بمنع ثلاث مجلاّت من التّوزيع في الأكشاك. ولكن من دون جدوى. وعندما حللت بباريس طلبت من سفيرنا الهادي المبروك أن يُطمئن البشير بن يحمد مدير جون أفريك واعدا إيّاه بأنّني سأعيد الكرّة حالما أعود إلى تونس. وبررت بوعدي ونجحت في إلغاء القرار.

لكنّ هذا الصّحفيّ لم ينتظر بل أعلنها "شوهة" كبيرة فنشر العشرات من المقالات على أنّها صادرة من قرّاء تونسيّين وأفارقة وفرنسيّين" ساخطين " على هذا القرار، وبالطّبع وجدوها فرصة ثمينة لمهاجمة تونس ونظامها.

وبمناسبة اجتماع اللّجنة المركزيّة للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ في أكتوبر 1981 بقصر قرطاج شهد أعضاؤها سُخط بورقيبة على صحيفة *المغرب* الّتي نشرت في ذلك التّاريخ في غلافها صورة أحمد المستيري. وبالرّغم من أنّني ظننت أنّي توصّلت بحضـــور

أحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطنيّ، لحظات قبل ذلك، إلى تهدئة خاطره مطمئنا إيّاه أنّ الأمين العامّ لحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين يمارس المعارضة في نطاق القانون وأنّه يكنّ له كلّ تقدير. ولكنّه طفق يحاكي بسخريّة أعضاء أسرة هذه المجلّة ولمّا وجد اسم البشير الخنتوش(1) أخذ يكيل إليه أسوأ النّعوت(2).

وطلب من محمّد الصّيّاح وزير التّجهيز طرد "*زوجة هذا الكلب !*" من ديوانه. ولكن من حسن حظّ هذين الزّوجين أن كانت شآبيب العفو الرّئاسيّ لا حدّ لها. إذ رجع البشير الخنتوش إلى حظوته وعُيّن محاميا مستشارا أوحد لدى كلّ المؤسّسات الاقتصاديّة يُركن إليه "للدّفاع" عن مصالحها. و هو الّذي طالب بتسليط أقصى العقوبات على ابني البكر في أكتوبر 1986، لأنّ هذا المحامي لا يتولّى الدّفاع بل مهمّته هي المطالبة بالعقوبات.

وبالرّغم ممّا بذلته من جهود من أجل صحافة حرّة فإنّني لم أتمكّن من الوقوف ضدّ قرار منع صدور مجلّة ريالتي مدّة ستّة أشهر لأنّني لم أعلم بالخبر إلاّ عن طريق جريدة الصّباح في 27 جوان 1986. وفي 8 جويلية يوم عزلي مثُل المنصف بن مراد مدير هذه المجلّة آنذاك أمام المحكمة. وعلمت فيما بعد أنّ القوم أرادوا "مكافأته" على جرأته في تحكيم ضميره المهني الّذي دفعه إلى الإشارة في مجلّته إلى وجود ملفّ يدين المدعوّ محمّد كريّم كان أعدّه الدّكتور الهادي بو ريشة الّذي خلفه في وزارة الشّباب والرّياضة.

ولقد قام بتحرير تجاوزات محمّد كريّم المخلّة بالأمانة متفقّدون من الوزارة الأولى ووزارة الماليّة، وبالرّغم من ذلك حرّفت سعيدة ساسي صديقة محمّد كريم الوقائع لدى خالها الرّئيس إلى حدّ أنّه رفض الاستماع إلى الدّكتور بو ريشة وأبى أن يتسلّم منه ملفّ الإدانة بل طرده من الوزارة، مع أنّ هذا الطّبيب مشهور في صفاقس ويشهد النّاس باستقامته الأخلاقيّة وقدراته المهنيّة.

والأغرب من هذا أنّ بورقيبة قرّر في 20 مارس إيقاف الأسبوعيّة *ديالوڤ* الصّادرة بالفرنسيّة عن الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ لمدّة خمسة أسابيع. وهذه المجلّة تديرها رجاء

(1) طرد هذا المحامي من شعبة قصر هلال التّابعة للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ في 21 أوت 1973. ولكنّه صعد صعودا ملحوظا في مؤتمر هذا الحزب المنعقد في 19 جوان 1986 وأثناءه عيّنه بورقيبة عضوا باللّجنة المركزيّة. ولمّا طردت من الدّيوان السّياسيّ في 24 جويلية 1986 تعسّفا من دون سماع صوتي خلفني الخنتوش !

(2) وأثناء هذه المقابلة طلب منّي ومن أحمد بنّور أن أفتح ملفّ شكيب نويرة ابن الوزير الأوّل الأسبق، ومساءلته حول مكاسبه في الخارج وأشياء أخرى. فوعد أحمد بنّور بالقيام بتحقيق في الموضوع برّأ المعنيّ بالأمر؛ ولم نجد، بعد ذلك، صعوبة في تهدئة رَوع الرّئيس.

العلمي، وهي سيّدة متميّزة كصحفيّة وصاحبة مبادئ، والسّبب هو أنّها أعطت الأولويّة لقمّة البلدان غير المنحازة بنيودلهي الّتي مثّلتُ فيها تونس على اللّقاء "التّاريخي" بين بورقيبة وبن جديد. وهكذا أوقف الرّئيس صدور صحيفة هو نظريّا المسؤول عنها بصفته رئيسا للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ !

وأخيرا فإنّ الرّئيس بورقيبة هو الّذي تلفن مباشرة للمدير العام للإذاعة والتّلفزة بدون إعلامي مطالبا بإلغاء برنامج الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل (صوت الاتّحاد) إثر الانتقادات الّتي وجّهها الطّيّب البكّوش عندما تمّ إبطال العمل بالتّعويض في خصوص مشتقّات القمح.

وعندما أذكر بعض الأمثلة الدّالة على حرصي المتواصل على ضمان حرّية الصّحافة فإنّه يمرّ بخاطري حدثان لهما أكثر من دلالة أكتفي بإيرادهما فقط :

1) أريد ذكر التّعليق الّذي كتبه بورقيبة بن رجب أستاذ الأسلوبيّة بمعهد بورقيبة للّغات الحيّة المنشور بمجلّة *حقائق* (عدد صدر سنة 1982). وللقارئ كلّ المجال للتمعّن في الأسلوب الّذي كُتب به هذا المقال وقد تخطّى فيه كلّ الممنوعات باسم حرّيّة الصّحافة !

و"ضحيّة حرّيّة الصّحافة" هو منصور معلّى وزير الماليّة والتّخطيط الّذي قد يكون صرّح لمجلّة *جون أفريك* أنّه اكترى طائرة صغيرة للقيام بمهمّة رسميّة. وتجشّأ بن رجب الّذي لم نعد نسمع صوته ولا نقرأ له شيئا اليوم قائلا :

« ضع طائرة على ذمّتك، نحن لا نطلب منك شيئا إلاّ شدّ حزامك. بينما في اليابسة شدّ الحزام يسمح لك بأن لا تنحّي سراويلك ».

وختم قائلا : *« هذا هو معنى ما يدعى جمهوريّة موزيّة[1] »*.

وتمّ حجز *ريالتي* إثر شكوى رفعها المعنيّ بالأمر وقُدّمت قضيّة ضدّ المنصف بن مراد. وبعد ستّة أشهر حكمت المحكمة بعدم سماع الدّعوى، لا لشيء إلاّ لأنّ القضاة لم يفهموا معنى الجملة الأخيرة مترجمة، *"جمهوريّة موزيّة !"*.

وعملت جهدي بعد ذلك حتّى تعود *حقائق* إلى الصّدور من جديد. ويقينا أنّني لم أقم بقمع الصّحافة رغم بعض التّجاوزات مثلما ذكرت آنفا. ومن حين إلى آخر كان يلفت نظري زملاء أو مستشارون أو أصدقاء إلى ما تحمله بين طيّاتها بعض الكاركاتور أو المقالات

---

(1) نسبة إلى الموز أو البانان ويُطلق ازدراء على الجمهوريّات التي يحكمها الجنرالات أو صغار الطغاة...

من همز ولمز. وجوابي دائما أنّ الشّعب بلغ درجة من النّضج تجعله قادرا على التّفريق بين الغثّ والسّمين. أليس كلّ شيء تتحكّم فيه المبالغة لا معنى له ؟!

2) وفي أكتوبر 1985، إن لم تخنني الذّاكرة، رأى الحبيب عاشور من المناسب أن يهاجمني شخصيّا في ندوة صحفيّة نشرت بمجلّة جون أفريك انساق فيها قائلا بكلمات افتقدت الذّوق والكياسة أي بلغة الكرارطيّة المحبّبة إليه: « أنا أكلت رأس (كذا) *الهادي نويرة وسآكل رأس مزالي* (كذا مرّة أخرى) *!* ». وأردف : « *إنّ النّظام الإسرائيلي ونظام إفريقيا الجنوبيّة (التّمييز العنصريّ) يتحمّلهما الإنسان أحسن ممّا يتحمّل النّظام التّونسيّ !* »، لم أقدّم قضيّة لا به ولا بالصّحيفة وغاية ما قمت به هو أنّني اكتفيت بالرّدّ عليه في خطاب ألقيته من على منبر مجلس النّوّاب في أوائل ديسمبر 1985، وقلت فيه : « *يا سي الحبيب أمرك لا يهمّني ! أمّا السّجن فلن تراه !* ». وما على الباحثين إلاّ الرّجوع إلى مداولات مجلس النّوّاب المنشورة بالرّائد الرّسمي بتاريخ ديسمبر 1985... ولكنّ بورقيبة كان له رأي آخر في الموضوع. فقد كان يطلب منّي مرّتين أو ثلاثا في الأسبوع أن أزجّ به في السّجن. ولكنّني أثنيه عن رأيه مؤكّدا أنّ عاشور خارج السّجن أقلّ خطرا منه داخل السّجن. وفي الواقع فإنّ عاشور باستثناء بعض الموالين له، أصبح في عزلة بين النّقابيّين أمثال الطّيّب البكّوش والصّادق علّوش وأصدقائهما المستائين من الشّطط الّذي أوغل فيه.[1]



إنّ الطّاهر بلخوجة أراد أن يقوم بلفتة كريمة – إلى جانب لفتات أخرى– نحو فرنسا مؤكّدا في "عقوده الثّلاثة" أنّ الفضل في دخول القناة 2 الفرنسيّة إلى تونس يرجع إليه وحده وإلى الرّئيس، بالرّغم من معارضة الحكومة وخصوصا محمّد مزالي ظانّا أنّ ذلك يزيد كلامه مصداقيّة لدى الفرنسيّين. ومضى إلى حدّ الادّعاء أنّ الرّئيس لامني من أجل ذلك ولكنّني "رددت الفعل" وأمكن لي، بطلب ملحّ منّي، الحصول من الوزير الأوّل الفرنسيّ بيار موروا عندما أدّى زيارة رسميّة إلى بلادنا، على رحيل بيار هونت سفير فرنسا، وهذا مخالف بالطّبع للواقع ولكلّ الأعراف الدّيبلوماسيّة !

إنّي أؤكّد أنّ بلخوجة لم يقل الحقيقة وأنّه لم يدر بخلدي أن أقوم بمثل هذه المساعي وأن أتدخّل في الشّؤون الفرنسيّة البحتة إلى جانب أنّ العلاقات بيني وبين بيار هونت كان يسودهاالاحترام المتبادل. ولكنّ بلخوجة، من دون أن يفطن، عارض نفسه بنفسه في

(1) سأعود إلى هذه النّطة في فصل : سوء تفاهم مع النّقابيّين.

صفحة 259 ذاهّا مذكّرا بأنّ المشروع تمّت بعدُ مناقشته في زيارة فاليري جيسكار دستان سنة 1973. فمن 1973 إلى 1980 لم أكن وزيرا أوّل للجمهوريّة التونسيّة فمن ذا الّذي إذن وضع العراقيل، إن وجدت، كما ادّعى؟

إنّها ادّعاءات مخالفة للحقيقة وأقرب إلى الهذيان دأب عليها هذا المفطور على الاختلاق، المزوِرُّ عن قول الحقيقة، هي تقوّلات غير جديرة بالرّدّ عليها لولا حرصي على أن أساهم في إرجاع الأمور إلى نصابها مع غيري ممّن سيساهم في إثراء التّاريخ، يومَ تهدأ رياح الجدل الخبيثة ويأتي الزّمن الّذي يُكشف فيه عن الحقيقة بموضوعيّة وهدوء بال[1]. ولكنّي أعلم أنّ استجلاء الحقيقة أصعب من اختلاق الكذب كما قال سولجنستين.

وفي مجال آخر تنفلت أكاذيب الطّاهر بلخوجة كالفقاقيع عندما يتحدّث عن خروجه هو ومنصور معلّى من الحكومة في جوان 1983 متوخّيا حديثا أقرب إلى الحبكة الرّوائيّة من أيّ شيء آخر، علاوة على أنّ بلخوجة ظهر ميّالا إلى الزّجّ بمنصور معلّى في المغامرات نفسها الّتي خاضها حتّى يوهم القارئ بأنّ الأمر يتعلّق برجال ووزراء من نفس المستوى. والواقع أن ليس هناك أيّ شبه بينهما فشتّان بين الرّجلين علما وأداء سياسيّا !...

إنّ معلّى رجل له قيمة، وهو مناضل بحقّ، يتمتّع بتكوين سياسيّ وجامعيّ متين. هو قويّ الشّخصيّة ولا تعوزه لا الكفاءة ولا البيداغوجيا في عرض آرائه أو في دحض آراء غيره. ويحدث أن يزعج زملاءه بما اتّصف به من روح الاستعلاء والخيلاء. وكان دخل في صراع مع الهادي نويرة لمّا كان مساعده في البنك المركزي غداة الاستقلال. وكنت أحترمه ولا أضنّ عليه بثقتي لأنّه كان وطنيّا وكُفءا. كان يزورني في مكتبي أو بيتي الخاصّ لينصحني بتوخّي مزيد من الجرأة في مسيرتي نحو الدّيمقراطيّة، والتّسلّح بفضل من الإرادة في القيام بالإصلاحات. وعندما يراني وقد عطّلت هذه المسيرة نزوات الرّئيس ومؤامرات البلاط لا يتردّد في نصحي بالاستقالة، والقيام بعمل جريء يحدث رجّة. ومن المحتمل أن يكون على حقّ !

وأثناء مجلس الوزراء المنعقد يوم 9 جوان 1983 تحفّظ منصور معلّى في خصوص تمويل تعبيد طريق مزدوجة تربط مطار المنستير بقصر سقانص. وهذا الملفّ قدّمه محمّد الصّيّاح

(1) **كتب الأستاذ فرحات الدّشراوي الوزير سابقا والمسؤول النّقابيّ قديما في خصوص الطّاهر بلخوجة : "** إذا هو سعى أن يُعتبر بطل اللّيبراليّة زمن بورقيبة فذاك شأنه ! ولكن ليس من المعقول أن يفعل ذلك على حساب غيره بالقيام بدور وزير الدّاخليّة اللّيبرالي صاحب الأيدي النّظيفة، والمتمسّك الموضوعي بالأخلاق، النّزيه. إنّ شهادته لا يصدّقها أحد. ومهما كان الأمر فأنا غير مقتنع بها ! حقائق **عدد 704 ، 10 إلى 16 جوان 1999 ص.21.**

وزير التّجهيز. وصرّح وزير الماليّة أنّه أقنع بورقيبة بضرورة تأجيل هذا المشروع ونعته بالقرصنة وهو ينظر إلى محمّد الصيّاح. والواقع أنّ بورقيبة تلفن ليقول لي : "*معلّى فدّدني!*" وأنّه يعوّل عليّ لإيجاد التّمويل الضّروريّ. وبالطّبع لم يكن في مقدوري في مجلس الوزراء إعادة ما قاله لي الرّئيس. وأغلب الظّنّ أنّه فعل الشّيء نفسه مع الصيّاح. ثمّ حدث حادث في خصوص مسألة أخرى مسجّلة في جدول الأعمال. ونشب في شأنها خلاف بين منصور معلّى وعزّوز الأصرم وكلّ منهما أدلى بحججه. واغتنم قـيـقـة الفرصة وأظهر امتعاضه وقال لي في شيء من المكر :

« ما العمل إذا لم يتّفق وزير المالية والتّخطيط مع وزير الاقتصاد ؟ أملي أن تكون للحكومة وجهة نظر منسجمة ».

ومنذ الاستقلال دأب الرّئيس والوزراء الأُوَل على القيام بملخّص للمداولات وختم أعمال المجلس. ولم تجر العادة بالتّصويت على أيّ نقطة مدرجة بجدول الأعمال. وهذا ما فعلته بعدما عبّرت عن تأييدي لنظريّة عزّوز الأصرم لأنّ حججه كانت في تقديري مقنعة. لكنْ خلافا للعادة أخذ معلّى الكلمة من جديد وحاول إقناع المجلس بوجهة نظره. فتمسّكت برأيي وحاول معلّى الرّدّ مرّة ثالثة فأسكتّه ورفعت الجلسة وسمعت بلخوجة يهمس إلى من بجانبه قائلا : "*الحقّ مع معلّى*".

وخلافا لما قد قيل أو ما كتب أؤكّد أنّها المرّة الأولى الّتي أشتكي فيها من زميل إلى الرّئيس، لا من أجل خلاف في الرّأي ولكن من أجل مسألة تتعلّق بآداب المجلس والمسّ بنفوذي المعنويّ. فقلت للرّئيس : "*ليس في مقدوري مواصلة العمل معه ؛ فإمّا هو أو أنا !*".

ولّما رآني الرّئيس مصرّا على ذلك دعاني إلى اجتماع ضمّ معلّى والأصرم. وكانت المقابلة مضنية. ومضى الأمر بمعلّى إلى أن قال للأصرم : "*فحتّى قريبك المنصف بلخوجة محافظ البنك المركزي فهو موافق لنظريّتي !*". فردّ الأصرم وقد غيظ من هذه الإشارة قائلا : "*قريبي ! أنت الّذي سمّيته !*"، وأردف الأصرم قائلا : "*سيّدي الرّئيس أنا ماض إلى حال سبيلي حتّى أترك سي معلّى يعمل في راحة بال*". وتنهّد بورقيبة في شبه غياب قائلا : "*إيش بيه ! ولم لا؟*".فتدخّلت بحزم وذكّرت الرّئيس بأنّي متّفق مع عزّوز الأصرم. فتمالك الرّئيس نفسه وطلب منّي أن أنظر مع معلّى من جديد في إمكانيّة حلّ هذه الأزمة، ولم أفعل شيئا من ذلك. ولا فائدة في أن أجزم أنّني لم أتّصل لا بهذا ولا بذاك..

وعلى السّاعة التّاسعة من يوم السّبت 18 جوان سألني بورقيبة عن المشكل بيني وبين معلّى هل حُلّ أم لا. أجبته : " لا، لن يكون ذلك لا اليوم ولا غدا". فهتف بورقيبة إلى معلّى قائلا : " أكّد لي الوزير الأوّل أنّه لم يعد في إمكانه العمل معك ؛ لذا أنهي مهامّك". وأردف : " علاوة على أنّي لست قلقا عليك فلك ما يوفّر لك العيش الكريم ".

والتفت إليّ وقال : " أتذكّر أنّك قلت لي إنّ الطّاهر بلخوجة كان موافقا لمعلّى ". أجبته : " إنّ ذلك ليس له أهمّيّة إذ هو مجرّد رأي شخصيّ قيل همسا " فقال : " لا، الأمر هامّ. أنا حريص على أن تعمل مع زملائك في كنف الاحترام المتبادل (القَدر بالعامّية التّونسيّة)، والنّفوذ الأدبيّ الضّروريّ. وهتف إلى الطّاهر بلخوجة ليعلمه أنّه ينوي تسميته سفيرا ببارن. وفهمت أنّ بلخوجة خيّر البقاء نائبا والتّفرّغ لشؤون بناته. أمّا فيما يتعلّق بالسّفر الّذي كان من المفروض أن يقوم به إلى الولايات المتّحدة وادّعى أنّي عارضت فيه فإنّ الرّئيس هو الّذي لاحظ له أنّه من غير المناسب القيام به بُعيْد عزله من الحكومة. أمّا بالنّسبة إليّ فإنّ ذلك لم يكن ليهمّني في شيء.

بهذا آمل أن أكون قد وضعت حدّا للأسطورة الّتي نُسجت من عدم والقائلة بأنّني تخلّصت من عدد من الوزراء من "العيار الثقيل" الّذين في الإمكان أن يتسبّبوا لي في بعض القلق. ذلك أنّ الّذين تخيّلوا هذه النّظريّة قاموا بشيء من الإسقاط تطابقا مع تهوّماتهم وخلطوا بين سلوكي والسّلوك الّذي كانوا يسيرون عليه لو أنّهم كانوا في مكاني من المسؤوليّة. ومهما كان الأمر فإنّ بلخوجة مثل قــيــقــة سارع في العودة إلى تونس بعد تغيير السّابع من نوفمبر. فلم يكن في مقدرته تحمّل أربع سنوات من المنفى. وسرعان ما حضر أمام محكمة الحقّ عام الّتي أصدرت عليه حكما بأربع سنوات سجنا... مع تأجيل التّنفيذ و40.000 دينار غرامة. وبعد ذلك بسنوات قليلة تمتّع مثل قــيــقــة بعفو رئاسيّ وقد لاحظ لي الكثير من رجال القانون أنّه من النّادر أن يسعف من حكم عليه بسنوات عديدة من السّجن بتأجيل التّنفيذ.

فهذا الوزير الّذي سُمّي وزيرا للدّاخليّة ثمّ وزيرا للإعلام بمنّة من وسيلة، المليء طموحا أكثر من تمسّكه بالمبادي والقناعات، الحريص على ما يظهر به أمام النّاس أكثر من تعلّقه بالحقيقة والّذي لعب دور " صاحب الضّربات الوجيعة"، بإحداثه الفرق الأمنيّة للتّدخل (البوب)، والمنعوت في الكلّيات بالطّاهر بوب، والّذي كانت زبانيته تتنافس في ألوان التّعذيب المسلّطة على الطّلبة، وعلى مناضلي اليسار والوحدة الشّعبيّة التّابعة لأحمد

بن صالح[1]، كان عليه أن يقوم بتصحيحات في كتابه " *عقود ثلاثة* " لعلّه يفوز بتفهّم الأجيال القادمة[2].

ورحم اللّه الحصريّ القيروانيّ الّذي أنشد :

« أحبّ مكارم الأخلاق جهدي وأكره أن أعيب وأن أعابـــا

وأصفح عن سباب النّاس حلما وشرّ النّاس من يهوى السّبابا

ومن هاب الرّجـــال تهيّبـــوه ومن حقر الرّجال فلن يُهابا».

---

(1) إشارة إلى شهادة بلحاج عمر والطاهر قاسم وبن حميدة في ملتقى الذّاكرة الوطنيّة يوم السّبت 29 جويلية 2006.

(2) وللانتهاء من قضيّة فيـڤـة و بلخوجة أسوق فيما يلي، على وجه الإعلام، ما قاله فيهما نجيب البوزيري السّفير وزير بورقيبة سابقا (المجلّة التّاريخيّة المغاربيّة عدد 104 سبتمبر 2001) : " بلخوجة يدافع عن فيـڤـة مدّعيا أنّه نال جزاء لا يستحقه. وموقف بلخوجة هذا لا يُستغرب، لأنّه هو و فيـڤـة من نفس الفصيل واقترف كلاهما نفس الدّناءات. وكلاهما أضرّ كثيرا ببورقيبة وبتونس بأعمالهما الإجراميّة... وعلى الأقلّ فإنّ فيـڤـة لم يكتب كتابا ليبرّئ نفسه سياسيّا وأخلاقيّا، كما فعل ذلك بلخوجة بمثل تلك الصّفاقة !...".

الفصل الخامس

مواصلة المعركة
من أجل الدّيمقراطيّة

واصلت سعيي بالرّغم من "كبوة" نوفمبر1981، وقد ذكرت آنفا الأسباب والظّروف الّتي حفّت بـــها طالما أنّه " ليس من الضّروريّ أن يحدو المرءَ الأملُ ليسعى ولا أن ينجح ليثابر". لقد اقتنعت بأنّ الرّئيس بورقيبة يتقبّل بسهولة الحجج العقليّة والمنطق الكرتزياني. وكلّما وجدته " على أحسن حال"، هادئا، أبسط عليه حججي من أجل انفتاح حقيقيّ يقرأ حسابا لتطوّر الشّعب، ولطموحات شبابنا وجامعيّينا المشروعة. ولكن كم من مرّة أجده "غائبا"، عبوسا ؛ فأكون عند ذلك أمام رجل آخر واله العقل، كاسف البال، مكفهرّ الوجه، شاحب اللّون، متعثّر المشية، ينمّ كلّ شيء على أنّه تحت تأثير العقاقير، ممّا يسمّى منذ القدم "القميص الكيميائي". وكان يشكو الأرق ... وكان يكرّر لي غالبا الكلام نفسه : *" البارحة لم يكحّل جفنيّ النّومّ أخذت جرعة من شراب الكلورال، ثّم ثانية، وثالثة ورابعة، ثّم أغفو ساعة أو ساعتين وإذا بالنّوم يذهب عنّي. وعلى السّاعة الثّالثة فجرا أطلب فطور الصّباح ...! "* وأحيانا أخرى يشكو قلقا في الأمعاء أو المعدة. وإذا تعلّق الأمر بباطن جسمه وأعضائه ونسيجه البدنيّ فإنّه يتحدّث بسليقته، وببساطة من دون أن يخفي شيئا. وقد سمعه التّونسيّون يتحدّث عام 1974 بالتّفصيل عن بعض خاصيّات جسمه وهو يسمّي الأشياء بأسمائها ولا يحوم حولها. وذكّرني هذا الموقف بجملة لتشرشل قالها ليَوَرانه وهو على ظهر طرّادة قاصدا يالطة لئلاّ يتردّد في إخطاره بأيّ خبر مستعجل وفي أيّة ساعة من اللّيل. وفتح الجنديّ الباب وإذا بتشرشل يستحمّ فخطا الضّابط خطوة إلى الوراء حياءً فقال له تشرشل:

« ادخل أيّها الشّاب، ليس لإنـــقـــلترا ما تخفيه ! »

وكم من مرّة تحذّرني وسيلة من أنّ الرّئيس قضى ليلة ليلاء وترجوني ألاّ أثير المسائل الّتي قد تغضبه. فأكون مضطرّا أخلاقيّا إلى انتقاء المسائل والملفّات. ومع هذا فقد توصّلت أكثر من مرّة إلى الحديث عن ضرورة الاعتراف قانونيّا بالأحزاب[1]، وهي الأحزاب الّتي دخلت في لعبة انتخابات 1981 وساهمت فيها. وما زلت به حتّى استعدّ لإلغاء " الحظر" الّذي كان سلّطه على الحزب الشّيوعيّ غداة مؤامرة ديسمبر 1962[2]. و سمح بصدور الطّريق الجديد لسان الحزب الشّيوعيّ. ثمّ وعدني بذلك. فلم أستغرب استقباله لأمين عامّ هذا الحزب.كان ذلك يوم 18 جويلية 1981، بحضور المنجي الكعلي مدير الحزب الاشتراكي الدّستوري، وهو اليوم الّذي وافق فيه بورقيبة على الاعتراف بهذا الحزب بمجرّد أن طلب منه ذلك محمّد حرمل. أمّا الّذي أستغربه اليوم فهو ما رواه هذا الأخير في جريدته بتاريخ جوان، جويلية 2003 عندما كشف عمّا قالته له وسيلة عند خروجه من المكتب الرّئاسيّ :

" هل أنّك تعتقد حقّا أنّ الدّيمقراطيّة ممكنة مع فرانكو !".

ولم أنفكّ طوال هذه الفترة أقيم الدّليل تلو الدّليل على تفاؤلي بالفعل لا بالقول فقط. فلقد صرّحت لجريدة الصّباح في أفريل 1983 قائلا : " ستشهد الأيّام القادمة شيئا فشيئا إجراءات ومبادرات من شأنها إحلال التّعدّديّة ".

ومضيت في هذا الاتّجاه إلى حدّ أن أعددت أنا وزملائي اللّبراليّون قانونا ينظّم الحياة السّياسيّة والنّقابيّة على أساس تعدّديّ. كان من الواجب صياغة الشّروط الأربعة أو الخمسة الّتي كنت حبّرتها بنفسي وأقحمتها في الخطاب المنهجيّ الّذي ألقاه رئيس الدّولة في 10 أفريل 1981. أي أنّه على كلّ مجموعة سياسيّة تطالب بالاعتراف بـــها أن تلتزم بنبذ العنف، ورفض أيّ ولاء للأجنبيّ، والاعتماد ماليّا على قدراتها الذّاتية، والمحافظة على

---

(1) لم أنس رأي المناضل أحمد التّليلي في الرّسالة المشهورة التي وجّهها إلى بورقيبة في 25 جويلية 1966 عندما كتب له : *" لقد ألغي الحزب الدّستوريّ القديم والحزب الشّيوعي بجرّة قلم في الوقت الذي كان تأثيرهما في تراجع، وهما لا يضايقان في شيء الحزب الجديد لا قبل الاستقلال ولا بعده. وكان بقاؤهما يمكن أن يكون علامة يستدلّ بها الحزب الجديد ومرآة تكشف له عن صيرورة عمله. لأنّ وجودهما والنّقد الذي يوجّهانه لعمل الحزب من شأن ذلك أن يجنّبه الأخطاء الممكن وقوعها بما أنّه القاعدة التي ترتكز عليها الحكومة..."*.

(2) قاد هذه المؤامرة حمع من الفلاّقـــة القدامى ومن الضّبّاط، وكانوا يستهدفون بورقيبة وأهمّ وزرائه. وفشلت المؤامرة قبل 24 ساعة من تنفيذها بفضل تراجع ضابط صفّ. فاتّخذ بورقيبة هذه المؤامرة مبرّرا لإيقاف جريدة الحزب الشّيوعي المتكلّمة باسمه *منبر التّقدّم*.

المكاسب التقدّمية الّتي حصلت عليها البلاد منذ الاستقلال من تحرير للمرأة، والتزام بمجلّة الأحوال الشّخصيّة وفتح المدارس والجامعات في وجه البنات...

ولّما رأيت أنّ الثّمرة قد " نضجت". اغتنمت فرصة وجودي على انفراد مع الرّئيس لأعيد الكرّة و" ألحّ "، وذلك قبل أن أرافقه إلى المطار لتوديع الملك خوان كارلوس والملكة صوفيا اللّذين أنهيا زيارتهما الرّسميّة (من 15 إلى 17 نوفمبر 1983). لقد ذكّرته باللّهجة المعتدلة الّتي توخّاها أحمد المستيري في تصريحاته للصّحافة وأطلعته على الرّسالة الّتي بعث بـها إليّ ليعلمني بانعقاد مؤتمر حركة الاشتراكيّين الدّيمقراطيّين يومي 16 و17 ديسمبر 1983 ودعوتي إلى تعيين ممثّل عن الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ لإلقاء كلمة في جلسة الافتتاح. وخيّرته بين أمور ثلاثة : إمّا أن نمنع حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين من عقد مؤتمرها، أو ننتظر إعداد القانون المنظّم لحياة الأحزاب ممّا من شأنه أن يأخذ بعض الوقت، أو نعترف بالأحزاب الّتي شاركت في انتخابات غرّة نوفمبر. وكنت واثقا من الجواب. إذ سرعان ما قال لي بورقيبة : *"اختار المقترح الأخير"*. كنت فخورا عندما أعلنت لأحمد المستيري ومحمّد بلحاج عمر الخبر السّارّ. وفي اليوم نفسه سلّم إليهما وزير الدّاخليّة في حفل بهيج الرّخصة القانونيّة. وكانت حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين انتظرت ذلك خمس سنوات وحركة الوحدة الشّعبيّة 2 سنتين. واستقبل بورقيبة زعيمي الحزبين وقال له المستيري من بين ما قال له : *" لن تندم سيّدي الرّئيس على هذا الموقف الشّجاع "*.

وكان الخبر بمثابة قنبلة. كان يوم عيد احتفل فيه التّونسيّون مهنّئا بعضهم بعضا : مبروك... مبروك. وفي كامل الجمهوريّة كانت قوافل السّيّارت تجوب الشّوارع على إيقاع "يحيا بورقيبة يحيا". ولم يكن مناضلو الحزب الاشتراكي الدّستوري بأقلّ ترحاب بالحدث.

ولاحظت سهير بلحسن في *جون أفريك*[1] قائلة :

« علاوة على أنّ هذا القرار يحدث انفراجا في الحياة السّياسيّة بهذه البلاد فإنّه يزيد في هيبة الحبيب بورقيبة ويجعل من فترة مزالي فترة تحرّريّة ».

أمّا صوفي بسّيس فقد كتبت في المجلّة نفسها ما يلي :

« إذا لم يطرأ طارئ على هذا النّسق التّحرّريّ، ويظهر أنّه تطوّر قطع أشواطا يعسر أن تراجع إلى الوراء فإنّ مزالي سيبقى في الأذهان ما أراد لنفسه أن يكون، أي صانع الانفتاح ».

---

(1) عدد 30 نوفمبر 1983

أمّا جون – لويس بيشي من *جون أفريك* **(العدد المذكور أعلاه) فقد كتب :**

« أبعث بتحيّة إلى ما اتّصف به محمّد مزالي من مثابرة. فما أن هلّ أفريل 1981 حتّى توصّل إلى أن يجعل بورقيبة يقول كلمته في التّعدّديّة. وسمح ذلك ***للبشير بن يحمد*** *أن يكتب : "إنّ النّصر الّذي حقّقته الدّيمقراطيّة في تونس يرجع الفضل فيه، في معظمه، إلى رجل تكوّن في كنف... الحزب الواحد الّذي لم يغادره أبدا، وإلى رجل لم تنضب فيه الرّوح الدّيمقراطيّة بنوع من المعجزة ألا وهو محمّد مزالي" ».*

وتقبّلت رسائل تهنئة وتشجيع عديدة من داخل البلاد وخارجها. وأنشر فيما يلي هذه الرّسالة الواردة من محام شابّ، نائب مستقلّ عن دائرة سوسة. ويكفي الاطّلاع على مداخلاته في جلسات مجلس النّواب المنشورة بالرّائد الرّسمي التّونسيّ للتأكّد من أنّه لم يدّخر أيّ جهد لنقد حكومة أنا وزيرها الأوّل :

« إنّ سماح الرّئيس بورقيبة بالتّعدّديّة في تونس حدث ذو شأن، ومأثرة كبيرة في تاريخ بلادنا. وليس من شكّ في أنّ يوم 19 نوفمبر سيُحتفل به في المستقبل كيوم تاريخيّ.

« هو شرف بالنّسبة إليّ أن أهنّئ صانعه رئيس الدّولة الّذي توّج، بهذا الحدث، حياة كاملة قضّاها من أجل تونس الّتي ستبقى إلى أبد الدّهر معترفة بالجميل له لما أظهره من شجاعة ونفاذ بصيرة ونكران للذّات.

« واسمحوا لي، حضرة الوزير الأوّل، أن أشرككم في هذه التّهنئة. فلا أحد يجهل الدّور الحاسم الّذي قمتم به، ومساهمتكم الشّخصيّة في هذا الحدث.

« ولا إخال التّاريخ سينسى أن يكتب لك في سجلّ المجد هذه المأثرة الّتي كم تاق إليها غيرك والمتمثّلة في دفع البلاد بصورة عمليّة في هذا المنعرج الّذي لا رجعة فيه. حضرة الوزير الأوّل أيّ مجال للفخر والرّضا عن النّفس أفضل من هذه المأثرة الّتي قُدّت على قدّ جهودك وعلى قدّ أثمن آمال مواطنيك ؟ إنّ شريحة كبيرة من المجتمع تجد نفسها متصالحة، بصورة دائمة، مع النّظام والحزب من أجل خير تونس.

« هذه المأثرة وحدها تعطيك الحقّ وزيادة في اعتراف التّونسيّين وتفتح لك أبواب التّاريخ واسعة.

« لقد قيل إنّ الرّجال باختياراتهم. لقد اخترت، حضرة الوزير الأوّل أشقّها، ومنذ ثلاث سنوات اخترت طريق التّسامح والتّصالح والمصلحة العامّة، وها أنت أعطيت الدّليل على أنّك ستواصل السّير في هذه السّبيل بالرّغم من المتشبّثين بالماضي والمتشكّكين.

« ماذا أقول ؟ إنّ الأمل الّذي يحدونا كلّنا وواجبنا كلّنا هو أن نعمل على تغليب روح المواطنة على كلّ الاعتبارات الأخرى، وأن تكون الكلمة الأخيرة للاعتدال أمام تحدّي التّاريخ الجديد المتمثّل في التعدّدية. وبهذا، وبهذا فقط، يكون قرار 19 نوفمبر مكسبا ثمينا وعنصرا من عناصر الاستقرار والتّقدّم.

« وتقبّلوا، سيّدي الوزير الأوّل، أخلص عبارات الاحترام والتّقدير.

« الأستاذ رؤوف بوكر 25-11-85 ».

كما أنشر فقرات من مقال كتبه الأستاذ أبو زيّان السّعدي في جريدة الصّباح (15-12-1983) جاء فيه :

« يحقّ لكلّ مواطن تونسيّ يحبّ وطنه حبّا عميقا أن يعلن اغتباطه بما يتحقّق كلّ مرّة من عمل إيجابيّ ، صغيرا أو كبيرا، ينهض ببلادنا نحو العزّة والقوّة والازدهار.

« ومن غير شكّ فإنّ القرار الأخير الّذي اتّخذه الرّئيس الحبيب بورقيبة وأعلنه دولة الوزير الأوّل الأستاذ محمّد مزالي بالسّماح لعدد من الحركات السّياسيّة العاملة ببلادنا لكي تمارس مهامّها الدّيمقراطيّة في نطاق الشّرعيّة المسؤولة والولاء الكامل للوطن المفدّى ومصلحته العليا أوّلا وأخيرا، هو قرار إيجابيّ وهامّ جدير بكلّ مثقف أصيل ووطنيّ مخلص وتقدّميّ شريف، أن يحتفل به الاحتفال الواجب، وأن يتدبّر محتواه العميق إذ يضع تونس على عتبة مرحلة جديدة وحاسمة، تكفل لأبناء شعبنا مجالا للاختيار الحرّ في كلّ وجه من وجوه حياتهم السّياسيّة زالاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويحرّر منهم الإرادات، فتعبّر عن توجّهاتها الحقيقيّة، وتباشر دورها في صنع مستقبل البلد، وتحقيق الطّمأنينة والرفاه لكلّ فرد من أفراد شعبنا الطّيّب...

« وجاءت كلمة الوزير الأوّل معبّرة كلّ التّعبير عمّا نحتاجه في هذه المرحلة الجديدة، وعن الثّقة الّتي يتأمّلها في شعبنا التّونسيّ النّبيل، حينما قال : "إنّي معتزّ أن أعلن عن هذا القرار الرّئاسيّ وأن أعبّر عن رجاء الرّئيس والحكومة بأن يكون لهذا القرار مفعوله الإيجابيّ فيما يتعلّق بمزيد الوعي عند الجميع للسّير بالشّعب التّونسيّ خطوة خطوة نحو المزيد من الحرّيّة الواعية والدّيمقراطيّة المسؤولة، وإنّي لمتيقّن أنّ كلّ القوى الحيّة في البلاد ستتضافر جهودها للعمل في هذا الاتّجاه".

« ومن وجه آخر فإنّ الرّجل الّذي أعلن عن هذا القرار التّاريخيّ وتحمّس له الحماس الّذي رأيناه في بيانه يعرفه الخاصّ والعامّ منذ مدّة طويلة بمواقفه الدّيمقراطيّة في كثير من قضايا الفكر والسّياسة والثّقافة. **فلقد كان محمّد مزالي منذ فجر حياته الفكريّة والسّياسيّة نصيرا للحوار**

*والنّقاش، **دؤوبا على بسط آرائه**، وتقديم الحجّة الواضحة على صحّة ما يقول دون أن يستسهل اللّجوء إلى الضّغط أو الضّرب على المناضد، أو التّلويح بالعصا الغليظة. **وكثيرا من النّاس ما زالوا يذكرون في بداية استقلال تونس جولاته العريضة في أنحاء البلاد يشرح للمواطنين "حقوق النّاخب و"واجبات المواطن" و"مفهوم الدّيمقراطيّة في الدّولة الحديثة" ولا بدّ أنّهم ما زالوا يذكرون كتابه الأوّل "الدّيمقراطيّة" وحماسه لمضمونها**، ودفاعه الحارّ عن إيجابيّاتها لتحرير الوطن من مخلّفات الضّعف والتّخلّف، وكذلك ما حفلت به كتبه الأخرى ومقالاته العديدة بمجلّة "الفكر" الصّامدة من تبشير بدور الكلمة في إيقاظ الوعي الوطنيّ ودعوة الكتّاب والمواطنين المثقّفين إلى الحوار والنّقاش، وبسط آرائهم المتعدّدة حتّى تتّضح سبل الحلّ وتنعقد الآراء حول منهج يأخذ به الجميع في معركة البناء والتّشييد، حتّى غدت مجلّته "الفكر" منبرا وملتقى لكلّ الآراء الإيجابيّة، وتخرّج منها الكثير من كتّابنا الّذين نعتزّ بهم، ونعتبرهم مكسبا هامّا قد حقّقته هذه المجلّة وصاحبها الرّائد، وهو في الآن نفسه رجل عمل وتنفيذ يسرع إلى تطبيق ما يعتقد أنّه الحقّ والصّواب. فما أن تولّى مسؤوليّة وزارة التّربية القوميّة حتّى جعل ديمقراطيّة التّعليم حقيقة واقعة، تشمل المدينة والقرية والسّهل والجبل. وكانت بفضله هذه النّهضة التّعليميّة الشّاملة الّتي تعيشها بلادنا في سنوات قليلة بالقياس إلى شعوب أخرى سبقتنا في الاستقلال والتّحرّر. ثمّ إنّه أسرع بمجرّد تولّيه الوزارة الأولى إلى طرح قضيّة الدّيمقراطيّة للنّقاش والحوار وانحيازه الواضح لها سواء بملتقيات الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ الّذي يتولّى أمانته العامّة، أو في أثناء محاضراته وخطبه بدواعيها المختلفة. وها هو الآن يحقّق هدفا هامّا آخر كان حلما في وقت من الأوقات. وبذلك كان وفيّا كلّ الوفاء للوعود الّتي أعلنها لنا ولنفسه أيضا، وبتنا وجها لوجه أمام تجربة يتمنّى كلّ تونسيّ مخلص أن تنجح وأن تصل إلى تحقيق أهدافها في بناء تونس وتطوّرها وتقدّمها ».*

طبعا كان بودّي الاعتراف القانونيّ بكلّ الأحزاب الّتي تقبل الالتزام بميثاق الشّرف الّذي سبق الإشارة إليه ومنها حركة الوحدة الشّعبيّة بزعامة أحمد بن صالح وحركة النّهضة بزعامة راشد الغنّوشي وعبد الفتّاح مورو، ولكنّ ذلك كان مستحيلا ما دام الحبيب بورقيبة رئيسا للدّولة.

وفيما يخصّني، وبقطع النّظر عن عقيدتي الشّخصيّة الّتي لا تهمّ عامّة النّاس، بل بوصفي فاعلا حينذاك في الحقل العامّ، فإنّي أعتبر الدّين منظومة قيم روحيّة ومخزونا شعبيّا وتراثا ثقافيّا متغلغلا في وجدان الأمّة قد لعب دورا حاسما في كفاح تونس من أجل استقلالها، وضحّى الآلاف بحرّيتهم وحتّى بحياتهم في سبيل إعلائه بل استمدّوا من تعاليمه السّمحة القوّة على الصّمود وتحدّي الموت من أجل الحياة الحقّ.

لذلك اعتمد الرّئيس الحبيب بورقيبة على الدّين الإسلاميّ لإلهاب حماس المواطنين وإثارة حميّتهم وتجنيد طاقاتهم، وحثّهم على الجهاد في سبيل الله والوطن. وأشير فيما يلي – كنموذج –إلى رسالة وجّهها إلى أحرار السّاحل والوسط والجنوب عند اندلاع الشّرارة الأولى للثّورة بعد اعتقاله يوم 18 جانفي 1952 :

« الحمد للّه والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده

طبرقة، يوم الثّلاثاء 18 مارس 1952

إلى من يطّلع على هذا من أحرار السّاحل وجلاص والسّواسي والهمامة وبني زيد وكلّ الدّستوريّين المخلصين المجاهدين، تحيّة وسلاما، وبعد فإنّ الفقير إلى ربّه الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحرّ الدّستوريّ التّونسيّ يرغب منكم ومن كلّ تونسيّ ***مسلم*** *أن يمتثل لأوامر وإرشادات* ***أخي في الدّين*** *والوطن والجهاد السّيّد الشّاذلي قلّالة مبعوث الحزب ومحلّ ثقتي الكاملة، ويعينه بكلّ ما في استطاعته للقيام بمأموريته في هاته الظّروف العصيبة،* ***وله عند اللّه أجر المجاهدين الأبرار،*** *وعند قومه فخر العاملين الصّابرين حتّى* ***يمنّ اللّه*** *علينا بالنّصر المبين، وتكون* ***كلمة اللّه هي العليا*** *ويلقى الظّالمون المنافقون جزاءهم في الدّنيا قبل* ***الآخرة وتكون العاقبة للمتّقين.*** *وثقوا أنّ دوام الحال من المحال* ***وأنّ اللّه معنا واللّه أكبر، والسّلام على من اتّبع الهدى وفاز من يُرضى اللّه*** *والوطن. الحبيب بورقيبة ».*

وبما أنّ تونس ليست حكرا على بعض أبنائها دون بعض وأنّ الإسلام السّياسيّ لا يتناقض بالضّرورة مع الدّيمقراطيّة والحرّيّات المدنيّة، أو يتنافى مع سنّة التّداول على السّلطة فإنّي كنت أرى – من دون حسابات سياسويّة – أنّ حركة النّهضة أو أيّ اتّجاه آخر مماثل يمكن أن يصبح حزبا معترفا به، ذا مرجعيّة دينيّة طبعا، لكن يعمل في إطار دولة عصريّة ومجتمع مدنيّ ديمقراطيّ يخضع لسلطة القانون ورقابة الشّعب كبقيّة الأحزاب اليساريّة أو اليمينيّة ويحترم مكاسبه التّقدّميّة ولا يتستّر أو يعتصم وراء سلطة دينيّة معصومة، ومعنى ذلك أنّه يمكنه أن يلعب دوره في المجتمع كلاعب سياسيّ علنا لا في الفناء الخلفي للحياة السّياسيّة تحت شعارات غامضة مبهمة، مثلما هو الأمر اليوم في الجزائر والمغرب وموريطانيا ولبنان والأردن واليمن والكويت ومصر حيث انتخب أكثر من 80 نائبا في مجلس الشّعب سنة 2006[1] ...

---

(1) بالرّغم من أنّ منظمة الإخوان المسلمين غير معترف بـها قانونيّا اليوم.

وإنّ مجرّد استقراء أحوال البلاد العربيّة والإسلاميّة يفيد أنّ قمع الحركات الإسلاميّة يضطرّها إلى اللّجوء إلى العمل تحت الأرض ويزيد في تعاطف العامّة معها ممّا يفرخ التّعصّب والعنف والإرهاب.

وقد سبق أن بيّنت موقفي هذا في كتابي رسالة مفتوحة إلى بورقيبة (دار الأهرام، 1988، القاهرة)، ولم تزدني الأيّام إلاّ قناعة بهذا الرّأي.

هذا من النّاحية النّظريّة أمّا من النّاحية العمليّة فقد حاولت أن أسلك سلوكا حضاريّا مع كلّ الاتّجاهات السّياسيّة المعارضة، المعترَف بـها قانونا والأخرى، على أساس الاحترام المتبادل، ومن أجل التّخفيف من حدّة الخلافات والتّأكيد على ما يجمعنا كتونسيّين متضامنين واعين بمصلحة الوطن العليا. وفيما يتعلّق بحركة الاتّجاه الإسلاميّ الّتي أصبحت فيما بعد حركة النّهضة أتذكّر ما يلي :

حوالي 20 جويلية 1980 زرت الرّئيس الحبيب بورقيبة في قصره بالمنستير عند عودتي من مدينة لوزان حيث ترأّست إحدى لجان المنظّمة الدّوليّة الأولمبيّة وأجريت عدّة فحوص طبّيّة فوجدته متوتّر الأعصاب وبادرني بقوله : *" الماء يلعب تحت ساقينا "* (أي أنّنا في خطر)... *لقد قدّم لي وزير الدّاخليّة إدريس قيقة تقريرا حول تنظيم "الخوانجيّة" السّرّيّ وكشف لي عن فروعهم وأسماء أمرائهم، وأضاف : "أراد راشد الغنّوشي أن يتحدّاني فاعتزم تنظيم اجتماع بقصر هلال حيث نشأ الحزب الدّستوريّ ولّما لاحقه البوليس فرّ وألقي عليه القبض في البقالطة. أمّا عبد الفتّاح مورو فقد أوقف بمسجد بضاحية الورديّة"*. ثمّ قال، وكأنّه اطمأنّ وهدأت أعصابه : *" أمرت محمّد شاكر وزير العدل بالحرص على محاكمتهم في أسرع وقت واستصدار أقسى الأحكام ضدّهم... وبذلك أقضي عليهم في المهد "*. ولم أكن مرتاحا لهذه المواجهة المعلنة المعتمدة على مبالغة في تشخيص الخطر واكتفيت بالقول سنترقّب نتيجة الأبحاث...

وأثناء الغداء الّذي دعاني إليه الرّئيس بحضور الوالي والكاتب العامّ للجنة التّنسيق الحزبيّ ومحمود بلحسين وعلاّلة العويتي، وأمام صمتي سألتني "الماجدة" : "هل أنت موافق على الإجراءات الّتي اتّخذها الرّئيس ؟". ولم أجب فأضافت : " لأنّها المأساة إذا اختلف الوزير الأوّل ورئيس الدّولة ؟". وأعدت القول بأنّني أنتظر نتيجة الأبحاث. ولم ينبس الرّئيس ببنت شفة وظلّ يحدّق فيّ لحظات طويلة.

وأصدرت المحكمة أحكاما ثقيلة ولم أكن مرتاحا للعواقب. ومرّ عام أو أكثر وإذا بالدّكتور حمّودة بن سلامة عضو المكتب التّنفيذيّ لحركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين وعضو

رابطة حقوق الإنسان يطلب مقابلتي ويحدّثني عن الظّروف القاسية الّتي يعاني منها المساجين المنتسبون لحركة الاتّجاه الإسلاميّ في سجنهم ببرج الرّومي في مدينة بنزرت ولفت نظري بالخصوص إلى حالة المحامي عبد الفتّاح مورو الصّحّيّة وما يعانيه من مرض القلب وضيق التّنفّس.

ورأيت من واجبي إعلام رئيس الدّولة بذلك ورجوته في مرحلة أولى السّماح لهذا السّجين بقضاء بقيّة العقاب ببيته وتحت الرّقابة طبعا وألححت في طلبي فوافق الرّئيس وأعلنت عن ذلك بسرعة حتّى لا يغيّر رأيه. وأذكر أنّي صرّحت لوكالة الأنباء بما يلي :
*"لقد أذن فخامة رئيس الجمهوريّة بأن يقضي **الأستاذ** عبد الفتّاح مورو بقيّة العقاب في بيته وذلك لأسباب صحّيّة .*

ولم تمض أشهر قليلة على هذا الإجراء حتّى اقترح عليّ الدّكتور حمّودة بن سلامة الّذي كنت أقدّر اعتداله وتوجّهاته الإنسانيّة استقبال عبد الفتّاح مورو ببيتي وبحضوره. وقد تمّ ذلك ليلا وحضر إلى جانبي السّيّد المازري شقير. وتواصل الاجتماع حتّى إلى ما بعد منتصف اللّيل. والحقَّ أقول لقد سرّني أن وجدت في هذا المحامي الشّاب الاعتدال والظّرف وسعة الثّقافة واحترام النّظام الجمهوريّ والدّولة... وعلمت أنّه زاول تعلّمه بالمدرسة الصّادقيّة ثمّ في كلّية الحقوق وأنّه كان منخرطا في شعبة سوق النّحاس الدّستوريّة، ولكنّه استقال منها يوم أن وجد القائمين عليها يدعون الفتيات للرّقص على الأنغام المثيرة بدعوى جلب الشّباب إلى حضيرة الحزب وتملّق غرائزهم عوض شحذ عقولهم وتزكية قلوبهم...

وطلبت منه أن يتّصل بزملائه السّجناء ليمدّوني بملخّص لآرائهم وبرامجهم ومدى احترامهم لضوابط الدّيمقراطيّة والالتزام بمكاسب الشّعب التّقدّميّة. ولم يمض شهران حتّى زارني السّيّد أحمد بنّور وسلّمني الوثيقة المطلوبة وقرأتها بتمعّن.وأذكر أنّي قلت لكاتب الدّولة للأمن الوطنيّ إنّي لم أزل أدعو إلى هذه المبادئ والثّوابت الحضاريّة قبل الاستقلال وبعده وأستطيع التّوقيع عليها باسمي ونشرها افتتاحيّة في مجلّة الفكر.

وحدّثت الرّئيس أكثر من مرّة عن هؤلاء الشّبّان المثقّفين القابعين في غياهب السّجون ملتمسا العفو عنهم. ولم أزل به حتّى وافق على إطلاق سراحهم جميعا ما عدا راشد الغنّوشي.

فقلت له : *"إنّك تريد أن تدعم زعامته ؟*

- لماذا؟

- عاملتك السّلطات الفرنسيّة معاملة خاصّة فأفردتك بالنّفي في جالطة وفي غيرها من المنافي فأصبحت بذلك الزّعيم الأوحد بلا منازع.

- هذا صحيح. إذن سأفرج عنهم جميعا يوم 3 أوت 1984 بمناسبة عيد ميلادي" .

وذلك ما تمّ فعلا. وظلّت مصالح الأمن تراقب نشاطهم كغيرهم من المعارضين، ولم يتجاوز بعض الشّبّان المنتسبين إلى حركتهم "الخطوط الحمراء" إلاّ في بعض الكلّيّات وخاصّة كلّية العلوم ومدرسة المهندسين ثمّ كلّية الآداب بمنّوبة... وكان الصّراع بينهم وبين الطّلبة الماركسيّين اليسراويّين عنيفا أحيانا.

وأعلنوا عام 1981 في ندوة صحفيّة حرّة عن تأسيس حزبهم بصورة رسميّة وكانت الجرائد *كالصّباح والرّأي والمغرب والمستقبل والدّيمقراطيّة* **تنشر لهم بكلّ حرّيّة بلاغاتهم وآراءهم وما كان ذلك ليزعجني أو يحرجني ما دامت المباراة السّياسيّة تجري في مستوى الآراء والأفكار. وأذكر أنّه لمّا غادرت السّلطة كان زعماؤهم أحرارا ولم يوضع راشد الغنّوشي في الإقامة الجبريّة إلاّ في نوفمبر 1986 أي أربعة أشهر بعد عزلي. ثمّ سُجن في مارس أو أفريل 1987. وزاد التّوتّر وتشنّجت الأعصاب وكان رشيد صفر وزيرا أوّل. وآل كلّ ذلك إلى المحاكمة الفضيحة في سبتمبر 1987 ممّا كان له أصداء سلبيّة في الصّحافة الدّوليّة وربّما عجّل بزوال الحكم البورقيبيّ.**

وفي الجملة فإنّني فخور أن تركت، عند مغادرتي الحكم، أربعة أحزاب شرعيّة، كاملة النّشاط، لكلّ واحد منها صحيفة أو عدّة صحف علاوة على العشرات من الجرائد اليوميّة والأسبوعيّة المستقلّة الصّادرة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة.



هل هي إشارة من الأقدار ؟ فقد كان آخر عمل موجّه للعموم قمت به كوزير أوّل، قبل عزلي بيوم، رئاسة الجلسة الافتتاحيّة المشهودة لأشغال أوّل دورة للجامعة العربيّة الأوروبّيّة بقرطاج، وإلقاء محاضرة أمام شخصيّات جامعيّة فذّة أمثال جاك بيرك ومحمّد أركون، وميشال كودكويك، وأخرى سياسيّة مثل ميشال جوبار ووزير التّربية الإسبانيّ، وبحضور أيضا مبدعين مشهورين مثل أدونيس وأمين معلوف وورودريـــقـــو دي زايا وجوليان فاس، وكذلك صحفيّين مرموقين كبول بالتا، وشربل داغر، وديبلوماسيّين وعدد

كبير من الجامعيّين والمثقّفين والمبدعين التّونسيّين. وإجمالا كانت يومها قمّة الذّكاء كما عنونت ذلك الجريدة اليوميّة *لوطان Le Temps*.

لقد أسّس الجامعة العربيّة الأوروبّيّة المتنقّلة مجموعة من الجامعيّين الأوروبّيين والعرب، لمّ شملهم محمّد عزيزة، هذا المواطن الّذي اختار العمل الدُّولي بتنشيطه في اليونسكو الدّراسات الثّقافيّة المترابطة. كان صديقا شخصيّا لليوبولد سيدار سنغور ويوسف شاهين، والموسيقار إيهود منوهين وبيار سيـــفـــار وجورج أمادو خاصّة ؛ واكتسب على الصّعيد الدُّولي سمعة زادها رسوخا تآليفه المترجمة إلى عدّة لغات.

كنت عرفته عند انطلاق التّلفزة التّونسيّة وقام بدور له دلالته كما ذكرت ذلك آنفا[1] .

ولئن كان صادقيّا مثلي فقد توخّى مسلكا آخر، وألهمته الأقدار فلم يلق بنفسه في خضمّ السّياسة، لأنّ ساحة معركته، كما كان يرى، توجد في مجال آخر : كان يريد مع آخرين أن يزجّ بالثّقافة العربيّة في حوار مع الثّقافات العالميّة حتّى يمكنها، بفضل ديناميّة جدليّة، استرجاع أخصّ خصائص نهضتها.

وعملا بالسّنّة القديمة الّتي تجعل من الرّحلة بابا من أبواب المعرفة أسّس سنة 1985 بالأندلس مع جمع من المثقّفين من العُدْوتين هذه الجامعة الفريدة في بابها.

هي هيكل تعاضديّ غايته مساعدة الجامعات والمؤسّسات العلميّة المتوسّطيّة المرتبطة بشبكته على تنظيم دورات تسمح لعدد من الأساتذة والباحثين والمبدعين المنتمين إلى حوض البحر المتوسّط بتقييم أعمالهم ذات الاختصاصات العديدة والأغراض المختلفة لتفضي في آخر الأمر إلى مجال تتبارى فيه القرائح وتتقابل وجهات النّظر. لذا كانت تعقد دورات الصّيف والرّبيع بالتّنقّل من مدينة إلى أخرى ومن بلد إلى بلد مغاير.

ولّما أقنع محمّد عزيزة مختلف مشاركيه بعقد أوّل دورة لهذه الجامعة في تونس لم أتردّد في حثّ وزير التّربية القوميّة ووزير الثّقافة على مساندة المشروع وإعانة الفريق الّذي سيسهر على تنفيذه بإشراف فـــزافيار أوليس وبمساعدة عبد الرّحمان أيّوب.

وهكذا ترأّست يوم 7 جويلية 1986 الجلسة الافتتاحيّة المشهودة وألقيت ما سيبقى آخر خطاب توجّهت به للعموم بصفتي وزيرا أوّل.

---

(1) انظر الفصل المخصّص للإذاعة والتّلفزة من هذا الكتاب.

وبينما كنت أخاطب في بيت الحكمة بقرطاج جمعا كبيرا من الشّخصيّات المرموقة شارحا وجهة نظري في خصوص دور العلم والمعرفة لتمتين عرى الحوار كأداة سلم في البحر المتوسّط في نطاق التّبادل، كانت ألسن أفعويّة تنشط ، على بعد عشرات الأمتار من قصر قرطاج أو قصر صقانس ، لتقتلع من بورقيبة المخدوع قرار عزلي بدسّ أباطيل ما أتى اللّه بـــها من سلطان ومساخر صادرة عن أناس من سقط المتاع.

إنّ التّزامن بين هذين المكانين وبين تاريخ هذين الحدثين يدلّ على مدى القطيعة الّتي جهد القوم لتوسيع فجوهّا بين زعيم مسنّ داخله الوهن وتلاعبت به أيدي العابثين وبين أحد مريديه القدامى المتألّم لأنّه عجز عن مساعدته على تمالك نفسه.

وبعد ذلك اعتنيت بما كنت أتلقّفه من أصداء هذه الرّحلات الزّاخرة علما ومعرفة الّتي كانت تقوم بـــها الجامعة الأوروبّيّة العربيّة المتنقّلة من استنبول إلى مرّاكش، ومن مونبيليي إلى أقريطش، ومن غرداية في جنوب الجزائر إلى بالرمو، ومن بيروت إلى السّربون.

ودائما كانت خاطرة من منفاي ترافق هؤلاء المغامرين في حقل المعرفة الّذين انطلقوا محلّقين من شواطئ أوطاننا بدعم متواضع منّي.

إنّ هذا العمل الأخير الّذي قمت به بصفتي وزيرا أوّل يعدّ في ذهني من تلك الأعمال الّتي تجعلني، بعد كلّ حساب، أنام ملء جفوني مرتاح الضّمير، مقتنعا أنّي أدّيت رسالتي على أحسن وجه وختمتها بعمل رمزيّ في نطاق الحوار بين العالمين العربيّ والأوروبّي في حقل الثّقافة والعلم.

وفي نفس السّياق أذكر أنّ المؤسّسة الإيطاليّة فودازيوني نيوفو بروبوست سلّمتني، في أواخر جوان 1986 في حفل أقيم بقصر الحكومة بالقصبة، الجائزة الأدبيّة "بريمو دي إينيازو سيي" تتويجا لكتابي *حديث الفعل* وذلك بحضور ريناتو كولمبو عضو مجلس الشّيوخ ورئيس جمعيّة الصّداقة الإيطاليّة التّونسيّة وبحضور ج. فارينلّي سفير إيطاليا بتونس.

قال تعالى : *" وأمّا الزّبد فيذهب جفاء، وأمّا ما ينفع النّاس فيمكث في الأرض"* . صدق اللّه العظيم .

الفصل السّادس

مؤامرة الخبز

أقول مؤامرة ولا أقول ثورة الخبز.

نعم كانت مؤامرة في كلّ شيء، في تخطيطها وفي تنفيذها وفي الأمل من جني ثمارها. صمّمتها ونسّقت بين أطوارها وسيلة بورقيبة بالتّعاون مع وزير الدّاخليّة إدريس قيقة وعدد من أصدقائها في الدّولة والحزب الحاكم، وكان الغرض من هذه المكيدة النّيل من مكانة الوزير الأوّل بإثارة الغضب الشّعبيّ ضدّه، وبثّ الاضطرابات، وإشعال نار الفتن، وكلّ ذلك لإقناع بورقيبة بأنّ البلاد غير ممسوكة وأنّ الوزير الأوّل لا يتمتّع بثقة الجماهير.

إنّ هذا السّيناريو مماثل لما وقع في 26 جانفي 1978، يوم الإضراب العامّ وما تبعه من تشويش وحوادث دامية. وكان المستهدف يومها هو المرحوم الهادي نويرة والفاعلون هم وسيلة والطّاهر بلخوجة والحبيب عاشور.

وصفت صوفي بسّيس وسهير بلحسن في كتابهما بعنوان "*بورقيبة حكم طويل المدى*[1] " مؤامرة *الماجدة* (هو الاسم الرّسميّ الّذي عُرفت به زوجة الرّئيس) قالت :

« كان حلم وسيلة هذه المرّة مثل حلمها سنة 1977 (كان آنذاك الضّحيّة المرحوم الهادي نويرة) : ويتمثّل في أنّها تعرف أنّه لا يمكن لها أن تكون في واجهة المشهد السّياسيّ، ولكن وجود وزير أوّل مطواع من شأنه أن يسمح لها بأن تكون وصيّة حقيقيّة في مملكة، طال عمر ملكها. غير أنّها تعرف أنّ زوجها لا يغيّر خلَفه بسهولة. لذا فإنّ إثارة أزمة خطيرة تذهب بريح الوزير الأوّل من دون أن يلحق ذلك ضررا بالرّئيس الّذي منه كانت تستمدّ نفوذها يُعدّ أمرا مرغوبا فيه، محبّبا. ولئن كان لها فضل من الذّكاء فإنّه من المبالغة جعلها تتنبّأ وتحسب

(1) الجزء الثّاني، ص. 202، كتب جون أفريك، 1989.

حسابا لكلّ ما يمكن أن يحدث من مآس من جرّاء مضاعفة سعر الخبز الّذي أعلن عنه الرّئيس في 19 سبتمبر قبل سفره بقليل إلى ألمانيا الفدراليّة ».

كما اعترف لي محمود بلحسين[1] ، أثناء لقاء جمعني به في منفاي بباريس، بما حيك من دسائس بقصر قرطاج بمحضره قائلا : *" اليوم كلّ شيء انتهى، وأشهد للتّاريخ أنّي شاهدت حبك هذه المؤامرة خاصّة عندما دعت وسيلة المنصف بن محمود المدير العامّ للإذاعة والتّلفزة[2] وأمرته بأن يقوم بسرعة بتحقيق تلفزيّ حول تبذير الخبز ورميه في المزابل ؛ حتّى يبرز للمشاهدين كيف ترمى "نعمة ربّي" المقدّسة وتُلتقط في مقبرة الزّلاّج وتباع علفا للماشية، باعتبارها أقلّ ثمنا من الشّعير أو التّبن " .*

ومن جهته أوصاني بن محمود الّذي كان تلميذي بقسم الفلسفة بالصّادقيّة بأن أتابع برنامجا توعويّا تبثّه التّلفزة موضوعه الخبز والقصد منه، كما ادّعى، تربية المواطنين وإشعارهم بالمسؤوليّة حتّى يتجنّبوا التّبذير. ولا فائدة في التّدقيق بأنّ بورقيبة وقع تحسيسه لمشاهدة هذا البرنامج. فتأثّر وقرّر ردّ الفعل ! ونجحت بذلك خطّة وسيلة !

وفي 19 سبتمبر بعد الظّهر رافقت بورقيبة إلى المطار وكانت وجهته ألمانيا الفيدراليّة حيث دامت إقامته أسبوعين للرّاحة والاستجمام. وطلب منّي ونحن في الطّريق مضاعفة سعر الخبز (160 ملّيم عوضا عن 80 ملّيما). فتمنّيت له عطلة طيّبة ووعدته بدراسة الملفّ. وفي المطار حيّاه أعضاء الحكومة والدّيوان السّياسيّ؛ ووقف أمام بعضهم وخصوصا عزّوز الأصرم وزير الاقتصاد والحبيب عاشور الكاتب العام للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل قائلا لهم في لهجة صارمة :

« لابدّ من مضاعفة سعر الخبز ! » .

وكرّر هذه الجملة عدّة مرّات. ورآه الّذين شاهدوا نشرة أخبار السّاعة الثّامنة في التّلفزة محرّكا إصبعيه رامزا إلى المضاعفة. وصاحبته وسيلة في رحلته. وأثناء غيابه، كان يهتف لي أكثر من مرّة مكرّرا أنّ قراره باتّ في هذا الموضوع وهو حريص على أن يرى هذا الإجراء مطبّقا بسرعة بينما كنت أعتبره إجراء ينقصه التّريّث.

---

(1) كان محمود بلحسين الوالي المساعد في فرنسا قبل الاستقلال والوالي سابقا في تونس، صديقا لبورقيبة ومقرّبا منه. كان يقرأ له الصّحافة باللّغة الفرنسيّة ويختار له منها "ما يجب اختياره". وكان في تلك الفترة قريبا من الهادي المبروك سفير تونس بباريس ومتواطئا معه.

(2) بعد أيّام قليلة من ذلك سمّي المنصف بن محمود مديرا للمراسم في رئاسة الجمهوريّة على حساب عبد المجيد القروي الذي كان يتقن عمله إتقانا جيّدا. وعيّن مندوبا لتونس لدى الأمم المتّحدة بنيورك.

وعندما عاد من سفره، وما أن وطئت قدماه الأرض حتّى رفع يده مشيرا بإصبعه إشارة النّصر ومؤكّدا إصراره على تنفيذ قراره. وتجنّبا لما سينشأ عن ذلك من مضاعفات اجتماعيّة أمكن لي الحصول على موافقته على إرجاء تطبيق هذا القرار إلى غرّة جانفي 1984، بعد أن عجزت بالرّغم من كلّ جهودي عن إقناعه بقبول مبدأ التّدرّج في إلغاء التّعويض في الموادّ الغذائيّة الأساسيّة.

وفي 10 أكتوبر 1983 حرص بورقيبة على رئاسة مجلس الوزراء في قصر الحكومة بالقصبة. وحسب التّقاليد مرّ من مكتب الوزير الأوّل حيث عقد اجتماعا تمهيديّا، حضره الحبيب بورقيبة الابن، والمازري شقير وزير الوظيفة العموميّة والإصلاح الإداريّ، والأسعد بن عصمان وزير الفلاحة، ورشيد صفر وزير الاقتصاد. وقرّر أن يعلن في مجلس الوزراء عن القرار القاضي بمضاعفة ثمن الخبز ومشتقّات الحبوب. وتوصّلت إلى إقناعه من جديد بإمهال الحكومة مدّة لدرس جملة من الإجراءات المصاحبة لهذه الزّيادة سعيا إلى المحافظة على القدرة الشّرائيّة للمواطنين[1] . فوافق في الظّاهر.

وكانت المفاجأة أن رأيت الرّئيس، والصّحفيّون والمصوّرون ما يزالون في القاعة يقومون بعملهم، يطلب في افتتاح اجتماع مجلس الوزراء من عبد الرّزّاق الكافي وزير الإعلام الإعلان في بلاغ صحفيّ عن قرار مضاعفة ثمن الخبز ومشتقّات الحبوب. ولمّا غادر الصّحفيّون القاعة كنت الوحيد الّذي تدخّل وألحّ لإرجاء تطبيق القرار. ولم يتجاسر على الكلام أيّ وزير وخصوصا أولائك الّذين سيتبرّؤون من هذا الإجراء غداة أحداث 3 جانفي 1984 ! واكتفى زكرياء بن مصطفى، وكان إذّاك شيخ مدينة تونس، بالتّلفّظ بمجرّد كلمة "نعم" خافتة عندما سأله الرّئيس عن صحّة ما يقال في خصوص تبذير الخبز في العاصمة.

وبقطع النّظر عن المكيدة والمؤامرة، كان يوجد موضوع أساسيّ، ألا وهو حقيقة أسعار الموادّ الغذائيّة الأساسيّة.

فمنذ أوائل السّبعينات، أي منذ أن أُحدث صندوق التّعويض في 19 ماي 1970 بقي سعر الخبز ومشتقّات الحبوب في حدود اصطناعيّة لا يكاد يتغيّر، من دون أن يفكّر أحد بصورة جدّيّة في تقييم هذا المشكل ومعرفة مدى تأثيره السّلبيّ على اقتصاد البلاد، سنةً بعد سنة وخيّر القوم السّكوت عن المجهود التّعويضيّ الّذي تقوم به الدّولة في هذا الصّدد. فأصبح صندوق التّعويض بمرور الزّمن والتّعوّد على عجزه المتزايد هوّة بدون قاع.

---

(1) واليوم أسائل نفسي أما كان أكثر نجاعة وأهون "ثمنا" مسايرة الرئيس في قراره ومباغتة الجميع ! ربّما كان لا يكون عند ذلك "للأشرار" متّسع من الوقت لحبك مؤامرتهم الجهنّميّة ! ربّما !

1. من النّاحية الماليّة :

كان تطوّر المبالغ المخصّصة لصندوق التّعويض في ظرف عقد واحد خياليّا : ففي سنة 1973 وصل المبلغ إلى 5،8 مليون من الدّنانير، و184 مليون دينار سنة 1983. ومع ما طرأ من اختلال على السّياسة النّقديّة العالميّة، والغلوّ المتواصل لسعر صرف الّدولار، والتّفاقم المطّرد للمبالغ المخصّصة لتوريد الحبوب – من دون أن ننسى ضعف إنتاجنا الزّراعيّ – بلغت الاعتمادات المخصّصة، سنة 1984، لصندوق التّعويض 259 مليون دينار ! منها 140 مليون دينار مخصّصة لتعويض الخسائر الرّاجعة إلى الحبوب ومشتقّاتها والمعَدّة لتغذية البشر[1].

وإذا قدّرنا أنّه بـــ 50 مليون دينار فقط يمكن في نطاق برنامج التّنمية الرّيفيّة المندمجة إنجاز 64 مشروعا لفائدة 250.000 مواطن أو يمكن بعث وتهيئة 20.000 هكتار من المراعى، وغرس ما يقارب 1.300 هكتار من الأشجار المثمرة، وتربية 30.000 رأس غنم و1.300 من البقر، أو تهيئة 500 كلم من المسالك الرّيفيّة... فإنّه من حقّنا أن نتساءل عمّا كان يلحقه بنا صندوق التّعويض هذا من خسائر.

2. من النّاحية الاقتصاديّة :

إنّ التّمسّك بالوضع على ما كان عليه في مجال التّعويض لا يمكن أن تكون له إلاّ نتائج وخيمة، إذ لا خيار لنا لتمويل الصّندوق إلاّ أحد ثلاثة حلول: فإمّا الزّيادة في الجباية أو تأجيل إنجاز عدد من مشاريع التّنمية أو التّخلّي عنها، أو أخيرا الالتجاء إلى القروض. وعلاوة على ذلك فإنّ الزّيادة في الاعتمادات المخصّصة لصندوق التّعويض من شأنها أن تشجّع على الإفراط في استهلاك الحبوب ومشتقّاتها، وأن تعوّد المواطنين على التّبذير وفي بعض الحالات تتيح المجال للكسب غير المشروع. فلقد تفطّنّا إلى أنّ كمّيّات من الدّقيق الّذي نشتريه بالعملة الصّعبة كان يقع تبديده أو يُحوّل من صنعه كخبز إلى بيعه إلى صانعي الحلويّات.

3. من النّاحية الاجتماعيّة :

لقد بُعث صندوق التّعويض أساسا لحماية الطّاقة الشّرائيّة لدى المواطنين ذوي الدّخل المتدنّي أو الّذين لهم أجر ضعيف أو بصفة عامّة الأصناف الاجتماعيّة الضّعيفة الحال. وعلى

---

(1) السّعر المعمول به سنة 1983.

مرّ الأيّام وبشيء من التّسيّب انتفع بهذا الإجراء، المقصود منه في أوّل الأمر العدالة الاجتماعيّة، الميسورون من المواطنين والسّيّاح وكذلك الأجانب المقيمون بالبلاد التّونسيّة الّذين كانوا أبعد من أن يكونوا في عوز. وفعلا تبيّن أنّ العائلات الضّعيفة الحال لا تنتفع من صندوق التّعويض إلاّ بمبلغ قدره 7 دنانير في السّنة لكلّ فرد بينما يصل المبلغ إلى 22 دينارا في السّنة بالنّسبة إلى الفرد من العائلات الموسرة.

وعلاوة على ذلك فإنّ مسألة حقيقة الأسعار لم تختصّ بـــها البلاد التّونسيّة وحدها: فهي لم تزل تمثّل بالنّسبة إلى مجموع البلدان السّائرة في طريق النّموّ أحد المشاكل الخطيرة الّتي على الحكومات مجابهتها.

وكنت في 18 نوفمبر 1980 ألقيت خطابا من على منبر مجلس النّوّاب بمناسبة تقديم ميزانيّة الدّولة والميزان الاقتصادي والاجتماعيّ وبيّنت فيه أنّ من بين المسائل الّتي يجب الاهتمام بـــها تلافي عجز صندوق التّعويض الّذي وصل في تلك الفترة إلى حدود 122 مليون دينار.

وبالمناسبة أذكّر بعض الّذين يدّعون أنّني ورثت وضعا ماليّا واقتصاديّا سليما ومزدهرا سنة 1980 بما قلته بصراحة في نفس الخطاب وهو أنّني قرّرت الشّروع في تلافي العجز المتراكم الّذي ناءت به المؤسّسات العموميّة مؤكّدا أنّ التّسبقات الّتي تمتّعت بها هذه المؤسّسات من الخزينة العامّة أثناء السّبعينات هي دواء لا منفعة وراءه ونتيجة لذلك فإنّه" *من الأحسن التّسليم بالواقع فلا نعلّل أنفسنا بالأمل في استرجاع كلّ هذه المبالغ الّتي أسندتها الخزينة العامّة كتسبقات"*. واقترح منصور معلّى وزير الماليّة آنذاك تلافي هذا الوضع الموروث بتخصيص مبلغ قدره أكثر من 100 مليون دينار (اعتمدت على ذاكرتي بالنّسبة إلى هذا المقدار) يُسترجع بواسطة قرض من الخزينة لمدّة تتماشى مع إمكانيّات الميزانيّة وتمتدّ من 20 إلى 30 سنة. ولهذا الغرض عُرض قانون على مجلس النّوّاب ودافع عنه وزير الماليّة وصودق عليه، وأظنّه لم ينشر بالرّائد الرّسميّ بتوصية من وزير الماليّة.

ولعلّه لهذا السّبب ولغيره من الأسباب صرّح المناضل محمّد بلحاج عمر على منبر مؤسّسة التّميمي للبحث العلمي والمعلومات الّتي يديرها البحّاثة عبد الجليل التّميمي :

« ...حينما ننظر إلى النّتائج نلاحظ أنّ ما تركه أحمد بن صالح للهادي نويرة ساهم في جعل انطلاقة نويرة إيجابيّة. لكن ما تركه نويرة لمحمّد مزالي عثّر مسيرة مزالي ...»(عن الصّباح، الخميس 27 جويلية 2006).

ولتبيان أنّي كنت واعيا بهذا المشكل أذكر أنّي قدّمتُ في أواخر جوان 1982 أمام مجلس النوّاب وثيقة المخطّط السّادس للتّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وأكّدت ما كان ينتظرنا من تحدّيات من الواجب التّصدّي لها لتحقيق الأهداف ذات الأولويّة وخصوصا فيما يتعلّق بالميدان الفلاحيّ. وأكّدت أيضا أنّه من الضّروريّ والحيويّ بالنّسبة إلينا إيقاف التّراكم المتزايد الّذي كان عليه عجز الميزان الغذائيّ. وفي أواسط ديسمبر 1982 ذكّرت، أثناء مناقشة ميزانيّة الدّولة بأنّ أمننا الاقتصاديّ يفرض علينا توزيعا يتّسم بالحصافة فيما يتعلّق بالدّخل الوطنيّ بين الاستهلاك والادّخار. وصرّحت من دون تحفّظ خطابيّ : « *إنّ الأمر يتعلّق بتعديل أسعار الموادّ المدعومة دعما مفرطا وذلك من أجل مقاومة التّبذير والحثّ على الادّخار* ».[1]

وهذا يجرّني إلى القول بأنّه كانت لي في خصوص هذا الملفّ الشّائك آراء واضحة : ولئن كان الهدف بيّنا فقد كنت أرى أنّه من الواجب التّقدّم نحوه على مراحل، واتّخاذ إجراءات تقلّص من التّعويض بصورة تدريجيّة، مع السّهر على المحافظة على طاقة الطّبقات الضّعيفة الشّرائيّة.

ومن الأدلّة على ذلك أنّه لمّا صرّح منصور معلّى وزير التّخطيط والماليّة في منبر تلفزيّ (في غضون أفريل 1983 على ما أذكر) أنّه من الواجب، قصد تحقيق ازدهار اقتصاديّ قادر على المنافسة، التّراجع في مجانيّة التّعليم، والعودة إلى حقيقة الأسعار وخصوصا أسعار الخبز ومشتقّات الحبوب، لم أتردّد في التّدخّل هاتفيّا لتأكيد أنّ مجانيّة التّعليم مكسب لتونس المستقلّة لا يمكن وضعه موضع الأخذ والرّدّ، وأنّ الحكومة لم تتّخذ إلى يومنا هذا أيّ قرار في خصوص الخبز ومشتقّات الحبوب.

كنت إذن مقتنعا بضرورة النّظر في هذا الملفّ قصد تخفيف الوطأة على صندوق التّعويض ولكن على مراحل وبعد استشارة الأطراف الاقتصاديّة والاجتماعيّة المعنيّة بالأمر. لذلك كان قرار الرّئيس بورقيبة المفاجئ مربكا لعمل الحكومة لأنّه سلّط ضغوطا على كلّ الأطراف تحت تأثير حاشية لا يعنيها من أمر الصّالح العامّ شيء وإنّما رياضتها المفضّلة هي حبك الدّسائس ونسج المؤامرات. ولمّا كنت منضبطا ومتمسّكا بتطبيق الدّستور مبنى ومعنى، وهو الّذي حدّد دور الحكومة في *"تنفيذ السّياسة العامّة للدّولة طبق التّوجيهات*

---

(1) راجع النّشريّة التي أصدرتها وزارة الإعلام بتونس سنة 1983 وعنوانها " ميزانيّة الدّولة لسنة 1983، ص. 18.

والاختيارات الّتي يضبطها رئيس الجمهوريّة" في الميادين السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، اضطررت إلى التّنفيذ ولكن بتصرّف فحرصت على :

أ. التّفاوض مع الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل لغرض قبول الزّيادة في سعر الخبز الّتي طالب بـها الرّئيس، في مقابل منحة شهريّة بـدينار ونصف الدّينار بالنّسبة إلى المواطن الواحد على ألاّ يتجاوز ذلك ستّة أفراد في العائلة الواحدة وذلك بالنّسبة إلى الأجراء والموظّفين الّذين يكون دخلهم أقلّ من 300 دينار في الشّهر أي أنّه كان من المفروض أن يتمتّع بهذا التّعويض 80 بالمائة من المواطنين. وكلّل التّفاوض مع المنظّمة الشّغيلة بالنّجاح فأمضى هذا الاتّفاق ثلاثة وزراء وأربعة أعضاء من المكتب التّنفيذيّ للاتّحاد العام التونسيّ للشّغل. وهذا نصّ الاتّفاق :

« استكمالا لجلسات الحوار بين الحكومة والاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل انعقدت يوم الأربعاء 4 جانفي 1984 جلسة بين الطّرفين تخلّلها نقاش صريح وبنّاء حول موضوع التّعويض العادل عن رفع الدّعم عن الحبوب ومشتقّاتها. وقد تمّ التّوصّل إلى نتائج إيجابيّة من شأنها أن تشكّل مضمون الاتّفاق بين الطّرفين بعد عرضه على مجلس الوزراء والهيئة الإداريّة للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل خلال هذا الأسبوع وتتمثّل هذه النّتائج في :

- *إقرار مبدإ التّعويض العادل للأجراء*
- *إسناد منحة قدرها 1،5دينار للشّخص الواحد إلى حدّ 6 أشخاص لعائلة الأجير*
- *تسند هذه المنحة ابتداء من غرّة جانفي 1984 للأجراء الّذين لا يتجاوز أجرهم 300 دينار ، وتسند هذه المنحة لبقيّة الأجراء ابتداء من جويلية 1984*

يوم الأربعاء 4 جانفي 1984

الحبيب عاشور	*المازري شقير*	*رشيد صفر*	*محمّد النّاصر*
الطّيّب البكّوش	*وزير الوظيفة*	*وزير الاقتصاد*	*وزير الشّؤون*
خليفة عبيد	*العموميّة*		*الاجتماعيّة*
إسماعيل السّحباني ».			

مشروع اتفاق

استكمالا لجلسات الحوار بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل انعقدت يوم الاربعاء 4 جانفي 1984 جلسة بين الطرفين تخللها نقاش صريح وبناء حول موضوع التعويض العادل عن رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها. وقد تم التوصل الى نتائج ايجابية من شأنها ان تشكل مضمون الاتفاق بين الطرفين بعد عرضه على مجلس الوزراء والهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل خلال هذا الاسبوع. وتتمثل هذه النتائج فيما يلي :

- اقرار مبدأ التعويض العادل للاجراء
- اسناد منحة قدرها 2,1 دينار للشخص الواحد الى حد 6 اشخاص لعائلة الأجير.
- ~~[illegible]~~ تسند هذه المنحة ابتداء من شهر جانفي 1984 للاجراء الذين لا يتجاوز اجرهم 300 د وتسند هذه المنحة لبقية الاجراء ابتداء من جويلية 1984

يوم الاربعاء 4 جانفي 1984

الحبيب عاشور

ب. تخصيص عدّة مليارات من المليمات يوضع القسط الأوّل منها أي 700.000 دينار على ذمّة الولاّة ليوزّع على العائلات ضعيفة الحال والّتي تتكفّل بـــها عادة مؤسّسة التّضامن الاجتماعيّ (حوالي 30.000 عائلة) بمعدّل 10 دنانير في الشّهر.

وفيما يلي تواريخ ومراحل تطبيق هذه التّعليمات الرّئاسيّة على إثر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 10 أكتوبر :

- 25 أكتوبر : مجلس وزاريّ مضيّق لضبط الإجراءات المصاحبة.

- 11 نوفمبر : جلسة عمل أعلم أثناءها وزير الوظيفة العموميّة الحبيب عاشور ورفاقه بهذه الإجراءات الّتي تبعتها مناقشات طويلة توّجها حلّ وسط متعادل.

- 29 نوفمبر : اجتماع اللّجنة المركزيّة جرى فيه نقاش طويل وقُبل المشروع الرّئاسيّ بأغلبيّة كبيرة.

- غرّة ديسمبر : انعقاد الجلسة العامّة لمجلس النّوّاب وكانت فيها المداولات صريحة وبنّاءة وختمت بموافقة أغلبيّة النّوّاب.

- 24 ديسمبر : وافقت الأطراف الاجتماعيّة والاقتصاديّة (أصحاب المطاحن والمخابز) بعد نقاش طويل على الإجراءات المصاحبة. وأمضى هذا الاتّفاق أربعة من زعماء الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل في 4 جانفي 1984.

★★★

وفي أكتوبر 1983 طرأ حادث يمكن اعتباره أوّل ضرر جانبيّ ناشئ عن الأزمة الكامنة. فمن بين المشاريع التّنمويّة الكبرى الّتي كنت أعيرها شخصيًا كبير اهتمام وأضعها في مقدّمة مشاغلي مشروع تطهير بحيرة تونس. ونظرا لالتزامات شريكنا في إنجاز المشروع السّعوديّ الشّيخ صالح كامل تقرّر أن يتمّ حفل إمضاء الاتّفاق الخاصّ بهذا المشروع في صباح يوم أحد في إحدى قاعات الوزارة الأولى. وبعد التّوقيع وتبادل الخطب وانصراف ضيفنا السّعوديّ اغتنمت فرصة وجود عدد من المسؤولين (الأسعد بن عصمان وزير الفلاحة ومحمّد الصّيّاح وزير التّجهيز وعبد الرّزّاق الأدب الرّئيس المدير العامّ لديوان الحبوب ...) لتبادل الرّأي بصورة غير رسميّة في خصوص رفع الدّعم عن تعويض مشتقّات الحبوب.

ورأى أحد أعضادي من الصّالح أن يسرّب الخبر لوكالة تونس للأنباء. فأذاعت أنّني ترأّست مجلسا وزاريّا مضيّقا لدراسة أسعار الخبز الجديدة. ولّما كان الغد وكان يوم اثنين جاءني إلى مكتبي عزّوز الأصرم وزير الاقتصاد الوطنيّ. وكان متشنّجا، متجهّم الوجه. وسألني عن سبب عدم دعوته إلى حضور المجلس الوزاريّ المضيّق والحال أنّه المعنيّ بالأمر الأوّل بالنّسبة إلى ملفّ الخبز ؟... وعبثا حاولت التّأكيد على أنّ الأمر تعلّق باجتماع غير مبرمج من قبل، وأنّه لم يُتّخذ أيّ قرار في هذا الشّأن، فإنّه قدّم استقالته.

تملّكني الأسف من صديق يعرف مدى ما أكنّ له من تقدير فأجبته بحدّة أنّه عليه أن يقدّم استقالته إلى من عيّنه وزيرا أي رئيس الدّولة، وهو ما فعله لاحقا. فهل كان ذلك يُعزى إلى فرط حساسيّة لا مبرّر لها أم تحسّبا للصّعوبات المنتظرة من إجراءات غير شعبيّة ؟ لا أدري.

إنّ هذه الاستقالة النّاشئة عن سوء تفاهم استغلّها بعض الصّائدين في الماء العكر فأكّدوا في بعض الأوساط السّياسيّة والإعلاميّة، وبالخصوص في الخارج، أنّ مزالي لا يفكّر إلاّ في الخلافة فيسعى إلى التّخلّص من الوزراء "ذوي الوزن الثّقيل" ويُبقي على "الآخرين" !...[1]

وفي الواقع كنت أحترم كثيرا "سي عزّوز" لما تحلّى به من كفاءة وصراحة وفكر وقّاد. وقد سبق أن ذكرت أنّ إقالة منصور معلّى وزير التّخطيط والماليّة كان سببها انحيازي إلي عزّوز الأصرم في خلافه معه.

وأضيف أنّ الأصرم، وهو لاعب كرة القدم القديم والمسيّر السّابق للنّادي الإفريقيّ أحد نوادي العاصمة المرموق، لا يخلو من محاسن ومساوي العديد من الرّياضيّين التّونسيّين : يهزّه الحماس والنّشوة إلى حدّ الإفراط عند الانتصار، وعند الهزيمة يصيبه الإحباط ! فكم من مرّة يأتيَ إلى مكتبي ليحدّثني عمّا خيّب آماله وثبّط همّته من جرّاء سوء تفاهم أو خلاف نشب بينه وبين زميل من زملائه. فتراني أبذل جهدي بالمنطق أو بعلم النّفس لأشدّ من أزره، وأرفع من معنويّاته. فيغادرني عموما وقد اطمأنّ باله وقرّ قراره لمواصلة عمله. وإلى يومنا هذا أتأسّف لهذه الاستقالة الّتي ما أتى اللّه بـــها من سلطان ! ولكن كذا الحياة في سيرورتها، وكذا البشر في مغامرتهم الوجوديّة !...

وفي الغد بينما كنت أنا ورئيس الدّولة في مكتبه نتجاذب أطراف الحديث حول تعويض الوزير المستقيل وإذا بوسيلة تدخل علينا وتقترح الهادي المبروك الّذي كان آنذاك سفيرا في باريس. فصاح بورقيبة : « *لا أبدا لن أعيّن "قـــايد"* (أي واليا) *قديما في حكومتي*». وفي آخر الأمر وقع الاختيار على رشيد صفر.

ولمّا غادرت الوزارة الأولى في جولية 1986 عيّن الهادي المبروك وزيرا للخارجيّة : وكان رشيد صفر وزيرا أوّل.. ولم يشر إلى هذا التناقض الغريب إلاّ القليل من الملاحظين.

---

(1) لم يتردّد الوزير العابر الطاهر بلخوجة في تأكيد ذلك في كتابه ثلاثة عقود... ولا بدّ أن "الآخرين" قدّروا هذا القول حقّ قدره !

★★★

ولكن لنعد إلى مؤامرة الخبز.

بدأت الاضطرابات يوم الخميس 28 ديسمبر 1983 في ولاية قبلّي – وكان على رأسها الوالي محمّد حفصة أصيل قصر هلال والمشهور بعلاقاته الطّيّبة مع "الماجدة"، وبالتّحديد في دوز وكأنّها قد حيكت بقدرة قادر من وراء ستار. وتجدّدت بقبلّي نفسها يوم الجمعة 29 وتواصلت بسبيطلة ثمّ تالة وفريانة من ولاية القصرين والحامّة وطبلبو من ولاية قابس يوم السّبت 31 وفي مناطق أخرى عديدة. وفي يوم الأحد غرّة جانفي 1984 كانت قفصة مسرحا لمظاهرة كبيرة عمّها الاضطراب والفوضى لأنّ قوّات الأمن وجدت نفسها من دون... ذخيرة، وحتّى من دون أسلحة بما أنّ الوالي تلقّى، منذ اللّحظات الأولى من الأحداث تعليمات من المدير العامّ للشّرطة توصي بتجريدهم من السّلاح وحفظه في مكان مشدّد الحراسة ![1]

وفي 3 جانفي 1984 عمد المتظاهرون في العاصمة وضواحيها، وقد انتهز عدد من الطّلبة والبطّالين الوضع فركبوا الموجة، إلى نهب وتخريب وإحراق المغازات والمباني العموميّة والسّيّارات واعتدوا حتّى على المارّة يقذفونهم بالحجارة ويضربونهم بأعمدة الحديد. فلا يمكن أن تنعت هذه الظّاهرة الموحى بـــها من بعض جهات السّلطة بأنّها انتفاضة شعبيّة، ولا بأنّها "ثورة الجياع"، بل كانت ثورة "حرامية" كما يقول إخواننا المصريّون، كيف لا وقد شلّت قيادة البوليس قصدا حركة قوّات الأمن وذلك بالامتناع عن إعطائهم التّعليمات الضّروريّة، والكفّ عن تعبئتهم، وتجريد أعداد كبيرة منهم من السّلاح. ووقع هذا كلّه في أجواء مسمومة من المناوشات وحرب الأعصاب والإشاعات المغرضة والإضرابات العشوائيّة. بينما أشار العديد من المسؤولين في الشّرطة في شهاداتهم بعد أداء اليمين أمام لجنة التّحقيق الوطنيّة أنّ العادة جرت عند الاستعداد لمجرّد مباريات رياضيّة بالتّعبئة العامّة في صفوف الشّرطة وباليقظة التّامّة.

ولم يجد قـــيـــقـــة من القرارات المستعجلة لصرف الولاّة عن واجب اليقظة في ذلك الأسبوع المحفوف بكلّ المخاطر إلاّ أن يرسل إليهم يوم 24 ديسمبر 1983 منشورا تحت عدد 2205 حاثّا إيّاهم على المساهمة في مصاريف إقامة رئيس الجمهوريّة بالجريد بمبلغ قدره

(1) انظر تقرير اللّجنة الوطنيّة الّتي تولت البحث في الموضوع.

2.500 دينار، وهذا على حساب مصالح منظوريهم كأنّ الرّئيس ليس لديه الاعتمادات الضّروريّة لهذا الغرض !

وأكّد المقدّم منير بن عبد اللّه في تقرير حرّره للّجنة الوطنيّة للتّحقيق أنّ عددا من أعوان الشّرطة يزيد عن 450 في منطقة العاصمة كانوا في رخصة يوم 3 جانفي 1984، ذاك اليوم المشهود، ولم يُدْعوا إلى قطعها. ناهيك أنّ رئيس منطقة باب سويقة الحسّاسة عبّر عن رغبته في التّخلّي عن رخصته ! ولكنّ رؤساءه أثْـنَوْه عن ذلك.

وفي نفس اليوم أي 3 جانفي 1984 غادر إدريس قيقة مكتبه على السّاعة العاشرة صباحا ولم يعد إليه كامل ذلك اليوم. وأوصى أعضاده بالاتّصال بأحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطني عند الحاجة[1]. ولم ير من الأكيد أن يهتف لي أو إخطار رئيس الدّولة مباشرة بخطورة الوضع واقتصر على تكليف والي المنستير بحثّ الرّئيس على الالتحاق بالعاصمة على متن هيلوكبتر. وكنت منذ الصّباح مع بورقيبة لحضور الاحتفال بذكرى أوّل اتّصال مباشر بشعب السّاحل يوم 3 جانفي 1934.

ولمّا أعلمني المازري شقير والبشير زرڤ العيون بخطورة الوضع بالعاصمة أمرت صلاح الدّين بالي وزير الدّفاع، بعد موافقة الرّئيس، طبعا، بنشر وحدات من الجيش في أهمّ شوارع العاصمة، ممّا طمأن النّفوس حالاّ وأشاع الأمن في البلاد.

وتبيّن من تقرير لجنة التّحقيق الوطنيّة استنادا إلى تصريحات المسؤولين الكبار في الأمن أنّ المصالح المختصّة وجّهت – قبل وقوع الأحداث المأسويّة – تقارير تنذر بالخطر (خمسة عشر تقريرا في الجملة) حرّر أغلبها المحافظ المركزي بالعاصمة محمّد العجلاني، ولم ير وزير الدّاخليّة من واجبه إعلام الرّئيس بـها ولا الوزير الأوّل ولا مجلس الوزراء. واقتصر في مداخلاته على ذكر وجود تململ في بعض أوساط المعارضين من أقصى اليمين وأقصى اليسار !

ومع هذا أشرف هو نفسه، مثل غيره من الوزراء في كافّة جهات الجمهوريّة،، على اجتماع ببورصة الشّغل لشرح قرار الرّئيس أمام مناضلي العاصمة وضواحيها وإقناعهم بضرورة مضاعفة أسعار مشتقّات القمح !

---

(1) انظر التّقرير الرّسميّ المذكور أعلاه.

وفي مطار تونس قرطاج كاد أن يكون قـيـقـة وبالي وحدهما لاستقبالنا. ولاحظ بورقيبة أنّ الموكب اتّجه نحو المرسى عوض قرطاج. فتساءل مستغربا فأجابه قـيـقـة أنّ الطّريق غير مأمونة، ولكنّ الرّئيس أمر بالعودة إلى الطّريق المعتادة.

وفي قصر الرّئاسة جلس عدد من الوزراء حول بورقيبة ووسيلة للتعليق على الأحداث. وكنت حزينا مشوّش البال لأنّ الحوادث خلّفت أمواتا وجرحى وأضرارا مادّيّة كبيرة[1] ... كان يومـا أسود !

سأل قـيـقـة بورقيبة قائلا : *" سيّدي الرّئيس، هل قرارك لا رجوع فيه ؟"*.

فأجابه بدون تردّد : " لا أحد قادر على ليّ ذراع بورقيبة ".

عند ذلك وضع قـيـقـة بين يدي الرّئيس مشروع أمر يقضي بإعلان حالة الطّوارئ بجميع أنحاء الجمهوريّة (عدد 84-1 بتاريخ 3 جانفي 1984) ومشروع أمر ثان يمنع المظاهرات ويعلن حظر التّجوّل (عدد 84 – 2 بتاريخ 3 جانفي 1984). فأمضاهما بورقيبة من دون نقاش![2].

كانت السّاعة تقارب السّابعة والنّصف مساء. فدعانا بورقيبة إلى تناول طعام العشاء. وكنّا كلّنا في حالة ذهول ؛ إلاّ قـيـقـة فقد كان مبتهجا. فحدّثنا عن أصوله البربريّة، ذاكرا تكرونة بلدته البربريّة الكائنة بقمّة هضبة لا تبعد كثيرا عن النّفيضة (100 كلم عن تونس) ... وفجأة اقترح عليّ مخاطبة الشّعب عن طريق التّلفزة لتأكيد عدم الرّجوع في القرار الرّئاسيّ. ووافقه على ذلك بورقيبة الابن. فقدّمت بعض التّحفّظات مبيّنا أنّ ذلك سيكون غير مناسب بعد الّذي حدث في ذلك اليوم. ولكنّ بورقيبة ألحّ. وفي اللّحظة الّتي كنت على أهبة امتطاء سيّارتي تظاهر قـيـقـة بطمأنتي ملاحظا أنّه طلب لمصاحبتي سيّارتين عسكريّتين ! ولا فائدة في أن أؤكّد أنّي رفضت العرض واتّجهت نحو دار الإذاعة والتّلفزة الّتي أعرفها معرفة جيّدة طالما أنّي بقيت على رأسها أربع سنوات تقريبا. وارتجلت خطابا قصيرا في المعنى الّذي حدّده رئيس الجمهوريّة. وكان إحساسي بالواجب الّذي تفرضه عليّ الدّولة جعلني لا أهتمّ كثيرا بمناورة قـيـقـة وأتباعه والغرض منها إيهام

---

(1) كانت الحصيلة الرّسميّة 80 قتيلا و590 جريحا مدنيّا و348 جريحا بين صفوف الأمن وهو دليل على أنّها لم تجد دائما الوسائل للدّفاع عن نفسها.

(2) أشير هنا إلى أنّه وقع التّقليص تدريجيّا من مدّة حظر التّجوّل. وأنهي العمل به في نفس الشّهر أي 25 جانفي 1984.

الشّعب بأنّي كنت من وراء غلاء سعـــــر الخبز وأنّي أنا المسؤول عن نتائج قرار لم أكن موافقا عليه.

وأشرفت يوم الخميس 5 جانفي 1984 على مجلس وزاريّ لتقييم الوضع وضبط إجراءات من شأنها تهدئة الأجواء. وظهر قـــيــــقـــة مضطربا ومتشنّج الأعصاب. ولم يلزم مكانه بل كان يغادر القاعة مرّات عديدة بدعوى القيام بمكالمات هاتفيّة، وفي كلّ مرّة يعلمنا بخبر سيّء، من مصادمات مع الشّرطة وحرائق. وادّعى أنّ "المغازة العامّة" بصدد الاحتراق. فهتفت بنفسي إلى مدير هذه المؤسّسة الّذي أكّد لي أنّ كلّ شيء على ما يرام وأنّ النّاس بصدد قضاء شؤونهم في الأحياء المجاورة. وحافظ الوزراء على برودة دمهم لأنّهم فهموا المناورة.

وعلمت فيما بعد أنّ الّذين تعوّدوا التّردّد على القصر كانوا يحاولون إقناع بورقيبة بتخفيض سعر الخبزة من 160 إلى 120 ملّيما. ومن دون مخاطبتي في الموضوع خضع لمشيئتهم، وبهذه الصّورة أخرجني من اللّعبة ! وبالنّسبة إلى الشّعب الكريم يكون بورقيبة "أبو الشّعب" هو منقذ البلاد مرّة أخرى، كعادته، من الكارثة الّتي سببها ضمنيّا مزالي... عدوّ الشّعب. وكانت هذه هي الخطّة الجهنّميّة الّتي أعدّها السّراي.

وفي مساء ذاك الخميس على السّاعة التّاسعة ليلا تلفن لي رشيد صفر، وكان إلى تلك السّاعة منضبطا ومخلصا، وأعلمني أنّ وسيلة أخبرته بأن الرّئيس قرّر إعلام الشّعب غدا صباحا بأنّه سيخفّض سعر الخبزة من 160 ملّيما إلى 120. وناشدته مترحّمة على روح والده الطّاهر صفر أن لا ينبس بكلمة لي. ونصحني عدد من الأصدقاء بالمحافظة على هدوئي والإعراض عن الاستقالة قصد إفساد خطّتهم.

ومن بين هؤلاء الأصدقاء المحامي الطّاهر بوسمّة الّذي أقنعني أكثر من غيره لأنّه على قدر أوفى من التّجرّد، وهو الّذي عرفته منذ السّتّينات عندما كان معتمدا بعين دراهم. وارتقى بكلّ تألّق في سلّم الإدارة الجهويّة وسمّي واليا بالكاف ثمّ بقفصة وبعد ذلك بالقيروان قبل أن يصبح مديرا عامّا للإدارة الجهويّة بوزارة الدّاخليّة، أو كما يحلو له أن يقول : والي الولاّة. وكان أثناء انتخابات 1979 رفيقي ضمن قائمة دائرة المنستير. وأكبرت خطبه الرّشيقة وميله إلى النّكتة وحسّه السّياسيّ. وطوال هذه السّنوات أعجبت بكفاءته، ووطنيّته، واعتزازه بهويّته العربيّة الإسلاميّة. وأصبح بعد ذلك صديق الأيّام الصّعبة، ومحامي العائلة وقام بما أمكن له القيام به للتّخفيف من آلامي طوال سنوات منفاي السّتّ عشرة.

وفي صباح يوم الجمعة جانفي 1984 قصدت قصر قرطاج لمقابلة الرّئيس. وفي المكتبة وجدت ثلاثة أو أربعة وزراء قريبين من "الماجدة". لمست في معاملتهم برودة بل شيئا من التّباعد. وتوجّهت إلى مكتب الرّئيس فوجدت فنّيين منكبّين على وضع مضخّمات الصّوت والكاميرهات. وبما أنّي عازم على مقابلة الرّئيس كلّفني ذلك ما كلّفني ومستعدّ لتقديم استقالتي قبل نجاح المكيدة قرّرت الصّعود إلى غرفته الخاصّة. وما أن خطوت بضع خطوات حتّى فُتح المصعد وخرج منه بورقيبة وزوجته وأختها نائلة. كان متجهّم الوجه، متشنّج الأعصاب. وسلّم عليّ باقتضاب وسار في طريقه.. فاستوقفته وقلت له :

« سيّدي الرّئيس، علمت أنّك ستعلن عن تخفيض في سعر الخبز.

- *نعم لأنّه قيل لي إنّ الشّعب غاضب. قرّرت تخفيض سعر الخبزة من 160 مليم إلى 120.*

- *هل في الإمكان أن أقدّم إليك اقتراحا.*

- *بالتّأكيد.*

- *أقترح عليك الرّجوع إلى ما كان عليه الوضع أي 80 ملّيم الخبزة المستطيلة. وتكلف الحكومة لتقدّم إليك في الثّلاثة أشهر القادمة تنقيحا لقانون الماليّة مصحوبا بإجراءات جبائيّة لتلافي العجز الّذي سينجم عن العودة إلى الأسعار السّابقة.*

- *ولماذا ؟*

- *لأنّ الحكومة قد أمضت بعد اتّفاقات مع الاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل في خصوص الإجراءات المصاحبة وكذلك مع اتّحاد الصّناعة والتّجارة، وأصحاب المطاحن والمخابز... يجب إذن الرّجوع إلى النّقطة الصّفر ».*

وافقني الرّئيس وقال كلمة في التّلفزة في هذا الاتّجاه، وأشار ضمنيّا إلى أنّه هو الّذي قرّر هذه الزّيادة مضيفا و"بموافقة منّي". وهذا غير صحيح ! وظهرت على وسيلة الّتي سمعت كلّ شيء علامات الغيظ بما أنّني لم أعد كبش الفداء المرشّح لغضب الشّعب.

وهكذا خسر قـــيـــقـــة معركة ولكنّه لم يفقد الأمل وظلّ يحيك دسائسه.

وما أن رجعت إلى مكتبي حتّى سمعت صياحا معاديا لي هتفت به كمشة من "مناضلي" لجنة التّنسيق الحزبي بتونس العاصمة التّابعة للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ الّذي أنا أمينه

العام[1]!... وفي شارع بورقيبة قام العديد من المواطنين المحاطين بجمع من أعوان الأمن بالزّيّ المدنيّ باستعراض أمام وزارة الدّاخليّة حوالي السّاعة الواحدة والنّصف ظهرا منادين : *يحيا بورقيبة، مزالي استقيل !...* **ثمّ زادت جرأتهم وصرخوا : الشّعب معك يا سي إدريس ! فظهر هذا الأخير في شرفة مكتبه وأخذ في تحيّتهم وهو يبتسم ابتسامة عريضة ملوّحا بإشارة النّصر ومشيرا إليهم بالتّحوّل إلى قصر قرطاج. فكان حسب مساعديه المقرّبين في نشوة عارمة وكأنّه في حالة غير جائزة. وأكّدت هذه الوقائع لجنة التّحقيق الوطنيّة الّتي أذن رئيس الدّولة ببعثها ونشرت شهادات عديدة أدلى بـــها موظّفون سامون في وزارة الدّاخليّةفي هذا المعنى.**

وصرّح حمّادي الخويني والي تونس في شهادته[2] أنّه جمّع 170 حافلة من الشّركة الوطنيّة للنّقل لحمل "المتظاهرين" مجانا أمام قصر قرطاج. وأكّد ذلك عبد اللّطيف الدّهماني الرّئيس المدير العامّ لهذه الشركة في نفس التّقرير.

ولم أكن ميالا إلى تصديق ما قاله لي بعض المناضلين من أنّ بضع مئات من مساجين الحقّ العامّ وقع " إطلاق سبيلهم" للتّخريب والنّهب. ولاحظ لي نائب دائرة بنزرت في مجلس النّوّاب الوطنيّ الغيور الّذي حمل السّلاح في وجه الاستعمار الفرنسيّ الأخ ع. بنّور أنّ مجرما سيّئ الصّيت اعترضه في الطّريق بماطر وهو يتبختر حرّا طليقا. قال له :

« ماذا تصنع هنا بينما بقيت في عنقك سنوات طويلة تقضيها في السّجن ؟

- *إنّ عدد الّذين أطلق سراحهم، قبيل 3 جانفي 1984، من السّجن المدنيّ كبير. إنّهم منحونا عطلة. لقد نهبت ما قدرت عليه من المتاع ورجعت إلى منزلي بغنيمة وافرة. أعطونا رخصة بـــ 15 يوما ! ».*

أمر لا يُصدّق ولكنّه الواقع المرّ ! وقد صرّح بذلك هذا النّائب الوطنيّ علنا في إحدى جلسات المجلس! بل لعلّه من المفيد أن أنقل حرفيّا فقرة في الصّدد من مداولات مجلس النّوّاب تتعلّق بجلسة عدد 18 (يوم السّبت 24 ديسمبر 1983– العدد 1173) :

« سيّدي الرّئيس، لقد بلغني أنه تقرّر إعطاء رخص سنويّة لمساجين الحقّ العامّ، وبلغني هذا الخبر من مجرم خطير اعترضني في الطّريق العامّ وهو محكوم عليه بالسّجن، فلمّا سألته عن سبب وجوده خارج السّجن هل بعفو أم ماذا ؟ قال لي أعطوني رخصة تدوم 15 يوما وبعد

---

(1) كان ضمن هؤلاء اعداد من "المسامير المخزّزة" الذين فقدوابريقهم منذ 1980 مع ظهور السّياسة اللّيبراليّة التي توخّيتها.

(2) صفحة 70 من التّقرير المذكور آنفا.

انقضاء هذه المدّة سأعود إلى السّجن. فاستغربت، سيّدي الرّئيس، ومن أجل ذلك أردت أن أستفسر السّبب من السّيد وزير الدّاخليّة حول هذا الموضوع وشكرا سيّدي الرّئيس ».

ويقول لي هذا النّائب المحترم : *« عندما خرجنا من قاعة الجلسة اعترضني وزير الدّاخليّة إدريس قـيـقـة وقال لي إنّه لم يفهم تدخّلي ! فقلت له لقد فهمتني سيّـدي الوزير! فأجابني لعلّ هذا الشّخص قد توفّي أحد أبويه. فأجبته إنّ أبويه متوفّيان. بل قال لي هذا المجرم إن آخرين من زملائه في السّجن قد خرجوا أيضا في نفـس الفترة. فهمهم الوزير وذهب إلى حالـه ».*

وعندما استمعت إلى هذا الخبر تذكّرت جون جاك روسّو الّذي قال في كتابه العقد الاجتماعي :

« إذا شارفت الدّولة على الانهيار، ولم يبق منها إلاّ صورة باهتة لا طائل من ورائها، وانفصم الرّابط الاجتماعيّ الكامن في القلوب، وتجلْبَبَ بجلباب الملك العموميّ المقدّس بوقاحة أخسُّ ألوان المنفعة ، عند ذلك تصبح الإرادة الجماعيّة خرساء !...».

وعلى السّاعة الواحدة والنّصف ظهرا لمّا تهيّأت للعودة إلى بيتي أراد رئيس خليّة الشّرطة بقصر الحكومة منعي من الخروج بتعلّة أنّ قاعة العمليّات بوزارة الدّاخليّة نبّهته إلى أنّ الطّريق غير آمنة وفي الإمكان أن أتعرّض لخطر كبير... وفي السّاعة الثّانية قرّرت أن أرمي بالتّحذير عرض الحائط وأسلك طريقي المعتاد : والغريب أنّ كلّ شيء كان هادئا ولا خطر يذكر. وفي السّاعة الخامسة مساء علمت أنّ حشدا من المواطنين "مؤطّرا تأطيرا جيّدا" تجمهر أمام القصر الرّئاسيّ مناديا بحياة بورقيبة لشكره على ما جاء في خطابه. وسارع الرّئيس إلى لقائه برفقة زوجته وقـيـقـة وقال بضعة جمل لطمأنته بأنّه ما يزال ماسكا بدفّة الحكم.

وفي السّاعة الخامسة والنّصف مساء استقبلت عامر غديرة آمر الحرس الوطنيّ وهو صديق ومن الأقرباء. ولد في عائلة مناضلة وهو نفسه ناضل منذ شبابه في صفوف الحزب الدّستوريّ الجديد. وبعد دراسات عليا في التّجارة بباريس عيّن واليا بقابس ثمّ صفاقس وبعدها المهديّة قبل أن يُعيّن آمرا للحرس الوطني ثمّ كاتب دولة بوزارة الدّاخليّة مكلّفا بالإدارة الجهويّة والبلديّات. عُرف بالجدّ والكفاءة وطيب المعشر والوفاء المثاليّ لرئيس الدّولة. أمّا في ذاك اليوم فقد كلّفه وزيره بمهمّة رسميّة لديّ. قال لي بلهجة يغلب عليها الأسى إنّ سي إدريس ينصحني بالاستقالة كريما أحسن من طردي مهانا ...

لقد كان الّذي سمعته غير منتظر البتّة، وهاية في الوقاحة حتّى أنّني لم أصدّقه. ولكن كان لا بدّ من الإذعان للواقع. وأثناء ذلك اليوم كان عليّ تلقّي عدّة مكالمات هاتفيّة من عدد من الولاّة. فالبشير الحميدي والي نابل أعلمني باستغراب وزير الدّاخليّة من عدم حدوث اضطرابات في جهته. قال له : حتّى في الحمّامات لم يقع شيء وهي منطقة سياحيّة مشهورة !

ولاحظ الوالي إلى الوزير قائلا : " سيّدي الوزير، كنت أنتظر منكم الشّكر ! ".

أمّا الحبيب الغربي والي قابس فقد أعلمني أنّه كان على أهبة الاستقالة لما ناله من إهانة من طرف إدريس قـــيـــقـــة. بالرّغم من أنّه شكا إليه ما وجده في قوّات الأمن من سلبيّة غير مفهومة، ومن استهانة بالتّعليمات الّتي كان أصدرها إليها. وكان ردّ إدريس قـــيـــقـــة قبل أن يقطع المكالمة بعنف : *" إنّك لم ترق إلى مستوى مسؤوليتك"* .

وفي يوم السّبت 7 جانفي استقبلني بورقيبة بحضور بورقيبة الابن. فقدّمت له استقالتي على أمل أن تساهم في تهدئة الخواطر. وأضفت أنّه ليس في مقدوري العمل في مثل هذه الأجواء الّتي أصبحت لا تطاق وأعلمته باقتراح " إدريس قـــيـــقـــة " غير المقبول !

فانذهل بورقيبة ونادى عبد المجيد القروي مدير المراسم وكلّفه باستدعاء إدريس قـــيـــقـــة حالاّ.

و"سذاجة" منّي ظننت أنّ وزير الدّاخليّة في مكتبه بصدد تصريف شؤون الوزارة. وما راعني إلاّ وباب مكتب الرّئيس يُفتح بعد دقيقتين أو ثلاث ويدخل المعنيّ بالأمر بخطى ثابتة، وقد استخفّه الفرح، ووراءه الرّئيسة. ولكنّ بورقيبة أمسك عن تحيّته وأمره بالوقوف حيث هو وسأله :

« لماذا أرسلت آمر الحرس الوطنيّ إلى الوزير الأوّل وبأيّ حقّ تشير عليه بالاستقالة ؟ » .

ولّما شعر قـــيـــقـــة بأنّ الأحداث أخذت مجرى آخر وأنّ السّيناريو المبيّت ذهب أدراج الرّياح تشنّج وهمهم ثمّ نطق قائلا : *« سيّدي الرّئيس، إذا بقيت ثقتك في وزيرك الأوّل تامّة، فبإمكانك تكليفه بتكوين حكومة جديدة.*

- *يا خسيس، يا حمار! أنت تعمل معي منذ أكثر من عشرين سنة ولا تدري إلى حدّ الآن أنّ النّظام رئاسيّ! أنا الّذي أعـــيّنكم واحدا واحدا و" أقيلكم واحدا واحدا" !...».*

وأضاف :

« لأبيّن لك مدى الاحترام الّذي أكنّه إلى سي محمّد وأنّ ثقتي فيه لا تشوبها شائبة أعفيك من وزارة الدّاخليّة وأسندها إليه : اغرب عن وجهي يا ... »، وأشياء أخرى من "لطيف الكلام" ممّا يعفّ قلمي عن ذكرها. وفي الغد غادر قـــيـــقـــة البلاد متّجها نحو فرنسا. وبعد ذلك حُكم عليه في 16 جوان 1984 بعشر سنوات أشغالا شاقّة[1].

وحدث للطّاهر بلخوجة نفس الشّيء في أواخر ديسمبر 1977 عندما أجهضت مؤامرته ضدّ المرحوم الهادي نويرة.

وعند ذلك اتّجه بورقيبة نحوي وسألني عمّن سيضطلع بمسؤوليّة الأمن من دون أن يترك لي فسحة من التّفكير. فاقترحت عليه مَن سيكون، فيما بعد، رئيس الجمهوريّة التّونسيّة، وكان آنذاك سفيرا في فرسوفيا، وعُيّن في المنصب نفسه الّذي اضطلع به في فترة الهادي نويرة أي مديرا عامّا للأمن الوطنيّ. وأيّدني في اقتراحي بورقيبة الابن، ووافق الرّئيس.

ولكنّه مع ذلك لم يهدأ له بال. ولم ينفكّ طوال أيّام عديدة يبدي غضبه نحو إدريس قـــيـــقـــة. وكان هو الّذي فرضه على الهادي نويرة الوزير الأوّل السّابق. إذ هتف له من نفطة في المساء الّذي أصيب فيه بجلطة دماغيّة. فكان ذلك بالنّسبة إلى الهادي نويرة القطرة الّتي أفاضت الكأس وهو الّذي لم يكن ليتحمّل إدريس قـــيـــقـــة البتّة[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحمّل بصعوبة أحداث قفصة علاوة على كونه بقي طوال أشهر عديدة هدفا لهجومات الإذاعة والتّلفزة اللّيبيّة. ويوم 10 جانفي 1984 أشرف رئيس الدّولة على مجلس وزاريّ قرّر أثناءه إحداث لجنة تحقيق وطنيّة وأمضى لهذا الغرض الأمر عدد 22 بتاريخ 15 جانفي 1984. وتكوّنت اللّجنة من :

- رضا بن علي : وكيل الجمهوريّة لدى محكمة التّعقيب بصفته رئيسا. وهو من رجال القانون المتميّزين ورجل فضل ووفاء.

أمّا الأعضاء فهم : حامد العابد المستشار القانوني لدى الحكومة ؛ وعبد الكريم عزيّز والي بن عروس ممثّلا لوزارة الدّاخليّة؛ واللّواء عمّار الخريجي ممثّلا لوزارة الدّفاع.

---

(1) وبعد يوم من تغيير 7 نوفمبر 1987 تسرّع ورجع إلى البلاد. ولكنّه أخطأ الحساب لأنّه ألقي عليه القبض عند نزوله من الطّائرة. وبعد إقامة في السّجن المدنيّ حكم عليه بخمس سنوات سجنا... مع تأجيل التّنفيذ!

(2) كان الوزير الأوّل الأسبق يتملّكه الحنق كلّما سمع قيقة يردّد أمام زملائه قائلا : " أنا وزير بورقيبة ولا أحد غيره..." وكان بورقيبة يستحسن ذلك من دون أن يقرأ حسابا لوزيره الأوّل المخدوش في نفوذه.

وعقدت اللّجنة جلساتها بمحكمة التّعقيب ووجّهت يوم 7 فيفري استدعاء إلى إدريس قــيــقـــة بعنوان منزله بقرطاج تسلّمه ابنه المنصف. ولكنّه لم يحضر.

واستمعت اللّجنة بالجملة إلى 56 وزيرا، وموظّفين سامين في وزارة الدّاخليّة وولاّة. وأدليت أنا نفسي بشهادتي. وكلّ هذا أمضاه المعنيّون بالأمر، بعد أداء القسم، مع تسجيله في التقرير النّهائيّ.

واستقبل الرّئيس يوم الاثنين 12 مارس 1984 بحضوري وحضور الباجي قائد السّبسي وزير الشّؤون الخارجيّة، أعضاء اللّجنة وصرّح محمّد شاكر وزير العدل إثر المقابلة بما يلي :

« بعد أن اطّلع الرّئيس الحبيب بورقيبة على تقرير اللّجنة التي أُحدثت بأمر 84-22 بتاريخ 15 جانفي 1984 والمكلّفة بتحديد المسؤوليّات في خصوص أحداث ديسمبر وجانفي الفارطين قرّر إحالة إدريس قــيــقـــة على المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى تطبيقا للفصل 68 من الدّستور. وتبعا لذلك أذن باتّخاذ الإجراءات اللازمة لتكوين المحكمة العليا المحدثة بمقتضى القانون عدد 10-1879 بتاريخ غرّة أفريل 1970 ».

وفي هذا التّاريخ نفسه كلّف الرّئيس الهادي البكّوش بإدارة الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ وعيّن المنجي الكعلي وزيرا ممثّلا شخصيّا لرئيس الجمهوريّة. ونصّبته في مهمّته الجديدة يوم الجمعة 16 مارس أثناء حفل رسميّ حضره أعضاء الدّيوان السّياسيّ والحكومة ومئات المناضلين ومنهم ولا شكّ من نادوا بأعلى أصواتهم بشعارات ضدّي تحت شرفة مكتبي بالقصبة يوم 5 جانفي ! وهكذا يتلوّن ... "الرّجال" !

وبعد أيّام قليلة صادق مجلس وزاريّ أشرف عليه بورقيبة على جملة من الإجراءات الجبائيّة من شأنها تلافي العجز في ميزان الدّولة. ومن بين هذه الإجراءات إحداث أداء قدره 30 دينارا على كلّ سفرة يقوم بــها المواطنون إلى الخارج باستثناء الحجيج والطّلبة وعمّالنا في الخارج. وكان في الواقع اقتراحا من بين عدّة اقتراحات صدر عن صالح مباركة وزير المالية آنذاك. وكنت بالطّبع موافقا عليه أنا ورئيس الدّولة.

لقد تبسّطت في تبيان هذا المشكل الّذي تسبّب في أضرار بشريّة ومادّيّة وسياسيّة كبيرة ونُسب إليّ ظلما، إذ إلى يومنا هذا لم ينفكّ يسألني عنه العديد من الشّبّان وغير الشّبّان عائبين عليّ سوء تقديري في مضاعفة سعر الخبز.

تحدّثت عن "نشوء" وتطوّر هذه الحادثة المؤلمة الّتي فُرضت عليّ فرضا. ولا شكّ أنّ مؤامرة الخبز كان لها مفجّر رئيسيّ ألا وهو تطبيق حقيقة الأسعار.

وعوض التّفرّغ إلى شؤون الحكم بصورة عادية نجح عدد من المتآمرين الّذين أعمى بصيرتهم الطّمع في خلافة بورقيبة في توتير أعصابه، ودفعه إلى اتّخاذ إجراءات شيطانيّة، ساعين جهدهم لتحميلي مسؤوليّة ما وقع. ولم يتصوّر الكثير من التونسيّين والأجانب أنّ السّلطة تآمرت، في الواقع، على السّلطة.

وحسب علمي لم تكن لأحزاب المعارضة أيّة مسؤوليّة في هذه الأحداث المؤلمة، بل إنّ المسؤولين عنها استغربوا الأمر ولم يتوان البعض منهم في التّعبير عن تضامنهم مع رئيس الدّولة وخصوصا المنضوين في حزب الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين وحركة الاتّجاه الإسلاميّ. وقد هاتفني في الغرض مثلا الأستاذ عبد الفتّاح مورو ولّما أعلمت الرّئيس استغرب الأمر.

ولعلّ ما سبق أحسن مثال يؤيّد ما قاله أحمد المستيري متندّرا : " *معارضة بورقيبة ليست في الشّارع بل هي في فراشه !* ". والإشارة إلى "ماجدته" واضحة !...

والملاحظ أنّ أشدّ الهجومات الّتي كنت هدفا لها لم تصدر عن المعارضة بل من بعض المقرّبين من بورقيبة ومن صلب النّظام.

وهكذا وصف الطّاهر بلخوجة، بعد أكثر من خمس عشرة سنة، هذه الأحداث بأنّها "ثورة الخبز". ورأى أنّ تدخّلي، سنة 1982، في برنامج تلفزيّ كان يُستجوب فيه منصور معلّى من باب النّزعة "الشّعبويّة"، بينما كان الأمر لا يعدو أن يكون معارضة لما صرّح به معلّى كما ذكرت ذلك آنفا. وأضاف في *عقوده الثّلاثة*[1] متسلّحا بـــ"شجاعته" المألوفة قائلا:

« *كان في وسعي مقاومة هذا الخطأ السّياسيّ لو لم يكن من حظّي أن أبعدت من الحكومة قبل ذلك بستّة أشهر !!...* ».

ولو صدّقنا ما قاله هذا الدّيمقراطيّ الثّابت الأركان في الدّيمقراطيّة في كتابه *عقود ثلاثة* لكانت تونس اليوم البلد الأكثر ديمقراطيّة، والأوفر حرّيّة، والأشمل تنمية في هذا العالم لو أتاح لها القدر السّعيد أن يحكمها هو عوضا عن الباهـــي الأدغم ونويرة وبن صالح وأنا بالذّاتّ !

أمّا الدّكتور خالد شوكات فقد قرأ الأحداث قراءة صحيحة وقال : « ومزالي كان آخر الموافقين على سعر الخبز، المادّة الغذائيّة الرّئيسيّة لدى التّونسيّين، في حين كان بورقيبة مرّة أخرى هو الآمر بـــها، لكنّ اندلاع الحريق الشّعبيّ جعل من مزالي كبش فداء

---

(1) صفحات 264-265.

ومن بورقيبة منصفا ومخلصا !...» (انظر كتاب "المسلم الدّيمقراطيّ. بحث في الوسطيّة زمن التّطرّف، ص.9).

بقي أن أقول كلمة في خصوص المنجي الكعلي مدير الحزب الاشتراكيّ آنذاك والّذي أظهر وفاء وانضباطا خلافا لبعض زملائه. لقد صرّح لمجلّة *حقائق*[1] أنّني أردت التّخلّص، في حياة بورقيبة مستغلاّ هيبته، من هذا الصّندوق المحيّر، المخصّص لتعويض أسعار الحبوب.

إنّه مخطئ. لو كان الأمر كذلك لكنت تركت بورقيبة يتحمّل وحده مسؤوليّة الزّيادة في سعر الخبز ومشتقّات الحبوب أمام الشّعب بالبلاغ الصّادر عن مجلس وزاريّ أشرف عليه هو بنفسه. ثمّ إنّ الّذي تبيّن لي، كما تبيّن لغيري من الفاعلين والمحلّلين السّياسيّين، هو أنّ بعضهم استغلّوا خرف الرّئيس وأشعلوا حرائق ليصيحوا بأعلى أصواتهم عن اندلاعها ويتطوّعوا لإخمادها مدّعين إنقاذ البلاد من الكارثة.

وأترك الحكم للتّاريخ في استجلاء الحقيقة وإصدار حكمه النّهائيّ على المسؤولين عن هذه الكارثة.



ومن المآسي الّتي تسبّبت فيها مؤامرة الخبز الأحكام بالإعدام الّتي صدرت ضدّ من اقترفوا جرائم قتل الأنفس البريئة والنّهب وإشعال الحرائق. وقد تجنّدت رابطة حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة وحتّى وسيلة لإنقاذ هؤلاء المساكين. وكلّ من اتّصلوا بي في هذا الموضوع كنت أكتفي بأن أوصيهم بانتظار حكم العدالة. وكان بورقيبة متصلّبا في موقفه زاجرا كلّ من يحدّثه في الموضوع بما في ذلك زوجته.

ودعيت يوما مع محمّد شاكر وزير العدل لمقابلة الرّئيس على السّاعة الخامسة مساء للنّظر في ملفّ المحكوم عليهم بالإعدام، بعد أن رفضت طلبهم محكمة التّعقيب. وبدأ وزير العدل في تلخيص رأي لجنة العفو وإذا بالرّئيس يقاطعه ويقول له : « *لا تضيّع وقتك ! أعطني الورقة الّتي أكتب فيها :" يُنفّذ الحكم" وأمضى على ذلك* ».

إنّها أوّل مرّة أحضر فيها جلسة من هذا القبيل : لقد علمت أنّ القانون يقضي، في مثل هذه الحالة، تقديم اقتراحين إلى رئيس الدّولة عليه أن يختار أحدهما. فيكتب حرفيّا إمّا :

---

(1) عدد 864 من 18 إلى 24 جويلية 2002.

"ينفّذ الحكم"، أو " حكم يعوّض بالسّجن مدى الحياة". وكان على وشك إمضاء الاقتراح الأوّل، وإذا بي أطلب الكلمة وأقول :

« سيّدي الرّئيس، إنّك ستمارس نفوذك كرئيس الدّولة ولا أحد في مقدوره التّدخّل. ولكن لي رأي إذا سمحت أبسطه عليك ».

وفوجئ الرّئيس بتدخّلي ولكنّه وافق على سماع وجهة نظري. قلت :

« إنّ هؤلاء المحكوم عليهم قد قذفوا الحجارة وقتلوا وسرقوا... ولا شكّ أنّهم مسؤولون عمّا اقترفوا. غير أنّ الدّولة هي المسؤولة أيضا ! فوزير الدّاخليّة جرّد الشّرطة من السّلاح؛ وهؤلاء الشّبّان لم يجدوا أمامهم ولو عونَ أمن واحدا في طريقهم. ويقينا أنّهم انساقوا إلى الفوضى والعنف والسّرقة؛ ولكنّهم لم يقتلوا متعمّدين ومع سبق إضمار. وتصوّر سيّدي الرّئيس باريس من دون شرطة ولا قوّة للتّدخّل ! ألا تميل إلى التّسليم بأنّ سكّان "الضّواحي" يكون في إمكانهم أن يفعلوا مثل هؤلاء ! فالمسؤوليّة في رأيي مشتركة.»

حدّق بورقيبة فيّ طويلا ؛ وفكّر بضع ثوان حسبتها دهرا. وقال في آخر الأمر :

« هذا صحيح ! نحن أيضا مسؤولون. فلو قامت الشّرطة بمهمّتها على أحسن وجه لتفرّقوا أو ألقي عليهم القبض. »

وران صمت طويل ثمّ قال لي بورقيبة :

« سي محمّد هل تعلم أنّني منذ الاستقلال لم أعف أبدا عن محكوم عليه بالإعدام ولو مرّة واحدة. إنّك أقنعتني !».

وكتب حرفيّا : يُعوّض الحكم بالإعدام بالسّجن المؤبّد ! ولم يكن مرتاحا ولكنّه خضع لمنطق الحجّة. وهكذا ساهمت في إنقاذ عشرة محكوم عليهم بالإعدام. ويمكن لمحمّد شاكر أن يشهد بصحّة هذا المشهد المؤثّر. والأستاذ الطّاهر بوسمّة أيضا، إذ ما أن خرجت من القصر حتّى هتفت له من السّيّارة لأعلمه بالخبر السّار مردفا :

« يمكن لك أن تعلم الأستاذ فتحي عبيد بهذا، وقل له إنّ كتاباته في جريدة ***الصّباح*** *اليوميّة لفائدة المحكوم عليهم لم تذهب سدى ! ».*

وكانت هذه مناسبة من مناسبات الارتياح القليلة الّتي عرفتها بعد ماجريات مؤامرة الخبز الإجراميّة. وأنا اليوم فخور بـــهذه المبادرة الّتي أملاها عليّ ضميري.

★★★

وكان لهذه المؤامرة انعكاسات أخرى. ففي يوم الثّلاثاء 15 ماي 1984، قبل أيّام قليلة من تسليم لجنة البحث تقريرها إلى رئيس الدّولة، طلبت منّي إدارة المراسم أن استقبل في بيتي الأمير تركي بن عبد العزيز وهو أخ للملك فهد عاهل المملكة العربيّة السّعوديّة. استقبلته ظهر نفس اليوم صحبة زوجة رئيس الدّولة وزوجته وصهره شمس الدّين الفاسي ويدّعي أنّه رئيس طريقة موجودة بمصر اسمها الشّاذليّة...

وبعد حديث مجاملة طلب الأمير تركي الانفراد بي في مكتبي. ودخل في صلب الموضوع. قال لي للاّ وسيلة أكّدت لي أنّ بورقيبة أصبح لا تأثير له على مجرى سياسة البلاد، وأنّ الوزير الأوّل هو الماسك بدفّة الحكم والمسيّر لكلّ شيء. إذن أنا أتوجّه إليك أنت وما جئتك إلاّ لأتوسّط لديك حتّى تغلق ملفّ قـيـقـة وتسمح له بهذه الصّورة بأن يعيش باقي أيّامه هانئ البال في بلده.

أكّدت له أنّ بورقيبة هو الّذي قرّر إحداث لجنة التّحقيق وأنّه ما يزال ساخطا على قـيـقـة وأنّه ليس في وسعي أن أفعل شيئا يذكر. وفي مقابل ذلك آليت ألاّ أقوم بدور وكيل الحقّ العامّ ووطّنت نفسي على الامتناع عن التّحامل على وزير الدّاخليّة السّابق. لم يصدّقني ورجع مع حاشيته مكسور الخاطر.

وفهمت الأسباب الّتي جعلت الأمير يتدخّل لإنقاذ قـيـقـة من المحكمة العليا وعرفت لماذا ألحّ إلحاحا كبيرا وذلك عندما قرأت في عدد جريدة الشّرق الأوسط إنسايدر بتاريخ 24 نوفمبر 1986 (أي بعد عامين من استقبالي للأمير) الخبر الآتي :

« في فيفري 1981 بعث الفاسي صهر الأمير تركي وهو أخ للملك فهد شركة أسلحة إنـقـليزيّة برازيليّة بمشاركة ماليّة ليبيّة يرأسها الآن إدريس قـيـقـة وزير الدّاخليّة السّابق الّذي دخل هذا الوسط ابتداء من اللّحظة الّتي اشترى فيها من هذه الشّركة أسلحة لوزارته ».

وتضيف الجريدة :

« إنّ المجموعة لها روابط متينة مع السّلطة اللّيبيّة بواسطة الصّالحين الهوني صاحب جريدة العرب اليوميّة الصّادرة باللّغة العربيّة بلندن بالاشتراك مع الفاسي».

وفهمت أيضا لم دأبت هذه الجريدة على مهاجمتي شخصيّا منذ زوال حظوة قـيـقـة. وبعد اعتداء جنديّ مصريّ قيل إنّه مختلّ المدارك على إسرائيليّ كتب هذا الهوني في جريدته :

«ألا يوجد في تونس "مجنون" قادر على تخليصنا من مزالي ؟ ».

أليس هذا لا يعدو أن يكون حثّا على اقتراف جريمة قتل ؟ !

أمّا أنا فلم أر أبدا هذا الهوني إلاّ عن طريق صورته في الصّفحة الأولى من جريدته برقبته الشّبيهة برقبة ثور وبطنه الضّخم. وذكّرني بقولة ابن المقفّع (توفّي سنة 727 م.) :

« لعلّ أفشل الأشياء أضخمها جثّة وأعظمها صوتا ».

وما دمنا نتحدّث عن الأمير تركي الّذي كان مسعاه عن حسن نيّة ولكنّه تحت تأثير زوجته الشّابّة هند ابنة الفاسي الغريب الأطوار يكون من المفيد ذكر الظّروف الّتي جعلته يغادر تونس بصورة مستعجلة.

بعد يومين أو ثلاثة من استقباله في بيتي وجدت بورقيبة في قصره بصقانس غاضبا عليه غضبا شديدا. وأخبرني أنّ سعيدة ساسي أعلمته بحادث مؤسف وقع في نزل فينيسيا بالحمّامات. وصورة ذلك أنّ ابن السّيّد الفاسي، المتزوّج تونسيّة، لطم وسبّ مدير العملة والأمير ينظر إليه في "لامبالاة" لا يحرّك ساكنا. واعتبر بورقيبة الّذي كان بالطّبع تحت تأثير بنت أخته ومن أخبرها أنّ ذلك مهانة لتونس. ونادى أمامي عبد المجيد القروي مدير المراسم وطلب منه الذّهاب حالاّ إلى الحمّامات وإبلاغ الأمير أن وجوده في البلاد أصبح غير مرغوب فيه وأنّه يجب عليه مغادرة تونس في ظرف أربع وعشرين ساعة. وبعد هذه المقابلة ألححت على القروي حتّى يكون ديبلوماسيّا مع الأمير ويعامله برفق. وفي الواقع قد نفهم موقف الرّئيس على ضوء الحرب بين وسيلة وابنة أخته وقد بلغت أشدّها.

وبينما كنت في المنفى بسويسرا في أكتوبر 1986 التقيت الأمير السّعودي فيصل بن فهد بن عبد العزيز رحمه اللّه طوال ساعتين بنزل *بوريفاج* في مونترو. وكان مشاركا في دورة اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة الّتي كان عليها أن تختار بين المدن المرشّحة للألعاب الأولمبيّة لسنة 1992 واختيرت برشلونة على حساب باريس وبريسبان وأمستردام.

وفي آخر المقابلة أراد الأمير أن يعرف الظّروف والملابسات الّتي حفّت بطرد عمّه الأمير تركي من تونس وعند ذلك تبيّنت مدى الضّرر الّذي ألحقته ابن أخت الرّئيس ديبلوماسيّا بالعلاقات بين البلدين بتأثيرها السّيئ على خالها وتضخيمها لهذا الحادث المؤسف. وبالرّغم من كلّ الجهود الّتي بذلتها لتهدئة خواطر أفراد من العائلة المالكة تجاه السّلطات التّونسيّة فلا أعتقد أنّي نجحت في ذلك تمام النّجاح.

وفعلا كان عليّ أن أجتمع مرّة أخرى بالأمير تركي في النّصف الثّاني من ماي 1984 في ظروف يحسن ذكرها.

على إثر خلاف جدّ ربّما بسبب إصرار بورقيبة على مواصلة التّتبّعات ضدّ إدريس قــيــقــة مدّدت وسيلة في إقامتها بجدّة. وكان بورقيبة يتّصل بــها هاتفيّا يوميّا، وكثيرا ما يسألني عن أحوالها. ولّما أخفق في مسعاه رجاني أن أسافر إلى العربيّة السّعوديّة لإقناعها بالرّجوع إلى بيتها وكان برفقتي الباجي قائد السّبسي وزير الشّؤون الخارجيّة.

اتّصلنا بــها نحن الاثنين وألححنا عليها للالتحاق بزوجها. وأذكر أنّي نصحتها بألاّ تترك مكانها في القصر فارغا إذ في هذه الحال يمكن أن يستحوذ عليه آخرون. وكان الأمير تركي جالسا حذوها رابط الجأش. وكذلك قاسم بوسنينة سفير تونس. وبقي الأمير صامتا طوال المقابلة ! ولا بدّ أنّه لا يزال يعتقد أنّ حلّ مشكل قــيــقــة بيدي. وبالطّبع كان على خطإ.

★★★

وفيما يتعلّق بإدريس قــيــقــة لا بدّ أن أعرّج، خدمة للتّاريخ، على ذكر الملفّ الّذي كان فيه مدانا بما أنّه أُشير إليه أثناء المحاكمة سنة 1984. وفعلا علاوة على أنّه دبّر مؤامرة للاستحواذ على منصب الوزير الأوّل كما بيّنتها لجنة التّحقيق، فإنّه اتّهم أيضا بأنّه أمضى صفقات بالتّراضي مع مؤسّسة برازيليّة على حساب مؤسّسات ألمانيّة وفرنسيّة من دون توخّي الإجراءات المعمول بــها.

لقد قدّمت المملكة العربيّة السّعوديّة في أوائل الثّمانينات هديّة إلى تونس قدرها 10 ملايين دولار لشراء أسلحة وعربات مصفّحة... لفائدة مصالح الشّرطة وخصوصا الحرس الوطنيّ. وأُعلن عن مناقصة في 25 ماي لشراء عربات مصفّحة خفيفة : ووقع ترتيب العارضين كالآتي : فرنسا وألمانيا وإسبانيا على أساس النّوع والثّمن. ولكنّ ديوان إدريس قــيــقــة فرض على اللّجنة المؤهلة إضافة البرازيل. وأعدّ المقدّم عبد الفتّاح جرّاية الّذي أُرسل في مهمّة إلى البرازيل مع أربعة أعوان من الحرس الوطنيّ تقريرا فيه شيء من التّحفّظ بل كان في الواقع سلبيّا وذلك بتاريخ غرّة نوفمبر 1981 (وهو النّص المنشور كملحق بتقرير لجنة التّحقيق). وبالرّغم من هذه التّحفّظات فإنّ إدريس قــيــقــة قرّر إمضاء الصّفقة الّتي رفضتها اللّجنة العليا بالطّبع. وكان المازري شقير وزير الوظيفة العموميّة هو الّذي بلّغ الرّفض. فاغتاظ قــيــقــة وقال له :

« إذا أنت تثق بوزير الدّاخليّة فما عليك إلاّ إمضاء الصّفقة ؛ وإلاّ اطرد هذا الوزير.»

وهذه هي المرّة الثّانية الّتي يقع فيها بين المازري شقير وڤـيـڤـة سوء تفاهم. ولهذا السّبب ناصبه ڤـيـڤـة العداء.

ولّما علمت وسيلة بما وقع وهي الّتي لم تنفكّ تساند ڤـيـڤـة أخطرت الرّئيس وألحّت لإبعاد المازري شقير عنّي وهمست له قائلة :

« *إنّه يضايق كثيرا الوزراء وخاصّة المهمّين منهم !...* ».

لقد حاولتني قبل ذلك – كما ذكرت آنفا – مقترحة عليّ تسميته في الشّباب والرّياضة أو الصّحّة.

وفي يوم من الأيّام طلبت من بورقيبة اقتطاع الإسكان من وزارة محمّد الصّيّاح ليبقى له فقط التّجهيز وتكليف المازري شقير بهذا "النّصف من الوزارة". وبذلك تضرب عصفورين بحجارة واحدة !

وكان شقير في تلك الآونة مدير ديواني فقط. ولكنّ بورقيبة بتأثير من وسيلة قال لي :

« *المازري يستحقّ أكثر من هذا... يستحقّ أن يكون وزيرا ! لماذا لا يكون وزيرا للإسكان !* » فاغتنمت الفرصة واقترحت عليه قائلا : « *نعم ولماذا لا يُعيّن وزيرا للوظيفة العموميّة لتعويض المنصف بلحاج عمر وتسمية هذا الأخير في وزارة الإسكان ؟...* ». فوافق بورقيبة. لكن وسيلة وقد غاظها الأمر هتفت إلى المازري شقير لتقول له : " *هنيئا، لقد عرف مزالي كيف يتصرّف !* "

ولكن منذ ذلك اليوم التحق هذا الوزير بقائمة المضايقين... الّذين من الواجب إقصاؤهم.

وبعد رفض اللّجنة مرّة ثانية المناقصة المشبوهة، ظنّت وسيلة أنّها ستتخلّص منه في هذه المرّة، فناداني بورقيبة وقال لي :

« *أنت تعرف أنّني أحبّ المازري، ولكنّ كلّ الوزراء يشكون منه وخصوصا الأثقل مسؤوليّة* ».

ولّما رجعت إلى مكتبي ناديت المازري وأعلمته بما قاله الرّئيس. فاعتبر ذلك إهانة وطلب مقابلته، فاستقبله بسقانص. عند ذلك ترك تحفّظه المعتاد وفتح قلبه بصراحة لبورقيبة قائلا له من بين ما قاله :

« اطلب من كلّ الوزراء رأيهم في المازري وماهي علاقاته معهم... كلّ الوزراء إلاّ واحدا... ».

ألحّ بورقيبة وأراد أن يعرف جليّة الأمر. فأجابه :

« الأمر يتعلّق بإدريس قـيـقـة وأنا مستعدّ لإطلاعك على تقارير اللّجنة العليا للصّفقات، ولم أفعل شيئا آخر غير تسليمها إلى الوزير الأوّل وهو الّذي أغاظ السّيد قـيـقـة، لذا حاول تأليب السّيدة الرّئيسة عليّ. أنت تعرف، سيّدي الرّئيس، أنّني كنت أرجع إليك دائما في كلّ ما أقوم به وأنّني حريص على أن أكون محلّ ثقتك ».

تأثّر بورقيبة واتّجه نحو المازري شقير وقبّله وقال له :

« ابق في مكتبك[1] متمتّعا بكلّ ثقتي ».

ثمّ دعاه ليخطو معه خطوات في الحديقة وهناك التقيا بوسيلة الّتي سألت فورا المازري شقير، وهي ظاهرة الحيرة، قائلة :

« ماذا قلت للرّئيس ؟

أجابها :

- الحقيقة وأقرّني في منصبي. »

وبعد أشهر سافر إدريس قـيـقـة إلى البرازيل لقضاء شؤون شخصيّة. وكان ذلك في شهر رمضان، بلغ الحرّ أشدّه وأُعطي الأمر رسميّا لكلّ المقاهي لتغلق أبوابها.

ولّما علم بورقيبة بالخبر غضب غضبة شديدة وصاح :

« إنّي سأطرد قـيـقـة ! ».

ولكنّ عين وسيلة كانت ساهرة ؛ فهتفت في الحال إلى إدريس قـيـقـة وأمرته بالعودة في التوّ وبمقابلة بورقيبة وإظهار المسكنة أمامه ! وتمّ كلّ شيء كما وقع تخطيطه وبقي إدريس قـيـقـة في منصبه... إلى 6 جانفي 1984 ![2].

---

(1) **أي حافظ على منصبك. وهي عبارة بالعامّية التّونسيّة.**

(2) **في الوقت الّذي كتبت فيه هذه المذكّرات باللّغة الفرنسيّة وكان المخطوط تحت الطباعة، قرأت في كتاب لجون دي لا قرّيار بالاشتراك مع ميشال دوري مراسل لي موند سابقا بتونس بعنوان** *المتوسّط المرّ، المغرب ونحن* **(دار لي سوي، سلسلة "التّاريخ الحالي"، 2004، ص. 285) الأسطر التّالية المؤيّدة لما جاء بهذا الفصل:**

«لم يبق الوزير الأوّل محمّد مزالي بعد "اضطرابات الخبز" إلا سبعة عشر شهرا من جانفي 1984 ***وهي اضطرابات سببها قرار رئاسيّ لا ناقة ولا جمل لمزالي فيه****. وتخلّى رشيد صفر عن محاولات مزالي الدّيمقراطيّة ...»*

الفصل السّابع

التّنمية : محور ثان لنضالي بالوزارة الأولى

إنّ معركتي في سبيل غرس نسق الدّيمقراطيّة التّدريجيّ والمتواصل في الحياة العامّة كان يؤازره سعي ثابت لا يتزعزع لتحقيق تنمية راسخة الأركان متوازنة الأنساق في بلادي[1].

فطوال السّتّ سنوات الّتي قضّيتها على رأس الحكومة بذلت جهودا لا تحصى ولا تعدّ للاضطلاع برسالتي الثّانية ألا وهي التّنمية الشّاملة وهي المحور الثّاني من عملي.

فلقد تتالت بلا هوادة المجالس الوزاريّة المضيّقة، وزيارات العمل، وجولات التّفقّد.

وسعيت إلى الإصلاح واستمراريّة الإصلاح، وثبات العزم على الإصلاح، الّذي هو أنبل من أن يكون مجرّد شعار، أو عملا ظرفيّا محدودا في الزّمن أو مقصورا على المناسبات، بل هو عمل متواصل وشامل في مختلف الميادين على تشعّبها وتزاحم الأولويّات والضّغوط اليوميّة. إنّي لم أزل مؤمنا، قبل الاستقلال وبعده، "بسنّة الاتّصال المباشر" مع الجماهير التّونسيّة، وكنت في كلّ الوزارات الّتي تحمّلت "وزرها" أمسك بعصا التّرحال في طول البلاد وعرضها، ولعلّه من الطّريف تدليلا على سرعة وكثافة الزّيارات الميدانيّة الّتي كانت تتيح لي الاقتراب من المواطنين والمواطنات بكلّ أصنافهم، والاطّلاع على مشاغلهم، والاستماع إلى انتقاداتهم، ودراسة مقترحاتهم، ومخاطبتهم بصدق وحماس وعقلانيّة معا، في نطاق ما كنّا نسمّيه التّوعية والتّحسيس والتّوجيه، وجدت في إحدى يوميّاتي البرنامج التّالي: يوم الأربعاء 4 أفريل 1973 أو 1974 : الوصول إلى قفصة على السّاعة العاشرة – زيارة المستشفى – تناول غداء بالولاية ثمّ زيارة المتلوّي ثمّ توزر ثمّ نفطة حيث قضيت

---

(1) من المفيد لاستكمال هذا الفصل المقتضب الرّجوع إلى نشريّة الوزارة الأولى بعنوان *توازن جهويّ ولامركزيّة*. نشر الوزارة الأولى ، ديسمبر 1984، مع مقدّمة لرضا بن سلامة.

اللّيل. وصباح الخميس 5 أفريل زيارة إلى مستوصف نفطة ثمّ على السّاعة 11 جلسة عمل مع إطارات ولاية قفصة ثمّ التوجّه على السّاعة الرّابعة إلى المكناسي ثمّ إلى قـمّودة وأخيرا الوصول إلى صفاقس وزيارة تفقّد وعمل صباح الجمعة بالمحرص وابتداء من السّاعة 11 زيارة المستوصفات والمستشفى الجهويّ بصفاقس، مع الملاحظة أنّي أذنت بهذه المناسبة، وبعدحوار بنّاء مع الأسرة الطّبّيّة بعاصمة الجنوب وإطاراتها، بتشييد المستشفى الجامعيّ وبإنشاء كلّية للطّبّ. وبعد هذه الجولة تمّ الإشراف على مؤتمر شعبة حيّ الحبيب. وأخيرا دشّنت يوم السّبت 7 أفريل مصحّة التّنظيم العائليّ واختتمت الأسبوع الدّراسيّ الّذي انتظم للغرض. وكنت أشرف في أغلب هذه المحطّات على جلسات نقاش وألقي خطبا توضيحيّة وتوجيهيّة، وكثيرا ما أطلب من مصالح الإذاعة والتّلفزة عدم بثّ هذه الخطب، ولكنّ الرّئيس بورقيبة كان يتلفن بنفسه ويأمر بإذاعتها وتلفزتها ممّا حمل البعض على اتّهامي بالنّرجسيّة سامحهم اللّه.

إنّ المجال أضيق من أن يتّسع إلى استعراض كلّ أو أغلب الإنجازات الّتي وُفّقت مع زملائي إلى تحقيقها.



وهكذا ترأّست، على سبيل المثال، بين جانفي ونوفمبر 1982، لا أقلّ من 48 مجلسا وزاريّا مضيّقا خُصّصت لتدارس مسائل تتعلّق بالتّنمية. وتمتّ فيها مناقشة أطوار إعداد المخطّط السّادس للتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (1982-1986)، وكذلك تنقيحات قانون الماليّة لسنة 1982، ودراسات لبعث ستّة بنوك تنمية تونسيّة عربيّة[1]، وإعادة تنظيم الوظيفة العموميّة، والقانون الأساسيّ الخاصّ بأساتذة التّعليم العالي، والقانون المتعلّق بتعميم التّغطية الاجتماعيّة على بعض أصناف العملة والفلاّحين ...

لذا نُشر بالرّائد الرّسميّ للجمهوريّة التّونسيّة :

(1) البنك التّونسيّ الكويتي للتّنمية، والشّركة التّونسيّة السّعوديّة للاستثمار والتّنمية، والبنك التّونسيّ الإماراتي للتّنمية، والبنك التّونسيّ القطريّ، والبنك التّونسيّ الجزائريّ. وسمحت هذه البنوك برأس مال قدره 100.000 دينار مناصفة لكلّ وحدة بنكيّة بين الطرفين المتعاقدين، بدراسة وتحقيق عدد كبير من المشاريع الصّناعيّة والفلاحيّة والسّياحيّة. كما أذكر أيضا بنك التّنمية والتّجارة التّونسيّ - السّينغاليّ الذي أمضيت بطاقة ولادته بمناسبة زيارتي الرّسميّة للسّينغال، أوائل فيفري 1986 بحضور الرّئيس عبده ضيوف.

- سنة 1981 : مائة قانون و1875 أمر و1580 قرار.

- سنة 1982 : 71 قانون و1385 أمر و980 قرار.

وفي سنة 1985 بلغت جلسات العمل الوزاريّة الّتي ترأّستها بنفسي 83 إلى موفّى شهر أكتوبر، مقابل 67 إلى موفّى أكتوبر من السّنة الّتي قبلها، حيث درست ملفّات هامّة مثل إحياء منطقة رجيم معتوق ، وتداعيات العمّال المطرودين من ليبيا، وتهيئة واستصلاح بحيرة تونس، ومشروع الألف ملعب رياضيّ ...

ورأيت من المناسب عقد اجتماعات وزاريّة في الجنوب الغربيّ (القصرين) والجنوب الشّرقيّ (مدنين) حتّى يشمل المجهود الإنمائيّ كلّ الجهات، وحتّى نواجه الأحداث والتّحدّيات الّتي شهدتها تونس تلك السّنة، وفي مقدّمتها طرد عمّالنا طردا تعسّفيّا من ليبيا، أو آثار العدوان الإسرائيليّ الغاشم على حرمة التّراب التّونسيّ، وفي هذا الصّدد أذكر الوقفة التّضامنيّة لمجلس النّوّاب الّذي صادق أثناء جلسة استثنائيّة على قانون يقضي بمساهمة كافّة الأجراء بيوم عمل وبمضاعفة مقدار المساهمة الاستثنائيّة للتّضامن.

ومن بين أهمّ القوانين الّتي رأت النّور في عام 1985 أذكر :

- القانون الضّابط للنّظام الأساسيّ العامّ لأعوان الوظيفة العموميّة والمنظّم لمختلف مراحل الحياة المهنيّة لأعوان الدّولة، وهو النّظام الّذي صدرت في شأنه خلال تلك السّنة مجموعة كبرى من النّصوص التّطبيقيّة الّتي تنطلق به من طور التّشريع إلى واقع التّطبيق المعاش، وقد اشتملت هذه النّصوص على ما لا يقلّ عن 36 بين أوامر وقرارات ومناشير ...

- قانون 5 مارس 1985 الّذي أحدث، من دون مبالغة، ثورة جريئة في نظام التّقاعد العموميّ، بما أدخلته عليه من تحسينات سخيّة من دون ضغوط من أيّ نوع ولا مطالبات نقابيّة أو إضرابات... بل استيحاءً من نظرتي الإنسانيّة إلى هذا الصّنف من المواطنين من متقاعدين ومستحقّيهم من أرامل وأيتام ... بحيث تقلّصت الفجوة إلى حدّ نادر المثال في العالم بين مرتّب الوظيفة عند المباشرة وجراية التّقاعد، وقد دخل هذا القانون فعلا حيّز التّنفيذ ابتداء من أوّل أكتوبر 1985، وتمّ إصدار ما لزم من نصوص ترتيبيّة تطبيقيّة جملتها تسعة بين أوامر ومناشير.

ومن منطلق الحرص على أن ينصرف أعضاء الحكومة كلّيّة إلى خدمة الصّالح العامّ، دون أدنى انشغال باحتمالات حوادث الزّمن وبما قد يخبّؤه الغد، سواء في حياتهم بعد

مغادرة مناصب الحكم عاجلا أو آجلا وفق ما تحتّمه سنّة التّداول على المسؤوليّة ، أو بعد التحاقهم بالرّفيق الأعلى مع ما يعنيه ذلك في كثير من الحالات من فقد للعائل وللجاه معا، صدر قانون مؤرّخ في 17 مارس 1983، أي بعد حوالي ثلاثة أعوام من تكليفي برئاسة الحكومة التّونسيّة، يضع لأوّل مرّة في تاريخ تونس نظاما خاصّا بتقاعد أعضاء الحكومة ويمنحهم، بصفتهم هذه، الحقّ في جراية التّقاعد، كما يمنح ذويهم من بعدهم الحقّ في جراية الأرامل والأيتام. والغاية الأساسيّة من هذا القانون تأمين أسباب العيش الكريم لأعضاء الحكومة بعد إعفائهم من أعباء المسؤوليّة وحفظ كرامة ذويهم بعد رحيلهم.

وكان من تقاليد النّظام التّونسيّ أنّه يستحي كثيرا من اتّخاذ أيّ إجراء لفائدة المضطلعين بأعباء الحكم أو الإعلان عنه على الملإ، سواء تعلّق ذلك بمنحة المسؤوليّة أو بغيرها من المنافع المادّيّة، وهي نظرة مثاليّة تنبع من اعتبار أنّ المسؤوليّة هي أصلا تكليف لا تشريف. غير أنّ هذه النّظرة قد تغفل عن حقيقة مبدئيّة وهي أنّ المسؤولين هم كغيرهم من البشر ولهم على المجموعة الوطنيّة مثل غيرهم من الحقوق الّتي تقتضيها مستلزمات الحياة وهي مستلزمات تبرّر تجاوز ذاك الحياء في كثير من الحالات.

وممّا دعا إلى العمل على استصدار القانون الخاصّ بأعضاء الحكومة حادثتان كان لهما أبلغ الأثر في وجداني، ويتعلّق الأمر بحالة اثنين من أعضاء الحكومة السّابقين ممّن كان لهم شأن كبير في إرساء أركان الدّولة الحديثة غداة الاستقلال، أحدهما كان وزيرا للدّاخليّة والآخر اضطلع بأعباء وزارات العدل والدّاخليّة والدّفاع. ولأنّ ممارسة السّلطة لم تكن بالنّسبة إلى هذين المناضلين من الرّعيل الأوّل سبيلا إلى الثّراء الّذي يقي ذويهم من غوائل الاحتياج من بعدهم، فقد آل الأمر بأرملتي الوزيرين السّابقين المذكورين إلى العجز عن مواجهة أعباء الحياة بما يشبه الخصاصة، أو العجز عن تحقيق طموحات مشروعة مثل تغطية نفقات الدّراسة الجامعيّة لبعض الأبناء الأيتام.

ولأنّ هذا القانون لا يشمل فقط الوزراء الممارسين لمهامّهم زمن صدوره أو بعده، وإنّما ينسحب أيضا على كلّ من كان عضوا في الحكومة التّونسيّة منذ 20 مارس 1956 تاريخ استقلال البلاد، فقد أمكن بفضله تسوية العديد من الحالات المؤلمة أحيانا، وذلك بتمكين من بقي منهم على قيد الحياة أو أراملهم وأيتامهم من حقوقهم وفق ما نصّ عليه النّظام الّذي جاء به هذا القانون.

وكذلك اعتنيت بوضعيّة عدد من المناضلين، واستقبلت العدد العديد من بينهم، وساهمت في إيجاد حلول لمشاكلهم، ولا فائدة في ذكرهم لأنّه عمل لوجه اللّه والوطن،

ولكن أذكر فقط المرحومة بشيرة بن مراد الّتي استقبلتها يوم الاثنين 23 جانفي 1984 وكانت رائدة الحركة النّسائيّة بحقّ منذ الثّلاثينات واعتبرتها مقاومة وضاعفت لها المنحة الشّهريّة.

★★★

وأودّ أن أشير إلى ما اكتسبه من أهمّيّة مشروعان بعثتهما وبذلت في سبيل تحقيقهما جهودا أعتزّ بها وهما :

1. إحياء الصّحراء وتهيئة رجيم معتوق:

في نطاق الرّهان الحضاريّ الّذي التزمت به لإحياء الصّحراء وتحويلها إلى مواطن نهضة وعمران وجعلها درعا وقائيّا للوطن أذنت بإحداث "فوج الخدمة المدنيّة لإحياء الصّحراء"، وعهدت إليه بتنفيذ برنامج التّنمية في تلك الرّبوع. وحرصت على إيجاد تنظيم محكم لتصوّر المشاريع ودراستها وتمويلها وإنجازها، مع تنسيق وثيق بين مجلس إدارة مشروع إحياء الصّحراء واللّجنة الفنّيّة للمشروع، وبعث الفوج المكلّف بالتّنفيذ، وذلك بتعاون بين الوزارات المعنيّة أي الفلاحة والتّجهيز والإسكان والدّاخليّة والمواصلات ..وتمّ تنصيب وحدتين لذلك الفوج برمادة ورجيم معتوق بدأ بـ 300 عسكريّ ثمّ وقع تعزيزه بـ 500 آخرين.

وقد التأم برئاستي مجلس وزاريّ مضيّق يوم 28 نوفمبر 1985 تقرّر أثناءه بعث هذا المشروع الّذي اعتبرته حجر الزّاوية في مخطّط تنمية الصّحراء.

وغايته :

1. إحياء 2500 هكتار من واحات دقلة النّور بمنطقة حدوديّة صحراويّة بالجنوب الغربيّ – بعد أن اكتشفنا بحرص شخصيّ منّي – موارد مائيّة باطنيّة هامّة (2000 ل /ث أي 60 مليون م^3 سنويّا)
2. حفر 30 بئر عميقة يصل عمقها إلى 2700 متر منها 9 آبار تَمّ إنجازها في 1985.
3. تهيئة 7 واحات تمسح كلّ واحدة حوالي 300 هـ. تضاف إلى واحتين مساحتهما 200 هـ. و 100 هـ.قد أُنجزت بعدُ قبل مغادرتي الحكم وأسندت إلى مواطني المنطقة.

4. توفير حوالي 2000 طنّ من دقـــلة النّور في سنة الذّروة أي أكثر من إنتاجنا الوطنيّ من الدّقـــلة عام 1985، وتشغيل حوالي 2000 مواطن.

5. بناء تجمّع سكنيّ (60) برجيم وآخر بالمطروحة (100).

وأؤكّد أنّ تصوّر هذا المشروع يتجاوز البعد الاقتصادي، إذ هو لا يقتصر على الاستثمار والإنتاج الفلاحيّ بل أيضا على تركيز العمران ومستلزمات الحياة في منطقة خالية.

وقدّرت كلفة المشروع حينذاك، بما في ذلك ربط المنطقة بالمناطق المجاورة (الفوّار، حزوة...)، بـــ 60 م.د على أساس إنجازها عن طريق المقاولات ، وانخفضت إلى 48 م.د عندما قرّرت تكليف الفوج بالإنجاز.

وقد رصدت بالميزانيّة اعتمادا سنويّا (3 مليون دينار) لتركيز وتسيير الفوج بحيث بلغت هذه الاعتمادات 9 م.د (سنوات 1984 و1985 و1986)... كما أذنت بفتح اعتماد قدره 2 م.د للتّجهيز لفائدة مشروع رجيم معتوق، وتقدّمت المفاوضات بين بنك التّنمية الفلاحيّة والمجموعة الأوروبّيّة لتمويل هذا المشروع في شكل قرض، علما وأنّ المجموعة أسندتنا هبة قدرها 2،1 م.د لإنجاز 5 آبار عميقة استكشافيّة. وأخيرا ساهمت الحكومة الإيطاليّة بـــ 40 مليار ليرة للمواصلات والتّجهيزات...

وأغتنم الفرصة لتوجيه تحيّة إكبار إلى الضبّاط وضبّاط الصّفّ والجنود الّذين أظهروا في تهيئتهم للبنى التّحتيّة كثيرا من التّفاني وفضلا من المعرفة. وألاحظ اليوم بكلّ فخر نجاح المشروع والتّوسّع فيه كما خطّطت له.

2. تطهير بحيرة تونس الّذي يمكّن من ربح 1.500 هكتار من الأراضي الجديدة أي ما يعادل ثلث مساحة العاصمة سنة 1984، ومن تشييد مدينة تسع 350.000 ساكن، ومن الحصول على مناطق خضراء فسيحة ومساحات للرّياضة، وبناء قصر كبير للمعارض وتمكين تونس الشّماليّة من بحيرة ترفيهيّة. ومن شأن هذا المشروع أن يضع حدّا للرّوائح الكريهة الّتي كانت تنبعث من هذه المنطقة من العاصمة وخصوصا أثناء الصّيف، ناهيك أنّ المؤلّفين الرّومان أشاروا إليها منذ القدم في كتاباتهم باللّغة اللاتينيّة كما أشاروا إلى رواج الإشاعات!

وأثناء إمضاء الاتّفاقيّة مع رجل الأعمال السّعودي الصّديق الشّيخ صالح كامل يوم 9 أكتوبر 1983 في قصر الحكومة بالقصبة، وكان اليوم يوم أحد، لم أتردّد في نعت هذا الإنجاز العظيم بـــ " مشروع القرن العشرين " وذلك في كلمتي القصيرة الّتي ألقيتها بهذه المناسبة.

وعلت الابتسامة شفاه بعض الّذين لا يعملون ويسوؤهم أن يعمل غيرهم ، ولم يتمالك عدد من مخربشي الأخبار في صحف المعارضة من التّهكّم على هذا النّعت. وكم من واحد من بين هؤلاء المتهكّمين ربّما يسكن اليوم إحدى شقق ضفاف البحيرة أو في فيلاّ من فيلاّتها، وكم من واحد يملك اليوم مكتبا من المكاتب شُيّد على هذه البحيرة القديمة الّتي كم كانت روائحها كريهة ومنظرها قبيحا. وبدأتْ أوّل انطلاقة لهذا المشروع في أفريل 1985 وقد تملّكني الفرح عندما رافقت الرّئيس بورقيبة يوم الاثنين 16 جوان 1986 قصد وضع الحجر الأساسيّ لأوّل مشروع عقاريّ لصاحبه السّيّد ابن محمود فيما أذكر يُبنى على أرض المدينة الجديدة الّتي أصبحت اليوم واقعا ملموسا.

وكان حرصي كبيرا لتلافي عدم التّوازن في إقامة المشاريع الصّناعيّة الّذي كان يظهر واضحا سواء بين الجهات أو داخلها.

ومثال ذلك ما نبّهت إليه في خطاب ألقيته في اجتماع عامّ ترأّستُه سنة 1981 بالمسرح البلدي في مدينة صفاقس، بحضور منصور معلّى وزير التّخطيط والماليّة وعزّوز الأصرم وزير الاقتصاد والأسعد بن عصمان وزير الفلاحة ومئات الإطارات الجهويّة والمحلّية... وندّدت فيه بعدم التّوازن الموجود بين جهات الولاية حيث انفردت مدينة صفاقس بحوالي 90 بالمائة من الاستثمارات على حساب غيرها من المعتمديّات مثل جبنيانة وبئر علي بن خليفة ومنزل شاكر والحنشة، ممّا جعل عاصمة الجنوب تغصّ بالنّازحين....

وأذكر أيضا مثال بنزرت وما بذلته من جهود لتشجيع النّهوض بالمعتمديّات "المشهورة" بأنّها ريفيّة مثل أوتيك ومنزل جميل وخصوصا ماطر الّتي استُثمر فيها، بعد زيارتي لها في أواخر جوان 1980 مبلغ 150 مليار من المليّمات في سنة ونصف منها 60 مليار لإنجاز مصنع للجرّارات، وآخر لصنع مجمّعات كهربائيّة وثالث لتركيب سيّارات رينو والبقيّة لتشييد السّدود... (1).

إنّ "عدم اختصاصي" في الاقتصاد لم يمنعني من إدراك أنّ العناية الفائقة بالمدن الكبرى ينتج عنه هجرة سكّان المناطق الأخرى، فيغادرون أراضيهم وأسرهم ليتجمّعوا متراصّين في العواصم الجهويّة، بله تونس العاصمة، على أمل الظّفر بموطن شغل مشكوك في الحصول عليه، فيكون الانبتات وتتمزّق العرى العائليّة ويتشتّت الشّباب.

---

(1) راجع استجوابا أجرته لي فرنسا- البلدان العربيّة، عدد 116، فيففري 1984.

وسعيا وراء إزالة التّأثيرات متعدّدة الصّيغ النّاجمة عن عدم التّوازن المشار إليه أعددت مع زملائي وخصوصا عزّوز الأصرم وبعض أعضادي الآخرين قانونا صدر يوم 23 جوان 1981[1] لتشجيع الاستثمارات في الصّناعات المعمليّة واللامركزيّة الصّناعيّة : ونُقّح هذا القانون بقانون 83-105 بتاريخ 3 ديسمبر 1983.

إنّ هذا القانون حثّ على تكثيف البنى التّحتيّة الضّروريّة لإقامة المشاريع الصّناعيّة في المناطق المحيطة بالمدن الصّغيرة مثل جلب الماء والكهرباء وتعبيد الطّرقات، وكذلك إنجاز التّجهيزات الاجتماعيّة والثّقافيّة في المناطق نفسها من معاهد ابتدائيّة وثانويّة وملاعب ودور ثقافة وغير ذلك...

كنت إذن حريصا على بعث مواطن الشّغل، وخاصّة موارد الرّزق، على عين المكان لمقاومة التّأثيرات السّيئة النّاجمة عن الهجرة من الرّيف وضمان شيء من التّوازن بين الجهات وفي صلبها. لقد كانت نظرتي حضاريّة بالأساس...

لذلك شجّعت الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة.

ففي سنة 1980 كان يعيش من الفلاحة 50 بالمائة من التّونسيّين. وكانت الفلاحة تساهم بـــ 18 بالمائة من الدّخل الوطنيّ الخام وتمثّل 16 بالمائة من صادراتنا.

وقبل تحمّلي مسؤوليّة الوزارة الأولى كانت لي أفكار واضحة حول الدّور الحيويّ الّذي من الواجب أن تقوم به الفلاحة : كنت لا أومن بأفضال الصّناعة الثّقيلة وقد رأيت بنفسي ما ألحقته من كوارث ببعض البلدان العربيّة. فلقد بلغت نسبة الهجرة من الأرياف في وطننا رقما محيّرا وخصوصا منذ السّتّينات وتمثّلت أهمّ نتائجها في تفاقم التّصحّر الّذي يتسبّب في ضياع 19.000 هكتار سنويّا من الأراضي وإلى الأبد وانخرام التّوازن الدّيمغرافي بين الجهات. وفي خطاب ألقيته بحمّام الأنف يوم 25 سبتمبر 1982 أمام الإطارات السّياسيّة والاقتصاديّة بالإقليم لاحظت أنّ تونس الكبرى الّتي لا تفوق مساحتها 59.0 بالمائة من مساحة كامل البلاد كلّها "تحتضن" 20 بالمائة من عدد سكّان البلاد الكلّي. ووصلت الكثافة السّكّانيّة إلى 750 ساكنا في الكيلومتر المربّع الواحد ! منهم 94 بالمائة يعيشون في منطقة بلديّة العاصمة ! علاوة على أنّ 30 بالمائة من حوادث الطّرقات تقع في العاصمة.

---

(1) وتبع ذلك قانون 76-81 بتاريخ 9 أوث 1981 القاضي ببعث صندوق وطني للنّهوض بالصّناعات التّقليديّة والصّناعات الصّغرى. وبعد أشهر قليلة من صدور هذه القوانين وجّه الباعثون الصّناعيّون استثماراتهم وجهة أخرى : فانتفعت المناطق 3 و4 و5 بـ 72 مليار أي 5،62 بالمائة وأحدث 6.000 موطن شغل لفائدة المناطق الأقلّ تنمية كما لاحظت ذلك في تقديمي لميزانيّة 1982 أمام مجلس النّوّاب

وكان اعتقادي راسخا في أنّ سلامة الوطن لا تكون إلاّ " بحبّ الأرض" وتوطين أكثر ما يمكن من الشّباب على أديمها مع تمكينهم من ظروف العيش الكريم. وكنت أفكّر في مناطق "اللّيماس" الّتي كان يقوم على تهيئتها الرّومان منذ أكثر من ألفي عام !

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس للاتّحاد الوطني للفلاّحين سنة 1984 بالقيروان (يومي 11 و12 ماي) الّذي أشرفت على افتتاحه، أصدرت هذه المنظّمة كتيّبا يضمّ 248 صفحة بعنوان "محمّد مزالي : الفلاحة رهان حضاريّ" (شركة فنون الرّسم والنّشر بتونس) سجّلتْ فيه ما أسمته " الثّورة المباركة" الّتي أُنجزت بين 1980 و1984 من خلال مجموع خطبي وأقوالي مرتّبة حسب تسلسل تواريخ إلقائها وقدّم لها رئيس المنظّمة السّيّد محمّد غديرة عضو الدّيوان السّياسيّ بنصّ عنوانه الاختيار المبارك جاء فيه بالخصوص :

«...إنّه يمكن القول إنّنا بحقّ أمام ثورة خضراء لتنمية الزّرع والضّرع ... إنّ حكومة المجاهد الأكبر برئاسة السّيّد محمّد مزالي لم تكن يوما حكومة تغنّ بالأحلام أو اجترارا للأقوال، فقد بادرت منذ تشكيلها برسم هذه الأولويّة المطلقة ضمن وثيقة المخطّط الخماسي السّادس فرصدت للفلاحة جملة استثمارات قدرها 1550 مليون دينار، وحدّدت لها نسبة نموّ سنويّ قدرها 5 %... إنّها بحقّ ثورة ذهبيّة ثقافيّة، سيكون لها الشّأن العظيم في تغيير وجه تونس إلى ما هي جديرة به من اخضرار الأرض وثراء الفكر وغزارة العطاء».

وجاء في التّمهيد لهذا الكتاب (ص. 10) بعنوان *"رجل الفكر الأصيل والقول المفعول"* :

« هي نظرة جاء بــها رجل فكر وإصلاح ... رجل وُلد وترعرع في أحضان هذه التّربة الطّيبة، وتشبّع بالقيم والأصول الّتي تمثّل الأرضيّة الثّقافيّة والفكريّة لهذا المجتمع... إنّه محمّد مزالي الّذي شبّ في مهد منبته الزّيتون فأورثته كمال العقل والجسم، وأورثته العلا... فلمّا تولّى وزارة التّربية القوميّة كان أوّل إصلاح قام به هو "فتح المدرسة على المحيط" وقد جسّمته فكرته الرّائدة الخاصّة بتجربة السّنتين السّابعة والثّامنة والّتي من بين ركائزها الأساسيّة تدريب التّلاميذ على العمل الفلاحيّ حتّى إذا ما غادروا المدرسة أقبلــوا على خدمــة الأرض وتعلّقــوا بسكنى الرّيف ...».

نعم، لقد أكّدت في أوّل خطاب ألقيته أمام نوّاب الشّعب في 30 ماي 1980 على *" أنّ الفلاحة ينبغي أن تحظى بالأولويّة المطلقة على سواها »*.

وصرّحت أمام اللّجان المكلّفة بصياغة فلسفة واختيارات وأهداف المخطّط الخماسيّ السّادس(13 ديسمبر 1980) : *« ينبغي الإقدام على ثورة ثقافيّة تغيّر التّفكير وتغيّر المفاهيم*

ويكون محورها النّهوض بالفلاحة الّتي هي مسالة حياة أو موت بالنّسبة إلى تونس، والّتي عليها يتوقّف رقيّنا الحضاريّ والسّياسيّ... يجب أن ننهض بأريافنا ، فنحقّق بذلك أمننا الغذائيّ، ونجذّر شبابنا في أرض آبائهم وأجدادهم، ونخلق في مجتمعنا عاملا إضافيّا للتّوازن والتّماسك والاستقرار ».

ثمّ **أضفت** : *« إنّه لا فرق بين التّجذّر في الأرض والتّجذّر في الثّقافة الوطنيّة وفي الذّاتية التّونسيّة... إنّ الأرض تمثّل البعد المكانيّ في الحضارة أمّا الثّقافة فهي البعد الزّمانيّ ... تلك هي النّظرة الّتي نتشبّث بـــها في معالجتنا لهذه القضيّة، طالما أنّ محبّتنا للأرض هي من قبيل برّنا بالوالدين...». وكثيرا ما ناديت بضرورة " تمدين الرّيف لا ترييف المدينة !" .*

ونجحتُ بعد جهد جهيد في جعل المسؤولين في وزارة التّخطيط والماليّة يشاطرونني الرّأي بحيث نصّ المخطّط السّادس على تخصيص 9،18 بالمائة من الاستثمارات لفائدة الفلاحة بينما لم تتعدّ النّسبة في المخطّط الخامس 7،12 بالمائة.

ووفّقت إلى سنّ تشريعات جريئة لسحب التّغطية الاجتماعيّة على الفلاّحين والبحّارة والعمّال الفلاحيّين (200.000 تقريبا) كما أذكر بالمناسبة أنّني مكّنت من التمتّع بالتّقاعد حوالي 130.000 من صغار التّجّار، وأصحاب الصّنائع، والأطبّاء، والصّيادلة، والمحامين، والمهندسين.

كما صدرت مجلّة النّهوض بالاستثمارات الفلاحيّة (قانون 6 أفريل 1982) وبنك التّنمية الفلاحيّة وعدد كبير من شركات الإحياء وبُعث "مجلس أعلى للقرض الفلاحيّ" و"صندوق التّعاضد والتّعاون" وآخر لتعديل الأسعار، واتّخذت إجراءات للتّشجيع على تصدير المنتوجات الفلاحيّة وغزو أسواق جديدة، وتوسيع إطار التّسهيلات الجبائيّة والإعفاءات الدّيوانيّة وضبط "برنامج التّنمية الريفيّة المندمجة".

وللنّجاح في هذا الميدان لا بدّ من التّأثير على عقليّة بعض الفلاّحين وبعث الحماس فيهم لعلّه يكونِ محرّكا لهم في سعيهم... وهو ما فعلته بتجوالي المتواصل طوال سنوات في كامل التّراب التونسيّ. فكنت أحدّثهم عن الإجراءات الّتي اتُّخذت لفائدتهم مثل القروض المنصوص عليها في المخطّط السّادس، والأشغال الكبيرة الّتي قمنا بـــها لبناء السّدود قصد تزويد الوطن القبلي والسّاحل وصفاقس بالمياه وإحياء آلاف الهكتارات وريّها. كما أذنت بتشييد منشآت أخرى متوسّطة الحجم كسدّ الغزالة في الشّمال الّذي تقرّر إنجازه في زيارة لي لماطر في جوان 1980، وكذلك سدود لبنة وسيدي الجّديدي وأولاد عبيد بالوطن القبلي

وغيرها كثير. وسعيا وراء تلافي التّأخر التّاريخيّ الّذي مُنيت به جهات الوسط والجنوب شرعت في وضع مخطّط لحفر آبار متفاوتة العمق. وعلى سبيل المثال فقد أنجز بين 1981 و1985 في ولاية سيدي بوزيد ما يقارب 7.000 بئر ذات العمق المتوسّط، وفي ولاية القصرين حفر في الفترة نفسها ما يعادل ضعف ما أُنجز بين 1956 و1980 ! وحُفرت عشرات الآبار الارتوازيّة في ولايات توزر وقبلّي ومدنين[1] وقابس وتطاوين... هذا كلّه كان من شأنه السّماح بإنشاء مشاريع كبرى مثل مشروع رجيم معتوق الّذي سبق ذكره، أو مشروع نفزاوة الّذي تمّ تمويله بفضل مساهمة صندوق التّنمية السّعودي، ومن شأنه إحياء 5.000 هكتار من الأراضي الصّحراويّة (العناية من جديد بـ4.300 هكتار من الواحات المهملة وبعث 500 هكتار من الواحات الجديدة)، وكذلك تمكين 2.000 شابّ من موارد الرّزق. وتمّ كلّ هذا بفضل استغلال طبقة القارّة البينيّة (أذكر مثلا : حفر البئر الارتوازيّة بالبياز وعمقها 2580 متر بدفْق يبلغ 100 لتر في الثّانية).

وكنت مسرورا عند زيارة القصرين وفوسانة وخصوصا سبيبة متفقّدا المنطقة السّقويّة الخاضعة لتقنية قطرة قطرة ولم يمض وقت طويل على زراعة 7.000 شجرة تفّاح. وتعجّب أكثر من إطار أو فنّي جهويّ عندما بيّنت، حسب أرقام زوّدني بها المهندس البشير بن إسماعيل الرّئيس المدير العامّ لأملاك الدّولة حينذاك، أنّ تكاليف بعث موطن شغل بل مورد رزق فلاحيّ تصل إلى حدود 1.000 دينار بينما بعث موطن شغل صناعيّ يتطلّب استثمارا يتأرجح بين 10.000 و20.000 دينار.

وكم كنت سعيدا عندما دشّنت المنطقة السقويّة "ابن الشّبّاط" بجهة توزر (850 هكتار) وقد بلغت تكاليفها 5،7 مليون دينار، وتمّ تمويلها بقرض من البنك الدُّولي للتّعمير والتّنمية (BIRD). وأصبح بذلك 423 شابّ كلّ واحد منهم يملك هكتارين ويتمتّع بمسكن ويساهم في تعمير مساحات صحراويّة فسيحة. وبعد أشهر قليلة قرّرت بعث "ديوان الأراضي السّقويّة بالجريد" لتحسين تسيير الأراضي السّقويّة الجديدة.

ولّما انكببت على دراسة مداخيل الفلاّحين، وخصوصا صغارهم ، وقارنتها بأسعار سوق الجملة وأسواق الأحياء تبيّن لي أنّ الفارق كبير ممّا أزعجني كثيرا. فهذا مثلا فلاّح من الوطن القبلي (بمنزل بو زلفة أو بني خلاّد) أو من الشّمال (رأس الجبل) يبيع بسوق الجملة كيلو من

(1) هل تعلم أنّ مدنين ليست جنوب البلاد التّونسيّة بل وسطها ؟ وأنّ المسافة التي تفصل بين هذه المدينة وتطاوين ورمادة وبرج الخضراء (برج الباف القديم) هي نفسها تقريبا الفاصلة بينها وبين تونس ؟

البطاطا بـ20 مليما بينما يشتريه المستهلك بـ80 أو 100 مليم. ولّما تقصّيت الأمر بعد دراسة الموضوع مستعينا بالأسعد بن عصمان وزير الفلاحة، وهو رجل ذو كفاءة معترَف له بـها واستقامة يشهد له بـها الجميع، وكذلك زكرياء بن مصطفى رئيس بلديّة العاصمة وهو قائد كشفيّ ومعروف بوطنيّته، ومحمّد غديرة رئيس اتّحاد الفلاّحين التّونسيّين وعضو الدّيوان السّياسيّ، تبيّن لي أنّ الفوارق الكبيرة الّتي لاحظناها تذهب في جيوب أقليّة قليلة من الوسطاء والمضاربين. وفي خطاب ألقيته يوم 18 مارس 1981 ندّدت بهذه الممارسات غير الأخلاقيّة والمضرّة بالمنتجين والمستهلكين. ولم أتردّد في نعت هؤلاء المضاربين بالطّفيليّين و"المستكرشين". وفي سبيل مقاومة هذه الممارسات بعثنا أسواقا في الأحياء ونقاط بيع سمّيناها " من المنتج إلى المستهلك ". ولكنّي لم أقرأ حسابا لوزن التّواني الإداريّ والمساندات الخفيّة الّتي يتمتّع بـها هؤلاء. واليوم أريد أن أبيّن، بعد أكثر من عشرين سنة، أنّي لم أقصد بعبارة "المستكرشين" إلاّ المضاربين، ومعاذ اللّه أن أكون قصدت الصّناعيّين أوالتّجّار أو الملاّكين.

بقي أن أقول كلمة في خصوص برنامج : "تشغيل الشّباب". لقد بُعث سنة 1984 وانتفع به 15.000 شابّ وسمح بخلق حوالي 30.000 مورد رزق بفضل اعتمادات بلغت 18 مليون دينار. وبفضله أمكن للشّبّان الّذين قدّموا تسبقة تتراوح بين 400 و1.000 دينار أن ينتفعوا بقرض مبلغه 10.000 أو 20.000 دينار بشروط متيسّرة، وبذلك كان في إمكان كلّ منهم البدء في تحقيق مشروعه بدون صعوبة. وتمّ تمويل مشروع "تشغيل الشّباب" بمبلغ قدره 13 مليون دينار بالنّسبة إلى سنة 1986.

وبما أنّ طموحي لا حدّ له عندما يتعلّق الأمر ببلادي ونظرا إلى إيماني الرّاسخ بأنّ المغرب الكبير هو أفقنا لا محالة فإنّي عزمت على خلق أقطاب تنمويّة مندمجـة. وأذكر في هذا الصّدد بالخصوص :

1) استغلال منجم الفسفاط بسرا ورتان في ولاية الكاف، ويحتوي على مخزون يقدّر بثلاثة مليارات من الأطنان الّتي في الإمكان استغلالها في الهواء الطّلق ومن شأنها تيسير خلق عدّة معامل لصنع الحامض الفسفوري والأسمدة الأزوتيّة على أن تكون هذه المعامل موزّعة على الشّمال الغربيّ من البلاد (باجة، جندوبة، سليانة، الكاف...). وإذا وقعت معالجة هذه الموادّ بالنّيترات المستخرج من الغاز الجزائري[1] أمكن تركيز محور للتعاون الصّناعيّ

(1) كان لي مع زميلي الجزائريّ عبد الحميد الإبراهيمي تبادل وجهات نظر إيجابيّة في هذا الباب. كما أنّي تفاوضت مع مسؤولين هنود في إمكانيّة مساهمتهم في الشّركة التّونسيّة الجزائريّة المزمع تكوينها. ومضت الهند حتّى إلى الالتزام بشراء جزء هامّ من إنتاج هذا " المشروع الحلم".

بين بلدينا على غرار محور الفحم والفولاذ الّذي أنشئ غداة الحرب العالميّة الثّانية وتميّز بالتّقريب بين مصالح فرنسا وألمانيا، وكان نواة للاتّحاد الأوروبّي. ولهذا الغرض بُعثت شركة تونسيّة كويتيّة وكان في العزم بناء ميناء كبير براس سرات. وعُيّن على رأس المشروع خرّيج من البولتكنيك. وتمّ تركيز معمل تجريبيّ بالكاف دشّنته يوم 8 فيفري 1986 بحضور سفير الكويت ودلّ على مردوديّة ثابتة. ولا أدري اليوم ما هو مصيره. هل كان حلمـــا فتبخّر ؟ لا أدري !

وبناء على إيماني بضرورة تحقيق تنمية مندمجة في كامل الشّمال الغربيّ للبلاد قرّرت بالرّغم من تشكيك بعض "المسؤرلين" الّذين يعوزهم الخيال الخلاّق إنجاز مطار بطبرقة. وكنت أعتقد أنّ لهذه المدينة، وكذلك عين دراهم، أكثر من حجّة لأن تكون قطبا تنمويّا وخصوصا في الميدان السّياحيّ بما خصّها اللّه به من سهول خصبة، وغابات شاسعة من شجر الفلّين وصنوبر حلب، وشواطئ فسيحة ذات الرّمل الدّقيق، وسواحل غزيرة السّمك وشعاب مرجانيّة...

ولهذا الغرض تكوّنت شركة سعوديّة تونسيّة للنّهوض بطبرقة- عين دراهم بمبادرة منّي وتفاوضت أنا بنفسي مع الشّيخ أبي الخيل وزير الماليّة السّعوديّ للحصول على قرض قدره 16 مليون دولار، طويل المدى وبفائض ميسّر وذلك لإنجاز القسط الأوّل من مطار دوليّ أصبح اليوم واقعا ملموسا بعد أن "جُمّد"، إثر مغادرتي الوزارة الأولى، مثلما وقع للعديد من المشاريع بالطّبع.

وقرأت سنة 1987، وأنا في منفاي، في جريدة الطّريق الجديد لسان الحزب الشّيوعيّ الخبر التّالي : قال منصور السّخيري مدير الدّيوان الرّئاسيّ لوفد جاءه ملتمسا مواصلـــة إنجاز المشروع : *"اذهبوا إلى محمّد مزالي واطلبوا منه ذلك" !"* .

2) استغلال مناجم البوتاس في سباخ جرجيس وشطّ الجريد ممّا من شأنه أن يبعث الحيويّة في جهة الجنوب الشّرقيّ كلّها. لذا سمّى عزّوز الأصرم وزير الاقتصاد المهندس بو عزيز للقيام بالدّراسة. وقرّرت تماشيا مع ما يقتضيه المشروع إنجاز ميناء كبير بجرجيس هو اليوم قائم الذّات ويعمل بصورة عادية.

ولكن لم يترك لي القوم الوقت لإنجاز هذه المشاريع الكبرى الّتي كان من شأنها تبديل وجه العديد من الجهات " غير المحظيّة". وبالرّغم من ذلك أمكن لي إنجاز وتدشين :

أ) معمل تونسيّ- جزائريّ لصنع محرّكات ديازال من العيار المتدنّي تمّ تركيزه بساقية سيدي يوسف – ويعدّ ذلك رمزا وطنيّا جليلا ![1] – وهو قادر على إنتاج 30.000 وحدة في السّنة، بنسبة 65 بالمائة من الاندماج المتكامل في البدء (65 بالمائة من قطع هذه المحرّكات مصنوع بالجزائر وتونس) وإحداث 800 موطن شغل. وعيّن في منصب رئيس مدير عامّ مهندس متخرّج من بوليتكنيك أصيل السّاقية اسمه الشّابّي وسمّي جزائريّ متخرّج من المدرسة المركزيّة العليا للفنون والصّناعات بفرنسا مديرا.

ب) معمل لصنع الإسمنت الأبيض في فريانة بولاية القصرين خلق 450 موطن شغل. دشّنته مع الأستاذ عبد الحميد الإبراهيمي الوزير الأوّل الجزائريّ.

وفي نطاق التّعاون التّونسيّ الجزائريّ وبفضل البنك التّونسيّ- الجزائريّ الّذي دأب على دراسة كلّ هذه المشاريع كان أيضا من المفروض الإعلان عن صفقات لإنجاز معمل لصنع هياكل معدنيّة بغار الدّماء ومعمل للآجرّ بنفطة. ولا أدري هل أنّ هذه المشاريع تحقّقت بعد رحيلي أم لا.

---

(1) هذه القرية الّتي كانت تأوي حامية من جند جبهة التّحرير الجزائريّة، قنبلتها طائرات فرنسيّة في 8 فيفري سنة 1958 بدعوى أنّ أبطال الثّورة الجزائريّة كانوا كثيرا ما ينطلقون منها. وكانت الحصيلة 72 قتيلا منهم 12 طفلا والعديد من الجرحى.

الفصل الثامن

سعي دؤوب في سبيل الوئام الاجتماعيّ

سوء تفاهم مع النّقابات

طوال السّتّ سنوات الّتي مارست فيها مسؤوليّة الوزارة الأولى لم أستهن بالنّفوذ النّسبيّ الّذي مُنح لي وعملت بمقتضى قناعاتي وعلى حسب تصوّري لمفهوم الوحدة الوطنيّة الواقية من حرب الطّبقات والمزايدات بين أصناف المجتمع ولما تعنيه كذلك العدالة الاجتماعيّة. وكنت مقتنعا أنّ السّلم الاجتماعيّة لن تتحقّق إلاّ بالقدر الّذي ينتفي فيه استغلال الشّغّالين ومتوسّطي الفلاّحين وصغارهم، وكذلك الموظّفين وأصحاب الصّناعات، وبالقدر الّذي تكون فيه نقابات العمّال والفلاّحين والتّجّار ممثّلة أحسن تمثيل لمنظوريها وتتمتّع بمصداقيّة لدى الجميع. ولكنّني أُجبرت على تبيّن ما كان للواقع من ثقل وضغوط أمام تطلّعاتي وأمام الحسابات السّياسيّة الّتي كان يضمرها عدد من المسؤولين بقطع النّظر عن مستواهم الاجتماعيّ، طالما أنّ تأثير المقاومة السّلبيّة كان أشدّ مفعولا وأطول مدى ممّا كان في الحسبان. وبالرّغم من هذا فإنّ شيئا لم يُثني عن عزمي.

فلقد ألقيت طوال سنتي 1980 و1981، خطبا منهجيّة أربع توجّهت فيها على التّوالي إلى العمّال، والرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات العموميّة والخاصّة، والعمّال التّونسيّين بالخارج، والصّناعيّين والتّجّار وأصحاب الصّناعات التّقليديّة المتجمّعين في مؤتمرهم الوطنيّ.

لقد حاولت أن أضفي تمشّيا جديدا على العمل السّياسيّ وعلى العلاقات بين مختلف المهن بحيث ينصهر هذا التّمشّي في صلب التّضامن الاجتماعيّ الحقّ ذاك الّذي ينبني على الأخوّة والحرّيّة واحترام الآخر والشّعور بالمسؤوليّة.

1. وبلغة يكتنفها الصّدق أهبت بالعمّال أن يكون سلوكهم سلوكا يتّسم بالنّضج والمسؤوليّة، سواء في صلب وسطهم المهنيّ أو ضمن محيطهم الاجتماعيّ والاقتصاديّ الّذي يتحرّكون فيه. وأكّدت شرعيّة النّقابات وضرورة وجودها للصّدع بمطالبهم وتحقيقها، من دون شعور بالخضوع والاستكانة. وألححت على أن يكون الحوار هو السائد لأنّه الطّريقة الوحيدة لتجنّب التوتّر في العلاقات، وتوقّي أسباب الخصومات.

2. وبالقناعة نفسها أوصيت الرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات العموميّة والخاصّة للتّخلّص من الأسلوب المغرق في البيرقراطيّة ونبذ التّعالي، حاثّا إيّاهم على إرساء قواعد عملهم على نوعيّة العلاقات الإنسانيّة. وذكّرتهم بأنّ العامل ليس شخصا مبهما ونكرة، أو مجرّد رقم في الموازنة الختاميّة، ولكنّه إنسان له كرامته وشخصيّته وحساسيّته... إذ بكلمة طيّبة وصادقة في الإمكان دفعه إلى القيام بالمعجزات إذا هو تبيّن أنّه يعمل في صلب مؤسّسة يسودها القانون وخصوصا العدل.

وكنت واعيا بما للمؤسّسات العموميّة من أهمّيّة في الحياة الوطنيّة. وكما ذكرته آنفا، فإنّ هذا القطاع الحيويّ بالنّسبة إلى الاقتصاد الوطنيّ عرف عجزا هامّا يفوق المائة مليون دينار تصدّيت له وتلافيته بفضل القانون الّذي استصدره منصور معلّى سنة 1980.

إنّ وزن هذا القطاع يظهر في الأرقام التّالية :

تحقّق المؤسّسات العموميّة أكثر من ثلث استثمارات البلاد، وتشغّل أكثر من عُشُر الشّريحة السّكّانيّة النّشيطة، وتوزّع أكثر من ثُلُث المرتّبات والأجور إجمالا، وتقوم بثلاثة أرباع الصّادرات وأكثر من نصف الواردات.

لذا حرصت على القيام بإصلاح كبير تناول مراجعة الهياكل، وتطوير مردوديّتها وتأقلمها مع مقتضيات واقع البلاد الاقتصاديّ. وأوصيت بتوخّي مزيد الوضوح في تحديد المسؤوليّات، والدّقّة في التّصرّف، وتحسين العلاقات الإنسانيّة والمناخ الاجتماعيّ.

3. وأمام عمّالنا بالخارج المجتمعين في ساحة ليسي العمران ذكّرت بأنّ المسؤولين السّياسيّين ليكونوا محترمين موقّرين يجب أن يُعطوا المثال في الاستقامة والنّزاهة ونظافة اليد، وأن يكون رائدهم في عملهم خدمة الشّعب.. وأضفت : « *أنا لا أريد أن يكون حولي في الوقت الّذي أخاطبكم فيه مسؤولون غير مستقيمين، يسعون إلى السّمسرة والكسب* ». وكنت أتحدّث بصفة عامّة من دون أن أقصد أحدا، ولكنّني تفطّنت أنّ زميلين أو ثلاثة تضايقوا من هذا الكلام !

4. وبمناسبة انعقاد المؤتمر التّاسع للاتّحاد العام التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة برئاسة المرحوم الفرجاني بلحاج عمّار تمنّيت أن يبرز جنس آخر من "رجال الأعمال" ومن أصحاب المؤسّسات ذوي القناعات الثّابتة، يمتازون بالخيال الخلاّق وبروح المبادرة، بقطع النّظر عن التّنظيم والهياكل والبنية التّحتيّة. وذكّرت المؤتمرين بأنّ هوس الرّبح السّريع، بأيّة طريقة كانت، واستغلال العمّال من شأنه أن ينشأ عنه الحقد منبع العنف والبلاء.

وتخلّل خطابي استطراد أسال شيئا قليلا من الحبر وكثيرا من اللّعاب. ومن الصّدف أنّ *الطّريق الجديد* وهي دوريّة كان يصدرها الحزب الشّيوعيّ التّونسيّ نشرت في الأسبوع الّذي أشرفت فيه على هذا المؤتمر مقالا عنيفا كتبه على ما أظنّ صحفيّ يدعى النّفزاوي لم يدّخر فيه من الكلام القاسي شيئا وراح يندّد بزيادة قرّرها عزّوز الأصرم وزير الاقتصاد في سعر الزّبدة. وتحدّث الكاتب عن المادّة وكأنّها ضروريّة للشّباب وللأصناف الضّعيفة الحال.

أمّا أنا فتحدّثت حديث البيداغوجي لا الدّيماغوجي وعدّدت منافع زيت الزّيتون الّذي كنّا نجد صعوبات جمّة لتصديره في الأسواق الأوروبيّة بينما نورّد بالعملة الصّعبة فائض هذه الأسواق من الزّبدة ! و"تجرّأت" فلفتّ النّظر إلى ما يحدثه الإفراط في استهلاك هذه المادّة من خطر زيادة الكولستيرول. فخاصمتني بعض الأوساط "الرّاقية" بلا موجب وقالت : مزالي يأكل الزّبدة براحة بال ويحرّمها على ضعاف الحال، وبالطّبع لم يمنع أحد هذه المادّة ولا صدر قانون في ذلك. وغاية ما قمت به هو أنّني قدّمت نصيحة ردّا على مقال ديماغوجي نشرته جريدة الحزب الشّيوعيّ التّونسيّ وذلك حرصا منّي على المساهمة في تربية الشّعب غذائيّا، معتبرا أنّه بلغ حدّا من النّضج يسمح بذلك. أليس الدّين النّصيحة ؟!

وما عدا هذه الجزئيّة فإنّ هذه الخطب بيّنت أمام مختلف الأصناف الاجتماعيّة ومن ورائها الشّعب التّونسيّ بأكمله الاتّجاه الّذي رمت توخّيه اجتماعيّا أي السّلم الاجتماعيّة والاحترام المتبادل، ومقاومة استغلال الأقوياء أو الأكثر مكرا لضعاف الحال، واستقلال المنظّمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. لأنّ إرادتي اتّجهت إلى إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنين بحرصي على الإصلاح وصدق التزامي.

وأذكر في هذا الصّدد أنّني استقبلت عام 1982 أو 1983 المكتب التّنفيذيّ لمنظّمة الغرفة الاقتصاديّة الفتيّة يتقدّمها رئيسها الأستاذ الباروني الّذي سألني فيما سألني عن رأيي فيما اقترحته عليه إدارة الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ من وضع منظّمته تحت إشراف

ورعاية هذا الحزب الّذي كنت آنذاك أمينه العامّ. واندهش الحاضرون من جوابي الواضح : « لا أنصحكم بذلك ! ابقوا مستقلّين في كنف قوانين البلاد. إنّكم وطنيّون وعلى قدر كبير من الكفاءة العلميّة والمهنيّة. أتريدون أن يكون رئيس فرعكم في هذه المدينة أو تلك تحت "كلكل" الوالي أو المعتمد ؟! ».

ودلّت السّنوات تلو السّنوات على أنّ الأمر لم يكن مجرّد كلام بل هو الفعل الملموس والعمل المحسوس.

أمّا القطاع الآخر الّذي استرعى اهتمامي فهو قطاع الوظيفة العموميّة الّذي ناهز عدد العاملين فيه في جانفي 1986 الـــ 250.000 عون[1] منهم 62.000 من رجال التّعليم و21.000 شرطيّ وعون حرس وطني و12.700 تقنيّ و5650 عامل و25.500 عون في السّلك الطّبّي وشبه الطّبّي و33.000 عون في الكوادر الإداريّة... ووصل حجم الأجور والمرتّبات في هذا التّاريخ 3.600 مليون دينار مقابل 2.170 مليون دينار سنة 1980[2].

ولتبيان الجهود الّتي بُذلت لفائدة أعوان وعملة هذا الصّنف من المواطنين أذكّر بأنّ أجر الموظّف المتوسّط الخام سنويّا أصبح 3.050 دينار سنة 1984 بعد أن كان 2.044 دينار سنة 1980. وفي الفترة نفسها تحوّل النّاتج الدّاخليّ الخام بالتّسعيرة القارّة من5،3.540 مليون دينار إلى 4.130 مليون دينار.

– وبناء على المفاوضات الّتي تمّت مع النّقابات وإثر النّقاش الطّويل الّذي التأم في مجلس الوزراء[3] تقرّر منح الأساتذة زيادة شهريّة تقدّر بـــ36 دينارا بعنوان 1982 و30 دينارا بعنوان 1983 أي ما جملته في أقلّ من سنة 66 دينارا.

– وتقرّر لفائدة المعلّمين سنة 1982 زيادة شهريّة قدرها 30 دينارا وبعنوان 1983 زيادة قدرها 18 دينارا أي في الجملة 48 دينارا.

---

(1) في مقابل 176.000 سنة 1980

(2) وأتذكّر أنّ بعض الوزراء كانوا ضدّ أيّة زيادة في المرتّبات لفائدة رجال التّعليم بحجّة أنّ عددهم كبير وحجم الزّيادة يرهق الميزانيّة.. و"الإقناع" وزير الماليّة منصور معلى اضطررت لتذكيره بأنّه دافع عن أعوان البنوك وحصل على زيادات مهمّة في أجورهم وأنّ رجال التّعليم لم ينتفعوا بأيّة زيادة منذ 1968.

(3) خلافا لما ادّعته صوفي بسّيس وسهير بلحسن في كتابهما : "*البورقيبة، حكم طويل المدى*" (197) من أنّني لم أنصت إلى تحذيرات الوزراء المعنيّين فإنّ وزراء التّخطيط والماليّة، والاقتصاد الوطني، والشّؤون الاجتماعيّة، والوظيفة العموميّة... هم الّذين قاموا بإجراء المفاوضات حول الأجور، طوال أسابيع عديدة وليال طويلة، مع أهمّ المسؤولين عن الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل وعلى رأسهم الحبيب عاشور والطّيّب البكّوش.

وأضيف أنّه حرصا على تحسين ظروف عمل الأساتذة والمعلّمين والسّماح لهم بالمساهمة في الحياة الثّقافيّة والوطنيّة، وإتاحة الفرصة لهم لاستكمال تكوينهم ولعدد منهم مواصلة دراساتهم وبحوثهم، تقرّر بالاتّفاق مع النّقابات بعد مفاوضات طويلة تعميم حصّة 18 ساعة الأسبوعيّة في التّعليم الثّانوي عوضا عن الـــ 24 ساعة، وبالنّسبة إلى المعلّمين 25 ساعة أسبوعيّا عوضا عن 30 ساعة، و20 ساعة لمعلّمي التّطبيق عوضا عن 25 ساعة.

وتوضيحا لما سبق أنشر فيما يلي نصّ اتّفاقيّة 11 ديسمبر 1981 من باب " وذكّر فإنّ الذّكرى تنفع المؤمنين " :

« في نطاق الحوار الجاري بين الحكومة والاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل حول تحسين الوضع المادّي والأدبيّ لرجال التّعليم الابتدائيّ انعقدت جلسة عمل بمقرّ الوزارة الأولى يوم الجمعة 11 ديسمبر 1981 حضرها من جانب الحكومة وزير التّربية الوطنيّة والوزير المكلّف بالوظيفة العموميّة والإصلاح الإداريّ والمكتب التّنفيذيّ للنّقابة الوطنيّة للتّعليم الابتدائيّ وأسفرت المفاوضات عن النّتائج التّالية :

1. تحقيق مبدإ التّخفيض في ساعات العمل أسبوعيّا على أن يتمّ ذلك تدريجيّا من السّنة الدّراسيّة 1983-1984 بنسبة 25 بالمائة (خمس وعشرون بالمائة) سنويّا من مجموع المعلّمين والمعلّمات حسب مقاييس تضبطها لجنة مشتركة.

2. يقع انتداب معلّمي التّطبيق بنسبة أربعين في المائة كلّ سنة ممّن يتوفّر فيهم شرطا العدد والأقدميّة وذلك ابتداء من أكتوبر 1982.

3. إقرار منحة للمعلّمين العاملين بالرّيف قدرها خمسة عشر دينارا تسدّد كالآتي : عشرة دنانير شهريّا بداية من جانفي 1982 وتصير خمسة عشر دينارا بداية من جانفي 1983.

4. وقع التّرفيع في المنحة البيداغوجيّة للمعلّمين بنسبة 50 بالمائة من جملة المنحة الحالية أي سبعة دنانير وخمسمائة ملّيم، وعشرون دينارا وخمسمائة ملّيم ابتداء من جانفي 1982.

5. وقع التّرفيع في منحة المعلّمين المكلّفين بالإدارة، فصارت كالآتي (سنويّا)

- مدرسة تطبيق 360 دينارا.

- مدرسة ذات خمسة عشر قسما فأكثر 360 دينارا.

- من 10 أقسام إلى 14 قسما 300 دينارا.

- من 5 إلى 9 أقسام 240 دينارا.

- دون الخمسة أقسام 180 دينارا.

6. بعث لجنة تشارك فيها كلّ من وزارة التّربية الوطنيّة ووزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ والنّقابة الوطنيّة للتّعليم الابتدائيّ قصد وضع برامج تكوين كفيلة بأن تفتح الآفاق العلميّة والمهنيّة أمام المعلّم.

وإزاء التّفهّم الّذي أبدته وزارة التّربية ووزارة الوظيفة العموميّة إزاء مطالب رجال التّعليم الابتدائيّ تعبّر النّقابة الوطنيّة عن ارتياحها وتدعو كافّة رجال التّعليم الابتدائيّ إلى مواصلة تأدية رسالتهم المقدّسة في كنف الثّقة والاطمئنان لما فيه خير التّلاميذ ومصلحة الوطن العليا.

حرّر في 11 ديسمبر 1981.

الإمضاءات : وزير التّربية الوطنيّة، الوزير المكلّف بالوظيفة العموميّة والإصلاح الإداريّ، الأمين العامّ المساعد المكلّف بالوظيفة العموميّة للاتّحاد، الكاتب العامّ للنّقابة الوطنيّة للتّعليم الابتدائيّ للاتّحاد (آنذاك) ».

وبعد مفاوضات بين الحكومة والأطراف الاجتماعيّة دامت من 3 إلى 18 فيفري 1982 تمّ الاتّفاق على ما يلي :

1. **ارتفاع الأجر الأدنى من 64،704 دينارا إلى 85،072 دينارا في الشّهر بالنّسبة إلى نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع أي بزيادة قدرها 20،368 دينارا. أمّا بالنّسبة إلى 40 ساعة عمل في الأسبوع فيرتفع الأجر الأدنى من 58،655 إلى 86،675 دينارا.**
2. **وقع التّرفيع في المنحة التّكميليّة المسندة في أفريل 1981 بمقدار 20 دينارا شهريّا غير خاضعة للأداء ولا للخصم بعنوان الأعباء الاجتماعيّة.**
3. **بالنّسبة للوظيفة العموميّة تسند زيادة شهريّة بين 20 و30 دينار صافية.**

وقد صادق على محضر الجلسة وأمضى عن الحكومة السّادة محمّد النّاصر وزير الشّؤون الاجتماعيّة ومنصور معلّى وزير التّخطيط والماليّة وعبد العزيز الأصرم وزير الاقتصاد الوطنيّ والمازري شقير وزير الوظيفة العموميّة وعن الاتّحاد التّونسيّ للشّغل الحبيب عاشور وعشرة من أعضاء المكتب التّنفيذيّ، وعن اتّحاد الصّناعة والتّجارة رئيسه الفرجاني بلحاج عمّار وأربعة من زملائه وعن الاتّحاد القوميّ للفلاّحين رئيسه محمّد غديرة وأربعة من زملائه

وخلافا لما ذهب إليه بعض الصّحفيّين عن حسن أو سوء نيّة فلم أنفرد بالقرار بل شارك في الاتّفاق على ما سبق ذكره من زيادات هامّة وزير الماليّة والتّخطيط ووزير

الاقتصاد بالخصوص ولديّ نسخة من محضر الجلسة المذكورة تحمل توقيع الشّخصيّات المشار إليها.

وفيما سبق أيضا ردّ على مصطفى الزّعنوني وبعض " طز حكمة " آخرين الّذين يدّعون أنّي "بجبحت" الطّبقة الشّغيلة والموظّفين دمغجة وجهلا بنواميس الاقتصاد.

ونتيجة للزّيادات الهامّة الممنوحة للموظّفين والعمّال تحسّنت الطّاقة الشّرائيّة بصورة غير مسبوقة وتطوّر الاقتصاد تطوّرا محمودا.

واعتبارا إلى أنّ "السّميــڤ" (الأجر الأدنى) هو المرجع في حساب ومراجعة أجر مليونين ونصف المليون من الأجراء وغير الأجراء يؤكّد الملاحظون النّزهاء وأهل الذّكر على أنّ أرفع دخل تحقّق في ديسمبر 1983، بل يؤكّد المناضل الشّيوعيّ والنّقابيّ جورج عدّة، وهو اليوم في التّسعين من عمره، في حديث أدلى به إلى جريدة الشّعب الصّادرة عن الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل (السّبت 15 أكتوبر 2005) :

« ... فعندما نأخذ الدّخل الجمليّ للسّميــڤــار بالدّينار القارّ من 1961 إلى 2004 نجد أنّ أرفع دخل كان في ديسمبر 1983. وهكذا قلت وأكرّر أنّ السّميــڤــار كان يعيش سنة 1983 أحسن من اليوم ولا أحد استطاع وبنزاهة أن يقول عكس ما قلته ».

وكانت الزّيادة في مرتّبات رجال التّعليم العالي ذات بال سواء كانوا مساعدين أو مساعدين أُوَّل أو أساتذة محاضرين أو أساتذة. وكانت تكون تلك الزّيادات أحسن بكثير لو كانت النّقابات أقلّ تصلّبا، وأكثر تفتّحا ومرونة، ولو أنّها جنحت إلى قبول زيادة ساعة أو ساعتين بالنّسبة إلى التّوقيت المطالب أداؤه للإدارة وحدّه الأقصى ثلاث ساعات فقط أسبوعيّا بالنّسبة إلى الأساتذة المحاضرين.

وأمكن لي كذلك وفي نطاق التّشاور والحوار وبعد أشهر طويلة من المفاوضات الشّاقّة إصدار القوانين المنظّمة لأصناف التّعليم الثّلاثة والمحدّدة للإطار الّذي في صلبه تُضبط سيرورة الحياة المهنيّة، كما أمكن لي إضفاء استقلاليّة أكبر للعمل في صلب مجالس الكلّيات والمجالس العلميّة، وضبط طريقة انتخاب العمداء ودرجة مشاركة الطّلبة. وهكذا جعلتْ هذه الإجراءات تونس في هذا الحقل في مقدّمة بلدان العالم الثّالث. واعتبرتُ ذلك واجبا مقدّسا لحماية التّوازن الاجتماعيّ من الخلل، ولضمان الرّفاهيّة في أرجاء الوطن وللجميع.

وبالرّغم من خشيتي من تكرار نفسي فإنّي أؤكّد أنّني آمنت دائما بأنّ الهدف من النّموّ الاقتصاديّ بالنّسبة إلى بلاد في طريق النّموّ مثل تونس يجب أن يتمّ في نطاق العدل

والتّضامن الاجتماعيّ، وآمنت بأنّه لا إمكان لممارسة الدّيمقراطيّة إلاّ بالتّعبير عنها من خلال الحوار الاجتماعيّ، ونتيجة لذلك فإنّ الحكومة والنّقابات مسؤولة جميعا عن تطوّر النّسق الدّيمقراطي[1].

وفي إطار الاتّفاق المبرم بتاريخ 30 أفريل 1985 بين الحكومة والاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل اجتمعتْ أيّام 10 و13 و16 و18 و28 و29 ماي 1985 لجنة فنّيّة في وزارة التّخطيط الّتي كان يسيّرها آنذاك إسماعيل خليل، وضمّت ممثّلين عن الإدارة والاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل والاتّحاد التّونسيّ للصّناعة والتّجارة والصّناعات التّقليديّة فاستخلصت بالإجماع النّتائج الآتية ذكرها :

1.سجلّ الأجر المتوسّط نموّا بـــنسبة 42،9 بالمائة وهو ما يقابل تحسينا في المقدرة الشّرائيّة قدره 6،5 بالمائة إذا قرأنا حسابا لزيادة جمليّة للأسعار قدرها 2،34 بالمائة.

2. زاد الحدّ الأدنى من الأجر المضمون مقابل عمل 48 ساعة في الأسبوع بـــنسبة 46،9 بالمائة بالقيمة الاسميّة وهو ما يمثّل تحسينا جمليّا في المقدرة الشّرائيّة بـــ 9،5 بالمائة.

3. زاد الحدّ الأدنى من الأجر المضمون مقابل عمل 40 ساعة بنسبة 51 بالمائة بالقيمة الاسميّة أي تحسينا في المقدرة الشّرائيّة بنسبة 5،12 بالمائة (راجع تصريح جورج عدّة المذكور أعلاه).

ومن جهة أخرى سجّل مؤشّر الأسعار للاستهلاك طوال الأربعة أشهر من سنة 1985 زيادة حدّها 0،8 بالمائة فقط.

ومن دون إضرابات أو تدخّلات نقابيّة ولكن بدافع الإنصاف والعدالة الاجتماعيّة، وتكملة لما سبق أن قلت في الصّدد قرّرت كذلك ما يلي :

1. التّرفيع في نسبة جراية الأرملة من 50 بالمائة إلى 75 بالمائة من جراية العون.

2. التّرفيع في الحدّ الأقصى من جراية المتقاعد من 80 بالمائة إلى 90 بالمائة من الأجر الخاضع للحجز من أجل التّقاعد. وهكذا وابتداء من 1982-1983 تمتّع المتقاعد بأجر أقلّ بقليل من مرتّبه وهو ما يزال في الخدمة ؛ وعلاوة على ذلك فقد تمتّع بكلّ الزّيادات الّتي يستفيد منها من يماثله وهو في الخدمة. وأذنت بمراجعة المسيرة المهنيّة، ابتداء من 1956 تاريخ استقلال البلاد، لفائدة المناضلين القدامى (مثل المرحوم محمّد صالح بلحاج)

---

(1) راجع الفصل بعنوان أزمة اقتصاديّة أو سكّانة.

والوزراء، والوزراء الأوّل (الباهي الأدغم والهادي نويرة) الّذين لم ينخرطوا في الوظيفة العموميّة. فاستفادوا من تقاعد مشرّف من دون أن يطالبوا بشيء كما سبق أن ذكرت.

وهكذا ابتداء من سنة 1985 اهتديت أنا وزملائي إلى طريقة أعدل لمزيد تحسين الوضعيّة المادّيّة للعاملين بصورة تكافئ الجهد حقّ قدره وتراعي واقع الاقتصاد الوطنيّ من خلال المناداة بمبدإ الإنتاج والإنتاجيّة باعتباره سبيلا طريفا لتخليص اقتصادنا ومجتمعنا من عيوب الزّيادات العامّة وربّما غير العادلة في الأجور، بينما لم يستطع بعضهم الارتفاع إلى مستوى التّجديد الفكريّ وتجاوز النّظرة الفئويّة والتّحرّر من قيود النّظرة العقيمة والملغّمة بالمخاطر على الأقلّ في مجالات التّضخّم والتّصدير والتّشغيل وهي نظريّة الرّبط بين الأجور والأسعار.

وبالرّغم من بعض الصّعوبات الاقتصاديّة وسببها الأساسيّ عوامل خارجيّة، وقصد مواصلة تحسين مقدرة الأجراء الشّرائيّة استنبطتُ مقاييس جديدة تتعلّق بالإنتاج والإنتاجيّة وأعلنت عنها، غرّة ماي 1985، في خطاب بقفصة أمام آلاف العمّال المجتمعين في ساحة عموميّة.

وإثر هذا الخطاب وجّهت يوم 27 جوان منشورا يتعلّق بالإنتاج والإنتاجيّة وضبط المقاييس لكلّ مؤسّسة وإعداد جداول تخصّ الزّيادة في الإنتاج والحوافز المدعّمة لذلك. وكلّ ذلك سعيا إلى الانطلاق الفعليّ لكسب هذه التّجربة الرّائدة الّتي من شأنها أن تدعم المقدرة الشّرائيّة للشّغّالين وازدهار المؤسّسات والرّقيّ الاقتصاديّ للبلاد. وقد أمضيت المنشور بنفسي. وهكذا اقترن الكلام بالفعل.



وللأسف عاودت الحبيب عاشور نزواته القديمة بعد أن قمت نحوه بجهود جبّارة لوضع حدّ لإقامته الإجباريّة في بيته، ثمّ لإرجاع الاعتبار إليه وإقناع بورقيبة بالسّماح له بالعودة إلى منصب كاتب عامّ للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل، وبعد فترة لم ينفكّ يكيل لي فيها علنا في اجتماعاته وعلى أعمدة العديد من الصّحف (خاصّة سنتي 1982-1983)، محاسن المسؤول الدّيمقراطيّ، وصديق العمّال ورجل الحوار وإذا به يعدّد المطالب، ويزايد في لوائح بعض النّقابات مندّدا بالحكومة. وهو في ذلك اتّبع الخطّة نفسها النّزاعة إلى المغامرة مع حكومة الهادي نويرة لزعزعتها بشنّ الإضراب العامّ في 26 جانفي 1978 مع ما نتج عنه من

مآس سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة. ولم يحجم عن التّصريح في مؤتمر صحفيّ عقده في أكتوبر 1985 بكلمات افتقدت الذّوق والكياسة قائلا إنّ النّظام التّونسيّ أشدّ تعاسة من نظام إسرائيـــل وإفريقيا الجنوبيّة ! مضيفـــا بالحرف الواحـــد" *سينتهي بي الأمر إلى أكل رأس مزالي كما أكلت رأس نويرة !*". يا له من آكل لحوم بني جنسه !

وفي هذا السّياق لا أزال أذكر إلى اليوم ما دار في جلسة عمل ترأّسها الهادي نويرة في أواخر جوان أو أوائل جويلية 1976، وضمّت إلى جانب عدد من الوزراء ذوي الاختصاص والمسؤولين الأوّلين عن المنظّمات الاجتماعيّة المعنيّة بقضايا الأجور والأسعار، كان سلوك الحبيب عاشور أثناءها ملفتا للنّظر بوقاحته وازدرائه بكلام الوزير الأوّل وتعمّده التّحادث مع زملائه دون الإنصات إليه، وكنت أراقب ملامح المرحوم الهادي نويرة، فرأيته يحمرّ ويتصبّب جبينه عرقا، ثمّ أمسك رأسه وضغط عليه، فتوجّست خيفة وتركت مكاني سائلا إيّاه عمّا أصابه، فأجاب وهو يلهث : رأسي، رأسي ! فأخذته بيدي وحملته إلى أريكة في مكتب خلفيّ يشغله الكاتب العامّ للحكومة، ثمّ هاتفت الدّكتور محمّد بن إسماعيل الاختصاصيّ الشّهير في أمراض القلب والشّرايين، فأسرع لتوّه وقاس له ضغط الدّم فإذا به يتجاوز 22 ومكّنه من الدّواء. وكيف أنسى كذلك أنّ جماعات من الشّباب كان يوعز لها الحبيب عاشور بأن تجوب شوارع تونس الكبرى هاتفة : *خبز وماء ونويرة لا !*... وذلك أثناء أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1977 خاصّة...

ولنعد إلى شطحات الحبيب عاشور فبعد أن كتب مقالات ناريّة في جريدته الشّعب، وشنّ العديد من الإضرابات(1) ، الوحشيّة في أغلبها، في قطاعات أساسيّة، وبعد أن قاد حربا ضدّي بصفة شخصيّة، طلب مقابلتي.

استقبلته في أواخر سبتمبر 1985. وبيّنت له أنّه حرصا منّي على العزوف عن تجميد الأجور ورغبة في السّماح في الوقت نفسه بتحسين مقدرة الشّغّالين الشّرائيّة، مع التّمسّك بالأهداف الكفيلة بالإصلاح الاقتصاديّ قرّرت أن أقرن الزّيادة في المداخيل بالزّيادة في الإنتاج والإنتاجيّة. وعدّدت له المقاييس الّتي ضُبطت للغرض والواردة في المنشور الّذي

---

(1) سجّلت إضرابات في الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز (25 أفريل 1985)، وفي البريد والهاتف (24 أفريل 1985)، وفي معامل الإسمنت (3ماي 1985). وتبعت هذه الإضرابات أربعة إضرابات أخرى في المعادن والمناجم والبنوك وشركات التّأمين. وتمّ فجأة يوم 17 أفريل 1985 إضراب في الشّركة الوطنيّة للنّقل. ولم يتردّد عاشور في تقديم شكوى للمنظّمة العالميّة للشّغل بالاشتراك مع الكنفيدراليّة العاليّة للنّقابات الحرّة يوم 2 أفريل 1985 ضدّ الحكومة التّونسيّة بدعوى الاعتداء على الحرّيّات النّقابيّة وبدعوى الإخلال بالحقوق النّقابيّة وخرق الاتّفاقيّات الدّوليّة !...

وجّهته إلى الوزراء في 27 جوان 1985. ولّما رأيت منه عدم الموافقة ذكّرته بفعلة القذافي الغادرة وطرده في أوت وسبتمبر 32.000 عاملا تونسيّا من دون سابق إعلام ورميهم في سوق الشّغل التّونسيّة. ومن دون المضيّ إلى حدّ اتّهامه "بالتّواطؤ"، لم أتردّد في تذكيره بأنّه من "الصّدفة" أن كان اليوم نفسه الّذي بدأ فيه هذا الطّرد الجماعيّ أي 5 أوت 1985، هو اليوم الّذي شَنّ فيه صديقه عبد السّلام جراد إضرابا عامّا في النّقل ! مشفوعا بعد أيّام قليلة بإضراب في قطاع السّياحة وإن لم يحالفه النّجاح !

وبقي عاشور أصمّ لا يتزحزح قيد أنملة ! فاقترحت عليه نوعا من "الهدنة" تدوم بين ثلاثة أو ستّة أشهر ريثما تواجه الحكومة المشكل النّاجم عن الأمن العامّ من جرّاء محاولة الاعتداء على نزلين بجرجيس وجربة، واكتشاف أسلحة ومتفجّرات مخبوءة، وغيرها من الأعمال الإجراميّة الّتي كان النّظام اللّيبيّ من ورائها. ورفض أيّ صيغة من صيغ الهدنة وقال لي إنّ البلاد لا تتوقّف عجلة سيرها بسبب خلاف مع الجار ! وأردف : " *إنّ عمل الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل يتمثّل في المطالبة بالزّيادة في الأجور، ولا يهمّه الباقي* " !

عند ذلك عرض عليّ مقاصّة : أن تقع زيادة في الأجور جمليّة وجماعيّة قدرها 8 دينارات، وأردف : " *وأتركك في راحة بال طوال عام !* ".

فأجبته : " *ولماذا 8 دينارات فقط إذا نجحت هذه المؤسّسة أو تلك في الزّيادة في إنتاجها والحدّ من مصاريفها... ؟* ".

ولم يكن لعاشور من ردّ فعل إلاّ هذه الجملة المبهمة الّتي تلفّظ بـــها، رافقتها ابتسامة غامضـــة : " *يا خسارة، يا سي محمّد ما تعرفش تحسب ولا تفكّر في مسيرتك السّياسيّة ...* " (ظنّ نفسه يولي ويعزل !). وأضاف : " *هذه الدّينارات الثمانية تضمن لك أن أكون إلى جانبك في اليوم الموعود...!* ". فأجبته بحزم : « *أنا فهمت أنّك لا تعرفني أيضا ! ثق يا سي الحبيب أنّني سأبقى مناضلا في خدمة بلادي ! أنا لم أعرف "الحساب" أبدا ومصلحة بلادي هي الحافز الوحيد لي ...* ».

وتلك كانت آخر مقابلة بيني وبينه.

ولّما غيظ عاشور من جوابي الواضح والحازم لعرضه الّذي لا يمكن أن يكون إلاّ من قبيل الابتزاز، زاد في توتّر الأجواء درجات. فشنّ الإضرابات في العديد من القطاعات بما في ذلك المعاهد الثّانويّة، وأرجع إلى صفوف الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل، بقرار شخصيّ منه كالعادة، عشرات النّقابيّين التّابعين خاصّة لقطاعي التّعليم والبنوك، من المعروفين

باتّجاهاتهم اليساريّة المتطرّفة، وكان طَرَدهم هو نفسه قبل ذلك بأشهر قليلة، ثمّ راح يهرف أمام بعض ممثّلي الصّحافة الأجنبيّة بتقوّلات عن وفاة مزعومة لبعض تلاميذ المعاهد الثّانويّة، وخاصّة بسيدي بو زيد، متسبّبا من جرّاء ذلك في مظاهرات قام بها تلامذة التّعليم الثّانويّ الّذين جابوا الشّوارع متضامنين مع من ادّعوا أنّهم قُتلوا من رفاقهم.

وبلغ التّوتّر بين الحكومة والحبيب عاشور وزبانيته حدّا أدّى إلى تشكيل لجنة مصالحة تتركّب من حمّودة بن سلامة ومصطفى الفيلالي والحبيب بولعراس والشّاذلي العيّاري الّذين اتّصلوا بي ووجدوا منّي كامل التّفهّم وحسن الاستعداد لتجاوز الأزمة، ولكنّهم لم يلمسوا من الحبيب عاشور نفس العزيمة على تغليب جانب العقل ومراعاة مصلحة الوطن العليا. وكتبت الصّحف آنذاك : *« أحيتْ مجموعة الشّخصيّات الّتي قامت بالمساعي الحميدة منذ أواخر الأسبوع الماضي أمَلَ تجاوز التّطوّرات الأخيرة على السّاحة الاجتماعيّة، ولذا بذلت جهدا كبيرا أثناء مقابلة السّيّد محمّد مزالي أو السّيّد الحبيب عاشور أو كبار المسؤولين النّقابيّين لتحقيق هذا التّجاوز إلاّ أنّ كلّ جهودها* ***اصطدمت بتصعيد لفظيّ للسّيّد الحبيب عاشور*** *أحرج حتّى القيادات النّقابيّة الّتي وجدت نفسها متورّطة في مسار لم تختره، وبدا من هذا التّصعيد كأنّ السّيّد الحبيب عاشور يرفض إيجاد حلّ للأزمة، ويبحث عن كلّ ما من شأنه أن يزيد في تعقيـــد الأمور »*. وأظنّ أنّ هذه السّطور نُشرت بجريدة الصّباح...

والحقيقة أنّ السّيّد الحبيب عاشور كان يتصرّف في هذه المنظّمة العتيدة الّتي أسّسها الشّهيد فرحات حشّاد وكأنّها واحدة من أملاكه بحسب أغراضه السّياسيّة ومناوراته بالاتّفاق في بعض الأحيان مع وسيلة بورقيبة، وباعتبار مصالحه المادّيّة وطموحاته الشّخصيّة. وكان بارعا في عمليّات تسخين أو تبريد الوضع الاجتماعيّ حسب الظّروف، تارة يكون مع اليمين وطورا مع اليسار، تارة مع نويرة ضدّ كلّ المعارضين وطورا مع الطّلبة والمعارضين ضدّ نويرة.

وخلافا لما ذهب إليه بعض الجامعيّين والباحثين الشّبّان فإنّ عاشور دمّر المنظّمة الشّغّيلة وزاغ بـــها عن التّوجّه الاجتماعيّ السّياسيّ السّليم لفائدة الكادحين ومصلحة الوطن العليا منذ أن همّشها وقسّمها عام 1956 بإذن من قيادة الحزب الدّستوريّ نكاية في كاتبها العامّ الشّرعيّ حينذاك أحمد بن صالح. فحصل بسببه أوّل انشقاق في صلب الاتّحاد. وبعد أن حصلت خصومة بينه وبين الحبيب بورقيبة عام 1965 وسُجن ثمّ عفا عنه بورقيبة و"عُيّن" من جديد كاتبا عامّا، أقول عُيّن لأنّ المرحوم الباهي الأدغم هو الّذي أعلن للرّأي

العامّ هذا التّعيين على حساب المناضل البشير بن لاغا... فاندفع من جديد في صراع القوى بوازع مصلحته الشّخصيّة وناصر، في مؤتمر الحزب في أكتوبر 1971 بالمنستير شقّ الهادي نويرة ومحمّد المصمودي والطّاهر بلخوجة ومحمّد الصّيّاح على حساب شقّ أحمد المستيري والصّادق بن جمعة ومحمّد مواعدة... وبلغ به الأمر أن جنّد في فيفري 1972 عمّال الرّصيف وغير الرّصيف لضرب الطّلبة في الجامعة، وحضر اجتماعا شعبيّا كبيرا نظّمه الحزب الحاكم تنديدا بسلوك بعض الطّلبة، وألقى خطابا قبل مداخلة الهادي نويرة. وأذكر إلى اليوم إحدى جمله : " نحن (يعني في الاتّحاد) لسنا شيوعيّين ولا ترتسكيّين ولكنّنا بورقيبيّون ...".

وبعد سنوات قليلة تعاون أثناءها مع الحكومة وقاوم في صلب الاتّحاد بالطّرد وحتّى بالعنف عددا كبيرا من النّقابيّين اليساريّين، وخاصّة المنضوين منهم في نقابات التّعليم والبنوك، وما أن عزل صديقه محمّد المصمودي من وزارة الخارجيّة حتّى قلب ظهر المجنّ لصديقه ومحاميه وقت الشّدّة المرحوم الهادي نويرة وانبرى يزايد ويقدّم المطالب التّعجيزيّة بعد أن زار معمّر القذافي بحضور محمّد المصمودي كما سبق ذكره، وصرّح إثر عودته أنّه "دبّر" منحة هامّة من زعيم ليبيا *"لبناء مقرّ جديد للاتّحاد"*.

وذهب به الأمر إلى الإعلان عن الإضراب العامّ يوم 26 جانفي 1978. وقبل ذلك حرّر رسالة استقالته من الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، وأرسل بـــها إلى بورقيبة في 10 جانفي من نفس السّنة. وحصل ما كان متوقّعا من صدامات دامية ذهب ضحيّتها عشرات القتلى والجرحى. وسجن قادة الاتّحاد.

ولّما عيّن نور الدّين حشّاد على رأس اللّجنة الوطنيّة لإنقاذ العمل النّقابيّ وانتخاب قادة الاتّحاد انتخابا ديمقراطيّا انبرى يهاجمه، بل لنقرأ ما قاله في الصّدد ابن الزّعيم حشّاد في تصريح أدلى به لجريدة الصّباح بتاريخ 1 نوفمبر 1985 : *« قمت بالأمانة في إطار اللّجنة الوطنيّة... لكن ثارت ثائرة الحبيب عاشور، وخرج عن طوره، وأصبح يتّهمني بأنّي أجري وراء المناصب بينما كان هو نفسه الّذي نصحني بأن أقبل منصب والي المهديّة(عندما كان نويرة وزيرا أوّل)... وكنت أنا أستنصحه وأستشيره قبل أن أتحمّل أيّة مسؤوليّة، ذلك أنّنا كنّا نقدّره كأيتام ونعتبره كبير العائلة... لكنّه اختار الآن القطيعة. لم يعد يزور عائلة حشّاد... حتّى ابن عمّي طرده من بيته عندما جاءه يوما لزيارته والسّلام عليه، ذلك أنّه ينتمي لعائلة حشّاد ! المهمّ ليس الدّخول للّجنة الوطنيّة أو عدمه لكن المهمّ هو النّتيجة... والنّتيجة تحقّقت*

بعد سبعة أشهر كانت أحلى وأجمل فترة في الاتّحاد... كانت ربيع الاتّحاد، مارس فيها استقلاليّته بصورة ملموسة، ولم تكن هذه الاستقلاليّة مجرّد شعار، إنّما كانت عملا ميدانيّا... الجميع كانوا متّفقين على ما قمنا به في صلب اللّجنة الوطنيّة. شخص واحد فقط بقي يعتبر هذا العمل نقمة ! التّاريخ وحده هو الّذي سيحكم، وهو لا يرحم أحدا...» **وفي نفس الحديث الصّحفيّ صرّح نور الدّين حشّاد بأنّه**"*معتزّ لانتمائه لحكومة الإصلاح*" .

كان عاشور مشهورا بأنّه عصبيّ وبانّ سلوكه شبيه بالطّفل الغاضب عندما يكسّر لعبته. وكان يسيّر المنظّمة النّقابيّة وكأنّها تحت كفالته. فلقد طرد في 11 جانفي 1983 بجرّة قلم سبعة من رفقائه بالمكتب التّنفيذيّ بالرّغم من أنّهم سجنوا معه بعد أحداث 26 جانفي 1978[1] . **ولم يتردّد في حجز دوريّة** *الشّعب* **لسان الاتّحاد بدعوى أنّها أفلتت من مراقبته، متبرّئا بذلك من الطّيّب البكّوش الكاتب العامّ المساعد والمسؤول عن الجريدة. وأوردت مجلّة** جون أفريك **الخبر في عددها 1274 بتاريخ 5 جوان 1985 ولاحظت أنّ الطّيّب البكّوش رفض هذا القرار التّعسّفي وأبى الاضطلاع بمسؤوليّة الميدان الجديد الّذي عُيّن فيه، أي "الشّؤون العربيّة" مبيّنا أنّه** "*ليس بوزير في حكومة يُولّى ويُعزل*"**. وعلاوة على ذلك طالب بإحالة القضيّة لنظر اللّجنة الإداريّة التّابعة للاتّحاد مع تكوين لجنة بحث للتّحقيق في الموضوع.**

وكان الرّئيس بورقيبة، تبعا لما أبداه عاشور من موقف مراوغ إزاء العدوان اللّيبيّ، قرّر، رغم تحفّظاتي، التّراجع في اقتطاع الـ1 بالمائة من أصل الأجور والمرتّبات بعنوان الاشتراك في النّقابة، وجعله اختياريّا بعد أن كان مفروضا عمليّا. وكذلك وضع حدّا للإجراءات القاضية بإلحاق العديد من الموظّفين بالاتّحاد، مع الإبقاء على مرتّباتهم، سواء بمصالحه أو بالاتّحادات الجهويّة أو الجامعات القطاعيّة التّابعة له. ووقع منح هذه الامتيازات سنة 1957 بمجرّد منشور صدر عن كتابة الدّولة للرّئاسة، وتمّ إلغاؤها بمنشور أيضا(عدد 39) بتاريخ 30 أوت 1985.

وأنشر فيما يلي، لا للتّفكهة بل للاعتبار، نصّ محضر جلستين التأمتا بالوزارة الأولى حول هذا الحجز وحول عمّال الكهرباء والغاز، وهي من العاشوريّات الّتي يذكرها كبار المسؤولين في تلك الفترة. جاء في المحضر الأوّل :

---

(1) وهم عبد العزيز بو راوي، خير الدّين الصّالحي، حسن حمّوديّة، مصطفى الغربي، النّاجي الشّعري، عبد الرّزّاق غربال، الصّادق بسباس.

«حول المنشور المتعلّق بالحجز النّقابيّ حضر السّادة الهادي البكّوش، محمّد النّاصر، المازري شقير، إسماعيل خليل، ورشيد صفر من الجانب الحكومي، والحبيب عاشور والطّيب البكّوش وخليفة عبيد وعبد السّلام جراد وخير الدّين الصّالحي والصّادق علّوش عن الاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل.

بعد النّقاش استقرّ الرّأي على إصدار منشور توضيحيّ، واقترح الطّيب البكّوش تشكيل لجنة مشتركة لضبط الصّيغة البديلة على أن تبقى إجراءات الانخراط في الاتّحاد والحجز من الرّواتب كما كانت في السّابق. وأكّد المازري شقير أنّ الحكومة مستعدّة لمراجعة المنشور بنصّ توضيحيّ يؤكّد مبدأ الحرّية النّقابيّة ويبيّن الصّيغة العمليّة المطلوبة.

يطلب عاشور قطع الاجتماع للتّشاور مع بقيّة الوفد النّقابيّ، ثمّ يعود ليقول الأفضل هو سحب المنشور لأنّه ينال من حقوق الشّغالين والنّقابة ولا يرتكز على أيّ قاعدة، ولكنّه دعا إلى تشكيل لجنة في كيفيّة إصلاح المنشور، مؤكّدا أنّ الاتّحاد لا يقبل عرقلة نشاطه أو تعطيل عمليّات الانخراط فيه. وممّا قاله في هذا الشّأن : لن يقدر أحد على النّيل من الاتّحاد، ونحن نرفض تغيير العمل بطريقة ظلّت قائمة منذ أكثر من 20 عاما واستبدالها بطريقة جديدة لفائدة جماعة كوّنتموها أنتم (يقصد الاتّحاد الوطنيّ بينما هو الّذي أطردهم قبل أزمته مع الحكومة) ولا قيمة لهم. ونرفض تكبيل الاتّحاد وعرقلته أو التّفويت في مكسب من مكاسب الاتّحاد. أنا أعرف أنّكم لن تصلوا إلى حلّ من خلال لجنة الصّياغة، ولا حلّ إذا لم تسلّموا بالخطإ الكامن في المنشور.

وأخيرا يوافق على تكليف لجنة تضمّ حسين بن قدّور وعبد السّلام جراد. ويقترح المازري شقير أن تجتمع اللّجنة في اليوم الموالي مباشرة بمكتب رئيس الدّيوان محمّد المنصف القصيبي. فسأل الحبيب عاشور : مع من يكون الاجتماع ؟ وأجاب المازري شقير بأنّ الاجتماع سيكون مع محمّد المنصف القصيبي والهادي القريوي مدير الشّؤون السّياسيّة بالوزارة الأولى، فإذا بالحبيب عاشور يصرّح قائلا : **إنّ عضو المكتب التنفيذي بمثابة الوزير [وهو طبعا رئيس الدّولة أو على الأقلّ رئيس الحكومة !!...]** ويمكنه اتّخاذ قرار باسم الاتّحاد وأرفض أن يجتمع مع موظّفين تلزمهم استشارة مسؤوليهم في كلّ شيء.

يتأزّم الموقف من جديد ويتدخّل الطّيب البكّوش لتلطيف الأجواء، وأخيرا يتمّ الاتّفاق على أن يعدّ كلّ طرف مشروع الصّيغة البديلة وأن تعطى التّعليمات إلى الإدارة بعدم إرجاع قائمات الانخراط الواردة عليه من الاتّحاد. (يلاحظ هنا أنّ المنشور نصّ على وجوب أن يقدّم

الموظّف مطلبا في الحجز إلى إدارته، في حين أنّ الطّريقة المعتادة هي أن يوجّه الاتّحاد إلى الإدارات المعنيّة قائمة في المنخرطين الجدد قصد إجراء عمليّة الحجز من الرّاتب).

وجاء في المحضر الثّاني ما يمكن عنونته بوطنيّة الغضب ما يلي :

« جلسة أخرى مخصّصة للنّظر في عدد من المسائل، ومنها إضراب الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز، بحضور السّادة المازري شقير، رشيد صفر، إسماعيل خليل، صالح مباركة، محمّد النّاصر، الأسعد بن عصمان، وعامر غديرة من الجانب الحكوميّ، والحبيب عاشور، الطّيب البكّوش، خليفة عبيد، إسماعيل السّحباني من جانب الاتّحاد العامّ التونسيّ للشّغل، بالإضافة إلى "الزّغب" ممثّل نقابة شركة الكهرباء :

بعد النّقاش يتلو المازري شقير مشروع بلاغ يدعو إلى تأجيل الإضراب، والاتّحاد يتلو مشروع بلاغ آخر يتضمّن موافقة الحكومة على مطالب أعوان الكهرباء، كما طالب الاتّحاد بأن يتولّى "الزّغب" تلاوة نصّ البلاغ في الإذاعة والتلفيزيون.

***الحبيب عاشور** : القاعدة النّقابيّة لا تصدّق إلاّ إذا رأت وجه الزّغب على شاشة التّلفزيون.*

***محمّد النّاصر** : إذا كان هناك أشخاص لا يصدّقون البلاغ فلا مانع من الإضراب وليشنّوا الإضراب.*

***رشيد صفر** : عديد المرّات نتفاوض ونصدر البلاغات دون أن يشترط علينا أن يتلو البلاغ شخص معيّن.. ولا أفهم الصّورة الّتي تحملونها عنّا ونحن وطنيّون. جذوري في بلادي وليس لي مهرب آخر غير بلادي، وأنا شخصيّا يهمّني مصير بلادي وتشرذم الدّولة وإهانتها...*

***الحبيب عاشور** : برّد، برّد دمك، الوطنيّة لا تكون بالغضب، وهناك أشخاص أكثر منك ثقافة وليس لهم منصبك*

يغضب الحبيب عاشور ويقوم لمغادرة القاعة، غير أنّ المازري شقير يستحلفه من أجل الرّجوع فيعود، بينما لاذ رشيد صفر بالصّمت ولم يردّ الفعل ».

ونتج عن حزم الحكومة ومواقف عاشور الّتي لم تكن لتخلو من مغامرة انحرافات يؤسف لها إذ لم يتردّد العديد من النّقابيّين، ولكنْ أيضا عناصر من الحزب الاشتراكي الدّستوري، ومنهم من لم يستسغ اللّيبراليّة السّياسيّة والاجتماعيّة الّتي توخّيتها مع عدد من زملائي ابتداء من سنة 1980، في احتلال بعض مقرّات الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل

وطرد أتباع عاشور. وبدأت هذه الظّاهرة بسوسة والمنستير المشرف عليهما إداريّا الوالي منصور السّخيري. هل هي مجرّد صدفة إذن ؟ لا أعتقد !

وناديت بالاعتدال وأردت وضع حدّ لهذا الشّطط في خطاب ألقيته في 9 ديسمبر 1985 من على منبر مجلس النّوّاب وتمّت إذاعته على أمواج الأثير والتّلفزة وصرّحت فيه أن لا رغبة لي في إعادة الخميس الأسود[1]، وانتقدت أقوال الحبيب عاشور وقلت : *« يا سي عاشور تريد أكل رأسي وتفضّل نظام إسرائيل على نظام بلادك ! اغرب عن وجهي ! السّجن لن تنعم به ! »*.

لكنّ بورقيبة لم يزل، من منتصف ديسمبر، يكرّر لي أنّه يتحتّم سجن الحبيب عاشور. وفي كلّ مرّة أقول له : *" عاشور في بيته أقلّ خطورة منه في السّجن ! "*.

وفي يوم من أيّام النّصف الثّاني من شهر ديسمبر 1985 دخلت مكتب الرّئيس على السّاعة التّاسعة صباحا، كعادتي، فوجدت وزير العدل وكاتب الدّولة للأمن الوطنيّ. ومن دون أن يلتفت بورقيبة إليّ أمرهما، أو كرّر أمره، بسجن عاشور.

ووقع ما كنت أتوقّعه : ذلك أنّ النّقابيّين المغتاظين من تصرّفات عاشور والّذين ابتعدوا عنه وعيّنوا في 14 نوفمبر 1985، كاتبا عامّا "منسّقا" في شخص الصّادق علّوش، لم يسعهم إلاّ التّضامن معه كردّ فعل طبيعيّ. وفي 12 جانفي 1986 عيّنت اللّجنة الإداريّة من جديد عاشور كاتبا عامّا بعد أن أبعدته من المنصب خمسة أسابيع قبل ذلك. وهكذا أصبح عاشور "شهيدا" من جديد !...

إنّ كلّ من عرفني لا يشكّ أنّي لا أحمل أيّة كراهيّة للحبيب عاشور. بل بالعكس كنت أقدّره لما تحلّى به من شجاعة أيّام الكفاح من أجل الاستقلال الوطنيّ في الفترة البطوليّة. وهو ما فسّر عزوفي عن إثقال كاهله بالذّنوب وإمساكي عن ضمّ صوتي إلى كلّ الأصوات الصّاعقة الّتي كانت تهاجمه كما كانت الموضة سنتي 1978 و1979.

ويشهد بذلك المناضلون الّذين جاؤوا للاستماع إليّ في فيفري 1978 بولاية القيروان وأنا أعلّق على أزمة الخميس الأسود. فلقد ندّدت "برعونة" بعض الفلتاء الّذين حاولوا الهجوم على المقرّ الجهويّ للاتّحاد العام التّونسيّ للشّغل أو شتم وسبّ كاتبه العامّ النّائب محمّد بن حمّودة. وقام الأستاذ الطّاهر بوسمّة الوالي آنذاك، هو أيضا، برسالته على أحسن وجه داعما بقوّة سلطة الدّولة في الحفاظ على الأمن وحماية أموال النّاس وأعراضهم.

---

(1) هو يوم الخميس 26 جانفي 1978 يوم الإضراب العام الذي تمّ قمعه بشدّة.

وبينما كانت المنظّمات وجمعيّات المجتمع المدنيّ تتبارى في التّنديد بعاشور ورفاقه في الصّحافة المكتوبة والمسموعة اختار اتّحاد الكتّاب التّونسيّين الحياد والإمساك عن أيّ تعليق. فلم يتردّد محمّد الصّيّاح أثناء إحدى جلسات الدّيوان السّياسيّ للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ وأمام الهادي نويرة الأمين العامّ في انتقاد صمت اتّحاد الكتّاب الّذي كنت رئيسا له آنذاك. وبالطّبع بسطت وجهة نظري وبرّرت موقف الاتّحاد ورغم ذلك نشرت جريدة *العمل* لسان الحزب في الصّفحة الثّانية مقالا بعنوان الجلوس فوق الرّبوة فيه انتقاد للصّمت "المدوّي" الّذي التزمت به المنظّمة الّتي كنت أرأسها.

إنّ مأساة الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل والانتفاضات السّياسيّة والاجتماعيّة الّتي كان مرّة سببا في إشعال أتونها وأخرى ضحيّة لها تتمثّل في أنّ هذه المنظّمة صارت أداة في أيدي بعض مسيّريها في حلبة الصّراع من أجل الاستحواذ على السّلطة. وكان عاشور أبلغ صورة لهذا الصّراع.

كان عاشور يحسّ بشيء من الغبن لما جبل عليه من خبث وطموح فرأى الاقتراب من القذافي والقيام بدور سياسيّ إلى جانب المصمودي في العلاقات التّونسيّة اللّيبيّة. لذلك تحوّل في 6 سبتمبر 1977 إلى طرابلس بدعوى محاولة تنظير أجور التّونسيّين العاملين بليبيا في القطاع الفلاحيّ بأجر العمّال اللّيبيّين. ولكنّ المقابلة كانت سياسيّة أوّلا وبالذّات، حضرها المصمودي الّذي أصبح منذ 1974 موضع كره بورقيبة[1] ونويرة، إذ اتّهم بالنّفاق وباللّعب على حبلين.

وكتب الدّكتور أحمد بن ميلاد المناضل من الرّعيل الأوّل في صفوف حزب الدّستور القديم والحزب الشّيوعيّ، والنّاشط مع الدّكتور بن سليمان في الحركة من أجل السّلم، ما يلي معلّقا على رجوع الحبيب عاشور من ليبيا على متن طائرة القذافي الشّخصيّة : « ... *هناك حدث يكتسي خطورة أكبر هو عودة الزّعيم النّقابيّ من ليبيا مبشّرا، إثر نزوله من الطّائرة الّتي وضعت على ذمّته، بحصوله على أموال لبناء مساكن للعمّال، ولبعث بنك... ونزل بعده من الطّائرة محمّد المصمودي هذا الّذي جرّ بورقيبة إلى جربة ليمضي مع رئيس دولة ليبيا وثيقة يصبح بورقيبة بموجبها رئيسا لدولة جديدة (الجمهوريّة العربيّة الإسلاميّة) وزميله اللّيبيّ وزيرا للدفاع* » (مجلّة حقائق (من 17 إلى 23 ديسمبر 1993).

---

(1) وفي الواقع قبل عاشور هديّة بـ 100.000 دولار لتمويل بناء دار للشّغّالين، وفتح مقرّا لتمثيل الاتّحاد بليبيا. (بورقيبة، منشورات جون *أفريك*، الجزء 2، ص. 158).

وبإيحاء من وسيلة والطّاهر بلخوجة وخاصّة من محمّد المصمودي آمن عاشور بأنّ مصيرا وطنيّا ينتظره ولا شيء ولا أيّ إنسان في إمكانه أن يقف حجر عثرة في طريقه دون قصر قرطاج. ألم يكتب محمّد المصمودي في كتابه "العرب في العاصفة" متوجّها بالكلام إلى بورقيبة ص.22، قائلا : *« ربّما يكون الحبيب عاشور مثلك وباتّفاق معك هو الّذي يحظى أكثر من غيره ليشرع وينجح فيما من شأنه أن يجعل المصالحة ممكنة في الدّاخل والخارج. ذلك أنّ ماضيه الممهور بالكفاح، وقدرته على التّنظيم، وتمسّكه بالقيم العربيّة الإسلاميّة، وما قام به عندنا وحوالينا يؤهّله بصورة طبيعيّة لينهض بهذه المهمّة المجيدة. ألا يحسن أن تعينه على ذلك مثلما أنا بصدد فعله ! وهكذا نكون كلّنا جديرين وأكثر بماضيك وبمستقبل تونس ! »*.

وبالرّغم من الفشل الّذي مُني به سنة 1978 وإساءته للبلاد من جرّاء الإضراب العامّ الّذي فرضه على الطّبقة الشّغيلة فإنّه أعاد الكرّة سنتي 1984 و1985.

وهكذا نرى من خلال هذا التّذكير ببعض المحطّات المضطربة الّتي عرفتها مسيرة الحبيب عاشور أنّني لم أكن طرفا في القضيّة بل كانت الخصومة بينه وبين بورقيبة نفسه، وأنّ هذا "المصارع" لم يعرف كيف يختار بين السّياسة والنّشاط النّقابيّ. وأكثر من هذا فلقد اتّخذ من المنظّمة الشّغيلة الّتي أسّسها فرحات حشّاد أداة لخدمة أغراضه السّياسيّة، كما سبق أن قلت. وفي الواقع لم يأت هذا السّلوك الأخرس من عنديّاته، إذ كان هو نفسه يحرّكه سياسويّون طموحون عرفوا كيف " يخدعونه". ولكن لا أحد نجح في هذه اللّعبة، وخسر فيها للأسف الوطن خسرانا كبيرا.

ولتبيان مدى الحقد الّذي كان يكنّه بورقيبة لعاشور منذ السّتّينات، وخاصّة منذ استقالته من الحزب الدّستوري في جانفي 1978، أكتفي بذكر آخر ما حدث بيني وبينه وردّة فعل رئيس الدّولة.

في 30 أفريل 1985، التأم بإشرافي اجتماع بين وفد حكوميّ متركّب من رشيد صفر وزير الاقتصاد وإسماعيل خليل وزير التّخطيط والمازري شقير وزير الوظيفة العموميّة ووفد ضمّ أعضاء المكتب التنفيذيّ للاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل يقوده الحبيب عاشور الّذي أعلن قبل ذلك عن إضراب في الوظيفة العموميّة في أوائل شهر ماي. وأمام طلباته الّتي لم تكن واقعيّة كان موقفي حازما فلاحظت له أنّ هذا الإضراب سيقع لأوّل مرّة في تونس منذ الاستقلال وسيكون سببا في القطيعة بين الحكومة والمركزيّة النّقابيّة. ولّما شعر الحبيب عاشور أنّ مناوراته وتهديداته لم تزغ بي عن مراعاة مصلحة الوطن العليا سجّل قرار

الحكومة وتمسّك بشنّ الإضراب. وفي السّاعة التّاسعة والنّصف ليلا، أي بعد ساعة من تفرّق الجمع، وبينما كنت بمكتبي مع وزيرين هتف لي عاشور ليعلمني أنّه بعد التّفكير قرّر إرجاء الإضراب. فشكرته قائلا : *" إنّ الحكومة تسجّل هذا الموقف البنّاء والمسؤول"* .

وقبل أن أتحوّل غرّة ماي إلى قفصة على متن هيلوكبتر زرت بورقيبة. وكان الوقت السّابعة صباحا تقريبا. استقبلني في غرفة نومه، ولّما أخبرته بالنّبإ الّذي ظننت أنّه سيريحه لأنّه من شأنه أن يزيل الكثير من العراقيل في فترة صعبة اقتصاديّا، إذا به يعبّــر لي عن غيظــه بهذه الكلمــات : *« يا خسارة ! كانت تكون في الواقع المناسبة "للحسم نهائيّا" في شأن عاشور مرّة واحدة »*

وهذه وقائع أخرى تتحدّث عن نفسها بنفسها.

استقبل الرّئيس يوم الخميس غرّة ماي 1986 أعضاء المكتب التّنفيذيّ للاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل، وقدّمهم له إسماعيل الآجري الكاتب العامّ الجديد فصرّح أمامهم بورقيبة قائلا:

« يمكن لنا اليوم أن نتبنّى العبارة المأثورة الّتي تقول عدنا والعود أحمد. لقد عشت فترة الكفاح الوطنيّ مع المأسوف عليه فرحات حشّاد ومن سبقه من الّذين قادوا الحركة النّقابيّة. كنّا نكافح معا لتحرير تونس من نير الاستعمار ونعمل جنبا إلى جنب من دون أيّ تمييز بين دستوريّين ونقابيّين حتّى أنّ الحبيب عاشور كان عضوا بالدّيوان السّياسيّ، ولم يغادره إلاّ عندما بدأ يطمع في خلافتي، وهو في هذا تأثّر بما قاله محمّد المصمودي من ***"أنّ الحبيب عاشور[1] وحده القادر على خلافة بورقيبة"*** *»* .

وبعد أن نوّه رئيس الدّولة بالمؤسّسات الّتي نجحت في تحسين الإنتاج والإنتاجيّة (وهذا يدلّ على أنّ منشوري في هذا الاتّجاه بدأ يؤتي أكله) صرّح : *« كما تعرفون فإنّ كلّ الأعوان من إطارت وعملة وتقنيّين أو أعوان إداريّين الّذين يساهمون في بعض مؤسّساتهم في تحسين الإنتاج والإنتاجيّة يتمتّعون بأرباح شركاتهم. وهذا إجراء لم تتنبّه أيّة بلاد أخرى وبهذا تتميّز تونس عن غيرها... وأريد أن ألاحظ لكم أنّ الزّيادة في الأجور لا يمكن أن تتمّ إلاّ بتحسين الإنتاج والإنتاجيّة حتّى نتجنّب الدّخول في دوّامة غلاء الأسعار والزّيادة في الأجور»* .

---

(1) **وفي هذا الصّدد صرّح الحبيب عاشور نفسه إلى عبد العزيز الدّهماني من جون أفريك قائلا : " مضى الوقت الّذي كنت أنعت فيه بالأمّيّ والجاهل ! فأنا اليوم أقود فريقا من الجامعيّين المرموقين كما لا نجد ذلك في الحكومة ! " هكذا كان مستواه !**

وقبل ذلك انعقد مؤتمر استثنائيّ بنزل أملكار، من 29 إلى 30 أفريل 1886 انتخب مكتبا تنفيذيّا جديدا بقيادة إسماعيل الآجري. وكنت أشرفت بنفسي في غرّة ماي على تجمّع للعمّال كبير بقصر الرّياضة في مدينة بورقيبة الرّياضيّة، وبالرّغم من الصّعوبات الاقتصاديّة الّتي لم أحاول إخفاءها والّتي كنت بصدد البحث عن حلول لها، أعلنت عن سلسلة إجراءات اجتماعيّة من شأنها تحسين مداخيل الأصناف الوسطى والضّعيفة والعائلات الفقيرة، ومنها زيادة في المنحة العائليّة للعائلات الّتي لها أربعة أبناء (حوالي 350.000 أسرة)، وكذلك زيادة في الأجر الأدنى المضمون والأجر الأدنى الفلاحيّ المضمون، وإعانات لما يقارب 80.000 عائلة ضعيفة الحال. وبلغ مقدار هذه الزّيادات 8 مليارات من الملّيمات.

وأذكر للتّاريخ أيضا أنّ بورقيبة واصل حقده على عاشور والدّليل على ذلك أنّه قدّم، بعد رحيلي بأشهر قليلة، قضيّة ثالثة به، حُكم عليه فيها بأربع سنوات سجنا أخرى.

بقي أن أقول كلمة في خصوص الاتّحاد الوطنيّ للعمّال التّونسيّين الّذي كم من واحد نسب إليّ مسؤوليّة بعثه ! وهو خطأ محض ! بادئ ذي بدء إنّ هذه المنظّمة أُحدثت في 12 فيفري 1984، قبل تدهور العلاقات بين الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل والحكومة. ثمّ إنّ عاشور، كما سلف ذكره، هو الّذي طرد، لا السّلطة، عبد العزيز بوراوي وستّة من المسؤولين النّقابيّين من بين أقدمهم نضالا وأكثرهم تمثيلا، وذلك يوم 30 نوفمبر 1983. وأخيرا فإنّي كنت، بمناسبة أوّل مقابلة تمّت بيني وبين عبد العزيز بوراوي وزملائه، عبّرت عن خشيتي من أن تدخل المنظّمتان في سلسلة من المزايدات ممّا من شأنه أن يخلّ أكثر فأكثر بالسّلم الاجتماعيّة.

وعكس ذلك كان الرّئيس مبتهجا. حتّى أنّي رأيته في يوم من الأيّام الّذي استقبل فيه عبد العزيز بوراوي الكاتب العام للاتّحاد الوطنيّ للعمّال التّونسيّين يقدّم له حزمة من الأوراق الماليّة لا أعرف مبلغها قائلا له : " *هذا لمساعدتك على الانتصار* " ! وصرّح بوراوي بعد زمن قصير قائلا :" *إنّ التّاريخ أنصفنا. لأنّ المحسوبيّة، وسوء التّصرّف الماليّ، وسلوك عاشور المشين كلّ هذا كان واضحا للعيان* ".

وذات يوم جاءت رسالة من الحبيب عاشور من سجنه عن طريق وزارة الدّاخليّة موجّهة إلى الرّئيس. ولّما قدّمتها له رفض قراءتها، وطلب منّي تمزيقها قائلا لي : " *هذا أمّيّ، جاهل ويظنّ نفسه قادرا على الاضطلاع بمسؤوليّة رئيس دولة ! هو الجنون بعينه !* ".

هي رسالة بتاريخ 4 ماي 1986 أقسم فيها عاشور متضرّعا بأنّه لم يكن على علم بما قاله المصمودي في خصوص خلافته، وأنّه ليس له أيّ طموح سياسيّ وأنّه لم يتأثّر بأيّ كان في حياته إلاّ ببورقيبة. واشتكى من حالته الصّحيّة وقلّة المداواة وختم رسالته بأنّه على يقين من أنّ الالتباس قد زال[1].

★★★

أودّ عند هذا الحدّ، أن أسجّل بعض الذّكريات عن وسيلة بورقيبة ونماذج من معاملتها لي ولبعض الوزراء وحتّى سلوكها إزاء زوجها.

وقبل ذلك أؤكّد أنّي عاملتها كزوجة رئيس الجمهوريّة، بكلّ احترام وأدب، وحرصت دائما أن أضع بيني وبينها مسافة، وكانت هي كذلك، والحقّ يقال، تبادلني نفس المعاملة، فلم يحدث بيننا شجار ولا صدرت من أحدنا تجاه الآخر كلمات نابية أبدا. وذلك لم يمنعها من معارضتي "بدم بارد" أو نقد آرائي أو إفشال خططي كما فعلت بنجاح لإحباط مجهوداتي من أجل الدّيمقراطيّة والتّعدّديّة وحرّيّة الصّحافة، ممّا سبق ذكره في سياق الحديث عن انتخابات نوفمبر 1981.

وكمثال لذلك أستحضر بعض الوقائع الّتي لا أزال أذكرها وقد طوى النّسيان غيرها، وإنّي أفعل هذا للتّاريخ، لا للتّشفّي والإثارة، طالما أنّي مقتنع بأنّ المؤرّخ أو الباحث الّذي يروم دراسة الوضع السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ في تونس منذ الاستقلال إلى 1986 من دون أن يكون على بيّنة من تأثير وسيلة بن عمّار على رئيس الدّولة وثنْيه عن الكثير من قراراته وتكييف سلوكه مع التونسيّين والأجانب حسب هواها يفهم شيئا وتغيب عنه أشياء، لأنّه أحبّها حبّا عنيفا وهام بـــها كما هام جميل ببثينة وقيس بليلى...، فلم يقدر في أحيان كثيرة "ليّ العصا" في يدها كما يقال. وقد أكّد في عدد من مراسلاته إلى الأصدقاء والمناضلين أنّه مستعدّ للاستقالة من رئاسة الحركة الوطنيّة في سبيلها[2]... ولكنّ القطيعة بدأت في خريف 1983.

ففي يوم 7 أكتوبر من تلك السّنة رافقت رئيس الدّولة إلى منطقة واد اللّيل لتدشين شبكة المياه الرّابطة بين سدود الشّمال وتونس العاصمة والوطن القبلي، وهو المشروع

(1) صزوة شمسيّة من هذه الرّسالة منشورة في النّسخة الفرنسيّة لهذا الكتاب.
(2) قال ذلك بالخصوص لمحمّد المصمودي والمرحوم الشّاذلي قلالة.

العملاق الّذي شيّده أصدقاؤنا الصّينيّون بمقتضى اتّفاق أبرمه مع حكومتهم سنة 1975 المرحوم الهادي نويرة بمناسبة زيارته الرّسميّة إلى الصّين.

وبينما كان الفنّيّون يقدّمون بياناهم إذا بالمسمّاة ن.خ تنضمّ إلى فريق الفنّيّين بوصفها مديرة بوزارة التّجهيز فيرحّب بـــها الرّئيس ويدعوها إلى الجلوس حذوه وكنت شخصيّا استبقت الأحداث وغادرت المكان بتعلّة الحديث مع أحد الوزراء. و لّما انتهى التّدشين وهمّ رئيس الدّولة بامتطاء سيّارته دعاها لمرافقته إلى القصر ثمّ دعاني كذلك فاعتذرت بأنّي ملتزم بموعد هامّ بالوزارة الأولى.

وبلغني بعد ذلك أنّها تناولت الغداء على مائدته بحضور بعض الوزراء ومنهم قـــيـــقـــة وزير الدّاخليّة. وعلى السّاعة السّادسة تقريبا هاتفني الرّئيس بلهجة المتألّم المتظلّم قائلا : *« كانت وسيلة معي في الهاتف من جدّة و"سمّعتني الكلام"* (أي شتمتني وأغلظت لي القول) *ونعتتني بكلّ النّعوت لأنّ "القوّاد" السّاقط إدريس قـــيـــقـــة أعلمها بكلّ شيء وخاصّة بأنّ ن.خ بقيت في القصر بعد مغادرة الوزراء. وأضاف : ولم تكتف بذلك بل سلّمت الهاتف إلى أختها نائلة الّتي عاملتني نفس المعاملة... بل أكثر إنّي لن أغفر لهما ذلك»*.

وأخبرني أحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطنيّ أنّ الرّئيس استقبله يوم 8 من شهر أكتوبر وقصّ عليه القصّة والدّموع تترقرق من مقلتيه قائلا وقد وضـــع يده علـــى صدره: *" هذا الجرح مايبراش "* أي لن يندمل.

وبينما كان الرّئيس يسألني صباح كلّ يوم عن حالها وأحوالها، وبعد أن كلّفني والباجي قائد السّبسي وزير الخارجيّة بزيارتها في جدّة واسترضائها وإقناعها بالعودة إلى بيت الزّوجيّة لم يسأل عنها منذ ذلك اليوم أبدا وتغيّر شعوره نحوها، وكأنّ ما جمع بينهما منذ 1943 كان حلما من خيال فهوى !...

وحتّى عندما عادت إلى المنستير مباشرة من جدّة بعد قضاء حوالي شهرين بالمملكة العربيّة السّعوديّة لاحظت أنّه تغيّر في حديثه معها وعنها. وفي أواخر أكتوبر 1983 كلّمني بالهاتف قائلا : *« إنّ وسيلة تلحّ كي أعزل محمّد الصّيّاح وأرجوك أن تكون غدا إلى جانبي وتعضدني ضدّها »*. ومن جهته زارني المرحوم المنذر بن عمّار مساء نفس اليوم في بيتي بضاحية سكّرة وأعلمني أنّ أخته وسيلة تعتمد عليّ للتّخلّص من محمّد الصّيّاح واستمعت إليه ولم أعده بشيء.

ولمّا كان الغد – أواسط أكتوبر 1983– استقبلني الرّئيس بحضور الحبيب الابن وسمعته يعاتبه عتابا شديدا بدعوى أنّه لام سعيدة ساسي الّتي قدّمت لخالها ن.خ، ثمّ دخلت وسيلة مصحوبة بإدريس قـيـقـة وأحمد بنّور ووقع الحوار التّالي :

*« **بورقيبة (باللّهجة التونسيّة)** : طلبت وسيلة أن أعقد هذا الاجتماع معكم لا أدري لماذا ؟ ربّما من أجل ن.خ وهي خرّيجة المدرسة العليا للإدارة... وادّعت أنّ هناك بلبلة في البلاد... كلّ ما في الأمر أنّي استقبلتها فعلا وأهديتها قطعة نقديّة كتلك الّتي يطبعها البنك المركزيّ وكتبا لفكتور هوقـو !... وانتهى الموضوع معها... وربّي يسمّعنا على بعضنا الخير... لكنّ وسيلة تحبّ إعلامي عن طريقكم : آش يقول الرّأي العامّ !...*

__قـيـقـة (بالفرنسيّة)__ : سيّدي الرّئيس وهبتم وظيفة رئاسة الجمهوريّة صورة متألّقة، مهيبة... لكن عندما دعوتم هذه السّيّدة الفاضلة(__كذا__) إلى سيّارتكم انطلقت الألسن وتوالت الإشاعات والكثير من المواطنين لم يفهموا...

__بورقيبة (باللّهجة التونسيّة)__ : إيوه... عليّ إذن عقد ندوة صحفيّة لأكذّب هذه الإشاعات !...لأعلن أنّي بلغت من العمر عتيّا وأنّ هذه الجنحة مستحيلة؟ وقالها بالفرنسيّة "c'est un délit impossible" . وأنت يا سي أحمد...

__أحمد بنّور (باللّهجة التونسيّة)__ : الّذي يهمّنا هو هناؤك في القصر...

__بورقيبة__ : آش كلّفك أعطني رأيك فيما قال قـيـقـة ؟

__أحمد بنّور__ : ما قاله سي إدريس صحيح وهذا ما يردّده المعارضون !...

__بورقيبة__ : هذا طبيعيّ، إنّهم خصومنا ولا يهمّنا من أمرهم شيء !...

وعيل صبر وسيلة وضربت برجلها ساق أحمد بنّور متوعّدة... ثمّ نهضت غاضبة فاستبقاها زوجها وأضاف قـيـقـة *:" الواقع أنّ لمحمّد الصّيّاح مشاكل مع الطّلاّب والأفضل أن يبتعد عن السّاحة...*

__وسيلة__ : أقترح أن تعيّنه سفيرا بلاهاي عاصمة هولندا...

__بورقيبة__ : نعم إن كان لا بدّ من إقصائه عن الحكومة فليكن سفيرا بروما فهي قريبة من تونس ويمكنه زيارتي بسهولة لمواصلة كتابة تاريخي...

__وسيلة (جذلى)__ : ستعمّ الفرحة الشّعب بإبعاد الصّيّاح...و...باش يذبحوا العلالش !...

__بورقيبة (وقد حافظ على برودة دمه)__ : لا أظنّ... لقد قيل لي إنّ سعر الخروف باهظ في هذه الأيّام...»

وبلغني أنّ وسيلة هاتفت المنجي الكعلي بعد ظهر ذلك اليوم، وكان أحمد بنّور بجانبه، وطلبت منه أن يصدر تعليماته إلى الشّعب الدّستوريّة لإرسال برقيّات الابتهاج والتّأييد لقرار عزل محمّد الصّيّاح فأبى... وحسنا فعل.

★★★

وأذكر من بين ما أذكر من مناوشات وسيلة وضروب التّنكيد والتّنغيص الّتي حذقتها للتّأثير على بورقيبة أنّني زرته في المصحّة الّتي أجرى فيها عمليّة على عينيه (السّادة cataracte) بمدينة ليون الفرنسيّة يوم الاثنين 16 أفريل 1984... قالت لي وسيلة : " *لماذا تركت عملك وجئت إلى هنا ؟* " . ولم يعلّق بورقيبة على هذا الهجوم المجانيّ، ولكنّه بعد حين قال لها : " *مرّ عليّ زمن لم أرك فيه الرّؤية الواضحة واليوم أراك كما أنت، فإذا بك أصبحت عجوزا* " .

ولا شكّ أنّي لو لم أعده في ذلك اليوم لعلّقت على ذلك بأنّي لا أعبأ بصحّته، وقد عاد إلى أرض الوطن بعد ذلك بعشرة أيّام (26 أفريل). وبالمناسبة أذكر أنّه أثناء الأسابيع الّتي سبقت العمليّة الجراحيّة كان الرّئيس لا يكاد يبصر شيئا وخاصّة الوثائق المكتوبة، فكلّما عرضت على موافقته وإمضائه قانونا أو أمرا سألني أن أضع له إصبعه في المكان المخصّص للإمضاء.



ومن مناوراتها أيضا أنّها اغتنمت فرصة سفري إلى بلدان الخليج العربيّ في مارس 1982 لتناور قصد عزل وزير الثّقافة الأخ البشير بن سلامة. وكان ضمن وفد كبير يضمّ عددا من الوزراء وكبار الموظّفين. وذلك بعد أن عرضتُ على رئيس الدّولة برنامج الزّيارة وتركيبة الوفد. وكان أعلمني وزير الثّقافة قبل سفري بأنّه تعذّرت عليه مقابلة الرّئيس لسبب لا يعرفه. فقلت له : سأعلم الرّئيس بتركيبة الوفد ولا عليك. وعلمت في آخر جولتي أنّ الرّئيس غاضب على وزير الثّقافة لأنّه لم يستأذنه في السّفر وأنّه قرّر تعويضه بعزّ الدّين قـلّوز مدير عامّ دار الكتب الوطنيّة. ولكنّ المكيدة الّتي دبّرتها وسيلة وأوغرت بـها صدر بورقيبة ولا علم لي بأسبابها الحقيقيّة، فشلت فتعطّل تعيين الخلف في وزارة الثّقافة لحين عودتي. وحال رجوعي زرت الرّئيس وأحطته علما بالنّتائج الإيجابيّة لتلك الجولة. وما راعني إلاّ أنّه لاحظ لي أنّه لا علم له بسفر وزير الثّقافة وأنّه ينوي لذلك عزله،

فأجبته بحزم أنّي أعلمته بذلك مسبقا ورفعت صوتي وقمت غاضبا متّجها نحو الباب مهدّدا باستقالتي وقلت : "*أنا أولى بمغادرة الحكومة*". فقال : *لا ... أنت لا ... أمّا هو...*". وبعد ذلك أعلمني الأخ الصّادق بن جمعة وزير النّقل[1] أنّ وسيلة رجته أن يصطحب في طائرته الصّغيرة إلى نفطة الأستاذ عزّ الدّين ڤـلّوز، وقد رشّحته لخلافة البشير بن سلامة. وأكّد لي الأخ الصّادق بن جمعة أنّه أقنع السيّد ڤـلّوز بعدم الموافقة على تعيينه وزيرا والاكتفاء بمنصب سفير لدى منظّمة اليونسكو بباريس. ولّما أدركت وسيلة رفض ڤـلّوز واحتراز الصّادق بن جمعة خاطبت حسيب بن عمّار فاعتذر. لذلك أحبطت مساعيها الّتي ظنّت أنّها حبكتها بإتقان كعادتها.



وأعلمني الأستاذ الحبيب شيبوب أنّ رئيس الدّولة دعاه قبل سفره للخارج إلى تناول طعام الغداء على مائدته بحضور زوجته ومحمود بلحسين وأثنى عليّ بهذه المناسبة مؤكّدا أنّه سيتغيّب عن أرض الوطن للعلاج بالخارج ولكنّه مطمئنّ على الوضع في البلاد نظرا لكفاءة الوزير الأوّل وإخلاصه. وعقّبت "الماجدة" بقولها : "*إن شاء الله لا يخونك مثلما خانك الباهي الأدغم والهادي نويرة !!...*". نعم ! هكذا... وسألت الأستاذ شيبوب عمّ كان جواب الرّئيس، فقال لي : ظلّ صامتا...



وأذكر أنّي قمت في ربيع 1982 أو 1983 بجولة تفقّديّة في ولاية نابل وحظيت باستقبالات شعبيّة كبيرة حيثما حللت. ولئن لم أستغرب هذا الحماس الجماهيريّ الّذي تعوّدت به فإنّ الجماهير الكثيفة الّتي أحاطت بي وصفّقت وهتفت منذ دخولي مدينة قليبية بينما كانت الشّمس آخذة في الغروب لفت نظري بصفة خاصّة نظرا إلى أنّ هذه المدينة كانت إحدى قلاع الحزب الدّستوريّ القديم وهي مسقط رأس أحد كبار زعماء هذا الحزب المرحوم محي الدّين القليبي وكثيرا ما سمعت الحبيب بورقيبة يشكو هذه البرودة بل هذه الجفوة مقارنا موقف أهاليها بحماس المدن والقرى المجاورة مثل منزل تميم وحمّام الغزاز...

---

(1) تكملة لما جاء في الباب الأوّل أقول إنّ الأخ الصّادق بن جمعة زارني في بيتي صحبة السّيّد رشيد عزّوز زيارة مجاملة وتعاطف، خلافا لبقيّة المسؤولين.

وبينما كنت في نفطة بعد أيّام قليلة من تلك الزّيارة لمقابلة الرّئيس وجدته محاطا بالماجدة وبعض المسؤولين الجهويّين والدّكتور المنجي بن حميدة رئيس بلديّة قليبية ووزير الصّحّة العموميّة السّابق يوم كان الهادي نويرة وزيرا أوّل. وبوغتّ بحرم الرّئيـــس تسأل **بن حميدة** : *"ترى يا دكتور، لو زاركم بورقيبة هل كنتم تخصّونه بنفس الاستقبال الّذي أحطتم به زيارة مزالي ؟..."* . **فأجـــاب** : *" استقبلناه بوصفه ممثّلا لرئيس الدّولة !"* . **فهمهمــت** : *" طبعـــا، طبعا ..."* .

★★★

وأود أن أضيف هذه المعلومات عن "طلاق" المرحومة وسيلة، للتاريخ:

صدر عن رئاسة الجمهورية يوم 11 أوت 1986، أى أكثر من شهر بعد عزلي، بلاغ يتعلّق بطلاق الرّئيس بورقيبة من وسيلة بن عمّار، وذلك من دون توخّي الإجراءات القانونية التي اقتضتها مجلّة الأحوال الشخصية الصّادرة في 13 أوت 1956 والقاضية، في حالة الطّلاق، بوجوب اللّجوء إلى المحكمة في جلسة صلحيّة يعقدها القاضي المؤهّل لذلك وجوبا بين الزّوجين محاولا الصّلح بينهما، وكلّ طلاق خرج عن هذه الصّيغ يعدّ باطلا قانونا.

وكان الرّئيس بورقيبة فخورا بمجلّة الأحوال الشّخصية التي منعت تعدّد الزوجات، وأعطت للمرأة حقوقا مساوية للرّجل، ومكّنتها من طلب الطّلاق من المحكمة مثلها مثل الرّجل بعد أن كانت ضحيّة لأهوائه.

ولكنّ السّماح بطلاق السّيّدة وسيلة، وهي موجودة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة للعلاج، من دون استدعائها للمثول أمام المحكمة في جلسة صلحيّة أوجبها القانون جعل بورقيبة، بعد ثلاثين سنة من صدور قانون الأحوال الشّخصيّة، أول من تجاوزه بتطليق زوجته مثلما كان معمولا به بتونس وفي سائر البلدان الإسلاميّة.

أمّا سبب هذا الطّلاق فقد أشار البلاغ إلى تعمّدها التّصريح إلى إحدى الصّحف الأجنبية من دون الرّجوع إليه.

وهكذا صار بورقيبة في ذلك الوقت ومع تدهور صحّته وتقدّمه في السّن لعبة في أيدي أفراد حاشيته المتكالبين على الحكم عندما أرادوا الانفراد به وسعوا إلى إزاحة كلّ المخلصين له، والأوفياء للوطن من طريقهم.

★★★

أسوق بعض "المفاجآت" الصّادرة عن الرّئيس، ولئن كانت مدعاة إلى الاستغراب فلقد تلقي بعض الأضواء على نفسيّته ، وتعين غدا أو بعد غد المؤرّخين على الإحاطة التّامّة بجميع جوانب شخصيّته.

★★★

استقبلت ذات يوم من 1972 بمكتبي بوزارة التّربية القوميّة هيئة شعبة الحلفاوين الدّستوريّة، ودعتني إلى إلقاء محاضرة عن الزّعيم علي البلهوان في ناديها الكائن تحت جامع صاحب الطّابع وذلك بمناسبة مرور 15 عاما على وفاته، فلبّيت الّدعوة لما كنت أكنّه لفقيد الوطنيّة والثّقافة التّونسيّة من تقدير. ومرّ كلّ شيء بسلام. وبعد أيّام ثلاثة وإثر جلسة عمل جمعتني بالرّئيس، وبينما هممت بالانصراف إذا به يسألني :

- سي محمّد، هل لك فضل من الوقت تضيّعه في الحديث عن علي البلهوان ؟

فاستغربت الأمر وأجبته :

- نعم، إنّه واجب وطنيّ قمت به كدستوريّ وكمثقّف. إنّ البلهوان من الزّعماء الأفذاذ أيّام الكفاح التّحريريّ، وهو مفكّر تونسيّ أعتزّ به ! ألم يقض معكم خمسة أعوام في سجون تونس وفرنسا (1938-1943) ؟

- لا تغترّ بكلّ هذا، نعم كان معي في زنزانة برج سان نكولا بمرسيليا وبسجن مون لوك بليون ولكنّه كان "معقّفا" (إشارة إلى الصّليب الموجود في العلم الألمانيّ في عهد هتلر)... أي أنّه كان يتوقّع انتصار الألمان ويتمنّى ذلك !

وقد سمعته كذلك أكثر من مرّة يلوم الدّكتور سليمان بن سليمان لنفس الأسباب ولكنّه كان يحبّه ويقدّره.

★★★

المرحوم الشّاذلي قلاّلة عرفته منذ طفولتي رئيسا للشّعبة الدّستوريّة بالمنستير الّتي تأسّست في صائفة 1933 أي قبل نشأة الدّيوان السّياسيّ في 2 مارس 1934 بقصر هلال.

وكنت دائما أراه ملازما للحبيب بورقيبة، ساهرا على أمنه، ومثال التّفاني والإخلاص في سبيل الوطن.

أذكر أنّي ترشّحت وإيّاه وثلاثة دستوريّين آخرين لانتخاب ممثّليْن اثنين من شعبة المنستير للمشاركة في مؤتمر النّصر المنعقد بسوسة يوم 2 مارس 1959. والتأمت الجلسة العامّة بقاعة الأفراح الّتي هدمت اليوم. وانتهى فرز الأصوات حوالي الواحدة صباحا ونجحت أنا والشّاذلي قلاّلة.

ولّما وافته المنيّة يوم 5 أكتوبر 1962 أشار عليّ الباهي الأدغم وعبد اللّه فرحات وكان مديرا لديوان رئيس الجمهوريّة بأن أؤبّنه. فقمت بالواجب، وكان ذلك أمام ضريح الوليّ الصّالح سيدي المازري. كما أشرفت يوم 5 أكتوبر 1969 على إحياء ذكرى وفاته، فألقيت خطابا اختتاميّا بعد كلمات عدد من المناضلين أذكر منهم محمود شرشور وعلاّلة العويتي... وبطلب من نجله الأكبر المناضل أحمد قلاّلة ترأست اجتماعا بدار الحزب بالمنستير يوم الأحد 5 أكتوبر 1975 أشرت فيه إلى مناقب الفقيد، ودعوت الشّباب إلى استخلاص العبرة من حياته النّضاليّة.

وما راعني إلاّ أن عاتبني رئيس الحزب والدّولة ملاحظا لي أنّ الفقيد لا يستحقّ أن يهدر وزير شيئا من وقته الثّمين في مثل هذه المهرجانات ! ولّما ذكّرته بفضل الفقيد عليه ووفائه له خصوصا لّما عزّ الرّفيق، وافرنقع النّاس من حوله اكتفى بالرّدّ التّالي الّذي أذهلني: *" لقد مات حتف أنفه"* قالها بالعامّيّة : مات في فرشو أي في فراشه !

★★★

علمت عام 1974 أنّ إدارة الحزب الدّستوري التّونسيّ اعتزمت بمناسبة الذّكرى الأربعين لتأسيس هذا الحزب إنتاج شريط وثائقيّ، وحلا للمسؤول عن هذا المشروع تضمينه فقرة من إحدى خطب الرّئيس ينتقد فيها الرّئيس الأوّل للحزب يوم تأسيسه لضعفه في بعض فترات الكفاح، واعتبرت ذلك ظلما ونكرانا للجميل لأنّ بورقيبة نفسه أثنى عليه في مناسبات أخرى، وأشاد بكفاحه وتفانيه بل عيّنه وزيرا للصّحّة في أوّل حكومة شكّلها غداة الاستقلال.

وقابلت الرّئيس وأشرت عليه إمّا بعدم ذكر محمود الماطري بالمرّة أو بتسجيل الإيجابيّات إلى جانب السّلبيّات إن كانت. فأجابني بلهجة قطعيّة : *"لا لن يذكر التّاريخ إلاّ نقاط ضعفه"*. وتعجّبت من الجمع في شخص واحد، بين تمجيد الذّات وإلغاء دور الآخرين!

ولم أقتنع طبعا. ولّما طلب منّي العميد الدّكتور إبراهيم الغربي رئيس هيئة الأطبّاء في ديسمبر 1982 أن أترأس الحفل الّذي تعتزم هذه الهيئة إقامته إحياء للذّكرى العاشرة لوفاة محمود الماطري بدار الطّبيب بنهج روسيا قبلت الدّعوة بدون تردّد ودون استشارة بورقيبة. وفي كلمة الختام الّتي ارتجلتها قلت ما معناه : *« سيذكر التّاريخ والأجيال القادمة فضل محمود الماطري على هذا الوطن ...»*. وكنت أتوقّع ردّ فعل من بورقيبة ولكنّ شيئا من ذلك لم يحدث.

وقد سررت لّما زارتني في بيتي بضاحية سكّرة حرم محمود الماطري صحبة ابنها الآستاذ العزيز الماطري رئيس وحدة الإنعاش وتطهير الدّم بقسم الطّب الباطنيّ وأمراض الكلى بالمستشفى الجامعيّ شارل نيكول وخاصّة أنيسة وزوجها نور الدّين حشّاد. وعبّرت لي العائلة عن تأثّرها لما جاء في خطابي وأهدتني نشريّة جمعت كلّ الكلمات الّتي قيلت في تلك المناسبة مع نبذة من حياة الفقيد. كما اتّصلت بتاريخ 12 مارس 1985 من ابنه الدّكتور العزيز الماطري بالرّسالة التّالية :

« سيّدي الوزير الأوّل وحضرة الأخ محمّد مزالي

*« أثناء عشر سنوات نسي كثير من النّاس وحتّى الأطبّاء طبيبا ماهرا، وأحد مؤسّسي الحزب الحرّ الدّستوري التّونسي. وفي يوم من الأيّام تجاسر **رجل فكر وعمل** الأستاذ محمّد مزالي على ترؤّس حفل عشريّة وفاة هذا المناضل فأعطى للحدث بعدا قوميّا، وأرجع بذلك للذّاكرة الجماعيّة اسم محمود الماطري الرّجل الّذي تناساه التّاريخ الرّسمي أثناء عقد كامل.*

*« ومنذ ذلك التّاريخ جدّت بوادر، فقد قرّر مجلس عمادة الأطبّاء إسناد جائزة طبّية سنويّة تحمل اسم محمود الماطري، وأطلقت بلديّة تونس اسمه على النّهج الّذي كان يسكنه. **وأنا واثق بأنّ لمحمّد مزالي في ذلك فضلا كبيرا**. ولكن يا حبّذا لو تكونون الرّجل الّذي يعطي للفقيد الّذي كرّس حياته للمرضى كلّ حقّه بإطلاق اسمه على مؤسّسة استشفائيّة بالبلاد، وأن يكون ذلك في ظلّ حكم صديقه ورفيقه في الكفاح وباني تونس العصريّة فخامة الرّئيس الحبيب بورقيبة وأعتذر كلّ المعذرة عن هذا الطّلب الصّادر عن ابن وفيّ ... والسّلام من عزيز الماطري».*



قلت إنّي استجبت إلى مطلب عمادة الأطبّاء دون استشارة الحبيب بورقيبة أو حتّى إعلامه لأنّي لم أنس حادثة لا أزال أتأسّف لوقوعها.

ذلك أنّه في سنة 1974 أو 1975 عندما كنت وزيرا للصّحّة أعلمني المرحوم خليفة الشّاذلي مدير مستشفى شارل نيكول أنّ الباهي الأدغم، برّد اللّه ثراه، ستجرى عليه عمليّة جراحيّة، فعزمت على عيادته بوصفه أخا أكبر ومناضلا أصيلا وصديقا ودودا، وأثناء محادثة بالهاتف مع رئيس الجمهوريّة أعلمته صدفة في سياق الحديث أنّي سأعود سي الباهي فما كان منه إلاّ ن قال لي : *" أبدا لا تذهب لعيادته !"*

فندمت على إعلامه واستخلصت الدّرس من هذه الحادثة. فكنت أبادر وأقرّر في كثير من المناسبات الّتي كنت أتوقّع فيها معارضته. وللّه في خلقه شؤون، وعفا اللّه لنا وله جميعا.



لطالما تذكّرت واستشهدت أثناء تحمّلي لمختلف المسؤوليّات هذا الحديث النّبويّ الشّريف :

*« اعقل لسانك إلاّ عن **حقّ تظهره** أو باطل تدحضه، أو حكمة تنشرها، أو نعمة تذكرها ».*

الباب الخامس

العلاقات الدُّوليّة :
المحور الثّالث لنضالي

إنّ فسحة التّدخّل في مجال السّياسة الدُّوليّة، بالنّسبة إليّ، ضيّقة جدّا طالما أنّ بورقيبة، بحكم الدّستور ومزاجه الخاصّ، يعتبر هذا الميدان حقلا خاصّا ووقفا عليه. وبالفعل ظلّ منذ الاستقلال يوجّه السّياسة الخارجيّة وبقي وفيّا لجملة من المبادئ لا يحيد عنها وعلى أساسها يندرج كلّ سعي في هذا الباب :

- الاستقلال الوطنيّ والإرادة المتوازنة في أيّ مجال للتّعاون بين البلدان الصّديقة.
- الانحياز للغرب باعتباره في مصلحة تونس، ومعارضة الكتلة الشّيوعيّة.
- مساندة حركات التّحرير الوطنيّة المكافحة من أجل الكرامة والدّفاع، مهما كانت الظّروف، عن حقّ الشّعوب في حكم نفسها بنفسها. وبهذه الصّفة ساندت تونس موريطانيا والكويت في انخراطهما في منظّمة الأمم المتّحدة بالرّغم من معارضة المغرب والعراق وجلّ البلدان العربيّة.

وفي إطار هذه المبادئ العامّة الّتي رسم خطوطها رئيس الدّولة حاولت تطبيق سياسة نابعة من قناعاتي بالرّغم من كلّ شيء.

وكان الّذي قاد خطاي في هذه السبيل فكرة تجديديّة قوامها عمل إراديّ يتمثّل في التّعاون مع الجزائر والمغرب وكذلك بلدان الخليج العربيّ، وأساسها إرساء قواعد جنوب جنوب كفيلة ، في نظري، بدفع التّعاون التّضامنيّ مع البلدان القريبة منّا، أو المتكاملة معنا.

وفي الصّفحات التّالية من هذا الكتاب سأحاول تأكيد ما حقّقته من مبادرات نوعيّة في هذا العمل متعدّد الاتّجاهات. وعلى كلّ حال، فقد اجتهدت !

الفصل الأوّل

المغرب الكبير

بالرّغم عن كلّ المخاطر والنّكسات الّتي لاقاها، ولا يزال يلاقيها، مشروع بناء المغرب الموحّد، فإنّي آمنت وسأظلّ أومن بضرورة قيام هذا الكيان قناعةً منّي وإعمالا للعقل. نعم سأظلّ مؤمنا بأنّ تحقيق وحدة وظيفيّة، لا اندماجيّة، بين المجموعة الجغرافيّة والثّقافيّة المغاربيّة ليس ضربا من الحماس العاطفيّ ولا هو من قبيل الطّوباويّة الحالمة.

فلقد حرّك، بادئ ذي بدء، هذا الطّموح في اللاوعي سواكن شعوب هذه المنطقة. وسواء تحقّق، على الأقلّ جزئيّا، في ظلّ دولتي الموحّدين والحفصيّين فإنّ النّزوع إلى الوحدة المغاربيّة بقي مرجعا حيّا في مخيّلة الشّعوب.

وكنت ختمت محاضرة ألقيتها في 6 مارس 1981 في افتتاح الموسم الثّقافيّ الأوّل لجامعة الدّول العربيّة، بقصر المؤتمرات وبرئاسة أمينها العامّ حينذاك الأستاذ الشّاذلي القليبي، بعنوان *"الأسس الفكريّة والاقتصاديّة لوحدة المغرب العربيّ الكبيـــر"* بهذه الفقرات :

« إنّما نروم، من وراء الاستجابة لتلك المقتضيات، من خلال معالجتنا لهذه التّحدّيات المشتركة، أن نحقّق أهدافا غالية، هي قسمة عدل بين شعوبنا المغاربيّة. فنحن نبتغي أن نتوفّق إلى بناء مجتمع مغاربيّ محصّن بالأمن داخل حدوده القطريّة والجهويّة، في هذه المنطقة الحسّاسة من معابر البحر المتوسّط، ونحن مدركون أنّ ذلك المطلب ينوء بوزره وكلفته الباهضة على القدرات القطريّة المتفرّدة، وإنّ النّهوض به لا يتيسّر إلاّ في نطاق مجهود مشترك وإرادة موحّدة وعزيمة متساندة وخطّة متناسقة. ونحن نروم أن نتوفّق إلى فكّ قيود التّبعيّة في مختلف مظاهرها : الاقتصاديّة والعلميّة والتّكنولوجيّة... فنضمن لمجتمعنا حرّية الاختيار ولشبابنا قدرة الإبداع ولمواردنا وطاقاتنا البشريّة مجالات الفاعليّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ونحن ندرك بالنّظر والممارسة أنّ ذلك مطلب طويل النّفس، جليل القدر، تقصر دونه مساعينا المشتّتة وجهودنا المفرّقة، وإنّه لا سبيل إلى إدراكه غير سبيل التّضامن والتّناصر والمؤازرة.

« ونحن نبتغي أن نبني لنا وللأجيال من بعدنا مجتمعا مغاربيّا – إنسانيّ السّمات، واضح الذّاتية، وطيد الأصالة، مفتوح الطّموح، مكفول الحاجات، رشيد التّصرّف، كريم المنزلة، غير منكمش ولا هيّاب، جمّ القدرة على الابتكار والإبداع. ونحن ندرك إدراك اليقين أنّ مثل هذا الهدف الشّريف، لا تؤدّي إليه غير السبيل العريضة والجادّة الواضحة الّتي تتلاقى فيها مسيرتنا جميعا، وتتضافر على دربها الجهود والعزائم، وتتصافح الضّمائر وتتناسق الطّاقات.

« اعتقادي أنّ الشّعوب المغاربيّة مؤمنة بحتميّة المصير المغاربيّ المشترك، وأنّ التّضامن المغاربيّ في صفّ الجماهير المغاربيّة حقيقة اجتماعيّة كامنة حيّة، وأنّ لنا في هذه الشّحنة الطّيّبة من التّآخي والتّعاطف أنفع دواء، وأقوى سلاح لمجاوزة المشاكل القائمة بيننا، وأثبت دعامة، وأوسع زادا لنيل ما نروم من أهدافنا المشتركة.

«...وليس من فضول القول أن نشير أنّ أهل هذه الأرض المغاربيّة منذ أن ربط بينهم خيط الحضارة البونيقيّة القرطاجيّة الآخذة بجذورها من الشّرق، والرّامية بفروعها إلى الغرب لم ينفكّوا في تقارب وتباعد لا من جرّاء تباين في الجنس ولا تنافر في المصلحة ولا تغاير في اللّغة، بل بسبب تطاحن قوى خارجيّة عنهم تقسّمهم من أجل ابتزاز خيراتهم وتشتّت صفوفهم خوفا من اجتماع كلمتهم.

« ألم تكن روما هي الّتي ألّبت الممالك البربريّة على قرطاج خوفا من ضياع سيطرتها ؟ ثمّ بسطت نفوذها على كامل الشّمال الإفريقيّ تقسّم وتجزّئ وتبتزّ الخيرات. ولم يكن للشّعوب المغاربيّة إلاّ الرّكون إلى الثّورة تلو الثّورة لزحزحة نير الاستعمار الرّومانيّ، ولكنّها كانت مع ذلك تتجاوب سياسيّا وتتمازج اقتصاديّا وتتآصر ثقافيّا.

« ثمّ جاء الفتح الإسلاميّ فكانت الفرصة الوحيدة الّتي أتيحت لهذه الأرض المغاربيّة لتتّحد في الجهاد أوّلا، ثمّ في بناء الكيان الإسلاميّ ودول عديدة يجمعها نمط من الاقتصاد واحد، وضرب من الحياة الاجتماعيّة واحد، وأسلوب واحد في الثّقافة دينا ولغة وفكرا وأدبا[1].

---

(1) توحّدت أقطار المغرب العربيّ الكبير في عهد دولة الموحّدين. وفي دولة الحفصيّين وقاعدتها تونس بدأت بوادر لتوحيد المغرب الكبير في عهد أبي زكرياء الحفصي الذي أتته البيعة من شاطبة بالأندلس ومن تلمسان الّتي أخذها عنوة، ومن المريّة وإشبيلية وغرناطة واستولى على الجزائر وأطاعته سجلماسة وطنجة ومكناسة وخطب باسمه ملوك بني مرين حسب ابن أبي الضّياف في كتابه الإتحاف.

« ... وأخيرا أدرك الاستعمار البلدان المغاربيّة وهي على هذا الضّعف والوهن. ولكنّ عزيمة المجاهدين تمكّنت، بالرّغم من السّجون والعنت والاستلاب من إرجاع صولة الكفاح في سبيل إثبات الذّات وفرض الهويّة، فاتّحدت الكلمة من جديد على أسس ثابتة من الانتماء إلى الحضارة العربيّة الإسلاميّة دينا ولغة وثقافة، والاستماتة من أجل الحرّيّة والكرامة.

« وإنّ المستقرئ لجهاد عميد المجاهدين الرّئيس الحبيب بورقيبة يدرك ذلك واضح الإدراك إذ هو وقف حياته وكتّل الشّعب التّونسيّ للحفاظ على مقوّمات تونس الحضاريّة، وفي نفس الوقت كان دائما متجاوبا مع كفاح الإخوة في الجزائر والمغرب ومناصرا لجهادهم. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر أنّ الحزب الحرّ الدّستوري التّونسيّ أعلن إضرابا شاملا في خريف 1937 تضامنا مع زعماء حزب الاستقلال المغربيّ الّذين نفاهم الاستعمار إلى الغابون (Gabon) وعلى رأسهم الزّعيم الرّاحل علاّل الفاسي، هذا إلى جانب تكوين مكتب المغرب العربيّ بالقاهرة. والملاحظ أنّ التّفاعل كان موجودا في بقيّة أنحاء المغرب العربيّ. إذ أنّ الثّورة التّحريريّة الحاسمة في القطر المغربيّ الشّقيق اندلعت انطلاقا من الدّار البيضاء في ديسمبر 1952 غداة اغتيال الزّعيم الوطنيّ والنّقابيّ الكبير فرحات حشّاد. ومن المفيد أن نذكر كذلك مدى تضامن تونس والمغرب مع الثّورة الجزائريّة طيلة ثمانية أعوام مما ستبقى ساقية سيدي يوسف شاهدا عليه ورمزا حيّا له أبد الدّهر ».

ولست في حاجة إلى التّذكير بأنّ مصالي الحاج أسّس بباريس سنة 1927 *النّجم الشّمال الإفريقيّ* **الّذي جمع التّونسيّين والجزائريّين والمغاربة. وفي أوائل الثّلاثينات تأسّست في باريس** *رابطة طلبة إفريقيا الشّماليّة المسلمين* **ومقرّها بشارع سان ميشال عدد 115 وكانت رئاستها بالتّداول. وبُعث سنة 1946 بالقاهرة مكتب المغرب العربيّ وضمنه كان يناضل جنبا إلى جنب زعماء المغرب العربيّ آنذاك مثل بورقيبة والحبيب ثامر وحسين التّريكي ممثّلين للحزب الدّستوريّ التّونسيّ الجديد، وعلال الفاسي وعبد الخالق الطّريس الزّعيمان المغربيّان وأحمد بن بلّة ومحمّد خيضر الزّعيمان الجزائريّان عضوا جبهة التّحرير الجزائريّة فيما بعد.**

وانعقد مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 وشارك فيه زعماء البلدان الثّلاثة (من تونس علاّلة البلهوان والباهي الأدغم والطّيّب المهيري وأحمد التّليلي ... رحمهم اللّه)، ولا تزال اللّوائح الّتي صادقوا عليها إلى اليوم قاعدة واقعيّة، لو صحّ العزم، لقطع خطوات جدّيّة في طريق التّكامل، فالاتّحاد الوظيفيّ ريثما تحمل الأجيال القادمة المشعل فتكافح من أجل الوحدة.

ولئن كانت الإرادة الشّمال إفريقيّة أشدّ متانة في سنوات تقرير المصير المشترك ومقاومة الاستعمار بلا هوادة أثناء الكفاح التّحريريّ على كلّ الجبهات المغاربيّة ، ولئن كانت أيضا آنذاك بيّنة للعيان أكثر ممّا أصبحت عليه بعد استقلال شعوبنا الّتي انهمكت في بناء الدّول الوطنيّة وتنظيمها، فإنّ ذلك كان من طبيعة الأشياء وله أكثر من مبرّر تاريخيّ.

إنّ الدّستور التّونسيّ الصّادر في غرّة جوان 1959 نصّ في فصله الثّاني على ما يلي :

« الجمهوريّة التّونسيّة جزء من المغرب العربيّ الكبير تعمل لوحدته في نطاق المصلحة المشتركة ».

ولم أزل أؤكّد في مقالاتي ومحاضراتي وفي عملي الحكوميّ، طوال أكثر من ثلاثين سنة، إيماني الّذي لا يتزحزح بأنّ لمستقبل الأقطار الخمسة (موريطانيا والمغرب والجزائر وليبيا وتونس) أفقا واحدا لا محيد عنه. وبالرّغم من الصّعوبات ما زلت إلى اليوم مؤمنا بذلك أشدّ الإيمان. وفي الحقيقة لم يعرف بناء المغرب الكبير حتّى يومنا هذا خطّا تصاعديّا ملموسا. بل بالعكس كلّ شيء ينفي ذلك.

وكانت إرادة بناء المغرب العربيّ أثناء الكفاح من أجل الاستقلال في أوجها. ولكنْ، ما أن تحقّق الهدف وأصبح الاستقلال أمرا واقعا حتّى صرنا أمام مشهد مؤسف : فعوضا عن رؤية بناء المغرب العربيّ في ازدهار وإذا بــنا نراه يميل إلى الذّبول. فكأنّ حماس السّنوات الأولى يتهافت كالعهن المنفوش، وكأنّ مساحات من المستنقعات والرّمال المتحرّكة تُبسط أمام خطى هؤلاء وأولئك. وهكذا نجمت مع استقلال البلدان المغاربيّة مشاكل لم تكن في الحسبان مثل مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب.

أمّا تونس فإنّها لم تتراجع في التزامها بالحدود الّتي رُسمت قبل استقلال البلاد بالرّغم من الحيف الّذي نالها. مثال ذلك الاتّفاق الّذي تمّ إمضاؤه بين بيار لافال رئيس الحكومة الفرنسيّة آنذاك وموسيلّيني في 7 جانفي 1935 وبموجبه خسرت تونس غدامس ومنطقتها الواسعة هكذا "هبة" لليبيا المستعمرة الإيطاليّة ! فهل ثمّة اليوم من يعرف ذلك، ما عدا أهل الاختصاص ؟

وكذلك يُعتبر الاختلاف في الاختيارات الاقتصاديّة عقبة في سبيل التّوافق بين السّياسات المغاربيّة. فلقد اختار المغرب اللّيبراليّة، والجزائر الاشتراكيّة والصّناعات الثّقيلة، وتونس مالت إلى نوع آخر من الاشتراكيّة ثمّ اتّجهت نحو نظام التّعاضد قبل أن ينتهي بـــها الأمر إلى ليبراليّة لا تخلو من انضباط.

كما أنّ الأنظمة السّياسيّة لم يكن بعضها متناغما مع البعض الآخر : فهذه ملكيّة وراثيّة في المغرب[1]، وتلك جمهوريّة استفتائيّة بالجزائر، وتونس، وموريطانيا، وأخرى جماهيريّة بليبيا.

ثمّ إنّ نفسيّة القائد المستمدّة من سلطة مشخصنة إلى حدّ بعيد جعلت كلّ محاولة للتّقليص شيئا ما من استقلاليّة القرار لفائدة رؤية وعمل فيهما شيء من الشّمول أمرا خاضعا للصّدفة، اعتباطيّا. ومعنى ذلك أنّ قضيّة الصّحراء المغربيّة ليست العقبة الوحيدة القائمة في وجه الوحدة المغاربيّة.

وأخيرا فإنّ الطّريقة الّتي اختيرت لتحقيق الهدف ربّما كانت غير مؤاتية. فلقد ذهب الظّنّ إلى أنّ الوحدة تُقرّر من فوق وأنّ اتّفاقا مثل الّذي تمّ إمضاؤه بمرّاكش في التّسعينـــات (7 فيفري 1989 أي السّنة الّتي سقط فيها حائط برلين وانهار الاتّحاد السّوفياتي) من شأنه أن يبرز، بعصا سخريّة، وحدة المغرب العربيّ جاهزة في أحسن حلّة مثل الإلهة مينارف عندما خرجت من رأس جوبيتار. وكم من واحد مال إلى وحدة اندماجيّة تتلاشى فيها، بعصا سحريّة أيضا، الخصائص السّلوكيّة الّتي يتميّز بــــها كلّ شعب، وتـــمّحي بـــها الشّخصيّات الجماعيّة المتفرّدة.

ويظهر أنّه لم يقع التّأمّل في الدّروس الّتي أتاحها لنا مثال قريب منّا ألا وهو البناء الأوروبيّ الّذي تمّ إعداده بتؤدة وعلى مراحل أمضى عليها رؤساء دول وحكومات منتخبين انتخابا حرّا وأحيانا مدعومين باستفتاءات شعبيّة كانت نتيجة تفكير مليّ وعميق وتطبيق اتّسم بالصّبر وطول النّفس، إذ بدأ القوم ببعث المجموعة الأوربّية للفحم والفولاذ انتهاء إلى مرحلة الاتّحاد الأوروبّي وبلا شكّ سيتوّج اليوم أو غدا بالدّستور الأوروبّي الموحّد.

ولا بدّ من أن تكون قاعدة الإرادة السّياسيّة مبنيّة على طريقة إنجازيّة تعتمد على التّشاور ومتماشية مع الواقع لتحقيق وحدة وظيفيّة على مراحل. ولا شكّ أنّه لا بدّ من استيفاء بعض الشّروط وإنجاز بعض المقاييس منها ممارسة الدّيمقراطيّة. فلقد اشترط الاتّحاد الأوروبّي من بعض البلدان (البرتغال، إسبانيا، اليونان) أن تدلّل على ممارستها للدّيمقراطيّة بصورة شموليّة قبل قبولها ضمنها[2].

---

(1) إنّ وجود ملكيّة لا يعني دائما غياب الدّيمقراطيّة : انظر مثلا سير الملكيّات الدّستوريّة بأوروبّا (المملكة المتّحدة، إسبانيا، بلجيكيا، هولاندا، السّويد، النرفاج، الدّانمارك) وتذكّر البلدان الّتي يتركّب منها الاتّحاد الأوروبّي.

(2) أقصي اليونان عندما استولى العقداء على الحكم عام 1967...

إنّ المثل التّونسيّ يسخر من الّذي "يحضر الحصر قبل الجامع". فليس من المحبّذ، فيما يتعلّق ببناء وحدة المغرب العربيّ، قلب الأولويّات.

ولعلّه من المستحسن البدء بإنشاء مجموعة متعاقدة تكون مهمّتها التّنسيق بين الميادين الّتي من شأنها ألاّ تثير الخلافات أو الحزازات أو تنشأ عنها مواجهات مثل النّقل، والطّاقة، والخدمات البريديّة، والتّعليم، والشّباب ، والوحدة الـقـمرقـيّة. وكمثال لذلك فإنّ الرّبط بين الشّبكات الكهربائيّة المغاربيّة يمثّل بالنّسبة إلى كلّ طرف اقتصادا ملموسا في الطّاقة. كما أنّ الاكتفاء الذّاتيّ في مجال الحبوب يمكن الحصول عليه بفضل تناسق السّياسات الزّراعيّة المغاربيّة.

وقد يكون إحداث سوق موحّدة مغاربيّة من الإنجازات الّتي تعمّ فائدها الجميع، بينما لا تتجاوز اليوم المبادلات التّجاريّة بين البلدان الخمسة 5 بالمائة خلافا لمبادلاتها مع الخارج وخاصّة فرنسا ! ويحسن الوصول إلى إقرار حرّيّة التّبادل بين المائة مليون ساكن وضمان حرّيّة تنقّل الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات. كما يحسن تأسيس مجموعات شرائيّة كما تمّ ذلك بالنّسبة إلى الأدوية بين البلدان الثّلاثة (الجزائر، المغرب، تونس) باقتراح منّي في كلمة افتتحت بـها الأيّام الصّيدلانيّة المغاربيّة الّتي نُظّمت يوم 19 أفريل 1985 بجربة وذلك بالنّسبة إلى الأدوية وبيّنت فيها ما ينجرّ عن ذلك من اقتصاد في ثمن الأدوية. ولكن للأسف لم تقع متابعة الموضوع.

وفيما يتعلّق بالميدان الثّقافيّ والتّربويّ يمكن بسهولة توحيد المناهج التعليميّة والكتب المدرسيّة، وقد خطوت في هذه السّبيل خطوات هامّة مع المغرب والجزائر، ممّا يمهّد لبناء هويّة ثقافيّة مغاربيّة مستقبليّة لا تقتصر فقط على أن تكون مجرّد ثقافات متراكبة، بل تحدث انسجاما حقيقيّا بين القلوب والعقول يجمعه توق واحد لمستقبل واحد. وكذلك لن يكون إنجاز وحدة وظيفيّة مغاربيّة ذات أهمّيّة للمغاربيّين فقط، بل لا بدّ أن تشمل أيضا العلاقات الأوروبيّة المتوسّطيّة ممّا من شأنه أن يحدّ من الهجرة الفوضويّة ويشجّع التّنمية بالنّسبة إلى الضّفّة الإفريقيّة من المتوسّط، طالما أنّ مستقبل ضفّتي البحر المشترك يكمن في التّكافل والتّناصر. وأنّه لا يُكتب الدّوام لنجاح ما، إذا انبنى على حساب الجار القريب.

ولنعرف كيف نواجه معا تحدّيات العولمة حتّى نجعل منها أداة لتنمية مشتركة متناسقة. ويحسن هنا أن أذكّر بما كتبته سنة 1991[1] في تأليف لي بعنوان : *تونس أيّ مستقبل؟* تلك كانت عقيدتي ولا تزال ! قلت :

---

(1) *تونس، أيّ مستقبل* ؟ بيبليسود، 1991، ص. ص.126، 302، 203.

« يجب أن تُبرز ديبلوماسيتنا الجديدة تعلّق بلادنا بعالم البحر المتوسّط وارتباطها المتين بدول وبلدان الضّفّة الشّماليّة لهذا البحر، وخصوصا بلدان جنوب أوروبّا.

« ولم يكن البحر المتوسّط في التّاريخ حاجزا بين الشّعوب، بل همزة وصل وبحيرة داخليّة زاخرة بالمبادلات واللّقاءات. وإنّي أقترح أن نشيّد على أنقاض علاقات الهيمنة والخلفيّات المقامة على أنانيّة المكاسب الوطنيّة قاعدة جديدة أساسها تعاون المغرب العربيّ مع الاتّحاد الأوروبّي بواسطة مشروع للتّنمية مشترك في إطار المصالح المتبادلة لكلّ مجموعة. ولا بدّ أن تحتلّ فرنسا وكذلك إيطاليا وإسبانيا مكانا مميّزا لاعتبارات لغويّة وتاريخيّة وعاطفيّة.

« إنّ هذا المحور التّاريخيّ يمكن أن يصبح اقتصاديّا واجتماعيّا أيضا. لأنّ المغرب العربيّ يجب أن يتمّ أيضا مع الأطراف المشتركة معنا وذلك يوم أن يقتنع هؤلاء بأنّ هذا المغرب العربيّ ليس فقط سوقا لتصريف ما زاد عن الحاجة، أو إرسال عدد من التّقنيّين بل طرفا وندّا بأتمّ معنى الكلمة. وليتحقّق هذا من الضّروريّ تغيير العقليّات : من جهة قبول الأوروبّيين للآخر في نطاق المساواة ومن دون ديبلوماسيّة كاذبة ؛ ومن جهة ثانية تجاوز المغاربيّين العقد النّاتجة عن الشّعور بأنّهم كانوا مستعمَرين قديما.

« لذلك لا بدّ أن نتخلّص من هذه التّصوّرات النّمطيّة الّتي لا تخلو من استنقاص والّتي على أساسها ينظر كلّ واحد للآخر نظرة سلبيّة، عند ذلك يمكن لنا أن نبني معا فضاء فيه يكون التّلاقي والتّوافق لمصلحة الجميع ».



إنّي حاولت ما استطعت إلى ذلك سبيلا بعث هياكل مغاربيّة وإقرار برامج تعاونيّة بين أقطار المغرب العربيّ في كلّ الوزارات الّتي أشرفت عليها، في الشّباب والرّياضة، في التّربية القوميّة، في الصّحّة العموميّة، وخاصّة في الوزارة الأولى، وأقول للتّاريخ إنّ بورقيبة لم يعبّر عن معارضته أو حتّى عن احترازه عند سماعه لخطبي في الموضوع أو قرءاته للاتّفاقيّات الّتي أبرمتها مع هذه الأقطار الشّقيقة، وإنّما قال لي مرّة أومرّتين : يا سي محمّد إنّي أكبر منك سنّا وأوسع تجربة... لن تأتي مجهوداتك بأيّة نتيجة ملموسة ولن تتجاوز الخطب المعسولة والنّوايا الحسنة.

ولم يفتّ ذلك في عزيمتي، ولا أثناني عن سعيي الدّؤوب إلى وضع ولو حجارة متواضعة في بناء المغرب العربيّ الّذي كان واقعا في القلوب والعقول أيّام الكفاح التّحريريّ والّذي سعى له وعمل في سبيله كلّ زعماء الحركات التّحريريّة في أقطارنا.

وحتّى في منفاي الطّويل والعسير لم أزل مشدودا إلى هذا الحلم، حلم المغرب العربيّ الكبير الموحّد وحدة وظيفيّة لا اندماجيّة. ففي سنة 1989 كتب المفكّر القوميّ الدّكتور نديم البيطار مقالا في مجلّة اليوم السّابع (العدد 242) تناول فيه الوحدة المغاربيّة في ضوء الوحدة العربيّة الشّاملة، وحدّد فيه مفهومه لتلك الوحدة الّتي يجب أن تستند في رأيه على الإقليم القاعدة و"الزّعيم الملهم"مؤكّدا أنّ كلّ مشروع يهمل هذا المعطى يتحوّل إلى مشروع "مثاليّ" ويكون مصيره الفشل.

ونشرت لي هذه المجلّة ردّا طويلا أردته موضوعيّا وختمته بقولي :« *نحن ندرك إذن أنّ هذا المشروع عظيم الشّأن لا يكون بقانون "الإقليم القاعدة" (مصر أو العراق أو سوريّة أو ليبيا !!...) أو الدّولة النّواة ، ولا يحقّقه " زعيم نصف إلاه" يجود علينا به الدّهر، أو ينتخب بنسبة تسع وتسعين بالمائة ! كما قد يذهب إلى ذلك الدّكتور البيطار أوغيره، بل تتزايد حظوظ نجاحه على قدر رسوخ الدّيمقراطيّة وتوفّر الحرّيات ودعمها وتطوّر المجتمع المدني واضطلاع الجماهير برسالتها* » (22 جانفي 1989).

إنّي أعتقد اليوم أنّ غياب المغرب العربيّ الكبير يكلّفنا خسائر معنويّة ومادّيّة تتفاقم سنة بعد سنة وأنّ التّحدّيات الّتي تواجه أقطارنا تزداد تعقّدا بسبب عجزنا عن وضع خطّة جماعيّة لتجاوزها، وأذكر من بينها خاصّة :

1. التّشغيل إذ يؤكّد خبراء البنك الدّولي أنّ البطالة تنهك شريحة الشّباب الّذين يتراوح سنّهم بين 18 و30 سنة وهي ظاهرة تشلّ القوّة المنتجة عامّة.
2. استقطاب الاستثمارات الخارجيّة الّتي لن تغامر إلاّ إذا أعطيت لها ضمانات في مقدّمتها الحكم الصّالح والشّفافيّة واستقلاليّة السّلطة القضائيّة وتبسيط الإجراءات الإداريّة.
3. الأنظمة التّربويّة الّتي هدفت إلى الكمّ وأفرزت جيوشا من البطّالين، والّتي تشكو من قطيعة وعدم ملاءمة سوق الشّغل وميدان الإنتاج...

هناك اختلالات بنيويّة في النّظامين الاقتصاديّ والاجتماعيّ تتناقض مع الإمكانات الطّبيعيّة لأقطارنا الّتي تحتوي على 5،2 في المائة من احتياط النّفط العالميّ و4 في المائة من احتياط الغاز الطّبيعيّ، وأكثر من 50 في المائة من احتياط الفسفاط.

وعلى أساس هذه المعطيات وغيرها، وبالاعتماد على ما يجمع أقطارنا من عقيدة واحدة، ولغة واحدة، وتاريخ واحد، وكفاح واحد، ضدّ استعمار توطينيّ واحد، وغيرها

من وشائج الأخوّة والتّلاحم، أعتقد أنّ بناء المغرب العربيّ الكبير هدف سام من شأنه أن يتجنّد لتحقيقه الشّباب ويقفوا من أجله حياتهم عوض التّيه في تقليد الغير والتّذبذب الحضاريّ. ويقتضي ذلك طبعا إعادة تأسيس بيئة فكريّة وطنيّة أصيلة، وثقافة حيّة نقدر بـــها على تبيّن العوامل الموجبة والسّالبة الّتي تصوننا من مغبّة الانتماءات الأجنبيّة وغبن التّذيّل والتّهمّش والتّهشّم والّتي تؤثّر على جهودنا الإنمائيّة وعلى بناء حاضرنا واستشراف مستقبلنا[1] في ظلّ زحف العولمة الكاسح وسيطرة النّظام العالميّ الجديد الّذي لا يعبأ ولا يقيم وزنا للكيانات الصّغرى، ويعاملنا بمنطق " البقاء للأقوى ".

(1) قد يفيد القارئ الكريم أن يعلم أنّ الوزارة الأولى (مصلحة الصّحافة والتّوثيق) أصدرت في سبتمبر 1983 كتابا في 116 صفحة يحتوي على عدد من النّصوص الّتي كتبتها كما جاء في عنوان الكتاب "في سبيل المغرب العربيّ الكبير. (افتتاحيّات الفكر، أحاديث مع صحف تونسيّة وعربيّة وأجنبيّة، محاضرات مثل تلك الّتي ألقيتها باللّغة الفرنسيّة في جامعة برنستون بالولايات المتّحدة يوم 26 أفريل 1982).

الفصل الثّاني

في العالم العربيّ والعلاقات مع القذافي

إنّ للعالم العربيّ عدّة مؤهّلات للنّجاح في الانطلاق انطلاقة مصيريّة تكون في مستوى ماضيه المجيد وتراثه الحضاريّ العظيم، بعد أن ظفرت أكثر أقطاره بالاستقلال ودفعت في سبيل ذلك ثمنا باهظا، خصوصا وهو واقع في مفترق ثلاث قارّات، ومتمتّع لذلك بموقع جغرافيّ واستراتيجي متميّز.

ولمجموعة البلدان العربيّة مساحة هامّة (14 مليون كلم مربّع أي 10،2 من مساحة المعمورة كلّها)، وعدد من السّكّان كبير (300 مليون نسمة أي 5 بالمائة من سكّان العالم) منه نسبة لا بأس بــها من الشّباب (38 بالمائة أقلّ من 14 سنة). أمّا اقتصاد هذه البلدان فهو متكامل في معظمه : الفلاحة عند شقّ، والوسائل الماليّة عند شقّ آخر، والموارد البشريّة عند شقّ ثالث. وكان من المفروض أن تكون وحدة اللّغة والمراجع التّاريخيّة والحضاريّة المشتركة عاملا حاسما لإنجاز تناسق سياسيّ ذي بال. ولكنْ للأسف، وبالرّغم من البيانات المبدئيّة و"التّاريخيّة" والتّصريحات الحماسيّة والمدوّية فإنّ بناء الوحدة العربيّة الّذي تصبو إليه كلّ الشّعوب العربيّة لم يتحقّق.

في هذا الباب نجد أيديولوجيتين تدّعيان التّفرّد لإنجاز بناء الوحدة العربيّة. من جهة حزب البعث الّذي آمن بأنّ الأمّة العربيّة تمتدّ من المحيط إلى الخليج والّذي أسّسه ميشال عفلق المسيحيّ، والأستاذ السّوريّ في مادّة التّاريخ، وقد واصل دراسته العليا بباريس أثناء حرب 1940. وتفترض النّظريّة البعثيّة أنّ هذه الوحدة واقع ملموس : أمّة واحدة من المحيط إلى الخليج ذات رسالة خالدة، وتنفي بجرّة قلم كلّ المحاولات الّتي تميل إلى دراسة واقعيّة

للوضع أي لعالم جزّأه انحطاطه الذّاتيّ بعد القرن الحادي عشر عندما انهزم القول بالعقل مع المعتزلة[1]، وانطفأت الأنوار منذ أواسط القرن الثّالث الهجريّ فعملت شياطين الفرقة عملها حتّى حلّ الاستعمار، وكان ماكان ممّا هو معلوم ولا فائدة في الرّجوع إليه. وفي أواسط القرن العشرين فضّل حزب البعث " الخيال الأيديولوجيّ "على التّحليل الموضوعيّ، وإثارة العواطف على حساب العقل.

وأتذكّر، وأنا في باريس أواصل دراساتي العليا، طالبا سوريّا عرفته هناك هو إيميل شويري، كان يقرأ عليّ بلهجة كلّها حماس مختارات من كتابات زعيمه ميشال عفلق وخصوصا محاضرة ألقاها بدمشق سنة 1946 بمناسبة الاحتفال بالمولد النّبويّ الشّريف وختمها بصورة خطابيّة قائلا : *« منذ ثلاثة عشر قرنا "كان" محمّد كلّ العرب، فليكن كلّ العرب محمّدا !»*.

إنّ هذه الأيديولوجيّة ترى أنّ قدَر هذه الأمّة العربيّة يفرض عليها ألاّ تعترف بالحدود الموروثة من الحقبة الاستعماريّة، وأن يكون طلائع حزب البعث رأس الحربة في توحيد هذه الأمّة بالتّسرّب في صفوف الجيوش العربيّة، وحبك المؤامرات وتزعّم الانقلابات، وكذلك أن تتسلّح لتصبح قوّة قادرة على مجابهة الصّهيونيّة والامبرياليّة. فهذه البساطة السّياسيّة الّتي غذّت روح الانتقام أفضت إلى سلسلة مدهشة من الانقلابات العسكريّة في سوريا والعراق جلّها كان سريع الزّوال، وأتاح لعدد من العقداء أن يحلّ الواحد، بعد أشهر قليلة، مكان الآخر : فسامي الحنّاوي خلف أديب شيشكلي الّذي هو نفسه أزاح حسني الزّعيم وأخذ مكانه ثمّ أعدمه، وهذا هو الأوّل الذّي دشّن سلسلة الانقلابات في المنطقة[2] ، وكلّ واحد منهم يتبنّى نفس الجدل ونفس الخطاب بعد تخوين من سبقه... لتبرير فعلته مقسما بأغلظ الأيمان أنّه سيضع حدّا للخطر الصّهيونيّ – وهكذا كانت القضيّة الفلسطينيّة في خدمة هؤلاء القوم – كما برّرت ضرورة دعم "وحدة" الأمّة إبطال الحرّيات العامّة الّتي قد يتمتّع بـــها "أعداء الأمّة"، وضرورة قبول قيادة واحدة مع الانضباط العسكريّ إذا لزم الأمر! وكان نسور القوميّة العربيّة يتباهون بسياسة اللاءات الثّلاثة، منذ قمّة الخرطوم العربيّة، لا صلح، لا مفاوضة، لا اعتراف !...

(1) هي مدرسة فكريّة ناصرها الخليفة المأمون واضطهدت بعده مع الخليفة المتوكّل.

(2) ولكنْ لئن "اقترف" هؤلاء العقداء الثّلاثة انقلاباتهم العسكريّة قبل انتصار البعث فإنّهم فسحوا له الطريق وفتحوا له الباب.

ونجح حافظ الأسد في أن يحفظ لنفسه حكما طويل الأمد مع أنّه لم يحلّ أي مشكل من المشاكل الّتي ادّعى البعث فضّها بعصا سحريّة، بل إنّ سورية خسرت معه الجولان ولم تستردّه إلى اليوم. وكذلك صدّام حسين لم يصل إلى فضّ هذه المشاكل ولا تحقيق تلك الأهداف بل تعقّدت الأوضاع وسارت اليوم في طريق لا يعلم إلاّ اللّه كيف ستخرج منه الأمّة العربيّة الإسلاميّة سالمة !

أمّا الأيديولوجيّة الأخرى الّتي تدّعي أيضا إضفاء هذه الوحدة الأسطوريّة على الأمّة فهي النّاصريّة. ولكنْ هناك فرق بينها وبين الانقلابات البعثيّة الّتي كانت من صنع غفّل أمّيين سياسيّا والّتي أفضت إلى انقسامات مشهودة مثلما وقع بين البعث السّوري والبعث العراقي، بينما كان استيلاء عبد النّاصر على الحكم ناجحا، بل إنّ عمليّة تأميم قناة السّويس في صيف 1956 أعطتها "نفسا" كبيرا، إذ كان عبد النّاصر زعيما نظيف اليدين لامعا، مهيبا أمكن له بهذا التّأميم أن يكسب مكانة وشهرة لا مثيل لهما في العالم العربيّ بأكمله، خاصّة وأنّ التّدخّل العسكريّ الثّلاثيّ الفرنسي-الإنــقــليزي- الإسرائيلي الغبيّ والإجراميّ، في أكتوبر 1956 والّذي انتهى بالخيبة المرّة بسبب الفيتو الأمريكي ثمّ السّوفياتيّ دعّم عبد النّاصر وزاد في تألّقه حتّى أصبح زعيم العروبة. ولكنّه لم يحسن توظيف هذه الزّعامة كأحسن ما يكون وارتكب أخطاء استراتيجيّة قاتلة من سوء حظّه وحظّنا نحن العرب.

فلقد فشلت الوحدة المصريّة السوريّة (1958-1961) المجسّمة في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة العابرة القصيرة العمر فشلا ذريعا. وعوض أن يستخلص عبد النّاصر العبرة شنّ حربا على اليمن دامت 8 سنوات لم يحالفها النّصر أيضا مثلما أشرت إلى ذلك في باب الإذاعة والتّلفزة.

ولم يصغ عبد النّاصر لنصائح بورقيبة الحكيمة لحلّ الصّراع الإسرائيلي الفلسطينيّ حلاّ يعتمد على الشّرعيّة الدُّوليّة بل عرّض للخطر العلاقات الدّيبلوماسيّة مع تونس وترك المجال فسيحا لوسائل إعلامه القويّة لشنّ حملة دعائيّة ضدّ النّظام التّونسيّ. واتّبع نفس السّلوك لمهاجمة بلدان عربيّة أخرى والتّدخل في شؤونها (المملكة العربيّة السّعوديّة، لبنان، السّودان...) وفشل في كلّها. وأخيرا كانت كارثة حرب الأيّام السّتّة في جوان 1967 الّتي ذهبت أدراج الرّياح بآخر أوهام النّاصريّة وحطّمت حلم العروبة والحلم الاشتراكيّ والشّيوعيّ وانهارت معنويّات تلك الأجيال "الطّلائعيّة" الّتي ملأت أرجاء العالم العربيّ بضجيج الشّعارات الرّنّانة الجوفاء ففقدوا آمالهم الأرجوانيّة الخلاّبة، وتبخّرت أحلامهم الّتي راوَدتْ أجفانهم في الخمسينات والسّتّينات في إقامة الوحدة العربيّة، فتهافت الآلاف

والآلاف منهم على الغرب والمادّة والتّقارب والتّودّد إليه، وربّما الاستعداد لخدمته !... منذ ذلك الوقت وبعد فشل التيّار القوميّ أو القرمزيّ ظهر أو قوي خيار جديد، هو الأصوليّة الإسلاميّة الّتي برزت بمظهر البديل لشفاء الأنفس المهزومة والأرواح الجريحة.

وإنّي كلّما تذكّرت هزيمة 1967، أشعر بالمرارة بل بألم كبير لا لأنّها قصمت ظهر عبد النّاصر وأصابته بشتّى الأمراض ، وقضت عليه في عزّ كهولته عن عمر يناهز 52 عاما فقط، بل لأنّها كشفت عن أخطاء قاتلة، وأكاذيب فاضحة ليس هنا المقام المناسب لذكرها. أكتفي بالتّذكير بأنّ الإذاعات المصريّة والسّوريّة ظلّت كامل اليوم الأوّل تتغنّى بأنّ مئات الطّائرات الإسرائيليّة قد أسقطت، وأنّ الجيوش العربيّة في طريقها المظفّر إلى غزو مواقع العدوّ، بينما خاطبني الحبيب بورقيبة حوالي السّاعة الثّامنة من صباح 5 جوان لإعلامي بأنّ طائرات العدوّ حقّقت "شيش كباب" في عشرات الطّائرات المصريّة، "المصطفّة" في المطارات كأنّها تنتظر قنابل العدوّ بمزيد الشّوق !

وذكرت الملكة نور في كتابها *ذكريات حياة غير منتظرة* (ص. 81، صدر بباريس عن دار بوشي – شاستال) أنّ المشير عبد الحكيم عامر أوهم الملك حسين بأنّ الطّيران المصريّ أسقط أكثر من 75 بالمائة من الطّائرات الإسرائيليّة، وأنّ الجيش المصريّ دخل التّراب الإسرائيليّ. وأضافت أنّ عبد النّاصر أكّد له صحّة هذا الخبر بعد ساعات قليلة ممّا حمل الملك على الدّخول في الحرب فخسر وخسرنا القدس والضّفّة الغربيّة.



ولكنّ الحلم النّاصريّ سيبقى حيّا، مؤقّتا، لدى أحد أهمّ مريديه ألا وهو مهندس انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 العقيد معمّر القذافي. ولم يخف طويلا اختياراته بل أعلن سنة 1970 في الجزائر مصرّحا : " *لا وجود لمغرب ولا لمشرق بل هناك أمّة عربيّة تسعى لوحدتها من المحيط إلى الخليج* " . وكان مصرّا على إنجاح وحدة ثوريّة بكلّ الوسائل ومؤمنا بأنّه خليفة عبد النّاصر في زعامته للعالم العربيّ. أمّا اليوم... فسبحان مبدّل الأحوال !!...

وسعى في تسرّع غريب لتحقيق الوحدة مع مصر في حكم السّادات. وفشل في ذلك. فطرد آلاف المصريّين دون أن يصرف لهم مرتّباتهم أو تعويضا لهم، وأعلن جلود أنّ هذا الإجراء مقصود لضرب الاقتصاد المصريّ، ولم ينس حاكم ليبيا هذا الفشل حتّى أنّه ألقى يوم نشوب حرب أكتوبر الّتي هي فخر العرب أجمعين بيانا أعلن فيه أنّ مصر ستخسر الحرب ! ثمّ قاده فشله إلى الالتفات إلى تونس. وكان بورقيبة شارك غرّة سبتمبر 1973 في

الاحتفالات الّتي أقيمت في الذّكرى الرّابعة للثّورة اللّيبيّة. وشجّع القذافي على الكفّ عن الاتّجاه نحو المشرق وأخذ مكانه الطّبيعي في المغرب العربيّ القادر على أن يصبح مجموعة متناسقة عاصمتها القيروان.

وكان القذافي زار تونس قبل ذلك عن طريق البرّ، واستقبله بورقيبة بحرارة في حمّام الأنف. وبهذه المناسبة ألقى العقيد خطابا بقاعة البالماريوم تحدّث فيه طويلا عن الوحدة العربيّة. وكان بورقيبة ينصت في غرفة نومه إلى الخطاب بواسطة الراديو. فامتطى أوّل سيّارة وجدها في قصر قرطاج ودخل البلماريوم فجأة ! وافتكّ الميكرفون من يد الزّعيم اللّيبي قائلا إنّه اكتسب شرعيّته لا بالمدرّعات والانقلابات بل استمدّها من الشّعب وهو إن تكلّم فباسم وطنه تونس لا باسم الأمّة العربيّة ولاحظ قائلا : *" قبل كلّ شيء العرب لم يكونوا موَحَّدين أبدا. إذ الوحدة تحتاج إلى قرون لتتحقّق إذا سلكنا الطّريق الصّحيحة."* ونصح القذافي بالبدء أوّلا بتوحيد مختلف مقاطعات بلاده كطرابلس والسّرت وفزّان، وأهاب به ألاّ ينفخ أوداجه متشدّقا ومتحدّيا الولايات المتّحدة لأنّه في إمكانها أن " تعطيه طريحة " !

وكنت أنظر إلى القذافي وقد ملك من نفسه ما ملك واكتفى بابتسامة متشنّجة. وكاد الأمر أن يؤول إلى فساد العلاقات بين البلدين. ولكنّ ذلك لم يفتّ في عزم محمّد المصمودي وزير الشّؤون الخارجيّة. فاغتنم فرصة غياب الوزير الأوّل الهادي نويرة الّذي كان في زيارة رسميّة بإيران[1] وكذلك وسيلة[2] الّتي كانت في ضيافة سوريا والكويت لينظّم يوم السّبت 12 جانفي 1974 قمّة بين بورقيبة والقذافي بحومة السّوق بجزيرة جربة.

وكان برفقة الرّئيس التّونسيّ محمّد المصمودي والحبيب الشّطّي مدير ديوانه ومحمّد الصّيّاح مدير الحزب الحاكم والطّاهر بلخوجة وزير الدّاخليّة وحسّان بلخوجة مدير البنك الفلاحي ومحمّد الفيتوري وزير الماليّة الّذي وجد صدفة في الجهة بمناسبة تفقّد الإدارات الجهويّة الرّاجعة بالنّظر إليه. وإثر محادثة على حدة بين الرّئيسين دامت أقلّ من ساعة أُعلن عن قيام وحدة اندماجيّة بين البلدين وتكوين حكومة موحّدة، فأصبح بورقيبة بذلك رئيس

---

(1) ومضى الأمر بالمصمودي إلى أن صرّح بأنّه "نسي" أنّ هناك وزيرا أوّل.

(2) بالرّغم من علاقات وسيلة الطّيبة مع المصمودي والقذافي، فقد كانت ضدّ الوحدة مع ليبيا.

دولة جديدة اسمها الجمهوريّة العربيّة الإسلاميّة والقذافي نائب الرّئيس ووزير... الدّفاع. وفيما يخصّني فقد بقيت في منصبي في التّنظيم الحكومي الجديد كوزير للصّحّة.

وهكذا أسّس إعلان جربة دولة جديدة بدستور واحد، وعلم واحد، ورئيس واحد، وجيش واحد، ومجلس شعب واحد يجمع ممثّلين عن ولايات البلدين، ومؤسّسات موحّدة تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة. وتمّ اختيار علَم للدّولة الجديدة ذي ثلاثة ألوان : أبيض وأحمر وأسود مع وجود الهلال والنّجمة رمزا لتونس. وأصبح لهذه الدّولة ثلاث عواصم : طرابلس في الشّتاء، وقرطاج في الصّيف والقيروان عاصمة شرقيّة ! هي رحلة الشّتاء والصّيف ! وفي السّاعة الخامسة من نفس اليوم قرأ المصمودي على موجات الأثير "إعلان جربة". وبالرّغم من كوني وزيرا وعضوا بالدّيوان السّياسيّ فإنّي فوجئت مثل جميع المواطنين بسماع الخبر مثلهم عن طريق الإذاعة.

ولّما دعاني مدير المراسم إلى استقبال الرّئيس عند نزوله من الطّائرة بمطار تونس قرطاج لاحظت أنّ جميع زملائي شاطروني ما أحسست به من اندهاش وريبة.

ولم تبدُ على بورقيبة أيّة علامة من علامات الانشغال. بل بالعكس ظهر مرتاحا لأنّه وجد نفسه على رأس بلد أصبح أكثر ثراء بسبب عائدات النّفط واتّساع المساحة. ولم يخف الوزراء الّذين رافقوه ارتياحهم لأنّهم اشتركوا معه في لحظة "تاريخيّة" ! أمّا أنا فقد كنت مندهشا. لا لأنّي ضدّ مبدإ الوحدة، بل بالعكس، لأنّ الارتجال والتّسرّع اللّذين صاحبا هذه الولادة القيصريّة كانا بالنّسبة إليّ أمرا فاقدا للمعقوليّة. إذ لم تمهّد لهذه الوحدة أيّة دراسة جدّيّة، ولا تمّ أيّ تشاور ولا حتّى مجرّد إعلام مسبق. وكان الانطباع أنّنا نعيش مؤامرة دبّرها بعضهم مستغلّين مرض بورقيبة و"غياباته" عن الوعي فجُرّ جرّا للمشاركة في صنع حدث مهول. فهذه الوحدة المرتجلة المتسرّعة والمهيّأة على عجل لم تقرأ حسابا لما بين النّظامين من تباين اقتصادي واجتماعي، ولا من تناقض بين نظامهما الدّستوريّ والمؤسّساتيّ. وكان ردّ فعل الجزائر سريعا وعنيفا ظهر في بلاغ رسميّ ندّد بهذه الوحدة" المرتجلة، المتسرّعة، المصطنعة ". فاضطرّ بورقيبة إلى إرسال بلخوجة والشّطّي على عجل لدى الحكومة الجزائريّة لتهدئة الخواطر. فاستُقبلا ببرودة تامّة. ورفض الرّئيس بومدين أيّ عرض أو اقتراح وكان جوابه حاسما إذ قال : *" الجزائر لا تمتطي القطار وهو يسير "* .

وما أن عاد الهادي نويرة إلى تونس في نهاية زيارته الرّسميّة لإيران حتّى بادر بأخذ رأيي في الموضوع كما فعل ولا شكّ مع بقيّة زملائي. فأكّدت من جديد معارضتي للحدث لما اتّسم به من تسرّع وارتجال مع أنّي من أنصار توحيد المغرب العربيّ عندما يُنجز بطرق عقلانيّة طبعا.

وفي جانفي 1974 أعلمني الهادي نويرة بأنّ القذافي قرّر الالتحاق ببورقيبة في جنيف حيث يقضي أيّاما في الاستجمام وكان قصد العقيد إقناع الرّئيس بالتّمسّك بالاستفتاء المنصوص عليه في "إعلان جربة". وتقرّر أن يصحب الوزير الأوّل وفد يضمّ الصّادق المقدّم رئيس مجلس الأمّة ومحمد مزالي ومنصور معلّى والفرجاني بلحاج عمّار والحبيب عاشور، لئلاّ يبقى الرّئيس وحده على انفراد مع القذافي .

وفي السّاعة الخامسة مساء وصل القذافي إلى مقرّ إقامة السفير التّونسيّ محمّد بن فضل، وفاتح الرّئيس بدون مقدّمات قائلا : *" أنت أمضيت وثيقة تلزمك. يجب عليك احترام تعهّداتك "* . وحاول بورقيبة التّفصّي من الموضوع متعلّلا بصعوبات دستوريّة تخصّ تنظيم الاستفتاء. وأراد الدّكتور المقدّم التّدخّل فبادره القذافي بملاحظة نابية قائلا : " كنت أظنّ أنّك دكتور في الطّبّ لا في العلوم السّياسيّة ". ودخل عاشور في النّقاش قائلا : " هو اتّفاق في القمّة ولكنّه يلزم الشّعبين فلا بدّ من استشارتهما ". ثمّ بيّن كلّ واحد من الحاضرين وجهة نظره مركّزا على هذه الصّعوبة أو تلك. ورجع لبورقيبة وعيه ولكنّه خيّر ترك كلّ واحد يعبّر عن رأيه.وحوالي السّاعة السّابعة والنّصف مساء دعا بورقيبة الجميع لتناول العشاء فتمّ في جوّ عمّت فيه الكآبة وقلّ أثناءه الحديث. ولزم بورقيبة والقذافي الصّمت... وحاولت وسيلة بثّ شيء من المرح ولكن من دون جدوى. فانتهى كلّ شيء بسرعةولم يتجاوز الأمر نصف السّاعة. وهمهم القذافي منسحبا.

وحوالي العاشرة ليلا رنّ الهاتف وأعلمنا سفيرنا لدى المنظّمات الدّوليّة بأنّ القذافي يرجو مزيد التّحادث مع معلّى ومزالي. وتحوّلنا بموافقة الوزير الأوّل إلى نزل *أنتركونتينانتال* حيث كان يقيم الزّعيم اللّيبي. واستقبلنا على انفراد وكانت مقابلة ودّيّة. واتّجه بادئ ذي بدء نحوي متسائلا عن أسباب "تحويلي" من وزارة التّربية القوميّة إلى وزارة الصّحّة. وكان ينتظر منّي أن أجيبه بأنّي ضحيّة سعيي لتعريب التّعليم ولكنّي تعلّلت بثقل أعباء الوزارة. وأحسب أنّي خيّبت ظنّه بجوابي.

وانبرى القذافي يدافع بحماس عن اتّفاق جربة. وتناقشنا معه على مهل معدّدين العراقيل الّتي تعترض هذا التّمشّي المتسرّع والمرتجل. وذكّرناه بانفراد تونس بإصدار مجلّة الأحوال الشّخصيّة الّتي تعتبر تعدّد الزّوجات جنحة يعاقب عليها القانون وبعض فصولها الأخرى. وبالطّبع لم نصل إلى أيّ اتّفاق، وانتهى الاجتماع بعد منتصف اللّيل. ولّما كان الغد عاد الوفد إلى تونس ولكنّي بقيت بسويسرا ثلاثة أيّام أخرى بدعوة من بورقيبة الّذي كان يزمع التّحوّل إلى فـــشتاد للاستجمام بـــها مدّة أسبوعين. ورافقته مع علاّلة العويتي كاتبه الخاصّ والدّكتـــور الكعبي طبيب القلب وهو رجل ليّن العريكة، ولم يفتني أن أقتني جزمات وطاقية لمجابهة المناخ الشّتوي الّذي يختصّ به هذا الموقع الرّائع الجمال.

كنّا نمشي طويلا صباحا وعشيّة، ونلعب الورق (لعبة الشّكُبّة ولعبة الرّوندة). وكان بورقيبة يحذق اللّعب ويحسن الإشارة الخفيّة إلى شـــــريكه في اللّعبة علاّلة العويتي ويأنـــف الخسارة ويتضايق لأنّي كنت ألعب من دون أن أجامله. وكان سعيدا عندما يكتب له الفوز.

أمّا مشروع الوحدة التّونسيّة اللّيبيّة الفاشل فقد بقي طويلا مسمّما لأجواء العلاقات بين البلدين. ونتيجة لذلك شُنّت على الهادي نويرة حملة شعواء من التّنديد والتّحقير والتّشهير تلتها محاولة اغتيال موجّهة لشخصه من طرف مجموعة مسلّحة وقع القبض عليها وحوكمت في أفريل 1976. ووصل عداء ليبيا إلى أوجه بمؤامرة قفصة الّتي تمّت في الليلة الفاصلة بين 26 و27 من جانفي 1980. وتلا ذلك نهب وحرق سفارة تونس بطرابلس بحيث أنّه لمّا عيّنت في 23 أفريل 1980 وزيرا أوّل كانت العلاقات مع ليبيا متدهورة جدّا، وتكاد تكون مقطوعة.

ولم يمرّ أقلّ من أسبوع على تعييني حتّى قدت الوفد التّونسيّ إلى القمّة الإفريقيّة بلاڤـــوس (نيجيريا) الّتي فُتحت أشغالها في 27 أفريل 1980 وكان جدول أعمالها اقتصاديّا أساسا. وكنت مرفوقا بمحمود المستيري كاتب الدّولة للشّؤون الخارجيّة، وكان رحمه اللّه مناضلا وديبلوماسيّا ممتازا. وحدث في افتتاح هذه القمّة حادث جدير بالذكر! ذلك أنّه لّما أراد حسني مبارك، وكان نائبا لرئيس الجمهوريّة، أخذ الكلمة غادرت الوفود العربيّة القاعة. ولاحظ لي المستيري الأمر فقرّرت ألاّ أقاطع خطاب الزّعيم المصري واعتبرت موقف الوفود العربيّة، بهذه المناسبة، عبثيّا. ثمّ إنّه لم يقع التّشاور في الموضوع. وكنت قبل

ذلك انتقدت موقف الرّؤساء العرب أو من مثّلهم عندما انسحبوا من قاعة الاجتماع لمّا بدأ أنور السّادات يلقي خطابه في قمّة منروفيا بليبيريا عام 1979، فأحرج هذا السّلوك الرّؤساء الأفارقة الآخرين.

وبهذه المناسبة استقبلت علي عبد السّلام التّريكي وزير خارجيّة ليبيا بطلب منه. واتّفقنا على تحسين العلاقات بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل وعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة لكلّ من البلدين.

وتمنّيت في خطابي المنهجي أمام مجلس النّوّاب في نفس السّنة أن ترجع العلاقات الوديّة بين الجيران وأن يتمتّن التّعاون لفائدة الجميع. ولكنّ العقبة الّتي كانت تمثّلها "رسالة" القذافي التّبشيريّة لم يقع تخطّيها. وشتّان بين ليت ولعلّ !...

وما أن كلّفت بتنسيق العمل الحكوميّ يوم السّبت غرّة مارس 1980 حتّى جاءني يوم الاثنين 3 مارس حمّادي الصّيد مستشار الشّاذلي القليبي الّذي أصبح آنذاك أمينا عامّا لجامعة الدّول العربيّة (وقد نُقل بعدُ مقرّها إلى تونس) واقترح عليّ أن أكلّفه بمهمّة شبه رسميّة لدى القذافي لمحاولة رتق الفتق بين القطرين. وأعلمني أنّ السّيّدة وسيلة بورقيبة موافقة على هذا التّمشّي. فرفضت العرض مدلّلا على أنّ اتّصالات حسن الاستعداد لم تتوقّف وأنّه من الأحسن أن تتواصل بالطّرق الدّيبلوماسيّة. ولم يخف الصّيد خيبة أمله، وأعاد الكرّة رغم ذلك يوم 8 مارس دون نتيجة.

وبينما كنت بصدد تطبيع العلاقات مع ليبيا بدون ضجّة إذا بقضيّة عمر المحيشي تأخذ أبعادا جديدة عندما أهدر دمه. والمحيشي هو أحد الضّبّاط الّذين قاموا بانقلاب غرّة سبتمبر 1969 وكان وصل تونس قبل تعييني. وأعلمتني المصالح المختصّة أنّ القذافي يسعى إلى اغتيال رفيقه القديم مقابل بضعة ملايين من الدّولارات يعد بها الرّجال وحتّى النّساء، ولا فائدة في ذكر تفاصيل لا يليق ذكرها !

وكان المحيشي يقيم بفندق *خليج القردة* بقمّرت. وذات يوم ذهب إلى نزل سندباد بالحمّامات مع حارسه الخاصّ لتناول الغداء، فصادف أن رأى فيقة وزوجته يتغدّيان. فانهال على الوزير يشتمه وينعته بعميل الإمبرياليّة والصّهيونيّة. واضطررنا إلى إدخاله المستشفى العسكريّ بتونس. وتلافيا لتعكير الجوّ مع القذافي عندما يكتشف أنّ معارضه يقيم بتونس كلّفت أحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطنيّ بالذّهاب إلى المغرب طالبا من السّلطات المسؤولة الموافقة على نقل المحيشي إلى هذا البلد الشّقيق. وكلّلت هذه المهمّة

بالنّجاح ونقل المحيشي إلى المغرب على متن طائرة خاصّة تولّى المغاربة تأجيرها ورافقه فريق صحّيّ. ومن حظّه السّيّء تمّ، بعد أربع سنوات أي في 13 أوت 1984، إمضاء اتّفاق وحدة بين المغرب وليبيا لم تعمّر طويلا كالعادة ؛ وحُمل المحيشي على متن طائرة كان في ظنّه أنّها تقلّه إلى مكّة للقيام بمناسك العمرة. ولكنّ الطّائرة حطّت بسببها في ليبيا. ولّما رأى المحيشي كوكبة من الشّرطة متهيئة لإلقاء القبض عليه أصيب بفالج (شلل نصفي) ومن ذلك الوقت لا أعرف عن أخباره شيئا.

وفي جانفي 1982 اغتنم القذافي فرصة وجود بورقيبة في الولايات المتّحدة ليصل فجأة إلى صفاقس عن طريق البرّ. وكلّفتْ وسيلة لاستقباله عبد الرّحمان التّليلي الرّئيس المدير العامّ لديوان الزّيت ومهذّب الرّويسي والي تونس وإدريس قـــيـــقـــة الّذي دعاني إلى التحاق بهم بينما كنت في زيارة عمل وتفقّد بولاية قابس، فرفضت الاقتراح. واضطرّ القذافي إلى الالتحاق بي. فاستقبلته بكلّ لياقة. وأكّدت له أنّ احترام سيادة بلدينا هو الشّرط الأساسيّ لتحقيق تعاون تعود فائدته على الجميع. وأعلمته مؤكّدا أنّ بورقيبة ليس مستعدّا لاستقباله طالما لم يُرجع وثيقة الوحدة الحاملة لإمضائه. فأخبرني أنّ طائرة ستأتي بـــها حالاً. ثمّ وعدني بأنّه سيسلّمها للرّئيس فيما بعد.وفي فيفري 1982 رجع إلى تونس وقال لي إنّه نسيها بطرابلس، فزدته تأكيدا أن بورقيبة لن يستقبله إلاّ بعد تمكينه منها، ووعدني جازما أنّ طائرة ستأتي بها حالاً.

ووبناء على هذا الوعد تمّ استقبال بورقيبة للقذافي في قاعة قصر قرطاج البيضاء. وكان لقاء متوتّرا. وكنت الشّاهد الوحيد لأنّ الوفدين التّونسي واللّيبي بقيا في قاعة القصر الرّئاسيّ الكبيرة.

وما كاد الرّئيسان يجلسان حتّى صاح بورقيبة في وجه القذافي قائلا :

- *«أرجع لي وثيقة جربة.»*

أجابه القذافي :

- *«ليست عندي الآن. وهي ليست إلّا مجرّد ورقة».*

أردف بورقيبة (غاضبا) :

- *«أنا رجل جدّ ولا أحبّ التّلاعب، اعطني الورقة وإلاّ عُد من حيث جئت».*

وحاول القذافي تبرير الموقف. ولكنّ الغضب أخذ من بورقيبة مأخذا كبيرا وقرّب يده من خدّ ضيفه وكاد يصفعه. وببرودة دم مسك القذافي بيد بورقيبة ووضعها على ركبته من جديد ثمّ التفت إليّ قائلا :

« الأخ محمّد هل لك أن تنادي الخويلدي الحميدي وتطلب منه أن يأتي بمحفظة الوثائق».

وكان الحميدي بالقاعة الكبرى في حديث مع وسيلة وقـيـقـة والباجي قائد السّبسي. فجاء مسرعا إلى القاعة البيضاء وسلّم محفظة الوثائق للقذافي الّذي فتحها، وأخرج منها الوثيقة الشّهيرة وناولها بورقيبة الّذي تأكّد من وجود إمضائه فيها ولكن من دون أن يبحث عمّا إذا كانت هي الأصليّة أم نسخة منها.

وظهر بورقيبة وكأنّه رجع له هدوء أعصابه. واعتقد أنّ "ضعفه" في جربة لن يكون بعد اليوم إلاّ مجرّد ذكرى مرّة. وناولني "الورقة" كما كان يسمّيها. وتمّت نهاية المقابلة في جوّ أكثر هدوءا.

وطلبت منّي وسيلة الوثيقة لوضعها كما قالت في خزينة الرّئاسة. وسلّمتها إليها ولا أعرف أبدا ما فعل اللّه بـــها.

وبالرّغم من جهودي لجعل العلاقات بين بلدينا عادية والتّطمينات الّتي ما فتئت السّلطات اللّيبيّة تعطيها فإنّ مخابرات عقيدنا الّذي لا ينفك سابحا في حلمه الوحدويّ لم تكفّ أبدا عن حبك المؤامرات لخلخلة أركان النّظام والإساءة إلى الدّولة التّونسيّة.

ففي أوت 1982 رجع القذافي لمقابلة بورقيبة من أجل اقتراح عقد قمّة بتونس، وهي آنذاك مقرّ جامعة الدّول العربيّة، وغرضه التّنديد بغزو جيش إسرائيل للبنان في جوان من تلك السّنة بقيادة شارون وزير الحرب في ذاك الوقت. ولم يوافق الرّئيس وفي مقابل ذلك وعد بتنظيم اجتماع لوزراء الخارجيّة العرب في الهلتن. وقبل انعقاد هذا الاجتماع بساعة وجدت مصالح الأمن في إحدى بيوت الرّاحة بهذا النّزل حقيبة مليئة بالمتفجّرات. وكان وضعها هناك عميل ليبيّ مهنته رسم الكاريكاتور صرّح أنّه فعل ذلك بإيعاز من "ديبلوماسي" يعمل بسفارة الجماهيريّة. وصدر عليه حكم بالسّجن، وبعد سنتين أطلق سبيله وطرد لتنقية الأجواء بيننا وبين ليبيا ولإتاحة الفرصة للجنة العليا التّونسيّة اللّيبيّة المختلطة أن تجتمع في ظروف حسنة.

ولأنّ القذافي اغتاظ من كفاءة ونجاح مصالح الأمن التّونسيّة فإنّه اتّهم في السّنة نفسها أحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطنيّ بأنّه "عميل" أمريكا وآخذ وسيلة وقـيـقـة وبالي ومسؤولين تونسيّين كانوا يستمعون إلى مهاتراته على *"تركهم بنّور يقترب من بورقيبة"* . ونبّهت وسيلة، بعد ذلك، بنّور لخطورة الأمر إذ اعتبرت ذلك تهديدا لحياته . وفي الواقع فإنّ عيب بنّور الوحيد في نظر الزّعيم اللّيبيّ هو أنّه وطنيّ حريص على أمن بلاده.

ثمّ زار القذافي المنستير يومي 10 و11 جويلية من نفس السّنة، وكعادته أراد مخاطبة المناضلين الدّستوريّين والمثقّفين والجامعيّين. وأشرفت على اجتماع كبير في قصر المؤتمرات بهذه المدينة وأسندت إليه الكلمة. وكان في ظنّه أنّه سيتمكّن من جلب مريدين جدد لصفّه، يؤمنون *بكتابه الأخضر* وبلغ التّودّد لشخصي أنّه *"نصح الحبيب عاشور بمساعدة مزالي"* (!)، باعتباري *"رجل الأصالة والتّعريب وصديق الكادحين..."*.

وهاتفني إيف موروزي الصّحفي في الشّؤون السّياسيّة بالقناة الفرنسيّة الأولى طالبا منّي إقناع القذافي بإجراء استجواب له مباشرة في نشرة السّاعة الواحدة ظهرا. وكان القذافي في الأوّل متردّدا ثمّ اقتنع بحججي وأمكن له مخاطبة المشاهدين الفرنسيّين من نزل صقانس بالاص حيث كان مقيما من دون أن ينصب خيمته الأسطوريّة الّتي يهوى إقامتها في كلّ مكان يحلّ به تأكيدا لأصوله الصّحراويّة.

وفي السّنة نفسها ألقي القبض بالقصرين على مجموعة من التّونسيّين انتدبتهم المصالح اللّيبيّة قبيل الزّيارة الّتي كان يزمع بورقيبة القيام بـها في قفصة، إذ أنّ عميلا من عملاء ليبيا المعروفين اسمه رحيلة أعاد الكرّة. واتّصل بعدد من التّونسيّين أصيلي الجنوب وحاول جلبهم إلى صفّه. واختار أحدهم (طاهر د.)، وهو دستوري ومن قدماء مناضلي اتّحاد الطّلبة التّونسيّين، أن يتعاون مع مصالح أمن بلاده موهما من "انتدبه" أنّه أصبح من عملائه. فكنّا إذن على علم بالاتّصالات الّتي كانت تتمّ في بن قـردان أو بقرى أخرى حدوديّة أو بنزل *ميريديان* بباب مايو بباريس بينه وبين رحيلة الّذي توصّل إلى إغراء ضابط صغير تونسيّ أو على الأقلّ ظنّ ذلك. ولكنّ هذا الضّابط كان يلعب على حبلين بتعليمات من مخابراتنا العسكريّة وكان يعلم رؤساءه بما كان يرسمه اللّيبيّون من خطط وما يسلّمونه له من أموال وسلاح. وفي كلّ مرّة يخبرني وزير الدّفاع صلاح الدّين بالي بمناورات المخابرات اللّيبيّة الّتي كانت على نقيض تامّ مع الخطب الرّسميّة الّتي كان يصرّح بـها قادتهم السّياسيّون. وكان ذلك صورة من الخطاب اللّيبيّ المزدوج في أجلى معانيه !

وفي جانفي 1984 اجتاز أربعة أشخاص مسلّحين الحدود التونسيّة اللّيبيّة وفجّروا خطّ أنابيب. وأنكرت السّلطات اللّيبيّة على لسان سفيرها جمعة الفزّاني كلّ تورّط في الحادثة واتّهمت ... أحمد بنّور بهذا التّخريب والغرض منه – حسبهم – منع كلّ تقارب تقوم به السّلطات اللّيبيّة مع محمّد مزالي !

وأثناء الأسبوع الممتدّ بين 16 و23 مارس 1984 ألقي القبض على ليبيين بصدد نقل أسلحة حربيّة وذلك عند إجراء مراقبة روتينيّة قرب قـرنبالية.

وفي السّنة نفسها تمّ بوجدة إبرام معاهدة في 13 أوت 1984 بُعث بموجبها الاتّحاد المغربيّ اللّيبي. وكان الحسن الثّاني يأمل من ذلك وضع حدّ للإعانة الماليّة والعسكريّة واللّوجستيكيّة الّتي كان يقدّمها العقيد القذافي بسخاء للبوليزاريو الّذي لا يعترف بسيادة المغرب على الصّحراء الغربيّة. وهتف لي الحسن الثّاني في اليوم نفسه على السّاعة الثّانية ظهرا ليخبرني بإمضاء هذه المعاهدة وإعلام الرّئيس بورقيبة بذلك قبل أن تبثّ وسائل الإعلام النّبأ. وطلب منّي أيضا المساعدة حتّى يستقبل بورقيبة القذافي وهو في طريق العودة إلى ليبيا. ولكنّ بورقيبة رفض استقباله رفضا باتّا.

وتلافيا لحدوث مشكل ديبلوماسي آخر حوّلنا طائرة العقيد إلى مطار تونس. واستقبلته أنا والباجي قائد السّبسي وزير الخارجيّة وقدّمت له اعتذار بورقيبة لأنّه "متعب". لكنّ القذافي واصل طريقه برّا في اتّجاه المنستير وبذلت جهدا كبيرا مستنجدا بكنوز الدّيبلوماسيّة حتّى أتلافى القطيعة. وفي أوت 1985 أذن القذافي بطرد آلاف العملة التّونسيّين سالبا إيّاهم أملاكهم ومجمّدا أرصدتهم في البنوك.

وعلمت بهذا الخبر السّيئ بينما كنت أقود الوفد التّونسيّ في القمّة العربيّة الاستثنائيّة المنعقدة من7 إلى 9 أوت 1985 بالدّار البيضاء. ولم يُخف عليّ الحسن الثّاني أنّ عمليّة الطّرد هذه يجب أخذها مأخذ الجدّ، وقرّر تضامنا ألاّ يسمح بتعويض التّونسيّين المطرودين بالمغاربة. وأوفد مستشاره الخاصّ رضا غديرة ووزير خارجيّته عبد اللّطيف الفيلالي لدى الحكومتين التّونسيّة واللّيبيّة لمحاولة القيام بوساطة. وكذلك بعث الكويت بوزير خارجيّته الشّيخ الصّباح الأحمد رئيس الدّولة الحالي. ولكنّ بورقيبة بقي على موقفه المتصلّب خاصّة وأنّ عدد المطرودين من التّونسيّين بلغ 32.000. وفي المناطق الحدوديّة كانت صور هذا التّرحيل المؤسف تقضّ المضاجع. وحتّى أرصدة تونس الجوّيّة جُـمّدت بلا مسوّغ قانوني.

وكنت في حديثي مع الصّديقين المبجّلين المغربيّ والكويتيّ ملتزما بموقف رئيسي، وأخشى أنّهما فهما أنّه تصلّب شخصيّ منّي.

وردّت الصّحف التّونسيّة على هذا الصّنيع بقوّة. ممّا أغاظ السّلطة اللّيبيّة الّتي قرّرت تخويفهم بتوجيه العشرات من الرّسائل المفخّخة إلى مراكز تحرير هذه الصّحف مع الملاحظة أنّ هذه الرّسائل أتت إلى تونس عن طريق الحقيبة الدّبلوماسيّة اللّيبيّة. وانفجرت رسالتان يوم الأربعاء 25 سبتمبر 1985 في مركز البريد بالمنزه، كما انفجرت رسائل أخرى يوم الخميس 26 سبتمبر 1985 بمركز بريد وسط تونس العاصمة. وجُرح من جرّاء ذلك أعوان بريديّون[1].

وانعقدت بتونس من 26 إلى 28 نوفمبر 1985 الدّورة الخامسة لمؤتمر وزراء الثّقافة العرب. وفيه وزّع عضو في الوفد اللّيبي يدعى عمر مدنيني لائحة تحتوي على تهديدات مقنّعة ضدّ تونس، وخصوصا ضدّ وسائل الإعلام وجاء فيها بلهجة عنتريّة : *" إذا لم تكفّ تونس عن هذه الممارسات (؟) سيعرف النّظام اللّيبيّ كيف يضع حدّا لها بوسائله الخاصّة "* !

وأثناء الفترة نفسها أزاحت التّلفزة المصريّة النّقاب عن مجموعة ليبيّة مسلّحة مرسلة إلى مصر لاغتيال عبد الحميد البكّوش الوزير الأوّل اللّيبيّ الأسبق. وهكذا كان القذافي هائجا مائجا في جميع الاتّجاهات !

أمّا فيما يتعلّق بتونس فلقد بلغ السّيل الزّبى. ففي 26 سبتمبر 1985 قرّر الرّئيس بورقيبة قطع العلاقات الدّبلوماسيّة مع ليبيا. ووضّح بلاغ وزارة الخارجيّة الموقف كالآتي : *« إنّ هذه القطيعة هي نتيجة سياسة العدوان والتّهجّمات المستمرّة الّتي تمارسها ليبيا تجاه تونس وغرضها المسّ بمؤسّساتها » وإنّ « خرق النّظام اللّيبيّ بصورة واضحة ومتكرّرة لكلّ المبادئ والأعراف الّتي تنظّم العلاقات بين الدّول قد بلغ الحدّ الأقصى من الفظاعة»*. وأكّد البلاغ نفسه أنّ الحكومة *« أمكن لها أن تجمع بصورة لا يمكن دحضها الأدلّة الّتي تثبت تحويل الإرساليّات الدّيبلوماسيّة ومؤسّسات رسميّة أخرى في البلاد التّونسيّة إلى مكامن للإرهاب والجوسسة والعدوان وإلى مراكز مرصودة لتنظيم وتنفيذ مكائد النّظام اللّيبيّ ضدّ أمن تونس»*.

وبالرّغم من هذا فإنّ التّدابير الّتي اتّخذت لردّ الفعل ضدّ بلد أظهر مثل هذا العداء والتّهجّم اتّسمت بطابع الاعتدال والرّغبة في احتساب المستقبل. فلم نطرد إلاّ أربعة ليبيّين

---

(1) راجع صحيفة *لوموند* بتاريخ 29 سبتمبر 1985.

كانوا تورّطوا في تبليغ الرّسائل الملغمة. ومن بين العشرين ألف ليبيّ المقيمين بتونس لم نرحّل إلاّ 283 فقط. ووقع تعليق المواصلات الجويّة بين البلدين.

ولقيت هذه الإجراءات التّأييد من مجموع القوى السّياسيّة التّونسيّة بما في ذلك المعارضة، إلاّ الحبيب عاشور فقد ظهر وكأنّه متحفّظ.. بل إنّه لم يتردّد في شنّ عدّة إضرابات وحشيّة في قطاعات حيويّة وكأنّه أراد أن يُظهر للقذافي أنّه لم يكن في خطّ واحد مع هذه التّعبئة الوطنيّة.

واستنكرت الحكومة الأمريكيّة تحليق الطّيران اللّيبيّ فوق التّراب التّونسيّ، وكذلك تهديدات طرابلس وهذا في نظرها يعدّ *" خرقا للنّواميس المنظّمة للعلاقات الدّوليّة "*، كما أنّها عبّرت عن مساندتها للحكومة التّونسيّة وعن صداقتها لها. وهذا ما قالته السّيّدة سهير بلحسن عندما كتبت عن المكائد اللّيبيّة ضدّ تونس في مجلّة *جون أفريك* (عدد 1289 بتاريخ 18 سبتمبر 1985) :

« يسلك مزالي دائما الطّريق الموصّلة.

« في الصّراع الّذي وجد فيه الوزير الأوّل التّونسيّ نفسه وجها لوجه مع الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل أبدى خصالا لا تظهر بالضّرورة غير منتظرة.

« فهل برز محمّد مزالي في الأزمة التّونسيّة اللّيبيّة مناورا أريبا ؟ لقد ظهر الوزير الأوّل التّونسيّ لا تلين له قناة أمام استفزازات قائد الثّورة اللّيبيّة الّذي طرد 30.000 تونسيّ من بلاده. وهو عازم على هزيمة القذافي في ميدانه المفضّل ألا وهو الحركيّة والعمل بقاعدة واحدة بواحدة والبادئ أظلم. فعلى الصّعيد الخارجيّ جنّد لفائدته البلدان الشّقيقة والصّديقة. واغتنم فرصة وجوده بالمشرق العربيّ (من 10 إلى 11 سبتمبر) في إطار وفد المصالحة بين سورية والعراق والأردن المنبثق عن قمّة الدّار البيضاء ليقوم بمحادثات حول الوضع بالمغرب العربـــيّ ».

وأمام استعداد الكويت والإمارات المتّحدة لقبول العديد من العمّال التّونسيّين قمت بعرض حول الوضع من على منبر مجلس النّوّاب. وتبيّن أنّه من بين الــ 20.000 القادرين على العمل من بين المطرودين يوجد 15.000 عاطل عن العمل يمكن إضافتهم إلى 300.000 من البطّالين الّذين وقع إحصاؤهم قبل ذلك.

ويمثّل التّونسيّون المقيمون بليبيا ضعف المطرودين منها. وبينما كانت ليبيا تتردّد في طرد المتعاونين التّونسيّين أو الّذين يعملون في القطاع العامّ قرّرت تونس الكفّ عن إرسال

المعلّمين ومتعاونين آخرين. ونتج عن ذلك أن أغلقنا المدارس اللّيبيّة في تونس ومدارسنا في ليبيا.

واضطررت إذن إلى أن أقطع أيّة علاقة مع ليبيا. وبينما تردّدت طويلا في الكشف عن أعمال التّخريب الّتي يزمع النّظام اللّيبيّ القيام بـــها في بلادنا (نظرا إلى تأثيرها في الرّأي العام الدّوليّ في بلد سياحيّ مثل بلدنا) قرّرنا في 6 سبتمبر إزاحة النّقاب عن عمل تخريبيّ بالمتفجّرات وقع في نزل بجربة ومحطّة بنزين بجرجيس في شرقيّ الجنوب التّونسيّ. وسُجّلت اعترافات المجموعة (كانوا ثلاثة) على شريط فيديو وقع بثّه واستغلّتها وسائل الإعلام.

وكان صبري محمود ناجح رقيب أوّل في الشّرطة اللّيبيّة انتدبه مقابل مبلغ قدره 2.000 دولار المسؤول عن مكتب العلاقات بين اللّجان الثّوريّة " *المكلّف باغتيال الكلاب الضّالّة* " (أي اللّيبيّون في المنفى) عند رجوعه من عطلته الّتي قضّاها بين أصهاره التونسيّين أصيلي جرجيس. وكان باتّصال مع المسؤول سابقا عن المركز الثّقافيّ اللّيبيّ في تونس، وكان طُرد من البلاد التّونسيّة مع ثلاثة وثلاثين ليبيّا إبّان الأزمة. وتدلّ المحاولة – وهي عمل هواة – على غياب كلّ رقابة في صلب اللّجان الثّوريّة اللّيبيّة وهنا يكمن خطرها. وفي سبها وصف القذافي البلاد التّونسيّة بأنّها " بلاد منظّمة ومَسوسة " بينمـــا ليبيا هي " بلاد البـــداوة ". وفاجأ ردّ الفعل التّونسيّ العقيد القذافي الّذي عوّل على الأزمة الاجتماعيّة التّونسيّة عندمـــا *« قام بعمليّة الطّرد في الوقت الّذي كانت الإضرابات في أوجها في العاصمة. ولكنّ الوزير الأوّل التّونسيّ عرف كيف يستغلّها في الوقت الحاضر على الأقلّ»*.

« وباستغلال محمّد مزالي أخطاء الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل وأزماته الدّاخليّة قصّب أجنحة المركزيّة العمّاليّة مع معرفته للحدّ الّذي يجب عليه ألاّ يتخطّاه ».

وبالرّغم عن هجوم الطّائرات الإسرائيليّة على حمّام الشّطّ أوّلَ أكتوبر 1985 فإنّ وسائل الإعلام اللّيبيّة واصلت هجوماتها واتّهمتنا " *بالتّواطؤ مع الإمبرياليّة والصّهيونيّة* " (!). ومضى القوم إلى حدّ ترويج إشاعة تقول بأنّ *« عددا لا يستهان به من العمّال التّونسيّين والمصريّين المطرودين من ليبيا مصابون ...بالطّاعون »*. وإذا أنت لا تستحي فافعل (أو قل) ما شئت !...

ومن 18 إلى 21 جوان 1985 قام بورقيبة بزيارة إلى واشنطن حيث استقبله بصورة ودّيّة الرّئيس ريـــغـــن. واستغلّ وجوده على أرض أمريكا ليجري فحوصا طبّيّة بالمستشفى العسكريّ ولتر ريد. وكانت هذه الزّيارة سببا في مضاعفة هيجان القذافي الّذي ألقى على الأقلّ ثلاث خطب هاجم فيها تونس ورئيسها هجوما عنيفا. وفي 28 أوت 1985 هدّد

القذافي صراحةً أمام الضبّاط التّلامذة المنخرطين في الأكاديميّات العسكريّة اللّيبيّة أنّه" *سيلجأ إلى القوّة لتحقيق الوحدة العربيّة* " .

وفي الواقع كنت الهدف الأمثل للقذافي. إذ جريمتي في نظره تكمن في أنّني منعت تطبيق اتّفاق جربة (مثل الهادي نويرة). وكتبتْ في هذا الصّدد وكالة الأنباء اللّيبيّة وفي حسبانها أنّها تجيد السّخرية قائلـــة :

« إنجازات حكومة مزالي

« طرابلس 26 ذو الحجّة 11 سبتمبر (وكالة الأنباء الجماهيريّة)

« منح الوزير الأوّل التّونسيّ في هذين اليومين لعاملين تونسيين أتيا من ليبيا رخصة مقهى بولاية بنزرت.

«واعتبر مزالي مع وسائل إعلامه أنّ هذا يعدّ إنجازا عظيما يندرج في مخطّط الحكومة قصد إدماج هؤلاء العمّال ثانية في الدّورة الاقتصاديّة.

« ويمكن لنا أن نتساءل هنا كيف أمكن لمزالي أن ينجز هذا الشّيء العظيم ؛ إيجاد موطن شغل لعاملين تونسيّين اثنين بينما هناك الآن 30.000 عامل عادوا إلى حدّ السّاعة إلى تونس. وهذا يدلّ على عجز النّظام التونسيّ عن إيجاد الشّغل لآلاف التّونسيّين العائدين من ليبيا الّتي تعتبر أنّه من غير المعقول تحميلها مسؤوليّة هذا الوضع. وأمام هذا العجز وبما أنّ النّظام التّونسيّ غير قادر على إيواء مواطنيه وضمان الشّغل لهم فلم يبق له إلاّ أن يرحل.

« ولإخفاء عجزه في نظر مواطنيه حمّل النّظام التّونسيّ ليبيا الصّعوبات الاقتصاديّة الّتي يجابهها.

« ولم يكن ليُكتب لهذه الصّعوبات أن تقع، وما كان للشّعب التّونسيّ أن يشكو من البطالة لو أنّ هذا النّظام استجاب لنداء الوحدة مع الجماهيريّة الّذي وجّهته هذه الأخيرة للنّظام المعنيّ بالأمر وهو الّذي أخلّ باتّفاق جربة بالرّغم عن إيمان الجماهير التّونسيّة بضرورة هذه الوحدة كحلّ وحيد جذريّ لكلّ الصّعوبات.

« إنّ الشّعب العربيّ اللّيبيّ الّذي بذل كلّ ما في وسعه لحلّ صعوبات الشّعب التّونسيّ يعلن أنّه سيبقى دائما مستعدّا لمقاسمة الخبز مع أشقّائه التّونسيّين إذا هم هبّوا نحو الوحدة العربيّة »[1]. وهكذا كاد المريب أن يقول خذوني !...

---

(1) ورد نقلا عن *جون أفريك* العدد 2 بتاريخ أكتوبر 1985.

وفي الواقع توخّى القذافي استراتيجيا معقّدة ومستحكمة محاولةً منه لربط علاقات تتّسم بالهيمنة مع البلدان العربيّة الأخرى. فحاول في الأوّل المبادرة بتكوين حزب قويّ وشعبيّ وبروز زعماء حقيقيّين. فكان يشجّع الأعمال التمرّديّة الّتي يقوم بـــها بعض السّياسيّين ويتعهّدهم برعايته في طموحاهم، وهم عادة لا عهد لهم ولا ميثاق فيكونون مدينين له بكلّ شيء. وعن طريق الأيديولوجيا أو المال يضمن وجود من يخبرونه بما يقع في بلداهم وبذلك يجعل منهم "طابورا خامسا" يتسلّل إلى صلب نظام البلد الّذي يزمع قلب نظامه. وأخيرا كان يحثّ على بثّ الصّراعات الدّاخليّة في صلب فرق الحكم حتّى يزعزع أركان البلدان الّتي يروم جعلها تابعة له. وفي الواقع فإنّ هذه البيانات الطويلة والعريضة الدّاعية إلى الوحدة إنّما تخفي رغبة لا يخبو أوارها في امتلاك القوّة.

وبين يديّ نسخة من مراسلة لوكالة الأنباء اللّيبيّة نقلت خطابا للقذافي يقول فيه إنّ وسيلة بورقيبة وعددا من الوزراء التّونسيّين طلبوا منه ألاّ يضع حدّا لطرد العمّال التّونسيّين واقترحوا عليه أن يقيم محطّة إرسال موجّهة نحو البلاد التّونسيّة حتّى تكون الحملة الإعلاميّة ضدّ النّظام التّونسيّ أكثر وقعا.

ولا بدّ في هذا الصّدد أن أكشف عن سرّ باح لي به علي عبد السّلام التّريكي وهو من كبار المسؤولين في النّظام اللّيبيّ واضطلع ضمنه بوظائف عالية منها وزارة الخارجيّة.

ذلك أنّه عندما كنت سنة 1987 في المنفى بسويسرا، تلاقيت مع ديبلوماسي عربيّ أخبرني أنّ علي التّريكي أعلمه أنّ وسيلة بورقيبة أرسلت إلى القذافي مبعوثا ليحثّه على أن يفعل كلّ ما في وسعه " ليبوء مزالي بالفشل ". وبالطّبع استغربت هذا الأمر الّذي ليس له دليل فلم أوله اهتماما كبيرا. ولكنْ بعد سنوات قليلة صادف أن قابلت علي التّريكي في حفل استقبال نظّمته إحدى السّفارات العربيّة إذ أصبح في الأثناء سفيرا لبلاده في فرنسا. فدعاني لشرب قهوة في سفارته. فقبلت الدّعوة متذكّرا ما قيل لي وأنا على ضفاف بحيرة ليمان ورغبة منّي في استجلاء الخبر من مصدر عليم وموثوق به.

طلبت منه توضيحات في الموضوع. فأكّد لي ما رُوي لي سابقا وأضاف أنّ الأمر يتعلّق بموفديْن أرسلتهما وسيلة تفصل بين مجيء كلّ واحد منهما أيّام قليلة.ووافق على الكشف عن هويّة أحدهما بما أنّه متوفّى، وهو حمّادي الصّيد الّذي كان طلب منّي منذ مارس 1980 أن يقوم بمهمّة مصالحة مع العقيد. أمّا الثّاني الّذي ما يزال على قيد الحياة فقد رفض إطلاعي على اسمه. وإلى اليوم ورغم علمي ببعض عيوب وسيلة لا أزال أستصعب تصوّر أن تعمد زوجة رئيس دولة مثل بورقيبة إلى التّآمر مع رئيس دولة أجنبيّة على وزير أوّل في حكومة زوجها. لقد وقع ما يشبه ذلك في تاريخ البلاد في عهد الرّومان وأواخر الدّولة

الحفصيّة وأوائل الدّولة الحسينيّة، ولكن كان نادرا جدّا. فهل يمكن نعته بالخيانة العظمى ؟ الكلمة الفصل للتّاريخ !!

وأمام تصاعد الأخطار واطّراد تهديدات النّظام اللّيبيّ في خريف سنة 1985 خاصّة أبدت الجزائر نبلا وتضامنا نزلا بردا وسلاما على قلوبنا. وكانت تربط بيننا منذ سنة 1983 معاهدة إخاء. ففي 2 سبتمبر 1985 قام الرّئيس بن جديد[1] بزيارة "مفاجئة" للمنستير دامت بضع ساعات لمقابلة بورقيبة. وصرّح بهذه المناسبة أنّ *« الجزائر ستكون دائما إلى جانب تونس مهما كانت الظّروف »*. **وهو إنذار موجّه إلى الرّئيس اللّيبيّ.**

وفي اليوم نفسه التقى الجنرال يوسف بركات رئيس أركان الجيش التّونسيّ العقيد بلوصيف – المسؤول الكبير بديوان الرّئيس الشّاذلي – بالجزائر العاصمة لتدراس الوضع على ضوء التّهديدات اللّيبيّة. واقترح علينا الرّئيس بن جديد كذلك أن نقدّم إليه قائمة بالمنتجات الّتي يمكن للجزائر توريدها قبل غيرها حتّى يقع التّخفيف على المصدّرين التّونسيّين الّذين أضرّ بهم الحظر اللّيبيّ. وبالفعل ورّدت الجزائر 20.000 طنّ من زيت الزّيتون مقابل 5.000 طنّ سنة 1984. وأُسندت لمقاولين تونسيّين في البناء صفقات بالشّرق الجزائريّ خاصّةً. وزاد عدد السّيّاح الجزائريّين بنسبة 132 بالمائة أثناء السّتّة أشهر الأولى لسنة 1985 مقابل ماكان عليه الأمر في نفس الفترة سنة 1984.

وتبعا لوساطات مغربيّة وجزائريّة جرت مقابلة بين سفيرنا بباريس وسفير الجماهيريّة اللّيبيّة في مكتب جامعة الدّول العربيّة بالعاصمة الفرنسيّة.

وحدّدنا طلباتنا كالآتي :

- **أن يُدفع للعمّال التّونسيّين ما اغتُصب منهم وأن يُفرج عن أرصدتهم المجمّدة في البنوك اللّيبيّة.**
- **أن يُدفع للصّناعيّين والتّجّار التّونسيّين مقابل ما أرسلوه من بضائع إلى ليبيا طبقا للاعتمادات المفتوحة والاتّفاقات المبرمة.**

---

(1) صادف أن أنهى الرّئيس الجزائريّ جولة في البلاد العربيّة بعيد تعييني وزيرا أوّل، ورأى التّوقف في طريق العودة يوم 2 أفريل. وكنت في استقباله بالمطار ورأيته لأوّل مرّة فأخذني في ركن من أركان القاعة الشّرفيّة وقال لي : *" أعطيك كلمة شرف، شرف ضابط جيش التّجرير وشرف رئيس الدّولة أنّه ما دمت مسؤولا فلن يأتيكم مكروه من الجزائر ولا عن طريقها"* **. واقتنعت بصدقه وحسن نيّته، وتعاونت معه في جوّ من الثّقة والودّ إلى أن أقصيت عن منصبي وغادرت بلادي فارّا بجلدي عبر الجزائر، فأكرم وفادتي جازاه اللّه خيرا !**

— **تحويل مستحقّات الخطوط الجوّيّة التّونسيّة (10 مليون دينار يوم كان الدّينار التّونسيّ يساوي دولارين!) والالتزام علنا بوقف أيّ محاولة لزعزعة النّظام التّونسيّ.**

إنّ كلّ أمارات المساندة الأجنبيّة على اختلاف مصادرها وكذلك موقفنا الحازم ولكنْ المعقول، وكسبنا للرّأي العامّ جرّ كلّ ذلك السّلطات اللّيبيّة، أحبّت أم كرهت، إلى الجنوح إلى التّفاهم. وهكذا بدأ يلوح آخر النّفق.

وكتب البشير بن يحمد معلّقا على هذه الأزمة تحت عنوان : *« بعد العاصفة »*[1] :

« لقد تبيّن أنّ ردّ الفعل التّونسيّ الّذي اعتُبر هنا وهناك — **بما في ذلك جون أفريك** *— مبالَغا فيه أو لا يخلو من إفراط أتى أُكله في الوضع الحالي.*

« أوّلا بالنّسبة إلى الوزير الأوّل السّيّد محمّد مزالي. فلقد كان في مقدّمة المعركة وأرادها لا هوادة فيها، يساعده في ذلك السّيّد زين العابدين بن علي المسؤول عن الأمن الدّاخليّ مساعدة جيّدة. واليوم خرج منتصرا من هذا الامتحان وعلاوة على ذلك مبرّأً ممّا ظُنّ فيه من ضعف إزاء القذافي الّذي "ربّما ورّطه" عندما عبّر له عن مساندته بصورة علنيّة لكن قد لا تخلو من شبهة. فلقد خرجت تونس من المواجهة بصورة المظلومة، وكذلك بمن لم يترك سبيلا للمقاومة. فكانت نداءاته الموجّهة لأصدقائه وحلفائه مستجابة في الجملة وكلّ واحد منهم ردّ الجواب على طريقته. فالولايات المتّحدة وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى (وبلدان أخرى) أظهرت كلّها يقظتها على حسب أساليب مختلفة ولكن لا يشوبها أيّ التباس : بمعنى أنّه لو وقع بالفعل الاعتداء على تونس فإنّ أصدقاءها كانوا ينجدونها».

وبالنّسبة إلى البشير بن يحمد فإنّ *« الخاسر الكبير هو القذافي. إنّ طرد* **التونسيّين** *بهذه الصّورة العنيفة والمثيرة نال من صورة الشّقيق "النّصير" للشّعوب المظلومة، هذه الصّورة الّتي كم بذل من جهد لاستكمالها. »*

وحاول العقيد إصلاح ما فسد فصرخ قائلا : *« اطلبوا من التّونسيّين وضع حدّ لحملتهم الإعلاميّة. وفي أوّل سبتمبر في خطابه بمناسبة الذّكرى 16* **لاستيلائه على الحكم** *لم يسعه إلّا السّكوت عن ذكر الحدث ! إذن كانت الحكومة التّونسيّة على حقّ — أو لها الفضل — لتعرية الرّجل والتّنديد بعمله السّيّئ. إنّ العاصفة هدأت ولكنّ الجولة لم تنته.*

---

(1) جون *أفريك* **عدد 1288 بتاريخ 1985.**

والقذافي المجروح سيبقى خطره ماثلا وربّما يكون أكثر خطورة. ومن طبـــع العقرب اللّســـع».

★★★

وكانت محنة أخرى تتربّص بنا، وستضعنا على المحكّ للتدليل على تضامننا مع أشقّائنا الفلسطينيّين الّذين احتضنّا على أرضنا قيادهم السّياسيّة. ففي 30 سبتمبر 1985 حوالي السّاعة الثّامنة مساء تلقّيت مكالمة هاتفيّة من حكم بلعاوي ممثّل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بتونس يعلمني بأنّ ياسر عرفات عاد من المغرب منذ ساعات قليلة ويرغب في مقابلتي في أسرع وقت ممكن.

وبعد ساعة حلّ ببيتي صحبة زعماء فلسطينيّين "تاريخيّين" منهم أبو إياد، وأبو جهاد، والقادومي، ومحمود عبّاس المعروف بـــ"أبو مازن" رئيس السّلطة الفلسطينيّة حاليا، وحكم بلعاوي. ونقل لي رسالة شفويّة من الحسن الثّاني يبلغني فيها أنّ جنودا ليبيّين يتهيّؤون لدخول التّراب التّونسيّ بزيّ الجيش التّونسيّ. فاتّخذت فورا الإجراءات الّتي يفرضها الوضع وأخطرت وزيري الدّفاع والدّاخليّة ليكون فوج الصّحراء على أهبة للقتال، وكذلك الحرس الوطني والشّرطة. كما أخطرت أشقّاءنا الجزائريّين وأصدقاءنا الفرنسيّين.. وفي الغد وبينما كنت منشغلا بهذه القضيّة إذا بخبر يصلني مفاده أنّه وقع قصف حمّام الشّطّ بالقنابل على السّاعة العاشرة وخمس دقائق.

وفي أوّل الأمر جعلتني مصالح الدّاخليّة أعتقد أنّ هذا القصف هو من فعل اللّيبيّين. ولكنّني سريعا ما علمت أنّ إسرائيل تبنّت مسؤوليّة هذا العدوان. وفعلا هاجمت ثماني طائرات مقنبلة من نوع ف 15 وف 16 على كرّات ثلاث القيادة العامّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة ودمّرتها بما في ذلك مكتب ياسر عرفات والعديد من الدّور الّتي تسكنها أسر تونسيّة وعدد قليل من المدنيّين الفلسطينيّين.

وقرّرت تونس رفع شكوى إلى مجلس الأمن قصد الحصول على إدانة إسرائيل مع المطالبة بتعويضات مناسبة لجبر الأضرار النّاجمة عن هذا العدوان الّذي لا مبرّر له.

ووصف الرّئيس ريـــغـــن الغارة الإسرائيليّة بأنّها "مشروعة" أمّا النّاطق باسمه لارّي سبيرس فقد أضاف قائلا : " *إنّ ردّ الفعل المناسب على أعمال إرهابيّة هو عمل مشروع للدّفاع عن النّفس".*

أمّا بورقيبة فقد استشاط غضبا ودعا السّفير الأمريكي لمقابلته. واستقبله بحضوري وحضور الحبيب الابن ومحمود المستيري كاتب الدّولة للشّؤون الخارجيّة. وطلب من السّفير إعلام الرّئيس ريــقــن أنّ تونس ترغب في أن تراجع الولايات المتّحدة موقفها المخالف للقانون والأخلاق وهدّد بقطع العلاقات الدّيبلوماسيّة إذا لم يقع الاستجابة إلى هذا الطّلب.

واستجابت الولايات المتّحدة جزئيّا لهذا الطّلب باكتفائها بالامتناع عن التّصويت على اللائحة عدد 573. وهذا هو النّصّ النّهائيّ كما صادق عليه مجلس الأمن يوم الجمعة 4 أكتوبر 1985 في ختام النّقاش حول شكوى تونس ضدّ إسرائيل :

« إنّ مجلس الأمن بعد النّظر في الرّسالة المؤرّخة في أوّل أكتوبر 1985 وبواسطتها قدّمت تونس شكوى ضدّ إسرائيل إثر ما اقترفته هذه الأخيرة من عدوان ضدّ سيادة وسلامة الأراضي التّونسيّة...

« واعتبارا لاعتراف الحكومة الإسرائيليّة بمسؤوليّتها في القيام بهذه الغارة حالما وقعت.

« 1) يدين بشدّة هذا العدوان المسلّح ضدّ التّراب التّونسيّ ممّا يمثّل خرقا صارخا لميثاق الأمم المتّحدة ولقانون ومقاييس السّلوك الدّوليّة.

« 2) يطالب إسرائيل بالامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال العدوانيّة أو التّهديد بــهـا.

« 3) يطالب خصوصا وبإلحاح الدّول أعضاء الأمم المتّحدة بثني إسرائيل عن الالتجاء إلى مثل هذه الأعمال الموجّهة ضدّ سيادة وسلامة تراب كلّ الدّول.

« 4) يرى أنّ لتونس الحقّ في المطالبة بالتّعويضات المناسبة لما لحقها من خسائر بشريّة ومادّيّة الّتي كانت ضحيّة لها والّتي اعترفت إسرائيل بمسؤوليتها فيها ».

وكوّنت الحكومة لجنة تحقيق انبثق عنها بسرعة تقرير احتوي على 127 صفحة وأحصى نتيجة للغارة 68 ضحيّة (50 فلسطينيّا و18 تونسيّ) وأضرارا مادّيّة قُدّرت بــ6 ملايين من الدّولارات.

غير أنّ إسرائيل اعتبرت في تصريح بتاريخ 21 نوفمبر 1985 أنّ النّصّ « في جملته غير مقبول » واستنكرت استعمال عبارات « عمل عدواني مسلّح » وعدّتها في غير مكانها ! وبقي القرار حبرا على ورق !

وأمام هذا الاعتداء أجمعت أحزاب المعارضة والحكومة أنّ " الفلسطينيّين في بلدهم تونس ". وطلبوا في بلاغ مشترك إعلان يوم حداد وطنيّ، وتنظيم جنازة وطنيّة للضّحايا وقطع العلاقات الدّيبلوماسيّة مع الولايات المتّحدة.

ومن دون استرخاص من بورقيبة الّذي لا شكّ أنّه كان يرفض المبادرة قرّرت استقبال وفود من مجموع أحزاب المعارضة لتبادل المعلومات والرّأي. وأردت التّأكيد بهذه المبادرة على رؤوس الملإ أنّ كلّ الاختلافات يجب أن تزول إذا كان الوطن في خطر وأنّ الدّفاع عنه واجب للجميع. وبالمناسبة ساهمت هذه المقابلات في نزع فتيل المزايدات، بعكس ليبيا الّتي واصلت حثّ الشّعب التّونسيّ على التّمرّد ضدّ « *نظام موال للأمريكان كان سببا في مقتل العديد من التّونسيّين تحت القنابل الإسرائيليّة* ». (!).

واقترح عليّ بعضهم أن أقود مظاهرة أو أشرف على اجتماع شعبيّ كبير. وكنت موافقا على ذلك في قرارة نفسي. ولكنّني أبيت أن أجابه بورقيبة الّذي كان غير راغب في المضيّ أكثر من تقديم شكوى أمام مجلس الأمن.

أمّا عرفات فقد أفلت من الموت بمعجزة مرّة أخرى. ذلك أنّه بعد الاجتماع اللّيليّ الّذي تمّ ببيتي قبل ساعات من الغارة الجوّيّة واصل العمل إلى السّاعة الثّالثة ليلا مع رفاقه ببيت حكم بلعاوي بضاحية قـمّرت عوضا عن العودة إلى منزله بحمّام الشّطّ. ولمّا شعر بالتّعب قرّر قضاء باقي اللّيل على عين المكان. وفي الغد بينما كان يستعدّ في السّاعة العاشرة لامتطاء سيّارته للالتحاق بمقرّ إقامته أعلموه بخبر الغارة الّتي كان هو الهدف الأوّل لها لولا جلسة العمل الطّويلة الّتي جمعتنا بمنزلي في اللّيلة المنقضية... وكان يقول لي أكثر من مرّة متندّرا أنّني أنقذت حياته.

★★★

هذه إذن أهمّ "الصّعوبات" الّتي واجهتني وهي من صنيع "الشّقيق القذافي" خاصّة. ! علاوة على الإضرابات ومناوشات الحبيب عاشور الّتي جعلت مهمّة الوزير الأوّل لا تُحتمل. وكان صديقي الهادي نويرة الأكبر منّي سنّا رحمه اللّه رحمة واسعة فلم يتحمّلها!

وإنّي أرى في ختام هذا الفصل من الفائدة أن أنشر للتّاريخ رسالة بعث بـها الوزير الأوّل الأسبق بالرّغم من مرضه – في 10 أكتوبر 1985– إلى الرّئيس بورقيبة مهنّئا إيّاه على الفوز الّذي أحرزه في مجلس الأمن عند إدانة هذا الأخير العدوان الإسرائيلي على حمّام

الشّطّ وعلى نجاحه في تغيير موقف الرّئيس ريــفــن. وهذه الرّسالة تؤكّد للمؤرّخين "تقارب" الرّجلين بالرّغم ممّا كان لهذه الرّفقة من "دويّ" و"أطوار" تلك الرّفقة الّتي بدأت سنة 1933 بالمنستير إثر أحداث التّجنيس الدّمويّة.

« إلى السّيّد رئيس الجمهوريّة

« قصر قرطاج

« السّيّد الرّئيس،

« ببالغ الاعتزاز والتّأثّر ألتمس منكم أن تتقبّلوا أحرّ تهانيّ على ما أحرزتموه من باهر النّجاح !

« إنّ العاطفة، كما يقال، لا تكون رائعة إلّا إذا كانت عارمة. أمّا عاطفتكم أنتم فقد كانت مضاعفة؛ فلقد تمسّكتم شديد التّمسّك بهذه العاطفة في مواجهتها للمادّيّة المقيتة لعبدة النّار، وأتحفتم هذه العاطفة الرّائعة بمرونة جعلت رئيس البيت الأبيض يتراجع – وهذا نادر الوقوع- عن تصريح كان صدع به أربعا وعشرين ساعة قبل ذلك.

« وسيذكر التّاريخ أنّكم أوحيتم بأسلوب جديد في العلاقات الدّوليّة وابتدعتم سابقيّة قانونيّة لدى السّلطات الدّوليّة في أعلى ما في العالم من نفوذ سياسيّ.

« وفاءً،

« 1985 10/10

« الهادي نويرة »

★★★

وما دمت أتحدّث عن العالم العربيّ أودّ تلخيص مهمّتين كلّفني بالقيام بهما رئيس الجمهوريّة والوزير الأوّل الهادي نويرة. وتتمثّل الأولى في دعم ترشّح تونس لاستضافة جامعة الدّول العربيّة، وذلك إثر قمّة بغداد حيث تقرّر بالإجماع نقل مقرّ الجامعة من القاهرة إثر زيارة أنور السّادات إلى القدس. فزرت أوّلا الرّياض يوم السّبت 26 ماي، واستقبلني على الفور الملك خالد رحمه الله بحضور وليّ عهده الأمير فهد، والأمير سعود الفيصل، وراشد فرعون،، وسفير تونس قاسم بوسنينة، وكان مثال الوداعة والتّواضع، وبلّغته رسالة شفويّة من رئيس تونس مفادها دعم ترشّحها لتصبح دولة المقرّ. فاستمع إليّ بانتباه، وأبدى نحوي لطفا ومودّة، والتزم بدعم تونس في ترشّحها، بل أبى إلاّ أن يضع تحت تصرّفي طائرة مكّنتني من اختصار الوقت والوصول إلى الكويت يوم الأحد 27 ماي حيث

استقبلني بكلّ حفاوة أميرها الشّيخ جابر الأحمد الجابر رحمة الله عليه، فأُعجبت ببساطته وكياسته، ودعّم كذلك ترشيح تونس، ومكّنني من طائرة خاصّة أقلّتني إلى أبو ظبي في نفس اليوم حيث استقبلني على السّاعة العاشرة مساء الشّيخ زايد بن سلطان بن نهيان قائلا لي بالحرف الواحد : "*كلّ ما يسرّ أخي الرّئيس بورقيبة نحن مستعدّون للالتزام به*" ، ومضيفا : " إنّ إجماع العرب على اختيار تونس مقرّا للجامعة دليل على إخلاصها وغيرتها على مصلحة العرب العليا ". وقد أعجبت منذئذ بحكمة الشّيخ زايد واعتداله وتفانيه في خدمة العروبة والإسلام. وتشرّفت بحكم مسؤوليّاتي اللاحقة بمقابلته أكثر من مرّة، وقد استضافني في قصره، واستضفته في بيتي بسكّرة، واكتشفت أنّه شاعر بالملحون إذ أهداني ديوانا له، وأنست بظرفه ومنطقه السّليم، ووجدت فيه أيّام المنفى العسيرة نعم الصّديق، فقد أكرمني وخفّف من شقاي وبلواي تغمده الله بواسع رحمته.

أمّا المهمّة الثّانية فقد تمّت في أوائل شهر فيفري 1980 إذ كلّفني الرّئيس بمهمّة مماثلة، ولم أزل حينذاك وزيرا للتربية، فقصدت الأردن حيث استقبلني في المطار الأمير رعد بن زيد بن العلي بن الحسين كبير الأمناء، وهو مثال الأناقة واللّطف والدّبلوماسيّة. ولّما كان الملك حسين رحمه اللّه متغيّبا عن الأردن حظيت بمقابلة صديقي الأمير حسن وليّ العهد حينذاك، وهو مثقّف وأديب، بحضور أحمد اللّوزي رئيس الدّيوان الملكيّ، وعبّر لي الأمير عن موافقته التّامّة.

وفي عشيّة نفس اليوم حللت ببغداد حيث استقبلني في نفس اللّيلة على السّاعة التّاسعة مساء الرّئيس صدّام حسين، وعبّر لي عن موافقته. وتلك كانت هي المرّة الثّانية الّتي أراه فيها، فقد كان حلّ بتونس قادما من الجزائر عام 1975 أو 1976 وأبى الرّئيس بورقيبة إلاّ استقباله بنفسه في المطار قائلا لنا : "*طبعا هو الآن نائب رئيس الجمهوريّة ولكنّه في الواقع الرّئيس الفعليّ وسيكونه في أجل قريب*" .

ثمّ غادرت بغداد متّجها نحو دمشق حيث استقبلني عند الظّهر الرّئيس الرّاحل حافظ الأسد، ودارت بيننا محادثة طويلة كان مضيّفي فيها يستمع أكثر ممّا يتكلّم، وأعجبت منذ ذلك التّاريخ بذكائه وفراسته وهدوئه، على الأفلّ في الظّاهر ووعد طبعا بتأييد تونس.

ثمّ التحقت ببيروت عن طريق البرّ حيث جرت لي مقابلة على السّاعة الخامسة والنّصف مع رئيس الجمهوريّة اللّبنانيّة إلياس سركيس فأكّد صداقته لتونس وإعجابه ببورقيبة والتزم كذلك.

وكانت رسالتي الرّابعة في هذه الجولة المكّوكيّة موجّهة إلى الفقيد ياسر عرفات، وبقيت أنتظر حتّى السّاعة العاشرة ليلا حيث أخذني بعض الإخوة الفلسطينيّين إلى عمارة

شاهقة حيث التقيت في الطّابق العاشر (تقريبا لا أذكر) ياسر عرفات في بدلته العسكريّة محفوفا ببعض زملائه، فرحّب بي ترحيبا أخويّا قائلا : *" ما يطلبه بورقيبة هو أمر ينفّذ "* . ولّما عدت إلى غرفتي في الفندق فوجئت بثلاث فرق عسكريّة قالت إنّها مقيمة هناك لحمايتي، فرقة لبنانيّة وأخرى سوريّة وثالثة فلسطينيّة... وبالرّغم من ذلك لم أشعر ليلتها بالأمن ! ولّما أصبحت حمدت اللّه أن لم ينشب بين أفرادها خلاف ولا تبادل لكمات أو طلقات رصاص لأنّ جميعهم كانوا مدجّجين بالسّلاح !

ولمجرّد التّذكير بنشاطي طوال ذلك الأسبوع أضيف أنّي عدت إلى تونس يوم السّبت 9 فيفري 1980 عن طريق باريس وقابلت الهادي نويرة على السّاعة التّاسعة ليلا ببيته، ثمّ تحوّلت إلى نفطة بالجنوب الغربيّ حيث كان يقيم الرّئيس للرّاحة والاستجمام، وقابلته يوم الأحد صباحا، وكان مرتاحا لنتائج جولتي. ولّما كان الغد أي 10 فيفري قصدت باريس ومنها امتطيت طائرة الكنكورد إلى نيويرك متوجّها إلى لاك بلاسيد (Lake Placid) عن طريق البرّ لحضور الدّورة 82 للجنة الدّوليّة الأولمبيّة وأقمت هناك حتّى يوم الجمعة 15 ثمّ قفلت راجعا إلى باريس. إنّه ماراطون حقيقيّ تيسّر لي خوضه أيّام الشّباب والفتوّة.

أمّا اليوم فإنّي أتعلّل بقول الشّاعر :

« ترجو أن تكون وأنت شيـــخ كما قد كنت أيّام الشّباب
لقد كذَبتكَ نفسك ليس ثوب جديد كالدّريس من الثّياب ».

وتلك سنّة الحياة !

الفصل الثالث

العـــــــــــراق

إنّ العراق بقي في اللاوعي الجماعي العربيّ يشعّ بألف بريق استمدّه من عهد العبّاسيّين المزدهر بإنجازاتهم المعماريّة، وتقدّمهم الفكريّ (القول بالعقل عند المعتزلة، وكونيّة بيت الحكمة خاصّة)، وسحر فنّهم وثقافتهم (شهرزاد وألف ليلة وليلة، أبو نواس، بشّار بن برد، أبو العتاهية، ابن المقفّع). ولكن للأسف لم ينفكّ العراق وعاصمته يعيشان، منذ زحفة المغول بقيادة هولاكو، أهوالا مأسويّة.

ففي سنة 1258 أحرق المغول مكتبات بغداد السّتّ. قال المؤرّخون: *« أصبحت الكتب الملقاة في دجلة ... جسرا يمرّ عليه المشاة والفرسان، وصار ماء النّهر أسود من جرّاء حبر المخطوطات »*.

ومنذ ذاك الزّمن تتالت المحن فكانت عائقا أمام كلّ انطلاقة اقتصاديّة بالرّغم من المشاريع الواعدة والنّهضة الاجتماعيّة والثّقافيّة الّتي بدأت تلوح في الأفق منذ منتصف القرن العشرين.

كنت زرت العراق سنة 1977 بدعوة من زميلي الدّكتور محجوب وزير التّربية الّذي كان زار تونس بدعوة منّي أيضا. وأثناء هذه الزّيارة استقبلني رئيس الجمهوريّة أحمد الحسن البكر ونائبه صدّام حسين. وانبهرت بالطّاقة الّتي كانت تنبعث من هذا الزّعيم الّذي كان يتكلّم قليلا ويستمع كثيرا. وصرّح لي أنّه مستعدّ لمساعدتي في جهودي المنصرفة إلى تحسين نظامنا التّعليميّ. وفعلا أعطى أوامره لطبع كلّ كتبنا المدرسيّة باللّغة العربيّة وإرسالها لنا مجانا، من دون تدخّل في محتواها إذ كانت مادّة هذه الكتب من تأليف التّونسيّين إطلاقا ! ثمّ وزّعت هذه الملايين من الكتب على تلاميذ المعاهد الثّانويّة مجانا أيضا.

وكذلك وافق على منحنا قرضا قدره 30 مليونا من الدّولارات لتمويل مشروع تربويّ ترك لي مسؤوليّة استعمالها، فرصدها لبناء كلّية الآداب بمنّوبة، وكلّية العلوم والتّكنولوجيا بالمنستير، ومأوى للطّالبات بسوسة، وآخر بالمنستير. وتكرّر هذا الكرم سنة 1985 عندما اقترح م. النّوري سفير العراق بتونس على المازري شقير ضبط قائمة في الأسلحة الّتي من شأنها تقوية القدرة الدّفاعيّة التّونسيّة أمام تهديدات ليبيا وتسليمها إليه، وتولّت وزارة الدّفاع القيام بهذه المأموريّة. ووجّهت السّلطات العراقيّة القائمة من دون أيّ تغيير إلى فرنسا ودفعت الفاتورة وبهذه الصّورة أهدتنا أسلحة وعددا من الهليكبتارات. ذكَرْتُ هذا عرفانا بالجميل وللتّاريخ أيضا.

وكان مصير الدّكتور محجوب الّذي قاسم صدّام حسين نفس الزّنزانة أثناء أسرهما عندما كانا يكافحان معا من أجل قلب نظام عبد الكريم قاسم، أن صار للأسف أحد ضحايا التّطهير الّذي قام به صدّام لّما انفرد بالسّلطة سنة 1979، وقتل رميا بالرّصاص حوالي ستّين من قادة البعث المرموقين.

وبمناسبة انعقاد القمّة العربيّة بفاس (1982) وقبلها قمّة عمّان (1981) والقمّة الإسلاميّة بالطّائف في العربيّة السّعوديّة (1982) كان لي مع رئيس الجمهوريّة العراقيّة محادثات ودّيّة، وكان دائما محفوفا بوزيرين أو ثلاثة منهم طارق عزيز. ورأيت صدّام حسين للمرّة الأخيرة عندما عيّنتني القمّة العربيّة المنعقدة بالدّار البيضاء، باقتراح من الحسن الثّاني، وبمعيّة صاحب السّموّ الأمير عبد اللّه آل عبد العزيز بن سعود وليّ العهد بالمملكة العربيّة السّعوديّة آنذاك والملك الآن، للقيام في 10 و11 سبتمبر 1985 بوساطة بين الأردن وسورية وبين العراق وسورية.

وفي الأثناء كان صدّام قد أزاح الرّئيس البكر وأصبح رئيسا للجمهوريّة وأمينا عامّا لحزب البعث. استمع إلينا صامتا كعادته ثمّ انطلق ينقد الشّقيق السّوريّ نقدا لاذعا لا هوادة فيه. كان من الصّعب فهم هذه الخصومة الشّرسة بين نظامين يدّعي كلاهما الانتساب إلى أيديولوجيّة البعث. وكنت أسائل نفسي ألا يكون هذا الكره الشّخصيّ الّذي كان كلّ واحد منهما يكنّه للآخر هو السّبب الأساسي في هذا الحقد المتّقد بين أشقّاء من نفس الأيديولوجيّة، فيكون الخلاف شخصيّا لا مذهبيّا. ومهما كان الأمر فقد اندهشنا، أنا ووليّ العهد، لما بدا لنا من إصرار الرّئيس العراقيّ على رأيه مع برودة دم تامّة.

و كان طبع طارق عزيز عكس ذلك إذ كان كيّسا لا تفارقه الابتسامة ولبيبا حادّ الذّهن. وفي كلّ مرّة أستقبله في تونس وأحدّثه عن المساعدة المادّيّة الّتي يجدها بعض البعثيّين عند بعض الجهات في بغداد كان يطمئنني مؤكّدا أنّه سيضع حدّا لهذا الأمر حتّى يمكن تنمية

التّعاون بين بلدينا في جوّ مؤات. ولم ألحّ عليه ولا عاتبته وإنّما قصدت الإشارة إلى أنّنا نعلم كلّ شيء، وأنّه ليس من الرّجولة أن تقول شيئا وتتصرّف بعكسه.

وفي يوم الخميس 18 سبتمبر 1980 استقبلت السّيّد فيصل نيسابوري وزير الدّولة لشؤون الأوقاف بوصفه مبعوثا خاصّا لصدّام. جاء ليشرح لي، بعد مقابلة بروتوكوليّة وجيزة مع بورقيبة، لماذا قرّر العراق، قبل ذلك بأيّام، شنّ الحرب على إيران والمبادرة بالهجوم عليه.

وعبثا حاولت النّصح بتوخّي الحذر في مثل هذه المبادرات غير المحسوبة حسبانا دقيقا، والتّنبّؤَ بأنّ هذا العدوان سيمتّن وحدة الشّعب الإيراني ، وأنّ الأمر يتعلّق بإخوة مسلمين لا يجوز معاملتهم كما يعامل الأعداء، وأنّ العراق سيعتبر، مهما كانت التّعلاّت والظّروف، في نظر المجموعة الدّولية معتديا، وأضفت أنّ لإيران حضارة عريقة وأنّ له بعدا جغرافيّا كبيرا يعسر اكتساحه، فإنّ ذلك لم يجد نفعا. واقتصر المبعوث على التّاكيد أنّ المسألة ستفضّ في بضعة أيّام.

وذكّرني هذا الكلام بعبارة "الرّبع السّاعة الأخير!" الّتي كان يلوكها مسؤول عسكريّ أخطأ كثيرا أثناء حرب التحرير الجزائريّة. لقد أذهلني هذا الجهل الفظيع بالواقع الدُّولي، وهذه البساطة السّياسيّة المفرطة المشوبة بعناد مزاجي. وفي الواقع دامت "الأيّام القليلة" ثماني سنوات طويلة وقودها حرب بلا سبب واضح، ولا نتيجة ملموسة، وإنّما حصيلتها مليون مسلم بين قتيل وجريح، و150 مليارا من الدّولارات ذهبت أدراج الرّياح، أكثر من نصفها هبات وقروض "رمزيّة" من المملكة العربيّة السّعوديّة ودولة الإمارات... والكويت الّذي سيجازى جزاء سنمّار !... ومن آثارها أيضا توتّر متزايد في المنطقة كلّها، وما يقاسيه العراق اليوم من مآسي الاحتلال وحال الاقتصاد، بل قد ورد في أحد التّقارير السّنويّة لصندوق النّقد العربيّ أنّ خسائر العرب بسبب أزمة الخليج بلغت 676 مليار دولار منها 240 تكبّدها العراق وتحمّل الكويت 237 م د !

وما أن وضعت هذه الحرب أوزارها في أوت 1986 حتّى بادر صدّام باحتلال الكويت في 2 أوت 1990. وبنفس السّذاجة ونفس العناد أصرّ على الخطإ ملقيا ظهر الحائط بنصائح فرانسوا ميتران[1] وڤـرباتشاف[2] وبعض المسؤولين العرب الّذين كانوا يعتبرون الصّراحة هي أساس الصّداقة الحقيقيّة.

---

(1) ناشد ميتيران صدّام حسين، قبل يومين من هجوم قوى التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة، أن "يعلن" مجرّد إعلان عن نيّته الانسحاب من الكويت.

(2) أرسل إلى صدّام مرّتين متتاليتين وزير خارجيّته بريماكوف. ولكن بدون جدوى !

وظنّ صدّام أنّه ألغى الكويت من الخريطة واعتبرها المحافظة عدد 19، ولم يعتبر بمهاترات عبد الكريم قاسم الّذي كان كلّ يوم يهدّد باحتلال الكويت، ويمركز جنوده على الحدود ممّا حمل القوّات البريطانيّة على التّمركز بدورها بتلك الإمارة. ومن المضحكات المبكيات الّتي أتذكّرها عن حقبة حكم عبد الكريم قاسم أنّ إذاعته بثّت تمثيليّة يقول أحد أبطالها إنّه سيحضر رأس الأمير عبد اللّه السّالم الصّباح رئيس البلاد على طبق !!... دون أن يكشف عن نوع هذا الطّبق هل هو من ذهب... أم من رصاص ! وأذكر بالمناسبة أنّ الرّئيس الحبيب بورقيبة كاد أن يكون الرّئيس العربيّ الوحيد الّذي تبنّى انضام الكويت إلى منظّمة الأمم المتّحدة سنة 1961.

وعندما أفكّر في سلوك بعض الرّؤساء العرب وخاصّة القذافي وصدّام أجد فيه مصداق قول نزار قباني :

« قادم من مدن الملح إليكم

وسؤال واحد يحرقني

ما الّذي يحدث في تاريخنا ؟

سمك يبلع خلفي سمكا

شجر يأكل خلفي شجرا

تغلبُ تطحن خلفي مُضَرا

خالد يذبح خلفي عُمرا

نحن لـــم نُقتل بسيف أجنبيّ

مثلما نزعم دوما

بل قتلنا كذئاب بعضنا... »

كما يذكّرني بأمير الشّعراء أحمد شوقي عندما أنشد :

« إلام الخلف بينكم إلاما   وهذه الضّجّة الكبرى علاما

وفيم يكيد بعضكم لبعض   وتبدون العداوة والخصاما ».

وفيما يخصّني أدنت علنا غزو الكويت وأعلنت عن ذلك بوضوح تامّ بالرّغم من "نصائح" بعض الأصدقاء ملاحظين لي أنّ الرّأي العامّ التّونسيّ يتجاوب مع صدّام وقد لا

يفهم موقفي بل يدينه، وهذا ما فعلته بعض الورقات المأجورة. ولا عجب ! فقد يكون البغاء في الأقلام كالأجسام كما قال عبد الرّحمان الشّرقاويّ !

وبعد أقلّ من شهر من الاجتياح نشرت مقالا، يوم الخميس 13 سبتمبر 1990، بجريدة *الشّرق الأوسط* الصّادرة بلندن والموزّعة توزيعا كبيرا في المشرق العربيّ بأكمله، حلّلت فيه النّتائج السّلبيّة الّتي سيخلّفها احتلال الكويت من طرف القوّات العراقيّة، سواء على العراق نفسه المهدّد بالسّحق، أوبالنّسبة إلى القضيّة الفلسطينيّة، وكذلك الوحدة العربيّة، وسلامة الأراضي العربيّة بالخليج... وزدت تأكيدا لموقفي مع لوسيان بيترلين الّذي أجرى معي استجوابا في مجلّة *فرنسا – البلدان العربيّة* وهو مديرها (العدد 175، سبتمبر 1991). وناشدت بدوري المسؤولين العراقيّين الإعلان عن الانسحاب.

وبقيت على نفس الاتّجاه ودافعت عن تحليلي للأحداث في محاضرة ألقيتها بالدّوحة عاصمة قطر في 15 جانفي 1991، أي قبل يومين من اندلاع الحرب الأولى ضدّ العراق وذلك أمام عدد كبير من الطّلبة والمثقّفين والدّيبلوماسيّين من دون أن أساير الموجة ولا اللّجوء إلى الدّيماغوجيّة. ودلّ ما وقع من أحداث بعد ذلك على أنّني كنت على صواب.

وفي أوائل أكتوبر 1990 كتبت أنا وبنّور والقديدي مقالا بعنوان *موقف* دعونا فيه إلى التّعقّل في سبيل حلّ سلميّ بالخليج. ونشرت مجلّة لي نوفل أبسرفاتور فقرات عديدة منه[1]. ونشر أيضا بجريدة الشّرق الأوسط (الخميس 13 أكتوبر 1990) في صورة بيان وهذا نصّه كاملا :

« رأينا من منطلق وشائج العروبة والإسلام ومقتضيات التّضامن الّتي تجمع كلّها بين أبناء الأمّة الواحدة أن نعبّر عن موقفنا من الأحداث المأساويّة الّتي تهزّ أوطاننا، وتنال من أمن شعوبنا، بل وتهدّد مصيرنا كلّه بالزّوال، ووجودنا بالحق في عالم متقلّب، تتغيّر فيه الموازين بسرعة رهيبة، وتتبدّل فيه التّكتّلات، وتتلاحق التّحدّيات.

لذلك ومن موقعنا كسياسيّين ومثقّفين عرب مسلمين تحمّلنا جزءا من الأمانة في قطر من أقطار أمّتنا المجيدة، وعشنا جزءا من نضالاته وكفاحه، رأينا من واجبنا أن نعبّر عن موقفنا بكلّ صدق من منفانا الاضطراريّ.

• نعتقد أنّ الأزمة الرّاهنة لا تقتصر على خلاف بين جار وجار ولا على خلاف بين زعيم وزعيم، بل إنّ الأزمة القائمة تحمل بذور الفتنة الكبرى الّتي لو استمرّت ولم نترع فتيلها

(1) العدد المؤرّخ من 11 إلى 17 أكتوبر 1990.

قبل انتشار الحريق، تقضي على وحدة الأمّة العربيّة الإسلاميّة وصحوتها الحضاريّة، ومقدّراتها الاقتصاديّة وطاقاتها العسكريّة والنّضاليّة. بل ربّما أذنت ببداية خرابها لتعود بـــها إلى عصر انحطاطها واضعة إيّاها على هامش التّاريخ، مشلولة القوى، منهوبة الثّروات، عديمة التّأثير.

• نجزم أنّ هذا الاجتياح الّذي استهدفت له دولة الكويت الشّقيق غير المقبول أخلاقيّا، والمرفوض في عرف القانون الدّولي هو الّذي استوجب قرارات مجلس الأمن ووقف ضدّه العالم بأسره، شرقيّه وغربيّه، متقدّمه ومتخلّفه، مطالبا بدون استثناء يذكر بانسحاب الجيوش العراقيّة من الكويت، وإرجاع الشّرعيّة إلى هذا البلد الأمين. إنّ هذا هو الحلّ الوحيد والأسلم لنزع الفتيل، وتجنيب المنطقة كلّها جحيم الخراب والدّمار.

• لا نملك إلاّ أن نأسف ونستنكر اجتياح الكويت الشّقيق وقرار ضمّه إلى العراق، وهو الدّولة ذات السّيادة، العضو في الجامعة العربيّة ومنظّمة الأمم المتّحدة، ونعتبر ذلك خرقا لميثاق الجامعة ومنظّمة الأمم المتّحدة، وسابقة بالغة الخطورة.

• نؤمن بالوحدة العربيّة هدفا أسمى، ونسعى إليه، ونناضل من أجله وتحقيقه بخطوات مدروسة، معقلنة أساسها الحوار وصفاء القلوب، والثّقة المتبادلة، وخاصّة بمشاركة الشّعوب ومساهماتها الدّيمقراطيّة الحقيقيّة من دون تسلّط فوقيّ، إلاّ أن توحيد العرب ليس معناه الضّمّ بالقوّة والاستيلاء.

• نرى أنّ اجتياح الكويت وحشد الجيوش على مشارف المملكة العربيّة السّعوديّة هو الّذي حمل قادة دول الخليج المسؤولين عن سلامة أوطانهم على الاستنجاد بالجيوش العربيّة والإسلاميّة والدّوليّة وخاصّة الأمريكيّة منها، ممّا أوجد وضعا جديدا شديد الخطورة ينذر في كلّ حين بالانفجار. ممّا يدعونا إلى التّاكيد على أنّه بزوال هذا السّبب الأصليّ تزول النّتائج المترتّبة عنه. فلا يبقى مبرّرا لوجود الجيوش الأجنبيّة في المنطقة.

• نعتبر أنّه إذا انهزم العقل واختلطت السّبل فلم تنفّذ قرارات مجلس الأمن، وتواصل الاحتلال يخشى أن تكون القضيّة العربيّة هي الخاسرة الكبرى، وخاصّة القضيّة الفلسطينيّة، ويتفاقم الصّلف الصّهيونيّ بعد تشتيت كلمة العرب وتحطيم قدراتهم الاقتصاديّة والعسكريّة في وقت بدأنا فيه كعرب نوشك على جمع كلمة الرّأي العامّ الدّوليّ حول قضيّة فلسطين وضرورة نصرة حقوق إخواننا الفلسطينيّين في أرض ودولة، تسندنا انتفاضة رائدة كتب فيها شباب الأرض المحتلّة ولا يزال بدمائه أروع صفحات البطولة والفداء.

• إنّ الّذي دعانا إلى إعلان هذا الموقف هو إيماننا بالقضيّة العربيّة ووحدة مصيرنا وتصوّرنا لرسالة السّياسيّ المتمثّلة في وضوح الرّؤية وتحديد الهدف وتوخّي النّجاعة في بلوغ الهدف. وإنّما يحكم للسّياسيّ أو عليه بمدى توفّقه في تحقيق الهدف دون تملّق الأهواء أو الانسياق في المزايدات والله يهدي إلى سواء السّبيل .

محمّد مزالي	*أحمد بنّور*	*أحمد القديدي*
الوزير الأوّل الأسبق	*كاتب الدّولة للدّفاع*	*عضو مجلس النّوّاب*
	كاتب الدّولة للدّاخليّ	*عضو اللّجنة المركزيّة*
	سابقا	*للحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ*
		مدير جريدة العمل سابقا

باريس 11 سبتمبر »

إنّه بيان لا يحتاج إلى تبيين، وكلّنا يعرف ما حدث بعد ذلك !...

واليوم تدّعي الولايات المتّحدة أنّها حرّرت العراق من صدّام ! وهذا يذكّرني بما صرّحت به بريطانيا العظمى سنة 1918 زاعمة أنّها "حرّرت" العراق من الإمبراطوريّة العثمانيّة. وكان يأمل الوطنيّون آنذاك في الظّفر بنظام متنوّر ديمقراطيّ... وفي الواقع فرض الإنــقــليز حدودا خدمت مصالحهم... وبذلك حمل الشّرق الأوسط الجديد بذور الصّراعات العنيفة الّتي ستعرفها المنطقة...

واليوم يأمل الوطنيّون نظاما متنوّرا وديمقراطيّا... وللأسف أخشى ما أخشاه أن يعيد التّاريخ نفسَه !

الفصل الرّابع

العلاقات مع فرنسا

إنّ الكفاح من أجل التّحرير الوطنيّ الّذي ساهمت فيه كوطنيّ لم يجرّني أبدا إلى أن أكنّ أيّ حقد نحو فرنسا أو الغرب، لأنّ هذا الكفاح العادل إنّما خضناه ضدّ نظام استعماريّ بشع لا ضدّ بلد أو ضدّ قيمه الخالدة تلك الّتي لقنني إيّاها المعلّمون والأساتذة في سنوات تكويني الأولى.

ذلك أنّني لا أرى تناقضا بين مرجعيّاتي المنبنية على هويّة استمدّت ينابيعها من ثقافة وتاريخ هما ملك لي أعتزّ بهما وأفاخر، وبين القيم الّتي أعلنت عنها فرنسا، بلد ثورة 1789 وحقوق الإنسان ، باسم الإنسانيّة بأكملها. بل يمكن القول إنّ المعركة الّتي اضطررنا إلى شنّها ضدّ نظام غاشم، إنّما قمنا بـــها باسم التّعاليم الإنسانيّة الّتي تلقّيناها من فرنسا نفسها. وهو درس من دروس الزّعيم بورقيبة لقّنه إيّانا منذ شبابنا.

وأضرب مثالا لذلك هذه النّادرة الّتي تبرز هذا الانتماء إلى فكر كنّا نقاوم سلبيّاته.

ففي سنة 1945، دعا الجنرال ماسط المقيم العامّ لفرنسا بتونس بورقيبة إلى عرض برنامجه وتوضيحه. فاندفع الزّعيم يحلّل نظام الحماية وينقده ثمّ تحدّث بضراوة عن أسباب نهايته المحتومة.

فقاطعه الجنرال متشنّج الأعصاب قائلا : « *إذن إذا فهمت قصدك فهما جيّدا، فإنّ فرنسا لم تصنع شيئا إيجابيّا في تونس ؟* ».

فأجابه بورقيبة بكلّ ثقة في النّفس ومن دون أيّ تواضع : « *نعم، صنعتُ بورقيبة !* ».

ووراء ما في هذا الردّ السّريع من ملحة، فإنّ هذا الجواب كان ينمّ على تصوّرنا للكفاح التّحريريّ : فنحن لم نسع إلى مقاومة فرنسا كفرنسا، ولكنّنا كنّا نسعى إلى الاستعاضة عن نظام استعماري هدفه الهيمنة والاستغلال بنظام جديد مقام على الاعتراف باستقلالنا والاحترام المتبادل، وإحلال التّعاون محل السّيطرة والظّلم.

وفيما يخصّني كانت لي دائما علاقات طيّبة مع الفرنسيّين، وخاصّة مع معلّميّ وأساتذتي، وزملائي الوزراء من بينهم موريس هرزوف، وكرستيان بولاك أو الوزراء الأوّل (ميشال ديبري، ريمون بار، بيار موروا، لوران فابيوس، بيار بيريـڤـوفوا)، دون أن أنسى زملائي رجال التّعليم بالمدرسة الصّادقيّة والعلويّة، والسّفراء المعتمدين بتونس، والأكاديميّين مثل موريس دروان، ومحامين مثل مونيك بلّوتيي أو جون – بيار لوسان، وكذلك الّذين صادف أن كان لي معهم اتّصال أو ربطتني بهم علاقة عمل في مناسبة أو أخرى.

لذلك فإنّ اتّهامي بأنّني ضدّ القرنسيّين كما عنّ للبعض إلصاق هذه التّهمة بي هو مضحك وصادر عن سوء نيّة.

وما أن عُيّنت وزيرا أوّل حتّى كانت أوّل زيارة لي للغرب هي زيارة فرنسا. ودلّلت بهذا على أنّ الرّوابط الّتي تجمع تونس بفرنسا هي أقوى وأمتن ممّا يربطها بعواصم غربيّة أخرى. وتمّت هذه الزّيارة الرّسميّة من 18 إلى 22 فيفري 1981 قبيل افتتاح الحملة الانتخابيّة الّتي كانت نتيجتها انتصار فرانسوا ميتران. وكان بورقيبة يظنّ أنّ المنتصر سيكون فاليري جيسكار دستان ولم ينفكّ يؤكّد ذلك لكلّ من يزوره. وكان ذلك يقلق الاشتراكيّين الّذين كان الهادي المبروك سفير تونس في فرنسا يتنبّأ بهزيمتهم مردفا تكهّنه باستدراك فيه شيء من الحيطة والمكر يبدؤه بـــ" ولو أنّ...".

رحت إلى باريس صحبة منصور معلّى وعزّوز الأصرم ووزراء آخرين وموظّفين سامين. وأفضت المفاوضات إلى عدّة اتّفاقات وخصوصا محضرا ماليّا، ومسودّة تعاون تتعلّق بالطّاقة الشّمسيّة، والتّنقيب عن النّفط، وتسوية وضع ما يقارب ألفي تاجر، أغلبهم من "الجرابة العزيزين علينا".

وقمت، مصحوبا بأندري جيرو وزير الطّاقة بزيارة مركز الدّراسات النّوويّة بساكلي حيث كانت لي مفاجأة سارّة تمثّلت في وجود 5 طلبة تونسيّين كانوا يواصلون بحوثهم المعمّقة في هذا المركز.وقد أكرم ريمون بار الوزير الأوّل وفاديّ وهو الّذي تجمعني به صداقة متينة وصلة تتعدّى التّوافق السّياسيّ، بل هي من تلك الّتي تجمع بين رجل التّعليم والتّربية وبين زميله. ولم يستنكف هذا الاقتصاديّ اللامع من الاهتمام بالمسائل الثّقافيّة مع التّذكير بأنّه درّس في الجامعة التّونسيّة في أوّل الخمسينات، وعايش بذلك الثّقافة التّونسيّة، وعرف المجتمع التّونسيّ عن قرب. وفي تحيّته لي أثناء مأدبة العشاء الّتي أقامها على شرفي في قاعات الكي دورسي يوم 18 فيفري 1981 تأثّرت شديد التّأثّر عندما صرّح :*« كنت، يا سيادة*

الوزير الأوّل، زرت منذ عام باريس وكنت تتحمّل آنذاك مسؤوليّة التّربية الوطنيّة. وإنّ ما توليه من عناية بالملفّات الثّقافيّة يسمح لي بأن أؤكّد في هذا المساء مدى أهمّيّة حسن معرفتك لغة وحضارة كلا بلدينا في فترة غالبا ما انطبعت بصعوبات التّواصل بين الثّقافات المختلفة. وأعرف كيف أنّك مثلي مدرك شخصيّا لذلك ».

فأجبته بهذه العبارات : *« إنّي مصرّ على الاعتقاد بأنّ أحسن استثمار هو ذلك الّذي يتمّ دائما وأبدا في الثّقافة. فأن تستثمر في الثّقافة معناه أنّك تستثمر فيما هو باق، فيما ينفذ إلى عمق أبعاد الإنسان الحقيقيّة، وبالطّبع شريطة ألاّ يكتفي المرء بمجرّد الكلام وألاّ ينساق إلى مفاتن العصر الكاذبة.*

« ولربّما سيذكر التّاريخ أنّ عصرنا هو العصر الذّهبيّ للأيديولوجيّات. إلاّ أنّه سيذكر منه أيضا فشل هذه الأيديولوجيات ومرورها الآن بأزمة حادّة.

ولكن ليس هنالك أحسن من الحوار لفهم تعدّديّة المواقف والحدّ ممّا في الأيديولوجيّات من غلّ في التّسلّط على الفكر والتّقليص من إنسانيّة الإنسان. وإنّ ثقافتنا التّونسيّة تترع إلى الحكمة كما تعلم. فنحن في سفينة واحدة. وإذا نحن تمسّكنا بالتّقدّم والمعاصرة مع الحفاظ على هوّيّتنا فإنّ ذلك يعني أنّنا أوفياء إلى القيم الإسلاميّة، وإلى عروبتنا، وممّا اقتبسناه أيضا من "أنوار" الغرب ».

وأثناء الحفل الّذي أقامه الرّئيس الفرنسيّ لتقليدي الصّنف الأكبر من وسام الليجيون دونّور في 20 فيفري 1981 متبوعا بمأدبة غداء قال لي فاليري جيسكار ديستان : *« إنّ ما يستدعي الانتباه في مسيرتكم هو أنّها خُصّصت كلّها للإنسان... فخصالكم معروفة في فرنسا. ونحن ننظر بعين كلّها ودّ وثقة إلى ما قمتم به من عمل فيه تفتّح على جميع الاتّجاهات في المجتمع التّونسيّ. ونحن نعرف المكانة الّتي تضعون فيها العلاقات الفرنسيّة التّونسيّة في تونس الحديثة المسالمة الّتي نراها تسير نحو التّقدّم».*

وفي اليوم نفسه استقبلت بتأثّر كبير في نزل ڤـريّون رئيس الحكومة الأسبق بيار مانداس فرانس الّذي كنت دائما أقدّر فيه نزاهته السّياسيّة ووضوح رؤيته. وإلى جانب كونه رجل المبادئ والحزم فقد كان أيضا بيداغوجيّا صبورا ودودا. وكانت حياته السّياسيّة متعثّرة ومقتضبة دائما. ولا شكّ أنّه كان يتسامى عن دهاء السّياسيّين ومكرهم، وهو الّذي منح تونس الاستقلال الدّاخليّ الّذي أفضى بعد أشهر قليلة إلى الاستقلال التّامّ، وذلك في خطاب ألقاه يوم 31 جويلية 1954 بصفته رئيس الحكومة الفرنسيّة أمام الأمين باشا باي

وبحضور الماريشال جوان. وسيبقى اسمه إلى الأبد مرتبطا بتاريخ تونس المعاصرة. وبقي بورقيبة محتفظا طوال حياته بصورته في مكتبه. وأعلم أنّه عمل بدون هوادة للتّقارب الإسرائيلي الفلسطيني رغم تمسّكه بوجود إسرائيل. فهو لم يقبل أبدا أن يسلّط شعب لاقى من الآلام ما لاقى على شعب آخر الآلام نفسها. وفي آخر المقابلة صرّح بيار منداس فرانس أمام الصّحفيّين في بهو "الكريبون" قائلا :

« إنّ الأمر يتعلّق بمحادثة ودّية لا يستغربها أيّ إنسان طالما أنّي أكنّ إلى تونس صداقة متينة ومحبّة كبيرة، وإلى الّذين يستميتون في سبيلها وخصوصا الرّئيس بورقيبة الّذي يقود بلدا واهبا له كلّ قلبه وجوارحه. وسررت كثيرا عندما علمت أنّ الرّئيس بورقيبة عيّن، بعد السّيّد الهادي نويرة، السّيّد محمّد مزالي وزيرا أوّل. أعتقد أنّ الاختيار جيّد جدّا ومناسب جدّا نظراً إلى خبرة السّيّد مزالي الطّويلة وتعلّقه بكلّ ما له قيمة عندنا. إذن أنا دائما مسرور عندما تاتي المناسبة للحديث عن الشّؤون التونسيّة بجوانبها كلّها مع من يعملون أحسن عمل من أجل تونس.

« أنا مدرك لضروب التّقدّم المنجزة وللتّحسينات الّتي مسّت الميادين النّفسيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. إنّها بالنّسبة إلى تونس فترة تقدّم يفرح لها كلّ أصدقاء تونس. وفي هذا الاتّجاه أريد أن أهنّئ السّيّد مزالي وأقول له إنّي متضامن معه فيما يقوم به من عمل وما يبذله من مجهود.

« إنّ التّعاون التّونسيّ الفرنسيّ هو من طبيعة الأشياء، كامن في مزاج البشر، في تكوينهم، في ماضيهم، في آفاق مستقبلهم ».

وتوفّي بيار منداس فرانس بعد ذلك بأشهر قليلة.

وأخذت المشعل بعده زوجته ماري – كلار منداس فرانس. والتزمت بكلّ القضايا الّتي كانت تراها عادلة.

وأعانتني في مرّتين على الأقلّ : الأولى سنة 1986 عندما تدخّلتْ لدى بورقيبة ليفرج عن أبنائي الّذين كانوا يعذّبون في دهاليز وزارة الدّاخليّة. ولّما قابلتها إثر ذلك في باريس قدّمت لي نسخة من الرّسالة الّتي بعثتها بصورة عفويّة قبل أن تراني أو تعرف مكان إقامتي، والثّانية في سنة 1988 حيث حدّثتني عن تهرّب عدد من المسؤولين الّذين كلّمتهم مباشرة في وضعيّتي ووضعيّة عائلتي، ولم يكن لهم من جواب إلاّ أن قالوا مثل محمّد الشّرفي رئيس رابطة حقوق الإنسان آنذاك مطمئنا إيّاها " *تونس اليوم هي دولة القانون. وليس للسّيّد مزالي إلّا العودة إلى تونس. وكلّ شيء سيتمّ على أحسن حال* ". واقتصرتُ على شكر هذه السّيّدة.

وبقيت العلاقات مع الرّئيس ميتران[1] وديّة طويلا. وقبل أن أعرفه شخصيّا كان لي اتّصال غير مباشر مع مصالحه أدّى إلى تعاون ملموس.

ففي سبتمبر 1981 طلب أبو إياد الرّجل الثّاني في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وفتح الّذي كان مضطرّا إلى الّذهاب إلى الكويت على جناح السّرعة أن يتوقّف بمطار باريس، فكلّفت أحمد بنّور بربط الصّلة بفرانسوا ڤـــروسوفر المستشار الخاصّ لدى ميتيران لتسهيل هذا التّوقّف الخاطف بباريس. مع الملاحظة أنّ أبا إياد كان محلّ تفتيش في ذلك الوقت من طرف الأنتربول لضلوعه المزعوم في الأحداث المأسويّة بمونيخ في سبتمبر 1972 عندما أخذت مجموعة فلسطينيّة مسلّحة إسرائيليّين كرهائن أثناء مشاركتهم في الألعاب الأولمبيّة.

وكان الاقتراح التّونسيّ يتمثّل، علاوة على ما ذكر، في الدّخول في حوار رأيته مثمرا بالنّسبة إلى الطّرفين. وفي هذا السّياق لفت نظرنا سنة 1982 موفَد من المخابرات الفرنسيّة العقيد دي ل. في خصوص الخطر الّذي يمثّله كارلوس وفي تهديدات موجّهة ضدّ ابنة الرّئيس ميتيران مازارين، ،أبى أبو إياد إلاّ التّعاون لمواجهة هذه المخاطر،

وليس لي إلاّ التّعبير عن ارتاحي لأنّ المساعي التّونسيّة أخذتها السّلطات العليا الفرنسيّة بعين الاعتبار. وفعلا واصل أبو إياد اتّصالاته بالمسؤولين الفرنسيّين لما فيه مصلحة الطّرفين حتّى اغتياله بتونس في 14 جانفي 1991، وإنّي لا أزال أذكر جلسة جمعت في تونس سنة 1985 إيف بوني المدير العام للمخابرات الفرنسيّة، وأبو إياد وإبراهيم السّوس ممثّل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بباريس والمسؤولين التّونسيّين في هذا القطاع.

وكانت لي مناسبة استقبلت فيها بنفسي مرّتين بمكتبي رئيس الجوسسة المضادّة الفرنسيّة الجنرال إيمبو في 12 أكتوبر 1985 و11 نوفمبر من نفس السّنة. وأتيحت لي الفرصة قبل ذلك بعامين لأعرف شخصيّا فرانسوا ميتيران وأقضي معه بضعة أيّام أثناء زيارته الرّسميّة لتونس أواخر أكتوبر 1983.

وكان لي شرف مرافقته عندما زار القيروان والمنستير وكذلك لمّا تحادثنا أثناء جلسة عمل جمعت الوفدين برئاستنا نحن الاثنين والّتي التأمت بقصر السّعادة بالمرسى ووصف فيها

---

(1) حاذيته في المنصّة الشّرفيّة بملعب زويتن في 20 مارس 1957 بمناسبة الاحتفال بأوّل ذكرى الاستقلال الوطنيّ. ولم أنس سلوكه إذ ما أن رأى العلم الجزائريّ يرفرف إلى جانب علم فرنسا وكلّ البلدان الّتي استضافتها تونس بهذه المناسبة، حتّى هدّد بمغادرة المنصّة إذا لم تقع إزالة "علم الفلاّقة". ولم "يذعن" بورقيبة بالطبع، وما كان من ميتران، وهو آنذاك وزير الدّاخليّة في حكومة إدقار فور، إلاّ أن غادر الملعب وأخذ مباشرة طريق المطار.

الرّئيس ميتيران العلاقات التّونسيّة الفرنسيّة بأنّها "*حيّة*" وارتاح إلى حسن سيرها. ولاحظ "*ما بذلته تونس من جهود*" لتأسيس ديمقراطيّة تعدّديّة. وقدّر أنّ عشر سنوات من انعدام الاتّصالات المعمّقة بين الحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ وبين الحزب الاشتراكيّ الفرنسيّ خلقت فجوة في العلاقات بين الحزبين، وأنّ موقف الرّئيس بورقيبة لصالح سلفه أقلقت العديد من المناضلين الاشتراكيّين الفرنسيّين. ولاحظ فرانسوا ميتيران أنّ "*هناك عملا كبيرا يجب القيام به*" واتّجه نحوي وقال : "*إنّ شخصك، يا سيّدي الوزيـــر الأوّل، مقبول جدّا في الحزب الاشتراكيّ*" . وكان يأمل استقبالي بباريس للتّعمّق فيما خضنا فيه في جلسة العمل بعقد اجتماع أطول في ديسمبر أو جانفي بباريس. ولكنّ هذا الاجتماع لم يتمّ للأسف. وقبل العودة إلى فرنسا قلّدني فرانسوا ميتيران في 28 أكتوبر 1983 الصّنف الأكبر الوطني من وسام الاستحقاق.

وطلب منّي سفير فرنسا إذا كنت أرى مانعا في أن يستقبل فرانسوا ميتيران في قصر السّعادة، حيث يقيم، ممثّلي أحزاب المعارضة. وأجبت بأنّني لا أرى أيّ مانع في ذلك. فاستقبل الرّئيس الفرنسيّ أحمد المستيري عن حركة الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين، وحرمل عن الحزب الشّيوعيّ التّونسيّ، وبلحاج عمر عن حركة الوحدة الشّعبيّة 2، وكذلك فتحيّة مزالي رئيسة الاتّحاد الوطنيّ للمرأة التّونسيّة وغيرهم.

وتقابلت أيضا مع فرانسوا ميتيران بمناسبة انعقاد أوّل مؤتمر لرؤساء ورؤساء حكومات الدّول الّتي تستعمل اللّغة الفرنسيّة وذلك أيّام 17 و18 و19 فيفري 1986. وكنت ترأّست الوفد التّونسيّ في هذا الاجتماع الكبير الّذي كان فاتحة لسلسلة من الملتقيات هي إلى اليوم متواصلة بصفة دوريّة. وكان عدد البلدان المشاركة 41 بلدا، 15 يمثّلها رؤساء دول و12 رؤساء حكومات والبقيّة وزراء خارجيّة.

وانعقدت الجلسة الافتتاحيّة في إطار مهيب هو قصر فرساي. واختير ستة رؤساء وفود لإلقاء كلماهم. وكنت منهم بجانب فرانسوا ميتران، مع ويلفريد مارتينس وزير أوّل بلجيكا، وبريان مولروني وزير أوّل الكندا، وعبده ضيوف رئيس جمهوريّة السّينغال، وديديي راتسراكا رئيس مدغشقر، وكو هوي وزير الثّقافة الممثّل الشّخصيّ لرئيس جمهوريّة فياتنام. أمّا الرّؤساء أو رؤساء الحكومات الآخرون فإنّهم ألقوا كلماهم في مركز المحاضرات الدُّوليّة بشارع كليبار أثناء الجلسات الموالية.

وأظهر فرانسوا ميتيران نحوي عناية كبيرة وذلك عندما اقترح عليّ مثلا أن ألقي خطابا آخر في جلسة الاختتام، وعندما ميّز أيضا تونس لتقوم بالتّنسيق بين البلدان العربيّة

الّتي ستعيّن البلد الممثّل لجهتها في لجنة المتابعة. وكانت تضمّ 10 دول فأصبحت 11 لتكون تونس ممثّلة زيادة على المغرب بعد أن تنازلتُ له، مجاملةً، عن هذا التّمثيل. ودُعيتُ أيضا لحضور النّدوة الصّحفيّة الّتي اختُتمت بـــها القمّة وكنت جالسا على يمين الرّئيس ميتران.

ولكنّ هذه العلاقات الودّيّة ستطرأ عليها غيوم بسبب العداوة المجانيّة الّتي كان يكنّها لي إيريك رولو أثناء اضطلاعه بمهمّته كسفير لفرنسا بتونس، وأيضا بسبب مناورات الهادي المبروك سفير تونس بفرنسا.

ففي غرّة جويلية 1985 عيّن الرّئيس ميتيران سفيرا لفرنسا بتونس إيريك رولو الّذي كان يعمل من 1956 إلى 1986 بالمصلحة المهتمّة بالقسم الدّوليّ بجريدة لوموند.

وكانت مهمّته في الواقع هي متابعة شؤون منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والتّقارب مع صديقه آنذاك القذافي، حسب ما قاله لي بنفسه عند رجوعي من اجتماع عقدته بـــقـــرنبالية حيث ألقيت خطابا ندّدت فيه بطرد القذافي لحوالي 32.000 تونسيّ واحتجاز مستحقّاهم. وكنت دعوت إيريك رولو لمرافقتي. وفي طريق العودة سألني قائلا : " *ألا ترى أنّك ذهبت بعيدا ؟* "، وبدا لي مستاء لما قلته تنديدا بـــ"صديقه" !

وكانت وسيلة بورقيبة معجبة بإيريك رولو وقالت ذلك لإيديت شونو زوجته يوم 6 سبتمبر 1985، ومصدري ثابت لا شكّ في صحّته ولديّ ما يثبت ذلك.

وكانت زوجة السّفير تنقل عن وسيلة ما تبوح لها به من أشياء سيّئة عن زوجها، وكذلك رأي بورقيبة في شخصيّات مهمّة للغاية. ولا يليق بي ذكر نبذ من تصانيف هذا البوح المخزي أحيانا، وخاصّة فيما يتعلّق بالعلاقات الحميمة الّتي تكون بين زوجين في مقامهما والّتي تُرمى نهبة لمن يتلقّون تقارير السّيّدة إيديت شونو في الأوساط الفرنسيّة.

سأتوقّف فقط عند ثلاثة مقاطع. الأوّل يتعلّق برأي السّيّدة بورقيبة في الوزير الأوّل أمام زوجة سفير أجنبيّ : « *من قبل كان مزالي يستـــمع إلّي. والآن لا يبالي بي. لذا أصبح يرتكب حماقات، ولم يعد يمسك البلاد ...* ». وكأنّ من اعتصم بحبل وسيلة دون سواه أمسك البلاد!...

والمقطع الثّاني يتعلّق برأي وسيلة بورقيبة في إيريك رولو : « *هي سُرّت كثيرا لمجيئه إلى تونس لأنّها معجبة بمعرفته وتحليله للعالم العربيّ... وحتّى الأمريكان فهم يأخذون بنصائحه. إنّ إيريك رولو عرف كيف يتحدّث مع القذافي الّذي يحترمه ويحبّه كثيرا !* »

أمّا المقطع الثّالث فيتعلّق بالقذافي وهو الّذي اضطرّت تونس إلى قطع العلاقات الديبلوماسيّة معه بسبب هجوماته ومناوراته المدمّرة ضدّ بلدنا. جاء فيه : « *بقيتُ دائما على صلة به، وحتّى إذا هي امتنعت من قبوله علنا بالقصر فهي تبعث له بتحيّاتها الودّيّة. وتتحدّث معه بصراحة. وتعتبره جميلا جدّا. وتنصحه بأن يكفّ عن الاحتفاظ بشعره الكثيف، وبلباس زيّه العسكريّ وإبقاء شعره قصيرا. وهو يستمع إليها بعناية. وهو يخطئ أحيانا، والتّونسيّون كذلك لا يقلّون رعونة. والقذافي يحبّ كثيرا إيريك رولو* ».

وكلّ يعلم أنّ إيريك رولو كان يناوئني لأسباب أجهلها إلى الآن. وهناك حزب صغير من اليمين المتطرّف يسمّى "*الحزب العمّالي الأوروبّي*" بقيادة أمريكي يدعى لاروش كتب مقالا في نشريّته *التّضامن الجديد* اتّهم فيه إيريك رولو "*بتدبير مؤامرة ضدّ الخليفة الدّستوريّ لبورقيبة*". ورأت جريدة *لابريس* نقل المقال. لكنْ *وكالة تونس إفريقيا للأنباء* الّتي لم تنقله لم تر من الفائدة نشر تكذيب له.

وتملّك إيريك رولو الغضب. وبالرّغم من أنّي استقبلته بمكتبي مؤكّدا له أنّه لا دخل لي شخصيّا في القضيّة فلم يجد ذلك شيئا. وذهب الأمر إلى أن أرسل إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة وإلى الوزير الأوّل برقيّة بتاريخ مارس 1986 يقترح فيها ما يلي :

«1) على الوزير الأوّل أن يبعث فورا برسالة إلى السّيّد مزالي للاحتجاج ضدّ عمليّة من شأنها أن تسيء إلى العلاقات الطّيّبة الفرنسيّة التّونسيّة الّتي نتمسّك بـــها.

« 2) نطالب بإصلاح يكون في مستوى الضّرر الّذي ألحقته بنا هذه الحملة الصّحفيّة. ويمكن أن نطلب من الحكومة التّونسيّة أنّ تعبّر على الأقلّ عن أسفها لما صدر من هذه الشّتائم في الصّحافة التّونسيّة.

« وفي انتظار هذا الإصلاح أطلب من الخارجيّة أن تسمح لي بألاّ أظهر علانية إلى جانب ممثّلي الحكومة التّونسيّة وألاّ أتّخذ أيّة مبادرة لمقابلة الوزير الأوّل إلاّ لتبليغه رسالة من حكومتنا تخصّ هذه القضيّة ».

وهكذا كانت لهجة السّفير حربيّة، إذ أراد معاقبتنا من أجل موقف لا ناقة لنا فيه ولا جمل اتّخذته نشريّة أجنبيّة صغيرة هي لسان حزب أمريكيّ "مهمّش" !

وخطرت ببالي حادثة مروحة داي الجزائر مع القنصل الفرنسيّ دوفال سنة 1827 وما حفلت به كتب التّاريخ المدرسيّة المفروضة علينا في المدارس "الفرنكوعربيّة من حديث عن الثّأر للكـــرامة المهـــدورة، وحمدت اللّه أنّ عهد العقاب بالسّفن القاصفة بالمدافـــع قد ولّى وانقضى.

وفي أفريل 1986 روى لي الدّكتور الدّبّوسي النّائب ورئيس بلديّة طبرقة أنّه التقى إيريك رولو في مطعم "الدّار الذّهبيّة" وأنّ السّفير أكّد له" *أنّ آيام مزالي معدودة*". وصحيفة *ميدل إيست إنسايد* مضت حتّى إلى القول، في عدد مارس 1986 إنّ "*هناك مكائد يحيكها رولو ضدّ محمّد مزالي*". ولكنّ سحْبه من منصبه من تونس في ماي 1986 لم يكن من صنيعي، بل كان خاتمة صراع في صلب الحكم بباريس بين اليمين واليسار، كما ذكّر به جاك أتالي في كتابه *فارباتيم* (فايار) عندما قال : « *في الكي دورسي كان جان- برنار ريمون راغبا في رحيل رولو... وكان جاك شيراك يمقته منذ أن أرسل برقيّته الدّيبلوماسيّة بتاريخ 14 مارس من طهران وذكر فيها محاولات حزب التّجمّع الجمهوري لتعطيل تحرير الرّهائن* [الفرنسيّين بلبنان] *قبل الانتخابات* » (صفحة 77).

وقبل نهاية مهمّة إيريك رولو دعاه الكي دورسي للتّشاور ليجنّب جاك شيراك ملاقاته عند نزوله من الطّائرة في زيارته الرّسميّة لتونس. وأكّد لي ذلك الوزير الأوّل الفرنسيّ، إذ ما أن أصبحنا على انفراد في السّيّارة حتّى قال لي : « *أذنت بدعوة رولو إلى باريس حتّى لا أجد نفسي مجبرا على مصافحته !* ». ولم أعلّق على ما قال مجاملةً.

كان ذلك الحلّ التّوافقي الّذي ضبطه جان لويس بيانكو المدير العام لدى ميتيران بالإيليزي وموريس أولريش مدير ديوان شيراك بماتينيون كما ذكره جاك أتالي في يوميّاته فارباتيم (صفحة 81)، بحيث أنّ دعوة إيريك رولو كانت قضيّة فرنسيّة بحتة، ولا بدّ أن أعود للتّأكيد بأنّني لا دخل لي فيها بالرّغم ممّا أظهره هذا السّفير نحوي من عداء مجاني.

ولم تساعد هذه الواقعة على إلقاء الأضواء على هذا الالتباس الّذي تفنّن الهادي مبروك سفيرنا في فرنسا في خلقه بيني وبين ميتران. وذكر جاك أتالي في كتابه *فارباتيم* أنّ فرانسوا ميتيران أسرّ إليه بأنّه " لأوّل مرّة يأتي رئيس حكومة إلى باريس ولا يحيّيني : هو الوزير الأوّل التونسيّ السّيّد مزالي " (صفحة 143). ولو عرف ميتيران سبب هذا التّقصير غير المقصود لصُعق ! كلّ ما في الأمر هو أنّني برمجت إقامة قصيرة في باريس يوم 17 أفريل 1986 وأنا في طريقي إلى ستراسبورغ حيث كان سيُنظّم على شرفي حفل استقبال رسميّ وألقي في الغد خطابا أمام النّوّاب الأوروبّيين، وطلبت مسبقا من سفيرنا الهادي المبروك أن يضبط لي موعدا لزيارة الرّئيس ميتيران زيارة مجاملة. ولكنّ سفيرنا أعلمني أنّ رزنامة الرّئيس مثقلة بالمواعيد وأنّه لن يتسنّى له رؤيتي في ذلك اليوم إلاّ إذا مدّدت في إقامتي. ووصلت باريس من دون أن أحصل على هذا الموعد. وتلفن الهادي مبروك أمامي وتظاهر

بالإلحاح على الكاتب الخاصّ لفرانسوا ميتران، بدون جدوى طبعا. ولكنّي لا أعرف لمن هتف السّفير. ويمكن أن يكون المخاطَب أيّا كان إلاّ الكتابة الخاصّة للرّئيس ميتران. وبهذه الصّورة لم أتمكّن من ملاقاة رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الّذي لن يعرف أبدا السّبب الحقيقي لتعذّر ملاقاته، ولا شكّ أنّه لم يقع إعلامه لا من طرف سفيره في تونس ولا سفيرنا في فرنسا.

وفي هذه الفترة الّتي كانت فيها السّيّدة وسيلة بورقيبة تقدح في زوجها وفيّ نشرت مجلّة *أفريك آسيا*، **الصّادرة بباريس، الخبر الآتي الّذي أرويه من دون أن أكون قادرا على تأكيد محتواه أو تفنيده :**

« أورد مكتب وكالة تونس إفريقيا للأنباء بباريس أن الدّوريّة أفريك آسيا الصّادرة كلّ شهرين بباريس ذكرت، في نشرة يوم الجمعة الجاري، وفي ركن " ما ننفرد بنشره" المقطع التّالي: ماذا قيل بين زوجة رئيس الجمهوريّة التّونسيّة وسيلة بورقيبة، وسنّها الآن سبعون سنة، وبين بيار ماريون رئيس الإدارة العامّة للأمن الخارجيّ، مصلحة التّوثيق الخارجيّ والجوسسة المضادّة سابقا أي المصالح المختصّة الفرنسيّة، أثناء المقابلة الّتي تمّت بينهما في باريس ؟

« وإذا كان الصّمت الكبير لفّ "رسميّا" هذا اللّقاء فإنّ ما تسرّب من أخبار في دوائر الإدارة العامّة للأمن الخارجيّ ينبئ بأنّ وسيلة بورقيبة عبّرت طويلا عن القلق الّذي يساورها من جرّاء سياسة الوزير الأوّل محمّد مزالي الموالية أكثر فأكثر للأمريكان وكانت زيارته إلى واشنطن محلّ انشغال الحكومة الفرنسيّة انشغالا كبيرا. ومن المعلوم أنّ الوزير الأوّل التّونسيّ ميّال بصورة واضحة إلى انضمام بلاده إلى " الإجماع الاستراتيجي الأمريكي " الّذي يجعل العالم العربيّ[1] غرضا له.

« وقد تكون المحادثات بين وسيلة وماريون تمحورت حول العلاقات الثّنائيّة الفرنسيّة التّونسيّة، وحول خلافة بورقيبة المحتملة، والوضع في المغرب العربيّ وخاصّة الطّريقة الّتي بها يمكن لفرنسا الاشتراكيّة الوقوف في وجه الاستراتيجيّة الأمريكيّة في المغرب العربي ».

بدون تعليق !...

أمّا علاقاتي مع جاك شيراك فقد كانت دائما متّصفة بحرارة لا تصنّع فيها، وباحترام حقيقيّ.

---

(1) سيتبيّن القارئ عندما يقرأ الفصل "العلاقات مع الولايات المتّحدة" أنّ الأمر لم يكن كما ذكر، بل بالعكس!

فلقد استقبلني، يوم الأحد 17 مارس 1985، في قصر بلديّة باريس في قاعة الأقواس الرّائعة وسلّمني ميداليّة الاحتفاء بالذّكرى الألفين لتأسيس العاصمة الفرنسيّة، وذلك بحضور العديد من الشّخصيّات السّياسيّة ومن الأكاديميّين. ولاحظ شيراك قائلا : " *لم أر أبدا مثل هذا العدد الكبير من مساعدي رئيس البلديّة مجتمعين في مثل هذه المناسبات كاجتماعهم اليوم* ".

وفي ذلك الحفل المشهود، حيّاني في خطاب مميّز، لا بصفتي رجل دولة فقط بل أيضا بصفتي كاتبا ومدير مجلّة الفكر، ورئيس اتّحاد الكتّاب التّونسيّين، وعضو اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة.

وأجبت بخطاب مرتجل أثنى عليه ثناء كبيرا جاك توبان الكاتب العامّ آنذاك لحزب التّجمّع من أجل الجمهوريّة. وكانت هذه الزّيارة إلى باريس مكثّفة كثافة استثنائيّة، لأنّي تسلّمت، قبل ذلك بيوم من حفل قصر البلديّة، أسمى استحقاق تمنحه أكاديميّة باريس وهو "ميداليّة السربون" من يدي السّيّدة الرّئيسة هيلان أرفيلار، كما سبق أن ذكرت في أوّل هذا الكتاب. وجئت في القائمة بعد الوزير الأوّل للجمهوريّة الشّعبيّة الصّينيّة وبعد رئيس الجمهوريّة الفيديراليّة النّمساويّة. وذكّرتْ رئيسة جامعات باريس بمسيرتي الجامعيّة الّتي قضّيتها في السربون في المكان نفسه الّذي وقع فيه الحفل قالت : « *هل لي في الختام أن أوجز في مغاز قصيرة هذه الرّسالة الّتي تتضمّن جوهر فلسفتك السياسيّة. لقد كتبت قائلا إنّه من الواجب نفي كلّ جبريّة وكلّ حقد. إنّ مونتانيو ينظر إليك من فوق قاعدة تمثاله الكائن بنهج المدارس قبالة السربون. ويظهر أنّك عرفت كيف تتمسّك بالعقل* ».

وأجبت معبّرا عن اعترافي بالجميل لأنّي تشرّفت بأن كنت أوّل مواطن في العالم العربيّ تسلّم ميدالية مستشاريّة جامعات باريس المهيبة. وذكّرت بما يدين به جيلنا للجامعة الفرنسيّة وبتمسّكي بما في حضارتنا من رسالة إنسانيّة الّتي عبّر عنها، حسب ظنّي، أحسن تعبير القرطاجي تيرانس، الشّاعر باللّغة اللاتينيّة عندما قال : "*إنّي إنسان وليس شيء ممّا يتعلّق بالإنسان عنّي بغريب*".

وفي الغد وبعد الاستقبال في قصر البلديّة ذهبت إلى مقرّ إذاعة وتلفزة لوكسمبورغ حيث كنت مدعوّا في نطاق البرنامج الشّهير "المنبر الأكبر لإذاعة وتلفزة لوكسمبورغ – لو موند ". وهناك بقيت طوال 75 دقيقة أتلقّى بدون هوادة أسئلة خمسة من أشهر الصّحفيّين الفرنسيّين : أوليفيي مازرول، وجاك أماليك، وكرستيان مالار، وبول بالطا،

وكريستيان مينانتو. ومكّنني هذا التّمرين الصّعب من شرح موقف تونس إزاء عدّة مسائل داخليّة وخارجيّة. وبيّنت الغايات من سياستي، وأبرزت المقوّمين الأساسيين فيها : الدّيمقراطيّة السّياسيّة، والتّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة. وشرحت على ضوء لعبة الأسئلة والأجوبة وجهة نظري من مسائل عامّة : كالإسلام والتّسامح، والعروبة والحداثة، ولكن أيضا وجهة نظري من مسائل عمليّة مثل الاكتفاء الذّاتي الغذائيّ ومقاومة النّزوح والهجرة. وسمحتْ لي هذه الجلسة بأن أشرح موقفي من مسألة تعريب التّعليم معلنا أنّ محبّتي لبلادي واعتزازي بمقوّماتها الحضاريّة لا يتناقضان مع الرّوابط الثّقافيّة الّتي تربطني بفرنسا، وأنّني، لئن لم أكــن " *مهووسا بفرنسا، فإنّي أعتبر نفسي بطيبة خاطر محبّا لفرنسا، فرنسا الأنوار وحقوق الإنسان بدون تحفّظ* ".

واختُتمت هذه المهمّة الثّريّة بمقابلتين : الأولى بالإيليزي مع الرّئيس ميتيران والثّانية بماتينيون مع زميلي لوران فابيوس.

وبعد ذلك بسنة، حظيت بلقاء جاك شيراك يوم 17 أفريل 1986 بماتينيون وقد أصبح حينذاك وزيرا أوّل في الحكم المتعايش بين اليمين واليسار. واستقبلني بنفس الحرارة، ونفس اللّطف اللّذين أظهرهما لي في قصر البلديّة. وتحدّثنا عن التّهديد الّذي يمثّله القذافي تجاه تونس بدعوى أنّنا سمحنا للطّائرات الأمريكيّة بالمرور عبر فضائنا الجوّيّ عندما أغارت على طرابلس، بينما لم نرخّص لأيّ كان في هذه العمليّة، ثمّ إنّه لا أحد طلب منّا ترخيصا. وليس لنا لا رادار دقيق ليعاين خرقا لأجوائنا، ولا طائرات قادرة على اعتراض سبيل الطّائرات الأمريكيّة من نوع ف 15 وف 16. وأكّد لي شيراك مساندة فرنسا الّتي لن تقبل أبدا أن يعمد أيّ كان إلى الهجوم على تونس عسكريّا. وقال حرفيّا أمام الصّحفيّين : « *إذا كانت تونس هدفا لأيّ عدوان، مهما كانت طبيعته، ومن أيّ كان فإنّ هذه المساعدة ستكون سريعة في اللّحظة نفسها، وبدون أيّ تحفّظ. إنّ هذا من طبيعة العلاقات الرّابطة بين تونس وفرنسا، وأنا متيقّن، وأكرّر ذلك، أنّ العكس بالعكس صحيح صحّة كاملة* ».

وفي هذه الفترة بالذّات كان الموعد الّذي لم يتمّ بيني وبين ميتران. ومهما كان الأمر فإنّ علاقاتي الجيّدة مع شيراك تواصلت، حتّى بعد عزلي. فالصّداقة الّتي يكنّها لي لم تعترها شائبة من الشّوائب، لا المصير الّذي عرفته، ولا التّغيير الّذي طرأ على وضعي. إنّه واحد من أولائك المسؤولين السّياسيّين الّذي أقــام الدّليل على ثبات في الصّداقة يشــرّفه أحســن تشريف.

الفصل الخامس

العلاقات مع الولايات المتّحدة والدّفاع عن قضيّة فلسطين في البيت الأبيض

منذ أوّل التزامي بالنّضال إلى جانب بورقيبة قبل الاستقلال، سمعته دائما ينوّه بالولايات المتحدة الأمريكيّة. وكان يعتبر أنّ وطن الدّيمقراطيّة والدّعوة إلى احترام حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها يمكن له أن يجنّب تونس البقاء على انفراد غير متوازن في صراعها مع فرنسا. وفعلا ضغطت الولايات المتحدة بصورة فعليّة على فرنسا بعد قصفها لساقية سيدي يوسف بالقنابل يوم 8 فيفري 1958 حتّى تُجلي جيوشها عن تونس.

وعلى صعيد تنمية البلاد التونسيّة فمن الأكيد أنّ الولايات المتحدة ساهمت مساهمة لا بأس بها بعيد الاستقلال. وبصفة عامّة كان بورقيبة المتموقع دائما في معسكر "العالم الحرّ" يعتبر الولايات المتحدة بمثابة الدّرع الحامي من امبرياليّة الاتّحاد السّوفياتي.



وفي 28 و29 أفريل 1982 أدّيت زيارة رسميّة للولايات المتحدة، حيث استقبلني رونالد ريغن كرئيس دولة، وأسكنني بلار هاوس. وبعد التّبادل التّقليديّ للخطب على درج مدخل البيت الأبيض اجتمعنا في المكتب البيضويّ الشّهير، ثمّ واصلنا محادثاتنا أثناء مأدبة غداء أقامها على شرف الوفد التّونسيّ. وكان إلى جانبي ثمانية مسؤولين تونسيّين كبار منهم صلاح الدّين بالي وزير الدّفاع، ومحمود المستيري كاتب الدّولة للشّؤون الخارجيّة، والحبيب بن يحيى سفير تونس بواشنطن، ومحمّد هاشم المستشار الدّيبلوماسيّ لدى الوزارة الأولى. واستقطبت القضيّة الفلسطينيّة أكثر من نصف الوقت المخصّص للمحادثات في هذه

المناسبة. وأملي أن يُنشر للعموم في يوم من الأيّام محضر هذه الجلسة الّذي لا بدّ أنّه تمّ تسجيله، حتّى يدرك المؤرّخون الجهود المضنية الّتي بذلتها في سبيل القضيّة الفلسطينيّة العادلة.

وكنت قبل سفري إلى واشنطن تحادثت طويلا مع ياسر عرفات، وخصوصا مع عصام السّرطاوي، مستشاره الخاصّ، لمحاولة ضبط استراتجيّة من شأنها تسهيل الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينية من طرف الولايات المتّحدة الّتي كانت تعتبر عرفات عدوّا لدودا لا يمكن ربط الصّلة معه تماشيا مع السّياسة الإسرائيليّة حينذاك، كما هي اليوم تجاه حركة حماس !... وكان الزّعيم الفلسطينيّ التزم بأن يلغي من ميثاق المنظّمة الفصل الّذي يقرّ بإزالة إسرائيل، وقد أوفى بوعده بمناسبة زيارته لباريس في ماي 1982، أي شهرا بعد زيارتي الرّسميّة إلى الولايات المتّحدة. والتزم أيضا بالاعتراف علنا بدولة إسرائيل، ولكن في نطاق المعاملة بالمثل، ومقابل اعتراف إسرائيل والولايات المتّحدة بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

وضُبطت هذه المقترحات في نصّ سلّمه إليّ الزّعيم الفلسطينيّ عصام السّرطاوي، وهو جرّاح متميّز، ورجل مشبع بالرّغبة في السّلم يرى أنّ الحوار مع الإسرائيليّين وتحسيس الرّأي العام الإسرائيليّ من شأنهما أن يكون لهما تأثير إيجابيّ. وكان يأمل أن أتوصّل إلى إقناع المسؤولين الأمريكيّين بالجواب عن هذه الوثيقة كتابيّا.

وعندما استقبلت لأوّل مرّة عصام السّرطاوي ببيتي لم أكن أعرف أنّه كان مثّل عرفات في محادثات سرّيّة مع موفديْن إسرائيليّيْن، إيليلف والجنرال بيلاد، بقصر مونفران، أوائل أوت 1970.

وكان منداس فرانس هو الّذي رعى هذه المحادثات، وكان صرّح لجون دانيال (لي نوفال أبسرفتور) وجون فرنيو (باريس براس) أنّه على إسرائيل أن تتجنّب *"إلحاق الأراضي المحتلّة"* وأنّه من مصلحتها *" نشر برنامج سلم تعلن فيه بأنّه ليس لها مطامع ترابيّة، مع فتحها حوارا مع الشّعوب"*. وأثناء مأدبة البيت الأبيض، دافعتُ أمام رونالد ريــڤــن، والجنرال هاف[1] عن الملفّ الفلسطينيّ بحماس وصدق ومعقوليّة حتّى أنّ رونالد ريــڤــن صرّح بأنّ هذه هي المرّة الأولى الّتي يرى فيها مسؤولا عربيّا تحدّث معه عن الفلسطينيّين سرّا كما

(1) فهل كشف الجنرال هاف عمّا وقع ؟ ومهما كان الأمر فإنّه اضطرّ إلى الاستقالة في 25 جوان 1982، وعمليّة "السّلم في الجليل" على أشدّها، وهي التي شنّتها إسرائيل ضدّ لبنان، فجر 6 جوان 1982. ويظهر أنّ الحكومة الأمريكيّة لم ترض عن تصرّف ألكسندر هاف واعتبرته مواليا لإسرائيل أكثر من اللّزوم.

يتحدّث عنهم علنا. وأضاف أنّ أغلب رؤساء الدّول أو الحكومات العربيّة يحذّرون في السّرّ مخاطبيهم الأمريكان من تطرّف "الثّوريّين" الفلسطينيّين ! وكان أعضاء الوفد التّونسيّ الموجودون إلى جانبي يسجّلون تبادل وجهات النّظر ولاحظوا إلحاحي في طلب جواب كتابيّ عن الوثيقة الّتي سلّمتها لريـــڤـــن والمحتوية على المقترحات والالتزامات الفلسطينيّة.

وليلة مغادرتي واشنطن زارني في مكان إقامتي بلاير هاوس الجنرال هاف بنفسه وسلّمني الوثيقة المطلوبة. وفي طريقي للعودة إلى تونس توقّفت بباريس يوم 30 أفريل 1982 واستقبلت عصام السّرطاوي بسفارة تونس على السّاعة الثّامنة صباحا. ولم يصدّق ما رآه عندما سلّمته نصّ الأمريكان المكتوب جوابا عن الوثيقة الّتي تلقّيتها منه قبل سفري إلى واشنطن. وبعد أن قرأها بتأثّر كبير قال لي : " *هذه أوّل مرّة يكتب الأمريكان للفلسطينيّين رسميّا ومباشرة* ".

وللأسف فإنّ هذا التّبادل الواعد لم يثمر، لأنّ الجيش الإسرائيليّ زحف على لبنان واحتلّ بيروت في جوان 1982 وأجهضت كلّ هذه المجهودات.

وبعد أكثر من سنة من ذلك استقبلت السّرطاوي ببيتي. وكان محبطا إذ قال لي " *أنا حزين، لأنّ زعماءنا متردّدون يقدّمون خطوة ويؤخّرون أخرى وقضيّتنا لا تتقدّم* ". فحاولت رفع معنويّاته مذكّرا إيّاه بأنّ المناضل من أجل الاستقلال يجب ألاّ يفقد الأمل لأنّ كيانه مرتبط بالنّضال. ثمّ رافقته بنفسي إلى نزل هلتن، لأنّه جاء إلى بيتي في تاكسي، ولم يكن تحت يدي في يوم الأحد سائق . ولم أره بعد ذلك[1].

وكان الزّحف الإسرائيليّ على بيروت كارثة على الفلسطينيّين. إذ طردوا من لبنان وفقدوا بذلك قواعد لوجستيكيّة هامّة في نضالهم المرير. وللتّاريخ وحتّى لا أهضم حقّ أحد أقول بأنّ وسيلة بورقيبة كانت من أقوى أنصار الفلسطينيّين، وفي النّصف الثّاني من شهر أوت 1983، وبينما قدمت للاجتماع بالرّئيس في قصر سقانص استوقفتني لإعلامي بأنّ حكم بلعاوي في قاعة الانتظار لمقابلة الرّئيس الّذي نبّهها إلى أنّه لن يقرّر شيئا قبل

---

(1) اغتيل يوم 11 أفريل 1983 بالبرتغال في فندق مونتيكوري في مدينة البريفيرا. وكان ولد في عكّة، وشبّ وترعرع في العراق، وتخرّج فيه طبيبا مختصّا في أمراض القلب عام 1959. وتزوّج الدّكتورة وداد المفتي، وهي من عائلة عراقيّة محافظة، وخلّف ثلاثة أبناء : نادية، وعمر ورنا... رحمه الله. وكان يمثّل منظمة التّحرير الفلسطينيّة في ندوة الاشتراكيّة الدّوليّة. وكان المجرم المشهور بانتمائه إلى مجموعة أبو نضال الفلسطينيّة المتطرّفة موجودا على بعد أربعة أمتار من شيمون بيريز واغتال عصام ولم يصب الإسرائيليّ بخدش. وكان الفلسطينيّون المعتدلون هدفا للاغتيال من طرف الموساد إمّا مباشرة أو بواسطة أبو نضال.

استشارتي، ورجتني الموافقة. ولم أكن شخصيّا في حاجة طبعا إلى هذه التّوصية، بالرّغم من تحفّظ بعض أعضاء الحكومة بتعلّة صيانة السّياحة. وما كاد بورقيبة يأخذ رأيي حتّى وافقت بحماس ، ثمّ استقبل بحضرتي ممثّل ياسر عرفات، ولم يترك له المجال لتقديم الطّلب، بل بادره بالقول: تفضّلوا على الرّحب والسّعة، أنتم في وطنكم الثّاني...

وفي 28 أوت من تلك السّنة أرست السّفينة اليونانيّة *سيد تيرم* بميناء بنزرت. وكان الفرنسيّون والأمريكان شجّعوا الحكومة على موقفها وما كنّا في حاجة إلى ذلك لأنّ موقفنا كان واجبا يمليه التّضامن والأخوّة.... وكنّا عاملنا الجزائريّين طوال ثماني سنوات نفس المعاملة عندما كانوا يكافحون من أجل الاستقلال. وكان ذلك ديدننا مع أشقّائنا اللّيبيّين سنة 1911 عندما احتلّت الجيوش الإيطاليّة بلادهم، وكذلك فعلنا مع الآلاف من الموريسكيّين الّذين طردهم فيليب الثّالث ملك إسبانيا ابتداء من سنة 1609 (ومنهم مئات من اليهود...).

ورافقت بورقيبة ووسيلة لاستقبال أشقّائنا الفلسطينيّين الّذين سلّموا أسلحتهم لجيشنا الوطنيّ، ولم يُبقوا بحوزتهم إلاّ أسلحة خفيفة صالحة للحفاظ على أمن مسؤوليهم. وبعد أشهر قليلة انتقل العديد منهم إلى تبسّة أو إلى بلدان عربيّة أخرى، ولكن بقي عدد من مصالحهم بتونس مثل الشّؤون الاجتماعيّة أو الخارجيّة. وسُلّمت لبعض مسؤوليهم مكاتب ومساكن بحمّام الشّطّ، وهو ما انجرّ عنه، غرّة أكتوبر 1985، القصف الإسرائيلي على هذه القرية.

وبعد زيارتي الرّسميّة، سلّم السّفير الأمريكاني بيتر سيبستيان رسالة إلى بورقيبة من رونالد ريــقــن عبّر فيها عن سروره البالغ باستقبالي، وبالانطباع الطّيّب الّذي تركته الزّيارة عنده، وحسن اختياري كخليفة لبورقيبة. وابتهج بورقيبة لذلك وطلب منّي نشر الرّسالة في جميع الجرائد التّونسيّة. ولكنّني أثنيته عن ذلك تبعا لنصيحة أحمد بنّور، وخوفا من زيادة إثارة الغيرة في بعض النّفوس.

وفي 26 أفريل 1982 زرت، عند مغادرتي واشنطن الرّئيس الأسبق نيكسن في مكاتبه بنيويورك حيث كان يمارس المحاماة. واستقبلني بودّ كبير وتجاذبتنا أطراف الحديث عن زيارته لتونس في 19 جانفي 1958، وكان إذّاك نائب رئيس الولايات المتّحدة. وحدّثني عن "قرية أطفال بورقيبة" للبنات الكائنة بنهج آرل، الطّاهر الحدّاد اليوم. ربّما قال ذلك لأنّه كان يعرف أنّني كنت مسؤولا عن قرى أطفال بورقيبة طوال أعوام. بينما أحجم عن الإشارة إلى مأدبة الغداء المثيرة الّتي كانت له مع بورقيبة، بعد ذلك بزمن طويل، أي في 15

أكتوبر 1981 والّتي كنت مدعوّا إليها. وكان آتيا من القاهرة بعد مشاركته في جنازة السّادات.

وبلّغ ريشار نكسن بورقيبة تحيّات رونالد ريــڤــن قائلا : "إنّه من حزبي"، الحزب الجمهوريّ. ثمّ سأله رأيه في الوضع بالشّرق الأوسط قائلا :

« السّيّد الرّئيس، إنّك صديق لبلادنا، ومن أحسن من عرف الصّراع الإسرائيلي الفلسطينيّ. ماذا يمكن أن تفعله الولايات المتّحدة للمساهمة في حلّ هذا المشكل ؟

- *لا أرى شيئا !*

- *لماذا ؟ »*

ورفع بورقيبة صوته وتوتّرت أعصابه ونهض وصرخ :

« لأنّ سياستكم، أنتم الأمريكيّين، تُضبط في تل أبيب لا في واشنطن. خلّصوا أنفسكم من اللّوبي الصّهيوني الّذي له تأثير كبير على سياستكم ».

أصيب نكسن في الصّميم ولكنّه بقي هادئا وقال : *« أنت تعرفنا أكثر ممّا نعرف أنفسنا وتعرف كلّ تناقضاتنا ».*

وأجاب بورقيبة في الحين : *« تماما، أنا أقول لكم الحقيقة في وجوهكم. ما دامت إسرائيل ولدكم المدلّل !... ».*

وران على المجلس صمت طويل ورهيب. وانتهت مأدبة الغداء بأحاديث من هنا وهناك لا قيمة لها. وعلى كلّ فلن يكون هذا الغداء بالنّسبة إلى نكسن ذكرى طيّبة.

وبعد توديع الضّيف هتف بورقيبة لأحمد بنّور كاتب الدّولة للأمن الوطنيّ وقــال :
« لقد أخذت موعدا لك من نكسن هذه العشيّة في قصر السّعادة. أعلمه بتهديدات القذافي.

- *إي نعم، سيّدي الرّئيس.*

- *نكسن رجل سياسيّ عظيم. قرأت مرّتين كتابه الحرب الحقيقيّة »*

ثمّ أضاف في لهجة مرحة :

- *أنا مديرك للمراسم كما ترى.أضرب لك المواعيد ! ».*

وفي آخر الأسبوع الأوّل من مارس 1986 زار تونس زيارة رسميّة جورج بوش الأب نائب رئيس جمهوريّة الولايات المتّحدة مرفوقا بريشار مورفي كاتب الدّولة المساعد لشؤون الشّرق الأوسط، وروبار بيليترو نائب كاتب الدّولة المساعد للدّفاع الوطنيّ. وبعد مأدبة الغداء الّتي أقامها بورقيبة على شرفه جمعتني به جلسة عمل في قاعة مجلس الوزراء الكبيرة بقصر قرطاج، بحضور الباجي قائد السّبسي وزير الشّؤون الخارجيّة والسّفيرين الحبيب بن يحيى وبيتر سيبستيان. وقمنا بإلمامة حول مختلف أوجه التّعاون التّونسيّ الأمريكي، وتحدّثنا عن تهديدات القذافي. وعقب الجلسة اختلى بي جورج بوش في أحد أركان القاعة ولم يرافقنا سوى المترجم الأمريكيّ فأكّد لي أنّ الرّئيس ريــــقــــن، وهُو نفسه، مرتاحان في خصوص مستقبل تونس منذ أن عيّنني بورقيبة الخليفة الدّستوريّ له. فشكرته مجاملا وبالرّغم من هذا الإغراء بقيت حريصا على مصلحة وطني العليا وكثيرا ما اعترضت على بعض الطّلبات أو المواقف الأمريكيّة عندما أراها تتناقض مع استقلالنا الوطنيّ أو مبادينا.

فلقد رفضت مثلا الاقتراح الّذي قدّمه مسؤول أمريكي كبير وأبلغني إيّاه كتابيّا في 8 نوفمبر 1985 سفيرنا بواشنطن، والمتضمّن نيّة بناء قاعدة جوّيّة جنوب البلاد لتنظيم تمارين مشتركة. وبالفعل وفي 6 نوفمبر من السّنة نفسها قال وليام شنايدر مساعد كاتب الدّولة المكلّف بالتّعاون والأمن بالحرف الواحد لسفيرنا :

« إنّ إحدى الوسائل الّتي تسمح يقينا لتونس بضمان إعانة أمريكيّة هامّة هي منح الولايات المتّحدة "بعض التّسهيلات العسكريّة" على أرضها. فهل في إمكان الحكومة التّونسيّة النّظر مليّا في إبرام اتّفاق أو توافق لهذا الغرض ؟ وهل من المناسب التّطرّق إلى هذا الموضوع، لمجرّد الإعلام وحسن الإستعداد، أثناء إقامة وزير الدّفاع المنتظرة بواشنطن ؟ ».

وبعد يومين سلّم أحد المقرّبين من وليام شنايدر تدقيقا للطلب الأمريكيّ مكتوبا يتضمّن ما يلي : *« ما تحدّث عنه السّيّد شنايدر من إمكانيّة إيجاد تعاون أمتن هو مطابق لبرنامج الحزب الجمهوري السّياسيّ الّذي يعطي الأولويّة لبحث صيغ تسمح بتمتين مصالح الولايات المتّحدة في العالم. وإنّ قرارا بالموافقة من طرف الحكومة التّونسيّة من شأنه أن يضع تونس في المجموعة 3 المتمتّعة بإعانة أمريكيّة، ويبوّئها لمساعدة أمريكيّة أكثر أهمّيّة »*. وليكون أكثر وضوحا أردف قائلا : *« ونظرا إلى ما يحتوي عليه هذا النّمط الجديد من التّعاون العسكريّ يمكن الاحتفاظ بفكرة بناء قاعدة جوّيّة في جنوب البلاد أو ساحة للرّماية... »*. كان هذا منذ 20 سنة !.. وقد رفضت هذا المقترح رفضا باتّا من دون مراجعة الرّئيس.

وهذا محتوى "الإعانة" الأمريكيّة لتونس منذ الاستقلال ومدى تطوّرها :

ما أن أمضي في مارس 1957 الاتّفاق التّعاونيّ الإطاري العامّ مع الولايات المتّحدة حتّى تطوّر المبلغ الجمليّ للتّعهّدات الماليّة الأمريكيّة لفائدة البلاد التّونسيّة ليصل في شهر مارس 1985 إلى مقدار 3 مليارات و184 مليون دولار في نطاق الإعانة الاقتصاديّة والعسكريّة. وتتجزّأ كما يلي :

– 1.313 مليار كإعانة اقتصاديّة :

– 718 مليون دولار كإعانة اقتصاديّة أخرى

– 595 مليون دولار إعانة للمشاريع والمساعدة الفنّيّة.

– 558 مليون دولاركإعانة عسكريّة.

وهناك فترات ثلاث تبيّن التّطوّر الزّمنيّ لهذه المساعدة الأمريكيّة.

من 1957 إلى 1970 : كانت الإعانة العموميّة في مجال التّنمية حقيقيّة : دُفعت 716 مليون دولار منها 45 بالمائة كهبة والبقيّة بعنوان قروض عموميّة مشروطة. بينما كانت المساعدة العسكريّة هامشيّة بالنّظر إلى المساعدة الاقتصاديّة، ولم تبلغ جملتها إلاّ 35 مليون في صورة هبة. وطبعا لم يبدأ التّهديد الليبيّ في ذلك الوقت.

من 1971 إلى 1981 : سجّلت المساعدة الأمريكيّة انخفاضاملحوظا. فكان أضعف رقم عرفته تونس في مجال المساعدة الأمريكيّة هو سنة 1975 بمبلغ قدره 6 ملايين دولار.

أمّا عن الجانب العسكريّ من المساعدة فإنّ تونس أخذت في هذه الفترة أوّل القروض المضمونة تجاريًا بمقدار 151،7 مليون دولار. وكانت المساعدة العسكريّة المشروطة في صورة هبة ضعيفة وأقلّ أهمّيّة من ناحية الحجم أي 17 مليون دولار. وهنا نسجّل فكّ الارتباط فيما يتعلّق بالمساعدة الأمريكيّة المشروطة لفائدة تونس.

الفترة الثّالثة : 1982–1986 : سجّل حجم التّعهّدات الماليّة الأمريكيّة لفائدة تونس تقدّما ملحوظا، مع مساعدة عموميّة مشروطة ضعيفة بالنّسبة إلى جملة الإعانة الأمريكيّة بمقدار 788 مليون دولار ممنوحة إلى تونس بمعدّل 80 بالمائة كقروض تجاريّة محضة و20 بالمائة فقط كقروض عموميّة.

ولم تنفكّ هذه المساعدة العموميّة تتضاءل سنة بعد سنة. وأثناء هذه الفترة لوحظ تزايد ملحوظ في حجم الإعانة العسكريّة وخاصّة في قالب قروض تجاريّة على إثر أحداث قفصة وتهديدات القذافي المتواصلة؛ وكان هذا على حساب التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وهو من حسنات النّظام اللّيبيّ على تونس.

وأصبح دين تونس الخارجيّ سنة 1986 يقدّر بأكثر من مليار دولار، أي 25 بالمائة من ديننا الخارجيّ الجمليّ.

وكذلك تُقدّر في تلك الفترة خدمة الدّين الخارجيّ الّذي تدفعه تونس للولايات المتّحدة بـــ100 مليون دولار أي 22 بالمائة من كامل خدمة الدّين المطالبة تونس بتسديده أي 450 مليون دولار.

وهكذا فإنّ تونس استُدرجت إلى أن تدفع سنويّا بعنوان تسديد الدّين الأمريكيّ ضعف ما تنتفع به من المساعدة العموميّة أي في الواقع دولارين تقريبا مقابل دولار واحد.

هذه إذن إضاءة تتعلّق بمساعدة الكبار للبلدان الّتي هي في طريق النّموّ، وهي أيضا مثال للصّعوبات الّتي كانت تواجهني !



وإثر زيارة رسميّة قام بـــها إلى موسكو بمبادرة منّي، محمود المستيري كاتب الدّولة للشّؤون الخارجيّة طلب سفير الولايات المتّحدة بتونس بيتر سيبستيان مقابلتي لمعرفة دواعي ذلك. ولمّا علمت بالغرض من هذه المقابلة رفضت تعيين موعد له معتبرا أنّ الاتّصالات الّتي نقوم بـــها مع هذا البلد أو ذاك إنّما هي راجعة إلى سيادتنا، ولا أسمح لأحد بمساءلتنا عنها.

ولكنّ السّفير الأمريكي حرص على زيارة المازري شقير في بيته في 22 أوت 1985 ليشتكي من رفضي استقباله وتساءل عن احتمال حدوث " تعديل" في سياستنا الخارجيّة. ولكنّني لم أتزحزح عن موقفي ولا أعرف ما الّذي كتبه لإعلام حكومته في هذا الشّأن. ولم أره بعد ذلك إلاّ مرّتين في مكتب رئيس الدّولة، عندما استدعاه إثر العدوان الإسرائيليّ على حمّام الشّطّ أوّل أكتوبر 1985 و عندما رافق نائب الرّئيس جورج بوش إلى قصر قرطاج.

★★★

إنّ من بين اللّقاءات الّتي كان لها تأثير عليّ في أمريكا تلك الّتي تمّت مع روح مارتن لوثر كينـــڤ، عندما زرت أتلانتا، سنة 1990 في نطاق مهامّي كعضو باللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة. لقد حرصت على زيارة ضريح هذا الفقيد العظيم. وطوال كلّ الوقت الّذي قضّيته قرب ضريحه كان يرنّ في ذاكرتي كلامه الرّائع الّذي نطق به في 28 أوت 1963 أمام

تمثال لنكولن بواشنطن عندما قال : *« رأيت في المنام أنّ هذه الأمّة ستنهض لتمارس حقيقة ما تعلنه عندما تقول : يولد النّاس أحرارا ومتساوين في الحقوق" ... نحن نقترب من اليوم الّذي فيه يمكن لمخلوقات الإلاه، سودا وبيضا، أن يمسك بعضهم بأيدي بعض ويغنّوا أغنية السّود القديمة: وأخيرا نحن أحرار ! فشكرا يا إلاهي الأكبر ؛ وأخيرا نحن أحرار ! »* .

وبعد سنة من هذا الخطاب الرّائع نال مارتن لوثر كينــف جائزة نوبل للسّلم. ولكنّه، بعد أربع سنوات من ذلك، خرّ صريعا تحت رصاص أحد المجرمين.

واليوم نحن أبعد من أن تتحقّق رؤيا لوثر كينــف الرّائعة بالرّغم من إصدار عدد من القوانين المقرّة للمساواة.

وأسائل نفسي هل أنّ الولايات المتّحدة سيمكن لها، بالرّغم من ثرائها وقوّتها، التّوفيق بين المصاريف العسكريّة الّتي تنجرّ عن سياستها الجديدة الّتي تجعلها تتدخّل هنا وهناك، وبين المجهود الّذي عليها أن تبذله في ربوعها لمقاومة الفقر، والأوضاع الهشّة، وعدم المساواة الاجتماعيّة !

لقد بقيت رؤيا مارتن لوثر كينــف حلما، للأسف !

إنّ أصدقاء الولايات المتّحدة، في تونس وفي كلّ بلاد العالم، والمعجبين بحيويّة الشّعب الأمريكيّ، ومساهمته في تحرير شعوب كثيرة من نير الفاشيّة والنّازيّة والسّتالينيّة، وما تكبّده في سبيل ذلك من تضحيات بشريّة ومادّيّة لا يستسيغون بل يشجبون سياسة بوش الحالية في أكثر من قضيّة وميدان، فكيف يُعقل مثلا أن يعربد حوالي 150.000 جنديّ ومرتزق أمريكي في العراق، ويقهرون شعبه الأبيّ، ويدعون قيادته إلى جنّة ديمقراطيّتهم بالسّلاسل ؟! كيف يقهر بلد لم يبرز للوجود إلاّ منذ حوالي قرنين من الزّمن شعبا آخر ضاربا في القدم لم يزل يساهم في مغامرة الإنسان وإشعاع حضارته منذ 5.000 سنة، أي منذ أن استنبط عباقرته قانون حامورابي ؟!

إنّي أومن أنّ الولايات المتّحدة لن تسترجع إشعاعها ولن تملك قلوب الشّعوب إلاّ بالرّجوع إلى المثل العليا الّتي استوحى منها واشنطن ولينكولن مبادئ دستورها ومنها احترام استقلال الشّعوب وكرامتها. ألا إنّها لن تكون الأرقى لأنّها الأكثر غنى، ولا الأبقى لأنّها الأقوى...



إهداء من الرئيس ريجن على صورة تسجل اللقاء مع المؤلف



في بهو البيت الأبيض .. المؤلف يرتجل ردا على ترحيب الرئيس ريجن (1982)



المؤلف في المكتب البيضوي صحبة الرئيس

الفصل السّادس

العلاقات مع إفريقيا

كنت دائما ولا أزال مؤمنا بضرورة تحقيق تعاون عربي إفريقيّ يمكن له، في هذا القرن الواحد والعشرين، إرجاع التبادل المثمر إلى ما كان عليه، يومَ أن تخطّى طوال القرون الخوالي حاجز الصّحراء ويسّر تعاونا وتكاملا بين شمال القارّة السّمراء ووسطها عن طريق مرّاكش وتمبوكتو وغدامس وقابس... ولا أزال كذلك مؤمنا بضرورة الحوار بين شعوب قارّة فسيحة الأرجاء تضمّ **800** مليون ساكن، أي **15** بالمائة من سكّان العالم.

وفي ذهني، يمكن بل يجب أن يصبح الحوار العربيّ الإفريقيّ مثالا يحتذى تمهيدا لبناء تعاون جنوب جنوب من شأنه أن يبعث الحركيّة في نسق تنمويّ مشترك، متضامن، قادر على الوقوف، عند الاقتضاء، في وجه أنانيّات البلدان الغنيّة.

لهذا، وبعد ثلاثة أيّام من تسميتي وزيرا أوّل، لم أتردّد في حضور قمّة لاقــوس المخصَّصة للمشاكل الاقتصاديّة. وفي هذه القمّة ساهمت، بصورة نشيطة، في بلورة خطّة عمل كفيلة بأن تفضي إلى بعث " مجموعة اقتصاديّة إفريقيّة"، لو صحّت العزيمة وخلصت النّوايا...

إنّه مشروع طموح حقّا ولكنْ فضله، كأفق بعيد المدى طبعا، يكمن في أنّه يمهّد إلى أيّ إنجاز في هذا الميدان، طالما أنّ الطّوباويّة هي أحسن محكّ لمعرفة إصرار البشر في التّغلّب على عناد الواقع. ألم يكن استقلال بلدان إفريقيا حلما اعتبره صغار النّفوس صعب المنال ؟

وفي هذا السّياق نظّمت رحلة طويلة زرت فيها ثمانية بلدان إفريقيّـــة من **25** جانفي إلى **4** فيفري **1986** : وهي موريتانيا، والطّوغو، والبنين، والغابون، والكامرون، والنّيجر، والسّنغال، ومالي. وللقيام بهذه الرحلة في ظرف **11** يوما نظرا إلى مشاغلي كان عليّ، تجاوزا لوضع وسائل النّقل في هذه المنطقة، أن أجد حلاّ لمشكل لوجستيكيّ، إذ كان من الضّروريّ للانتقال من عاصمة إفريقيّة إلى أخرى المرور من إحدى المطارات الأوروبّيّة، وهو أمر من مخلّفات الاستعـــمار... ولهذا الغرض استجــاب الملك فهــد رحمه اللّه إلى

طلبي فوضع على ذمّتي طـــائرة من نوع بوينــف 707 من دون أن يكلّف ذلك الميزانيّة التّونسيّة فلسا.

وكان يرافقني وفد هامّ يتضمّن بالخصوص رشيد صفر وزير الاقتصاد، وعبد الرّزّاق الكافي وزير الإعلام، والأسعد بن عصمان وزير الفلاحة، ومحمّد كريّم وزير لنّقل، وعزّالدّين شلبي وزير السّياحة والصّناعات التّقليديّة، ومحمود المستيري كاتب الدّولة للشّؤون الخارجيّة. وهذا دليل على الأهمّيّة الّتي كنت أوليها لهذه المهمّة. وكان الاستقبال في كلّ بلد حللت به حارّا أخويّا. وتُوّجّت المحادثات المثمرة بسلسلة من الاتّفاقيات.

وكان التّعاون بيننا وبين السّينغال قديما. ففي سنة 1982 كنت قمت بأوّل زيارة رسميّة لهذا البلد، حيث دُشّن في 31 مارس 1982 أوّل خطّ جوّيّ مباشر بين تونس وداكار ، وشركة الخطوط الجوّيّة التّونسيّة هي الّتي فتحته. وفي 5 أفريل من السّنة نفسها دُشّن أوّل خطّ هاتفي مباشر بين البلدين وذلك بمحادثة تمّت بين الرّئيسين بورقيبة وضيوف.

واستقبلني الرّئيس عبده ضيوف طويلا بمناسبة هذه الزّيارة الرّسميّة. وأثناء المحادثة أطلعني على مشكل لم يكن في الحسبان وقوعه ويتعلّق بصفقة دُوليّة قام بــها هذا البلد الصّديق لشراء 5.000 عدّاد كهربائيّ. وكانت مؤسّسة مختصّة تونسيّة بمنزل بورقيبة ربحت المناقصة بصورة طبيعيّة. وفي الواقع كنت هتفت للرّئيس ضيوف في هذا الشّأن، بطلب من الرّئيس المدير العامّ للشّركة السّيّد بالطّيّب فطمأنني وأكّد لي أنّه إذا قدّمت تونس العرض الأقلّ تكلفة سيقع الاختيار عليها.

وإثر ذلك طلب دبلوماسيّ من سفارة فرنسا بدكار مقابلة رئيس السّينغال معبّرا عن أسفه لأنّ مؤسّسة فرنسيّة وقعت تنحيتها لفائدة مؤسّسة تونسيّة "منافسة" !

وتعجّبت لهذا السّعي المتناقض مع الرّغبة المعبّر عنها علنا، هنا وهناك في البلدان الأوروبّيّة، مرّات عديدة والمتمثّلة في تشجيع مؤسّسات صغيرة صناعيّة على الظّهور لتخلق مواطن شغل في البلدان المتحفّزة للنّموّ وتمنع بهذه الصّورة الرّاغبين في الهجرة أو على الأقلّ تقلّص من عددهم.

وسمحت هذه الزّيارة بإمضاء عدّة اتّفاقيّات تتضمّن بعث مشاريع مشتركة مثل بنك لتنمية التّجارة والاستثمار بين تونس والسّينغال، ومصنع لتكييف السّكّر يموّله خواصّ من تونسيّين وسينغاليّين. كما أمضيت اتّفاقا تُبعث بموجبه شركة مشتركة للصّيد، وبروتكول يعفي إعفاء تامّا من الأداءات الدّيوانيّة قائمة أخرى من المنتوجات.

وألقيت في نادي "أمّة وتنمية " بدكار محاضرة عنوانها : *" في سبيل إرساء حوار حقيقيّ بين الشّمال والجنوب "* . وأكّدت فيها ضرورة الإقلاع عن اعتبار النّموّ الاقتصاديّ في العالم الثّالث على ضوء تنافس قُوى السّوق فقط، بل لا بدّ من العمل بلا هوادة لوضع حدّ، بصورة فعّالة ودائمة، لعدم التّوازن الّذي يتفاقم بين الشّمال والجنوب. ولكن للأسف بقيت هذه الملاحظات قائمة الذّات إلى اليوم. وعلّقت جريدة *الشّمس* اليوميّة الصّادرة بدكار تحت عنوان : *" مزالي المفكّر "* ملاحظة التّوافق العربيّ الإفريقيّ الّذي دأبتُ على الإيمان به والنّضال من أجله نضالا فعّالا. لكن "لا تصفّق اليد إلاّ بأختها" كما يقول المثل التّونسيّ.

وقبل مغادرة السّينغال، استقبلت بسفارة تونس بدكار حاج مالك سي رئيس لجنة رعاية الفريق الوطنيّ السّنغاليّ لكرة القدم وسلّمت إليه هبة لفريقه. ومن ذلك الوقت لم تزل كرة القدم السّنغاليّة تسجّل باطّراد تقدّما ملحوظا.

وفي الغابون استقبلني الرّئيس عمر بنــقــو بودّ كبير. وقرّرنا تنظيم نصف شهر للتّجارة التّونسيّة بليبرفيل. وتمّت هذه التّظاهرة التّجاريّة بعد ذلك بأسابيع قليلة ودشّنها السّيّد صلاح الدّين مبارك وزير التّجارة والصّناعة مع زميله الغابوني. ولقيت نجاحا كبيرا وسمحت بالتّعريف بالمنتوجات التّونسيّة في المجال الفلاحي والغذائي، وفي ميدان الصّناعة والصّناعات التّقليديّة. وبعد ذلك بثلاثة أيّام لم يبق شيء من البضاعة المورَّدة لأنّ جودتها وأسعارها كانت قادرة على منافسة المنتوجات الأوروبّيّة.

ونشأت بيننا مودّة جعلت الرّئيس بنــقــو يقرّر بعد أسبوع من رحلتي الإفريقيّة إرسال وفد غابوني هامّ إلى تونس، في فيفري 1986 لتحديد إمكانيّات التعاون الثّنائيّ مع مسؤولين تونسيّين. وبعد ذلك بأيّام قليلة قام بزيارة رسميّة إلى بلدنا من 24 إلى 27 فيفري. ورافقته في زياراته للقيروان وسوسة والمنستير والحمّامات وأُعجبت بذكائه ودعابته، وبالتّقدير الّذي كان يكنّه لبورقيبة. وكأنّه أنذرني ولكن من دون قصد عندما حدّثني عمّا قاساه من أب الاستقلال الغابوني الرّئيس ليون مبا لمّا عيّنه خليفة له ... ولكنّه أضاف قائلا في شيء من المكر: *« لكنّ ليون مبا كان له من اللّطف ما جعله يقصّر من مدّة مرضه ...»*.

وكان يستقبلني رئيس الدّولة في كلّ بلد أحلّ به. وهكذا كانت لي محادثات على انفراد مع معاوية ولد سيدي أحمد الطّايع رئيس موريتانيا. وكناسنــقــي أيديما رئيس الطّوغو، وماتيو كاراكو رئيس البنين، وبول بيا رئيس الكمرون، وساني كونتشي رئيس النّيجر، وموسى تراوري رئيس مالي.

وفي لومي سلّمني رئيس جامعة الطّوغو، المسمّاة جامعة البنين، الميداليّة الذّهبيّة يوم الثّلاثاء 28 جانفي 1986 أثناء حفل رسميّ تمّ في مدرّج كبير ضمّ العديد من الوزراء، والسّفراء، والأساتذة، والطّلبة. وبهذه المناسبة ألقيت محاضرة بعنوان : " *على طريق النّهضة الإفريقيّة* ".

وجُـــمعت كلّ المحاضرات والكلمات الّتي ألقيت، وكذلك البلاغات المشتركة، فكانت حصيلة هذه الرّحلة في كتاب ضمّ 221 صفحة صدر في جوان 1986 عن وزارة الإعلام بمقدّمة كتبها عبد الرّزّاق الكافي وزير الإعلام في الزّمن الّذي كان يرميني فيه بالورود قال : « *لّما كان موفد المجاهد الأكبر مناضلا مقتنعا بالتّعاون جنوب جنوب، الّذي يراه شرطا أساسيّا لكلّ حوار جدّيّ بين الشّمال والجنوب، فقد راح يقترح على الجماهير الإفريقيّة صيغة جديدة من التّعاون أساسها شعار بسيط، ولكن كم هو شجاع وبيّن، ألا وهو " لنعوّل قبل كلّ شيء على أنفسنا " ؛ هو شعار رسمه محمّد مزالي، في رؤيته كرجل دولة وثقافة، بعيدا عن المسالك المطروقة الّتي تتّخذها في العادة كثير من البلدان وذلك قصد وضع هذا الشّعار في مسار طريف يدعو إلى التّعويل على النّفس، وعلى الخيال الخلاّق، وإرادة صنع مصيرنا المشترك كأفارقة، وذلك عن طريق البحث عن الحلول الإفريقيّة البحتة، وهي وحدها الكفيلة بتجنيبنا ثقل التّبعيّات الموروثة من ليل الاستعمار البهيم.*

« *وإنّ هذه الطّريق هي الّتي تجعلنا، في رأي محمّد مزالي، قادرين على أن نصنع من تنوّعنا عنصر وحدة وحوار بين الشّعوب، وأداة مخصوصة للتّكامل بين بلداننا* ».

ويختم عبد الرّزّاق الكافي مقدّمته بما يلي :

« *ولكن علاوة على هذه النّتائج الملموسة، والحركيّة الجديدة الّتي طُبع بـــها التّعاون بين الأفارقة، فإنّ رحلة الوزير الأوّل الّتي هي صنو رحلـــة الرّئيس بورقيبة، ساهمت في توطيد أركان البعد الإفريقيّ للبلاد التّونسيّة بصورة بليغة* ».

وفي 18 فيفري 1982 ترأّست في تونس مع الرّئيس الشّاعر ليوبلد سيدار سنغور اجتماعا أفضى إلى بعث الاشتراكيّة الإفريقيّة المنضوية تحت لواء الاشتراكيّة الدُّوليّة.

إنّ هذا الإنجاز يعدّ حلقة أولى من سعيي إلى التّقارب العربيّ الإفريقيّ. إذ اتّسم في نظري بقيمة تكمن عظمتها بقدر سعينا إلى تجسيمها في الواقع تمّ بمعيّة رجل عزّ نظيره، كان أبا لاستقلال بلاده، وشاعرا عالميّا شرّفني بهذه الشّهادة المؤثّرة. كتب :

« *السّيّد الوزير الأوّل،*

« إنّ المجلس العامّ للاشتراكيّة الإفريقيّة المجتمع بتونس أيّام 18 و19 و20 ديسمبر 1984 يتشرّف بأن يشكرك على تفضّلك بحضور افتتاح دورته السّابعة.

« إنّ الاشتراكيّة الإفريقيّة ممتنّة بمساهمتك الفعّالة الّتي تفضّلت بالقيام بــها قصد إنجاح أشغال مجلسها العامّ.

« وإنّ الخطاب البالغ الأهمّيّة الّذي ألقيته بهذه المناسبة، واعتبره المجلس العامّ وثيقة رسميّة للاشتراكيّة الدّوليّة الإفريقيّة كان لنا الرائد أثناء مناقشاتنا طوال الدّورة، واستشففنا من خلال الآراء السّديدة، والتّحاليل العميقة، والاقتراحات البنّاءة رجل الثّقافة الّذي نعجب به أيّ إعجاب ، والمناضل المخلص الّذي عرفناه، والمريد المخلص لبورقيبة الّذي يحقّ لنا أن نوليه كلّ الاحترام.

« حضرة الوزير الأوّل لقد عرفتَ كيف تنفذ إلى أعماق المشكل بكلّ ما اتّصفت به من لباقة ورشاقة أنت أعرف بسرّهما إذ حلّ المشكل رهين نجاح بلداننا الإفريقيّة في نضالها من أجل التّنمية. نحن ممتنّون لك بالغ الامتنان، ملتمسون منك أن تتقبّل أسمى عبارات الشّكر من الاشتراكيّة الإفريقيّة الدّوليّة للمساعدة الكريمة والغالية الّتي تكرّمت بــها أنت شخصيّا، والحزب الاشتراكيّ الدّستوريّ، وكلّ أعضادكم، منذ بعثها.

« وإذ نقدّم إليك أجلّ تحيّة لما بذلتَ من جهود رائعة لا تزال تقوم بــها حكومتكم من أجل تنمية البلاد التّونسيّة، ولما ظفرتْ به من نجاح على جميع الأصعدة فإنّ المجلس العامّ يرى من واجبه، ويلذّ له أن يعبّر لك عن بالغ تقديره واحترامه.

« عن المجلس العامّ

« الرّئيس

« ليوبولد سيدار سنغور »

وبقينا نتراسل بانتظام، ومراسلاتنا هي من وحي نضالنا السّياسيّ وخاصّة لما بيننا من توافق ثقافيّ. وللتّاريخ أقتبس فيما يلي مقطعين من رسالتين أخريين :

« دكار، 10 مارس 1981

« السّيّد الوزير الأوّل

« قرأت بكلّ عناية نصّ الكلمة الّتي توجّهت بــها إلى الوزير الأوّل الفرنسيّ ريمون بار بمناسبة زيارتك الرّسميّة لفرنسا.

« أشكرك على تفضّلك بإرسال النّصّ إليّ. وفعلا هو مثال للرّأي السّديد في التّحليل، والاعتدال في التّعبير. لقد قلتَ ما يجب أن يقال وقلته كما يجب أن يقال.

« وعند قراءة نصّك تنبّهت إلى أنّنا، كما يقال بلا كلفة، " على نفس الموجة ". وعلى كلّ فهو أمر لا أستغربه. لأنّنا، ولا شكّ، بـحكم مهنتنا، رجلا تعليم وكاتبان. وأعمق من ذلك فلأنّ تونس والسّنغال اختارا الغاية نفسها، والطّريقة نفسها في التّنمية وهما أمران اقتضيا التّأصّل في قيم قارّتنا والتّفتّح لتقبّل قيم الآخر وبالخصوص فرنسا.

« وإذ أشكرك على ما توليه من عناية للوفد السّنغالي ولشخصي، تقبّل حضرة الوزير الأوّل بالغ تقديري وودّي ».

« فرسون، 21 جويلية 1983

« السّيّد الوزير الأوّل،

« لقد تأثّرت بالغ التّأثّر لما قدّمته لي من التّهاني بمناسبة انتخابي بالأكاديميّة الفرنسيّة.

« بالنّسبة إليّ أعتبر انتخابي لا فقط شرفا لـ"شاعر الزّنوجة" بل لكلّ الكتّاب الأفارقة. وفعلا فإنّي لا أزال ألحّ أكثر فأكثر على أنّ الوحدة الثّقافيّة لقارّتنا أي الزّنوجة والعروبيّة ليستا إلّا الوجهين المتكاملين لحضارة إفريقيا - الأمّ.

*« وليس من قبيل الصّدفة أن أكّد المؤتمر الدّولي للبلنتولوجيا (علم الحفريّات) البشريّة، المنعقد قبل سنة بنيس، أنّ إفريقيا بقيت دائما في مركز متقدّم من حيث الحضارة، يوم أن ظهر الإنسان منذ مليونين ونصف المليون من الأعوام إلى اسم النّوع للإنسان (homo- sapiens) أي إلى 40.000 سنة — وأقول إلى أن سلّمت **مصر** المشعل إلى **اليونان** في القرن الخامس فقط قبل الميلاد.*

« وأغتنم هذه الفرصة لأهنّئك بما تفضّل به عليك الرّئيس بورقيبة من دعم لنفوذك عندما سمح لك بإجراء التّحوير الوزاريّ الّذي نعلمه.

« وتقبّل حضرة الوزير الأوّل بالغ تقديري وودّي ».

لقد برمجت رحلة ثانية لزيارة بلدان إفريقيّة أخرى منها ساحل العاج والزّايير والكونـغـو وبركينا فاسو وغينيا... لكنّ عزلي حال دون إنجاز هذا المشروع ووضع لبنات أخرى في هذا المشروع المستقبليّ العظيم، وهو إنجاز التّعاون والتّكامل بين البلاد العربيّة ودول إفريقيا تمهيدا وتسهيلا للتّعاون جنوب جنوب الّذي من دونه لن يكون تعاون متكافئ عادل بين الجنوب والشّمال...

الفصل السّابع

العلاقات مع آسيا

إنّ أوّل اتّصال لي بآسيا يرجع إلى الزّيارة الّتي كنت قمت بـــها في جويلية من سنة 1961 عندماكنت مديرا للشّباب والرّياضة.

لقد أعجبت كثيرا بما اتّصف به الصّينيّون من تواضع، وانضباط، وحماس في مباشرة عملهم، ومن رغبة صادقة في التّعاون مع العالم الثّالث. وابتداء من ذلك الزّمن كان في الإمكان التّحقّق من صحّة حدس ألان بيرفيت الّذي تنبّأ بميلاد عملاق في كتابه المشهور عندما تستيقظ الصّين... العالم يرتعد[1].

ولّما كنت وزيرا للصّحّة انتدبت من الصّين فريقين طبّيين، استقرّ أحدهما بجندوبة حيث أظهرضميرا مهنيّا جديرا بكلّ ثناء، وحضورا مستمرّا إلى جانب المرضى، وحرصا كبيرا على صحّتهم. وبهرني هذا الاتّصال الأوّل بآسيا. ولهذا السّبب لّما أصبحت وزيرا أوّل نظّمت زيارة رسميّة لثلاثة بلدان : اليابان، وكوريا الجنوبيّة، والصّين، تّمت في النّصف الثّاني من أكتوبر 1984.

كانت تلك زيارتي الثّانية إلى اليابان بعد أن زرت هذه البلاد أوّل مرّة في فيفري 1972 لحضور الألعاب الأولمبيّة الشّتويّة بسابّورو. وكان استقبلنا أنا ورفاقي في اللّجنة الدّوليّة الأولمبيّة الإمبراطور هيرو هيتو في القصر الامبراطوري، ورأيته مرّة ثانية بمناسبة هذه الزّيارة بصفتي وزيرا أوّل. واستقبلني الامبراطور مع زوجتي وأقام مأدبة غداء رسميّة، وكان مرفوقا بابنه الامبراطور الحالي.

هو انطباع غريب أن أتناول الطّعام مع من يعتبره اليابانيّون "الإنسان– الإلاه"، والّذي لا يتحدّث أبدا عن السّياسة بل حديثه كلّه متّجه إلى العلوم الطّبيعيّة، وعلـــم الحشرات!

---

(1) فايار، 1973.

أمّا اتّصالاتي مع الوزير الأوّل ياسوهيرو ناكزون فقد كانت عمليّة، ولكنّني لم أشعر لدى مخاطبي توافقا فيما يتعلّق بمشاغل العالم الثّالث. وهذا لا يمنع من أن يجعل "المعجزة" اليابانيّة غير بعيدة عن مشاغل أيّ إنسان. وهذا البلد الصّغير نسبيّا بـــمساحة تبلغ 370.000 كلم مربّع (مرّتان ونصف مساحة تونس)، والمشتّت على 1.042 جزيرة، والمحروم من الموارد الطّبيعيّة، ومن مساحات الأراضي الممتدّة القابلة للزّراعة، والمهدّد من الزّلازل والزّحف البحريّ، والمتقاوي على نفسه من جرّاء هزيمة عسكريّة مرّة[1]، نعم هذا البلد القادر على أن يعيش في ظلاله 120 مليون ساكن، عرف كيف يبوّئ نفسه مكانة مرموقة بين أولى القوى الاقتصاديّة في العالم، ويأخذ مكانه بين الغزاة المستكشفين للمستقبل بمنهجيّة قاهرة. هو مدين لذلك بتكوينه لشبابه وإطاراته، وبنوعيّة المجهود المبذول، وبالقدرة على الاختراع، وروح الانضباط، وفاعليّة شعبه.

وكنت مدهوشا لما قدَر عليه اليابان من الملاءمة بين التّأصّل في عاداته، والتّمسّك بلغته الوطنيّة وبين تفتّحه بدون عُقد على الحداثة. وقدّرت البون الّذي يفصل بين ثورة الميجي سنة 1864 النّاجحة وبين "نهضة" محمّد علي الواعدة بمصر في أوائل القرن التّاسع عشر، ولكنْ الـــمُجهَضة، وخطر ببالي أنّه من واجب مثقّفينا وإطاراتنا التفكير في "المثال اليابانيّ" لإيجاد صيغة تتلاءم مع نجاح عصرنة بلادنا من دون التّنكّر إلى ما يُبقي على خصوصيّة ذاتيتنا[2] .

وألقيت محاضرة بجامعة كايو، بطوكيو وعنوانها : *تونس بين الأمس واليوم والغد* ، أمام جمهور من اليابانيّين متركّب في غالبيّته من أساتذة وطلبة يظهر أنّهم اهتمّوا بالموضوع تطلّعا وعناية، إذ وجّه لي أسئلة كثيرة وذكيّة...

ولّما زرت مصانع سمسونـــڤ على بعد خمسين كيلومترا من سيول، وجدت في كوريا الجنوبيّة ثنائيّة التّمشّي نفسه المحافظ على التّراث وفي الآن نفسه الغازي للحداثة.

وكان هذا البلد، عكس اليابان، ما زال يحكمه في تلك الزّيارة، نظام سلطويّ. ويجب انتظار سنة 1988، و"صدمة " الألعاب الأولمبيّة بسيول لتعرف البلاد تطوّرا سياسيّا قوامه

---

(1) نتج عن القنبلتين الذّرّيتين اللتين سقطتا على هيروشيما ونـڤزاكي أكثر من 400.000 ضحيّة.

(2) في سنة 1972 كان المرافق لي أستاذ جامعيّ شابّ. فسألته، من بين ما سألت، في أيّ لغة تدرّسون العلوم الصّحيحة والتّكنولوجيا في جامعاتكم. فاستغرب سؤالي وأجاب :" *طبعا، باليابانيّة !*" .
ومن وحي هذا الحوار حول اللغة الوطنيّة كتبت إحدى افتتاحيّات مجلة الفكر بعنوان : "*على هامش زيارة اليابان*" (أفريل 1972)، اختيرت من طرف لجنة تربويّة محايدة كنصّ من نصوص القراءة في برنامج السّنة الثّالثة ثانويّ فيما أذكر، ولكن إصلاحات الوزير الشّرفي حذفت هذا النّصّ لاعتبارات أجهلها.

التفتّح وحقوق الإنسان أنتج دفعة في النّموّ، ودلّ مرّة أخرى على أنّ الدّيمقراطيّة والتّنمية صنوان متوازيان.

وفي انتظار ذلك كانت مفاجأة صغيرة تنتظرنا في هذه الزّيارة الرّسميّة.

كنّا قبلها أجرينا مناقصة لصنع عشرة زوارق سريعة معَدّة لمصالح الدّيوانة كي تعزّز حراسة السّواحل التّونسيّة، وتنافس في هذه المناقصة الفرنسيّون والألمان والإيطاليّون والإسبان والكوريّون. ولاحظ لنا الكوريّون أنّه بما أنّ لنا ترسانة بمنزل بورقيبة وبها مهندسون أكفاء وعملة متدرّبون فإنّه من صالحنا أن نقوم بصناعة هذه الزّوارق بأنفسنا في بلادنا. وهذا ينجرّ عنه بالطّبع اقتصاد في المصاريف ذو بال، وربّما يسمح لنا بعد ذلك بصنع زوارق لبلدان أخرى. وكان ضمن الوفد المنصف إدريس الرّئيس المدير العامّ لترسانة منزل بورقيبة رحمه اللّه فقبل التّحدّي ووافق على الاقتراح[1]. واستفدنا من التّكنولوجيا الكوريّة بتكاليف معقولة جدّا لكنّ مهندسينا وتقنيّينا وعمّالنا هم الّذين صنعوا الوحدات الضّروريّة. والمثل الشّعبيّ الصّينيّ يقــول : *" ليست الإعانة في إهداء سمكة، بل في أن تُعلّم كيف يكون اصطيادها "*، هو إذن الدّرس الّذي استخلصته من زيارة "بلد الصّباح الهادئ ".

واختتمت رحلتي الآسيويّة بالعودة إلى الصّين حيث اندهشت لما طرأ عليها من تغييرات كبيرة منذ أن زرتها للمرّة الأولى. لقد استيقظ العملاق وبدأت تنبّؤات آلان بيرفيت تتحقّق. وكان لي مع زميلي زهاوو زيانــق[2] جلسة عمل لا تنسى اتّسمت بالثّقة المتبادلة والاتّفاق في تحليل الأوضاع. فطلب منّي في ختام جلسة طالت ساعتين إن كان لي اقتراحات ملموسة. فأجبته بأنّ لي مقترحين.

الأوّل يتمثّل في الرّجوع إلى طريقة المقايضة القديمة في مجال المبادلات التّجاريّة ووافق، فاقترحت عليه أن نشتري الأرزّ والقمح والشّاي من الصّين وندفع له في مقابل ذلك الفسفاط والأسمدة الأزوتيّة. فقبل ذلك.

والمقترح الثّاني يتمثّل في تجربة طريفة في مجال التّعاون الثّلاثيّ : أي بعث شركة تونسيّة صينيّة كويتيّة[3] تختصّ بتحويل نصف منتوجنا من الحامض الفسفوري (حوالي 250.000

---

(1) أوكّد أنّ سفينة على اثنتين في العالم تصنع في الورشات الكوريّة الضّخمة.

(2) وكان أيضا الأمين العامّ للحزب الشّيوعيّ الصّينيّ. ونُحّي من مسؤوليّاته السّياسيّة إثر أحداث تيان آن من لسنة 1989، لأنّه أشفق على معاملة الشّباب بالقوّة الغاشمة.

(3) بمساهمة نسبها كالآتي : 30 بالمائة من الرّأسمال تونسيّ، و30 بالمائة كويتيّ، و40 بالمائة صينيّ.

طنّ) إلى ثلاثة أسمدة، وكان هذا المنتوج يجد صعوبات لتصريفه في أوروبّا. ولهذا الغرض يجب إقامة مصنع كبير في الصّين، وأن يشتري هذا البلد المنتوج بالأسعار العالميّة.

وقبل الوزير الأوّل المقترح مبدئيّا وأشار بأن يجتمع الفنّيّون بسرعة لتقيم المقترحات.. وكانت السّاعة السّابعة مساء. وحوالي الحادية عشرة جاءني التّقنيّون وأعلموني بانّ الاتّفاق المبدئيّ تمّ إيجاده.

ويسرعة، وبالرّغم من السّاعة المتأخّرة من اللّيل هتفت إلى سفير الكويت بالصّين والتمست منه أن يسعى في تعيين موعد لي مع الشّيخ جابر رئيس دولة الكويت في أقرب وقت ممكن. وبعد ذلك بساعات قليلة أكّد لي الموعد. وفي الحالّ غيّرت برنامج السّفر بالطّائرة وأقحمت الكويت فيه. وحطّت الطّائرة بالبحرين حوالي السّاعة الثّانية صباحا. وبعد ثلاث ساعات قضيناها في الرّاحة وصلنا الكويت على السّاعة الثّامنة صباحا على متن طائرة كويتيّة وضعتها على ذمّتنا سلطات البلد. وقصدت مباشرة قصر الأمير برفقة رشيد صفر وزير الاقتصاد بالخصوص. واستقبلنا الأمير بحضور الشّيخ سعد العبد اللّه السّالم الصّباح، وليّ العهد ورئيس الحكومة، وكذلك وزير المالية والنّفط.

واستمع الأمير تغمّده اللّه برحمته بعناية إلى تقديمي للمشروع، وعبّر عن موافقته المبدئيّة وسألني عمّا أقترحه بصورة عمليّة. فقلت له : « أن يتحوّل وزيركم للماليّة والنّفط الشّيخ خليفة إلى بيكين مع وزيرنا للاقتصاد، في أوائل جانفي، لإمضاء الاتّفاقيّة الّتي بموجبها تُبعث شركة تونسيّة– صينيّة – كويتيّة لإنتاج الأسمدة الفسفاطيّة ». ووافق الأمير حالاّ.

وفعلا تمّ إمضاء الاتّفاق وأُجريت مناقصة دوليّة للغرض. وفازت بالصّفقة الشّركة الفرنسيّة س ب إأ باتينيول. وبُني المصنع على بعد 450 كلم من شمال شرقيّ بيكين وهو إلى اليوم يعمل بصورة طبيعيّة.

وأظنّ أنّ هذا المشروع المبني على التّعاون الصّناعي الثّلاثي هو الأوّل – وربّما الوحيد – حسب علمي الّذي جمع ثلاثة بلدان من الجنوب حول برنامج واحد بإنجاز مشترك.

وفي ختام محادثاتي أعلمني الوزير الأوّل الصّينيّ أنّ حكومته قرّرت منح تونس هبة بـــ5 ملايين دولار تُترك لنا حرّيّة اختيار المشروع الّذي نراه صالحا. فأجبت من دون تردّد أنّنا نأمل استعمال هذه الهبة لبناء دار شباب ومجمّع رياضيّ.

وما أن حللت بتونس حتّى اخترت، برفقة رئيس بلديّة العاصمة ووزير الشّباب والرّياضة، أرضا بالمنزه لتكون هديّة لآلاف الفتيان والفتيات المقيمين بهذا الحيّ لممارسة أنشطتهم التّرفيهيّة. وبعد ذلك وبمناسبة عودتي إلى تونس بعد نفي طال ستّ عشرة سنة مررت بالمجمّع وتبيّنت أنّ هذه الإنجازات ما تزال في عزّ نشاطها. وتساءلت هل أنّ الشّبّان المنتفعين بهذه الفضاءات يعرفون لمن يرجع الفضل في إنجازها وفي أيّ الظّروف أنجزت[1].

ولإتمام الحديث عن العمل من أجل التّعاون جنوب جنوب، أريد أن أشير إلى أنّي أمضيت مع الوزير الأوّل التّركيّ أوزال بإستنبول ، في 17 ماي 1985، بقصر يلدز، اتّفاقا حول بعث شركة تونسيّة تركيّة لتحويل الفسفاط التّونسيّ إلى أسمدة أزوتيّة لسدّ حاجات السّوق التّركيّة. وبهذه المناسبة استقبلني بأنقرة أفرن رئيس الجمهوريّة. وللأسف حال دون تجسيم المشروع تنحيتي من الوزارة الأولى. كما أُجهض أيضا مشروع أعددناه مع الأندونسيّين للنّهوض بصناعة الخشب، وإنجاز صناعة الأثاث في جهة بنزرت.

لست أدري هل أنّ هذه السّياسة الإراديّة الاستقلاليّة أثارت حفيظة القوى المهيمنة. ومهما كان الأمر فإنّ ميزتها تمثّلت في التّدليل على أنّه في الإمكان إيجاد صورة أخرى من التّعاون منبنية على التّضامن والتّآصر لا على البحث فقط عن الكسب السّريع واستثمار عرق جبين المستضعفين.

وأعوزني الوقت لأجعل من هذه التّجربة الجسورة قاعدة لتركيز صيغة نسيج وحدها من التنمية المشتركة المتكاملة التّعاون جنوب جنوب فتنبني العلاقات بين الدّول شمالها وجنوبها على قاعدة أكثر توازنا وأوفر عدالة.

---

(1) سمّي هذا المجمّع المركز الثّقافيّ والرّياضيّ للشّباب، وهو كائن بشارع عثمان بن عفان بالمنزه السّادس.

بورقيبــة هــو ذاتــه

وصفت مجلّة أكسبراس بورقيبة في عددها الصّادر في 14 سبتمبر 1956 كما يلــي :
«بورقيبة القصير القامة ، مثل كلّ العظماء تقريبا، يملك أعلى درجة من الجاذبيّة الشّخصيّة الّتي تحدّث عنها مكيافال والكردنال دي راتز. إنّها تعطي المرء حضورا طاغيا ومسرحيّا، وتكسبه ثقة عالية تمكّنه من التّأثير على النّاس، إنّه لا يحيا إلاّ بالاتّصال المباشر أي الكلام ؛ لأنّه يؤمن بسحر الحوار. ولكنّ قوّة إقناعه تبقى شبيهة بملكة المحامي الممتاز إذا هي لم تتحلّ بتفكير سياسيّ لا يدانى، ولا تكون مرنة في المسالك الّتي تتوخّاها، مع التّصميم في بلوغ الهدف المحدد».

يظهر أنّ هذا الوصف المرسوم بهذه الصّورة في مكانه، إذ هو يبيّن في جلاء بعض جوانب قوّة وثراء شخصيّة رجل متقلّب المزاج والمشاعر.

وإذا استثنينا سنوات الانهيار الأخيرة من حكمه، فإنّ الّذي يذهل في هذا "العاهل الجمهوريّ" هو كثرة المحاسن وبعض المساوي الّتي يختصّ بــها، عامّة، رجال الدّولة.

كان بورقيبة بلا منازع سبّاقا للأحداث، صاحب رؤى واستشراف للمستقبل يبصر ما قصر الآخرون عن رؤيته حالا ومآلا.

فعندما كان الاستعمار في أوجه، وكانت الامبراطوريّات الأوروبّيّة تبسط نفوذها على معظم بلدان آسيا وإفريقيا، قلّ من كانوا، مثل بورقيبة، يتنبّؤون بحتميّة التّطوّر نحو زوال الاستعمار. وهو أمر ما كان أحد، قبل الحرب العالميّة الثّانية، يجرؤ على التّكهّن به.

وسبق أن نشر منذ 1931 فــي جريدة *العمل التّونسيّ* (عدد 23، فيفري) مقالا بعنوان *" تطوّر حماية "* بيّن فيه ما ينتظر الشّعب التّونسيّ وجها لوجه مع مصيره. قال :

« هل الأمر يتعلّق ببلد بلا حيويّة، وبشعب منحطّ منهار، ليس إلاّ غبارا من الأفراد، ونُفاية من شعب، ينتظره السّقوط، والابتلا ع المتدرّج، والاندماج في الغير، وفي كلمة الزّوال الحتميّ الّذي لا رجعة فيه. وبالعكس هل يتعلّق الأمر بشعب سليم، شديد المراس، أجبرته

ضروب من التّنافس الدّوليّ أو أزمة مؤقّتة على قبول وصيّة دولة قويّة، على الرّضا بوضع متدنّ فُرض عليه بالضّرورة. عند ذلك وبفضل احتكاكه بحضارة متقدّمة عليه، دفعت به إلى أن يردّ الفعل بصورة سليمة وبحكم الضّرورة الّتي تتمازج مع غريزة البقاء، فإنّه يتوخّى بعزيمة فذّة سبيل التّقدّم، ويختزل المراحل: فيحدث فيه البعث الحقيقيّ، وبفضل فهم دقيق لمبادي ومناهج هذه الحضارة يصل حتميّا إلى تحقيق انعتاقه النّهائيّ على مراحل. وسيقول التّاريخ كلمته إذا كان الشّعب التّونسيّ ينتمي إلى هذا الصّنف أو ذاك ».

وكان أوّل من تبيّن بوضوح أنّه من دون تعبئة شعبيّة لا يمكن ربح معركة تحرير الوطن. وعلى هذا الأساس زجّ بالشّعب في المعترك السّياسيّ بينما شيوخ الحزب القديم، وعلى رأسهم عبد العزيز الثّعالبي، كانوا يصرّحون : *« إنّ عملنا ينحصر في الاتّصال بالسّلطات الفرنسيّة العامّة، تاركين الشّعب على حدة من دون أن نقدّم له أيّ تعهّد*[1] *»*.

وأكّد بورقيبة، بادئ ذي بدء، أنّ موقع الشّعب أساسيّ في الكفاح ضدّ الهيمنة الاستعماريّة. وجعل من تربية القوى الشّعبيّة وتنظيمها غاية أولى في كفاحه. وفي رأيه يجب تخليص الشّعب ممّا ران عليه من خنوع بدعوى الامتثال إلى القضاء والقدر، ودفعه إلى خوض دروب النّضج، وربّاه على تحليل الأوضاع ونسج الخطط الموصّلة. وبهذا كان بورقيبة صاحب رؤى ورجل البيداغوجيا بلا منازع.

لذا سعى دائما إلى الاتّصال المباشر مع جميع أصناف المجتمع، معدّدا الاجتماعات العموميّة، وحشد الجماهير، والقيام بجولات في ربوع البلاد من أدناها إلى أقصاها. وهكذا عقد، في فيفري 1938، مثلا 42 اجتماعا عامّا أو خاصّا في مدن وقرى السّاحل حسب تقارير الأمن الفرنسيّ. وكان يريد أن يجعل من الشّعب "*صانع تحرّره بنفسه*" وبفضل خطب هذا المحامي الشّابّ تجرّأ الشعب و"رفع رأسه" ونظر إلى الفرنسيّين من دون أن ينكّس رأسه.

وإزاء هذا النّشاط الفيّاض ردّت السّلطات الاستعماريّة الفعل. ولاحظ الجنرال هانوت في تقرير بتاريخ 22 فيفري 1938 أرسله إلى المقيم العام الفرنسي بتونس قائلا : *« يظهر أنّ موقف السّكّان الأهليّين بالسّاحل تغيّر عميق التّغيّر... إثر العديد من الاجتماعات الّتي عقدها الأستاذ الحبيب بورقيبة ولاحظنا تنمّرا لدى الدّستوريّين الجدد وتحفّظا جليّا عند العناصر الّتي كانت موالية لنا إلى هذا اليوم ... »*.

وسيبقى هذا المنحى التّنبّئيّ قائم الذّات عنده حتّى بعد فترة الكفاح الوطنيّ.

---

(1) راجع : حياتي، آرائي، جهادي، كتابة الدّولة للإعلام، تونس، 1978.

وفي هذا المجال نصح سنة 1965 في خطابه الشّهير بأريحا الفلسطينيّين بقبول التّقسيم الّذي أقرّته منظّمة الأمم المتّحدة في خصوص القضيّة الفلسطينيّة. ولم يُسمع صوته. ونحن نعرف، للأسف، الهزائم والآلام الّتي دفعها الفلسطينيّون والعرب غاليا من أجل هذا الصّمم تجاه ما تكهّن به ذاك الّذي خيّروا اتّهامه زمنئذ بالانهزاميّة ! بينما لا شيء ينآى عن طبع بورقيبة غير النّكوص على الأعقاب والتّنكّر للحقّ المشروع، ديدنه دائما التّقدّم إلى الأمام، إقبالا لا إدبارا، وطردا من غير عكس.

وتنبّهت السّلطات الاستعماريّة إلى تنامي النّضال من أجل الانعتاق الوطني منذ أن أسّس الحبيب بورقيبة الحزب الدستوريّ الجديد في مؤتمر قصر هلال يوم 2 مارس 1934. فألصقت به قضايا مصطنعة وسجنته طوال عشر سنوات، من 1934 إلى 1936 ببرج الباف في أقصى الجنوب التّونسيّ. ثمّ من أفريل 1938 إلى 1943 عرف عدّة سجون مدنيّة وعسكريّة في تبرسق بالبلاد التّونسيّة وببرج سان نيكولا بمرسيليا[1]، وبرج مونلوك بليون. ومن أفريل 1945 إلى سبتمبر 1949 اختار الهجرة إلى القاهرة مجتازا الصّحراء اللّيبيّة على قدميه. وأخيرا من 18 جانفي 1952 إلى غرّة جوان 1955 عاش عزلة تكاد تكون تامّة بجزيرة جالطة في عرض بحر بنزرت لا رفيق له إلاّ حارسه، ولا تزوره زوجته إلاّ لماما ولا يأتيه الطّبيب إلاّ في حالة المرض القصوى[2].

وكثيرون غيره تتحطّم إرادتهم من جرّاء هذه المعاملة القاسية. أمّا هو فلا. وبالرّغم من كلّ هذا العناء، والإحباط الّذي أصاب بعض رفاقه فإنّه كان دائما ثابت الجنان. لأنّ جانبا آخر أساسيّا من طبعه امتاز به ألا وهو **الشّجاعة**. هي هذه الشّجاعة الّتي تبلغ حدّ الاستعداد للموت.

وعندما مثل بورقيبة آخر مرّة أمام حاكم التّحقيق العسكريّ الكلونيل ڤيران دي كايلا في 17 فيفري 1939 صرّح له قائلا : « *فيما يخصّني، كافحت وعانيت ما عانيت في سبيل الدّفاع عن أفكاري ضدّ كلّ ضروب التّعصّب. ومن أجلها ضحّيت بحرّيتي، وبصحّتي، وسعادتي. وأنا مستعدّ للتّضحية بحياتي : لأنّ هذا هو الثّمن لتحقيق النّصر! وليس لي ما أضيفه* ».

---

(1) ذعيت سنة 1994 لحضور نقاش الأسعد بن أحمد بنّور لأطروحته في كلية الآداب بأكس- آن- بروفانس. وفي مرسيليا حرصت أنا والسيد أحمد بنورعلى زيارة برج سان نيكولا حيث تلطف ضابط فرنسيّ وزوّرنا الزّنزانات الّتي قبع فيها بورقيبة طوال أكثر من عامين.

(2) ثمّ وضع بورقيبة سنة 1955 تحت المراقبة في مقاطعة بريطانيا بفرنسا (جزيرة ڤروا)، ثمّ بقصر أميبي بجهة باريس.

وفي الوقت الّذي كاد اليأس يتمكّن من غالبيّة التونسيّين توصّل المصارع الّذي لا تلين له قناة من إنهاء رسالة من أعماق جزيرته، في مارس 1953، إلى المناضلين، وزّع منها الدّيوان السّياسيّ السّرّي نسخا، احتفظتُ إلى اليوم بواحدة منها، وتحدّث فيه بالخصوص عن اليوم الّذي ترى فرنسا فيه نفسها مجبرة على إيجاد حلّ معقول *« يأخذ بعين الاعتبار المطامح المشروعة لشعب يأبى الموت، ولا يرضى بفقدان روحه، وماضيه، وكرامته، وسيادته. ولكن، للأسف، ذاك اليوم لم يحلّ بعد.*

« غير أنّه سيكون من عمل الغد، من عمل الأجيال الّتي ستأتي بعدنا، ودورنا نحن هو تمهيد الطّريق، هو تهيئة آلة المعركة، هو تعيين الطّريق الواجب سلوكها بصورة نيّرة لا رجعة فيها، وخاصّة سدّ كلّ المنافذ بإصرار. هو دور كلّه من عناء ولكنّه أساسيّ، وهو إلى ذلك لا يخلو من العظمة. " فالأرض الموعودة " ربّما لن تكون من نصيبنا، ولكنّ جهدنا هو الّذي سيسمح لنا بالقرب منها. ألا لا ينس ذلك أحد ! ».

ويظهر هذا الجانب من شخصيّة الزّعيم وخاصّة شجاعته الجسديّة والفكريّة، وعزيمته الّتي لا يتطرّق إليها الوهن في كتاب بعنوان *حياتي، مآثري،* **ويحتوي على نصوص صدرت عن بورقيبة وجمعها وعلّق عليها محمّد الصّيّاح وخصوصا في الجزء الثّالث المتعلّق بالفترة الواقعة بين 1938 و1943، لا فقط عندما كان يعارض السّلطات الاستعماريّة فحسب، بل عندما كان يواجه خاصّة ضروب الانتقاد، والانشقاق، وهجومات بعض رفاقه في الكفاح الّذين كفّوا عن التّضامن معه، و"انخذلوا" أو سعوا إلى تعويضه على رأس الحزب.**

ولكنّ هذا الرّجل الشّجاع صاحب الرّؤى، وهذا البيداغوجي العنيد كان يعرف كيف يكون ذاك المحلّل النّافذ البصيرة، الثّاقب الفكر. ففي أوت 1942، بينما كان العديد من الوطنيّين يحثّون الدّستوريّين على الالتحاق بقوّات المحور نكاية في فرنسا وأملا في الحصول على الاستقلال بفضل أعدائها المنتصرين عليها، كتب بورقيبة، من سجنه ببرج سان نيكولا رسالة تاريخيّة أنهاها إلى المناضلين بواسطة ابنه الّذي لم يبلغ سنّ الخامسة عشرة، قال فيها فيما قال : *« أغتنم هذه الفرصة الّتي ربّما لن تتجدّد لي أبدا، لأنهي إليكم بطريقة سرّيّة تعليماتي الّتي أعتبرها وصيّتي السّياسيّة... فلتتيقّنوا، إن كتب عليّ ألاّ أرى الحرّيّة أبدا، أنّ الشّعب التونسيّ عندما يعلم هذه التّعليمات سيحمّلكم المسؤوليّة... في حالة ما إذا لم تتمكّنوا من تطبيقها حرفيّا أو أبيتم ذلك.*

« إنّ الأمر يتعلّق بمصير الحركة التّحريريّة التّونسيّة قاطبة الّتي تحمل بين طيّاتها آمال الوطن. إنّ الحقيقة الّتي هي أوضح من الشّمس في رابعة النّهار هي أنّ ألمانيا لن تربح الحرب، وليست قادرة على ربحها، وأنّ الوقت يعمل ضدّها، وأنّها حسابيّا ستُسحق.

« وإذا كان الأمر كذلك، فدورنا، ودوركم، ودور كلّ من له نفوذ على الجمهور هو العمل بصورة لا يجد معها الشّعب التّونسي نفسه في نهاية الحرب، وبالخصوص طلائع الحزب الدّستوريّ الجديد، في معسكر المهزومين، أي مورّطا مع الألمان والإيطاليّين. كونوا أقوياء للتّغلّب على حزازاتكم، ولمقاومة تهوّر عامّة النّاس الّذين لا يرون بعيدا، وهم دائما في حاجة إلى من يقودهم في طريق الكفاح التّحريريّ الملتوية دروبـــه، والمتعدّدة منعرجاته ! ».

وتجلّى نفاذ بصيرته مرّة أخرى عندما ابتعد عن نظام الكتلة الشّيوعيّة الكليانيّة الّتي كان يتنبّأ بانهيارها منذ زمن طويل ليختار معسكر الحرّيّة حريصا على أن تواصل تونس الحفاظ على شخصيّتها الذّاتيّة وعلى اختيارها ومصيرها.

فمن جزيرة جالطة، كتب في مارس 1953 في هذا المنشور الشّهير الّذي ما زلت أحتفظ بنسخة منه :

« إلى ما ذا يريد القوم الوصول إليه ؟ فهل يُتصوّر أنّ شعبا ذا حضارة عربيّة عريقة ودين إسلاميّ حنيف، أي شعبا أصيلا عرف فترة من المجد، وامتاز بحضارة وتاريخ، وأنشأ دولة حول أسرة مالكة هي نفسها جاءت بعد أربع قبلها (الأغلبيّة والفاطميّة والزّيريّة، والحفصيّة) وأقدمها يرجع إلى القرن الثّامن في عهد شرلمان وهارون الرّشيد، وهل يُتصوّر أنّ شعبا في مثل هذا التّراث الحضاريّ، وهذا الاعتزاز بماضيه يسمح لنفسه أن يُبتلع، ويذوب في طائفة أجنبيّة؟..».

وبالنّسبة إلينا، نحن الصّادقيّين التّوّاقين إلى رفع التّحدّيات، تقمّص بورقيبة مصير وطننا وتماهى معه، لمّا وجّه التزامنا وجهة وطنيّة، ورسم لنا طريق النّجاح المجدي أو "الموصّل" كما كان يقول.

وإلى جانب خصال رجل الدّولة الفذّ الّذي جعلت منه الظّروف التّاريخيّة أبا للأمّة يجب إضافة كارزمائيّة يشعّ منها من سحر شخصيّته.

وبما أنّ بورقيبة كان يتّصف بحيويّة فيّاضة فقد امتلك موهبة جعلته يثير ردود فعل عاطفيّة جيّاشة ورغبة عارمة في الانضمام إليه، والسّير وراءه. وكانت له جاذبيّة تدفع كلّ من كان حوله إلى الالتحام به والإخلاص له. أضف إلى ذلك قدرة على الإقناع وميلا

غريزيّا إلى النّقاش والجدل وخوض المعارك السّياسيّة. وهو إلى ذلك استراتيجي ماهر وتكتيكي فذّ. وكان له إدراك بتوازن القوى ومعرفة بتخطيط السّياسة المتماشية مع قدراته. وكان يقول بما أنّه ليس لنا وسائل سياستنا فلنصمّم سياسة وسائلنا.

ولم يهاجم أبدا فرنسا من حيث هي أمّة ودولة، بل كان يهاجم النّظام الاستعماريّ الغاشم. ولم يرعبه أبدا، ولا أثناه عن النّضال تفوّق الطّرف المقابل عسكريّا، ولكنّه كان يسعى إلى كسب ودّ الفرنسيّين الليبراليّين، وإلى إقناعهم بقبول "تطوّرات حتميّة" فرضها التّاريخ. وكانت الأهداف الّتي رسمها في مجال المعركة التّحريريّة معقولة ومتدرّجة. وكان حريصا على ألاّ تكون متضاربة أساسا مع مصالح فرنسا العليا الّتي هي، في نظره، منفصلة عن مصالح الاستعماريّين وصغار الموظّفين الفرنسيّين في بلادنا.

وكانت استراتيجيّته ترتكز على قلب جدليّ لقيم الخصم الذّاتيّة حتّى تكون في صالحه، فلم يتردّد في الاستعانة بالقيم الموروثة عن قرن التّنوير والثّورة الفرنسيّة للدّفاع عن حقّ الشّعب التّونسي في تقرير مصيره بنفسه. ولم يسع أبدا إلى استغلال صعوبات فرنسا ليتحالف مع أعدائها كما كان شأنه أثناء الحرب العالميّة الثّانية. وخدمةً لهذه الاستراتيجيّة توخّى تكتيكا أساسه المراوحة بين فترات التّوتّر الّتي تتعدّد فيها المظاهرات السّلميّة عادة وتُستغلّ غلطات الخصم، وأحيانا عجرفته، وبين فترات التّهدئة الّتي تُرجّح فيها كفّة التّوافق المأمول على المصادمة.

وكان هذا التّمشّي المتّصف بالمناوبة بين التّرغيب والتّرهيب تدعمه سياسة المراحل الّتي تتمثّل في قبول كلّ كسب ممكن الحصول عليه في مرحلة معيّنة عوضا عن توخّي سياسة الكلّ أو لاشيء. وهذه الطّريقة هي الّتي خلقت الانشقاق اليوسفيّ في الوقت الّذي كان الاختيار بين قبول الاستقلال الدّاخليّ أو رفضه طمعا في الاستقلال التّامّ. وكان بورقيبة يرى في كلّ كسب ملموس مرحلة حاسمة تضع الحركة الدّستوريّة في موقع أفضل لبلوغ الاستقلال التّام بينمـــا كان أتبـــاع بن يوسف يريدون الاستقلال التّام حالاً بدون قيد ولا شرط[1].

ومن حسن الحظّ انتصرت واقعيّة بورقيبة وحلّ الاستقلال التّامّ بعد الاستقلال الدّاخلي بسبعة أشهر. ولم ينجح بورقيبة من دون القطع مع فرنسا إلاّ لأنّه لاءم معركته مع

(1) بما أنّني رأيت بن يوسف مرّتين أثناء الأزمة في أواخر 1955 فإنّي أعتقد أنّ الأمين العامّ السّابق للحزب الدّستوري الجديد كان قد يرضى بالاستقلال الدّاخليّ لو أنّه "حصل" على المكانة الأولى في الحزب. وتوجد وثائق تاريخيّة تثبت هذا الرّأي ليس هذا الكتاب مجالا لذكرها وتحليلها.

الوسائل البشريّة والماديّة المتاحة له. وكان من عادته السّخريّة من المستسلمين والجبناء الّذين لا ينفكّون يكرّرون المثل الشّعبيّ القائل : *"اليد لا تعاند الإشفى"* . ولكن انتهى الأمر بانتصار اليد العزلاء بفضل المثابرة والشّجاعة والتّضحية وانتصر المثل الشّعبيّ الآخر الّذي يقول : "الدّوام ينقب الرّخام ".

واعترف بخصال بورقيبة القاصي والدّاني داخل البلاد وخارجها. ولّما خاطب كيندي بورقيبة وصفه بأنّه *"واشنطن تونس"*. ورسم له ديــــقــــول في *مذكّرات الأمل* صورة كلّها إطراء، قال : « *أمامي مصارع، وسياسيّ محنّك، ورجل دولة تتعدّى طاقات شخصيّته وطموحاته أبعاد بلاده* ».

وكان هذا المصارع، وهذا المكافح من أجل الاستقلال ميّالا إلى البناء والتّشييد. وفعلا كان الباعث للدّولة التونسيّة الحديثة وبانيها. فلقد مكّنها من مؤسّسات قدرت على تسيير شؤون البلاد تسييرا صالحا، وضمنت في الجملة حقوق المواطنين وواجباتهم، وساهمت في بعث الانسجام بين أجزاء الوطن ومكوّناته. فحارب القبليّة أو العروشيّة والجهويّة، وحقّق خاصّة المساواة بين المرأة والرّجل، وقنّن مجلّة الأحوال الشّخصيّة، وفتح التّعليم في وجه كلّ الأطفال التّونسيّين من دون تفريق بين الجنس والنّشأة الاجتماعيّة.

وعلى الصّعيد الدُّوليّ تبنّى قيم الغرب السّمحة مع مساندته لنضال الشّعوب المقهورة المكافحة من أجل الانعتاق. وكان يقول لي : بيننا وبين الغرب ارتشاح وتلاقح. ولم يبخل على مستمعيه بنصحهم بالنّجاعة ضدّ الكلام المنمّق الفارغ، ولم يتردّد في تقديم توجيهاته لقادة الكفاح المسلّح ناصحا إيّاهم بتوخّي الواقعيّة والاعتدال وطريقة الكرّ والفرّ.

والملاحظ أنّ سمعة تونس يرجع الفضل في إشعاعها دُوليّا إلى عدد كبير من عظماء السّفراء الّذين عرفوا كيف يطبّقون بمهارة وذكاء المبادئ الّتي رسمها بورقيبة مثل المنجي سليم وأحمد المستيري ومحمود المستيري والصّادق المقدّم ونجيب البوزيري وبورقيبة الابن والطّيّب سليم ومحمود المعموري والحبيب الشّطّي وأحمد ونّيس وزهير الشّلّي وقاسم بوسنينة والشّاذلي زوكار، وغيرهم كثير... ولا أذكر هنا إلاّ من احتفظت بهم الذّاكرة. وأريد بهذه المناسبة أن أترحّم على من غادرنا إلى حيث سنغادر جميعا، وأحيّي الأحياء بما هم أهل له لما حقّقوه من نجاح في سبيل إعطاء تونس سمعة طيّبة بل صورة مشرقة في مشارق الأرض ومغاربها.

وكانت لبورقيبة ، ولا شكّ، مساوي محاسنه، إن صحّ التّعبير. إذ ذهب به تماهيه مع الشّعب إلى حدّ تصوّر نفسه وحيدا أوحد، لا يمكن أن يعوّضه أحد. وبذلك استحالت

قدرته البيداغوجيّة إلى أبويّة ثقيلة أحيانا، وكان يقول لي : إنّ تونس "شاذّة ببورقيبة" (أي متماسكة في لحمة وطنيّة بفضله) وتحوّلت شدّة بأسه إلى عناد. فكنت أتساءل أحيانا هلاّ يوجد شخص عظيم دون حبّة جنون !

وزادت سنواته الأخيرة في الحكم مساويه حدّة وتفاقما. واشتدّ اقتناعه بأنّه لا معوّض له ممّا جعله لا يسمح لنفسه بأن يتصوّر مستقبل تونس بدونه. لهذا السّبب وبعد أن اتّصفت الفترة الأولى من ممارسته للسّلطة بالاستقرار السّياسيّ عقبتها فترة عمّ فيها الاضطراب والتّيه وتميّزت بتغيير سريع لا مبرّر له للوزراء وبتصاعد نفوذ حاشية كلبيّة.

ولّما اقتنع بأنّه لا يمكن لواحد غيره قيادة البلاد لم يفكّر طبعا في التّخلّي عن الحكم[1] لضمان دوام الدّولة الّتي كم ساهم في تأسيسها. إذ كان إخلاصه الوحيد هو لتونس، ما في ذلك شكّ، والمحرّك الأوّل له هو ما تمليه عليه رسالته الوطنيّة. صحيح أنّ "الشّيخوخة ضرب من الغرق". ولم ينج بورقيبة من الخضوع إلى عامل الزّمن العابر، المستنزف للقدرات، المنهك للطّاقات، الكابح لجماح الإرادات. ولكنّني أعتقد، بالرّغم من النّهاية الّتي لا يستحقّها لمسيرة لامعة، أنّ حكم التّاريخ سيحفظ من مآثر بورقيبة الاستثنائيّة صورة ذاك المكافح الّذي عزّ نظيره، والمشيّد العبقريّ، صاحب التّمشّي المنهجيّ، والمصلح الفذّ. ومهما يكن الأمر فإنّ الصّورة الّتي أريد الاحتفاظ بـــها لرجل كنت له في مقام "الابن الرّوحيّ"، احتراما ووفاء ومحبّة، هي الصّورة المشعّة لمتمرّد برج الباف، والزّاهد في جزيرة جالطة، والباذر لحبوب ثمرات طيّبة في أديم تونس، وذلك بالرّغم من صروف الزّمن وآفاته!

لقد أعانني بورقيبة، وأنا مراهق، على أن أظفر بمعنى للحياة، وعلى توخّي سبيل النّضال بما كان لي من قدوة، وبما كان يلقيه من خطب[2]، وما يقوم به من فعل وإنجاز، وما بذله من تضحيات. وهو الّذي أتاح لي، وأنا في سنّ الرّجولة، أن أساهم في تشييد تونس الحديثة المتحكّمة في مصيرها. وبعد كلّ حساب فإنّي معتزّ أن أكون بورقيبيّا، متأثّرا بالبورقيبيّة، وفخورا بأنّني عملت معه من أجل وطني، تونس. وأعتقد أنّ الأجيال القادمة ستقول ما قاله شاتوبريان في نابليون : « *بورقيبة، أثر في تونس حيّـــا، وغزاها ميّتـــا !* ».

---

(1) قال لي يوم غرّة جانفي 1981 أي غداة استقالة سنغور رئيس دولة السينغال : أيّ حشرة وخزت سنغور حتّى يسلّم الحكم لخليفته ؟!

(2) فكان إذا تكلّم يخطف المشاعر والأبصار، وقد يصحّ فيه ما قاله والي اليمن إلى الخليفة هارون الرّشيد عن الإمام الشّافعيّ (توفي عام 204 هـ. وعمره 54 عاما) :" إنّه يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل!".

★★★

وما أن علمت بوفاته في 6 أفريل 2000 ، وأنا في منفاي، حتّى كتبت المقال التالي الّذي نشرته *مجلّة الجرأة* :

« سي الحبيب

« هكذا كنّا ندعوه، محبّة وودّا، حولي بالمنستير، وبتونس، وبأيّ مكان من البلاد... إلى سنة 1957 عندما أصبح المواطنون ينعتونه ... بالسّيّد الرّئيس.

« لقد اقتربت منه منذ سنّ الطّفولة : في صيف 1933 وعمري آنذاك يناهز السّبع سنوات. لقد أخذني أبي من يدي لحضور حفل ختان ابنه، الحبيب الابن في صحن دار صالح مزالي، الّذي كان قـايد المنستير عندما دخلت الجيوش الفرنسيّة المدينة سنة 1881 ووطئت أقدامها الرّباط الّذي بناه في القرن التّاسع هرثمة بن أعين والي هارون الرّشيد. وكانت جدّته للأمّ من أسرة آل مزالي،وبالتّدقيق عمّة والدي. ولم أنفكّ، منذ سنة 1933، أراه، وأسمعه، وأتأثّر بسحر كارزمائيّته، وبقوّة شخصيّته، وخصاله الخطابيّة والجدليّة.

« وبفضل تربية والدي، والمرحوم الشّاذلي غديرة أحد أخوالي الّذي عرف سجون فرنسا طوال سنوات عديدة، وخصوصا بالاتّصال ببورقيبة اكتشفت وأحببت وطني بالرّغم من البؤس المحيط بنا والقبليّة الضّاربة أطنابها في ربوع البلاد، وخيانة هؤلاء وغدر أولائك ؛ واكتشفت معنى الالتزام في سبيل الوطن، وعظمة الكفاح، وواجب التّضحية في خضمّ المعركة من أجل تحرير البلاد، وجعلها دولة حرّة، مستقلّة، تنعم بالتّنمية والرّخاء. وكانت لبورقيبة موهبة في شحذ العواطف الجيّاشة، وكان يعرف كيف يثير في نفوس المناضلين الإخلاص العارم، وكيف يربطهم به، بل كيف يأسرهم على المدى الطّويل.

« كان لكلامه نفاذ، وفي حركته وثوقُ صاحب النّفوذ، وفي نظرته هيمنة تشعّ منها جاذبيّة حقيقيّة. وكان ڤابريال بّيو **[موظّف سام بالإقامة العامّة الفرنسيّة]** *يدعوه "صاحب الجاذبيّة المنستيري". وأكّد شارل أندري جوليان في كتابه " وتونس أصبحت مستقلّة" أنّ بورقيبة يدافع عن وجهة نظره بقوّة تصل بسهولة إلى الحدّة حتّى أنّه يعتبر نفسه هو وتونس "جوهرا واحدا". وكان كلامه يسحر السّامعين؛ ولغته المشرقة تعجب الجماهير وتفتنهم. وكان أستاذا متميّزا في المبارزة بالكلام وفنّ صياغة الألفاظ. وكتابته مرموقة، ومقالاته في الصّحافة مثالا للوضوح، والإيجاز، والتّحليل والتّركيب؛ أمّا مناقشاته فقد كانت مرهوبة، وسخريته*

منعشة. لقد كتب وصفين، من بين العديد من الأوصاف،سحر فيهما من شخصين يعدّان مثالا في بابهما ويذكّران بأمثال لا فونتين إيجازا ودقّة وظرفا : أحدهما وصف للدّكتور ترمسال الرّئيس الفرنسيّ المفوّض لبلديّة العاصمة بمناسبة أربعينيّة الشّاعر الكبير أحمد شوقي حيث كان د. ترمسال منتصبا تحفّ به الطّرابيش، والشّواشي، والعمائم، والوصف الثّاني لعرف "لالو"، مساعد للمكلّف بتركيب الأدوية بصيدليّة المنستير...

« وفي الواقع كانت لبورقيبة ثقافة واسعة، عربيّة وفرنسيّة، وخاصّة سياسيّة، وقانونيّة وتاريخيّة وأدبيّة. وكان يتذوّق الشّعر ويحفظ مئات الأبيات للمتنبّي وأبي فراس الحمداني والكثير من شعر الجاهليّة، ويميّز بين المتكسّبين المنافقين، فكنت ترى الواحد منهم بادي الكذب ظاهر الدّجل ولا فائدة في ذكرهم، وبين فحول الشّعراء وهم يلقون قصائدهم فكانت صرخات مرآة لصدق المشاعر ومنهم أحمد اللّغماني والشّاذلي عطاء الله وحسن المحنوش. وكان يطالع كثيرا ويحثّنا على مطالعة هذا الكتاب أو ذاك. وكان طُلعة ثقافيّا ويسعى إلى رفقة الجامعيّين والباحثين والفقهاء والأدباء. وبهذه الصّورة رأى في نفسه القدرة على الاجتهاد في تفسير القرآن عندما استند إلى آية مشهورة ومنع تعدّد الزّوجات[1]. وعلّمني بورقيبة بالخصوص، ولكن أيضا زملاؤه ورفاق الرّعيل الأوّل في الكفاح، أنّ استقلال تونس وحرّيتها وكرامتها قيم لا تنفصل عن القيم الرّوحيّة والثّقافيّة الوطنيّة، أي المحافظة على اللّغة والدّين اللّذين هما حصنان منيعان ضدّ الاندماج، وتجاوزٌ لمنزلتنا كـ"غبار من النّاس"الّتي فرضتها علينا "القرون المظلمة"، ونظّر لها أقطابها القائلون بأنّ أوروبّا هي مركز كلّ شيء أمثال رينان وڤوتيي وغيرهما... فكان إذن الاستقلال والكرامة والخصوصيّة في نظرنا، نحن المناضلين الشّبّان أيّام الدّراسة، من مكوّنات ماهيتنا، وشخصيّتنا، وشرطا أساسه الاحترام المتبادل لإسهامنا في إثراء البشريّة وفي نشر السّلم بين البشر. لذلك لم تحرّكنا، ونحن في العشرين من سنّنا، سواء في المدرسة الصّادقيّة أو في الحيّ اللاتيني، السّياسة بمعناها المبتذل بل كان المحرّك لنا موجة عارمة من الحماس والأمل... كنّا نشتعل وطنيّة وإخلاصا حتّى نستحقّ شرف المساهمة في تحرير بلادنا والاضطلاع بمنزلتنا البشريّة.

---

(1) **قال لي أكثر من مرّة إنّه حاول، إتماما لمجلّة الأحوال الشّخصيّة، المساواة في الميراث بين الذّكر والأنثى، ولكنّه بعد إعمال العقل وجد أنّ النّصّ الشّرعيّ قطعيّ الدّلالة. فقد قال الله في كتابه العزيز :** "يوصيكم الله في أولادكم للذّكر مثل حظّ الأنثيين".

« كان بورقيبة يمثّل بالنّسبة إلينا رمزا وجوديّا، إذ جسّم آمالنا ومصير الأمّة إلى حدّ أنّه تماهى معها. كنّا نعرف أنّه لم يكن في أصله مهتمّا بالتّنظيم الحزبيّ وترك ذلك لصالح بن يوسف والمنجي سليم، ولكنّه كان رجل الحماس الفيّاض والوثبة العارمة والمثل الأعلى المحتذى، هو عكس الأبارتشيك (الموظّف في حزب كليانيّ) لأنّه يكره فيه لغة تميل، على أنّها علميّة، إلى تكنوقراطيّة لا يفهمها عامّة النّاس. ولّما كان بورقيبة رجل القناعات الصّلدة، وصاحب الإرادة الّتي لا تتزعزع، والطّبع النّادر الوجود فإنّه وقف ضدّ القمع، وصمد أمام كلّ الخيانات، وخصوصا خيانات عدد من رفاقه وأقربائه، ولم يستسلم بالرّغم ممّا ناء به من جرّاء عشر سنوات من السّجن، وأربعة أعوام من المنفى، وصحّة لم تكن دائما على ما يرام.

« ولّما كنت طالبا في مادّة الفلسفة، منذ أكثر من خمسين سنة، أسرني برفضه للنّظريّات الحتميّة الجاهزة والتّفسيرات المادّيّة للتّاريخ. لقد كان بيداغوجيّا عظيما، وكان حبّه للشّعب يدفعه ليضاعف حماسه حتّى يغيّر ما به، ويبذّل بعض عقليّاته بمداومة الشّرح، والتّوعية، والحوار، وبالرّجوع غالبا إلى الآيات القرآنيّة من مثل : " إنّ اللّه لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم" . وبما أنّه تابع دروس برقسن في السّربون في أواخر العشرينات فقد تبنّى فكرة هذا الفيلسوف الكبير القائلة : " يجب العمل كرجل فكر والتّفكير كرجل عمل" . وسيقدّر المؤرّخون ملحمة بورقيبة حقّ قدرها لأنّه يعتبر أبا الاستقلال، ولأنّه نجح فكان بحقّ صانع الدّولة التّونسيّة، الشّعبيّة، الحديثة، التّقدّميّة.

« وبما أنّني كنت من مريدي هذا الرّجل العظيم ورفيقه طوال ما يقارب الخمسين سنة فإنّني حاولت رسم ملامح من شخصيّته العظيمة ، وعبقريّته السّياسيّة الفذّة، من دون أن أدّعي الإفاضة في الموضوع... لأنّه من الصّعب فكّ رموز رجل دخل بعدُ في تاريخ عظماء القرن العشرين، هذا القرن المليئ أحداثا واضطرابات وتطلّعات خصوصا في مجال تقويض أركان الاستعمار... ولكنّني أبقى متيقّنا أنّه ليس في إمكان أيّ كان محو ما خلّفه بورقيبة في تونس. ومن حاول ذلك فسيناله نصب كبير. وللأسف أنّ هذا الرّجل العظيم لم يقرأ حكيم الصّين لوو تسو (Lao Tseu) الّذي قال منذ عدّة قرون : " أن ينسحب المرء وهو في أوج مداركه وقمّة شهرته لهو طريق السّماء بعينها !". ولم يفهم أنّ كبر السّنّ يفلّ في سورة النّضال، وينمّي الإعجاب بالنّفس، وينقص من ملكة الاستماع إلى الغير، ويقتنع بأنّ الآخرين عجزة أي أنّه لا يعوّضه أحد... لقد انتصر بورقيبة وهو في عزّ ملكاته الجسديّة

والفكريّة في كلّ المعارك ؛ وخسر في آخر مسيرته معركة هي معركته ضدّ الشّيخوخة والمرض[1]*. ومن الحكمة أن تكون حياته ومماته عبرة عند من ظنّوا أنفسهم اليوم خالدين. وهـلاّ يقرؤون ويتأمّلون فيما كتبه بوسويي (Bossuet) منذ ثلاثة قرون إذ قال : " إنّ القوّة لن تُقنع أبدا البشر، إنّها لا تصنع إلاّ المنافقـين ".*

إنّ بورقيبة ميّتا سيبقى حيّا في قلوب التّونسيّين. غفر اللّه له ورحمه رحمة واسعة".

(1) **أذكر الحديث النّبويّ :** "*يشيب ابن آدم وتشبّ فيه خصلتان : الحرص على الدّنيا وطول الأمل*".

الخاتمـــــة

فمن يعمل مثقال ذرّة خيرا يره

ومن يعمل مثقال ذرّة شرّا يره.

قرآن كريم

فنّ التّأمّل فيما منحته لنا السّنون

خير من التّأمّل فيما حرمتنا منه.

أندري جيد

كم تكون الحياة جميلة لو ولدنا ونحن في سنّ الثّمانين

وذلك لنتقدّم متدرّجين إلى سنّ الثّامنة عشرة.

مارك توين

إنّ من يكتب مذكّراته ويصل إلى خلاصة قصّته يمرّ بتمرين عسير. فكيف يمكن، في سطور قليلة، تلخيص كلّ ما نسجته حياة كاملة بفيضها وغيضها، وقضّها وقضيضها، ونجاحاتها وخيباتها، وضحكها وبكائها، ويقينها وشكّها، ومعلومها ومجهولها ؟

ومع هذا فمن وراء الضّباب يُستشفّ جوهر مسار يتنبّأ به ضرب من بوصلة الكائن يخطّ لكلّ واحد منّا مصيره.

وبالنّسبة إليّ فإنّ أهمّ ما رسم مسيرتي أمران يمكن تبيانهما بشيء من الوضوح النّسبيّ.

بادئ ذي بدء أعتقد أنّني كنت رجل قناعات. فلم أمل أبدا إلى الفاترين، أوالكلبيّين، أو اللامبالين. وآمنت دوما بضرورة الالتزام للدّفاع عن القيم الّتي يتبنّاها المرء. وكنت مناضلا عن عقيدة، لا بحكم الوصوليّة، ووطنيّا بالانتماء لا بالحسابات. واليوم وبالرّغم من كلّ صروف الحياة وتقلّباتها أتبنّى ما قاله ليون بلوم في رسائله لبشنوولد[1] : « *أنا لا أتنكّر*

---

(1) Lettres de Buchenwald فاليمار، 2003.

لكلّ قناعاتي الماضية فقط، بل بالعكس فإنّي ما أزال أتمسّك بـــها بكلّ ما لديّ من يقين، وبعقيدة متأجّجة إلى أبد الآبدين ».

والأمر الثّاني الّذي قاد خطاي ورسم لي الطّريق هو إراديّة سعيت إليها حثيث السّعي جعلتني أعتقد أنّ الواقع هو ما نصنعه، متبنّيا شعار غليوم دورانج، هذا الشّعار الّذي لم يزل يجول بخاطـــري ألا وهـــو : *« ليس من الضّروري أن يأمل المرء ليعمل ويكدّ ولا أن ينجح ليثابر ».* **لم أعرف خيبة أثنتني عن عزمي باستمرار مقدّرا دائما أنّ الجزاء عن فعل ما إنّما هو في الفعل ذاته، وأنّ المجهود المبذول يجب أن يتواصل في سبيل الواجبَ الّذي قام به الإنسان. إنّي كمواطن وكإنسان اخترت وبقيت طوال حياتي ملتزما باختياري مهما عظمت تبعات هذا الاختيار ولا داعي للتّأسّي على ذلك.**

والّذين يقولون بعلم التّنجيم قد ينسبون صلابة إرادتي إلى برجي لأنّه بالجدي وهو يتمتّع بهذه القدرة القادرة. وأبسط من هذا أعتقد أنّ الإراديّة هي عنصر أساسي في طبعي أثبتته تربيتي ودعّمته.

إنّ هذين الأمرين غذّيا في نفسي معنى الواجب، والاستقامة، والتّمسّك بالأخلاق. ويقينا أنّ هذه الخصال ليست في مجال السّياسة مزايا ومحاسن وراءها "كسب".

ولا شكّ أنّي خيّرت الإخلاص على المهارة التّكتيكيّة، والبحث عن تعاطف القلوب والأفكار عوضا عن المناورة والتّلاعب، والنّية الحسنة على النّفاق، والأريحيّة العفويّة على الحسابات السّياسويّة. وطبعا علّمني الواقع المرّ أنّه لا يمكن للأسف الحكم بواسطة العواطف أو حتّى عن طريق الأفكار الصّحيحة. نعم إنّ حقيقة الواقع المرّ علّمتني أنّ هوبز القائل بأنّ الإنسان ذئب على أخيه الإنسان كان أحيانا على حقّ خلافا لجون جاك روسّو، وأنّ الطّيبة ليست شيئا طبيعيّا ولكنّها مسعى صعب وضروريّ – في نظري – لأنّه مهدّد دائما.

نعم، علّمني الواقع المرّ أنّ القوّة الغاشمة والحيلة المكيافيليّة غالبا ما تنتصر على ما تقتضيه أخلاق المناضل المخلص وحسن نيّته. وفهمت، أيضا، أنّ الحقيقة، في حدّ ذاتها، ليس لها ،غالبا، اعتبار كبير أمام تبيّن وتصوّر الرّأي العامّ لها.

ولكنْ مهما كانت قساوة هذا "الدّرس" فإنّني مصرّ على آرائي ومواقفي. حقّا لقد ارتكبت هفوات في التّطبيق، وجلّ من لا يخطئ، بل اقترفت، على مضض، أخطاء، لا أبرّئ اليوم نفسي منها، فمن يدّعي أنّه بريئ من ضعف الإنسان وأخطائه ؟ ومن هو، من بين رجال العمل والفعل يمكنه أن يدّعي خلاف ذلك ؟ والسّياسة ليست علما صحيحا وممارستها

تضطرّك أحيانا كثيرة إلى القبول بأنّ 2+2 لا تساوي 4. ولكن المهمّ بالنّسبة إليّ هو أنّني عملت دائما من وحي قناعاتي ولم أتنكّر أبدا لمبادئي الأخلاقيّة أو اختياراتي الفلسفيّة.

إنّ ما قمت به سمح لي، في الغالب، بتغيير الواقع وتطوير الأوضاع لفائدة العدد الأكبر من النّاس. ولئن فخر مخلص بأعماله فإنّي فخور بما استطعت إنجازه : إنّ بعث التّلفزة، وتأسيس وإدارة مجلّة دامت طويلا، وسياسة التّنظيم العائليّ ممّا عمّق تحرير المرأة كأمّ وكمواطنة ، وترسيخ ممارسة الرّياضة، وإقرار عدّة إصلاحات لدعم نسق الدّيمقراطيّة في الحياة السّياسيّة، والأعمال العديدة الّتي قمت بـــها للنّهوض بالتّعاون عربيّ عربيّ وجنوب جنوب وغيرها من بناء الكلّيات والمدارس العليا والمستشفيات الجامعيّة والسّدود وحفر الآبار العميقة وهيئة الأراضي السّقويّة ودعم الفلاحة لتيسير النّزوح المضادّ وتأصيل الشّباب في أرض الآباء والأجداد وبعث المؤسّسات الماليّة التّنمويّة مع دول الخليج الشّقيقة ... كلّها تعدّ من بين الإنجازات الّتي تحقّقت عند ممارستي المسؤوليّة الحكوميّة، وهي إنجازات تعطي معنى وتبريرا لالتزامي كوطنيّ ومناضل أخضع السّياسة للواجب لا كما يعمد البعض إلى إخضاع السّياسة إلى طموحاتهم، فيعتبرونها كلاما ووعودا ولغوا ومناورات وفخاخ و"تدبير راس" ثمّ يغادرون المسؤوليّة دون أن يتركوا في دنيا الواقع شيئا ملموسا. والرّاي العامّ يعرف من هم الّذين أنجزوا منذ الاستقلال إلى 1986 ومن هم الثّرثارون و"المكنبنون". كما حاولت دائما أن أكون واقعيّا في نزوعي المثاليّ ومثاليّا في نزوعي الواقعيّ... وقصارى ما أرجوه هو أن أكون تركت بعض إنتاجي وآثاري في تجاعيد الزّمن وثنايا التّاريخ... وإن كنت أعلم أنّ النّكران لأعلام تونس شرع سائغ إهمالا وتحريفا وحتّى تنكيرا كما ذكر ذلك المصلح الكبير الجنرال خير الدّين في مذكّراته.



وفيما يتعلّق بعلاقاتي مع الرّئيس الحبيب بورقيبة فإنّي أؤكّد أنّني لم أكن من الملازمين له، ومن المتكأكئين حوله، بل كانت تمرّ الأيّام والأشهر فلا أراه فيها إلاّ حوالي نصف ساعة صباح كلّ يوم، ولا كنت ذاك "المتربّص" الّذي ينتظر ساعة الانقضاض مثل العنكبوت في جوف بيتها. ولم أسائل نفسي أبدا كيف أعمل حتّى أبقى طويلا في منصب وزير أوّل. وأسوق نادرة تدلّ على كرهي لهذا النّوع من السّمسرة القذرة والطّمع الدّنيء. ففي سنة 1984 تناول البشير بن يحمد مدير جون أفريك ووزير الإعلام سابقا كأس شاي ببيتي. وأثناء الحديث اقترح عليّ ما يلي : « *لتضمن لنفسك وسائل النّجاح في حلبة الخلافة،*

عليك، مثلما فعل إدقـــار فور قبل انتخابات الرّئاسة بقليل، أن تختار ثلاثة من رجال السّياسة المرموقين والسّعي إلى وعد كلّ واحد منهم بأن يكون وزيرك الأوّل ».

ورفضت المقترح وقلت له : *« ولكن من يقول يا سي البشير، أنّ بورقيبة سيبقيني في منصبي إلى وفاته ؟ ولو فعل ذلك فإنّي لا أرضى أخلاقيّا بهذه المناورة الّتي اقترحتها عليّ »*.

ولّما خيّبت أمله بجوابي ردّ من دون أن يفقد هذا الأمل قائلا : *« اقتصر على اختيار واحد فقط »*. **فأردت أن أعرف أكثر من ذلك وقلت :** *« من تراه يكون ؟ »*.

ولم يتردّد متحاشيا ذكر اسمه فقال : *« الباجي قائد السّبسي وزير الشّؤون الخارجيّة »*.

وسألته عن سبب هذا الاختيار. قال : *« هو بلدي، من تونس العاصمة ومسموع من الرّئيسة ! »*.

وتمسّكت برفضي لأسباب أخلاقيّة، بالرّغم من تقديري لزميلي وزير الخارجيّة، واعتباره أهلا لذلك الشّرف.

وبعد أشهر قليلة من ذلك كان جوابي هو نفسه : « *لا* **» لفريق من القناة الأولى للتّلفزة الفرنسيّة، وكان يريد معرفة من في إمكاني تسميته وزيرا أوّل عند اضطلاعي برئاسة الجمهوريّة.**

★★★

لقد عرفت من السّياسة كلّ شيء، ما فيها من ضروب العظمة والعبوديّة، والنّبل والحقارة.

ولكن كان عائقي في ممارسة هذه المسؤوليّة يكمن في أنّ ظلّ بورقيبة كان ثقيلا من جرّاء تفاقم قابليّة التّأثير عليه من طرف الحاشية، وسرعة انفعاله بتقدّم سنّه. وكان من الصّعب عليّ أن أعرض عليه بوضوح وبالكامل رؤيتي فيما يتعلّق بهذا الميدان أو ذاك، خصوصا قضيّة الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان، وكذلك أن أعطيه صورة حقيقيّة منسجمة مع ما حدّده الدّستور من توزيع للسّلطات واستقلال بعضها عن بعض ولا ما كان يترتّب من مخاطر عن سلطة أبويّة مستمدّة من رجل لم يكن فقط رئيسا للدّولة بل أبا للأمّة.

إنّ طبيعة هذه السّلطة الّتي كان يضطلع بـــها بورقيبة الحريص على صلاحيّاته حرصا فيه إفراط كان له تأثير على الطّبقة السّياسيّة جميعها. وشيئا فشيئا وبتفاقم هذا الاتّجاه بل هذا الانحراف أصبحت الخصلة الأولى المطلوبة ممّن كانوا حوله هي المهارة في حبك المناورة،

إن لم تتحوّل إلى القدرة على التملّق والمداهنة والتّقاصر عن إعلاء كلمة الحقّ. بينما كنت في هذا الفضاء أضيع من اليتيم على مأدبة اللّئام إذ كرّست رغبتي في استعمال النّفوذ للإبداع والإنجاز لا لأبقى ماشاء اللّه في الحكم أو أتوخّى أبخس الطّرق للوصول إليه.

كنت أتوقّى أن تأخذني سكرة الحكم، كما عرفته عند البعض، وما ينشأ عن ذلك من خيلاء وتواطؤ ومن عزلة. وكنت دائما حريصا على أن أبقى على عفويّتي وقريبا من النّاس. وأفعل ذلك من دون ديماغوجيّة ولا شعبويّة ولا طمعا في نوال أوسعيا وراء شهرة لأنّني، خلافا لبعضهم، " *لم أتعلّم البؤس من الكتب بل من الحياة* " ، كما قال ذلك كامو.

وبما أنّي من مريدي بورقيبة فلقد آمنت دائما بسحر الكلمة الّتي تُشعر بالمسؤوليّة، وتُوَعّي، وتغيّر، وتقنع، وتدفع إلى الفعل إذا كانت مخلصة وواضحة. وإنّي أشاطر ما كتبه فرحات عبّاس الزّعيم الجزائريّ الكبير في كتابه *الاستقلال المحجوز*[1] عندما قال: « *بفضل حرّية التّعبير تكوّن الشّعب الجزائريّ سياسيّا، وأمكن له التّسلّح أخلاقيّا، والهجوم ،أخيرا، على حصن الاستعمار وضروب ظلمه. إنّ للكلام معجزاته. وأكّد ذلك نبيّنا إذ قال : " اللّسان أشدّ وقعا من السّيف ". والكلام هو الشّرارة الّتي منها يشعّ النّور والحقيقة. والكلام يحمل في طيّاته قوى لا إمكان لمعرفة غورها. ومن دون حرّية التّعبير لا يمكن لشعب أن يحيا* ».

إنّ الكلمة ساهمت في إصلاح وضع الشّعب التّونسيّ الّذي كان قديما مستسلما للقضاء والقدر في معناه السّطحيّ المرادف للتّواكل، بحيث أنّ التّذكير بذلك ومخاطبة الجماهير لا يدلّ على الرّكون إلى الشّعبويّة والدّيماغوجيّة بل هو البيداغوجيا بعينها.

★★★

إنّي أعلم أنّ السّعادة والشّقاء يُنسجان كالسّجّاد وهما لا ريب مترابطان. لذلك لم أشفق على نفسي عندما دقّت ساعة المحنة، وسُلّط عليّ الاضطهاد، بل خضت معركة أمكن لي بها الدّفاع عن كرامتي وصيانة كيان أفراد أسرتي إذ أنّني كنت مقتنعا ببراءتهم الّتي سرعان ما ظهرت للعيان، وذهبت أدراج رياح الحقد، علاوة على ما ذاقوه، ظلما، من محن السّجن، والتّعذيب، ومصادرة الأملاك، والبطالة، تزيدني شراسة الأشرار علوّا فلا أستجدي ولا أضعف، ديدني دائما قول الشّاعر هاشم الرّفاعي :

---

(1) دار النّشر فلاماريون، باريس، 1984.

« كلّ الّذي أدريه أنّ تجرّعي كأس المذلّة ليس في إمكانـــي
أهوى الحياة كريمة، لا قيدٌ لا إرهاب لا استخفاف بالإنسان
فإذا سقطت أحمل عزّتـــي يجري دم الأحرار في شرياني »

عشت أنا وزوجتي منذ 1950 وليس لنا من مورد إلاّ مرتّبنا من دون أن نفكّر يوما في جمع الأموال والثّروات. ولم نترك في الواقع شيئا لأولادنا، إلاّ تكوينا جامعيّا ثابتا وتربية قويمة.

أملي أن يواصلوا حياتهم على درب الاستقامة وأن يبقوا دائما فخورين بوالديهم اللّذين عرفا كيف يعيشان من أجل الغير.

أمّا تجاه من تناكروا المعروف أو أرادوا استغلال حسن نيّة من سعيت إلى خدمتهم والاستخفاف بعقول التّونسيّين بدون حياء فإنّي أريد أن أؤكّد لهم وللنّاس أجمعين وقائع يمكن إثبات صحّتها ولا تحتاج إلى أيّ تعليق :

1) إنّي لم أستغلّ أبدا مناصبي في مال حرام وحرصت دوما على ألاّ أستدين وأنّ أبنائي لم يثروا ولم يستفيدوا من وضعي السّياسيّ.

2) أمكن لي في المنفى تأمين حاجاتي وحاجات أبنائي الّذين أجبروا على البطالة رغم شهائدهم الجامعيّة بفضل أريحيّة بعض المسؤولين الكبار في بلدان الخليج الّذين لم ينتظروا جزاء ولا شكورا، بل أكرموني، وصانوا ماء وجهي، وأغرقوني بالأفضال، وكانوا بحقّ إخوان الصّدق، زينة عند الرّخاء، وعصمة عند البلاء، وليس ما أملك لأردّ به صنيعهم إلاّ أن أرفع أكفّ الضّراعة إلى الله أن يجزيهم عنّي وعن أسرتي خير الجزاء...

قال محمد صالح مزالي في كتابه *على ممرّ حياتي* : « *إنّ مفتاح سعادة المرء تكمن في قدرته على قصر رغباته على قدر إمكانيّاته. إنّ الّذين لا يشبعون لا ينفكّون يتألّمون حتّى وإن غرقوا في النّعيم* »، وقديما جاء في المثل العربيّ : "*على قدر كسائي أمدّ رجلي*" !

نعم عشت طوال ستّة عشر عاما في المنفى "مستورا" بفضل إخوان نصروني من دون تدخّل في شؤون تونس الدّاخليّة حين خذلني بعض أبناء وطني، ومنحوني من العطف والسّند ما أعانني على احتمال الشّطط... وقد أكّد لي أكثر من مسؤول سام أنّه عندما كنت رئيسا للحكومة لم أكن محتاجا لبلدان الخليج لشخصي، ولم أطلب ولم أنل أيّة فائدة شخصيّة منهم، بالرّغم من تقديرهم لي، بل طالبتهم، وألححت أحيانا، لتوفير أسباب التّنمية لوطني ولعلّهم لذلك ينظرون إليّ اليوم بهذه النّظرة العالية...

***

حقّا قد يكون كبر السّنّ، أي الشّيخوخةبحرانا لا مناص من الهويّ فيه. عرفت ذلك بكلّ أسف عندما كنت إلى جانب بورقيبة. ولكن لا يمثّل ذلك دائما قاعدةمطّردة. وكما أنّنا عرفنا عباقرة شبّانا علّمنا التّاريخ أنّه وجدت دائما عبقريّات متأخّرة في السّنّ : فلقد كتب سوفوكل *أوديب بكولون* وعمره 90 عاما. وكان ميكل أنج يجهد نفسه، وقد تجاوز الثّمانين، في إنهاء رسم لوحات مصلّى سكستين. وواصل تيتيان الرّسم، وعمره 81 سنة (إنزال الصّليب)، واتّبع بيكاسّو وماتيس مثال من سبقوهم، وأنهى فيكتور هوڤـــو الجزء الثّاني من أسطورة القرون وهو في الثّمانين. وليست السّياسة هي الأخيرة في هذا المضمار : فلقد أنقذ جورج كليمونسو فرنسا سنة 1917 وواصل نشاطه وقد تجاوز الثّمانين. ومعناه أنّ المرء يكون سنّه متماشيا مع درجة استسلامه. واليوم إذا أنا فكّرت، بسبب سنّي، أن ليس لي مستقبل سياسيّ شخصيّ، وهو أمر طبيعيّ، فليس معناه أنّني أتصوّر نفسي، لحظة واحدة، مضربا عن البقاء شاهدا ومساهما نشيطا في الصّراعات الّتي تشنّها شعوب العالم من أجل كرامتها، وانعتاقها، ورخائها المشترك.

وبعبارة أخرى فإنّي سأواصل خدمة مُثل شبابي العليا بالتّفكير، وبالمناقشة، والكتابة مدلّلا على وفائي لالتزامي : أي القطع مع التّعوّد الّذي يفسد الفهم، ومع الرّخاء الّذي يخدّر الضّمائر، وكذلك المشاركة في الحوارات الكبرى الّتي هي علامة عصرنا المتأزّم والفاقد لكلّ معنى، والمساهمة أيضا بقدر الإمكان مع غيري، وهم كثر، في بروز صيغـــة أخرى " للعيش معا " في هذه المعمورة الّتي نريدها فاضلة !..

ومع ذلك، وفي حياتي اليوميّة، لا أنسى حكمة عبد اللّه بن الحسين، وقد تقدّم به العمر، عندما سأله المأمون : ماذا بقي من لذائذك يا أبا عليّ ؟ فأجابه : اثنتان، أولاهما ملاعبة الأحفاد والأسباط، وثانيهما الحديث مع البكم والصّمّ والعمي. فقال المأمون : عرفنا الأولى، فماذا عن الثّانية ؟ فأجاب : مطالعة الكتب، فالكتاب لا يزعجك بصوته، ولا يتجسّس عليك بسمعه، ولا يتقفّى حركاتك ببصره !...

ويقينا أنّني من أتباع ديكارت في اعتماد العقل والتّفكير المنطقيّ في اتّصالي مع إخواني في الآدميّة حيثما كانوا ومهما كانوا طالما أنّ العقل هو اللّغة الوحيدة المشتركة بين البشر أجمعين... وأرفض أن يكـــون الموت عدما مطلقا، كما يذهب إلى ذلك بعض الفلاسفة واللاأدريّة...وأنّ وجـــودنا لا فائدة ترجى منه، وأنّه عبث في عبث... لأنّي آمنت باللّه

عـــزّ وجلّ ، وبأنّ محمّدا عبده ورسوله، إيمان حجّة الإسلام أبي حامد الغزالي وغيره من أعلام الإسلام، بنور يقذفه اللّه في الصّدور فيهدي من يشاء لا بالعقل المجرّد، لأنّه كما قال علماء الكلام قديما : ما ثبت بالعقل فبالعقل ينقض !.... ومهما كان الأمر فجنّتي في دار الدّنيا هي في أفئدة أبنائي وأحفادي وأملي كبير في أن أجد ذلك فيهم. وأرجو أن يكونوا فخورين بما خلّفه لهم أبوهم و أمّهم وأجدادهم. وليس ذلك متمثّلا في ملك أوثروة هي إلى الفناء، ولكن في قيم باقية هي من أنبل ما في المترلة البشريّة على الإطلاق.

وفي نهاية النّهاية فإنّ بقائي هنا يكون في ذاكرتهم ووجدانهم وفي ذاكرة من أحبّونا من وراء عبورنا الخاطف على وجه هذه البسيطة، كالنّجمة المتوقّدة الّتي تنير طريق ورثتنا وأجيالنا المقبلة، وتهديهم إلى سواء السّبيل، وخير ما أختم به قوله عزّ وجلّ : *"وأن ليس للإنسان إلّا ما سعى وإنّ سعيه سوف يرى، ثمّ يجزاه الجزاء الأوفى وإنّ إلى ربّك المنتهى* " صدق اللّه العظيم.

(انتهى)



المؤلف في حديث مع بورقيبة



مع جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية



الإمبراطور الياباني يستقبل المؤلف وحرمه



المؤلف في ضيافة رئيس جمهورية الصين .. ويُرى محمد المصمودي وأحمد المستيري
وحسان بلخوجة والمنجي الكعلي



أنديرا غاندي تستقبل المؤلف في مدرج الطائرة بمطار دلهي



المرحوم الملك فهد يودع المؤلف في المطار في ختام القمة الإسلامية 1982



المؤلف مع الرئيس سانغور 1981



في حديث مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد



المؤلف صحبة الملك الحسن الثاني والرئيس بورقيبة



المؤلف مع بورقيبة والمرحوم أبو إياد



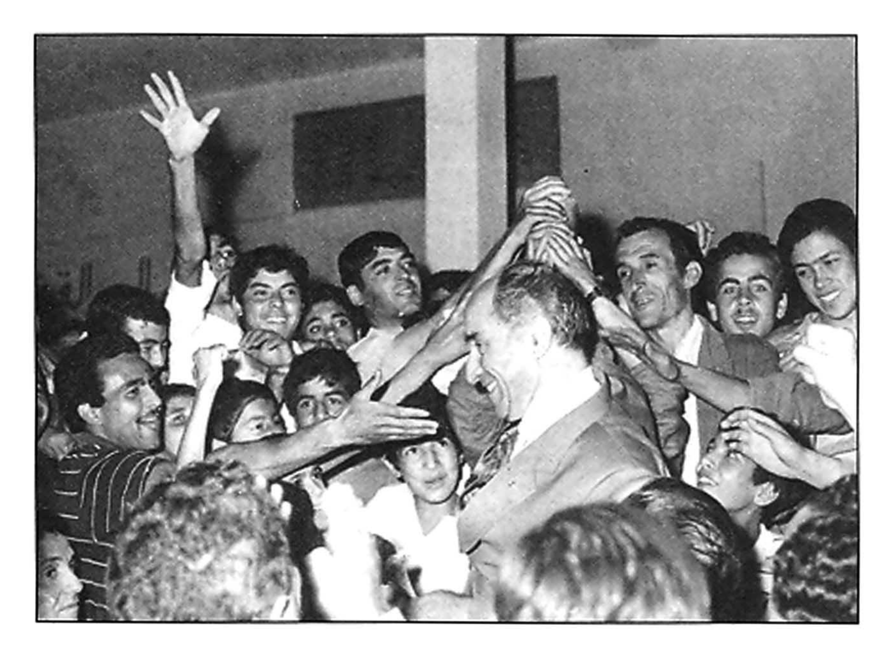
الرئيس بورقيبة وإلى جانبه زوجته الأولى مفيدة..
ويُرى المؤلف ورائهما حذو أحد قوّاد المقاومين حسن بن عبد العزيز



المؤلف وحرمه في حديث مع الوزيرين محمد شقرون وجلولي فارس (1957)



المؤلف يلقي كلمة في افتتاح المعسكر الكشفي العربي الرابع بئر الباي(1960) ويجلس بجانبه الحبيب بورقيبة والباهي الأدغم والزعيم الجزائري كريم بلقاسم



مع الجماهـــير



المؤلف في حديث ودي مع المواطنات

فهرس الأعلام

(ب)

(ط)

(ع)

المحتويات



نصيبي من الحقيقة

خمسون عاما قضاها محمد مزالي في خدمة بلاده، بداية بمساهمته في الكفاح من أجل استقلال تونس، وانخراطه في العمل النقابي والسياسي والثقافي، اضطلع خلالها بالعديد من المسؤوليات الحكومية انتهت باختيار بورقيبة له كوزير أول بما يعني اختياره لخلافته وفقا لما ينص عليه الدستور التونسي.

وقبل أن يكون مزالي سياسيا محنكا (أو مناضلا ملتزما كما يحب أن يوصف)، فهو مفكر له وزنه في زمن ندر فيه المفكرون والمبدعون، لم يأل جهدا في ترسيخ الانتماء إلى الثقافة العربية الإسلامية واكتشاف الهوية القومية، وساهم بجد وإخلاص في رسم ملامح تونس الحديثة.. تونس النظام والديمقراطية والخير والاستقرار.

وفي هذا الكتاب القيم يقدم محمد مزالي شهادته أو «نصيبه من الحقيقة»، متناولا مسيرته السياسية والفكرية والثقافية والرياضية، محاولا القيام بنوع من المحاسبة الختامية، متوخيا. وبقدر ما يستطيع. الحقيقة والموضوعية في كل ما سطره دون تهويل أو تهوين، مؤكدا أنه لم يقل كل شيء في هذا الكتاب، فليس كل ما يعلم يقال، فلم يحن الوقت بعد لإماطة اللثام عن بعض أسرار الدولة التي قد تحرج عددا من المسؤولين، واثقا من أن الأجيال القادمة ستتم ما اكتفى فيه اليوم بالرموز دون النطق بالحروف.

لقد قدم محمد مزالي شهادته تلك موصيا المواطنين والأبناء والأحفاد وخاصة المؤرخين بالمزيد من البحث الموضوعي والتنقيب العلمي قصد إعطاء صورة ناصعة وفية لتاريخ تونس منذ الاستقلال، داعيا إياهم ليساهموا «بنصيبهم من الحقيقة».





www.shorouk.com